



948  
SIA





صفحة	كتاب المكاتب	صفحة
١٣	في المكاتب فعمل فجومه وله على سيده دين	٢
١٣	في المكاتب يؤدى كتابته وعده دين	٦
١٣	في المكاتب يسافر بغير إذن سيده	الذي آتاكم
١٣	لمن يكون مال المكاتب إذا كاتبه سيده	الكتابة بما لا يجوز البيع من العرو وغيره
١٤	في المكاتب يعان في كتابته فيعتق وقد يبق في يده من ذلك شيء	في المكاتب بشرط عليه سيده ما كان محزنا عن نعم من فجومه ما ترفيق
١٤	في المكاتب يعجز وقد أدى إلى سيده من مال يصدق به عليه	الكتابة إلى غير أجل
١٤	في كتابة الصعبر والذي لا حرفة له	في المكاتب بشرط عليه الخدمة
١٤	في الرجل يعتق نصف كتابته	في المكاتب بشرط عليه أنه إذا أدى وعق عليه ما تادينا رينا
١٦	في الرجل يطمأ كتابته	في الكتابة بشرط عليها سيدها أنه يطوهر ما دامت في الكتابة
١٧	في المكاتب تلد بتا وتلد بتها بتا فيعتق السيد البت العليا أو يطوهرها فتعمل	في الرجل يكاتب أمته وبشرط ولدها
١٧	في بيع المكاتب وعقته	المكاتب يباع سيده على أن يؤخره عنه ويربده
١٨	في بيع كتابة المكاتب	في المكاتب بين الرجلين يقطع أحدهما
١٨	في العبد المأذون له في التجارة يكاتب عبده	في قطاعة المكاتب بالعروض
١٨	في المأذون بركبه الدين فيأذن له سيده أن يكاتب عبده	المكاتب بين الرجلين يسدى أحدهما صاحبه بالنجم
١٩	في كتابة الوصى عبد يتيمة	في الجماعة يكاتبون كتابا واحدة
١٩	في كتابة الأب عبد ابنه الصعبر	في الرجل يكاتب عبدين له فأدى أحدهما
١٩	في العبد بين الرجلين يكاتبه أحدهما بغير إذن شريكه أو باده	الكتابة حاة
٢٠	فيمن كاتب نصف عبده أو عبدا يذنه وينزل	فيمن كاتب عبدين له فأبى أحدهما رمانة
٢١	في المكاتب يكاتب عبده أو يفتقه على مال	في المرم يكاتبون جميعهم كتابته فإدى أحدهم ويقتق السيد أحدهم أو يره
٢١	في المديان يكاتب عبده	في رجل كاتب عبدين له أحدهما عتق جبر
٢١	في التصري يكاتب عبده ثم يد أن يسترقه	رماه
٢٢	كتابة الدي	في الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد
٢٢	مكاتب التصري في سلم	وكاتبتهما كتابا واحدة
٢٢	في أم ولد التصري في سلم أو يسم عبده في كتابته	في عباين كرم باعها مكاتب أحدهما بغير لآخر
٢٣	في التصري يكاتب عبدين له صرايين فيسلم أحدهم	في المكاتب تصري ومو داب
٢٤	في مكاتب لدي سرب أي أرا الحروب وجمها	في المكاتب حرمه
٢٤	المكاتب	في بحر مده

صفحة	صفحة
٣٧ في المين والتدير	٢٣ في الدعوى الكتابة
٣٧ في الرجل يقول لعبد وهو جميع أنت حروبم	٢٤ الخيارات في الكتابة
أموت أو بعد موتى أو موت فلان	٢٥ الرهن في الكتابة
٣٨ في عتق المدبر الأول فالأول	٢٦ باب الحاملة في الكتابة
٣٩ في المدبر يموت سيده وتلق المال قبل أن يقوه	٢٦ في الأخت يرث شقصا من أخيه مكاتب
٣٩ في المدبر يموت سيده متى تكون قيمته أي يوم يموت سيده أو يوم ينظر في قيمته	٢٦ في المكاتب يرثه في كتابته أو يشتري ولده باذن السيد أو يشرأذه فيتجرون ويقاسمون باذن المكاتب أو يغيرأذه
٣٩ في أولت المدبرة بعد التدبير وقبله أ يكون بمنزلة	٢٧ في اشتراء المكاتب ابنه أو أوبه
٤٠ في مال المدبر يقوم عليه	٢٨ في المكاتب يشتري عتقه أو خالته
٤٠ ما جاء في الأمانة بين الرجلين يدبرها أحدهما بعير رضا الآخر	٢٨ في سعيه من دخل مع المكاتب إذا أدى المكاتب
٤٠ في الأمانة بين الرجلين يدبرها أحدهما رتبا الآخر	٢٨ في ولد المكاتب يسعون معه في كتابته
٤١ في الأمانة بين الرجلين يدبرانها جميعا	٢٨ باب في سعيه أم الولد
٤١ في الأمانة بين الرجلين يدبرانها جميعا ثم يموت أحدهما ولا يدع ما لا غيرها	٢٩ في المكاتب يرثه ولده من أمته فيعتقه سيده هو بعينه
٤١ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما أو يدبرانه جميعا ويعتقه الآخر بعده	٢٩ في الرجل يكاتب عبده وهو مريض
٤٢ في المدبرة يرهنها سيدها	٣٠ فيمن كاتب عبده في مرضه ويوصى بكتابته لرجل
٤٢ في بيع المدبرة	٣٠ في الوصية لرجل بمكاتب
٤٢ في المدبر يباع فيموت عند المشتري أو يعتقه المشتري	٣٠ في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده
٤٣ في المدبر يكاتبه سيده ثم يموت السيد	٣١ في الوصية للمكاتب
٤٤ في مدبر وعد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد	٣١ في المكاتب يوصى بدفع الكتابة
٤٥ في وط المدبرة بين الرجلين	٣١ في بيع المكاتب أم ولده
٤٥ في الأمانة يدبر سيدها في بطنها أنه أن يبعها أو يرهنها	٣٢ في المكاتب يموت ويترك أم أو أم ولد فخشي الولد العجز أبيع أم ولد أمه كانت أو غيرها
٤٥ في ارتداد المدبر	٣٣ في المكاتب يموت ويترك ولدا حدثوا في الكتابة ومالا وفا بالمكاتب ومفضلا
٤٦ في مدبر الذي يسلّم	٣٥ في المكاتب يموت ويترك مالا ومعه أجنبي في الكتابة
٤٦ في مدبر المرتد	٣٥ مكاتب مات وترك ابنته وابن ابن معه في الكتابة وترك مالا
٤٧ في الدعوى في التدبير	٣٦ في رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم هلك المكاتب
٤٧ في المعق إلى أجل أ يكون من رأس المال	٣٦ في مكاتب مات وترك أم ولد لا ولده معها
٤٨ (كتاب) أمهات الأولاد	٣٧ (كتاب التدبير)
٤٨ القضاء في أمهات الأولاد	٣٧ ما جاء في التدبير



أَوْ يَغِيرَ أَثَرَهُ حَبِيدَهُ	٨٠	في الدعوى في الولاء
٧٢ في ولأ العبد يعتقه المكاتب من غيره على مال	٨١	(كتاب الموارث)
٧٢ في ولأ العبد النصراني يعتقه المسلم فخير إلى	٨١	في ميراث الأعتق في الولاء
دار الحرب ثم يسيه المسلمون فيصير في سهمان	٨٢	في ميراث النساء في الولاء
رجل فيعتقه	٨٣	في ميراث النساء ولأ من أعتقن أو أعتق من
٧٣ في ولأ العبد يشتر به أخوه أو ابنه أو أبوه فيعتق	٨٣	أعتقن
عليهم	٨٤	في ميراث الغراء
٧٣ في ولأ ولد المكاتب من المكاتب وولد المدبرة	٨٤	في ميراث العصبه
من المدر	٨٥	في الميراث بالثلث
٧٣ في ولأ الحر فيسلم	٨٥	في الدعوى في الميراث
٧٤ في ولأ أولاد المكاتب الأحرار من المرأة الحرة	٨٦	في الشهادة في الميراث
بعوث ويدهي وفاء بكتابه	٨٦	في ميراث ولد الملائنة
٧٤ في ولأ مكاتب المكاتب يودى الأسـ قل قبل	٨٧	في ميراث المرتد
المكاتب الأعلى	٨٧	في ميراث أهل الملل
٧٤ في ولأ العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني	٨٨	في قاطم أهل الذمة في موارثهم
٧٤ في ولأ الذمي وجنائه إذا أسلم	٨٨	في موارث العبيد إذا ارتدوا
٧٥ في ولأ العبد يوصى به لمن يعتق عليه	٨٨	في موارث المسلم والنصراني
٧٥ في ولأ العبد النصراني يعتقه المسلم وجنائه	٨٩	في لأقرار وراث
٧٦ في ولأ العبد يعتقه القرشي والقيسي وجنائه	٨٩	في الشهادة على الولاء ولا يشهدون على العتق
والى من ياتى	٨٩	(كتاب الصرف)
٧٦ في ولأ العبد النصراني يعتقه القرشي	٨٩	التأخير والنظر في الصرف
والنصراني وجنائه	٩٠	التأخير في صرف الفلوس
٧٦ في ولأ المملوك والنفقة عليه وجنائه	٩١	في مناصرة الصرف
٧٦ في ولأ العبد يشترى من الزكاة فيعتق	٩٣	الحواشي في الصرف
٧٧ في ولأ مولى المرأة أو عقل موالها	٩٣	في الرجل يصرف من الرجل دينارا عليه
٧٧ في ولأ ولد المعتقه من الرجل المسلم	٩٤	في الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم يصرفهم
٧٧ في بيع الولاء وهبته وصدقه		بعضها من دينه
٧٨ في انتقال الولاء	٩٤	في الرجل يصرف دينه بدراهم من رجل
٧٨ في شهادة النساء في الولاء		ثم يصرفها منه بدنانير
٧٨ في الشهادة على الشهادة في الولاء وفي الشهاد	٩٤	الصرف من الصاري والعبيد
على السماع في الولاء	٩٤	في صرف الدراهم بالفلوس والقضه
٧٩ في شهادة ابني العم لا ينعمها في الولاء	٩٥	في الرجل يتعصب للذناير في صرفها فيلأز
٧٩ في لأقرار في الولاء		بعضها

في الرجل يمشي مع الرجل الدراهم ثم يلقاه	١٠٥	في الرجل يسلب الدراهم بورن وسدد	١٠٥
فيصر لها منه وهي في يده		فيغني بوزن الاقل أو أكثر وسدد أقل أو	
في الرجل يتناع التوب بدنانير الادرها	٩٦	أكثر	
في الرجل يتناع السلعة بخصه دنائير الادرها	٩٧	في الرجل يقرض الرجل الدراهم بزيادة	١٠٦
أو درهمين فيدفع أربعة ويحبس ديناراً حتى		فيأتيه بمعدنية فيأبى أن يأخذها	
يدفع اليه الدرهم يأخذ الدينار		في الرجل يسلب الدراهم فيغني أوزن أو	١٠٧
في الرجل يتناع الورق والعروض بالذهب	٩٨	أكثر	
في الصرف والبيع	٩٨	في اقتضاء المجموعة من القائمة	١٠٧
في الرجل يصرف الدينار دراهاً على أن يأخذ	٩٨	مأجداً في البذل	١٠٩
بالدراهم سلعة		في المرافلة	١١٣
في الذهب والورق والذهب والعروض بالذهب	٩٩	في الرجل يقول له على الدينار فيقبضه مني	١١٥
في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب والفضة	١٠٠	مقطعا	
فيمن يزد يدقشتر به بعض الورقة أو غيرهم		في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة	١١٥
ويكتب عليه النخ		في رجل أقرض فلوا سقذت أو دراهاً	١١٦
في بيع السيف المفضض بالقضة إلى أجل	١٠٠	فطرح	
في الرجل يتناع بريق القضة بدنانير ودراهم	١٠١	في الاشتراء في الدائق والدائنين والثلث	١١٣
ثم تستحق الدراهم		والتصف من الذهب والورق	
في الرجل يتناع الدراهم بدنانير وقد دنائير	١٠٢	(كتاب السلم الأول)	١١٧
البلد مختلف		تسلف السلع بعضها في بعض	١١٧
في الرجل يصرف بعض دنائير أو يصرفه من	١٠٢	التسليف في حائط بيته	١١٩
رجلين		التسليف في الفاكهة	١٢٠
في الرجل يصرف الدينار دراهاً فيقبضها ثم	١٠٣	التسليف في نسل أعنام بأعيانها أو أصوافها	١٢٠
يرجع اليه فيسز يده في بعض الصرف فيزيده		والأبنا	
في الرجل يكون له على الرجل دراهاً ديناراً إلى	١٠٣	التسليف في غمر قرية بعينها	١٢١
أجل فيريد أن يصرفها منه ديناراً قدداً		التسليف في زرع أرض بعينها أو حديد معدن	١٢٢
في الرجل يصرف ديناراً دراهاً فيجدها زروفاً	١٠٣	عينه	
فيريها ولا يردّها		السلف في الفاكهة	١٢٣
في الرجل يصرف الدينار من الرجل بدراهم	١٠٤	السلف في الجور والبيض	١٢٣
فلما وجب الصرف سألني الرجل أن أقرضه		السلف في الثمار بعير صفة	١٢٣
الدينار فيردعها اليه أو يقومان من مجلسهما		التسليف في أصناف الطعام صبراً صفقة واحدة	١٢٤
فلك فيتوانان في مجلس آخر		السلف في الخضرو البقل	١٢٤
في قليل الصرف وكثيره بالدينار	١٠٤	التسليف في الرزق والاكراع	١٢٥
في بيع القضة بالذهب جزافاً	١٠٥	التسليف في الحيتان والطيور	١٢٥

مصحفة	مصحفة
١٢٦	السلف في السلف والقرى والجوهر
١٢٦	السلف في الزواج والحجارة والزديغ
١٢٦	السلف في الحطب والخشب
١٢٦	السلف في الجلود والرقوق والقراطيس
١٢٧	السلف في الصناعات
١٢٧	في السلف في تراب المعادن
١٢٧	التسليف في نسول السيوف والسكاكين
١٢٨	في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس
	والفلوس والفضة
١٢٨	في تسليف الحديد والصوف والسكران
١٢٩	تسليف الثياب في الثياب
١٣٠	جامع القرض
١٣١	تسليف الطعام في الطعام والعروض
١٣١	في الرجل يسلف الطعام في الطعام
١٣٢	السلف في سلعة بينهما يقبضها الى أجل
١٣٣	السلف في السلعة في غير ابائها تحبض في ابائها
١٣٣	الرجل يسلف الرجل في الطعام المضمون الى
	الأجل القريب
١٣٤	في المسلم اليه يصيب برأس المال عيبا أو تلف
	قبل أن يقبضه البائع
١٣٥	فيمن كان له على رجل دين فأمره أن يسلم في
	طعام أو غيره
١٣٥	فيمن سلف في طعام الى أجل فأخذ في مكانه
	مثله من سنته أو باع طعاما الى أجل
١٣٧	في كتاب السلم الثاني
١٣٧	في الرجل يسلف في الطعام سلفا فسد فيه
	أن يأخذ رأس ماله ثمرا أو طعاما أو يصالحه
	على أن يؤخره برأس ماله
١٣٨	في التسليف الى غير أجل أو يقدم بعض رأس
	المال يؤخر به
١٣٩	في السلف الفاسد
١٤٠	المنضاه في التسليف
١٤٠	في الرجل يسلف ببلد ويشترط أن يقضى بآخر
١٤١	في الرجل يسلف في الطعام الى أجل يقضى
	قبل عمل الأجل
١٤١	الدعوى في السلف
١٤٢	في المتبايعين يدهي أحدهما حلا لا والاخر
	حراما أو يأتي أحدهما بما لا يشبه
١٤٣	الدعوى في التسليف
١٤٤	ما جاء في الوكالة
١٤٥	في وكالة الفنى والعبد
١٤٦	في وكالة العبد ووكالة الوكيل
١٤٦	في تعدى الوكيل
١٤٨	في الرجل يوكل الرجل يتناع له طعاما فيعمل ثم
	يأتي بالتمويل قبضه فيأبى البائع أن يدفع ذلك
	اليه
١٤٨	الرهن في التسليف
١٥٠	الكفالة في السلم
١٥٤	في الرجل يسلف رجل في ثوب الى أجل ثم يأتيه
	قبل الأجل أو بعده فيز يده على أن يصحله أتم
	وأجود من سنته أو من غير سنته
١٥٥	في السلف في الثياب
١٥٥	في الرجل يسلف في الطعام الى أجل ثم يز يد المسلم
	اليه المسلم في طعاما الى الأجل أو بعده
١٥٦	الأمانة في الصرف
١٥٦	الأمانة في الطعام
١٥٩	في كتاب السلم الثالث
١٥٩	أمانة المريض
١٥٩	في الرجل يسلف الجار يلقى طعاما فتلد ولاد
	ثم يستقيه فيقبله
١٦٠	في الرجل يبيع الساحة يتقدم عنها ثم يستقبل
	فألهما آخر الثمن
١٦٠	في الرجل يسلف الثوب في الطعام الى أجل ثم
	استفاه قبل الأجل فأفاه
١٦٠	في رجل يسلف في ثياب موصوفة الى أجل فلما
	حل الأجل استفاه فأفاه من النصف على أن

ياخذ النصف الآخر

فيريده قبل أن يستوفيه

- ١٦٧ في الرجل يتاع الطعام بعينه أو بغيره فيريده  
أن يبعه قبل أن يقبضه  
١٦٧ ما جاف في الرجل يتاع الطعام بعينه كيلا لم  
يستهلكه  
١٦٩ في الرجل يتاع الطعام جزا فنتلف قبل أن  
يقبضه أو يستهلكه البايع  
١٧٠ يبيع الطعام قبل أن يستوفى  
١٧١ ما جاف في رجل ابتاع سلعة على أن يعطى عنها  
يلد آخر  
١٧١ في الرجل يشتري الطعام بالقسطاط على أن  
يرقيه بالريف  
١٧٢ في الاقتضاء من الطعام طعاما  
١٧٣ في بيع التمر والرطب في رؤس التخليل بالخطه  
١٧٣ في بيع الطعام بالطعام غائبا محاضر  
١٧٣ ما جاف في الرطب بالسر والسر بالنوى  
١٧٤ ما جاف في اللحم بالحويان  
١٧٤ في بيع الشاة بالطعام إلى أجل  
١٧٤ في اللحم بالدواب والسباع إلى أجل  
١٧٥ في اللبن المضروب بالحليب  
١٧٥ في بيع السمن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن  
بالجين وبالسمن إلى أجل وباللبن والصوف  
١٧٦ في بيع الفصيل والقرط والشعر والبرسيم  
١٧٦ في الزيتون بالزيتو العصير بالعنب  
١٧٦ ما جاف في رطب التمر وبالتمر ورب السكر بالسكر  
١٧٦ ما جاف في الخل بالخل  
١٧٧ ما جاف في خل التمر بالتمر  
١٧٧ في الدقيق بالسويق والخبز بالخطه  
١٧٧ في الخطه المبلولة بالغاوة والمبلولة  
١٧٨ في الخطه المبلولة بالقطا في  
١٧٨ ما جاف في اللحم باللحم  
١٧٩ ما جاف في البقول والقواكه بعضها في بعض  
١٧٩ ما جاف في الطعام بهبه بعض

- ١٦١ في الرجل يسلع ثوبا في حيوان إلى أجل فاذ  
حل الأجل أو لم يحل آتاه فأخذ التوب بعينه  
وزيادة توبه من صفه أو من غير صفه  
على أن آتاه من الحيوان  
١٦١ في الرجل يتاع العبد من صفقة واحدة كل  
واحد بشرة ودرهم واستقال من أحدهما على  
أن يكون له الآخر أحد عشرة درهما  
١٦٢ في الرجل يتاع السادة أو الطعام فيشرك فيها  
رجلا قبل أن يتقد أو بعد ما قد  
١٦٢ في النوى يتاع السلعة أو الطعام كيلا بتقصد  
فيشرك رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض  
السلعة  
١٦٢ في الرجل يتاع الطعام بتقد فيشرك فيه رجلا  
بشمن إلى أجل  
١٦٣ في الرجل يتاع السلعة ويشرك فيها رجلا  
فتلف قبل أن يقبضها  
١٦٣ في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلا  
ولا يسمى شركة  
١٦٣ ما جاف في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها  
رجلا على أن يتقد منه  
١٦٣ ما جاف في التولية  
١٦٤ في بيع زريعة البقول على أن تستوفى  
١٦٥ في بيع التال قبل أن يستوفى  
١٦٥ في بيع الماء قبل أن يستوفى  
١٦٥ في الرجل يكاتب عبده بطعام إلى أجل فيريده أن  
يبعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه  
١٦٥ في الرجل يكتري على الحولة بطعام فيريده أن  
يبعه قبل أن يستوفيه  
١٦٥ في بيع الطعام قبل أن يستوفى  
١٦٦ ما جاف في بيع الطعام يشتري جزا قبل أن  
يستوفى  
١٣٧ ما جاف في الرجل يسلع من دم عمه على طعام



١٨٠ في الصبرة بالمعبر والاربع بالاربع

١٨١ في القلوس بالقلوس

١٨١ في الحد يد بالحد يد

١٨١ في كتاب يبيع الا بجل

١٨٥ في الرجل يسلق دابة في عشرة اثنو ابا فاحذ

منه قبل الاجل خمسة اثنو ابا ويرفونا او خمسة

اثنو ابا وسلعة غير البرفون ويضع عنه ما يقي

١٨٨ في رجل ياع عبده من رجل بعشرة ثانية الى

أجل شهر على أن يباعه الا آخر عبده بعشرة

دنانير

١٩٠ في الرجل يكون له على الرجل الدين الى أجل

فلما حل أخذ بسلعة يبيع الثمن على أن

يؤخره بقبضته الى أجل

١٩٠ في الرجل يكون له الدين الحلال على رجل أو

الى أجل فيكترى منه بدار سنة أو عبده

١٩٣ في الرجل يسلق الرجل الدنانير في طعام محمولة

الى أجل فيلقاه قبل الاجل فيأله أن يجعلها

في حراء الى الاجل بینه

١٩٣ في البيع والسلف اذا وقع

١٩٤ في السلف الذي يجر منفعة

١٩٦ في رجل استقرض اودمان قمح ثم أقرضه

رجلا بكيه أو يباعه

١٩٧ في رجل أقرض رجلا طعاما ثم يباعه قبل أن

يقضه بطعام أو غيره

١٩٨ في رجل أقرض رجلا دنانير ثم اشترى بها منه

سلعة ثانية أو حاضرة

١٩٩ فرض العروض والحيوان

١٩٩ هدية المديان

٢٠٠ في رجل استقرض رجلا خبرا من خبر القرون

برطل من حبات التور

٢٠٠ في رجل استقرض خنطة فلما حل الاجل

اشترى طعاما فقلل لصاحبه اقضاها في خنطته

٢٠٠ في رجل أقرض رجلا دينار أو طعاما على أن

يؤقيه ببلد آخر

٢٠١ فشا من سلقين حل أبطهما أو أحدهما أولم

بجلا

٢٠٦ في كتاب البيع القاسدة

٢٠٦ في بيع القاسدة

٢٠٩ في اشتراء القصيل والقرط واشترط خلقته

٢١١ في الرجل يشتري ما أطعمت للقائمة شهرا أو

شهرين في بيع والثمن المجهول

٢١٣ في الرجل يبتاع المصد على أن يعطه أو الجارية

على أن يتخذها أم ولد

٢١٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو الى

أجل فيبتاع منه سلعة فيشترها قبل أن يقضها

٢١٤ في الرجل يبتاع السلعة بدين فيشترها قبل أن

يقض السلعة

٢١٤ في الرجل يبتاع السلعة بقيمة أو بمكسها

أو يحكم غيره

٢١٥ في اشتراء الا ببق وضمانه

٢١٥ في بيع المعادن

٢١٦ في بيع الابل والبقر العوادي

٢١٧ في البيع الى الحصاد والفراس والطاء

٢١٧ في بيع الحيطان في الا جامد والزيت قبل أن

يصر

٢١٨ في بيع الزيل والرجيع وبلود المينة والعذوة

٢١٩ في اشتراء الصبرة على الكيل فوجد هاتقص

٢١٩ في الرجلين يجمعان السلعتين لهما فيبيعانهما

صفحة واحدة

٢٢٠ في البيع على الجبل بعينه والبيع على الرهن

بعينه وبعير بعينه وما يخاف فيه الخلالة

٢٢١ في الفريضة والخلافة

٢٢٢ فيمن ياع رده فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما

٢٢٣ في المرض يبيع من بعض ورثته

٢٢٣ في بيع الاب على ابنته البكر

٢٢٣ في اشتراء الامه لها الولد الصغير

٢٢٢	كتاب البيع بالخيار	٢٢١	في البيع بالخيار ما لم يشرط
٢٢٣	في رجل اشترى ببيعاً أو فداء أو فاء كفة على أنه	٢٢٥	في الخيار في الصرف
٢٢٤	بالحيار	٢٢٥	في الرجل يشتري السلعة على أنه بالخيار يختار
٢٢٥	فيمن اشترى سلعة من رجل على أن أحدهما	٢٢٦	أحدهما فاقصد وبيته
٢٢٦	بالحيار فمات الغني له الخيار في أيام الحيار هل	٢٢٦	في الرجل يتناع السلعة كلها ككل أو دب
٢٢٧	ورثته كذلك	٢٢٧	أو ثوب أو شاة يدبرها على أنه بالخيار ثلاثا
٢٢٧	في الرجل يكون له الخيار ثم يضي عليه في أيام	٢٢٧	في الرجل يأخذ من الرجل السلعة على أنه
٢٢٧	الحيار	٢٢٨	بالحيار ثلاثا فقتلته قبل أن يختار
٢٢٧	في الرجل يبيع السلعة من الرجل فيلقاه بعد	٢٢٨	النفق في بيع الحيار
٢٢٨	ذلك فيجعل أحدهما لاكثر الحيار	٢٢٩	الدعوى في بيع الحيار
٢٢٨	في المكاتب يتناع السلعة على أنه بالخيار فيعجز	٢٣٠	في الرجل يبيع العبد بالعيب ولا يبيته ثم
٢٢٨	في أيام الحيار	٢٣٠	يأتيه فقلعه أن بالعبد عيباً ويقول إن شئت
٢٢٨	في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلاً	٢٣٠	لخذه إن شئت فخذ
٢٢٨	أجنبياً بالخيار أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار	٢٣٠	في الرجل يتناع السلعة على أنه بالخيار ثلاثة أيام
٢٢٨	في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمبتاع	٢٣٠	فلا يردها حتى يرضى أيام الحيار
٢٢٨	بالحيار	٢٣١	في الخيار في غير أجل
٢٢٩	في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما	٢٣١	في الرجل يشتري من الرجل من حاطة ثم
٢٢٩	بالحيار فيختار أحدهما الرد أو الآخر الأجرة	٢٣١	أو ربع فخلات يختارها أو من يسا به ثوباً أو من
٢٢٩	في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا	٢٣١	غنمه شاة يختارها
٢٢٩	فيختار الرد أو البائع نائب أو يطؤها أو يدبرها	٢٣٢	كتاب المراجعة
٢٢٩	أو يرهنها وما أشبه ذلك	٢٣٢	ما لا يحجب في المراجعة بما يحجب
٢٣٠	في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت	٢٣٢	في المراجعة
٢٣٠	في أيام الحيار	٢٣٢	فيمن رد سلعة ثم باعها مرابحة
٢٣٠	في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا	٢٣٢	فيمن ابتاع سلعة فباعها بعينه ثم باعها
٢٣١	فيقتلها البائع في أيام الحيار	٢٣٢	مرابحة
٢٣١	في الرجل يتناع السلعة أو الطعام على أنه	٢٣٢	فيمن اشترى سلعة فوفت عنده ثم باعها
٢٣١	بالحيار إذا نظر إليه	٢٣٢	مرابحة
٢٣١	في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا	٢٣٢	فيمن ابتاع سلعة فخلت أسواقها ثم باعها
٢٣٢	فصيدها عيب في أيام الحيار	٢٣٢	مرابحة
٢٣٢	في الرجل يشتري الخادم على أنه بالخيار قلده	٢٣٢	فيمن ابتاع سلعة ثم ظهر منها على عيب فرتبها
٢٣٢	عنده أو تخرج أو عيدا فقتل العبد رجلاً	٢٣٢	ثم باعها مرابحة
٢٣٢	في رجل اشترى ثوباً فأعطى ثوبين يختار	٢٣٢	فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل أبجوز له أن
٢٣٢	أحدهما فضاء أو أحدهما	٢٣٢	يبيعها مرابحة بتقد

صفحة

صفحة

- ٢٤٦ فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم اشترى ثمن ثيابها  
مراصة
- ٢٤٦ فيمن ابتاع سلعة بنقد فجوز زعمه في التقدم  
بأعها مراصة
- ٢٤٦ فيمن ابتاع سلعة ثمن فقد فيها غير ذلك الثمن  
ثيابها مراصة
- ٢٤٧ فيمن ابتاع سلعة ثم وجب له الثمن أو وجب  
سلعة ثم وثق ثيابها مراصة
- ٢٤٨ فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورن النصف  
الآخر ثم بأعها مراصة
- ٢٤٨ فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم بأع بعضها  
مراصة
- ٢٤٨ فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم بأع بعضها مراصة
- ٢٤٨ فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم بأع مصابته  
مراصة
- ٢٤٩ فيمن ابتاع سلعة بشئ مما يكال أو يوزن ثم  
بأعها مراصة
- ٢٤٩ فيمن ابتاع سلعة ثيابها مراصة ثم اشتراها  
بأقل من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مراصة
- ٢٤٩ في السلعة بين الرجلين يبيعا ثيابها مراصة
- ٢٤٩ فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد  
بيعها مراصة
- ٢٤٩ فيمن ابتاع سلعة ثيابها مراصة أو ولاها  
أو أشرك فيها ثم وضع عنه ياتعها من ثمنها
- ٢٥٠ فيمن بأع سلعة مراصة فراد في ثمنها أو قص  
٢٥٢ في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد  
أن يبيعها مراصة
- ٢٥٢ في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها  
مراصة
- ٢٥٢ فيمن ابتاع جارية فوطئها فباعها مراصة
- ٢٥٣ في الرجل يبيع الجارية ثم يزوجهها ثم يبيعها  
مراصة
- ٢٥٣ في كتاب الغرر
- ٢٥٥ في اشترا سلعة قائمة قدر آها أو وصفته
- ٢٥٥ يكون له الخيار إذا رآها  
في اشترا سلعة قائمة قدر آها أو وصفته  
ولا يشترط الصفقة ثم عوت السلعة قبل  
وجوب الصفقة
- ٢٥٦ في الدعوى على بيع البراج
- ٢٥٧ في البيع على البراج
- ٢٥٨ في اشترا ما لقاب
- ٢٥٩ في اشترا سلعة قائمة قدر آها أو وصفته  
فريد أن ينقد فيها أو يبيعها من صاحبها قبل  
أن يستوفى أو من غيره
- ٢٦١ في الدعوى في اشترا السلعة القائمة
- ٢٦١ في الرجل يشتري طرية في دار رجل
- ٢٦١ في اشترا عمودا نسان أو يصفن سيفه بلا حلية
- ٢٦٢ بأع عشرة أذرع من هواء مره
- ٢٦٢ في اشترا سلعة إلى الأجل البعيد
- ٢٦٢ فيمن بأع سكتي دار أو كتمانين
- ٢٦٢ في اشترا سلعة إلى الأجل البعيد
- ٢٦٢ فيمن بأع دارا واشترط سكاها منه
- ٢٦٢ في الرجل يبيع الدابة بشرط ركنوها شهر
- ٢٦٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين العرص  
إلى أجل فيبيعه من رجل يدنانير أو بدراهم  
فيصيبة ياتعها أو يوفو فريد أو ينقض البيع
- ٢٦٣ في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ  
الثلث ببلد آخر
- ٢٦٤ ما جاء فيمن أو قب سلعة له ثم قال لم أرد البيع
- ٢٦٤ في بيع السمن والعسل ككلا أو ورن في  
الطرف ثم توزن الطرف بصدق
- ٢٦٥ في الرجل يبيع الودبعة بعير اذن صاحب  
ثم يرنها
- ٢٦٥ في بيع العبد له مال عين وعروض وناض  
وأجل بما له ذهب إلى أجل
- ٢٦٥ في كتاب الوكالات
- ٢٦٧ في الدعوى في بيع الوكيل السلعة
- ٢٦٨ الوكيل في الثمن أو غيره يأخذ رهن أو بأحد

٢٦٩	في دهمى الوكيل	٢٧٨	في الاشتراء من أهل الحرب والذمة بالذنانير والدرهم المنقوشة
٢٦٩	في قالة الوكيل وتأخير	٢٧٩	في اليا بين المسلم والحربي وبيع الجوهرى من النصراني
٢٧٠	في رجل وكل رجل يبتاع له سلعة والثمن من عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك	٢٧٩	في اشتراء المسلم الحمر
٢٧١	في رجل وكل رجل يهرن له ويأبسه بالسلف فلهى الآخراته أمره بأقل مما قال للمأمور وادعى أنه لم يقبل منه الدرهم وقال للمأمور قد دفعتم إليه	٢٧٩	في بيع النقي أرض الصلح
٢٧٢	في الرجل يوهل الرجل يبتاع له سلعة بدين له عليه	٢٨٠	في بيع النقي أرض الضوة
٢٧٢	في كتاب العرايا	٢٨٠	في اشتراء أولاد أهل الصلح
٢٧٢	مباحة في العرايا	٢٨١	في الاشتراء من أهل الحرب أولادهم إذا تزوا بأمان
٢٧٣	في عرية النخل وليس فيها ثمر	٢٨١	في اشتراء النصراني بالمسلم
٢٧٣	في بيع العرية من غير النقي أعراها	٢٨١	في اشتراء أولاد أهل الصلح وأخذهم منهم في صلحهم
٢٧٤	في العرية يبيعها صاحبها ثم يشتريها النقي أعراها	٢٨٢	في النصراني يبيع العبد على أنه بالخيار ثلاثة فألم العبد في أيام الخيار
٢٧٤	في العرية يبتاع غير صنفها من التمر أو البسر أو الرطب	٢٨٢	مباحة في عبد النصراني يلم
٢٧٤	في المعري يشتري بعض عريته	٢٨٢	في عبد النصراني يلم فبرهنة سيده أو يجه
٢٧٥	في الرجل يعري أكثر من خمسة أو حتى يهر يد شراها	٢٨٢	في حبة العبد المسلم النصراني
٢٧٥	في الرجل يعري من حوائط له يهر يد شراها	٢٨٣	في التفرقة بين الأم وولدها في البيع
٢٧٦	في الرجل يعري رجل واحد	٢٨٣	في الجمع بين الأم وولدها في البيع
٢٧٦	في عارية الفاكهة الرطبة والقول	٢٨٤	في الرجل يهب ولد أمته لرجل أجنبي
٢٧٦	في منحة الال والبقير والنم	٢٨٥	باب في ولد الأمه الصغير ينجى بجنابة
٢٧٧	في المعري يموت ولم يقبض المعري عريته	٢٨٥	في الرجل يبتاع الأمه وولدها فيجد بأحداهما عيبا
٢٧٧	في زكاة العرايا وسفها	٢٨٥	في الرجل يبتاع نصف الأمه ونصف ولدها
٢٧٨	في اشتراء العرايا يخرصها قبل أن يحل يبعها	٢٨٥	في الرجل تكثر له الأمه وولدها فيعتق أحدهما أو يدره دون الآخر أو يباع أحدهما بغيره دون الآخر
٢٧٨	في اشتراء العرايا يخرصها بغيري أو بغير من حائط آخر	٢٨٦	في الرجل يبتاع الأمه وولدها فيعتق أحدهما أو يدره دون الآخر أو يباع أحدهما بغيره دون الآخر
٢٧٨	في كتاب التجارة بأرض العدو	٢٨٦	في الرجل يوصي بأمته لرجل وولدها لا آخر
٢٧٨	مباحة في التجارة إلى أرض العدو	٢٨٦	في الرجل يبتاع الأمه على أنه بالخيار ثلاثة يبتاع ولدها في أيام الخيار
		٢٨٦	في النصراني يلم وله أولاد صغار

٢٨٧ في النصراني يسلم له اسلاف من دبا

٢٨٧ في بيع العدة المصراة

٢٨٨ باب في بيع ماء الانهار

٢٨٩ في بيع شرب يوم

٢٨٩ في بيع ماء وما اجل الساء و بما زرع و غير  
الماشية

٢٩٠ ما جاء في الحكرة

٢٩٠ في البيع سعر فلان وسعر فلان

٢٩٠ فيمن اشترى جلة طعام أو اشترى دارا أو ثوبا

كل مدى أو ذراع ككذا وكذا

٢٩١ في بيع الشاة والاستثناء منها

٢٩٢ فيمن باع من لحم شاة أو طلا قبل أن يذبحها

أو باع شاة واستثنى من لحمها أو طلا المساة

٢٩٢ في الرجل يدهي على الرجل فيصالحه من

دعواه على عشرة أطل من لحم شاة بينها

٢٩٢ في اشتراء اللبن في ضرر وع النعم

٢٩٣ في الرجل يكتري البقرة يحرث عليها وهي

حلوب فيشترط حلابها

٢٩٣ في الرجل يشترى الجبلجلان على أن عليه

عصره والقص على أن عليه طعنه

٢٩٤ كتاب التدليس بالعيوب

٢٩٤ في العبد يشترى ويولدس فيه بيع وبحدث

فيه عيب آخر

٢٩٥ في الرجل يشترى العبد من صفقة واحدة

في موت أحدهما ويجد بالآخر عيبا

٢٩٧ في الرجل يشترى السلعة فيموت عنده أو ظهر

منها على عيب

٢٩٩ في الرجل يتناع الجارية وبها العيب لم يعلمه

حتى باعها ثم ترد عليه

٢٩٩ في الرجل يتناع الامه قتلدا أولادا ثم يجدها

عيبا

٣٠٠ في الرجلين يتناعان الجارية ثم يبيعها أحدهما

من صاحبه ثم يظهر على عيب

٣٠٠ في الرجل يتناع الجارية على جنس فيصيدها

على جنس آخر

٣٠٠ في الرجل يتناع العبد وبه عيب فيموت عنده

بموت أو بعيب مفسد

٣٠٤ في الرجل يتناع العبد بباطسا ثم يفتقه قبل

أن يفتقه

٣٠٧ في الرجل يتناع العبد فيجد به عيبا فيردده

وباطه فتاب

٣٠٨ في الرجل يتناع الجارية ويعاظمها فتفوت عند

المشتري بعيب

٣٠٩ في الرجل يتناع الجارية فيها العيب ثم يموت

من ذلك العيب

٣٠٩ في الرجل يتناع الجارية من الرجل قتلدا أولادا

ثم يموت الام ويظهر المشتري على عيب كان

بالجارية

٣١٠ في المكاتب يتناع أو يبيع العبد فيجر المكاتب

ويجد السيد بالعبد عيبا والمأذون له في التجارة

يتناع العبد ثم يصحر عليه ثم يجد السيد بالعبد

عيبا

٣١١ في الرجل يبيع عبده من نفسه سلعة يأخذها

منه

٣١٢ فيمن اشترى دارا أو حيوانا فأصاب بها عيبا

٣١٣ في الرجل يشترى العبد ثم يبيعه ثم يدهي عبده

مبايعه ان به عيبا

٣١٤ في الرجلين يتناعان العبد فيجدان به عيبا فيرد

أحدهما أن يردوا أي الاخر إلا أن يمسك

٣١٧ في الرجل يشترى العبد أو الجارية فيجد هما

أولادرا

٣١٨ في الرجل يتناع السلعة وبها العيب لم يعلم به

ولا يعلم متى يذهب العيب ثم يرددها

٣١٩ في الرجل يبيع السلعة جماعة دينار فأخذ

بالمائة سلعة أخرى فيجد بها عيبا

٣١٩ في الرجل يتناع السلع الكثيرة ثم يجد بعضها

عيبا

معرفة

معرفة

- ٣٢٤ في الرجل يتناع فأكل ثمرها ثم يهد بها عيبا  
 ٣٢٥ في الرجل يبيع السلعة ويهد بها عيبا لم يعلمه  
 ٣٢٦ ما جاء في الخشب الذي يفسد والراج والقشاة يوجد به عيب  
 ٣٢٧ في الرقيق والحيوان يهد بهم المشتري العيب دلته البائع أو لم يدلته  
 ٣٢٨ في الرجل يتناع الجار بفقرها عنده وتشتبئ يهد بها عيبا  
 ٣٢٩ في الرجل يتناع الجارية ثم يهد بها من باعها أو غيره ثم يعلم بذلك يبيع كان دلته به البائع  
 ٣٣٠ في الرجل يتناع الخفين أو المصراعين فيجهد بأحدهما عيبا  
 ٣٣١ في الرجل يتناع النخل أو الحيوان فيعتلهم ثم يصيبهم عيبا  
 ٣٣٢ في الرجل يشترى من دبر أو عيب فرج أو كى فيوجد أشنع مما يشترى منه  
 ٣٣٣ في الرجل يتناع السلعة ثم يأتي بمشتريها بعد ذلك فيشترى إليه من عيوبها  
 ٣٣٤ في عهدة الثلاثة  
 ٣٣٥ ما جاء في بيع البراءة  
 ٣٣٦ في تخيير بيع البراءة  
 ٣٣٧ في عهدة بيع مال الغنم  
 ٣٣٨ في عهدة بيع المأمور يبيع السلعة والغاضي والوصى  
 ٣٣٩ في الرجل يشتري السلعة لرجل أمره بالشراؤها فيعلم البائع أنه يشترى بالفلان  
 ٣٤٠ ما جاء في عهدة السنة  
 ٣٤١ في كتاب الصلح  
 ٣٤٢ رسم في الرجل يبيع الطوق فيجهد المشتري به عيبا فيصالحه المشتري على أن رآه البائع  
 ٣٤٣ دناير أو دراهم أو عروصا  
 ٣٤٤ رسم في مصالحة المرأة من مودتها من زوجها  
 ٣٤٥ الوردية  
 ٣٤٦ رسم في مصالحة بعض الورقة من مال الميت  
 ٣٤٧ رسم الدعوى في الصلح على دم عمد وأنكر صاحبه  
 ٣٤٨ رسم في الصلح على دية الخطأ يجب على العاقلة  
 ٣٤٩ في الصلح من جنابة عدل على غير لم يبدل صلاحه  
 ٣٥٠ رسم في رجل صالح رجلا على أنكار ثم أصاب المدعى بینه أو أقر له المنكر بعد الصلح  
 ٣٥١ في الصلح بالحم  
 ٣٥٢ رسم في رجل استهلك لرجل بعيرا أو طعانا فصالحه على بيعه له إلى أجل  
 ٣٥٣ في صلح الاستهلاك  
 ٣٥٤ رسم فيمن أوصى لرجل بمافي بطن أمه أو بجذعة عبيد أو بكتي دار أو غلة فصل فأراد الورثة أن يصالحوه  
 ٣٥٥ فيمن ادعى على رجل أنه استهلكه عبيدا أو مائة فصالحه على دراهم أو دنانير  
 ٣٥٦ رسم في رجل غصب رجلا عبدا فألقى العبد من القاصب فصالحه السيد على دنانير أو دراهم أو عروص  
 ٣٥٧ في الرجل يصالح من موضع خطا ومن موضع عهدها يشقى من دار هل عليه شفعة  
 ٣٥٨ في الرجل يشتري العبد فيجده عبدا فينكر البائع ثم يصطلحان من دعواهما على مال  
 ٣٥٩ في الرجل يبيع العبد إلى أجل ثم يأتيه فيصالحه من كل عيب في العبد على دراهم يدفعها إليه  
 ٣٦٠ في الرجل يكون الدين على الرجل فيصالحه ليعمل ولا يقول له أنا ضامن أيكون ضامنا ويجب عليه الصلح  
 ٣٦١ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فيصالحه على مائة درهم ثم يفرقان قبل أن

صبيحة

صبيحة

يقبضها

٣٦٦ في الرجل يكون له على الرجل الدين من

تسليف فيصالحه على رأسه وهو يفتقران قبل

أن يقبض

٣٦٧ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم

دينا جادا فيصالحه على أن يأخذ مكانها زيوفا

أو مبهرجة

٣٦٧ في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجعه

أياه فيصالحه منه على عبد فريد أن يريعه

مراصة

٣٦٨ في الرجل يكون له على الرجل مائة أردب قمح

من قرض فيصالحه من ذلك على مائة درهم

في دفع إليه خمسين ويفتقران قبل أن يقبض

الخمين

٣٦٩ في الرجل يكون له على الرجل أردب حنطة

وعشرة دراهم فيصالحه من ذلك على أحد

عشر درهما

٣٦٩ في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة

دينار حلة فيصالحه من ذلك على مائة دينار

ودره

٣٧٠ في الرجل يدعي قبل الرجل دنانير فيصالحه على

مائة درهم فينفقه خمسين درهما ثم يفتقران

قبل أن ينقذه الخمين الأخرى

٣٧٠ في الرجل يصالحه غريمه من دين له عليه

لا يدري كم هو

٣٧١ في الرجل يدعي قبل الرجل حقا فيصالحه على

توبير يشترط عليه سبعة أو يصالحه على

عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة

٣٧١ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم قد

حلفت فيقول أشهدوا أن أعطاني مائة عند

الحل فالتسعمائة هو إلا لثلاث كلها عليه

٣٧١ في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ومائة

درهم حلة فيصالحه من ذلك على مائة درهم

وعشرة دراهم صلى أن يحصل له العشرة

ويؤخره بالمائة إلى أجل

٣٧٢ في كتاب تضمين الصناع

٣٧٣ القضاء في تضمين الحائكة إذا تعدى

٣٧٣ القضاء في تضمين الصناع

٣٧٤ القضاء في تضمين الصناع ما أقصد أجره

٣٧٤ القضاء في تضمين الحيازا إذا احترق الخبز

٣٧٥ القضاء في الصباغ يخطئ فيصبغ الثوب غير

ما أمر به

٣٧٥ القضاء في القصار يخطئ فيشرب رجل فيدفعه

الرجل آخر فيقطعه المدفوع إليه ويخطئه

ولا يعلم ثم يعلم فريد صاحبه أن يأخذ

٣٧٦ القضاء في الرجل يشتري الثوب فيطحن البائع

فيطيه غير ثوبه فيقطعه ويخطئه ولا يعلم

بذلك ثم يعلم

٣٧٦ القضاء في الحياط والصراف يفران من

أقهما

٣٧٧ القضاء في رجل تضمين الصناع ما يئلف أيديهم

إذا أقاموا عليه البينة

٣٧٨ القضاء في دعوى الصناع

٣٧٩ في دعوى المتبايعين

٣٨٢ في الرجل يريد أن يفسخ في جداره كوة

أو بابا

٣٨٢ في النقطة على الليم والملقوط

٣٨٤ القضاء في الملقوط

٣٨٥ فيمن يهبل رجل لحم شاته ولا تحربل دها

فيقتل عنها حتى تنج

٣٨٥ فيمن يهبل رجل لحم شاته ولا تحربل دها فريد

صاحب لها أن يسعيها و يمول أدفع لك

قيمة الجلد أو جلدًا مثله وبأي لا تحربل الدج

٣٨٥ في رجل يحتلط له دينار في دينار لرجل

٣٨٥ في البازي ينقل والنحل يخرج من جبع هدا

إلى جبع هدا

صفحة	صفحة
٣٨٦	في الحكم بين الفضة وقطاع المهر في البيع والشراء
٣٨٦	في الرجل يبيع له برطل زيت في نقد يبيع لرجل
٣٨٦	في الرجل يمتدق الدابة والعبد والعروض في
٣٩٨	يدرجل
٣٨٦	في كتاب الجبل والاجارة
٣٨٨	في النصف والاجارة
٣٨٩	في الرجل يستأجر الرجل على أن يطمح له
٣٩٨	أوديا من قمع بدرهم وبسفي من دقيق مما
٣٩٨	يخرج منها ويبلغ له شاة بدرهم وبرطل من
٣٩٩	لها
٣٨٩	في الرجل يقول للغياط ان خلت لي وبي
٤٠٠	اليوم فيدبرهم وان خلت غدا فأجره نصف
٤٠١	درهم
٤٠١	في الرجل يدفع الجلود أو الفزول أو الدابة أو
٤٠٣	السفينة إلى الرجل على النصف
٤٠٣	في الطعام والقلم والفزل يكون بين الرجلين
٤٠٣	فيستأجر أحدهما صاحبه على حله ورفض
٤٠٣	العزل على النصف
٤٠٣	في الرجل يستأجر الرجل شهرا على أن يبيع له
٤٠٣	نوبله درهم
٤٠٣	في الرجل يستأجر البناء على شأه داره وعلى
٤٠٤	البناء الآخر الجص
٤٠٤	في الرجل يستأجر حاقني نهر يبنى عليه وطريق
٤٠٤	رجل في داره ومسيل مصب حوض
٤٠٥	في الرجل يكرى عبده السنين الكثيرة
٤٠٥	لكل واحدة اجارة بينهما ومسبل ميزانها في
٤٠٥	دار رجل
٤٠٥	في اجارة رعي الماء
٤٠٦	في اجارة الثياب والخلي
٤٠٦	في اجارة المسكيل والميزان
٤٠٦	في اجارة المصحف
٤٠٦	باب في اجارة المعلم
٤٠٦	في اجارة تعليم معلم الصناعات
٣٩٧	في اجارة معلم لشعرو كتابته
٣٩٧	في اجارة قيام رمضان والمؤذنين
٣٩٧	في اجارة دفاتر الشعر والفناء
٣٩٨	باب في اجارة الدقاق في العرس
٣٩٨	باب في الاجارة في القتل والادب
٣٩٨	في اجارة الاطباء
٣٩٨	باب في اجارة قسام القاضي
٣٩٨	باب في اجارة المسجد
٣٩٩	فيمن أجر يته ليصل في
٣٩٩	باب في اجارة الكتبة
٤٠٠	باب في اجارة الخمر
٤٠٠	باب في اجارة رعي الخنازير
٤٠١	في الاجارة على طرح الميتة
٤٠١	باب في اجارة نزل الفعل
٤٠٣	في اجارة البئر
٤٠٣	في اجارة الرعي أو الوالد نفسه من رعيه أو من
٤٠٣	ابنه أو الابن من أبيه نفسه
٤٠٣	باب في الصقيرو العبد يجران أحدهما بشي
٤٠٣	اثن الاولياء
٤٠٣	في اجارة العبد ياذن سيده على أن يخدمه شهر
٤٠٣	بعينه فان مرض فيه قضاه في شهر غيره
٤٠٤	في الرجل يستأجر الحائط ليحمل عليه الخشب
٤٠٤	في الرجل يستأجر الاجير يحميه بالغلة
٤٠٤	في الرجل يستأجر المرأة الحرة أو الامة
٤٠٥	في الرجل يكرى عبده السنين الكثيرة
٤٠٥	في المسلم يؤجر نفسه من النصراني
٤٠٥	في الاجير يفسخ اجارته في غيرها
٤٠٥	في الرجل يستأجر الاجير فيؤجره من غيره أو
٤٠٥	يستعمله غير ما استأجره له
٤٠٦	في الاجير يستعمل الليل والنهار
٤٠٦	في الاجير يسافر به
٤٠٦	في الرجل يؤجر عبده ثم يبعه أو يأتى في رعيه
٤٠٦	في رعيه من الاجارة



٤٠٦	في الرجل يزوجه أم ولد في الخدمة	٤٣٣	التدني الكراء بعينه
٤٠٧	في البديق أو جريح أو جرحا	٤٣٣	الحيا في الكراء بعينه
٤٠٨	في الأجير يستأجره الرجل برعي غنمه بأعيانها	٤٣٣	في الرجل يكتري الدابة بعينها ثم يبيعها صاحبها
	غيره معها غيرها		قبل أن يركب المكتري
٤٠٨	في الأجير يستأجره الرجل برعي غنما غيرها	٤٣٣	الشروط في كراء الدابة بعينها أن ماتت أخلف
	أو بأعيانها		مكاتها
٤٠٨	في الرجل يستأجر الأجير لبرعي غنمه فبأن	٤٣٤	الكراء بالتوب أو الطعام بعينه
	الراي بغيره برعي مكانه	٤٣٦	ما جاع في الكراء بشوب غير موصوف
٤٠٨	في الأجير الراي يسقي الرجل من لبن الغنم	٤٣٦	ما جاع في الكراء على أن على المكتري الراحة
٤٠٨	في الأجير برعي غنما بأعيانها فتواد أو زاد فيها		والطلف
٤٠٨	في تضمين الراي	٤٣٦	في الرجل يكتري من رجل إلى مكة على أن
٤٠٩	في الأجير الراي بشرط عليه الضمان		على الجبال طعامة
٤٠٩	في الرجل يذبح الغنم إذا خيف عليها الموت	٤٣٦	في الرجل يكتري الدابة يركبها شهرا أو يطحن
٤٠٩	في دعوى الراي		عليها
٤١٠	في الراي يتعدى	٤٣٧	في الرجل يكتري دواب كثيرة صفقة واحدة
٤١٠	في استئجار الطئر	٤٣٧	ما جاع في الكراء القاسد
٤١٣	باب اجارة الطئر	٤٣٨	في الزام الكراء
٤١٣	في تضمين الأجير ما أفدوكسر	٤٣٩	ما جاع في فسخ الكراء
٤١٤	القضاء في الاجارة	٤٣٩	في المسكرى يربطان يرد في خلف المكتري أو
٤١٥	القضاء في تقديم الاجارة وتأخيرها		يصل متاعا
٤١٦	الدعوى في الاجارة	٤٣٠	في المكتري يكرى من غيره
٤١٨	في القيصر يؤجر سنين ثم يصحتم قبل ذلك	٤٣١	في الرجل يكرى الدابة فيتعدي فيجبها
٤١٩	في جعل السمار	٤٣١	ما جاع في التعدي في الكراء
٤١٩	في الجعل في البيع	٤٣٣	ما جاع في الدعوى في الكراء
٤٢٠	باب في جعل الاتق	٤٣٥	ما جاع في نقد الكراء والقضاء فيه
٤٢٠	في الرجل يقول لرجل احصد زرع هذا أو	٤٣٥	في الذي يكرى بدنا توفيقه دراهم أو بطعام
	جد تخطي ذلك صفه		فيبيع قبل أن يقبضه
٤٢١	في الذي يقول انقص زيتوني واعصره ذلك	٤٣٦	القضاء في الكراء
	نصفه	٤٣٦	في تضمين الاكر ما ساعثت الدواب وتعتبر
٤٢٢	في جعل الوكيل في الحصومة		ذلك
٤٢٢	كتاب كراء الواحد والاثواب	٤٤١	ما جاع في تضمين المكتري
٤٢٣	ما جاع في الشراء وكراء الراحة بعينها	٤٤١	في الكراء من مصر الى الشام أو الى زمله ومن
٤٢٣	في بيع الدابة واستئجارها		مكة الى مصر أو من مصر الى مكة

١٢٧	١٢٨
٢٤١ في الكراء الى مكة	٢٤١ على من الكراء
٢٤٢ ما جاء في الكراء يهرب	٢٤٢ في اكرء الدار العائنة
٢٤٣ في المتكاري يهرب	٢٤٣ في اكرء الدار تسكن الى أجل والتنفذ في ذلك
٢٤٣ الاقالة في الكراء	٢٤٣ في الرجل يكتري الدار ولا يسمى التنفذ والتنفذ
٢٤٤ ما جاء في تخليس المتكري	٢٤٤ في البلاد مختلف
٢٤٤ في كتاب كراء الدود والارضين	٢٤٤ في الرجل يكتري الدار عشر سنين ويشترط
٢٤٤ في الرجل يكتري الدار وفيها التخليل فيشترط	٢٤٤ التنفذ
٢٤٦ في الرجل يكتري الدار أو الحمام ويشترط	٢٤٦ في الرجل يكتري الدار سنة متى يجب عليه
كفس التراب والمراحيض والقنوات	٢٤٦ الكراء
٢٤٧ في الرجل يكتري الدار والحمام ويشترط حرمة	٢٤٦ في الزام المتكاري الكراء
ما هو ويشترط دخول الحمام والطلاء	٢٤٦ في فسخ الكراء وطليل البيت وهدمه
٢٤٧ في اكرء الحمام والحوادث	٢٤٦ في الرجل يكتري الحانوت من الرجل ولم يسم له
٢٤٧ في الرجل يكرى نصف دار أو ثلثها مشاعا	٢٤٦ ما يعمل فيها
٢٤٨ في الرجل يكرى داره ويستأجرها بربع	٢٤٦ الدعوى في الكراء
الكراء أو غير كراء	٢٥٧ دعوى المتكري في الدار حرمة الدار
٢٤٨ في الرجل يكتري الدار فيخرج منها غصبا	٢٥٨ في نقد المتكاري ما عدا إذا اتفق على أجل سكناء
٢٤٨ في الرجل يستأجر الدار بسكنى داره	٢٥٨ في الرجل يوكل الرجل يكرى داره فتعدي
٢٤٨ في الرجل يكتري الدار ثوب موصوف أو غير	فوقها أو دونها
موصوف ولا يضربان لذلك أجلا أو بالبيع	٢٥٨ في متكاري الدار فلس
الموصوف	٢٥٩ في كتاب كراء الارضين
٢٤٩ في الرجل يكتري الدار ثوب جنة فيتلف قبل	٢٥٩ في الرجل يكتري الارض سنين ليزورها فيعور
أن يضيئه المكري أو يوجد به عيب	بشرها أو تنقطع عنها
٢٤٩ في كراء الدار مشاهرة	٢٥٩ في الرجل يكتري الارض ليزورها فيغرق
٢٥٠ في اكرء الدار سنة أو سنين	عضها قبل الزراعة
٢٥١ في الرجل يكرى داره ثم يسكن طائفة منها	٢٥٩ في اكرء ارض المطر سنين والتنفذ فيها
٢٥١ في الرجل يكتري الدار ثم يكرى ما غيره	٢٦٠ في الرجل يكتري أرض المطر وقد أمكنه شئ من
٢٥١ في الدابة والسقينة	الحرق ثم تقطع السماء فلا يقدح على الحرق
٢٥١ في التعدي في كراء الدود	٢٦٠ في أرض المطر تستند وفيها الزرع
٢٥٣ في الرجل يكتري الدار فيريد أن يدخل فيها	٢٦١ في اكرء أرض النيل وأرض المطر قبل أن
ما أحب من الحيوان أو غير ذلك	تطبخ بالحرق
٢٥٣ في الرجل يكرى داره من اليهود والعساري	٢٦٣ في الرجل يكرى أرض ما يخرج أو أرض الصلح
٢٥٣ في امرأة اكرت دار فسكنها ثم تزوجت فيه	دعوى أو تمنع
	٢٦٣ في الرجل يكتري الارض سنين فيريد أن يفرس

صحيحة	صحيحة
في اكتراء الارض بالطيب والطيب والحب ٤٦٩	فيها
في اكتراء الارض بالشجر والتصيل ٤٧٠	٤٦٢ في الرجل يكتري الارض سنين فيغرسها
في اكتراء الارض بالارض ٤٧٠	تنتقي السنون وفيها غرسه أو يكرها غيره
في اكتراء الارض بدراهم الى أجل ٤٧٠	فيغرسها فتنتقي السنون وفيها غرسه
في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى أجل فإذا حل أخذ مكانها دنانير ٤٧٠	فيكرها كراء مستقبلا
في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى أجل فإذا حل الأجل أخذ مكانها طعاما أو أداما ٤٧١	٤٦٣ في الرجل يكتري الارض سنين فتنتقي السنون وفيها غرسه وزرعه اخضر فير يدريها أن يكرها
في الرجل يكرى أرضه بدراهم ثم يشرط مكانها دنانير الى أجل ٤٧١	٤٦٣ في الرجل يكتري أرضه سنين فتنتقي السنون وفيها زرع ليريد سلاحه فيريد صاحب الارض أن يشتريه
في الرجل يكرى أرضه بدراهم ويخضعه واحدة ٤٧١	٤٦٣ في الرجل يكتري أرضه سنين فتنتقي السنون وفيها غرس المكثري فيكثريها ربهما من المكثري بنصف غرسها
في اكتراء الارض بصوف على ظهور الغنم ٤٧١	٤٦٤ في الرجل يكرى أرضه سنين على أن يغرسها المتكاري فإذا خضت السنون فالغراس للمكثري
في الرجل يكرى أرضه بدراهم الى أجل فإذا حل الأجل فسخها في عرض بيعته الى أجل ٤٧٢	٤٦٤ في الرجل يكتري الارض كل سنة بمائة دينار ولا يسمى سنين ببيعانها
في الرجل يكرى أرضه بشتاب موسوفة الى غير أجل ٤٧٢	٤٦٤ في الرجل يكتري الارض وفيها زرع ربهما يقبضها الى أجل والتقد في ذلك
في الرجل يكتري الارض أو ال رجل يشتري السلعة ويشرط ان الحيار ٤٧٢	٤٦٥ في الرجل يكتري الارض سنة بعينها فيزرعها ثم يصد زرعه منها قبل مضي السنة أو بعد مضي السنة
في الرجل يكرى الارض بالثمنين المختلفين ٤٧٢	٤٦٥ في التعدى في الارض أكثر أرضا ليزرعها شعيرافزرعها حنطة
أهمأ شاء المكثري أخذ أو المتكاري أعطى ٤٧٢	٤٦٥ الدعوى في كراء الارض
في الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله منها فدينها نصفين ٤٧٣	٤٦٧ في تقديم السكراء
في الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها حنطة من عنده على أن له طائفة أخرى من أرضه ٤٧٣	٤٦٧ في الرجل يكتري الارض العرقه والنذ في ذلك
في اكتراء ثلث الارض ور بها أو استراء الارض بالاذرع ٤٧٣	٤٦٧ في الزام مكثري الارض السكراء في السكراء الفاسد
في الرجل يكتري الارض قضاء للروح وبها نخل أو شجر ٤٧٣	٤٦٨ في اكتراء الارض كراء طرادا
	٤٦٨ في اكتراء الارض بالطعام والعلف

اصيفة	صيفة
٤٧٤ في الرجل يكرى أرضه ويشرط على المكتري تكريها أو زيلها أو بشرط عليه حرتها	على أن يصد نم يكرى الأرض بذلك فيريد أن يتركه
٤٧٤ في اكتراء الأرض الغائبة والتصدق في ذلك	٤٧٥ في الرجل يكرى الأرض بالعبد أو بالتوب أو
٤٧٤ في الرجل يكرى حراى أرضه	بالعرض بعينه فيزرع الأرض ثم تستحق
٤٧٤ في الرجل يكرى أرض امرأته والوصى يكرى أرض بنيه	الأرض أو العبد أو التوب
٤٧٤ في الرجل يكرى الأرض فيزرعها ويحصل زرعه فينتز من زرعه في أرض رجل فينبئ	٤٧٥ في اكتراء الأرض من النوى
قابلا	٤٧٥ في الرجل يكرى أرضا من أرض الخراج من رجل فيجور عليه السلطان
٤٧٥ في الرجل يكرى الأرض فينزل	٤٧٥ في منكرى الأرض بغلس
٤٧٥ في الرجل يكرى الزرع الذى لم يبد صلاحه	٤٧٦ في الإقالة في كراء الأرض بزيادة دراهم

﴿ تمت ﴾



﴿ فهرست ﴾

الجزء الثالث من مقدمات

ابن رشد الطبوع

مع المدونة

الكبرى

.

.

﴿ فهرست الجزء الثالث من مقلعات ابن رشد للطبوع مع المدونة الكبرى ﴾

صفحة	صفحة
١٤١ فصل وأما كان من شرط صحته أن لا يتأخر رأس المال فوق ثلاث الخ	٢ ماجة في تحريم الربا في الصرف
١٤٢ فصل وقد اختلف قول مالك في حد أقل ما يجوز إليه السلم الخ	١٥ فصل وأما السنة فبما رواه ابن مسعود الخ
١٤٣ فصل وأما تسليم العروس بعضها في بعض	١٧ فصل في معنى الربا
١٤٤ فصل وأما يجوز سلم المستفي مثله لو ردد السنة الخ	٢٣ فصل فإن فات البيع فليس له إلا رأس الخ
١٤٥ فصل وتفسير ذلك مقيس على الربا المحرم بالقرآن الخ	٢٨ فصل وفي هذا ما يدل على إجازة الربا مع أهل الحرب في دار الحرب الخ
١٥٢ فصل وأما تسليم بعضه في بعض الخ	٤٠ فصل وقد اختلف في لفظ الربا الوارد في القرآن هل هو من الألفاظ العامة أو المجلة الخ
١٥٤ فصل وأما السلم في الصناعات فيقسم الخ	٤٦ فصل وبما يدل على ما أولنا عليه حديثه الخ
١٦١ فصل في القول في الربا في العين والطعام وتجب وجوهه وتبين حلاله	٥٢ فصل وباب الصرف من أضييق أبواب الربا الخ
١٦٨ فصل والأصل الذي استأثر منه العلماء العلل الخ	٥٤ فصل وبما بين النبي عليه السلام من وجوه الربا أن الذهب بالذهب والورق بالورق الخ
١٧٢ فصل والذي ذهب إليه مالك وجب أصحابه أن البروا الشيعر مستوف واحد الخ	٥٨ فصل ولا يجوز في الصرف ولا في بيع الذهب بالذهب والقضة بالقضة تمواحدة الخ
١٧٥ فصل وأما الذهب والقضة فمريض عليهما ثم من العروض الخ	٦٠ فصل والنظرة في الصرف تنقسم على ثلاثة أقسام الخ
١٧٦ فصل والقياس على الذهب والقضة لا يصح الخ	٦٨ فصل وأما أن أراد أن يرجع بالتقصان الخ
١٧٩ فصل وعلى هذا الاختلاف انحداب المعلوم في تحرير العلة	٧٦ فصل وقد تقدم أنه لا يجوز في الصرف خيار الخ
١٨١ فصل وأما بيع العام بالطعام بسبته الخ	١١٧ ﴿ كتاب السلم ﴾
١٨١ ﴿ كتاب بيعوع الآجال ﴾	١١٩ فصل فن الدليل على صحة قولنا في إجازة السلم في الحيوان والعروض الخ
١٨٥ فصل فإذا باع الرجل من الرجل سلعة بشد ثم اشتراها منه بدين الخ	١٢٢ فصل وقد خص الله تبارك وتعالى من ذلك بمعكم كتاب البيع في وقت صلاة الجمعة الخ
١٨٧ فصل وسواء غلب على السلعة أولم يصب عليها	١٢٦ فصل والسلم في مذهب مالك وأصحابه جائز الخ
١٨٨ فصل ويعتبر الجائز منها من الفاسد بوجهين الخ	١٢٩ فصل فإن كان عليه ديون ضرب لمصاحب السلم مع العرما الخ
١٨٩ فصل وأما الثمان عشرة مسألة الخ	١٣٤ فصل في ذكر شرائط السلم الخ
١٨٩ فصل في تنزيل الخمس عشرة مسألة إلى لا تجوز من السنة والثلاثين مسألة الخ	١٣٦ فصل فإن وقع السلم فلدا الخ
	١٣٩ فصل وأما يجوز السلم في الصور والأرضين الخ
	١٤٠ فصل وأما يجوز السلم فيما يعتد بوجوده الخ

١٩٣ فصل في وان الثلاث عشرة مسئلة التي لا يجوز

٢١١ فصل وأما الثموني في الثمن أو المثلثون الخ

الخ

٢١١ فصل وأما العروفي الاجل في الثمن أو المثلثون

١٩٧ فصل فذا باع الرجل سلعة بثمن الى أجل ثم

١٢١ فصل وإذا وقع بيع الثمن فسخ

ابتاعها منه بأقل الخ

٢١٢ فصل وقد اختلف الذين رأوا انها لا تدخل في

١٩٨ فصل وقد تقدم فيما مضى أن أهل العينة

خيان المبتاع الا بالقبض الخ

متهمون الخ

٢١١ فصل وبيع السلعة الغائبة على الصفة خارج

٢٠١ فصل في تقسيم البيوع الى الصحة والفساد الخ

خمانهسبى النبي عليه السلام الخ

٢٠١ فصل فالبيوع الجائرة هي التي لم يطرها

٢١٤ فصل ومن هذا البيع الجوز والوزر والباقلاء

الشرع الخ

في قشره الا على الخ

٢٠٢ فصل والاشياء الموجودة بأيدي الناس تنقسم

٢١٤ فصل فمن الضرورة الى ذلك أن تكون السلعة

على قسمين الخ

المبيعة على الصفة عاتبة الخ

٢٠٢ فصل والوجوه التي يمنع الشرع منها الخ

٢١٤ فصل وقد اختلف في السلعة الخافضة الخ

٢٠٢ فصل وأما البيوع المخطورة فاما تنقسم الى

٢١٥ فصل وبيع الغائب على مذهب ابن القاسم

قسمين الخ

جائز الخ

٢٠٢ فصل فأما القسم الاول الخ

٢١٥ فصل ويجوز للمشتري السلعة العاتبة أن

٢٠٢ وأما القسم الثاني الخ

يبيعها قبل القبض الخ

٢٠٢ فصل فأما القسم الثالث من البيوع الخ

٢١٥ فصل وأما ان باعها منه بخلاف الثمن الذي

٢٠٢ فصل فأما القسم الرابع وهي بيع الشرط الخ

اشترى اياها به الخ

٢٠٤ فصل واختلاف أيضا في البيع والشف الخ

٢٢١ فصل وبيع السلع المبيعات لا يجوز الا على

٢٠٤ فصل فيحتمل أن تكون روايتي من ابن

ثلاثة أوجه الخ

القاسم الخ

٢٢٣ ﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

٢٠٥ فصل وانما قلنا ذلك الخ

٢٢٣ فصل في جواز البيع على الخيار

٢٠٦ فصل وأما البيوع المكروهة الخ

٢٢٥ فصل والخيار في البيع في أصله فمرد

٢٠٦ فصل فلا يخرج شيء من البيوع عن هذه

٢٢٦ فصل والخيار يكون لوجهين الخ

الاقسام الخ

٢٢٧ فصل فان اشترط المشتري الخيار الخ

٢٠٦ فصل ومن يوع الشروط الخ

٢٢٨ فصل والبايع من اشتراط الخيار مثل ما للمبتاع

٢٠٦ ﴿ كتاب بيع العروق ﴾

سواء

٢٠٦ ما جاء في بيع العروق بين وجوهه وأحكامه الخ

٢٢٣ فصل وإذا كانت العلة في اجارة البيع على

٢٠٧ فصل ووجوه العروفي ذلك كثيرة الخ

الخيار حاجة الناس الخ

٢٠٩ فصل فلا يصح البيع الا أن يكون سالما من

٢٢٣ فصل فسد الخيار في البيع انما هو بقدر

العروا الخ

ما يحتاج اليه في الاختيار الخ

٢٠٩ فصل في العروا الكبير ما ع من هذه المقد

٢٢٤ فصل فان رادى أمر الخيار الخ

الخ

٢٢٤ فصل ولكل واحد من المتبايعين أن يشترط



الخيار لغيره الخ

٢٤١ فصل ولا يجوز للبائع أن يشترط التقص في أيام

الخيار الخ

٢٤٢ فصل ولا يجوز للبائع اشتراط التقص الخ

٢٤٣ فصل والمبيع بالخيار في أسد الخيار على من

البائع الخ

٢٤٥ فصل والخيار في هذا بخلاف الاختيار الخ

٢٤٨ فصل وانما يجوز اشتراء الثوب من الثياب على

الاختيار والالزام الخ

٢٤٩ فصل فاذا اتفق البيع في مشيرون واحد الخ

٢٥١ فصل فان كان سنفين مختلفين الخ

٢٥٣ فصل والبيع لازم للثياب بعين اذا تم البيع

بينهما الخ

٢٥٥ فصل فاذا احتمل الحديث أن يحصل على هذا

لم يصح الخ

٢٥٧ فصل وما قول من قال ان حديث اليعان

بالحيار منسوخ بحديث ابن مسعود الخ

٢٥٩ فصل فان قيل اذا قلنا في حديث اليعين بالخيار

الخ

٢٦٠ فصل وقد يجهل أن تكون فائدة الحديث

الخ

٢٦١ فصل واذا حمل الحديث على هذا الخ

٢٩٤ في كتاب العيوب

٢٩٤ تحريم التدليس بالعيوب

٢٩٦ فصل والعيوب تنقسم على قسمين الخ

٢٩٨ فصل ولا عرف للمتقدمين من أصحابنا هذا

في البير الخ

٢٩٨ فصل وأما لما يخط من الثمن كثيرا الخ

٢٩٩ فصل فأما الحال الاول الخ

٣٠٠ فصل وأما الحال الثانية الخ

٣٠٠ فصل فأما الزيادة بصحوة الاسواق الخ

٣٠١ فصل وأما الزيادة المضافة الى البيع

٣٠١ فصل وأما الزيادة بما أحدثه المشتري في البيع

الخ

٣٠٢ فصل ووجه العمل في ذلك الخ

٣٠٣ فصل وأما الحال الثالثة الخ

٣٠٤ فصل فاذا اقتسام هذا فالتقصان في حال البيع

ينقسم على وجهين الخ

٣٠٥ فصل ووجه العمل في هذا الخ

٣٠٦ فصل وأما ان ذهب الى التقصان بحمل المبيع

الخ

٣٠٧ فصل وأما التقصان من غير المبيع الخ

٣٠٧ فصل وهذه إحدى خمس المسائل التي يقتضي

فيها حكم التدليس الخ

٣٠٨ فصل وأما الحال الرابعة الخ

٣١١ فصل وأما الحال الخامسة الخ

٣١١ فصل فالعيب على هذا تنقسم على ثلاثة

أقسام الخ

٣١٣ فصل واختلف في الرد بالعيب

٣١٦ فصل فان جد الثمرة في هذا الحال الخ

٣١٦ فصل فان جد الثمرة في هذا الحال أيضا فان

الحكم فيها على ما تقدم الخ

٣١٧ فصل فيتحصل في هذا الجدل الذي نصير به الفقه

المبتاع الخ

٣١٨ فصل فان جد الثمرة في هذا الحال الخ

٣١٩ فصل فان قلنا انها تعصى بما ينوبها من الثمن الخ

٣١٩ فصل فهذا حكم الرد بالعيب في جميع الوجوه الخ

٣٢٠ فصل وأما الاستحقاق والشفعة والتفليس

فتدليس أحكامها الخ

٣٢١ فصل فان جد الثمرة كانت غلته الخ

٣٢١ فصل وأما ان طرأ عليه بعد ان الثمرة ففي ذلك

أربعة أقوال الخ

٣٢٣ فصل فاذا قلنا انها لا تعطى بما ينوبها من الثمن

الخ

٣٢٢ فصل وأما التقليل فللمنصوص لهم فيه قول

بالعيب والكذب في الثمن الخ

واحد الخ

٣٢٤ فصل وأما صوف الثمن الخ

٣٣٦ فصل فحكم اجتماع التدليس بالعيب الخ

٣٢٥ ﴿ كتاب المراجعة ﴾

٣٣٦ فصل فحكم المراجعة جارية على هذه الوجوه

وهي سبعة الخ

٣٢٥ فصل في تقسيم أجناس اليسوع الخ

٣٣٦ فصل وسحنون يرد بعض مسائل الفس

٣٢٦ فصل فيجب على هذا الخ

والخديعة إلى الكذب الخ

٣٢٦ فصل وأما إن قال قامت على هذه السلعة بكذا

٣٣٧ فصل فإن ادعى البائع العلوفى بيع المراجعة الخ

الخ

٣٣٧ فصل وأما بيع المكايسة الخ

٣٢٧ فصل وأما الوجه الثاني من وجوه المراجعة الخ

٣٣٧ فصل وأما بيع الزايد ما الخ

٣٢٧ فصل ويلزمه أيضا به عين قائمة الخ

٣٣٨ فصل وأما بيع الاستبابة والاسترسال الخ

٣٢٨ فصل ولا يجوز في بيع المراجعة أن يكتم البائع

٣٣٨ فصل البيع والشراء على هذا الوجه جائز الخ

من أمر سلعته ما إذا ذكره كان أو كس للثمن

﴿ كتاب الاستبراء ﴾

الخ

٣٣٨ القول في حقيقة لفظ الاستبراء

٣٢٨ فصل فلزم من باع مراجعة أن يبين ما عقد عليه

٣٣٨ فصل واستبراء الاماء في البيع واجب الخ

وما قد خالف

٣٢٨ فصل فاما من باع مراجعة وزاد في الثمن الخ

٣٣٩ فصل فلا بد أن لا يبيع المراجعة أو ما قال الخ

٣٢٩ فصل فاما من باع مراجعة وعشه الخ

٣٣٩ فصل فاما من لا يحض الخ

٣٢٩ فصل فلي هذه الثلاثة وجوه يجرى حكم

٣٤٠ فصل فإن كانت الامعة ممن تحض الخ

المراجعة الخ

٣٢٩ فصل فإن اجتمع على مذهبه الغاشان جميعا

٣٤٠ فصل وأما إن كانت لا تحض الخ

الخ

٣٤٠ فصل فإن اشترى الرجل أمه الخ

٣٤٠ فصل فإن لم تمت ووضع

٣٣٠ فصل وقد يجتمع في مسئلة واحدة التدليس

٣٤١ فصل وإن قيمت الامعة يد البائع الخ

بالعيب الخ

٣٣٠ فصل فاما إذا اجتمع في مسئلة واحدة التدليس

٣٤٢ فصل والمعوجبة المواضعة الخ

بالعيب الخ

٣٣٣ فصل ولو اشترى السلعة معيبة وهو عالم بعيبها

٣٤٣ فصل في معنى المواضعة ووجوبها

الخ

٣٣٣ فصل وقد اختلف في وقف الثمن في ألام

٣٤٣ فصل والحكم بالمواضعة واجب الخ

المواضعة الخ

٣٣٣ فصل وأما إن اجتمع في مسئلة واحدة العش

٣٤٣ فصل فإن وسع الثمن على مدى عدل الخ

بالعيب والتدليس الخ

٣٣٤ فصل وأما إن اجتمع في مسئلة واحدة الكذب

البائع الخ

٣٣٤ فصل وأما إذا اجتمع في مسئلة واحدة التدليس

٣٤٣ فصل وما حدثت ما من ملامية أو ما أشبهها

الخ

٣٣٤ فصل وأما إذا اجتمع في مسئلة واحدة التدليس

٣٤٣ فصل وما حدثت ما من ملامية أو ما أشبهها

الخ

٣٤٤ فصل وأما ما حدث لها من ولدنا الخ

ما يجوز بين المسلمين الخ

٣٤٥ فصل فإن اشترط العراقة من الرحم في الرقة

٣٥٢ في كتاب الجمل والاجارة

فاليوم فسد الخ

٣٥٣ في حقيقته لفظ الاجارة الخ

٣٤٦ فصل وأما ان باعها بشرط ترك المواضع

٣٥٤ فصل في أصل جواز الاجارة الخ

فاليوم جائز الخ

٣٥٥ فصل والاستجار الذي أذن الله لعباده الخ

٣٤٧ فصل فإن أراد المتبايع بعد أن اشترى على

٣٥٥ فصل فالاجارة تنقسم على ثلاثة أقسام الخ

المواضع الخ

٣٥٥ فصل فلا يجوز الاجارة الا بأجرة مبرمة

٣٤٨ فصل والمواضع مما يحصل بالاستئجار الخ

٣٥٦ فصل وهي من العقود اللازمة الخ

٣٤٩ فصل والمواضع في الاستقالة فواجبة الخ

٣٥٩ فصل وأما الاجارة المكروهة الخ

٣٤٥ في كتاب التجارة الى أرض الحرب

٣٦٢ فصل في تأويل ابن القاسم على ملك الخ

٣٤٥ ما جاء في التجارة الى أرض الحرب ووجه

٣٦٢ فصل وان كانت الاجارة احدثت بينهما الخ

الكرامية في ذلك عند أهل العلم

٣٦٣ فصل وأما الاجارة لمطورة الخ

٣٤٦ فصل فكانت الهجرة الى النبي صلى الله عليه

٣٦٤ فصل في الجمل وأصل جوازه

وسلم قبل فتح مكة على من أسلم من أهلها واجبه

٣٦٥ فصل والجمل أصل في نفسه

الخ

٣٦٥ فصل ومن شروط صحة المجامعة أن يكون

٣٤٦ فصل فلما فتح الله مكة الخ

الجمل معلوما الخ

٣٤٧ فصل فادب وجب الكتاب والسنة واجماع الخ

٣٦٦ فصل وقد احتلص هل من شروط صحة الخ

٣٤٧ فصل فواجب على والى المسلمين أن يمنع من

٣٦٧ فصل وليس من شروطه أن يكون العمل

الدخول الى أرض الحرب الخ

المجمل فيه معلوما الخ

٣٤٧ فصل وأما ما باع أهل الحرب الخ

٣٦٧ فصل ولا يلزم المجمل له العمل الخ

٣٤٨ فصل وأما أنه لا يجوز أن يباعوا شيئا مما

٣٦٨ فصل فلي هذا اداءه انما الجمل الخ

يستعينون به الخ

٣٦٨ فصل وليس من شروط صحة الجمل أن يكون

٣٤٨ فصل وانما يجوز أن يباع منهم من العروس

في القليل الخ

ما لا يتصور به في الحرب الخ

٣٦٩ فصل وقرنه اعماح ورمال الجمل في الشيء

٣٤٩ فصل وجاز لنا أن نشترى اولادهم منهم الخ

اليسير الخ

٣٥٠ فصل ومعاملة أهل الذمة حاضرة

٣٦٩ فصل ولا يعمل تنقسم على ثلاثة الخ

٣٥٠ فصل وقد اتفقت اصحابنا على ما لم يقصص من

٣٧٠ فصل واحتلف في الجمل الفساد الخ

الحرب والحداد الخ

٣٧٠ فصل ولا يجمع الجمل والاحالة الخ

٣٥٠ فصل وفي هذا حسن مسائل الخ

٣٧٠ في كتاب الر والقبول الخ

٣٥١ فصل فمعاملة الذي على كل حال أنفسهم

٣٧١ فصل فلك الله تعالى الامام والقواب

معاملة الحرب الخ

٣٧٢ فصل واكره من لعود الادومة

٣٥٢ فصل ولا يجوز بين المسلم والذمي في التعامل الا

٣٧٢ فصل فلا بأس ببيعها وصرح الكرخة الجلا

مصحفة

مصحفة

٣٨٥ فصل وأمان اختلاف في عدد الكراء أو في

سقطه الخ

٣٨٦ فصل وأمان كان اختلافهما في غاية المسافة

بعد الركوب الخ

٣٨٩ فصل وأمان كان اختلافهما في ذلك بعد النقد

الخ

٣٩١ فصل وعلى هذا قصر الخ

٣٩٤ فصل في الألف في الكراء الخ

٣٩٦ فصل وبين هذه الجملة الخ

٣٩٩ فصل فإذا استقال المكري المكري الخ

٤٠٢ فصل وإن كان استقاله بعد النقد الخ

٤٠٣ فصل وأمان كان المكري هو المستقل بزيادة

ولم ينقد الخ

٤٠٤ فصل وأمان كان المكري هو المستقل بزيادة

بعد أن انتقد الخ

٤٠٥ فصل قال في المدونة الخ

٤٠٨ فصل وأمان كان الكراء في دابة معينة الخ

٤٠٩ فصل فإن استقاله المكري بزيادة وكانت

الزيادة عرضا الخ

٤١٠ فصل فإن استقاله المكري بزيادة فإن كانت

عرضا جاز الخ

٤١٢ فصل وأما الوجه الثاني وهو أن يكون الكراء

نقدا بشرط أو عرف الخ

٤١٤ فصل وحكم الألف في كراء الدار وكحكم الألف

في كراء الراحة الخ

٤٢٩ فصل تنص مسائل الألف في الكراء إلى

ستين مسألة الخ

٤٤٤ الكراء اشتراء المنافع الخ

٤٤٥ فصل فلما الوجه الأول وهو أن يعقد الكراء

لمدة معينة الخ

٤٤٥ فصل فإذا عقد الكراء لمدة معينة معادله

لزمهما جميعا الخ

الخ

٣٧٢ فصل وكراء الراحة والهداب على وجهين الخ

٣٧٢ فصل فإن قلنا ربح الراحة في الكراء المعين الخ

٣٧٣ فصل وأما كراء الدابة المضمونة أو الراحة

للمضمونة الخ

٣٧٣ فصل ولا ينفسخ الكراء بموت الدابة الخ

٣٧٤ فصل وأمان قلنا المكري الخ

٣٧٤ فصل فإذا قلنا أن الكراء على وجهين الخ

٣٧٥ فصل وهذا إذا اتفقا على الإجماع الخ

٣٧٦ فصل في التداعي الخ

٣٧٦ فصل فوجه معرفة الفصل في الحكم بين

المتداعين تيميم المدعي الخ

٣٧٦ فصل والاصل في هذا أن المبدأ باليمين الخ

٣٧٧ فصل وقال سعيد بن المسيب الخ

٣٧٨ فصل فبين هذا الذي قلنا من قول النبي صلى

الله عليه وسلم البيعة على المدعي الخ

٣٧٨ فصل وهذه جملة الاختلاف الخ

٣٧٨ فصل في الاختلاف بين المتكاريين الخ

٣٧٨ فصل واختلافهما لا يتجاوز ثلاثة أوجه الخ

٣٧٩ فصل فلما إذا كان اختلافهما في جملة المسافة

الخ

٣٧٩ فصل وصفة إجماعهما الخ

٣٧٩ فصل فإن نكل أحدهما وحلف الآخر الخ

٣٨٠ فصل واختلف إذا حلفا جميعا

٣٨٠ فصل فإذا قلنا أن البيع والكراء لا ينفسخ

بينهما الخ

٣٨١ فصل واختلف إذا نكلا جميعا

٣٨٢ فصل وإذا قلنا معنى ما ذهب ابن حبيب إليه الخ

٣٨٢ فصل واختلف إذا اختلف التبايعان الخ

٣٨٢ فصل فلما مضى الكراء أو الأرض والماء الخ

٣٨٤ فصل وقد كان ذلك كرتا في أول المسئلة الخ

المتكاريين الخ

صفحة	صفحة
٤٥٦ فصل ويجوز الكراء في الدور السنين فوات العدد	٤٤٦ فصل وهذا المدة بتعين بأربعة ألقاظ الخ
٤٥٨ فصل ويجوز أن يكرى الرجل داره من مسلم ونصراني الخ	٤٥٠ فصل فإذا انعقد الكراء لمدة معينة الخ
٤٦٤ فصل واختلف في كراء بيوت مكة الخ	٤٥٠ فصل فاما الوجه الثاني فهو أن يضاف على الكراء الخ
	٤٥٢ فصل ففي كراء الدور مشاهرة ثلاثة أقوال الخ

(عنت)

# الجزء الثالث

مِلَّةُ الْمَدُونِ وَالْكِبَرِيِّ

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ

رواية الإمام سحنون بن سعيد التوشحي عن

الإمام عبد الرحمن بن القاسم عنه



ومعها كتاب المقدمات المهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة  
من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لامهات مسائلها  
المشكلات تأليف الفقيه الإمام الأجل الحافظ قاضي الجماعة  
بقرطبة الأعدل أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠  
مفصولاً بينهما بجدول خطين

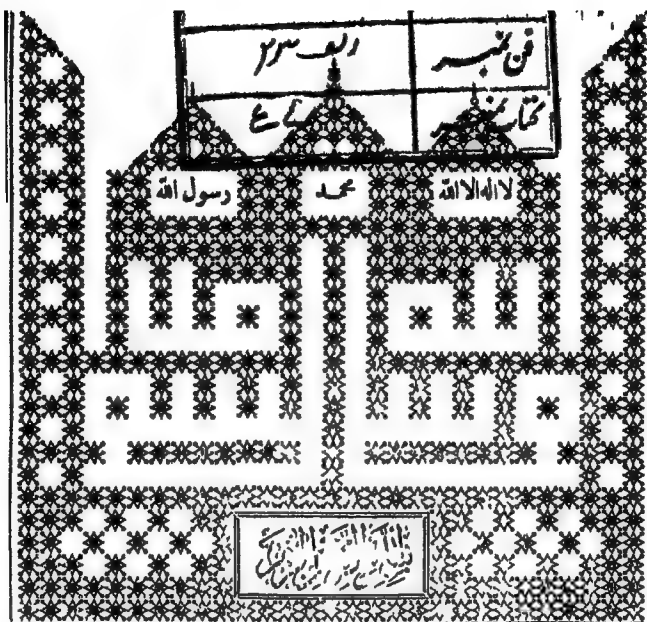
﴿الطبعة الأولى﴾

بالطبعة الخيرية

لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب

سنة ١٣٣٤

هجرية



﴿ وبه نستعين ﴾

﴿ كتاب المسكاتب ﴾

﴿ في المسكاتب وفي قول الله وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾

(قال) سمعنا قول عبد الرحمن بن القاسم أرايت قول الله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (قال) سمعت مالكا يقول سمعت من غير واحد من أهل الطبرستان يقول أنه بوضع عنه من آخر كتابه وقد ذكر ابن وهب وابن القاسم وعلي مزياد وأشباه من مالك أنه سمع من أهل العلم قول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه وآتوهم من مال الله الذي آتاكم إن ذلك إن يكتب الرجل عبداً يرضع عنه من آخر كتابه نكاشاً مسمى (قال) وذلك أحسن ما سمعت وعليه أهل العلم وعمل الناس عندنا (قال) والله وقد علمت أن عبد الله ابن عمر كاتب غلاماً به خمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابه خمسة آلاف درهم (قال ابن وهب) وأخبرني حمزة بن كبريت أنه عن نافع أنه قال كتب عبد الله بن عمر غلاماً قال له شرف على خمسة وثلاثين ألف درهم غريم: من آخر كتابه خمسة آلاف درهم ثم وضع له أعطاه شيئاً عليه الذي وضع عنه (سمعنا) من بن ربيب بن أسير بن نهران عن علي بن النعمان عن أبي عبد الرحمن السلمى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ملحق بكتاب الرافعي رحمه الله ﴾

أبو رافعي الصنف في كتابه البيوع فمما يدرق الذمة من الدين حرام محرم بالكذب والله سنة واجب على الأمة وأما الكتاب فقوله الله تعالى على الله أي وحده الرافعي رحمه الله الذي سمعنا الرافعي رحمه الله عنه

عن علي بن أبي طالب نقل بيع الكتاب (ابن وهب) وبلغني عن إبراهيم النخعي قال هو شئ حدث الناس عليه  
المولى وشيخه

﴿ الكتاب بما لا يجوز إلا بيعه من العرو وغيره ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتب عبدي على شئ من العرو وما لا يجوز في البيوع أتخذه الكتاب أم لا (قال) سألت  
مالكاً أو سئلاً وأنا عنده عن الرجل يكتب عبده على وصفاء حران أو سودان ولا يصفهم (قال) مالك يسطى  
وسطاً من وصفاء الحران ووسطاً من وصفاء السودان مثل الكاح في هذا فليس به ما سألت عنه (قلت)  
أرأيت أن كاتب عبده على قيمته أيجوز أم لا (قال) قال مالك في المكاتب يكتب على وصف أو وصفين ولم  
يصفهم أنه جائز ويكون عليه وسط من ذلك (قال) مالك وإذا أوصى بأن كاتب لم يسم ما يكتب به فانه يكتب  
على قدر ما يعلم الناس من قوته على الاداء فكذلك مسئلتك على هذا إذا كتبه على قيمته كان ذلك جائزاً وكانت  
عليه قيمة وسط من ذلك (قلت) أرأيت أن قال أكابك على عبد قلان أو قال أنزولك على عبد قلان (قال)  
أما المكاتب فانه جائز عندي ولا يشبه النكاح لأن عبده محروك فلهما بنوه وبنيه من العرو وغير شئ واحد  
لا يجوز له فيما بنوه وبين غيره ولا يشبه البيوع (قلت) أرأيت أن كتبه على لؤلؤ ليس وصف (قال) لا يجوز  
ذلك لأن اللؤلؤ لا يحاط بصفته (قلت) أرأيت أن كتبه على وصف موصوف فبصفته منه فعتق  
المكاتب ثم أصاب السيد بالوصف عيباً (قال) برده أو يأخذ وصفاً مثل صفه التي كانت عليه أن قدر على  
ذلك والا كان دينا يدفعه به أو لا رد العتق لأن مالكاً قال في الرجل يتزوج المرأة على وصف موصوف فبصفته  
فأصاب به عيباً لم أن ترده وتأخذ وصفاً غيره على الصفة التي كانت عليها فكذلك الكتابة (قال) وسألت  
مالكاً عن الرجل يكتب عبده على طعام ثم يصالحه السيد على دراهم فتعجلها منه قبل أجل الكتابة فقال  
لأبأس به بين العبد وسيده وشككت في أن يكون قال في ولا خير فيه من غير العبد (قال) وهو رأي ابنه لا خير  
فيه من غير العبد وما بين ذلك أن مالكاً قال ما كان لك على مكاتب من كتابه من ذهب أو ورق أو عرض من  
العروض فلا بأس بأن تبعه من المكاتب عرض مخالف لادراكه به أو من صنف الذي لا عليه أجل ذلك  
أو يؤخره ولم رد ذلك من الدين بالدين (قال) اسأل اسم وان يا رسول الله اجنبي لم يزل إلا به جعله ويدخله ههنا  
الدين بالدين فإذا كان ههنا لا اجنبي يسع الدين بالدين فهو في الطعام أيضاً ذاب عنه من اجنبي في مسئلتك يسع  
الطعام قبل أن يستوفي (جبر) من دارم عن أنوب استغياي بمحدث عن أبي أن - فنه زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم كاتب عبد الطاع على رقيق قال مافع وأدرك أن الله من الدين أدراك كتابتهم (ابن وهب) عن  
ابن طه عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب قال أدركنا ما من ماله قيرس يكتبون العبد بالعبد بن  
(قال) يزيد بن أبي حبيب هذه سنة (ابن وهب) عن مسعدة بن علي عن الأرياء عن جهم عن عطاء بن أبي  
رباع عن ابن عباس قال في رجل كتب عبده على مائة موصفاً لا بأس بذلك قال الأرياء وقال ابن شهاب  
مثله (ابن وهب) عن ابن طه عن خالد بن عمار - سألت أبا عبد الله عن رجل كتب عبده مائة موصفاً  
وصفاً فقتل بضعة من بني عامر - وهذا هو رأي مالك - وأما ما رواه جهم عن جهم -

﴿ في المكاتب يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد ﴾

(قال) وقال مالك في الرجل يشترط على كذا - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد  
وأقر الله لكم فقلعون لأن الدنيا دارة وما يدور فيها - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد  
تعالى فجاءكم من الذين هادوا حرم ما يدور في أيديهم - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد - يد



ان يهر عنه فلا يكون بغير الا عند السلطان والشرط في ذلك باطل (قال) وقال مالك ايضا في المكاتب يكاتبه  
 سيده على ان يات به بنحوه الى اجل ساهو الا فلا كتابة قال ليس هو ككتابة العبد ويد السيد بما شرطه وتلوم  
 للمكاتب وان حل الاجل فلان اعطاه كان على كتابته (قال) مالك والقطاعة مثله تلوم له ايضا وان مضى  
 الاجل فلان جاء به ايضا عنق (قلت) ما معنى قوله بتلومه ليس ذلك يحصل قريبا من الاجل (قال) ذلك على  
 قدر اجتهاد السلطان فمن العبد من رجليه اذا تلومه ومنهم من لا ير جليه فهذا كله يقوى بنفسه بضما  
 (ابن وهب) عن ابن طبيعة ويحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابي جعفر عن يكر بن الاتم ان هار بن عيسى  
 الدؤلى حدثه انه حضر عمر بن عبد العزيز ورواه رجل بكاتبه قد اخفى بعض شروطه التي اشترطت عليه  
 (فقال) خذنه فهو هيدل لعمرى ما يشرط الناس الا لشقهم شر وطهم (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن  
 ابن شهاب انه قال سيد المكاتب احق بشروطه عليه فيما يشرط عليه من رد كتابته وما اخذ منه فهو له طيبان  
 المكاتب لم يوف به بشروطه وخالف الى شئ مما سى عنه وعقد عليه (قال) والمكاتب عندى عبد ماني عليه  
 من كتابته شئ (ابن وهب) عن ابن جريح عن عطاء الخراساني ان عبد الله بن عمرو بن العاصي قال يا رسول  
 الله اني اسمع منك احدث اؤثا دن لي فاكتمها قال نعم فكان اول ما كتب به النبي عليه الصلاة والسلام كتب  
 كتابا الى اهل مكة ليجوز سلطان في بيع واحد ولا يبع ولا يسلق جعوا ولا يبع مالم يضمن ومن كاتب مكاتب  
 على ما تدرهم فقضاها كلها الا عشرة دراهم فهو عبد او على مائة اوقية فقضاها كلها الا اوقية واحدة فهو  
 عبد (ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن عمرو واسامة بن زيد اللثبي ان نافعا اخبرهم ان عبد الله بن عمر كان  
 يقول المكاتب عبد ماني عليه من كتابته شئ الا ان عبد الله بن عمر قال في الحديث ماني عليه درهم (ابن  
 وهب) عن رجل من اهل العلم منهم مالك عن زيد بن ثابت عنه (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن يكر بن  
 الاتم عن ابن المسيب وسليمان بن يسار مثله (سليمان) بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمرو بن  
 ابن ثابت وسعيد بن المسيب مثله (ابن وهب) عن جرير بن حازم ان عمر بن عبد العزيز كتب بذلك وقال  
 لمولاه شرطه (ابن وهب) عن مخزومة بن يكر عن ابيه عن عروة وسليمان مثله (ابن وهب) عن عمر بن قيس  
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال ان كان امهات المؤمنين ليكون لبعضهن المكاتب فكشف له الجواب  
 ماني عليه درهم فاذا قضاه ارجينه دونه (ابن وهب) عن غير واحد عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
 وام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وجابر بن عبد الله انهم كانوا يقولون المكاتب عبد ماني عليه من  
 كانته درهم (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال المكاتب بمنزلة العبد ان اصاب احدا من  
 حدود الله وشهادته شهادة العبد ولا يرث المكاتب وله حر ولا غيره من دوى رحمه وسيده اولى بغيره انما لا يجوز  
 للمكاتب وصية في ثلثة (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال في المكاتب يعجز وقلبي عليه من  
 كتابته شئ يسير قال ابن شهاب نرى ان يترفق به وييسر عليه حتى يعتد في شأنه فان ضعف فلا يؤدى شيا  
 ولا تراها الا عبدا اذ لم يؤد الى عليه من كتابته فان المؤمنين عند شر وطهم قال يونس وقد قال يريعه من  
 كاتب عبده على كتابة فلا يعتق الا باءا لم يؤد ذلك لانه عبده واشترط عليه ان ادى اليه كذا وكذا فهو حر وان  
 عجز فهو على منزلته من الرق التي كان بها وذلك لان الذي قبض منه سيده كان لسيده ما لا ان عجز وان ماني مال له  
 اذ لم يعتق العبد بما شرط من اداء المال كله (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله  
 عن المكاتب يعجز ايرد عبدا فقال لسيده الشرط الذي اشترط عليه (ابن وهب) عن سفيان بن عينة عن

شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ومكاتباني الرقي هجر (ابن وهب) عن الحرث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن رجلا كاتب غلاما له ما غلا على عشرين ألف درهم وغلام يعمل مثل عمله فأدى العشرين الألف ولم يعد غلاما يعمل مثل عمله فأنصمه إلى عمر بن الخطاب فقال الغلام لا أجد من يعمل مثل عمل قضي عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضى عليه عمر

### ﴿ في الكتابة إلى غير أجل ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتب رجل عبده على ألف درهم ولم يضرب بك أجلة (قال) قال في الرجل يقول في وصيته كاتبوا عبدي بألف درهم ولم يضرب بك أجلة (قال) مالك ينبغي على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقد رقتهم (قال) ابن القاسم والكتابة عند الناس منجبة فأرى أنها تنجم على العبد ولا تكون حالة وإن أبي ذلك السيد فأنها تنجم على العبد وتكون الكتابة جائزة

### ﴿ في المكاتب يشترط عليه الخدمة ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتبه على خدمة شهر أيجز ذلك قال إن جعل له العتق على خدمة شهر بعد العتق فالخدمة باطلة وهو حر وإن أعتقه بعد الخدمة فالخدمة لازمة للعبد وقال أنه يباع إذا كاتبه على خدمة شهر فالكتابة جائزة ولا يعتق حتى يخدم الشهر (قال) وقال مالك كل خدمة أشرطها السيد على مكاتبه بعد العتق فهي ساقطة (قال) مالك وكل خدمة أشرطها في الكتابة أنه إذا أدى الكتابة قبل أن يخدم سقطت عنه الخدمة

### ﴿ في المكاتب يشترط عليه أنه إذا أتى وصق فعليه ما أتى دينار ديناً ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتبه على ألف دينار على أنما أدى كاتبه وصق فعليه ما أتى دينار ديناً (قال) ذلك جائز لأن مالكاً قال لو أن رجلاً أعتق عبده على أن السيد على العبد ما أتى ديناراً جاز ذلك على العبد

### ﴿ في الكتابة يشترط عليها سداً أنه يطؤها ما دامت في الكتابة ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتب أمته على ألف درهم فحبها عليها على أن يطأها ما دامت في الكتابة (قال) الشرط باطل والكتابة جائزة ولا أخطفه عن مالك (قلت) ولم لا يطل الشرط الكتابة وانما يباعها أقساماً يسمى من المال وعلى أن يطأها ظم لا يكون لها اجتزأ لرجل يباع من رجل جارية على أن يطأها البائع إلى أجل كذا وكذا (قال) لا تنبه الكتابة للبيع لأن البيع لا يجوز فيه الغرر وأما الكتابة فقد أخبرتنا أن الرجل إذا كاتب عبده على وصفاء أنه جائز فكذلك هذا الشرط ههنا أبطأه أجزأ الكتابة وما يدلي على أن الشرط الذي شرط في الوطء أنه لا يجوز وانما باطل والكتابة جائزة أن الرجل لو أعتق أمته إلى أجل على أن يطأها كان الشرط باطلاً وكانت حرة إذا مضى الأجل فكذلك الكتابة (سحنون) والكتابة عقد قاي ومأقوى عقده ابتسقى أن رد ما أمره أضعف منه (ابن وهب) وقد قال مالك في المكاتب يشترط عليه أن ما ولدت في كتابك فإنه عبد لنا (قال) لا تكون الكتابة إلا على سنة الكتابة التي مضت وليس هذا في سنة الكتابة والسنة والأمر في المكاتب والمكاتب أن أولادها على ما هم عليه يمتعون بتمتع ما ويرقون برقيهم في كل ولد حدث بعد الكتابة

هذا ذهب مالك رحمه الله لأنه قد احتج في مرطته بقوله تعالى وكتبنا عليهم هذا أن تتقوا بالله سيد ريدق التوراة وهو الصحيح لقول النبي عليه السلام إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فرغ إليها فليصلها كما كان يصليها

﴿في الرجل يكتب أمته ويشرط ولدها﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يكتب أمته ويشرط مافي بطنها (قال) من قول مالك في الرجل يعتق الامه ويستقي مافي بطنها أن ذلك غير جائز فكذلك المكاتب أيضا ثبت الكتاب وبسط الشرط في ولدها

﴿المكاتب يقاطع سيده على أن يؤخر عنه ويربده﴾

(قلت) أ رأيت المكاتب في قول مالك أن يقاطع سيده ويؤخر عنه على أن يربده في قول مالك (قال) لا بأس بذلك في قول مالك لأنه قال لا بأس بأن يضع عنه على أن يعجل له (وقال) مالك لا بأس بأن يعجل العين التي على مكاتبه في عرض على أن يؤخر العرض فهذا يملك على مسئلتك أنه لا بأس بها (قلت) وسواء حصل الأجل أو لم يحصل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس ديناً بين (قلت) وكذلك لو كانت الكتابة دواهم فقصها في دنانير إلى أجل لم يكن بذلك بأس (قال) قال مالك في العروض ما أخبرتنا ولم يره من الدين بالدين فكذلك في الدنانير لا بأس به قال سحنون إذا عجل المكاتب العتق (ابن وهب) عن مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه كان لا يرى أسباعاً تقاطع المكاتب بالذهب والورق (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب قال لم يكن يتقى المقاطعة على الذهب والورق إلا إذا لا ابن عمر قال له أن يعطى عرضاً (ابن وهب) قال ابن شهاب وقد كان من سواء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاطع (ابن وهب) قال أسامة وسألت عبد الله بن زياد عن واحد من علمائنا فلم يروا بذلك بأساً (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال مازال أمر المسلمين على أن يجيزوا مقاطعة المكاتب بما قاطع به من عرض أو فرض ذهباً أو ورقاً فلو ذلك أنهم يرون أن ذلك لهم مال أصل رقبته ورأس ماله كله وكل ما جاز كسبه وعمله وإن الكتابة كانت رضاً منهم عارضاً به منها من أصل ما كان لهم رقبته العبد وماله وما أحدث من العمل الذي اكتسب فراوان المقاطعة معروف يفعلونه مع معروف الكتابة قد أتوه من أصل مال هو لهم كله (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد في مقاطعة المكاتب بالذهب والورق قد كان الناس يقاطعون (قال) مالك الأمر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب والورق فضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يعجله ما قاطعه عليه أنه لا بأس بذلك وإنما كره ذلك من كرهه لأنه أنه يتركه بغيره الذي يكون للرجل على الرجل فيضع عنه وينتقمه وليس هو مثل الدين إنما كانت قاطعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يعجل العتق له فيجعله الميراث والشهادة والحد ودون ثبت له حرمة الخنافة ولم يشر دواهم يدراهم ولا دنانير دنانير ولا ذهبا بذهب وإنما هذا مثل رجل قال لعلامة اتقى كذا وكذا أو كذا أو كذا فوضع عنه من ذلك وقال إن جئتني بأقل من ذلك فأنسرف ليس هذا ديناً تانا تان لو كان ديناً تانا تان لما ص به السيد فرواه المكاتب إذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه

﴿في المكاتب بين الرجلين يقاطعه أحدهما﴾

(قال) وقال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في المكاتب يكون بين الرجلين الشرى يكن أنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا أن شرى بيه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ من ماله شيئاً دون شريكه إلا بآذنه ومن قاطع مكاتباً بآذن شريكه ثم عجز المكاتب فإن أحب الذي قاطعه أن يراد الذي أحدهما في وقتها فإن الله تبارك وتعالى يقول وأقم الصلاة لذكري والخطاب بهذا إنما هو لمومي عليه السلام وهذا بين وقد اختلف في ذلك على أربعة أقوال أحدها أنها لا رمة لنا جلة من غير تفصيل بدليل قول الله عز وجل أ رأيت

من المقاطعة ويكون على نصيبه في رتبة السيد فان ذلك له فان ساءت المكاتب وترك ما لا استوفى الذين بقيت لهم  
الكتابة حقوقهم من ماله ثم كان ما بقي من ماله من الذي قطعه وبين شركائه على قدر حصصهم في المكاتب وان  
أحدهما قطعه وحصلت صاحبه بالكتابة ثم هجر المكاتب قبل الذي قطعه ان شئت أن ترد على صاحبك نصف  
الذي أخذت ويكون العبد يتكاسل طردين وان أيت جميع العبد الذي عكس بالرق عاصا

### (قطاع المكاتب بالعرض)

(قال) وقال مالك لا بأس أن يقطع الرجل مكاتبه بعرض مختلف لكتابته ويؤثرو بذلك أن أحب فان أحب  
أن يجعله تسجله وليس يشبه هذا عند البيوع ولا أن يبيع كتابته من غيره بدین (قال) قلنا للمالك  
أستأجر السيد المكاتب بماله من كتابته يعمل بعمله لسيدته (قال) قال مالك لا بأس بذلك (وقال)  
مالك إذا قطعه على أن يحضره برأطوطا كذا وكذا أو ينفقه بناتاطوله كذا وكذا ان ذلك جائز (قلت)  
ما معنى القطاعة (قال) العبد بين الرجلين يكتبانه جميعا على ما تدينار فإذن أحد هما صاحبه أن يقطع من  
حقه فيأخذ عشرين دينارا من الحسين التي كانت له يجعلها فهذا ان هجر المكاتب قيل للذي يقطع ادفع الى  
صاحبك نصف ما فضلته به ويكون العبد يتكاسل ولا يجيبه رقيق لصاحبك والذي أخذ جميع حقه بعد محله  
بأذن صاحبه أعماهو بمنزلة دين كان لماله على المكاتب فشح أحدهما في أن يقتضى حقه وأظنوه الآخر  
بنصيبه فليس له أن يرجع عليه بشئ ان هجر العبد لانه هو أنظر العبد بصفته وأخذتس يكسبه حقه الذي وجبه  
ويكون العبد بين ماله على حاله وريقا وكذلك هذا في الدين يكون لرجلين على رجل (قلت) فان لم يوصل فجوهره  
وطلب الى صاحبه في أن يأذن له في أخذ جميع نصيبه يجعله المكاتب ففعل به صاحبه ذلك ثم هجر عن نصيب  
صاحبه (قال) لم أسع من مالك فيه شئ إلا أن هذا عندى يشبه القطاعة لان القطاعة يجعلها قبل محله  
فكذلك هذا قد تجعلها قبل محله (قال) ولقد سألت مالك عن الرجلين يكون لهما الدين على رجل فينجم  
على الذي عليه الدين فيجعل فجمع منها فيقول أحد هما صاحبه بشئ بهذا النجم واستوف أنت النجم الآخر  
فيجعل ثم فليس الذي كان عليه الدين (قال) قال مالك أرى أن يرجع عليه بنصف ما أخذ لا بحسن قال له  
أعطى هذا النجم وخذ أنت النجم الآخر فكان سلف منه له ولو اتقضى أحدهما حقه وأظن الآخر  
بنصيبه ثم فليس قال مالك فليس له أن يرجع عليه بشئ وكذلك المكاتب اذا أخذ حقه بعد محله وأظنوه الآخر  
بنصيبه لم يكن منه سلفا الى صاحبه واذا أخذ حقه قبل محله بشئ بدأ به صاحبه لم يكن له أن يأخذ الإبرضا  
صاحبه أو بقطاع يأذن له فيها قبل محله فهذا كله عندى بمنزلة واحدة وهو مثل قول مالك فيما أخبرتك من  
الدين والقطاع وقد قيل اذا أخذ أحد الرجلين كل حقه قبل محله بشئ بدأ به صاحبه أنه ليس على وجه  
القطاع أعماهو سلف من المكاتب لاحد السيدين اذا هجر المكاتب قبل أن يحل شئ من فجوهره أو وحل شئ  
منها وأما القطاعة التي يأذن فيها أحد الثمر يكن لصاحبه على جهة البيع انه حامل المكاتب بالتخفيف عنه لما  
يجل له جاء أن يكون ما خفف عنه وتعمل منفعة تحب ذلك المؤنة على المكاتب ويفرغه لصاحبه حتى يتم  
لك حقه ويتم له ما أراد من الولاد ويكون صاحبه أيضا رأى أنه ان لم يتم للمكاتب العتق وهجر أن يكون  
ما تعجل من حقه لترك ما ترك أفضل من رقب العبد اذا عجز (ابن وهب) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
قال من قطع مكاتبه وبين شركائه فانه ليس كمنزلة العتاقة التي يضمن صاحبها أن يعق ما بقي من المملوك  
اذا عتق بعضه ولكن ذلك كمنزلة اشتراء المملوك نفسه

الذين هدى الله فبها هم اقتسده والثاني انها غير لازمة لنا بدليل قول الله عز وجل لكل جعلنا منكم شرعة  
ومنهاجا والثالث انها غير لازمة لنا الاثر به ابراهيم لقول الله عز وجل ثم أوحينا اليك ان اتبع ملأ ابراهيم

﴿المكاتب بين الرجلين يمدى أحدهما صاحبه بالنجوم﴾

(قلت) أرايت ان حل نجم من نجوم المكاتب قال أحدهما صاحبه دعي أهاضي هذا النجم من المكاتب ونخذ أنت النجم المستقبل فقل وأذن له ثم عجز المكاتب عن النجم الثاني (قال) هذا عندى بمنزلة مالك في الدين يكون بين الرجلين النجم عليه إذا استأذن أحدهما صاحبه أن يأخذ هذا النجم على أن يأخذ صاحبه النجم الثاني ثم فليس في النجم الاخر أن صاحبه يرجع عليه لأنه سلف منه له فكذلك هذا في الكتابة لأنه من أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ منه ويكون العبد بينهما نصفين بمنزلة ما وصفت له في الدين ولا خيار له ههنا في أن يرد أو يسلم ماله في العبد وليس هذا عندى بمنزلة القطاعة لأن هذا سلف أسلفه إياه

﴿في الجماعة يكتبون كتابة واحدة﴾

(قلت) أرايت كتابة القوم إذا كانت واحدة أيكون للسيد أن يأخذ بعضهم عن بعض (قال) يأخذ السيد جميعهم فإن لم يجد جميعهم أخذ من وجد من أصحابه جميع الكتابة ولا يتفقون الا بذلك (قال) مالك والجماعة التي هذا ليست بمنزلة الكتابة (قال) مالك ولو أن ثلاثة رجال تحملوا الرجل بماله على قلائد ولم يقولوا كل واحدنا حيل بجميع ما على صاحبه انه ليس على كل واحد منهم الا الثلث المال الذي قصوا به يفسد المال عليهم الا ثلاثا لأنه لم يتحمل كل واحد منهم بجميع المال وليس للمتعمل له أن يأخذ من كل واحد منهم الا الثلث المال الا أن يكون شرط عليهم ان كل واحد منهم حيل بجميع المال وشرط أيهم شاء أن يأخذ أخذ فيكون له أن يأخذ أيهم شاء بالجبر لان بعضهم حيل عن بعض (قال) مالك ولا يوضع عن المكاتبين في كتابة واحدة اذا مات أحدهم عوت صاحبه قليل ولا كثير ويؤدون جميع الكتابة لا يعفون الا بذلك (قال) ابن القاسم قلت مالك فاقوم يكتبون معا كتابة واحدة كيف تقسم الكتابة عليهم (قال) على قدر قوتهم عليها وأدايتهم فيها (قلت) أخفض الكتابة على قدر قيمة كل واحد منهم (قال) لا ولكن تخفض الكتابة على قدر قوتهم فيها وجزائهم (ابن وهب) قال أربعة في رجل وراه كتابة جميعا على أنفسهم بما تدينار فأت أحدهما قال أربعة يؤخذ الباقي بالمال كله وذلك لانهم اختلفوا كتابة واحدة فيحملان العون بالمال وبالا نفس فلكل واحد منهما مائة من صاحبه ما بقيا وعون تركه الميت الباقي حتى يقضى الكتابة كلها

﴿في الرجل يكتب عيدين له فأدى أحدهما الكتابة حالة﴾

(قلت) أرايت الرجل يكتب عيدين له كتابة واحدة ويحصل بنجومها واحدة ان أديا عتقا وان هجزا رداني الرق فأدى أحدهما الكتابة حالة أنه أن يرجع على صاحبه بحصته حالة (قال) يرجع على صاحبه على النجوم ولم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن هذا رأيي (قلت) فإن أبي السيد أخذها وقال أخذها على النجوم كما شرطت (قال) قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محلهما جاز ذلك له ولم يكن لسيد أن يأخذ عليه ذلك أنه يضع عن المكاتب كل شرط عليه ونعمة وسفر وعمل لأنه لا يتم عتقه رجل وعليه ضية من رقب ولا ينبغي لسيد أن يشترط عليه في كتابته دمة بعد عتقه ولا يتم خدمته ولا تجوز شهادته ولا ميراثه ولا أشباه ذلك من أمره وعليه ضية من رقب وهذا الامر عندنا (ابن وهب) عن يونس عن أربعة قال اذا جاء بنجومه جميعا قبلت منه وذلك لان الاجل انما كان مرة للمكاتب ولم يكن له من ذلك شيء فاذا جاء بكتابته جميعا فقد برئ (ابن وهب) عن موسى بن محمد المدني قال حدثني الثقة عن سعيد بن قيس عن أبيه قال

والرابع أنها غير لازمة الا مرة عيسى لانها آخر الشرائع المتقدمة وكل شيء ناسخه التي قبلها وهذا القول أضعف الاقوال لان مرة عيسى اذا كانت ناسخة لما قبلها من الشرائع فنسخنا ناسخة لشرعية عيسى

بنيت عمر بن الخطاب قتلته التي بنيت مولاي بكتاني هذه فأبى أن قبلها مني فقال خذها يا رب فاقضها في بيت المال وأذهب فأت عرقا لما رأى ذلك مولاي قبضها (ابن وهب) عن الحارث بن نبهان عن عبد الله بن مابن عن سعيد بن المسيب أن مكاتباه هو ومولاه إلى عمر بن الخطاب ومعه كتابته فأبى أن قبلها مولاه أراد أن يرقه فأخذها عمر وجعلها في بيت المال وأعتق المكاتب وقال لمولاه ما نشت فخذها بنحو مولاه نشت فخذها كلها (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن الحارث بن هشام كاتب عبد الله في كل حل شيء مسمى فلما فرغ من كتابته أتاه العبد بماله كله فأبى الحارث أن يأخذه وقال لي مرقطى ثم أئتم فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان فقال عثمان هلم المال فأجبه في بيت المال فتعطيه منه في كل حل ما يلحق واعتق العبد

### ﴿ كاتب عديده له فأصاب أحد هما زمانة ﴾

(قلت) أ رأيت أن كاتب اثنين كتابا واحدة كاتبهما ومما قويا على السعاية فأصاب أحد هما زمانة وأدى الصحيح جميع الكتابة (قال) ترض الكتابة على قدر قوتيهما يوم عقدت الكتاب بوجع عصار على الزمن منهما بومئذ (قلت) فلو أعتق الزمن قبل الأداء (قال) يجوز عتقه وتكون الكتابة كلها على الذي هو قوي على السعي ولا يوضع عنه بعق هذا قليل ولا كثير لأنه لا منفعة له فيه أن يردود عتقه على وجه الضرر فيما كان يجوز له عليه عتقه وان أبي لأنه لا منفعة له فيه فهو لا يوضع عنه من كتابته لمساكنة شيء ولا يتبعه أن أدى وعق شيء من الكتابة مما أدى عنه لأنه عتق غير الأداء وما يرجع عليه إذا هجر أو زمن فعق بإداء الآخر الكتابة فانه يرجع حيث عتق على الزمن أن أداما لا وهذا رأي (قال) سحنون لأنه أعتق بالاداء وقاله أشهدوا كثر الرواة

### ﴿ القوم يكاتبون جميعهم كتابا واحدة فيعتق السيد أحدهم أو بذر ﴾

(قلت) أ رأيت القوم إذا كانوا في كتابا واحدة فأعتق السيد أحدهم وبذر الآخر (قال) لا يجوز عتقه عند مالك إلا أن يكون زمنا بحال ما وصفت لك فلما التديير فاتهم أن أدوا خرجوا أحرار ولا يلتفت إلى تعبيره عند مالك فإن عجزوا فخرجوا رقيقا فالتديير لازم للسيد لأنها وصيها وأما العتق فأرى أن يعتق عليه أيضا إذا عجزوا وأعمال أجزعت السيد من قبل الذين معه في الكتابة لئلا يعجزهم فلما إذا عجزوا فأرى أن يعتق عليه (قال) ابن القاسم إذا كان مكاتبان في كتابا واحدة فأعتق السيد أحدهما ومما صحيحان قويا على السعي فأجاز الباقي عتق السيد بوضع عن الباقي حصة المعتق من الكتاب بوسعي وحده فبأبى عليه وليس له أن يسعي معه المعتق فإن قال أنا أجز العتق ولكن بوضع هنا ما يصيب هذا المعتق من الكتاب بوسعي أو هو فبأبى أن لم يكن ذلك له وكان يسعيان جميعا في جميع الكتاب بوضع عنه منها شيء يبق رقيقا على حاله في الكتاب بولا يجوز عتاقه (قلت) فإن بذر أحدهما بعد الكتابة بتمت السيد وكان الثلث يحمل هذا المذبر (قال) إن كان هذا المذبر قويا على الأداء حين مات السيد (قال) فلا يعتق بموت السيد إلا أن يرضى أصحابه الذين معه في الكتابة بذلك فإن رضى أصحابه بذلك كان بحال ما وصفت لك في أول المسئلة في العتق وإن كان يوم موت السيد المذبر زمنا وقد كان صحيحا فانه يعتق ولا يكون للذين معه ههنا في الكتابة قول ولا يوضع عنهم حصة هذا المذبر من الكتابة لأن مال الكافال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه سيده أنه لا يوضع عنهم ذلك شيء وكل من أعتق من لا قوة له من عليه السلام وقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يقول الله عز وجل الذين يربون في تجاربتهم في الدنيا لا يقومون في الآخرة من قبورهم إلا كما يقوم الذي يتخبطه

صغير أو زمن فانه عتيق ان شاء وان أبو او لا يوضع عنهم من الكتابة قليل ولا كثير وكل من أعتق من له قوة فلا عتق له الا برضاهم فذلك الذي يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسعون فيما بيني منها (قلت) رأيت المسكتين كتابا معا اذا أعتق السيد أحدهم ثم هجر أو أترى أن يعتق على السيد الذي كان أعتق (قال) نعم أرى أن يعتق اذا هجر ورجع إلى السيد لان مالك قال في رجل أعتق عبدا وعليه دين فأبى الفرماء أن يصيرنا العتق فانه لا يجوز فان أفلما لا فأدى إلى الفرماء عتق عليه عبده ذلك بالعتق الذي كان أعتق فكذلك المسكتان اذا هجر عتق على سيده بالعتق الذي كان أعتق لان عتق السيد انما كان بطل خوفاً أن يهجر صاحبه فلما هجر ذهب الذي كان له المسكتان لا ينجى العتق فلما ذهب ذلك أجزأ العتق (قال) سحنون وكذلك الرجل يعتق عبدا وهو في الاجارة أو في الخدمة لم يتمها فلا ينجى العتق ولا الخدم فيكون موقفاً اذا نعت الخدمه أو الاجارة عتق بالعتق الذي كان أعتق (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال اذا اجتمع القوم في الكتابة فليس لبعضهم أن يقطع دون بعض وان أذنوا وليس لقوم اجتمعوا في الكتابة أن يقولوا قطع بعضنا دون بعض وقوتهم وأموالهم معونة لهم في عتاقه جميعهم وليس بعضهم أحق بذلك من بعض وان كانت القوة والغنى عند بعضهم دون بعض وقوتهم جميعا ويعتقون جميعا ويكون ما كان منهم من قوة أو غنى لهم جميعا فان قطع بعضهم فهو رد ولو ان سيدهم أعتق واحدا منهم لم يكن ذلك له وذلك ان من بقي له معونته وتوفرته

﴿ في رجل كاتب عيدين له واحد هاتأب بغير رضاه ﴾

(قلت) رأيت ان كاتب رجل عبده على نفسه وعلى عبد السيد فأبى الغائب أن يرضى كتابته وقال هذا الذي كاتبه أنا أودى الكتاب ولا أعجز (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ ولكن رخصي على كتابته فاذا أداها أعتق الغائب معه ولا يلتفت إلى أباء الغائب ويكون الغائب مكاتباً مع صاحبه على ما أحب أو كره مثل ما قال مالك في الرجل يعتق عبده على أن له عليه كذا وكذا دينار فأبى العبد ويقول لا أؤديه ان ذلك جائز والدنانير لازمة للعبد في مسائل ان كان المكاتب أجنبيا ليس ذا قربة ولم يرض بالكتابة ان أداها هذا الذي كاتب كان له أن يرجع على الغائب بحصته من الكتابة لانه أدخله معه في الكتابة فان شاء الغائب وان أبى وقاله أعهب

﴿ في الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد في كتابتهما كتابا معا ﴾

(قلت) رأيت الرجلين يكون لكل واحد منهما عبد على حدة فكاتبتهما كتابا معاً وكل واحد منهما جليل بما على صاحبه (قال) لا تصلح هذه الكتابة لان هذا غرر لان عبد هذا لو هلك أخذ هذا الذي هلك عبده من عبد صاحبه ما لا يبرئني وان هلك عبد هذا الا تخرو لم يهلك عبد صاحبه كل هذه المنزلة فهذا من الغرر لا يجوز لان مالك استل عن دار بين رجلين جباها على أنفسهما على أن أحدهما مات قصصيه الا تخرو منها جبا عليه (قال) مالك لا يخفى هذا لان هذا غرر فطرافه ان مات هذا أخذ هذا انصيب هذا وان مات هذا أخذ هذا نصيب هذا والذي سألت عنه هو مثل هذا لان السيدين انما اتفقا على غرر ان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء وان مات عبد هذا أخذ مال هذا بغير شيء (قال) مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيده أن يعمل له أحد بكتابة عبده ان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل لسيده المكاتب بما عليه من الكتابة ثم اتبع ذلك سيده المكاتب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو

الشیطان من المس أي بصره من الجنون و يروى أن لا كله ألر باعلما يعرفون به يوم القيامة أنهم أكله الر بأخذهم خبل شبه الخبل الذي يأخذهم في الاخرة بالجنون الذي يكون في الدنيا و يروى أن رسول الله

إتباع المكاتب فيكون ما أخذ منه ممن هو له ولا المكاتب حتى يكون له في نفسه حرمة تثبت له فان عجز  
 المكاتب يرجع الى سيده عبد الله كذا في ذلك لان الكتاب ليس به دين ثابت في نفسه عمل السيد المكاتب بها انما هو شيء  
 ان أداء المكاتب حتى ظن مات المكاتب وعليه دين لم يخص سيده غرامه بمكاتبه وكان غرامه أولى به من  
 سيده فان عجز المكاتب وعليه دين للناس كان عبد الله أو السيد أو من تدبوا الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون  
 مع سيده في شيء من رقبته وقال غيره من الرواة الا ترى ان الكتاب ليس في ذمة تائبه وانما على الجليل في ذمة  
 تائبه اذا أخرجه الجليل لم يرجع له كما أخرجه في ذمة وانما ان وجد عند المكاتب شيئا أخذوا الا بطل حقه ولم يكن  
 في ذمة تائبه وانما يكون في رقبته ان عجز رجع رقيقا السهم وذهب مال الجليل باطلا وليس هذا من شروط  
 المسلمين ولا تعتد عليه بيوهم

﴿ في عيدين كوني جميعا فتاب أحد هما وعجز الآخر ﴾

(قلت) أرايت ان كاتب عيدين في كتاب واحدة فتاب أحد هما وعجز الآخر فعيض عن أداء النجم  
 أو يكون للسيد أن يعجزه وصاحبه نائب (قال) يرفع أمره الى السلطان فيسألهم ولا يكون تعجزه بالخاضر  
 عجزا وصاحبه نائب يتولم له السلطان في ذلك فان رأى أن يعجزهما جميعا عجزهما وكذلك قال مالك في  
 الغائب يرفع به الى السلطان فان رأى أن يعجزه عجزه فهذا منته (قلت) أرايت ان كاتب رجل عيدين له فهرب  
 أحد هما وعجز الخاضر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى أن يعجزه دون السلطان لان صاحبه  
 نائب فاذا حلت نجومه رفعه الى السلطان فيكون السلطان هو يعجزه بما يرى وقاله أشبه

﴿ المكاتب تحمل نجومه وهو نائب ﴾

(قال) وسعت مالكا يقول ان كان المكاتب خائبا وقد حل نجم أو نجوم لم يكن السيد أن يعجزه الا عند السلطان  
 يرفع أمره الى السلطان (قال) ابن القاسم ولو قال السيد أشهد كما في قد عجزته ثم قدم المكاتب بنجومه التي  
 حلت عليه لم يقبل قول السيد وكان على كتابته فان لم يأت فيه صنع به كما يصنع بالمكاتب اذا حل عليه نجم فلم  
 يؤده قال والسلطان أن يعجزه وان كان نائباً اذا رأى ذلك

﴿ المكاتب يعجز نفسه وله مال ظاهر ﴾

(قال) وقال مالك غير مرة اذا كان المكاتب ذاملا طاهر معروف فليس له أن يعجز نفسه وان كان لامال له يعرف  
 فذلك له (قالت) فان كان يرى انه لا مال له فمعجز نفسه ثم أظهر أموالا عطاها فبها وقاه كتابته أي رد في الكتابة أم هو  
 رقيق (قال) بل هو رقيق ما لم يكن يعلمها (قلت) ويكون دجز المكاتب دون السلطان اذا رضى المكاتب (قال)  
 نعم عند مالك اذا لم يكن للمكاتب مال يعرف وكان ماله صامتا وكذلك قال في مالك وانما الذي لا يكون عجزه الا  
 عند السلطان اذا حلت نجومه وقال أنا أؤذي ولا يعجزه نفسه ومطل سيده فأراد سيده أن يعجزه حين تحمل  
 نجومه (قال) مالك فان هذا يلزم له السلطان فان رأى بوجه أداء تركه على نجومه وان لم يره بوجه أداء عجزه ولا  
 يكون تأخيره عن نجومه فبذلك كتابته ولا يعجز سيده له عجزا حتى يعجزه السلطان اذا كان العبد متمسكا  
 بالكتاب أو مال الذي يعجزه به رضى بذلك وله مال لا يعرف قد كسبه ثم ظهرت له أموال بعد ذلك فهو رقيق  
 ولا يرجع عما كان رضى به وقال باءا اذا أراد المكاتب أن يعجز نفسه قبل حلول نجومه بشهر فذلك له الا أن يكون  
 له مال ظاهر فلا يكون ذلك له (ابن وهب) عن عمر بن محمد بن يزيد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ان أباه حدثه

صلى الله عليه وسلم حدث عن ليلة الأسر فكان في حديثه أنه أودع آل فرعون حيث يذوق بهم الى النار  
 يرضون عليها غدوا وعشيا فاذا رأوها قالوا ربنا انقم من الساعة لياؤن من عذاب الله قالوا اذا أبا رجال



ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه يقال له شرف بار بين ألف درهم نفرج الى الكوفة فكان يعمل على حمله حتى أدى خمسة عشر ألف درهم بقاءه انسان فقال له أجبثون أنت ههنا تعذب نفسك وعبد الله بن عمر يشتري الرقيق عينا وشيا لا يشتريهم ارجع اليه فقبل له قد هزرت بقاء اليه بصيغته فقال يا أبا عبد الله من قد هزرت وهذه حقيقتها فقال لا والله ولكن اعلمها أنت ان شئت ففعلها ففانفت عينا عبد الله بن عمر فقال اذهب فانت حر قال أسلمت الله أحسن الى ابني فقال ماسران قال أسلمت الله أحسن الى أبي ردي قال ماسران فاعتقهم خستهم جيعاني مقعده

### ﴿ المكاتب فعل نجومه وسيد غائب ﴾

(قلت) أرايت المكاتب خلف سيده ولم يركل أحدا يقبض الكتابة فأراد المكاتب أن يخرج سرا بإداء الكتابة الى من يؤدى الكتابة قال بدفعها الى السلطان ويخرج سرا حل الأجل أو لم يصل وهذا قول مالك وقد مضت آثار في مثل هذا

### ﴿ المكاتب فعل نجومه وله على سيده دين ﴾

(قلت) أرايت المكاتب له على سيده مال غل نجيم من نجومه والمال الذي على السيد مثل النجم الذي حل للسيد على المكاتب أيكون قصاصا (قال) نعم يكون قصاصا إلا أن يكون على سيده دين فان كان على سيده دين خاص الغرماء بعمله على سيده إلا أن يكون السيد قاص المكاتب بذلك قيل ان يقوم عليه الغرماء فيكون ذلك قضاء المكاتب

### ﴿ في المكاتب يؤدى كتابته وعليه دين ﴾

(قلت) أرايت المكاتب اذا أدى كتابته الى سيده وعلى المكاتب دين فقامت الغرماء فأرادوا أن يأخذوا من السيد ما اقضى من مكاتبه قال سئل مالك عنها فقال ان كان الذي اقضى السيد من مكاتبه يعلم انه من أموال هؤلاء الغرماء أخذوه من السيد ان لم يعلم انه من أموالهم لم يرجعوا على السيد بشئ من ذلك (قال) ابن الزبير وأرى اذا كان الغرماء ان يزعموا ان السيد اعترف بالمكاتب بآيته مردودا في الرق (سحنون) عن ابن نافع وعن أشهب عن مالك في مكاتب قاطع سيده فباقي عليه من كتابته لعبد دفعه اليه فاعترف في يده بسرقه فأخذ منه قال يرجع على المكاتب بقيمة ما أخذ منه (قال) ابن نافع وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال رد مكاتبه كما كان قبل القطاع فهو هذا أي والذي كنت أسمع (وقال) أشهب لا يرد ويتبع المكاتب لانه كان عتق بالقطاعه فتمت حرمة وجازت شهادته ووارث الارواح فلا بد عتقه (وقال) ابن نافع وأشهب عن مالك في المكاتب قاطع سيده على شيء استرقه أو ثياب استودعها ثم صنف ذلك يد السيد فيؤخذ منه انه لا يعتق المكاتب هكذا لا يؤخذ الحق بالباطل وقال بعض رواة المذهب ان كان الشيء لم يكن له في ملكه شبهة أعما اغتر به مولاه فهذا الذي لا يجوز له أو لملا كل الشيء يده عليه وله فيه شبهة الملك لسلطان من ملكه له ثم استحق فان هذا يتم له عتقه يرجع عليه قيمته ان كان له مال وان لم يكن له مال اتبع به دينه وقاله عبد الرحمن أيضا (ابن) وهب وقال مالك ليس للمكاتب أن يقطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لشيء له لان أهل الديون أحق بعلمه من سيده فليس ذلك بجائز له وذلك لانه لو كان مكاتب قاطع بأموال الناس وهي دين عليه فدفع ذلك الى سيده فأعتقه فليس ذلك بجائز وليس لسيد المبدان مات مكاتبه أن يخاص نطقه

بطونهم كالبيوت يقومون فيقومون بطونهم وظهورهم فيأتى عليهم آل فرعون فيفسر دونهم شيا أفضل من هؤلاء ما جبريل فقال هؤلاء أكلة آل باهم تلاحق هذه الآية الذين يأكلون الربال يقومون الا كما يقوم الذي



الآن يشترطه السيد حين يكتبه فيكون ذلك للسيد فان لم يشترطه فليس للسيد أن يأخذه بعد عقد الكتابة (قال) وقال مالك إذا كاتب الرجل عبده تبعه ماله بغيره العتق (ابن) وهب قال مالك إذا كتب المكاتب قد أحرز ماله وان كان كتمه عن سيده ومثله السنة وذلك لأن الكتابة تثبت الولاحة هي صداقة قال مالك المكاتب مثل العبد إذا عتق تبعه ماله وأحرز ماله من سيده (ابن) وهب قال مالك في كتاب المكاتب وادعه من أمته عن سيده حتى يعتق قال ليس مال العبد والمكاتب بغيره أولادهما لأن أولادهما ليسوا بأموالهما إذا عتق العبد تبعه ماله في السنة وليس بغيره أولاده فيكونون أحراراً أمتهوا إذا أفلس بأموال الناس أخذ جميع ماله ولم يؤخذ ولده فإذا بيع واشترط ماله لم يخل في ذلك ولده وأما أولادهما بغيره فإمهما ولو كانت له وليدة حامل منه ولم يكتب على ماني طهرها وقت الكتابة أظهر بالوليدة حتى تضع ثم كان الولد للسيد والوليدة للمكاتب لأنها ماله

﴿ المكاتب بيان في كتابته فيعتق وقد نفي في بدنه من ذلك شيء ﴾

قال وسعدت مالكا يقول في المكاتب إذا أعين في كتابته فضلت فضلة بعد أداء كتابته قال إذا كان العون منهم على وجه الشك لا رقبته وليس ذلك بصدقة منهم عليه فأرى أن يستحلهم من ذلك أو يرد عليهم وقد فعله يزيد بن أبي عيسى يرد عليهم الفضلة بالخصص

﴿ المكاتب يجوز وقد أدى إلى سيده من مال تصدق به عليه ﴾

(قلت) أرى بيان عجز المكاتب وقد أدى إلى سيده فبما من فجوه من مال تصدق به عليه أي طبيب ذلك السيد أم لا (قال) سألت مالكا عن المكاتب يكتب ولا حرفة له إلا ما تصدق به عليه (قال) لا بأس بهذا وهذا بطل على أن الذي أخذ السيد من ذلك عند ماله طبيب له (قال) وقال مالك في القوم إذا أتانوا المكاتب في كتابته ليفكروا جميعه من الرق فلم يكن فيما أتانوا به المكاتب وفاء للكتابة فإن ذلك الذي أعين به المكاتب محدود على الذين أتانوه الآن يصحوا المكاتب من ذلك في حل فيكون ذلك له (قال) عبد الرحمن بن القاسم وإن كانوا إنما تصدقوا به عليه وأتانوه في كتابته ليس على وجه أن يشكروه به من رقه فإن ذلك إن عجز المكاتب لسيد

﴿ كتابة الصغير والذي لا حرفة له ﴾

(قلت) أرى أن الصغير يصح أن يكتبه سيده قال سألت مالكا عن العبد يكتبه سيده ولا حرفة له فقال لا بأس به قيل لما لك أنه يسأل ويصدق عليه فقال لا بأس بذلك فقلت مثل ذلك وقد قال أشهب ولا يكتب الصغير لأن عثمان بن عفان قد قال ولا تكلفوا الصغير الكسب فكم متى كلفتموه سرق الآن تفوت كتابته بالأداء أو يكون يده ما يؤدى عنه فؤخذ منه ولا يترك يده فيلقه لسفاهه ويرجع رقيقا وسئل مالك أي كتاب الرجل الأمة التي ليس يدها صنعة ولا لها عمل معروف فقال كان عثمان بن عفان يكره أن يخرج الجارية التي ليس يدها صنعة ولا لها عمل معروف فإشبه الكتاب بذلك

﴿ في الرجل يصدق بصف مكاتبه ﴾

(قلت) أرى أن كاتب عبده ثم أعتق منه بعدما كاتبه شقصا منه أعتق المكاتب أم لا (قال) قال مالك لا يعتق عليه لأن هذا ههنا إنما عتقه وضع مال الآن يكون أعتق ذلك الشقص منه في وصيته فإن ذلك عتق للمكاتب إن عجز إن حل ذلك التثنية (قلت) ولم يحل مالك عتقه في الوصية عتقا ولم يصحله في غير الوصية عتقا الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج رعى الرجل بصحري فيه فرده حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رعى فيه بصحري فخرج كما كان فقلت ما هذا يا جبريل فقال الذي رأيت في النهر أكل الربا

أرأيت إذا هو بهز وتلك من عتقه في غير وصية أليس قد رجع في ماله سيد معتق شخصه قال لا ولو كان هذا  
الذي يعتق شخصاً من مكاتبه في غير وصية يكون عتق المكاتب إذا هز لكان لو كان المكاتب بين الرجلين  
فأعتق أحدهما نصيبه ثم هز في نصيب صاحبه لقوم على الذي أعتقه فهذا أن هز ورجع رقيقاً كان بينهما  
ولا يهز على الذي أعتقه وليس عتقه ذلك عتقاً لأنه إنما أعتقه يوم أعتقه والذي كان عتق منه إنما كان عتق  
ماله لا كان عليه فاعتقه وضع ماله لأن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم  
مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وله مال قال سعيد بن المسيب يأخذ الذي تسلب بالكتابة بقبه كتابته ثم يتسلمان  
ما بقي بينهما فلو كان ذلك عتقاً لكان ميراثه كله الذي تسلب بالرق فهذا يملك في قول سعيد بن المسيب إنما ليست  
بعتاقه من الذي أعتقه في الصحة وإنما هو وضع ماله وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك ولوان مكاتباً  
هاتك سيد فورئهم رتته فأعتق أحدهم نصيبه ثم هز المكاتب كان رقيقاً كله لأن مالكاً قال عتق هذا هاتهما إنما  
هو وضع ماله قال والذي أعتق شخصاً من مكاتبه في مرضه ان هز المكاتب عتق منه ما عتق في وصيته إذا حل  
ذلك الثلث لأن ذلك قد أدخل في ثلث مال الميت وهي وصية للعبد فكل ما أدخل في ثلث مال الميت فهي حرة  
لا ترد هذا أقول مالك (قلت) أرأيت مكاتباً كان له جميعه فأعتقت نصفه أ يكون هذا وصياً أو عتقاً (قال)  
هذا وضع وكذلك قال مالك لا يكون عتقاً الساعة ولأن هز عتاقاً ولكنه وضع بوضع عنه من كل نجم نصفه  
(قال) وقال مالك في الذي يعتق نصف مكاتبه ثم هز المكاتب عتاقاً فهو رقيق كله (قلت) فافرق بين  
هذا وبين الذي أعتقه السيد هو مع غيره في كتابة واحدة (قال) إنما رد مالك عتق الذي أعتق السيد كله ومعه  
غيره في الكتابة على وجه الضرر (وقال) مالك فيه لا يجوز عتق السيد بأية دون مؤامرة أصحابه فإن رضى  
أصحابه بعتق السيد بأية عتق وقول مالك أن كان أصحابه يرون على السعي ليسوا بصغار ولا زمني وليس  
فيهم من لا يسى عنهم فروضوا بذلك عتق السيد هذا الذي أعتق على ما وصفت لك وإن هذا الذي أعتق  
السيد نصفه ليس فيه مؤامرة أو حلو ليس يجوز عتق السيد نصفه إلا أن يعتق النصف الباقي أو يؤدي المكاتب  
بقية الكتابة فيعتق وهذا الذي أعتق السيد نصفه لا يجوز عتق السيد فيه على حال إلا بعد الأداء لأنه أوضاعه  
ولو كان عتقاً لعتق على السيد ما بقي منه حين أعتقه والذي مع غيره في كتابة واحدة قد يجوز عتق السيد فيه  
إذا رضى أصحابه بذلك أو لا ترى أنه لو كان زماناً جزع السيد فيه وكذلك أن لو كان صغيراً لا يسى مثله فإن  
عتقه جائز أو لا ترى أنه لو كان مكاتباً وحده فأذن من أعتق السيد نصفه أنه لا يعتق النصف الباقي على سيده  
إلا بأدائها من الكتابة فهذا فرق ما بين المستثنين اللتين سألت عنهما (قلت) أرأيت أن أعتق الرجل نصف  
مكاتبته وهو صحيح (قال) لا يعتق منها شيء وإنما العتق ههنا وضع ماله عند مالك فينظر إلى ما عتق منها فوضع ههنا  
من الكتابة بقدر ذلك ثم تسمى فيما بقي فإن أدت عتقت وان عجزت رقت كلها (ابن وهب) وأشهب وقال مالك  
في المكاتب بين الرجلين فترك أحدهما المكاتب الذي عليه ثم يموت المكاتب ويترك ماله قال يعلى صاحب  
الكتابة الذي لم يترك له شيئاً ما بقي من الكتابة ثم يتسلمان المالك كهيته لو مات عبد الله الذي صنع ليس بعتاقه  
إنما ترك ما كان عليه ومما يسبغ في ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك نين رجالاً أو نساء ثم أعتق أحد  
البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عتاقه ثبتت الولاء لمن أعتق منهم من  
رجالهم ونسائهم ومما يبين ذلك أيضاً أنهم إذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق  
نصيبه ما بقي من المكاتب فلو كانت عتاقه لقوم عليه حتى يعتق في ماله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
فصلهم وأما السنة فها ما رواه ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الرابو وموكة  
وشاهده وكتبه وقال هم سواؤهم من ذلك فخرجه الثناضل بين الذهيين والورقيين ولا يساع من ذلك شيء غائب



﴿ المكتابة تلد بنتا وتلد بنتها بتنا فبتعتق السيد البنت العليا أو يطؤها فحمل ﴾

(قلت) أ رأيت أن كاتب أمه كفو فوالت بنتا ثم وولدت منها بنتا أخرى فزمنت البنت العليا فأعتقها سيدها (قال) حقه جائز عند مالك وتكون البنت السفلى والمكتابة نفسها بحال ما كانتا متفان إذا ادنا ويسجزان إذا لم تؤدبا (قلت) فإن وطئ السيد البنت السفلى فولدت عنه ولد أو فحل فأنها بحالها تكون معهم في السعاية ويكون ولدها حرا إلا أن يرشوا أن يسلموها إلى السيد ورشى هي بذلك وبوضع عنهم من المكتابة مقدار حصتها من المكتابة وتكون أم ولد فذلك لازم للسيد وأن أبوا أو أبت لم تكن أم ولد وكانت في المكتابة على حالها ويكون من معها ممن يجوز رضاه فإن كانت في قوتها وأدائها من ربحي نخاطهم بها أو يخاف عليهم إذا رزوا المأجرات لم يجوز ذلك لأنهم ليس لهم أن يرقوا أحسبهم وقد قال بعض الرواة لا يجوز وإن رزوا ورشيت وإن كان قبلهم مثل ما قبلها من السعاية والقوة والكفاية لا بالآمدى ما يصير إليه حالهم من الضعف فتبقى على السعي معهم لأنهم ربحي لهم النجاة بها وإن صار وإلى العتق عتقت وإن صار وإلى العجز صارت أم ولد (قلت لابن القاسم) كيف ترد أم ولد إذا رشيت ورزوا وهي أن أدوا المكتابة عتقت فكيف يطأ السيد جارية فتعق بأداء المكتابة (قال) إذا رزوا بأن يخرجوها من المكتابة ورشيت هي أن تخرج ووضع عن الذين معها في المكتابة حصتها من المكتابة فقدر جرت من المكتابة ولا تعق بأداء المكتابة لأن الذين معها في المكتابة لم يؤدوا جميع المكتابة لا ترى أن أقد وضعنا عنهم مقدار حصتها من المكتابة قال ولا أظن هذا عن مالك إلا أن مالكاً قال في السيد يعق بعض من في المكتابة وهو صحيح يقدر على السعاية ويقدر أن على السعاية أن ذلك لا يجوز على الذين في المكتابة إلا برضاهم وهي أن بقيت في المكتابة فأنها لا تطأ

﴿ في بيع المكتاب وعقده ﴾

(قلت) أ رأيت المكتاب إذا بيع فأعتقه المشتري (قال) أرى أن يعق عتقه ولا يرد وقد سمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) أخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه باع كتاباً له من أعتقه وإن عمر بن الخطاب دخل في ذلك حتى اشتراه (قلت) أ رأيت المكتاب إذا باعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن كان الذي اشتراه أعتقه فإن ذلك جائز ولو لا ملن اشتراه أو عتقه وقد سمعته من بعض أهل العلم (قلت) أ رأيت لو أن مكتاباً باعه سيده جهل ذلك فباعه بقرنه ولم يعجز المكتاب فأعتقه المشتري أو كاتبه المشتري فأدى كتابته فأعتق أ يجوز ذلك البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا تباع رقبته المكتاتب عن رضى المكتاب بذلك لأن الولاء قد ثبت الذي عقد الكتابة ولا تباع رقبته المكتاتب فأرى هذا البيع غير جائز وأن قلت ذلك حتى يعق العبد أم أردته ورأته حراً أو ولأه الذي اشتراه أو عتقه وقد سمعته من أنثى به يد كذا ذلك أنه جائز ولا يرد ذلك لأن ذلك عندى رضا من العبد فسخ كتابته وقد دخله العتق وقلت وقال غيره إذا كان العبد راغباً لبيع رقبته فكأنه رضاه به بالجور (قلت) فلو رد عبده فباعه وجهل ذلك فأعتقه المشتري (قال) مالك كل مرة يقول يرد ثم قال بعد ذلك أراه جائزاً وأنا أرى في المكتاب أن يتفقد عتقه ولا يرد أ رأيت أن يعجز عند الذي أردته إليه أبرق وقد بلغني عن أنثى به من أهل العلم أنه أمضى عبده ولم يرد (قلت) أ رأيت المكتاب إذا باعه سيده قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد إلا أن يقرب بالعتق فلا أرى أن يرد وقد قال بعض الرواة عقد الكتابة عقد قوي فلا يجوز بيع رقبته فإن باعه تضر البيع وإن أعتق رد وقد قاله أشهب بن عبد العزيز وقال أشهب إن كان المكتاب لم يعلم بالبيع

﴿ فصل في معنى الربا ﴾

وأصل الربا الزيادة والانفاة يقال ربا الشيء ربا إذا زاد أو ظم وأرى في فلان على فلان إذا زاد عليه ربا ربا

بيع كتابه المكاتب

(قلت) أ رأيت لو أن مكاتباً كاتب عبده فباع السيد كتابه المكاتب الأعلى لمن تكون كتابه الأسفل قال  
للمكاتب الأعلى (قلت) فإن عجز المكاتب الأسفل (قال) يكون رفيقاً للمكاتب الأعلى فإن عجز المكاتب  
الأعلى كان جميعاً لمشتري الكتابة لأن الأسفل مال للمكاتب الأعلى وسيد المكاتب الأعلى حين يباع كتابه  
مكاتبه لم يكن قد دخل أن أعمال المكاتب لأن المكاتب أمثل له فيبيع المكاتب معه حين يباع السيد كتابه  
(قلت) فإن عجز المكاتب الأعلى لمن يؤدي هذا المكاتب الأسفل (قال) للمشتري لا يرجع إلى المكاتب بعد  
أن يصجز فإن أدى العبد المكاتب الأسفل فحق كان ولاؤه للسيد الأول الذي يباع كتابه مكاتبه لأنه قد ثبت له  
قبيل أن يبيع فلا يزول ذلك الولاء عنه حين عجز المكاتب الأعلى (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن  
جرير عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل يباع كتابه عبده من رجل فعجز المكاتب قتال هو عبد الذي  
أبتاعه وقاله حمير وبن دينار (ابن وهب) عن ابن جرير عن محمد بن عبد الله بن طلحة أن أبا عبد الله  
مكاتب الرجل من بني سليم فباعه أخو المكاتب إلى عمر بن عبد العزيز فرفض عمر للمكاتب بنفسه بما أخذ  
به طلحة (ابن وهب) قال ابن جرير وكان عطاء يقول ذلك ويقول الذي عليه الدين أولى بما لئن (ابن  
وهب) عن غفرته بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن قسيط واستفتاني في رجل كان له مكاتب  
فقال له رجل أبتاع منك ما على مكاتبك هذا برضائي دينار فقال لا يصلح هذا إذا ذكر فيه ذهاباً أو ورعاً  
ولكن بأخذه برضائي ولا يسمى فليس بذلك بأمن أن هو فعل ولم يسم (ابن نافع) عن ابن أبي ذئب عن أبي  
الزناد عن ابن المسيب أنه كان يقول إذا بيعت كتابه المكاتب فهو أولى بها لئن الذي يبعث به (ابن وهب) وقال  
مالك أحسن ما سمعت في الرجل يشتري كتابه مكاتب الرجل أنه لا يبيعه إذا كاتبه بدنانير أو بدرهم إلا برض  
من العروض يجعله أباه ولا يؤخره لأنه إذا أخره كان ديناً بين وقد نهى عن الكافي بالكافي (قال) فإن كاتب  
المكاتب سيده برض من العروض من الأبل أو البقر أو الغنم أو الرقيق أو ما أشبه ذلك فإنه يصلح للمشتري  
أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض يخالف للعرض الذي كاتبه عليه سيده يجعل له ذلك ولا يؤخره

العبد المأذون له في التجارة يكاتب عبده

(قلت) أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيحور له أن يكاتب عبده (قال) قال مالك لا يحور له عقده  
فالكاتبه عندي حق فلا يحور ذلك

المأذون بركة الدين يأذن له سيده أن يكاتب عبده

(قلت) أ رأيت رجلاً أذن لغيره في التجارة فركبه الدين فأذن له سيده في أن يكاتب عبده أيحور ذلك أم لا  
في قول مالك (قال) لا يحور ذلك لأنه أن أعتق عبد الله بأذن سيده لم يحور ذلك في قول مالك لأن المال الذي في  
يد العبد إنما هو للعروة إذا كان الدين يستعرق ما في يد العبد (قلت) والكتابة عندك على وجه العتق أو  
على وجه البيع قال على وجه العتق ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبده وعليه دين يستعرق ماله كانت كتابته  
باطلة إلا أن يجيز العروة ذلك إلا أن يكون في غن كتابه ماله يبعث كل ما يكون مثل غن رقيقته أو ديه لو رد فإن  
كان كذلك يبعث كتابته وتعتل وتقس بين العروة ما في أدى عتق وإن عجز كان عبد الممن اشتراه فأرى  
عبد العبد بهذه المتزلة أن أذن له سيده أن كان في غن كتابه ما يكون غن الرقيقته لو فسخت كتابته يبعث وترك

وكان رباً بالجاهلية في الديون أن يكون للرجل على الرجل الدين فإذا سل قال له أقتضى أم تربي فإن تصاه أخذه  
والأزاده في الحق وزاده في الأهل فأرل الله في ذلك ما أنزل فقيل للمربي حرب الأزادة التي يستزدها في دينه

على حاله ولم تفسخ كتابته لانه لا منفعه للفرمان في ذلك ولا ضرر عليهم فيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فليس يفسخون ما ليس الضرر علم فيه ولا يغضى عليهم ما فيه الضرر عليهم

### ﴿ كتابة الوصي عبدتيمة ﴾

(قلت) أيجوز للوصي أن يكتب عبدتيمة قال ذلك جاز (قلت) أتحفظه عن مالك قال لا أقوم على حفظه الساع (قلت) فإن أعتقه الوصي على مال (قال) لا أرى ذلك جازاً إذا كان بما يأخذ المال من العبد فإن أعطاه رجل ما على أن يعتقه فعلى الوصي ذلك نظر اليتيم فذلك جاز (قلت) أرايت الوصي أيجوز له أن يكتب عبد اليتيم في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه النظر لم لأن يعه عليهم جاز فكذلك الكتابة إذا كانت على وجه النظر لم (قلت) وكذلك الوالد في قول مالك يجوز له أن يكتب عبد ابنه الصغير (قال) نعم لأن مالك قال يجوز يعه على ابنه إذا كان على وجه النظر لابنه (قال) سحنون الأثرى أيجوز من فعل الوالد الوصي ما هو أعظم من الكتاب فهو النكاح

### ﴿ في كتابة الاب عبد ابنه الصغير ﴾

(قلت) أيجوز للاب أن يكتب عبد ابنه الصغير (قال) نعم ذلك جاز في رأي لأن مالك قال يبيع له ويشترى له وينظره (قلت) فإن أعتقه (قال) قال مالك لا يجوز عتقه إلا أن يكون له مال وقال غيره وإن أعتق ولا مال له فلم يرفع إلى الحاكم ينظر فيه حتى أعطاه المأم عتقه العبد وكان كعبد بين شر يكتن أحدهما حصته ولا مال له فلم يرفع إلى الحاكم ينظر فيه حتى أقدم المال فإنه يقوم عليه ويتم صق العبد كله

### ﴿ العبد بين الرجلين يكتبه أحدهما بغير إذن شريكه أو بإذنه ﴾

(قال) وقال مالك في العبد بين الرجلين أنه لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون شريكه أذن له أو لم يأذن له فإن فعل فسخت الكتابة وكان ما أخذ هذا منه بينه وبين شريكه صفيين (قلت) فإن كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ثم كاتب شريكه بعد ذلك بغير إذن شريكه أيضاً لم يعلم أحدهما بكتابة صاحبه (قال) أراه غير جاز إذا لم يكن يكتبه جميعاً كتاباً واحدة لأن كل واحد منهما كاتبه بخلاف كتابة الآخر فصار أن يأخذ حقه إذا حل دون صاحبه فليس هذا وجه الكتابة ولو كان هذا جازاً لأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير إذن شريكه الأثرى أنهم في أصل الكتابة لم يشتركا بالكتابة ولو كان هذا جازاً لجاز إذا كاتبه جميعاً كتاباً واحدة أن يأخذ أحدهما ماله دون صاحبه بغير إذن شريكه فأرى الكتابة مفسوخة هنا كل ما كاتبه عليه شيئاً واحداً ومختلفاً ويشدان الكتابة جميعاً أن أبا سحنون وقال غيره من الرأه إذا كاتب أحدهما بسداً لا آخر وكان الذي كاتبه عليه مختلفاً أو جلهما مختلف مثل أن يكتبه أحدهما ببيعة دينار إلى سنتين ويكتبه الآخر بمائتين إلى سنة فإنه يقال للذي كاتبه بمائتين إلى سنة أترضى أن تحط عنه المائة الواحدة وتزوجه بالآخرى إلى أجل مائة صاحبك فيكون لك عليه مائة مائة إلى أجل واحد فإن فعل جازت الكتابة وإن أبي فسخت لأن الذي له عليه مائة إلى سنتين يقول لا يأخذها مائة عند حلول السنة ولا يجد ما يعطني عند السنين ويقول لا تأخذ من عبد بني وينك أكثر مما أخذنا فتكون له حجة ومقالة تراود وضع الإثم ما زاد عليه وأمر بالبقية إلى صاحبه صار مالهما على المكاتب إلى أجل واحد وعدد واحد ولا يتفضل أحدهما على صاحبه بقر ب أجل ولا يزاد مال فليس لواحد منهما أن يأبى ذلك إذا رضى الذي له المائتان بما أخبرتك من العبد ولا من الشريك

لناخيره إلى أجل فمن استعمل الرافق وكافر حلال الدم بكتاب فان بابوا الاقل قال الله عز وجل ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما في من الربا إن كنتم



وقال في ذلك قيل للمكاتب أن رضى أن نرهب صاحب المصاحفة أو نرى أو نجلد أو نأخذ من المصاحفة ما نريد  
 صاحبها فؤدى إليهما أو ربيعة إلى ستة فيكون أبطلهما واحد أو كانها كتابه أو واحدة إلى أجل واحد قال  
 رضى بذلك جازت الكتابة أيضا ولو يكن لواحد منهما أن يأخذ في ذلك فمضت المكتبة (وقال  
 سمعون) قال غيره من الرواة أن واقع كتابته الثاني كتابة الأول في النجوم والمال فهو جاز وكانها كتابه  
 جميعا وإن كانت المكتبة مختلفة فقد قال بعض الرواة ما قال عبد الرحمن (قلت) فإن دبره أحدهما فبإذن  
 من شريكه ثم دبره الآخر فبغير علم من شريكه أو أعتق أحدهما نصيبه فبغير علم من شريكه ثم أعتق الآخر  
 نصيبه فبغير علم من شريكه (قال) أرى ذلك كله جائز إلا أن مالك قال لو أن رجلا دبر نصف عبده يمينه وبين رجل  
 فرضى الذي لم يدبر أن يلزم الذي دبر العبد كله يأخذ منه نصف قيمته قال ذلك وهو يكون مدبرا كله على  
 الذي دبره وإذا دبراه جميعا جاز فكذلك مستثنى في الدبر إذا دبره هذا ثم دبره هذا جاز ذلك عليهما لأن عسى  
 كل واحد منهما في هذا الدبر في الثلث لا يقوم نصيب أحدهما على صاحبه وأما العتاق فهو أمر لا اختلاف  
 فيه عندنا ولا يعرف من قول مالك خلافة أنه إذا عتق أحدهما وهو موسر ثم أعتق الآخر أن ذلك جائز عليه  
 ولا فيه فيه علم أو لم يعلم (ابن وهب) وقال مالك الأمر اجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن  
 أحدهما لا يكتب نصيبه أذن في ذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لأن ذلك يفعله عتقوا مبرأ إذا  
 أدى العبد ما كتب عليه إلى أن يعتق بضمه فلا يكون على الذي كاتبه أن يستمتع عنه وذلك خلاف لما قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق ثمة فله في عبده قوم عليه قيمة عدل فإن جهل ذلك حرم يؤدى  
 المكاتب أو قيل أن يؤدى رد الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما  
 وطلت كتابته وكان عبد الله ماعلى حاله الأول (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب في عبد كان بين  
 رجلين فكتباه أحدهما أو في الآخر (قال ابن شهاب) لا ترى أن يحو زنصيب الذي كاتبه ولا يجوز على  
 شريكه في نصيبه (قلت) أرايت العبد بين الرجلين يكتباه أحدهما بإذن شريكه (قال) لا يجوز ذلك عندنا  
 (قال) وقال مالك في العبد بين الرجلين يكتباه أحدهما بإذن شريكه أن الكتاب باطل

( فِيمَنْ كَاتِبٌ نَصَفَ عَبْدَهُ أَوْ عَبْدًا مِنْهُ وَنَزَلَ )

(قلت) أرايت ان كاتب نصف عبدى اتجوز الكفاية أم لا (قال) لا تجوز هذه الكتابة ولا يكون  
شئ منه مكاتباً (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأي يوقد قال مالك فى لعبد يكون بين الرجلين  
في كتابته أحد هما بغير إذن شريكه ان تلك الكتابة ليست بكتابة (قال) ما لا تخاف فعل عنه حتى يؤدى الكتابة  
الى الذى كاتبه فهو رقيق كله ولا يكون شئ منه عبقاً ورجع السيد الذى لم يكاتبه على السيد الذى كاتبه فبأنشد  
منه نصف ما أخذ من العبد من ماله ويكون العبد بينهما رقيقاً على حاله لاولى فهذا لك على مسائلك أنه  
لا يكون مكاتباً اذا كاتب نصفه ولا يعنى اذا أدى (قلت) أرايت ان كتبه أحد هما غير دن شريكه اتجوز  
الكتابة فى قول مالك (قال) لا تجوز وان أدى ذلك فانه لا يكون مكاتباً ويكون رقيقاً (قلت) ها حال ما أخذ  
السيد منه قال يكون بينهما (قلت) وهذا قول مالك (قال) ثم سأل قال لما كنت وراى ركب  
بها البسه فى الرجل يأذن لشريكه بكتابة عبد بينهما انه يفسخ ذلك لو نفي الكتابة كذا (قلت) فإن  
كان قد اقضى مالا لا يكون بينهما (قال) ثم وقال غيره من الروايات ان اجتماعه على أحدهما رد دون أرد  
رده على العبد رده لانه لا يجوز له ان يقسم مال العبد الا برضاهما وقد كرمه من بينهما ثم سأل عن من

مؤمنين فان لم تفعلوا فادبوا بحرب من الله ورسوله اى ان لم تفعلوا ذلك وادبوا الله ورسوله اكم  
معاذون من الله ورسوله لانكم مشركون فاما من باع بغير اربى فليس فيه شيء بل باءا به وادبوا الله ورسوله

عيب كتابة أحد الرجلين نسيبه بأذن شريكه وإن كان الشريك أذن لشريكه أن يأخذ من مال بينهما لم يكن يجوز لأحدهما أن يأخذ منه شيأ دون صاحبه لاختلاف الحرية بلا قيمة لأن الكتابة عقد قوي ثابت وليس هي من حقائق الحرية فيقوم على المعتبر إذ أعتق المكاتب أداها وأما عتق المصكبات بعتق العبد الأول ولم يحدث له السيد عتقا أنما صار عتقه على أصل عقده وأدائه الذي يفتح له عتقه ولم يكن على المكاتب قيمة لأنه منع القيمة أن تكون لأنه قد يعجز فيكون قد أقيم على المستمسك عبده مال إلى الحرية وذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعتق شركا له في عبدا فانهما أيضا عاصان في ماله بثمانين مختلفتين يأخذ هذا نجوم ويأخذ هذا بجراج فأخذهما لا يرى يوم أذن له في شرطه لما أذن له من النجوم لأنه لم يحدد عليه في شرطه ما يأخذ المستمسك بالرق من الجراج وأنه إذا كاتب نصف عبده فله أن أصل الكتابة لا تكون الأعلى المراضة لأنها بيع الأتري أن العبد لو أراد وأقبل أن يكاتبه منه شيء أن يكاتبه سيده بغير رضاه ما لم يرضه سيده مكاتبته بكتابة مثله ولا بقليل ولا بكثير فلذلك لا يلزم السيد أن يكاتبه بما في عبده ما كاتبه بالرضا كما كان يدين الكتابة فانه لو أدى المكاتب ما كوتب عليه في نصفه لم يكن عتقا لأن السيد لم يستحدث له عتقا أنما عقد كتابته ثم كان الأداء يصير به إلى العلق فهو لم يعتق ولو لم يكن أدى شيأ فلذلك إذا أدى كل لا يعتق إلا بهذا العقد لأن عقده كان ضعيفا ليس يستند

#### ﴿ المكاتب يكاتب عبده أو يعتقه على مال ﴾

(قلت) أ رأيت أن كاتب رجل عبده فكاتب المكاتب عبده على وجه النظر لنفسه والأداء فمجزر المكاتب الأعلى (قال) يؤدى المكاتب الأسفل إلى السيد الأعلى فان أعتق السيد المكاتب الأعلى جدهما مجزرا يرجع عليه شيء مما أدى هذا المكاتب الأسفل لأنه حين عجز صار رقيقا وصار ماله للسيد فكل له على مكاتبه فهو مال للسيد ولأن مال الكافل إذا عجز المكاتب الأعلى فولا المكاتب الأسفل إذا أدى وعتق السيد الأعلى ولا يرجع إلى المكاتب الأول على حال أبما (قلت) أ رأيت كاتبا قال لعبده إذا جئتني بألف درهم فانتحر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ وأرى أن يصنع في هذا ما يصنع في الكتابة بتو يجوز في هذا ما يصور في الكتابة أن كان ذلك منه على وجه ابتغاء الفضل وطلب المال لزيادة المال جاز ذلك وإن لم يكن كذلك لم يجز وينظر ويتلوم المصدا كما كان يلوم في الحر لو قال ذلك لعبده ولا تنجم كاتنجم الكتابة إذا كان قرل المكاتب لعبده أن جئتني بألف درهم على وجه النظر لنفسه

#### ﴿ في الميمان يكاتب عبده ﴾

قال ابن القاسم لو أن عبدا كاتبه سيده وعلى السيد دين وقد جنى العبد جناية قبل الكتابة ثم طاموا عليه بعد الكتابة فقال المكاتب أنا أؤدى الدين الذي من أبله تردوني بمن دين سيدي أو من عقل جنايتي وأكون على كتابتي كما أنا كان ذلك له (قلت) فان كاتب رجل أمه وعليه دين بم مرق قيمه الأمه فقلت في كتابتها ولدانهم قام العراء فان الكتابة خسر تكون الأمه رقيقا وولدها الآن يكون في قيمة الكتابة إذا بيعت بالنقد وفاء للدين فلا تغير الكتابة ببيع الكتابة في الدين (قال) وقال مالك إذا أفلس سيد العبد بدين رهقه بعد الكتابة بيعت الكتابة للغرماء فيما ضا حقه وهم أن أحبوا

#### ﴿ في النصراني يكاتب عبده ثم يردن يسترقه ﴾

(قلت) أ رأيت النصراني إذا كاتب عبده أنجور ديه (قال) قال مالك إذا أسلم مكاتب النصراني بكتابة الموجهة أن لم يعذر بجعل ويفسخ البيع ما كان قائما في قول الثوري جبيع تحسبه راجحه في ذنب أن رسول الله

كتابنا الذي في النسخة المذكورة ان اراد بيعه ومما في حل صرايتهما لم يعرض له ولم يمنع من ذلك

### كتاب الذي

(قلت) ارايت الذي اذا كاتب عبده فاراد ان يسخ كتابته مراءى العبد وقال انا امضى على كتابتي قال ليس هذا من حقوقهم التي يظالمون فيها بينهم ولا امنعه من ذلك ولا اعرض له في ذلك والعق اعظم حرمة ولو اعتقه ثم رده في الرق لم اعرض له فيه ولم امنعه من ذلك فكذلك الكتابة والعق اذا اراد تغيير ذلك كان له الا ان يسل العبد وقال بعض الرواة ليس له تفض الكتابة لان هذا من الظالم الذي لا ينبغي للحاكم ان يتركهم ذلك

### كتاب النصارى يسل

(قلت) ارايت النصارى يكتب عبده النصارى ثم يسل المكاتب (قال) بلغني عن مالك انه قال تباع كتابته (قلت) فان اشترى عبدا مسلما فكتبه (قال) تباع كتابته لان مالك قال ايضا النصارى يتباع المسلم انه يباع عليه ولا يسخ شراؤه فهو اذا اشتراه ثم كاتبه قبل ان يبيعه يبع كتابته فيسح كتابته كأنها يسح له لانه ان يرق فهو لمن اشتراه وان عتق كان حرا وكان ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم مولاه بعد ذلك لم يرجع اليه ولاؤه (قال) وقال مالك في الذي يكتب عبده وهو نصراني والعبد نصراني ثم أسلم المكاتب فيبع كتابته فأدى الكتاب بطن ولاؤه قال ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم مولاه الذي كاتبه يرجع اليه ولاؤه لانه عقد كتابته ومما نصرانيان جميعا والاقل انما عقد كتابة عبده والعبد مسلم فلا يكون له الولاء أبدا وان أسلم السيد ولا يشبه هذا الذي عقد كتابة عبده ومما نصرانيان (قال) وسألتنا مالك عن النصارى يشترى المسلم قال مالك لا يرد بيعه ولكن يجبره هذا النصارى على بيعه (قال) فان كان كاتبه هذا النصارى قبل ان يباع عليه أبيع النصارى على بيع الكتابة قال سعتون لو كاتبه بضمير أو خنزير فأدى نصف كتابته ثم أسلم سقط عنه باقي الكتابة وانبعه بنصف قيمته فيقال له فان أسلم ولم يسل العبد فقال هو على ما أخبرتكم من أسلم منها لم يكن على المكاتب الا نصف قيمته وقد قيل نصف كتابة مثله (قلت) ارايت لو ان نصرانيا كاتب عبده فأسلم العبد (قال) قال مالك تباع كتابته العبد من رجل من المسلمين فان أدى كتابته عتق وكان ولاؤه للنصارى ان أسلم يوما فلو ان لم يؤد كان رقيقا لمن اشتراه

### أم ولد النصارى تلم أو يسل عبده فكتبه

(قلت) فما قول مالك اذا أسلمت أم ولد النصارى (قال) تعتق عديده رأتني عليها من الهما ولا عبر ذلك لانه لا رقة عليها انما كان له الوط فلو أسلمت لم يكن له أن يطأها فده ما طع الذي كان له فيها قال مالك فأمثل شأنها أن تعتق عليه (قال) امين التام ورددت هذه المسئلة على مالك مندلتية فما اختلف فيها قوله وأكثروا رواية يولون تكون مرقوفة الا أن يسل فبطوعا (قلت) ارايت ان أسلم عبدان نصراني فكتبه النصارى بعدما أسلم العبد (قال) ثم أسمع من مالك في هذا يا أولكن أرى أن تباع كتابته لا مان لنا كتابته وردنا مرقف قال النصارى فبعناه فعتق نبيز كتابته وبيع كتابته لان فيها منفعة للعبد لا اذ أدى عتق وان عجز كان رقيقا لمن اشتراه الا أن يسل هذا المكاتب اذا أدى غنائه للمكاتب الاول الذي كاتبه مولاه قبل ان يسل العبد لان هذا الذي كاتبه مولاه قبل ان يسل العبد ولاؤه لجميع المسلمين فان أسلم النصارى بواصلى الله عليه وسلم أمر المسلمين أن يباعا آنية من المعام من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بارسة عينا أو كل اربعة ثلاثة عينا فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أربنا فردا

ما رجع ولاؤه اليه فان كان له ولد مسلمون ثم عتق العبد كان ولاؤه لهم لان الولاء قد ثبت لا يهم وأما هذا الذي كتبه بعد اسلامه فان أدى وعتق لم يكن للتصرافي من ولائه قليل ولا كثير ولاؤه لجميع المسلمين ولا يكون لولده ايضاً من ولائه قليل ولا كثير وان كانوا مسلمين لان الولاء لم يثبت لأبهم فان أسلم التصرافي يوم مات لم يرجع اليه من ولائه قليل ولا كثير لانه كاتبه والعبد مسلم فلا يكون ولاؤه لهذا التصرافي وكذلك ان اعتقه بعدما أسلم لم يكن للتصرافي من ولائه قليل ولا كثير ولاؤه للمسلمين والتصارفي وولائه لجميع المسلمين (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله في الولاء بماله وصفتك (قلت) وكذلك ان أسلمت أمة هذا التصرافي فوطئها بعد اسلامها فوطئ منه ولداً اعتقها عليه ويحل ولادها لجميع المسلمين (قال) نعم وأما التي كانت أم ولد لهذا التصرافي فأسلمت تحتت عليه وكان ولاؤه للمسلمين لأن أسلم التصرافي يوم مات ف يرجع اليه ولاؤها قال نعم (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأي في التي وطئ بها بعدما أسلمت وأما أم الولد التصرافيه فهو قول مالك

### في التصرافي يكتب عبدين له نصرايين فيسلم أحدهما

(قلت) أريت التصرافي اذا كاتب عبدين له نصرايين كتابة واحدة فأسلم أحدهما (قال) أحسن ذلك عندي أن يباع كتابهما جميعاً (قلت) ولم لا يباع كتابة المسلم وحده وقض الكتابة عليهما فيباع ما كان من الكتابة على هذا المسلم قال لا أستطيع أن أفرق كتابتهما لان كل واحد منهما حل بماله على صاحبه فهذا الذي ثبت على التصرافيه يقول لا تفرقوا بيني وبينه في الكتابة لانه حل عني بكائي ويحول المسلم ذلك أيضاً فلهذا لا يجوز أن يفرق بينهما رضي المكاتبان بذلك أو سخطا (قلت) أريت لو أن نصرايا كاتب عبداً له نصرايا فوله للمكاتب في كتابته من أمته ثم أسلم بعض ولده والمكاتب على التصرافيه (قال) هو مثل المكاتبين يسلم أحدهما فانه يباع كتابتهما جميعاً وهذا ولده بمنزلة هذين يباع كتابتهما جميعاً المسلم منهم والتصرافي

### مكاتب الذي هرب الى دار الحرب فيقتنه المسلمون

(قلت) أريت مكاتب الذي اذا أثار أهل الشرك فهربوا به أو هرب المكاتب اليهم ثم طفر به المسلمون هل يكون فينا (قال) قال مالك كل مال لأهل الاسلام أو لأهل الذمة أن طفر به المسلمون وقد كان أهل الشرك أحرزوه (قال) قال مالك برد الى الذي كابر ذاك المسلمين ولا يكون فينا كان سيده غائباً وحاضراً بعد أن يعلموا أنه مال المسلم أو الذي وعرف صاحبه (وقال) ابن القاسم ان عرفوا أنه مكاتب هم عرفوا سيده وداليه وان عرفوا أنه مكاتب لم يعرفوا سيده أقر على كتابته وكانت كتابته فينا للمسلمين وبذلك ذلك في مقامهم فان أدى الى من صار له كان حراً وكان ولاؤه للمسلمين وان عجز كان رقيقاً لمن صار له

### الدعوى في الكتابة

(قلت) أريت المكاتب اذا قال سيده قد حل النجم فأذه وقال المكاتب لم يحل بعد (قال) القول قول المكاتب لان مالكاً قال في المتكاري يتكاري من الرجل النافرة ولرب الدار أكره سنة وقد مضت السنة ويقول المتكاري لم تمض (قال) ملك القول قول المتكاري (قلت) لا يشبه هذا المكاتب لان المكاتب قد قبض ما شترى انما اشتري رقبته فقد قبضها وادعى أن الثمن عليه الى أجل كذا وكذا وقال سيده بل كان الى أجل كذا وكذا وقد حل قال المكاتب يشبه الرجل يشتري من الرجل السلعة بمائة دينار الى أجل في فصل في فان فات البيع فليس له الا أن أسأله قبض الربا أو لم يتبضه فان كان قبضه رده الى صاحبه وكذلك من أربى ثم باب فليس له الا أن أسأله ما قبض من الربا لوجب عليه أن يرده الى من قبضه منه فان لم يعلمه

سنة فيصا دقان أن الاجل قد كان سنة وقال البائع قد مضت السنة وقال المشتري لم تقض السنة قال هذا عند مالك القول قول المشتري ولا يصدق البائع على أن الاجل قد مضى فكذلك سيد المكاتب لا يصدق على أن الاجل قد مضى والقول قول المكاتب (قلت) أرايت أن قال العبد نصبت على كل شهر مائة وقال السيد بل نجعت على كل شهر مائتين (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن القول قول العبد لان الكتابة قد انقضت فادعى السيدان أجل المائة الزائدة التي ادعى قد حلت وقال العبد لم تحصل فاقول قول المكاتب فيها أنجرتك (قلت) أرايت أن تصادقا على أصل الكتابة السيد والعبدان ألف درهم وقال السيد نجعت بها عليا خمسة أنجعت كل شهر مائتين وقال المكاتب بل نجعت بها على عشرة أنجعت كل شهر مائة وأعلمنا جميعا البينة (قال) ينظر الى أعدل البنتين فيكون القول قول من كانت بينته أعديل (قلت) فإن اتفقت البنتان في العدة قال هما كمن لا يئنه لهما ويكون القول قول المكاتب (وقال) أشهب مثل قول عبد الرحمن وقال غيره ليس هذا من التكافؤ والبينة بينة السيد الا ترى أن بينة السيدة زادت فالحق قولها الا ترى أن لو قال السيد بألف درهم وقال المكاتب بستمائة درهم أن القول قول المكاتب فإن أعلمنا جميعا البينة فالبينة بينة السيد لانها شهدت بالاكثر (قلت) أرايت أن قال المكاتب كاتني بألف درهم وقال السيد بل كاتبتك ألف دينار (قال) القول قد لول المكاتب اذا كان يشبه ما قال لان الكتابة فوت لان مالكاً قال فيمن اشترى عبدا فكتبه أودبره أو اعنته ثم اختلفا في الثمن ان القول قول المشتري لانه فوت (قال) وقد كان مالك مرة يقول من اشترى سلعة من السلم قبضها أو فزها ان القول قول المشتري وان كانت قائمه بعضها ثم رجع عن ذلك فقال أرى أن يتعاقبوا يتراد اذا لم تحت بتق أو تدبير أو بيع أو موت أو اختلاف أو سوان أو غم أو قصصان فهذا ذلك على مسئلتك في الكتابة لان الكتابة فوت لانها عتق (قلت) أرايت لو أن مكاتباً باع بكتابه مع رجل أو امرأه اختلفت من زوجها على بيعته به أيضا فدفع ذلك كله وكذبه بالمعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أخبرتك وهذا كله يحمل الدين وعليهم أن يقيموا البينة والاضمنوا

### في الخيار في الكتابة

(قلت) أرايت الرجل يكتب عبده على أن السيد بالخيار برماً أو شهراً أو على أن العبد بالخيار برماً أو شهراً (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى به بأساً وأرى الخيار في الكتابة جائزاً (قلت) أرايت لو أن رجلاً كاتب أمته على أن بالخيار ثلاثا فقلت في أيام الخيار فاختار السيد الكتابة بما حال هذا الولد أ يكون مكاتباً أم يكون رقياً (قال) قال مالك في الرجل يبيع عبده على أن بالخيار أيا ما سماها فدخل العبد عيب أو مات ان ضمان ذلك على البائع (قال) مالك رقيقه العبد في أيام الخيار على البائع فأرى هذا الرجل اذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثا فذهب لأمته مال أو تصدق به عليها أن ذلك المال للبائع لان البائع كان ضامناً لأمته وكان عليه حقها (قلت) وسواء ان كان المشتري بالخيار أو البائع اذا باع فاختار الشراء وقد ولت الامه في أيام الخيار (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا وأرى الولد مع الام ويقال للمشتري ان شئت فخذ الام والولد بجميع الثمن أودع (قال) وقال مالك في الرجل يبيع العبد فقطع يده عند المشتري أو يفرج عند المشتري في الأيام الثلاثة ان عقل ذلك الجرح للبائع (قال) ولقد قال مالك في الرجل يبيع عبده وله مال رقيق وحيوان وعروض وغير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد رقيق العبد ودوابه فيتلف المال في أيام الهرة الثلاثة قال مالك ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد (قلت) فان هذا العبد يصدق به عنه لقول الله عز وجل وان يتم فلكم زس أموالكم الا يتوا من أسلم ولهم باطن من قبضه فهو له أقول الله عز وجل فمن جاءه موعظة من ربه فانها هي فله ما سلف ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من

بالمشتري أبتفض البيع فيما بينهما ولا يحسبكون المشتري أن يحبس مال العبد وقول أبا اختار البيع وأدفع  
 الثمن (قال) نعم لأن العبد إذا مات في أيام العهدة انتقض البيع فيما بينهما وإن أصاب العبد عور أو عوى أو غل  
 أو دخله عيب فإن المشتري بالخيار أن يحب أن يرد العبد وماله على البائع ويقتض البيع فذلك له وإن أراد أن  
 يحبس العبد بعينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع فذلك له (قلت) فإن أراد أن يحبس العبد وماله  
 ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام العهدة (قال) ليس ذلك له لأن ضمان العبد في أيام  
 العهدة الثلاثة من العيوب الموت من البائع ويكون المشتري بالخيار أن يحب أن يقبل العبد بعينه عليه  
 والعقل البائع فذلك له وإن أحب أن يرد العبد فذلك له فلما قل على مالك في عقل جناية العبد في أيام  
 العهدة إنما البائع علمت أن الجناية على العبد أضاف في أيام الخيار للبائع إذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار  
 أن شاء قبل العبد بعينه ويكون العقل للبائع وإن شاء ترك فالوجه أن ولدته لأمه في أيام الخيار بخالف لهذا عندى  
 أراه المبتاع إن رضى البيع وكذلك المكاتب والمكاتبه عندى أبين أن ولدها إذا ولدته قبل الإجازة أنه يدخل  
 في الكتابة معها وتكون هي على الكتابة وولدها إن أحببت بجميع ذلك في كتابتها وإن كرهت رجعت وحقها  
 إذا كان الخيار لها قال فإن كان الخيار للسيد كان له أن يجيز الكتابة لمو يدخل ولدها معها على ما أحببت  
 أو كرهت بالكتابة الأولى فإن أراد أن يرد هاهى وولدها في الرق فذلك له وقال غيره من رواة مالك أن الولد ليس  
 مع الأم في الكتابة لأن الولد إذا ولد قبل تمام الكتابة وانما تمت الكتابة بعد ذلك فهو كذلك كل ما أصابت من  
 جناية أو أصيبت به أو وهب لها فهو للذي كان يملكها قبل وجوب الكتابة فهو البيع إلا أن في البيع أن ولدت  
 فالولد للبائع ولا يبنى المشتري أن يختار الشراء للفرقة

### (الرهن في الكتابة)

(قلت) أرأيت أن رهن السيد من مكاتبه رهنا بكتابه عندما كاتبه بقيمة الرهن والكتابة سواء هو مما  
 يغيب عليه السيد فضا عند السيد أ يكون السيد ضامنا لذلك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيأ وأرى أن  
 يعتق ويكون قصاصا بالكتابة (قلت) فإن كان رهن السيدين فأفلس أصحاب العبد المكاتب غراما سيده  
 (قال) إن كان رهن من الرهن في أصل الكتابة لم يخص لأن ذلك كانه امتزاع من السيد بمنزلة ما لو أنه كاتبه  
 على أن يسلفه العبد نائرا أو بعهه سلعة بشئ إلى أجل فإن ذلك كله إذا أفلس السيد لم يدخل المكاتب على  
 غرام سيده ولو أن المكاتب حل بنجم من نجومه فأسل سيده أن يؤخره على أن يرهنه رهنا ففعل فأرهنه  
 ثم أفلس السيد فإن لمكاتبان وجد رهنه بعينه كان أحق به وإن لم يجد رهنه وجدته قد تلف فأنه يخص غرام سيده  
 بقيمة رهنه فيكون من ذلك قضا ما حل عليه وما بقى من قيمة الرهن أن لم يوجد السيد مال كان ذلك على سيده  
 يقاص به المكاتب في أداما يحل من نجومه (قلت) أرأيت لو وجد رهنه بعينه في المسئلة الأولى وقد أفلس  
 سيده (قال) فلا يكون له قليل ولا كثير ولا محاصة له في ذلك ولا شئ لغرماء المكاتب من هذا الرهن وإن مات  
 سيده فكذلك أيضا لا يكون له منه شئ من الأشياء كان الرهن قد تلف أو لم تلف وقال غيره من الرواة كان  
 الرهن في أصل الكتابة أو بعد هاليس هو امتزاع السيد ضامن له أن تلف ولا يعلم ذلك إلا بقوله فإن كانت  
 قيمته دنائير والذى على المكاتب دنائير كانت قصاصا بما على المكاتب لأن وقتها ضرر عا بما جعلا ليس لواحد  
 منهما في وقتها منقعة إلا أن يتم السيد بالعدا عليها لينعجل الكتابة قبل وقتها فيغرم ذلك ويجعل على رضى  
 عدل وإن كانت الكتابة عروضا أو طاماما فالقيمة وقوف لما يرجو من رخص ما عليه فيشتر به بالسير من  
 أسلم على شئ فهو له أو أمان كان الربا ليرقبضه فلا يحل له أن يأخذه وهو موضوع عن الذى هو عليه ولا خلاف  
 في هذا أعلمه لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين نزلت هذه

العين وهو يحاص بالقيصة الغراء في الموت والقلس ولا يجوز أن يكتبه ويرثه من غير مكاتبه فيكون  
مثل الجاهل الكاتب فكما لا يجوز

﴿باب الجمالة في الكتابة﴾

(قال) يوسف مالكاوسئل عن رجل كاتب جاريته فأقرب رجل له فقال أنا أنضمن لك كتابا يجاري ثلث وزوجتيها  
واحتل علي بما كان لك عليها من الكتابة ففعل وزوجه أياها واحتال عليه به ثم أجازا يقولت من الرجل بنتا  
ثم هلك الرجل بعد ذلك (قال) قال مالك تلك الحيلة الباطل والامة مكاتبية على حالها وابنته أمة لا تراث أباها  
وميراثه لا قرب الناس منه سواها

(في الاخ برث شقصا من أخيه مكاتبا)

(قلت) أريد أن أتوكل على ما أخلى من أبي وراثته ما كان من أبينا وهو أخى لأمى أعتق على أم لا (قال) أما نصيبك منه فهو موضوع عن المكاتب من سعياته وبسببى لا خجلت في نصيبه ويخرج أروا لان مال الكافل من وراثته شقفا من ذوى رحم من المحارم الذين يعتقدون عليه اذا ملكهم لم يعتق عليه الامورث من ذلك ولم يعتق عليه نصيب صاحبه لانه لم يمتدى فسادا ولو أوصى به نصف هذا المكاتب قبله أو وهبه أو تصدق به عليه قبله وهو أخوه كان المكاتب بطليارا ن شاء مضى على كتابته وسقط عنه حصه أخيه وان شاء هجر نفسه فيقوم على أخيه وعتق كله ان كان له مال وان لم يكن له مال عتق منه نصيب أخيه وكان ما بقى رقيقا ولا يشبه هذا المكاتب يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه ثم يعجز في نصيب صاحبه لان عتق الاول منها ليس بعتق وأعماله موضع دراهم ولان هذا الذى أوصى به بعض المكاتب وهو من يعتق عليه أو وهبه أو تصدق به عليه ان هجر كان نصيب من قبله يعتق عليه فكما كان يعتق عليه اذا هجر فكذلك يقوم عليه نصيب صاحبه اذا هجر نفسه وكما كان الاول لا يقوم عليه اذا عتق ولا عتق فيه ان هجر فكذلك لا يقوم عليه نصيب صاحبه وهو رأيي وان ثبت على كتابته فليس لأخيه من الولاء قليل ولا كثير وولاءه لسيدته الذى عقد كتابته وان كان للمكاتب مال ظاهر من حيوان أو دور فأراد ان يعجز نفسه لم يكن ذلك له فان كان ماله ليس بظاهر ولا يعرف له مال وأراد ان يعجز نفسه فكذلك لم يقوم على أخيه اذا قبله حين هجر نفسه وقد قال الهزوى مثل ما قال في الميراث والشراء انه اذا هجر المكاتب عتق عليه ان كان له مال اذا اشتراه ولا يعتق عليه في الميراث الامورث منه ولا قسبه عليه

﴿ في المكاتب يولد له في كتابته أو يشترى ولده باذن السيد أو بغيراذنه فيتجرون

ويتقاسمون باذن المكاتب أو غيراذنه ﴿

(قلت) أرأيت أولاد المكاتب إذا أحدثوا في الكتابة فليقوا رجا لا تجبر واو باعوا وقاسموا أيجوز ذلك وإن كان بغير إذن الأب (قال) نعم ذلك جائز عند مالك إذا كانوا أمومين (قلت) أرأيت إذا اشترى المكاتب ابنه أو أباة أيدخلان معه في الكتابة أم لا (قال) قال مالك إذا اشترى ابنه دخل معه في الكتابة وقال الأب بعندي مثله أو نأري أن كل ذي محرم يعتق عليه إذا اشتراه الحر فهو إذا اشتراه المكاتب بإذن السيد دخل معه في الكتابة وما اشترى من ذوى محارمه ممن لا يعتق عليه إن لو اشتراه وهو حر فلا أرى أن يدخل في الكتابة ولو اشتراه بإذن سيده (قال) وإذا اشتراه الأب أو الابن بإذن السيد دخلا معه في الكتابة (قلت) فإن اشتراهما بغير إذن الآبنة في قوم أسلموا ولم على قوم أموال من ربا كانوا أو ربوه عليهم وكانوا قد اقتضوا بعضه منهم وبقي بعضه ففعل الله لهم بما كانوا اقتضوه وحرّم عليهم اقتضام ما بقي منه وقيل نزلت في العباس بن عبد المطلب ورجل

السيد أينخلان معه في الكتابة أم لا (قال) أرى أن لا يخلان معه في الكتابة (قلت) أقيعهم ما أحب (قال) لا أرى أن يبيعهما إلا أن يجر من الأداة يبيعهما بمنزلة أم الولد (قلت) أريت أن اشتريهما بغير إذن السيد ثم جروهما بغير إذن المكاتب أيجوز شرأؤهما أو يبيعهما ومقاسمتهم بغير إذن المكاتب أم لا (قال) لا أحفظ هذا عن مالك ولكن أرى أنه لا يجوز لهما أن يجروا إلا بإذن المكاتب ألا ترى أن أم الولد ليس له أن يبيعها وليس لهما أن يجروا إلا بأمره فلي أم الولد أريت هذين (قلت) أريت إذا اشتري أباه أو ابنه بإذن سيده ثم جروهما بغير إذن شرهما بغير إذن المكاتب أيجوز هذا (قال) نعم هذا جائز وإن لم يأت في ذلك المكاتب لأنه قد دخل في كتابته حين اشتراه وهذا رأي (قلت) أريت أن احتاج أو يجز وقد اشتري أباه أو ابنه بإذن السيد أليكون له أن يبيعهما أم لا (قال) ليس له أن يبيعهما وإذا جروا جروا كانوا كالمهر فبقا السيد (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك إذا اشتري المكاتب ابنه أو أباه بإذن سيده دخل في الكتابة (قال) ابن القاسم وأنا أرى أن اشتريهم بغير إذن سيده أن له أن يبيعهم إن خلف العجز (قلت) أريت أن اشتري أمه (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا وأرى الأم بمنزلة الأب (قلت) وكل من اشتراه إذا دخل معه في كتابته جاز شرأؤه وبيعه ومقاسمته شرأؤه ومن لم يدخل مع المكاتب في الكتابة إذا اشتراه لم يجز شرأؤه ولا يبيعه ولا مقاسمته إلا بإذن المكاتب قال نعم

### ﴿ في اشتراء المكاتب ابنه أو أبوه ﴾

(قلت) أريت المكاتب يشتري ابنه (قال) لا يجوز له ذلك إلا أن يأتى من سيده فإن أذن له سيده جاز ذلك وكان هو المكاتب في الكتابة إلا أن يكون عليه دين فلا يدخل في كتابة الأب وإن أذن له سيده وكذلك بلغى عن بعض من أرواه (قلت) أريت المكاتب يشتري أبويه أينخلان معه في الكتابة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا إلا أن أراهما بمنزلة الولد (قلت) أريت المكاتب أن يشتري ولده بإذن سيده أينخلان معه في الكتابة (قال) نعم أرى ذلك وأما الذي بلغى في ولده (قلت) فإن اشتري ابنه بإذن سيده بغير إذن سيده (قال) لم يبلغى عن مالك فيه شيء ولكن لا أرى أن يدخل في كتابته ولا أرى أن يفسخ البيع إذا كان بغير إذن السيد لأنه ليس للمكاتب أن يدخل في كتابته أحدا إلا برضا سيده ولا يشبه هذا ولدا له في الكتابة لأن سيده لا يقدر أن يمنعه من وطء جاريته وما حدث من ولده في كتابته فأما هو شيء منه بعد الكتابة فهو بمنزلة ألا ترى أن العبد المعتق إلى ستين أو المولد وأما ولده من أمته الذين ولدوا له بعد ما عقد له من ذلك بمنزلة وأما ما اشتري من ولده الذين ولدوا قبل ذلك فليسوا بمنزلة إلا أن السيد إذا مات ولم ينتزع ماله أو مضت سنو المعتق ولم ينتزع سيده ماله تبعه ما اشتري من ولده وكانوا أحرارا عليهم إذا عتقوا وكذلك ولد المكاتب إذا اشتراه بغير إذن سيده فإنه حرا إذا أدى جميع كتابته وليس للمكاتب أن يبيع ما اشتري من ولده إلا أن يخاف العجز فإن خاف العجز جاز له يبيعهم بمنزلة أم ولده فلا يمكن من بيعها إلا أن يخاف العجز وأما المذنب والمعتق إلى ستين فلهما أن يبيعا ما اشتريا من أولادهما إذا أذن لهما في ذلك ساداتهم (قال) ابن القاسم وولد المعتق والمذنب من أمتهما بمنزلة ما واشترى من أولادهما مما لم يولد في ملكهما فقد أعلمت أن السيد إذا أذن في ذلك جاز يبيعهم بإيهاه إلا أن يكون أذن السيد عند تقارب عتق المعتق إلى ستين أو يأتى في مرضه المذنب في بيع ما اشتري من ولده في مرضه فلا يجوز وأما العجز ذلك لهم بإذن ساداتهم في الموضع الذي لو شاء ساداتهم أن ينتزعوهم انتزعوهم (قلت) فإن اشتري المكاتب أبويه بإذن سيده أينخلان معه في الكتابة (قال) نعم وكل من اشتري من يعتق على الرجل إذا ملكه فإن من بني المغيرة كان يسلفان في الربا باعدا الإسلام ولهما أموال عظيمة في الربا فأرسل الله الآية يتحرى إمضاء ما كان فيهما من الربا وقال رسول صلى الله عليه وسلم في خطبته في يوم عرفة في حجة الوداع إلا أن كل ربا كان



إذا اشتراه باذن سيده دخل معه في كتابته وتجهيزه إذا اشتراه باذن سيده كان كاتب عليه وكان السيد كاتبهم جميعا كتابا واحدة وهو رأي وقد سمعته من غيري واستحسنه (قلت) أرأيت المكاتب إذا اشترى ابنه صغيرا أو كبيرا أيجوز شرأؤمو بيعه إياه في قول مالك أم لا (قال) يلتقي من مالك قال لا يشترى ولده الابن سيده فان اشتراه باذن سيده دخل معه في كتابته وذلك إذا لم يكن على المكاتب دين فان كان عليه دين لم يجز شرأؤه الابن أهل الدين (قال) ابن القاسم وأنا أرى أن كل من يفتي على الرجل فان المكاتب إذا اشترى أحدا منهم باذن سيده دخل معه في الكتابة (قلت) أرأيت أن اشترى ولده بغير ابن سيده (قال) لا يباعون ولا يدخلون معه في الكتابة وإن احتاج إلى بيعهم وخاف العجز ببيعهم (قلت) أرأيت ولدا إذا اشتراه المكاتب باذن السيد أ يكونون في كتابته (قال) نعم غزاة الولد يكونون في كتابته إذا اشتراه من باذن السيد ولا يكون له أن يبيعهم (قلت) فان اشترى ولده بغير ابن سيده (قال) لا أرى له أن يبيعهم ولا يدخلون معه في كتابته ويوثقون فان احتاج إلى بيعهم في الآدمع نفسه كان ذلك له (قال) ابن القاسم وأسل هذا أن تنظر إلى كل من إذا اشتراه الرجل الحر من قرابته عتق عليه فإذا اشتراه المكاتب باذن السيد دخلوا معه في الكتابة وإن اشتراه بغير ابن السيد لم يجز له أن يبيعهم ويحبسهم عليه فان عتق عتقوا بعتقه إلا أن يكون يحتاج إلى بيعهم في الآدمع عن نفسه إذا خاف العجز فلا بأس أن يبيعهم

### ﴿ المكاتب يشتري عتقه أو خاتمه ﴾

(قال) وقال مالك في العتات والمخالات إذا اشتراه من الرجل الحر باعهم وكذلك الإعمام فكذلك المكاتب وقال أنه يبع مالك يمدل الولد والوالد إذا اشتراه باذن السيد لا يدخل الأخ قال ابن قافع وغيره لا يدخل في الكتابة إلا الولد فقط إذا اشتراه باذن السيد لأن المكاتب له أن يستعذد الوادي في الكتابة فإذا اشتراه باذن سيده فكأنه استعذد هو لا يدخل الولد ولا غيره في كتابته وإن اشتراه باذن سيده

### ﴿ سعاية من دخل مع المكاتب إذا أدى المكاتب ﴾

(قلت) أرأيت من دخل في كتابة المكاتب إلا أنه لم يعقد الكتابة عليه فبات الذي عقد الكتابة أ يكون لهؤلاء الذين دخلوا في الكتابة أن يسعوا على التجويع بحال ما كانت أم يؤدون الكتابة حاله في قول مالك (قال) يسعون في الكتابة على نحوها

### ﴿ في ولدا المكاتب يسعون معه في كتابته ﴾

(قلت) أرأيت أن كاتبة أمه في مولد في كتابتها ولدا إلى سليل على ولدها في السعاية (قال) أعلم أدامت الأم على نحو هذا سليل لك إلى ولدها وللام أن تسعيهم معها فان أبوا أو أخرجهم فان كان في أجازتهم مثل جميع الكتابة وللام قوي على السعي لم يكن لها أن تأخذ من عمل الأولاد ولا مما في أيديهم إلا ما توى به على أداء نحوها وتسعيهم على نحوها فان ولد لها ولدان في كتابتها ثم ماتت سعى الولدان فان من أحد الولدين فان الآخر الصحيح يسعى في جميع الكتابة ولا يوضع عنه لموت أمه ولا لزمانة أخيه شيء عند مالك

### ﴿ باب في سعاية أم الولد ﴾

(قلت) أرأيت مكاتباً ولده ولدان في كتابته ثم كبرا فطرد كل واحد منهما أم ولداً لأن أولاد الولد ن هلكتوا جميعاً ثم ماتت الأب ما حال أم ولدا الأب (قال) نسعى عند مالك مع الولدين فإذا أدوا عتت معهم (قلت)

في الجاهلية فهو مروض وأولدر يابو شعربا العباس بن عبد المطلب

﴿فصل﴾ وفي هذا ما يدل على إجارة الرباع أهل الحرب في دار الحرب على ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو

فان كان أحد الوالدين قبل الاندماة ترك أم ولد له قط ولم يترك وأما قد هلك والده قبل ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ وأما أمة تعتق في غنها هذا الباقي الآخر ولا يرجع عليها السيد بشئ (قال) سئنون لان حرمتها السيد ما ولد منها أو من غيرها فاذا ذهب الذي به ثبتت حرمتها قبل أن تتم لحرمة سائر أمة يستعان بها في الكفاة

﴿ في الكتاب يولد من أمة فبعثه سيده هو بعينه ﴾

(قلت) أرايت المكاتب اذا ولد له من أمته بعد الكتابة ثم أعتق السيد الاب (قال) قال مالك لا يصوز عتقه ان كان قويا على السرى وان كان لا يقوى على السرى جاز عتقه فان كان الاب مابؤدى عنهم أخذ من ماله وعتقوا وقال غيره اذا رضى العبد بالعتق اذا كان له مال يعتق فيه الولد فليس ذلك له لان السيدتهم أن يكون انما أراد تعجيل التجوز قبل وقتها (قال) ابن القاسم وان لم يكن له من المال ما يعتقون به وفيه مابؤدى عنهم الى أن يملفوا السرى أخذ ذلك وأدى عنهم الى أن يملفوا السرى ويسعون جاز عتق أبيهم ورجعوا رقيقا السيدهم (قلب) فان كان عنده من المال مابؤدى عنهم الى أن يملفوا السرى أبؤدى حالاً أم على التجوز (قال) لا بل على تجوزهم لانهم لو ماتوا قبل أن يملفوا السرى كان المال لآبهم (قلت) فان كانوا أقوياء على السرى يوم أعتق أبوهم وله مال (قال) قال مالك في المكاتب بولد ولدان في كتابته فيعتق السيد أحدهما ان كان الابن الذي أعتق السيد من يقوى به الا - خر على سعيته كل عتق السيد اياه باطلا وكانا جميعا على السعاية ولا يهضم عنهما من الكاتبتي (قال) وان كان الذي أعتق منهما صغيرا لا السعاية عنده أو كبيراً فانيا أو بهضر لا يقوى على السعاية جاز عتقه فيه ولا يوضع عنه من الكاتبتي عند مالك لان الذي أعتق السيد لا سعاية عنده (قال) ولا يرجع هذا الذي أدى جميع الكتابة على هذا الزمن الذي أعتقه السيد بشئ وقال غيره اذا كان الاب له مال وان كان زمتا أو ولاده أقوياء على السرى لم يصز ذلك لان أبائهم وأموالهم معونة من بعضهم بعض

﴿ في الرجل يكاتب عبده وهو مريض ﴾

(قلت) أرى أن كاتب عبده وهو مريض وقحة العبد أكثر من الثالث (قال) إصالح له امضوا الكتاب فان أبوا اعتقوا من العبد مبلغ ثلث مال الميت بشل ذلك إذا بلغ الثلث قيمة العبد (قال) وقال مالك ما لم يرض أو اشتري فهو جائز إلا أن يكون حابي فان حابي كان فثاني ثلثه (وات) لأن كاتب عبده وهو مريض ولم يصحبه فأدى كتابته قبل موت السيد لا يعتق ولا يكون عليه شيء بمثلة بيع المريض وشراؤه في مرضه في قول مالك أم ماذا يكون على المكاتب (قال) ما إذا مال المتلبيع أن حر ولا لصيل الورثة عليه ولا كلام لهم فيه وقال غيره السكابة في المرض معصاة أو غير معصاة من ناحية التعتق وليس من وجدها بيع وكذلك قال عبد الرحمن في الذي عليه الدين أنه لا يكتب لأن كتابته على وجه العتق ليس على وجه البيع وقال غيره والمكاتب في المرض يكون موقوفاً بنحوه فان مات السيد والثلث يحمله جارت كتابته وإن لم يحمله الثالث خبر الورثة في أن يجيزوا له الكتابة أو يعتقوا منه ما حل الثلث عافي يديه من الكتاب وهذا أقول أكثر الرواة (قلت) فان كاتب عبده وهو صحيح ثم مرض السيد فأقر في مرضه أنه قبض جميع السكابة (قال) 'كن' سيداً رد قلائده السيد أن يكون مال السكابة عن ولده أو مكاسبه بمراقد بض جميع السكابة من ماله ورجع جميع ولده مصدق وهو حر وإن لم يكن له ولد وكان الثلث يحمله قبل قراولته ولا يملكه الورثة بعد جاز ولا سكر بور

برسف لان مكة كانت دار حرب وكان بها اباس بن عبد المطلب سناً ١٠ هـ في ليلة ١٢ من رجب  
من انه اعتمر الى النبي عليه السلام لما أسير يوم بدر وأمر أن يشتري فقال لما إن كنت سهواً لم أخرج

كلاهما لم يصح له الثلث لم قبل قوله لا يثبت وقال غيره إذا اتهم بالليل معه والحيابة له جعل الثلث أو لم يصح له بهز  
 إقراره لأنه لا ينفى إقراره لم ربه الوصية فيكون في الثلث وإنما أراد أن يسقطه من رأس المال فلما لم يسقط من  
 رأس المال لم يكن في الثلث ولا يكون في الثلث إلا ما ربه الثلث وقد ظاهره عبد الرحمن أيضا غيره (قلت)  
 فإن كان إنما كاتبه في مرضه وأقر في مرضه أنه قد قبض منه جميع الكتابة (قال) أرى أن كان ثلث الميت  
 يصح له حتى كان له ولد أو لم يكن له ولد وكان بمنزلة من ابتدأ العتق في مرضه وإن لم يصح له الثلث غير الورثة فإن  
 أجابوا أن يمضوا كتابته فذلك لهم لأنه لو اعتقه فلم يصح له حتى ثلثه وإن أبوا عتق ثلثه وكان ثلثا مرقيا لهم  
 وقد ظاهره غير من الكتابة في المرض من الثلث لأنها عتاقه والعتاقه موقوفه والمكاتب موقوف بالنجوم  
 (قال) سحنون وقد نبأ أنها ليست من ناحية البيع لأن ما يؤدى المكاتب إنما هو جنس من الغلة

﴿ فيمن كاتب عبده في مرضه ويوصى بكتابه لرجل ﴾

(قلت) أرى أن لو أن رجلا كاتب عبده في مرضه بألف درهم وقيمة العبد مائة درهم فأوصى بكتابه  
 لرجل والثلث لا يصح له الكتابة وهو يحمل الرقبة (قال) أرى أن الرقبة تقوم فإن خرجت من الثلث جازت  
 كتابته لأن الميت إنما كاتبه في مرضه وجازت وصية الموصى له بمنزلة الذي يوصى بعتق عبده إلى عشر سنين  
 وبحد منه لا يخرج من حل الثلث جازت وصية العتق والخدمة لأن الوصيتين واحدة دخلت وصية الخدمة في  
 الرقبة (قلت) فإن كانت رقبة العبد أكثر من الثلث والمسئلة بحال ما وصفت لك فابت الورثة أن يصيروا  
 الكتابة (قال) يقال الورثة اعتقوا من العبد مبلغ ثلث مال الميت حينما كان (قلت) فإن اعتقوا من العبد  
 مبلغ الثلث من مال الميت حينما كان أنسقط وصية الموصى له بالكتابة (قال) نعم لأن العتق مبدأ على  
 الوصايا وقد كان في وصية هذا عتق ووصية بمال فلما صارت عتقا بطلت الوصية بالمال (قلت) أرى أن لو أن  
 رجلا كاتب عبده في مرضه وقيمة العبد أكثر من ثلثه وورثة الميت كبار كلهم فأجازوا في مرض الميت قبل  
 موته ما صنع من كتابته عبده ذلك فلما مات الميت خالت الورثة لا تجيز (قال) ليس ذلك لهم عند مالك وكتابته  
 جائزة عليهم

﴿ في الوصية لرجل بمكاتب ﴾

(قال) وقال مالك لو أن رجلا أوصى لرجل بكتابة مكاتبه وقيمة مكاتبه قسه ما تدرهم وعليه من الكتابة  
 ألف درهم وترك من المال ما تدرهم (قال) إن جعله الثلث كانت الكتابة للموصى له بحال ما وصفت لك  
 قال وقد حل الثلث الوصية ألا ترى أنه إذا أوصى بعتق مكاتبه أو بوضع كتابته فأعما ينظر إلى الأقل من قيمة  
 الرقبة أو قيمة الكتابة قال عبد الرحمن وابن نافع قيمة الكتابة وقال أكثر الرواة ليس قيمة الكتابة ولو لكن  
 الكتابة بقولها كلهم فأى ذلك حل الثلث جازت الوصية بالعتق فكذلك إذا أوصى لرجل برقبة المكاتب أو بما  
 عليه فكما وصفت لك (وقال) مالك وإذا أوصى بثلث مال مكاتبه كان الموصى له شريك الورثة في كل  
 ما ترك الميت من دار أو عرض أو أرض أو شيء من الأشياء وهو كاحد الورثة بوصيته التي أوصى بها فله المكاتب  
 بمنزلة ما سواه من مال الميت يكون الموصى له شريكا في باقي المكاتب

﴿ في الرجل يوصى بأن يكاتب عبده ﴾

(قال) وقال مالك إذا أوصى بثلث عبده أو بثلث حصته فذلك جائز ويكاتب كتابته منه في قوته وأدائه  
 لقنالك إلا كرها قتال له النبي عليه السلام أما ظاهرا أمرك فقد كان علينا فأفد نفسك أو من قبل قبح خيبر إن  
 لم يصح ما ذكره أبو إسحق على ما دل عليه حديث الجراح بن علاط من إقراره للنبي عليه السلام بالرسالة

وليس كل العيسوا ان منهم من عنده الصنف والرفق في العمل والحرفة ومنهم من ليس ذلك عنده واعما  
يكاتب على قدر قوته (قال) مالك وان لم يحصل الثلث رقبته خبر الورقة بين ان يعضوا مالها في المكاتب أو يعثوا  
مالها الثلث منه بئلا قال واعما يقوم في الثلث رقبته لانه ليس بمكاتب طيبت اعما أو مسمى فقال كاتبوه

### ﴿ في الوصية للمكاتب ﴾

(قلت) أ رأيت ان وهب لمسيده نجما من أول نجومه أو من آخرها أو من وسطها أو تصدق به عليه أو  
أوصى له بذلك كله في مرضه ثم مات السيد (قال) قال مالك يقوم ذلك النجم فينظر كم قيمته من جميع الكتابة  
ثم يعتق من العبد بقدر ذلك النجم ويسقط ذلك النجم بعينه ان وسعه الثلث وان لم يحصله الثلث خير الورقة فان  
أجوا أن يضعوا ذلك النجم بعينه عن المكاتب ويتقوا قدره من المكاتب والاعتق من المكاتب ما حل الثلث  
من مال الميت ووضعه عنه من الكتابة كلها ما حل الثلث ووضعه عنه من كل نجم قدر ذلك ولا يكون ما وضع  
عنه في ذلك النجم بعينه ان لم يسه الثلث اذ لا يصير الا ان الورقة لم يصير الوصية بطلت الوصية في ذلك النجم  
بعينه وعادت الوصية الى الثلث فلما عادت الى الثلث عتق من رقية العبد مبلغ ثلث مال الميت وقسم ما عتق من  
المكاتب على جميع النجوم فان كان الذي عتق من المكاتب في ثلث مال الميت الثلثين وضع عنه من كل نجم  
ثلاثة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فعلى هذا يصيب (قلت) فكيف يقوم هذا النجم (قال) يقال ما يسوى  
نجم كذا وكذا من كتابة هذا المكاتب يسمى المكاتب وهو كذا وكذا وجمعه الى كذا وكذا بالتقدير ما يسوى جميع  
النجوم بالتقدير محل كل نجم الى كذا وكذا وهي كذا وكذا بالتقدير فينظر ما ذلك النجم من هذا النجوم كلها فان  
حله الثلث عتق من المكاتب بقدره من النجوم ووضعه عنه ذلك النجم بعينه عن المكاتب ومسمى فيما بقي  
(قلت) أ رأيت المكاتب اذا وصى لمسيده بعنقه كيف يقوم (قال) ينظر الى الاول من قيمة كتابته أو  
قيمة رقبته فان كانت قيمة كتابته أقل فومت كتابته فجعلت تلك القيمة في الثلث وان كانت رقبته أقل قوم  
على حاله عبدا مكاتب وقوته على الاداء كذا وكذا يقوم على حال قوته على الاداء وبزائه فيها كالرأى وبقائه  
قوم وبقته بعال قوته على كتابته

### ﴿ المكاتب يوصى بدفع الكتابة ﴾

(قال) وقال مالك ان أدى المكاتب كتابته في مرضه جازت وصيته في ثلث ما بقي من ماله وان مات قبل أن يدفع  
كتابته لم يجز (قال) ابن القاسم وان أوصى فقال دفعوا الكتابة الى سيدي الساعة فلم تصل الى السيد حتى  
مات وأوصى بوصايا فان وصيته باطل اذا لم يؤد كتابته قبل أن يموت

### ﴿ في بيع المكاتب أم ولده ﴾

(قلت) أ رأيت المكاتب اذا ولدت منه أمه بعد الكتابة أو قبلها وكانت حين كاتب عنده أم ولده أيضا أخرى  
أ يكون له أن يبيع واحدة منهما (قال) أما التي ولدت قبل الكتابة فليست بأم ولده لانه ولدت قبل الكتابة  
فليست بأم ولده وله أن يبيعها الا ترى ان ولدها الفهر المكاتب وهي بمنزلة أم ولده العبد بعنقه سيده فلا يكون  
بذلك الولد أم ولد والعنق أو كد من الكتابة وأخرى أن تكون أم ولد فليس ذلك لها في العنق فكيف في  
الكتابة وأما التي ولدت منه بعد الكتابة فان مالها قال اذا ولدت بعد الكتابة فهي أم ولده ولا يستطيع  
بيعها الا أن يخاف العجز وهو رأي وما يستدل به على القوة في هذا القول انه قد أعتقها مالك بعد موت المكاتب

وتصديقه لمولده الله به وقد كان الرأى يوم فتح خير محررا على ملأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى  
بقلادة وهو بخير من غنائمها فذهب وخرز فأمر بالذهب الفنى في الصلاة فخرع وبيع وحده وقال الذهب

اذكر الكتاب مالا فيه وقابل كتابه وترك ولدا تعق بهمهم وان هو لم يترك مالا سعت أم الولد على ولد المكاتب  
منها ومن غير هذا إذا كانت تروى على السعي مأثورة عليه وهم لا يحرقون فأنها تسقى في الوجهين جميعا معهم  
وعليهم وهذا قول مالك (قال) مالك فان هلك المكاتب ولم يترك ولدا معه في الكتاب يترك مالا فيه وفاء لكتابه  
وترك أم ولده كانت رقيقا السيد المكاتب وكل من بيع المال للسيد المكاتب ولا حتى لام الولد لان المكاتب لم  
يترك ولدا يعق بعد موته فتعق أم الولد بتعق ولده (قلت) أرأيت المكاتب إذا اشترى أمه فولدت منه أو  
اشترى أمه قد كان تزوجها فأنشأها وهي حامل منه فوضعت في ملكه أبيعوز له أن يبيعها في قول مالك (قال)  
قال مالك المكاتب لا يبيع أم ولده إلا أن يخاف العجز فان خاف العجز كان له أن يبيعها (قلت) فان أراد أن  
يشترى المكاتب أمه قد كان تزوجها وهي حامل منه السيد أن يمنع من شرائها لان السيد يقول لا أدع أن  
نشتري جارية لا نعتد على بيعها (قال) ليس للسيد أن يمنع من ذلك لانها لا تكون أم ولده لان الولد  
لا يدخل في كنفه اذ لم يأذن له السيد فليس السيد أن يمنع من شرائها ولو اشترىها باذن سيده فولدت ذلك الولد  
في كنفه كانت به أم ولده لانه دخل في كتابته (يونس) بن يزيد عن ربيعة في مكاتب قد قضى أكثر الذي  
عليه أو بعضه أو دون ذلك استسر ووليدة فولدت له كيف فعلها أو بولدها ان مات المكاتب ولعله أن  
يكون قد ترك دينه عليه للناس أو ترك مالا أو لم يترك قال ربيعة أن ترك المكاتب مالا يعق فيه ولد أو يكون فيه  
وفاء من الذي عليه تعق ولده وصنعت أمهم لانه لا ينبغي لولدها أن يملكوها اذ دخلت عليهم فضلا في ماله وان  
زفي أبوهم معدما كان ولده ارقا له سيده وكانت أم ولده في دينه وذلك لان أم ولده من ماله وان ولده ليس بماله  
في المكاتب يموت ويرك ولدا أو أم ولد فخشي الولد العجز أبيع أم ولده أمه كانت أو غيرها

(قلت) أرأيت المكاتب اذا مات وترك ابنا حدث في الكتاب أو أم الولد سعت وهي أم ولد المكاتب فخشي الابن  
لعجز أبيع أمه أمه في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان كانت مع أمه أمهات أو لا للمكاتب  
فأراد الابن أن يبيع بعضهم اذا خشي العجز أبيع أمه أمه أمهات أمه كانت أو غيرها وهل له أن  
يبيع جميعهم وفي غنم فضل عن الكتابة (قال) قال مالك اذا خيف عليه العجز بيعت أمهم كانت أو غير  
أمهم انما ينظر الى الذي فيه نجاتهم فباع كانت أمهم أو غيرها وأرى أن لا يبيع أمه اذا كان في سواها من  
أمهات أو ولدا به كفاف بما يعق به إلا أن يخاف العجز فيبيع أمه وغيرها (ابن وهب) عن يونس عن  
أبي الزناد أنه قال تباع معهم أم ولد المكاتب في دينه فأم ولد أمهم لمكاتب لان أم ولده من ماله وليس  
من ولده من ماله (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في مكاتب اشترى أمه بعد كتابته فولدت له أولادا  
فأعدهم يدن عليه أو عجز عن كتابته أو كانت له يوم كاتب فهي بمنزلة ماله تصير الى ما يصير اليه ماله من غير  
أو سيدان يباعها وان كانت قد ولدت له وانما تكون عتاقه أم الولد لمن ثبتت حرمة وكان رابعوز لها يبيعوز  
للحرى ماله وان كاتب على نفسه وولده أم ولده ثم توفي وكان فجزن كاتب قوة على الاستعانة وسعوا وسعى  
السكبر الى الصعيبر لانهم دخلوا معه في الكتابة فليس له أن يعجزوا حتى لا يرجع عندهم شيء (قال)  
وان كان أو هو ترك مالا فقد كانت لهم ماله وليس لهم أصله ان أفلسوا أو أجزوا جارية فمالا يدفع الى  
سيددهم يبيعون به من آخر كانت أم ولد أو لا كل ما عليه بعده فلا يدفع اليهم لان ليس لهم أصله وهو لا يؤمن عليه  
المف ذا كان أبهم فان كانوا وأصله الا تموتون فيم ارقا ولجدهم ذلك المال وان كان فيهم من يقوى  
السعي فمرته ويدات منه على سعيه وعلى من دخل في السكر به به وكانت معونة ما ترك أو هوهم قصاصا لهم

بالذهب ورايون فاما لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من ربا بعد اسلامه أماما من قبل بدر واما  
من قبل فتح خيبر الى ان ذهبت الجاهلية ففتح مكة وانما ربح منه ما كان فأنما عالم يقبض دل ذلك على اجازته

من آخر كتابه (قال) وان ترك مالا وسبقه ولدات ولدا فاقبى والمال للسيد وذلك لان سيدها توفي وهم على حال من الحرمة لا يجوز لهم عتاقه فلذلك لا يعتق لان حرمة ولدها والمالك سيدها لم تبلغ أن يعتق بعزلتهم أحد لولده ولا أم ولد

﴿المسكاتب عوت وتترك ولدا حدثوا في الكتاب بقوما لا وفاء بالكتاب بقوضلا﴾

(قال) وقال مالك اذا كاتب الرجل عبده فحدثه أولاد في الكتابة من أمة له فهم معه في الكتابة لا يعتق منهم أحد الا بآداء جميع الكتابة فاذا أدوا جميع الكتابة عتقوا كلهم وان عجزوا عن الكتابة فذلك لهم كلهم رقيق فان مات الاب عن مال فيه وفاء بالكتاب بقوضلا أدى الى السيد الكتابة وكان مابقي الولد الذين حدثوا في الكتابة على فرائض الله لا يرث في ذلك ولد المسكاتب الاحرار ولا زوجته ولا سيده في تلك القضية شيء اذا كان الولد الذي حدث في الكتابة ذكر الا انه يصوز جميع الميراث بعد آداء الكتابة فان كان الولد ذكورا واناثا فان للذكر مثل حظ الانثيين وان كن انا ناكلهن أخذن موارثهن وكان مابقي للسيد بالاول وأصل قولهم حين منعوا السيد ففعله المال بعد آداء الكتابة لانهم ظلموا الميت المسكاتب طارضا فلا يكون للسيد بعد آداء الكتابة من مال العبد شيء الا أن يعود الى السيد طارضا فهو لم يمت وترك من يقوم بالآداء لم يمت طارضا فلا يكون للسيد في هذا المال قليل ولا كثيرا كآبائه ومابقي فهو لمن فاهم بالآداء الكتابة اذا كان وارثا ولا يكون للارحام من ورثته الذين لم يكونوا معه في هذه الكتابة من هذا الميراث شيء لان المسكاتب مات قبل أن تتم حرمة ولم يمت طارضا فلم يحصل للورثة الارحام من الميراث الذي ترك بعد آداء الكتابة شيء ولا يكون للسيد من الذي ترك بعد آداء الكتابة شيء لانه لم يمت طارضا فصار بقية مال الميت بعد آداء الكتابة بولده الذين كانوا معه في الكتابة ولو ولدان كان عقدا لكتابة يمه أو لوارث ان كان عقدا لكتابة معه دون ورثته الارحام ودون السيد الذي عقد له الكتابة لان لهم ماله من عقدا لحرية مثل ما كان في المسكاتب وفيهم من الرق مثل ما كان في المسكاتب وقدمت المسكاتب وعقد الحرية التي عقد السيد في فيه لم يبطل ذلك العقد ولا يبطله الا العجز والمسكاتب مات غير طارضا لا ترى انه اذا عجز رجع رقيقا وهو لم يمت وترك من يقوم بآداء الكتابة لم يمت طارضا لان العقد لم ينحل ولا يرثه ورثته الارحام لان في المسكاتب الميت بقية من الرق لم تتم حرمة قبل موته ولا يرث الارحام من مات وفيه من الرق شيء وقد بنت لك من أين منع مالك ورثته لرق الذي بقي فيه ومن أين منع السيد من بقية المال بعد آداء الكتابة لانه لم يمت طارضا ولم ينحل العقد التي جعل فيه سيده من الحرية فموتته الذين هم عزله وفيهم من الرق مثل الذي في الميت وفيهم من عقد الحرية مثل الذي في الميت وان كان المسكاتب الميت لم يترك الا بنتا واحدة كانت في الكتابة ترك مالا فيه وفاء بالكتاب بقوضلا فانه يؤدي الى رب الكتابة كتابه ويكون البنت نصف مابقي للسيد مابقي وان كان له ولد ارحام ليسوا في الكا ابت لم يرثوا مابقي من المال بعد الذي أخذت الابنة الا ترى لو ان البنت لم تكن فمات المسكاتب وله ولد ارحام كان جميع المال للسيد دون ولده الارحام فليسيد يصحب ولده الارحام ولم يصحب البنت عن نصف جميع ماله المسكاتب فنحن ان جعلنا ولده الارحام مابقي من المال بعد الذي أخذ السيد من كتابته أخذت البنت من ميراثها رجع السيد عليهم فقال أنا أولى بهذا المال منكم لاني لو أخرجت أنا أو أتم بحال هذا المسكاتب بعد موته كنت أنا أولى بالمال منكم في أنا فضلة المال بعد ميراث الابنة لان ميتاتى فيه بقية من الرق (قال) مالك وان مات المسكاتب عن مال فيه وفاء وقوضلا ولم يترك معه في الكتابة من ورثته أحد أو له ورثة ارحام فالحال للسيد دون ورثته الارحام لان المسكاتب مات ولم يرض الى

اذا حكم له بحكم ما كان من الرقابل تحريره وبحكم الرايين أهل الذمة والحرين اذا أسلموا وبحديث الججاج ابن عطاء الذي دل على ان العباس كان مسلما حين فتح خيبر هو ملو وي أنس بن مالك أنه قال النبي عليه السلام

الحرى يقول ترك من يقوم بأداء الكتابة مات عاجزاً فخذنا المال للسيد لأنه قد عجز عن ترك في كتابته من يقوم بدفع الكتاب ولا ثمورته الاحرار للرق الذي كان فيه فلن ملت هذا المكاتب عن وفاءه وفضل ومعه في الكتابة أجنيون ليسوا له بورقة فانه يؤدى الى السيد الكتابة كلها من مال الميت ويعتق جميعهم وتكون فضلة المال اذا أدى الكتابة للسيد لانهم لا ربح بينهم فوارثون به لا يكون لورثة الميت الاحرار من المال الذي بقي بعد أداء الكتابة شيئاً لان الذين معه في الكتابة ان كانوا قد قاموا بأداء الكتابة فماتت عاجزاً بعد وفاء وفيه من الرق بقية وورثه من له فيه بقية ذلك الرق يرجع السيد على الذين كانوا معه في الكتابة قدر حصصهم الذي أدوا من مال الميت (ابن وهب) عن الليث بن سعد انه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا توفي المكاتب وقد بقي عليه من كتابته شيء وله ولد من أمة له كان ولده عزله يسعون في كتابته حتى يوفوا على ذلك أدر كتابته أمرا الناس (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال ان كانوا ولدوا بعد كتابته استسعروا في الذي على أيهم فان قضاوا فقد حقوا وهم عزلة أيهم لهم ماله وعليهم كتابته وان كانوا ولدوا وهو مملوك ثم كاتب عليهم فقد دخلوا في كتابته وهم بثلث المنة وان لم يكن كاتب عليهم ولم يدخلوا في كتابته فهم عبيد لسيدهم (ابن وهب) عن يحيى بن سعيد عن يحيى بن أيوب مثله (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جريح قال قلت لطعام المكاتب لا يشترط أن مولده من ولد فانه في كتابته ثم يولد له ولد قال هم في كتابته وقاله عمرو بن دينار (قال) ابن جريح وأخبرني محمد بن أبي مليكة أن أمة كوتبت ثم ولدت ولدين ثم ماتت فسل عنها عبد الله بن الزبير قال ان طعاما كتابة أمهما فذلك طعاما فان قضيا ما عتقا وقاله عمرو بن دينار (قال) ابن وهب وبلغني عن عبد الله بن المغيرة عن أبي ردة ان مكاتبا هلك وترك ما لاولده احراراً وعليه بقية من كتابته فجاء ولده الى عمرو بن الخطاب فذكر وان أباهم هلك وترك ما لاوله وعليه بقية من كتابته أفنؤدى دينه وأنا خستنا بقى فقال لهم عمرو انتم لموات أبوكم ولم يترك وفاء انتم نسعون في أدائه فقالوا لاقفال عمر فلا اذا (ابن وهب) عن موسى بن علي عن ابن شهاب قال اذا توفي المكاتب وعليه شيء من كتابته وله اولاد من امرأة حرة وترك ما لا يكون فيه وفاءه وفضل فكل ما ترك من المال لسيدته الذي كاتبه لا يصح له ولا الاحرار شيئاً من غرمه ولا يكون لهم فضل ماله وان توفي وله ولد من أمهات اولادهم وترك من المال ما فيه وفاءه لكتابته وفضل فالتفضل عن الكتابة لولده الذين من أمهات اولاد وان لم يترك وفاءه لكتابته سعى الولد في الذي كان على أيهم (ابن وهب) عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في المكاتبه قضى بعض كتابتها ثم هلك وترك اولاداً فقال ان تركت شيئاً فهو لولدها ويسعون في بقية كتابتها (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد في رجل حرز زوج أمة وقد كاتبها أهلها فأدت بعض كتابتها بقي بعض فتوفيت عن مال هو أكثر مما عليها ولها اولاد احرار قال يحيى ان كان لها اولاد احرار كان ما تركت من قليل أو كثير لأهلها الذين كاتبوها ولا يرث الحر العبد وان كانوا عموماً كين قد دخلوا في كتابتها أخذ أهلها بقية كتابتها وكان ما في ولدها من كان مملوكاً منهم وذلك انهم يستقون بشفهها ويرقون برقها (قال) وقال مالك اذا مات المكاتب وترك وفاءه بجميع الكتابة فقد حلت كتابته كلها وان قال ولد المكاتب الذي ولد بعد الكتابة أنا أخذ المال وأقوم بالكتابة لم يكن ذلك له (قال) مالك وان لم يكن في ذلك المال وفاء وكان الابن مأهلاً ونادى اليه ما ترك المكاتب وقيل له اسع وآد النجوم على محلها (قال) ولا تصل الكتابة اذا كان المال الذي ترك المكاتب ليس فيه وفاءه بجميع الكتابة ويسعى فيما بقي من الكتابة على مال الميت (قال) ابن القاسم واذا ترك وفاءه من الكتابة لم يترك المال في يديه ويكون حين فتح خير ان يملكه أهله وقد أردت أن أيسم فان أدتلى أن أقول فقلت فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فأتى مكة وأشاع بها أن أصحاب محمد قد استبجروا الى بخت لا تخدما لي فأتع من غنائمهم فحرج

على نجبومه لان ذلك نحرير اذا دفع الى الابن لا بالنسبة بل بحدوث المال في يد الابن فاذا اخذ السيد عتق الابن مكانه وسلموا من النحرير لان هذا عتق معجل (يونس) من اين ابي الزناد قال يكون ولد المكاتب من سرته ومسرته جماعة من المكاتب يقتضون مالهو يؤدون عنهم وعنه نجبومه سنة بسنة قدمضت بهذا السنة في بلدنا قد عياوان لم يترك مالا كان ولده من سرته وام ولده بمنزلة وعلى كتابته يرفعهم ما رقه ويستفهم ما اعتقه ويؤدون نجبومه

### ﴿ المكاتب يموت ويترك مالا معه اجنبي في الكتابة ﴾

(قلت) ارايت ان مات المكاتب وترك مالا معه في الكتابة اجنبي (قال) فان ما ترك المكاتب ياخذ السيد من قليل او كثير فان كان فيه وفاء للكتابة نخرج هذا الباقي من الكتابة خرا ويبيعه سيد بمصعب ما عتق به فيها ينو به من الكتابة مما اخذ من مال هذا الميت لانه كان ضامنا وان كان المال الذي ترك ليس فيه وفاء من كتابته ادى عنه ولم يخطه ثم سوى الباقي فيما بقي حتى يؤديه ثم يخرج حوائج نجبومه السيد الذي صار عليه من مال المكاتب الميت بقدر ما ينو به فيها حسب به السيد فان اقلس الباقي بعد العتق حاص السيد الفرماء بذلك ولا يشبه هذا العتق بذهب يكون عليه بعد العتق فان كان للمكاتب الميت ولد تبعوا المكاتب الباقي بنصف ما ادوا عنه من مال امهم اذا كانت الكتابة بينهم سواء ان كان السيد اخذ جميع الكتابة من مال الميت (قال) وقال مالك لا تراث امرأة المكاتب من زوجها المكاتب شيئا اذا ترك المكاتب مالا كثيرا فادوا نجبومه وان كانت كتابتهم واحدة ولا يرجع ولد المكاتب من غير ما عليها بما يصير عليها من الكتابة بولا السيد وانما يرجع ولد المكاتب والسيد بما كان يرجع به المكاتب ان لو ادى عنهم فلم يكاتبوا لو كان حيا فادى عنهم لم يرجع على امرائه بشئ وانما يرجع ولد المكاتب وسيد على من كان يرجع عليه المكاتب فان كان اخوين فهلك احدهما وترك مالا فيه وفاء فان السيد اخذ جميع ما عليه من الكتابة يكون ما في الاخذ دون السيد ولا يبيع السيد الاخر شيئا مما اخذ من مال المكاتب الميت لان الاخر لو كان حيا فادى عن اخيه لم يبيعه بشئ

### ﴿ مكاتب يهلك بولده اخ معه او احد من قرايته وولد احرار وترك مالا ﴾

(قال) وقال مالك اذا هلك المكاتب وله اخ معه في الكتابة وولد احرار وترك مالا فيه فضل عن كتابته كان ما فضل بعد الكتابة للاخ الذي معه دون ولده الاحرار (قلت) وكذلك لو كان معه في الكتابة جده او عمه او ابن عمه وله ولد احرار (قال) الذي سمعت من مالك انما هم الولد والاخوة فارى الوالدين والجد بمنزلة الولد وولد الوالد والاخوة فلما غبر هؤلاء فلا وهو الذي حفظت من قول مالك ولا يرث بنو الم ولا غيرهم من المتبايعين (قال) مالك ولا زوجته (قال) ابن القاسم وأصل هذا الذي سمعت من مالك وسمعت عنه في القرواية اذا كانوا في كتابة واحدة فعجز بعضهم ان كل من كان يبيعه اذا ادى عنه فذلك الذي لا يرثه اذا مات وكل من كان لا يبيعه اذا ادى عنه فذلك الذي يرثه الا الزوجة

### ﴿ مكاتب مات وترك اجنبية ومن اين معه في الكتابة وترك مالا ﴾

(قلت) فان هلك مكاتب وترك اجنبية ومن اين معه في الكتابة وترك فضلا عن كتابته قال فلا يبيعه ثلثا ما فضل بعد الكتابة ولا يبي الا من مات من مال الميت على فرائض الله يقسم بينهم (قال) وقال مالك واذا هلك المكاتب وترك بنتا في كتابته وولد احرار او ترك فضلا عن كتابته فنصف الفضل للبنت ولو لا ما بقي ولا بذلك المشركون واخفى من كان به من الماسمين فأرسل العباس بن عبد المطلب علامه الى الحجاج يقول له ويحلم ما جئت به فها وعد الله برسولك من غير ما جئت به فقال له امر افعلى ابي الفضل السلام وقل له ليخلى لي



بعضه الاحرار (وقال) لو ان اخوين في كتابه واحدة حدث لاحد عملوك ثم هلك الذي يولد له وترك مالا  
فأدى ولده جميع الكتابة منه لم يرجعوا على عهدهم شيء لان أباهم لم يكن يرجع على أخيه شيء (قال) ولو  
كانت رجلا هو وخالته وعمة أو أبا أخيه أو أم أشبه هذا أو رجلا وخاله فأدى بعضهم فشق فانه يرجع الذي  
أدى على صاحبه بحصنهم من الكتابة ويرجع بعضهم على بعض عند مالك

﴿ رجل كاتب عبده فهلك السيد ثم هلك المكاتب ﴾

(قلت) أرايت لو ان رجلا كاتب عبده فهلك السيد ثم هلك المكاتب بعده عن مال كثير فبه فضل من كتابته  
وليس معه أحد في كتابته ولا ولده (قال) قال مالك ما ترك هذا المكاتب من مال فهو موروثة بين ورثة سيده  
على فرائض الله من الرجال والنساء ومن تلز وجه سيده في ذلك فأخذ ميراثها (قلت) فان كانت المسئلة  
على حالها وترك بنتا (قال) فان لبنت النصف بعد أداء الكتابة والنصف الباقي بين ورثة سيده عند مالك  
ذكرهم وانهم ورثه وأمه وجميع ورثة لانهم انما ورثوا النصف الذي كان لسيده فلهذا قسم بين  
الورثة وبين كل من كان يرثه على فرائض الله (ابن وهب) عن ابن طيبة عن بكير بن الأشج انه سمع  
سليمان بن يسار يقول اذا كاتب الرجل عبده على نفسه وبنيه فلت وعليه كتابة فان أس منهم رشد دفع الى  
بنه ماله واستسعوا فباقي وان لم يرثوا منهم رشد لم يدفع اليهم مال أبيهم (ابن وهب) عن خزيمة بن بكير عن  
أبيه (قال) سمعت حرة من الزبير واستفتي في مكاتب توفي وعليه فضل من كتابته وترك ثنتين له يأخذون  
مال أبيهم ان شاؤا ويتمون كتابته ويكونون على نجومه (قال) نعم ان اشتعلوا بذلك فلهن ذلك ان شاؤا  
(وقال) ذلك سليمان بن يسار اذا كانوا أساسا لخير دفع اليهم وان كانوا أس سوء لم يدفع اليهم (ابن طيبة)  
عن خالد بن أبي عمران انه سأل القاسم وسالما عن مثل ذلك فقالا ان ترك مالا قضوا عنه وهم أحرار وان لم  
يترك مالا وقد أس منهم الرشد سعوا في كتابة أبيهم بطقوا من ذلك ما بطقوا وان كانوا صفار الرستان بالذي  
للرجل كبرهم يخشون ان يموتوا قبل ذلك فهم له عبيد (ابن وهب) عن يونس عن أبي الزناد قال كان ولده  
كلهم صفارا لا قوة لهم بالكتابة ولم يترك أبوههم مالا فلهم يرقون وان ترك أبوههم مالا أو انجوهم منهم علمابهم  
(ابن وهب) عن محمد بن عمر وعن ابن جريج عن عطاء وسئل عن ذلك فقال لا يظن كبر ولده بل مال  
ف قيل لم يعمل عنهم بالمال فقال عطاء لا فأين نجوم سيده (يونس) عن ابن شهاب قال اري ان يقضى دين  
الناس قبل ان يقضى أهلهم فان لم يملك ما أهل أحق به وان لم يبق له مال قبضوه وولده له لاهله

﴿ مكاتب مات وترك أم ولد لا ولد معها ﴾

(قلت) أرايت لو ان عبد كاتب على نفسه وعلى أخ له صعب لا يعقل ثم بلغ ثم ان الذي لم يكاتب وانما كاتب  
عليه أخوه هلك عن أم ولده لا ولد معها أو هلك الذي كاتب عن أم ولده لا ولد معها (قال) أراهم اماموما  
سمعت من مالك فيه شيء وليس أحد من أمهات أولاد المسكاتين ترك نسى الام ولد هلك عنها سيدها ومعها  
ولدها أو من غيرها في كتابة كانت عليهم أو حدثت في كتابته وهم صفار أو كبار أو كاتب هو وهم جميعا كتابة  
واحدة فأما الولد هلك لا ترد في الرق الا ان يعجز الاولاد أو يموتوا قبل الاداء (قال) ولو ان مكاتب كاتب معه  
أم ولده في كتابة فلهذا ولده أمهات أولادهم هلك ولده ولا ولد لهم وتركوا أمهات أولادهم (قال) أراهم  
رفقا لا بهم ببعضهم حين لم يترك الاولاد أولادا كانوا معه في الكتابة أو كاتب عليهم أو حدثوا بعد الكتابة

يتنا فان الخبر على ما يسهر فلما أتاه العلام بذلك قام اليه فقبل ما بين عينيه ثم أتاه الحاج بن علاط على بعض  
بيوته وأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تمت عليه خير وبرجت في أسهام المسلمين واصلطى رسول

أما هات الأولاد ذريق وإن ترك الأولاد مالا كثيرا الآن يتركوا أولاداً معهم فيعتقون يعتق السيد ويسعين  
بعض الأولاد إن لم يكن في المال ولا يملكون أن رجلاً كاتب عبد الله كتابة على حدة وكاتب آخر أنه كتابة على حدة  
ثم يولد الكاتب من آخر أمه هذه المسكابة وإن ولد يخل معهما في كتابها ولا يخل مع الأب فان عتق الأب  
ولم تعتق الأم المسكابة فولدها باحماً يعتق يعتقها ويرق يرقها وقد مضى من قول يرقه وغيره ما دل على هذا  
كله أو بعضه

﴿ ثم كتاب المسكاتب من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه و يليه كتاب التذير ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على النبي محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ما جاء في التذير ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم التذير أي شيء هو في قول مالك أيمن هو أم لا (قال) هو إيجاب أو جبه على  
نفسه والإيجاب لازم عند مالك (قلت) والتذير يعين العتق يعين إذا عتق (قال) نعم لأن العتق يعين إذا عتق  
عليه الآن يكون جعل عتقه بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد إلى أجل كذا وكذا فيكون كما قال وأخبرني  
ابن وهب عن سفيان بن سعيد الثوري وغيره عن أشعث عن الشعبي عن علي بن أبي طالب أنه كان يحصل  
المذبر من الثلث (قال) وأخبرني عن رجال من أهل العلم عن شرح الكندي وعمر بن عبد العزيز ويحيى  
ابن سعيد ويحيى بن الأشج وغيرهم من أهل العلم مثله وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة  
أنه قال في رجل دبر عبده ثم مات السيد وليس له مال (قال) لا يرد في الرق ولكن يعتق ثلثه (ابن) وهب  
عن يونس عن ابن شهاب وأبي الزناد يعتق ثلثه

﴿ في اليمين بالتذير ﴾

(قلت) أ رأيت أن قال في ماله أن اشترته فهو مذبر فاشترى بعضه (قال) يكون مذبراً أو يتقوا ماله هو  
وشريكه مثل ما أخبرني في التذير (قال) سحر بن قيس أن أحب الشر من أن يضمه ولا خامه من ذلك  
للقساد الذي أدخل فيه وإن أحب أن يتسلط فعل لأنه يقول لا أخرج عبدي من يدي إلى غير عتق تام ناجز  
وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركه في عبدة كان له مال قوم عليه فذلك مخرج العتق  
بمضروع العبد من الرق إلى حرية تهم حرمته وقبورته هادته وبوارث الأحرار والتذير ليس مخرج  
العتق فأقوم عليه من يثله الوطء بالملك ومن رده الدين عن العتق فأما الولي بالرق منه لأنه أراد بما فعل  
أن يخرج ماله يدي إلى غير عتق باخر فيملا ماله ويقضي به دينه ويستمتع إن كانت جارية وليس كذلك  
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن) وهب عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن عبدة يزوج رجلين  
أعتق أحدهما نصيبه عن دبر منه (قال) ربيعة عتاقه رد

﴿ في الرجل يقول لعبده وهو صحيح أنت حر يوم أموت أو مدموني أمرت فلان ﴾

(قلت) أ رأيت أن قال رجل لعبده أنت حر يوم أموت وهو صحيح (قال) سئل مالك عن رجل قال لعبده أنت  
حر بعد موتك وهو صحيح فأراد به بعد ذلك (قال) قال مالك بسئل فلان أنما أراد به وجهه الواسع قال قول  
قوله لو كان أنما أراد به التذير منع من ربه والقول قوله في الوجهين جيداً (قال) ابن القمام هو ربيعة  
أباح حتى يكون أنما أراد به التذير وكان أشبه بقول إذا قال مثل هذا في غير أحداً وصيه السفر أو ما جاء

الله منها صفة لنفسه وإن رسول الله أباح له أن يقر ما شاء ولا يخرج ماله وسأله أن يكرم دابة عليه فلا تخرج  
يخرج ففعل فلما أخبر بذلك بعد خروجه فرح المسلمون ورجع ما كان بهم من القرب على المؤمنين والحمد لله

فحينئذ لا ينبغي لاحد أن يمتدح بيمينين الا وصدته عنده مكتوب بفقهه ويراد ان قال ذلك في محضه (قلت) أرايت  
 أن قال لعبد أنت حر بعد موتى وموت فلان (قال) هذا يكون من الثلث وكذلك بلغني عن مالك (قال) لان  
 هذا ان مات فلان قبل موت السيد فهو من الثلث لانه لا يعتق الا بعد موت سيده وان مات السيد قبل موت  
 فلان فهو من الثلث أيضا لانه ما قال ان مات حر بعد موت فلان وان مات فلان فانت حر بعد موتى  
 وكذلك يقول أشهب (قلت) أرايت ان قال لعبد أنت حر بعد موتى ان كنت فلانا فكلمه أ يكون حرا بعد موته  
 (قال) نعم في ثلثه ولم أسمع من مالك فيه شيأ الا أنى أراه مثل من حلف بعق عبده ان فعل كذا او كذا أو حلف  
 ان فعل فلان كذا وكذا فبعد موته هذا يلزم عند مالك فأرى العتق بعد الموت لازماله لا تعتق حلف بذلك فحش  
 فصار حنه بتق العبد بعد الموت شيئا بالسدير (قلت) أرايت ان قال أنت حر بعد موتى ويوم أو يومين  
 أو شهر أو شهرين أ يكون هذا مديرا أم لا في قول مالك أم يكون معصا إلى أجل من جميع المال (قال) لم أسمع  
 من مالك فيه شيأ وأراه من الثلث لانه اذا قال أنت حر بعد موتى فاعما يكون من الثلث فكذلك اذا قال بعد  
 موتى بشهر أو يوم أو أكثر من ذلك (قال) ومما يدل على ذلك ان الذين يلعنه وان الاتم الذي اعتمه بعد  
 موت فلان لا يلعنه دين وهو من رأس المال اذا كان ذلك في الصحة (قال) سعنون وقد بينا آثار العتق  
 إلى أجل

### في عتق المدبر الاول فالاول

(قلت) أرايت اذا دبر في مرضه ثم صح ثم دبر في محضه ثم مرض فدبر في مرضه أيضا مات من مرضه ذلك  
 (قال) قال مالك في التدبير الاول فالاول أبدا الآن يكون التدبير في كلمة واحدة (قال) وقال مالك من دبر في  
 الصحة فاعما يبدا بعتق أو لا ثم الذي بعده وكذلك هذا في المرض يدا بعتق أو لا ثم الذي بعده أبدا الاول  
 فالاول حتى يأتوا على جميع الثلث فاذا لم يبق من الثلث شيء رقيق ما بقي منهم ولم يكن لهم من الوصية شيء (قال)  
 وقال مالك واذا دبروهم جميعا في كلمة واحدة فاتهم يعتقون جميعهم في الثلث (قال) سعنون كل تدبير يكون  
 في الصحة وان شيا بعد شيء فهو في منزلة المدبر وهم في كلمة واحدة اذا كان ذلك قريبا ولم يقاعد ما بينهم لان له  
 أن يعتق بعد تدبيره ويهب ويرتدق ولا يبيع ولا يقال له أدخلت الضرر على المدبر فكذلك اذا دبر بعد تدبيره  
 الاول لا يقال له أدخلت الضرر على الاول انتهى كلام سعنون (قال) ابن القاسم ان جلد المدبر في الثلث عتقوا  
 جميعهم وان لم يحملهم الثلث عتق منهم مبلغ الثلث فان أتى الثلث على نصفهم أو ثلثهم أو باعهم أعتق منهم  
 مقدار ذلك وانما يفض ثلث الميت على قيمتهم فيعتق منهم مبلغ الثلث منهم جميعا بالسوية فان كان الميت لم يدع  
 مالا غير هؤلاء المدبرين عتق من كل واحد منهم ثلثه وورق ثلثه وذلك ان اذا فاضنا ثلث الميت على قيمتهم  
 ولم يدع مالا غيرهم فانه يبتى من كل واحد منهم ثلثه (قال) مالك ولا يسهم بينهم ولا يكونون بمنزلة من أعتق  
 رقيقا بئلا عند موته لا يحملهم الثلث فان هؤلاء يضرع بينهم (سعنون) وقال مالك في الذي يدبر عبده في  
 الصحة ثم مرض فيعتق بئلا (قال) يبدأ بالمدبر في الصحة على بئل في المرض (قال) سعنون وقد حدثني ابن  
 وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال اذا قصر الثلث فالاولا عبا بالعتاقاة الذي دبر في  
 حياته وأخبرني ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله

رب العالمين نقلت الحديث بالمعنى واختصرت منه الحديث لطوله وبالله التوفيق واخرج الطحاوي لاجارة  
 لرباع أهل الحرب في دار الحرب بعد حديث النبي عليه السلام أيعاد ارقمت في الجاهلية فهي على قسم  
 الجاهلية الحديث وانما اختلف أهل العلم فيمن أسلم وله عن خروا خزي لم يقبضه قتال أشهب والخزوي هو

﴿ في المديان يموت ويرثك مدبرا ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا مات ولم يرثك إلا مدبرا وعليه من الدين مثل نصف قيمة المدبر (قال) قال مالك يباع من المدبر نصفه ويتق منه ثلث النصف الباقي ويرق منه ثلثا النصف الذي بقي في يد الورثة (قلت) فإن أحاط الدين برقبته يبيع في الدين في قول مالك (قال) نعم فإن باعه السلطان في الدين ثم طرأ الميت مال (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا أرى أن ينقض البيع ويتق إذا كان ثلث ما طرأ بمحملة

﴿ في المدبر يموت سيده وتلق المال قبل أن يقوم ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا مات وترك مالا ومدبرا فمات المدبر عليه حتى تلق المال فمات المدبر وحده (قال) قال مالك يتق ثلث المدبر ويرق الثلثان وما تلق من المال قبل القية فكأنه لم يكن وكان الميت لم يرثك إلا هذا المدبر وحده لأن المال قد تلق ولم يبق إلا هذا المدبر وحده

﴿ في المدبر يموت سيده متى تكون قيمته أو يوم يموت سيده أو يوم ينظر في قيمته ﴾

(قال) ابن القاسم وبلغني عن مالك أنه قال حدوده وحرمة وموارثه على مثل العبد أبا حتى يخرج حرا بالقية (قلت) ومتى يقوم هذا المدبر في قول مالك أو يوم مات سيده أم اليوم وقد حال قيمته بعد موت سيده (قال) قال مالك يقوم اليوم ولا ينظر إلى قيمته يوم مات سيده (قلت) وإن كان هذا المدبر أمة حاملا فولدت بعد موت السيد قبل أن يقومها (قال) قال مالك تقوم وولدها معها

﴿ فيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله أو يكون بمنزلتها ﴾

(قلت) أرايت المدبرة إذا دبرت في بطنها ولدت بعد التدبير أم بمنزلتها يتعقون بتعقها في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك كل أمة مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل أو عتدمة إلى سنتين وليس فيها حق فولدها بمنزلتها (قلت) والعبد المدبر أو المعتق إلى سنتين إذا اشترى جارية فوطئها فولدت منه أو يكون ولده بمنزلته في قول مالك (قال) قال نعم ولده بمنزلته في هذا الموضع (قال) وقال مالك كل ولد ولدت بعد التدبير لم يولد السيد أو بعد موت السيد فإنه يقوم معها فيعتق منها ومن جيع ولد لها محل الثلث ولا يقرع بينهم (قال) وقال مالك وإن كانت أمة غير مدبرة أو أوصى بتعقها فأولدت قبل موت السيد فهم رقيق لا يدخلون معها وما ولدت بعد موته فهم بمنزلتها يقومون معها في الثلث فيعتق من جيعهم ما حل الثلث وما ولد للعبد المدبر بعد تدبيره قبل موت سيده أو بعده من أمته فهم بمنزلته يقومون معه في الثلث وما ولد للعبد الموصى بتعقه من أمته قبل موت سيده فهم رقيق وما ولد له بعد موت سيده فهم يقومون معه وهذا قول مالك كله وهو رأيي (قال) سحنون وحد ثناء عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبرة بمنزلتها يرقون برقها ويعقون بتعقها (رجال) من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وابن شهاب وطائوس وعطاء بن أبي رباح مثل قول ابن عمر (قال) مالك قد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلته يتعقون بتعقه ويرقون برقه (ابن) وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلته يرقون برقه ويعقون بتعقه (وقال) مالك في عبد بره سيده ثم توفي ولم يرث له حلال بمنزلة ما لو كان قبضه وقال ابن دينار وابن أبي حاتم سقط الخن عن الذي هو عليه كالأبوا أكثر قول أصحابنا على قول أشهب والخزوي

شيأ غيره فأهتق ثلثه ثم رقع العبد على جارية له فولدت أولاداً ثم توفي العبد وترك مالا كثيراً ولم يترك شيئاً غيره  
 (قال) أرى ولده على مثل منزله يعتق منه ماعق وماني فهو رقيق له يستغدهم الأيام التي له ويرسلهم  
 الأيام التي لهم أو ضريبة على نحو ذلك (قال) يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي الزناد مثل ذلك (رجال) من  
 أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلم وطء أمة  
 معتقة أعقت إلى أجل أو وهب خدمتها إلى أجل (قال) يحيى بن سعيد بن جعفر وأولادها بمنزلة أمة (قال) أربعة  
 ونفك لأن رجها كن موقوفاً لأجل رجل أن يصيبها الأزواج

### ❦ في مال المدبر يقوم عليه ❦

(قلت) أرأيت المدبرة لمن غلبها وصلها وعلماها ولمن مهرها أن زوجها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك  
 أما غلبها وصلها فليسيدها وأما لماله في نفسها إلا أن ينزعه السيد منها في هبة منه فيجوز ذلك له ومهرها  
 بمنزلة مالها قال فإن أخذ السيد جارية له وان لم يأخذ منها حتى مرض كان بمنزلة سائر ماله وكذلك قال مالك  
 (قال) وقال مالك في مهرها أنه بمنزلة سائر ماله (قلت) أرأيت أن لم ينزع السيد شيئاً من هذا حتى مات أنوم  
 الجارية يقوم ماله في ثلث مال الميت في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكيف تقوم في الثلث (قال) يقال ما سوى  
 هذه الجارية وطء من المال كذا وكذا ومن العروش كذا وكذا (قلت) فإن لم يحصل الثلث شيئاً منها لا تصفها  
 (قال) يعتق نصفها ويقر المال كله في نفسها فإذا سكه قول مالك (قلت) وكل ما كان في يد الأمة قبيل  
 التدبير لم ينزعه السيد من يد الأمة حتى مات أيكرن بمنزلة ما اكتسبت الأمة بعد التدبير في قول مالك (قال)  
 نعم (قلت) أرأيت الرجل أيكون له أن يأخذ أمة ولم يدبره فيبيعها (قال) قال مالك نعم ينزعها فيبيعها  
 ويأخذ لنفسه ماله أيضاً ما لم يمرض السيد فإذا مرض السيد لم يكن له أن يأخذ مال مدبره ولا مال أم ولده  
 لأنه إنما يأخذ لغيره (قال) وقال مالك والمعتق إلى أجل يأخذ ماله ما لم يتقارب ذلك فإذا تناوب ذلك  
 لم يكن له أن يأخذ لغيره

### ❦ ما جاء في الأمة بين الرجلين يدبرها أحدهما فيرضى الآخر ❦

(قلت) أرأيت أمة بين رجلين يدبرها أحدهما كيف يصنع فيها (قال) قال مالك يتقوامتا فإن صارت  
 للمدبر كانت مدبرة كما هو أن صارت للذي لم يدبر كانت رقيقاً كلها (قال) قال مالك إلا أن يشاء الذي لم يدبر أن  
 يسلمها إلى الذي يدبره فيعتقها فذلك له (قلت) أرأيت عبد ابن ثلاثة فمدره أحدهم وأعتقه  
 الآخر وعمل الآخر بالرق والمعتق معسر (قال) أرى أن للمدبر والمتمسك بالرق أن يتقواما به بينهما إذا كان  
 التدبير قبل له . . . . . كان العتق قبل التدبير والمعتق معسر لم يتقواما به هذا المدبر والمتمسك بالرق لأن  
 المدبر لو قبل عتقه لم يضمن لصاحبه المتمسك بالرق شيئاً لأن الأول هو الذي اشتد الفساد والعتق  
 وأمسك هذا أن كل من يلزمه عتق نصيب صاحبه إذا عتق نصيبه لزمته المقاومة في التدبير ومن  
 لا يلزم عتق نصيب صاحبه إذا عتق لزمه معسر لم يلزمه المماومة أن يدبر لأن تدبيره ليس بفاسد لما في منه  
 لأنه لم يرده الأخير

### ❦ في الأمة بين الرجلين يدبرها أحدهما فيرضى الآخر ❦

(قلت) أرأيت أن يدبر صاحب عبد ابني ويثمه فرضيت أنا أن أتمسك بنصبي منه وقاوأ حزت تدبير صاحبي  
 ❦ فصل ❦ وقد اختلف في لفظ الرابا لو ارد في القرآن هل هو من الانطاط العامة التي يفهم المراد بها وتحمل  
 على جموعها حتى يأتي ما يخصها أو من الانطاط المجردة التي لا يفهم المراد بها من انطاطها وتقتصر في البيان إلى غيرها

(قال) أخبرني سعيد بن عبد الله أنه كتب إلى مالك في العبد بين الرجلين دبر أحدهما نصيبه بأذن صاحبه (قال) قال مالك لأبى بذلك ويكون نصف العبد مديرا ونصفه رقيقا وأما الجبة في ذلك الذي لم يدبر فإذا رضى بذلك فذلك جائز وهو رأي (قلت) أرايت لو أن عبدا بين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أي يكون نصفه مديرا على حاله ونصفه رقيقا (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغني أن مالكاً قال إنما الكلام فيه للذي لم يدبر فإذا رضى بذلك جائز (قلت) أرايت إذا دبر صاحبه نصيبه ورضيت أنا وعسكت بنصيبه ولم أدر نصيب أي يكون لي أن أبيع نصيبه في قول مالك (قال) نعم ذلك لك في قوله (قال) ولكن لا يبيع حتى تعلم المشتري أن نصف العبد مدير (قلت) أرايت لو أن المشتري قال للمدبر علم حتى أقدمك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء إلا ما أخبرتك أنه بلغني عنه ولا أرى أن يقاومه

﴿ في الأمة بين الرجلين دبراتها جميعا ﴾

(قلت) أرايت الأمة بين الرجلين دبراتها جميعا (قال) سألت مالكا عنها فقال هي مدبرة بينهما والتدبير جائز لأنها قد دبرها جميعا (قلت) وكذلك لو دبرها أحدهما ثم دبرها الآخر بعده (قال) هذا لا شأن فيه أنه جائز

﴿ في الأمة بين الرجلين دبراتها جميعا ثم عوت أحدهما ولا يدع مالا غيرها ﴾

(قلت) أرايت الأمة بين رجلين دبرتها جميعا فأت أحدهما ولم يترك مالا سواها فعتق ثلث النصف الذي كان له وبقي ثلثا النصف رقيقا في يد الورثة فقالت الورثة هذا الذي في أيدينا غير مدير فنحن نريد أن نقاوم أيها المدبر أي يكون ذلك لهم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك لهم لأن المقاومة إنما كانت تكون أولا فباين السيدين الأولين فلما فاباين هؤلاء فلا مقاومة (قال) سحنون لأن العتق قد وقع في العبد إنما كان من تدبيرها نحو خير العبد (قلت) أرايت أمة بين رجلين دبرها جميعا أن تكون مدبرة عليها جميعا في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال نعم هي مدبرة عليها جميعا (قلت) فإن مات أحدهما (قال) يعتق عليه حصته في ثلثه (قلت) ولا يقوم عليه نصيب صاحبه في ثلثه في قول مالك (قال) لا (قلت) ولم (قال) لأنه لم يتسدى بفساد أولان ماله فصار لغيره ولا له لم يثل عتق نصيبه منها في حياته (قلت) فإن كان ثلث ماله لا يحصل حصته منها (قال) يعتق من نصيبه في قول مالك ما حبل الثلث ويرق منها ما بقي من نصيبه (قلت) وإذا مات السيد الباقي (قال) سيده سيل السيد الأول يصنع في نصيبه مثل ما وصفت لك في نصيب صاحبه

﴿ في العبد بين الرجلين دبر أحدهما أو دبرانه جميعا ويعتقه الآخر بعده ﴾

(قلت) أرايت لو أن عبدا بين رجلين دبره أحدهما أو اعتقه الآخر بعد مدبره شريكه (قال) قال مالك في المدبر بين الرجلين اعتقه أحدهما أنه يقوم على الذي أعتق حصته شريكه فسلئت مثل هذا وأرى أن يقوم على المعتق نصيب الذي دبر (قال) سحنون وكذلك يقول جميع الرواة لأنه صار إلى أفضل مما كان فيه لأن الذي دبره أو اعتقه من الثلث وبما لم يكن لسيده ثلث (قلت) وكيف يقوم هذا النصيب على هذا الذي أعتق المدبر الذي دبره جميعا أي يقوم عليه مدبر أو بمولوك غيره دبر (قال) إنما يقوم عليه عبدا (قلت) ولم قومه مالك عبدا وإنما هو في هذا الذي لم يمت عتقه مدبرا (قال) لأن ذلك التدبير قد أفسخ ولأن مالكا قال في المدبر إذا قتل أو جرح أو أصابه ما يـكون لذلك عقل فإن ذلك يقوم قيمة عبدا ولا يقوم قيمة على قولين والذي يدل عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان من آخر ما نزل الله على رسوله آية الرابا فتوفي رسول الله ولم يفسرها منهم من اللفاظ المحملة المقتضية إلى البيان والتفسير ولم يدبر عمر بن الخطاب رضي

مدبر وكذلك قال مالك في أم الولد وكذلك في المعتقة إلى ستين (قلت) أرايت أن دبرها سيدها بينهما  
ثم أعتق أحدهما نصيبه (قال) قال مالك يقوم على الذي أعتق (قلت) وكيف يقوم أم دبراً أو صغير مدبر  
(قال) يقوم قبضة عبد صغير مدبر لأن التدبير في قول مالك قد أفسخ (قلت) ولم كان هذا هكذا (قال)  
لأنه إنما ينظر إلى أم ولد الأشياء في الحرية فيلزم ذلك سيده الذي أعتقه ألا ترى أن أم الولد أو كدم من التدبير  
والعتق كذلك هو أو كدم من التدبير

### ﴿ في المدبرة برهنها سيدها ﴾

(قلت) أرايت المدبرة هل يجوز أن برهنها سيدها في قول مالك (قال) نعم (قلت) ولم أجاز مالك أن برهنها  
سيدها ولو لم يكن في الحرية عقد (قال) لأن ذلك لا ينقصها من عتقها شيئاً أن مات سيدها (قلت) وكيف أجاز مالك  
رهن المدبر وهو ليس بحال في يد المرحوم (قال) على هوال عند مالك ألا ترى أن السيد لو مات ولما له غير  
هذا المدبر يبيع المرحوم في دينه ولو لم يكن رهنها في يد هذا المرحوم يبيع للفرماه جميعهم وإنما يباع لهذا دون  
الفرماه لأنه قد حازوه دونهم

### ﴿ في بيع المدبرة ﴾

(قلت) أرايت المدبرة أيجوز أن أمهرها امرأ (قال) لا يجوز ذلك لأن المدبرة لا تباع فكذلك لا تمهر لأن  
التزويج بها يبيع لها (قلت) أرايت لو أتي بعت مدبرة فأصابها عند المشتري صيب ثم علم ببيع هذا الفعل فرد  
البيع أو يكون البائع على المشتري قيمة ما أصابها عنده من العيوب والنقصان في البدن (قال) ما سمعت من  
مالك فيه شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول في المدبرة إذا باعها سيدها ثم ماتت عند المشتري أن المصيبة من  
المشتري وينظر البائع في عتقها فيجس منه قدر قيمتها ولو كان يحمل بيعها على رجاء العتق لم يوجب له الرجوع  
عليها ثم يشتري بما بقي بعد ذلك بهارقة فيدبرها أو يمين به في رقبته أن لم يبلغ ثمن رقبته فأما مسئلتك  
فلم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن يرجع عما أصابها عند المشتري من العيوب المفسدة (قال)  
وقال مالك لا بأس أن يعلى سيد المدبر ما لا على أن يعتقه هو نفسه ويكون الولاء لسيده الذي دبره (قال) قال  
مالك لا أحب أن يبيع مدبره ممن يعتقه إنما يجوز في هذا أن يأخذ ما لا على أن يعتقه (قال) سحنون وأخبرني  
ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يباع المدبر إلا من نفسه (مخرمه) بن بكير عن أبيه عن  
عمر بن شعيب مثله ابن طه عن بكير بن الأشج أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن رجل أعقب عبده عن  
دبر فاستباع سيده (قال) ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمته حياً فان مت فلهما في عليه وهو حر وحدثنى ابن  
وهب عن يحيى بن أبوب عن يحيى بن سعيد بذلك (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه  
سئل عن مدبر أو مدبرة سأل سيده أن يبعه أو يكاتبه (قال) ابن شهاب إن عجل له العتق بالثمن يعطيه فلا  
بأس بذلك وأما أن يبعه من أحد غير نفسه فلا (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن يزيد عن أبي الزناد قال  
ليس بأن يقاطعه بأس (يونس) عن ربيعة مثل قول ابن المسيب (قال) ربيعة وإن أعتق قبل موت سيده  
فذلك له بما أعطاه ويعجل لابن وهب

### ﴿ في المدبر يباع فيموت عند المشتري أو يبعه المشتري ﴾

(قلت) أرايت المدبر إذا باع سيده فمات عند المشتري (قال) أما المدبر فقال مالك فيه أنه إذا مات عند  
الله عنه بقوله إن رسول الله توفي قبل أن يفسرها أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسر آية آل باؤلاً بل المراد بها وأما  
أرادوا الله أعلم أنه لم يعم جميع وجوهه بل بالأنص عليها العلم الحاصل أنه صلى الله عليه وسلم قد ص على كنهها

المشتري فانه ينظر الى قيمته التي لو كان يصل بيعها مدبر اعلى حاله من الغرر بمنزلة من يستهلك الزرع فيقوم عليه على الرجاء والخوف فينظر البائع الى ما فضل بعد ذلك فيجعله في عبيد يشتره بغيره (قلت) فان لم يبلغ الفضل ما يشتري به عبدا (قال) هذا الذي سمعت من مالك ولم اسمع منه غير هذا فاري ان لم يبلغ ان يشار له بغير رقة (قلت) فلوان اشتري المدبر اعنته (قال) قال مالك اذا اعنته المشتري فاقن كله للبائع وليس عليه في ثمنه شيء (قلت) وموت المدبر عند المشتري وعنته مختلف (قال) نعم انما العاقبة عند المشتري بمنزلة ان لو قتله رجل فليسده ان ياخذ جميع قيمته عبد الامد يرفقه ويصنع به ما شاء (قال) فقلت لما لك ان لا يكون على قاتله قيمة مدبر (قال) الاول لكن على قاتله قيمة عبد (قلت) ارايت ان باع مدبر فاعنته المشتري (قال) العتي جاؤو ينقض الديور والولد المعتق (قلت) فلا يرجع هذا المشتري شيء على البائع (قال) لا (قلت) اف يكون على البائع ان يخرج الفضل من قيمتها كما وصفت في الموت عن مالك (قال) لا (قلت) فان اشتراها فرطها فحملت منه (قال) ينقض التسديرا ايضا وتكون أم ولد للمشتري وهو بمنزلة العتي وهو قول مالك (قلت) فم لا يوضع عن المشتري من الثمن ما بين قيمتها مدبر وقيمتها غير مدبرة (قال) لا الا ترى ان مالك قال لو ان المدبر رقه له رجل غرم قيمته عبد اليس فيه تدبير او خبري بنوس عن ابن شهاب بوريعه وابي الزناد انهم قالوا يكره بيع المدبر فان سبق فيه بيع ثم اعنته الذي ابتاعه قالوا الذي جعل له العتي (قال) ابن وهب واخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بذلك (قال) يحيى ولا يباع المدبر وبيده أولى به ما كان جيا فاذا توفي سيده قال المدبر له وولده من أمه لو رثه سيده لان ولده ليس من ماله

﴿ في المدبر يكاية سيده ثم يموت السيد ﴾

(قلت) ارايت لو ان رجلا دبر عبده ثم كره ثم مات السيد له مال يخرج منه العبد في ثلث ماله ان تنقض الكتابة وتعتقه بالتدبير في قول مالك (قال) نعم اذا حله الثلث (قلت) فان لم يحمله الثلث قال يعتق منه ما حله الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسعى فيما بقي منها وتفسير ما يوضع عنه ائمان اعنى نصفه ووضع عنه من كل نجم نصفه وان اعنى ثلثه ووضع عنه من كل نجم ثلثه وهو قول مالك (قلت) ارايت ان كان المدبر الذي كاتبه سيده موصرا له مال ان يؤخذ ماله في الكتابة (قال) لا ولكن يقوم بحاله في ثلث مال الميت فان خرج حق وسقط عنه الكتابة كلها لان الذي صنع به الميت من الكتابة حين كره لم يكن ذلك فسغا للثدي بغيره او تعجيل عتي بمال (قلت) ارايت مدبرا كاتبه سيده اتجوز كاتبه في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان مات السيد أيعتق في ثلثه أم يعصى على الكتابة (قال) يعتق في ثلثه ان حله الثلث وان لم يحمله الثلث نظر الى ما يحمله الثلث من المدبر فيعتق منه بقدر ذلك ويوضع عنه من الكتابة بقدر الذي يعتق منه ان اعنته نصفه وثلثه او ثلثاه وضع من كل نجم ثلثه عليه بغير ما اعنى منه ويسعى فيما بقي فان اداها خرج جيعه حرا (قلت) فان لم يترك الميت مالا غيره وهو مدبر مكاتب (قال) يعتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم ثلثه عليه ثلثه (قلت) ارايت ان كان قد أدى جميع كتابته الانحيا واحدا ثم مات السيد (قال) يعتق ثلثه بالديور ويوضع عنه ثلث النجم الباقي ويسعى في بقيته فان أدى خرج حرا (قال) سعدون حدثني ابن وهب عن ابن طيبة عن بكير بن الاشج ان رجلا سأل ابن المسيب عن رجل اعنى عبده عن دبر فاستباع سيده (قال) ان المصيب كاتبه فخذ منه ما دمت حيا فان مت فاقماني عليه وهو حر (قال) ابن وهب واخبرني بنوس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب (قال) ربيعة وان اعنى قبل موت سيده فذلك له بما اعطاه وعجل (قلت) لا ابن القاسم ولا يلتفت الى ما قبض السيد منه

من ذلك نعم صلى الله عليه وسلم اتفقنا على بيعه بالورق وان يباع من ذلك شيء غائب شاحز ونهيه صلى الله عليه وسلم عن بيعه وسلفه عن بيعه ما ليس عندك وعن بيعه عن بيعه وعن بيعه الملامسة والمتابذة



قبل ذلك (قال) ثم لا يفتى في ذلك وهذا كله قول مالك (قلت) فان مات السيد وعليه دين يفتقر قيمة العبد  
 محال العبد في قول مالك (قال) هو مكاتب كما هو متبع كاتبه للفرما فان أدى الى المشتري اعتق وولاؤه لسيد  
 الذي عقد كاتبه فان عجز كان رقيقا للمشتري (قلت) فان مات السيد وعليه دين لا يفتقر قيمة العبد (قال) قال  
 مالك في المدر اذا مات سيده وعليه دين ودينه أقل من قيمة العبد بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي  
 بالتدبير وكان ما بقي رقيقا للورثة فاستلكت عندي على مثل هذا القول يباع من كتابته هذا المدر اذا كان مكاتباً بقدر  
 الدين ثم عتق منه بالتدبير ثلث ما بقي بعد الدين ويوضع من كل نجمة بقي عليه بعد الذي يباع من كتابته في الدين  
 ثلث كل نجمة لانه قد اعتق منه ثلث ما بقي بعد الذي يبيع من كتابته في الدين فلذلك وضع عنه ثلث كل نجمة بقي عليه  
 بعد الذي يباع من كتابته فان أدى جميع ما عليه خرج حراً وكان الولاء للذي عقد الكتابه وان عجز رد رقيقا  
 وكان الذي اعتق منه بعد الذي يبيع من كتابته في الدين حراً لا سيد له لاحد على ما اعتق منه وكان ما بقي رقيقا  
 للذي اشتري من الكتابه ما اشتري يكون له بقدر ذلك من رقه ويكون الورثة بقدر ما كان لهم من الكتابه بعد  
 الذي اشتري من الكتابه بعد الذي عتق منه ويكون العبد رقيقا لهم بحال ما وصفتك وتكون الحرقة بحال  
 ما وصفتك

في مدبر وعبد كوتيا كتابة واحد منهم مات السيد

(قلت) أرايت مدبر الى وصيها كتابتها واحدة ثم مت (قال) بعض الكتابه يوم كاتبتها على حال ما وصفت  
 لك من قوتها على الاداء فيكون على المدر حصته من ذلك ثم ينظر الى ثلث الميت فان جله الثلث عتق وبقي  
 المكاتب الاخر في حصته من الكتابه (قال) سحنون وقال غيره لا يجوز كتابتهما لانهما تول الى خطر الا ترى  
 ان الكتابه اذا كانت منعقدة عليهما ليحزله ان يعتق أحدهما لانه اذا اعتق أحدهما كان في ذلك ربح لصاحبه  
 لان بعضهم جلاء عن بعض وان رضى بذلك صاحبه ليحزله لانه لا يجوز له أن يرق نفسه (قلت) أرايت ان لم  
 يحصل المدر الثلث (قال) يعتق منه مبلغ الثلث ويوضع عنه من الكتابه بقدر ذلك ويسحبان جميعا فباقى من  
 الكتابه (قلت) وبقي هذا المدر مع الذي لم يدبر في جميع ما بقي من الكتابه (قال) نعم ولا يعتق بقية التي بقي  
 فيها الا لصاحبه ولا صاحبه الابن عند مالك (قلت) ويرجع عليه هذا المدر بما يؤدي عنه (قال) نعم الآن  
 يكون بينهما رحم يعتق بابعضهم على بعض اذا ملكه (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) أرايت  
 الرجل اذا كاتب عبده ومدبره كتابه واحدة (قال) ذلك جائز فان هلك السيد وكان له مال بخرج المدر من  
 الثلث حقيقا عتق ويوضع عن صاحبه حصه المدر من الكتابه وبقي العبد المكاتب فباقى من الكتابه  
 (قلت) ولا يلزم هذا المدر ان يبيع مع هذا الا توفيا في (قال) لا (قلت) لم وأنت تقول لو ان السيد كاتب  
 عبيدين له كتابه واحدة فأعتق أحدهما هو قوي على السعابه ان عتقه غير جائز الا الآن بسم صاحبه المعتق  
 ويرضى بذلك (قال) لان المدر لم يعتقه السيد بأمر يتدنه بعد الكتابه انما اعتق على السيد لانه لم يزوم السيد  
 قبل الكتابه فلا بد من أن يعتق على السيد على ما أحب صاحبه أو كره وتوضع عن صاحبه حصه المدر من  
 الكتابه وتسقط عنه حصه المدر من الكتابه (قلت) ولم لا يبيع المدر مع صاحبه وان خرج حراً ليس هو  
 ضامنا لمسا على صاحبه من حصه صاحبه من الكتابه فمسا على المدر من حصته من  
 الكتابه فلم لا يلزمه السعابه الضمان (قال) لان صاحبه قد علم حين دخل معه في الكتابه انه يعتق بموت  
 السيد ولا يجوز أن يضمن حركاته مكاتب لسيد لان السيد لم يعتقه لانه لم يتدنه بعد الكتابه انما اعتق

وعن يسع النصار قيل أن يبيدوا صلاحيهم ما أشبه ذلك لان هذه الاحاديث تجعل على البيان والتفسير لما أجبل  
 الله في كتابه من ذكر الابل ما لم ينص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه الابل فافاه أحال فيه على طرق

على السيد باهر لزمه على ما أحب صاحبها أو كره فلا ينبغي أن يضمن حركات المكاتب وإن لم يخرج المدير من الثلث حتى منه ما حل الثلث وسقط عنه من الكتابة بقدر ذلك سوى هو وصاحبه في بقية الكتابة لانه لا عتق لواحد منهما إلا بصاحبه فإيهما أدى منهما رجع على صاحبه بما يصيبه مما أدى عنه وأما عيسى من المدير ما بقي فيه من الرقيق (قال) سحزون وقال أشهب لا يجوز أن يعقد كتابة بصدين له أحدهما مدبر والآخر غير مدبر لأنه غرر (قلت) لا ين القاسم فلأن مكاتبين في كتابة واحدة دبر السيد أحدهما بعد الكتابة ثم مات السيد وثله يحصل العبد المدير (قال) إن كان هذا المدير قويا على الأداء يوم مات السيد فلا يعق بموت السيد لأن الذي يرضى أصحابه الذين معه في الكتابة بذلك فإن رضى أصحابه كانوا بحال ما وصفتك في العتق وإن كان يوم مات السيد المدير زمتا وقد كان صحيحا فإنه يعق ولا يكون للذين معه في الكتابة ههنا قول ولا يوضع عنهم حصه هذا المدير من الكتابة لأن مال الكاف في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه سيده أنه لا يوضع عنهم بذلك شيء وكل من اعتق من صغير أو كبير من فانه عتق إن شاء وإن أبوا لا يوضع عنهم من الكتابة شيء وكل من عتق من له قوة فلا عتق لهم إلا برضاهم فذلك الذي يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسعون فيما بقي

### ﴿ في وطء المدبرة بين الرجلين ﴾

(قلت) أ رأيت مدبرة بين رجلين وطئها أحدهما فحملت منه (قال) قال مالك تقوم على الذي حملت منه ويضخ المدير قال وإنما ينظر في هذا إلى ما هو أو كد فليزمت ذلك سيدها لو أم الولد أو كد من التدبير وكذلك قال مالك وكذلك يقول لي جميع الرواة مثل ما قال مالك وقال غيره وإن كان الواطئ محسرا فاشربك بالخيار إن شاء ضمنه نصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وإن أبي وعمسك بنصيبه كان ذلك له وأتبع الواطئ بنصف قيمة الولد يوم تلده أمه فإن أفاد الواطئ مالا لم يلزم ضمان نصيب صاحبه لانه سقط عنه النقوب ما إذا كان لا مال له ولا يلزم الشريك قيمة نصيبه وتثبت بنصيبه وأتبع الواطئ بنصف قيمة الولد وإن مات الواطئ ولا شيء عنده في نصيب المتسلسل بالرق مدبرا كاهو وكان نصيب الميت حرام من رأس المال لانه بمنزلة أم الولد وإن مات الذي لم يطأ وقد كان تثبت بنصيبه وترك أن يضمها شريكه وليس له مال وعليه دين يرد التدبير فيعتق في الدين فإن اشتراها الشريك الذي كان وطئ ليس حدث حل له وطئها فإن مات فنصفها حر بمنزلة أم الولد والنصف الذي اشتري رقيق للورثة ألا ترى أن الرجل يعق مصابنه من عبده ولا شيء عنده فلا يقوم عليه لغيره ويبيع نصيب صاحبه رقيقا ثم يحدث للمعتق المعسر مال فيشتري النصف الرقيق أنه رقيق كاهو ولا يعق عليه فكذلك المسئلة الأولى

### ﴿ في الأمة يدبر سيدها ما في بطنها أنه أن يبيعها أو يرهنها ﴾

(قلت) أ رأيت أن يدبر رجل ما في بطن أمه أنه أن يبيعها أو يرهنها (قال) هو كقولها ما في بطنك (قلت) أ يكون له أن يرهنها في قول مالك (قال) نعم لأن المدبرة عند مالك ترهن

### ﴿ في ارتداد المدير ﴾

(قلت) أ رأيت العبد إذا دبر سيده ثم ارتد إلى بدو وطئ بدرا الحرب فيطفر المسلمون بما يوسعون به في قول الأدلة أدلة الشرع وبين وجودها وما تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد أن كل الدين ومندان بين كل ما بالمسلمين الحاجة إلى ياته قال الله عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً

سئل (قال) يستأب فان تابوا لاقتل (قلت) فان تاب أبيع في المقاسم أم لا (قال) لا ويرد على سيده عندئذ  
ماله لا يباع في المقاسم اذا هرب فواسيده أو علموه انه لا حدم من المسلمين بعينه (قلت) فان لم يفعل واحد  
نصروا كيف يضع في قول مالك وقد جاء سيده بعد ما قسم (قال) يصير سيده فان افسكه كان على تدبيره فان أبي  
أن يشتكه خدم العبد في الثمن الذي اشترى به في المقاسم فاذا اسسوف ثمنه المشتري وسيده حرجع الى سيده  
على تدبيره وان هلك السيد قبل ذلك فكان الثلث يصح له خرج حرا وتبيع عاتق من الثمن وان لم يصح له الثلث  
أعقق منه ما حصل الثلث وكان ماني منه رقيقا لمن اشتراه لان السيد قد كان أسلمه له وليس للورثة فيه شيء  
وقال غيره ان حله الثلث عتق ولم يبيع شيء وان لم يصح له الثلث فاحل منه الثلث يعتق ولم يبيع العتق منه  
شيء وكان ماني منه رقيقا لمن اشتراه لا به كان اشتري عظم رقبته وان لحق السيد بابل الثلث حتى يرد  
عتقه كان مما لو كلن اشتراه وليس ما اشترى بتبوقته بكتباته التي هو فعلها فما أعققت منه أنبيع بما يبيع عليه  
من الجناية لانه فعل نفسه وجنابته

### ﴿ في مدبر الذي يسلم ﴾

(قلت) أرايت لو ان نصرانيا اشترى مسلما قد ير ما يبيع به (قال) أما الذي سمعت من مالك في النصراني  
يدبر العبد النصراني ثم يسلم العبد فانه يؤجر فأرى هذا يشبه وهو مثله عندى وما يملك على ذلك أن لو قال  
له أنت حر الى سنة مضى ذلك عليه وأجر له ولم يكن الى رد العتق سبيل (قلت) أرايت ان أسلم مدبر النصراني  
(قال) يؤجر فطلى اجله متى عوت النصراني فان مات النصراني فله مال النصراني فخرج المدبر من ثمنه عتق المدبر  
وكان ولاؤه لجميع المسلمين وان لم يترك النصراني فوات عتق منه ما عتق ويبيع منه ماني من المسلمين (قلت)  
وهذا قرأ مالك (قال) نعم (قال) بان الماسم (قال) أسلم النصراني قبل أن يموت يرجع اليه عبده وكان له  
ولاؤه فان أسلم بعض ولد النصراني أو أخ له من بصر ولاه مواليه ويرثه كان ولاه المدبر له يرثه دون جماعة  
المسلمين (قلت) أرايت ان أسلم العبد ثم دبره مولا النصراني (قال) أرى العمل فيه مثل الذي فعل  
بالذي ر وهو نصراني يؤجر لانه ان بقاءه كان الذي يجعل النصراني من هذا العبد منفعته ومضرة على  
العبد ولان العبد ان خطأ العتق يوما كان أمره الى البيع فلا يجعل له البيع لعله يعتق يوما ما وليس النصراني  
فيه أمر عليه اذا أجراه من غيره الا العتق التي رأى نذرها الا ان ولاه هذا أيضا ان عتق للمسلمين لا يرجع الى  
النصراني وان أسلم ولاه الى ولته لمسلمين وقد ثبت ولاؤه للمسلمين (قال سحنون) وقال بعض الرواة لا يجوز  
اشتراء النصراني مسلما الاى لو أجزت شراءه بما عتق عليه ولكن لما لم يجز له ملكه اسداه لم يجز له شراؤه وان  
أسلم عبده ثم دبره فانه يكون حرا لا مادا أسلم العبد يبيع على سيده فلما منع نفسه بالتدبير الذي هو له من  
البيع والمدبر لا يباع عتق عليه

### ﴿ في مدبر المريد ﴾

(قلت) أرايت ان رجل يدبر عبده ثم رده السيد يلحق مدار الحرب أيعق مدبره أم لا (قال) سمعت  
مالك يقول في الاسير يصران ماله موقوف الى أن يموت فكذلك في مثل ذلك مدبر المريد موقوف ولا يعتق  
الا بعد موته (قلت) أرايت المريد اذا ارتد ولم يسيد رهم ولحق مدار الحرب (قال) قال مالك ماله  
موقوف فريقة بعبدة المال عندي

﴿فصل﴾ وما يدل على ما ارتأى به حيه فله رضى الله عنه انكم ترجعون بالاولا أو بربا ولان  
أكون أعلمها أحالي من أن تكون لي مثل مضروكو رها ولكن من ذلك أنواب لا تنفي على أحد أن يباع

## ﴿ في الدعوى في التدير ﴾

(قلت) أ رأيت ان ادعى العبد على السيد انه دبره أو كذبه أو أنكر المولى ذلك أنت حلفه للعبد في قول مالك (قال) لا يستحلف وهذا من وجه المتق فاذا أقام شاهد واحد أحلف له السيد فان نكل عن اليمين جبر حتى يحلف

## ﴿ في المتق الى أجل أ يكون من رأس المال ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال لعبد أنت حر به دموت فلان أ يكون هذا مديراً أم لا في قول مالك (قال) ليس هذا تدبيراً عند مالك ولكن هذا معتق الى أجل وهذا أحرى اذ مات فلان أن يعتق من جميع المال ولا يكون من الثلث (قلت) وسواء ان مات السيد قبل فلان فالعبد حر اذ مات فلان من جميع المال بخدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر (قال) نعم اذا كان هذا القول أصله في صحة سيده فان كان هذا القول من سيده في مرضه كان العبد في ثلثه فان حله الثالث خدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر بعد موت فلان وان لم يحمله الثلث قبل للورثة اما أمضيتهم ما قال الميت وما أعتقهم ما حل الثلث الساعة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك كل من مادي وصيته على ثلثه فأبى الورثة أن يبيعوا وصيته فانه يقال لهم أسلموا ثلث مال الميت الى أهل الوصايا أو فخذوا ما قال الميت (قلت) أ رأيت ان قال أنت حر بعد موت فلان بشهر أعتق من جميع المال أم من الثلث (قال) هذا أجل من الأجل قد أعتق عبده الى ذلك الأجل فهو حر الى ذلك الأجل من جميع المال بحال ما وصفت (قلت) أ رأيت ان قال لعبد أنت حر اذا خدمتني سنة فخدمه العبد بعض السنة ثم مات السيد (قال) يخدم الورثة بقية السنة في قول مالك (قلت) فان لم يمت السيد ولكنه وضع عنه الخدمة (قال) هو حر وكأنه مثل المكاتب اذا وضع عنه سيده كتابه (قلت) فان قال اخدمني هذا سنة ثم أنت حر أو اخدم فلان سنة ثم أنت حر فابى فلان أو مات ابنه قبل تمام السنة (قال) قال مالك اذا قال الرجل لعبد اخدم فلان سنة ثم أنت حر فأت الذي جعل له خدمة العبد (قال) مالك يخدم ورثة الذي جعل له الخدمة بقية السنة ثم هو حر وأما الابن فان مالكا قال لا ينظر في ذلك فان كان أعماً أراد به وجه الخصامه لولده والكفالة له فان العبد حر حين يموت ابنه وان كان أعماً أراد به وجه الخدمة خدم ورثة الابن الى الأجل الذي جعل له ثم هو حر ولم يقبل على مالك في الاجئين مثل ما قال لي في الابن والبنت وكذلك لو قال اخدم أختي هذه السنة ثم أنت حر أو ابن فلان سنة ثم أنت حر أو ابنة فلان سنة ثم أنت حر هذا كله ينظر فيه فان كان أعماً أراد به وجه الخصامه والكفالة فانه حر حين يموت الخدم وان كان أراد به وجه الخدمة فان العبد يخدم ورثة لخدم بقية السنة ثم هو حر (قلت) أ رأيت ان قال لعبد أنت حر على أن تخدمني سنة (قال) ينظر في ذلك في قول مالك فان كان أعماً جعل عنه وشروط عليه الخدمة فخدمته ساقطة عن العبد وهو حر وان كان أعماً أراد أن يجعل عنه بعد الخدمة فهو كما جعل ولا يكون حراً حتى يخدم (قال) وانما سألت مالكا عن الرجل يقول لعبد أنت حر عد سنة فبأق فيها أترأه حراً (قال) نعم وانما هو عندي بمنزلة ما لو قال له اخدمني سنة ثم أنت حر فرفضها ثم صرع عندا فصال السنة فانه حر ولا خدمة عليه (قلت) وسواء ان قال اخدمني سنة ثم أنت حر فرفض سنة من أول ما قال أو قال له اخدمني هذه السنة لسنة ماها أو هو سا أو عدا مالك (قال) نعم وانما سألت مالكا عن سنة ليست بعينها (قال) ومما يبرر ذلك ان الرجل اذا أكرى دابة أو داره أو غلامه فقتال

التمر وهو معصقه لم تطب وأن يباع الذهب بالورق والورق بالذهب شيئاً فانه بر رضى الله عنه ان من وجوه الربا ما هو بين انص النبي عليه السلام عليه وباطن حتى لعدم الدص فهو عني أن تكون جميع وجوه

كذلك أيضا  
كذلك أيضا  
كذلك أيضا

﴿ ثم كتاب التدبير من المديونة الكبرى بحمد الله وعونه ويليها كتاب أمهات الأولاد ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب أمهات الأولاد ﴾

﴿ القضاء في أمهات الأولاد ﴾

أخبرنا سحنون بن سعيد (قال) قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أقر رجل بوطء أمته فجاءت بولده  
أيلزمه ذلك الولد في قول مالك (قال) قال مالك نعم يلزمه الولد إلا أن يدعى استبراء يقول حاضيت حبيضة  
فكففت عنها فلم أطأها بعد ذلك الحبيضة حتى ظهر هذا الخل فليس هو مني فله ذلك ولا يلزمه ذلك الولد إذا ولدته  
لا أكثر من ستة أشهر بعد الاستبراء (قلت) فإن لم يدع الاستبراء إلا أنه يقر أنه موطئها منذ أربع سنين فجاءت  
بهذا الولد بعد ووطئه أيلزمه هذا الولد أم لا (قال) قال لنا مالك يلحقه الولد ولم يوقفه على سنة ولا على أربع  
سنين فأرى أن يلزمه الولد إذا جاءته بملايشبه أن يكون من وطء السيد وذلك إذا جاءت به لا قصى ما يحصل  
له النساء إلا أن يدعى الاستبراء (قال) سحنون روى ذكر مالك بن أنس وغير واحد أن نافع أخبرهم عن صفية  
بنت أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تهم ثم يدعونهم يخرجون لا تأخذي وليدة يعترف  
سيدها أن قد ووطئها إلا لحقت بولدها فأرسلوه من بعد أو أسكروهم (وأخبرني) ابن وهب عن أسامة بن  
زيد عن نافع أن ابن عمر قال من وطئ أمته ثم ضيعها فأرسلها فخرج ثم ولدت فالولد منه والضبيعة عليه قال  
نافع فهذا قضاء عمر بن الخطاب وقول عبد الله بن عمر (قال) وأخبرني عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله  
ابن عمر كان إذا وطئ جارية جعلها عند صفية بنت أبي عبيد ومنعها أن تخرج حتى يستبرأ بها جل أو  
تخبر به قبل ذلك وقال عبد العزيز بن مقل قول مالك أن أقر بالوطء يلزمه الولد إلا أن يدعى الاستبراء وإن ولدت لمثل  
ما تحصل له النساء إلا أن يدعى الاستبراء

﴿ في الرجل يقر بوطء أمه في حرمة فجاءت بولد لملايشبه أن يكون من وطء السيد أيلزمه أم لا ﴾

(قلت) أ رأيت أن أقر رجل في حرمة أن هذه الامة جلها منه وأقر بولده أمه له أخرى فقال ولد هاهنا وقال  
في أمه له أخرى قد ووطئها ولم يذكر الاستبراء بعد الوطء موكل هذا في حرمة فجاءت هذه التي أقر بوطئها بولده  
يشبه أن يكون من وطء السيد (قال) يلزم الولد في هؤلاء كلهم وأمهم أمهات أولاد ويستحق أمهات الأولاد  
من جميع المال وإن لم يكن له مال سواهم فهم أحرار وأمهم أمهات أولاد عند مالك ويستحق (قال) وهذا  
كأه قول مالك (قال) ومأنت مالك عن الرجل يقر عند مرتبة جاريتة أنها ولدت منه ولا يعلم ذلك أحد إلا  
سأله أن يرى أن يصدق في ذلك (قال) فقال لي مالك أن كان الرجل يورثه كلاله أنعمهم عصبه ليسوا هم ولده  
فلا أرى أن يقبل قوله إلا نية تثبت على ما قال وإن كان له ولد أرى أن يعتق (قال) قلت لمالك أمن  
رأس المال أم من الثلث (قال) لا من رأس المال (قال) قلت لمالك فالذي يورثه كلاله أنعمهم  
عصبه ليسوا ولدا أفلا ترى أن تعتق في الثلث (قال) لا وهذه أمه إلا أن يكون لها على ما قال بينة (قلت)  
وهذا إذا لم يكن مع الامة ولد بعده السيد (قال) سم (قلت) فإن كان مع الامة ولد بعده السيد جاز

الرباطاهرة يعلمها بنص النبي عليه السلام عاها ولا ينتقالي طلب لادلة في شيء ما والله عز وجل لما أراد  
أن يحن عباده وبسليم فرق بين طرق العلم فجعل منه ظاهرا جليا وباطنا خفيا يعلم الباطن الخفي بالاجتهاد

قوله في ذلك لو كانت أم وولده في قول مالك (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت قول مالك إذا كان ورثته كلاله لم يصدق إذا قال في جارية عند موته إنها أم وولده أيجعل مالك الأخوة والأخوات كلاله في هذا الوجه أم لا (قال) الأخوة والأخوات عند مالك هم كلاله في غير هذا الموضع وإنما قال مالك الذي أخبرتك بهما قال لئلا كان ورثته كلاله فالأخ والأخت ههنا في أمر هذه الجارية التي أقر بها أنها ولدت منه بمنزلة الكلاله لا يصدق إذا كان ورثته أخوة أو أخوات (قال) سحنون وقد قلنا إذا أقر في مرضه بجارية بأنها ولدت منه وليس معها ولد كان ورثته كلاله أو ولده فلا عتق لها من ثلث ولا من رأس المال وإنما قوله قد ولدت مني ولولده معها يلحق بنسبه مثل قوله هذا العبد قد كنت أعنته في صحتي فلا يعتق في ثلث ولا في رأس مال لأنه أقر وقد جيب عن ماله الأمن الثلث ولم يرد به الوصية ولا يكون في الثلث الأمان بديه الوصية أو ضله في المرض وليس له أن يعتق من رأس ماله في مرضه وقد قال أبو بكر لعائشة لو كنت تزني لم يكن لك ولكنه اليوم مال وارث وهذا كله قول مالك وأكثر الرواة

(في الرجل يبيع الجارية ثم يدعي ولدها)

(قلت) أرايت لو أني كنت جارية فهاجت بولدي ما يشبه أن يكون منوط عارية جاءت به لستة أو ستين أو ثلاث فادعت بولدها وأنكر المشتري أن يكون ولدي (قال) سئل مالك عن رجل باع جارية له وهي حامل فادعي أنه ولده قال مالك أمثل ذلك عندى إذا لم يكن في ذلك تهمة أن يلحق الولد بموتكون أمه أم ولد فكذلك إذا أقر بالوط عوادي الولد أنه يلحق به عند مالك لأنه ادعى أن ماله فيها حين أقر بالوط . فإذا جاءت بولدي ما يشبه أن يكون من الماء بطله ولده (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يبيع الجارية له ومعها الولد فيدعيه عند الموت بعد ستين كثيرة كيف ترى فيه (قال) قال مالك أرى أن يلحق به أن لم ينهم على انقطاع من الولد إليه يكون الرجل لأولاده فيتهم على أنه أعما أراد أن يرمل بغيره إليه لأن الصبي له إليه انقطاع فلا يقبل قوله إذا كان كذلك إذا كان ورثته كلاله ليس ورثته أولاده (قال) سحنون وقد قال بعض الرواة منهم أشهب إذا ولد عنده من أمته ولم يكن له نسب يلحق به فافراه جائز ويلحق به لو ولد وتكون الأمه أم ولد ويرد الثمن كل ورثته كلاله أو ولد لو هر قول أكثر كبار أصحابك

(في الرجل يهر بوطه أمته ثم ينكر ولدها)

(قلت) أرايت أن أقر رجل بوط جاريته ثم باعها قبل أن يستترها فهاجت بولدي ما يشبه أن يكون منوطه ذلك فأنكر البائع أن يكون منه (قال) هو ولده لأنه مقر بالوط ولا يقطع به إلا بما أمر به من ذلك في الولد إلا أن يدعي أسبراه وهذا قول مالك (قلت) أرايت أن أقر بوط عارية جاءت ولدها فنكر السيد أن يكون ولده (قال) سئل مالك عن الرجل يطلق امرأته فدعي أنها قد أسقطت وقد اقتضت عدتها ولا يعلم ذلك إلا بقرها (قال) قال مالك أن الولادة والسقط لا يكاد يخفى على الجيران وأهل الجورة تصدق النساء فيها وهو الشأن ولكن لا يكاد يخفى هذا على الجيران فكذلك حسنة في ولادة الأمه (قلت) أرايت أم ولد الرجل إذا ولدت ولدا انتفاء أيجوز فيه في مول مالك (قال) قال مالك أما نفيه جائز إذا ادعى أنه مستبرأ ولا لزومه الولد

والنظر من الظاهر الجلي في رفع ذلك الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات قال الله عز وجل هو الذي أرسل على الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات  
والرابع والوجهين باقي التقدير باقي السيرة فأما باقي التقدير فلا يكرن إلا في الصنف الواحد

الرجل يهلك ويقول أم ولد أو أمة أفربوطها ثم تأتي بولد بعد موتها يشبه أن يكون كذلك القسام

(قلت) أرايت أم الولد إذا اعتصمها سيدها أو مات عنها فجاءت بولد لآخر سبع سنين أو لم يلحق به بالانصاء أليزم السيد الولد أم لا (قال) نعم الولد لازم لأن الأب يدهى الاستبراء لأن كل من أقر بوطأ أمه له عند مالك فجاءت بولد لم يشبهه أن يكون جلا ذلك الوطأ فلو ولد له الآن يدهى الاستبراء بعد الوطأ (قلت) وهذا مصدق في الاستبراء في قول مالك (قال) نعم

المديان يقر بولادته أنه ابنه

(قلت) أرايت لو أن رجلا عليه دين يحيط بعماله فقال هذا الولد ادى من أمي عنه (قال) أراها أم ولد له ولا يمسحها الدين والولد ولده وكذلك قال مالك في أمهات الاولاد ان الدين لا يمسحهن ولا يردهن ولا يمسحهن بمنزلة الرجل يعتق عبده وعليه دين (قال) سمعنا وهذا قول الرواة كاهم لا أعلم بينهم فيه اختلاف وهذا يدل على المسئلة الاولى في الذي ادعى الولد ورثته عصية والولد له استطاع الى المدي ونادى فلقدر بالولد والدين خال عليه أولى بالتمه لا بد له أموال الناس ولكن استلحاق الولد يقطع كل تمه (وقال) ذلك محض كبار رواة مالك منهم أشهب الأثرى أن الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يثمل بها ويرغم أهل عصيا فاطلقة بالئن ولا يجوز له ارجاعها الا بشكاك جديس وولي وصداق لما بات منه في الحكم الظاهر فان ظهر بالمرأة حمل فادعاه كمن ولده وكانت زوجته بلا صداق ولا شكاك مستد الاستلحاق الوالد فالولد فاطع للتم

(في الرجل يزوج أمته فتلد له ولد بم أمه فأقل في دينه)

(قلت) لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا زوج أمه من عبده أو من رجل أجنبي فقامت برد استه أشهر فصاعدا فادعاه السيد بن الوليد (قال) قال مالك في الرجل يزوج أمه ثم طوؤها السيد بن قتيبة وولدان الوليد ولدا الزوج ولا يكون ولدا السيد إلا أن يكون زوجها قد اعترضا ببلد يعرف أن في أمته ما كان أسيرا لرجلها في طول ذلك فالولد يلحق بالسيد وسئل مالك عن رجل زوج أمته ثم وطئها السيد فقامت ولد قال الولد للعبد إلا أن يكون العبد معزولا عنها فان الولد يلحق بالسيد لأنها أمه يدركه فيها الحدود وكذلك يلحق به الولد إذا كان الزوج معزولا عنها (قلت) أ رأيت أن يزوج أمته فقامت فولد لاقل من ستة أشهر وقد دخل بها زوجها أ يفسد نكاحه في قول مالك (قال) نعم ويلحق الولد بالسيد إذا كان السيد معزوبا لوطه إلا أن يدعي الأسيرة

﴿ في الرجل يطأ أمة مكاته وسجود ﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يطأ أمه مكانه فتحمل جماعته نولداً يعني الولد أم لا (قال) لم أسمع من ملك في هذه المسئلة شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول لا يجتمع النسب والمال فإذا درى الحدوث النسب فارى في مستألف هذه لابد من أن يدرك الحدوث لا أخذه عن مالك وإذا درى الحدوث النسب (قلت) فهل يكون المكاتب في الإبن القيمة على أبيه يوم حلت وتكرن الامه أم ولده تلك القيمة أم لا تكون له أم ولد وترجع الى المكاتب أمه (قال) أحسن ما جاب فيه عندي أنها اقوم عليه يوم حلت بمنزلة لذي يطأ جارية أنه أو ابنته أو نرسى به ولا يكون هذا في أمه مكانه أشد مما يطأ جارية على السرى في حصه شرى به وتكون أم ولده ولا يصلح أن يلحق الولد به وتكون أمه أمه لمكاتبه (قلت) فإن لم يكن له مال وليس فيما في على مكانه قدر قيمتها أتكون أم ولد من نوعين أحدهما الذم والآخر والثاني ما كان من الطعام مدخولاً متأتا أو مصلحاً لا قرت أصلاً لا معاش خالفاً في قول بعضهم وأما الثاني النسبة فتكون في الصنف الواحد وفي المنقطن فلما في الصنف الواحد في قول

فيبقى المكاتب ويتبع سيده بفضل القيمة أم تكون أمه للمكاتب ويقاص السيد بقيمة الولد فما بقي عليه من كفايته (قال) أرى أن يكون ذلك على السيد ويقاص المكاتب سيده بذلك فإن كانت قيمتهما كفاها لما بقي عليه من الكتابة أصح وإن كان في قيمتهما فضل رجح ذلك المكاتب على سيده وأعتق (قال) مدحون وقال غيره ليس للسيد تعجيل ما على مكاتبه فإن كان له مال أخذت القيمة من ماله وصارت أم ولد كشبهة في ذلك وإن كان ماله على مكاتبه لا يحيط بقيمتها يسع ما على مكاتبه فإن كان ذلك قيمتها كانت أم الولد وأعطى المكاتب ذلك الثمن الآن إن شاء المكاتب أن يكون أولى بما يسع منه لتعجيل العتق وإن أبي كان له الوقوف على كتابته وإن لم يكن في ذلك الا بقدر نصف الجارية أخذت المكاتب وبقي نصف الجارية للمكاتب ونصفها بحساب أم ولد وأتبع سيده بنصف قيمة الولد

### في الرجل يطأ جارية بانه

(قلت) أريت الرجل يطأ جارية بانه أقوم عليه في قول مالك أم لا وكيف إن كان ابنه صغيرا أو كبيرا أو حلت أو لم تحمّل الجارية بمن الاب (قال) قال مالك أقوم عليه جارية بانه إذا وطئها حلت أو لم تحمّل كبيرا كان أو صغيرا وهو قول مالك الكبير والصغير في ذلك سواء أقوم عليه إذا وطئها وإن لم تحمّل ولا أحد عليه فيها لأن مالكاً قال في الجارية بين الشريكين إذا وطئها أحدهما قومت عليه يوم حلت إلا أن يحب الشريلان هي لم تحمّل أن لا تقوم على شريكه فذلك لا أرى أما الابن بمنزلة الشريل إذا طئها لم تحمّل وإن كان الابن كبيرا وليس للاب مال فأنما تقوم على الاب على كل حال مليا كان أو معدما وابتاع عليه أن لم تحمّل لانه وكذلك المرأة تحصل جارية بها زوجها أولا بانه أو لغيره مما وكذلك الاجنيون هم بمنزلة سواء (قلت) أريت أن وطئ جارية بانه وقد كان ابنه وطئها قبل ذلك أتوم على الاب أم لا (قَالَ) مالك أقوم على الاب قتل فهل للاب أن يبيعها في قول مالك قال نعم (قلت) فإن حلت من وطئ الاب (قال) قال مالك أقوم على الاب ونخرج حرة ويلحقه الولد لأنها حرمت على الاب لأن الابن قد كان وطئها قبل ذلك وإنما كان الاب فيها المتعة فلما كانت عليه حرما اعتقت (قال) ولم أسع من مالك ولكن أخبرني عنه بعض من أتني به (قلت) أريت الاب أن وطئ أم ولد ابنه أقوم عليه أم ماذا يصنع به في قول مالك (قال) لم أسع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أن تؤخذ القيمة من الاب بقيمة أم الولد قد دفع إلى الابن وتعتق الجارية على الابن ولا تعتق على الاب لأن الولد قد ثبت للابن وإنما الزنا الاب القيمة للفاسد الذي أدخله على الابن ولا أمر الابن أن يطأها فإذا نهيت الابن عن الوطء وحرمت عليه بوطء الاب اعتقها عليه وقد بلغني ذلك عن مالك (قلت) لم حرمت هذه الجارية على الابن وقد قال مالك لو أن رجلا وطئ امرأة ابنه لم تحرم على الابن (قال) لا تشبه الحرة في هذا الأمة لأن الرجل لو وطئ امرأة ابنه لرجحه أن كان محصنا وإن كان لم يحصن بأمرأة فقط حددتم حد البكر ولست أحده في أم ولد الابن فلما لم أحده في أم ولد ابنه حرمتها على الابن فكذلك أم ولد الابن لأنها أمه إذا وطئها الاب دفعتم عنه الحد وحرمتها على الابن وألزمت الاب قيمتها واعتقها على الابن (قلت) أريت أن جاءت هذه الجارية بولد مداموطها الاب (قال) ينظر في ذلك فإن كان الابن غائبا يوم وطئها الاب وقد غاب الابن قبل ذلك غيبة يعلم أن في مثلها استبرأ الطول معيه فالولد ولد الاب لأن مالكاً قال لو أن رجلا زوج غلامه أمه له فوطئها أسيدها بعد ما دخل بها وزوجها فولدت ولدا (قال) مالك أن كان العبد صغيرا معزول عنها فالولد للعبد وإن كان معزولاً وأغنيا قد استيقن في ذلك أنها قد حاضت بعده واستبرأ رجها (قال) مالك رأيت أن يلحق الولد بالسيد وترد الجارية إلى زوجها فكذلك الاب في جارية الابن

كل شيء من جميع الأشياء لا يجوز بيع واحد بآخر من صنعة إلى أجل من جميع الأشياء طعما كان أو غيره



﴿ في الرجل يتزوج الامه فلد منه ثم يشترى بها أن تكون بذلك أم ولد أم لا ﴾

(قلت) أرايت ان تزوج الرجل أمه والدته فرأيت ثم اشتراها أن تكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمه ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشترى بها أنها لا تكون أم ولد بذلك الولد إلا أن يشترى بها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشترى بها أنه لسيدها الذي باعها وأن الذي اشتراها هو حامل به يكون له قصير أم ولد ولا يصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لأنه رقيق وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فإني لا أراها أم ولد وإن اشتراها وهي حامل منه لأن الولد قد عتق على جده في بطنها وأما أن تكون أم ولد إذا اشتراها وهي حامل منه عين لم يعنى عليه وهو في بطنها فلهذا ثبت فيه الحرية يعنى على من ملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى ان سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك لأنه قد عتق عليه ما في بطنها وإن الامه التي لغير أبيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكل ما في بطنها فارقا فهذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت لو اشترت أمه قد كان أبي زوجها وهي حامل من أبي (قال) يعنى عليك ما في بطنها ولا تستطيع أن يبيعها حتى تضع ما في بطنها ولا تعنى عليك الأمه (قلت) فأن يرضق دين بعدما اشترى أم لا (قال) نعم تباع عليك وتباع بالولد وذلك انما تعنى عليك اذا خرج الأمان لا تستطيع أن يبيعها لما عقد لولدها من العتق بعد الخروج (قال) سحنون وقال أشهب مثل قول عبد الرحمن بن القاسم وقال بعض رواة مالك لا تباع في الدين حتى تضع لأن عتق هذا ليس هو عتق اقتراف من السيد إنما عتقه السنة عتق السنة أو كدم من الاقتراف وأشد (قلت) فان اشترى بها وهي حامل من أبي وأبي حتى وهي تحت أم ولد لا يكون أم ولد لا يكون بذلك الولد ويصح الزوج (قال) لا لا تكون أم ولد بذلك الولد وهي أمه للابن ولا تكون أم ولد بذلك الولد لأن الولد إنما عتق على أخيه ولم يعنى على أبيه ولم يكن للاب فيها ملك وتصرم على الاب بملك ابنه أياها لأن الاب لا ينبغي له أن يتزوج أمه ابنه (قلت) فان كانت حاملا من أخي فاشترى بها (قال) تكون هي وولدها رقيقا لأن الرجل لا يعنى عليه أن أخيه (قال) سحنون وقد قال غيره في الابن الذي تزوج جارية أبيه فحملت منه ثم اشتراها من أبيه أن ذلك لا يجوز لأن ما في بطنها قد عتق على جده ولا يجوز أن تباع ويستثنى ما في بطنها لأن ذلك غير ولا يوضع من ثمنها لما استثنى وهو لا يدري أيكون لها ولد أم لا يكون فكما لا يجوز له بيع ما في بطنها لا يضره وكذلك إذا باعها واستثنى ما في بطنها لا يوضع من الثمن لمكانه ألا ترى ان عتق ما في بطنها عتق لا يتسلط عليه الدين ولا يوضع الرق لأنه عتق منه وليس هو عتق اقتراف

﴿ في أم ولد الميرث ومدره ﴾

(قلت) أرايت لو أن مسلما ارتد فخلق بدار الحرب وله عبيد قد دبرهم وأمهات أولاد في دار الاسلام أيعتقون عليه حين خلق بدار الحرب كافر (قال) قال مالك في الاسير ينصره لا يقيم ماله الذي في دار الاسلام بين ورثته فهذا يدل على أن أمهات أولاد المرتد لا يعتقن عليه بإحاقه بدار الحرب لأن من لا يقيم ماله بين ورثته لا يعتق عليه أمهات أولاده فلما كان الاسيران تصير لهم ماله بين ورثته وكذلك المرتد إذا ارتد في دار الاسلام وخلق بدار الحرب فهذا نزلة الاسير الذي تصير فان رجع الى دار الاسلام كتاب ثم مات كان ميراثه بين ورثته وعتق عليه أمهات أولاده ومدره وان مات على الارتداد كان ماله لجميع

وأما في الصنفين فهو في نوعين أحدهما الذهب والفضة والثاني الطعام كله كان مباحا بشرأ ولا يشر

﴿ فصل ﴾ وباب الصرف من أضييق أبواب الربا فالتخلص من الربا على من كان عمله الصرف صير الامن

المسلمين وأما مدبر وقد فاتهم بمشغور وليس هي وصية استعدها لانه أمر عصفه في الصلوة ولم يكن يستطيع أن ينفذه وهو مسلم فلذلك جاز عليه وأما كل وصية لو شاء أن يرد ها هو مسلم رد ها فها لا يجوز إذا ارتد وكذلك الأسير إذا نصّر ولو جاز لها أو وصي هو هو مسلم ولو شاء أن يرد مردد لجأ إليه أن يحدث في ارتداده وصية فهذا الوجه ما سمعت (قلت) أرايت المرتد إذا ارتد وله أمهات أو أولاد يجر من عليه في حال ارتداده في قول مالك قال نعم (قلت) فهل يعقن عليه إذا وقعت الحرمة (قال) لا أخضع قول مالك في العنق ولكني لأراي أن يعقن عليه لأن الحرمة التي وقعت ههنا من قبل ارتداده ليست كحرمة النكاح لأن النكاح عصبة تنقطع منه بارتداده وهذه عصبة ليس لها من عصبة تنقطع وهذه قد عمل لانه رجع عن ارتداده إلى الاسلام فأراها موقوفة إن أسلم كانت أم ولده بحال ما كانت قبل أن يرتد

### في أم ولد التي تسلم

(قلت) أرايت أم ولد التي إذا أسلمت ما عليها في قول مالك (قال) تعقن وقد قال مالك توقف حتى يموت أو يسلم ففعل له ثم رجع إلى أن تعقن (قلت) ولا تسمى في قيمتها في قول مالك (قال) لا لأن التي أعما كان له فيها الاستمتاع بوطئها فلما أسلمت حرم فربحها عليه فصارت حرة (قلت) أرايت أن أسلمت أم ولد النصراني ثم أسلم النصراني مكانه بعد إسلامها أصبحت أم ولده كما كانت أم تعقها عليه (قال) ان أسلم قبل أن يعقها لسلطان عليه بعدما أسلمت كانت أم ولده (قال) والذي أرى في أم ولد التي إذا أسلمت أن عفل عنها ولم يرفع أمرها حتى أسلم سيدها النصراني وقد طال زمانها أن سيدها أولي بها أن أسلم ما يصح عليه السلطان يعقها لانه أمر قد اختلف الناس فيه (قلت) أرايت أم ولد ذى ولدت بعد أن سارت أم ولد من غير سيدها فأسلمت فأعتقها عليه في قول مالك ما حال الولد وهل هم مسلمون باسلام أمهم إذا كانوا أصغارا أم لا وهل يعق ولد أم الولد على سيدهم النصراني أن أسلم وأمهم نصرانية أو أسلمت أم الولد ولم يسلم معها أولادها وهم كبار قد استغنوا عن أمهم بالغوا الحلم ولم يبلغوا أن تعقهم أم لا (قال) لا تعق للولد الكبار أسلموا مع اسلام أمهم أو قبلها أو بعدها ولا اسلام للولد الأصغار باسلام أمهم استغنوا عنها أو لغوا الانثار أو لم يبلغوا ولا عقت لهم ولا الجميع ولدها أن أسلموا إلا إلى موت سيدها ولا يعق منهم بالاسلام إلا الام وحدها وذلك الام إذا اجنت أجزر سيدها على اقتكائها وان ولدها لو جنوا اجنابا لم يجبر السيد على اقتكائها معهم إنما عليه أن يسلم الخدمه التي له فهم فيعقد مهم المهر وروح التي إلى يستوفى جرحه قبل ذلك فيرجعون إلى سيدهم فهذا فرق ما بينهما وإنما اسلام الام بمنزلة مالو يحل لها سيدها العتق دون ولدها فلا عتق لولدها إذا أسلموا إلا إلى موت سيدها ولقد قال مالك الاولاد تبغ لا تأتي في الاسلام في الارار وقال في أولاد العبيد في الرق أنهم تبع لأمهاتهم في الرق ولم أسلمه فقال في اسلامهم شيئا إلا أني أرى أن لو أن أمه نصراني لها ولد صغير فأسلمت بيعت ومما معهما من ولد صغير ولا فرق بينهما وبين ردها لانه لا يستغنى عنها (قلت) فإن كان قد استغنى عنها (قال) لا يبيع معها (قلت) ولا يكون مسلما باسلامها صغيرا كان أو كبيرا (قال) إذا استغنى عنها فلا أراه عندى مسلما باسلامها وان لم يستغنى عنها يبيع معها من مسلم فما اسلامه فلا أراه مسلما إذا كان أبوه نصرانيا ولا للسيدة الذي تشتراه مع أمه أنه يصح بيعه مسامحا إذا كره ذلك أبوه (قال) وله رسمه متعالم كما هو يستل من الرجل المسلم يكفله العبد ولا رسمه على النصرانية قتله أو لاد أن ترى أن يكره الأولاد على الاسلام ودم صفار قال ما علمت ذلك استسكارا أو أن يكون ذلك لسيدهم (قلت) أرايت المكاتب النصراني إذا كان مولاه مسامحا فأسلمت أم ولد هذا النصراني المتهرب

كان من أهل الورع والمعروف بما يحل فيه ويحرم منه وقيل ما هم ولدان كان الحسن وقيل ان استعصم عام يس من بيت صراف فلا نشر به وكان أصبح يكره أن يستعمل بطل الصغير قال ابن جرير بن زيد في كتابه

(قال) اذنى ان ترقب فان بهجز المكاتب كانت حاله مثل حال النصراني يشتري الامه المسلمه وان كان السيد نصرانيا ثم اسلمت أم ولد للمكاتب النصراني أو قفط فان أدى المكاتب حقت عليه وان بهجز كانت رقفاً ويصت عليه

﴿ أم الولد يكاتبها سيدها ﴾

(قلت) أرايت أم الولد أيسلم أن يكاتبها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك لا يكاتبها سيدها الا بشئ يجعله منها فاما أن يكاتبها يستعيا في الكتابة فلا يجوز ذلك (قلت) واعلم يجوز عند مالك في أم الولد أن يصتقها على مال يتعجله منها (قال) نعم (قلت) أرايت اذا كاتب الرجل أم ولده أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز (قلت) فان قامت بآداء الكتابة أعتقها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن لا ترد في الرق بعلم اعقت (قلت) أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها على مال مائة إلى الابد فخرجت حرة أ يكون لها أن ترجع على السيد بذلك فأتأخذ منه في قول مالك لان مالك قال لا يجوز للرجل أن يكاتب أم ولده (قال) لا ترجع على سيدها بشئ مما دفعت لان مالك قال السيد أن يأخذ مال أم ولده منها لم ير عرض فإذا عرض لم يكن له أن يأخذ مالها منها لانه أعيا أخذ الا أن يورثه (قال) وقال مالك أيضاً أس أن يقاطع الرجل أم ولده على مال يتعجله منها ويصتقها فهذا يملك على أنها لا ترجع عما أدت من ذلك إلى السيد (قلت) فله جوارم القاطعة في أم الولد ولا يجوز الكتابة (قال) لان القاطعة كانه أخذ مالها وأعتقها وقد كان له أن يأخذ مالها ولا يصتقها وأما الكتابة فاذن كاتبها فكانت باعها عند متاورقها فلا يبرز أن يبيعها بذلك ولا يستعيا لان أمهات الاولاد لا سعيه عليهن إنما فيهن المتعة لساداتهن (قال) وقال مالك ليس لسيد أم الولد أن يستعياها ولا يجهدها في مثل استقاء الماء والطعين وما أشبهه ولا يكاتبها ولو أن رجلاً كتب أم ولده فصخت الكتابة فيها الا أن تقوت بادائها الكتابة فتكون حرة (قلت) أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها (قال) تصسخ كسائها وقال في أم الولد اذا كوتبت فأدت انها حرة لان مالك قال لا بأس بان يقاطع الرجل أم ولده فاذن لا بأس بالقاطعة فهي اذا أدت حرة لا شئ في ذلك ولا ينبغي كسائها؛ داه (قال) سحنون وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا أودت أم الولد أن تعجل العتيق يامر صالحها عليه فهو جائز فلما الكتابة كتابة المملوك فلا ولكن تصالح من ذات يدها ما يثبت لها العتيق وأخبرني ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال) يحيى ولو مات سيدها وعليها الدين الذي اشترت به فسخها كان ذلك ديناً عليها تتبع به لانها اشترت وقا كان عليها تعجلت العتيق بما كتب عليها ولو أنها كاتبت على كتابة معلومة ويحجم عليها تلك الكتابة الشهور والسنين ثم مات الرجل عصفت وبطل ما في عليها من الكتابة (قال) ان وهب وأخبرني يونس بن يزيد عن أبي الربيع بن خديك (قال) ابن وهب وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في رجل كتب سرية قال فان كانت جاءته عمال بدفعه إليه على عتيق تجعله يكون بعض ذلك لبعض ذلك جائز لما أكرر ربيعة أن يكاتبها وقال ان كاتبها خلفه أشروها المسلمين فيها

﴿ في الرجل يعتق أم ولده على مال يحوله عليها ديناً راضاها أو يعير رضاها ﴾

(قلت) أرايت من أعتيق أم ولده على مال يجعله سلباً ديار رضاها أو يعير رضاها أيرمها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك الا أن مالك قال ليس له أن يستعملها ولا يكاتبها فاذن لم يكن له أن

الباو قيل لما ألتزمه الله أكره ان يعمل الرجل بالصرف قال ثم لا أن يكون في الله ذلك

﴿ فصل ﴾ ومما بين النبي عليه السلام من وجوه الربا أن الذئب بالذهب والورق بالورق لا باع الا له لا باع

يستعملها ولا يكتبها فليس له أن يشتها ويجعل عليها ديناً بغير رضاها وإذا كان برضاها فليس به بأس عندى  
أصحابى فخرته امرأه حرة اختلعت من زوجها بدين جعله عليها فكذلك أم الولد لأنه إنما كان لسيدها المتاع فيها  
مثل ما كان له في الحرة من المتاع

﴿ في أم ولد النكح يكتبها ثم يسلم ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن نصرانياً كاتب أم ولده نصرانية فأسلمت أم ولده أن تسقط الكتابة عنها وتعتق في قول  
مالك (قال) نعم لأنه قال إذا أسلمت أم ولد النصراني عتقت عليه (قلت) أ رأيت لو أن ذمياً كاتب أم ولده  
الذمية ثم أسلمت (قال) قال مالك في أم ولد الذمي إذا أسلمت أنها حرة فأرى هذه تلك المنزلة أنها حرة وتسقط  
عنها الكتابة

﴿ يسع أم الولد وعصها ﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتريت أم ولد رجل فاعتقها (قال) قال مالك ليس تعتقك عتقا ويردها هذا البيع وترجع إلى  
سيدها (قلت) لم وهذا لئن آكد من أم الولد (قال) لأن ذلك قد ثبت في أم الولد ولا يشبه التدبير لأن التدبير  
من الثلث وأم الولد حرة من رأس المال لأن له فيها المتعة فهي مردودة على كل حال أم الولد البائع فإن ماتت  
في يد المشتري قبل أن ترد فبسيئها من البائع ويرجع المشتري إلى ماله فيأخذ (قلت) أ رأيت لو أن رجلاً  
باع أم ولده فاعتقها المشتري أ يكون هذا قوتاً (قال) لا يكون هذا قوتاً ولا تكون حرة وترد إلى سيدها (قلت)  
وإن ماتت فذهب المشتري فلم يقدّر عليه ما يصنع الثمن (قال) يتبعه فيطلبه حتى يرد إليه وإن قدر عليه وقد  
ماتت الجارية أم الولد في يد المشتري يرد عليه جميع الثمن ولم يتبعه بشئ لأن أم الولد إنما كان لسيدها فيها المتاع  
بالوطء لا بغيره وهي معتوقة من رأس المال على سيدها فلا يملك من حرة (قلت) فإن مات سيدها وقد ماتت  
أم الولد قبله أو بعده أو لم تمت (قال) رد الثمن إلى مشتريها على كل حال ويكون ثمنها ديناً على بائعها إن لم يكن  
عنده وفاً ماتت أو لم تمت مات سيدها أو لم تمت مات سيدها قبلها أو بعده أو فاس أو لم يفس

﴿ العبد المأذون له يتقى وله أمه أو أم ولد حامل ﴾

(قلت) أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى جارية فوطئها عاك اليمين بأذن السيد أو بغيره أذن السيد  
فردت ثم أعق العبد - رد ذلك فثبت به كبايعه ماله أ تكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون  
به أم ولده لأن بيعها وكل ولده قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فإن ما ولدت  
قبل أن يعتقه سيده ومافي بطن أمته رقيق كلهم السيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لأنهم عبيد وأما أمهم  
فبمنزلة ماله لأنه إذا أعتقه سيده تبعه ماله (قال) ابن القاسم إلا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته  
منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولده (قال) قلت لمالك نأى أن العبد حين أعتقه سيده أعتق هو جاريته  
وهي حامل منه (قال) قال مالك لا تعتق له في جاريته وحدها وحرمها وجراحها جراح أمه حتى تضع  
مافي بطنها فأخذ سيده وتعتق الأمه إذا وضعت مافي بطنها بالعق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية  
ههنا إلى أن يحدد لها العتق (قال) مالك يوزل هذا بلدنا وحكمه (قال ابن القاسم) وسأله بعض أصحابه  
ابن كنانة بعد ما قال في هذا القول بأعوام أ رأيت المدير إذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم جعل سيده  
عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أ ترى ولده يتبع المدير (قال) لا ولكنها إذا وضعت كان مديراً على حال ما كان عليه  
الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية للعبد سبع لأنها ماله (قلت) وتوهم ملكه ولا تكون بهذا الولد أم ولد

بدايد وأن الذهب بالورق لا يباع إلا بالدينار بدوكره مالك ترجمه الله في موطنه عن ابن شهاب عن مالك بن أوس  
ابن الحذافان البصري أنه التمس صرافاً فأتى ديناراً قال فدعا في طلبه من عبيد الله فترأضنا حتى أصبح طرف

فأشبه قول مالك في هذه بمنزلة ما اشتبه على المكاتب وحمله في هذا الجارية بمنزلة المكاتب  
 جارية ووالتي سمعت من مالك أنه قال تكون أم ولد إذا ولدته في التدبير أو في الكتابة (قال) فقلت لئن  
 لم يكن لها يوم يعتق ولدي (قال) نعم وإن لم يكن لها ولدي يوم يعتق (قال سحنون) وقد قال أكثر الرواة  
 لا تكون أم ولد للمدبر أم ولد إذا اعتق المدبر كان له ولدي يوم يعتق أو لا ولده لأنه قد كان السيد أخذ ماله وليس هي  
 مثل أم ولد المكاتب لأن المكاتب كان ماله ممنوعاً من سيده فبذلك أقر فأولاد المكاتب أم ولد إذا أدى يعتق  
 (قلت) ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي أعقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها مالك  
 في جراحها وحدودها بمنزلة الأمة وإن ماني بطنها ملك للسيد فهي إذا وضعت ماني بطنها كانت حرة وباللفظ الذي  
 اعتقها به العبد المعتق (قال) لأن ماني بطنها ملك للسيد فلا يصلح أن تكون حرة وماني بطنها حرة فلهما يصح هذا  
 أو قلت ثم تغفل طاحريتها حتى تضع ماني بطنها قال وما يسيئ لك ذلك أن العبد إذا كاتبه سيده وله أمة حامل  
 منه أن ماني بطنها حرة ولا يدخل في كتاب المكاتب إلا أن يشترطه المكاتب (قال سحنون) وهذا قول  
 الرواة كلهم ما علمت لأحد منهم خلافاً في هذا إلا أشبه فانه قال إذا كاتب الرجل عبده وله أمة حامل منه  
 دخل جعلها معه في الكتابة إلا أن يشترطه السيد

﴿ في أم ولد المدبر يعتق سيده يعتق في ثاته ﴾

(قال) وقال مالك في أم ولد المدبر إذا مات سيده يعتق في ثات مال السيد أم ولده أم ولده بالولد لدى كس في  
 التدبير وولده الذين ولدوا بعد التدبير من أم ولده بمنزلة يعتقون في ثات مال الميت (قال) ابن القاسم وإن  
 أراد المدبر أن يبيع أم ولده قبل مرت سيده لم يكن ذلك له إلا بإذن السيد وإن أراد السيد أن يبيعها كان ذلك له  
 (قال) فقلت لئن كان كان أعنتق المكاتب أو المدبر ولا ولده يوم أعنتق (قال) نعم أراها أم ولده بما ولدت  
 في التدبير والكتابة (قال ابن القاسم) وأما كسرن أم لان ولدها بمنزلة ولد لهم قد جرى في ولدها مثل  
 ما جرى في أبيهم فهذا بذلك أيضاً على أنه يجري فيها ما يجري في ولدها (قال) وقال مالك في المدبر إذا مات سيده  
 فعتق في ثات ماله أن أم ولده أم ولده بالولد الذي جلت به في تدبيره كانوا معها يوم يعتق أو هم أو ما نوا قبل ذلك  
 (قال ابن القاسم) تكون أم ولد لان ولدها بمنزلة أبيهم لأنه جرى العتق في الولد كما جرى في الولد فكذلك أيضاً  
 يجري فيها كما جرى في ولدها (قال سحنون) قد أعلمت هذا الأصل قبل هذا

﴿ المدبر يموت قبل سيده فيترك ولداً وأم ولد ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً له مدبر فولد له مدبر ولد من أمه ثم مات المدبر ثم مات السيد قال مالومات المدبر كانت  
 أم ولده أمه للسيد وجب ما ترك المدبر مالاً للسيد أو ما الولد فانه مدبر يقوم في ثات مال الميت بعد موته (قلت)  
 وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ الرجل يدعي الصبي في ملك غيره أنه ولده ﴾

(قال) أرايت لو أن رجلاً باع دابة لغيره في يده ثم أقر بعد ذلك بانه أبعد في قول مالك وبرد الصبي  
 (قال) نعم إذا كان قد ولد عنه (وأخبرني) ابن دينار أنه ارسل بالمدينة فقصي بها مائة وخمس عشرة سنة  
 وكذلك قال مالك (قلت) فإن كل الصبي لم يولد عنه (قال) قال مالك القول قله أبدأ الآن يأتي بأمر  
 يستدل به على كذبه (قال) مالك فما ادعى بما يعرف كذبه فيه فهو غير لائق به (قلت) أرايت لو أن  
 رجلاً ادعى أبناً فقال هذا ابني ولم تكن أمه في ملكه ولا كاسته ووجه أبصديق ذلك إذا كان الابن لا يعرف  
 سببه (قال) قال مالك من ادعى ولداً لا يعرف كذبه فيما ادعى الحق به الولد الذي لا يمكن له الدسب نأت (قلت)  
 مجبوراً خذ العيب يذهب في يده ثم قال حتى يأتي حارفي من العابة ثم عمر بن الخطاب يسمع حال عمر بن الخطاب

ولم يعرف كذبه لمن لا يعرف كذبه (قال) الغلام يولد في أرض الشرك فيؤتى به نحو لامل الصقالبة والزيغ  
ويعرف ان المدي لم يسئل تلك البلاد قط فهذا الذي يعرف كذبه وما أشبهه (قلت) أرايت أن شهد الشهود  
أن أم هذا الغلام لم تزل ملكا للفلان أو لم تزل زوجة لفلان غير هذا المدي حتى هلكت عنده أيتدل بهذا على  
كذب المدي (قال) أما لمة قلعه كن تزوجها فلا أدري ما هذا أو أما الحرة فإذا شهدوا أنها زوجة الأول  
حتى ماتت فهي مثل ما وصفت التي قبل في أرض العدو (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك في  
الحمل إذا ادعاه ولم يعرف أنه دخل تلك البلاد قط لم يصدق فلما إذا علموا أنه دخل تلك البلاد فإن الولد يلحق به  
(قلت) أرايت أن ادعى ابنه وهو في مكان غيره أيسدق أم لا أو كان أعتقه الذي كان في ملكه وادعاه هذا  
الرجل أتجوز دعواه أن كذبه الذي أعقبه أو صدقه (قال) قد سمعت أنه لا يصدق إذا كذبه المعتق ولا  
أدري أهو قول مالك أم لا وهو رأي (قلت) أرايت لو أن رجلا قل هذا النبي وهو ابن أمه لرجل وقال زوجني  
الامة سيدها فقلت لي هذا الولد فكذبه سيدها أكون ولده أم لا (قال) ما سمعت من ملك فيه شيئا ولا أرى  
أن يصدق (قلت) فلن اشتراه (قال) أراه ابنه وأراه امرأه أقلت أراه امرأه مالك (قال) من شهد  
على عتيق بعد فدت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك عتيق عليه وأما النسب فهو رأي (قلت) أرايت أن  
ادعت أولاد أمه لرجل فقلت لسيدها زوجتي أمتك هذه وولدت هؤلاء الأولاد عتيق وكذبه السيد وقال ما  
زوجتك ولا هؤلاء الأولاد مني أيتب نسب الولد منه أم لا في قول مالك (قال) لا يثبت نسبهم منه (قلت) فإن  
اشتراهم هذا الذي ادعاهم واشترى أمهم (قال) إذا اشتراهم ثبت نسبهم منه لأنه أقر بأنهم أولاده بشكاح  
لا يحرام فلذلك ثبت النسب منه ولم أسمعه من مالك (قلت) فلا تكون أمهم بولادتهم أم ولد في قول مالك  
(قال) نعم لا تكون أم ولد (قلت) أرايت لو أن السيد أصق الأولاد قبل أن يشترىهم هذا الذي ادعاهم  
أثبت نسبهم من هذا الذي ادعاهم أم لا (قال) لا يثبت نسبهم منه لأن الولد قد ثبت للذي أعتقهم ولا يتقل  
الولاد عنه ولا تورثهم الابنية ثبت لأن الولد لا يتقل عند مالك إلا بأمر يثبت (قلت) أرايت لو أن رجلا  
باع سيده وادعاه أولد بولده عنده ثم ادعاه ابنه (قال) سمعت مالك وهو يسئل عن الرجل يدعي  
الغلام فقال يلحق به إلا أن يستدل على كذبه (قال) وأخبرني من أتق به من أهل المدينة أن رجلا باع غلاما  
قد ولد عنه فادعاه وهو عند المشتري بعد خمس عشرة سنة (قال) مالك يلحق به (قلت) أرايت إذا اشترى  
رجل جارية من رجل فجاءت بولده عند المشتري مثل ما تملكه النساء فطاعها البائع (قال) مالك يدعوها جارية  
ويرد البيع وتكون أمه أم ولها ذم تكن نعمة (قال) ولم يسأل مالك عن قولك لئلا تملكه النساء وهو  
رأي (قلت) أرايت أن اشترى رجل جارية فقلت عند المشتري لسته أشهر أو لسته أشهر فادعى البائع  
ولدها وقد أعتق المشتري الام (قال) يسئل مالك عن رجل اشترى جارية فاعتقها فادعى البائع أنما كانت  
ولدت منه (قال) قال مالك لا يقبل قوله الابنية فأرى مسئلتك مثل هذه لا يقبل قوله بعد العتيق في الامة  
لأن عتقها قد ثبت وقبل دعواه في الولد بصيرانه (قال) سحنون ويرد النكاح لأنه مقر أنه أخذ من أم ولده  
(قلت) أرايت أن يشتري رجل جارية فادعى المشتري بولدها فادعاه البائع أثبت  
دعواه (قال) قال مالك في الجارية إذا أعتقها المشتري فادعى ولدها البائع ما أخبرتك في ولدها أيضا إذا  
أعتق المشتري بولدها أن الولد قد ثبت فلا يرد بقول البائع هذا الذي قد ثبت من الولد إلا بأمر يثبت (قلت)  
فالجارية ما لحاها هنا (قال) أرى أن كانت دنية لا ينهم في مثلها أرايت أن تلحق بعور النكاح وإن كانت من

لا والله لا تخارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهواو وبالبر بالبر  
وبالأهواو بالمر وبالمر بالأهواو والشعير بالشعير وبالأهواو

ثم سمع عليها لم يقبل قوله وكذلك قال مالك في الأمه إذا ادعى أنها أم ولد رأيت أن تلحق به إذا لم ينهم (قلت)  
 فلو دعيها أن ينسب إلى أبيه ويؤاثره (قال) ينسب إلى أبيه والولد قد ثبت للمعتق (قلت) أرأيت لو أن  
 رجلاً باع جارية فولدت عند المشتري فاشتريه لها وماتت الجارية فادعى البائع ولدها بموتها (قال) لا أخف  
 من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أن رد البائع جميع الثمن لأنه مقر بأن الثمن الذي أخذ لا يجل له وهذا المشتري  
 لم يحدث في الجارية شيئاً يضمن به (قلت) فإن كانت الجارية والولد لم يموتا ولكن أحتهما هذا المشتري  
 (قال) رد الثمن والعق ما هو والولد للمعتق (قلت) أرأيت أن اشتريت جارية فأقامت عندي سبعة أشهر  
 فوشت ولدها فدعيته أنا والبائع جميعاً (قال) إن كان المشتري قد استبرأها بصحيفة فجات به لسته أشهر من  
 عد الاستبراء فلو ولد المشتري وإن كان المشتري لم يستبرأ وقد وطئها جميعاً في طهر واحد دعي له الترافعة  
 (قلت) أرأيت أن دعي له الترافعة فقال القافة هو من ماجعاً (قال) قول مالك أنه يوالى أيها شاء كقول عمر  
 ابن الخطاب به تأخذ (قلت) أرأيت أن يشتري جارية حاملًا فولدت فأعتقها المشتري وولدها فادعت الولد  
 أمجوز دعوى وترد إلى وتكون أم ولدي في قول مالك أم لا (قال) أما الولد فيلحق به نسبه وأما أم الولد  
 فإنها إن لم تعتق فإن مالها كالفا فيها أن لم ينهم فإن أمثل شأنها أن تلحق به وترد أم ولده وأما إذا اعتقت هي فإني  
 لا أخف من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى فيها أن العتق لا يرد بعد أن عتقت ولا قبل قوله ولا ردعتي الجارية إلا  
 بينة تثبت له وهو قول مالك (قال) ابن القاسم وأنا أرى أن لا يفسخ عتق جارية قد ثبتت حريتها بقوله فقد  
 إليه أمه وإن كان مثلاً لا ينهم عليها فلا ترد عليه إلا بينة تثبت وأنا أرى أن رد على المشتري الثمن ولا ترد إليه  
 الجارية به وله ويكون الولد للمشتري (قلت) أرأيت أن اشتريت جارية فجات بولد لاق من ستة أشهر  
 فادعت الولد أنعتق على أم لا وتكون أم ولدي أم لا في قول مالك (قال) لا تكون أم ولده ولا تعتق عليه  
 لأنه ولد قبل ستة أشهر من يوم اشتريت الأم فالملح لم يكن أسله في ملكك فلا يجوز دعواه فيه في قول مالك  
 (قال) قال مالك كل من ادعى ولداً يستيقن فيه كذبه لم يلحق به فهذا عندي مما يستيقن فيه كذبه (قلت)  
 أنصر به بالحديث قال ولدي وقد جات به لاق من ستة أشهر في قول مالك (قال) لا أخف من مالك ولا  
 أرى عليه الحد (قلت) أرأيت لو أني كنت أم ولد عند المشتري ما بيننا وبين أربع سنين فادعى  
 البائع الولد أمجوز ذلك ويثبت نسب الولد ترد الأمه إليه أم ولد (قال) نعم أرى ذلك (قلت) وهذا قول  
 مالك قال سألت أبا مالك عن الرجل يبيع الجارية فتلد فادعى الولد (قال) يجوز دعواه إلا أن ينهم (قال)  
 سمعته (قال) وقال غيره من أصحاب مالك في الرجل يبيع الجارية وولدها وقد ولدت عنده أو ولدت عند  
 المشتري إلى مثل مثله لا تنضم لموطأها المشتري ولا زوج أو باعها وبق ولدها الذي ولدت عند البائع أو باع  
 الولد وجسها ثم ادعى البائع الجارية وولدها وهي عند المشتري أو ادعى الولد عند المشتري وأمه عنده أو  
 ادعى الجارية عند المشتري والولد عنده بأنه ولده وقد أعتقها المشتري أو أعتقها أو كاتب أو دبر إن  
 ذلك كله إذا ادعاء الأول المولود عنده منزع من المشتري منتقض فيه البيع حتى يرجع إلى ربه بالبائع ولده  
 أمه أم ولد أو رد الثمن على المشتري وإن كان معدوماً الجارية في يد المبتاع والولد أو الجارية بغير ولده وقد أحدث  
 فيما المشتري أو لم يحدث من العتق وغيره فقال بعض أصحابنا إذا لحق النسب رجعت إليه الجارية وتابع بالثمن  
 ديناً وقال آخرون ومالك يقول يرجع الولد لأنه يلحق بالنسب وتبقى الأم في المبتاع لأنه ينهم أن تكون  
 بردها منعه ولا يستخدم ولا يعرم ثمنا الولد يرجع إلى حرة لا إلى رق بالذي يصير عليه من الثمن وإن لم تكن

الولادة عنده ولا عند المشتري من أمة باعها فقلت عند المشتري من حين اشتراها إلى ما لا تلحق فيه الأنساب فلا تنقض فيه صفقة مسلم أحدث فيها المشتري شيئاً أو لم يصدقه لأن النسب لا يلحق به إلا أن تكون أمه أمة كانت له ولده عنده أو عند غيره ممن باعها منه ولم يخره نسب أو كانت عنده زوجة بقدر ما تلحق الأنساب ويشبه أن يكون الولد له من حين زالت عنه والأطلاق يلحق به أبداً

### ﴿ الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه ﴾

(قلت) أ رأيت أن التفتلت لقبطاً فجاء رجل فادعى أنه ولده أبصدق أم لا (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يصدق إلا أن يكون ذلك عرجة مثل أن يكون رجلاً لا يعيش له ولد فيسمع قول الناس أنه إذا طرح طائر فطرح ولده فالتفت ثم جاء يدعيه فلن جاء من مثل هذا ما علم أن الرجل كان لا يعيش له ولد وقد سمع منه ما يستدل به على صدق قوله الحق به القبط والام يلحق به القبط ولم يصدق مدعى القبط الأبيض أو بوجه ما ذكرت لك أو ما أشبهه (قال) سمعوني وقال غيره إذا علم أنه لقبط لم تثبت فيه دعوى لاحداً لا يبينه تشهد (قلت) أ رأيت الذي هو في يده أن أقرأ أو يجد أن ينفع أقراره أو يهوده (قال) لم أسمع فيه شيئاً أو أراه شاهداً أو شهداً واحداً في الأنساب لا يجوز وهي غير تامه عند مالك ولا يبين مع الشاهد الواحد في الأنساب (قلت) أ رأيت الذي التفت له ولده ما هو لنفسه أي ثبت نسبه منه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه هو وغيره فيه سواء لا يثبت نسب الولد منه بقوله إذا عرف أنه التفت له (قلت) أ رأيت إذا ادعت المرأة لقبطاً أنه ولدها أي قبل قولها (قال) لا أرى أن يقبل قولها وقال أشهب أرى قولها مقبولاً وإن ادعته أيضاً من زنا إلا أن يعرف كذبها

### ﴿ الذي يدعي الصبي في ملكه أنه ابنه ﴾

(قلت) أ رأيت رجلاً قال لعبد له أو لأمه هؤلاء أولادي أي يكونون أحراراً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك القول قول السيد فيهم ما لم يأت بأمر يستدل به على كذب السيد في قوله بشئ (قلت) أ رأيت أن كل هؤلاء أب معروف أو كانوا عجميين من بلاد أهل الشرك أم هذا مما يستدل به على كذبه (قال) نعم (قلت) أ رأيت صبياً ولد في ملكي ثم صنته وتمكنت زماناً ثم ادعت أنه ولد لي أنجوز دعواي (قال) إن لم يستدل على كذب ما قال فهو ولده ويتزادان الفهم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن كان المشتري قد اعتق الغلام فأدعاه البائع وقد كان ولد في ملكه أنجوز دعواه وينقض البيع فيا بينهما وينقض العتق (قال) قال إن لم يستدل على كذب البائع كان القول قول البائع (قال) سمعوني وهذه المسئلة أعدل قوله في هذا الأصل (قلت) أ رأيت لو أن صبياً ولد في ملكي من أمي فأعتقته ثم كبر الصبي فادعت أنه ولدي أنجوز دعواي ويثبت نسبه (قال) نعم (قلت) فإن أ كذبني الولد (قال) نعم تجوز الدعوى ولا يلتفت إلى قول ولده (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك تجوز دعواه إذا لم يبين كذبه (قلت) فإن اشتري جارية فولدت عنده من العذوق الولد لم تجز دعواه حتى يكون أصل الحمل عنده وهذا مما يستدل به على كذبه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز أن يدعي الولد ولا يثبت نسبه إلا أن يكون أصل الحمل عنده في ملكه فإذا كان أصل الحمل في ملك غيره لم تجز دعواه في قول مالك في الولد إلا أن يكون كان تزوجها ثم اشتراها وهي حامل فهذا تجوز دعواه

### ﴿ الأمه تدعي ولداً من سيدها ﴾

(قلت) أ رأيت أن قالت أمه له ولدت منك أو أنكر السيد أن تحلف لها أم لا (قال) لا أحلف لها لأن مالك الكمالذهب بالذهب إلا مثلاً بعتل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا تبعوا منها شيئاً عاباً بنابجز وقال عمر بن الخطاب



أولادته فهذا إذا أقامت سارت أم ولد وبنت نسب ولدها ان كن معها ولها ان يدهى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأي (قلت) فان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء أقامت امرأته واحدة على الولادة أي صلب السيد (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يصح لانها لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي إذا أقامت امرأته واحدة على الولادة رأيت الميمن على السيد

﴿ المسلم ينقطع اللقيط فيدهى الذي أنه ابنه ﴾

(قلت) أ رأيت اللقيط من أقام عليه بينه أي قضى له به وان كان في دم مسلم فأقام في البيعة من المسلمين أنه ابنه أقضى به لهذا الذي يتجمله نصرانياً في قول مالك (قال) قال مالك في اللقيط يدهى رجل أن ذلك لا يقبل منه إلا بينه أو يكون رجلاً قد عرف أنه لا بعش له ولد فيزعم أنه فعل ذلك فان من الناس من يفعل ذلك فإذا عرف ذلك منه رأيت القول قوله وان لم يعرف ذلك منه لم يلحق به فإذا أقام البيعة عدولاً من المسلمين فهذا أخرى ان يلحق به نصرانياً كان أو غيره (قلت) فما يكون الولد اذا قضيت به للنصراني والحقت به أم مسلماً أم نصرانياً (قال) ان كان قد عقل الاسلام وأسلم في دم مسلم فهو مسلم وان كان لم يعقل الاسلام قضى به لايه وكن على دينه

﴿ الجلاء يدهى بعضهم مناسية بعض ﴾

(قلت) أ رأيت الجلاء اذا اعتقوا فادهى بعضهم انهم اخوة بعض وادهى بعضهم انهم عصبه بعض أصدقون أم لا (قال) قال مالك أما الذين سبوا أهل البيت أو انفر اليسير يحملون الى الاسلام فيسلمون فلا يرى ان يوارثوا جو لهم ولا تقبل شهادة بعضهم لبعض وأما أهل حصن يفتح أو جماعة لهم عدد كثير فيتحملون يريدون الاسلام فيسلمون فأنا أرى أن يوارثوا بذلك الولادة وتقبل شهادة بعضهم لبعض وبلغني عن مالك أنه قال لا تقبل شهادة هؤلاء انفر القليل الذين يتحملون بعضهم لبعض إلا أن يشهد شهود مسلمون قد كانوا يلاذهم قال فأرى أن تقبل شهادتهم ولم أسمع من مالك ولكن بلغني عنه وهو رأي (قال) قال مالك حدثني الثقة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أباي أن يورث أحد من الأماجم إلا أحد ولد في العرب (قال) مالك وذلك الامر المجتمع عليه عندنا وأخبرني ابن وهب عن مخزومي بن زيد بن عياض عن بكير بن عبد الله ابن الأتبع عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمر بن عثمان بن عفان وأبو بكر بن سليمان بن أبي شمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله (قال) ابن وهب وأخبرني يحيى بن جندب المعافري عن قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب أنه قال قد قضى بذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان

﴿ الامه بين الرجلين بطناهما جميعا فتعمل فيدهيان ولدها ﴾

(قلت) أ رأيت الامه تكون بين العبد والحر قتل ولداً فيدهيان ولدها جميعا (قال) قال مالك في الجارية نوطاً في طهر واحد فيدهيان جميعا ولدها انه يدهى ولدها الناقة (قلت) وكيف تكون هذه الجارية التي وطئها في طهر واحد أهى ملك لهما أم ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذا

رضي الله عنه وان استنظر له الى أن يلج بينه فلا تنظره في أخاف عليكم الرماة والرماة هو الرابا

﴿ فصل ﴾ والنظرة في الصرف تقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن تنفق الصرف بينهما على أن ينظر أحدهما

التي قال مالك يدي لولدها القافة كفاحين أو عبيدين (قلت) أرايت ان جلت أمة بين رجلين فادي ولدها السيدان جميعا (قال) قال مالك في أمة وطئها سيدها ثم باعها فوطئها المشتري أيضا واجتماع عليهما في طهر واحد أنه يدي لولدها القافة فكذلك هذا الذي سألت عنه عندي ولم أسمع من مالك أنه يدي لولدها القافة قلن قالت القافة قلنا شتر كافيه جميعا قيل للولد والى أيهما شئت (قلت) قلن كانت أمة بين مسلم ونصراني فادعيا جميعا ولدها أو كانت بين حروب عبيد فادعيا ولدها جميعا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن يدي لولدها القافة لأن مالك قال إنما القافة في أولاد الأماة فلا بطل ما كان الأباة إذا اجتمعوا عليها في طهر واحد فإنه يدي لولدها القافة فيلقونه عن الحقوه ومنهم من الحقوه بالحرم فكسبل ذلك وإن الحقوه بالعبد فكسبل ذلك وإن الحقوه بالنصراني فكسبل ذلك (قلت) أرايت ان جلت ولد فادعاه المولى ان جميعا وأحد هما مسلم والآخر نصراني فادي لهذا الولد القافة فقالت القافة اجتمعوا فيه جميعا وهو طما فقال الصبي أنا والى النصراني أمكته من ذلك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن عمر قد قال بلغته أنه يوالى أيهما شاء فأرى أن يوالى أيهما شاء بالتب ولا يكون الولد الأسلم (قال) وسمعت مالك يقول كل من عمر بن الخطاب يلبط أولاد أهل الجاهلية بأبائهم في الزنا (قال) ولقد سمعت مالك يقول ذلك غير مرة واحتج به في المرأة تأتي حامل من العتوق سلم قلدتوا من انهما يوارثان من قبل الأب وهو أخوان لامرأ (قال) وكان مالك لا ير القافة في الحرث لأن رجلا طلق امرأته فزوجت قبل أن تبيض فاستمر بها حمل كل من مالكة لأول ويقول الولد لا يرث لأن الثاني لا يرث له إلا فراس فاسدو بلغني أن مالكة قال قلن فإن زوجه بعد حيضة أو حيضتين ودخل بها كان الولد لا يرث وأذا وضعت لتنام سته أثمره لحن الولد بالآخر (قلت) أرايت ما ذكر من قولك في الأمة إذا اجتمعوا عليها في طهر واحد فقلت إذا قالت القافة هو لها جميعا أنه يقال للصبي والى أيهما شئت أم هو قول مالك أم لا (قال) لا أدري ولكن رأيت مثل قول عمر بن الخطاب لأن مالك قال فيها أن يدي لولدها القافة إذا اجتمعوا عليها في طهر واحد كذلك فعل عمر بن الخطاب ولكن الذي فعله عمر فعله في الحرث في أولاد الجاهلية (قلت) أرايت ان مات الصبي قبل أن يوالى واحد منهم ما وقد وهبه مال من يريته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولو زل في هذا رأيت المال بينهما نصفين لأنهما قد اشتر كافيه وكان أن يوالى أيهما شاء قلنا الميراث واحد منهم حتى مات رأيت المال بينهما (قلت) أرايت كل من دعا عمر لا ولادهم القافة في الذين ذكرت عن عمر أنه كان يلبط أولاد الجاهلية عن ادعاهم إنما كانوا أولادنا كلهم (قال) لا أدري أكلهم كذلك أم لا إلا أن مالك ذكرني ما أخبرتك أن عمر كان يلبط أولاد أهل الجاهلية بالأبائهم في الزنا (قلت) فلو أن قوما من أهل الحرب أسلوا أو كنت تلبط أولادهم منهم من الزنا وتدعهم القافة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن وجه ما جاء عن عمر أن لو أسلم أهل دار من أهل الحرب كان ينبغي أن يصنعهم ذلك لأن عمر قد فعله وهو رأي

### في الرجل يبطن الأمة في طهر واحد فتحمل

(قلت) أرايت الأمة تكون بين الحر والعبد فتلد ولدا فيسدي ولدها جميعا (قال) قال مالك في الجارية نوطا في طهر فيدعيان جميعا ولدها أنه يدي لولدها القافة (قلت) وكيف هذه الجارية التي وطئها حاجب في طهر واحد هي ملك لها أم ماذا (قال) إذا باعها هادوق وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهدى التي قال مالك يدي لولدها القافة فالتى هي لها جميعا فوطئها في طهر واحد فأتى أن يدي لها القافة كفاحين أو صاحبه بشئ مما أسطر فاقبه وإن قل فهذا إذا وقع صحيح جميع الصرف لا عقاده على صداد والثاني أن يبعده الصرف بينهما على المناجزة ثم يؤخر أحدهما صاحبه بشئ مما أسطر فاقبه فهذا ينقض الصرف فيباو قبه

لم يدين (قلت) أرايت ان وطئها ذاتي طهر ثم وطئها ذاتي طهر (قال) الولد لا يسمونها اذا ولدته لست  
 أشهر فأكثر من يوم وطئها الا ان مالكا قال في الرجل يبيع الجارية فتحيض عند المشتري حيضة فيطوؤها المشتري  
 فتلد ان ولدها المشتري اذا ولده لسته أشهر وكذلك اذا كانت حلتا لمحا فوطئها ذاتا ثم وطئها ذاتا بعد ذلك في  
 طهر آخر ان الولد الذي وطئها في الطهر الآخر اذا جاءت به لسته أشهر فصاعد او قهرم عليه (قلت) ان يجعل  
 مالك عليه نصف الصداق (قال) لا أعرف من قول مالك نصف الصداق ولا أرى ذلك (قلت) ان يجعل  
 عليه نصف قيمة الولد مع نصف قيمة الأم (قال) ان كان موسرا كان عليه نصف قيمتها يوم وطئها ولا شيء  
 عليه من قيمة الولد وان كان معسرا كان عليه نصف قيمتها يوم حلت ونصف قيمة ولدها ويبيع نصفها الذي  
 لم يطأ في نصف القيمة فان كان عنه كفا فانصف القيمة أتبعه بنصف قيمة الولد وان كان اخص أتبعه بما  
 خص مع نصف قيمة الولد ولا يباع من الوثنى ويلحق بأبيه ويكون رواه هو قول مالك (قلت) أرايت  
 الجارية يبيعها الرجل فتلد ولدها عند المشتري فيدعيه البائع والمشتري وقبضات بالولد لما يشبه ان يكون من  
 البائع ومن المشتري (قال) قال مالك في الجارية يطوؤها المشتري والبائع في طهر واحد فتلد ولدا انه يدعي  
 ولدها القافة فأرى مسئلتان كان وطأ ذاتي طهر واحد في ولدها القافة وان كان بعد حيضة وولدت لاقل  
 من ستة أشهر فهو للولد وان كانت ولده لسته أشهر أو أكثر من ذلك فهو للمشتري وهذا قول مالك (قال  
 سعنون) وأخبرني ابن وهب عن الأيث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرودا تبرق أسار يروجه فقال ألم  
 تر أن مجرزا طرأ خالي زيد بن حزنوا أسامة بن زيد فقال ابن بعض هذا الاقدام لمن بعض (قال) ابن  
 وهب وحديثي رجال من أهل العلم عن أبي موسى الأشعري وكعب بن سورا الأزدي وكان قاضيا للعمريين  
 الخطاب وعمري بن عبد العزيز أنهم قضوا بقول القافة والخوابه انساب (قال) ابن وهب قال يونس قال  
 أبو الزناد يعاقبون ويدعي ولدها القافة فيلحق بالذي يلحقونه به منهم والوليد تو الولد الملحق به (وقال)  
 يحيى بن سعد قال كان سلفنا يعضون في الرط يتداولون الجارية بالبيع أو الهبة فيطوئها قبل أن يستبرؤها  
 بحيضة فتحمل فلا يدري من حملها ان وضعت قبل ستة أشهر فهو من الأول وتعتق في مالهو ويجلدون خمسين  
 خمسين كل واحد منهم فان بلغت ستة أشهر ثم وضعت بعد ستة أشهر دعي ولدها القافة فألحقوه بمن ألحقوه ثم  
 أعقت في مال من الخوابه الولد ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة وان أسقطت سقطا معروفا أنه سقط  
 قضى شتمها عليهم وعقت وجلد كل واحد خمسين جلدة وان مات قبل أن تضع فهي منهم جميعا ثمنها عليهم  
 كلهم (قال) قضى بهذا أمر الولاة (قال) ابن وهب وأخبرني الحليل بن مرة عن أبيان بن أبي عياش  
 عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فباعش رجلا من  
 امرأته في طهر واحد (قال ابن وهب) وأخبرني أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح قال أتى عمر بن  
 الخطاب بجارية قد تناولها ثلاثة قهر كلهم طوؤها في طهر واحد ولا يستبرئها فاستمر حملها فأمر بها عمر فحبست  
 حتى وضعت ثم دعي لها القافة فألحقوه برجل منهم فلحق به وقضى عمر عند ذلك أن من ابتاع جارية قد بلغت  
 الحيض فليتربص بها حتى تحيض (قال) ونكلهم جميعا (قال ابن وهب) وأخبرني بن أبي ذئب ويونس  
 عن ابن شهاب مثله (قال) يونس قال ابن شهاب فأبهم ألحق به كان منه وأمه أم ولد

في الامنة بين الرجلين يطوئها أحدهما فتحمل أو لا تحمل

(قلت) أرايت جارية بين رجلين وطئها أحدهما لم تحمل أو يكون على الذي وطئها شيء في قول مالك (قال)  
 لا حيران كان أكثر من صرف دينار فينقص ديناران كذا أبا علي هذا الترتيب واختلف هل يجوز من

قال مالك أرى أن تقوم على الذي وطئها جلت أو لم تجعل إلا أن يصيب الذي لم يطأها إذا هي لم تحصل أن يتمسك بحقه منها ولا يقومها على الذي وطئها فذلك له (قلت) ومتى تقوم إذا هي لم تحصل في قول مالك أي يوم وطئ أم يوم يقومها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولكن أرى أن تقوم يوم وطئها (قال) وقال مالك ولا حد على الذي وطئ ولا عقرب عليه وليس نعرف نحن العرف من قول مالك وإنما قلنا أنها تقوم عليه يوم وطئها من قبل أنه كان ضامنا لها أن ماتت بعد وطئها جلت أو لم تجعل فمن أجل ذلك رأيت عليه قيمتها يوم وطئها (قلت) أرأيت إذا هي جلت والذى وطئها موسر (قال) قال مالك تقوم على الذي وطئها إن كان موسرا (قلت) ومتى تقوم أي يوم جلت أم يوم نضع أم يوم وطئها (قال) قال مالك تقوم عليه يوم جلت (قلت) فإذا قامت عليه أنكنت أم ولدت الذي جلت منه في قول مالك ويكون ولدها ثابت النسب عنه (قال) نعم (قلت) وإن كان الذي وطئها عديا لأماله (قال) بلعني أن مالكا كان يقول قديا ولم أسمع من مالك أنها تكون أم ولدت الذي وطئها وإن كان عديا لم يكون نصف قيمتها دينارا على الذي وطئ ينسب به (قلت) فهل يكون عليه في قول مالك القديم نصف قيمة الولد (قال) لا يكون عليه من قيمة الولد شيئا لأنها حين جلت ضمن فولدت وهو ضمن لها ألا ترى أنها لو ماتت حين جلت كان ضامنا لشيء يك نصف قيمتها وأما الذي هو قوله منذ أدر كناه نحن والذي حفظناه من قوله إن كان موسرا أقومت عليه وكانت أم ولده وإن لم يكن موسرا بيع نصفها للذي لم يطأ فدفعت إلى الذي لم يطأ وإن كان فيه نقصان عن نصف قيمتها يوم جلت كان الذي وطئ ضامنا لنقص ولدها حر ويتبع أيضا هذا الذي وطئ نصف قيمة الولد ويثبت نسب الولد لا يباع نصف الولد وليس هو مثل أمه في البيع وهذا رأي والذي أخذ به (قلت) فهل يكون هذا النصف الذي بقي في يدي الذي وطئ غزاة أم الولد أم حرة في قول مالك (قال) أرى أن يعتق هذا النصف الذي بقي في يديه لأنه لا تمتعه له فيها ولا نسيب أم الولد ليس له فيها إلا الممتعة بها وليس له أن يستعملها فإبطال الاستمتاع بالجماع من هذه ولم يكن له أن يستعملها اعتق عليه ذلك النصف وصار النصف الآخر قيقال من اشتراه (قال) ابن القاسم ولقد سئل مالك وأخبرني من أتق به أن مالكا سئل عن رجل وطئ أمه فهو هي أخته من الرضاغة فمطلعت عنه (قال) مالك يلحق به الولد وبرأ عنه الحد بملكها أباه وتعتق عليه لأنها كانت في أمهات الأولاد الاستمتاع بالوطء وليس له أن يستعملهم فإذا كان لا يقتدر على أن يطأها ولا يستعملها فهي حرة (قال) وزلت بقوم وحكم فيها بقول مالك هذا (قلت) أرأيت لو أتى اشتربت أباه ورجل أمه بيننا فجاءت بولد فلو عبت الولد (قال) تقوم الأم يوم جلت فيكون عليه نصف قيمتها يوم جلت (قلت) ولا يكون عليه نصف الصداق في قول مالك (قال) لا (قال) سحنون وقال غيره إذا كانت الأم بين رجلين فعدي عليها أحدهما فوطئها فولدت (قال) لأحد عليه وبما قب ان لم يعذر بجهالة وتقوم عليه إن كان له مال فإن لم يكن له مال كان الشرى بالخيار إن شاء ثبت على حقه منها وكان هو الشرى بحساب أم ولد وتبع الذي لم يطأ شرى بك نصف قيمة الولد دينارا عليه وإن شاء أن يضمته ضمنه واعتقه في ذمته وليس هو عتقه من أعتق نصيبا له في عديته وبين رجل ولا شيء عنده فأراد الشرى بك أن يضمته فليس ذلك له عليه ولم يكن كالواطي لأن الواطي وطئ حقه وحق غيره فأفسد حقه وحق شرى بك وإن الذي أعتق لم يحدث في مال شرى بك إذا أعتق نصيبه وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم عليه إن كان له مال والاقتد عتق منه ما عتق فإن أراد الشرى بك أن يجبس نصيبه ويبقى نصيب شرى بك بحساب أم ولد فذلك له ولا يعتق على الشرى بك الواطي نصيبه لأنه قد بشرى النصف الباقي أن يوجد ما لا يكون له وطئها إلا أن يعتق المتمسك بالرق الصر في ما كلفت فيه المناجرة ولم يضع فيه تأخير أم لا على قولين أحدهما أن ذلك لا يجوز لأنهم ما منهم على المصد ذلك والعدة عليه وهو مذهب ابن القاسم في المدركة وقول محمد بن المواز والشافعي أن ذلك يجوز ولا

فإنه لا يصدق على الواطئ نصيبه لأنه لا يصدق على موطنها وليس له خدمتها (قلت) فإذا أيسر له الشرط لم يصدق عليه  
ولم يكن عند ماله ولم يضمن شيئا فأراد التمسك بالرق أن يضمنه أو أراد هو أن يقوم عليه للبسر الذي حدث  
أو أطاق بذلك هل يكون نصيبها الذي كان رقيقا بحساب أم وليس يكون جميعها أم لا (قال) لا تكون بذلك  
أم لا لأنه لم يكن يلزم الواطئ أن يجعله إلا أن تلزمه القيمة للرق الذي رد فيها فكذلك لا يلزم الذي له الرق أن  
يؤخذ بغير طوعه ولا تكون أم لا بما يلزم الواطئ بالجرة ويلزم الشرط بالقضية وهذه مسألة كثيرا لا خلاف  
فيها من أصحابنا وهذا أحسن ما علمت من اختلافهم

### ﴿ في الرجل يقر بالولد من زنا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا قال زنت هذه الامة فجاءت بهذا الولد هو مني فخلدته الحدة ما تلجدة ثم اشترى  
الامة وولدها أثبت نسبه منه ويعتق عليه في قول مالك أم لا (قال) لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عند مالك  
(قلت) فإن كان الولد بغيره فأراد أن يطأها بعد ما أقر بما أخبرتنا أن يكون له أن يطأها في قول مالك قال لا يعمل  
له موطؤها أبدا

### ﴿ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين ثم يوطؤها السيد فتحمل ﴾

(قال) وسألت عن الرجل يخدم الرجل جاريته عشر سنين ثم يوطؤها سيدها فتحمل منه (قال) ان كان له مال  
كانت له أم لا أم لا أخذ منه في مكانها أم لا أخذ منه في مثل خدمتها (قلت) له فان ماتت هذه الامة والاولى حية  
(قال) فلا شيء له وهو أحب قوله الى وهذا الذي أرى أن يؤخذ منه أم لا إذا حلت الاولى وقد اختلف فيها فقال  
بعض من قال يؤخذ منه القيمة فيؤاخره منها فان ماتت الاولى قبل أن تغد القيمة ترجع ماني الى السيد  
وان غدت القيمة والاولى حية فلم تنقص السنون لم يرجع على سيدها شيء وان اتلفت العشر سنين وقد بقيت  
قيمة من القيمة ردت الى السيد الذي أخذ من

### ﴿ ثم كذب أمهات الاولاد من المدونة الكبرى ﴾

وبليه كتاب الولاء والموارث

### ﴿ كتاب الولاء والموارث ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ في ولأه العبد يتبعه الرجل بأمره أو بغير أمره ﴾

(قلت) أ رأيت ان اعتقت عن رجل عبد اباه أو بغير أمره من الولاء في قول مالك (قال) قال مالك  
الولاء المعتق عنه (قلت) وسواء ان كان المعتق عنه حيا أو ميتا فهو وسواه ولأه هذا المعتق الذي اعتق عنه في  
قول مالك (قال) نعم ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك سبعا بن عبادة أجزأ بذلك مالك عن  
عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري ان أمه أرادت أن توفى ثم أخرت ذلك الى أن تصح فهلكت وقد كانت  
عمت بن تقي قال عبد الرحمن قتلته القاسم بن محمد ان أي هلكت أن ينفعها أن اعتق عنها (قال) القاسم ان  
سعد بن عبادة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أي هلكت وليس لها مال أن ينفعها أن اعتق عنها قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فاعتق عنها (قال) امن وهب قال جرير بن حازم ان نسمع الحسن بن كز ذلك عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له اعتق عنها وتصدق فانه سينالها وان  
يشخ وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن الموار والقسم الثالث أن يعقد الصر فيهم اعلی المناجرة قيساخر  
شي بموقع الصر عليه نسيان أو غلط أو سرقة من الصر أو ما أشبه ذلك ما يعطيان عليه أو أحدهما

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت عن عبد الرحمن بن أبي بكر رقبة كثيرة بعد موته (ابن وهب) وأخبرني عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد أنه قال من أعتق رقبة من أحد فالأول من كانت العاقبة عنه وان من الدليل على أن ولاده الذي أعتق عنه وميراثه ان السوابب الذين يعقون سائبة لله ان ولاده هم المسلمون غير أنهم لم وان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقوا السوابب ولم يرهم وكان ولاؤهم وميراثهم للمسلمين قال ذلك ابن أبي الزناد عن أبيه ان عمر بن عبد العزيز كتب الي بعض عماله أن يجعل ميراثهم في بيت مال المسلمين وان سالما أعتقه امرأه من الانصار سائبة قتل ولم تأخذ من ميراثهم وكذا سفيان بن عيينة عن أبي طوالة الانصاري وان عمر بن الخطاب قال ميراث السائبة كبيت المال ويعقل عنه المسلمون وقال أبو الزناد ربيعة وابن شهاب ميراث بيت المال وقال قبيصة بن ذؤيب كلان الرجل ان أعتق سائبة لأثره وان عبد الله بن عمر أعتق سائبة فلم ير ثم قال هؤلاء يعقل عنهم المسلمون (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث أنه قال أعتق عبد الله بن عياش رجلاً قال له العليمس سائبة وكان عبد الله بن عياش لا يخر بولائه لاسائبة وانما معنى السائبة كانه أعتق عن المسلمين اذ كانوا يرثونه ويقفون عنه ولو بان ولاؤه للذي أعتقه لو رثه وكان العقل على عاقبته ألا ترى ان عمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويرثه يصحون عقله على بيت المال لان الميراث لم

﴿ في ولادة العبد بعته الرجل عن العبد ﴾

(قلت) أ رأيت ان أعتقت عبيد بن عبد رجل لمن ولاؤه (قال) لم سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ولاده لسيد المعتق عنه (قلت) أ رأيت ان أعتق العبد المعتق عنه بعد ذلك أيجز ولاده (قال) لا لان مالكا قال في عبد أعتق عبده باذن سيده ثم أعتقه سيده بعد ذلك انه لا يجز الولاؤه كرا بن وهب ان ابراهيم النخعي سئل عن عبد كان تقوم فاذنوا له أن يتاع عبد أعتقه ثم باعوا العبد بعد ذلك فقال الولاء لمواليه الاولين الذين اذنوا له (وقال) أشهب يرجع اليه الولاء لان عقد عتقه يوم عقده ولا اذن السيد فيه ولا رد

﴿ في ولادة العبد بعته سيده عن الرجل على مال ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً قال لرجل أعتق عبدك على ألف درهم ضمنها لك أ يكون عليه الألف ان أعتق الرجل عبده أم لا (قال) نعم المال عليه عند مالك (قلت) ولان الولاء (قال) للذي أعتق في قول مالك (قلت) أ رأيت ان قال رجل لرجل أعتق عبدك على أن أدفع اليك كذا وكذا أتجملها على وتبجل للعبد العتق (قال) لا بأس بذلك والمال لازم للرجل كلن قدأ أوألى أوأجل وان كان عتق العبد الى أجل والمال حال أوألى أوأجل فلا خير فيه لاى سألت مالكا عن الرجل يعطي للرجل مالا على أن يدر عبده (قال) مالك لا خير في ذلك لانه لا يجزى أ يمت عتق العبد أم لا (قال) ابن القاسم لان العبد لو ملك قبل الاجل الذي أعتق اليه ذهب مال هذا الرجل باطلا وكذلك الكتابة انها غير جائزة لانها من وجه الفرار لان سيد العبد ان مات العبد قبل أن يردى هذا الذي كتبه من عنده جميع الكتابة ذهب مال الرجل باطلا لان العبد لم يعتق فهذا لا يجوز وانما يجوز من هذا اذا جعل السيد العتق كان الذي جعل السيد حالاً أوألى أوأجل فهو جائز (قال) مالك والولا للذي أعتق وأخذ المال فكذلك قال مالك في رجل در عبده فأعطاه رجلاً مالا على أن تبجل عتقه ففعل ان ذلك جائز والمال لازم للرجل وهو جائز للسيد والولا للسيد

فهذا بعض الصرف فيما وقع فيه التنازع ولا ينقض باتفاق واختلف هل ينتقض فيما حصل فيه التأخير أن يجاوز نقصان مثل أن يصرف منه دنائير بدرهم فحدم درهم ما قصا فيقول أنا أتجاوز ولا ينتقض

في ولاء العبد بعتقه الرجل عن امرائه العبد بآذانها

(قلت) أرايت لو أن امرأة تصت عبدي أعتقت عبدي عنها أفسد النكاح أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يفسد النكاح لأنهم تمكنه وانما جعلنا الولاء لما بالسهة والآثار (قلت) أرايت أن قالت امرأة تصت عبدا ليزوجها أعتق زوجي عن ألف درهم أفسد النكاح في قول مالك (قال) أرى أن يفسد النكاح ولم أسمع من مالك فيه شيئا لأن في هذا الباب خدائهم حين أعطته ألف درهم على أنه حر عنها وقولها أعتقه عن ألف درهم أعادها اشتراطها ولاؤه وقد قال أشهب لا يفسد النكاح لأنهم غلغله

في ولاء العبد بعتقه الرجل على ابنه أو أخيه النصراني

(قلت) أرايت من أعتق عبدا عن أبيه وهو نصراني أو مسلم أو عن أخيه وهو نصراني أو مسلم (قال) قال مالك الولاء الذي أعتق عنه إذا كان المعتق عنه مسلما (قال) ابن القاسم وأرى أن أعتق عبدا مسلما عن النصراني فلا ولاؤه له ولجماعة المسلمين وهو بمنزلة النصراني يعتق المسلم أن كان المعتق مسلما فإن كان المعتق نصرانيا فلاؤه لا يه إن أسلم أبوه

في ولاء العبد النصراني بعتقه النصراني ثم أسلم بعتقه

(قلت) أرايت لو أن نصرانيا أعتق عبدا له نصرانيا فأسلم العبد بعدما أعتق والسيدورثة مسلمون أي يكون ولاه هذا العبد المعتق حين أسلم لورثة هذا النصراني إذا كانوا مسلمين وإن كان النصراني الذي أعتق حيا أو ميتا (قال) نعم لأنه كان الولاء له إذا كان نصرانيا فليما أسلم العبد المعتق لم يرثه سيده من قبل أنه لا يرث المسلم النصراني فإن مات العبد المعتق وبيده على نصرانيته والسيدورثة أحرار مسلمون رجال فميراث المولى الذي أسلم لهم دون النصراني الذي أعتق والنصراني في هذا الحال بمنزلة الميت لا يصح ميراثه عن أن يرثوا ماله ولا يرث هو وكل من لا يرث فلا يصح عند مالك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أسلم السيد رجعا إليه ولاه مولاة (قال) نعم (قلت) أرايت لو أن نصرانيا أعتق عبدا له نصرانيا والسيد أب مسلم أو أخ مسلم أو ابن مسلم أو هم أسلم أو رجل من عصبته مسلم أو ابن مسلم فأسلم العبد المعتق ثم مات عن مال أي يكون ميراثه لقرابته سيده هؤلاء المسلمين أم لا في قول مالك (قال) نعم ميراثهم ذكررت والولاء بمنزلة النسب ألا ترى أن هذا النصراني لو كان له ابن مسلم فمات ووالده نصراني فولاده عصبه مسلمون أن ميراث الابن لعصبه أبيه المسلمين فكذلك ولاده ماله (قلت) أرايت لو أن نصرانيا من بني تغلب أعتق عبدا له نصرانيا ثم أسلموا بعد ذلك فهل كوا من مال من يرثهم (قال) عصبه سيدهم أن كانوا مسلمين يعرفون (قلت) وما جئوا بعد إسلامهم هؤلاء الموالى ففعل ذلك على بني تغلب (فقال) نعم (قلت) أرايت لو أن رجلا من العرب نصرانيا أعتق عبدا له العبد نصراني ثم أسلم العبد بعد ذلك أي يكون ولاؤه لجميع المسلمين أم لقوم هذا العربي النصراني (قال) بل ولاؤه لقوم هذا العربي النصراني ولا يكون لجميع المسلمين وهو مثل التسبب (قلت) أرايت لو أن نصرانيا أعتق عبدا له إلى أجل من الآجال وأسلم العبد قبل محل الأجل (قال) أرى ذلك مثل تدبير النصراني وكاتبه أن العبد إذا أسلم نؤجر المذبر وتباع كآلة المكاتب فكذلك المعتق إلى أجل هو أئتمت أنه نؤجر فإن مضى الأجل كان حرا (قلت) ولئن ولاؤه (قال) لا مسلمين مادام سيده على نصرانيته (قلت) فإن أسلم

من الصرف حتى على قولين أحدهما قول ابن القاسم أن ذلك لا يجوز ويستتص من الصرف صرف دينار واحدا لأن يكون العبد الذي تص أكر من صرف دينارين كذا أبدا على هذا المثال والترتيب والثاني

النبي صلى الله عليه وآله يرجع إليه الولاء (قال) نعم (قلت) ولم يردت إليه الولاء العتيق حين وقع وعقد العبد مسلم فلم لا يجعل  
ولاءه لجميع المسلمين ولا ترد إلى النصراني بذلك (قال) لأن حرمة أنما عتقه اليوم عاقبته قبل اليوم  
الآن ترى لو أن عبداً أعتق عبداً بغير إذن سيده ثم أعتقه سيده وهو لا يعلم عاصي عبده لزم العبد عتيق  
عبده بما صنع وولاه برجع إليه ليس لسيده منه شيء (قلت) ولا يشبه عبد العبد هذا ما هنا لأن عبد العبد قد  
نقض حرمة حين أعتقه العبد الأسفل (قال) لأن قبل أن حرمة لم تكن فامة الأمن بعدما أعتق السيد  
عبده الأعلى فهناك تمت حرمة العبد الأسفل وهذا قول مالك فهذا يدل على جميع مسائلنا التي أعتقنا في  
هذا كله إلى عقد العتيق يوم وقع فإن كان المعتق نصرانياً أو سيده نصرانياً فأسلم العبد بعد ذلك فإن سيده ان  
أسلم يرجع إليه ولؤه وان كان يوم عقده العتيق كان العبد مسلماً فقتله عتقه أو أعتقه إلى أجل فأسلم السيد  
قبل مضي الأجل فإنه لا شيء لمن ولائنا ما ينظر في هذا إلى عقد العتيق يوم عقده السيد كان العتيق إلى أجل  
أو باتان كان العبد يومئذ مسلماً والسيد نصرانياً لم يسلم فلا شيء للسيد من الولاء فإن كان العبد نصرانياً يومئذ  
والسيد نصرانياً يومئذ فأسلم العبد وأسلم السيد النصراني فإن الولاء يرجع إليه

### ﴿ في ولء أم ولد النصراني تسلم ﴾

(قلت) أ رأيت أم ولد التي أن أسلمت فأعتقت عليه في قول مالك من يكون ولؤها (قال) لجميع المسلمين  
(قلت) أ رأيت أن أسلم سيدها بعد ذلك هل يرجع إليه ولؤها (قال) نعم لأن مالكا قال في مكاتب التي  
إذا أسلم فآدي كتابته أن ولءه للمسلمين فإن أسلم سيده بعد ذلك يرجع إليه ولؤه لأنه عقد كاتبه وهو على  
دينه فكذلك أم الولد

### ﴿ في ولء العبد المسلم بعتقه النصراني ﴾

(قلت) أ رأيت عبد النصراني إذا أسلم فأعتقه سيده ملن ولؤه في قول مالك (قال) لجميع المسلمين (قلت) فإن  
أسلم السيد بعد ذلك أ يرجع إليه ولؤه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يرجع إليه ولؤه (قلت) فما فرق  
ما بين هذا وبين مكاتبه وأم ولده في قول مالك وقد قال مالك في أم ولده ومكاتبه أنه إن أسلم يرجع إليه ولؤه  
(قال) لأن العتيق قد كان وجب في أم ولده وفي مكاتبه في حال نصرانيته ما وهذا العبد الذي أسلم فأعتقه بعد  
إسلامه لم يجب فيه حرمة إلا بعد إسلامه فلم يجب للنصراني فيه ولؤه في حال نصرانيته وأما وجب الولاء فيه لهذا  
النصراني بعد إسلام العبد لأنه إنما أعتقه بعد إسلامه فلا ثبت لهذا النصراني فيه ولؤه وولاءه لجميع المسلمين  
ولا يرجع إليه ولؤه بعد ذلك إن أسلم (قلت) فلو أن نصرانياً له عبد نصراني فأسلم العبد وأشتري عبداً مسلماً  
فأعتقه والنصراني الذي أعتق ورثه مسلمون أحرار رجال أ يكون لهم من ولء هذا العبد الذي أعتقه هذا  
النصراني شيء أم لا (قال) قال مالك لا يكون لهم من الولاء شيء والولاء لجميع المسلمين (قال) وقال مالك إن  
أسلم النصراني الذي أعتق لم يكن له من ولؤه قليل ولا كبير ولم يرجع إليه الولاء والولاء إذا وقع ثبت لمن وقع له  
الولاء يوم وقع الحق بمنزلة النسب ولا يزول بعد ذلك كما لا يزول النسب وأما ما ذكر من ورثة المسلمين  
فلا شيء لهم من هذا الولاء لأنه لم يثبت لصاحبهم الذي أعتقه فلذلك لا يكون لهم الولاء (قلت) أ رأيت لو أن  
رجلاً من العرب من بني تغلب وهو نصراني أعتق عبداً مسلماً أ يكون ولؤه لبني تغلب أم لجماعة  
المسلمين في قول مالك (قال) قال مالك ولؤه لجماعة المسلمين الآن ترى أن ولء هذا العلبي النصراني لو كانوا

قول أشهب أن الصنف يجوز ولا ينتقض منه شيء إن تجاوزا نقصان كالداني أن رضى به وقدرى عن ابن  
القاسم مثل قول أشهب في نقصان البير كالداني والداني وقاله أسبغ في الدرهم من الأتم درهم وذلك



مسلمين فاعتق الابوه نصراني عبيد له من المسلمين ان ولاء العبيد لجامعة المسلمين ولا يكون ولاؤهم لولده فلو انه اقرب اليه من عصبته فهذا ولده لاتبى لهم من هذا الولاة فلعصبته في هذا أخرى أن لا يكون لهم هذا الولاة

﴿ في ولاء مدبر النصراني يعلم ﴾

(قلت) قدبر الذي اذا أسلم (قال) قال مالك بؤايجر وتكون الاجرة للسيد ولا يترك بخدمة النصراني فان مات النصراني على نصرانيته وله مال يخرج هذا المدبر من ثلثه عتق عليه وان لم يكن له مال يخرج من ثلثه عتق عليه مبلغ ثلثه ورق من المدبر ما بقي فان كان وردت النصراني نصارى بيع عليهم مال من المدبر وان لم يكن له وردت من النصارى فارق من هذا المدبر فهو لجميع المسلمين وهذا قول مالك (قلت) فان كان ورقه هذا النصراني مسلمين أي يكون لهم ولاؤه (قال) نعم لهم الولاة لان الاب قد بعث له الولاة بالتدبير الذي كان في في النصرانية

﴿ ولاء العبد بعتقه العبد باذن سيده أو بغير اذنه ﴾

(قال) وقال مالك ما عتق العبد باذن سيده فولاؤه لسيده ولا يرجع الى العبد وان أعتق العبد فهو مخاطب للمكاتب في هذا وما أعتق العبد من عبيده مما لم يؤذن له فيه سيده فلم يعلم به حتى عتق العبد جاز عتقه ولاؤه للعبد دون السيد (قال) ابن القاسم وذلك لان العبد حين أعتقه سيده تبعه ماله فحين تبعه ماله جاز عليه عتق عبده الذي كان أعتقه لان سيده لم يكن رده قبل ذلك في الرق وأعتقه حين أعتقه ولم يستثن ماله فجاز عتق العبد في عبده الاول ولو استثنى السيد مال عبده فسخ عتق العبد الذي كان أعتق بغير أمر سيده وورد قفا الى السيد لان السيد قد استأنه ولان السيد كان له أن يردّه اذا علم بذلك قبل أن يعتق عبده (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قلت) وكان مالك يبيز عتق العبد ان أعتق عبده باذن سيده (قال) نعم (قلت) وكان مالك يبيز عتقه اذا أعتقه بغير اذن السيد ثم أعتق السيد العبد الا على قبل أن يعلم بعتق العبد الثاني (قال) نعم كافر تركك

﴿ في ولاء العبد المسلم بكتابة النصراني ﴾

(قلت) أرايت النصراني اذا كاتب عبده والعبد مسلم ثم أسلم السيد قبل أداء الكتابة (قال) فان ولاء المكاتب اذا أدى جميع المسلمين ولا يرجع الى السيد ولاؤه وانما ينظر اليه يوم عقده العتق ولا ينظر الى العتق يوم وقع الا ترى لو أن نصرانيا كاتب نصرانيا ثم أسلم العبد بيعت كتابته فلماذا أدى أعتق وكان ولاؤه للنصراني اذا أسلم (قلت) لم نظرت الى حاله يوم عقده العتق ولا تنظر الى حاله يوم وقع العتق (قال) لانه حين عقده ما عقده صار لا يستطيع رده وجب له وانما ينظر الى حاله تلك يوم وجب ولا ينظر الى ما بعد ذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا يدل على ما أخبرتك من عتق النصراني وتدبيره وكتبته العبد النصراني قبل أن يسلم العبد ثم أسلم العبد

﴿ في ولاء العبد النصراني بكتابة المسلم ﴾

(قلت) أرايت عبدا نصرانيا للمسلم كاتبه فاشتري هذا العبد النصراني عبدا صرايا فكتبته فأسلم المكاتب الاسفل فلم تبع كاتبه وجهل ذلك حتى أدبا جميعا فحقا لم يولاه هذا النصراني المكاتب الا على في قول مالك لان الموازين قد تختلف في مثل هذا المقدار ومختلف عليه الموازين لا اختلاف هندي في حوازي تجاوزه فليس ماري عن ابن القاسم في هذا الاختلاف من قوله وانما المعنى في ذلك أن الداني والداني من مري أن

(قال) لم يولدوا ميراث لجميع المسلمين فان أسلم تكن ميراثه لسيده وكذلك قال مالك (قلت) فلم ين ولا مكاتبه  
 الأسقل وقد أدى النصراني (قال) لمولى النصراني (قلت) فان ولد هذا النصراني أولاد فأسلموا بعد أداء  
 كتابته فهل كانوا من مال من ربههم (قال) مولى النصراني الذي كاتبه (قلت) وكذلك لو أعتق النصراني عبدا  
 مسلما بعد ما أدى كتابته وهل كانوا من مال من ولاؤهم (قال) بل جماعة المسلمين لأن ولاؤهم لم يثبت لهذا  
 النصراني حين أعتقهم فلذلك لا يكون ذلك لمولى النصراني أيضا (قلت) ولم جعلت له ولاه مكاتبه مكاتبه  
 إذا أسلم ولا واده أن أسلموا وهو لا يرث ولدا للذين ولدهم ولا الذين كاتب لانه نصراني (قال) نعم امتنع  
 ميراث هذا النصراني لاختلاف الدينين لا غير ذلك ألا ترى أن هذا النصراني نفسه أن أسلم كان السيد الذي  
 كاتبه هو وارثه دون المسلمين فكذلك أولاده الذين هم على الاسلام هو وارثهم وكذلك مواله الذين أسلموا  
 بعد العتق هو وارثهم لانه مولاهم وهو مولى مولاهم أيضا ألا ترى أنه لا يرث مسلم نصرانيا (قلت) فلم قلت  
 في عبدا النصراني إذا أعتقهم وهم على الاسلام أن ولاههم لجميع المسلمين ولا يكون ولاؤهم لسيدهم أن  
 أسلم ولا للسيد النصراني (قال) لانه حين أعتقهم ثبت ولاؤهم لجميع المسلمين فلا يرجع الولاء بعد ذلك إلى  
 أحد من الناس ألا ترى أن هذا النصراني الذي أعتقهم لو أسلم وكان له ولد مسلمون لم يرجع اليه ولا إليهم  
 ولاؤهم فكذلك موال النصراني هو بمنزلة كل من كان لا يرجع إلى النصراني من الولاء إذا أسلم النصراني  
 فليس لسيده من ذلك الولاء شيء وكل ولاه إذا أسلم النصراني يرجع إليه ذلك الولاء فهو مادام النصراني في حال  
 نصرانيته لسيده النصراني الذي أعتق النصراني (قال) وقال مالك لو أن نصرانيا أعتق عبدا نصرانيا ثم أسلم  
 المعتق والسيد ولد مسلمون ورثوا مولى أبيهم فكذلك إذا أعتق المسلم عبدا نصرانيا فولد له ولد فأسلموا ثم  
 ماتوا أو كان له ولد نصراني فأسلموا ورثهم مولى أبيهم النصراني لأنه لو كان النصراني الذي أعتق أولاده على  
 الاسلام ورثوا مواله الذين أسلموا بعد العتق فكذلك مواله في هذا بمنزلة واحدة

﴿ في ولاه والامه تعتق وهي حامل به أو بهو ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا أعتق أمه له وهي حامل وأبوها من ولد له ولا هذا الولد الذي في بطنها في قول مالك  
 (قال) للمولى الذي أعتق الام لان ماني بطنها قد أساءه الرق (قلت) أرايت لو أن رجلا أعتق أمه له وهي  
 حامل من زوج حرة فولد له من ولد هذا الولد في قول مالك (قال) للمولى الذي أعتقها (ابن وهب) قال  
 أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن رباح في حرة زوج أمه فاعتق ماني بطنها قال ولاؤه  
 لمن أعتقه وميراثه لآبيه قال وأخبرني يحيى بن أبيوب عن يحيى بن سعيد انه قال في عبدا حرة أنه أمه لها ولد  
 فعتق قبل آبيه ثم أعتقت أمه قال فان أبو به رثانه معا فبها فإذا هلك أبواه صار ولاؤه إلى من أعتقه ولا يجير  
 الوالد ولا مولده وقاله ابن شهاب وقال أبو الرواحم بعضهم أرى بعض في كتاب الله

﴿ في ولاه العبد تدره أم الولد أو تعتقه باذن سيدها أو بغير إذنه ﴾

(قلت) أرايت أم الولد أيجوز عتقها عبدا أو تديرها أو كتابتها (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قلت) فان لم يعلم  
 السيد بذلك حتى أعتقها أو مات عنها قال سيدها على ما وصفتك في عتق العبد أن أدن لها السيد كان الولاء  
 للسيد ولم يرجع إليها وان لم يأذن لها السيد كان الولاء لها (قلت) فالكاتب إذا أدن له السيد في عتق عبده فاعتقه  
 ثم أعتق المكاتب أيرجع ولاؤه إلى المكاتب في قول مالك (قال نعم) قال سحنون قد قيل لا يجوز للمكاتب أن

المواز بن مختلف عليه فأجاز التجاوز عنه وحرره وروى أن الموازن لا يختلف عليه فلم يجز التجاوز عنه  
 ﴿ واصل ﴾ وأما أن أراد أن يرجع بالنقصان فيأخذ فلا يجوز إلا على مذهب من أجاز البدل في الصرف

بمضى عبده وان اذن لسيده فانه ليس له ان يرق نفسه لو اذا اعتق عبده هذا امان على نفسه وان اتفقها  
وقد اخبرني ايضا ابن نافع عن مالك في العبيد كاتبون كتاب واحدة فياذنون لسيدهم حتى احدثهم من القوة  
على اداء الكتاب والسعاية ان ذلك لا يجوز ولا يجرى بدون ريقون أنفسهم ولا يتركون على فك ولا على ان  
يعجزوا أنفسهم ولم القوة (قلت) لابن القاسم فافرق بينها وبين المكاتب (قال) لان المكاتب لم يكن لسيده  
ان يترع ماله او ام الولد كان له ان يترع ماله فلذلك كان ما وصفتك في عتقها

﴿ في ولاء عبيد اهل الحرب يسلون بعد ما اعتقهم ساداتهم ثم يسل ساداتهم بعد ذلك ﴾

(قلت) ارايت لو ان قوما من اهل الحرب اعتقوا عبيد المسلمين ان العبيد خرجوا اليها فأسلموا ثم خرج  
ساداتهم بعد ذلك فأسلموا ايرجع اليهم ولاؤهم ام لا في قول مالك (قال) قال مالك الولاء ههنا بمنزلة النسب  
اذا قامت اليه على عتقهم اياهم مثل اهل حنن أسلموا جميعا ثم شهد بعضهم لبعض بعتق هؤلاء اركان  
في ابيهم قوم من المسلمين اسارى او تجاوز فشهدوا على عتقهم اياهم يرجع اليهم الولاء بمنزلة النسب اذا ثبتت  
اليه على النسب اختلفت بنسبه فكذلك الولاء (قلت) وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في النسب  
والولاء بمنزلة النسب ههنا

﴿ في ولاء عبيد اهل الحرب اذا خرجوا اليها فأسلموا ﴾

(قال) ابن القاسم يفتي ان مالك قال في عبيد اهل الحرب اذا أسلموا وخرجوا اليها مسلمين ثم ان ساداتهم  
أسلموا وخرجوا اليها بعدهم مسلمين قال العبيد احرار ولا يردون في الرق قال يفتي عن مالك انه قال ولاؤهم  
لاهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم (قلت) ارايت لو ان عبيدا من عبيد اهل الحرب خرجوا اليها فأسلموا  
ثم قدم ساداتهم بعد ذلك فأسلموا (قال) قد ثبت ولا العبيد لاهل الاسلام فلا يرجع الى ساداتهم الولاء ابدا  
في قول مالك ان ولاؤهم حين أسلموا ثبت لاهل الاسلام كلهم (قلت) فمزدردت الولاء في المسألة الاولى قال  
لان المسألة الاولى قد كانوا اعتقوهم بيته ثبت قبل اسلام العبيد فلما أسلموا يرجع اليهم الولاء لانهم هم  
اعتقوهم وفي هذه المسألة انما اعتق العبيد الاسلام ولم يعتقهم ساداتهم فلذلك لا يرجع اليهم الولاء

﴿ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني لم يعتق ويهرب السيد الى دار الحرب فيسيه المسلمون ﴾

(قلت) ارايت لو ان رجلا من النصارى من اهل الذمة اعتق عبدا هوهم نصراني ثم أسلم العبيد الذين  
اعتق فهرب السيد الى دار الحرب وخض العهد ثم ظهر عليه اهل الاسلام بعد ذلك فسبوه ثم أسلم ايرجع  
اليه ولا عبيده الذين اعتق وهو عبدا لانه قد أسلم (قال) نعم يرجع اليه ولا عبيده حين أسلم ولا يرثهم  
الآن متى (قلت) فهل يرث هؤلاء الموالى سيده الذي هو له مدام العبد في الرق قال لا (قلت) ولا يشبه هذا  
مكاتب المكاتب اذا أدى المكاتب الثاني كتابه قبل الاول ثم مات على مال (قال) نعم لا يشبهه لان مكاتب  
المكاتب انما كاتبه المكاتب الاعلى وهو مكاتب لسيده هؤلاء اعتقهم هذا العبيد يوم اعتقهم وهو حر  
الان الرق منه بعد ذلك (قلت) فان اعتق السيد هذا العبد لا يكون ولاؤهم لهذا العبد المعتق قال نعم (قلت)  
ويجوز ولاؤهم الى سيده الذي اعتقه قال لا (قلت) لم قال لان ولاؤهم حين اعتقهم السيد لو ان سيدهم أسلم  
وهو عبدا لاهل الاسلام وان لم يسل ايضا فهو لجميع المسلمين فهو في الحالين جميعا لجميع المسلمين  
فلا يتقل ذلك عن المسلمين بالرق الذي اسابه ولكنه ان اعتق هو نفسه فهم مواليه لانه هو اعتقهم ولا يجز

وروي ان العبة على التأخير فيه بالسيان والعلط والرقه والتدليس وما أشبه ذلك لا يبطل الصرف ولا يفسده  
فان وجد في ماله فيه الاقرار فاقبله وان وجد ناقصا أخذه وان استحق منه شيء أخذ عونه وهذا كله

ولا يعلم ان هو اليه ولا ينقلهم من أهل الاسلام قال وكذلك ولما الذين أسلموا قبل أن يؤمراته لا يجر  
نولهم لأن ولا هم قد تمت لجميع المسلمين ولكن ما أعتق بعد عتق السيدايه أو ولده بعد ذلك في حال الرق  
من ولدان ولا هؤلاء السيد الذي أعتق العبد

في قول العبد النصراني بعتقه النصراني فليس العتق وهو رب السيد الى دار الحرب فسيه المسلمون  
فيصير في سهمان عبده بعتقه

(قلت) أ رأيت لو أن نصرانياً أعتق عبداً فأسلم العبد المعتق وهو رب السيد نصرانياً فأتى المهاد الى دار الشرك  
فسي بعتك ذلك فصار في سهمان عبده الذي أعتق فاعتقه بعد ذلك وأسلم أيكون ولده كل منهما صاحبه (قال)  
نعم لأن الولد بمنزلة النسب فقد كان ولده هذا العبد المعتق النصراني الذي هرب ثم سبي فصار له رقياً فاعتقه  
فأسلم فصار ولده العبد المعتق قد صار لولاه كل واحد منهما صاحبه مثل النسب يرث كل واحد منهما صاحبه ان  
هلك عن مال (قال) والولاء كما هو نسب من الانساب وكذلك سمعت مالكا يقول الولاء نسب ثابت

في قول العبد يتاعه الرجل ثم شهد مشترية على بآته بعتقه

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل فشهد هذا المشتري ان البائع كان قد أعتقه وبائع منكر  
(قال) قال مالك لو أن رجلاً شهد على رجل بانه أعتق عبداً له أو على أبيه بعد موته انه أعتق عبداً له في وصيته  
فصار العبد اليه في نفسه أو اشترى الشاهد البتة بعتقه عليه (قلت) ولين ولأزه (قال) للذي زعم هذا انه  
أعتقه (قلت) أتخطئه عن مالك (قال) لا وإنما قال لي مالك انه بعتق عليه وأما لولا فهو رأي (قلت) أ رأيت  
ان اشترى رجل أمة من رجل فأقر انها قد كانت ولدت من سيدها الذي باعها (قال) سمعت مالكا يقول من  
اشترى عبداً وأقر انه حر فانه بعتق عليه فأرى أم الولد اذا أقر لها رجل بانها أم ولد لها بعتقها وقد اشترى الذي أقر  
انها بهذه المنزلة انه يؤخذ بما أقراره إلا في لا أرى أن يعتق عليه الساعة حتى يموت سيدها لا في أخاف أن يقر  
سيدها بما قال هذا المشتري خصم أم ولد له ولا أرى للذي اشترى عليها سيلا (قلت) أ رأيت ان أقرت  
أني بعت عبدي هذا من فلان وان فلانا أعتقه وفلان يصح ذلك (قال) أراءه لو ان مالكا قال في رجل شهد  
على رجل بعتق عبده فرددت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك (قال) يعتق عليه بقتل ولاؤه قال للذي  
شهد له انه أعتقه (قال) أشهب لا يعتق عليه إلا أن يقر بعلمه اشتراه بأن سيده قد كان أعتقه فان ولده للذي  
أعتق عليه وليس للأول من ولائهم في قول مالك قول أشهب إلا أنه قول كثير من أصحابنا

في قول العبد يدبره المكاتب أو بعتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده

(قلت) أ رأيت المكاتب اذا دبر عبده أيجوز أم لا (قال) ان علم بذلك السيد فدد بغيره بطل الدين وان لم يعلم  
بذلك حتى أدى الكفاية حتى كان العبد مدبراً (قلت) وكذلك لو دبر عبداً له كان بهذا المنزلة (قال) نعم  
هو مثل الذي أخبرك من عتق العبد (قلت) أ رأيت المكاتب أيجوز عتقه أم لا في قول مالك (قال) لا يجوز  
عتقه عند مالك (قلت) أ رأيت ان أعتق المكاتب عبداً له فلم يعلم سيده بما صنع من ذلك حتى أدى كفايته  
وعتق أبتدع عتقه بعد ذلك أم لا (قال) قال مالك اذا لم يعلم سيده حتى يؤدي كفايته فان عتق ذلك العبد جائز  
وليس له أن يردده (قلت) وكذلك صدقته ان علم بذلك السيد كان له أن يردده (قال) نعم كذلك (قال) مالك  
قال ومارداً السيد من ذلك من عتق أو صدقه ثم عتق المكاتب لم يلزم المكاتب ذلك إلا أن يشاء (قلت) وهذا

على مذهبي في المجلس ما لم يفرط على معرفة ذلك فان قال قائل فلما كان الأخير على وجه العلية يطل المصروف  
عند مالك لا يجوز أن يتجاوز النقصان فكيف يجوز أن يتجاوز الزائف وهو كالتقصان اذا لم يصارفه الا على

المكاتب (قال) قال مالك لو ان اعترق المكاتب أيضا عبده بائن سيده ثم عتق المكاتب كان الولاء يرجع اليه اذا عتق

﴿ في ولاد العبد يعتقه المكاتب عن غيره على مال ﴾

(قلت) أ رأيت ان اعترق المكاتب عبده على مال أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا عتقه على مال يدفعه اليه من غيره مال هو العبد فذلك جائز اذا كان على وجه النظر لنفسه وان كان انما عتقه على مال للعبد يأخذه منه فان ذلك لا يجوز لان هذا انما عتق عبده وأخذه من مال كان له فلا يجوز له هذا العتق لان المكاتب لو اعترق عبده بشيء من سيده لم يجز لان مالك قال في المكاتب اذا كاتب عبده على وجه النظر لنفسه فان ذلك جائز وكذلك عتقه اياه على مال يأخذه منه من غيره (قلت) أ رأيت لو ان رجلا آتى الى مكاتب أو الى عبد مأذون له في التجارة فقال اعترق عبدك هذا عني ولك ألف درهم ففعل أيجوز العتق في قول مالك (قال) قال مالك يعهما جائز فأرى هذا يعاوأه جائزا (قلت) أ رأيت لو ان مكاتبا أتاه رجل فقال اعترق عبدك هذا أياها المكاتب على ألف درهم ولم يقل عني أيجوز هذا العتق أم لا (قال) العتق جائز اذا كانت الألف غنا العبد أو أكثر من غته (قلت) ولما الولاء (قال) للمكاتب ان أدى عتق كل الولاء لو ان عجز المكاتب كل الولاء لسيد المكاتب ولا يكون الذي أعطى الألف من الولاء قليل ولا كثير ويلزمه الألف درهم (قلت) ولم جعلت الألف درهم لازمة ولم تجعل لمن الولاء شيئا (قال) ألا ترى لو ان رجلا آتى الى رجل فقال اعترق عبدك ولم يقل عني على ألف درهم فاعتقه ان الألف لازمة له وان الولاء الذي اعترق لانه لم يقل عني فكذلك المكاتب هو في ذلك بمنزلة الحر لان المكاتب لو كاتب عبده على وجه النظر لجزت الكتابة وان كره ذلك السيد فان أدى المكاتب كتابته كان له ولاد مكاتبه الذي كاتب وان عجز كل ولاد مكاتبه لسيده وهذا الاسترقاق ملك وما قبله رأي

﴿ في ولاد العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب الى دار الحرب ثم يسيه المسلمون فيصير في سهمان رجل فيعتقه ﴾

(قلت) أ رأيت النصراني اذا عتقه رجل من المسلمين فيهرب النصراني الى دار الشرك فسي بعد ذلك أ يكون رقيقا في قول مالك (قال) نعم يكون رقيقا لانه كل من نصب الحرب على أهل الاسلام ممن لم يكن على دين الاسلام فهو في (قلت) فان سبي بعد ذلك فاعتقه الذي سار في سهمان لمن يكون ولاؤه الأول أو الثاني (قال) لم أسمع فيه شيئا وأرى ولاد الثاني (قلت) فان كان قبل أن يلحق بدار الشرك مراغما لأهل الاسلام كان اعترق عبيده نصارى في بلاد المسلمين قبل لحاقه فليحق بعدما عتقهم أو كان زوج بنصرانية فلو تله أولادهم أسلموا لمن يكون ولاؤه واليه أولئك ولأولاده أ يكون ذلك للمولى الثاني أو للمولى الأول (قال) أ رأيت للمولى الأول ولا يكون للمولى الثاني من ذلك الولاء شيء لان ذلك الولاء قد نبت لمولاه الأول قبل أن يلحق النصراني بدار الحرب فلا ينتقض ذلك الولاء بل هو قه الى دار الحرب لان الولاء نبت وانما ينتقض ولاؤه نفسه لانه قد عاد الى الرق وليس ذلك الولاء مما يجره اذا وقع في الرق ثانية فاعتق لان ماله أولئك عتقهم وهو حر وولده أولئك ولدا وهو حر فثبت ولاؤه للمولى الأول وانما يجر الولاء اذا كان عبدا فزوج حرة فلو تله في

جواد فقبض الزائف كلابض فالجواب أن الدناير والدرهم في الصرف على مذهبه مالك وجهه وأصحابه ان عتق تعينت وان لم تعين فلها تعين اما بالقبض واما بالمقارعة فلذلك جاز الرضا بالزوف لوقوع الصرف عليها

حال العبودية فهو يجر ولا هم اذا عتق وان تداوله موال وكانت امرأته هذلة تملكه وهو في ملك أقوام شتى يتداولونها شترا من رجل فاعتقه فذا يجر ولا ولد أولاده كلهم الذين ولدوا لهم من هذه المرأة لانهم ولدوا له وهو في حال الرق وما ولد له في حال الحرية أو اعتقهم ثم مسه الرق بسد ذلك فانه لا يجر ولا هم لان ولا هم قد ثبت المولى الاول

﴿ في ولاء العبد يشترى به أخوه أو ابنه أو أبوه فيعتق عليهم ﴾

(قلت) أرأيت لو أنى اشتريت أختي فعتق على أن يكون له ولادة (قال) نعم لك ولادة عند مالك (قلت) وكذلك لو أن امرأته اشتريت عالة فعتق عليها أن يكون مولاه (قال) نعم (قال) وقال مالك لو أن امرأتين اشتريتا بأباهما فعتق عليهما فهل فانهما يبرئان الثنتين بالنسب والثالث بالولاء اذا لم يكن ثم وارت غيرهما

﴿ في ولاء ولد المكاتب من المكاتب ولد المدبرة من المدبر ﴾

(قلت) أرأيت لو أن مكاتب الرجل تزوج مكاتبه لرجل آخر فولدت أولاد في كآبها ثم أدى الأب والام الكتابة فاعتقا واعتق الولدين ولا ولد في قول مالك (قال) لمولى الام لانهم انما اعتقوا باعتق أمهم وانما كانوا في كتابة الام وكذلك المدبر لو تزوج مدبره فعتقه ولا ولد فقلت له أولاد كانوا على تدبير أمهم يعتقون بعفتها ويرقون برقعها وكذلك ولد المكاتبه ويصكون ولا ولد المدبرة ولا ولد المكاتبه لمولى الام وهذا قول مالك (قلت) أرأيت لو أن مكاتبه تحت سر أو تحت مكاتب حلت في حال كآبها فلدت وهي حامل به ثم وضعته بعد ما أدت لمن ولده هذا الولد (قال) ولاؤه لسيده الام لانه قد مسه الرق حين كانت به بما ملاه في مكاتبه لانها ان وضعته قبل أن تؤدى كآبها فهو معها في كآبها وان وضعته بعد أداء الكتابة فقد مسه الرق اذ هو في بطنها لا ترى لو أن رجلا أعتق أمته وهي حامل فوضعه بعد ما عتقت عوالده عبد ثم عتق ان هذا الولد مولى لمولى الام لان الرق قد مسه ولا يجر الاب ولا ولد وهذا قول مالك في هذا الاثر

﴿ في ولاء الحرى يسلم ﴾

(قلت) أرأيت لو أن امرأته من أهل الحرب قدمت بامان فأسلمت لمن ولاؤها في قول مالك (قال) بل يبيع المسلمين (قلت) فلن سبي والدها بعد ذلك فاعتق وأسلم يجر ولاها في قول مالك أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيها شيئا (قلت) ولم قلت في هذا انه يجر ولاها وقلت في المسألة الاولى اذا لحق بدار الحرب فسبي ثم أعتق انه لا يجر ولا ولد الذين ولدوا في حال حريته (قال) أولاده الذين ولدوا قبل أن يلحق بدار الحرب قد ثبت ولاؤهم لمن كان له الرق في أبيهم فاعتقه فيجر ولا ولد بعته اباه فهذا ولا قد ثبت لرجل يعتق أبيهم وأما التي أسلمت فلم يثبت ولاؤها لاحد من عتق من أعتقها أو من قبل عتق أبيها ولم يمسها رق قط فلما أعتق هذا أباهما بعد ما سبي صار ولاؤها لذي أعتق أباهما لانه لم يستعق أحد من الناس ولاها من قبل الرق فلم يستعق أحد من الناس ولا ولد هارق كان له في أبيها أو في جدها (قلت) أليس قد قلت ان العبد النصراني اذا أعتقه رجل فولد له أولاد من حرة نصرانية فأسلموا ثم لحق النصراني بدار الحرب فسبي ثم صار في سهمان رجل فاعتقه أنه لا يجر ولا هم ولا يجر من الولد الا ولائهم ولا كان له في حال عبوديته (قال) انما قلت هذا في كل ولد قد استعق ولا هم مولى أبيهم انما يرجع في الرق ثم عتق لم يتقل ولا ولد من موالهم الذين ثبت لهم الولاء وانما هذه البنت التي أسلمت قبل أبيها ثم سبي أبوها ثم أسلم بهذا فانه يجر ولاها لانها لم يمسها لاحد عليها نعمه عني ولم يكن لاحد على أبيها حمة عتق قبل هذا المتق انى حدث فيه فلذلك يجر ولاها

بتعيينها بأحد الوجهين وعلى هذا ما في اختلافهم اذا استعقت اندراهم ساعة صار فيه هل يلزمه أن يوطئه ما كان

﴿ في ولاء أولاد المكاتب الأسرار من المرأة المحررة موت ويدع فناء بكتابته ﴾  
 (قلت) أرأيت مكاتب مات وترك أولاداً حدثوا في الكتابة وأولاداً من امرأة أخرى حررتهم وفاء بالكتابة فأدى  
 عنه ولاءه الذين حدثوا في الكتابة كتابته أميجر العبد ولا ولاءه الأحرار الذين من المحررة (قال) لا يجزى ولا هم لأن  
 مالك قال إذا مات وعليه شيء من كتابته فإن ترك ولداً حدثوا في الكتابة وما لاقيه وفاء لكتابته فأعماله حسبة  
 فهو لا يجزى الولاء في مسائلنا لا يجزى إليه الولد الذين حدثوا في الكتابة ولا أنوتهم (قلت) أرأيت مكاتباً هلك وله  
 ولد حدثوا في الكتابة فولد أحرار من امرأة حررتهم وفاء بكتابته فأدى عنهم وخرج ولده أحراراً ولم  
 يترك ما لا يقتضون فيه فقصوا فأدوا لمن ولا ولاءه الأحرار (قال) قال مالك لا يجزى إلى سيده في الوجهين جميعاً قال  
 ومما يدل على ذلك أن مالكاً قال في الرجل يكتب عبده ويكتب المكاتب عبداً آخر فهلك المكاتب الأول وله  
 ولد حدثوا في الكتابة أو كاتب عليهم وله ولد أحرار فيسعون ولده الذين في الكتابة حتى يؤدوا وان ولاد المكاتب  
 الثاني ولاد المكاتب الأول الذين كوتبوا معه دون ولده الأحرار فجعل ولادهم بمنزلة المكاتب إذا مات عن مال فيه  
 فضل عن كتابته كان ما بقي بعد الكتابة لولده الذين معه في الكتابة

﴿ في ولاء مكاتب المكاتب يؤدي الأسفل قبل المكاتب الأعلى ﴾

(قلت) أرأيت المكاتب الأعلى إذا كاتب مكاتباً فأدى المكاتب الأسفل قبل المكاتب الأعلى ثم أدى المكاتب  
 الأعلى بعد ذلك أبرجعه إليه الولاء في قول مالك (قال) نعم إذا أدى يرجع إليه ولا مكاتبه الأسفل عند مالك

﴿ في ولاء العبد المسلم بعتقه المسلم والنصراني ﴾

(قلت) أرأيت عبداً مسلماً بين نصراني ومسلم أعفاه جميعاً ما علف ولا حصه هذا النصراني (قال)  
 لجميع المسلمين

﴿ في ولاء الذي وجب عليه إذا أسلم ﴾

(قلت) أرأيت من أسلم من أهل الذمة أعقلهم في بيت المال أم لا في قول مالك (قال) نعم عقلهم في بيت المال  
 في قول مالك (قلت) وكذلك جريرة موالهم يكون ذلك في بيت المال في قول مالك (قال) نعم لأن مالكاً قال فيهم  
 أقصاهم أن جريرتهم في بيت المال فإلهم عززتهم (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن  
 ناس وعبد الله بن مسعود ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون فيمن عوف ولا يعرفه  
 عصبه ولا أصل يرجع إليه أنه يرثه المسلمون وقد كتب أن موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب يذكر أن  
 ناساً يقولون صندهم ولا يتركون رجالهم ولا ولاه فكذب عمر أن الحق أهل الرحم رجهم فإن لم يكن لهم رحم  
 ولا ولاه فأهل الإسلام برئوتهم وعقائهم عنهم (قال) يزيد بن عياض سئل عمر بن عبد العزيز عن رجل من  
 أهل الجزية من اليهود والنصارى والجوس قتال من أسلم من أهل تلك الملل فهو مسلم عليه ما على المسلمين  
 وله مال للمسلمين وليس عليه الجزية يوم يرثه الله يرحم إن كان فيهم مسلم توارثون كما توارث أهل الإسلام  
 فإن لم يكن له وارث مسلم فميراثه في بيت مال الله يقسم بين المسلمين وما أحدث من حدث في مال الله الذي بين  
 المسلمين يقتل عنهم منه (وقال) مالك من أسلم من الأماجم البربر والسودان والقطب ولا موال لهم جريرة  
 فضلهم على جماعة المسلمين وميراثهم ولم يرد أي عمر أن يورث من الأماجم إلا أحداً ولدى العرب وقد كانت  
 الاجناس كلها في الزمن الأول وليس إسلام الرجل على يد رجل بالذي يجزى ولاه وقال يحيى بن سعيد ومن  
 عنده محابقي في يده لم يستحق أم لا يلزمه ذلك فن رأي أنها تعين بالقبض لم يلزمه ذلك إلا أن يشاء فيكون صرفاً  
 مستقبلاً ومن رأي أنها لا تعين بالمفارقة أزمه ذلك بخلاف البيوع التي لا تعين الصرف فيها إلا أن يشاء

أبى أحمداً بنى أهل النخعة على يد رجل منهم قال ولا للمسلمين حامية كما كانت جزية المسلمين حامية (قال)  
 في الخطاب بن سفيان بن عيينة عن مطرف عن أبيه قال لا ولا لأهل النخعة (قال) مالك لا يرث أحد  
 أحداً إلا بنسب قرينة أو لا معتاق (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب عن حماد بن الخطاب قال  
 ومن أسلم من أهل النخعة كن ولاؤه للمسلمين وهم يقولون عنه

وفي ولاء العبد العبد يوصى بملن يعتق عليه

(قلت) أ رأيت من أوصى لرجل عن يعتق عليه إذا ملكه قبل أو لم قبل (قال) هو حر على كل حال قبل أو لم  
 قبل إذا جعله الثلث والولا للموصى به أن قبل أو لم قبل فهو للموصى به يورثه على أهل الوصايا كأنه أوصى  
 أوصى أن يعتق عليه ويبدأ على أهل الوصايا (قال) مالك وأرى أن يصح له الثلث فإن قبل عتق منه ما جعله  
 الثلث وقوم عليه ما بقي فيه وكان الولا له وإن لم قبل قال على بن زياد عن مالك سقطت الوصية (قال) ابن  
 القاسم وإن أوصى له بشخص منه فهو مثل ذلك سواء إن قبل عتق عليه وقوم عليه ما بقي وكان له الولا وإن لم  
 يقبل لم يعتق من العبد إلا ما أوصى به وإن كان الثلث يصح له فلا يعتق منه إلا الجزء الذي أوصى به يورثه  
 على الوصايا ولا يقوم عليه ما بقي وإن أوصى لسفيه أو لغيره بشخص من يعتق عليه أو أوصى له به كله فلم يصح له  
 الثلث قبله ولا يورثه من يعتق منه إلا ذلك ولم يقوم عليه ولا سيل إلى الولي أن يقول لا قبله وإن رده والولا لغيره  
 فيما عتق عنه (قلت) أ رأيت إذا أوصى رجل لرجل بأبيه أو ببنه فأبى أن يقبل الوصية قلت للموصى  
 والموصى به يقول لا قبل الوصية أعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يعتق وإن لم يقبله للموصى به  
 ويبدأ على أهل الوصايا كما يبدأ لعتق على أهل الوصايا وكان الولا له وقال أنسب لا يعتق ترك قبول  
 الوصية مضاراً إذا كان الثلث يصح له وليس يلزمه فيه قهره وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر  
 ولا ضرار

وفي ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم وجنابته

(قلت) أ رأيت لو أن عبداً نصرانياً أعتقه رجل من المسلمين بغير العتق النصراني جيرة أ يعقل عنه هذا  
 المسلم وقومه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يعقل عنه قوم الذي أعتقه  
 جبرته (قلت) فعل من عقله (قال) أراه على جميع المسلمين لأن ميراث جميع المسلمين لأن مالكاً قال  
 ليس على النصراني إذا أعتقه المسلم جيرة (قال) مالك وميراث جميع المسلمين إذا لم يكن له قرابة يرثونه من  
 أهل دينه قال مالك ولا أرى عليه الجزية فلم يصح له مالك من أهل الجزية فلم يصح له أهل الجزية بغير ربه  
 إذا لم يكن له منهم ذمة ولا يجعل مالك ميراثه الذي أعتقه فتكون جيرة على سيده وأعلى بره على جميع  
 المسلمين لأنهم ورثته ولو أن رجلاً قتله كان العقل على الذي قتله جميع المسلمين برثون ذلالم يورثه يكون ذلك  
 العقل على قوم القاتل إن كان من المسلمين وله عقله تعقل عنه وهذا أقول مالك ألا ترى أن مالكاً وغير واحد  
 ذكراً بنى بن سعيد حدثهم عن إسماعيل بن أبي حكيم أخبرهم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً له  
 نصرانياً فتوى قال إسماعيل فامر عمر بن عبد العزيز أن يأخذ ميراها فأجعله في بيت مال المسلمين وأعمال  
 يرثه للمولى الذي أعتقه لا اختلاف الدينين ألا ترى أن ابن عمر ذكر عني يحيى بن أبوب عن موسى بن عبيدة عن  
 نافع عن ابن عمر أنه قال لا يرث مسلم كافر إلا الرجل عبده أو مكاتبه ولولا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا توارث أهل ملتين وأقول عمر بن الخطاب لا يرث أهل الملل ولا يورثوا

على اختلاف ومن أجاز البذل قد ذهب أن الدنيا في الدارهم في الصرف لا بين الآن وبين وإن العلية فيه على



﴿في ولاء العبد بعتقه القرشي والقبيسي وجنابته وال من من رثته﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا من قريش وآخرا من قيس أعتقا عبدا بينهما جنى العبد جنابه قتل خطأ يكون نصف العقل على قريش ونصف العقل على قيس في قول مالك (قال) قال مالك لو أن قوما اجتمعوا على قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى فإن العقل على جميع تلك القبائل فكذلك هذا العبد المنصق عقل جنابته على قريش وقيس (قلت) أرأيت هذا العبد المعتق كيف يكتب شهادته يكتب القرشي أو القبيسي (قال) قال مالك يكتب مولى فلان بن فلان القرشي ومولى فلان بن فلان القبيسي

﴿في ولاء العبد التصراعي بعتقه القرشي والتصرافي وجنابته﴾

(قلت) أرأيت لو أن عبدا نصرانيا بين رجل من أهل الذمة ورجل من قريش أعتماه جميعا جنى جنابته أ يكون نصفها على قريش ونصفها على أهل الذمة إذا كان العبد نصرانيا (قال) لا ولكن نصفها على أهل خراج مولا الذي أعتقه أهل بلد الذمة يؤدون معه خراجه ونصفها على بيت المال لأن هذا المسلم لا يرث هذا العبد لأنه نصراني (قلت) فإن أسلم العبد قبل أن ينجى جنابه ثم جنى (قال) يكون نصف عقل جنابته في بيت المال ونصفها على قريش قوم مولا (قلت) لم (قال) قال لأن القرشي حين أسلم العبد صار وارثا لما أعتق والذي أقطع وصداقته من حصته التي أعتقها لاسلام العبد صار ذلك لجميع المسلمين فصارت في بيت المال جريرة ذلك النصف (قلت) فإن أسلم مولا التصراعي بعد ذلك (قال) يرجع إليه ولاؤه ويكون ما جنى بعد ذلك خطأ نصفها في بيت المال ونصفها على قوم القرشي

﴿في ولاء الملقوط والتفقة عليه وجنابته﴾

(قلت) أرأيت ما لكأليس كان يقول القبط حر (قال) نعم ولاؤه للمسلمين يعتقون عنه ويرثونه (قال) وقال مالك من أعتق على القبط فأما تفقته على وجه الحسبة ليس له أن يرجع عليه شيء (قلت) فإن كان للقبط مال وهب له أ يرجع عليه بما أعتق في ماله (قال) نعم يرجع عليه (قلت) أرأيت اللقيط أ يكون ولاؤه لمن التقطه (قال) قال مالك يكون ولاؤه للمسلمين كلهم ولا يكون لمن التقطه ولاؤه (قلت) أرأيت جنابه للقبط على من هي (قال) هي على بيت مال المسلمين (قلت) وميراثه للمسلمين (قال) نعم وهذا قول مالك (قلت) أرأيت اللقيط أ يكون ولاؤه للذي التقطه في قول مالك أم لا (قال) لا (قلت) ولما ولاؤه (قال) لجميع المسلمين عند مالك (قلت) أرأيت اللقيط أ يكون له أن يواى من شاء في قول مالك (قال) لا ولاؤه لجميع المسلمين عند مالك وإن على بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز قالوا اللقيط حر قال عمر بن عبد العزيز يروقه على بيت المال

﴿في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق﴾

(قال) وقال مالك إنما تفسير في الزكاة أن يشتري رقبته بضمها فيعتقها فيكون ولاؤه لجميع المسلمين (قال) ولقد سألت مالكا عن عبد نفسه حرة طامنه أولاد أحرار يشتري من الزكاة فيعتق لمن ولاؤه ولده (قال) مالكا ولاؤه لجميع المسلمين ويجوز ولاؤه لده الأحرار (قال) وقال مالك ولو أن عبدا تزوج حرة ورثته أولاد فاشتري العبد من زكاة المسلم فأعتق فإن ولاؤه تبع له فيصير ولاؤه ولاؤه لده لجميع المسلمين

التأخير لا يفسد الصرف وقد تقدم ذكر ذلك

﴿فصل في﴾ وقد تقدم أنه لا يجوز في الصرف خيار ولا مواعدة ولا حوالة ولا رهن ولا كفالة فأما المباداة فلا





(قال) سمعت من مالك فيه شياً وأرى أنه لا يخلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يثبت به من المال إلا أن الشاهد على السماع أنها هي شهادة على شهادة فلا يجوز شهادة واحد على شهادة غيره قال سحنون وقال غيره ألا ترى لو شهد شاهد واحد على الولا باليت أو على النسب باليت لم يكن له أن يخلف مع شاعده ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت النسب والنسب باليت لا يثبت بأقل من اثنين ألا ترى أن مالك يقول في الأخ فيه أحد أخوته أنه لا يخلف معه ولا يثبت له شيء من المال في جميع المال لأنه لا يثبت له المال إلا بآيات النسب والنسب لا يثبت إلا بتين فلا يكون لهذا أن يخلف ولكن يكون له في ما في بداخيه ما يصيبه منه على الإقرار بمثل أن يكونا أخوين أقر أحدهما بالخ وأنكره الآخر فإنه يكون للمقر له فيها في المقر ثلث ما في يديه وهو السدس من الجميع وقال غيره وإنما استحسن في المال أن يكون مع عينة أن لم يكن للمال طالب لأنه ليس ثم نسب يلحقه في المولى الذي شهد فيه شاهد على أنه مولاه أو شهد شاهدان على السماع ألا ترى أن الأخ يقر بالأخ وليس له غيره أن ذلك يوجب له المال ولا يثبت له النسب

﴿ في شهادة ابني العم لابن عمه ما في الولا ﴾

(قلت) أ رأيت أن شهد أعمى على رجل مات أنه مولاي وإن أبى أعتقه (قال) سمعت مالكاً وسئل عن ابني عم شهد على عتيق لابن عمه قال مالك إن كانا من نهمان على قرابتهما أن يجر بذلك ولا فلا أرى ذلك يجوز إن كانا من الأبعد من لا نهمان أن يجر بذلك ولا ولعل ذلك يرجع إليهما يوم ماتوا لا نهمان عليه اليوم قال مالك فشهادتهما جائزة في مسائل أن كانا أعماه مال يرثه وقسمات مولاه ولا ولعل ولا مولاي فشهادتهما جائزة لانهما لا يجرون بشهادتهما إلى أنفسهم شيئاً ، كن لمولى باليت ولدوا مولاي يجر هؤلاء الشهود بذلك إلى أنفسهم شيئاً نهمون عليه لعدد هبلن شهدوا له لم أر شهادتهم تجوز في الولا

﴿ في الإقرار في الولا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً أقر أنه أعتق هذا الرجل وأنه مولاه وقال ألا تسردق هو أعتقني أ يصدق وإن كذبه قومه (قال) أرى القول قوله ويكون ثابت الولا مولاً يثبت إلى انكلا قومه ههنا إلا أن تقوم عليه البيضة بخلاف ما أقر به من قامت عليه البيضة بخلاف ما أقر به أخذ البيضة وترك قوله (قلت) أ رأيت الرجل تحضره الوفاة فيقول فلان مولاي أعتقني وهو وارثي ولا يعلم ذلك إلا بقوله أ يصدق في قول مالك أم لا (قال) نعم يصدق إلا أن يأتي أحد يقيم بینه على خلاف ما قال وقاله أشهب بن عبد العزيز (قلت) أ رأيت أن أقر رجل على أبيه أن أباه أعتق عبده هذا في مرضه أو في صحته ولا وارث لأبيه غيره أ يجوز إقراره على أبيه بالولاء ويعتق هذا العبد ويحرم ولأولاده في قول مالك (قال) نعم يلزمه العتيق فإن كان إقراره بان أباه أعتقه في المرض والثلث بحمله جاز العتيق (قلت) أفلا تهمه في جوالولاء (قال) لا لأنه لو أعتقه عن أبيه كان الولاء لأبيه فليس ههنا نهمة إلا أن يكون معه وارث ألا ترى أن مولاي أبيه هو مولاه وإنما قص نفسه ومولاه هو مولاي أبيه إلا أن يكرن معه وارث غيره (ان وهب) قال الليث بن سعد وقال ربيعة لا تجوز شهادة مولود جازم مثل ما شهد عليه هذا في العبد الذي بينه وبين أخوته لم ينشأ رجل أن يثبت مثل ذلك على شركه ويخرج بعمل ذلك من الذي عليه في السنة من قيمة العبد كله ولا يجوز مثل شهادة هذا على مثل ما شهد عليه (قال) عبد الجبار قال ربيعة أن كان معه رجل آخر يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وإن لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث وأعطى حقه منه

معي أصرف ذلك ذهب بكذا وكذا أو ما أحواله إذا صرف وأحل على الأصرف من تنبض منه فلا يجوز على

(قلت) أ رأيت أن أعتقت أمه وهي تحت حر فقلت له ولدا فقلت أعتقت وأما حمل هذا الولد فقال الزوج بل  
جئت به بعد العتق فلا يلزم لوالى (قال) القول قول الزوج (قلت) أنصفه عن مالك (قال) لا قال وقال أشهب  
وغيره ولو أقر الزوج بما قالت لم يصدق إلا أن يكون المعتق واقعه أو هو حامل بنته لجل أو تضع بعد العتق  
لا قل من سته أشهر (قلت) لابن القاسم أ رأيت أن أعتت الينة أن فلانا أعتق وقلان يصعد ذلك ويقول  
لا أعرقلنوما كنتى عبدا أو قال ما أنتى بملولى بلزمه ولائى وعكنتى من إيقاع الينة عليه فى قول مالك  
(قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فى هذه المسألة لولكن هذا عندى بمنزلة النسب ألا ترى لو أن رجلا دعى أنه  
ابن هذا الرجل وجد ذلك الرجل أنه ابنه فأقام عليه الينة فأبى أمكنه من ذلك وأثبت نسبه منه (قلت) أ رأيت  
أن أنكر مولاه أبى أعتقه وجد لائى فأردت أن أوقع عليه الينة عند القاضي أعتكى القاضي من ذلك  
أم لا (قال) نعم عكنتى من إيقاع الينة عليه حتى ثبت أنه مولاه (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أرل أسمع  
هذا (قلت) وكذلك لا نسب لو أن رجلا جده ابنه أو أبنا جده أباه فأراد أن يوقع الينة عليه أعتكه من ذلك  
(قال) نعم (قلت) وكذلك الأم والولد (قال) نعم (قلت) وكذلك الأخ والأخت إذا جده بعضهم بعضا فأراد  
المجسود أن يوقع الينة أعتكه من ذلك فى قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أتوزل ابنين  
فأدعى رجل أنه أعتق هذا البنين وأنه مولاه فصدقه أحدى البنين وأكترت الأخرى ذلك (قال) لا أرى  
للمولى شيئا فى إقرار هذه من المال لأنه لا يدخل عليها فى الثلث الذى صار لها فى إقرارها للمولى شيئا وأما الولاء  
فأبى لا أرى أن يثبت الولاء حتى يكرن ولا تحمل العاقلة جريرتها وأما المبرات فأبى أن يحلف إذا ماتت  
ولم تدع وارثاء بره أو عصبه تحلف وبأخذ المبرات (قال) ويحلف مع البنين وبأخذ الثلث الباقي أن لم يأت  
أحد بأحق بما شهدنا له به وذلك إذا كانتا عدلتين (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أتوزل اثنتين فدعى رجل أنه  
مولاه وأكترت البنات أن يكون هذا الرجل مولى ليهما (قال) لا يكون مولاه إلا أن يقيم الينة فى قول  
مالك (قلت) فإن أقرت البنات أنه مولى ليهما (قال) إذا لم يكن ليهما عصبه ولا من يستحق الثلث الباقي  
بولاية معروف ولا نسب حلف وهذا مع إقرار البنين واستحق المال ولا يستحق لولاء ألا ترى أن الرجل  
يملك ويترك لنا فى قول ابن ابن هذا أخوه ولم يكن المقر له يثبت له المال ولا يثبت نسبه وقال غيره  
لا يحلف مع البنين فى الثلث الباقي لأنهما شهدتا على حق وشهدتا معافى العتق لا يجوز ولا يثبت المال إلا بالبنات  
الولاء وشهدتا معافى الولاء لا يجوز ولو أقر بالبالأ لانه مولاهما لم يكرنهما إذا لم يكن يعرف باطل قوله بمنزلة  
الرجل يقر للرجل أنه مولاه ولا يعرف باطل قوله فهو مولاه (قلت) أ رأيت لو ادعى رجل على رجل فقال أنت  
مولى أعفىنى أو أكر الرجل ذلك قال لا أعرف أن يكون عليه اثنتين فى قول مالك (قال) لا يكرن عليه  
البنين (دات) فإن أقام شاهدا واحدا لمقتضى فى قول مالك فإن أبى جسبه حتى يحلف (قال) لا أجيب ولكن  
ولا يلزم أن يشهد آخر أو لا فلا يعلل (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أقام الينة على رجل كل واحد  
مهما تبين الينة أنه مولاه وكلتا البنين فى المال التسوا والمولى مقر بالولاء لأحد هما منكر للآخر (قال) أراه  
مولى لأدى أقر له بالولاء لأن البنين لما تكافأا فى العدالة كانتا بمنزلة من لا يثبت له مال فكون الولاء لأدى أقر له  
به (وقال) مالك إذا تكافأت البنات والحق فى يدى أحد هما أطلق لمن هو فى يديه فإقرار هذا بمنزلة من فى يديه  
أطلق (قلت) فإن كانت بنته الذى ينكره المولى أعدل منه بنته الذى يقر له بالولاء (قال) فمولى لصاحب

مدرج ابن له الم أن يصره ويدهه الى من أحاله وأما بقوله محل لا يجوز أن يكون  
يحضر قبل أن يقره بخلاف الولاء إذا صرّف ثم وكل على قبض الدراهم قبضها الوكيل يحضرهما قبل



عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وارت عاتشة دون القاسم لان آباءه كان آخالها لايهاوا مهاو كان محمد آخالها  
لايهاهم توفي عبد الله فورته ابنه طلحة تم توفي ذكوان أبو عمر وقضى به ابن الزبير طلحة فسمعت القاسم  
ابن محمد يقول سبعان الله ان الموالي ليس بحال موضع برته من ورثته انما الموالي في قول مالك عصبية  
(قلت) لابن القاسم أرايت اذا مات رجل وترك مولى وترك من القرابة من جهة لايه وامه وابن عمه لايه من  
أولى بولاه هؤلاء في قول مالك (قال) بنو عمه لايه وامه أولى من ابن عمه لايه لانهم أقرب الى الميت بام  
(قلت) أرايت رجلا هلك وترك ابنا وابو مولى لمن بولاه هؤلاء الموالي لمن ميراثهم اذا ماتوا قال سئل مالك  
عن رجل هلك وترك مولى فمات المولى وترك ابنا مولاه وترك ابنه قال الميراث لابنه وليس لايه منه شيء (قال)  
مالك بولاه هؤلاء ولد الميت ان كور دون والده وكذلك لو لم يكن له ولد لمصلحة ولكن له ولد وذ كور ووالد  
فان بولاه مولى له ولد له كور دون والده لا يرث الوالد من ولا الموالي مع الولد ولا مع ولد الولد اذا كانوا  
ذ كور اقل ولا كثيرا عند مالك (قلت) أرايت ان مات وترك اخاه وجده وترك مولى (قال) قال  
مالك الاخ أحق بولاه الموالي من الجد (قال) قال مالك بنو الاخ ونو بنو الاخ أحق بولاه الموالي من الجد  
ولو ان رجلين أعتقا عبدا بينهما مات أحدهما وترك عصبه وبنين ثم مات المولى المعتق وترك أحد مولى له وترك  
عصبه الآخر ولده (قال) مالك الميراث بين المولى الباقي وبين ورثة الميت ان كور (قلت) أرايت  
رجلا مات وترك مولى وورث ابنه وترك أحد من الولد (قال) ليس للاخوة من الولد مع ولد  
الولد ان كور شيء عند مالك (قلت) أرايت رجلا أعتق عبدا ثم مات وترك ولدين فمات الولدان جميعا  
وترك أحدهما ابنا واحدا وترك الآخر أربعة أولاد ذ كور كيف الزلاء بينهم في قول مالك (قال) الولاء  
بينهم عند مالك أخماس لكل واحد منهم خمس الميراث اذا مات المولى لانهم في العقد والعرا به من الميت سواء  
(ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن أبي  
أن العاصي بن هشام هلك وترك بنين ثلاثة اثنان لام واب وأخر له فمات أحد الاثنين اللذين هما لام واب  
وترك مالا ومولى فورته أخوه لامه وأيه ورث ماله بولاه ماله ثم هلك الذي يورث المال والمولى وترك ابنه  
وأخا لايه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرزه من المال بولاه المولى وقال أخوه ليس كذلك انما أحرزت  
المال فامولاه الموالي فلا (قلت) أرايت لو هلك أخى اليوم الست أرنه أنا فاختصم الى عثمان بن عفان فقضى  
لأخيه بولاه مولى (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال  
الولاء لا يخرج دون الجسد (ابن وهب) قال عبد الجبار وقال خلف بن ربيعة ن أبي عبد الرحمن (قال) مالك  
وبنو الاخ أولى بولاه الموالي من الجد (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن  
يسار واستفتى هل يرث المرأة بولاه مولى زوجها قال لا ثم سئل هل يرث الرجل بولاه مولى امرأته فقال  
لا قال بكير وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة (ابن وهب) قال بكير سمعت ساجدا واسدعي هل يرث الرجل  
من بولاه مولى أخيه لامه شيئا قال لا وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة وقال سليمان بن يسار وان لم يرث  
أحد من الناس إلا أخا لامه لم يرثه وان لم يرثه غيره

في ميراث الساق في الولاء

(قلت) أرايت رجلا هلك وترك ابنه وابنه لمصلحة وترك مولى (قال) الولاء لابن الابن وليس لابن  
من الولاء شيء (قلت) وكذلك لو ترك الميت ثلث عصبية وترك مولى كان بولاهم لعصبية دون الساق في قول  
وكالوكلة اذا قبض الوكيل قبل ان يستطاعه اذ ذهب الوكيل أو الهبط قبل ان يبصر الوكيل أو الهبط  
فالعصر يقتض لا يجوز في الحوالب التماخ في الوكالة على خلاف ذن أباب عروى عن ابن القاسم في الرجلين





﴿ میراث الفراء ﴾

(قلت) أ رأيت الفراء هل تكون الانا اذا كانت أخنأ أو موزوجاً وبعداً (قال) هم لا تكون الا كذلك عند مالك  
(قلت) فان كانت أم وزوج وأخان وبعداً (قال) هذه لا تكون غرا في قول مالك (قلت) لم (قال) لان الأم  
إذا أخذت السدس وأخذ الزوج النصف وأخذ الجد السدس فانه يتي ههنا الاخوات السدس فإذا بقي من  
المال شيء فأعما الاخوات ما بقي ولا تكون غراً وإنما الفراء إذا جئبت الاخت وليس في المال فضل فقير في لها  
بالنصف لان القريضة اذا كانت أخناً أو موزوجاً وبعداً كان للزوج النصف وللأم الثلث وللبعد السدس  
و جئت الاخت وليس في المال فضل فقير في لها بالنصف وفي المسألة الأخرى فضل للاختين فإذا كان في المال  
فضل فأعما الاخوات ما بقي ولا ر في لها شيء غير السدس وهو قول مالك

( في موارد العصبية )

(قلت) أرايت كل من التقي هو وعصبته الى جد جاهلي أو يوارثان في ذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد  
افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل تلك الدار انهم يتوارثون بانسابهم  
التي كانت في الجاهلية وهم على انسابهم التي كانوا عليها يريد بذلك ما كانت العرب حين أسلمت فلما كل قوم  
تحموا فان كان لهم عدد وكثرة فانهم يتوارثون وكذلك الحصن يفتح وما يشبه ذلك وان كانوا قوما لا عدد لهم  
فلا يتوارثون بذلك الا ان قوم لهم بينة عادلة على ذلك مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون  
فيشهدون لهم فانهم يتوارثون بذلك (قلت) أرايت لو أن رجلا هلك من العرب من قيس يعلم أنه من أنفسهم  
وليس له وارث ولا يعلم من عصبته من قيس ذرية أو هو من سليم ولا يعلم من عصبته من سليم لمن يجعل ميراثه  
(قال) قال مالك في هذه المسألة انه لا يرث به ذوا لبورث حتى يعلم من عصبته الذين يرثونه (قلت) فان كان  
عصبته الذين يرثونه انما يلتقون معه الى أب جاهلي بعد عشرة آباء أو عشرين أباً يرثونه في قول مالك (قال)  
نعم اذا كان ذلك يعرف وكان هؤلاء عصبته الذين يلتقون معه الى ذلك الأب قوم يحصون ويعرفون (قلت) فانما  
ورثت هذا الذي يلتقي مع هذا الميت الى أب جاهلي فلم لا تورث سلبا كلها من الميت واثبت قد علمت ان هذا  
الميت يلتقي هو وكل من ولد من ولدهم وليسلم الى سليم (قال) لان سلبا لا تحصي فلمن نفعه منهم وكيف قسمه بينهم  
أرايت ان أكل سليمي فقال أعطني حتى من هذا المال كم تعطيه منه فهذا الاستقيم (قال) قال مالك ولا يرث  
أحد الا يقين والذي ذكرته لك من عصبته ذلك الرجل هم قوم يعرفون أو يعرف حق كل واحد منهم (مالك)  
عن الثقة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أبى أن يرث أحد من الاطاحم الا أحد اولد في العرب  
(مخرمه) بن بكير ويزيد بن عياض عن بكير بن عبد الله عن ابن المسيب عن عمر مثله (يونس) بن يزيد عن  
ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عروة بن الزبير وعمر بن عثمان وأبي بكر بن سليمان بن أبي خثمة وأبي  
بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام مثله (قال) ابن شهاب بن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضيا  
بذلك سليمان بن بلال وبيحي بن أبيوبع يحيى بن سعيد أنه قال أدركت الصالحين يذكرون أن في السنة  
ان ولادة العجم ممن ولد في أرض الشرك ثم يحصل الآن يتوارثون محمد بن عمرو عن ابن جريج عن طه بن  
أبي بريح مثل ذلك (يونس) بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أرى أن كل امرأة جاءت حاملا  
فانوارث لها موروثها وأرى أن كل من قد ذبحها فهو مقتر وان جاءت بغلام مفصول فادعت أنه  
ولدها فانه غير ملحق بها في ميراث ولا يحملوه من اقترى عليه بامه (وقال ابن وهب) عن مالك مثل رواية

ابن القاسم عن مالك في أهل مدينته من أهل الحضر أسلموا وشهد بعضهم لبعض أنهم توارثون بذلك

### ﴿في الميراث بالثلاث﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا معه امرأة وابنه وأخ لامرأته فماتت المرأة وابنه واختلم لزوج والاخ في ميراث المرأة فقال الزوج ماتت المرأة ألاؤل الاخ لمات الابن أولا ثم ماتت أختي بعد (قال) لا ينظر إلى من هلك منهم ما من لا يعرف هلاكه قبل صاحبه ولا يورث المولى بعضهم من بعض إذا لم يعرف من مات منهم أولا ولكن يرثهم وورثتهم الأحياء عند مالك (قال) مالك وإن عايرت كل واحد منهم وورثتهم من الأحياء وانما يرث المرأة وورثتها من الأحياء ولا يرث المرأة الابن ولا يرث الابن المرأة (قال) وقال مالك لا يرث أحد أحد الا يبين (قلت) أ رأيت لو أن أمه قحت رجلا حرمت عنها زوجها فقالت الامة أعققتي مولاي قبل أن يموت زوجي وقال المولى صدقت أنا أعققتها قبل أن يموت زوجها وقالت الوردثة بل أعققتك بعد موته (قل) أرى أنه لا ميراث لها لأن مالك قال لا يورث بالثلاث ولا يورث أحد الا يبين (قلت) أ رأيت لو أن امرأة أعققت رجلا فماتت ومات المولى ولا يدرى أيهما مات أولا ولا يدع وارثا غيرها (قال) لا يرثه مولاه في قول مالك ويكون ميراثه لأقرب الناس من مولاه من الذكور (قلت) وهكذا في الموارث كلها وفي الأبناء إذا مات الرجل وابنه ولا يدرى أيهما مات أولا فإنه لا يرث واحد منهما صاحبه في قول مالك (قال) ثم (قلت) ويرث كل واحد منهما ورثته من الأحياء في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك لا يورث أحد بالثلاث (قلت) ولا يرث المولى الأسفل المولى الأعلى في قول مالك (قال) نعم لا يرثه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو بن حفص بن غاصم بن عمرو بن الخطاب أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب امرأة عمر بن الخطاب وابنه أريد بن عمرو بن الخطاب هلك في ساعة واحدة فلم يدر أيهما هلك قبل صاحبه فلم يوارثا (قال) مالك سمعت ربيعة وغيره من أدركت من العلماء يقولون لم يوارث أحد من قبل يوم الجمل وأهل الحررة وأهل سقين وأهل قديد فلم يورث بعضهم من بعض لأنه لم يدر من قتل منهم قبل صاحبه (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمرو عن أبي الزناد حدثه عن عمرو بن عبد العزيز أنه كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بالعراق في القرم يموتون جميعا لا يدرى أيهم مات قبل أن يورث الأقرب فالأقرب الأحياء منهم من الأموات ولا يرث الأموات من الأموات (ابن وهب) عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن عمرو بن عبد العزيز مثله قال ابن شهاب وعطاء ابن أبي رباح مثله (قال ابن وهب) وبلغني عن علي بن أبي طالب قضى بذلك (ابن وهب) عن سفيان الثوري أن أبا الزناد حدثه قال قسمت حواري أصحاب الحررة فورث الأحياء من الأموات ولم يورث الأموات من الأموات

### ﴿في الدعوى في الميراث﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا هلك وزله ابنيان أحدهما مسلم وآخر نصراني فادعى المسلم أن أباه مات مسلما وقال الكافر لم مات أبي كافر الا أنزل قول من وكيف أن أقاما بينة جميعا على دعواهما هذه وتكافأت البينتان (قال) كل مال لا يعرف لمن هو يدعي رجلا فإنه يقسم بينهما فأرى هذا كذلك إذا كانت بينة المسلم والنصراني مسلمين (قلت) أ رأيت هذا إذا أقام البينة أن أباه مات مسلما ووصى عليه ودفعه في قبعة المسلمين فكيف لا يتجمل الميراث لهذا المسلم (قال) ليست الصلاة شهادة تال فاما المال فاسمه بينهما وأما إذا لو قيل قبل أن يفارق المسلم إليه وأما الحررة فإن كانت بالذنا فإن سمعت الدراهم وأبائهم أن سمعت الدنانير جاز ذلك واللام يحز وكذلك الرهن والله أعلم

لم يكن لها ينة وعرف الناس انه كان نصرانيا فهو على النصرانية حتى يقم المسلم اليينة أنه مات على الاسلام لان أباه نصراني يعرف الناس أن أباه كان نصرانيا فهو كذلك حتى يقم المسلم اليينة أنه مات على الاسلام لانه مدع وقال غيره إلا أن يقا جميعا اليينة كما ذكرت لك وتكافأ البيتان فيكون المال للمسلم

### ﴿ في الشهادة في الميراث ﴾

(قلت) أ رأيت ان شهد قوم على رجل ميت ان فلانا ينة وهو وارثه لا يعلمون له وارث غيره أ يقضى له بالمال في قول مالك أم لا يقضى له بالمال حتى يشهدوا على البنات أنه لا وارث له غيره (قال) اذا شهدوا أنه ينة لا يعلمون له وارث غيره قضى له بالمال قال وهو قول مالك (قلت) أ رأيت ان أفت اليينة على رجل مات أنه مولاي أ عتقته وانهم لا يعلمون له وارث غيره أ يدفع السلطان الى ميراثه في قول مالك (قال) نعم (قلت) ولا يأخذ مني كفيلا (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يأخذ منه كفيلا (قلت) فلان جاء بذلك رجل آخر فأقام اليينة أنه أعتقه وأتمولاه لا يعلمون له وارث غيره أ ينظر له في جبهته أم لا (قال) نعم ينظر له في جبهته وينظر له في عدالة ينته وعدالة ينة الذي أخذ المال فيكون المال لأعدل البيتين (قلت) أ رأيت ان أفت اليينة أن هذا له دار أ رأيت أن أبيع ثوبك أ يبيع ثوبك أ يبيع ثوبك من الموصومة في الدار في خطي وخط غيره حتى أحبيه لهم (قال) لا أرف قول مالك ولكن أرى أن يمكنه من الموصومة فان استحق حق المرفض له الا بحقه ولم يقض للقائب بشئ لعلمهم بخبرون لهذا المحكوم عليه بأمر جهله هذا المدهي ولعله ان قضيت لهم ثم هلكوا قبل أن يعلموا ذلك فيقروا أو ينكروا وقد جرت فيه الموارث وقضى فيه الدين بأمر لم يكن يعرفون أنه عليهم فلا أرى ذلك ولا يقضى له الا بحقه حتى يعلموا فينكروا أو يقروا فان أقرروا كان قضاء القاضي لهم قضاء وان قضى عليهم أمكنهم من حجة أن كانت لهم غير ما آوى بها شريكه وقال أشهب بل انزع الحق كله فأعطى هذا حقه وأوقف حقوق الغيب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم قاضي القير بان (قال) سحنون ورواه ابن قانع أيضا

### ﴿ في ميراث ولد الملاعة ﴾

(قلت) أ رأيت ابن الملاعة اذا مات وترك موالى أعتقهم فماذا ترى في مواليه وهل ترك الام من ميراث موالى ابنا التي لا عنت بشيأ في قول مالك (قال) لا (قلت) فهل يرث اخواله وولاده مواليه هؤلاء في قول مالك (قال) لا (قلت) فمن رثهم (قال) ولده أو ولده أو موالى أمه لانهم عصبة (قلت) فان كانت أمه من العرب (قال) فولاده الذكور أو ولده الذكور فان لم يكن أحدهم هؤلاء جميع المسلمين (قلت) أ رأيت هذا القول فضبة ابن الملاعة عصبة أمه (قال) انما قال مالك اذا كانت أمه من الموالى فهذا ابن الملاعة عن مال ولم يدع إلا أمه فان لامه الثلث ولوا لها ما في ولا يرثه جده لامه ولا خال ولا بن خال وان كان له أخ لام فله السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلهم الثلث حظ الذي كرف في ذلك مثل حظ الاتي لقول الله هم شركاء في الثلث وللأم مع الاخوين السدس ومع الواحد الثلث وان كانت من العرب فلا م الثلث ولا يرثه خال ولا جده لامه وما في فليت المال اذا لم يكن له ولد بحرم ميراثه فان كان له ولد ذكور فلا م السدس وما في فولاده الذكور وكذلك ان ترك ولدا ذكور او ابنا ترك أخاه لامه فليس له من ولاد الموالى قليل ولا كثير فحق هذا القول عصبة ابن الملاعة عصبة أمه انما هو اذا كانت من الموالى فوالها عصبتها وان مات عن مال ولا وارث له غير موالى أمه ورثوه كذلك قال مالك اذا لم يكن لهم من رثته غيرهم فان جميع المال لهم الأثر ان ابن الحرة اذا كان زوجها عبدا ان ولاده الموالى الذين أمهم راعا عليها وعلى انها كذلك ابن الملاعة فهذا القول يستدل

أن سمعته أنما هم موالى أمه وقال صروة بن الزبير وسليمان بن يسار مثل قول مالك إذا كانت أمه مولاة أو  
عروسه أو كذلك ولد الزنا (ابن وهب) وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وابن  
شهاب بن ميمونة والحسن بن عوف بن مالك (ابن وهب) قال وأخبرني يونس عن زبيرة أنه قال في ولد الزنا مثل  
قول صروة وسليمان بن يسار سواء (قال) سمعته وهو قول مالك أيضا وهو مثل ولد الملاحنة إذا كانت أمه  
عربية أو مولاة قال وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة عن خلاص أن عليا بن زيد بن ثابت قال في ولد الملاحنة  
العربية لأمه الثلث وبقية في بيت مال المسلمين (سعيد) بن أبي أيوب أنه بلغه عن الحسن في ولد الملاحنة مثل  
قول صروة وسليمان بن يسار سواء

### ﴿ في ميراث المرتد ﴾

(قلت) أ رأيت المرتد إذا لحق بدار الحرب أ يقسم ميراثه في قول مالك (قال) قال مالك يوصيها له أبا حنيفة  
يعرف أنه مات فان رجع إلى الإسلام كان أولى بماله وإن مات على ارتداده كان ذلك لجميع المسلمين ولا يكون  
لورثته (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أعتق عبدا له ثم ارتد السيد الذي أعتق العبد فمات العبد المتعلق من مال  
والميراث لم يرد له أحرار مسلمون لم يكن هذا الميراث الذي تركه هذا العبد المتعلق قال لورثة المرتد لأنهم موالى  
هذا العتق ولأن ولده كان ثبت للميراث يوم أعتقه (قلت) فان أسلم المرتد بعد موت مولاة أ يكون له  
ميراثه (قال) لا لأن الميراث قد ثبت لأقرب الناس من المرتد يوم مات المولى (قلت) وهذا قول مالك  
(قال) قال مالك في المرتد إذا مات أنه لا يرثه ورثته المسلمون ولا النصارى فكذلك إذا مات بعض ورثته فاه  
لأبائهم هو أيضا وإن أسلم بعد ذلك لم يرثهم لأنه ما عاينظر في هذا إلى الميراث يوم وقع فيجب لأهله يوم يموت  
الميت (قلت) ولده كان أو غير ولده هم في هذا سواء (قال) نعم (قال) وقال مالك في المسلم يأمره  
العدو فيرثه عن الإسلام عندهم أنه لا يقسم ميراثه حتى يعلم موته قال مالك وإن علم أنه ارتد طائعا غير مكره  
فإن أمر أنه تبين منه وإن ارتد ولا يعلم طائعا أو مكرها فإن أمر أنه تبين منه وإن علم أنه ارتد مكرها فإن  
أمر أنه لا تبين منه (ابن وهب) عن عقبه بن نافع عن زبيرة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في اليهودى والنصراني  
يموت أحدهما وله على دينه فيسلم ولده بعد موته وقيل أن يقسم ماله أو المسلم يموت وله أولاد فينصرون  
بعد موت أبيهم وقيل أن يقسم ماله قال أما اليهودى والنصراني فإن الميراث لولده وذلك لأنهم وقع ميراثهم حين  
مات أبوهم فلم يخرجهم منه الإسلام إذا أسلموا بعد موت الميراث لهم وأما المسلم الذي ينصر ولده بعد موته  
وقبل قسمة ماله فانه تنصرب أعناق أولاده الذين تنصروا إن كانوا قد بلغوا المعاتبة والحلم من الرجال والمحيض  
من النساء يحصل ميراثهم من أبيهم في بيت مال المسلمين وذلك لأنه وقع ميراثهم من أبيهم في كتاب الله وهم  
مسلمون ثم نصروا بعد أن وقع الميراث لهم من أبيهم وأحرزوه فليس لأحد أن يرث ما ورثوا إذا قلوا على  
الكفر بعد الإسلام مسلم ولا كافر (عباد) بن كثير عن أبي إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي بن أبي  
طالب أنه قال ميراث المرتد عن الإسلام في بيت مال المسلمين

### ﴿ ميراث أهل الملل ﴾

(قلت) أ رأيت أهل الملل من أهل الكفر هل يتوارثون في قول مالك (قال) ما سمعت من قول مالك فيه  
شيئا ولا أرى أن يتوارثوا وقد سمعت من غير مالك أنهم لا يتوارثون (ابن وهب) وأخبرني الخليل بن مرة  
عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يرث  
الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا يتوارث أهل ملتين شيئا

﴿في ظالم أهل النعمة في مواريتهم﴾

(قلت) أ رأيت أهل النعمة إذا ظالموا في مواريتهم هل تردهم عن ظلمهم في قول مالك (قال) لا يعرض لهم (قلت) وتفحكم بينهم بحكم الاسلام (قال) انما رضوا بذلك سكنت بينهم بحكم أهل الاسلام (قلت) فان ظالموا كان مواريتهم في القسم فيه بخلاف قسم مواريت أهل الاسلام وقد ظلم بعضنا بعضا فانهم عن ظلمنا من الظلم واحكم بيننا بحكم أهل ديننا واقسم مواريتنا بيننا على قسم أهل ديننا (قال) لا يعرض لهم ولا يقسم بينهم ولكن ان رضوا أن يحكم بينهم بحكم المسلمين حكم بينهم بحكم المسلمين وان أبوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا إلى أهل دينهم (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك لا يحكم بينهم في مواريتهم إلا ان رضوا بذلك فان رضوا بذلك حكم بينهم بحكم أهل الاسلام اذا كانوا نصارى كلهم وان كانوا مسلمين ونصارى لم يردوا إلى أحكام النصارى وحكم بينهم بحكم دينهم ولم يتفاوتوا عن مواريتهم ولا أردتهم إلى أهل دينهم (حيوة) بن شريح أن محمد بن عبد الرحمن المرمي حدثه أن ابا عبيد بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز أخبره أن ناسا من المسلمين والنصارى من أهل الشام جاءوا عمر بن عبد العزيز في ميراث بينهم فقسم بينهم على فرائض الاسلام وكسبوا إلى عامل بلدهم ان جازوا فاقسم بينهم على فرائض الاسلام فان أبوا فرددتهم إلى أهل دينهم

﴿في مواريت العبيد اذا ارتدوا﴾

(قلت) أ رأيت العبيد اذا ارتدوا فصل على رده لمن ماله في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في العبد النصارى يموت على مال ان سيده هو أحق بماله فكل ذلك المورث والمكاتبان سيده أحق بماله اذا قتل على رده وليس هذا بمنزلة الورثة أعمال العبيد اذا قتل مال سيده (قال) وقال مالك من ورث من عبده نصرا في ثمن خرا وخنزير فلا بأس بذلك قال وان ورث خرا أو خنزيرا هريق النخري وسرح الخنازير (ابن وهب عن عبد الجبار بن عمرو عن رجل من أهل المدينة أن علاما نصريا ابنا العبد الله بن عمرو توفي وكان يبيع الخمر ويعمل بالرافق قيل لبيد الله ذلك فقال قد أحل الله ميراثه وليس الذي عمل به في دينه بالذي يحرم على ميراثه قال ابن شهاب لا بأس به

﴿في ميراث المسلم والنصارى﴾

(قلت) أ رأيت ان مات رجل من المسلمين وبعض ورثته نصارى فأسلموا قبل قسم الميراث أو كان جميع ورثته نصارى فأسلموا بعد موته قبل أن يؤخذ ماله (قال) قال مالك انما يجب الميراث لمن كان مسلما يوم مات من أسلم بعد موته فلا حق له في الميراث قال قبيل مالك فان مات نصرا في ورثته نصارى فأسلموا قبل أن يقسم ماله فاسلامهم يقتسمون أعلى ورثته الاسلام أم على ورثته النصارى قال بل على ورثته النصارى التي وحبت لهم يوم مات صاحبهم وانما أسأنا مالكا لا حدث الذي جاء أيعادار قسم في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأيعادار أدركه الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام قال مالك وانما هذا الحديث لغير أهل الكتاب من الخمر والخنزير وغير ذلك وأما النصارى فهم على مواريتهم ولا ينتقل الاسلام مواريتهم التي كانوا عليها وقال ابن نافع وغيره من كبار أهل المدينة هذا لأهل الكفر كلهم وأهل الكتاب وغيرهم (ابن وهب عن يوسف بن يزيد عن ابن شهاب بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام وقال ابن وهب انه سمع ابن جريح يحدث عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر الناس على ما أسلموا عليه من نكاح أو طلاق



لا يتنقض من الصرف الا حصه ما اصاب من الرديئه (قلت) فما فرق بين هذا حين اصاب خمسين ورديئه  
جوزت الخمسين الجديده وبين الذي صرف فلم يتقد الا خمسين ثم اقرقا اطل مالك هذا و اجازها اذا اصاب خمسين  
منها ورديئه بعدا لتقد اجازتها الجياد و اطل الرديئه قال لان الذي لم يتقد الا خمسين وقت الصفقة فاسدة  
فيه كله وهذا الذي اتهمه المائمه كلها وقت الصفقة صحيحة الا ترى انه ان شاء قال انا اقبل هذه الرديئه  
ولا اردھا فيكون ذلك فهو لما اصابها رديئه قد ردھا انتقض من الصرف بحساب ما اصاب فيها رديئه الا ترى  
ان مخزومه بن بكير ذكر من اريه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاصي قال لنا  
رسل الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبعوا الذهب بالورق الا هاه و هاه و اذا اقرقا من قبل تعلم القبض  
كانا قد فصلنا خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ترى ان عمرو بن الخطاب قال فان استنظرنا الى  
ان يبلغ بنه فلا تنظره فكيف بمن فارقه وان عبد الجبار بن عمر قال عن ابي ابراهيم عن اهل العلم ان الرجل  
اذا صرف دينارا بدراهم فوجد منه اشيا لا خريفه فارادته انتقض صرفه كله ولا يبدل ذلك الدرهم وحده  
الا ترى انه لو لم يردده لكان على صرفه الاول الا ترى ان ابن شهاب قد كان يبيع بالبدل اذا كان على غير  
شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه دليل على انهما اذا اتخاضا اقرقا ثم اصابا رديئا ان ذلك ليس مما  
يطل عقدهما الا ترى ان عطاء بن ابي رباح كان يقول في رجل اصطفى رجلا فقال له اذهب ما فارادوا عليك  
فانا اقبله لك قال لا ولكن لي قبضها منه وقاله سعيد بن المسيب و روى عنه يحيى بن سعيد وقالوا لا ينبغي لهما ان  
يقترقا حتى يبرا كل واحد من صاحبه (ابن وهب) وان ابن طيمه ذكر عن يزيد بن حبيب ان ابن حريث كان  
يقول لو صرف رجل قبض صرفه كله ثم شرط ان ما كان فيها ناقصا كان عليه بدله كان ذلك ربا (قلت)  
ارأيت ان صرفت دينارا عند رجل بعشر من درهما فقلت له اطلني عشرة دراهم واعطني بالعشرة الاخرى  
عشرة ارجل لحم كل يوم رطل لحم (قال) قال مالك لا خريف في ذلك من قبل انه اذا وقع مع الدراهم شيء يصرف  
هذه الدينار ليحجز ان يتأخر شيء من ذلك وتأخير في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فان كانت السلعة مع الدراهم  
يأيد فلا بأس به (قال) مالك ولو ان رجلا ابتاع من رجل سلعة الى أجل نصف دينار ينقصه النصف  
الدينار والسلعة الى أجل فلما وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره وينقصه النصف الدينار والسلعة  
الى أجل فقال البائع عندى دراهم فادفع الى الدينار وانا ارد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطا بينهما  
(قال) مالك لا خريفه (قلت) لم کرهه مالك (قال) لان المرأة صرفا وسلعة تأخرت السلعة لما كانت الى أجل فلا  
يجوز ذلك (قلت) اليس قد قلت لا يجوز صرف وبيع في قول مالك (قال) بلى (قلت) فهذا يبيع وصرف في المسئلة  
الاولى وقد يجوز ما لك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار واهمة مع الدراهم ما يد (قال) ألم أقل لك انما ذلك  
في الشيء اليسير في العشرة الدراهم ونحوها يبيحها فإذا كان كثيرا واجمع الصرف وبيع لم يحجز ذلك كذلك قال  
مالك فهم ما (قلت) ارأيت ان صرفت دينارا فاحدث بنصفه دراهم ونصفه فلوسا قال لا بأس بذلك عند مالك  
(قلت) ارأيت ان اشتريت ثوبا وذهبها صفقة واحدة بدراهم فحدثت بعض الدراهم أو كل الدراهم الا درهما  
واحدا ثم اقرقا قبل ان يذهب الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم ينقصه جميع الدراهم وانما  
نجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كان الذهب الذي مع التوب شيئا يسيرا لا يكون صرفا راما اذا كان الذهب  
كثيرا فلا خريفه وانما تجد جميع الصفقة

في الأخير في صرف الفلوس

(قلت) ارأيت ان اشتريت فلوسا بدراهم فادركت قبل ان يذهب درهم (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد  
قال مالك في الفلوس لا خريف فيها نظره بالذهب ولا بالورق ولو ان امرأ اجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها

سكة ومن اكرهها ان تباع بالذهب والورق نظرة (قلت) أرايت ان اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلوس فافترقا قبل أن يتفاض أيحوز هذا في قول مالك (قال) لا يحوز هذا في قول مالك لان مالك قال لا يحوز فلان فلسين ولا يحوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدينار نظرة (ابن وهيب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في حاجل باجل ولا عاجل بماجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض الاماوهات (قال) الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ربيعة أنها كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة وقال انها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدراهم (الليث) عن يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قالوا وشيونا كلهم انهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدينار والدراهم الا بديار (وقال) يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد اذا صرفت درهما فلوسا فلا تقارقه حتى تأخذ كله

### في مناجزة الصرف

(قلت) أرايت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس يعني عشرين درهما دينار فقال نعم قد فعلت وقلت أما أيضا قد فعلت فصار قائم التفت الى انسان الى جانبه فقال أقرضني عشرين درهما والتفت أنا الى آخر الى جاني قلت أقرضني دينارا ففعل ودفع الدينار اليه ودفع الى العشرين درهما أيحوز هذا أم لا (قال) لا خير في هذا (قلت) أرايت ان تطرت الى دراهم بين يدي رجل الى جنبي (هتلت) يعني من دراهم هذه عشرين درهما دينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبه الصرف ثم التفت الى رجل الى جنبي قلت له أقرضني دينارا ففعل قد دفع اليه الدينار وقبضت الدراهم أيحوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الدينار الى الصراف يشتري به منه دراهم فيرته الصراف ويدخله تابوتها يخرج دراهم فيعطيه قال لا يصحبي هذا ولا ترك الدينار على حاله حتى يخرج دراهم فيرتها ثم يأخذ الدينار ويعطى الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كما استقرض شيئا متصلا قريبا بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يعثر سولا بأنيته بالذهب ولا يهوم الى موضع ربتها أو شئنا قدان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه واعايرتها مكانه يعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالكا قال لو ان رجلا لقي رجلا في السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينفقه قال مالك لا خير في ذلك فبطل له فلو قال له ان معي دراهم فقال له المتاع اذهب بالن الى السوق حتى ربتها ثم رتها وتظن الى وجرها فان كانت جادا أخذتها منك كذا وكذا درهما دينار قال لا خير في هذا أيضا ولكن يسير معه على غير موعدا فان أعجبه شيء أخذها ولا تركه (قلت) أكان مالك يكره للرجلين أن يتصارفا في مجلس ثم يقومان فيزنان في مجلس آخر (قال) نعم (قال) وقال مالك ولو ان قرا محضرا ومبرأ فدرع فيه حتى فاشتره رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم تفرقا قال لا خير فيه ورأيت متقضا انما سابع بالذهب والورق أن يأخذ ويعطى بفضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن حضور البيع (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن شبيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاصي قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا يتبعوا الذهب بالذهب الا عينا عن ولا الورق بالورق الا ما بين في أني أنشي عليكم اليا ولا يروا الذهب بالورق الا ما هوام ولا الورق بالذهب الا ما هوام (ثبت) أرايت لو اني صرفت من رجل دينارا به شرين درهما قلت قبضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني ذهب اليه صرف ديناره (قال) هذا لا خير فيه وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها صار به دينارا فاجبها رجل أنه دينار اني عشرين درهما الى أجل ولا يحوز هذا وقد ذكر مالك ما هو أبدا من هذا أذكرى من مالكا قال قال رجلان رجلان رجلان رجلان دنانير تنقص خرو بقشرو به دينار فاقعه فراطلهم ووزنا وزن فلما عرفنا أخذوا وأعطى فأراد أن يصطرف



أحد هاتين صاحبه دينارا إما أخذ منه (قال) مالك لا يخبره ولو أن رجلا كلن بسأل رجلا ذهباً فأتاه بها  
 قضاه فردها إليه مكانه في طعام إلى أجل (قال) مالك لا يصعبني هذا وهو عندي مثل الصرف (قال) مالك  
 أو يكون للرجل على الرجل الديناير فيساقه دنانير في طعام إلى أجل فيضطرط أن يقضيه إياها فلما قبض ذهبه  
 ووجبه البيع بينهما قال هذا قضاء من ذهاب الذي سألتني (قال) مالك لا يخبر في ذلك وهذا كله عندي  
 وجه واحد أكره ذلك بعد ثلثه (قلت) أرايت لو أن لي على رجل دراهم إلى أجل فلما حل الأجل بهما من  
 رجل دنانير قد أبلغ ذلك (قال) مالك لا يصلح ذلك الآن يأخذ الديناير وينقده الذي عليه الدين الدراهم  
 مكانه يدايد لأن هذا صرف وإنما يجوز بيع الدين في قول مالك بالعروض قد أفلما إذا وقت الديناير والدراهم  
 حتى تصير صرفاً فلا يصلح حتى يكون يدايد (ابن وهب) عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثهم قال  
 أتني أكره أن أتى رجلاً عنده ذهب نواقص بذهب وازنة فأصرف منه بذهبي الوارفت دراهم ثم أصرف منه  
 دراهمي التي أخذت منه بذهبه النواقص وقال نافع مولى ابن عمر ثك المداسة وقال عبد العزيز بن أبي  
 سلمة إذا أردت أن تباع ذهباً فاصبوا زنة فلم تجد من يرأطك فبيع فحصل بورق ثم اسع بالورق وارثت ولا تجعل  
 ذلك من رجل واحد فإن ذلك ذهب بذهب وزيادة الأثرى أنك قد رددت إليه ورقه وأخذت منه ذهباً وارية  
 بنقصك (قلت) أرايت أن صرفت دينارا من رجل وكلانا في مجلس واحد ثم جلسنا ساعة فنقدت ونقدته  
 ولم تفرق أيجوز هذا الصرف في قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف في قول مالك (قال) وقال مالك لا يصلح  
 إذا صارفت الرجل الآن تأخذ وتطعي (قال) مالك ولا يصلح أن تدفع إليه الديناير فيخلطه بدنانيره ثم يخرج  
 الدراهم في دفعها إليك (قلت) أرايت أن اشتريت سيفاً على كثير القصة بصله تباع لقضته بعشرة دنانير  
 قبضته ثم سته من أسان إلى جاني ثم قدت الديناير صاحبه (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف  
 حتى يتنقد ولا يصلح للمشتري أن يقبض السيف حتى يدفع الثمن فلما البيع ادا وقع بينهما في مسئلتك وكان قدده  
 إياه معامضى ولم ار أن يتقاضى البيع ورأيه جائزاً (قلت) أرايت أن اشتريت سيفاً محللاً بصله تباع لقضته  
 بدنانير ثم اقترقا قبل أن أتدده الديناير وقد قبضت السيف منه ثم سته السيف فلم يبيع ذلك (قال) أرى أن  
 يبيع الثاني للسيف جائز وأرى للبائع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضته (قال سحنون)  
 وإنما كان هذا هكذا من قبل أن ربيعة كان يبيع إذا كان مافي السيف أو المصحف من القصة تبعاله أن يتباع  
 بذهب إلى أجل وكان مالك يكرهه وما يشدد فيه ذلك الشدد لأنه أنزله بمنزلة العرض لما كان يجوز اتخاذه  
 ولأن في تركه مضرة (قلت) لابن القاسم أجلت هذا مثل البيع القاسد (قال) نعم (قلت) فإن تغيرت  
 أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتجه له بمثل البيع القاسد وتضمني قيمته ولا تجعل لي رده وإن كان لم  
 يخرج من يدي (قال) إذا لم يخرج من يدي فلا جعله مثل البيع القاسد وأرى لك أن ترده لأن القصة ليس  
 فيها تغيير أسواق وإنما هي مالم تخرج من يدي بمنزلة الدراهم فكأن تردّها (قلت) فإن أصاب السيف  
 عندي عيب انقطع أو أتكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته (قال سحنون) هذا من  
 الرأى يقتضي في البياعات كلها حتى يرد إلى ربه إلا أن يتلف التبه ويذهب فيكون على مشربه قيمة الجفن  
 وانصل ووزن ما فيه من القصة لأن القصة ليس بها فرت وكذا إذا قطع السيف أو أتكسر الجفن  
 فأما عليه قيمة النصل والجفن ووزن الورق وليس كما قال ابن القاسم أن عليه قيمته من الذهب وإذا كانت  
 حلية السيف الثلث فادنى حتى تكون الحلية تباع ببيع السيف بالدينار والدراهم قد داوى إلى أجل ولو  
 استحق حلية السيف في مثل هذا ما قضت به البيع ولا أرجته بشئ من قبل أنه لا حصه له من الثمن

## ﴿ الحوائج الصرف ﴾

(قلت) أ رأيت أن صرف ديناراً عند رجل بعشرين درهماً دفعت إليه الدينار واشترت من رجل سلعة بعشرين درهماً فقلت للذي صرف الدينار عنده ادفع إليه هذه العشرين درهماً وذلك كله معاً (قال) سألت مالكا عن الرجل يصرف عند الصرفاء الدينار بعشرين درهماً فيقبض منه عشرة دراهم ويقول له ادفع العشرين إلى أخرى إلى هذا الرجل قال مالك لا ينبغي حتى يقبضها هو منه ثم يدفعها إلى من أحب فهذا مثل ذلك ألا ترى أنهما اقترقا قبل أن يتم قبضهما (قلت) أ رأيت أن وكلت رجلاً يصرف لي ديناراً بدهم فلما صرفه أتني قبل أن يقبض فقال لي يا قبض الدرهم من هذا الرجل فقد صرفت لك ديناراً عندك عنده وقام فذهب (قال) لا خير في ذلك لأن مالكا قال لا يصح أن يصرف ثم يوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له فهذا إنما صرف له الوكيل ليس بدينار البتة ثم وكل الوكيل بدينار أن يقبض الدرهم فلا يصح ذلك (قال) مالك لا أحب للرجل أن يصرف يوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له (عمره بن بكير) عن أبيه قال سمعت ابن قسيط يقول واستغنى في رجل صرف ديناراً ففضل له منه فضلة هل يتحول بفضله على آخر قال لا من حديث ابن وهب وقوله عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وقال بكير بن وهب قال أبيع رجل صرف ديناراً بدهم فلا يتحول به

## ﴿ في الرجل يصرف من الرجل ديناراً عليه ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل درهماً فقلت له صرفها لي بدنانير وجئت بك (قال) قال مالك لا خير في ذلك (قلت) لم كرهه مالك (قال) لأنه إنما فسخ دراهمه في دنانير يأخذها بها ليس بدنانير لا خير في ذلك لأنه إنهم إن يكون إنما ترك له الدرهم يوماً أو يومين على أن يعطيه بها كذا أو كذا ديناراً أو يكون أيضاً تأخيرها إلى أن يشتري منها له فيكون سلفاً جاز منفعه وكاناً أوجب عليه في دراهم دنانير حتى تعطاهما فصار صرفاً مستأخراً ولا نأذا قلت لرجل لك عليه طعام من ثمره بعه لي وجئت بالثمن فجاءت بالثمن دراهم والذي دفعت إليه دنانير في السلعة أو جاء بدينار والذي دفعت إليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم إلى أجل أو أخرجت دراهم أخذت بها دنانير إلى أجل من الذي اشتريت منه الطعام فكان ذلك صرفاً مستأخراً وبيع الطعام قبل استيفائه فإن جاءك بدنانير أكثر من دنانيرك أو أقل أو دراهم أكثر من دراهمك أو أقل كلن ربا وبيع الطعام قبل استيفائه (قلت) أ رأيت لو أن لرجل على ديناراً فأتني معي عشرين درهماً فقال لي أو قلت له أنصرك في هذه العشرين درهم بدينار تعطيني ففعلت فلما قبض العشرين درهم قال طر الدينار الذي لي عليك فاقبضه من الدينار الذي وجب لك على من صرف هذه العشرين درهم التي قبضت منك (قال) لا بأس بذلك إذا تراضيا بذلك إنما هو رجل أخذ عشرين درهماً بدينار كان له عليه فلا بأس بذلك وما تكلمنا به قبل ذلك فهو لم (قلت) فإن كان له صرف على دينار قد حل فأتني بعشرين درهماً صرفها عنده فصرفها عنده بدينار فلما قبض الدرهم قال لي انظر الدينار الذي لي عليك فاجب به هذا الدينار الذي وجب لك من الصرف فقلت لأفضل إنما أعطيتك دراهم على أن أخذ منك ديناراً الساعة (قال) لم أسمع هرا من مالك ولكن إذا تكرر أ رأيت أن لا يجوز ولا يجعل هذه الدرهم من ديناراً ولكن يدفع إليه الدينار صرف دراهمه ثم يبيع بديناره إلا أن يراضيا كما وصفت لك (قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل عشرة دراهم أو كلن استقرض مني نصف دينار درهم ونصف الدينار عشرة دراهم فأتني بدينار فصرفه عندي ثم قضاني مكانه دراهم التي لي عليه أو قال هذا الدينار نخذه من نصفه بدينار الذي لك على ونصفه فأعطى بدهم (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن أقرضني رجل دراهم أو يصلي لي أن أستري بك

الدراهم منه سلعة من السلع مكاني حنطة أو ثيابا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك (قلت) فإن صرفت تلك الدراهم التي أقرضني عنده دنانير مكاني قبل أن أبرح (قال) لا خير في أن تستقرض منه ودية فأجعلها مكانك في ذهب عنده أو تستقرض منه ذبها فأجعلها مكانك عنده في ورق ألا ترى أنك إذا استقرضت مكانك إليه فيأنا أخذته فصرته أن كنت تسلف دنانير فأشترت به دراهم تلك أن أخذت دراهم دنانير يكون عليك إلى أجل لأن الدنانير التي استقرضتها ردتها (قلت) فإن أسلفني دراهم أبيع لي أن أشتري منه تلك الدراهم سلعة من السلع مكاني حنطة أو ثيابا فقال إن كان أسلفنا ياها إلى أجل واشترت بها الحنطة بدايد فلا بأس بذلك وإن كان أسلفنا ياها حاله واشترت بها منه حنطة بدايد أو إلى أجل فلا بأس به وإن كان أسلفنا ياها إلى أجل واشترت بها منه حنطة إلى أجل فلا خيره. وذلك الكافي بالكافي لا ما إذا ردت إليه دراهمه بأعيانها مكانك وصار له عليك دنانير إلى أجل بطعام عليه إلى أجل فصار ذلك دينا بدين

﴿ في الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم بصرفها ينتضيها من دينه ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا على ألف درهم فدفع إليه عروضا بعد ما حل على أجل دينه فقلت له بيع هذه العروض أو طعاما فقلت له بيع هذا الطعام فاستوف حقت (قال) قال مالك لا بأس بذلك إلا أن يكون الذي باعنا بالألف درهم مما لا يجوز تسليفه في العروض التي أعطيته يبيعها ويستوف حقه منها لما يدخل ذلك من التهمة في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضا إلى أجل بعروض مثلها من منصفها سلفا فيصير العرض بالعرض من منصف واحد إلى أجل إلا أن يكون مثل منصف عرضه في صفته وجوده وعدده أو أقل عددا أو أدنى صفه لأنه لا تهمة عليه فيه لو احتسبه لنفسه أن كان أدنى وإن كان مثلا صار بمنزلة الأمانة (قلت) فلوان لرجل على ألف درهم فدفع إليه دنانير فقلت صرفها وخذ منها حقت (قال) سأب مالكا عنها غير مرة فقال لا يجزيني ذلك إذا دفع إليه دنانير فقال صرفها وخذ منها (قلت) لم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحبس الدنانير لنفسه واستقله وكرهه غير مرة لأنه يكون مصرفا من نفسه (قلت) فلوان لرجل على ألف درهم فدفع إليه فلوسا فقلت له صرفها وخذ منها قال هذا مكروه

﴿ في الرجل يصرف دنانيره بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير ﴾

(قلت) هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانير ثم يشتري منه بتلك الدنانير دراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) نعم كان يكره ذلك (قلت) فإن جثته بعد يوم أو يومين فصرفها منه (قال) كان مالك يكره أن يصرفها منه أيضا بعد يوم أو يومين (قلت) فإن كان أبعد من ذلك (قال) لا أدري ما قوله ولا أرى أبا بأسا إذا طاول زمان ذلك وصح أمرهما فيه وقد يناهذا في موضع الدناير النقص بالوارنة

﴿ الصرف من التصاري والمبيد ﴾

(قلت) أرأيت عبدك صرفا نصرا نيا يجوز لي أن أسأفه (قال) نعم لا بأس بذلك وتعبك وغيره من الناس سواء عند مالك (قال) سخون) وقد كره مالك أن يكون التصاري واليهودي أسواق المسلمين لعمليهم بالربا يستحل لهم له ورأى أن يقاموا من الأسواق

﴿ في صرف الدراهم بالفلوس والقضه ﴾

(قلت) أرأيت أن اشتريت بدرهم نصفه فلوسا ونصفه فضة ورن نصف درهم أيحوز هذا في قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العروض (قلت) أرأيت أن اشتريت بنصف درهم طعاما ونصفه فضة كل ذلك نقدا أيحوز ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن كان الثلثان فضة والثلث طعاما أيحوز هذا في

قول مالك (قال) لا يجوز (قلت) فان كان الثنتان طعاما وثله فضة أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز في قول مالك (قلت) لم كرهه مالك اذا كانت الفضة أكثر من الطعام ويجوز اذا كان الطعام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك وانما يرد به الطعام وجعله مثل سراسلعة وقضه بغيرهم وجعل الفضة بغير السلعة وان كانت الفضة أكثر من السلعة جعله مالك يحمل ورق وسلعة بورق وجعل السلعة بغير الفضة فلا يصح أن تكون فضة وطعام فضة وكذلك فسر في مالك ولما للناس في ذلك من الرقي جسم وقه غناهم عنه لانها حققات لا تكاد تنقطع الا ترى انه لا يجوز لاحد دخول مكة الا باسرام وقد جوز لمن قاربها من الخطابين وغيرهم لكثرة ترددهم عليها وانهم لا يخفى بهم عن ادامة ذلك ولمنافع الناس بهم ان يستلوا بها بغير اسرام

في الرجل يقتصب الدنانير فيصر فها قبل أن يقبضها

(قلت) أرايت ان اغتصبت رجلا دنانير فلقيته بعد ذلك فقلت له هذه الدنانير التي غصبتك في يتي قبعتها بهذه الدراهم ففعل ودفعته اليه الدراهم أيجوز هذا أم لا (قال) أرا ما جاز لان كان ضامنا للدنانير حين غصبتها فاما اشترى منه دنانير يدبها عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في يتي وسكوته عنها سواء لانه قد غاب عليها وهي دين عليه (قلت) وكذلك لو اغتصبت من رجل جارية فاطلقت بها الى بعض البلدان فأتيته فقلت له ان جاريك عندى في بلد كذا وكذا فبيعها ففعل أيجوز هذا أم لا (قال) أرا ما جاز اذا وصفها لانه كان ضامنا لما اسباب الجارية من عور وشلل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع بينهما وقبل الوجوب لان ضامنا حين غصبتها منه فلا بأس بان يشتري جارية قد ضمن ما اسابها قال والدنانير عندى أوضح من الجارية بما أرى

في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصر فها منه وهي في بيته

(قلت) أرايت ان استودعت رجلا دراهم ثم لقيت به بعد ذلك فصار قه والدراهم في بيته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا (قلت) أرايت ان استودعت رجلا مائتي درهم ثم لقيت به بعد ذلك فقلت له اعطني مائة درهم واهضم عنك مائة درهم فاعطاني مائة درهم من غير المائتين والمائتان في بيته أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يصحني وانما يجوز ان اعطاه منها عندى الا ترى انه لا يجوز صرفها فكيف يجوز البدل بها وهي غير حاضرة (قلت) فلو استودعت رجلا دنانير أو دراهم أو حلياً مصوغاً من الذهب والفضة فلقيت به بعد ذلك فقال عني الوديعة التي عندى وهي فضة بهذه الدنانير وهي فضة أو هي ذهب بهذه الدراهم (قال) لا يجوز ذلك عند مالك الا أن تكون الوديعة حاضرة لان هذا ذهب فضة ليس بدايد (قلت) فلو رهن عند رجل دنانير فلقيت به بعد ذلك فقال لي الدنانير التي رهننتي في البيت فصار قه بها بدراهم أخذها (قال) قال مالك لا خيرة به (قلت) أرايت ان استودعت رجلا دنانير فصر فها بدراهم ثم أتيت فأردت أن أجيز ما صنع وأخذ الدراهم (قال) ليس لك ذلك في قول مالك وانما لك مثل دنانير لان مالكاً قال لو أن رجلاً استودع رجلاً دنانير فاشترى المستودع تلك الدنانير سلعة من السلع كانت السلعة له وكان عليه مثل الدنانير التي أخذها (قلت) فان استودعت رجلاً خنطة فاشترى بها ثياباً ثم جئت فخلعت بما صنع فأجزت ما صنع فأردت أخذ الثمر قال ذلك جائز (قلت) ولا يكون هذا بيع الطعام بالطعام الى أجل (قال) الا لان مالكاً قال كل من استودع طعاماً أو سلعة فباعها المستودع ضمن فأردب السلعة أن يجير البيع ويبيع الثمن وذلك له وهذا مثل ذلك (قال) وقال في مالك في الطعام لو أن رجلاً استودع رجلاً طعاماً فباعه المستودع قال هذا الجار ان أحب ان يأخذ الثمن أخذه وان أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه لا بما عندى على الخنطة ضمنها فصرت مخيراً في أخذك اياه بعينه من أو أخذ ثمن خنطتك كان عمراً أو غير ذلك

(قلت) أرايت ان اشتريت سلعة بينهما دينار الادرمها يجوز هذا في قول مالك (قال) ان كان كله قد قبل فلا بأس به عند مالك (قلت) فان كان الدينار قد اؤسله قد اؤسلمه الادرم الى أجل (قال) لا يصح ذلك عند مالك (قلت) فان كانت السلعة الى أجل والدرهم الى أجل والدينار قد اؤسله (قال) لا يصح ذلك عند مالك أيضا (قلت) فان كان الدينار قد اؤسلمه الادرم قد اؤسلمه مؤنرة (قال) لا يصح ذلك عند مالك وروى أنه جائز (قال) ابن القاسم قال مالك لا يرد به الصرف اذا كان الدرهم مع الدينار معجلا أو مؤخرًا فهو سواء (ابن وهب) وذكر من مالك عن سالم في بيع مكيول الجار بدينار الادرم يسجل الدينار و يأخذ الدرهم والصلح مؤنر يأخذ الدرهم مع الدينار (قلت) لابن القاسم لم يرد به قال لأنه يملكه الفضة بالذهب الى أجل (قلت) فان كان الدينار قد اؤسلمه الادرم قد اؤسلمه السلعة الى أجل (قال) لا يصح ذلك لانها صفقة واحدة ذهب بفضة وسلعة بفضة لا يصح أن تكون السلعة مؤنرة والدرهم قد اؤسله (قلت) فان كانت السلعة قد اؤسلمه الادرم الى أجل والدرهم الى أجل يجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كان أجل الدينار والدرهم واحدا (قلت) فان كان اشترى السلعة بدينار الادرمين فهو مثل الذي اشترى السلعة بدينار الادرمها في جميع ما سألتك عنه في قول مالك (قال) نعم (قال) ابن القاسم كان مالك يقول الدرهم والدرهمان والشئ الخفيف (قال) ابن القاسم قال مالك وأما الثلاثة فلا أحبه ولا أخير فيه عندي (قلت) فان اشتريت سلعة بدينار الا عشرة دراهم (قال) قال مالك لا أخير فيه الى أجل ولا بدينار الا ستة دراهم ولا بدينار الا خمسة دراهم الا أن يكون ذلك قد اؤسله (قلت) فان كان الدينار والعشرة دراهم أو الخمسة أو الستة الى أجل واحد والسلعة قد اؤسله لا يصح ذلك عند مالك ولا يصح (قلت) لهم وقد جوز في الدرهم والدرهمين اذا كان الدينار والدرهم والدرهمان الى أجل واحد (قال) لان الدرهم والدرهمين نافه ولا غرو فيه ولا تقع فيه المحاطرة وان الدينار الى ذلك الاجل أكثر من هذين الدرهمين لاشك فيه (قال) وما جوز مالك الدرهم والدرهمين اذا استتاعهما الا زحالا لهما لا يكونان أكثر من الدينار والدينار (قال) والعشرة دراهم لا يرى لعلها اذا حل الاجل فتفرق جل الدينار ويحول الصرف الى ذلك الاجل فهذا محاطرة وغرور فذلك يجوز في العشرة والخمسة وهو في الدرهم والدرهمين اذا كان أجلهما وأجل الدينار واحد اقليل ذلك بخطر (قال) ابن وهب وذكر ذلك عن خالد بن جسد عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال في بيع الثوب بدينار او اربع دينار او بدينار الادرمين لا بأس به (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في الرجل يبيع الشئ بدينار الادرمين ويستأخر الثمن عليه فكان ربيعة يقول لا بأس به أن يأتي الرجل بالدينار قبضه ثم يأخذ من البائع درهمين ولا يراه صرفا (قال) ربيعة وان فيها لمعة زاوليس به أس (ابن وهب) قال الليث قال ربيعة في الرجل يشتري الثوب بدينار الادرمها (قال) ربيعة مال هذا من يوع الناس وأنه لا يكون الرد والثمن الا الى أجل واحد وان فيه لمعاهم كم من الصرف (قال) الليث قال ربيعة وان باع بدينار الادرمها وروا فدفع الديناروا أخذوا بول يصد عنه درهم قال هذا من أن يأخذ الدرهم مع الدينار يحمش أن يزل بمزلة الصرف (ول) الليث وقال يحيى بن سعيد ان أشبه الامور بمثل الصالحين أن لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شئ من ذلك طرة (ابن وهب) عن الليث عن طلحة بن أبي سعيد عن صخر بن أبي غليظ حدثه أنه كان مع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف فابتاع أبو سلمة ثوبا بدينار الادرمها فأعطاه وأؤسلمه الدينار وقال لهم الدرهم فقال ليس عندي الا آن درهم حتى ترجع الى فأتاني اليه أبو سلمة الثوب وقبض الدينار منه وقال لا يبيع بئني وبئتك (قال) الا يشك كسب الي يحيى بن سعيد فقل سألت عن الرجل يشتري

فمعاً أو غير ذلك نصف دينار أو ثلث دينار فيدفع إلى بائعه ديناراً أو يأخذ فضله دراهم ويؤخر ما اشترى منه حتى يأتيه في يوم آخر فيأخذ منه أو اشترى تلك السلعة بدرهمين أو ثلاثة فيدفع إليه ديناراً أو يأخذ فضله من صرف الدينار دراهم وأخر السلعة حتى يلقاه فيها من يوم آخر (قال) يصح لم أزل أسمع أنه يكره أن يتنازع بعض ديناراً شيئاً أو يأخذ فضله ورقاً ويترك ما يتنازع لأن ذلك يرى صريفاً (ابن أبي عمير) من عقيل عن القاسم ابن محمد وابن شهاب أنهم ما قالوا إذا اشتريت من رجل يعا بعض دينار ثم دفعت إليه الدينار ففضل لك عنده ثلث أو نصف فلا عليه أبغض لك أو آخره وأما معناه أنه قبض السلعة (قال) مالك إذا قال له المشتري بعد ما يجب البيع ويثبت هذا دينار فقيه ثلاثاً وأمسك ثلثي عندك واسمع به أن ذلك لا بأس به إذا صح ذلك ولم يكن على شرط عند البيع ولا وى ولا عادة ولا اضمار منها (قال) ابن القاسم وسألت مالكاً عن الرجل يقدم البلدة من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل أفرقية يقدمون القسطا ومعهم الدراهم فيكون مع التاجر عشرة آلاف درهم أو أكثر وريقاً وامتعة وتوافضة فيقول الرجل قد ابتعت منك دراهمك وتارك ورقك هل هذه بأني دينار قد استوجب ذلك منه صفقة واحدة وتتغده (قال) مالك لا يخبرني ذلك لا يكون مع الصرف يبيع شيء من السلع (قلت) لمالك قال رجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار (قال) لا بأس بهذا ولم يره مثل الآخر (قال) بورأيت مالكا يرى أن هذا يبيع للدينار (قال) ابن القاسم وأخبرني الدراوردي عن ربيعة وغيره من علماء المدينة ممن مضى أنه يكره ذلك ويقول لا يكون صرف ويبع ولا ماسقا أو يبيع ولا شركة ويبع ولا نکاح ويبع (قال) ابن القاسم وسبعت مالكا يقول لا يكون صرف ويبع ولا يجعل ويبع ولا فراض ويبع قال ابن القاسم وأخبرني ابن الدراوردي أن غير واحد من علماءهم وبعض علمائهم كان يقول مثل قول مالك في هذا إلا النكاح لم أحفظه عن ابن الدراوردي لا يكون صرف ويبع

وفي الرجل يتنازع السلعة بخمسة دنانير الأدرهم أو درهمين فيدفع أربعة ويحبس ديناراً حتى يدفع إليه الدرهم أو يأخذ لدينار

(قال) وقال مالك في الرجل يشتري السلعة بخمسة دنانير الأدرهم أو درهمين أو ثلاثة فيدفع إليه أربعة دنانير ويؤخر الدينار الباقي حتى يلقاه فيدفع إليه الدرهم أو الدرهمين أو الثلاثة أو يأخذ الدينار (قال) مالك لا خير في ذلك (فقيل) لمالك فإن دفع ديناراً واحداً وأخذ الدرهم وأخر الأربعة حتى يقضيه أياها (قال) لا خير فيه أيضاً وهو بمنزلة الأزل (فقيل) لمالك فإن كانت خمسة دنانير الأخصا أو أربعاً فقد الأربع أو آخر الدينار الباقي حتى يأتيه بخمسة أو أربع ويبع إليه الدينار (قال) لا بأس بهذا أليس هذا مثل الدرهم قبل له فإن دفع إليه ديناراً واحداً وأخذ منه خمسة وكانت الأربعة قبله قال لا بأس بذلك (قال) ابن القاسم لأن الدرهم عند مالك لما وقعت على السلعة صار الدرهم حصه من الذهب كلها فذلك كرمالك أن ينقص بعض الذهب ويؤخر الدرهم أو ينقص الدرهم ويؤخر بعض الذهب قال وإن نقص الدرهم وأخر الذهب فلا خير في ذلك وأما جوز مالكا الخمس والربع لأن ذلك إنما هو جزء من دينار واحد ليس الخمس والربع حصه من الدنانير كلها فلا بأس أن يعجل الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار الكسر أو يقدم الدينار ويأخذ فضله دراهم ويؤخر لدنانير هذا كله قول مالك (قلت) أرأيت أن اشترت ثوباً بدينار الأعشرة دراهم (قال) إن كانت الدراهم العشرة فقد فلا بأس به وإن كانت إلى أجل فلا خير فيه لأنه يبيع الذهب بالورق إلى أجل كما يبيع رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم بدينار فلا يصح في ذلك أن يؤخر الدرهم وهذا مخاطرة لأنه لا يدرى ما يبلغ العشرة الدراهم من الدينار (قلت) أرأيت أن بعت هذا الثوب بدينار الأربعة خطه أيجوز هذا البيع إن كان قدسداً أو إلى أجل (قال) لا بأس بذلك لأنه قائم ببيع الثوب وقبض خطه بدينار فلا بأس أن يكون ذلك الدينار قدسداً أو إلى

أجل (أنهم) الآن يكون الثوب أو القير ليس عندهم وقد باعوا إياهم بما كان مقدراً فلا يصح ذلك لأنه يشترط ما يتم  
بيعه إياهم بنقد أو إلى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عندهم وهو من وجه العينة المكروهة

### وفي الرجل يتنازع الورق والعروض بالذهب

(قلت) أ رأيت أن أعطي ذهباً بقضة وسلعة مع القضة أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز إذا  
كانت القضة قليلة فذلك جائز لأن الذهب بالقضة جائز واحد بعشرة وكذلك إذا كانت مع القضة الكبيرة سلعة  
من السلع بسيرة (قلت) فكذلك أن كان مع الذهب سلعة من السلع أو كان مع الذهب والقضة مع كل  
واحدة منهما سلعة من السلع (قال) أما الذهب بالقضة إذا كان مع الذهب العرض اليسير فلا بأس به يجوز  
من ذلك ما يجوز مع القضة ويكره من ذلك ما يكره مع القضة وإن كان مع كل واحدة منهما عرض وكانت كل  
واحدة منهما مع صاحبها تبعاً فلا يرى به بأس ولا يكون صرفاً ولا بيعاً إذا كان تبعاً وكانت بسيرة وكذلك إذا كان  
مع الذهب والورق مع كل واحد منهما عرض فإن كان ذلك من الذهب والورق يسيراً أو كان العرضان يسيرين  
فلا يرى به بأس وإن كانت الذهب والورق والعرضان كثيراً فلا يخبر فيه (قلت) أ رأيت أن اشتريت دراهم  
وثوباً بدينار فقلت للبائع أ هذا من الذهب حصه والدرهم وأجل حصه أثوب إلى أجل (قال) لا يصح  
ذلك لأنه صرف وبيع فليأخر منه شيء (قلت) فإن كان مع الثوب دراهم قليلة أقل من الدينار  
حتى لا يكون أثر يذهب الصرف في قول مالك فقال المثل ترى أنا أن هذا من الدينار حصه وهذه الدراهم وهي  
خمس دراهم أو ستة وأخر حصه الثوب إلى أجل قال لا يصح هذا في قول مالك إذا وقعت الذهب والقضة  
مع السلعة ولو كانت القضة قليلة حتى لا يكون صرفاً لم يصح الأخير في قول مالك ألا ترى أن القضة  
عجلت مع العرض وقد صار لها حصه من جميع الذهب فلا يصح أن يتأخر من الذهب شيء إذا قدمت القضة

### وفي الصرف والبيع

(قلت) أبيع في قول مالك صرف وبيع في صفقة واحدة (قال) قال مالك لا (قلت) فإذا كانت هذه السلعة  
معها دراهم قليلة لم يجوز أن أبيعها بدرهم لأن تلك الدراهم القليلة (قال) نعم (قلت) ولا يجوز أن أبيعها  
بدينارين نسبة في قول مالك لتلك الدراهم (قال) نعم (قلت) ولم ير مالك صرفاً إذا باع بدينارين يدا  
(قال) نعم جوزه مالك واستحسنه إذا كانت دراهم قليلة مع السلع أن تباع بالذهب يدا يسد بالعروض إلى  
أجل ولا تباع بالورق يدا يسد إلى أجل (ابن طيبة) عن يحيى بن أبي أسيد أن أبا البلاء المكي حدثه أنه  
قال لابن عمر يا أبا عبد الرحمن أنا فتحر في البحرين وطم دراهم صفار فاشتريت اليسع هناك فتعطي الدراهم  
فبرد الينا من ذلك الدراهم الصغار فقال لا يصح (قال) أ رأيت البلاء فقلت له إن الدراهم الصغار لو وزنت  
كانت سواء فلما أكثر على يدي حتى دخل المسجد فقال إن هذا الذي ترون يريد أن آخيه بأكل  
الربا (مالك) عن محمد بن عباد عن ابن أبي هريرة أنه سأل ابن المسيب قال في رجل باع الطعام فربما  
أداه منه دينار ونصف درهم فأعطى بالنصف الدرهم طاهراً له سعيد بن المسيب لا ولكن أعطت أنت  
درهماً وتذ ببقية طعاماً قال رآه كرهه سعيد أن يعطى ديناراً ونصف درهم لأن النصف درهم إنما هو  
طعام فكره له أن يعطى ديناراً وطاهراً بما طام (قال) مالك لو كان نصف الدرهم ورقاً أو فلوساً لم يكره الطعام  
ما كان بذلك بأس

وفي الرجل يصرّف الدينار درهم على أن يأخذ بالدراهم سبعة

(قلت) أ رأيت أن صرفت ديناراً بخرين درهمين فأنفذت منه عشرة دراهم وأخذت عشرة منها سلعة

(قال) مالك لا بأس بذلك (قلت) وكذلك لو صرفت ديناراً بدينار درهم فقلت ان قبض الدرهم حتى أخذت بها سلعة من السلع (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) فان أصاب بالسلعة عيباً فإلّا يردّها بم يرجع على صاحبه أو بالدينار أم بالدرهم (قال) بالدينار (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت ان صرفت عند رجل درهم بدينار على ان أخذ يثمنه منه سناً أو زيتاً (قال) قال مالك ذلك جائز هذا أو الى أجل (قال) وكلاهما لغو انما ينظر مالك الى فعلهما ولا ينظر الى قولهما (قلت) أ رأيت ان قال أصرف عندك هذه الدنانير على ان آخذ منك الدرهم ثم آخذ بها منك هذه السلعة ففعل (قال) قول مالك في ذلك انه جائز (قلت) فان أصاب بالسلعة عيباً فردّها على صاحبها بم يرجع عليه بالدنانير أم بالدرهم (قال) يرجع عليه بالدنانير (قلت) ولم وقد قبض منه الدرهم ثم دفعها اليه في هذه السلعة (قال) لان الدرهم قبضها حين قبضها على شرط ان لا يذهب بها انما قبضها على شرط أن يأخذها هذه السلعة فقبضه الدرهم وغير قبضه سواء عاود وقع عن هذه السلعة بالدينار ليس بالدرهم وكل كلاهما في الدرهم وماترطمان ذلك وكونهما عنه سواء انما نظر مالك الى فعلهما ههنا ولم ينظر الى فعلهما ههنا (قلت) ولا يخاف أن يكون هذا بيعتين في بيعه (قال) لاننا الى عيان في بيعه اذا ملك الرجل السلعة بثمنين عاجل وأجل (ابن وهب) وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين التي تجمعهما ربيعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحدة قال يعلك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وأجل وقد وجبت عليه أحدهما كالدينار النقد والدينار بن الى أجل فكانه انما يبيع أحد الثمنين بالآخر قال فهو زائماً بنار بالرافك ذلك قال البيهقي يعني بن سعيد قال البيهقي الثاني لا يختلف الناس فيهما ثم فسر لي من نحو ما قال ربيعة أيضاً وكذلك فسر مالك وقد كره ذلك ابن القاسم وسالم وسليمان بن يسار

### في الذهب والورق والذهب والعروض بالذهب

(قال) هل تجوز الفضة والذهب بالذهب في قرض مالك (قال) قال مالك لا تجوز (قلت) وكذلك لو كان امانة مصروف من ذهب اشترته بذهب وفضة لم يصلح ذلك (قال) نعم لا يصلح ذلك عند مالك (قلت) أ رأيت ان اشترت فضة وسلعة بذهب (قال) ان كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرف العشرة الدرهم وما أشبهها فلا بأس بذلك وان كانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لان مالك قال لا يصلح بيع وصرف (ابن القاسم) قال اخبرني ابن الدراوردي عن ربيعة وعن غيره (قال) لم كره مالك الصرف والبيع في صفقة واحدة (قال) أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحدة قال وأما ابن الدراوردي فاحرف عن ربيعة وغيره أنه قال انما كرهه ربيعة من قبل أن يملأ أصاب بالساعة عيباً فإلّا يردّها انقض الصرف فذلك كرهه ربيعة (قلت) أ رأيت ان يبتنوا بدرهما بعد ودرهم فقبضنا تبسّل أن خفي (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لان الفضة لا تجوز الا ملائع فلقد انما كان ح هذه الفضة غير ما مع هذه الفضة تبسّل رها لم يجوز ذلك (قلت) وسواء ان كانت الفضة ثاقفة تبسّل مرة واحدة أو كثيراً لثمن (قال) لا بأس سوا ذلك بالبيع بهما عند مالك لما ذكرتك (قلت) فأصل قرض مالك ان ائتمنه بالفضة مع إحدى الفضة تبسّل سلعة أو مع الفضة تبسّل جميعاً مع كل واحدة منهما سلعة من السلع ان ذلك باطل وإنه وز (قال) نعم (قال) فأصل ذلك لا يجرى له السبيل وان كانت سلعة بذهب ساعة وفضة اذا كانت الذهب ساعة تبسّل سبيلاً رها لم يجرى له السبيل وان كانت الفضة والذهب قليلة (قال) نعم وودينا هذا لـ



﴿ في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب والفضة قيمته يزيد فبشر به بعض الورثة ﴾

أو غيرهم ويكتب عليه الخ

(قلت) أرايت لو أن رجلا هلك فباع ورثته ميراثه فكان إذا بلغ الثمن فممن يريد أخذه بعضهم وكتب على نفسه الثمن حتى يحسب ذلك عليه في حظه فيبيع في الميراث حلي ذهب وفضة أو بعض ما فيه الذهب والفضة مثل السيف وما أشبهه والفضة أقل من الثلث فيبيع ذلك واشتراه بعض الورثة فكتب على نفسه (قال) قال مالك لا يباع من ذلك ما فيه الذهب والفضة إلا بتقدم الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا يؤخر النقد قال لأن ما كانا أخضع وقال أرايت أن تلف بغيره المال ليس يرجع عليهم فما صار عليهم فيقتسمونه فلا يجوز إلا بالنقد قال مالك فالورث في بيع الحلي بمنزلة الأجنبي

﴿ في بيع السيف المفضض بالفضة إلى أجل ﴾

(قلت) أرايت السيف المحلى تكون حليته فضة الثلث فأدى أن يكون لي أن أبيع به دراهم سبعة (قال) لا يجوز عند مالك أن يبيعه بغيره إلا بذهب ولا ورق إذا كان فيه من الذهب والفضة شيء قليلا كان ذلك أو كثيرا (قلت) أرايت أن اشتريت سيفاً محلى نصه تبع لفضته بما يترجم أقرت قبيل أن أقدده ما يبر وقد قبضت السيف منه ثم ست السيف فلم يبيع ذلك (قال) أرى أن يبيع الثاني للسيف جائز وأرى للبائع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه (قلت) وحلت هذا محمل البيوع الفاسدة (قال) هم (قلت) فإن تميزت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمني قيمته ولا تجعل لي ردة وإن كان لم يخرج من يدي (قال) إذا لم يخرج من يدي فلا أحمله محمل البيوع الفاسدة وأرى أن ترده لأن الفضة ليس فيها تغير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يدي بمنزلة الدراهم فكأن تردّها (قلت) فإن أصاب السيف عندي عيب أقطع أو أتكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته (قلت) رأيت أن اشتريت سيفاً محلى فضة حليته أقل من ثلث السيف بفضة لي أجل أو بذهب لي أجل أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه بفضة ولا بذهب لي أجل (قلت) أفبيعه بفضة أو بذهب فهذا في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم أجوز به مالك بالنقد في الفضة لم يلتفت إلى الفضة التي في السيف وهي عنده ملعأة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يجوز بفضة لي أجل وقد جعل الفضة التي في السيف ملعأة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يبيعه بفضة لي أجل (قال) قال مالك لأن هذه لم تجز إلا على وجه النقد قال فقلنا مالك فالحلي يكون فيه الذهب والورق بلعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثلث أو يكون الورق الثلثين والذهب الثلث أبيع أقلهما قال لا أرى أن يباع شيء مما هما ولا يباع بذهب ولا ورق ولكن يباع بالعر وضو الفلوس (قال) أشهب لا بأس أن يشتري أن كان الذهب الثلث فأدى اشتري بالذهب وإن كان الورق الثلث فأدى اشتري بالفضة (قال) وقال علي بن زياد مثل قول أشهب عرواه عن مالك (قلت) أرايت إذا جاء المموه والخمر المموه أو القدح المفضض أو السرج المفضض أو ما أشبه هذه الأشياء إذا كان ما فيها من الفضة قيمة ثلث ذلك الشيء الذي هو فيه أبيع لصاحبه أن يبيعه بفضة نعم (قال) قال مالك إذا كانت الفضة في القدر أو السكين فلا يجوز أن يبيع ذلك بفضة وإن كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث (قال) وأرى الزكوة واللجام كذلك أيضاً لا يبيع أن يباع بالفضة إذا كان جموها أو مخروزا عليه ولم يره مثل السيف والمصحف والحلي فأدى ما ألت عنه من السرج وغيره هو مثل هذه الأشياء التي ذكرها مالك فأرى هذه الأشياء أنما جعلها الناس على وجه السرف وليست عنده بمنزلة الحلي ولا بمنزلة السيف المحلى ولا الخاتم ولا بمنزلة المصحف (قال) وكان مالك لا يرى بأساً

أن يصلي المصنف (قال) ابن القاسم وإذا يت مالاً مصحفاً على فضة وسئل عن الحلي أو السيف المحلى  
 يكون مافيه من الحلي الثلث يباع بالفضة أو بالذهب إلى أجل وينقض المشتري حليته ويقرها قال قد نزلت  
 بمالك إذا رأى أن البيع جائز ولم ير البيع وأنا أرى ذلك إذا وقع مثل هذا وقد كلن بيعه يميز بيع السيف المحلى  
 بالفضة تكون الفضة تبعا للذهب إلى أجل ولكني أرى أن أدرك ولم ينقضه وهو قائم فسخ البيع (قال)  
 وقلت بمالك أرى أن السيف المحلى إذا كان النصل تبعا للفضة أي يجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشئ من  
 الفضة (قال) قال مالك لا يجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشئ من الفضة وقد ذكره أن يباع بالفضة غير  
 واحد (وكيع) عن محمد بن عبد الله الشعي عن أبي قلابه عن أنس بن مالك قال أنا ما كتب عمر بن الخطاب  
 ونحن بارض فارس أن لا يتبعوا السيوف فيها حليته الفضة بدراهم (وكيع) عن فضيل بن غزوان عن نافع  
 قال كان عبد الله بن عمر لا يبيع سيفاً ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزعه ثم يبعه وزنا بوزن (وكيع) عن ذكرى  
 عن طاهر الشعبي قال سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصص يباع بذنا تبر قال تزعم القصص ثم يباع الذهب  
 بالذهب وزنا بوزن (قال) سحنون فكيف عن ريد أن يميز بيع ذهب وعرض ذهب وليس في ذلك مضرة  
 في نفيقه وقد ذكره من ذكرت بيع هذه الأشياء حتى تزعم في نفيقه مضرة في نفيقه وقد أجاز  
 الناس اتخاذ بعضها وحليته وقد علمنا بقول ربيعة وما يجوز من ذلك وقوله إذا كانت الفضة تبعا وذلك  
 إنما أجاز لما أجاز للناس اتخاذ وإن في نزعها مضرة وإن كان تبعا كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرعة فيه  
 ولا الحاجة إليه وقد جوز أهل العلم ما هو أبين من هذا من بيع الثوب بدنانير الدرهم أو الدرهمين إذا كان  
 دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهم لم يروا ذلك رغبة في الصرف واستحسنوه واستخفوه واستقلوا ما أكثر  
 من ذلك (قال) وكيع عن الربيع وذكره عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً ببيع السيوف المحلاة بالفضة وجوزة  
 أيضاً براهيم النخعي مثل قول الحسن ولم يذكره الحسن إلا مسجلاً فذلك فيما يرى للناس فيه من المنافع  
 ولما في نزعها من المضرة ولا نهم مأذون لهم في اتخاذ مثله

في الرجل يبتاع ابريق الفضة بدنانير ودراهم ثم يستحق الدراهم

(قلت) أرى أن اشتريت من رجل ابريق فضة بدنانير أو دراهم فاستحققت الدراهم أو الدنانير أنتقص  
 البيع وتنفي قول مالك وتجعله صرفاً (قال) نعم أراه صرفاً وينقض البيع ينكحاً (قال) وكان مالك يكره  
 هذه الأشياء التي تصاغ من الفضة والذهب مثل الأباريق وكان مالك يكره مدها من الفضة والذهب ويجاهر  
 الذهب والفضة سمعت ذلك منه والأقداح والجمع والسكاكين المقضضة وإن كانت تبعا فلا يرى أن تشترى  
 (قلت) أرى أن صرفت منه دراهم بدنانير فاستحققت الدراهم جبتها أخفض الصرف أم لا (قال) أرى  
 الصرف منتقضا وكان أشهب يقول إن كانت دراهم أعيانها أراها إياه فهو منتقص وإن كان لم يرهاها وإنما  
 باعه من دراهم عنده لزمه أن يعطى ما كان عنده تمام صرفه مما بقي في كيسه أو تانوته وذلك ما لم يفرقا  
 (قلت) فإن استحققت ساعة صار فله صاحبه فقال له صاحبه حذمكاتها مثلها أبيع هذا (قال) إن كان ذلك  
 مكانه ساعة صار فلا يرى بذلك بأساً وإن تناول ذلك واقتراه انخفض الصرف (قلت) أرى أن اشتريت  
 خلخالين من رجل بدنانير أو دراهم فاستحقتهما رجل من يدي بعدما افرقنا أو باعني فقال الذي استحق  
 الخلخالين أما أجبر البيع وأتبع الذي أخذ العين (قال) لا يصلح هذا لأن هذا صرف فلا يصلح أن يعطى الخالخالين  
 ولا يتقد (قلت) فإن كانا مفرقا فاستحق الخلخالين وباتعهما حتى استحقتهما رجل فقال المسحق أما أجبر  
 ببيع الخلخالين وأخذ الدنانير (قال) ذلك جائز إذا أجاز المسحق البيع والخلخالان حاصران أو أحدهما يدانير  
 الدنانير مكانه (قلت) فإن كان الخلخالان قد بيعت جميعاً مريمهما إلى البيت (قال) لا يجوز ذلك (قلت) ر

وإذا اشتري المثلعة في بلد ما اشتري المثلعة في بلد آخر لأن ما اشتري في بلد ما اشتري في بلد آخر  
 استحقها وأجاز البيع (قَالَ) له مَعْتَرَى المثلعة في أوطانها أنا أَدْفَعُ الثَمَنَ حينَ أُبْرِزَ اليَبيعَ وَكَانَ ذَلِكَ  
 مَعَا (قَالَ) نَعَمْ ذَلِكَ بَيَّازٌ وَلَا يَنْظُرُ فِي هَذَا إِلَّا إِلَى حُضُورِ المثلعة في أوطانها معَ أَجَازَةِ هَذَا المَسْتَحَقِّ اليَبيعَ فَإِذَا  
 كَانَ هَذَا هَكَذَا أَجَازَ وَلَا فَلَوْ قَدْ قَالَ أَشْهَبُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ قَالَ أَنَا هُوَ اسْتَحَقَّ وَالْقِيَاسُ فِيهِ أَنَّهُ مَقْسُوعٌ لِأَنَّهُ  
 حِينَ يَأْتِي عَلَى المثلعة في بلد ما كَانَ لَهَا فِيهَا حَقٌّ فَيُجَازَى قَدْ أَقْدِمَ اليَبيعَ عَلَى خِيَارِ الْقِيَاسِ فِيهِ أَنَّهُ يَفْضَحُ وَلَكِنِّي  
 اسْتَحْصَنْتُ أَنَّهُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ هَذَا أَيْ لَا يَجْعَلُ النَّاسُ مِنْهُ بَدَأَ وَاسْكَامًا لَعَمَلٍ عَلَى هَذَا بِإِيجَابِ الْبَائِعِ مَا يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ  
 وَاسْتَرَبْتُ أَفْعَامَتِي أَنَّهُ جَائِزٌ شَرَاهُ وَفَذلكَ جَائِزٌ لَا بَاسَ بِهِ

### ﴿ فِي الرَّجُلِ بَيْعُ الدِّرَاهِمِ دِينَارٍ وَتَقْدِيرُهَا فِي الْبُلْدِ مُخْتَلَفٌ ﴾

(قُلْتُ) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ مِنْ رَجُلٍ دِرَاهِمَ بَيْنَ يَدَيْهِ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ وَأَخْرَجْتَ الدِّينَارَ لِأَدْفَاعِهَا  
 فَلَمَّا تَقَدَّرَ قَالَ لَأَرْضِي هَذِهِ الدِّينَارَ (قَالَ) لَهُ تَقْدِيرُ الْبُلْدِ فِي قَوْلِكَ مَا لَكَ (قُلْتُ) فَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّرَ الْبُلْدُ فِي الدِّينَارِ بِمِثْلِهَا  
 (قَالَ) فَلَا صَرْفَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَسْمِيَ الدِّينَارُ الَّتِي تَصَارَفُ فِيهَا

### ﴿ فِي الرَّجُلِ بِصَرْفِ بَعْضِ دِينَارٍ أَوْ بِصَرْفِهِ مِنْ رَجُلَيْنِ ﴾

(قُلْتُ) أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ أَصْرِفَ نِصْفَ دِينَارٍ وَثَلَاثَةَ عَشْرَةَ دِرْهَمًا أَيْ جُوزَ هَذَا فِي قَوْلِكَ مَا لَكَ (قَالَ) قَالَ  
 مَا لَكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصْرِفَ نِصْفَ دِينَارٍ وَلَا ثَلَاثَةَ دِينَارٍ وَلَا رُبْعَ دِينَارٍ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَصْرِفَ الدِّينَارَ كُلَّهُ وَيُدْفَعَهُ  
 وَيَأْخُذَ بِدِرَاهِمِهِ فَلَمَّا أَصْرِفَ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثَةَ أَوْ رُبْعَهُ فَهَذَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُدْفَعَ ثَلَاثَةُ أَوْ رُبْعُهُ وَلَا يَصْفَهُ (قُلْتُ)  
 فَإِنْ قَالَ بَائِعُ نِصْفَ الدِّينَارِ مَا أَدْفَعُ الْبَلَاءَ الدِّينَارَ كُلَّهُ وَأَخَذْتُهُ صَرْفَ النِّصْفِ حَتَّى يَكُونَ قَابِضًا لِنِصْفِ  
 الدِّينَارِ (قَالَ) قَالَ مَا لَكَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ قَابِضًا لِنِصْفِ الدِّينَارِ وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ الدِّينَارَ كُلَّهُ لِأَنَّهُ لَا يَبِينُ  
 بِنِصْفِهِ مِنْهُ (وَقَالَ أَشْهَبُ) أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّرْفَ عَلَى الْمُنَاجَرَةِ فَقَدْ تَقَيُّ بِهَا عَمَلٌ مِنْ سَبَبِ الصَّرْفِ وَهُوَ  
 شَرَكُهُمَا فِي الدِّينَارِ وَانْهَمَانِ اقْتِسَامَهُمَا مَكَانَهُمَا فَلَمَّا اقْتَسَمَهُمَا آيَاهُ دِرَاهِمَ فَيَكُونُ يُعْطِيهِ دِرَاهِمَ بِدِرَاهِمٍ فَهَذَا  
 لَا يَصْلُحُ (قُلْتُ) فَإِنْ صَرَفَ الدِّينَارَ مِنْ رَجُلَيْنِ فَيَقْبِضُهُ أَحَدُهُمَا بِأَمْرِ صَاحِبِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ (قَالَ) قَالَ  
 مَا لَكَ ذَلِكَ جَائِزٌ (قُلْتُ) فَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ صَرَفَا دِينَارًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَيَقْبِضُ الدِّينَارَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ (قَالَ) مَا لَكَ هَذَا  
 هَذَا جَائِزٌ (قُلْتُ) فَإِنْ صَرَفَ رَجُلَانِ مِنْ رَجُلٍ دِينَارًا فَدَفَعَاهُ إِلَيْهِ أَيْ جُوزَ هَذَا فِي قَوْلِكَ مَا لَكَ (قَالَ) نَعَمْ (قُلْتُ)  
 فَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَكَانَ الدِّينَارِ قُرَّةٌ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ كَانَ مَسْلُكُهُ مَسْلَكَ الدِّينَارِ فِي بَعْضِهِ (قَالَ) نَعَمْ (قُلْتُ)  
 فَلَوْ كَانَتْ قُرَّةٌ يَنْبَغِي مِنْ رَجُلٍ فَبِعْتُ نِصْفِي مِنْهُ (قَالَ) ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا اشْتَقَلْتُ (قُلْتُ) فَإِنْ بَعْتُ نِصْفِي مِنْ غَيْرِهِ  
 (قَالَ) أَشْهَبُ أَنْ يَبْضَ الْمَشْتَرِي جَمِيعَ الْقُرَّةِ رَأْيَهُ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْرٌ

### ﴿ فِي الرَّجُلِ بِصَرْفِ الدِّينَارِ دِرَاهِمَ فَيَقْبِضُهَا ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَسْتَرِيدُهُ فِي بَعْضِ الصَّرْفِ فَيَرْبِيهِ ﴾

(قُلْتُ) أَرَأَيْتَ إِنْ صَرَفْتُ دِينَارًا عِنْدَ رَجُلٍ بِعَشْرِينَ دِرْهَمًا لَقَبْتُهُ بِذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ قَدْ اسْتَخْرَجْتَ  
 مِنِّي الدِّينَارَ فَزِدْنِي فِرَادِي دِرْهَمًا أَيْ نَقْضَ الصَّرْفِ فِي قَوْلِكَ مَا لَمْ أَلا (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِيهِ شَيْءٌ وَأَرَى أَنْ  
 لَا يَنْقُضُ الصَّرْفَ بِشَيْءٍ (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ إِنْ زَادَهُ الدِّرْهَمُ إِلَى شَهْرٍ أَوْ إِلَى شَهْرَيْنِ (قَالَ) نَعَمْ لَا أَرَى بِذَلِكَ  
 بَأْسًا وَلَا يَنْقُضُ الصَّرْفَ فِيهِمَا (قُلْتُ) لَمْ (قَالَ) لِأَنِّي لَا أَرَى هَذَا الدِّرْهَمَ مِمَّا يَجْعَلُ عَلَيْهِ الصَّرْفَ (قُلْتُ) فَإِنْ  
 قَبِضَهُ مِنْهُ صَاحِبُهُ أَرَى الصَّرْفَ وَقَعًا عَلَيْهِ (قَالَ) لَا (قُلْتُ) فَإِنْ أَصَابَ هَذَا الدِّرْهَمَ الْمُهَبَّةَ عِيًّا أَيْ كَرَنَ  
 لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ (قَالَ) لِأَنَّ الصَّرْفَ لَمْ يَسْعَ عَلَيْهِ وَاعْتَذَرَ ذَلِكَ الدِّرْهَمَ عِنْدِي هَبَةً (قُلْتُ) فَإِنْ أَصَابَ صَاحِبُهُ  
 بِالدِّينَارِ عِيًّا فَدَفَعَهُ أَرْجِعْ عَلَيْهِ بِالْأَدْرَاهِمِ كُلِّهَا بِالْأَدْرَاهِمِ الزَّائِمَةِ مَعَ الدِّرَاهِمِ (قَالَ) نَعَمْ (قُلْتُ) لَمْ وَالْأَدْرَاهِمُ

الزاد عند الحاجة (قال) لأنه انما وجبه ذلك الصرف فلما انتقض الصرف انتقضت الحاجة التي كانت بينهما الملكان ذلك الصرف (قلت) وكذلك لو اني بعت من رجل سلعة فجاءني فيه فريها لي فقال هذا لغيري ما بعتي سلعة لم تقبلت فيه ثم اصاب بالسلعة عيبا فرددتها لي ارجع على بالحاجة مع الثمن (قال) نعم لأنه انما وجب لك الحاجة من اجل البيع فلما انتقض البيع لم يترك لك الحاجة لان الذي ملكه كانه كانت الحاجة قد انتقضت حين صار غير جائز (قلت) فان كان اسلم اليه في طعام او سلعة الى اجل فزاده بعدما اقرقوا لم يكن له ان يرد من زادته المشتري في السلم دينار او درهم ايجوز هذا ام لا في قول مالك (قال) لم اسمع من مالك في هذا شيئا ولا بأس به

﴿ في الرجل يكون له على الرجل دراهم دينارا الى اجل فيريد ان يصرفها منه بدینار نقدا ﴾

(قلت) ارايت لو اني على رجل دراهم دينارا من قرض او من بيع الى اجل فاخذت بها منه دينارا ثم هذا ايجوز هذا في قول مالك ام لا (قال) لا يجوز هذا وهذا لما لا يصل وهو من بيع الدراهم الى اجل بدنانير نقدا ولو كانت حاله لم يره بأسا (قلت) ارايت ان صار قرضه قبل عمل الاجل على دينارين بشرطت عليه ان يدفعهما الى مع عمل اجل الدراهم ايجوز هذا ام لا (قال) هذا حرام في قول مالك قال وكذلك ان كان في مكان هذه الدينارين عرض من العروض بعينه او مضمونا او موصوفا الى ذلك الاجل لم يصل لانه دينين بدین قال ولو كان العرض نقدا ما كان به بأس في البيع والسلف الا ان يكون العرض الذي يبعيه من صنف العرض الذي يباع ويكون احواله منه اولا كترحل اجل الدين في ذلك او لم يصل (ابن وهب) عن ابن طيبة عن خالد بن ابي عمران ويكي بن عبد الله عن سليمان بن يسار (قال) اذا كان لرجل على رجل ذهب كائنه فلا يصل له ان يقاطعه على ورق ويتقدمه (قال) الليث بن يحيى بن سعيد مثله وقال يحيى ولا فليس قال يحيى فان اعطاه عرضا قبل عمله فلا بأس به (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال اخبرني سالم بن عبد الله عن ابيه انه كان يناع بالذهب فاذا تناهض أصحابه قال ان شئتم اعطيتكم الورق بصرفها وان شئتم صرفها لكم قضيتكم الذهب فاي ذلك اختار الرجل اعطاه اياه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع ان رجلا كان له على عبد الله بن عمر ذهب سلفا فجاءه يتقاضاه فقال يا نافع اذهب فصرف له او اعطه بصرف الناس (قلت) ارايت ان اراد ان يأخذها مني (قال) اذا قامت على سعر فاحب ان يأخذها فاعطه اياها وقال مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار وبشر بن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن ابي رباح ويكي بن الاشج (ابن طيبة) وجوبه من شرح عن خالد بن ابي عمران انه سأل القاسم وسالم عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فاراد ان يأخذها منه زينا او طعاما او ورقا بصرف الناس فقال لا بأس به وقاله جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وربيعة انه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف

﴿ في الرجل يصرف بدینار دراهم فيجد هاز يوافيها ولا يردھا ﴾

(قلت) ارايت ان صرفت دينارا بدراهم فلما اقرقنا اصبتها بوفاء فرضيتها ايجوز ذلك في قول مالك ام لا (قال) نعم لا بأس بذلك ان رضى في قول مالك (قلت) وكذلك ان وجدت الدراهم تقصا فرضيتها (قال) قال مالك اذا وجدت ناقصا فرضيتها فهو جائز مثل الزبوف (قال) قال مالك وان تأخر من العدد درهم فرضي ان ياخذ لم يجز ذلك لان الصفة وقعت على ما لا خيرة فيه وقال اشهب في الزلل مثل قول ابن القاسم (قلت) ارايت ان اشتريت فلوسا بدراهم فلما اقرقنا اصبت فيها عشرة آفاس رديته لاجوز ان يتقض الصرف ام يبذلها في قول مالك (قال) انما قال مالك في الفلوس اكرهها ولم يرها في جميع الاشياء بمنزلة الدراهم بالدينار ولم اسمع من مالك في هذا شيئا وقوله في الصرف ان الصرف ينقص وارجوا ان يكون خفيا لا ترى ان ابن

شهاب يجيز البذل في صرف الدنانير وان كان لا تاخذ بقوله فكيف به في الصلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها  
وقول مالك وليست كالحرام البين ولكني اكراه لاخير فيها وهو قول اشهب (قلت) ارايت ان صرفت ديناراً  
هندرجل فأصبته درهمين في الدراهم محدودا لعيبه وهو فضة طيبة أي يكون لي أن أردفه في قول مالك (قال) نعم  
(قلت) وينقص الصرف فيما بيننا في قول مالك (قال) نعم (قلت) له انه فضة طيبة (قال) فذلك سواء  
اذا كان فضة طيبة الا انه محدود لعيبه أو كان لا يجوز بجزا الدراهم عند الناس أو أصاب فيها درهمان فما  
فذلك عند مالك كله سواء برده ان أحب وينقص الصرف بينهما الا ان يشأ أن يقبل الدراهم يعيوبا فيكون  
ذلك له (قلت) ارايت ان صرفت ديناراً عند رجل بدراهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عيبا  
فرددت الدراهم أو يصح لي أن أؤخره بالدينار (قال) اذا ثبت القسح بينهما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وان لم  
يثبت القسح بينهما كرهته ورأيت به سرفاً مستقبلاً فكتب في الرعم الاول ما يدل على هذا

﴿ في الرجل يصرف الدنانير من الرجل بدراهم فلهما وجب الصرف ما أتى الرجل ان أقرضه الدنانير  
فيدفعها اليه أو يقرمان من مجلسهما ذلك فيتوزانان في مجلس آخر ﴾

(قلت) ارايت ان قلت لرجل ونحن في مجلس جلوسا بعني عشرين درهماً ديناراً قال نعم قد فعلت  
وقالت له انا قد فعلت قصارفتنا ثم اتفت الى انسان فقال اقرضني عشرين درهماً واتفت انا الى رجل  
آخر فقلت له اقرضني ديناراً ففعل قدفعت اليه الدينار ودفع الي العشرين درهماً يجوز هذا في قول مالك  
(قال) لاخبر به (قلت) ارايت ان نظرت الى دراهم بين يدي رجل فقلت له بعني من دراهمك هذه  
عشرين درهماً ديناراً فقال قد فعلت وقلت انا قد قبلت فراجبته الصرف ثم اتفت الى رجل الى جنبي فقلت  
له اقرضني ديناراً ففعل قدفعت اليه الدينار وقبضت منه الدراهم يجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا  
(قال) سألت مالك عن الرجل يدفع الدنانير الى الصراف يشتري به دراهم فيبترها الصراف ثم يدخلها تانوته  
ويخرج دراهمه ليعطيه قال ما يعجبني ذلك وليترك الدنانير على حالها حتى يخرج الدراهم فيبترها ثم يأخذ الدنانير  
ويعطى الدراهم فان كان هذا الذي اشتري هذه الدراهم كل ما استقرض نساهم صد لا قريسا بمنزلة النقعة  
يحلها من كره ولا يبعث رسولاً يأت به بالذهب ولا يقوم الى موضع زننها ويتقصدان في غير المجلس الذي تصارفا  
فيه وانما يزننها مكانه ثم يسطيه دنانيره مكانه فلا بأس بذلك وقد قال أشهب لاخبر به لانكما عقدت ما يبعكما على  
أمر لا يجوز من غيبة الدنانير (قال ابن القاسم) لان مالكاً قال لو ان رجلاً في رجل في السوق فراجبه على  
دراهم معه ثم سار به الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لاخبر به فقبل له فلو قال له ان معي دراهم فمات  
المتاع اذهب بنا الى السوق حتى نرى وجوهها ثم نزنها فان كانت جياداً أخذت منها منك كذا وكذا درهماً بدينار  
قال لاخبر في هذا أيضاً ولكن سير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذ به والا ترك (قلت) أفكان مالك  
يكراه للقوم ان يتصارفوا في مجلس ثم يقومون الى مجلس آخر (قال) نعم (قال) مالك ولو ان قوما حضروا  
مراثاً فبيع فيه على اشتراهم رجل ثم قام به الى الصيارفة ليدفع اليه قدسه ولم يفرق (قال) لاخبر في ذلك انما يباع  
الورق بالذهب ان يأخذ ويعطى بحضرة البيع ولا ياتخر شيء من ذلك عن حضرة البيع فانه لاخبر به وأراه  
منه نقضاً لا ترى ان عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال لئلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الاذهب  
بالورق الا هاهنا وان هم قالوا وان استظركم الى ان يبع منه فلا تظنوه اني أخاف عليكم الرماء والرماء  
هو الربا

﴿ في قابل الصرف وكثيره بالدنانير ﴾

(قال) ارايت ان اشتريت بديناراً درهمين أو ديناراً بدرهمين أو بدرهمين ايجز هذا الصرف في قول مالك

(قال) نعم (قال) ولقد سئل مالك عن رجل كان يبيع آل وجلا ذهابا فباع ما أحل وأجلها قال الذي عليه الدين  
 أن يضمن بذهب قدر ما هم وقال الفقيه لا قبل منكم الا كذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس  
 بذلك (قلت) أ رأيت أن أقرضت رجلا دينارا فوهبته نصف ذلك الدينار ثم أردت أن أخذت منه نصف  
 الدينار الذي بقي لي عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقلت لا قبل الدراهم أعالي المثل ذهب فلا أبيع  
 ذهبي إلا بمائة درهم (قال) إذا أعطاه صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك (قال) وقال مالك في رجل باع  
 من رجل سلعة بنصف دينار فأتاه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخذها ولم يكن له غير ذلك فأنزى  
 أقرض ديناراً ووهب نصفه وبقي نصفه هو بمنزلة عدا سراه

### ❖ في بيع القضة بالذهب جزأاً ❖

(قلت) أ رأيت أن اشتريت سوار ذهب لا أسلم ما وزنه بقضه لا أعلم ما وزنها أ يجوز هذا في قول مالك (قال)  
 نعم إذا كان شرائه ياها بغير دراهم مضروبة (قلت) أ بصلح أن أبيع الذهب جزأاً بالقضة جزأاً (قال) مالك  
 لا بأس بذلك ما لم تكن سكة مضروبة فإن كانت سكة مضروبة ودراهم ودنانير فلا خير في ذلك لأن ذلك بصير  
 محاطرة وقار إذا كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

### ❖ في الرجل يسلف الدراهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أو أكثر أو بوزن أو أقل أو أكثر ❖

(قلت) أ رأيت أن تسلف من رجل مائة درهم عدداً ووزنها نصف درهم نصف درهم عدداً فقضيته مائة  
 درهم ووزنه على غير شرط أ يجوز هذا أم لا (قال) لا بأس بذلك (قلت) فإذا قضيته من درهمها ووزنه (قال)  
 لا خير فيه (قلت) ولم والتسعون أكثر من المائة الدرهم الانصاف (قال) لأن هذا يبيع إذا كان السلف  
 عدداً (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) ومن أين جعله مالاً يباع (قال) لأن الرجل إذا  
 أسلف الرجل عشرة دنانير فقص سداساً من كل دينار أو سارها من كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير  
 فألمه كان أعتزل له الذي قضاه فضل وزنها فهذا لا بأس به إذا لم يكن في ذلك نوى ولا موعود ولا سنة تجرأ  
 عليها إذا استوى العدداً أو أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فهو يبيع الذهب بالذهب متفاضلاً لا خير  
 فيه لأنه لا اختلاف العدداً سارها ولا يصلح إذا كانت عدداً بغير كيل إلا أن يستوى العدد فيكون الفضل  
 في أحدهما فلا بأس بذلك (قلت) وإن كان أقرضني مائة درهم ووزنه عدداً فقضيته خمسين درهماً انصافاً  
 (قال) فلا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) فلو قضاه مائة درهم انصافاً ونصف درهم  
 واحد لم يجوز ذلك لأن العددين قد اختلفا وإن كان ذلك أنقص لرب القرض أو أقل في الوزن فلا يجوز ذلك  
 وإن كان لو قضاه أقل من العدد على وزن دراهم القرض أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك (قلت) وأما قول  
 مالك في هذا أنه إذا استقرض دراهم عدداً فلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عددها فإن قضاه أقل من وزنها  
 في مثل عددها فلا بأس بذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن قضاه مثل عددها أفضل من وزنها فلا  
 بأس بذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن قضاه أقل من عددها في أكثر من وزنها (قال) لا خير فيه  
 (قلت) فإن قضاه أكثر من عددها في أقل من وزنها (قال) لا خير فيه إلا أن يقضيه في مثل عددها أكثر  
 من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله قال وإن كان أقرضه  
 دراهم كيلاً فلا بأس أن يقضيه أقل من عددها أو أكثر من عددها إذا كانت في مثل كيلها (قال) نعم وهذا  
 قول مالك (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن رافع التميمي عن ابن عمر أنه سلف ذهباً فوزنها  
 بغير ثم قال أحفظ هذا ما عاينته حتى قضى صاحبها بمائة قضى الرجل فنقص من عدد الذهب فقال له الرجل  
 إن زنه أنقص من عدد ذهبي فقال له إنما أعطيتك على وزن ذهبك سواء في عمل بغير ذلك أم وقاله ابن

السبب محمد بن كعب القرظي وان دخل فيها أكثر من عددها (قلت) وان قضاه أقل من وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك (قال) نعم وهذا قول مالك لأن قضاء أقل من وزنها فلا بأس بذلك إذا لم يتحقق هيون الدراهم مثل ان يسلفه مائة درهم يزيدية كيلا في قضيه خمسين أو مئتين أو ثمانين بمحمدية فلا يصلح هذا وهذا قول مالك (قلت) أرأيت ان أقرضت رجلا مائة درهم عددا قضاني خمسين درهما أقل من وزنها لا يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (قلت) ولم وقد اختلف الوزنان الأثرى انه قد قضاني أقل عددا أو أقل وزنا (قال) فلا بأس بذلك عند مالك إذا قضاك أقل عددا أو أقل وزنا لان هذا رجل قضى أقل من عدد الدراهم وأقل وزنا من وزن الدراهم فلا بأس بذلك (قلت) فان قضاء أقل عددا ووزن كل درهم منها أكثر من وزن كل درهم من الدراهم التي أقرضت (قال) هذا لا يصلح عند مالك (قلت) لم (قال) لانه قد صار مائة الأثرى أن الزيادة التي في كل درهم قد صارت يعا فضل عددا للقرض وان كان القضاء مثل وزن دراهم القرض أو أقل لم يكن ههنا شيء يكون يعا فذلك جزوا ان كنت أقل عددا (قلت) أصل كراهية هذا عند مالك حسن جعل العددين إذا اختلفا يعا من البيوع اذا تفاضل الوزن فاذا استوى العددين وتفاضلت الدراهم في الوزن لم يجعله وعالم قال ذلك مالك وما فرق ما بينهما (قال) لان الرجل لو أتى سبعة دنانير الى رجل تنقص سداسدسا فقال ابدلها لي بثلاثة فوافى أحتاج اليها لم يكن بذلك بأس على وجه المعروف ولو قال أعطني بها خمسة فاقبله لم يجعل فهذا يدلك على ان العدد اذا استوى لم يكن ذلك بعامن البيوع واذا اختلف العدد كان ذلك بعام

في الرجل يقرض الرجل الدراهم يزيدية بأية محمدية فبأي أن يأخذها

(قلت) أرأيت لو أتى أقرضت رجلا مائة درهم يزيدية الى سنة فأتاني بمائة محمدية قبل السنة فقال خذها وقلت لا تأخذها لا يزيدية (قال) ذلك لك أن لا تأخذها الا يزيدية يقول رجل الاجل أيضا غفاه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك لانه يقول لا آخذ الا مثل الذي لي قال لان الدراهم والطعام عند مالك سواء الا ترى انه لو سلف محمولة فأتاه بسمراموهي خير من المحمولة فقال لا أقبلها ولا آخذ الا بمحمولة كان ذلك له (قلت) والدراهم ان كانت من قرض أو من عن بيع كانت سواء في مسئلة رجل الاجل أو لم يجعل اذ رضى أن يأخذ محمدية من يزيدية جاز ذلك له في قول مالك (قال) لا أقرم على خطبه ولا أرى بذلك أسا لانه لو رقب كلها وكذلك الدنانير وكذلك الدماة يود الدراهم وليست بجزء من الطعام وانما هي سكة وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وان كانت خطبة كلها لان الخطبة لها أسواق تحول اليها فاصير الى تلك الاسواق والدراهم ليست لها أسواق تحول اليها مثل الطعام فلا يجوز أن يأخذ قبل محل الاجل سمرامه من محمولة وان كانت خيرا منها وان كان أسلفه المحمولة سلفا فلا يجوز وكذلك قال في مالك في الجمع المحمولة والسمرام وفي التعبير (أذهب) وقد قال انه جائز ذالم يكن في ذلك وأي ولا عادة وهو أحسن ان شاء الله (قال ابن المأمون) وان كانت السمرام على رجل الى أجل فأخذت منه محمولة قبل محل الاجل لم يجوز لان هذا من وجه وضع وتعييل وكذلك الدراهم ان أخذت يزيدية من محمدية قبل محل الاجل لم يصلح وهذا في الدراهم مثل الطعام فان أخذت محمدية من يزيدية قبل محل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيعطيه دفعا قبل محل الاجل فلا يكون بذلك بأس (قال) ولان مالك قال في الدين يكون على الرجل الى أجل فيقول ضع عني واعمل لك ان ذلك لا يجوز فهذا يدلك على مسئلتك هذه أيضا (قلت) أرأيت ان أقرضت رجلا دراهم محمدية مجموعة فلما حل الاجل قضاني يزيدية مجموعة أكثر من رزنها لا يجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لان هذا انما أخذ فضل عيون المحمدية على البيزيدية في زيادة وزن البيزيدية فلا يجوز هذا (قلت) دلوقه اني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون رزنها (قال) لا بأس بذلك (قلت) فلو كنت أقرضه يزيدية مجموعة هداى بمحمدية

مجموعة أقل من وزنها (قال) لا يجوز هذا لأنه أخذ ما ترك من وزن الزبدية في عبون الحمضية (قلت) فلو قضاني بمجموعة مثل وزن الزبدية (قال) لا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك منهم مائة (قلت) فلو قضاني بمجموعة أكثر من وزن الزبدية التي أقرضته (قال) لا بأس بذلك (قلت) وكذلك لو قضاني بزيادة مجموعة أكثر من وزن الزبدية التي أقرضته (قال) فلا بأس بذلك (قلت) والدنا يرمثل ما وصفت في الدراهم (قال) نعم

﴿ في الرجل يسلف الدراهم في قضى أو زن أو أكثر ﴾

(قلت) رأيت أن استقرضت مائة درهم بزيادة كيلا فقضيت مائة درهم وعشرين درهما بزيادة كيلا أيجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالك عن الرجل يسلف من الرجل مائة درهم فيعطيه صدق القضاة عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا شرط أو يسلف منه مائة درب فحق قالما أتى بقضيه فحقه وحل أجله قضاء عشرين ومائة درب مثل خطئه (قال) مالك لا يعجبني أن يقضيه فضل عدد لا في ذهب ولا في طعام عندما يقضيه ولو كان ذلك بعد ذلك لم أر بذلك بأساً إذ لم يكن في ذلك عادة ولا موعد ومعنى قوله بعد ذلك أي بعد مجلس القضاء الذي يقضيه فيه بزيده بعد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيده في ذلك المجلس ولكن يزيده بعد ذلك فمثل في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده عندما يقضيه ولكن أن أراد أن يزيده فليزيده بعدما يقضيه ويغفر أن الآن يكون رجها في الوزن شيء يسير فلا بأس بذلك أو نقصان وإن كثرت فلا بأس به وقرئ مالك (قال) مالك وإنما يجوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاده في فضل وزن الدراهم التي قضاها وكان يحمل قول مالك أن ابن عمر إنما قضى مثل العدد وزاد في وزن الدراهم التي قضى كانت دراهم ابن عمر أو زن من دراهم صاحبه وعدد هما سواء ولم يسطه عشرين ومائة بمائة ولا عشرة ومائة بمائة

﴿ في اقتضاء المجموعة من القائمة ﴾

(قلت) سمعت قول الدناير المجموعة لا تصلح بالدناير القائمة (قلت) ما القائمة وما المجموعة وما معنى ذلك القول أنه لا يصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلاً مائة دينار قائمة أو سته بها عاقبتك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع اليك المائة مجموعة يدخل في عددها عشرة ومائة أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أن عدد المجموعة أكثر من القائمة (قال) لا خيرة إلا أن تكون أسلفت القائمة بمعيار اتخذته عندك أو أسلفته أياها بوزن مناقيل جهتها في ذلك الوزن أو اشتريت في البيع الكيل فلا بأس بأن تقضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها عندك معيار من الكيل أو وزنتها مجموعة فعرفت كيلها أو اشتريت كما أخبرتنا الكيل مع العدد فلما ان تسلفها عدد آخر في ذلك الآن تأخذ مثل عددها وإن كانت كيلاً أو أقص منها في الوزن فلا بأس بذلك إذا كانت في عددها (قال) وقال مالك وما بعته بفرادى فلا تأخذ كيلاً وما تأخذ كيلاً فلا تأخذ فرادى وما بعته بفرادى واشترت كيله مع العدد فلا بأس أن تأخذه كيلاً أو أقل عدداً أو أكثر عدداً من ذلك أن يبيع الرجل سلعة بمائة درهم بكيل وبشرط عدد هاداخل المائة خمسة و كيلها مائة ويكون عددها خمسة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلاً إذا اشترت العدد مع الكيل (قال) وبلغني أن مالكاً قال وادعيت رجلاً أو أقرضته مائة دينار مجموعة فجاء لي قبضك فدفع اليك المائة دينار قائمة عدداً (قال) هذا قضاءك ولم يكلها لك (قال) لا بأس بذلك لأنه قد عرف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلاً وفضل فلا بأس بذلك وهو بين لا بأس به (قال) فقلت لمالك فإن قضاها مائة دينار مثلاً لفرادى أو لافراداً إذا اجتمعت قصت من مائة دينار مجموعة (قال) لا خير في ذلك لأنه إنما جازها لفضل عبونها على وزن المجموعة لأن الأفراد بحجة حجة لها فضل في عبونها على



المجموعة قال قلت ذلك أفبيع الرجل السلعة بمائة دينار بمجموعة ولا يشترط ما دخل فيها من الوزن وهو يعلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبطين والخروبة والنصف والثلاث والتين ولا يدري عدد ما يدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا بأس بذلك ما لم يدخل له من الذهب التي لا تجوز زين الناس (قلت) أي شيء الدنانير المجموعة (قال) المقطرة التي تصب في قنوزن فتصير مائة كيلو (قلت) فما القائمة قال القائمة الجياد (قلت) فلم أجز أن يؤخذ من المجموعة القائمة (قال) لأن القائمة الجياد عدد تزد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً الاثنا لو أخذت مائة دينار عدداً قائمة فوزنها بوزن المجموعة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار وديناراً وهي مائة دينار عدداً (قلت) فما القردى (قال) المتأقيل (قال) القردى إذا أخذت مائة فوزنها كانت من المائة المجموعة لا مائة تصير تسعة وتسعين وزناً وان وزنت مائة قائمة كيلواً عدد دها على مائة دينار قردى (قلت) لم لا يصلح أن يأخذ من الدرهمين القردى إذا كانا يجمعان في الوزن وقد عرفت وزن كل واحد منهما على حدة لم لا يجوز أن يأخذ بوزنهما تبرفضه مكسورة إذا كان في الجودة مثله أو دونه وقد جرت في الدرهمين المجموعة وقد جرت في ذلك مثل هذا في موضع آخر في الطعام ألا ترى أن مال الكاذب إذا جازى أن أخذ من سمره من محمولة أو محمولة من سمره إذا دخل الأجل لم كرمه هذا في الدرهمين القردى بوزنهما من التبر المكسور (قال) ألم لا ذكرت من الطعام وأخذته المحملة من السمره أو السمره من المحملة إنما حوزته مالاً لأن الطعام كله يكال فاعلم أن أخذ من سمره كيلو محمولة أو من كيل محمولة مجموعة سمره وليس في الطعام قردى ولا يباع القمح وزناً بوزن وأما ما ذكرت من مجموع القضة بمجموع القضة فلا بأس بذلك لأن هذا يعلم أنه قد أخذ مثل وزن فضته وجردة فضته أو دونها في الجردة وإنما كرمه لك أن يأخذ من القردى بمجموعة لأنه لا يأخذ من وزن القردى إذا أخذ وزن القردى بمجموعة لأنه لا بد من أن يزاد وزن المجموعة على القردى الحبة والحبطين وما أشبه ذلك أو نة من وانما كرمه مالاً لموضع أنه لا يكون مثلاً مثل فلهاذا كرمه (قلت) أرايت أن كل رجل على رجل درهمان مجموعان فاعطيته وزنها تبرفضه والتبر الذي أعطيته أجود من فضة الدرهمين أيحوز هذا أم لا (قال) لا يجوز (قلت) لم لا يجوز هذا وهذا كله بمجموع القضتين جميعاً مجموعتين أو نت قد جرت مثله في قردى مال في الطعام جرت في أن أخذ من محمله سمره ومن سمره محمولة فلم لا يجوز أن أعطيه فضة تبر أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطعام في هذا الدراهم لأن الدراهم لها عيون وهذا إنما أعطاه جودة فضته بغير دراهم إلا أنه لا يجوز هذا الطعام ليس به عيون مثل عيون الدراهم ألا ترى أن العين في الدراهم إنما هي شيء غير القضة وإن جودة القضة إنما هي من القضة وليس فيها غير ما قل ذلك كرمه أنه أن يعطى هذه القضة الجيدة فضة دونها مع القضة الدون شيء غيرها وهي السكة ألا ترى أن السكة التي في الدراهم المضروبة إنما هي شيء غير الدراهم استراد مع فضة الدراهم الرديئة بفضته الجيدة فأخذ فضل جردة فضته على فضة صاحبه في عيون دراهمه وهي السكة التي في فضة صاحبه وإن الطعام إنما جودة المحمولة من الطعام ليس من غير الطعام وجودة السمره من الطعام أيضاً ليس من شيء غير الطعام فهدا فرق ما بين الدراهم والطعام (قلت) فلو كان كل رجل على تبرفضه مجموعة فصالحته منها على مثل وزنها تبرفضه إلا الذي أعطيه أجود من فضة أو دونها أيحوز هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وهذا جائز (قلت) والقضة إذا كانت تبرامكسوراً كلها فأخذت بعضها قائمة عن بعض وإن كان بعضها أجود من بعض فلا بأس بذلك ما لم يمتثل ذلك مضمرة (قال) نعم لا يمكن في القضة سكة مضروبة دراهم ولا فضل في وزن فلا بأس بذلك (قلت) ويكون مثل الطعام الذي ذكر على أن لا بأس به أن يأخذ السمره من المحمولة والمحمولة من السمره (قال) نعم القضة التبر المكسور لا بأس أن يمتثل

قضاء من بعض إذا حل الأجل وإن كان بعضه أفضل من بعض إذا أخذ مثل وزن فضته التي كانت له على صاعده وهو سواء مثل المحمولة من السراويل السراويل المحمولة

### ﴿ ما جاء في البذل ﴾

(قلت) أرأيت الذي يبذل الدراهم كيلاً من عند رجل لا يجوز له أن يقول زدني في الكيل مثل ما يقول زدني في العدد أبذل لي هذا الناقص بوزن (قال) لا يجوز لآخر بل هو قول مالك (قلت) وهو في العددين (قال) نعم ذلك جائز عند مالك فيما قل مثل الدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة إذا استوى العددين فإن كثرة العدد لم يصح (قلت) ويجوز لو أني أقرت بجدل درهم كيلاً فاما قضائي تضاعف رابحه أو كانت ناقصة فتجوزها (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا كان زجها ناسياً أو أماً النقصان فلا بأس بالكيل (قلت) والقرض مخالف للمضاربة إذا باعته المال مضاربة فقه بكفته (قال) نعم هو مخالف عند مالك لأن المضاربة لا تصلح إلا مثلًا على وإن كانت الدنانير مختلفاً وزنها إذا استرث الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بينهما رجلان ولا نقصان وهذا بيع من البيوع والمعروف فيه لا يجوز وإنما يجوز ما يعرف بين الدرهمين إذا أسلف الرجل الدينار الناقص فيقضي به وإن كان ذلك من ثمن بيع فلا بأس أيضاً أن يعطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في مضاربة الكيل (قلت) أرأيت لو أني أئمت إلى رجل دينار ينقص خروبه فقلت له أبذل لي هذا الدينار ديناراً ووزن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك إذا كان عين الدينارين وسكتهم واحدة (قلت) فإن كانت سكة الدينار والوزن الذي طلبت أفضل (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي بالدينار الهاشمي ينقص خروبه فيسأل رجل أن يبدله له ديناراً عتيق قائم ووزن (قال) قال مالك لا خير فيه فتعجب من قوله فقال لي طلب ابن كامل تعجب من قوله فإن ربيعة كل يقول قوله فلا أدري من أي وجه أخذه وأنا لا أرى به بأساً (قلت) أرأيت أن أئتم بدينار ناقص (قلت) له أبذل لي ديناراً ووزن وسكتهم مختلفه وهو نجا مختلفه إلا أن جوازهما عند الناس واحد (قال) إذا كانت هاشمية كلها فلا بأس بذلك عند مالك إلا أن يكون مثل الدينار المصري والعتيق الهاشمي ينقص قيراطاً أو حبة أو أخذ به ديناراً دمشقياً فالحق أو باراً أو كوفياً خبيث الذهب فلا يصلح ذلك وهذه كلها هاشمية وإنما يرضى صاحب هذا القام أن يعطيه بهذا الناقص الهاشمي لأفضل ذهبه وجودته على ديناره ولكن لو كان الديناران دمشقيين أو مصريين أو عتيقين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن يكرن الوزان بالناقص والناقص بالوازن على وجه المعروف وهذا وجه ما فسر لي مالك (قلت) أراك قد رددتني إلى سكة واحدة وأنا إنما سألت عن سكتين مختلفتين أرأيت أن كان الديناران هاشميين جميعاً إلا أن أحدهما بمضارب بدمشق والآخر بمضارب بمصر وذهبهما وثقا فها عند الناس سواء إلا أن العين والسكة مختلفتة هذا دمشق وهذا مصري وكلاهما من ضرب نى هاشم فأردت أن يسد لي ديناراً ناقصاً مصرياً بدينار ووزن دمشق هاشمي وهما عند الناس بحال ما أخبرتك لثوقتهما واحد (قال) فلا بأس بذلك عند مالك إذا لم يكن الناقص أفضل في عينه وثقا، على الوزان فلا بأس به وإن كان الناقص أفضل في عينه وثقا عند الناس فلا خيرة (قلت) أرأيت لو أني أئمت بدينار مرواني بمضارب في زمان نى أمية وهو ناقص فأردت أن يبدله لي هاشمي بمضارب في زمان نى هاشم (قال) إن كان بوزنه فلا بأس بذلك وإن كان الهاشمي أقل فلا بأس بذلك عندى أنا وأما مالك فكرهه بحال ما أخبرتك (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كلن لا يرى بأساً أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويعطيه مكانه أو وزن منه على وجه المعروف (قال) عقبه بن نافع عن ربيعة أنه كره أن يؤخره عنه إلا أن يكون يدايد قبل أن يثارة وقاله الثالث (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذوا منها

455

أَوْفَوْهَا إِذَا مَكَانَ ذَلِكَ شَرْطُ وَكَانَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ لِرَجُلٍ إِلَى أَخِيهِ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ إِنْ بَعَثَ رَجُلًا  
دِرَاهِمَ فَضْضَهُ أَوْ فُضْضَهُ خَمْسَةَ أَوْ دِرَاهِمَ دِرَاهِمَ فَلَمْ تَوَازِجْهُ فَضْضِي فَضْضَتْ لَهُ قَدْرَهُ هَبْتَ لَكَ ذَلِكَ (قَالَ)  
مَالِكٌ لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ (إِنْ وَهَبَ) عَنْ يُونُسَ بْنِ يَرَسٍ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
أَوْ سَلَمَةَ بْنِ السَّائِبِ أَنَّ أَبَا كُرَّةَ الصَّدِيقِ دَخَلَ أَرَاغَ وَصَحَّ الْحَصَالِيْنِ فِي كَفَّةٍ وَالْوَرْدِ فِي كَفَّةٍ فَتَرَبَّعَتْ  
الدِّرَاهِمُ فَقَالَ أَرَاغَ هَوَّلَتْ أَمَا أَهْلُكَ فَقَالَ أَوْ كَرَانَ أَمَلَهُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لِيَحْكُمَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَ الدَّهْبِ بِالْهَبِّ وَرَدَّ وَالْوَرْدُ بِالْوَرْدِ وَرَدَّ الرَّبُّ بِالرَّبِّ وَالْمَرَادُ فِي النَّارِ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ  
إِنْ كَانَ لِي عَلَيْهِ تَبَرُّضَةٌ مَكْسُورَةٌ فَلِمَا لِحِ الْبُحْلِ أَحَدُ مَنَّهُ أَجْرٌ مَن فَضْطِي وَمَعْرُوفٌ لِي مِنْ لَدُنِّي عَلَيْهِ  
(قَالَ) لَا يَجُوزُ هَذَا لِأَنَّهُ أَعْمَا أَحَدٌ جُودَهُ هَذِهِ الْقِصَّةُ لَمْ تَرْكُ مِنْ وَرْدٍ مَعْرُوفًا بِهِ (قَالَ) هَلْ تَأْخُذُ  
إِذَا مَن فَضْطِي أَقْلٌ مِنْ وَرْدٍ فَضْطِي (قَالَ) لَا مَأْسُ بِكَ (قَالَ) لَمْ (قَالَ) لَا لَمْ تَأْخُذْتُ أَقْلٌ مِنْ - سَلَفِي  
جُودَةُ الْقِصَّةِ وَالْوَرْدُ فَلَا مَأْسَ بِكَ (قَالَ) فَكُلُّكَ لِي - لِي رَجُلٌ - وَهَذَا لِمَا لِحِ الْبُحْلِ - أَوْ - مَعْرُوفَةٌ  
أَقْلٌ كَيْلًا مِنْ حَقِّي الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الدَّهْرِ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لِسَ رَأْيَ أَهْلِ مِنَ الْبُحْرِ - أَهْلُ رَأْيَ (قَالَ)  
لَا يَجُوزُ هَذَا إِذَا كَانَ يَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ بَعْضِ حَقِّهِ (قَالَ) سَحَنَرٌ وَقَالَ أَتَشَاءُ حَاضِرُكَ وَشَلْفُكَ  
وَكَذَلِكَ لَوَاقِضِي دَقِيقًا مِنْ فَصْحٍ وَالدَّقِيقُ أَقْلٌ كَيْلًا لَا مَأْسَ لَهُ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَقْلٌ زَيْدٌ لَدُنِّي  
(قُلْتُ) لِأَنَّ التَّاسِمَ لَوْ قَدْ جُودَتْهُ فِي الْقِصَّةِ - رَأَى إِنْ مَا أَحَبَّ مِنْ الطَّامِ أَهْلٌ مِنْ كَيْلٍ طَوِيلًا وَتَوَدَّ  
فِي الْجُودَةِ حِينَ تَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ سَمَرِهِ فَلَمْ تَحْضُرْ لِي وَمَعْرُوفَةٌ لِي فِي الْقِصَّةِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا تَأْخُذُ دَرْدَرًا  
فَضْطِي وَأَذْنِي مِنْهَا فِي الْجُودَةِ فَهِيَ مَا يَهْدِي (قَالَ) لِأَنَّ الطَّامِ الْحَجَرَ تَوَالِدُ السَّمَرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
مَا يَنْهَى فِي السَّيْرِ وَاحِدًا لَفِي - وَفَقَاهُ عَدَالَتُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَقَّتْ كَلَامُهَا لَأَتَى أَنَّ الْبُحْرَ دَخَلَ مَعَ الطَّامِ  
أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا تَلَاغِيًا وَلَمْ يَلْتِ كَذَلِكَ تَوَاتُرَهُمْ فِي الدَّهْرِ - السَّمَرُ أَهْلُ رَأْيٍ وَتَمَّ بِمَا فِي التَّمِّ - دَلَّ النَّاسَ  
خَاوَتْ أَيْدِي الْجُودَةِ مِنَ السَّمَرِ أَجْرَةً لِحِ مِنَ الْجُمْلَةِ يَمُوتُ الدَّهْرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْأَسْوَابِ فَإِنْ أَحَدٌ فِي قِصَّةِ الشَّعِيرِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ أَذْنٍ لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا مَعْرُوفًا  
الشَّعِيرُ أَهْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
(قَالَ) مَا لِيَ وَكَذَلِكَ قِصَّةُ السَّمَرِ لِحِ مِنَ الطَّامِ الشَّعِيرُ وَكَذَلِكَ لِحِ مِنَ الطَّامِ رَأَتْ سَقَمًا  
يَأْخُذُهَا جَمْعٌ مَعَهُ مِنَ الدَّهْرِ كَنْ بَعْضِ الطَّامِ بِالطَّامِ عَاشِرًا لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
عَدَالَتُهَا مِنْ بَعْضِ أَحَدٍ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْجُودَةِ إِنْ بَعَثَ جُودَهُ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
الرَّدَى عَلَى حَالِ الْبُحْرِ مِنْ دَرْدَرٍ - رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
فَضْطِي أَقْلٌ مِنْ وَرْدٍ فَضْطِي (قَالَ) لَا مَأْسُ بِكَ (قَالَ) لَمْ (قَالَ) لَا لَمْ تَأْخُذْتُ أَقْلٌ مِنْ - سَلَفِي  
جُودَةُ الْقِصَّةِ وَالْوَرْدُ فَلَا مَأْسَ بِكَ (قَالَ) فَكُلُّكَ لِي - لِي رَجُلٌ - وَهَذَا لِمَا لِحِ الْبُحْلِ - أَوْ - مَعْرُوفَةٌ  
أَقْلٌ كَيْلًا مِنْ حَقِّي الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الدَّهْرِ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لِسَ رَأْيَ أَهْلِ مِنَ الْبُحْرِ - أَهْلُ رَأْيَ (قَالَ)  
لَا يَجُوزُ هَذَا إِذَا كَانَ يَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ بَعْضِ حَقِّهِ (قَالَ) سَحَنَرٌ وَقَالَ أَتَشَاءُ حَاضِرُكَ وَشَلْفُكَ  
وَكَذَلِكَ لَوَاقِضِي دَقِيقًا مِنْ فَصْحٍ وَالدَّقِيقُ أَقْلٌ كَيْلًا لَا مَأْسَ لَهُ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَقْلٌ زَيْدٌ لَدُنِّي  
(قُلْتُ) لِأَنَّ التَّاسِمَ لَوْ قَدْ جُودَتْهُ فِي الْقِصَّةِ - رَأَى إِنْ مَا أَحَبَّ مِنْ الطَّامِ أَهْلٌ مِنْ كَيْلٍ طَوِيلًا وَتَوَدَّ  
فِي الْجُودَةِ حِينَ تَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ سَمَرِهِ فَلَمْ تَحْضُرْ لِي وَمَعْرُوفَةٌ لِي فِي الْقِصَّةِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا تَأْخُذُ دَرْدَرًا  
فَضْطِي وَأَذْنِي مِنْهَا فِي الْجُودَةِ فَهِيَ مَا يَهْدِي (قَالَ) لِأَنَّ الطَّامِ الْحَجَرَ تَوَالِدُ السَّمَرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
مَا يَنْهَى فِي السَّيْرِ وَاحِدًا لَفِي - وَفَقَاهُ عَدَالَتُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَقَّتْ كَلَامُهَا لَأَتَى أَنَّ الْبُحْرَ دَخَلَ مَعَ الطَّامِ  
أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا تَلَاغِيًا وَلَمْ يَلْتِ كَذَلِكَ تَوَاتُرَهُمْ فِي الدَّهْرِ - السَّمَرُ أَهْلُ رَأْيٍ وَتَمَّ بِمَا فِي التَّمِّ - دَلَّ النَّاسَ  
خَاوَتْ أَيْدِي الْجُودَةِ مِنَ السَّمَرِ أَجْرَةً لِحِ مِنَ الْجُمْلَةِ يَمُوتُ الدَّهْرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْأَسْوَابِ فَإِنْ أَحَدٌ فِي قِصَّةِ الشَّعِيرِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ أَذْنٍ لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا مَعْرُوفًا  
الشَّعِيرُ أَهْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
(قَالَ) مَا لِيَ وَكَذَلِكَ قِصَّةُ السَّمَرِ لِحِ مِنَ الطَّامِ الشَّعِيرُ وَكَذَلِكَ لِحِ مِنَ الطَّامِ رَأَتْ سَقَمًا  
يَأْخُذُهَا جَمْعٌ مَعَهُ مِنَ الدَّهْرِ كَنْ بَعْضِ الطَّامِ بِالطَّامِ عَاشِرًا لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
عَدَالَتُهَا مِنْ بَعْضِ أَحَدٍ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْجُودَةِ إِنْ بَعَثَ جُودَهُ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
الرَّدَى عَلَى حَالِ الْبُحْرِ مِنْ دَرْدَرٍ - رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
فَضْطِي أَقْلٌ مِنْ وَرْدٍ فَضْطِي (قَالَ) لَا مَأْسُ بِكَ (قَالَ) لَمْ (قَالَ) لَا لَمْ تَأْخُذْتُ أَقْلٌ مِنْ - سَلَفِي  
جُودَةُ الْقِصَّةِ وَالْوَرْدُ فَلَا مَأْسَ بِكَ (قَالَ) فَكُلُّكَ لِي - لِي رَجُلٌ - وَهَذَا لِمَا لِحِ الْبُحْلِ - أَوْ - مَعْرُوفَةٌ  
أَقْلٌ كَيْلًا مِنْ حَقِّي الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الدَّهْرِ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لِسَ رَأْيَ أَهْلِ مِنَ الْبُحْرِ - أَهْلُ رَأْيَ (قَالَ)  
لَا يَجُوزُ هَذَا إِذَا كَانَ يَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ بَعْضِ حَقِّهِ (قَالَ) سَحَنَرٌ وَقَالَ أَتَشَاءُ حَاضِرُكَ وَشَلْفُكَ  
وَكَذَلِكَ لَوَاقِضِي دَقِيقًا مِنْ فَصْحٍ وَالدَّقِيقُ أَقْلٌ كَيْلًا لَا مَأْسَ لَهُ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَقْلٌ زَيْدٌ لَدُنِّي  
(قُلْتُ) لِأَنَّ التَّاسِمَ لَوْ قَدْ جُودَتْهُ فِي الْقِصَّةِ - رَأَى إِنْ مَا أَحَبَّ مِنْ الطَّامِ أَهْلٌ مِنْ كَيْلٍ طَوِيلًا وَتَوَدَّ  
فِي الْجُودَةِ حِينَ تَأْخُذُ الْجُمْلَةَ مِنْ سَمَرِهِ فَلَمْ تَحْضُرْ لِي وَمَعْرُوفَةٌ لِي فِي الْقِصَّةِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا تَأْخُذُ دَرْدَرًا  
فَضْطِي وَأَذْنِي مِنْهَا فِي الْجُودَةِ فَهِيَ مَا يَهْدِي (قَالَ) لِأَنَّ الطَّامِ الْحَجَرَ تَوَالِدُ السَّمَرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
مَا يَنْهَى فِي السَّيْرِ وَاحِدًا لَفِي - وَفَقَاهُ عَدَالَتُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَقَّتْ كَلَامُهَا لَأَتَى أَنَّ الْبُحْرَ دَخَلَ مَعَ الطَّامِ  
أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا تَلَاغِيًا وَلَمْ يَلْتِ كَذَلِكَ تَوَاتُرَهُمْ فِي الدَّهْرِ - السَّمَرُ أَهْلُ رَأْيٍ وَتَمَّ بِمَا فِي التَّمِّ - دَلَّ النَّاسَ  
خَاوَتْ أَيْدِي الْجُودَةِ مِنَ السَّمَرِ أَجْرَةً لِحِ مِنَ الْجُمْلَةِ يَمُوتُ الدَّهْرِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْأَسْوَابِ فَإِنْ أَحَدٌ فِي قِصَّةِ الشَّعِيرِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ أَذْنٍ لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا مَعْرُوفًا  
الشَّعِيرُ أَهْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
(قَالَ) مَا لِيَ وَكَذَلِكَ قِصَّةُ السَّمَرِ لِحِ مِنَ الطَّامِ الشَّعِيرُ وَكَذَلِكَ لِحِ مِنَ الطَّامِ رَأَتْ سَقَمًا  
يَأْخُذُهَا جَمْعٌ مَعَهُ مِنَ الدَّهْرِ كَنْ بَعْضِ الطَّامِ بِالطَّامِ عَاشِرًا لِحِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
رَأَتْ سَقَمًا مِنَ الْجُمْلَةِ لِحِ مِنَ الطَّامِ أَقْلٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الطَّامِ شَرْطُ أَنْ أَحَدًا يَتَوَلَّى بِأَحَدٍ مِنْ حَقِّهِ مِنَ الْبُحْرِ - رَأَتْ سَقَمًا  
عَدَالَتُهَا مِنْ بَعْضِ أَحَدٍ مَعْرُوفًا بِصِنْفِهِ وَتَقَابَلَتْ مَضْرُوبَةٌ - بَاءُ  
فِي الْجُ

القصة من أجل من قصته قالوا له (قلت) يا أبا عبد الله هل القصة في بيع مع مائة مثقال عنه  
 (قال) نعم (قلت) يا أبا عبد الله هل هو أوسط البلد كان على رجل يبيع مائة مثقال عنه من أجل من قصته  
 قال من وراءه لا يجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز (قلت) فإن أخذت منه أجود من قصته الذي هو النقيض  
 عليه (قال) لا يجوز وأما طريق الزيادة (قلت) والذي هو في هذا الرجل من أجل من قصته هو سواء (قال) نعم  
 لا يجوز لك أن تأخذ من دراهم القصة إذا كانت القصة أجود من قصته الذي هو (قال) نعم لا يجوز لك  
 ذلك إن الرجل إذا أسلف مائة دراهم ستمائة فأخذ منه خمسين ثمرة ما حلت له ولو كان له على رجل  
 مائة دراهم ستمائة ما أتبعها منه فأخذ منه خمسين ثمرة ما حلت له ولو كان له على رجل مائة  
 قال فإن ذلك من وجه القرض وليس هو من وجه ابتاع الطعام فقد بقي فهل يجوز لأحد أن يأخذ ما يرد  
 مائة دراهم ستمائة من خمسين ثمرة لو كان المعروف عند الناس أن السمراء أجود فهو سواء أيضا لا يصل  
 فالسمراء من البيضاء إذا وقع هكذا لم يبيع لأخذ أن يأخذ من سمراء مجموعة الأصل كلها ولو جاز في المجموعة  
 جاز في الشعر فتشأحش الكراهية فهو يتقاضى على من يبيعه ولقد سألت المالكا عن الرجل يسلط الرجل  
 مائة دراهم مجموعة أو شعر أفيو يد أن يفضيه قبل الأجل مائة دراهم ستمائة من مجموعة وهي خير من المجموعة  
 والشعر (قال) لا خير فيه لاسمراء من مجموعة ولا يصح أن يبيع من مجموعة ولا يرب أجود من أسود وان كان  
 أجود منه ولا يجوز في كل من استهلك الرجل طعاما مسمى عليه أو دراهم أو ذهباً نازراً أو دراهم أو فضة  
 في الاقتضاء إلا ما يجوز في القرض عند حلول الأجل فأجاز له فيما أقرض أن يأخذ إذا حل أصله بمازله أن  
 يأخذ في القضاء من هذا الذي استهلكه على ما وصفت لك (قال) وأما سؤال المالكا عن الرجل يقرض  
 الرجل مائة دراهم فمعها فضة دقيقا قال أن أخذ مثل كذا فلا بأس به وهو يكرهه إذا كان أقل من كيل  
 الخطأ التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من مائة سمراء أسلفه أياها خمسين مجموعة لجاز له أن يأخذ شعيراً أو دقيقا  
 أو سلتاً أقل فيصير بيع الطعام بعضه بعضاً فاضل ولا يجوز من ذلك إذا اختلف الثوبان في نسب  
 الطعام وإن كان واحداً إلا ما يجوز من ذلك إذا يدين البديل وهو مثل بتمل وما يبين لك ذلك لو أن رجلاً أتى  
 بأرباب سمراء إلى رجل فقال له أعطني بها خمس وبيان مجموعة على وجه الطول من صاحب السمراء عليه  
 أو خمس وبيان شعيراً أو سلتاً بما جاز ذلك وكان يبيع الطعام بعضه بعضاً ففاضل ولو أتى رجل يسدل دنائره  
 بانقص منها وزناً أو اشترى عيو ثاماً كان بذلك بأس على وجه التجاوز إذا كان ذلك على وجه المعروف ولم يكن  
 على وجه المكاسبة ولو كان هذا في الطعام فجاز للرجل أن يبيعه طعاماً جديداً بأد منه ما جاز بأكثر من  
 كيله إلا ما يمتثل وفيه يجوز في الذهب فهذا فرق ما بين ما سألت عنه من الثوب والقصة بعضه بعضاً والطعام  
 بعضه بعضاً ففاضل وجل ما فسر لك في هذه المسئلة من حلالها وحرامها قول مالك (قلت) أرايت  
 لو أتى بشيء حلياً مصوغاً من الذهب بوزنه من الذهب يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس به عند  
 مالك بدناير مثل وزن الحلي أو ذهب تبر مكسور (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) وقال  
 مالك ولو أن حلياً بين رجلين من ذهب بوزنه فأراد أحدهما أخذه فوزنه بعدما كاله ثم كل أحدهما صاحبه  
 قدر نصفه ذلك ذهباً أو دنائره فأخذوا أعطى كل ذلك جائزاً إذا كان ذلك يدان يدو الثقرة تكون بين الرجلين  
 كذلك وروى أشهب عن مالك في الثقرة أنها تنقسم لانه لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في الثقرة لجاز هذا أن  
 يكون كيس بينهما فله ألف درهم مطبوخ عليه فيقول أحدهما لصاحبه لا تكسر الطابع وخذ مني مثل  
 نصفه دراهم فتكون القصة بالقصة ليس كفه بكفه وإنما جاز في الحلي ما يداخله من الفساد وأنه موضح  
 استحسان (قلت) أرايت إن بعث حلياً مصرعاً من الذهب بوزنه من الذهب تبر مكسور أو تبر المكسور

التي بعت به الحلي خیر من ذهب الحلي (قال) لا بأس بذلك يدايد (قلت) وكذلك لو أتى بعت هذا الحلي  
بدنانير مضروبة بدينار فانير غير من تبر الحلي أردون تبر الحلي أيجوز هذا (قال) نعم (قلت) ولا بأس إذا  
كان يدايدان اشترى الحلي الذهب بوزنه من الذهب أو بوزنه من الدينار وان كان من ذهب أفضل من  
بعض كان ذلك جائز في قول مالك (قال) نعم إذا كان ذلك يدايد فذلك جائز (قلت) فلو أتى استقرضت  
من رجل حلياً مصوغاً إلى أجل فلما حل الأجل أتته بتمر مكسور أجود من تبر حليه الذي استقرضت منه مثل  
وزن حليه فتضمنه أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لأنه يأخذ فضل صياغة الحلي الذي أقرض في فضل  
جودة ذهب الذي تسليه (قلت) والصياغة بمنزلة السكة المضروبة في الدينار والبراهم مجملها واحد بكرة  
في الحلي المصوغ في القرض أن يستقرض منه ذهباً أجود منه مثل وزنه أو أقرض ذهباً مكسوراً أو راجعاً  
فاستقرض منه حلياً مصوغاً بوزن ذهبه ذهب العمل أصغر (قال) نعم لا يصلح ذلك لأنه يأخذ فضل جودة  
ذهبه في صياغة هذا الذهب الآخر (قلت) فتكرهه في القرض وتحبزه في البيع يدايد (قال) نعم  
(قلت) لم يكرهه في القرض وجعله بيع تبر الذهب بالذهب متفاضلاً وأجزته في البيع إذا كان الذهبان جديداً  
يدايد ولم يجعله بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (قال) لأن الذهبين إذا ضربا جعلا وان كان فيه صياغة  
وسكة كانت الصياغة والسكة ملغتين جعلاً وانما يقع البيع بينهما على الذهبين ولا يقع على الصيانة ولا على  
السكة بيع وإذا كان قرضاً أقرض ذهباً جيداً أبرزاً فأخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً وسكة مضروبة  
كانت أعماً ترك جودة ذهبه للسكة أو للصياغة التي أخذ في هذه الذهب الرديئة وان كان عند أقرض ذهباً  
مصوغاً وسكة مضروبة فأخذ أجود من ذهبه تبراً مكسوراً فهو أنه أن يكون أعماً ترك الصيانة والسكة  
لجودة الذهب الذي أخذ فلا يجوز هذا في القرض وهو في البيع جائز والذي وصفته لفرق بين القرض  
والبيع وإذا دخلت التهمة في القرض وقع الذهب بالذهب متفاضلاً للمكان السكة والعين وجعلنا الدين والسكة  
غير الذهب لما خفا أن يكون أعماً طلبة ذلك ألا ترى أنه إذا ألقى حلياً من ذهب مصوغاً أتى ذهباً مكسوراً  
في قضائه مثل ذهبه ليأخذه منه (قَالَ) لا أقبله إلا مضروباً كان ذلك له فلما كان التبر الذي يضمنه  
مكسوراً خيراً من ذهبه صرفاً أنه أعماً ترك الصياغة لمكان ما راد في جودة الذهب فصار جودة ذهب في  
مكان الصياغة فصار الذهب بالذهب متفاضلاً والذهبين إذا ضربا جعلا لم يكن أحدهما قضاء من صاحبه  
وانما يقع البيع بينهما على الدرهمين جعلاً ونلغى السكة والصياغة فيما بينهما (قلت) ويجوز الدر لا جرح  
الأبرز الحلي الجيد بالذهب الأصغر ذهب العمل واحد من هذا واحد من هذا أو فضل (قال) مالك  
لا يصلح الامتلا بمثل (قلت) فلو اشترى دنانير منقوشة مضروبة ذهباً جيداً بذهب أصغر العمل وزناً  
بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز (قلت) فان أصاب في الدينار ما لا يجوز غيره في السوق وذهب جيد  
أجرأ ينتقص الصرف بينهما أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أدباً في الصرف بينهما إلا أرى  
له أن يرد ما دخل الدينار من قصان العين لأن ذهب مثل الذهب التي أدلى به أصل فليس له أن يرجع شيئاً  
إلا أن يصيب ذهب الدينار ذهباً منقوشاً فيقتض من ضرب الذهب بوزن الدينار في أصابها دون ذهبه  
ولا ينتقص الصرف كله (قلت) أرايت أن اشتريت خلعاً من فضة بوزنها من الدراهم أيجوز رد في قول  
مالك (قال) نعم (قلت) فان أصاب مشتري الخلعين بهما عيباً كسر أو شحاً لم يرد له حين اشتراهما لأنه  
أن يردهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أتى أنه يردهما بالعب الذي وجد فيهما أو يردهما  
التي دفع في الخلعين (قلت) فلم جعلت صاحب الخلعين أن يردوا لم يجعل ذلك له أحب الدينار الذي  
اشترى بدنانيره تبراً مكسوراً فقال لأن الخلعين بمنزلة سلعة من السلع وهذا لم يضع ولا بأس أن يردوا

ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآنية والخلق وانما هو بمنزلة ما لو اشتراه بسلعة أو بذهب  
فلما أصاب صيارده فهو وان كان انما اشتراه بمثل وزنه من الرقعة فأصاب به صياردا بدم من الردياض ولا يكون  
الخلع الان في يديه عوضا عما دفع فيها من وزنهما من الدراهم اذ المريض الخلخال اذا أصاب به صياردا لان  
الذي وضع به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جاز في اليسع حين اخذهما متلا بمثل ولم ينظر في  
صياغة الخلق ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لو كانت بواحدة منهما زيادة لوضع الصياغة في الخلق أو السكة  
في الدنانير والدراهم ما جاز أن يشتري بها مكسورا بدنانير مضروبة على وجهه الا شراها المكائسة كيلا يكبل  
ولا جاز خلق مصوغ بغير مكسور بوزنه ولا بالدراهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها ان كان الخلق من الذهب  
ولا يجوز اذا قصم بدقيق لان معرفة الناس ان القصم يزيد وانما يطلى على القصم بالدقيق لمكان ما كفاه  
ولم تقتضه بالدقيق فلو وجد بالقصم عيبا أو بالدقيق عيبا لرد كل واحد منهما فكذلك الخلق اذا وجد به صيارده  
(قلت) فما بال الدنانير التي أصبت بها عيبا لا يجوز لبيعها لم تحصل لمشتريها أن يردّها (قال) لان القصم اذا  
كان معيبا لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الخلق اذا كان معيبا لم يكن ثبته كالدراهم المضروبة وتو ان الدنانير  
التي وجد بها عيبا لا يجوز وان لم تكن مشوشة كان ثبته مثل الثبر الذي أعطى أو أفضل فليس له أن يرده  
وذلك لو باع خلخالين من ذهب أو فضة بغير من ذهب أو فضة فوجد في الخلخالين عيبا قد وهما منه وكان  
ذيعهما أو فضتهما مستورتين أو كان الخلخالان أجود ذيعها أو فضة من الفضة أو الذهب التي دفع فيها لم يكن له  
أن يرده ولم يكن له جهة ان قال أنا أريد ثبري قال له ما في يدك مثل ثبرك أو أفضل فلا جهة لك فيما تريد انما  
يرد من ذلك العيب في الخلق وان كانت الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون أنه انما أعطاه  
دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمر بوزنه الناس وأجازة أهل العلم ولم يروه زيادة في الصياغة  
ولا في صرف الدنانير فلذا وقت العيوب لم يكن بدم من الرد وعلى هذا يحمل جميع ما يشبه هذه الوحو

### (في المرافعة)

(قلت) أرايت لو أني سأرت رجلا دنانير سكية مضروبة ذبحا أسفر بذهب بغير مكسور أو برأجر وزن  
بوزن (قال) لا بأس بذلك (قلت) فلو كانت دنانيري ذبحا أسفر كلها سكية مضروبة فبقيها منه  
بذهب بغير برأجر ومعها دنانير ذهب أسفر سكية مضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير  
الآخري (قال) اذا كانت السكك تنافهما عند الناس واحد التي مع البرأجر والتبر التي ليس معها شيء فهو  
جائز كان التبر أرفع من الدنانير أو دون الدنانير (قلت) فان كانت الدنانير التي مع البرأجر دون الدنانير  
الآخري (قال) لا خرف في ذلك لان صاحب الدنانير التي لا تبر معها أخذ فضول عيون دنانير على دنانير  
صاحبه في جودة البرأجر (قلت) فان كان البرأجر ومعه من الدنانير دون الدنانير الآخري في  
تنافهما عند الناس (قال) لا بأس بذلك لانه لم يترها هاتئني (قلت) وكذلك لو كانت الدنانير التي لا تبر معها  
هناهي كلها دون التبر ودون الدنانير التي تبر معها (قال) لا بأس بذلك أيضا لانه لم يترها هاتئني وانما  
هو رجل أعطى ذبحا بذهب أحد الذهبين كلها أثق عند الناس فهذا معروف منه صفة لصاحبه (قلت)  
فان كانت إحدى الذهبين كلها أثق عند الناس لم يكن بذلك أس (قال) نعم (قلت) وكذلك ان كانت  
أحدى الذهبين نصفها مثل الذهب الآخري ونصفها أثق منها لم يكن بذلك بأس (قال) نعم فان كان إحدى  
الذهبين نصفها أثق من الذهب الآخري ونصفها دين الذهب الآخري لم يجوز هذا لانه انما يأخذ أفضل  
النصف الذهب التي هي أثق من ذبحه بما يضع في نصف ذبحه التي يأخذونها فلا حرج في هذا (قال)  
نعم (قلت) ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس متلا بمثل لانه ليس معروف (قال) نعم (قلت) ولو كان

جودة الذهب من أحدهما كان جائزاً لأنه معروف (قال) ثم (قلت) وإن كان أحد الذهبين نصفه  
أثقل من الذهب الأخرى ونصفها دونها لم يصلح ذلك لأن هذا على غير وجه المعروف وهذا على وجه المكايسة  
والبيع فصارت الذهب بالذهب ليس متلاًجئاً (قال) نعم وهذا قول مالك كله (قال) وقال مالك فيمن  
أتى بذهب له هاشمية إلى صراف فقال ليطالني بها بذهب عتيق هي أكثر عدد من عدد ما وأقص وزن من  
الهاشمية فكان انما أعطاه فضل صون القاعة الهاشمية لكان عدد العتيق وفضل عيونها قال لا بأس به  
فإذا أدخل مع الهاشمية ذهباً أخرى هي أثقل من عيون العتيق مثل النقص بالثلاث غرويات ونحوه يقول  
لا أرضى أن أعطيكم هذه هذه حتى أدخل مع ذهبي الهاشمية أثراً عيوناً من العتيق فلا خير فيه (وكيع)  
عن زكريا بن عامر قال سمعت النعمان بن بشير يخطب وأهوى بأصبعه إلى أذنيه فقال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهتان فإني الشبهات فقد استبرأ  
لدينه وعرضه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام كل أراخ حول الحبي يوشك أن يقع فيه إلا أن لكل ملك  
حبي إلا وأن حبي الله محارمه إلا أن في الجسد مضغة إذا صلحت لمع الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله  
الأوهى القلب (وكيع) عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر آخر ما أنزل الله على  
رسوله آية الربا ترقى ولم يفسرها قال فدعوا الربا والريرة (وكيع) عن المسعودي عن القاسم قال قال عمر  
انكم تزعمون أنا نعلم أبواب الربا ولأن أكرن أعلمها أحب إلى من أن يكون لي مثل مصر ومثل كورها  
ولكن من ذلك أبواب لا تصحى على أحد من ذلك أن تباع الثمرة وهي مضغة لم تطب وإن يباع الذهب الورق  
والورق بالذهب نيباً قال وسئل مالك عن رجل باع سلعة بعشرة دنانير بمحرمه فوزنها إلى فضيلها بإيه فوجد  
في وزنها فضلاً عن حقه فأعطاه البائع بذلك ورقة أو عرضاً في عن الذهب (قال) لا بأس بذلك وهو مما  
يجوز به بعض أهل العلم ولم يشبهوه بمثل من جاء بذهب خصار في ما ذهباً فكانت أوزن من ذهبه فأعطاه في ذلك  
فضلاً لأن هذا مما طلة وتلك قضاء فهدأ فرق ما بينهما أو مثل ذلك اللحم والحليان والخبر انما كان حقه  
في اللحم والحليان والخبر انما كان حقه في اللحم والحليان والخبر انما كان حقه في اللحم والحليان والخبر انما كان حقه  
وكان مثل شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك شتم وهذا بين أن تأخذ فضل وزنك فتعدي إلى أجل فلا بأس به  
إذا كان أجل الطعام قد حل لم يصل فلا خير فيه وإن اختلفت الصفة فلا يصلح أن تأخذ الأجل ووزن  
أو كيل ويترك البائع ذلك للمشتري أو يتجاوز المشتري عن البائع بدون شرطه وإن اختلفت الصفة  
فكانت مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أقل فلا خير في أن يزيد المشتري البائع في فضل الصفة ولا يرد  
البائع على المشتري لأن الزيادة التي يزيد بها المشتري البائع انما دخلت في فضل الخوذة إذا لم تكن زائدة في  
الوزن والكيل وإن كانت الزيادة في الكيل والوزن فتدخلت الزيادة في قدرته وفي فضل الطعام فصار  
بيع الطعام قبل أن يستوفي فإذا كان أدنى من صفته وكان في وزنه وأخذ بذلك فضلاً فهو بيع الطعام لم  
أن يستوفي وإن كان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه فضل ذلك فانه لا خير فيه لأنه ما ع  
صفة أجد مما أخذ بما أخذ وما أعطى فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي فلو كان عدد من العروض  
التي تكال أو وزن وليس من الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من الزايب والحيلان فلا بأس بذلك (قلت)  
فلو أقرضت رجلاً درهم يزيد به عدة اقضاني بمجدة عدداً أرحم لي في كل درهم منها (قال) لا بأس بذلك لم  
تكن بينهما عادة (قلت) وكذلك لو قضاني بزيادة عدداً بوزن درهمي فجعلت ربعي كل درهم منها (قال)  
لا بأس بذلك (قلت) فلو قضاني بمجدة عدداً أقل من وزن درهمي (قال) لا يصلح ذلك لأنه انما يأخذ من مثل  
الزيادة في عيون المجدة فلا خير في ذلك (قلت) وكذلك لو أقرضت رجلاً درهماً يزيد ما ما حل لأجل أناني

بدرهم محمدى أقص من وزن البريدى فأردت أن أقبله (قال) لا يجوز لأن تأخذ ما قسمت في البريدى في عين هذا المحدثي (قلت) وقولكم في القرض فرادى إنما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة ليست بمجموعة ضرب بقواحدة (قال) نعم (قلت) ويعيون الدراهم ههنا مثل جودة التبر المكسور كما لا يجوز لى أن آخذ في التبر المكسور أجود من تبرى الذى أسلفت أقل من وزن ما أسلفت وكذلك لا يجوز لى أن آخذ دون وزن دراهمى أجود من عيونها (قال) نعم (قلت) وهذا الذى سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم المجموعة والدراهم الفرادى بالدراهم الفرادى قول مالك (قال) نعم (قلت) وهذه المسائل التى سألتك عنها إذا كانت على رجل فبطل فرضا أو يعافى هو سواء (قال) نعم (قلت) أرأيت أن أقرضت رجلا برضة يضاء فلما حل الأجل قضانى فضة سواء مثل وزن فضتى أصلي ذلك (قال) نعم (قلت) فان أرجى شيا قليلا (قال) لا يجوز (قلت) فان قبلت منه أقل من وزن فضتى (قال) لا بأس بذلك (قلت) ولم كرهه فى القضة السوداء أن يرجعها (قال) لأنك تأخذ جودة فضتك البيضاء فى زيادة وزن فضته السوداء (قلت) فان أقرضته فضة سوداء فقضانى بضاء أقل من وزنها (قال) لا يصلح (قلت) فان قضانى بضاء فأرجى (قال) لا بأس بذلك وهذا كله فى هذه المسائل ما لم يكن هذا بينهما عادة فان كان بينهما عادة فلا خفى ذلك (قلت) فان قضانى بضاء مثل وزن فضتى والتى عليه سوداء (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم إلا أن يكون فى ذلك عادة

﴿ فى الرجل يقول له على الدينار فيقضيه منى مقطعا ﴾

(قلت) أرأيت أن أقرضت رجلا دينارا فأخذت منه سدس دينار دراهم أيجوز أم لا فى قول مالك (قال) لا بأس بذلك إذا حل الأجل (قلت) وكذلك إذا كان إلى أجل غل أجله جاز أن آخذ ثلث الدينار دراهم أو نصفه أو ثلثيه (قال) نعم لا بأس بذلك قال وكذلك قال مالك إذا حل الأجل (قلت) وكذلك أن آخذ نصفه أو ثلثيه عرضا من العروض (قال) نعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك (قلت) فان آخذت ما بقى من الدينار ذهباً (قال) مالك لا خفى فيه (قلت) لم (قال) لأنه يصير ذهاباً وورقاً ذهباً أو ذهباً وعرضاً بذهب فلا خفى ذلك (قلت) فان آخذت ما بقى عرضاً أو دراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به إذا حل الأجل وان لم يصل الأجل فلا خفى ذلك فيه (ابن وهب) عن ابن طيبة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال فى رجل كان له على رجل دينار فقال قطعه على دراهم بسعر الناس اليوم أعطيكه درهماً درهما حتى أؤدى (قَالَ) لا يصلح ذلك فقد أصدر فإيعافى الدين عاجلاً وأجلاً فهو بمنزلة الربا فى البيع وهو بمنزلة الصرف المكروه إلا أن يقول الذى عليه الدين أقضيت ثلث دينار أو ربع دينار مسمى فأخذ منه بصرف الناس يومئذ وبقى على الغريم ما فى ليس ينهه ومنه فيه صرف فهذا غير مكروه (ابن وهب) قال الليث إن ربيعة كان يقول فى أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

﴿ فى الدراهم الجيدة بالدراهم الرديئة ﴾

(قلت) أيجوز أن أبيع درهماً رانها أو ستوا بدرهم فضة وزنا بوزن (قال) لا يعجبني ذلك ولا ينبغي أن يباع عرض لأن ذلك داعية إلى إحلال النش على المسامير وقد كان عمر يفعل ذلك باليمن أنه إذا غش طرحة فى الأرض أبادها صاحبه فأجازة شراؤه أجازة لغشه وأفساد لاسواق المسلمين (وقال) أنهبان كل من ردودا من غش فيه فلا يرى أن يباع عرض ولا بضعة حتى يكسر خوفاً من أن يغش به غيره ولا يرى به بأساً فى وجه الصرف ولا بأس أن يبيعه موازنة الدراهم الستون بالدراهم الجيدة وزنا بوزن لأنه لم يرد هذا الفصل بين الفضة والفضة وإنما هما ذائبة البديل (قلت) لا تنهب أرأيت إذا كسر السترن أبيعده (قَالَ) لى أن لم تحب



أن يسلك في جبل درهم أو يسال في باع على وجه القضة فلا أرى بذلك بأسا وإن شئت فقل عليه حتى يباع  
فحسنته على حدة ونحاسه على حدة (قلت) فلا أرى بهت نصف درهم أو ثمانية نحاس بسلعة  
(قال) قال مالك لا يصح بي أن يشتري به شيئا إذا كان درهمه فيه نحاس ولكن يقطعه (قلت) فإذا قطعه أي يبعه  
في قول مالك (قال) ثم إذا لم يصر به بالاس ولم يكن يجوز بينهم

﴿ في رجل أقرض فلوسا فصدت أو دراهم فطرح ﴾

(قلت) أرايت أن استقرضت فلوسا فصدت الفلوس فما الذي أردت على صاحب (قال) قال مالك رد عليه  
مثل تلك الفلوس مثل التي استقرضت منه وإن كانت قد صدت (قلت) فإن بعت سلعة بفلوس فصدت  
الفلوس قبل أن أقبضها منه (قال) قال مالك مثل فلوس التي بعت السلعة بها الجائزة بين الناس يومئذ  
وإن كانت الفلوس قد صدت فليس له إلا ذلك (قال) وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس إذا صدت فليس  
له إلا الفلوس التي كانت تجوز ذلك اليوم وإن كانت قد صدت (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لرجل أقرضني  
دينارا درهم أو نصف دينار درهم أو ثلث دينار درهم فأعطاه الدراهم الذي يقضيه في قول مالك (قال)  
يقضيه مثل درهمه التي أخذته رخصت أم ظلت فليس عليه إلا مثل الذي أخذ منه (ابن وهب) عن ابن  
طبيعة أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه أن ابن المسيب أسلف عمرو بن عثمان دراهم فخر يقضه حتى فسر  
دراهم أخرى غير ضررها فأبى ابن المسيب أن يقبلها منه حتى مات فقبضها ابنه من بعده (ابن طبيعة) عن  
عبد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر عن سعيد بن المسيب أنه قال أن أسلفت رجلا دراهم ثم دخل فساد  
الدراهم فليس لك عليه إلا مثل ما أعطيت وإن كان قد أهلكها وجازت عنه وقال يحيى بن سعيد بن ربيعة (ابن  
وهب) عن الثابت قال كتب إلى يحيى بن سعيد يقول سألت عن رجل أسلف أخ له نصف دينار فأطاعه ما جاعها  
إلى الصرف بدينار فدفعه إلى الصرف فأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمسة إلى الذي أسلفه نصف دينار  
فقال الصرف برخص أو غلاء قال فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة عليها ولا نقصان منها ولو أن رجلا  
استلف من رجل نصف دينار فدفع إليه الدينار فأطلق به فكسره وأخذ نصف دينار ودفع إليه النصف  
الباقى كان عليه يوم يقضيه أن يدفع إليه ديناراً فأكسره وأخذ نصفه ورد إليه نصفه (ابن وهب) وقال  
مالك رد إليه مثل ما الذي أخذ منه لأنه لا ينبغي له أن يلف أربعة وأخذ خمسة وليس الذي أعطاه  
ذهباً إنما أعطاه ورقاً ولكن لو أعطاه ديناراً فصرفه المستلف فأخذ نصفه ورد عليه نصفه كان عليه نصف  
دينار وإن غلا الصرف أو رخص

﴿ في الاشتراء بالدينق والدينقين والثالث والنصف من الذهب والورق ﴾

(قلت) أرايت أن بعت يابا دينق أو داهين أو ثلاث دواقي أو أربع دواقي أو خمسة دواقي أو صنف  
درهم أو سدس درهم أو ثلث درهم على أي شيء بعت هذا البيع على القضة أم على الفلوس في قول مالك  
(قال) لا يقع على القضة هذا البيع (قلت) فأى شيء أعطيه بالقضة في قول مالك قال حترأضيا عليه (قلت)  
فإن تشا فأتى شيء أعطيه بذلك (قال) الفلوس في قول مالك في المواضع التي فيها الفلوس (قلت) أرايت أن  
اشتريت سلعة بدينق فرخصت الفلوس أو غلت كيف أقضيه أعلى ما كان من سعر الفلوس يوم وقع البيع  
ويتأ على سعر الفلوس يوم أقضيه في قول مالك (قال) على سعر الفلوس يوم قضة به في قول مالك (قال)  
فإن كان يباع سلعة بدينق فلوسا فقد أصح هذا في قول مالك أم لا (قال) إذا كان الدينق من الفلوس بدينق  
هو من عدد الفلوس فلا بأس بذلك وإنما وقع البيع بينهما على الفلوس (قلت) فإن بعت سلعة بدينق

الى اجل (قال) فلا بأس بذلك اذا كان الدين قد سميت ماله من القلوس أو كتبتا طرفين بعد القلوس وأن البيع انما وقع بالقلوس الى اجل وان كانت مجهولة العدد أو لا تعرف ان ذلك فلا يخفى ذلك لأنه ضرر (قلت) فان قال أيعطى هذا الثوب بنصف دينار على أن آخذ بمنك دراهم تقديدا يدي (قال) قال مالك اذا كان الصرف معروفا فبغيره فلا بأس بذلك اذا اشترطوا كم الدراهم من الدينار (قلت) فان بعث سلعة بنصف دينار أو ثلث دينار أو ربع دينار أو خمس دينار على أي شيء يقع البيع على الذهب أو على عدد الدراهم من صرف الدينار (قال) قال مالك انما يقع البيع على الذهب ولا يقع على الدراهم من صرف الدينار (قلت) فما يأخذ منه بذلك الذهب الذي وقع البيع عليه في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه (قلت) فان نشأنا (قال) قال مالك اذا اشأنا أخذ منه ما سمي من الدينار دراهم ان كان نصفه صفا وان كان ثلثا قلنا (قلت) فهل ينظر في صرف الدينار بينهما يوم وقع البيع بينهما يوم يرد أن يأخذ منه حقه (قال) يوم يرد أن يأخذ منه حقه وكذلك قال مالك لو ليس يوم وقع البيع لان البيع انما وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه اياه (قال) مالك وان باعه بذهب بسدس أو بنصف الى اجل وشرط أن يأخذ بذلك النصف الدينار اذا حل الاجل دراهم فلا يخفى ذلك وهما اذا اشأنا اذا حل الاجل أنه يأخذ منه الدراهم يوم يطلبه بفضه على صرف يوم يأخذ بفضه (قلت) فلم يرد مالك لشرط بينهما وهو اذا طلب بفضه وتشاخا أخذ منه الدراهم (قال) لأنه اذا وقع الشرط على أن يأخذ بنصف الدينار دراهم فكأنه انما وقع البيع على الدراهم وهي لا تعرف ما هي من البيع لان البيع انما يقع على ما يكون من صرف نصف الدينار بالدراهم يوم يحصل الاجل فهذا لا يعرف ما يقع به سلعة (قال) سحنون قال لي أنشبه وان كان انما وجبه بذهب وشرط أن يأخذ فيه دراهم فذلك أحرم لأنه بذهب يروق الى اجل وورق أيضا لا يعرف كم عددها ولا وزنها وليس ما تزل به القضاء اذا حل الاجل بمنزلة ما وجب انما على أنشبهما (قال) أنشبه ولو قال أيعطى هذا الثوب بنصف دينار الى شهر آخذ بمنك ثمانية دراهم كان بيعا جائزا وكانت الثمانية الدراهم لازمة لكما الى الاجل ولم يكن هذا صرطا لو كان ذكر النصف لغوا وكان عن السلعة دراهم معدودة الى اجل معلوم (قال) قال مالك لو من باع سلعة بنصف دينار الى اجل أو بثلث دينار الى اجل أو أكرى منزله بنصف دينار أو بثلث دينار الى اجل لم يفسخ له أن يأخذ قبل محل الاجل في ذلك دراهم وليأخذ في ذلك عرضا ان أحبا قبل الاجل فاذا حل الاجل فليأخذ بما

أحب ثم كتاب الصرف بعد ما تقصوه من المذونة الكبرى

وله كتاب السلم الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

تسليف السلع بعضها في بعض

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم صفلي ما يجوز في قول مالك من الدواب أن يسلف بعضها في بعض أو البقر أو النعم أو الثياب أو ما أشبه هذه الاشياء (قال) الا بل تسلف في البقر والبتر تسلف في الابل والتم تسلف في

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب السلم

الار في السلم وأصل جوازه وعديم وجوبه وبيع ما صحيح منه من الفداء وان سلم من شيء سلم ما هو بيع من البعير لان البيع حل الملقح عن عوض كائن المصارفة تروا كلة والمصارفة وتبادلها وتماشي ذلك من الاسماء التي اختلفت بعض البيوع وتجرمت بها دون سائر ما يبيع في اختصه بالامراء التي تسلف فيها





[illegible]

السلف في القاسية

(قلت) أرايت الفاكهة التفاح والمان والسرسل والقاصو البطيخ وما أشبه هذه الأشياء من القاصو  
الرطبة التي تنقطع من أيدي الناس إن سلب رجل في شيء منها في حائط بعينه أيجوز ذلك (قال) إذا طاب أول ذلك  
الشيء سلب فيه فلا بأس به بشرط أخذوه هذا مثل الحائط بعينه إذا سلب فيه وقصفت لك ذلك (قلت)  
وإن لم يقدم هذه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز بشرط ما أخذ في كل يوم في هذا وفي الرطب  
أو بشرط أخذه جمافي يوم واحد فإذا كان اشترط أخذه في يوم واحد ورضي صاحب الحائط أن يقدم ذلك  
للقيل محل الاجل فلا بأس بذلك إذا رضى الذي له السلم ولكن صفته بعينها (قلت) وإن لم يسلم في حائط بعينه في  
هذه الفاكهة الرطبة فلا بأس أن ينقطع قبل أتمامها بشرط الأخذ في أبنائها في قول مالك قال حم (قلت) ما قول  
مالك في رجل سلب في عمر حائط بعينه أو في لبن أعنانه بأعيانها أو في أصوافها وبشرط أخذ ذلك في أيام فلائله  
فهذا البائع أو المشتري أو هلكا جميعا (قال) قال مالك في لزوم البيع ورهنا لأن هذا بيع قد تم فلا بد من إتمامه  
وإن مات البائع والمشتري لأن ذلك البيع قد لزماهما (قال) وحديثي عن ابن زهيب عن ورنس بن  
يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبتاع الرطب أو العنب أو التين كيلا أو وزنا (قال) ربيعة لا يسلف رجل في  
شيء من ذلك يأخذ كل يوم مما أراد حتى يكون الذي يأخذ في كل يوم شيئا معلوما فإذا انقضى عمره لرجل اتى سلف  
فها فليس له إلا ما بقي من رأس ماله بحصة ما بقي له يتباهى بذلك فيما شاء إلا أن يأخذ ما يباع به قبل أن يباعه  
(قال) ابن وهب قال أخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم  
ورزين بن عبد الله وأن الزنادقة

﴿التسليم في نسل أغنام بأعيانها وأصوافها وألبانها﴾

(قلت) هل يجوز لي أن أسلف في نسل حيوان بأعيانها في قول مالك بصفه معلومه (قال) قال مالك لا يجوز أن يسلف الرجل من نسل حيوان بأعيانها وإن كانت موصوفة لافي نسل غنم بأعيانها ولا في نسل خيل بأعيانها ولا في نسل ابل بأعيانها (قال) وانما يكون التسليف في الحيوان مضمرا لا في حيوان بأعيانها ولا في نسلها (قلت) فهل يجوز أن يسلف في قول مالك في لبن غنم بأعيانها (قال) قال مالك لا يسلف في لبن غنم بأعيانها الا في ابان لبنها ويشترط الاخذ في ابانه قبل ان يقطعه (قلت) فان سلف في الالبانها قبل ابانه واشترط الاخذ في ابانه (قال) لا يجوز وهذه الغنم بأعيانها اولينها اذا سلف في لبنها بمنزلة تمر حاطب وبينه اذا سلف فيه (قلت) وان لم يقدم رأس المال اذا أسلف في لبن هذه الغنم بأعيانها أو ضرب بل رأس المال أحلا بعد اهل بيته ذلك في قول

---

وقال ولا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل الآن أن تكون تجارة عن راض منكم وقال الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها يتسكنم وقال ليس عليكم جناح أن تتغافروا من ركبكم ببدل التجارة هذا معنى الآية لانه قد روي ليس عليكم جناح أن تتغافروا من ركبكم في مواضع الحج فتعمل هذه الترافة على التسفير وقال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا على انه قد اختلف في قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا أو في قوله الصلاة



به وهذا الاول سواء (قال) ابن وهب عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي نعيم المكي عن عبد الله بن أبي  
 كثير أن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الفلأل إلى السنتين والثلاثة  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (قال) مالك وبلغني  
 أن ابن عباس سئل عن السلف في الطعام فقال لا بأس بذلك وتلا هذه الآية يا أيها الذين آمنوا إذا ابتاعتم  
 بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه (قال) مالك فهذا يجمع لك الدين كله (قال) مالك عن نافع أن ابن عمر كان  
 يقول لا بأس أن يبتاع الرجل جمل طعام مسمى إلى أجل مسمى بعر معلوم كان لصاحبه طعام أو لم يكن له  
 ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه أو ثمر لم يبد صلاحه فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفلأل  
 وعن اشتراطها حتى يبد صلاحها (قال) ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن أبي نعيم قال  
 سألت عبد الله بن أبي أوفى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلف في الطعام فقال كنا  
 نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في القمح والشعير والتمر والزبيب إلى أجل معلوم وكل معدود  
 وما هو عند صاحبه

﴿ السلف في زرع أرض بعينها أو سبد معدن بعينه ﴾

(قلت) هل يجوز في قول مالك أن أسلف في زرع أرض بعينها قد بد صلاحه أو أقرأ (قال) لا يجوز ذلك  
 ولا يشبه هذا الفلأل أن الثمر يشترط أخذه بسرا أو وطبا ولا يصلح أن يشترط ثمر أو الخطط والنجب والحب انما  
 يشترط أخذه بحافلا يصلح في زرع أرض بعينها ولا يصلح أن يكون السلف في الخطط والحب كله الا مضمونا  
 يكون دينا لي من سلف اليه فيه ولا يكون في زرع بعينه وكذلك الفلأل يكون في ثمره انما بعينه الا مثل  
 ما لو فستك في الخطط اذا أرحى (قال) فتزيل مالك ولو أن رجلا سلف في حائط بعينه بعدما أوطب أو زرع  
 بعدما أقرأ واشترط أخذ ذلك ثمر أو خطه فأخذ ذلك وطلب اليه أرى البيع مفسوخا ويرد (قال) لا ريب  
 في عروندى من الحرام البين الذي أقسمته اذا فلت ولكني أكره أن يعمل بمفاد عمل به وفوت فلا أرد ذلك (قلت)  
 ما قول مالك فيمن أسلف في الخطط الجديدة قبل الحصاد والتمر الجديد قبل الجراد (قال) قال مالك هم لا بأس  
 أن يسلف في الخطط الجديدة قبل الحصاد والتمر الجديد قبل الجراد ما لم يكن في زرع بعينه أو حائط بعينه (قال)  
 وقال مالك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الحب حتى يشتدي فيكمه وحديثي  
 عن ابن وهب عن اسمعيل بن عمار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يشتري الحب حتى يبيض (قال)  
 مالك لمعنى أن ابن سيرين قال لا تبيع الحب حتى يبيض (قال) ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة  
 قال لا سلف في زرع حتى يقطع عنه شرب الماء وييس (قال) ابن وهب سمعت مالكا يقول لا يباع الحب  
 حتى يمس ونقطع عنه شرب الماء حتى لا يفسد الثمر (قلت) هل يصلح أن يباع الرجل في حديد  
 معدن منه ويشترط من دبره عروفا قال أرى ذلك المعدن سلب ما وصفت لك من قول مالك  
 في السلف في قيع القرى الماء من ثمن المعدن ثم لا يتطعم من ذلك المعدن من قول مالك  
 قال سلف به جاز اذا وصفت هو الادد

وأحل الله البيع وحرم الربا الجوارح السلم في العروص والرجال على مذهب من ذهب مالكا في أنها عامه  
 يجب جملها على عموها في كل بيع الا ما حصه الابل  
 في فصل في قد خص الله بنار وتعالى من ذلك بحكم كتابه البيع في مرحلة في هذا الباب من  
 اذا رزى الصلاة من يوم اخذه فاحسوا الى ذكر الله وقروا البيع وحسب من ذلك آية على من وعى

## السلف في الفا كمة

(قلت) أ رأيت ما ينقطع من أيدى الناس في بعض السنة ما قول مالك فيه أ يجوز أن يسام فيه قبل إياه ويشترط الأخذ في إياه (قال) نعم هو كقولك من السلف في الخمار الرطبة وأما ما لا ينقطع من أيدى الناس فسلم فيه متى ما شئت في أي إبان شئت واشترط أ عند ذلك في أي إبان شئت في قول مالك (قلت) أ رأيت من سلف في إبان الفا كمة واشترط الأخذ في إبانها فتصني إبانها قبل أن يتبع ما سلف فيه ما قول مالك في ذلك (قال) كان مالك مرة يقول يتأخر الذي به السلف إلى إبانها من السنة المقبلة ثم يرجع عن ذلك فقال لا بأس أن يأخذ بقبه رأس مالها إذا لم يقبض ذلك في إبانها (قال) ابن القاسم وأرى أن ما شاء أن يؤخره على الذي عليه السلف إلى إبانها من قابل فذلك له (قال معنون) ومن طلب التأخير منها فذلك له إلا أن يجتمعا على المحاسبة فلا بأس بذلك (قلت) ما قول مالك في التسليف في القصب الخلو أو في الموز وفي الأترج وما أشبه هذا (قال) لا بأس به إذا اشترط من ذلك شيئاً معلوماً كان ينقطع من أيدى الناس فيسلف فيه كقولك لو صفت لك وإن كان لا ينقطع من أيدى الناس فسيده سبيل ما لا ينقطع من أيدى الناس وقد وصفت لك ذلك (قلت) فالتفاح والمان والسفرجل (قال) لا بأس بالتسليف فيه كيلا وعدداً قال أما الرمان فإن مالك قال لا بأس بالتسليف في ذلك عدد إذا كان قد وصف مقدار الرمان الذي سلف فيه قال وأرى التفاح والسفرجل بمنزلة الرمان في العدد إذا كان ذلك يحاط بمرقته (قال) ابن القاسم وإن سلف في التفاح والسفرجل كيلا فلا بأس بذلك أيضاً إذا كان أحمر معلوماً قال وكذلك الرمان لا بأس أن يسلف فيه كيلا إن أحبوا

## السلف في الجوز والبيض

(قلت) كيف يسلف في الجوز في قول مالك (قال) قال مالك يسلف بصفة أي بصف الجوز (قال) ومعنى ما رأيت في قوله أنه راء عدد (قال) ابن القاسم وإن كان الجوز ما يسلف الناس فيه كيلا فلا بأس به (قلت) ولا بأس بالسلف في الجوز في قول مالك عدداً أو كيلا (قال) سمعت مالك يقول لا بأس بالسلف في الجوز على العدد فإن كان الكيل أحمر معلوماً فلا بأس بذلك (قال) وقال مالك لا بأس ببيع الجوز جزاً (قال) وقال مالك لا يسلف في البيض إلا بصفة (قلت) ولا بأس بالسلف في البيض عدداً (قال) م

## السلف في الخمار بصفة

(قلت) أ رأيت أن يسلف في غرو لم يبين صيغتها من يرى ولا جرو ولا يد كرسنا من التمر بعنه (قال) السلف فأسد في قول مالك (قلت) فإن سلف في غرو يرى ولم يقل جيداً ولا ردياً (قال) يكون فأسداً في قول مالك حتى يصف (قلت) وكذلك الخطئة (قال) أما ما ذهبت عندنا ببيع صفة الخطئة فأن سلف بغير صفة في الخطئة ولم يذ كر أي جنس من الخطئة فذلك عندنا على المحولة ولا تكون إلا على صفة فإن لم يصف فهو فأسد فإن سلف بالتمام وذلك على السمر أو لا تكون إلا على صفة (قلت) فإن كنت سلفت بالخمار حيث يجتمع السمر والمحمولة (قال) لم سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون بمنزلة لتمر يسلف فيه ولا يذ كر أي أنواع التمر يسلف فيه فأرى أن يكون ذلك فأسداً الآن يذ كر فيها سمر من محولة يذ كر بصف جزاً فلا بأس بذلك (قلت) أ رأيت أن يسلف في ردي لم يذ كر جيداً من ردي (قال) ابن القاسم أرى أن كان

كثير من ذلك نهي عن العربان يبيع حاصرياً أو أن لا يبيع لرجل وما أشبه ذلك من ردي يذ كر عليه وسلم عن السلم في بيع أصل الإباحة الواردة في ردي يذ كر لانه من البيوع على ما قد مضى من ذلك من أخص منه أيضاً بالهياس والسنة والاجماع على ما يذ كر





لا يجهل بصفة هذا الان الحييد مختلف أيضا يكون جيدا خفيًا أو جيداً متضاداً لا يكون السلف على هذا الأعلى  
الأجل والحزم ولأنه إذا كان قد ادب لم يحط بمعرفة طوله وسفاتها

### ﴿ التسليف في الرؤس والأكارع ﴾

(قلت) ما قول مالك في التسليف في الرؤس (قال) قال مالك من سلف في رؤس فليشترط من ذلك صنفاً معلوماً  
صفاراً أو كباراً أو قدراً معلوماً (قلت) فإن سلف في الأكارع (قال) قال مالك في الرؤس أنه لا بأس به إذا اشترط  
من ذلك صفة معلومة فكذلك الأكارع إذا اشترط صفة معلومة (قلت) فهل يجوز في قول مالك أن يسلف في  
اللحم والشحم (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك لحماً معروفاً وكوسفاتك أو شحم معروفاً  
اشترط لحم ضأن أو لحم معز أو لحم إبل أو لحم بقرة أو لحم حواميس والشحوم كذلك فإن لم يشترط لحماً معروفاً  
كما ذكرت لك أو شحم معروفاً فلا خير فيه (قلت) ولم يلحظ الحيوان كله عند مالك نوع واحد (قال) ألا ترى أن  
الفرع عند مالك نوع واحد فإن أسلمت فيه ولم تشترط صيغاً من ربي ولا جرووداً من صيغاتي ولا مصران  
القار أو جنساً من جنس النحر لم يصلح ذلك فكذلك هذا (قلت) فإن سلف في لحم الحيوان كيف يكون السلم  
في قول مالك أبوزن أم غير وزن (قال) قال مالك إذا اشترط وزن معروفاً فلا بأس وإن اشترط تحريماً معروفاً بخير  
وزن فإن ذلك جائز (قال) ابن القاسم ألا ترى أن اللحم يباع بعضه ببعض بالعري والحلب أيضاً يباع بعضه  
بعض بالعري فذلك جائز أن يسلف فيه بخير وزن إذا كان ذلك قدراً قد عرفه

### ﴿ التسليف في الحيتان والطيور ﴾

(قلت) أرايت التسليف في الحيتان الطرى أيجوز أن يسلف فيه في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا سميا جنساً  
من الحيتان واشترط من ذلك ضرراً معلوماً صفتها كذا وكذا وطولها كذا وكذا فلا بأس بذلك إذا سلفت في  
ذلك قدراً معروفاً أو وزناً معروفاً (قلت) فإن سلف في صنف من الحيتان الطرى وهو رجماً قطع من أيدي  
الناس هذا الصنف الذي سلف فيه (قال) لا ينبغي أن يسلف فيه في قول مالك إذا كان هكذا إلا في بابيه الذي  
يكون فيه أو قبل بابيه وشرط الأخذ في بابيه مثل ما وصفتك في الثمار الطبية التي تقطع من أيدي الناس  
(قلت) فإن سلف في هذا الصنف من الحيتان فما حل الأجل أراد أن يأخذ غيره من جنس الحيتان أيجوز  
ذلك أم لا (قال) نعم وهذا مثل ما وصفتك في اللحم والشحم وجميع لحم الحيوان (قلت) ما قول مالك في  
السلف في المير (قال) قال مالك لا بأس بالسلف في الطير وفي لحومها بصفة معلومة وجنس معلوم (قلت)  
وكذلك لو سلف في لحم الدجاج قبل الأجل كل له أن يأخذ لحم الطير كله إذا أخذ منه وهو مثل ما وصفت لي في  
السلف من لحم الحيوان أو لحم الحيتان (قال) نعم (قلت) أرايت أن سلف في دجاج أوفى أو ذقماً حل الأجل  
أخذ منه مكان ذلك طير من طير الماء (قال) لا يجوز (قلت) فإن سلف في دجاج فلما حل الأجل أخذت  
مكانها أوزاً أو حماماً (قال) لا بأس بذلك (قلت) لم يجوز مالك إذا سلف في دجاج أن يأخذ مكانها إذا حل الأجل  
أوزاً أو حماماً لم يجوز لي إذا سلف في دجاج أن يأخذ مكانها إذا حل الأجل طيراً من طير الماء (قال) لأن طير  
الماء ثمار دابة لا كل وأعمارها وطولها عتسى عنه مالك من وجه أنه لا يباع الحيوان باللحم (قال) أنشبه  
هو جائز (قلت) لم يجوز مالك لي إذا سلف في دجاج حل الأجل أن يأخذ به حماماً أو أوزاً أو ما أنشبه ذلك من

السليف المصنوع إلى أجل معلوم قد أحله الله وأذن فيه ما تنول في قرئ لله عز وجل بأهلها الذين آمنوا إذا  
ناداهم دين إلى أجل مسمى فأكبوه سواء باع طاموا أو تبذروا أو أعطى ذهباً أو كتب طعاماً فله  
أو ثياباً أو حيواناً والله أعلم ومن طريق القياس هذا شيء يصح تعلقه بالذمة مهر أو قرضاً لغيره فله ما سألها

المأجور المربوب عند الناس (قال) لا تلوسلفت الذي كنت أسلفت في المأجور في هذا الأوز والحمام بلأز  
 نحن إذا ألقينا المأجور وجعلنا سلفت في هذا الحمام وهذا الأوز كان جائزاً فذلك جائز لأن لو أننا أخذنا  
 دجاجة بدجاجة يد يد جائز ذلك وليس هذا من اللحم بالحيوان وكذلك العروض كلها ما خلا الطعام والشراب  
 فإن الطعام والشراب إذا سلفت فيهما لم يصلح أن يبيعهما من صاحبهما ولا من غير صاحبهما الذي عليه الطعام  
 حتى تصون الطعام الآن تأخذ من صفته أو من جنسه من الذي عليه الطعام إذا حل أجله (قلت) ولم كان  
 هذا عند مالك خلاف السلف (قال) لا تأخذ من صفته أو من جنسه من الذي عليه الطعام حتى يصون  
 (قال) الليث بن سعد بن يحيى بن سعيد أنه قال أنا سلفت في ربة فاصطاك فيصا أو قيصين أو قطيفة  
 أو قطيفة من قبل بأس أن وجدت تلك الربة التي أسلفت فيها أولي بحد هالاً لا تلوسلفت الربة بيمينها فيها  
 أخذت منه لم يكن بذلك بأس (قال) وأخبرني عن إبراهيم بن نبط أنه سأل بكير بن الأشج عن السلف  
 في الخيتان أعطيه الدنانير على أرطال مساة قال خذ منه إذا أعطاك بسر مسمى (قال) وأخبرني  
 عن الليث بن سعد بن ربيعة أنه قال في رجل أسلف صباداً دنانير على صنف من الطير كل يوم كذا وكذا  
 طائر أبقاه فلم يجد عنده من ذلك الصنف شيئاً وجد عنده عصافير فأعطاه عشرة عصافير بطائر  
 واحد مما اشترط عليه قال ربيعة عشرة من الطير بواحد حلال وأنا أرى ذلك حلالاً كله السلف  
 للصياد عشرة بواحد

### ﴿ السلف في المسنن والزلز والجرير ﴾

(قلت) ما قول مالك في السلف في المسنن والمغبر وجميع صناع الطائر (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا اشترط  
 من ذلك شيئاً معروفاً (قلت) ما قول مالك في السلف في الزلز والجرير وصنوف القصور والجارة كلها (قال)  
 لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً وصنفه معروفة

### ﴿ السلف في الزجاج والجرارة والزرنج ﴾

(قلت) هل يجوز السلف في آية الزجاج في قول مالك (قال) إذا كان بصنفه معروفة فلا بأس به (قلت) أيجوز  
 السلف في قول مالك في الطوبى والأجر والجنس والنورة والزرنج والجرارة وما أشبه هذه الأشياء (قال) لا بأس  
 بذلك في قول مالك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً وصنفه معروفة

### ﴿ السلف في الخشب والحطب ﴾

(قلت) ما قول مالك فيمن أسلف في الخشب (قال) ابن القاسم قال مالك لا بأس بذلك إذا اشترط قساطير  
 معروفة أو وزناً أو صنفه معروفة أو أجمالاً معروفة (قلت) ما قول مالك في السلف في الجوز أو أيجوز  
 لي أن أسلف في ما هو في خشب البيوت وما أشبه ذلك من صنوف العيدان والخشب (قال) نعم إذا اشترط من  
 ذلك شيئاً معروفاً

### ﴿ التسليف في الجلود والرقوق والقرطيس ﴾

(قلت) أرايت أن سلفت في جلود البقر والغنم (قال) لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً (قلت)  
 أصل ذلك الطعام ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقرض الطعام وأنه قدم المدينة وهم سلفون في  
 الثمار إلى الستين والثلاث فقال سلمو في كبل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم  
 في فصل ﴿ والسلف في مذهب مالك وأصحابه جائز فيما ينقطع من أيدي الناس وفيه لا ينقطع من أيديهم إذا اشترط  
 الأخذ فيما ينقطع من أيديهم في حين وجوده فإن اشترط الأخذ في حين عدمه لم يجز ومن أهل العلم من لا يرى

فان سلف في أسواق القم فاشترط من ذلك جز غول كباش أو ناعج وسط (قال) مالك لا يجوز أن يشترط ولا يجوز أن يسلف في أسواقها إلا إذا قال ولا يسلف في أسواقها عدا جزا إلا أن يشتري عند ابن جزاها ولا يكون ذلك ناخيو بر النعم فلا بأس به (قلت) أرايت أن سلفت في الرقوق والاندم والقراطيس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم إذا اشترط من ذلك شيئا معروفا

### ﴿ السلف في الصناعات ﴾

(قلت) ما قول مالك في الرجل يستصنع طستاً أو نورا أو قنطرة أو خفين أو لبدا أو استنحت سر جأو قارورة أو قنداحاً أو شيئاً يعمل الناس في أسواقهم من آيتهم أو أمتعتهم التي يستعملون في أسواقهم عند الصناعات فاستعمل من ذلك شيئاً مرسواً وضرباً لملك أجل بعيداً وجل رأس المال أجل بعيداً أ يكون هذا سلفاً أو قسده لأنه ضرب بل رأس المال أجل بعيداً أم لا يكون هذا سلفاً أو يكون يحاسب البيوع في قول مالك ويجوز (قال) أرى في هذا أنه إذا ضرب بالسلعة التي استعملها أجل بعيداً وجل ذلك مضموناً على الذي يعملها بصفة معاومة وليس من شيء يعني به ما يده يعمل منه ولم يشترط أن يعمل وجل بعينه وقدر رأس المال أو دفع رأس المال بعد يوم أو يومين ولم يضرب بل رأس المال أجل فهذا السلف جائز وهو لازم للذي عليه يأتي به إذا حل الأجل على صفة ما وصفنا (قلت) وإن ضرب بل رأس المال أجل بعيداً والمستلة على حاله فاسد وصار ديناً في دين في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن لم يضرب بل رأس المال أجل واشترط أن يعمل هو نفسه أو اشترط عمل رجل بعينه (قال) لا يكون هذا سلفاً لأن هذا رجل سلف في دين مضمون على هذا الرجل واشترط عليه عمل نفسه وقدم بقده فهو لا يدري أسلم هذا الرجل إلى ذلك الأجل فعمله أم لا فهذا من الضرر وهو أن سلم عمله وإن لم يسلم ومات قبل الأجل بطل سلف هذا فيكون الذي أسلف إليه قد انقضى بذهبه باطلا (قلت) فإن كان أعما أسلفه فكلو صفتك على أن يعمل لهما اشترط عليه من حديد قد آراه أو طواهراً أو خشباً أو نحاساً قد آراه أياه (قال) لا يجوز ذلك (قلت) لم (قال) لأنه لا يدري أسلم ذلك الحديد أو الطواهراً أو الخشب إلى ذلك الأجل أم لا ولا يكون السلف في شيء بعينه فذلك لا يجوز في قول مالك

### ﴿ في السلف في تراب المعادن ﴾

(قلت) هل يسلف في تراب المعادن في قول مالك (قال) لا يسلف في تراب المعادن ولا بأس أن يشتري بدا يد (قلت) فإن أسلف فيه عرضاً أصلي قال لا يصح (قلت) لم (قال) لأن سفته غير معروفة (قلت) فإن كانت سفته معروفة أبكره أن يسلف فيه الذهب والفضة لأنه يدخله الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أجل (قال) نعم وهو قول مالك (قلت) أيجوز السلف في تراب الصواغين في قول مالك قال لا يجوز (قال) وقال مالك لا يجوز البيع فيه بدا يد (قلت) وما فرق ما بين تراب الصواغين في البيع وبين تراب المعادن عند مالك قال لأن تراب المعادن حجارة معروفة براها ويظهر لها وتراب الصواغين أعما هور ماد لا يدري ما فيه فذلك كرهه

### ﴿ التليف في أصول السيوف والسكاكين ﴾

(قلت) أيجوز السلف في أصول السيوف والسكاكين في قول مالك (قال) نعم وذلك أن مالكاً قال لنا لا بأس بالسلف في العروض كلها إذا كانت موصوفة فالسيوف والسكاكين من ذلك

السلم إلا فيما يكون موجوداً من حين عقد السلم إلى حين حلوله إذا سلم إلى قديموت فيحل عليه السلم بموته أو بما كان ذلك في حين انقطاعه فيؤخذ ذلك إلى العروض من جهة من لا يجيز السلم إلا فيما لا ينقطع قبل حلول السلم

(قلت) ما قول مالك فيمن أسلف فلوسا في طعام قال لا بأس بذلك في قول مالك (قلت) فما قول مالك فيمن أسلف طعاما في فلوس (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) فإن أسلف دراهم في فلوس (قال) قال مالك لا يصلح ذلك (قلت) وكذلك إذا أسلفها في القلوس (قال) نعم لا يصلح عند مالك (قلت) وكذلك لو باع فلوسا بدراهم إلى أجل أو بدنانير إلى أجل لم يصلح ذلك (قال) نعم (قلت) لم (قال) لأن الفلوس عين ولأن هذا صرف (قلت) فإن أسلف فلوسا من نحاس في نحاس (قال) قال مالك لا يخبر به ولا يبايعه قال لا في أراه من المزاينة (قلت) أرايت أن أسلف فلوسا في نحاس والفلوس من الصفر (قال) لا يخبر في ذلك عند مالك (قلت) لم (قال) لأن الصفر والنحاس عند مالك نوع واحد (قلت) وكذلك الرصاص والفضة عند مالك مستف واحد (قال) نعم (قلت) أيضا السلم في الفلوس في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح السلم في الفلوس

في سلب الحديد والصوف والكنان

(قلت) فإن أسلف فلوسا من نحاس في حديد إلى أجل (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) أرايت أن أسلف حديد يخرج منه سيف في سيف أو سيوف في حديد يخرج منه السيوف (قال) لا يصلح لأنه نوع واحد (قال) ولو أجزت السيوف في الحديد لأجزت حديد السيوف في الحديد الذي لا يخرج منه السيوف ولو أجزت ذلك لأجزت الكنان الغليظ في الكنان الرقيق قال ومن ذلك أن الكنان يختلف فيه ما يكون يغزل منه الرقيق ومنه ما لا يكون رقيقا أبدأ بالصوف كذلك منه يخرج منه السيجان العراقية وما أشبههما من الاسوانة ومن الصوف ما لا يكون منه هذه السيجان أبدا لا اختلافه وهو لا يجوز أن يسلم بعضه في بعض حال ولا يخبر في أن يسلف كنان في ثوب كان لأن الكنان يخرج منه الثياب ولا بأس بالتوب الكنان في كنان ولا بأس بوب الصوف في الصوف إلى أجل لأن الثوب المجدل لا يخرج منه كنان وهذا الذي سمعت من أتق به (قلت) أرايت أن أسلمت السيف في السيفين إذا تلفت صفاتهما (قال) لا يصلح ذلك في رأي لأن السيوف منافعها واحدة وإن اختلفت في الجودة لأن تختلف المنافع فيها اختلافا ينافي فلا بأس أن يسلم السيف القاطع في السيفين ليسا مثله في منفعته وقطعه وجودته لأن مالكا قال لا بأس أن يسلم الفرس الجواد الفارح الذي قد عرفت جودته في الفرح من الخيل إلى أجل من صفته ليس مثله في الجودة والسرعة (قال) ابن اسامه وهي كلها تجري فكذلك الصوف عندى (قال) مالك وكذلك البعير البازل الذي قد عرفت كرمه وسوته في رل إلى أجل لا يعرف من كرمها ولا من جودتها فلا بأس به (قال) ابن اسامه وهي تحمل كلها (قلت) أرايت أن أسلمت سيفين في سيفين لا يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أدري ما أقول لأن هذا لا ينفذ في عرف من مالكا في الثياب لا يسلم الأرق في الثياب في سلب الثياب يرى العبد لا يسلم إلا العبد المتأخر في العبد الذي ليس بتاجر وإنما جعل مالك السلم في العبد بضماني من عني اختلاف في فهمه لأنهم قالوا كانت السيوف في اختلاف المنافع مثل الثياب والعبد فلا بأس أن يسلم سيفين من صفته غير منفعة لسيف التي أسلم فيها تأخر ولا في سلب في ذلك مثل الفرس الجواد الذي قد عرفت بالجودة والسبق فلا بأس أن يسلم في حراشي الخيل لأن كانت كلها ولا يبعد أن القصاص قد يأنر بعد أثر غير عذر بعد حلول لأجل حتى ينفذ في لايان يرد ليدراس به رباخر إلى العام المقبل وذلك ضرره هذا كله لا يلزم لأن العتود إذا صححت وسلمت من اسرر فلا يرد عيما يرد عيما بذلك مما لا يتصده له إذ لو روي ذلك لما صح عقد ولا سلم بيع بوجه من الوجوه بل السلم به لايان على أن يقتضى في إبانته أجز من السلم فيما لا ينقطع من أيدي الناس وإن كانا يثرين جبهه لأن الله لم يقل لا يقطع من

شيلوا كلها بحري والسيوف كلها أطلع وان كان هذا السيف في قطعه وفي جوهره وارتماحه وجودته يعلم فيها ليس مثله في قطعه ولا في جزئه عند الناس فأرجو أن لا يكون به بأس (قال) ابن وهب قال الليث كتب إلى ربيعة الأصغر والحديد عرض من العروض يباع بعضه بعض عاجل كله حلال بينه فضل وبيع الصقر بعضه بعض بينه فضل إلى أجل لا يصلح والحديد بعضه بعض إلى أجل بينه فضل لا يصلح والصقر بالحديد بينه فضل عاجل وأجل لا بأس هو الأصغر عرض حال يضرب فلوسا فإذا ضرب فلوسا فهو بيع الذهب بالذهب والفضة بحري بحراهما فإياهما يحل ويحرم (قال) بن ربيعة أنه قال كل تمر خلة الله فهو بمنزلة عرض من العروض يحل منه ما يحل من العروض ويحرم منه ما يحرم من العروض لا يباع الذهب والورق وإذا ضربت القلوس دخلت مع ذلك وإذا لم تضرب فاعلم أي عرض من العروض (قال) ربيعة والشب والكلج بمنزلة بر الحديد والرصاص والعروض بالسلف فيه وبيع كبايع العروض إلا أنه لا يباع صنف واحد من ذلك بعضه بعض بينه فضل عاجل. أجل (قال) ابن وهب وقال يحيى بن سعيد في رجل نكح برطاني مصرية أو غير مصرية بين الحادي والرصاص لا بأس به يبدأ ويدأ أنا كرهه نظرة (قال) يحيى بن سعيد في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول حاضر فغائب قال يحيى لا أرى بالثوب أسا يغزل وقال ربيعة في ثوب واحد منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول قال ربيعة لا بأس بهذا وهذا بمنزلة الخلطة بالدقيق وهذا بين ما بينهما من الفضل وذلك كره بالخبز والسويق بالدقيق قد اختلفت هذان الآن وانما الغزل بالكتان بمنزلة الخلطة بالدقيق وهذا بين ما بينهما من الفضل فلذلك كره الا مثلا بمثل يبدأ يد (قال) يحيى بن سعيد والكتان المغزول بالكتان الذي لم يعزل والكتان الذي قد مشط بالكتان الذي لم يشط رطل برطلين حاضر فغائب قال أما الكتان بالعرل يبدأ يد فلا أرى به بأسا أما عاجل بأجل فلا أحب أن أنهي عنه ولا آمر به وأكرهه أن يعمل به أحد (قال) الليث وقال ربيعة لا أحب هذا ولا آمر به إذا كان حاضر غائب وما كان من هذا يبدأ يد فلا بأس به

### في تسليف الثياب في الثياب

(قلت) وكذلك ثياب الظن في قول مالك لا يسلف بضم في بعض (قال) نعم الاطلاظ منها الشايق والملاخف البياضة العلاظ في المروى والطروى والقرقي والعدني فهذا لا بأس به ان أسلف بعضه في بعض (قال) مالك وكذلك الكتان رقيقه كله واحد القرقي والشطوى والقصبي كله واحد لا بأس به في اثنيهما والمرسبة وذلك أنها علاظ كلها (قلت) فكان مالك لا يجبر أن يسلف العدني في المروى (قال) لا يجوز عندي (قلت) وكذلك لم يكن يجبر أن يسلف الشطوي في القصبي (قال) قال مالك نعم لا يجبر (قلت) فإن أسلفت مسطاطية في مروية حجلة ومروية مؤجلة (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) وكذلك لو أسلفت ثوبا من غليظ الكتان مثل الزرة وما أشبهه في ثوب قصبي إلى أجل وثوب قرقي معجل قال لا بأس بذلك عند مالك (قلت) أراست القسطاطي أهو من غليظ الكتان في رطل مالك الذي يجوز أن يسلف في رقيق ثياب الكتان أم لا (قال) القسطاطي عندنا عورة القيسي وبمنزلة الزرة وما أشبهها من الثياب إلا ما كان من القسطاطي الرقيق المرتفع مثل المعافري وما أشبهه وإن ذلك يصم إلى رقيق الكتان إلى الشطوى والقصبي والقرقي ودلى هذا يطرق باب الكتان (قلت) ولو أسلفت قسطاطية في قسطاطية حجلة ومروية مؤجلة

أبدي الناس يحمل بموالمسليم إليه رجاهاه ان يحمل الاجل غيره ا و ن رجاهاه بان لا يحمل بموالمسليم إليه وتوقف تركه ان يأتي الابان في غنى عنه وحيد في قسم ما به من ربه وول الله سر جل من عذوبة يوصي بها أودين فهو أقل غررا

فصل في ما كان عليه ديون حرب لصاحب السلم مع الحرم بما يداوى ساءه بلسد يوم الابان على ما عرف

(قال) فلا بأس به ولو كان في المروية معجلاً والقسطا طية مؤجلة لم يسلح لان سلفه وزيادة غطاطية بقسطا طية قرض وزيادة ممره ينال أقرضته فهذا لا يصلح (قلت) أرايت ان أسأمت ثوباً بقسطا طية في ثوب غطاطي الى أجل (قال) نعم انظر في هذا في قولك انك الى الذي أسلم فان كان أعما أراد بذلك المنفعة لنفسه فاسلم باطل وان كان أعما أسلفه اباه سلفاً والله ومنفعة لصاحبه المستلف كل ذلك جائز اذ وجه القرض

(جامع الفرض)

[illegible]

من قيمه بالعاده لا عما سوى لان غير ان يجرى وقته لاسل مذهب سحنون لقار من صاحب السلم  
المؤجل بحاص بيعة سامه الى الابد لا بقبه لان حاله هو عيده فلن جاء الابن وهرسلى مساووم يعلم  
يكن له مع العرما رجوع وان كان ارس لم يكن له عليه رجوع في الزباده ما ينهو بين جميع حقه فلذا وجد  
حقه فلا يراد عليه ويرد الفضل لهم فلذا اتفان السلم الى ابن علي ان يجرى به بترتان مفضي الابن  
قبل ان يقضى صاحب السلم جميع سامه فلذلك وأحقا في ذلك لانه لو لم يزل ولا من غرح الى ارح

﴿سلف الطعام في الطعام والوضوء﴾

(قلت) أ رأيت أن أسلفت حنطة في شعير وتوب موصوف أي بطل السلف كله أم يجوز منه بصفة التوب (قال) قال مالك يبطل ذلك كله (قلت) فها قول مالك فمن أسلم عدساً في توب إلى أجل وشعير معجل (قال) قال مالك لا يصلح (قلت) ولم أبطله مالك (قال) لأن الطعام بالطعام لا يصلح فيه إلا جال فإذا بيع الطعام بالطعام فكل شيء يضم مع أحد الصنفين أو مع الصنفين جميعاً حتى يكون في صفقة واحدة مع الطعام فلا يصلح أن يؤخر السلعة التي مع الطعام في الصفقة كما لا يصلح أن يؤخر الطعام (قال) قال مالك وكذلك الدنانير والدرهم إذا صرف الرجل الدنانير بالدرهم ومع الدرهم توب أو سلعة من السلع لم يصلح أن يؤخر السلعة وأن تبطل الدنانير والدرهم ولا بأس به أن تكون السلعة مع الذهب أو مع الفضة أو مع كل واحد منهما سلعة إذا كان ذلك يدايد وكان تباعوا كما لا يصلح الذهب بالفضة إلى أجل فكذلك لا يصلح الأجل في السلعة التي تكون معها في صفقة واحدة (قلت) أ رأيت أن أسلفت توباً في عشرة أراد ب حنطة إلى شهر وعشرة دراهم إلى شهر آخر وأسلفت التوب في هذه الأشياء كلها وجعلت آجالها مختلفة كلوصفتك (قال) لا بأس بذلك مختلفة كانت آجالها أو مجتمع (قال) وأخبرني عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيعاً بعضه حلال وبعضه حرام فظن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضي لك الحلال (فقال) ابن شهاب إن كانت الصفقة فيها واحدة فجمعهما فأنا أرى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانتا بعيتين شئ لكل واحدة صفقة على حدتها فأنا أرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال

﴿في الرجل يسلف الطعام في الطعام﴾

(قلت) أ رأيت أن أسلفت الحنطة في البقول أو شيئاً من الطعام في البقول (قال) لا يجوز لأن هذا يؤكل (قلت) وكذلك لو سلف حنطة في قصب أو قصب أو قوط أو فيا يعلف الدواب هل يجوز في قول مالك (قال) إن كان بمحصده ولا يؤخره حتى يبلغ ويكون حياً فلا بأس بذلك في قول مالك (قال) لأن هذا ليس بطعام (قلت) أ رأيت لو أن رجلاً سلف حنطة في حنطة مثلها إلى أجل (قال) لا خير فيه إلا أن كان ذلك منه سلفاً على وجه المعروف فالسلف جائز إلى أجله وليس له أن يأخذ منه قبل محل الأجل وهذا عندي قرض إلى أجل فأما أن يسلف الرجل حنطة في حنطة مثلها إلى أجل على وجه المراجعة فإن كانت المنفعة فيه للفايض فلا خير فيه إلا ترى إلى الحديث الذي جاء البراء بالبر بالآها موها (قلت) أ رأيت أن أسلفت حنطة جيدة في حنطة رديئة إلى أجل أسلفت سمراء في محمولة أو محمولة في سمراء إلى أجل أو أسلفت صيحانياً في جروور أو جرووراً في صيحاني إلى أجل (قال) قال مالك ذلك حرام لا يصلح (قلت) وكذلك إن سلفت حنطة في شعير أو شعير في حنطة إلى أجل (قال) قال مالك كل ذلك حرام لا يصلح ولا يجوز (قال) قال مالك كل من سلف طعاماً في طعام إلى أجل فلا يجوز إلا أن يقرض رجل رجلاً طعاماً من نوعه لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون أنما أراد بذلك المنفعة الذي أسلف فهذا يجوز إذا أقرضه إلى أجله وما سوى ذلك من الطعام قال لا يصلح أن يسلف به شيء من إذا كان مما يؤكل أو يشرب أو كان مما يكال أو يوزن أو يعتد فانه سواء لا يصلح لأجل في بين ذلك (فقال) وكذلك إن سلف حنطة في عسل أو في أفوال في جملة المسألة خمسة أقوال أحدها قرل مالك الأول في المدونة أن الذي يرجعه ساكماً أن أحرقه إلى السلم إلى عام مضى فإن تراضيا وانفق على المحاسبة فعلى قولين أن ذلك لا يجوز لأنه لا بدخله البيع والسلف والثاني أن ذلك جائز وهو قول مالك إلا أن الذي يرجعه إليه وهو قول سحرين من طائفة التأخير بينهما فذلك له إلا أن يجتمع على المحاسبة والثاني قول أشهب إن الذي يرجعه المحاسبة رآخذ فيه رأس المال فإن



بطبخ أوفى قاء أوفى صبر أوفى جراد أوفى شئ من الأشياء مما يؤكل لا يجوز أوفى قول مالك (قال) ثم لا يجوز شئ  
 من ذلك (قلت) أرأيت من سلف حنطة في بقول أوشب - أمن الطعام في بقول (قال) لا يجوز لأن هذا  
 طعام يؤكل (قلت) أرأيت أن أسلفت البيض أبيض وهذا في قول مالك أم لا (قال) هذا مثل  
 ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة أن كان أسلفه أباح سلفاً فلا بأس به على وجه المعروف (قلت)  
 أرأيت أن أسلفت بضاف في قوس خد أوفى خاخ أوفى الفاكهة الخضراء أوفى البقول كلها أيجوز أم لا (قال)  
 لا يجوز عند مالك لأن هذا طعام كله (قال) وقد أخبرتنا بأصل قول مالك أن الطعام في الطعام لا يجوز أن  
 يسلف بعضه في بعض إلا أن يكون النوع في ذلك له بحال ما وصفت لك في السلف في الحنطة على القوس بينهما  
 إذا كان في مثله (قال بن وهب) وأبو البراء الليثي وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سأل ابن السيب  
 عن الطعام بالطعام مرة فقال الطعام كله بالطعام بالأيدي (قال) قلت طافني في السباط وهو لياع  
 ما أخذ منه الفاكهة بالحنطة حتى أقتصره (قال) لا تفعل ولكن - دمنه بدهن - حتى وفيه إياه - دمن  
 درهم ما دلك ثلثه أو نصفه أو ما أحببت منه

﴿ السلف في سلعهم جيها ، بصها الى أجل ﴾

[illegible][illegible]

(قال) لا بأس بذلك وكذلك السلع كلها عندى والسلع أبيع أن لا يكون بها بأس (قال ابن وهب) وأخبرني  
يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال من اشترى من رجل طعاماً فأعطاه الذهب وواعد غداً يكله أياه فليس هذا  
باجل أعاهد كسيع الناس يبدأ بالسوق ويعطيه ذهبه قبل أن يكل طعامه ولا يجوز له أن يبيع منه طعاماً  
الآن يكون عنده (وقد) قال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وما اشترى من الحيوان بعينه غائباً فاشترط  
عليه أن يتقدمه قبل أن يستوفى فإن ذلك يشبهه الرابوهر من أبواب السلف إلا أن يكون غيبه قريبه جداً  
فإن ذلك شيء مأمون ولا يفتنى منه ما يفتنى من البعيد وإن كان الله يفتنى في ذلك كله بما يشاء ولكن حذر  
الناس وشقة فتم ليست في ذلك على أمر واحد فتفسير ما كرهه من ذلك أنه كأنه أسلفه الفخ على أنه إن كانت  
السلعة جيدة ففهي له بذلك الفخ وإن كانت فانت عوت أو غير ذلك كان الفخ سلفاً عنده حتى يؤديه إليه ولا يجحد  
أحد ما اشترى حيواناً فأجاب وسلف عنه بمثل ما يشترى به إذا لم يتقدمه لأن الفخ يسلف منه الفخ يصيب  
مرفداً من أجل ما يصنع لصاحبه من الفخ

### ﴿ السلف في السلعة في غير أباها تبضع في أباها ﴾

(قلت) أ رأيت أن سلف رجل في طيخ أو في الرطب أو في القثاء أو في التفاح أو ما أشبه هذه الأشياء مما ينقطع  
من أيدي الناس سلف في ذلك في غير أباها فاشترط الأخذ في أباها (قال) قال مالك ذلك جائز (قلت) فإن  
سلفت في أباها واشترطت الأخذ في غير أباها (قال) لا يجوز (قلت) فإن سلفت في غير أباها واشترطت الأخذ  
في غير أباها (قال) لا يجوز إلا أن يسلف في أباها ويشترط الأخذ في أباها أو يسلف فيه في غير أباها ويشترط  
الأخذ في أباها

### ﴿ الرجل يسلف الرجل في الطعام المضمون إلى أجل القريب ﴾

(قلت) أ رأيت لو أني بعث عبداً إلى من رجل طعاماً حال وليس عند الرجل الذي اشترى مني العبد طعاماً  
ولكني قلت له بتك بحالة أردب حنطة جيدة لا يجوز له ذاتي قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يتابع  
الطعام من الرجل إلى يوم أو يومين مضموناً عليه برفيه أياه (قال) لا خيرة إلا إلى أجل أبعد من هذا (قال)  
فقلت لمالك فالحیوان والتبواب (قال) هو بمنزلة ولا خيرة إلا إلى أجل بعيد (قال) ولم أقل لمالك بدناير ولا  
بصيد ولا بياض ولا بشئ فهذا كله عندى واحد بما يتابعه من عبد أو بدراهم أو ثياب فهو سواء ولا يجوز أن  
يبيع ما ليس عنده إلا أن يكون على وجه السلف مضموناً إلى أجل معلوم فتختلف في ذلك الأسواق ترفع  
وتنخفض (قال) ولقد سمعت بعض أهل العلم وهو الليث بن سعد يذكر عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن  
رجل أسلف رجلاً في طعام مضمون إلى يوم أو يومين أو ما أشبهه (قال) سعيد لا إلى أجل ترفع فيه  
الأسواق وتنخفض (قلت) وما هذا الذي ترفع فيه الأسواق وتنخفض ما حده فقال ما حده لنا مالك فيه  
حدداً وإنى لارى خمسة عشر يوماً والعشرين يوماً (قال) فإذا ما لم يسلف عنده بدناير أو بدرض فهو  
عندى سواء (قلت) أ رأيت أن اشترى من رجل مائة أردب بحالة دناء وقد فعت إليه الدماير ولم يرفي  
الطعام بعينه (قال) قال مالك كل من اشترى طعاماً أو غير ذلك إذا لم يكن بعينه فنقصه أس المال أو لم ينقصه

والصحيح أنه من قول سحنون كذا ما لا من قوله من طلب التأخير منها فذلك له لأن يجتمع على المحاسبة  
لا ينسق مع قول ابن القاسم قبل ذلك أنه إن شاء أن يؤخره الفخى له السلم إلى أباها من السنة لا يسبلة بذلك بل  
يتنافى وبدافع مالاً ابن القاسم مكشوفاً في كتاب ابن الموارن لفتى له السلم بخير وكذلك هو في بعض الأمهات من  
قول سحنون مكشوفاً وحكى ابن حبيب عن مالك أن لفتى له السلم بخير مثل قول ابن القاسم غلط قول مالك

فلا يخبر فيه طعاما كان ذلك أو سلعة من السلع اذ لم تكن بيعها اذا كان أجل ذلك قريبا يوما أو يومين أو ثلاثة أيام فلا يخبر فيه اذا كانت عليه مضونة لان هذا الاجل ليس من أجل السلم وراه مالك من المخاطرة وقال ابن هذان أجل البيوع في السلم الا أن يكون الى أجل يختلف فيه الأسواق تنقص وترفع فان كانت سلعة بيعها وكان موضعها قريبا اليوم واليومين ونحو ذلك طعاما كان أو غيره فلا بأس بالتدفيه وان تباعد ذلك فلا يخبر فيه في أن ينفذه

﴿ في المسلم اليه يصيب رأس المال عيبا أو يلقب قبل أن يقبضه البائع ﴾

(قلت) أ رأيت ان أسلمت الى رجل دراهم في حنطة وأصابها زبونا ابتغض السلم وبنانا أم لا (قال) لا أرى أن يبتغض السلم ويدها (قلت) أ رأيت ان أسلمت الى رجل ثوباني عشرة أراذيل مخطئة الى أجل فاحرق رجل الثوب في يدي قبل أن يقبضه المسلم اليه (قال) ان كان ثابرا كدودة في يده به نداد فعه اليه فأرى قيمته له على من أحرقة يوم حرقه والسلم على حاله وان كان لم يدفعه اليه حتى أحرقه رجل وقامت عليه ينة فلا مسلم اليه ان يبيع الذي أحرق الثوب بقيمة الثوب ويكون السلم عليه كاهو (قلت) فان أسلمت الى رجل حيوانا أو دوا في طعام موصوف فلم يقبض الحيوان في حتى قتل رجل فأراد المسلم اليه أن يبيع الذي قتل الحيوان ويضرب المسلم هل يكون له ذلك أم لا (قال) ذلك لازم لا يرى عليه السلم عند ذلك ان شاء وان أبى لان المصيبة في الحيوان منه والسلم لازم جائز للبائع (قلت) وكذلك لو أسلم دورا أو أرضين في طعام أو عرووس الى أجل فهدم الدار رجل أو خرب الارسين فأفسدها كان ضامها من الذي عليه السلم في قول مالك والسلم بائر (قال) نعم والعروض التي يجب عليها الناس ليست بهذه المذلة وهي من الذي له السلم حتى يقبضها المسلم اليه فان هلك قبل أن يقبضها السلم اليه انتقص السلم اذا كان ذلك لا يعرف الا قوله (وقال ابن التميمي) اذا لم يعرف ذلك الا بقوله قال السلم ينتقص (قلت) أ رأيت ان أسلمت في حنطة طعاما فراقا أصاب رأس المال عيبا أو زبونا بعد شهر أو شهرين فغدا ليدل أن عيب السلم أم لا (قال) يدها ولا، نعم سامن (قال الشيخ) لا أن يكونا عملا على ذلك الجعبرا بينهما الكان الكلى في (قلت) لو قد قال مائة مائة وراش وخر رأس مال السلم ولا يقبضه اليوم واليومين ونحو ذلك ولم يعرف كثير من ذلك فهدم قدمك شهر من مدائن قبض هذه الدراهم وهي رصاص فهدم قدمك شهرين قبل أن يقبض رأس المال (قال) لا يشبهه هذا الذي فارق صاحبه قبل أن يقبض رأس المال فأطعم شهر ثم يطلو رأس المال لان هذه له ان تزل هذه الدراهم التي يوق والارصاص فأجازها ولم رد أن يدها كان ذلك لمرئى السامع سائر مدى كرسمة في شرا حتى اقتراها في مكانا شهر اهدا فارق ما بينهما (قلت) أ رأيت ان أسلمت درهمين سروصا طعاما فأما في الباع بعض الدراهم أو شهر أو أيام فقال أصدها رقا (قلت) دعها فأما بدها مدوم او ومن (قال) لا بأس بذلك لان مالك قال لو أن رجلا أسلم في طعام أو عرووس فلم يدها يوما أو يومين ثم رسل بأسا (قلت) فان قال له سأبدها لك شهر أو شهرين (قال) أرى ذلك سيرا حرا لان مالك قال لا يصح أن يدها في السلم أن وخر رأس المال شهر أو شهرين وكذلك هذا أيضا (قلت) أ رأيت ان جاء يدها فهاض الذي دفعه درهمين دفعها اليه حياد أو أنكر الذي عابه السلم (قال) هي هـ وهي رصاص (قال) ولعل ذلك لول الذي وجهها قول واحد فأفسدها وحكي فصل أبصاعن سحنون هما جحور ان على السامع مدى قول مالك الاول خلاف ما وقع في المدونة من قوله من طلب بالخبر منهم ما دلالة الآن بحمد جاعلي محاسبة وتوبه عيب مفسر لقول مالك الذي يرجع اليه وكان من حقه أن يكر من متصلا به ولو حصل له في السنة شكا

سلف وعليه الجين ما أعطى الأبياد في علمه إلا أن يكون إنما أخذها الذي عليه السلف على أن يربها فان  
كان إنما أخذها على أن يربها فالقول قوله وعلى رب السلف أن يربها له وعليه الجين

﴿ فيمن كان له على رجل دين فأمره أن يسلم له في طعام أو غيره ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل ألف درهم من ربح أو من قرض (قلت) له أسلمها لي في طعام ففعل  
أيحوزها (قال) سألتنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فبها أن يسلمها له في سلعة (فقال)  
مالك لا خير في ذلك حتى يقبضها (قلت) لم قال لا خير فيه (قال) لأنه يصاف أن يكون إنما أخوه على وجه  
الانتفاع فيصير سلفا جرمه متعاقبا وخلاف فيه عليه الدين بالدين (قال سحنون) ويكون الرجل الذي عليه الدين  
يعطيه الدين من عنده (قلت) أ رأيت أن قلته اشتري به سلعة أيجوز أم لا (قال) إن كان لا تحروا الماء وور  
حاضر من قلابا من ذلك وإن كانا عابدين فلا خير فيه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم إلا أن مالك قال  
في رجل يكتب إلى الرجل أن يتناحل سلعة فيا قبله فيفعل ويبعث بها إليه فإذا بعث بها إليه كتب الذي اشتراها  
فيها له أن يشتري له تلك الذهب الذي اشتري بها بعض ما يحتاج إليه في موضعه (قال) قال مالك لا بأس بهذا  
وهذا من المعروف (قلت) لمالك فلان لرجل على رجل دين فكتب إليه أن يشتري له بذلك الدين شيئا مما  
يحتاج إليه في موضعه (قال) قال مالك لا خير فيه إلا أن يركل في ذلك ويكبل (قلت) فإن كانت لي على رجل مائة  
درهم فقلت له أسلمها لي في طعام أو عرض (قال) قال مالك لا خير فيه ولا يعجبني حتى يقبض منه دراهمه  
ويعر آمن التهمة ثم يدفعها إليه إن شاء ففعلها به بعد ذلك (قلت) ما كرم مالك من ذلك (قال) خوف الدين  
بالدين (قال) وأخبرني ابن مافع وابن وهب عن ابن أبي سلمة أنه قال كل شيء كان له على غريم كان قدما لم  
يقبضه أو إلى أجل غل الأجل أو لم يعمل فأخرته عنه زادك عليه شيئا من الأشياء قل أو أكثر فهو ربا (قال)  
وكل شيء كان له على غريم كان قدما لم يقبضه أو إلى أجل غل الأجل أو لم يعمل فلا تبعه شيء وتؤخره عنه فإن  
إذا فعلت ذلك فقد أريت عليه وجعلت بذلك في سعر بلفه لك لم يكن يعطيك إلا ينظر ثاياه ولو بعته  
بوضعية من سعر الناس لم يصلح ذلك لأنه بابر بالآل أن يشتريه منك فينقل ذلك يدايد مثل الصرف ولا يحل  
تأخير يوم أو لاساعة فافهم هذا

﴿ فيمن سلف في طعام إلى أجل فأخذ في مكانه مثله من صنفه أو باع طعاما إلى أجل ﴾

(قلت) أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في طعام محمولة فلما حل الأجل أخذت منه سمرا مثل مكبلته (قال)  
الأس من ذلك عندما لك (قلت) فإن بعته طعاما محمولة دفعتها إليه بما دينار إلى أجل أيحوز لي أن أخذ  
بالمائة الدينار إذا حل الأجل سمرا مثل مكبلته المحمولة التي بعث (قال) لا يجوز هذا لأن هذا أخذ من  
الطعام طعاما فليس هذا باقالة (قلت) ويقتضي في قول مالك إذا أسلمت إليه في المحملة فلما حل الأجل  
أخذت منه سمرا مثل مكبلته المحملة جوزه لي مالك فإذا بعته طعاما إلى أجل محمولة فلما حل الأجل أخذت  
من دينار مثل مكبلته المحمولة سمرا كرهه مالك ولم يجوزه (قال) قال نعم ذلك يقتضي في قول مالك (قلت)  
لم (قال) لأنه في السلم إنما كان لك عليه طعام سمرا فلما حل الأجل أخذت بها بياض فكذا نبدأ بدها بياض

﴿ فصل في ذكر شرائط السلم الذي لا يصح دونها ﴾ والسلم خمسة شروط لا يصح إلا بها أحدها أن يكون  
مضمونا فأيحوز ملكه وبعه والثاني أن يكون موصفا فاصفة تحصر المسلم فيه لا يتعد وجودها والثالث أن  
يكون معلوم القدر تكيل فيما يكال أو قدر فيما يذرع أو عدد فيما يحد أو وزن فيما وزن أو ما يقوم مقام الوزن  
من التحري المعروف والرابع أن يكون مؤبدا لا إلى أجل معلوم وفي حده اختلاف ساذكره إن شاء الله

والذي يباع اليقضاء بالثمن الى أجل فأخذ ثمنها سمرأه وان كانت مثل مكيلتها فأعما إلى الثمن فكانا كالمسألة  
 يبيعه سمرأه الى أجل وكذلك الثمن المجرة والعبيد والبر والريب أسودوه وأجره وكذلك اذا كان من  
 يبيع باعه الطعام بالثمن الى أجل فلا ينبغي أن يأخذ في قضائه شيأ من الاشياء كن من صفته ولا من غير صفته  
 اذا كان لا يجوز له أن يسلف الطعام الذي اشترى فيه وان كان أدنى (قال) وان كان من سلم غل الاجل فأخذ  
 من محمولته سمرأه مثل مكيلتها فأعما هذا رجل أبدل طعاما يدايد فلا بأس بذلك (قلت) أرايت ان أسلمت  
 في حنطة محمولة فلما حل الاجل أخذت سمرأه أيجوز ذلك أو أسلمت في سمرأه فلما حل الاجل أخذت محمولة  
 أو شعيرا (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فان كنت أسلفت في شعير  
 فأما حل الاجل أخذت سمرأه أو محمولة (قال) لا بأس بذلك وهو قول مالك (قلت) ولا يرى هذا بيع  
 الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا ذاهل الاجل فأخذت بعض هذا من بعض مثل الذي ذكر ربى وأخذت  
 مثل مكيلته فأعما هذا بديل وليس يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ولا يخفى هذا قبل الاجل عند مالك  
 (قلت) فالدقيق (قال) لا يخفى من يبيع ولا بأس به من قرض ذاهل الاجل (وقال أشهب) مثل قول  
 ابن القاسم في الدقيق يقتضى من السمرأه أو المحمولة (قلت) وكذلك لو أسلمت في ألوان الثمر فلما حل الاجل  
 أخذت غير ألوان الذي أسلمت فيه أو مثل ما ذكرت من ألوان الطعام في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان أسلم في لحم  
 فلما حل الاجل أراد أن يأخذ شعيرا أو أسلف في لحم المرفل ذاهل الاجل أراد أن  
 يأخذ لحم ضأن أو لحم ابل أو لحم ثور (قال) لا بأس به في ذلك (قلت) لم يورد مالك ذلك أبدا يبيع  
 الطعام قبل أن يستوفى (قال) ليس هذا يبيع الطعام قبل أن يستوفى لأن هذا واحد عند مالك ألا ترى أنه  
 لا يصلح له أن يشرى لحم الجوان بعضه ببعض لا متلا بمتلا فلو ادأخذ مكانه سلف فيه من لحم الضأن  
 لحم معرفته أو دونه أو سلف في شحم فأخذ مكانه لحم أعما كما به أحد سلف فيه (قلت) وكذلك ان سلف  
 في محمولة فلما حل الاجل أخذ مكانها سمرأه (قال) نعم (قلت) وكذلك ان سلف في حنطة فلما حل  
 لاجل أخذ مكانها شعيرا (قال) نعم لا بأس به اذا كان متلا بمتلا وكل هذا مما يجوز مدح لاجل أن يبيعه  
 من صاحبه الذي عليه السلف ولا يجوز أن يبيعه من غير صاحبه الذي عليه السلم نحوه ولا يشرى من  
 الاشياء ولا بمتلا كيله ولا سفته حتى يقضه من الذي عليه السلف لأنه ان باعه من غير الذي عليه ذلك مثل  
 كيله وصفته صار ذلك حوالة والحالة عند مالك يبيع من البيوع قل ذلك لا يجوز أن يحتال بمتلا ذلك الطعام  
 الذي سلف فيه على غير الذي عليه السلف لأنه يصير ديناً بدين وبيع الطعام قبل أن يستوفى (قلت)  
 ولم يجوز مالك أن يبيع هذا اللحم الذي حل أجله شعير من الذي عليه السلف مدح لاجل (قال)  
 لأن ذلك عند مالك اذا كتبت انما يبيع ذلك من الذي عليه السلف بعد ما حل الاجل فأعما ذلك بديل ولا  
 بأس أن يبديل الرجل اللحم بالشعير مثلاً بمثل فكذلك هذا ولا يكون هذا يبيع الطعام قبل أن يستوفى لأنه  
 من نوعه عند مالك (قال) وقال مالك إذا أساءت في طعام محمولة حل الاجل فله أن يستمرأه  
 شئت شعيراً وان شئت سلماً مثل مكيلته بديداً (قال) وكذلك ان كسر أقر منه محمولة فلما حل لاجل  
 أخذ منه سمرأه مثل مكيلته الى أقرته يد يد شعيراً أو سلماً فلا بأس به وهذا مما هو حين يحل لاجل

والخامس أن يعجل رأس المال ولا يؤخره بشرط فوق ثلاث فان وقع السلم على برهال يخرجه  
 (فصل) فان وقع السلم فله الذي يتحصل في مسئلة الكتاب فيمن أسلم في حنطة فله ما أسدا  
 أن فساد ان كان متفعلاً عليه أو محتلفاً فيه ففسخ حكمه جازل السلم أن باع في رأسه الجلس الذي أسلم فيه  
 مثل سمرأه من محمولته وان يؤخره رأسه وان أسدعه ويضع عنه حصه باتفاق وبغيره فان أسد

ولا تخبر به قبل حمل الاجل في سلف ولا يبيع وان كنت انما بعت طعاما بشمن الى اجل فلا بأس أن تأخذ منه  
 بذلك الثمن طعاما مثله في صفته وكيله ان كنت بعته بحملة فحمولة وان سمراء فسمراء وان كنت بعتها بعتة  
 محمولة الى اجل فلما حمل الاجل أردت أن تأخذ منه من الطعام الذي لك عليه سمراء أو شعير أو سلتنا  
 مثل مكيتك التي بعته فلا يجوز ذلك وان كان بما يد اذ حمل الاجل لانك قد أخذت بشمن الطعام طعاما غير  
 الذي بعته فكأن بعته المحمولة على أن تأخذ منه سمراء الى اجل أو شعير أو سلتنا و الثمن ملحق فيها بشمكا  
 فلا يجوز ذلك (قلت) وكذلك ان كنت اعاشت به السمراء فلما حمل الاجل أخذت منه بحملة أو شعيرا  
 أو سلتا بالثمن فلا يجوز ذلك وان كان الذي تأخذون الذي أعطيت له لانك تأتت أعطيت به سمراء يضمها  
 الى اجل على أن تأخذ منه بحملة داخل الاجل وكذلك هذا في الثمر الصيغاني والبرني وألوان الثمر  
 بمنزلة ما وصفت لك من الخنطة وألوانها في اقتضاء الطعام من الطعام (قال) وقال مالك وازييب الاسود  
 ولا حرك لك ايضا مثل ما وصفت لك من الثمر والقمح والشعير (قال) سحنون ولدندخاف عبد العزيز  
 في تسليف الدنانير في عرض ان قال وعما يشبه الربا أن يسلف الرجل ذهابا أو ورقا في ابل أو غنم أو سلعة غير  
 ذلك فاذا حانت سلعتك أخذت بها من بدل ذهابا أو ورقا أكثر مما كنت سلفه (ول) عبد العزيز وأنا  
 أخشى ايضا اذا أخذت أقل مما أعطيت الذر بعتة والخنطة فلما ان تأخذ مثل ما أعطيت فاعلم انك تأخذت بغير  
 ما كره من ذلك أنك كائن أسلفت ذهابا في ذهب أو ورقا في ووقد ألفت السلعة بين ذلك وهي الاثمان  
 وايت بشمونه فكيف بما يشترى وهو مشمون (قال) سحنون وقد ذكر مالك عن أبي الزناد عن ابن  
 المسيب وسليمان بن يسار أنهما كانا بنيان أن يبيع الرجل طعاما يذهب الى اجل ثم يشترى تلك الذخ  
 ثمر اقبل أن يقبضها (قال) مالك وقال ابن شهاب مثله (قال) ابن وهب قال مالك والليث عن كثير بن  
 فرقد عن أبي كرم بن حزم مثله (قال) وأبو ذر بن جلال من أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز في امرته على  
 المدينة أمر رجلا وكله في قاضي دين رجل توفي من ثمن طعام أن لا يأخذ من ذلك الدين طعاما وقال ذلك  
 يحيى بن سعيد وبكير بن الأشج وأبو الزناد وقال مالك وابن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله وقالوا ذلك  
 بمنزلة الطعام بالقرأ الى اجل فن ههنا أكرهه (قال) ابن أبي سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال  
 لا تأخذ الا مثل طعامك وأعرضا كان الثمن (قال) ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد مثله  
 وقال لا الا أن يأخذ من ذلك الطعام مكيلا بمكيلا

﴿ ثم كتاب السلم الاول من المدونة الكبرى ويليها كتاب السلم الثاني ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ في الرجل يسلف في الطعام سلفا فاسد فيريد أن يأخذ رأس ماله ثمرأ

أو طعاما أو يصالحه على أن يؤخره رأس ماله ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان أسلمت الى رجل في خنطة سلما طاسدا فيجوز لي أن آخذ برأس مالي  
 منه ثمرأ أو طعاما غير الخنطة اذا قبضت ذلك ولم أؤمره (قال) نعم لان السلم كن فاسدا لان مالك يقول في السلم  
 ماله دنائرا كان دراهم ولا ما أشبه ذلك مما لا يجوز له أن يسلم رأس ماله فيه بائناق أيضا واختلف هل يجوز له  
 أن يأخذ منه من جنس سلته شيأ أم لا على ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يجوز له أن يأخذ منه شيأ الا سمراء من  
 سمراء ولا محمولة من سمراء ولا قحما من شعير وهذا هو ظاهر الكتاب والثاني أنه يجوز له أن يأخذ منه ما شاء من  
 ذلك وهو قول ابن لبيبة والثالث أنه يجوز له أن يأخذ منه بحملة من سمراء أو قحما من شعير ولا يجوز له أن يأخذ

إذا كان فاسداً أسماه رأس ماله (قلت) أفيجوز أن يصالحه على أن يؤخره برأس ماله (قال) لا بأس بذلك  
 السلم فاسداً (قال) وقد سئل مالك عن رجل باع داره على أن ينق المشرى على البائع حياته فمكره مالك  
 ذلك وقال أن وقع الشراء على هذا قبضها الماشري فاستغلهما سنين كانت الغلة للمشرى لأنه كان ضمانها  
 وتردد إلى صاحبها ويعرم البائع المشرى في جملة ما أثنى عليه (قال ابن  
 القاسم) وإن قامت الدار بهدم أو بناء كان عليه قبضها يوم قبضها (قلت) أرايت السلم الفاسد في الطعام أيجوز  
 أن آخذ برأس ماله طعاماً سوى ذلك الصنف الذي أسلمت فيه أيعجله ولا أخره (قال) نعم لأنه أمانة عليه  
 من رأس مالك وهو قوله (قلت) أرايت السلم إذا كان فاسداً فأخذت نصف رأس ماله وحططت عنه ما بقي  
 (قال) لا بأس بذلك

﴿ في التلييف إلى غير أجل أو يقدم بعض رأس المال ويؤخر بعضه ﴾

(قلت) أرايت أن اشترت دابة أو بهراً بطعام موصوف ولم أضرب له أجلاً أو ثياب موصوفة ولم أضرب لها  
 أجلاً وليس شيء مما شريت به البعير أو الدابة عندى أيجوز ويكرن شرارى البعير أو الدابة مضمونا إلى أجل  
 أو يكون نهداً (قال) هذا بيع حرام لا يجوز أن يكون مضموناً إلى غير أجل وهو بيع ماله عندك (قلت)  
 أرايت أن أسلمت لرجل في حانة أردب تمر مائة دينار خسين أعطيتها بأه وخسين أخطى بها (قال) قال مالك  
 لا يجوز هذا وينقض جميع السلم (قلت) فإن سلف في طعام ولم أضرب لرأس المال أجلاً فاقترنا قبل أن  
 أقبض رأس المال (قال) هذا حرام الآن يكون على التند (قال) وقال مالك لا بأس بذلك إن اقرنا قبل أن  
 يقبض رأس المال إذا قبضه بعد يوم أو يومين أو نحو ذلك (قلت) أرايت أن أسلمت عبداً في كذا وكذا  
 كرامين حنطة ولم أذكر الأجل (قال) لا خير فيه إذا كان الطعام مضموناً بالبيع والضرب بالبيع (قال) وهذا  
 قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أسلم عبداً في طعام عينه يقبضه إلى أجل وجعل الأجل بيعاً (قال) لا يجوز  
 ذلك أيضاً عند مالك (قلت) لم لا يبطل الشرط ههنا ويجوز لبيع بينهما وتجعله كله حالاً لأنه قد قدم البعد في  
 طعامه عينه (قال) لا لأنه قد شرط الأجل فلا يبطل البيع الشرط ولكن الشرط يبطل البيع لأن الشرط  
 لما وقع به البيع لم يصلح معه طعام لم يصلح مع هذا الشرط بطل البيع (قال) فقلت مالك فإن كان الشرط  
 بينهما إلى أجل يوم أو يومين (قال) البيع جائز ولا بأس بذلك إذا كانت سلعة عينية أو طعاماً عينه فإن كان ذلك  
 مضموناً فلا خيرة الآن يباع الأجل (قلت) أرايت أن سلف في طعام قد قدم بعض رأس المال وضرب  
 لبعض رأس المال أجلاً أيجوز ذلك في قول مالك أم لا وهل يجوز من ذلك حصص النقد (قال) قال مالك ذلك كله  
 حرام مفسوخ لأن قسمة لبيع واحدة (قلت) فما قول مالك في رجل سلف رجلاً ألف درهم في مائة أردب  
 حنطة خسمائة منها كانت ديناً على السلف إليه وخسمائة قد اتدها إليه أصح حصص النقد أم لا (قال) قال  
 مالك لا يحل هذا السلف لأن حصصه دين في دين الأتري أن اسمائة التي كانت عليه كانت ديناً فأسلفه إذا في  
 دين فصار ديناً في دين فلما بطل بعض الصفقة بطلت كلها لا يجوز من ذلك حصص النقد فادأ بطل بعض  
 الصفقة بطلت كلها (قلت) أرايت أن سلف على طعام إلى أجل سنة أو سلفته في طعام إلى أجل سنة ثم فترنا  
 قبل الله في قيمته من العدمى إلا عد شهر (قال) أرى أنه إن لم يكن شرط أنه يفيض العبد من شهر أن البيع

منه يجوز من محرم ولا حرام من سمر أو قول الفضل وأما أن كان الفاسد مختلفاً فيه ولا يجوز له أن يأخذ  
 منه قبل الحكم بالفسخ خلاف الجنس الذي أسلم إليه فهو لا أن يؤخره برأس ماله ولا أن يأخذ منه بعضه  
 ويضع عنه بعضه باتفاق لأن ذلك كله بيع الطعام قبل أن يستوفى على قرل من بيعه فإذا أراد أن يأخذ منه  
 شيئاً من جنس سلمه فعلى الثلاثة الأقوال المذكورة عند الحكم في الفساد المتفق على فخره وذهب عبد المحي

جائز ولم يوقت لنا مالك في الشهر إذا لم يقبض العبد إلى ذلك الأجل ولكن رأيي أنه جائز وإن تأخر العبد إلى ذلك الأجل إذا كان ذلك هرياً من أحدهما أو تأخيراً من غير شرط أن ينقد البيع بينهما (قلت) أرى أن أسلم إلى ثوباء عينة أو حنطة بينهما في سبب موصوف إلى أجل فاقترقا قبل أن أقبض الحنطة أو أقبض الثوب ثم قبضته منه بعد يوم أو يومين قال لا بأس بذلك عند مالك (قلت) فإن قبضته منه بعد أيام كثيرة قال كان يكره ذلك مالك ولا يبيحه (قلت) أنراه مفسوخاً إذا تركه الأيام الكثيرة ثم قبضه (قال) إن كان شرطاً فذلك مفسوخ عند مالك (قلت) فإن تأخر القبض الأيام الكثيرة من غير شرط (قال) أحفظ من مالك الكراهية فيه ولا أحفظ عنه الفسخ (قال) ابن القاسم وأنا أرى إذا كان ذلك من غير شرط أن ينقد البيع بينهما

### في السلف القاسد

(قلت) لما قول مالك فيمن سلف في حنطة ولم يدكر جيدة ولا ردئته (قال) لا خير فيه إذا سلف في حنطة وقد نقد الثمن وضرب الأجل ولم يدكر جيدة ولا ردئته فلا خير فيه (قال) ابن القاسم فسحق ولا خير فيه إلا أن يصقها بجودتها لأن الطعام يختلف في الصفة (قلت) أرى أن أسلف في طعام موصوف إلى أجل معلوم ونقده واشترط الطعام الذي سلف فيه بمكيال عنده أو عند رجل أو بقصعة أو بقدر (قال) قال مالك لو أن رجلاً اشترى طعاماً بصدق أو بقصعة ليس بمكيال الناس رأيت ذلك قاسداً ولم أره جائزاً فالسلف فيه بذلك المتزلة أراشد (قال) قال مالك وإنما يجوز هذا أن يتبايعوه فيما بينهم بالنقد أو بالقصعة أو بالمكيال إذا ذكّن المكيال هكذا فإنه ليس بمكيال السوق والناس لمن يشتري من الأعراب حيث لا يكون ثم مكيال معروف للناس ولا في الأسواق ولا في القرى فيشتري من الأعراب مثل الملق والتبن والحب (وقال) أشبه مثله في الكراهية إلا أنه يقول إن زل لم أقصعه (وقال) سحنون إنما يجوز للناس أن يشتروا في سلف الطعام وفي الشراء بالمكيال الذي جعله الوالي للناس في الأسواق وهو الجارى بينهم يوم أسلف يوم اشتري فأما الرجل يسلفو يشتريو يشتريو ميكالاً لا قدر ولا قيمة للناس غيره ولا يعرف قدره ولا معياره من هذا المكيال الجارى بين الناس فإن ذلك لا يجوز وهو مفسوخ (قلت) أرى أن رجلاً سلف تبرأه في سلعة موصوفة إلى أجل لا يجوز أم لا قال ذلك جائز عند مالك (قلت) فإن سلف دراهم جزافاً قد عرف قاعدتها إلا أنها لا يعرف وزنها في سلعة موصوفة إلى أجل قال لا يجوز عند مالك (قلت) فافرق ما بين التبر والدراهم جزافاً (قال) لأن التبر بمنزلة السلعة والدراهم ليست بمنزلة الدراهم عين ونحن فلا يصح أن تباع الدراهم جزافاً وقديما التبر المكسور جزافاً من الذهب والفضة والآنية من الذهب والفضة جزافاً والحلي من الذهب والفضة جزافاً فإذا كان ذهباً باعه بفضة أو بجميع السلع وإذا كانت فضة باعها بذهب أو بجميع السلع فهذا فرق ما بينهما في قول مالك (قلت) ما قول مالك في الرجل إذا أسلف في طعام دراهم لا يعلم وزنها قال لا يجوز في قول مالك (قال) وقال مالك إذا كانت الدراهم لا يعلم ما وزنهما فأما اعتزايها وجه النمار والخطرة فذلك لا يجوز (قلت) فإن أسلف قمار فضة وتبراً مكسوراً لا يعلم وزنها قال ذلك جائز وهو غير سلعة من السلع (قلت) أرى أن رجلاً أسلف دراهم قد عرف ما وزنهما ودناير لا يعرف وزنها أسلف جميع ذلك في حنطة موصوفة (قال) قال مالك من أسلف دنائير في حنطة لا يعرف وزنها لم يجز ذلك (قلت) فهل يجوز حصة الدراهم التي قد عرف وزنها أم لا (قال)

إلى أن السلم إذا فسح يحكم جاره أن يأخذ برأس ماله دنائير وهو دراهم وذلك جيد غير صحيح فلا بد في الخلاف وتراضيه ما بالفسخ كالحكم بالفسخ عند أشهب وشعف ذلك ابن الموار

فصل في أعمال الجزاء السلم في المور والأرضين لأن السلم لا يجوز إلا به فله ولا بد في صفة المور والأرضين من ذكر موضعها وإذا ذكر موضعها عرفت فصار السلم فيها كمن ابتاع من رجل داراً ففلان على أن يتخلصها الذم



لا يجوز حبسها في قريته ما لم يكن له مال لا يملكه واحدة فلا يملك بعضها بل ملكها (قلت) أريد هذا الذي لم يعرف  
 وزنه إذا أنت فسخت ما بينك من القريتين من قول مالك (قال) القريتين قول البائع الذي يرد له ثاير لأنه يقول  
 لم يدفع إلى الأعداء إلا ما لم يدفع له من هذه الثاير فلا يصدق إلا بينة وله الجمين على صاحبه فإن  
 أبي صاحبه أن يختلف رد عليه الجمين وأخذ ما دعي (قلت) أريد أن أسلم رجل إلى رجل في حنطة على أن  
 يوفيه أياه عصر أي كن هذا فاسد في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا بعينه ولكن إذا لم يسم أي  
 المواضع من مصر يدفع إليه ذلك به فهو فاسد لأن مصر ما بين البحر إلى أسوان

﴿ التضياع في التسليف ﴾

(قلت) أريد أن أسلمت إلى رجل في حنطة على أن يوفيني بالفسطاط فلما حصل الأجل قال أوفيك بناحية  
 من الفسطاط وقال الذي له السلم لا بناحية أخرى بها (قال) قول مالك أنه يوفيه ذلك في سرق الطعام (قال)  
 من القاسم وكذلك جميع السلع إذا كنت لها أسواقا فاختارها فاعلم يوفيه ذلك في أسواقها (قلت) فما ليس له  
 سوق فاختارها أين يوفيه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأراد إذا أعطاه بالفسطاط إذا لم يكن تلك السلعة  
 سوقا فحسبها أعطاه فهو لازم للمشتري (قلت) أريد لو أريدت أن أسلمت إلى رجل في مائة أردب حنطة فلما حصل  
 الأجل قال هذه مائة أردب قد كنتها فخذها فأردت أن أخذها ولا أكيل وأصدفه (قال) قال مالك لا بأس  
 بذلك (قال) مالك وكذلك لو اشتري مائة أردب من حنطة فكلها البائع فأنشأ المشتري أنه قد كلفها فأراد أن  
 يصدقه ويأخذها بكيل البائع قال لا بأس بذلك (قلت) فإن كلفها المشتري بعد ذلك فاصحابه نص من الكيل  
 الذي أخبر به البائع (قال) قال مالك إن كنت له بنة أنه حين قبض الفمغ من البائع فكله قبل أن يبيع عليه  
 رجع بالنقصان في الثمن على البائع إن كان من غير تصان الكيل وإن كان غاب عليه لم يصدق إلا أن يقيم بنة  
 أنه قبضه ما قصوا إن لم يكن له بنة حلف البائع أنه قد وفاه جميع ماسمى له من الكيل إن كان كاله هو وإن رد  
 انما جاءه بالطعام ورجل أخره بكيه فباضه على ذلك لكيل أحلف على أنه قد باعه على ما قيل له من كيله حين  
 جاءه أو كسبه إليه وكان القول قوله فإن أبي أن يختلف رد الجمين على المبتاع خلف وأخذ النقصان من  
 الثمن فإن أبي أن يختلف فلا حقه (قلت) أريد لو أن لي على رجل مديان فمغ من سلم فلما حصل الأجل قلت له  
 كله في غرائرك أو في ما حية من بيتك أو دفعت إليه غرائري قلت له كله في هذه ففعل الرجل ذلك ثم سارع  
 الطعام قبل أن يصل إلى (ول) قال مالك لا يعجبني ذلك (ول) ابن السام فأما أنا فأرى إذا كان قد استأجره بينه  
 فضاء بعدما كاله كما أمره به فلا شيء له عليه قال وإن كان كاله بغير بنة فهو منه من الطعام كاه ولا يصدق  
 إلا أن يصدق فأن صدقه أنه ذكاه وقال مرة ساع وكذبه أت في الضياع فأت في الضياع قوله ولا شيء  
 عليه لأن لما صدقه أنه كاله كما أمرته فصدقت بما صدقته قال فإن ساع فلا شيء لك عليه لأنه إنما ساع  
 بعد قبضك (قلت) أتحفظ هذا عن مالك قال لا

﴿ في الرجل يسلف ببلد يشترط أن يضي بائرا ﴾

(قلت) أريد أن أسلمت إلى رجل في طعام وشرطت عليه أن يوفيني ذلك ببلد من البلاد فمغ من سلم لا يملك  
 قال لي هذا الطعام مني ببلد آخر وبخذي الكراء إلى البلد الذي شرطت أن أقصيه فيه (قال) قال مالك  
 وذلك من العذر الذي لا يحمل ولا يجوز لانه لا يدري كم تخلصها منه ورجع ما قد عر على أن يخلصها منه ومتى  
 لم يدر على أن يخلصها منه رد إليه رأس ماله فصا حرة يعا حرة سلفا وذلك لسفره عنها  
 (فصل) وأما بجر السلف فيا يتعدد وجرده من لصدقه لأنه لو رد بالسلف على المشتري ثم

لا يصلح ذلك لأن البلاد ان بمنزلة لا جبال فهذا بمنزلة رجل قدم الطعام الذي عليه قبل حمل الاجل اذا كان من بيع وزيادتهم أو عرض فهذا لا يجوز لأنه ممن يبيع الطعام قبل أن يستوفى والآجال والبلدان في ذلك سواء عند مالك (قلت) أرايت لو أني أسلمت لرجل في طعام يدفعه إلي بالقسطا فقال خذها يا لاسكندرية وخذ الكراء فقلت فاستهلك الطعام والكراء كيف يصنع بما استهلك (قال) ترد مثله في قول مالك مثل الطعام بالاسكندرية وترد الكراء عليه ثم تأخذ طعامك الذي أسلمت فيه حيث شئت وتقدرت لك لم كرهه مالك (قلت) أرايت لو أن رجلا أسلم في مائة دربم في رجل يوفيا اياه بالقسطا على أن على المسلم اليه جلائها الى القلزم (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) سحنون وقد يثبتك اثرا بن عمر قبل هذا حين اشترى على أن يديه اياه بالربطة

### ﴿ في الرجل يسلق في الطعام الى أجل فضى قبل حمل الاجل ﴾

(قلت) فان أسلم الرجل في طعام الى أجل فأتيته قبل حمل الاجل أيجبر الذي له الطعام قبل حمل الاجل على أن يأخذ مني في قول مالك أم لا (قال) مالك لا (قلت) فان كان ذلك قرضا الى أجل فأتيته به قبل حمل الاجل أيجبر الذي له الطعام على أن يأخذ في قول مالك قال نعم

### ﴿ الدعوى في السلف ﴾

(قلت) أرايت لو أسلمت الى رجل في طعام فاختلنا (قال) قال مالك اذا اختلفا في عدد الكيل واتفقا أن السلم كان في حنطة مضمونة الى أجل فقال البائع مبتك ثلاثة أرادب بيدنيار وقال المشتري بل اشتريت منك أربعة أرادب بيدنيار وذلك عند حلول الاجل (قال) القول قول البائع الذي عليه الحق اذا جاء بما يشبه من الحق والقول الا أن يدعي ما لا يشبه بمبايعة التماس والمشتري مدع وعليه البيته (قلت) فان قال أسلفته ثلث في قمح وثلث البائع ل أسلفته في شعير أو قال أسلفته في حمار وقال لا تحل أسلفته في بغل تحالفوا ورادا الثمن قال ولم أره يصحله مثل النوع اذا اتفقا عليه (قال) ابن القاسم وأنا أرى على ما قال مالك في الحنطة ان كان متافرا به من دابة اتفقا عليها أن السلم كان فيما مثل بل أو حمار أو رقيق أو عرض من العرض اتفقا على التسمية واختلفا في الصفة أن القول قول البائع اذا أتى بما يشبه وبحلف البائع والمبتاع مدع وان اختلفا في السلعتين تحالفا وفسخ البيع بينهما ورد الى المشتري رأس ماله (قال) واتدسأل رجل مالكا أو أعسنه فاعطى في رجل باع من رجل حائط الهرة تربط فيه نخلات بخضار فقال المشتري انما اشترطت على نخلات أراي اياهن وقال البائع بل اشترطت عليهن الحيار ولم أده نخلات (قال) مالك أرى أن يحالفا وفسخ البيع بينهما (قال) فقلت لما لم تغير مرة فالرجل يبيع من الرجل السلعة على أنه قد يقلبها المشتري الى يته ولم يقدتها ويأمنه عليها صاحبها وذلك في العرض كله اذ أتته البائع فيقتضيه الثمن فيقول لبائع مبتك ياها بكذا وكذا ويقول المبتاع بل ابتعتها بكذا وكذا وقد اطلبها وأتممتها (قال) قال مالك أرى أن يحلفا جميعا وفسخ البيع بينهما لأن غرت في يدى المبتاع يبيع أو مرت أو نعم أو تصان أو اختلف من الاسواق فان قامت بهاء أو قصان أو اختلف من أسواق أو بيع أو مرت فالتقول قول المباع اذا أتى بما يشبه الثمن وان لم يفت وكنتم على حالها فالتقول قول

البيع وان لم توجد رجع اليه رأس ماله فصار مرة يعاوم مرة سلفا وذلك أيضا سلف بمصلحة وانما لم يجز السلم فيها لانه صفة لا يغور وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العرض

﴿ فصل ﴾ وانما كان من شرط صحته ان لا يتأخر رأس المال فوق ثلاث انتهى النبي عليه السلام عن الكالي بالكالي وتأخيره ثلاثة أيام فمادونها بشرط جائز وقد وقع في المدونة ما ظاهره أنه لا يجوز أن يتأخر بشرط قليلا

البائع بعد أن يتحالفوا ويخسح ذلك ونهما إذا اتفقا لأن برضى المتاع قبل أن يصح بينهما أن ياتنهما بمال  
البائع فذلك لم يمتدح

وفي المتاعين يدعى أحدهما حلالا والآخر حراما أو يأتى أحدهما بما لا يشبه

(قلت) أرايت ما اشترت فاحلت به من جميع السلع الطعام وغيره من كل ما يمتنع الناس من شيء من دار  
أو أرض أو حيوان أو رقيق أو غير ذلك فبنتبه وزعت أى قد ذهبت الثمن وقال البائع لم يدفع إلى الثمن (قال)  
قال مالك أمانا كان من اليسوع مما يبايعه الناس على وجه الاعتماد شبهه صرف مثل الحنطة والزيت  
واللحم والقواصك والخضر كلها وما يباع الناس فى أسواقهم مما يشبه هذه الأشياء فان ذلك مثل  
الصرف فالقول فيه قول المشتري عليه الميزان وما كان مثل القور والارنسين والبرود وورق والدواب  
والعروض قال القول فى الثمن قول البائع وعليه الميزان قبضه المتاع فلا يخرج من أداء الثمن قبضه  
أيامه وينتبه به إلا أن يدفع اليه على دفع الثمن والافالقول قول البائع وعليه الميزان (قلت) أرايت إذا أسلمت  
فى سلعة من السلع فادعيت أن الأجل قد سل وقال الذى عليه السلم ليحل الأجل (قال) قال مالك القول  
البائع الذى عليه السلم إذا أتى بما يشبه ولم يدع ما لا يشبه من أجل السلم (قلت) فان أتى المسلم اليه بما لا يشبه  
(قال) أرى أن القول إذا كان هكذا قل المتاع الذى عليه السلم إذا أتى بما يشبه قال وذلك أن مالكاً مثل من  
الرجل يبيع السلعة ثمن إلى أجل فيبين بها المشتري وقد تغير قول البائع بعضها إلى أجل كذا وكذا ويقول  
المتاع بل اشترى بها مثلاً إلى أجل كذا وكذا لا يحد منه (قال) القول قول المتاع قال ابن النعمان وذلك عندى  
إذا أتى بما يشبه وان لم يأت بما يشبه فالقول قول البائع (قلت) أرايت أن أسأمت إلى رجل فقلت أى ضرب  
للمسلم أجل شهر من وقال المسلم إليه لم يضرب المسلم أبداً يفسده أو قال الذى دفع اليه المراهم لم يضرب  
للمسلم أبداً وقال الذى عليه السلم قد ضرب بالمسلم أبداً (قال) القول قول من يدعى الإحقة والمال لا ينهوا ولا  
يلتفت إلى قول من يدعى الفساد أو ما روى من أنها لا يكون له فيه وعليه اليه قال لم يكن له فيه أسلف  
الذى يدعى الصعقة وكان القول قوله (قلت) أرايت أن تناقدا السلم وأنت فى رأس مال السلم (قال) القول  
قول الذى عليه السلم (قلت) أرايت أن أسأمت إلى رجل فى مائة أردب من حنطة فلما حل الأجل قال الذى عليه  
السلم لم أقض رأس المال منذ الأجد شهر أو شهرين أو قال أنا شرطنا أن رأس المال المأذون به إلى هذا شهر  
أو شهرين وقال الذى عليه السلم بل تهدنك عند عتدة ليح والشراء (قال) القول قول من يدعى الصعقة منها  
(قلت) أرايت لو أن رجلاً لاقى رجلاً أسأمت إليه هذا الأوبى فى مائة أردب من حنطة وقال الآخر لى  
أسلمت إلى هذين الثوبين لوين سيرا الثوب الاول فى مائة أردب من حنطة وأطبخها بالينة على ذلك (قال)  
تصير له الأتواب الثلاثة فى مائة أردب من حنطة لأن مائة أردب شهدت على سلم غير شهدت به وأنه قد وكل ذلك  
الآخر (قلت) بل أنا ما ليتهجها أهم دعا على أى أسأمت إليه هذا الذى مائة أردب من حنطة وقال الآخر  
بل أسأمت إلى هذا الأوبى وهذا الأوبى فى مائة أردب من حنطة (قال) هذا يكون ساء واحد ويكون عليه مائة  
أردب من حنطة وأوب واحد لا ينفك عنه لأن مائة أردب شهدت على سلم غير شهدت به وأنه قد وكل ذلك  
لأن ما كمال لو أن رجلاً أعلم ساء دعا على حنطته دعا على مائة قال يخطف مع مائة أى شهد به كما

ولا كثر أو لم يشهروا مائة أو لا أو ما تدرى رقيق ثلاث شرطت لثوبين لثوبين فى كبر رأس لم يدرى  
أربعه ضافان آخره فى ثلاث شرطت لم يفسح كن كبر ساء واحد كن كبر عبادى ما فى الزنة أن السلم  
بذلك ويفسح وعلى ما ذهب إليه بن حبيب أنه لا يفسح لأن ما خفوق الدار ساء  
قال به وقد احتاج قول مالك فى هذا على ما يجوز ولا السلم من لا يفسح كذا قال لا يفسح كذا



عنهم انك بما انه اردب حنطة وقال مشتريها اشتريها منكم بمائة اردب عدس فهذا اذا كانت قائمه فالحال ان اردا  
وان كانت كانت قيمه الجارية على المشتري لان مالك اقل في اليد فانه اذا دفعت سلما فقال احد هاتي حص  
وقال الاخر في عدس مدحولي الاجل وقد اسلمه الى اجل من الاجال انهما يتحالفان ويترادان الثمن فلما  
رد مالك الثمن وفسخ البيع بينهما لم يكن فوات الزمان عنده تصديقا لقول البائع كانت الجارية كذلك لم يقبل  
قول واحد منهما فخلعت القبيحة كلها ذهبا لانه لو باعها بمائة ماتت او هورت او نقصت كان ضامنا لما فله عاؤها  
وعليه نقصانها يوم قبضها لانه كان ضامنا لما (قلت) ارايت لو اسلمت ثوبي حنطة فلما حصل الاجل او كان  
الاجل قريبا ولم يحصل اسواق الثوب ولم يتغيرا اختلافنا في الكيل قلت اما اسلمت اليك الثوب في ثلاثين اردب  
حنطة وقال المسلم اليه بل اسلمت الي في عشرين اردب حنطة والثوب قائم بينه ا يكون القول قول المسلم اليه  
أم لا (قال) لا ولكن يتحالفان ويترادان اذا كان الثوب قائما بينه لم يفت تغيرا اقول لا غير ذلك لان مالك  
قال اذا لم يفت تغيرا اسواق ولا غير ذلك ولا يما ولا نقصان ولم يصرح منه بالقول قول البائع ويتحالفان  
و يترادان اذا كان الثوب قائما بينه فكل اجل قريبا ما عا اليه وما كراهيه وان حصل الاجل ونقص السلعة  
ولم يفت يما ولا نقصان ولا تغيرا اسواق فهو بمرة ان لو كانت قائمه قال القائل لدا ثوبه عليها ورصو  
بالاجل ورا في الثمن فهو مدم اذا عاب عليها المشتري فان ملكه ذلك في غير مده ولا عام يتحالفان  
و يترادان اذا قبضها وعاب عليها علمت تغيرا وكوصفت لثوب لم يحصل لبيع اذا قبضها لم يباع وعاب عليها ما  
من البائع فلو كان يكن اذا عاها الى اجل فاختلفا في الثمن فمعان البائع ويحصل فيه السلو قول لمشتري كان  
بيع القدر اذا عاب عليها المشتري وقبضها فمعان البائع ولم يزل ملكه من ولا بد الا انه قال في بمررة  
ان لم يفت يما ولا نقصان ولا عاقلة ولا هبة ولا تغيرا اسواق والقول قول البائع ويترادان ولم يزل ملكه فقد  
ولا الى اجل وهما في القياس واحد (قال) وأصله لما أن يطر الى السلعة ما كانت قائمه بينهما فباعها  
يتحالفان ويترادان فاداعيت السلعة في يد المتاع فارتد بها عليه هاتين الذي صار عليه بمرة وسلم  
على الرجل أجعلها بمجلا واحدا يحجور الذي عليه السلم من القرل ما يحجور هذا الذي كانت الجارية عنده لان هذا  
قد صار دين السلم دين حملها بمجل واحد اذا تصادقا في المسألة التي فاحتوا لثما في معا أو استلغا في الكيل  
في السلم اذا تصادقا في السرخ الذي أسلم فيه فاجلها بمجلا واحدا

### ملحاح في لوكلة

(قلت) ارايت ان قلت لرجل حتى دراهم سلما في طعام او اجل ففعل لرجل ما حدث في سهم في طعام  
الى اجل وانما احدث ذلك لي يلزمي السلم أم لا في قول مالك قال ذلك لازم للاصر عدم مال (قال) وقال  
مالك ان أس وان اشترط المشتري على المأمور أنه ان لم يصر فلان وقد ساء له لئني أمره فأبى سامن  
حتى توفي به الى الاجل قال ذلك جائز ولا بأس به (قال) مالك وعامة مثل ذلك حل في قول لرجل اتع على  
علما أو دابة السوق أو ثوبا في المأمور الى من يشتري منه ويقول له ان طابا أرسلني أشترى لثوبه عوه  
قد صدر عنموه فيقولون نحن نفيه فان أقر لنا الثمن قامت برى بالالفن عليه وفيما قد بدأ الى  
فهدا لانا به (قلت) ارايت ان أمرت رجلا بشري لي جارية أو أمرته أن يشتري لي ثوبا لم يسم له حسن

على ما كان يقيم منه من أدركناه من الشيوخ وفيه نظروا في المدونة أصح لان احارة اسم الحال أولى ليريه  
ويحومها من باب بيع ما ليس عندك وقال رجل اسلمتني لثوب في ابيع بالدين مثالي لا تسع لثما أوت  
الى رجله وبيع ما ليس عنده يتقسم على ثلاثة أوجه وبه من على جواره وهو أبيع - فما ليس عنده  
لي أجل ترفع فيه الاسواق وتنقص وهو السلم الذي يرد السرر واستوجه منقر في ذكر عتبه وان



فقلت لك أستاذي المسلم الصرافي (قال) لا بأس بذلك أن كان لا يصبره خيرا (قال ابن القاسم) يريد  
مالك بقوله أن لا يركبه عيب على بيع ولا شراء البضرة المسلم (قال) مالك ولا أحب الرجل المسلم أن  
يدفع إلى الصرافي مالا قراضا ولا يأخذ المسلم من الصرافي مالا قراضا

﴿ في وكالة العبد ووكالة الوكيل ﴾

(قلت) أرايت ان وكلت عبد الى رجل وهو مأذون له في التجارة أو عجمو في ان يسلم في طعام ففعل قال أرى ذلك جائزا (قلت) أرايت ان وكلت رجلا في ان يسلم في طعام ففعل الوكيل وكلا غيره (قال) أراه حائزا

﴿ فی الودکیل ﴾

[illegible]

سلعة كذا انما زاد لئلا يما حرمين خطه بحسرة "لارون كلن ذال" من اربعة اعينه كمره منه في  
غير المعينه فيغتنم فيه اضافي الساف الال من لارون ان ذال لا يجوز في سابعي من جامع ليعود  
تخفيف ذال ان كان في قلبه في بهار رجاء ذال، وعرو في سبع من اناس من كتاب "اسلوا الاجال اذا  
كلن العتق" انقد

لأن المأمور لم يتعدى لم يكن على الآخر شيء من الثمن فلن يرده الآخر والمأمور أن تكون السلعة للآخر  
ويؤخر الثمن كان ديناً بدين وكان يعامساً فأولاً يجوز للآخر أن يرضى إلا أن ينقد الثمن ألا ترى أن السلعة  
التي أسلم فيها المأمور وانما وجبت له وقد صارت ديناً للمأمور فأن رضى الآخر أن يتخاها بالثمن ويؤخره  
بالثمن صار الدين في الدين فلا يجوز ذلك (قلت) أريت أن دفع الآخر إلى المأمور الثمن والمسئلة على حالها  
فإذا المأمور من عنده زيادة معلومة يعلم أن تلك الزيادة لا تكون على مثل هذا الثمن أو أسلمه في غير ما أمره  
به فأراد الآخر أن يأخذ تلك السلعة لنفسه التي أسلم فيها المأمور ويزيد مما زاد المأمور في ثمنها أنه أن يأخذ  
السلعة التي أسلم فيها برأس المال الذي تعدى المأمور فيه (قال) قال مالك أما السلعة التي أسلم له رأس ماله  
فيها وهي غير ما أمره به فإن ذلك لا يجوز وهو من وجه لدين بالدين لأنه حين تعدى وأسلمه في غير سلعة كان  
ضاماً لرأس ماله فإن صرف رأس ماله في سلعة إلى أجل كان ذلك ديناً بدين (قال) ابن القاسم وأما أرى أنه  
إذا زاد على الثمن حتى يكون ضامناً يلزم المأمور أداء الثمن كان بمنزلة السلعة التي تعدى ما أمره الآخر فيها ولم  
يزد على رأس مال الآخر شيئاً لأنه قد ضمن لرأس ماله يدفعه إليه عند حين زاد على ما أمره فصار كأن الآخر  
يأخذ منه سلعته إلى أجل يذهب فتوجب له على المأمور وذهب يزيد ما يباحها معها فهذا الدين بالدين (قلت)  
أريت لو أمرت رجلاً أن يسلم لي عشرة دنانير في قم وتكون العشرة دنانير من عنده حتى أذهبها إليه فأسلم  
لي في هدس أو حص فرضيت بذلك ودفعت إليه الثمن مكانه (قال) لا بأس بذلك وليس هذا يشبه ما دفعت  
إليه عنه فتعدي فيه لأن ذلك أن آخرته أن ديناً بدين ولأنه إذا أسلف من عنده فعدى فأخذت ما تعدى به  
ودفعت إليه الثمن كان توليه لأنه لم يزمه شيء تعدى لك فيه ولا أصرف فيه ذهبك (قال) وقال مالك لو أن رجلاً  
أضع مع رجل في ثوبين فسلط الرجل البضاعة في طعام لم يجوز للآخر أن يأخذ ذلك الطعام (قال) مالك لأنه  
عندي من وجه الدين بالدين وبيع الطعام قبل أن يقبض (قال) ابن القاسم وهذا من بيع الطعام قبل أن  
يستوفي لأشك في أنه انما وجب الطعام حين تعدى المأمور للمأمور وليس له أن يبيعه حتى يقبضه (قلت)  
أريت أن دفعت إلى رجل ثوباً ليبيعه لي بدراهم فذهب فأسلقه في طعام أو عرض إلى أجل (قال) قال مالك  
أن كان أسلفه في عرض يبيع ذلك العرض بنفسه كان فيه وفاسماً أمره به أو فضل عن ذلك كان أصاحب  
الثوب وإن كان فيه نقصان كان على المأمور بما تعدى (قال) وقال مالك وإن كان سلفه في طعام أخذ من  
المأمور ما أمره به صاحب الثوب من الثمن إن كان أمره أن يبيعه بعشرة دراهم أخذ منه عشرة دراهم وإن  
كان لم يأمره بشئ معلوم أخذ منه قيمته فدفع إلى صاحبه ثم أسأى بالطعام فأدخل الأجل استوفى ثم يبيع  
فإن كان فيه فضل محادف على الآخر صاحب السلعة من مال المأمور كان الفضل للآخر أيضاً وإن كان كفاها  
دفع إلى المأمور وإن كان نقصاناً كان على المأمور بما تعدى (قلت) أريت أن كان المأمور لم يسلم الثوب  
في شيء ولكن باعه بدينار أو بدراهم إلى أجل (قال) قال مالك يتابع تلك الدنانير أو تلك الدراهم عرض معجل  
ثم يبيع العرض بعين فإن كان فيه وفاسماً أمره به الآخر من الثمن الذي أمره أن يباعه فهو به فذلك للآخر وإن  
كان فيه فصل فذلك للآخر أيضاً وإن كان فيه نقصان فدفع على المأمور بما تعدى (قلت) وهذا قول مالك  
(قال) نعم (قلت) فإن كان لم يأمره من مسمى (قال) ينظر إلى قديمة الثوب يوم تعدى فيه وبأيه

**فصل** وأما تسليم العروض بعضها في بعض كانت مما يكال أو يوزن أرحماً لا يكال ولا يوزن والحیوان  
بعضه في بعض فذلك كله جائز في ذهابه لا بجميع صحابه إذا اختلفت الأصناف أو اختلفت المنافع  
والأغراض في الصنف الواحد فيان الاختلاف لا اختلاف في المذهب في هذه الجمل وأما الاختلاف في تفصيلها  
على ما يأتي في مسائلهم من الاختلاف في بعض الأشياء هل هي صنف واحد أو صنفان فراء مضم صنفان



بالدين فيجعل في رقبته مثل ما وصفت لك في عمته (قال) فقلنا مالك فلان رجل دفع الرجل ثمنه لغيره  
 يبيعها له الى ابل فيباعها بالأمور بقدر (قال) مالك تنظر الى قيمة السلعة الساعة فان كان ما يباعها به المأمور وثلث  
 قيمتها كان ذلك الأمر وان كان فيما يباعها به المأمور وفضل عن قيمتها كان ذلك أيضا لا حرج وان كان فيما يباعها  
 به المأمور نقصان عن قيمتها ضمن تمام القيمة للأمر بما تعدى لانه امره أن يبيع الى ابل فبال بالقد ولا  
 ينظر الى شيء من الاجل (قلت) أرايت ان كان امره أن يبيعها بثمن قد ساء له الى ابل فباعها بالقد (قال)  
 هو في هذا ان سمى الثمن أو لم يسم الثمن فهو سواء وعليه القيمة بما تعدى لأن يكون ما يباع به السلعة من الثمن  
 أكثر من قيمتها عند افكر ذلك لرب السلعة (قال) ولقد سألت مالك عن الرجل يعطى الرجل السلعة  
 يبيعها له بثمن قد ساء له فيبيعها له بشرة دنانير فيأتيه صاحب السلعة بدم ما يباعها فيقول له لم تمر له الا باني عشر  
 وضول المشتري اعما أنت نادم وقد أفررت أنت امرته يبيعها فثمن يعلم أن امرته باني عشر دينار او يقول  
 المأمور ما امرتني الا بشرة او فزنت الى استهادا مني (قال) قال مالك في رجل ساء له ثمنه باني عشر دينار او يقول  
 الا هو ما امرته الا باني عشر و أخذ سلعته ان كانت لم تفسد كان فثمن حلف الماء و بالقد الذي لا اله الا الله  
 ما امره الا بشرة او فوض اليه بالابتداء ولا يكون عليه الا حرمته اذا فثمت (قلت) أرايت ان دفعت  
 مائة دينار الى رجل سلمها لي في طعام فصرها درهم أي ضمن أم لا (قال) ان كان فاصرفها فخر الما حرم  
 وعرف ذلك منه وكانت الدرهم ارفع بالامر لان المواسع مختلفة ومن المواسع ما يقع الدرهم فيه افضل  
 وربما كان المسلم اعيا سلم الى الرجل نصف دينار والى آخر ثلث دينار والى آخر دراهم حتى يبيع  
 من ذلك الطعام الكثير أو يكون البلدا اعيا بهم الدرهم و الدرهم اعيا بها ثمنها والناس يبيعونها حرمين فذا كان  
 كذا رأيت أن لا ضمان عليه الا لأرى به باسا أو أرى الطعام لا حرمين كان فاصرفها باني عشر  
 ما وصفت لك ثم أسلم الدرهم في الطعام رأيت ضمانا لا انا ولا يكرن الامام الحارم ولا يبيع طعاما وان  
 رتبنا جميعا ان يجعل الطعام لا حرم الا أن يكون المأمور قد قبض ذلك الطعام فيكون الا حرمنا ان أحب  
 أن يأخذه أنه وان أحب أن ضمنه ذبه ضمنه ياها

في الرجل يركب الرجل يباع له طعاما ففعل ثم رأى الأمر يبعه بأكثر من ثمنه  
 (قلت) أرايت ان ركبته رجل يسلم في طعام ففعل فما حل الا بل أتيت الى الذي ساء له اتمام لا يبيع  
 منه السلام ففعلني (وقال) لم تسم الى أنت ثوبا ولا ادفع اليه اتمام الا ان الذي دفع لي ثمن (قال) قل مالك  
 ان كان الاشتراء قد ثبت للأمر بينة ثم ان المأمور انما اشترى هذا الطعام لم يركب المأمور ان يدفع ذلك  
 الطعام الى الأمر ولم يكن له في ذلك جوار لم يكن دفع ذلك بينة كان لما ساء رأيت خصمه من الأمر (قلت)  
 فان دفع الطعام الى الأمر أرى قول مالك (قال) هم (قلت) و يدفع له امره و منه بينة  
 كذا كرت في قول مالك (قال) هم وان كان لم يضر المأمور

في الرجل يبيع

في الرجل يبيع  
 في الرجل يبيع  
 في الرجل يبيع  
 في الرجل يبيع



أجل السلم (قال) اذا مات قتل محل الاجل (قلت) وهو أولى برهته من الفرماحين يستوفى حقه (قال) ثم (قلت) فان مات الذي له السلم قبل محل أجل السلم هل يحمل أجله (قال) لا يحمل أجله ويكون ورثته مكانه ويكون الرهن في أيهم الى أجله فاذا حل الاجل دفع الطعام الى الورثة وأخذوه

### الكفالة في السلم

(قلت) أرايت ان أسلفت مائة دينار في ثياب موصوفة الى أجل وأخذت منه كفيلاً فصالح الكفيل قبل محل الاجل على ثياب أو عرض من العروض أو طعام أو دراهم أو دنانير (قال) ان كان باع الكفيل اباهما يها والذى عليه الدين حاضر حتى لا يكون للكفيل على البائع الا ما عليه فلا بأس به اذا باعها بما يحمل وان كان صالحه بأمر يكون البائع عليه فيه باختيار ان شاء أجاز صلحه وان شاء أعطاها له عليه فلا يخير فيه (قلت) فان كان صالحه الكفيل لنفسه على ثياب (قال) ان صالحه قبل محل الاجل على ثياب مثل الثياب التي عليه في صفها وعدد ما فلا بأس به وان كانت أكثر أو أقل أو أجود أو فاق أو أشر فلا يخير فيه (قلت) أرايت رجلًا أسلف رجلاً مائة دينار الى أجل وأخذ منه كفيلاً فصالح الكفيل الغريم قبل محل الاجل أو بعده على طعام أو ثياب (قال) ان كان ما صالح عليه الكفيل أمراً يكون فيه الذي عليه الحق خبير ان شاء دفع اليه ما صالحه عليه وان شاء دفع اليه ما كان عليه فلا يخير فيه وان كان ما صالحه بكر ذلك يرجع الى القيمة لانه لا يوجد منه من الثياب والرقيق والدواب فأما جاز الانه كانه قضاء دنانير لان ذلك يرجع الى قيمة الذي عليه ان كان الذي عليه دنانير فيدفع اليه الاقل وان كان الذي عليه عرضاً أو حيواناً فلا يخير فيه (قلت) لم لا يجوز أن يصالح الكفيل على ثياب من سننفا التي أسلف فيها أقل منها أو أكثر (قال) لان الثوب بالتو بين مثله في أجل ربا (قال) الا ترى انما يصالح الكفيل على تو بينه نوع ما أسلف فيه وانما له على الذي أسلف اليه ثوب واحد قد باع تو بالي أجل بثو بين من نوعه فلا يجوز وان كان السلم تو بين فلا يصح أن يصالح الكفيل على ثوب لا يماذا فعل ذلك قد باع الكفيل تو بين الى أجل بثوب من نوعه يتداول هذا الرباعية (قلت) هذا قد علمته اذا كان السلم تو بين فأخذ من الكفيل تو با قبل محل الاجل انما بال كرهه اذا كان السلم تو بالي أجل فأخذ من الكفيل تو بين يتداول (قال) لانه لا ينبغي للرجل أن يدفع تو بين ويحل قفدي ثوب من نوعهما الى أجل لانه اعزاه التوب على أن يضمن له التوب الا يتخلى محل الاجل فهذا لا يصح وكذلك الكفيل مثل هذا (قال) وقال مالك وان أخذ من الكفيل تو با قبل محل الاجل هو أرفع من التوب الذي على الغريم اذا كان من سننفا لم يصح لانه اعزاه على ان وضع عنه الضمان (قلت) أرايت ان أسلفت الى رجل في حنطة الى أجل وأخذت منه كفيلاً لم يجوز لي أن أصالح الكفيل في قر له مال قبل محل الاجل (قال) لا يجوز لك أن تصالح الكفيل قبل محل الاجل شيئاً من الاشياء الا أن تأخذ منه مثل رأس مالك التي أسلفت توليه توليه اباهما واقالة برضا الذي عليه السلم أو مثل طعام الذي أسلفت فيه (قلت) ولا يجوز لي أن آخذ من الكفيل سمراً اذا كان السلم حنطة محرمة (قال) لا (قلت) وكذلك لا يجوز لي أن آخذ منه اذا كان السلم حنطة سمراً فلا يجوز لي أن آخذ منه محمولة أو شعيراً (قال) هم لا يجوزونك ولا يجوز لك أن تأخذ من لكفل با محل الاجل ولا بعد محل الاجل الا مثل حنطتك التي شرطت (قلت) فالتى عليه السلم أى ثوبى محروقة

الذين بعد حوله على أن يربي له فيه سلف جرم منفعه ولا يجوز لي السلف أن أسدأ فصل ما أسلفه دكان ذلك من غير شرط كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استلف من رجل كراذ صاه جلا سيارا باع وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء وكره ما يخرج الله أن يأخذ أكثر عدد في امره في مجلس خضاء ولا بأس به بعد المجلس اذا لم يكن وأى ولا عادة فدا سلم الصنف من العروض والخيوان في مثله أكثر

أخذته قبل عمل الأجل (قال) لا يجوز لك أن تأخذته قبل عمل الأجل الا حنطة مثل حنطتك التي أسلفت فيها أو رأس مالك بعينه (قلت) فان أخذت من الذي عليه السلم سمراء وكانت محمولة أو أخذت محمولة أو شعيرا أو سلتا وكانت سمراء ذلك قبل عمل الأجل (قال) لا يجوز ذلك (قلت) والكفيل والذي عليه السلم قبل عمل الأجل أهم سواء لا يجوز لي أن أخذتهما إلا دراهم مثل دراهمي أو حنطة مثل الحنطة التي أسلفت فيها بصفتها (قال) نعم إلا أن الذي عليه السلم يجوز لك أن تقبله ولا يجوز لك أن تقبل الكفيل إلا برضا الذي عليه السلم (قلت) ولم تجز لي قبل عمل الأجل أن أؤتي الكفيل (قال) لا تأخذ لو ليت أجنبيا من الناس جاز لك ذلك فالكفيل أولى أن يجوز له ذلك لو كان أن تؤتي من شئت من الناس (قلت) فلم كرهت لي أن أؤتي الكفيل إلا برضا الذي عليه السلم (قال) لا في إذا أجرتك أن تقبل الكفيل بغير رضا الذي عليه الحق كان الذي عليه السلم غير رافق أن يقول لا أجيزه لا فلتعروا ما أعطى الحنطة التي علي فذلك له أن لا يعطى الحنطة إلا الحنطة التي عليه لا يلزمه غيرهما فكان الكفيل إنما استقال على أن البايع بالخيار أن أحب أن يعطى طعاما أو أن أحب أن يعطى دنانير أعطاه فتبعت الأكلة ههنا لما صار الذي عليه السلم غيرا وصار الكفيل ههنا كما جئني من الناس استقال الذي له الحق على أن يحل الخيار الذي عليه السلم أن أحب أن يعطى دنانير أعطاه وان أحب أن يعطى طعاما أعطاه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي لانه إذا كان الخيار البايع الذي عليه السلم لم يجز فيه التقدير فاستأفها فقدم الكفيل على أن الذي عليه السلم بالخيار فكانه أسلفه الذهب سلفا على أن البايع أن شاعر دهب أو ان شاء أعطى طعاما فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لاشن فيه (قلت) فلم أجرت أن تقبله برضا الذي عليه السلم (قال) لان الأكلة ههنا إنما تبع البايع فيصير الكفيل ههنا كانه أسلفه الدنانير سلفا وهذا يجوز للأجنبي من الناس أن يعطيني ذهبي على أن أقبل الذي عليه السلم برضا فإذا رضيت فاعلم استقرض الذهب فرضا أو فاني وانما يبيع الذي عليه السلم ههنا بالذهب لا بغير ذلك والكفيل والأجنبي ههنا سواء (قلت) لم أجرت لي أن آخذ من الكفيل قبل عمل الأجل طعاما مثل طعامي الذي أسلفت فيه وهذا لا يجوز لي أن آخذ من أجنبي غير الكفيل (قال) لان الكفيل ههنا إنما قصي على نفسه حنطة عليه إلى أجل قبل عمل الأجل فذلك جارحل الأجل أو لم يحل ولا يجوز للأجنبي من الناس أن يعطيني عن الذي عليه السلم مثل حنطتي الذي عليه وأحله عليه إلى عمل الأجل لان هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي فلا يجوز ذلك حل الأجل أو لم يحل إلا أن يستقرض الذي عليه السلم هذا الطعام من هذا الأجنبي ليوفيني أو يأمر أجنبيا من الناس فيوفيني عنه مثل الطعام الذي لي عليه من غير أن أسأل أنا الأجنبي أن يوفيني ذلك وأحله علي الذي عليه السلم فإذا كان كذلك فهو جائز حل الأجل أو لم يحل ولا يجوز للأجنبي من الناس أن يحل الأجل أن يوفيني على أن أحله علي الذي عليه السلم ولان أسلف مثل الطعام الذي لي علي الذي عليه السلم وأحله عليه بذلك فهو لا يجوز (قلت) ولا يجوز أن آخذ من الكفيل إذا كانت الحنطة التي أسلفت فيها سمراء محمولة ولا شعيرا ولا سلتا ولا غير ذلك من الأضمة (قال) نعم (قلت) لا يجوز حل الأجل أو لم يحل (قال) نعم (قلت) ولم (قال) لانه إذا فعل ذلك كان بيع الطعام قبل أن يستوفي (قلت) فان حل الأجل أبطل لي أن آخذ من الكفيل سمراء أو سلم محمولة أو شعيرا أو سلتا (قال) لا يجوز ذلك لان هذا بيع

أو أفضل في الصفة وذلك حرام وورد بالانه فرض زيادة بشرطها في العدد والصفة وان كان أسلمه في أقل من عدده أو أدنى من صفته فاعلم اغتفر كثرة العدد أو أفضل منفعة لا بغناء الضمان وذلك كله لا يجوز لبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلفه بمر منفعة حتى إذا خلقت الصفة اختلافا بينا فتباعدت أشبهت الصنفين وكساده دون الآخر لا يجوز ذلك في الصنف الواحد فإذا لم يجز ذلك فيه كان المسلم له في مثله على يقين من

الطعام أيضا قبل أن يستوفى لأنه ينقص ويتبع بطريقه ما عطف (قلت) أي يمتد إلى ما عطف عليه  
أخذته قبل عمل الأجل مثل طعام الذي عليه (قال) نعم (قلت) لو يجوز لي أن أخذه منه قبل العمل  
التي أسلمت إليه (قال) نعم (قلت) وهل يجوز لي أن أخذه منه قبل عمل الأجل شيئا غير درهمي أو طعامي الذي  
عليه بيته قال لا يجوز لك أن تأخذه منه غير الذي لك (قلت) أفيجوز لي أن أخذه منه بحمولة إذا كان السلم سمرا  
بل عمل لا لا أشعير أو سلتا قال لا (قلت) لم (قال) لأن ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى لا تأخذ طعاما  
بيته وإنما أخذته من طعام غير طعام الذي لك عليه فمما ربح الطعام قبل أن يستوفى ويصدق له منع حتى  
وتجبل (قلت) فإن حل الأجل فأخذت منه سمرا من محمولة أو محمولة من سمراء أو سلتا أو شبهة قال لا بأس  
بذلك (قلت) وما فرق ما بين الكفيل وبين الذي عليه السلم إذا حل الأجل (قال) إذا حل الأجل فأخذت من الذي  
كان عليه السلم محمولة من سمراء أو سمراء من محمولة فهذا بدل الأثر أي ألتأ إذا أخذت سمراء من محمولة  
أو محمولة من سمراء أصل الذي كان لك عليه وإذا أخذت من الكفيل محمولة من سمراء أو سمراء من محمولة  
إذا حل الأجل لم يطل من الذي عليه السلم ما لم يأتى بأدى أخذته من الكفيل وتابع الكفيل الذي عليه السلم  
بالطعام الذي عليه فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قلت) أرايت لو أتي أو سلمت إلى رجل في طعام إلى أجل  
وأخذت به كقبلا أو طأ الكفيل الطعام قبل عمل الأجل للكفيل أن يتبع الذي عليه الطعام (قال) ليس ذلك  
الكفيل حتى يعمل الأجل فإذا حل الأجل تابع الكفيل الذي عليه الطعام لأنه قد أداه عنه (قال) فإن لم  
الأجل ولم يؤد الكفيل الطعام للكفيل أن يتبع الذي عليه الطعام فإذا أخذته مني أن يؤدني شيء له سلم  
(قال) ليس له أن يأخذ منه ولكن له أن يتبعه حتى يؤدني شيء له من يعمل له عنه ويرأى من حاله (قلت) أرايت  
أن أسلمت في طعام أو هررض وأخذت بذلك قبلا حل الأجل فأردت أن أخذه الكفيل (قال) قال ذلك  
ليس له أن يأخذ الكفيل إلا أن يكون الذي عليه الحق كثير الدين فهو أن قام على حته خاف أن يحاسبه المرماء  
أو يأتي غرماء آخر فيقبضونه قال فإن كان كذلك أو كان غائبا أرى أن يتبع الكفيل وإن لم يصح كذا  
لم أراين بيعه مال الحل حتى يستوفى من المرمى وانجز الذي عليه السلم من حقه أو لم يجر له شيء يتبع  
الكفيل (قلت) أرايت إن كان الذي عليه السلم لي بالحق أنه أن يأخذ الكفيل فيقول الكفيل الزم الذي  
عليه الحق حتى يعطيني حتى قال لا أرى ذلك له (قلت) أرايت إن حل الأجل جاءني الكفيل فقال اداني  
الطعام الذي ضمن به من دفعته إليه ليؤدني معنى فقلت عنده (قال) هو ضمن له إذا كان إجماعا فذلك  
على وجه الاقتضاء مما يحمل به عند (قلت) كذا على مباحه ينفذ أولئك نعم (قلت) كذا مما يجب  
عليه أو مما لا بد عليه (قال) نعم (قلت) اقتضى ذلك أو كنت أأخذ في دفعته له قبل أن ينفذ به شيء فإن  
(قال) نعم إذا كان أخذته على وجه الاقتضاء مما يحمل به عندك وسواء كنت ذكرا صاهم سلطان أو غيره  
لأن يكون الذي عليه الحق قد دفعه لي الكفيل من - يراقتضاه من دفعه لي وجه لرحاله لا يصح  
لكذلك (قلت) أرايت إن أسلمت طعامي إلى رجل فقلت له أن يأخذني ذلك قبل أن ياتي لي الأجل ثم أتى عليه  
سلم دفعه لي ما لي أكتيا وحشا لا لي فبأنه قبل ما لي سلم فقال أنا - الكفيل  
طعام يدي فبأنه سلم لي سلم (قال) لا يجوز له أن يغيره شيء من شيء له ولا يرد له شيء  
الطعام يدي أو يردف فبأنه سلم لي سلم (قال) لا يجوز له أن يغيره شيء من شيء له ولا يرد له شيء

لحق الذي اشترىه بغير خلاف محسن ابن روي في مقامه في قوله لا يملكه على  
 يتبين من النفع الذي به بل ان كل واحد من الاثنين قد يدين صاحبه  
 في مصلحه وامانهم الذين يعضه في عض الامم في الجملة او يعضه في دعاءه في هذه او تلكه

(قلت) وإن شاء أخذ الكفيل بثلث الطعام الذي دفعه إليه الذي عليه البلم يؤديه عنه (قال) نعم إذا كان دفعه إليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه (قلت) فإن أخذ الذي عليه السلم بطعامه الذي عليه أيرجع الذي عليه السلم على الكفيل الذي باع الطعام ضمن الطعام الذي باع (قال) نعم إذا كان دفعه إليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه (قلت) وإن أ. ب. أن يأخذ بثلث الطعام الذي دفعه إليه يؤديه عنه أخذه قال نعم (قلت) فإن أخذ الذي له السلم الكفيل بثلث الطعام الذي قبضه من الذي عليه السلم وكفله أسوغ له الثمن الذي باعه به (قال) نعم (قلت) ولا يكون للذي كان عليه السلم أن يقول أنا أخذته الثمن الذي باع به ما دفعه عليه مثل الطعام الذي أخذ منه وبالسلم (قال) نعم لا يكون له ذلك إذا كان أخذ منه على وجه الاقتضاء لا به كان له منه أمنا (قلت) أرأيت رجلا أسلم إلى رجل في طعام وأخذ منه كفيل برأس ماله أ يكون على الكفيل شيء إن كانت حاله برأس ماله أنه يأخذ رأس ماله من الجيسل إن لم يوفه الذي عليه الطعام حقه (قال) لا خير في هذا ليس وهذا حرام (قلت) أرأيت لو أن رجلا على ألف درهم إلى أجل من الأجل فأخذها مني كفيلًا من الكفيل صالح الذي له الحق من الألف درهم التي له بمائة درهم دفعها إليه قبل الأجل أ يصلح هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح هذا من صاحبه فكيف من الكفيل ولا خير في ذلك لأنه لا يجوز بهما بين الكفيل وبين الذي له الحق إلا يجوز بين الذي له الحق وبين الذي عليه أصل الحق وهذا من وجه شيعي وتبطل وهذا لا يجوز (قلت) فإن حل الأجل وصالحه الكفيل على مائة درهم من حقه (قال) ذلك جائز عندما لك (قلت) فميرجع الكفيل على الذي عليه أصل الحق (قال) بمائة درهم لا يرجع عليه بأكثر من ذلك لأنه لم يؤد عنه الأمانة (قلت) ولا ترى هذا بيع ألف درهم بمائة درهم الأثرى أنه باع ألف درهم له على الذي عليه أصل الحق بمائة درهم أخذها من الكفيل (قال) ليس هذا بيع ألف درهم بمائة درهم فأخذها من رجل أخذها من الكفيل وزل تسع مائة كان سلمها الذي عليه الحق وانما جازله أن يأخذها من الكفيل ويضم التسع مائة عن الذي عليه أصل الحق لأنه لو جاءه رجل أجنبي فقال له أنا دفع اليك مائة درهم على أن تضم عن فلان تسعة مائة درهم فتقبل كان ذلك جائزًا أو أعاره ذلك الكفيل عليه بالمائة التي أدى لأنه أداها عنه لأنه كان كفيلًا بها (قلت) فإني أطوع فأد مائة غير أمره أ يرجع بها على الذي عليه الحق (قال) هم يرجع عليه بها (قلت) فإن قال له الكفيل أعطيت مائة درهم على أن تكون الألف التي لك على الذي تكلفت عنه قال هذا حرام لا يحل والمائة محرمة على الكفيل (قلت) فإن قال الذي له الحق أنا أحسبها من حق وأبعتها تسع مائة التي قبضت عليك (قال) لا يكون ذلك له الآن يكون الذي عليه الحق معدومًا أو غائبًا فان كان كذلك فله أن يحتسبها ثم يطلب الكفيل عما في له من حقه إذا كان الذي عليه الأصل غائبًا أو معدومًا قال فان كان الذي عليه الأصل مومرًا أو كان حاضرًا رد المائة على الكفيل وأبعت الذي عليه الأصل بالألف كلها (قلت) وإن كان غاصبا الذي عليه أصل الحق رد حلول الأجل على أن يأخذ منه مائة ثم يضم عنه تسع مائة قال هذا جائز - د - ١٠ (قلت) ولا يشبه صلحه الذي عليه أصل الحق في هذه المائة إذا حل الأجل صلحه الكفيل (قال) نعم لا لأنه لا يمسح الكفيل بيع ورق بأكثر منها وصلحه الذي الذي عليه الأصل انما هو شيء تركه له (قلت) أرأيت إن صالح الكفيل الذي له الحق من هذه الألف على حسين دينار (قال) لا أراه جائزًا على حال من الحال لأنه إذا صالح الكفيل الذي له الحق على دينار كان الذي عليه الدين غير أن شاءه درهم الذي الذي أدى عنه الكفيل وإن شاء أدى الألف درهم التي كانت عليه فلما كان غير أن ذلك بطل هذا الصلح (قلت) في الفضة وثلا لا يجوز باجاءه أصل العلم وكذلك الطعام كله بجميع أصنافه كل ما يكال أو يوزن أو يما لا يكال ولا يوزن كان ما يذخر أو يما لا يذخر لا يجوز سلمه بعضه في بعض

[illegible]

(قلت) أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في ثوب فلما حل الأجل زدته ثم عرهما على أن يعطيني أطول من ثوبي الذي أسلمت إليه فيه من صنف ثوبي الذي أسلمت إليه فيه أو من غير صنفه فلا بأس بذلك (قال) نعم كذلك قول مالك إذا تعجلت ذلك وكذلك ذكرنا عن سعيد بن المسيب أنه لا فال بأس بأن يزبد المشتري البائع ما شاء وأشد أرفع من ثيابه (قال) مالك ولا يصلح له أن يأخذ دون ثوبه على أن يسترجع شيئا من الثمن الذي دفع إليه فيه إن كان دفع فيه ذهباً أو ورقاً لم يأخذ ذهباً ولا ورقاً يأخذ دون ثوبه وإن كان رأس المال عرضاً لم يجوز أن يأخذ ثوباً دون ثوبه يسترجع من صنف العرض الذي هو رأس المال شيئاً وإن هو أخذ عرضاً من غير صنف العرض الذي هو رأس المال فلا بأس بذلك (قلت) ولم يرهه مالك إذا أخذ من العرض الذي هو من صنف رأس المال (قال) لأن الرجل لو سلف خطئه في ثياب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل أخذ دون ثيابه على أن يرد عليه الذي عليه الثياب خطئه لم يصلح هذا وصارت خطئه بخطئه إلى أجل وثوب فيه يدخله بيع وسلف (قلت) وأين وجه السلف (قال) ما أرتجع من خطئه فذلك السلف (قلت) بأن يدخله البيع (قال) ما مضى له من خطئه بالتوب فهذا البيع فصار في هذه الصفقة بيع وسلف فلا يجوز هذا في قول مالك (قال) وكذلك لو كان رأس المال ثياباً والذي سلف فيه عرض سوى الثياب جوا أن أو غير ذلك فلا يصلح ذلك أيضاً إذا استرجع شيئاً من رأس ماله على أن أخذ بعض سلمه لاه يدخله ما وصفت لك (قلت) فإن استرجع بعض رأس ماله بعينه على أن يأخذ سلمه كله الذي كان أسلم فيه أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس به إذا استرجع بعض رأس ماله بعينه إذا كان رأس ماله براً أو قتيلاً أو حيواناً أو صرفاً أو عرضاً لأن هذا أعمار دأله المسلم إليه بعض ما كان أخذه منه وثبت حق رب السلم كما هو على حاله (قلت) وإن كان رأس ماله الذي

﴿فصل﴾ وأما العلم في الصناعات فينقسم في مذهب ابن لقمان إلى أربعة أقسام أحدها أن لا يشترط العلم المستعمل عمل من استعماله ولا يعين ما يعمل منه والثاني أن يشترط مجمله ويعين ما يعمل منه والثالث أن





الرجل الرجل في سلفته لا ملو اشتراعه في أصل السلف لم يكن به بأس إنما هذا رجل استعمل شراؤه فاستقر له  
بأنه فزده قلت وهذا قول مالك قال نعم

### في الأمانة في الصرف

قلت أ رأيت أن صارفت رجلا من أهلك ما يرمي ثمنه عندك فقال لي أظني من الصرف فدفعت إليه دنانيره  
واقترنا قبل أن أقبض دراهمي قال لا يجوز هذا عند مالك قلت فإن اشتريت سيفا على كبر الفضة اتصل  
للفضة تبع بدنانيرهم أما الثمن بما قد فعلت فماتت إليه السيف واقترنا قبل أن أقبض الدنانير يجوز  
هذا أم لا قال لا يجوز هذا لأن مالك قال لا يباع هذا إلا بدنانير فإلا فلا يصح له أن يقبله  
ويشترى قبل أن يقبض دنانيره لأن مالك قال في الأمانة هي بيع من اليسوع بعهده ما يبيع اليسوع ويحرمها  
ما يحرم اليسوع

### في الأمانة في الطعام

قلت أ رأيت لو أتي أسلمت في طعام ليس لا يجوز لي أن أأخذ لأرأس مالي أو لأطعم أدي أسلمت فيه  
ولا يجوز غير ذلك في قول مالك قال نعم قلت أ رأيت لو أتي أسلمت إلى رجل أباي طعام في أصل ما قلته  
من نصف الطعام الذي لي عليه قبل عمل الأجل أو بعد ما عمل الأجل على أن يرده على نصف الثياب التي  
دفعتها إليه بعينها لا يجوز هذا وكيف إن كانت قد حلت أسوات الثياب أو لم تغل اقترنا أو لم يضرها قال لا بأس  
بذلك ولا تشبه الثياب الدراهم لأن الدراهم ينفعها والثياب لا تنفعها فإذا ردت بأعيانها أو بدراهم  
لا تعرف بأعيانها لا ملو أسلف دراهمي في طعام إلى أجل فاقاله من نصف ذلك الطعام قبل أن يضرها على  
أن يرده إليه نصف دراهمه لم يكن بذلك بأس فكذا قال في الثياب وقد قال في مالك قال ملك لنا في أن أسلف  
دابة أو غلاما في طعام فلم يغير الطعام ولا الدابة في دونه بما ولا نقصان عمل الأجل فأراد أن يقبله قال  
لا بأس أن يقبله ويأخذ دابته أو غلامه ويبيعه من سلمه قلت فإن أقاله قبل عمل الأجل قال  
لا بأس بذلك أيضا في قول مالك قلت وإن تغيرت أسواقه فلا بأس بذلك ما لم يتغير في دونه شيء فلو  
لنا مالك في تغير البدن ولم تغل لنا في تغير الأسواق ولو كان تغير الأساق عنده مثل تغير البدن في مسئلة  
هذه لنا له ولا وقد قال لنا مالك لا بأس أن يقبله من سلمه ويأخذ دابته بدشهرين أو ثلاثة فلهذا يدان  
على أن أسواقها قد حلت فلم يملك بذلك بأسا لأن في شهرين أو ثلاثة تغيرت في أسواق الدواب قلت  
فإذا أسلمت ثيابا في طعام أو حيوانا في طعام فأقلته من نصف ذلك هذا ما افترقا على أن أأخذ منه نصف  
الثياب أو نصف الحيوان لم أجزئه قال لأنه بعينه ولأن المفعة لم تدخل فيه للبائع ولا للمشتري ولا يباع  
فيه بيع وسلف وكل بيع كان بذهب أو ورق أو عرض من العروض سلف في طعام لم يدخله بيع ولا سلف  
ولا زيادة ولا نقصان فلا بأس أن يقبله بغيره أو لم يضرها قلت أ رأيت أن أسلمت عبدا إلى رجل يتردد  
من حطه أم أمانا لثاوة تعبر سوق العبد ودخله معه أو نقصان قال سألت مالك أنه إذا كان له عبدا  
على حله لم يدخله بغيره ولا نقصان ومن غير أسواقه قال لا أرى بأسا أن يقبله من الطعام شيء  
عليه قلت وإن دخله نقصان من عودا وعيب من العيرب قال لا يعجبني ذلك ولا حرج به  
قال ابن القاسم وأما أرى النجاء بغيره لثاوة العبد بغيره أو لصغير بغيره أو لصغير بغيره أو لصغير بغيره  
أرأس المال وأما الوجه الثاني وهو أن يشترط عمله وحين يعمل منه ليس له ولا حرج به  
إن لا يباع في الشيء لم يبيع فإن كان يعرفه بغيره فذلك شيء من العمل لا يمكن عادة العمل أو العمل

والصالح يذهب منه ما ان ذلك لا ينبغي فيه الاقالة لان زيادة وأما لو كان السلم جارية موهبة فسميت لم أرب به  
 بأول أم مالك يجعل مائة الف رقيق وبخفهم مثل مائة الف ولبى وبخفها وقال نعم انشترى الدابة اشبعها  
 والرقيق ليسوا كذلك (قلت) أرايت لو ايت بعت جارية بعد ثمانية مائة العبد فثقلنا (قال)  
 ما أخطف من مالك فيه شيئا ولا أرى الاقالة تكون ذمات أحدهما وانما تكون الاقالة اذا كانا جميعا حين  
 اقلت) أرايت ان اشتريت عبدا بعد دفعته اليه وقبضت العبد الا شترتم اسباب أحد البعدين هي  
 أو عور أو عيب ثم تنالنا تجوز الاقالة فيما تنالنا (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) لا أخطفه الساعة  
 (قلت) فلم لا تجوز الاقالة بينهما (قال) لاننا ما آتاه كل واحد منهما صاحبه على أن يأخذنا دفع من الثمن فلما  
 انتقص من الثمن شيء فليس على هذا الاقالة (قلت) فان علم بان العبد الذي دفع فلما انتقص عور أو عيب  
 فثقلنا على هذا (قال) هذا جائز اذا علم لا تعرض أن يدع بعض حقه (قلت) أرايت لو ان رجلين أسلما  
 الى رجل في طعام واقالة أحدهما أيجوز (قال) قال مالك لا بأس بما أرى ذلك جائزا الا أن يكونا متفاوضين  
 في شراء الطعام ويبيع أو متفاوضين في أموالهما فيكون ما آتاه هذا وما أتى لشريكه فيه نصيب فلا يجوز  
 (قلت) أرايت لو أن رجلين أسلما الى رجل في حنطة مصلومة أو ثياب موصوفة فاستقاله أحدهما أو ولي  
 حصته ورجلا (قال) قال مالك لا أرى بذلك بأسا (قلت) وان لم يرض شريكه (قال) قال مالك نعم وان  
 لم يرض شريكه فان ذلك جائز عليه قال مالك وليس للشريك على شريكه حصة فيما آتاه (قال) وقال مالك  
 انما الحصة فيما بين الشريكتين البائع وليسته حصة على الذي اشترى معه أن يقبل صاحبه ويأخذ ذهبه ولم  
 أرمي بحبل له شريكا فاما أخذ من شريكه أن يرجع فيه معه (قلت) أرايت ان أسلم رجلان الى رجل في طعام  
 موصوفة واحدة فأقاله أحدهما من رأسه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك (قلت) ولم  
 أجازه مالك وانما هو موصوفة واحدة (قال) لانه لا يتم أن يكون انما يبيع من أحدهما على أن يسلفه الآخر  
 (قلت) فان كان رأس المال ثوبا واحدا أسلما جميعا في طعام فاستقاله أحدهما (قال) لا أرى بذلك بأسا  
 ويكون شريك في الثوب معه (قلت) أحتفظه عن مالك (قال) لاننا قال مالك في الرجلين يسلفان جميعا  
 سلفا واحدا فيقبل أحدهما صاحبه انما قال انما مالك ذلك في الذهب والورق وجميع الاشياء اذا كان رأس  
 المال لم يتغير في دين بحال ما وصفتك فذلك عندنا في الاقالة من أحدهما بمنزلة الدرهم (قلت) أرايت ان  
 أسلم رجل الى رجلين في طعام موصوف الى أجل أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان آتاه  
 أحدهما تجوز الاقالة في قول مالك أم لا (قال) ان كان لم يشترط عليه ما عند اشترائه منهما ان أحدهما حبل  
 بصاحبه أي ما شاء أخذ بحقه لم أر بالاقالة بأسا لانه ليس له أن يتبع كل واحد منهما لبيع عليه وهذا في الاجارة  
 أي بما أجاز لي مالك في الرجلين يشترى من الرجل الواحد فقبله أحدهما وبأي الاخران ذلك جائز (قلت)  
 ولم كره في الرجلين اذا كان كل واحد منهما حبل عن صاحبه لم كره في الاقالة (قال) لانه كان جميع الحق  
 على واحد فأقاله من بعض وأخذ بعضا (قلت) أرايت لو ايت أسلمت الى رجل مائة درهم في مائة أردب فلما  
 حل الاجل أو قبل أن يحل الاجل رد على الدراهم وأعطا في الطعام أو رد على الدراهم قبل محل الاجل  
 وأرجأ الطعام عليه الى محل الاجل (قال) لا خير في هذا (قلت) فان رد على نصف رأسه قبل  
 محل الاجل وأرجأ الطعام عليه الى أجله قال لا خير في ذلك (قلت) أرايت لو ايت أسلمت الى رجل مائة  
 درهم في كرحطة ثم نأها فلما ودراهمي في مدي الذي أسلمت اليه بعينها فأرد أن يطيني غيرها فقلت

من الشيء المعلن منه العمل فيجوز على أن يشرع في العمل وعلى أن يؤخر الشرع فيه شرط ما يشاء وبين  
 ثلاثة أيام أو نحو ذلك فان كان على أن يشرع في العمل جاز ذلك بشرط - جيل التقدر تأخيرها وان كان على أن

(قال) انه ان يطين غيرهما اذا كانت مثل ادوية المثل (قلت) وانما ان يطين غيرهما  
 معه لا يفسد به حين تقايلنا فأراد ان يطين غير درهمي قال نعم ذلك له (قلت) وكذلك لو كنت اطمع  
 طعاما في صرّوس ثم انا تقايلنا والطعام عند الذي أسلمت اليه فأراد ان يطين غير طعامي ويطين طعاما في  
 سفه طعامي فأيت قال ذلك لك (قلت) فان كانت الدراهم قائمة بعينها ضده والطعام عند عينه فاقامته على  
 ان يدفع الي درهمي بعينها أو طعامي بعينه (قال) أرى الدراهم وان اشترط ذلك فيه أن يدفع غيرهما أو  
 الطعام فيه أن يأخذ ان كان قائما بعينه اشترط أو لم يشترط (قلت) فافرق بين الدراهم وبين ما يكال  
 أو يوزن في هذا (قال) لان الدراهم لا يشتري باعيانها والطعام وما يوزن وما يكال مما يؤكل ويشرب وما لا  
 يؤكل ولا يشرب قد يشتري بعينه فهذا فرق ما بينهما (قلت) وكل شيء يات به مما يؤكل ويشرب ولا يؤكل  
 ولا يشرب اذا كان يوزن ويكال فاقامته فاستأني صاحبها بعينه فاقامته فيه جازة وعلى مثله (قال) نعم  
 اذا علم بذلك فاطاه بعد العلم فالاقالة تجارة (قال) سحرون ولكن عند المثل حاضرا (قلت) وكذلك  
 لو اقتصبته فاقامته كان على مثله ولم يكن على قيمته وان حالت أسواقه (قال) نعم كذلك قال مالك وليس  
 عليه أن يدفعه اليه الا في الموضع الذي اقتصبه منه فيه وفي الاقالة انما يلزمه أن يرد اليه ذلك الشيء حيث دفعه  
 اليه وان حالت الاسواق (قلت) أرايت ان أسلمت اليه ثوبا في طعام أو أجل فهلك الثوب ثم استغالي  
 فاقامته تجوز الاقالة أم لا في قول مالك ويكون عليه قيمة الثوب (قال) لم أسع من مالك به شيئا ولا يعجبني لان  
 الثوب قد ضاع ولا تكون الاقالة على القيمة ولا على ثوب يشترى بوعاء الاقالة عليه بعينه وليس تجوز الاقالة  
 عليه بعينه (قال) والاقالة على القيمة لا تجوز (قلت) أرايت لو ان رجلا اشترى منه طعاما على أجل  
 بثوب فقبضت الطعام ثم استغالي فاقامته فاقامته الطعام عندي بعدما اقلته قبل أن أدفعه اليه (قال) قال  
 مالك هلاك الطعام من شئ زده على صاحبه الذي اقلته منه وتفسخ الاقالة (قلت) أرايت لو أسلمت  
 ثوبا في طعام ثم انا تقايلنا (قال) تجوز الاقالة اذا رد الثوب بحضرة الاقالة لم يؤخذ دفع ذلك الثوب (قلت) فان  
 كان الثوب حين تقايلنا قائما عند صاحبه حين يعلم ان ذلك قلما تقايلنا بعث ليؤتي بالثوب فأصاب الثوب قد  
 تلف (قال) فلا اقالة بينهما ويكونان على سلمهما لانه لا يصلح له أن يقبله الا بتقدي فليما لم يقصد بطلت الاقالة  
 وانما كانت الاقالة على ثوبه بعينه تلف قلما تلف بطلت الاقالة (قلت) أرايت ان قاله و الثوب قائم بعينه  
 فأصاب الثوب قد تلف فأعطاه مثله قبل أن يتفرقا تجوز الاقالة أم لا (قال) لا تلزمه الاقالة ولا تجوز فاذا كانت  
 الاقالة على رأس المال بورأس المال ثوب قائم به لم يضع ثم انه تلف به ذلك فليس له أن يعطى مكانه منه لان  
 الاقالة انما وقعت على ذلك الثوب الذي تلف بعينه (قال) قال مالك ولو ان رجلا أعطى رجلا عبدا أو فرسا  
 أو ضلا أو جارا في طعام الى أجل وذلك الاجل شهر ففسر صاحب الطعام به وقد اختلفت الاسواق والرقب  
 اتضعت والذواب مثل ذلك أيجوز له أن يقبله ويرده اليه (قال) نعم اذا كان على حاله (قال) ابن القاسم  
 الا أن يدخله عور أو حصان أو زيادة فان دخله هذا فلا اقالة مفسوخة (قلت) فأصل قول مالك في هذا كله  
 ان انا أسلمت حيوانا أو دواب أو رقبا أو عروسا نيا أو غير ذلك مما هو من العروض مما يكال أو يوزن  
 وما يكال ولا يوزن اذا كان مما لا يؤكل ولا يشرب أسلمت ذلك في طعام الى أجل فتقايلنا واسلم التو  
 أسلمت اليه في هذا الطعام قائمة بعينها الا انها قد تغيرت بالاسواق لسعر رخص أو غلا فلا بأس بالاقالة بين  
 (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) وان دخل هذه العروض وهذا الحيوان  
 يباع بالشروع في العمل الى الثلاثة ايام ونحوها لم يجز تعجيل النقد بشرط حتى يشرع في العمل وأما لو  
 باع بالثمن وهو أن لا يشترط عمله بعينه وبين ما يعمل منه فهو أيضا من باب البيع والجاراة في المبيع الا ان

تتعلق في أمانها تحرقه الله روض أو أمانها حرق أو أصاب الحيوان ضرراً أو جرح أو جنى أو شلل أو صمم أو نقص ذلك ثم تقابلنا بمجزأة الأمانة فيايتنا (قال) نعم (قلت) وان تلفت العروض وماتت الحيوان والرقيق ثم تقابلنا بعد ما تلفت العروض ومات الرقيق والحيوان فالأمانة فيها لا تجوز وعليه مثل الحيوان والرقيق والعروض يدفعها بضرر ذلك قبل أن يضرها (قال) نعم لا تجوز الأمانة بعد ما تلفت العروض والحيوان

(ثم كتاب السلم الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله تعالى)

(وبه كتاب السلم الثالث)

(بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم)

(أمانة المريض)

(قلت) أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في مائة درب عنهما ما تادروهم ولا مال لي غير ما فاقته في مرضي ثم تم أن يجوز له من ذلك شيء أم لا (قال) يحذر الورثة فإن أحبوا أن يبقوه ويأخذوا رأس المال فذلك جائز لهم وإن أوافقوه الله بثلاث عليه من الطعام وأخذوا ثلثه وإن كان الثلث يحمل جميعه جاز ذلك له وتمت وصيته (قلت) أرأيت إن لم يكن فيه عناية أنما كان الطعام يساوي ما تادروهم وأما كان رأس مال المريض ما تادروهم فأقله أيجوز أم لا (قال) نعم (قلت) فمقتطع عن مالك (قال) لا لأن مالك أقال في بيع المريض وشراؤه جائز إلا أن تكون فيه عناية فيكون ذلك في ثلثه

(في الرجل يسلف الجارية في طعام قلداً أو لاداً ثم يسقيه فيقبله)

(قلت) أرأيت إن أسلمت جارية إلى رجل في طعام فولدت عنه فاستقلته فألقاها (قال) لا يصحني ذلك لأن مالك أقال الأمانة فيها جائزة ما لم تعبر في بدنها بناء أو نقصان فالولد عندى بمنزلة النماء في البلد لأن الولد نماء (قلت) ولم لا يجيز الأمانة فيها شهواً ويجبس الأثرونها (قال) ما سمعت فيه إلا ما أخبرتك من مالك في نماء البدن أو نقصانه قال ولا يجوز هذا قالت ويدخله أيضاً التفرقة (قلت) أرأيت إن أسلم إلى رجل في طعام غنياً أو نجسلاً أو دوراً فأكلت من لبنها أو من غيرها أو أخذت كراماً للورث ثم استقالني فأقلته (قال) قد أخبرتك بقول مالك في العبد والدة لا بأس أن يقبله بعد شهر أو شهرين إذا لم تغير في بدنها بنماء أو نقصان والدة إذا آتت شهرين أو ثلاثة وهي تركب والعبد لا شئ فيه أنه يعمل ويشغل والورث سكن فعلى هذا فقس ما برده عليك (قلت) أرأيت إن أسلمت عبداً في طعام فأذن له المشتري في التجارة فلهحق العبد بن ثم تقابلنا أيجوز الأمانة في قول مالك (قال) قل مالك الدين عيب من العيوب إذا باعه وعليه دين فإن له أن يرده (قلت) فإن علم هذا الدين الذي على العبد فأقله بعد المعرفة (قال) لا يجوز لأن الدين الذي لحق العبد عند مالك عيب (قلت) أرأيت إن أسلمت إلى رجل ثوباً في طعام إلى أجل فقبلته فاستقلته فأبى فردته دراهم على أن أقالني (قال) لا يصلح هذا في قول مالك ويدخل هذا بيع الطعام قبل استيفائه (قلت) ما قولك فيمن أسلم دراهم في طعام إلى أجل فتقابلنا فأخذ منه الدراهم عرضاً من العروض بعد ما تقابلنا أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عندنا حتى يأخذ رأس ماله لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي لأنه إذا أقله لم يأخذ رأس ماله حتى أخذ سلعة من السلع فكأنه أباعه سلعة الذي كان له بهذه العروض وأما الأمانة عفوياً بينهما

يجوز على عجيل العمل وتأخيرها لا يجوز لانه أيام تعجيل السداد وأخيره وألوحه الرابع وهو أن بشرطه

(في الرجل يبيع السلعة ويخذه منها ثم يستعمله فاقطعه فآخره من)

(قلت) أ رأيت أن يباعه سلعة بيمينه ونمسه الثمن ثم استعمله فاقطعه فاقطعه قبل أن يدفع البعير رأس المال أ يجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) مالك لا بأس بذلك وإن أقامه على أن جعل الثمن إلى سنة لأنه يبيع حادث (قلت) فالأقالة كلها عند مالك بيع من البيوع (قال) نعم (قال) مالك هي بيع من البيوع بعهدها بمحل البيوع وبحرمها ما يحرم البيوع (قلت) أ رأيت أن أسلمت في حطة أو في عروض فاستنالي فأقتنه أو طلبت إلى رجل فوليته أو بعته ذلك المسلم رجلا إن كان مما يجزر بيعه أ يجوز لي أن أؤخر الذي وليت أو الذي أقلت أو الذي بعته يوما أو يومين بشرط أو بغير شرط (قال) قال مالك لا يجوز أن يؤخره ساعة ولا بغير طاق حتى تبضع ذلك من الذي وليت أو من صاحبه الذي أقتنه أو من الذي عت واللام يصلح وما ردني في دين (قال) وكذلك الصنف ولا يصلح في الصرف أيضا أن يتفرق ما قبل القبض فكذلك هذا (قلت) أ رأيت لو أني أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الأجل أقتنه على أن يطيني برأس المال جلا أو رهنا أو يصليني به أو يؤخرني بذلك يوما أو ساعة (قال) قال مالك لا يجوز هذا لأن هذا يصير ديني في دين وبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ولو أن رجلا أقال رجلا في طعام انتاعه منه فلم يندبه الذهب حتى طال ذلك (قال) أرى الأكلة منفسخة وأراهما على بيعهما قال ولم أسمع من مالك وهو رأيي (قال) ولو أن رجلا أسلم إلى رجل في طعام فأخره التذ حتى حل الأجل قال أكره ذلك وأراه من الدين بالدين ولا يجوز هذا وهو رأيي

(في رجل استلف الثوب في الطعام إلى أجل ثم استعمله قبل الأجل فأطعمه)

(قلت) أ رأيت أن أسلمت إلى رجل ثوبا في طعام فاستلفه قبل الأجل فأطعمه أ يجوز أم لا في قول مالك (قال) إن كان الثوب لم يتغير بزيادة أو نقصان وهو بحاله فلا بأس به وإن كانت أسواقه مسحات لا يسأل مالكا عن الرجل يطيأ العبد أو الدابة في طعام إلى أجل فإذا حل الأجل قال له ما عدي طعام فاقطعه رأيي أحسن عندك أم أوعبدك (قال) قال مالك إن كان ما به بحاله لم يتغير بناء أو نقصان فلا رأيي به أما وفي الشهرين فيتحول أسواقه فالثوب أين عدي أنه لا بأس به (قلت) لم قلت إذا زادت الساعة في الشهرين في نفس الحطة أو في السلم أو قصفت في بطنه أنه لا يصلح للأقالة فإما أنا (قال) لأنه يصير بيع الطعام قبل أن يسفر في لأن رأس مال هذه الحطة فإذا تغير بناء أو نقصان فليس هو رأس ماله (قلت) ولا يلتفت فيه إلى حوالة الاسراق ولا ترى بأسا وإن كانت الأسواق أن يتلف في قول مالك (قال) لما قال مالك أنه لا بأس أن يتلف في الحيوان بعد شهرين إذا كان الحيوان رأس مال الطعام علمت أن مالك لم يلتفت إلى الاسواق لأن الحة وإن في شهرين تحول أسواقه فملت مالك إلى ذلك

(في رجل يبيع في ثياب موصوفة إلى أجل طعام حل الأجل استعمله فاقطعه من النصف)

على أن يأخذ النصف الآخر

(قلت) أ رأيت لو أني أسلمت دراهم في ثياب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل أقتنه من نصفها على أن يأخذ النصف الآخر أ يجوز هذا (قال) لا يجوز رداني في مالك لأن هذا يصير غصنة تتدافع فثيابي في حلة يجوز ذلك وقد فسرت لك ذلك في المسئلة التي في التسليف الطعام وهو في الطعام وفي بيع الأشياء إذا أقال من بعض وأخذ من بعض لا يجوز (قلت) أ رأيت أن أسلمت إليه ثيابا في حوان موصوفة وطبخ ثيابا ولا يبيع ما جعل منه ولا يجوز ذلك لا يبيعه أبدا لأن منافسان لزوم ذلك لا يكره له منه مضمر

أما ثيابه لا شرط عمل المستعمل بعينه وأما ثيابه في

مالك فيها خمسة صنف تلك الحيوان بنصف تلك الثياب قبل الاجل أو بعد الاجل (قال) لا بأس بذلك اذا قبض  
الثياب فقطعها أو لم يقطعها لان مالكاً قال في الثياب اذا كانت باعيانها فلا بأس أن يتسلف ويريد منه ما يشاء  
فان كان التقطيع زيادة فلا بأس به وان كان قصصاً فلا بأس به ولا يهمة في هذا وانما التهمة في هذا ان لو كان  
أخذ غير هامن صنفها وزادها مما لا يه دخله سلف بزيادة ازادها

وفي الرجل يسلط ثوباً في حيوان الى أجل فادخل الاجل أو لم يدخل أهله فأخذ الثوب به يه وزيادة ثوب  
معه من صنفه أو من غير صنفه على أن أهله من الحيوان

(قلت) أرايت ان أسلمت ثوباً في حيوان الى أجل فادخل الاجل أو قبل أن يدخل الاجل أخذت الثوب من  
الرجل بعينه وزيادة معه ثوباً من صنفه أو من غير صنفه على أن أقلته من الحيوان الذي أسلمت اليه فيه قال  
لا بأس بهذا كذلك قال مالك دل الاجل أو لم يدخل (قلت) أرايت الثوب ان كان قد تعير في يد المسلم اليه يجب  
دخله من ثوب أو عوار فأخذت ثوبه ذات الذي دخله العيب بعينه على أن راد معه ثوباً من صنفه أو من غير  
صنفه أو راد معه ما يبر أو دراهم أو حيوان على أن أهله من صنفه أو يجر هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم اذا  
كان قد دخل الاجل وان لم يدخل الاجل فلا بأس أيضاً به في قول مالك لا أن يزيد شيئاً من صنف السلم الذي كان  
عليه فان راد شيئاً من صنفه لم يصلح دل الاجل ولا بأس به اذا دخل الاجل ولا بأس به أن يأخذ المسلم سلعة  
التي أعطاه أو سلفها في هذا الشيء بعض ما كان له عليه مما ساقه فيه ويترك قيمته الى أهله لا يقدمه بل  
الاجل ولا يخرجه عن منزله ما لو أن رجلاً باع عبداً أو دابة بعائه ديناراً الى سنة ثم أخذ به ذلك الدابة بعينه أو العبد  
بعينه بخصم ماله عليه ووزل التحسين الباقية فله الى أجلها نهذاً لا بأس بدفعه من جميع العروض عليها اذا  
أسلفت فيها

وفي الرجل يتناع العبدين صفقة واحدة كل واحد عشرة دراهم واسدق من أحدهما  
على أن يكون له الآخر بأحد عشرة درهماً

(قلت) أرايت ان اشتريت عبدين صفقة واحدة كل واحد منهما عشرة دراهم فاسدق من أحدهما على  
أن يكون الباقي على أحد عشر درهماً أي جرد ذلك أم لا (قال) هذا جائز لا بأس أن يبدعه أحدهما بغيره أو  
أقل أو أكثر (قلت) وهذا قول مالك قال هذا قوله (قلت) أرايت ان أسلمت الى رجل في كرخطة فتأبنا بذل  
محل الاجل أو هذا محل الاجل ما حالي بثمان على رجل وتقرقنا بل أو أقبض ما حالي به (قال) قال مالك  
لا يجوز هذا وهذا من يدين (قلت) فان أعطاني الذي أحالي عليه اندراهم قل أن أفرق لذي أهالي (قال)  
لا بأس بذلك لان قبضت الدراهم بل أن تفرقه (قلت) فان لم يحالي ولكن أهالي فافترقنا قبل أن أقبض  
منه الثمن (قال) لا يصح - - - - - مالك وهو دير دين (قلت) فان دفع الى الثمن قبل أن يفرقه قال لا بأس بذلك  
(قلت) أرايت ان تغايرنا ثم كنت كلاباً أن تفرقه بين الحرة وعارضة أو رجل هو وكذا من  
ما بنا يناعي أن دفع الى اثنين ذهباً يجوز رد في قوله لك (قال) أرى أن يردوه ان لو كره كل واحد منهما  
الى وكيل صاحب له فانه بل أن يفرقه أو يردوه وان كان أمر بائناً فله لا يجوز لا يباعه فافترقنا قبل  
أن يدفع الثمن الذي أهله به فصار بيع لدين بالدين (قلت) وان روض كل واحد كسراً من مال لم يتقاردا  
لم يصر أن أفرقه حتى أقبض راحم مالي وهو محل الدراهم الدائنة وذلك عند مالك قال نعم

وفي رجل في القول في الباقي من الطعام ودية ثم ربح هو ودية عليه

الرافع يبيع الطعام بعضه ببعض والعين بعضه ببعض على وجهين وفي التفرد وفي السببية فبان من

في الرجل يبتاع السلعة أو الطعام فيشرك فيها رجلا قبل أن يتقدم أو بعد ما تقدم

(قلت) أ رأيت أن اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلا قبل أن أتقدمه أو بعد ما تقدمته أن يصح لي ذلك في قول مالك أم لا قال لا بأس بذلك عند مالك (قال) وقد سألت مالك عن الرجل اشتري من رجل طعاما شمن إلى أجل فأتاه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتمل طعامه الذي اشتري قال مالك لا بأس بذلك أن أشركه على أن لا يتقدم إلا إلى الأجل الذي اشتري إليه الطعام فإن اتقدم فلا يخفى ذلك (قال) مالك وإن أكتمل الطعام فأتاه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أتقدم له لم يكن بذلك بأس أن يشركه في ذلك الطعام اتقدم ولم يتقدم لأن ذلك يصير بيعا مستأغا إذا اشترط التقدم (قلت) أ رأيت أن أكتمل طعامه المشتري وقد كان اشتراؤه إلى أجل ثم أتاه رجل فقال أشركني في طعامه هذا فقال قد أشركك ولم يشترط التقدم (قال) يكون نصف الثمن على المشتري إلى أجل الطعام الذي اشتراه إليه المشتري (قلت) وكذلك التولية في قول مالك (قال) نعم سألت مالك عن التولية في مسئلتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

في الذي يبتاع السلعة أو الطعام كيل سنة فيشرك رجلا قبل أن يكتمل الطعام أو يتبض السلعة

(قلت) أ رأيت أن اشتريت سلعة من رجل يتقدم أم بعضها حتى أشركت فيها رجلا أو ليتها رجلا أي وردك قال لا بأس بذلك عند مالك (قلت) فإن كان طعاما اشتريته كيل سنة فقلت الثمن فويلته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتمله من الذي اشترته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال إذا اتقدم مثل ما تقدم (قلت) لم يجوز مالك وقد جاء في الحديث عن مالك يدكره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى قال قد جاء هذا وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى إلا ما كان من شرك أو أقاله أو تولية (قال) سحنون وأخبرني ابن القاسم عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو تولية أو أقاله (قال) وقال مالك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشركة والتولية والأقاله في الطعام قبل أن يستوفى إذا اتهم الثمن من شركه أو توليه أو أقاله

في الرجل يبتاع الطعام يتقدم فيشرك فيه رجلا بمن إلى أجل

(قلت) أ رأيت أن اشتري رجل طعاما يتقدم فقد اتهم ولم يكتمله حتى ولي رجلا أو أشركه أو أقاله لبايع ولم يتقدم وشروط على الذي ولي أو أشرك أو أقال أن اتهم إلى أجل (قال) قال مالك لا يصح ذلك لأن هذا لم يدخله الأجل صاريه مستقبل فصار بيع الطعام قبل أن يستوفى وانما يصح ذلك إذا اتهم منه لا إذا اتهم فقد صار المشرك والراي والمقال عن تولية المشتري فإذا صنع المشرك والراي إلى الطعام في التقدم مثل ما صنع المشتري وتدخل على المشتري فلا بأس بذلك وإن لم يفعل في التقدم مثل ما شرط على المشتري فليس هو بعير له وهذا بيع فاطم - قبله يصير بيع الطعام قبل أن يستوفى فلا يصح ذلك وكذلك قال مالك (وقال) لي مالك وما بيعت من العروض والحيوان إلى أجل مصمومة على رقاب الرجال بها برع أبو صابر واتهمت ثمها فأفلس الذي عليه المتاع أو أحيوان فافلس على هذا الذي يباعه قايلا ولا كسروا لبايعه بلدي اشتري على الذي عليه المتاع وافلس على الذي يباعه من التبعة قليل ولا كثير (قلت) لم كان هذا يكره في قول مالك (قال) لأنما اشتري يد على رقاب الرجال فله دمتهم ولم يشترط فاقته

الطعام صنفا واحدا مدخره أنا أو مدخره الناس أئلا ما من غايلا ذلك ما من رجلا واحد له في يد ما يد رايه بالأسنة مثلا بمثل ولا مفاضلا كذهب بالذهب وتورث بالزرق لورق باده

﴿الرجل يشتري الساعة وشركه فيها رحلا ولا يسمي شركه﴾

﴿ مَا جَاءَ مِنَ الرَّجُلِ بِشَيْءٍ أَوْ بَعَثَ فِي الْأَرْضِ نَفْرًا يُوقِرُوا فِي أَرْضِهِمْ وَلَا يَكُونُوا لَهُمْ عَالَمِينَ ﴾

(ما جاء في التولية)

[illegible]







قد وليتلك ثم أخبرني بالثمن أن ترى البيع فاسدا أو جائزا في قول مالك (قال) لا أخطئ من مالك في هذا الظاهر يستدل  
ولكني أرى المشتري بالخيار إذا أخبره البائع بما اشتراه به أن شاء أخذوا ن شاء ترك وإن كان العمل لاه على أن  
السلعة واجبة له بما اشتراه به هذا المشتري من قبل أن يصير بالثمن فلا يخفى ذلك وهذا من المخاطرة والتمهل  
فإذا ولده لم يوجب عليه كان المتابع فيه بالخيار (قلت) وإن كان إنما اشترى السلعة بخصه أو شحيرا أو ثمن  
بما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بعد ولده أن ترى البيع جائزا قال نعم والمشتري بالخيار (قلت) وكذلك إن  
كان إنما اشترى السلعة بعبء أو دابة أو بحيوان أو ثياب فقبه رجل فقال ولتي هذه السلعة فقال قد وليت وهذا  
قبل أن يصير بما اشتراه به ثم أخبره أنه إنما اشتراه بحيوان أو بعرض (قال) أرى المشتري بالخيار إن شاء أخذ  
وإن شاء ترك (قلت) فإن رضى المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلعة بعلمها من العرض والحوان الذي  
اشترى بعينه في سفته وجودة ونحوه (قلت) وكذلك لو أن رجلا قال في مجلس اشترت اليوم سلعة رخصه  
فقال له رجل ولتي إياها قال قد فعلت ولم يصير بالثمن ولا بالسلعة فقال المولى هو عبد فقال المولى قد رخصت (قال)  
فذلك قال المولى أخذته بمائة دينار فقال المولى لأحاجة لي به قال ذلك (قلت) فإن قال قد أخذته (قال)  
إن كان حين ولده أعماله على غير وجه الإيجاب على المولى وإنما هو إن رضى أخذوا ن سقط ترك بمنزله  
المعروف بصنعه به وإنما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى إلا بعد النظر والمعرفة بالثمن  
فإن رضى أخذوا ن سقط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع أساوان ولده على أن السلعة قد وجبت للمشتري  
قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ما بالثمن وإن ساء له لم يصير بالثمن وهي عليه واجبة فلا  
خفى هذا لأن هذا قلم ومخاطرة وإنما يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المعروف من البائع والمشتري في  
ذلك بالخيار فلا أرى بهذا بأسا (قلت) أرايت أن اشترت عبدا من رجل ولم يصير في بصفته إلا أنه قال عبدي  
يتي فقال له رجل قد أخذته منك بمائة دينار من غير أن يصفه العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل  
ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع هاهنا فاسدا لا خيره فيه (قلت) فافرق  
ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا يحصل لهذا المشتري الخيار إذا ظن إليه ويحصله بمنزلة المولى  
السلعة (قال) لأن هذا بيع على وجه المكايه والإيجاب والذي يولي السلعة لو كان على الإيجاب والمكايه  
كان مثل هذا لا خيره فيه وهذا البيع إن كان سببا للخيار فيه وإن كان على وجه المكايه فلا بأس بذلك أن يقول  
عندي غلام قد اتعته بمائة دينار فأظن إليه فان رضيت قد مضتكم بما تتي دينار فلا بأس بذلك وإن واجبه  
عليه ولم يجعله بالخيار إذا ظن إليه فلا خيره في هذا البيع وأما التولية فاعلموا معروف صنعه البائع إلى المشتري  
فذلك جعلنا الخيار للمشتري إذا ظن أن شاء أخذوا ن شاء ترك والتولية إذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشتري  
إلا بعد معرفة الثمن والنظر إلى السلعة فاعلموا هذا معروف صنعه بالذي ولده السلعة

### في بيع رديه البعول قبل أن يسترى

(قال) وقال مالك في رديه البعول البعول الذي يؤكل وزرعه الجرد ورديه الساق والكراث والخرفون وما  
أشبهه إذا اشتراه رجل فلا بأس أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا ليس طعام ولا بأس واحد منه بالثمن  
من صنعه واحد قال وأما رديه البعول الذي يصير منه الزيت فلا يصلح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن  
هذا طعام ألا ترى أن الزيت فيه وأما ما وصفت لك من رديه الجرد والساق والبعول الذي يؤكل فليس فيه  
مدرع مقننا أو مصدح الترتير بعضهم يريد في صنعه العلة أصلا للمعاش عالباعى استلاف ينسب في مراعاة  
ذلك والعلة في ذلك عند الناهي الطعام باقراده غرم التفاضل في نصف الواحد من كل ما يؤكل ويشرب  
كان مما يدخر أو مما لا يدخر مما يكال أو يوزن أو مما لا يكال ولا يوزن حتى حرم التفاضل في السموم والطين

من الطعام شيء فان قال قائل انه يزرع فينبغي ما يؤكل قيل له فان التوى قد يزرع فينبغي التخل منه فيخرج من التخل ما يؤكل كل

﴿ في بيع التابل قبل أن يستوفى ﴾

(قال) وقال مالك كل شيء من الطعام لا يباع أن اشتري حتى يستوفى ولا الملع ولا التابل كله اذا اشترته كيلا أو وزنا القفل والكزبرة والقرع ادوا الشوفيزو التابل كله لا يباع اذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الامتلا بثل ولا يصلح منه اثنان بواحد من صنعه واحد يبدأ بالأن تختلف الانواع منه

﴿ في بيع الماء قبل أن يستوفى ﴾

(قال) وقال مالك لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى (قال) وقال مالك لا بأس بالماء واحد ابائنين يبدأ بيدولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

﴿ في الرجل يكتب عبده طعام الى أجل فيريد أن يبيعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من أجل طعام موصوف أيحوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل عمل الأجل بعرض ولا يتعجله أو بدنانير لا يتعجلها في قول مالك قال نعم (قلت) لم أجازه مالك فيما بين السيد وعبده ولا يحوزه فيما بينه وبين الأجنبي (قال) لأن السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدره ولا يحوز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعها من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا يحوز أن يبيعها بدين الى أجل من أجنبي وأن الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين ولأن الكتابة ليست بدين ثابت الأثر في ملك المكاتب تركه مالا وعليه دين أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الفرما فهذا يدل على أنه ليس بدين ثابت وكذلك أن أفلس المكاتب (قال) سحنون وأعمال يجوز اذا تعجل المكاتب حتى نفسه (قلت) أرأيت المكاتب اذا كتبه سيده بطعام الى أجل لا يحوز أن يبيع ذلك الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يحوز ذلك

﴿ في الرجل يكتري على الحولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه ﴾

(قلت) أرأيت ان اكرت بعيرا الى طعام منه أو طعام الى أجل أو يصلح لي أن أبيع ذلك الطعام قبل ان استوفيه (قال) اذا كان الطعام الذي يبيعه كيلا أو وزنا فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه فان كان الذي بينه مصبرا فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ في بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴾

(قلت) أرأيت ان أسلفت في طعام موصوف الى أجل معلوم أيحوز أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا (قلت) لم (قال) لأن أسلفت في طعام بكل فلا يجوز ذلك أن يبيعه قبل أن يقبضه إلا أن نزيه أو قيل منه أو نشر له فيه (قلت) وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح أن أبيعها حتى أكياها أو أوزنها أو أقبضها في قول مالك (قال) نعم الا لما وحده (قلت) وملسوى الطعام والشراب مما أسلفت فيه كيلا أو وزنا فلا بأس أن أبيع قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره (قال) قال مالك لا بأس أن يبيع مما أسلفت فيه اذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الارمني والعطفي ذلك عند أبي حنيفة لكبل والوزن فلم يحز التفاضل في الصنف الواحد مما يوزن أو يكيل

التي عليه تلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إذا اشتكى من الماء الذي عليه السلف فلا يبيعه منه قبل أن يعلم  
 بأكثر ولا يبيعه منه إلا بعث الثمن أو أقل ويقبض ذلك (قلت) أ رأيت أن سلفت في حنطة أو في عرض من  
 العر وضوح الابل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلفي (قال) قال ملك لا خير في أن  
 يسلف في شيء من الأشياء عرضا ولا حيا ولا طعما ولا شيئا من الأشياء إلى أجل معلوم فقبض بعض سلفك  
 وتبره من بعض لاني إذا فعلت ذلك كلني بها وسلفا في العر وض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع  
 الطعام قبل أن يستوفي وماسلفت فيه من العر وض إلى أجل من الأجل فأردت أن تبعه من صاحبه فلا بأس  
 أن تبعه منه بمثل الثمن الذي دفعته إليه أو بأدنى منه قبل عمل الابل لانه لا ينهي في أن تدفع إليه عشرة دنانير  
 وتأخذ ثمانية حل الابل فيه أو لم يحصل ولا يصلح أن تبعه من الذي عليه السلف بأكثر مما أعطاه فيه حل في ذلك  
 الابل أو لم يحصل وإن أردت أن تبعه من غير صاحبه فلا بأس أن تبعه منه بمائت بمثل الثمن أو بأكثر أو  
 بأقل أو ذهب أو ورق أو عرض من العر وض أو طعام إلا أن يكون من صفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن  
 تبعه من صاحبه وإن لم يحصل الابل على نحو ذلك أن تسلف الذي لك عليه فيه أن كل الذي لك عليه ثياب  
 فرفية فلا بأس أن تبعها قبل عمل الابل ثياب تطن مروية أو هروية أو خيل أو غنم أو بغال أو جبر أو بقر  
 أو إبل أو لحم أو طعام فقبضه مكانا لا توتره فإن أردت أن تأخذ منه ثيابا فرفية قبل عمل الابل فلا تأخذ  
 منه أكثر من عددها وإن كانت هذه الذي تأخذ أفضل من رفاعها أو كانت أضر من رفاعها واختلف العدد  
 أو اتفق فلا خير فيه ولا خير في أن تأخذ منها قبل عمل الابل إلا مثل صفتها في جودتها أو أن حل الابل فخذ  
 منها أرفع من صفتها أو أكثر عددا أو أقل من عددها أو خيرا من صفتها أو أكثر من عددها أو أضر من صفتها  
 فلا بأس به إذا حل الابل على كل حال من الحالات

### ﴿ ما جاء في بيع الطعام يشتري جزا قبل أن يستوفي ﴾

(قلت) ولم يوسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الأشياء أكلها الطعام والشراب إذا  
 جزأها العر وض والحوان وجميع الأشياء ما وبى أن يجزئني أنا أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أو  
 وزنا حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يستوفي وهو عندنا على الكيل  
 والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جاز أن تبعه قبل أن تستوفيه إن كنت اشتريته وزنا أو كيلا أو  
 جزأ فهو سواء وإن كان الحديث أنما جاء في الطعام وحده (قلت) ولم يوسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام  
 جزأ قبل أن أقبضه من صاحبه الذي ابتعته منه أو من غيره (قال) لانه لما اشتري الطعام جزأ فكاكنا معا  
 اشتري سلعة بعينها فلا بأس أن تباع ذلك قبل القبض إلا أن يكون ذلك البيع والشراء من قوم من أهل العينة  
 فلا يجوز ذلك بأكثر مما بيعت (قلت) أ رأيت أن اشتريت عطرا أو زينا أو با أو مسكا وزنا أو حديدا أو زجاجا  
 وزنا أو حياء كيلا أو وزنا أو ما أشبه هذه الأشياء مما يؤكل وما لا يؤكل ولا يشرب أ يجوز لي أن أبيع  
 ذلك من صاحبه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) نعم إن اشتريت هذه الأشياء وزنا أو جزأ فلا بأس أن تبعها  
 من صاحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك الطعام والشراب جزأ ما لم يمشي ما اشتريت من الطعام  
 والشراب وزنا أو كيلا فلا تبعه في قول مالك حتى تقبضه وزنه أو تكيله قال وأما جواز مالك بيع هذه الأشياء  
 قبل أن تقبض من الناس إلا أصحاب العينة فإنه كره لهم (قلت) صفلي أصحاب العينة في قول مالك (قال)  
 أصحاب العينة عند الناس قد عرفوهم يأتي إلى رجل إلى أحدهم فيقول له أسلفني ما لا يقل ما أفضل ولكن

كان مما يؤكل أو يشرب أو مما لا يؤكل ولا يشرب كان ذلك مما لا يكال إذا لاني في فيه الكيل وذهب سعيد  
 ابن المسيب إلى أنه لا ربا إلا في ذهاب أو فوضه أو مما يؤزن ويكال مما يؤكل ويشرب فالحكمة عنده في الربا الطعم

بشترى ثلاث سلعة من السوق فباعها مائة بكذا وكذا ثم ابتاعها مائة بكذا وكذا أو يشتري من الرجل سلعة ثم يبيعها مائة بأكثر مما ابتاعها منه

﴿ ما جازى الرجل يبالغ من دم عد على طعام فريد أن يبعه قبل أن يستوفيه ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً وجبه على رجل دم عد فصالحه من ذلك على طعام موصوف إلى أجل معاودة أيجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبعه قبل أن يقبضه لأن هذا الطعام ليس بقرض وإنما هو شراء ألا ترى أنه باع للدم الذي كان له بهذا الطعام (قلت) وكذلك لو خال امرأته بطعام إلى أجل (قال) نعم كذلك قال أيضاً لا يبعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه

﴿ في الرجل يباع الطعام بعينه أو بغير عينه فريد أن يبعه قبل أن يقبضه ﴾

(قلت) أرأيت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بغير عينه أيبعه قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبعه حتى يقبضه قال ولا يواعد فيه أحد ولا يبيع طعاماً ينزى أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشتري كان الطعام بعينه أو بغير عينه (قلت) فإذا أجزأ مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ما هو (قال) الرجل يشتري الطعام فيكاه نفسه ورجل واقف لم يعد على يده فإذا أكاه لنفسه ورضى هذا الرجل الواقف أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك إن لم يشهد كيله وكان فائياً من كيله فاشتراه منه وصدقه على كيله وذلك الجواز إذا كان ذلك منهما على غير موصو كان بينهما ولا وى وهذا قول مالك (قال) قلت لمالك فإن صدقه بكيله فأخذته فوجد فيه زيادة أو نقصاناً (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان يعرف أنه لا ينقص في الكيل فإنه يوضع عن المشتري من الثمن بقدر النقصان ولا يبطى طعاماً ولكن رد عليه من الثمن بقدر ما تم إذا كان من غير نقصان الكيل (قال) قلت لمالك فإن قال البائع لأمه رد قل فبأدعي من النقصان (قال) مالك إذا كان المشتري لم يقبض عليه وكاله بضرورة شهودين اشتراه فأرى أن يرجع المشتري على البائع عما خص من الطعام بقدر ذلك من الثمن فإن كان قد نأب عليه المشتري ثم جاء بعد ذلك يدعي كذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا اله الا هو لقد كان فيه كذا وكذا ولقد قبضته على ما قيل لي فيه من الكيل والوزن وجرأ ولا يلزمه للمشتري شيء مما يدعيه (قلت) أرأيت أن اشتري ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بغير عينها أيجوز له أن يبيعها قبل أن يقبضها في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك له أن اشتراها وزناً أو جزأها أن يبيعها ويبيع عليه (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يشتري من الرجل حديداً بعينه أو ثوباً أو نوى أو ما أشبه مما يوزن فيجبه فيأتيه رجل فيرجعه قبل أن يستوفيه ويجبسه عليه فيستوفى منه ذلك الوزن قال لا بأس بذلك

﴿ ما جازى الرجل يبيع الطعام بعينه كيلاً ثم يستهلكه ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً ابتاع طعاماً بعينه كيلاً فذهب البائع فباعه أو استهلكه (قال) مالكا فإن على البائع أن يأتي بمثل ذلك الطعام بوفيه المشتري (قال) قلت أفلا يكون المشتري عليه الخيار أن أحب أن يلزمه الطعام ألزمه وأن أحب أن يأخذ منه أخذه (قال) لا وليس عليه الاطعام مثل ذلك وليس في هذا خياراً إنما هذا بمنزلة رجل استهلك رجل طعاماً بعينه فعليه أن يأتي بمثله (قلت) أرأيت لو أن لي على رجل سلعة فلما حل

سمع الكيل أو الوزن وقد روى مثل هذا القول عن الشافعي وهو قول أبي ثور فلا أس عند سعيد بن المسيب ومن ذهب مذهبه في بيع ما عدا الذهب والفضة وما يوزن أو يكال مما يؤكل أو يشرب متفاضلاً يابسد

الاجل فقلت ابنته يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أمه (قال) أكره هؤلاء ما ذكركم لهم  
 الذي عليه الطعام فلا يجوز لي أن أكل الذي عليه الطعام قبض طعام عليه (قال) وولده إذا كانوا كبارا قد  
 باؤا بالحياة عنه فلا أرى بذلك بأسا ويقبضهم إن شاء (قلت) أرايت أن أسلمت إلى رجل في رخصة  
 إلى أجل من الأجل ثم أسلم إلى في رخصة مثله إلى ذلك الأجل فأردنا أن نقاس قبل محل الأجل يكون ماله  
 من الطعام على بحالي عليه من الطعام فيجوز هذا في قول مالك (قال) لا (قلت) وكذا إن حل الأجل (قال)  
 نعم (قلت) ولم (قال) لأنه يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قلت) إذا حل الأجل على وعليه الطعامان سقطت  
 واحدة لم جعله مالك يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ألا ترى أن كرا الخطأ الذي لك عليه لم يقبضه منه وإنما  
 معه ذلك بكرة عليك فلا يجوز هذا ويبيع الطعام قبل أن يستوفى وهذا بمنزلة أن لو كان على رجلين (قلت)  
 قلوا أقرضت رجلا مائة أرباب من خطئة إلى أجل ثم أسلم إلى في مائة أرباب من خطئة إلى أجل وأجلهما  
 واحد فقلت له قبل محل الأجل أأدب على عليك من الطعام القرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال)  
 لا يصلح هذا وهو يبيع الطعام قبل أن يستوفى ألا ترى أنه يباع طعاما عليه من سلم إلى أجل بطعام لك عليه  
 قرضا إلى أجل فهذا لا يصلح وهذا بمنزلة أن لو كان على رجلين (قلت) فإن حل الأجل فقلت له خذ الطعام الذي  
 لي عليك من القرض بالطعام الذي لك على من السلم (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) ثم أجاز مالك حين  
 حل الأجل وكرهه قبل محل الأجل (قال) لا لمحل الأجل إنما عليه أن توفيه سلمه الذي له عليك وكان  
 لك عليه قرضا حل مثل السلم الذي له عليك فقلت له خذ ذلك الطعام سلمك فلا بأس بذلك لأنه لا يكره لك أن  
 تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكره لك أن توفيه من طعام عليك من سلم وليس ههنا بيع شيء من  
 الطعام شيء من الطعام وإنما هو ههنا تقاضا سلم كان عليك فقبضته (قلت) فلم كرهته لي قبل محل الأجل أن  
 أقاسه بذلك (قال) لأنه يدخله الدين بالدين ويبيع الطعام قبل أن يستوفى ألا ترى أنه يبعه مائة أرباب  
 قرضا إلى أجل بمائة أرباب الذي له عليك من السلم إلى أجل فلا يصلح ذلك (قلت) وما فرق بينه إذا كان الذي له  
 على سلموا والذي لي عليه من سلم وبينه إذا كان الذي لي عليه قرضا والذي له على سلم في قول مالك إذا حلت  
 الأجل (قال) لأنه إذا كان الذي عليك جاعلا سلم فلا يصلح لواحد منهما بيع ماله على صاحبه من الطعام قبل  
 أن يستوفيه وإذا كان لاحد كقرض ولا تسلم فلا يصلح لصاحب السلم أن يبيعه حتى يسوفيه ولا بأس أن  
 يبيع صاحب القرض طعامه قبل أن يستوفيه فلما كان يجوز لصاحب القرض بيع طعامه قبل أن يستوفيه جاز  
 له أن يقبضه من سلم عليه إذا حلت الأجل ولا يكون هذا من الذي له السلم يبيع سلمه قبل أن يستوفيه وليس  
 لأن الذي له السلم أن يمنع من ذلك إذا حل له خذ هذا الطعام قضا من سلمك إذا كان مثل سلمه فكذلك القرض  
 إنما هو قصده وليس هو بيع الطعام قبل استيفائه (قال) وسئل مالك عن رجل باع من رجل طعاما ثم إن  
 باع قرض الذي له الحق من رجل دنانير مثل الدنانير التي له على باعته أو أرباع ساعة من رجل بعش الدنانير  
 التي له على باعته من ثمن الطعام فلما حل الأجل أحال الذي أساقه الدنانير أو باعه السلعة تلك الذهب على  
 المشتري منه الطعام فأراد الذي أحاله أن يأخذ منه طعاما أو دقيقا أو ريبا أو غمرا (قال) مالك أما شئف الطعام  
 الذي كان باعته هذا فلا يأخذ منه مثل مكيته في صفه وأما غير ذلك من الثمر والزبيب وما أشبهه أو غير ذلك من  
 الطعام كله فلا يجوز له أن يأخذ منه إلا ما كان يجوز لباعته أن يأخذ منه (قال) وله أن يسأل مالك في غير عام عز  
 رجل باع من رجل طعاما فأسلفه رجلا قبل أن يقبضه فأراد الذي قبضه الذي أسلفه أن يعطى صاحبه فيه

ونسيئة تنفق النوعان أو أاخلفا

وفصل في الأصل الذي استأثر منه العلماء هذه الحلال هو ما صح الخبر به عن النبي عليه الصلاة والسلام

فَمَا (قَالَ) مَالِكٌ لَا يَسْجُنِي ذَلِكَ وَأَرَاهُ مِنْ وَجْهِ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى (قُلْتُ) فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَلَى كَرَامَنِ  
طَعَامٍ مِنْ سَلَمٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلَ اشْتَرَيْتُ كَرَامَانَ طَعَامًا وَقُلْتُ الَّذِي لَهُ عَلَى السَّلَمِ أَقْبَضَهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَصْلَحُ  
حَتَّى يَسْتَوْفِيهِ لِأَنَّ هَذَا بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي مَائَةٍ أَرَدْتُ أَنْ يَبْخُضَ  
فَلَمَّا حُلَّ أَجْلُهَا أَحَالْتَنِي عَلَى رَجُلٍ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ مِثْلَ كَيْلِ طَعَامِي الَّذِي لِي عَلَيْهِ مِنْ سَلَمٍ أَيْجُوزُ هَذَا  
أَمْ لَا فَيَقُولُ مَالِكٌ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ إِنْ حُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ وَقَدْ حُلَّ أَجَلُ السَّلَمِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَحُلَّ أَجَلُ  
السَّلَمِ وَلَمْ يَحُلَّ أَجَلُ الْقَرْضِ فَلَا خَيْرَ فِي هَذَا حَتَّى يَحْلَا جَمِيعًا (قُلْتُ) وَلَا يَكُونُ هَذَا دَيْنًا فِي دَيْنٍ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ  
(قَالَ) لَا (قُلْتُ) لَمْ (قَالَ) لِأَنَّهُ فُسِخَ مَالُهُ مِنْ سَلَمِهِ فَصَارَتْ حَنْطَةً عَلَى هَذَا الَّذِي أَحْتَالُ عَلَيْهِ وَلَمْ  
يَبْقَ عَلَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَمُ فَمَنْ قَطَعَ بَصَرَهُ هَذَا دَيْنًا فِي دَيْنٍ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ أَنْ حُلَّ أَجَلُ الطَّعَامِ مِنْ جَمِيعًا  
وَأَحَالْتَنِي فَاجَزْتَ الَّذِي أَحَالْتَنِي عَلَيْهِ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ لَا (قَالَ) لَمْ أَوْقِفْكَ عَلَى هَذَا وَلَكِنْ رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ  
إِنْ يُوْنُوهُ (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ فِي نَصْرَانِي بَاتَعَ مِنْ نَصْرَانِي طَعَامًا فَأَرَادَ أَنْ يَبْعَهُ مِنْ  
سَلَمٍ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلِيهِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا أَحِبُّ لِمَسْلُومٍ أَنْ يَتَعَاضَ وَلَا يَدْخُلَ فِيهِ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّي  
أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي كَرْخُطَةٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ اشْتَرَيْتُ مِنْ رَجُلٍ كَرْخُطَةً فَقَالَ لِي أَقْبِضْهُ مِنْهُ (قَالَ) قَالَ  
مَالِكٌ لَا يَجُوزُ (قُلْتُ) لَمْ (قَالَ) لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى (قُلْتُ) فَإِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَيْتُ عَلَيْهِ السَّلَمَ ثُمَّ قَالَ  
قَدْ كَلَّمْتُهُ وَفِيهِ وَفَاءٌ حَتَّى أَجُوزَ لِي أَنْ أَخْذُوهُ وَأُصَدِّقَهُ (قَالَ) نَعَمْ (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمَ لِنَفْسِهِ  
حَتَّى يَسْتَوْفِيهِ وَالَّذِي لَهُ السَّلَمُ فَاتَّخِذْهُ بِكَيْلِهِ (قَالَ) مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَوْعِدٌ مِنْ  
الَّذِي لَهُ السَّلَمُ أَنْ يَقُولَ لَهُ اشْتَرَيْتُ هَذَا الطَّعَامَ وَأَنَا أَخْذُهُ مِنْكَ فِي مَالِي عَلَيْهِ فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا (قَالَ) ابْنُ  
الْقَاسِمِ وَوَجْهٌ مَّا كَرِهَ مَالِكٌ مِنْ ذَلِكَ فَجَارَأْتُ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ الطَّعَامَ انْتَهَى عَنْ أَنْ يَبَاعَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى فَإِذَا  
كَانَ يَتَعَاضُكَ طَعَامًا وَبِشْرَطٍ عَلَيْهِ أَنْ أَخْذَهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيهِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ بِكَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقْبِضُ  
فَهَذَا كَأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ لَكَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ وَيُصِيرُ فِي مِلْكِهِ فَكَلَامُهُ بَاعَ طَعَامًا لَيْسَ عِنْدَهُ بَعْنُهُ فَالْكَيْلُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ إِذَا  
كَانَ قَدْ وَجِبَ عَلَى الَّذِي لَهُ السَّلَمُ أَخْذُهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ السَّلَمُ حَتَّى يَصِلَ وَلَا يَحْرُمُ (قُلْتُ)  
أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّي أَسْلَمْتُ إِلَى رَجُلٍ دِرَاهِمًا فِي طَعَامٍ فَلَمَّا حُلَّ الْأَجَلُ (قَالَ) لِي خُذْ هَذِهِ الدِّرَاهِمَ فَاشْتَرِي بِهَا مِنْ  
السُّوقِ طَعَامًا ثُمَّ كُلْهُ لِي ثُمَّ اسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَصْلَحُ هَذَا (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الَّذِي أَسْلَمَ إِلَيْهِ  
دِرَاهِمًا فَأَعْطَاهُ حِينَ حُلِّ الْأَجَلِ دَانِيئًا أَوْ عَرْضًا مِنَ الْعَرُوضِ فَقَالَ اشْتَرِي بِهَا خُطَّةً وَكُلْهَا لِي ثُمَّ أَقْبِضْ  
حَقَّكَ مِنْهَا (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ لَا يَصْلَحُ هَذَا أَيْضًا (قَالَ) وَسِوَاهُ ذَلِكَ دَفْعُ الْبَلَاءِ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَمُ دَانِيئًا أَوْ  
دِرَاهِمًا أَوْ عَرْضًا حِينَ حُلِّ الْأَجَلِ فَقَالَ اشْتَرِي بِهَا طَعَامًا فَكُلْهُ لِي حِينَ يَحُلُّ الْأَجَلُ ثُمَّ اسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْهُ فَذَلِكَ  
كُلُّهُ سِوَاوَهُ لَا يَصْلَحُ عَمَّا كَذَلِكَ الْعَرُوضُ عِنْدَ مَالِكٍ (قُلْتُ) وَلَمْ لَا يَصْلَحُ هَذَا فِي رَجُلٍ عَالِمٍ (قَالَ) لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ  
انْتَهَى مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دِرَاهِمًا أَوْ دَانِيئًا أَوْ عَرْضًا فَاشْتَرِي بِذَلِكَ طَعَامًا لِنَفْسِهِ فَلَا يَصْلَحُ هَذَا  
لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى

بَيْنَ الرَّجُلِ يَسْأَلُ الْطَّعَامَ حَتَّى يَسْتَلِفَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَهُ أَوْ يَشْتَرِيهِ الْبَائِسُ

(قُلْتُ) أَرَأَيْتَ أَنْ اشْتَرَيْتُ مِنْ مَالِكٍ مَصْبَرًا اشْتَرَيْتُ الْمَصْبَرَةَ كُلَّهَا كُلَّ قَفِيرٍ بِدِرْهَمٍ فَإِنَّ الْمَالِكَ قَبْلَ أَنْ يَكْتَلَهُ  
مِنْ مَنْ مَصْبِيئَتُهُ قَالَ مَصْبِيئَتُهُ مِنَ الْبَائِسِ (قُلْتُ) وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ مِمَّنْ (قُلْتُ) فَإِنْ بَادَتْهُ الْمَصْبَرَةُ جَزَأَهَا فَصَاعَتْ  
(قَالَ) مَالِكٌ ضِيَاعَهَا مِنَ الْمَشْتَرِي إِذَا اشْتَرَاهَا جَزَأَهَا (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ بَاتَعَ طَعَامًا بِمَصْبَرَةٍ فَإِنْ لَقِيتُ قَبْلَ  
أَذْنِي عَنْ الْقَاضِي فِي الْمَصْبَرَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ سِتَّةِ أَشْيَاءَ مَوْهِي الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْمَصْبَرَةِ وَالشَّحِيرَةِ وَالْمَصْبَرَةِ وَالْمَصْبَرَةِ  
وَالْأَسْمَانِيَّ فِي ذَلِكَ كَبِيرَةٌ مَوْجُودَةٌ مِنْهَا حَدِيثُ عِيَادَةٍ مِنَ الصَّامِتِ وَغَيْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ



أن يقبضها فإن مصيبتهم من المشتري قال فإن كان الذي باعها هو الذي استهلكها فعليه قيمتها من الذهب والقضة لأن مال الكافألى من استهلك صبرة طعام فعليه قيمتها من الذهب والقضة (قال) وإن كان غيره استهلكها فعلى الذي استهلكها قيمتها من الذهب والقضة وهذا قول مالك (قال) وإن اشترى صبرة طعام على قفيز يدر حين فأصابها أمر من السماء خلفت رد البائع على المشتري الدراهم وهذا قول مالك (قال) ولو كان البائع هو الذي أنلفها فعليه أن يأخذ طعام مثله حتى يوفيه المشتري عاشر طه من الطعام وهذا قول مالك (قال) إن القاسم ويشعري الصبرة فبأن طعام مثله فيكبله للمشتري (قال) وقرق مالك بين الصبرة جزأها وبينها إذا بيعت كيلاً (قلت) أرايت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلاً أن تعدى عليها رجل فاستهلكها قبل أن يكيلها المشتري (قال) لم أسع من مالك في هذا شيئاً وأرى البائع القسيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بالقسيمة طعاماً ثم يكبله البائع للمشتري على شرطهما وذلك لأنه لو عرف كيلها الحرم كيلها المحدث وكان للمشتري أن يقبضه على ما اشتري فلما لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام التبعة اشترى له طعاماً بالتبعة فأخذ المشتري على ما اشتري (قلت) ولا يخفى أن يكون ما هنا يبيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) لا لأن التعدي إنما وقع ما هنا على البائس الأتري أنه لو عرف كيله لكان التعدي على المشتري

(بِسْمِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ سَتَىٰ)

(قلت) أريد أن أبيع على رجل طعاما من شرائه فقلت له سمعني وخشي باليمن (قال) هال مالك لا يجوز ذلك (قلت) لم كرهه مالك حين قلت لك ذلك على عايه الطعام سمعني وخشي باليمن (قال) لا يبيعه ببيع الطعام قبل أن يستوفي فكانه باعه من الذي عليه الطعام بالدينار التي تأتيه بها فلا يصلح له أن يبيع الطعام حتى يستوفيه لامن الذي عليه الطعام ولا من غيره ووديدخله أيضا أن يكرن ذهابا ذهب إلى أجل (قال) وقال مالك ولا حسب للرجل أن يباع من رجل طعاما ولا سلعة إلى أجل فلما حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق حده هذه الدنانير ما يرى هي أكثر منها فأتبعها طعاما أو سائلا (قلت) فإن كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) إذا كان مثل الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان ماله في عينه ووزن وجوده وان كان أقل من الثمن فهو حرام لأجل أنه يصير غيرا فالتماع يجوز منه ما كان على وجه الأمانة في الطعام خاصة فلما إذا كان الدين على الذي عليه الحق سلعة من السلع ليس طعام فكان الذي يبيع له من الذهب على أن يشتري لنفسه السلعة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أو أقل فلا بأس بذلك لأن مالكاً قال إذا أعطاه من ثمن الطعام مثل ذهبه فاقاله فلا بأس به فاعاهاو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقه فلا بأس بالوجه حتى الطعام إذا أعطاه رأس ماله وان كان رأس ماله لا يسوى الطعام الذي عايه لانه لو عصى عنه بعض الطعام رآخذ بعضا كان جائزا (قال) وإن كانت الدنانير أقل من الثمن فأتاه عليه فهو مع الطعام ماله أن يستوفي وأما الساع التي أتاه منه فانه أن أعطاه أقل من الثمن الذي دفع إليه أو أقاله عليه فلا بأس بذلك وكذا قال مالك وهو في الساع لا يهتم إذا كان أقل من الثمن أو مثله فإن رآده فلا خيرة له لأنه يهتم أن يكرن أطاء دنانير أكثرها (قال) وقال مالك وإذا أعطاه الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي السامسة فقبضه لم يصلح أن يبيعه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها إليه في السلم أول مرة وذلك لا يصلح أن يبيع أكثر من الدنانير التي أخذها في السلم

الذهب بالذهب والورق بالورق والعمر بالعمر والقرى بالقرى والمال بالمال ملائحة لها بسدين راد  
أوراد قد أربى ويعو الذهب بالزرق كيف شئت بما يدوراد حص درآمته يسو البر بالبحر كيف شئت  
بما يدو هو مذهب عبادة من الصامت رازي الحديث أن الهم والشمس من صفاء والى هداية الهامى

﴿ ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن يعطى منها ببلد آخر ﴾

(قلت) أ رأيت ان اجبت سلعة بدينار الى أجل على أن أوفيه الدينارين بقرية غل الاجل وأنا هو بمصر  
أعفى له على بالدينارين وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدينارين بمصر اذا حصل الاجل أو حينما وجدته قال  
وكذلك الدراهم (قال) وقال مالك ولما نيو الدراهم لا تشبه السلع لان الدينارين والدراهم عين والسلع ليست عين  
وأما ما يختلف في البلدان ولا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه (قلت) فان كان أسلم  
اليه في سلعة ليس لها محل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر أو ما أشبهه بماليس  
له محل ولا مؤنة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بعينه شيئا ولكني أرى أنه ليس  
له أن يأخذ الا في البلد الذي شرط لان سعر هذا في البلدان يختلف

﴿ في الرجل يشتري الطعام بانقسطا على أن يوفيه بالريف ﴾

(قال) ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يتبع الطعام الموصوف المضمون بانقسطا على أن يوفيه الطعام  
بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها (فقال) لا بأس بذلك (قلت) لم أجاز مالك (قال) لان جعل موضع البلدان  
بغزلة الاجل يوجب جعله مثل الرجل يشتري طعاما الموصوف الى يوم أو يومين أو ثلاثة بموضعه الذي سلف فيه  
فهذا لا يجوز عند مالك والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أيام يجوز مالك (قلت) لم يجوز وكره هذا في البلد  
(قال) لم أسمع من مالك فيه فوالا اني أرى ذلك لا اختلاف أسواق البلدان لان البلد الواحد لا يختلف أسواقه  
عنده في يومين ولا ثلاثة الا ترى أن السلم لا يجوز ان يكون أجله عند مالك الا الى أجل يختلف فيه الاسواق  
(قال) ابن القاسم قلت لمالك لو ان رجلا ابتاع من رجل طعاما يوفيه اياه بقية بينا وبين الموضع الذي اشتري  
منه فيه الطعام مسيرة ثلاثة أيام أو أروعة مضمونا عليه أن يوفيه اياه بذلك القرية (قال) لا بأس بهذا ولم يرم مالك  
مثل الذي يعطيه اياه على أن يوفيه ببلدة بعد يوم أو يومين أو ثلاثة (قلت) أ رأيت ان اشتريت طعاما من رجل  
بالاسكندرية فتوسطت عليه الحملان الى القسطا أو اشتريت من رجل طعاما بالاسكندرية فهو طعام بعينه  
وشرطت عليه أن يوفيني ذلك الطعام بالقسطا في منزلي (قال) قال مالك اذا اشتريته بالاسكندرية وهو طعام  
بعينه وشرطت عليه أن يوفيني اياه بالقسطا فهذا لا يصلح لان هذا اشتري سلعة بعينها من السلع الى أجل  
اشترط ضمانا عليه وان اشتراه بالاسكندرية الى أن يحمله الى القسطا وهو استوفيه بالاسكندرية (قال)  
فلا بأس به عند مالك لان هذا اشتري هذا الطعام وكراه حملانه من الاسكندرية الى القسطا في صفقة  
واحدة ولا بأس أن نجتمع الصفقة الواحدة شراء سلعة وكراه ذلك قال لي مالك (قلت) أ رأيت ان اشتريت  
سلعة بطعام على أن أوفيه اياه بقرية وضربت لذلك أجلا (قال) مالك ذلك جائز ولا يكون له أن يأخذ بذلك  
الطعام الا بقرية اذ اخل الاجل وفرق مالك بين قرض الطعام على أن يعطى ببلد آخر وبين اشتراء الطعام على  
أن يعطى ببلد آخر لان القرض اذا كان على أن يعطيه ببلد آخر يخرج الحملان فلا يصلح ذلك وأما شراء  
الطعام على أن يعطيه ببلد آخر وضرب لذلك أجلا فلا بأس بذلك لان الناس قد يساقون في الطعام الى أجل  
على أن يعطوا الطعام في الدكايا وكذا (قلت) قال أبي أخرج الذي عاب الطعام من سلم اذا حصل  
الاجل أو بعد الاجل (قال) يجزى ذلك أو يركن ويكلى بدع الى الذي له الطعام الطعام في ذلك البلد  
(قلت) وهذا قول مالك (قال) محمد عده اذ لأن مسلكه بقرية الى ريفه فأنه أسسه من مالك لأن ذلك

وجاءه من أهل العلم وختم به في بابي دسبح بمالك عن بن شهاب عن مالك بن أوس بن حذافان  
النضري عن عمر بن الخطاب أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لذهب بالورق بالاهاء

وأما إذا كان مالكاً قال وليس له أن يقضيه في غير ذلك البلد وإن كانت الأجل من هاهنا رأيت أن يصير على الخروج إلى ذلك البلد أو يوكل من يدفع إلى الرجل طعامه لأن مالكاً قال في الرجل يكون عليه الدين فيريد السفر فيمنعه صاحبه حتى قال إن كان سفره بعيد أجل قبل أن يأتي منع من ذلك ولو لم يكن له أن يسافر وإن كان سفره قريباً لم يملكه يرجع قبل حلول الأجل فلا منع من ذلك فلما منع مالك من السفر البعيد كان عليه أن يخرج أو يوكل على ما أحب أو كره لقضاء محقه في ذلك الموضع

﴿ في الانقضاء من الطعام طعاما ﴾

(قلت) أ رأيت ان يست من رجل مائة اردب حنطة فقمت اليه سمرا بمائة دينار الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بالمائة الدينار التي وجبت لي عليه خمسين اردب سمرا (قال) قال مالك لا يصلح ذلك (قلت) لم اوعا أخذت أقل من حتى وقد كان يجوز لي أن أخذ من المائة الدينار مائة اردب سمرا فلما أخذت خمسين اردب سمرا لم يجوز لي (قال) لان مالك قال أخاف أن تكون الخسوس غنالمائة الاردب أو تكون المائة اردب سمرا بخمسين اردب سمرا الى أجل فكذلك باع سمرا الى أجل فأخذت منها خمسين حل الاجل بمحولة أو سمرا لم يجوز ذلك وكذلك لو لم يصلح الاجل وكذلك لو باعه ربنا بمن الى أجل فأخذ من البري بمحولة أو سمرا لم يجوز ذلك إلا أن يأخذ من النصف الذي باعه مثل مكيلة ما باعه به في جودته وصفته (قلت) وكذلك لو باعه مائة اردب سمرا الى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدينار أقاله فقال له اعطني خمسين اردب من الحنطة التي بعثت وأقبل من الخمسين على أن ترد علي الخمسين دينارا (قال) قال مالك لا يصلح هذا وهذا يبيع وسلف لانه باعه الخمسين اردب بخمسين دينارا على أن أقرضه الخمسين الاردب التي ترجع اليه (قلت) أ رأيت ان يست ثوبا بمائة درهم الى شهر أو يصلح لي أن اشتري به خمسين درهما قبل الاجل في قول مالك (قال) لا خير فيه (قلت) لم (قال) لان ثوبه يرجع اليه ويصير كانه أسلفه خمسين قد دفى مائة الى أجل (قلت) أ رأيت ان اشتراه ثوب نقدا أو بعرض من العروض وقد كان باعه بمائة درهم الى أجل (قال) لا بأس بذلك اذا كان الذي اشتراه بمن العروض قد اذن كل العروض التي يشتري بها الى أجل أدنى من أجل المائة الدرهم أو الى أجلها أو الى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهذا من الكافي بالكافي (قلت) وهذا أقول مالك (قال) نعم (قلت) وذلك جائز اذا كان ثمن الثوب الذي يشتري به الثوب الذي كان باعه بمائة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم (قلت) فلو كانت لي عليه مائة اردب سمرا الى أجل فأخذت منه ما حل الاجل خمسين اردب بمحولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك (قال) ان كان انما هو صلح بصلحة على وجه المياينة فلا يجوز وان كان انما أخذت منه خمسين بمحولة اقتضاء من خمسين سمرا ثم حط عنه من غير شرط ولا صلح للخمسين الاخرى لم يكن بهذا بأس (قلت) وهذا أقول مالك قال نعم (قلت) فان كل لي عليه مائة اردب بمحولة فلما حل الاجل أخذت منه سمرا خمسين اردب ثم حططت عنه الخمسين الاخرى من غير شرط أيجوز هذا (قال) ارجو أن لا يكون بهذا بأس (قلت) أ رأيت ان كانت لي عليه مائة اردب سمرا فلما حل الاجل صالحته على مائة اردب بمحولة الى شهر من (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان هذا يبيع الطعام بالطعام لسر بدايد الأثرى أنه قد باع سمرا اء قد جلب بمحولة الى أجل فلا يجوز وانما يجوز هذا اذا أقبضه قبل أن يشرقا لان الطعام لا بأس به بالحنطة بالحنطة وان احتفت أجناسه مثلا غسل اذا كان بدايدو يمتل في مستهلك ايضا يبيع الطعام قبل أن يسرق

وهما هو البر بالبر يا لاهوا وهما في القرب بالقرى يا لاهوا وهما في الشعير بالشعير يا لاهوا وهما في  
بفاصلة كما فصل بين البر والقر

(فصل ١٠) والذي ذهب اليه مالت الجميع أصحابه أن البر والشعر صنف واحد على ما روي في موطأه عن سعيد

﴿ في بيع النمر والرطب في رؤس النخل بالخطبة ﴾

(قلت) أريد أن أشتري بعراف رؤس النخل أو رطباً أو بسر بخطبة فعدا أبيع وهذا حال من جدماني  
رؤس النخل مكانه مرقضه قبل أن يتفرق بخصره ذلك فلا بأس به عند مالك وإن لم يجهده بخصره فما قبل أن  
يتفرق فلا يصلح ذلك لأنه يبيع الطعام بالطعام مستأخراً فلا يصلح ذلك إلا بدائياً وهذا إذا لم يجهده بخصره ذلك  
قبل أن يتفرق فعند مالك فليس ذلك بدائياً (قلت) فإن اشتريت عراف رؤس هذه النخل من النمر أو الرطب أو  
البسر بعرافهم أو بدنا غير أو بمرض من العروض ما خلا الطعام إلى أجل أبيعوز ذلك وإن لم يجهده قبل أن يتفرق  
بخصره ذلك فلا بأس بذلك قال نعم (قلت) ولا يرى هذا الدين بالدين لا تتزوجت أن ما في رؤس النخل ليس بنقد  
إذا لم يجهده بطعام حاضر الآن يجهده (قال) إلا أن الثمار قد دخل بيعها إذا طابت فذا حصل بيعها بيعت بنقد أو  
بدن ولم يمنع صاحبها منها وإنما كرهه مالك بالطعام إذا لم يجهده مكانه لأن فيه الجواهر وأعيارها إذا كان بيعه  
ما في رؤس النخل بالطعام ولا يجهده بخصره ذلك ولم يقضه أئمن وجه يبيع الطعام بالطعام إلى أجل (قال)  
ومثل مالك من الرجل يأتي إلى البياع بالخطبة فيتاع منه بها خلا أو زيتاً أو سمناً فيكالم الخطبة على باب حانوته  
ويدخل الحانوت ليخرج الحل من حانوته أو من رقب يكون فيه ذلك إلا أنه في الحانوت قال مالك لا يبيعني  
ولكن ليبيع الخطبة عند صاحبها وليخرج الحل أو السمن أو الزيت أو ما أراد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم  
يتاعه منه فيأخذو بطنى (قال) ابن القاسم من اشتري عراف بخطبة ولم يجهده مكانه فهذا أشد وأين أنه لا يبيع  
فيه وهذا مما لا اختلاف فيه أنه لا يصلح

﴿ في بيع الطعام بالطعام فائياً باحاضر ﴾

(قلت) أريد أن أبيع لرجل عراف بخطبة والنمر حاضر والخطبة قايمة في دار صاحبها فقال ابعت إلى الخطبة  
فأت بها قبل أن يفرق أبيعوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الخطبة حاضرة ومما  
جاءه حاضران والآن يجهز ذلك (قلت) أريد أن تنته خطبة بشعر كل ذلك بمنته فافترقا قبل أن يتفاض أو  
قبض أحدهما فترقا قبل أن قبض الآخر (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتي الحانوت بالخطبة ليتاع بها زيتاً  
فيكالم الله صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال) مالك لا يخيره ولكن يقرأ الخطبة ثم يدخل  
الحانوت فيخرج الزيت ثم يتفاضان وإنما الطعامان إذا اختلفا بمنزلة الذهب والورق فكذلك مستثنى

﴿ ما جاء في الرطب بالبسر والبسر بالنوى ﴾

(قلت) ما قول مالك في الرطب بالنمر واحداً واحداً أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح النمر بالرطب  
لا واحداً واحداً ولا بينهما تفاضل (قلت) وكذلك البسر بالنمر لا يصلح على حال عند مالك (قال) نعم (قلت)  
طالبس بالرطب (قال) لا يخيره أيضاً على حال لا متلا بمثل ولا متفاضلاً (قلت) فالرطب بالرطب (قال) قول  
مالك لا بأس به متلا بمثل (قلت) فالبسر بالبسر قال لا بأس به متلا بمثل (قلت) أريد النوى بالنمر أبيعوز هذا  
(قال) فذا اختلف قول مالك فيه ولا أرى به بأساً يدوياً إلى أجل لأن النوى ليس بطعام (قلت) فأنوى  
بالطعام أو بالخطبة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك لم يحتل قوله فيه قال نعم (قلت) فالبسج بالنمر ما قول مالك  
فيه (قال) أما البسج بالنمر والرطب فلا بأس به واحد واحد أو اثنين واحد واحد (قلت) رابعاً

ابن أبي وقاص ومعبت الدومى لأن قراء في حديث عبادة بن الصامت في قوله ربه را الرطب يشترى كسيف  
ريادة لم تتفق عليها جميع رواه فيه فتمل أن يبيعون ذلك من قول الراوى فيما على قول أبي ذر فذا اختلف  
الصنفان فيعروا كيف شتم بدائياً فناس مالك كرمه الله على القبح والله كورين في الحديث

الصغار بالبسر (قال) كذلك لا بأس به واحد بواحد واثنان بواحد يد (قلت) (والبلح الكبير (قال) قال مالك لا خير فيه في البلح الكبير بالتمر ولا بالربط واحد بواحد ولا اثنان بواحد ولا يصلح البلح الكبير واحد باثنين من سنقه ولا بأس بصغاره بكباره اثنين بواحد يد (قلت) فالبلح الكبير بالبسر قال لا خير فيه أيضا على كل حال

### ﴿ ما جاء في اللحم بالحیوان ﴾

(قلت) (سئل قول مالك في اللحم بالحیوان ما يجوز فيه وما يكره منه مالك (قال) قال مالك الابل والبقر والغنم والوحش كلها منصف واحد لا يجوز من لحومها واحد باثنين والطير كلها صغيرة وكبيرة وحشها وانسيها لا يصلح من لحومها اثنان بواحد والحيتان كلها منصف واحد ولا يصلح لحم الابل والبقر والغنم والوحش كلها بشئ منها أحياء ولا لحوم الطير بشئ منها أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالانعام والوحش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الانعام والوحش بالطير كلها أحياء والحيتان كلها من لا يباع ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير أحياء وما كان من الطير والانعام ومن الوحش مما لا يباع وشأه الذبح فلا خير فيه بالحيتان الا بد يد ولا في شئ من اللحم الا بد يد وما كان من الانعام والطير والوحش مما يستباح فلا بأس به بلحوم الحيتان الى أجل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم يجوز فيه واحد باثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حية بمذبوحه لانه اذا جازيه واحد باثنين جاز فيه الحى بالمذبوح (قال) ابن القاسم ولم أر تحريم حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحیوان الا من سنقه واحد لموضع الفضل فيه والمزانه فيما بينهما قلنا كن الفضل في لحومها جازا لم يكن بأس بالفضل في الحى منه بالمذبوح (قال) فقلت لما لك فالرجل يريد ذبح العناق الكريمة أو الحمامة القارعه أو الدجاجة فيقول للرجل خذ هذا الكبش أو هذه الشاة اذبحها مكان هذه العناق واعطني اياها اقتنيا وهو يعلم أنهما يريدان الذبح (قال) لا بأس بهذا وليس هذا عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما يصير الى ذبح أو لا منفعة فيها الا اللحم فهو لا يؤمن عاشوا أو قوا فلا أحب شيئا منها بشئ من اللحم بد يد ولا يطعام الى أجل وأما ما لو صفتك من تلك الاشياء الاخرى فلا بأس به وان ذبح مكاه لان هذا لم يرد بشأن اللحم وإنما كان على وجه البسول (قال) ابن القاسم فهذا لو استبقيا جميعا كانت فيهما منفعة سوى اللحم (قلت) فأي شئ يحمل الجراد عندك أيجوز أن تشتري الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندي قال ولم أسمعه من مالك الا أن مالك قال وليس هو لحما (قلت) فهل يجوز واحد من الجراد باثنين من الحيتان قال نعم بد يد

### ﴿ في بيع الشاة بالطعام الى أجل ﴾

(قلت) رأيت ان اشترى شاة أر بدبجها طعام موصر الى أجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ان كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى ليس شاة لحم فلا بأس به وان كانت شاة لحم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

### ﴿ في اللحم بالدواب والسباع الى أجل ﴾

(قلت) ما قول مالك في الدواب الخيل والبغال والحمير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به بد يد ولا الى أجل لان ما كان في معناه من جميع الحيوان بالطعام المقتات المدخر وقاس على التمر ما كان في معناه من الطعام المدخر الذي يتفكه به في بعض الاحوال كالربس والجوز واللوز وما أشبه ذلك وقاس على الملح المدكور في الحديث ما كان في معناه من الطعام المدخر لا صلاح الثوت كالتوا ل والبصل والثوم وما أشبه ذلك

الغوايب ليس مما يؤكل لحومها (قلت) ما قول مالك في اللحم والحرو والتعلب والضيع وما أشبه هذه الأشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الحرو والتعلب والضيع ويقول إن قتلهم محرم ودأهوا عما كرهها على وجه الكراهية من غير تحریم قال ولم أره جعل هذه الأشياء في الكراهية بمنزلة البخل والحار والبردون لأنه قال نودي إذا قتلها المحرم (قال) ابن القاسم وأكره اللحم بالضيع والحرو والتعلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الأشياء لأنها ليست عندك لحرام البين ولما أجزأه بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أكرهه ولا يعجبني

﴿ في اللبن المضروب بالحليب ﴾

(قلت) أرأيت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مشلا بعتل (قلت) وكذلك لبن اللقاح ولبن الغنم الحليب لا بأس به مشلا بعتل وفي لبن الغنم الزبد وفي لبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهذا قول مالك (قلت) أرأيت لبن الابل ولبن البقر ولبن الغنم هل يباع من هذا واحد باثنين يدايد (قال) قال مالك لا يجوز من هذه الابلان الواحد بواحد مشلا بعتل يدايد كما لا يجوز هذا الامتلا بعتل يدايد وكذلك ألبانها (قال) قلت لك فلين الحليب ولبن الماشي وقد أخرج زبده واحد باثنين (قال) لا خيرة في الامتلا بعتل قيل له اقراء مثلا بعتل لا بأس به قال نعم لا بأس به (قال) ابن القاسم ولو كان ذلك مكروها لكان لبن الغنم الحليب بلبن الابل لا خيرة فيه لأن لبن الابل لا زبد فيه ولكن القمح بالدقيق لا خيرة فيه لأن القمح ربيع فيكون أكثر من الدقيق إذا طعن فأعيا يباع هذا على وجه ما يحتاج الناس مما يجوز وليس يراد هذا المزانة (قال) قلت لك فاللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده بالسمن فلا أرى به بأسا وأما الذي لم يخرج منه زبده فلا خيرة فيه

﴿ في بيع السمن بالشاة اللبن والشاة غير اللبن باللبن والسمن إلى أجل ولبن والصوف ﴾

(قال) وقال مالك ولا بأس بالسمن بالشاة اللبن ولا يصح ذلك نسيئة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها اللبن بالسمن إلى أجل أو بلبن (قلت) أرأيت أن اشتريت شاة لبونا بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا كان يدايد وإن كان فيه الأجل لم يصح (قال) وقال مالك لا تشتري شاة لبون بلبن إلى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك (قال) وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبن بالطعام إلى أجل وفرنق بين اللبن وبين الطعام وقال لأن اللبن يخرج من الغنم والطعام لا يخرج منها (قلت) فاللبن بالشاة اللبن إلى أجل (قال) لا يصح ذلك عند مالك (قلت) وكذلك الحالوم والزبد والسمن قال نعم (قلت) أرأيت أن كان سمن أو جبن ودراهم أو عرض مع السمن والجبن والحالوم وشاة لبون إلى أجل قال فلا يصح ذلك (قال) فلا يصح في قول مالك أن يشتري شاة لبونا شاة مما يخرج منها سمن أو جبن أو حالوم فإن جعل مع السمن والحالوم والجبن دراهم أو عرض لم يصح أيضا إذا وقع في ذلك الأجل (قال) ولقد سألته عن الشاة اللبن بالسمن إلى أجل فقال لا خيرة فيه (قلت) أرأيت أن اشتريت شاة بجزء صوف أو على الشاة جزء صوف كاملة (قال) قال لا أرى بذلك بأسا ولم أسمع من مالك

﴿ فصل ﴾ وأما الذهب والفضة فلم يقس عليهم ما شأ من العروض التي كالأ أو نورن لأن العلة عنده في منع التفاضل في كل واحد منهما هي أنها ما أعان للأشياء وقيم للمتلقات فهي علة واقعة لا تتعدى إلى ما سواها وكذلك الشافي لم يقس على الذهب والورق شأ من العروض المكيلة والموزون فتوقف على البر والشعير والتمر والمخ جميع الطعام باقراده وأما أبو حنيفة وأصحابه فأسوا على البر والشعير والتمر والمخ جميع ما يكال من الطعام والعروض لأن ذلك كله يجمعه الكيل وهي العلة عنده في منع التفاضل في ذلك فأسوا على الذهب

(في بيع التفصيل والقرط والشعير والبرسيم)

(قلت) ما قول مالك فيمن اشترى قصيلا بفضله على دوابه بشعره قد ا (قال) لا بأس بذلك قال ولا بأس بالصوف ثوب الصوف قد ا أو الكنان ثوب الكنان قد ا ولا بأس بالتورث النحاس بالنحاس قد ا (قال) ولا خسر في افلوس بالنحاس الا أن يشاهد ما بينهما اذا كانت الفلوس عددا وان كانت الفلوس جزا فلا خسر في شرائها بخرس ولا بميز ولا بغيره لان ذلك مخاطر وقدر وانما الفصيل عندى بمنزلة الثين الذى يخرج من الشعر فلان رجلا اشترى من رجل ثوبا بشعره قد ا لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان الثين يخرج من الشعر (قلت) أرى أن لو ان رجلا اشترى من رجل شعيرا فصيل الى أجل قريب يعلم أن الشعير الذى أخذ لا يكون قصيلا الى ذلك الا حل الذى ضرب بالقصيل قال لا أرى بذلك بأسا (قلت) فالقسط الاخضر واليابس بالبرسيم ما يد (قال) أراه مثل ما ذكرتك في الشعير والقصيل وأما افلا أرى به بأسا (قلت) وكذلك القصب برزقته يابس قال نعم (قلت) فان اشتريت القصيل بالشعير الى أجل (قال) لا أرى به بأسا (قلت) فان اشتريت الشعير بالقصيل الى أجل يكون في مثله قصيلا (قال) فلا خسر فيه وان كان لا يكون قصيلا الى ما باعه اليه فلا بأس به وكان ذلك مما يصوز فيه التسليف اذا كان مضمونا قال لا بأس به (قال) وقال الى مالك لو أن رجلا باع من رجل حب قضيب الى أجل فأتى في غنه قضيبا (قال) لا خسر في ذلك ولا أحب أن يقتضى في ثمن حب اشترى من رجل شيئا مما ينبت من ذلك الحب (قال) ابن القاسم وذلك عندى أنه اذا تأخر الى أجل يكون في مثله نبات القصب ولو كان شراؤه اياه بنقد أو قبض ذلك القصب الى الخمسة عشر يوما ونحوها ويكون مضمونا عليه لم أر بذلك بأسا

(في الزيون بالزيت والعصير بالغيب)

(قلت) هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون (قال) لا (قلت) وإن كان الزيتون له زيت أولاً زيت له قال نعم (قلت) وكذلك الجبلجلان بزيت الجبلجلان قال نعم لا يجوز في قول مالك (قلت) وكذلك الصبر بالنسب (قال) سألت مالك عن النبيذاً بقراً فقال لا يصلم ذلك ولا يصبر عندي مثله

﴿ مَا جَاءَ فِي رِبِّ النَّخْلِ وَالزَّيْتُونِ وَرِبِّ السَّكَّرِ ﴾

(قلت) فهل يعرب القصب بالقصب الملو (قال) لا يجزئ (قلت) لم (قال) لا يصلح ذلك الآن يدخل ذلك كله ابرار وما أشبهه فيكون كاللحم المطبوخ اذا دخله ابرار فصارت صفة ولا بأس بذلك معافاة (قلت) فرب القر بالقر قال لا خيره (قلت) وأي شيء يستعرب القر (قال) يطبخ فيخرج ربه هو اذا منعقد

(ما جاء في الحل بالحل)

أوت) هل يجوز خل الغنم بجل التمر واحد اثنين (قال) قال مالك لا يصلح خل التمر بجل الغنم الا واحدا  
 واحد قال مالك لان منفعتهم واحدة وقال مالك هو عندى من نيدان يبيع بيد التمر لا يصلح الا مثلا بجل  
 لا بقدر صارة اذا كله وصارت منفعة واحدة (قال) ولم أر مالكا يوصل النيد والحل مثل زيت الزيتون  
 رافضه جميع ما يوزن من الطعام والعروض لان ذلك كله يجمعه الوزن وهى العلة عنده فى منع التفاضل فى  
 ذلك

فصل في القياس على الذهب والفضة ولا يصح لانهم قد اجعوا انه لا بأس ان يشتري بالذهب والفضة جميع الاشياء التي تكال أو توزن بها ويدون سبته فلان من فاس الحديد والرصاص وما أشبه ذلك مما يوزن على

وزيت الطير وزيت الجبلان لان هذه مختلفة ومتافها شتى

﴿ ملجأ في نخل التمر بالتمر ﴾

(قلت) هل كان مالك يصير نخل التمر قال نعم أنى أنى مالك قال لا بأس به (قلت) نخل التمر بالتمر (قال) لم يلفنى عن مالك فيه شئ وأراه مثل نخل التمر بالتمر (قال) راحض مالك فى النخل وقال إن زمان النخل يطول ولنا نفع الناس فيه

﴿ فى الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة ﴾

(قلت) هل يجوز فى قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالك عن الدقيق بالسويق قال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد (قال) فقلت لما لك بالخبز بالدقيق قال لا بأس به متفاضلا (قال) قلت لما لك بالعجين بالخبز قال لا أرى به بأس متفاضلا وأراه مثل الدقيق (قلت) فهل يصير مالك الحنطة بالسويق اثنين بواحد قال نعم (قلت) فالسويق بالحنطة اثنين واحد هل يصير مالك (قال) قال مالك لا بأس به (قلت) أرايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحد باتنين يدايد (قلت) فسويق السلت والشعر لا بأس به بالحنطة واحد باتنين فى قول مالك قال نعم (قلت) فالعجين بالخبز فى قول مالك واحد باتنين (قال) قال مالك لا بأس به يدايد (قلت) وكذلك الخبز بالدقيق واحد باتنين فى قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك العجين بالحنطة والدقيق (قال) لا شير فيه فى رأى لأنه لم تغيره المسعة والخبز قد غيرته المسعة وأما الدقيق بالعجين فلم تغيره المسعة (قلت) والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس به مثلا بمثل (قلت) وكذلك دقيق الشعر بالسلت والحنطة قال نعم (قلت) فالدقيق دقيق الحنطة بالشعر (قال) قال مالك لا يصالح الامتلا بمثل يد (قلت) وكذلك السلت قال نعم

﴿ فى لحظه المبالغة بالمسلوة والمبالغة ﴾

(قلت) فالحنطة المبالغة بالحنطة الملوثة (قال) لا أرى به بأس قال وقد بلغنى عن مالك فيه بعض المخد حتى يطحن وأما لا أرى به بأس (قلت) هل يصير مالك الحنطة المبالغة بالسويق اثنين بواحد (قال) نعم (قلت) فهل يصير مالك الحنطة اليابسة بالحنطة الملوثة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأس (قلت) وكذلك الحنطة الملوثة بالدقيق واحد باتنين لا بأس بذلك فى قول مالك (قال) نعم (قلت) فالأرز المبالو أو الياس بالارز الملو (قال) لا أرى به بأس مثلا بمثل ومتفاضلا (قلت) ما قول مالك فى فريضة الحنطة الرطبة بالحنطة اليابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لا مثلا بمثل ولا متفاضلا لأن الضرر يطعم يحفف (قال) وقال مالك لا يصلح السمن بالزبد مثلا بمثل ولا بينهما متفاضلا (قلت) فهل يصير مالك الحنطة المبالغة بالحنطة اليابسة مثلا بمثل أو بينهما متفاضلا (قال) قال مالك لا يصلح ذلك (قلت) وكذلك لا يصلح الحنطة المبالغة بالشعر والسلت مثلا بمثل ولا بينهما متفاضلا (قال) سم (قلت) أرايت لأرز المبالو أيجوز منه واحد باتنين من جميع الحبوب والقطن فى قول مالك (قال) نعم إذا كان ذلك يدايد (قلت) والأرز المبالو بالأرز المبالو أو الياس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح فى قول مالك

الذهب والقصه كما قال مالك من الطعام على لواء السعير ولهم والمحم لدر كورى الحديث لمكبل والمورين من الطعام خاصة وشدة دود أهل الطاهر فلم يروا الرابا الا فى أمر به الأشياء التى من النبي عليها واحتجوا بإجازة التفاضل فيما سرى ذلك منهم قول الله عز وجل وأما الله السبع وحرم الرما

﴿ فصل ﴾ فأما الطعام على مذهب مالك وأصحابه ينقسم إلى أربعة أقسام: ما لا يشرب، ما يشرب، ما لا يطعم، وما يطعم



﴿ في الخطة المبولة بالقطاني ﴾

(قلت) أجهوز الخطة المبولة في قول مالك بالقطنية كلها وبالسنن وبالسهم وبالرزو بالذرة وبجميع  
هذه الاشياء من الحبوب والطعام ما خلا الخطة والشعير والسلت واحداً باثنين أو واحداً بواحد يبدأيد (قال) نعم  
ذلك جائز في رأي واحد باثنين أو أكثر إذا كان يبدأيد (قلت) ولم كرم مالك الخطة المبولة بالخطة اليابسة  
(قال) ألا ترى أن الفريقين لا يصلح بالخطة اليابسة فكذلك الخطة المبولة بالخطة اليابسة (قلت)  
والشعير والسلت لم كرمه مالك بالخطة المبولة (قال) لأنها صنف واحد مع الخطة ألا ترى أنها جميعان في  
الزكاة مع الخطة فذلك كرمه (قلت) أرايت العدى المبولة يصلح بالقر ل واحد بواحد أو اثنان بواحد في  
قول مالك (قال) نعم إذا كان يبدأيد (قلت) ولم وأنت تجمعه في الزكاة وتراه في الزكاة نوعاً واحداً وأنت تجبر  
المبولة منه إذا كان عدساً بالياس من القول (قال) لأن هذين في البيع عند مالك صنفان مختلفان ألا ترى  
أن العدى اليابس لا أس به بالقول واحد باثنين وكذلك المبولة منه ألا ترى أن الخطة اليابسة لا تصلح  
بالشعير والسلت في قول مالك لا مثلاً بمثل فذلك كرم مالك المبولة من الخطة بالشعير مثلاً بمثل أو بينهما فاضل  
(قال) ولقد رأيت مالكا غير منه كرمه القطنية بعضها ببعض بينهما فاضل في قوله الذي يرجع إليه أخيراً أنه  
كره التفاضل بينهما فالمبولة من القطنية لا يصلح شيء من الثانية اليابسة لأنه نوع واحد وقوله الأول أحب  
إلى وهو الذي كتبه أول مرة فأما آخذه (قلت) فالعدس المبولة بالعدس اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح  
ذلك عند مالك وإنما هذا من الرطب بالتمر أو الفريقين بالخطة أو الخطة المبولة بالخطة اليابسة وقد وصفت  
لك ذلك (قلت) فالعدس المبولة بالعدس المبولة هل يجوز في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك لأنه ليس  
مثلاً بمثل لأن البلب يختلف فيكون منه ما هو أشد تفاخراً من صاحبه فلا يصلح على حال (قلت) وكذلك  
الخطة المبولة بالخطة المبولة عند مالك (قال) نعم لا يصلح

﴿ ما جاء في اللحم باللحم ﴾

(قلت) ما قول مالك في اللحم إلى ما يقديده واحد باثنين أو مثلاً بمثل (قال) قال مالك لا يفرقه واحد بواحد  
ولا بينهما فاضل (قال) فقلت لمالك وإن تحرى قال فلا غير فهران تحرى (قلت) ولم كرمه مالك (قال)  
وأيت مالكا لا يرى أن ذلك مما يباع معرفته عند الناس أن يكون مثلاً بمثل لأن هذا جابى وعذاني وقد كن  
مالك فيأذ كرمه بعض الناس أنه أجاز في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على الكراهية فيه غير مرة ولا ما  
(قلت) له فهل يجوز اللحم المقبور باللحم إلى في قول مالك مثلاً بمثل أو مثلاً (قال) قال مالك لا يصلح  
اللحم إلى بالمقبور متفاضلاً ولا مثلاً بمثل تحرى (قلت) وكذلك لسمك الطري بالسلم المالح لا يصلح مثلاً  
بمثل ولا متفاضلاً في قول مالك (قال) نعم ولا يتحرى (قلت) ومكدا السبد باللحم إلى (قال) لا يصلح مثلاً  
بمثل في قول مالك ولا متفاضلاً ولا يتحرى (قلت) فلنكسك ديالى أيجرى في قول مالك (قال) قال لي مالك  
لا يجوز التي بالمالح متفاضلاً ولا مثلاً بمثل والمتكسودا ما هو عندي لحم مالح فلا يجوز على حال (قلت) ما قول  
مالك في اللحم المشوى باللحم إلى (قال) قال مالك لا يجزئ واحد بواحد ولا بينهما فاضل قال وهذا أيضاً  
مما رجح عنه وأقام على الكراهية فيه من القديده هو أحده إلى (وقد قاله الله ولا يتحرى) (قلت)

القوت وهو أصل للعاش غالباً وطعام يدخرون به أو يصلى القوت وليس بأصل له عاس غالباً وطعام  
يدخرونه وأطعام لا يدخرون أصلاً فأما ما يدخرونه أو يصلى القوت فهو أصل له أيضاً غالباً لأن التفاضل  
في الصنف الواحد منه لا يجوز باثنين إلا ما ب و ما ما يدخرونه تثبت به وليس بأصل له عاس غالباً

لم لا يجيز مالك اللحم التي بها المشوى واحد ولا حولاً بينهما تفاضل (قال) لان المشوى عنده بمنزلة القيد باعاً  
 بجفته النار عنده كما جفت الشمس الندي (قلت) فاقول مالك في القيد بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئاً أو القيد أيضاً كما جفت الشمس بلانا بل ولا صنعة صنعت فيه فلا بأس به واحد باتين من المطبوخ  
 (قلت) فالقيد باس بالمشوى (قال) لاخبر فيه وان تحرى لان باس الشوى رطب لا يكون كباس القيد  
 (قلت) فاقول مالك في المشوى بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ترى ان كل شوى لم يدخله  
 صنعة مثل ما يعمل أهل مصر في مقاليهم التي يجعلون فيها التابل والزيت والخل وما أشبه هذا حتى ربما كان  
 لها المرقعة و يكون شيباً بالمطبوخ فهذا عندي طبع اذا كان كذلك ولا يصحني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به  
 بالتيء على حال لانه مطبوخ وان كان أعما النار بجفته وحده بلانا بل فارجو أن لا يكون به بأس واحد باتين  
 بالمطبوخ ولاخبر فيه بالتيء على حال (قلت) فاقول مالك في لحم القليلة بالصل والقيلة بالخل والباين واحد  
 باتين (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن هذا عندي وع واحد لانه مطبوخ كله وان اختلفت صنعة  
 واسمه فلا يصح منه واحد باتين (قلت) فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قرل مالك فيه (قال) قال مالك لا بأس  
 به واحد باتين أو متلا بمثل اذا غيرته الصنعة (قلت) هل يجيز مالك الصبر بلحم الحيتان متفاضلاً (قال) سأنا  
 مالك من صفار الحيتان بكبارهما متفاضلاً (قال) لاخبر فيه وهي حيتان كلها قال وكذلك الصبر كله عندي  
 لاخبر فيه (قلت) أرايت العانة المذبوحة بالشاة المذوحة أيجوز ذلك في قرل مالك (قال) لا يجوز هذا في  
 قول مالك لان اللحم بعضه لا يجوز في قول مالك الا متلا بمثل اذا كان يتاوهان الشاة ان لما ذبحنا فقد  
 صار لحمها فلا يجوز الا متلا بمثل على التحرى (قلت) وهل تحرى هذا وما غير مسلوختين حتى يكونا متلا  
 بمثل (قال) ان كانا خدران على أن يتحرى ذلك حتى يكونا متلا بمثل فلا بأس به كما تحرى اللحم وهذا مما  
 لا استطاع أن يتحرى (قلت) فالكرش والكبد والقلب والرثا الطحال والكليتين والحقنوم والشحم هذا  
 كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد باتين باللحم (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت)  
 وكذلك نصي الغنم (قال) لم أسمع من مالك في خصي الغنم شيئاً وراه لما لا يصلح منه واحد باتين من اللحم  
 ولا يصلح الخصي باللحم الا متلا بمثل لانه لحم (قلت) وكذلك الرأس والكارع في قول مالك هو لحم لا يصلح  
 ذلك باللحم الا متلا بمثل (قال) نعم (قلت) فاقول مالك في الطحال أي وكل أم كان بكرهه (قال)  
 ما علمت أن مالكاً كان بكرهه ولا بأس به (قلت) فهل يصلح الرأس بالراسين (قال) لا يصلح في قول مالك  
 الاوزنا بوزن أو على التحرى (قلت) وان دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك في التحرى لا بأس به (قال)  
 نعم لا بأس به عند مالك

### في ما جاء في البقول والقواكه بمضاف في بعض

(قلت) فاقول مالك في البقول واحد باتين وان كان من نوعه أو من غير نوعه بدايد مثل القليل والسلق  
 والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك مما كان من نوع واحد أو من غيره (قلت) وكذلك التفاح  
 والمان والبطيخ وما أشبه ذلك من القواكه الخضراء مثل ما وصفت من البقول (قال) نعم

### في ما جاء في الطعام بمضاه بعض

(قلت) أي شئ كره مالك واحد باتين من صنفه بدايد من جميع الاشياء أي شئ وسع فيه مالك واحد  
 من الحوز والرز والجزر وما أشبه ذلك فاحلف قول مالك وأصحابه في اجارة التفاضل في الصنف الواحد منه  
 في فصل وعلى هذا الاختلاف اختلف المهجرون في قبحه بالجملة فزاد في صفة عمله الى با أصلاً للمعاش غالباً من

منه اثنتان بواحد من سته جدايدند اما لايدخرو لا يؤكل ولا يشرب فلا بأس بواحد اثنين من سته فلهذا  
ولمن جميع الاشياء (قال) ماله وكذلك كل طعام لايدخرو هو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد من اثنين  
جدايدو هو عندى مثل مالا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال) ماله والذهب بالذهب مثلا بثلث لزيادة  
فيه جدايدو كذلك الفضة بالفضة قال والقوس لا يصلح الا بثلث بثلث عددا ودايدو ولا يصلح بعضها  
بعض كيلا (قال) وقال ماله عموما كل مما لايدخرو من الفاكهة مثل الرمان والتفاح والخوخ وما أشبه  
هذا فلا بأس بواحد اثنين جدايدو ان دخرو (قال) قللت ماله ارايت السكر بالسكر (قال) لاخير  
فه اثنتان بواحد

﴿ في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب ﴾

(قلت) هل يجوز صبرة حنطة بصيرة شعير (قال) قال مالك لا يجوز إلا كيلاً مثل العنث (قلت) أرايت أن  
أشترت أرب حنطة وأرب شعير بأرب حنطة وأرب شعير أيجوز ذلك فتجصل الحنطة بالحنطة والشعير  
بالشعير في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما يصحني هذا وما أراءه جازاً لأنه لا يصلح عند مالك مد  
من حنطة ومد من دقيق بمد حنطة ومد دقيق كانت يضاء كلها أو سمر أدها كلها وكذلك أيضاً إن كانت يضاء أو  
سمر أدها يجر أيضاً وهذا لو فرقته بالارلان الدقيق بالحنطة جاز والحنطة بالحنطة جائزة فلما اجتمعا كرهه  
مالك فكذلك الشعير والحنطة بالشعير والحنطة فلهذا لا يجوز إذا اجتمعا في صفقة واحدة وإنما شئى مالك  
في هذا الذرية فلما يكون بين القمحين من الجرعة أو الفضل ما بين الشعيرين فأخذ فضل شعير في حنطة  
صاحبه وأخذ صاحبه فضل حنطه في شعير صاحبه (قال) وإنما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلاً باع مائة  
دينار كيلاً بمائة دينار كيلاً ومعه كل واحد من الدنيا مائة درهم كيلاً مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم  
فلا يخفى ذلك وهذا لو فرقته بالاراهم بالاراهم والدناير بالدناير ورو هذا إنما كرهه مالك لأنه لا يصلح  
أن يكون الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شئ عر ضالاً ولا ورق كذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب  
وكذلك جميع الطعام الذي يدنر أو يؤكل ويشرب مما لا يصلح منه إنسان بواحد يدايد (قلت) أرايت من  
أعطى فقيرين من حنطة بفقيرين من حنطة ودراهم هل يجوز في قول مالك أروى منه أم لا (قال) لا يجوز عند  
مالك شئ منه (قلت) ولم لا يجوز ويحده فقيراً بفقير أو فقيراً بالاراهم (قال) لا الأثرى أن مالكاً قال  
لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شئ أو مع الذهبين جميعاً مع كل واحدة منهما سلعة من السلع  
فكذلك الحنطة وجميع الأشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخذ منه واحداً من نوعه يدايد إنما يحمل  
على الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بعضه بعضه مع أحدهما سلعة أو مع كل صنف سلعة أخرى  
لأنهما إذا باعاً بالبحر أو بالاعتل فجعل مع أحدهما صنفين سلعة أو مع كل صنف سلعة فهذا ليس مثلاً مثل  
أجراً لتفاضل في ذلك وكان شيخنا الفقيه ابن ررقة رحمه الله يذهب إلى أن ذلك المذهب في المدونة وليس ذلك  
عندي بينة بها وأتقصر في صفة الحل على قوله مطعوماً مدخراً متناولاً ورديها أصلاً للماش عالياً من منع  
الفاضل في ذلك وهو ص قول مالك في موطنه وقول ابن حبيب في الواضحة وهو الظاهر عندي من المدونة  
وعلى هذا المعنى بأي اختلاف قول مالك في أجارة التفاضل في البيع والاختلاف في أجارة التفاضل في التين  
لأنهما يدنرون وليسا بأصل الماش عالياً وأن ما كان من لاطعه يدنر نادراً فالتفاضل في الصنف الواحد منه  
جائز على مذهب مالك وإنما أرى أصحابه كالنوخ والكثيري وما أشبه ذلك وأما ما كان لا يدنر أصلاً فالتفاضل في  
الصنف الواحد منه جائز على مذهب مالك جميعاً أصحابه

وهذا اثره الا ان الذي جاء فيه الا ترى ان ما اذا امت عشرة دنانير وسلعة مع عشرة عشرين ديناراً فلم يبع الذهب بالذهب بل بعث فلان بما لا يجوز وهذا خلاف الاثر وهذا قول مالك مكره في الطعام (وقال) لي مالك يجري مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

### ﴿ في القلوس بالقلوس ﴾

(قال) ابن القاسم (قال) مالك لا يصلح القلوس بالقلوس جزا فلا وزن متلا بمثل ولا كلام متلا بمثل بما يبدو لا إلى أجل ولا بأشياء معدة فلا يصح فلس بفلسين بما يبدو لا إلى أجل والقلوس ههنا في العدد بمنزلة الدراهم والدنانير في الورق (وقال) مالك أكره ذلك في القلوس ولا أراهما كسعرهم الدنانير والدراهم (قلت) أرايت ان اشتريت فلسا بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلس بفلسين (قلت) فخرطة القلوس بالنحاس واحد باتين بما يد (قال) لا خير في ذلك قال لان مالك قال القلوس بالفلسين لا خير فيه لان القلوس لا يباع بالاعداد فاذا باعها وزنا كان من وجه الخطأ فلا يجوز بيع القلوس بالقلوس جزا فلا ذلك كره رجل فلوس برطين من النحاس قال ولو اشترى رجل رطل فلوس بدراهم لم يجز ذلك (قال) مالك كل شيء يجوز واحد باتين من صنعة اذا كايه أو داطله أو دعه فلا يجوز الجزاء فيه بينهما الا من جاعلا ولا من أحدهما لانه من المزاينة الا ان يكون الذي يعطى أحدهما متافوا ناسلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشئ كثير فلا بأس بذلك ولا يجوز ان يكون أحدهما كيلا ولا وزنا ولا عددا ولا استخراجا وان كان مما يصلح اثنان بواحد الا ان يتفاوت ما بينهما متافوا تباعا فلا بأس بذلك وهو اذا توارب عند مالك ما بينهما كان من المزاينة وان كان زرا

### ﴿ في الحديد بالحديد ﴾

(قلت) أ يصلح الحديد بالحديد واحد باتين بما يبدو ما أشبه الحديد من الرصاص والنحاس (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك (قلت) أرايت ان اشترى رطلان من حديد عند رجل بعينه والحديد بعينه برطين من حديد عندى بعينه على أن يرزى وأزن له ثم تفرقا قيل أن تقاضى وقيل أن وزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديد بعينه ليس هذا دينانين وهذا شيء بعينه (قلت) فإذا التقينا أجبرتى على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعطينى ويرزى (قال) نعم (قلت) فان تلقى الحديدان أو أحد الحديدين قبل أن يجتمع (قال) فلا يصح وشكلا ولا شيء لواحد منهما على صاحبه (قلت) فلو آتى حين اشترى حديد منه الذي ذكرت بحديدي الذي ذكرت كفو زنه حديدي واقرقا قيل أن يرزى لحديده وذلك الحديد الذي يبايعنا بعينه ثم رجعت إليه لا قبض منه الحديد الذي اشترى به منه فأصبته قد تلف (قال) ترجع قنا أخذ حديدك الذي دفعت إليه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

ثم وكل كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى ويليها كتاب بيع الاجال

### ﴿ كتاب الاجال ﴾

### ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو آتى مت ثوبا بما قدره إلى أجل ثم اشترى به بما قدره إلى ذلك (فصل) وأما بيع الطعام بالطعام فبما يشبهه أو يبعه قبل سد فائه فلا يجوز بحال اتفقت أسنانه أو اختلفت كان مما يندرج أو مما لا يندرج والله ولي التوفيق

### ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم كتاب بيع الاجال ﴾

أصل ما بين عليه هذا الكتاب الحكم بالذرائع ومذهب مالك رحمه الله القضاء بالمتع منها وهي الاشياء التي

الاجل ان يصلح ذلك في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) قلت فان اشترته الى ابعد من الاجل هل  
 درهم (قال) لا بأس بذلك ايضا (قلت) فان اشترته بأكثر من الثمن الى ابعد من الاجل بتمتة بمائة  
 شهر واشترته بمائة وخمسين الى شهرين (ول) لا يصلح ذلك الا ان يكون مقاصه اذا حل الاجل فاصه مائة عملة  
 وقيمت عليه الخمسون كما هي الى اجلها ثم ياخذها فاما ان ياخذ المائة التي باعها بالتوب أو لا عند اجلها  
 ويكون عليه خمسون ومائة الى اجل البيع الثاني فهذا يستلزم مقاصه الى شهر بخمسين ومائة الى شهرين فهذا  
 لا يصلح (قلت) ارايت ان تمت ثوبا بمائة درهم محببة الى شهر فاشترته بمائة درهم يزيدية الى محل ذلك  
 الاجل ايجوز هذا أم لا (قال) لا يخفى هذا كانه باع بمحبة يزيدية الى اجل (قلت) ارايت ان يبتذ  
 عبيدين بمائة دينار الى سنة فاشترت منك أحد عبيد ينار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك ان كان الدينار  
 مقاصه مما حل الذي عليه الحق فان كان الدينار غير مقاصه انما ينقده الدينار فلا يجوز وهذا كله قول مالك  
 (قلت) فان اشترت أحد العبيدين بشهه وتسعين دينارا فاداه قال لا يجوز ذلك (قلت) فان اشترته بمائة  
 دينار هذا (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) ولم كرهته اذا اخذت  
 باقل من الثمن ولم يجزه الا ان يؤخذ بجميع الثمن (قال) لا تذا اذا اخذت باقل من جميع الثمن دخله بيع وسلف  
 (قلت) والموضع دخله بيع وسلف (قال) لا تذا اذا اخذت بخمسين قد اصاب الباقي منها بخمسين وصار رد  
 اليها الخمسين التي اخذت منها الساعة تذا اذا حل الاجل ويصير سلفا معه بيع فلا يجوز ذلك وقد ذكر ابن  
 وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد انهما قالوا اذا بعت شيأ الى أجل فلا يبع منه صاحبه الذي  
 منه ولا من أحد تبعه له الى حين ذلك الاجل الا بالثمن الذي بعت به منه أو أكثر منه ولا يبي أن يتباع بثلث  
 السلعة الى فوق ذلك الاجل الا بالثمن أو باقل منه وادانته الى الاجل نفسه ابتاعه بالثمن أو أكثر منه  
 أو باقل اذا كان ذلك الى الاجل فان تناهه الذي باعه الى اجل ينقض بثلث الذي في ذلك الاجل وهو سلالون  
 كان الذي ابتاعه الى اجل هو يبيعه بنقصان فلا يبيعه أن يجعل النقصان ولا يؤخره الى ما دون الاجل  
 الا ان يكون ذلك الى الاجل الذي ابتاع منه تلك الساعة اليه (وكيع) عن سفیان البرقي عن هشام بن  
 عروة عن ابن سيرين عن ابن عباس (قال) اياك أن تبيع دراهم بدرهم من مباح جربة (وكيع) عن  
 سفیان بن سليمان التيمي عن حبان بن عبد القيس عن ابن عباس أنه قال في الربل يدع الحرية الى أجل  
 فكره ذلك أن يشتريها فتدعي بكون مباحا به (قال) ابن وهب وأخبرني جرير بن حازم عن أبي اسحاق  
 الحمداني عن أم نونس عن عائشة زوج النبي عليه السلام (قالت) لها أم محبة أم ولد يزيد بن الأرقم

ظاهرها الاباحة وتوصل بها الى أصل المخطو ومن ذلك البيوع التي طأمرها الصحاح ورسد بها الى  
 استحالة الربا وذلك مثل أن يبيع الربل ساعة من جز بمائة الى أجل ثم يتبعها بثلث سين - داجك ما زاد  
 توصلها بطهره من البيع الصحيح الى سلف خمسين دينارا في مائة الى أجل وذلك حرام لا يصلح ولا يجوز  
 وأباح الفرائض الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله ومن قال بقره لا بأس  
 الى الحرام وطرق به اليه حرام منه قال الله عز وجل ولا تصبوا الذين يدينون من دون الله بيسبوا الله - روا  
 بغفر لهم قضى تبارك وتعالى عن سب آله الكفار فلا يكون ذلك نريعة وطرقا الى سب الله تعالى وقال تبارك  
 وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا قضي عز وجل عبادة المؤمنين أن يقولوا لا يبي  
 عليه الصلاة والسلام راعنا وهي كلمة صحيحة معروفة في لغة العرب ومنها ما أرى - سمعت وفرد - على نبي  
 قولي وتفهيم حتى لانها كلمة سمع عند اليهود فكانت تسميها النبي عليه السلام في انفسها فلهذا - رواه من  
 أصحاب النبي عليه السلام فحروا بها واغتموها أن يعلموا به النبي عليه السلام فلهذا - رواه من



لما ابلوا درهما الى شهر (قال) وانما يقبل هذا الى انهما ابلوا  
 بطلته ذهباً قدما بضعة الى ابل واذا تم اتهمه ابرزت البيع بينهما (قال) نعم (قلت) فلما باعه ثوبه  
 بل بين درهما الى شهر فاشترى بدلتا من هذا وصرف الاربعين درهما بدلتا من ابل هذا أم لا (قال)  
 لا يصح بي هذا حتى بين ذلك وبعدها من التهمة لان الاربعين درهما من الدينارين قريب (قلت) فان  
 اشترى بثلاثة قدما (قال) هذا لا يتم لان الثلاثة الدنانير عند الناس ينفونها خسر من اربعين درهما  
 واكثر فلا يتم هذا ههنا (قلت) ارايت ان يبتعه ثوبا بربعين درهما الى شهر فاشترى به بدلتا هذا  
 و ثوب قدما ايجوز هذا (قال) لا يخفى هذا لان ذهب وعرض بضعة الى ابل فلا يخفى هذا (قلت)  
 ارايت ان يبتعه ثوبا بعشرة دراهم الى ابل فاشترى به ثوب قدما وبثلوس قدما ابلغ هذا أم لا (قال)  
 لا يصح بي هذا لانه لا يبلغ ان تشتري الدراهم الى ابل بثلوس قدما (قلت) ارايت ان يبت خطه بمحولة  
 اربع بمائة دينار الى سنة فاحتجبت الى شرا محولة فاشترى من الرجل الذي يبتعه الخطه الى ابل  
 ما تقي اربع خطه بمحولة بمائة دينار هذا ابلغ هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد يوم او يومين من  
 ميا بعت اياه او من بعد شهر او شهرين او سنة (قال) لا يبلغ هذا البيع الثاني لان مرد اليه طعامه او مثل  
 طعامه وزاد عليه زيادة على ان اسلفه ما يقتديار سنة فله اياه فلهذا لا يبلغ (قال) ولقد قال مالك لو ان  
 رجلا باع من رجل طعاما الى ابل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طعاما فقال لا أحسنه ان يتنازع منه طعاما من صنف  
 طعامه الذي باعه اياه اقل من كيل طعامه الذي باعه اياه ولا مثل كيله بأقل من الثمن الذي باعه به نقد (قال)  
 مالك ولا ارى بأسا ان يتنازع بثل الثمن الذي باعه به أو أكثر اذا كان مثل كيل طعامه وكان الثمن قد اوهذا  
 الذي كرمالك من هذا هو يشبه مسئلتك التي سألتني عنها لان مالك جعل الطعام اذا كان من صنف طعامه  
 الذي باعه اياه كأنه هو طعامه الذي باعه اياه وخلف فيما بينهما الدلسة ان يقع السلف والزيادة فيما بينهما على  
 مثل هذا ولم يحصل الثياب مثلها (قلت) والطعام كله كذلك في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك كل ما يوزن  
 ويكال مما لا يؤكل ولا يشرب ويوما يؤكل ويشرب أهو بهذه الميزلة (قال) نعم (قلت) طوأت بعت من رجل ثوبا  
 فسطا طبا أو فرقا بدلتا من الى شهر فأصبت معه ثوبا ببيعته من صنف ثوبى منه في صنفه وذرعه قبل محل  
 ابل ديني عليه من ثمن ثوبى فاشترى به بدلتا قد ابلغ هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وليس الثياب في هذا  
 بميزلة الطعام (قلت) ما فرق بين الطعام والثياب في هذا قال لان الطعام اذا استهلكه رجل كان عليه ثمنه فاذا كان  
 من صنف طعامه فكأنه هو طعامه الذي باعه به وبينه وأن الثياب من استهلكها كان عليه قيمته فهو اذا لقيه  
 ومعه ثوب من صنف ثوبه اذ لم يكن ثوبه بعينه فليس هو ثوبه الذي باعه اياه ولا أس أن يشتريه ان كان  
 من صنفه بأقل أو بأكثر قدما أو الى ابل قال ولو ترك هذا جعلت ذلك في الحيوان مثل الثياب وهذا

يوم السبت شارعة ظاهرة كآمال الله تبارك وتعالى ونعيب عنهم سائر الايام فلا يصلون اليها الا باصطياد وعناء  
 فكانوا يسدون عليها المسالك يوم السبت ويأخذونها في سائر الايام ويقولون لا نفع للاصطياد الذي نهينا  
 عنه في يوم السبت وانما فعله في غيره فها هم الله على ظلمهم ذلك لانه ذرعه للاصطياد الذي نهوا عنه وان لم  
 يكن اصطيادا على الحقيقة بأن مسخهم قرعة وخنازركا أخبر تبارك وتعالى في كتابه وقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واأكلوا أثمانها وأجل صلى الله عليه وسلم شراء  
 الصدقة بالثمن كالعودة فيها بعير عن قتال الجمر من الخطاب في الفرس الذي عمل عليه في سبيل الله فأراد شراءه  
 لما أشاعه صاحبه وأراد بيعه لانتبه ولا تعدي صدقتان العائد في صدقته كالكلب يعود في قبه وقال صلى  
 الله عليه وسلم في من وليد قرعة لعبد من زمة هو لك يا عبد بن زمة فآلحته أبه زمة وقال الولد للفراس

بجها حتى ولا يخلص (قال) وذلك أن مالكاً قال لو أن رجلاً باع ثوبين ضمن إلى أجل فأفله من أحد هما أو أخذ  
 ثوبين الآخر لم يكن بذلك بأش مالٍ يسجل الذي عليه قبل عمل الأجل أو يؤخره عن أجله وإن كان قد طلب على  
 الثوبين ولو باع رجل من رجل أردب من حنطة إلى أجل فغاب المتاع عليه فأفله من أردب فم لم يكن فيه  
 خير حل الأجل أو لم يصل فالطعام بمنزلة العيين في اليوسع (قلت) فإن أفله بمحضرة البيع من أردب (قال) لا بأس  
 بذلك ما لم يغب المشتري على الطعام وما لم يشترط إذا أفله أن يسجل له ثمن الأردب الباقي قبل عمل الأجل أو صلى  
 أن يتقدمه الساعة (قلت) فإن غاب المتاع على الطعام ومعه ثمن لم يفارقه شهدون أن هذا الطعام هو  
 الطعام الذي بعته بعينه (قال) إذا كان هكذا لم أرا أن يقبله من بعضه ولا يتجمل ثمن باقي قبل عمل الأجل  
 (قلت) لم كرهه مالك أن يقبله من بعضه على أن يسجل له ثمن باقي قبل عمل الأجل (قال) لأنه يخطئه تعجيل  
 الدين على أن يوضع عنه منه قبل عمله ألا ترى أن البائع قال للمتاع همل لي نصف حتى الذي لي عليك على  
 أن أشتري منك نصف هذا الطعام بنصف الدين الذي لي عليك فيدخله بيع على تعجيل حق (قال) مالك  
 ويدخله أيضاً عرض وذهب بذهب إلى أجل (قلت) ألا ترى أن البائع وجبت له ما قد ينار من ثمن طعامه  
 إلى أجل فأخذ بخسين أردباً وترك الحسين الأخرى فكأنه باعته الحسين التي لم يرقه منها وخسين ديناراً وأعطها  
 بخسين ديناراً فصعجلها وبالحسين الأردب التي ارتفعها فيدخله سلمة وذهب نقداً بذهب إلى أجل (قلت)  
 في أبالاه إذا أفله من خسين ولم يشترط أن يسجل له ثمن الحسين الباقية لم لا يبدله أيضاً هذا لم لا يكون كانه  
 رجل باعه ما قد ينار له عليه إلى أجل بخسين أردباً وخسين ديناراً وأعطها ما لا يفسده هذا الوجه (قال) لأنه  
 لم يغب عليه قيمته أن يكون سلفاً بخره نفقة ولم يشترط تعجيل شيء فسد به مع ما هو هذا المعنى هو رجل أخذ منه  
 خسين أردباً كان باعها أياها بخسين ديناراً فأخذها منه بخسين وأرجأ عليه الحسين الدينار ثمانية وخسين  
 الأردب التي دفعها إليه على حالها إلى أجلها فلا بأس بهذا وهذا أقول مالك

في الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب فأخذ منه قبل الأجل خمسة أثواب بردونا  
 أو خمسة أثواب وساعة فقبر البرذون ويضع عند ما نقي

(قلت) أرى أن لا أسلم ردونا إلى رجل في عشرة أثواب إلى أجل فأخذ منه قبل الأجل خمسة أثواب  
 ولها ما رجح وقال لاخته سوده بنت معة ورجته احتجبي منه لما رأى من شبهه بعيسى بن أبي يوفاس فأعمل  
 صلى الله عليه وسلم الشبه فحكم له بتحكم اليقين بمنعه من صلوات رحم وهو صلى الله عليه وسلم إنما بحث بصلوة  
 الأرحام قال الله عز وجل واتنوا الله الذي تاملون بهو الأرحام أي أولو الأرحام أن يقطعوها  
 (فصل) وأبواب الذرائع في الكتاب ولست بطول ذكرها ولا يمكن حصرها من ذلك قول النبي عليه  
 الصلاة والسلام دع ما يربك إلى ماله وما له وقوله الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى  
 المشبهات استبرأ لدينه ومن وقع في المشبهات كان كل أربع حول الحمي يوشك أن يرتفع فيه وقال الأكل مأك حى  
 وإن حى الله محارمه ومن حرم حول الحمي يوشك أن يقع فيه والربا باقى ما حبت مرأته ومنع منها التلاسيح  
 إلى باب الذرائع وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان من آخر ما نزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم آية  
 الرابطة في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفسرها أيضاً فإن حراماً التهمة أصل بين الشرع عليه قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا جار إلى خصه ولم يجز أهل العلم شهادة الأب لابنه  
 ولا شهادة الابن لأبيه من طريق ومثوا النازل عن الميراث وورثوا الميتة في المرض ومثل هذا كثير  
 (فصل) فإذا باع الرجل من الرجل سلعة ندد ثم اشتراها منه بدين أو باعها منه بدين ثم اشتراها منه بنقد  
 أو باعها منه بدين ثم اشتراها منه بدين أو باعها منه بنقد ثم اشتراها منه بنقد أو نقد فأنك تنظر



وروى في الأصل أن منهم عنه خمسة الأبواب التي هي عليه أو أخذ منه خمسة أبواب قبل محل الأجل وسلعه  
 سوى البرذون (قال) قال مالك لا يصلح هذا لأنه يدخله ضع عنى ويجعل ويدخله أيضا بيع وسلف (قلت)  
 وأين يدخله بيع وسلف في قول مالك (قال) دخله سلف وبيع أنما أعطاه البرذون في عشرة أبواب إلى أجل  
 فأما بخمسة أبواب قبل محل الأجل فكان الذي عليه الحق أسلف الطالب خمسة أبواب على أن يقبضها  
 الذي عليه السلم من السلم التي عليه إذا حل أجل الثياب التي عليه على أن يباعه البرذون أو السلعة التي دفعها  
 إلى الطالب بخمسة أبواب مما عليه فهذا بيع وسلف (قلت) وأين دخله ضع عنى ويجعل (قال) ألا ترى لو أن  
 الطالب أنه قال له جعل لي حتى قبل محل الأجل فقال الذي عليه الحق لا أعطيك ذلك إلا أن تضع عنى قبل  
 لهما أن ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب أنا أقبل منك سلعة تسري أربعة أبواب وخمسة أبواب معها  
 فأعطاه سلعة تسري أربعة أبواب وأعطاه البرذون الذي كان رأس السلم وقيمة أربعة أبواب وخمسة  
 أبواب فهذا ضع عنى ويجعل (قلت) أرايت أن كانت السلعة التي أعطاه مع خمسة الأبواب قيمتها عند الناس  
 لا شئ فيه مائة ثوب من صنف ثياب السلم (قال) لا خيرة أيضا ألا ترى لو أن رجلاً أعطى رجلاً خمسة أبواب  
 وسلعه قيمتها أكثر من قيمة خمسة الأبواب التي معها عشرة أبواب إلى أجل من صنف خمسة الأبواب التي  
 أعطاه أياها لم يحصل هذا فهذا كذلك لا ينبغي أن يأخذ خمسة قضاة من العشرة ويأخذ باقية السلعة أخرى  
 وهو قول مالك (قال) ابن وهب يلقى عن ربيعة أنه قال كل شئ لا يجوز لك أن تسلف بعضه في بعض فلا  
 يجوز لك أن تأخذ قضاة منه مثل أن يبيع ثمرًا فلا تأخذ منه بشئ مما لا يجوز لك أن تسلف الحنطة في  
 الثمر ومثل الذي وصفت لك أنه لا يجوز لك أن تعطى سلعة وثيابا في ثياب مثلهما إلى أجل فهذا كله يدخله في  
 قول ربيعة (قلت) أرايت الذي سلف البرذون في العشرة الأبواب إلى أجل فأخذ سلعة وخمسة أبواب قبل  
 محل الأجل أي دخله خذمني خلف قبل محل الأجل وأزبدك (قال) نعم يدخله دخولا ضعيفا أو مالموجه الكراهية  
 فيه فهو الذي فسرت لك عن مالك وقيل لربيعة في رجل باع جارا بعشرة دينار إلى سنة ثم استقاله المبتاع فأقاله  
 البائع ربح دينار جعله له وأخر باع حمارا بتقد فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار أخره عنه إلى أجل (قال)

في هذا إلى الذي أخرج دراهمه أولا فإن كان رجوع إليه مثله أو أقل فذلك جائز وإن رجع إليه أكثر منها  
 ظلت فإن كانا من أهل العينة أو أحدهما لم يجوز ذلك كانت البيعة الأولى بالتقيد أو بالنسيئة وإن لم يكنا من  
 أهل العينة جاز أن كانت البيعة الأولى بالتقيد ولم يجز أن كانت بالنسيئة وذلك لأن أهل العينة يهيمون فيها لأنهم  
 فيه أهل الصحة لعلمهم بالمكروه من ذلك أن يبيع الرجل من العينة طعاما أو غيره بخمسة قضا أو خمسة  
 إلى أجل إذا كان أعميا يتاعه للبيع وذلك جائز لغير أهل العينة وذلك أن يبيع الرجل من أهل العينة طعاما أو  
 غيره بشئ من أجل ثم يسترضه المبتاع من الثمن فيضع عنه فإن مالكا وغيره من أهل العلم كرهوا ذلك لأنه  
 أعميا يبيع على المروضة فأعما يضع عنه ويرده إلى ما كان راوضه عليه فصار البيع الذي عقده تحل لالربا  
 الذي قصده وتفسير هذا أن يأتي الرجل إلى الرجل من أهل العينة فيقول له أسلفني ذهباً أكثر منها إلى  
 أجل فيقول له أسلفك درهمين في اثنين إلى أجل فيقول لا أعطيك في الدرهمين إلا درهمين أو عافيه تراوان  
 ويتفقان على أن يربح معه في الدرهم نصف درهم ثم يقول له هذا لأجل ولكن عندي سلعة قيمتها مائة درهم  
 أبيعها منك بمائة وخمسين إلى شهر فتبيعها أنت بمائة فيتم لك مائة فيرضى بذلك ويأخذ السلعة منه ويبيعها  
 بمائة في ربحه اليه فيقول له أني قد وضعت في السلعة وضعة كثيرة فخط عنى من المائة خمسين ما يجب  
 للعشرين التي وضعتها في السلعة فيضع عنه ثلاثين فيمسا المروضة التي عقدها بيعها عليها فيقول أمرهما إلى أن  
 أسلم إليه ثمانين في مائة وعشرين فهذا وجه كراهية مالك لمرجه الله للوضعة في هذه المسألة



في رجل باع عبده من رجل عشرة دنانير الى أجل شهر على أن باعه الاخر عبده بعشرة دنانير

(قلت) أرايت أن اشتريت عبدا من رجل عشرة دنانير على أن أبعه عبدي بعشرة دنانير (قال) قال مالك ذلك جائز (قلت) ولا يكون هذا عبدا ودنانير عبدا ودنانير وقد أخبرني أن مالكا لا يحسن الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين سلعة أو مع الذهبين جميعا مع كل واحد منهما سلعة وقد أخبرني أيضا أن مالكا قال لا يكون صرفه يبيع في صفقة واحدة (قال) ابن القاسم قال مالك ليس هذا صر فلو يباع ولا ذهابا و سلعة بذهب و سلعة لان هذا عبدا وعبدا والعشرة دنانير بالعشرة دنانير مائة لانها مقاسة (قلت) فان لم يكن مقاسه به ولو لكنه أعطاه عبدا وعشرة دنانير من عنده وأخذ من صاحبه عبده وعشرة دنانير إذا اشترط أن يخرج الدنانير كل واحد منهما من عنده (قال) هذا لا يصل لان هذه دنانير وعبدا ودنانير وعبدا (قلت) وإنما ينظر مالك الى فعلهما ولا ينظر الى لفظهما قال نعم انما ينظر الى فعلهما فان تقاسما بالدنانير كان البيع جائزا وان لم تقاسما بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يصل اذا كان مع الذهبين سلعة من السلع أو مع إحدى الذهبين سلعة من السلع اذا كان بذلك وجب بيعهما (قلت) أرايت أن اشتريت من رجل عبده بعشرة دنانير على أن أبعه عبدي بعشرة دنانير وضميرنا على أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده فيدفع الى صاحبه عبده وعشرة دنانير من عنده فأردنا بعد ذلك أن نقاسا بالدنانير ولا يخرج الدنانير ويدفع عبده وأدفع عبدي أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) اذا كان ذلك الضمير هو عندهم كالشرط فلا خير فيه وان تقاسما فليبيع بينهما متفق لان مالكا قال لو اشترط أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده كان البيع باطلا ولا يجوز لهما أن يقاسا بالدنانير لان العدة وقت حراما فلا يجوز هذا البيع على حال من الاحوال (قلت) فلو بعه عبدي بعشرة دنانير على أن يبعني عبده بعشرين دنانيرا (قال) قال مالك لا بأس بذلك انما هو عبدا وعبدا و زيادة عشرة دنانير (قلت) فان كانا اشترط أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده قال أرى ذلك حراما لا يجوز (قلت) فاذا وقع اللفظ من البائع والمشتري فاسد الرابح هذا البيع في قول مالك

يتناع منه طعاما يتل الثمن أيضا أو بأقل أو بأكثر فلهذه تسعة أقسام وكل قسم منها ينقسم الى قسمين أحدهما أن يكون قد نأى على الطعام والثاني أن يكون لم يغب عليه فهذه ثمانية عشر رقبا لازادة فيها وكل قسم منها ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن يباع ذلك بتقد أو اى أجل دون ذلك الاجل والثاني أن يتناعه الى ذلك الاجل بشرط المقاسة أو بسكوتهما عن الشرط اذ يوجب ذلك الحكم والثالث أن يتناعه الى أبعد من ذلك الاجل فهذه أربع وخمسون مسألة كما ذكرنا ثمان عشرة مسألة في الشراء بالقود او الى أجل دون الاجل وثمان عشرة مسألة في الشراء الى ذلك الاجل على المقاسة فهذه ستة وثلاثون مسألة وثمان عشرة مسألة في الشراء الى أبعد من الاجل فأما الستة والثلاثون مسألة المتحصلة في الشراء بالتقد أو الى ذلك الاجل بعينه

فثمان عشرة مسألة لا يجوز باتفاق ومسئلة تجوز على اختلاف سائر الم يجوز باتفاق

فصل في اعتبار الجائز منها من الفاسد بوجهين أحدهما أن يشتري منه أكثر مما يباع من الطعام والثاني أن يشتري منه بأقل من الثمن الذي يباع به الطعام فهذا الوجهان لا يجوزان قد اوجوزان مقاسه ان كان لم يغب على الطعام ولا يجوزان قد اوجز ولا مقاسه ان كان غاب عليه لا يجوز أن يشتري منه طعامه وز يادشي من الاشياء عليه بمثل الثمن ولا بأكثر منه وهذا ان كان لم يغب على الطعام ولا تقدا ولا مقاسه ان كان غاب عليه ولا يجوز أن يشتري منه الطعام الذي باعه منه بعينه ولا بعينه ولا أن يشتريه وز يادة عليه وان كان لم يغب عليه بأقل من الثمن قد اوجز ولا تقدا ولا مقاسه ان كان غاب عليه وتجوز سائر الوجوه قد اوجز

يشي بأنهم لأن المظن وقعت به العقد فاسدة (قلت) وكذلك أن كان اللفظ صحيحا وقع القبض فاسدا فاسد  
 البيع في قول مالك (قال) قال مالك إنما ينظر في البيع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول فإن وقع القول وحسن  
 الفعل فلا بأس به وإن وقع الفعل وحسن القول لم يصلح (قلت) أرايت أن باع سلعة بعشرة دنائير إلى أجل  
 على أن يأخذها مقدورها أي يكون هذا البيع فاسدا أم لا قال لا يكون فاسدا ولا بأس بهذا عن مالك (قلت)  
 لم (قال) لأن اللفظ هنا لا ينظر إليه لأن فعلهما يؤب إلى صلاح وأمر جائز (قلت) وكيف يؤب إلى صلاح وهو  
 أعاشرط الثمن عشرة دنائير يأخذها مقدورها (قال) لأنه لا يأخذها الدنائير أبدا إنما يأخذها مقدورها قوله بعشرة  
 دنائير لغو فلما كانت العشرة في قولهما لغوا علمنا أن عن السلعة أعاشرط بالمائة مقدورها وأن لفظا عما لفظا به  
 (قلت) فالذي باع سلعته بعشرة دنائير على أن يشتري من صاحبه سلعة أخرى عشرة دنائير على أن يتناقدا  
 الدنائير فلم يتناقدا الدنائير وتماضا السلعتين لم يطلت البيع بينهما وإنما كان اللفظ لفظ سويا أقل فحل  
 صحيح (قال) لأنهما لما اشترطتا أن الدنائير تقرأ في فعلهما على يؤب إلى فساد أو إذا أن يفعل ذلك قدرا عليه  
 فإن كان يؤب إلى فساد إذا فعل ذلك ويقدران على أن يفعلاه فالحق باطل باللفظ وإن لم يفعلاه لأنهما إذا كانا  
 يقدران على أن يفعل ذلك فيكون فاسدا فاعلموا وإن لم يفعلوا فكانا مقدوراهما وقد وقعت العقد عقدة البيع  
 على أمر فاسد يقدران على فعله (قلت) والاول الذي باع سلعته بعشرة دنائير على أن يأخذها دنائير مقدورها  
 لم فرقت بينهما وبين هذين (قال) لأن لفظ هذين كان ذريجا وظهورهما يؤب إلى صلاح ولا يؤب إلى فساد لأنهما  
 لا يقدران على أن يحصلن عن السلعة في فعلهما إلا القراهم لا يقدران على أن يحصلن عن السلعة دنائير  
 ثم دراهم لأن بشرط عن السلعة دنائير على أن يأخذها دراهم فاعلموا أن يؤب إلى صلاح حتى يصير الذي  
 يأخذ في عن السلعة دراهم لا يصدران على غير ذلك فذلك جار (قال) ابن القاسم وكذلك لو قال أبيع ثوبي  
 هذا بعشرة دنائير على أن تعطيني بها حماري إلى أجل سقته كذا وكذا فلا بأس به أعاشرط الثوب بالحمار والدنائير  
 لغو فيما بينهما

ومقاسة حاشا المسئلة لتي ذكرناها أنها تجوز على اختلاف وهي أن يتناع منه بمثل الثمن أقل من الطعام  
 مقاسة فإن قول مالك اختلف في ذلك

فصل في وأما الثمان عشرة مسألة المتحصة في شرها ذلك إلى أبعد من أجل فها ثلاث عشرة لا تجوز  
 باتفاق ومسئلة تجوز على اختلاف وسائر ها وهي أربع تجوز باتفاق ويعتبر الجائز منها من الفاسد وبه يمين  
 أيضا أحدهما أن يشتري منه أقل من الكيل والثاني أن يشتري منه ما كثر من الثمن فهذان الوجهان لا يجوزان  
 أن غلب على الطعام أولم يعب وسائر الوجهة تجوزان لم يعب على الطعام ولا تجوزان غلب عليه حاشا المسئلة  
 المختلف فيها وهي أن يشريه منه وقد غلب عليه بمثل الثمن إلى أبعد من أجل فحجوز ذلك على مذهب ابن  
 القاسم ولا يجوز على مذهب ابن الماجشون والعلة في ذلك أحلفتي وأسلفنا لأن أمرهما آل إلى ذلك فكرهه  
 ابن الماجشون ولم يجزوه وخففه ابن القاسم ولم يهتمهما في ذلك

فصل في تنزيل لحس عشرة مسألة التي لا تجوز من الستة والثلاثين مسألة المتحصلة في الذرأ بالقدوالى  
 ذلك لأجل وتبين عليها أحدها أن يتناع منه مثل طعامه ربع غايه عليه أقل من ثمن يسد شال فخطا  
 بيع منه عشرة أرده بعشرة دراهم في شهر ثم يتناع منه حد غايه في الطعام عشرة أرده بعشرة  
 دراهم هذا لا يجوز لأن البائع الأول هو والمبتاع الثاني يدفع إلى المبيع أول خمسة دراهم فلهذا يأخذ  
 منه عشرة دراهم إذا أدى له وقد دفع إليه عشرة أرده بـ هو ثم ياتي بـ ثمانية دراهم فلهذا يأخذ  
 إليه خمسة دراهم في عشرة إلى أجل وأسلعه عشرة أرده بـ ثمانية دراهم فلهذا يأخذ منه خمسة دراهم في أكثر

﴿ في الرجل يكون له على الرجل الدين إلى أجل فلا يأجل أخذ سلعته ﴾

بعض الثمن على أن يؤخره ببقية إلى أجل ﴿

(قلت) أريت أن كان لي على رجل دين إلى أجل فلما حل الأجل أخذت منه سلعته ببعض الثمن على أن يؤخره ببقية الثمن إلى أجل أصلي هذا (قال) قال مالك هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لأنه باعه السلعة ببعض الثمن على أن يؤخر ببقية الثمن عليه سلفاً إلى أجل من الأجل (قال) قال مالك وإن أخذ ببعض الثمن سلعته وأرجأ عليه ببقية الثمن جالاً كما هو ظاهر فلا بأس بذلك (قال) سحنون وقول ربيعة دليل على هذا أنه لا يجوز (قلت) أريت أن أقرضته حنطه إلى أجل فلما حل الأجل سلفته تلك الحنطة بدين إلى أجل (قال) قال مالك لا يحصل هذا لأنه يفسخ ديناً في دين

﴿ في الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو إلى أجل فيكترى منه بعدارسته أو عبده ﴾

(قلت) أريت لو أن ديناً لي على رجل حال أو إلى أجل أصلي أن أكرى به من الذي عليه لدين داره سنة أو عبده هذا الشهر (قال) قال مالك لا يصلح هذا كان الدين الذي عليه حالاً أو إلى أجل لأنه يصير ديناً في دين ففسخ ديناً في شيء لم يقض جميعه (قلت) فلو كان لي على رجل دين فاشتريت به غنمه هذه التي في رأس النخل بعد ما حل بيعها أوز رعه بعدما استحصد (قال) قال مالك إذا كان حين أزهت أو أوطيت فلا يبيى وإن كانت الثمرة قد استجدت وليس لاستجدادها تأخير وقد استجد الثمرة ولا تستجدادها استخار وقد يبيى الحب ولصاده استخار فإذا استجدت الثمرة واستحصد الحب وليس لشيء من ذلك تأخير فلا أرى به بأساً وإن كان لاستجدادها تأخير ولصاده تأخير فلا يخبر فيه قال وإذا كان كوصفت لك فلا بأس به (قال) قال مالك وإنه ليقترب أشياء ينهي عنها ولكن إذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منها استخار لاستجداد تمر ولا لحصاد الحب فلا أرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك (قال) فقيل لمالك أبيع ديناً له على رجل من رجل آخر شمرة له قد طابت وحل بيعها (قال) نعم لا بأس بذلك ولم يره مثل الذي عليه الدين إذا باعه من الذي له الدين قال وقسميما أجاز مالك من هذا فبأدلى لأن الرجل لو كان له على رجل دين فاشتري به منه

منها إلى أجل ودراهم وطعام في دراهم أكثر منها وطعام وذلك ما لا يحل ولا يجوز فيتمان على أنهما قصدا إلى ذلك وتحليل لا جاز بهما أظهر من البيعتين الصحيحتين والثانية أن تكون المسئلة بمخالها إلا أنه قاصه بالخسة دراهم من العشرة ولم ينقدها باها فلا يجوز أيضاً لأن أمرهما آلى إلى أن أسلفه عشرة أرباب فاتفق بها ثم رد إليه مثلهما على أن يعطيه السلف خمسة دراهم إذا حل الأجل لا تقاؤه بالسلف وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف جر منفعة وذلك أيضاً ضارح بالجاهلية المحرم بالقرآن وإمامنا لم ينقده فيتمان قصد ذلك والتحليل لا جاز بهما أظهر من البيعتين الصحيحتين والثالث أن تكون المسئلة بمخالها إلا أنه لم يقب على الطعام فيستوفيه منه بعينه بخسة دراهم فقد اختلفوا في الثاني أن دفع المتاع الثاني إلى المتاع الأول خمسة دراهم في عشرة دراهم إلى أجل والطعام رجع إليه بعينه فكان لغوا الرابع أن يشتري منه أكثر من طعامه وقد غاب عليه بمثل الثمن فهذا مثال ذلك أن يبيع منه عشرة أرباب بعشرة دراهم إلى أجل فيقب على الطعام ثم يضاعف منه عشرين أرباباً بعشرة دراهم فهذا لا يجوز وتدخله الزيادة في السلف ودراهم وطعام في دراهم وطعام إلى أجل لأن أمرهما آلى إلى أن دفع السابع الأول إلى المتاع الأول عشرة أرباب بعشرة دراهم فهذا في عشرين أرباباً بعشرة دراهم إلى أجل فيتمان على القصد إلى ذلك وانظامه أن تكون المسئلة بمخالها إلا أنه قاصه بالعشرة دراهم من العشرة ولم ينقدها باها فهذا لا يجوز ويدخله

جارية فتواضعاها للحيضة لم يكن فيه خير حتى ينجزه (قلت) ولو أن بطلا باع من رجل دينه على رجل آخر  
بجارية تواضعاها للحيضة أو بسلعة ثابتة لم يكن بذلك بأس لأن هذا لا ينقدف مثل هذه لم ينقدفيا ولو أن  
رجلا كان له على رجل دين فأخذ به منه سلعة ثابتة قال مالك لا يجوز ذلك وهو يجوز أن يبيع الرجل سلعة  
له ثابتة بدين للبائع على رجل آخر وإنما فرق ما بين هذا أن الدين إذا كان على صاحبه لم ير منه إلا أمر  
ينجزه ولا كان كل تأخير فيه من سلعة كانت ثابتة أو كانت تجار به يتواضعاها للحيضة يصير صاحب الدين  
يجوز بذلك فيها أنظر وأخفى عن سلعة متفحفة وإن كان الذي باع السلعة الغائبة بدين على رجل آخر أو باع  
ثم أقدم على إصلاحه بدين على رجل آخر لم يجز إلى نفسه منفعة إلا بما فيه المناجزة أن أدركت السلعة فأنه كان  
البيع له ثابتا ولم يكن يجوز له فيه النقد فيكون أمّا آخر ذلك لمكاهة والخمرة كذلك قد استنجز هاهنا منه وضار حق  
صاحب الخمرة في الدين الذي على الرجل الآخر وهذا أصل قول مالك في هذه المسئلة فيها قلت وكذا تفسير  
قوله (قال) سحنون ألا ترى أن ابن أبي سلمة قال كل شيء كان لك على غريم قد اقم قبضه أو أوى أجل غل  
الأجل أولم يجل فلا تبعه منه شيء وتؤخره عنه فأنه إذا فعلت ذلك فقد أرى عليه وجعله وبذلك في سعر  
بلغه لك لم يكن يعطيك إلا بنظر ثلث أياه ولو بعته بوضعية من سعر الناس لم يصلح ذلك لأنه يابى إلا أن يشتريه  
منك فينقل يدك بيد مثل الصرف ولا يصلح تأخيره يوما ولا ساعة (قلت) أ رأيت لو أني أقرضت رجلا مائة  
أرباب من حنطه إلى سنة فبسته قبل الأجل فقامت له أعطى خمسين وواضع عنك خمسين أ يصلح هذا (قال) قال  
مالك لا يصلح هذا لأنه يدخله ضع عنى وتعتجل والقرض في هذا والبيع سواء (قال) ابن وهب قال مالك عن أبي  
الزناد عن بشر بن سعيد عن أبي صالح عبيد بن السفيان أنه أخبره أنه باع زمانة أصحباب دار بجلته إلى أجل  
ثم أراد الخروج فضا لهم أن ينقدفوه ويضع عنهم فأنزل زيد بن ثابت عن ذلك فقال لا أمر لك أن تأكل ذلك  
ولا تؤكله وإن ابن عمر وأبا سعيد الخدري وابن عباس والمقداد بن عمرو ومن أصحباب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وسليمان بن يسار وقيصة بن ذؤيب كلهم نهى عنه (وقال) ابن عمر أتدع ستمائة بمخمسائة  
وقال المتعداد لرجل من حنطه ذلك كذا فأنقدف أذن يهرب من الله ورسوله وأن عمر بن الخطاب كره ذلك وقال  
الزيادة في السلف لا مدفع إليه عشرة أراد ب فأنقدف بها ثم رد إليه عشرين أردوا بالثمن فأنقدفوا لا تمقاسة  
فيهمان على القصد إلى ذلك والسادسة أن تكون المسئلة بجاهل إلا أنه لم يصب على الطعام فيشترى به منه بعينه  
وعشرة أراد ب أخرى عشرة دراهم فأنقدفها أيضا لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف لا مدفع إليه عشرة  
دراهم فأنقدفها أخذ التي باع منه رجعت إليه بأعيانها فكانت ملعأة والسابعة أن يشتري منه أكثر من طعامه  
بعد أن غاب عليه أهل من الثمن فأنقدفها لا يجوز وأيضا ويدخله الزيادة في السلف وطعام ودراهم يدراهم  
وطعام إلى أجل لأن البائت الأول دفع إلى المتابع الأول عشرة دراهم فأنقدفها على ذلك والثامنة أن  
تكون المسئلة بجاهل إلا أنه قام به بخمسة دراهم من عشرة الدراهم ولم ينقدفها ياها فأنقدفها لا يجوز ويدخله الزيادة  
في السلف لأن أمرهما إلى أن دفع إليه عشرة أراد ب فأنقدفها ثم أخذ منه عشرين أردوا ب يأخذ منه  
أبضا خمسة دراهم داخل الأجل ونسقط الخمسة بالمقاسة فكانه أقرضه عشرة أراد ب على أن يرد إليه فيها  
عشرين أردوا بخمسة دراهم والتاسعة أن تكون المسئلة بجاهل إلا أنه لم يصب على الطعام فيشترى به منه بعينه  
وعشرة أراد ب معه بخمسة دراهم فأنقدفها لا يجوز ويدخله الزيادة في السلف لأن أمرهما إلى أن دفع  
خمس دراهم قد في عشرة دراهم إلى أجل وعشرة أراد ب بدالان العشرة الأرباب التي باع منه رجعت  
إليه بأعيانها فكانت ملعأة والعاشر أن يشتري منه أكثر من طعامه بعد أن غاب عليه بأكثر من الثمن فأنقدفها  
مثال ذلك أن يبيع منه عشرة أراد ب عشرة دراهم إلى أجل ثم نزع ثلثه منه بعد أن غاب على الطعام عشرين

دين فقال له رجل من بني بني بن سعيد بن رجل كان له على أخيه  
عن الليث بن سعد وكان عبيد الله بن أبي جعفر يكره ذلك (قلت) أرايت أن يفت عبيد الله بن أبي جعفر  
الكل من مضمونة أو ثياب مضمونة إلى أجل فلما حل الأجل أخذت بذلك المضمون من الثياب والكل  
عبد بن من صف عبد بن مضمونة أم لا (قال) لا يجوز هذا قال ولا يجوز أن تأخذ من غير عبد  
الأم لا كن يجوز أن تعلم عبدك فيه (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قال) وحديث ابن المسيب وسليمان  
ابن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وجابر بن عبد الله أصل هذا الباب كله وما أشبهه وما قاله ربيعة  
أسفل دليل على هذا الأصل أيضا من جهة أخرى (قال) ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في  
العروض كلها بالأس بواحد باثنين بدأ إذا كان من صف واحد وان كان إلى أجل فلا يصلح الاعتلاش  
وان كان من غير صف واحد فلا بأس به اتين بواحد إلى أجل (قال) بونس قال ربيعة قال ولدي لا يجوز من  
ذلك إلى أجل أثوب بالتوبين من ضرب كالإطعة من نسج الولائد بالراطين من نسج الولائد وكالسارية  
بالسارية تين وما أشبه ذلك فهذا الذي يبين فضله على كل حال ويختص دخله فيها أدخل إليه من الشبهة في  
المراعاة ذلك أدى ما أدخل الناس فيه من التقيح والحلال منه كالإطعة السارية بالراطين من نسج  
الولائد طبل وأجل فهذا الذي يختلف فيه الأسواق والحاجة إليه وعسى أن يورده السارية ويثقف نسج  
الولائد مدمرة ويورث نسج الولائد مدمرة وينفق السارية فهذا لا يعرف فضله إلا بالراجح ولا يثبت ثياب الرماة  
فكان هذا الذي اقتاس الناس به غير رأي فقهاء المسلمين وعلماءهم أن هؤلاء أقارب ما ذكرنا من هذا  
واقاسوه به وشبه به ألا ترى أن السليف في المضمون الذي ليس عندك أصلها بعد أجله ورجي فيه الفضل  
ونخف عليه الوضعية صار يعاجلنا ونخرج من العينة المكروهة التي قد عرف فضلهما واتضح بها في بيع  
ما ليس عندك أن صاحب المكروه يروح على شبهه يبيع ما ليس عنده ثم يبتاعه وقد عرف سعر السوق وتبين  
أردبها بشرين درهمين تقدما فيدخله البيع والسلف لأنه كانه أقرضه العشرة لأردب التي عاب عليها وعشرة  
دراهم من العشرين درهما التي تقدمها على العشرة لأردب الزائدة في الطعام بالعشرة الدراهم الزائدة  
في الثمن والحادية عشر أن تكون المسئلة بحالها إلا أنه فاقه من العشرين درهما بعشرة دراهم في العشرة  
التي له عليه من ثمن الطعام ولم يتقدمه الا عشرة دراهم فهذا لا يجوز ويدخله البيع والسلف أيضا لأنه كانه  
أقرضه العشرة لأردب الزائدة في الطعام بالعشرة الدراهم الزائدة في الثمن والثانية عشرة أن تكون المسئلة  
بحالها إلا أنه لم يربح على الطعام فشر به منه مائة وشرة أردب معه عشرين درهما يأخذها منه إذا حل  
الأجل على أن يباع منه العشرة لأردب الزائدة على الطعام بالعشرة الدراهم الزائدة على الثمن والعشرة  
الأردب التي ربحت إليه بأعيانها لمعالة كل لم تكن والثالث عشرة أن يتنازع منه أقل من الطعام بعد أن غاب  
عليه بأقل من الثمن قد أمنا ما لم يربح منه عشرة أردب بعشرة دراهم إلى أجل وطعام ويدخله البيع  
والسلف لأن الخمسة لأردب التي ربحت إلى البايع كدها سلف أسلفها إليه ونخسة الدراهم التي دفعها  
قدما كلها سلف أيضا يقتضيه إذا حل الأجل والخمسة لأردب التي ربحت عند المتنازع الأول خمسة أردب  
وخمسة دراهم على أن يباع منه خمسة أردب بخمسة دراهم وذلك ما لا يحل ولا يجوز والرابعة عشرة أن تكون  
المسئلة بحالها إلا أنه فاقه بخمسة دراهم في خمسة من العشرة التي له عليه ولم يتقدمه إلا بدها بدها البيع والسلف  
لأنه كانه أسلفه الخمسة لأردب التي غاب عليها ثم ردها إليه وباعه الخمسة لأردب الأخرى بالخمسة دراهم التي  
أخذها منه عند حلول الأجل ودها خمسة مائة والخامسة عشرة أن تكون المسئلة بحالها إلا أنه

مروعة فيشترى عشرة وبيع خمسة عشر الى أجل فكانه انما باعه عشرة بخمسة عشر الى أجل فلهذا كره هذا انما ذلك الدخلة والدالة

﴿ في الرجل يسلق الرجل الدنانير في طعام محمولة الى أجل فيلقاه قبل الاجل ﴾

فيأله أن يجعلها في سمراء الى الاجل بعينه ﴿

(قلت) أرايت لو أني أسلفت الى رجل في محمولة الى أجل فلقيته قبل الاجل فسلمت له هل لك أن تحسن تجعلها لي سمراء الى أجل فهل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لأنك تضع محمولة في سمراء الى أجل فلا يجوز الا ترى أنك فسخت ديني في دين (قلت) فلو حل الاجل لم يكن بذلك بأس أن آخذ من سمراء محمولة أو من المحرلة سمراء لا بأس به في قول مالك اذا كان يدايد لأنه يشبه البذل

﴿ في البيع والسلف اذا وقع ﴾

(قلت) أرايت لو بيعت عبدا من أجنبي بمائة دينار وقيمته مائة دينار على أن أسلفني المشتري خمسين دينارا (قال) البيع فاسد وتبلغ قيمته به اذا قامت مائة دينار (قلت) لم (قال) لان العقد موقوف فاسد لان فيها بيعا وسلفا وان البائع يقول أألم أرض أسيع عبدي بمائة دينار وقيمته مائة دينار الا هذه الخمسين التي آخذتها سلفا فهذا يبلغ بالعبد ما قيمته ما بلغت اذا قامت اذا كان أبدا مل مستثناة فأنظر الى القيمة فان كانت القيمة فوق الثمن فانه يبلغ للبائع قيمة العبد وان كان الثمن أكثر فله الثمن يبلغ بالعبد الا أكثر من القيمة أو الثمن (قلت) فلو باع العبد بمائة دينار وقيمته مائة دينار على أن أسلف البائع المشتري خمسين دينارا (قال) هذا لا يرد على الثمن ان كانت القيمة أكثر ويرد السلف لان البائع قد رضى أن يبيع بمائة دينار وسلف خمسين دينارا أضافه اذ ينظر أبدا الى الأقل من الثمن ومن القيمة فيكون البائع الأقل من ذلك أبدا وفي مستثناة الاولى انما ينظر الى الأكثر من القيمة أو الثمن فيكون البائع الا أكثر من ذلك أبدا وهذا اذا قامت العبد فأما اذا كان العبد قاعا بعينه لم يفت بحو التسوق أو غيره من وجوه القوت فان البيع يفسخ بينهما الا أن

يغيب على الطعام فيتاع منه خمسة أرايب بخمسة دراهم الارادب بال عشرة الدراهم التي يأخذها منه عند الاجل والخمسة الارادب الاخرى رجعت اليه بأعيانها فكانت ملعاقا والمائة تختلف فيها فهي أن يشتري منه أقل من الطعام وقد غاب عليه بمثل الثمن مقاصه ومثاله أن يبيع منه عشرة أرايب بعشرة دراهم الى أجل ثم يتاع منه بعد أن غاب على الطعام خمسة أرايب بعشرة دراهم مقاصه بالعشرة مثاقيل التي وجبت له عليه من ثمن الطعام فيدخلها اقضاء الطعام من ثمن الطعام لانه باع منه عشرة أرايب ثم آخذ منه في غناها خمسة أرايب فرة كرهها مالك ورأى أن الخمسة الارادب ثمن العشرة الارادب كانه أعطاه خمسة أرايب على أن يعطيه الخمسة الاخرى لي أجل ومرة استخف ذلك ورأى أن الهمة بعيدة لان القصد الى مل هذا بعيد من الناس

﴿ فصل في بيان الثلاث عشرة مسألة التي لا يجوز من الثمان عشرة رسالة المتحصلة في الشراء الى أبعد من الاجل وتبين عليها ﴾ احدها أن يشتري منه أهل من الكيل بمثل الثمن هذا أن غاب على الطعام الى أبعد من الاجل ومثاله أن يبيع منه عشرة أرايب بعشرة دراهم الى شهر فيدفع الطعام اليه ويغيب عليه ثم يتاع منه ثمانية أرايب من صنف طعامه بعشرة دراهم الى شهرين فذلك لا يجوز ويسته الزيادة في السلف لان أمرهما آل بينهما الى أن يدفع المبيع الاول الى البائع الاول عند اقضاء شهر عشرة دراهم وبأنه ما منه عند اقضاء شهرين وقد دفع اليه البائع الاول عشرة أرايب فرد اليه بها ثمانية لأن غاب عليها وبقي عنده



يزعم من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يثبت البيع فيما بينهما فذلك له (قلت) لم تكن هذه  
الذي اشترط السلف اذا ترك السلف ورضي بذلك ثبت البيع بينهما (قال) كذلك قال مالك في هذه المسئلة  
(قال) وقال مالك في البيع والسلف اذا ترك الذي اشترط أخذ السلف ما اشترط صح العقد قال وهو  
مخالف لبعض البيوع الفاسدة كلها (قلت) وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قول  
مالك (قال) نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه (قلت) أرايت لو أن رجلا اشترى جارية على أن البائع مو  
ما جابا الثمن فهو أحق بالجارية أيحوز هذا في قول مالك قال لا (قلت) لم (قال) لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف

### في السلف الذي يحوز منقعة

(قلت) أرايت أن أسلمت ثوبا في ثوب مثله إلى أجل أو أقرضت ثوبا في ثوب مثله إلى أجل (قال) إن كان ذلك  
سلفا فذلك جائز وإن كان انما اعترضا بمنقعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منقعة ذلك لنفسه من  
غيره أن يعلم ذلك صاحبه فلا يجوز (قلت) وكذلك إن أقرضته دفاتير أو دراهم طلب المقرض المنقعة بذلك  
لنفسه ولم يعلم صاحبه بذلك لأنه كره أن يكون في يده وأراد أن يحوزها في ضمان غيره فأقرضها رجلا  
(قال) قال مالك لا يجوز هذا (قلت) وهذا في الدفاتير والدراهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شيء يقرض  
فهو بهذه المنقعة قال نعم عند مالك (قلت) أرايت أن قال المقرض انما أردت بذلك منقعة نفسي أصدق في  
قول مالك وأخذ من قبل الأجل (قال) لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خالفه (قلت) وإن كان أمرا  
ظاهرا معروفا يعلم أنه انما أراد المنقعة لنفسه أخذ من قبل الأجل لا يطل الأجل في قول مالك (قال) نعم لأنه ليس  
بسلف وانما إلى الأجل حرام وهو يسجل له وانما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام إلى أجل فيفسخ لأجل  
ويكون عليه قيمته فإذا كانت السلعة ولا يؤخر القيمة إلى الأجل (قال) وسمعت مالك يحدث أن رجلا  
آتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن آتى أسلفت رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل مما أسلفه فقال عبد  
الله ذلك الر باسأل كيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريده وجه الله فلك  
وجه الله وسلف تريده وجه صاحبك فليس لك الاوجه صاحبك وسلف نفسك تأخذ حينئذ طيب وذلك الر با

أردبان فيعد ذلك سلفا من كل واحد منهما لصاحبه على أن أراد البائع الأول للمبتاع الثاني أرد بين وبينهما  
على القصد لذلك والتحيل لا يجزئ عما أطهره من البيعتين الصعيحة والثانية أن ذكر المسئلة بمخالها لا  
أنه لم يعب على الطعام بدخله أيضا الزيادة في السلف كل المبتاع الأول سلف البائع عشرة دراهم شهرا على  
أن يطهه أرد بين من طعام وهي التي قبضت عنده من الطعام الذي أساع منه وسائر ما رجع اليه بعينه فكان  
له أو ثلثه أن يشتري منه أقل من الكيل بأقل من الثمن وإن عاب على الطعام بدخلها البيع والسلف لأن  
ما تنص من الكيل على من الثمن يعضى به البيع على أن أسلف كل واحد منهما صاحبه لعيبة المبتاع  
على الطعام والراعه أن تكون المسئلة بمخالها لأن المبتاع لم يعب على الطعام بدخلها أيضا البيع والسلف  
لأن ما من من الكيل عما تنص من الثمن يعضى به البيع على أن أسلف المبتاع الأول للبائع الأول ثمانية  
دراهم عند شهر بأدراهمه عند شهرين على ما قرره وبه الخامسة هي أن يشتري منه أقل من الكيل  
أكثر من الثمن إن عاب على الطعام بدخلها الزيادة في السلف لأن أمرا آل بينهما أن يدفع المبتاع  
الأول إلى البائع الأول عشرة دراهم عند شهر ويأخذ منه اثني عشر درهما عند شهرين على أن أسلفه  
البائع الأول ثمانية دراهم وأعطاه أرد بين لأن الطعام لا يرف بعينه بعد العيبة عليه فيثمان على القصد  
إلى ذلك والسادسة أن تكون المسئلة بمخالها لا أنه لم يعب على الطعام بدخلها أيضا سلف الدراهم في أكثر منها  
إلى أجل زيادة أرد بين أخذها المبتاع الأول من الطعام الذي باع منه البائع الأول والثمانية الأرباب التي

قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن فقال أرى أن تنشق الصحيفة أن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وإن هو أعطاك فوقه أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ولك أجر ما أنظرت له (قال) ابن وهب عن ابن أبي عمير عن أبي حبيب عن أبي شعيب مولى الانصار أنه أسلف باقر بن قتيبة ديناراً من رجل على أن يعطيه بمصر من قرض شافئاً ل ابن عمر من ذلك فقال لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس قال ابن عمر أنما القرض منحة وقال القاسم وسالم أنه لا بأس به ما لم يكن بينهما شرط وقال ابن عمر من أقرض قرضاً فلا يشترط الاقضاء (قال) ابن وهب عن رجل من أهل العلم عن ابن شهاب عن أبي الزناد وغير واحد من أهل العلم أن السلف معروف أجره على الله فلا ينبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيئاً ولا تشترط الا الاداء وقال عبد الله بن مسعود من أسلف سلفاً واشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فانه ياذكره عنه مالك بن أنس (قلت) أ رأيت أن أقرضك خنطة بالفسطاط على أن توفيها بالاسكندرية (قال) قال مالك ذلك حرام (قال) وقال مالك نهى عنه عمر بن الخطاب وقال فابن الجبال (قال) وقال مالك كل ما أسلفك من العروض والطعام والحبان يلد على أن يوفيك إياه في بلد آخر فذلك حرام لا خيرة فيه (قلت) له طالع أسلفك من الرجل السوي والكعل يحتاج اليه فيقول أوفيله إياه في موضع كذا وكذا في مكان كذا وكذا البلد آخر (قال) لا خيرة في ذلك قال ولكنه يسلفه ولا يشترط قال ولقد سئل مالك عن الرجل يكون له المزرعة عند أرض رجل ولا تخرج منه مسكن الا تخر أرض يزرعها في حصن جيعا فيقول لأحدهما لصاحبه أعطني ههنا طعاماً يرضى لنى أسكن فيه من زرعك أنا أعطيت في موضعك الذي تسكن فيه من زرعى (قال) لا خيرة في ذلك (ولقد) سئل مالك عن الرجل يأتي إلى الرجل قد استعصم زرعاً ويسوزع الا تخر لم يستعصم ولم يمس وهو يحتاج إلى طعام فيقول له أسلفني من زرعك هذا الذي ليس قدنا أو فداين أحدهما أو أدرهما أو أخرجهما أو كبلهما فأعطيهما فأعطيهما من الكيل (قال) قال مالك إذا كان ذلك من المسلف على وجه المرفق بصاحبه وطلب الاجر فلا بأس به قال ومن ذلك انه يحصد الزرع القليل من الزرع الكثير فيقرض منه الشيء اليسير ايسر يخف عنه بذلك مؤنة ولا ذلك طلب رجعت اليه بعينه العو ويخل أيضاً ذلك بيع الطعام بمدود درهم الى أجل بدراهم أكثر منها إلى أجل والسابعة أن يشتري منه الكيل بأكثر من الثمن بعد أن غاب على الطعام يخلها سلم دراهم في أكثر منها إلى أجل لأن البائع الأول يأخذ من المبتاع الأول عشرة دراهم عند انقضاء شهر ويدفع اليه اثني عشر درهما عند انقضاء شهرين على أن أسلف البائع الأول عشرة أرا داب لا يعرف الطعام بعينه بعد العينة عليه والثامنة أن تكون المسألة بها لها الا أنه لم يقب على الطعام يخلها أيضاً سلم دراهم في أكثر منها إلى أجل لأن البائع الأول يأخذ من المبتاع الأول عشرة دراهم عند شهر ويدفع اليه اثني عشر درهما عند شهرين ويرجع اليه طعامه منه فكان له ما والتاسعة هي أن يشتري منها أكثر من الكيل أكثر من الثمن بعد أن غاب على الطعام يخلها البيع والسلف لا المبتاع الأول بيع من البائع الأول على المثل الذي يوفيه الاردين الذين رادهما على الطعام الدرهمين اللذين يأخذهما منه زيادة على الثمن على أن يسلم دراهم عشرة دراهم وهذا عشرة أرا داب والعاشرة أن تكون المسألة على حالها الا أنه لم يقب على الطعام يخلها أيضاً البيع والسلف لهما مما يباعا الزيادة على الطعام بالزيادة على الثمن على أن أسلف المبتاع الأول عشرة دراهم شهر أو العشرة الاراديب التي دفع البائع ربيعاً اليه ما كان له من واحد به شرعى أو يرى أنه أكثر من الطعام أقل من الثمن بعد أن غاب على الطعام يسلمها الزاد في السهم لأن الطعام لا يربح به بعد العينة عليه فكانه أسلفه عشرة أرا داب فخرجها ممدداً به اثني عشر دراهم كنتم مبيعاً على السهم فكان

من أسلف وان كان انما أسلفه ليكتفيه مزمته وحصاده وعمله فهذا لا يصلح (قال) قتلنا المالك فلهذا نأمر  
والدراهم تسلفها الرجل يلد على أن يعطيه اياه بيلد آخر (قال) ان كان ذلك من الرجل المسلف على وجه  
المعروف والرفق بصاحبه ولم يكن انما أسلفها ليضمن له كما يفعل أهل العراق بالسفجات فلا أرى به بأسا اذا  
ضرب تلك أجل ولا ليس في الدابة مجال مثل الطعام والعروض اذا كان على وجه المرفق (قال) ابن وهب  
عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال ان أسلفت سلفا واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وان كان على  
غير شرط فلا بأس به (قال) وكان ربيعة وابن هرم بن يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وهما ابن مالك  
الفخاري وابن أبي جعفر كلهم يكرهه بشرط وذو كرخة بن حيدان ربيعة قال في امرأة أعطت صاحبها  
ساعا من دقيق بمكة الى أن تقدم أيلة (قال) ابن وهب عن ربيعة لا يعطيه الا بمكة قال يزيد بن عياض عن  
ابن السباق عن زيب القفية أنها سألت عمر بن الخطاب عن تمر تطيبه بخير أو تأخذ مكانه تمر بالمدينة (قال)  
لا أرى الضمان بين ذلك أن تعطى شيأ على أن تعطاه بأرض أخرى

﴿ في رجل استقرض اردبامن قم ثم أقرضه رجلا بكيلة أو باعه ﴾

(قلت) أ رأيت ان استقرضت اردبامن خنطة وكنته ثم أقرضته رجلا على كيلة (قال) لا يصلح لانه كأنه أخذ  
هذه الخنطة على أن عليه ما تقص من كبل الارب الذي كاله صاحبه وله ما زاد على أن عليه اردبامن خنطة  
والكيل يكون له نقصان ويبيع فهذا لا يصلح الا أن يقرضه اياه قبل أن يكيه ثم يستقرضه له من رجل آخر  
فيأمره أن يكيه لنفسه فتكون هذه الخنطة كيل واحد دينار على الذي قبضها الذي استقرضها ودنا الذي  
أقرضها على الذي استقرضها وان استقرض هذه الخنطة ثم كلفها او رجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد  
رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس (قلت) فان استقرضت اردبامن خنطة وكنته ثم مته بكيلة ذلك ولم  
يكله المبتاع ولم يركب كيلة حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك عندما كان اذا باعه بنقد فان كان يدين فلا خير فيه  
(قلت) ولم يجوزته اذا باعه بنقد على أن يدفعه بكيلة الاول ورضى بذلك المبتاع شهد هذا الكيل أولم يشهده ولم

جائز الا أن طعامه بعينه رجع اليه ولم يكن فيه سلف والارد هما فان دفع المبتاع الى البائع اود ين من طعام  
يدفع اليه أيضا عشرة دراهم عند شهر ويأخذ منه ثمانية دراهم عند اقضاء شهرين فلا يتم في مثل هذا  
والثانية عشر وهي أن يشتري منه أكثر من المكيل بمثل الفمن بعد أن غاب على الطعام بنقلها الزيادة في  
السلف لان الطعام لا يعرف بعينه اذا غيب عليه فكأنه أسلفه عشرة أرباب فاتفق بها ثم رد اليه اثني عشرة  
اردبا ولو كان لم يغب على الطعام لكان جائزا لان طعامه بعينه رجع اليه فلم يكن فيه سلف وآل أمرهما إلى أن  
أسلف المبتاع البائع عشرة دراهم شهر أو أعطاه اردبين فيكون قد صنع معه معروفان جهين والثالثة عشر  
وهي أن يشتري منه المكيل أقل من الفمن بعد أن غاب على الطعام بنقلها الزيادة في السلف لان الطعام  
لا يعرف بعينه بعد الغيبة عليه فكان البائع أسلف المبتاع عشرة أرباب فاتفق بها وقد رد اليه مثلهما على أن  
يدفع اليه المبتاع اذا حل الاجل دينادين ثمانا لما أسلفه وثمانية دراهم تكون سلفا عنده الى حلول الاجل  
الثاني ولو كان لم يغب على الطعام لكان جائزا لان طعامه بعينه رجع اليه عند الاجل الثاني فلا يكون في هذا  
سلف وأما المسئلة المختلف فيها وهي أن يشتري منه مثل الطعام بمثل الفمن بعد أن غاب على الطعام فبدلها  
أسلفي وأسلفك خفض ذلك ابن القاسم وكرهه ابن الماجشون فلم يغب على الطعام لكان جائزا لان الطعام  
بعينه رجع اليه فصار له واول أمرهما إلى أن أسلف المبتاع البائع دراهم في مثلها الى أجل وذلك جائز  
وبالله اوديق

بجزله اذا أقرضه أن يدفعه بكيله اذا رضى المستقرض ذلك الا أن يكون قد شهد كيله الاول (قال) قال مالك في البيع ان ما كانت فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فاذا جاء منه ما قد عرف الناس أنه من زيادة الكيل وتقصاه فذلك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع شيء وما كان من زيادة أو نقصان يعلم أهم من غير الكيل فان البائع يرجع بالزيادة فأخذها والمشتري يرجع بالنقصان فأخذ منه رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك النقصان حنطة (قال) والقرض عندى انما يعطيه وكيل بضمنه له على أن يأخذ منه كيلة قد عرف الناس أنه ينخله ان زيادة والنقصان على أن يعطيه كيلة بضمنه له ولا ينفي الا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام حضرة ذلك قبل أن يسب عليه أو يكون الذى يقرض يقول للذى أقرضه كله فانت مصدق على ما فيه فان قال له ذلك فلا أس بهو يكون القول فى ذلك قول المستقرض

﴿ فدخل أقرض رجلا طعاما ثم باعه قبل أن يقبضه طعام أو غيره ﴾

(قلت) أرأيت ان أقرضت رجلا طعاما الى أجل أيجوز أن أبعه منه قبل محل الاجل وأقبض الثمن (قال) نعم لا بأس به ان تبعه منه قبل محل الاجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله فاذا حل الاجل فلا بأس أن تبعه طعامه ذلك عما شاء من الطعام أكثر من كيل طعامه الا أن يكون من صنف طعامه الذى أقرض فلا يجوز أن تبعه بأكثر من كيله الذى أقرضه اياه (قلت) فان أقرضت رجلا طعاما فلما حل الاجل قال لى خدمتى مكان طعامك سبعة تمر أو زبيب (قال) لا بأس بذلك فى قول مالك (قال) وقال لى مائتان كان الذى أقرضه حنطة فأخذت دقيقا حين حل الاجل فلا يأخذ الا مثلا بمثل (قال) وكذلك ان أخذ شعيرا أو سلا فلا يأخذ شعرا ولا سلا الا مثلا بمثل وأما قبل الاجل فلا يأخذ الا مثل حنطته التى أقرضه ولا شعيرا ولا سلا ولا دقيقا ولا شيئا من الطعام قبل الاجل لان ذلك ينخله يسع الطعام بالطعام الى أجل وينخله ضع عفى وتجعل (قلت) أرأيت ان أقرضت رجلا حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعه تلك الحنطة بدنانير أو بدرهم نقدا وافرقتا قبل القبض أفسد ذلك أم لا (قال) لا يصلح الا أن تتقدم منه أو يقول لك اذهب بنا الى اسوق

﴿فصل﴾ فاذا باع رجل سلعة بشئ الى أجل ثم باعها منه بأقل من ذلك الثمن فقد افسخت اليه ثمن جميعا عند ابن الماجشون وهو الصحيح فى النظر ودليله من جهة الاثر قول عائشة فى الحديث شئ اشتريت أو شئما اشتريت لانها ماتت البيعتين جميعا ولم تفسخ عند ابن القاسم الا لبيعة الاخرة ان كانت السلعة قائمة وان كانت ان فانت قبل بموتها الاسواق وهو مذهب سحنون وقيل بالعيوب المقسدة واليه ذهب أبو اسحاق الواسطي وغيره من المتأخرين على ثلاثة أقوال احدها ان يفسخ اليه ثمن جميعا فلا يكون للبائع على المتباع الا الثمن الذى دفع اليه وان كان أكثر من القيمة ففسخت البيعة الثانية خاصة وفسخ عليه بالبيعة فاذا حل الاجل أخذ الثمن واتى هذا ذهب داود الحلقى وأبو يونس على ابن القاسم وهو فى سحنون نفاضى حديث عائشة فى بعض الروايات شئما اشتريت أو شئما اشتريت وعلى هذه الرواية لا يكون على ابن القاسم حرة من الحديث وان كان المبيعة المذكورة فى الحديث وقعت بين أم ولده زيد بن أرقم ومولاها وهى أم ولد قبل ان يتل عتقها فأتى قول عائشة فيه على تحرير الرايين الصلوسيده مع القول بتحريم الزنا ثم وفصل زيد من أرقم اجارة ذلك واستجارة الزنا وان كانت المبيعة وقعت بينهما وقد حل عتقها ففصل زيد بن أرقم فى استجارة الزنا وكان شيخنا لقيه ابن رزق يصعب حديث عائشة هذا لونه وقد أوردته فى نسخة ١٠٠٠ جوارده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم ينب لاه ما فيها القرآن بن أناس سبب ١٠٠٠ ١٠٠٠ وان الاعمال لا تبطل الا بالردة لقول الله عز وجل لنن امرتكم ليبخلن عملن وجوهه وان رزقهم من رزق الله

فأقبلت أو يقول لك اذهب بنا الى البيت فأجبتك بها فهذا لا بأس به فأما اذا قررتا وذهبتا حتى يصير بطلتك  
 بذلك فهذا الاخيرة لانه يصير دينا بدين وأخبرني ابن وهب عن ابن لميعة وجبوة بن شريح عن خالد بن  
 أبي عمران أن سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذ منه زينا  
 أو طعاما أو دابة فاصرف الناس (قال) لا بأس به (وقال) ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن جابر بن  
 عبد الله عن عمر بن عبد العزيز وربيعة وابن المسيب أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعرض في السلف (وقال)  
 مالك لا بأس أن يقضيه دواهم من دنانير اذا حلت ولا بأس بأن يقضيه غرابا تصنع الذي أسلفه أو أفضل منه  
 وانما الذي نهى عنه الطعام الذي يتناع ولم ينه عن هذا السلف (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 ابتاع طعاما فلا يرد به حتى يستوفيه

**(وفي رجل أقرض رجلا دنانير ثم اشترى بها منه سلعة ثابته أو حاضرة)**

(قلت) أرأيت لو أن رجلا على ألف درهم الى أجل فلما حل الاجل بعته بالالف سلعة بينها  
 حاضرة فرفضها ثم قام فدخل بيته قبل أن يقبضها متى (قال) أرى البيع جائزا وقبض سلعته اذا خرج (قال)  
 لان مالك قال لي اذا كان لك على رجل دين فلا تشتر به منه سلعة معينة اذا كانت السلعة ثابته ولا تشتر  
 بذلك الدين جارية لنواضعها للعبضة ولا تشتر به منه سلعة على أن أحدكم بالخيار فيها وهذه السلعة التي  
 سألت عنها ان كانت حاضرة براها حين اشتراها لم يكن لبايعها أن يمنع من قبضها فأما هو رجل ترك ساعة  
 وقام عنها فاذا رجع أخذ سلعته (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل دين فيتناع به  
 طعاما فيكثر كله فيقول له بعد مواجة البيع بالدين الذي على عليه اذهب فاقبضوا بي أحله أو أكره له منزلا  
 أجعله فيه أو أتى سفن انكارها لهذا الطعام فيكون في ذلك تأخير اليوم واليومين (قال) قال مالك لا بأس  
 بذلك وهو خفيف (قلت) لمالك فان كاله فمر بتاخير الشمس ونحو من كبه شيء فأتاخر الى العدة حتى يستوفى (قال)  
 لا بأس بهذا اليس في هذا دين بدين فأراه خفيفا ولكن أرى ما كان في الطعام تافها لا خطبه في المؤنة والكيل  
 مما يكال أو يوزن أو يعد عدامل القاه كتهوما أشبهها أو قليل الطعام فان ذلك اذا أخذته بدينه لم يصح له أن

فيمت وهو كافر وأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وهذا الجواز أن يحمل على زيد أن أرقم أنه عمل مع  
 أم ولده في الباطن بما أطهره من البيعين على أن يأخذ منها سنة دينار في ثمانية الى أجل وهذا ما لا يصلح  
 لمسلم أن يتقوله فالذي فعل لا تأم عليه ولا حرج فيها بینه وبين خالقه عند أحد من الامة الا أنه يكره ذلك لثلاث  
 يكون ذريعة لغيره يتطرق بها الى الربا أو أكثر أهل العلم يحضون البيعتين على ظاهرهما من الصحة ولا يهتمون  
 المتبايعين ولا يرون الحكم بالذرائع وكذلك اذا باع الرجل السلعة ثمن الى أجل ثم اتاعها منه بأكثر من ذلك  
 الثمن الى أحد من ذلك الاجل فتصح البيعتان جميعا عند ابن الماجشون والثالثة وحدها عند ابن القاسم في  
 القيام الا أن يشترط أن يقاسم بالثمن الاول عند الاجل الاول ويأخذ بقيمة الثمن الثاني عند الاجل الثاني  
 وأما اذا اشتراها منه الى الاجل الثاني باعها اليه منه فذلك جائز والحكم بوجوب الماسة عند الاجل ومالها يتقاسمها  
 بالثمن لكل واحد منهما في ذمة صاحبه ثابت ولا يكون أحدهما أحق بماعليه من غرماء صاحبه اذا المشتري  
 الاول وهو البائع الثاني فخاص غرماءه مع المشتري الثاني وهو البائع الاول فباع عليه فلو يجب لهم من  
 الخاص أصحوه منه وان فلس المشتري الثاني وهو البائع الاول كان المشتري الاول وهو البائع الثاني أحق  
 بالسلعة الا أن يشاء الغرماء أن يدفع اليه الثمن وبالله التوفيق

**(فصل في وقد تقدم فيما مضى أن أهل العينة يهتمون بما لا يهتمون فيه أهل الصحة ففعلهم المكروه  
 واستأحبهم والعينة على ثلاثة أوجه جائزة ومكروهة ومخطورة بالجائزة عن عمر الرجل بالرجل من أهل**

تؤخره إلا ما كان يجوز له في مثله أن يأخذ بهما ليهمله أو مكل يهمله فيه فعل هذا فاجعل أمر الطعام في قول مالك وقول ابن أبي سلمة دليل على هذا قال كل شيء كان لك على ضريم قد أقام قبضه أو إلى أجل غل الأجل أو لم يصل فلا تبعه منه بشئ وتؤخره عنه

### ﴿قرض العروض والحياض﴾

(قلت) هل يجوز القرض في الخشب والبقول والرياحين والقضب والقضب وما أشبه ذلك في قول مالك (قال) لا بأس بذلك وذلك جائز في قول مالك وكل شيء يقرض فهو جائز إذا كان معروفاً إلا الجوارى (قال) مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرًا فقدمت عليه أبل من الصدقة فأمر أبي رافع أن يعلل الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجدها إلا جلا خیارا رابعا فقال أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء (قلت) أيسلم أن استقرض تراب فضة في قول مالك قال لا يصلح عندى

### ﴿هدية المديان﴾

(قلت) ما يقول مالك في رجل له على رجل دين أيسلم له أن يقبل منه هديته (قال) قال مالك لا يصلح أن يقبل منه هديته إلا أن يكون رجلا كان ذلك بينهما معروفاً وهو يعلم أن هديته ليس لمكان دينه فلا بأس بذلك (قال) ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل أتى أسلفتر رجلا فأهدى إلى قال لا تأخذه قال قد كان يهدى إلى قبل سلفي قال فخذ منه قال الرجل فقلت فارتدت رجلا ما لا قال مثل السلف سواء (وقال) عطاء فهما إلا أن يكون رجلا من خاصة أهله أو خاصته لا يهدى لك لما تظن فخذ منه وعن يحيى بن سعيد أنه قال أمان من كان يهدى هو وصاحبه وإن كان عليه دين أو سلف فإن ذلك لا يتابعه أحد (قال) وأمان من لم يكن يجرى ذلك بينهما قبل الدين والسلف هدية فإن ذلك مما يتزعمه أهل السنن (قال) الحارث بن نبهان عن أيوب بن عبد الله بن سيرين أن أبي بن كعب استسلف من عمرو بن الخطاب عشرة آلاف درهم فأهدى له هدية فردها عمر فقال أبي قد علم أهل المدينة أنى من أطيبهم العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا أتباعها منك فيقول له لا فيخبره أنه قد اشترى السلعة التي سأل عنها فبيعها بمائة من نقد أو نسيئة والمكروهة أن يقول له اشتر سلعة كذا وكذا فأنا أربح بها وأشترها منك من غير أن يراوضه على الرجوع والمطلوبة أن يراوضه على الرجوع فيقول اشتر سلعة كذا وكذا بشرة دراهم قد أوانا أتباعها منك باني عشر أهذا والثانية أن يقول اشترها لي بشرة نقد أو أنا أشتريها منك باني عشر إلى أجل والثالثة عكسها وهي أن يقول له اشترها لي باني عشر إلى أجل وأنا أشتريها منك بشرة نقد والرابعة أن يقول له اشترها لنفسك بشرة نقد وأنا أشتريها منك باني عشر نقد والخامسة أن يقول له اشترها لنفسك بشرة نقد وأنا أتباعها منك باني عشر إلى أجل والسادسة عكسها وهي أن يقول له اشترها لنفسك أو اشتر ولا يز يد على ذلك باني عشر إلى أجل وأنا أتباعها منك بشرة نقد طالما الأول وهو أن يقول اشترها لي بشرة نقد أو أنا أشتريها منك باني عشر نقد طالما أبيع على شراء السلعة لا حرم الدينارين لأنه إنما اشترها له وقوله وأنا أشتريها منك لولا معنى له لأن العقد له وبأمره فإن كان التقدم عند الآخر أو من عند المأمور به بشرط فذلك جائز وإن كان التقدم عند المأمور بشرط ففي اجارة فاسدة لأنه إنما أعطاه الدينارين على أن يشتاع له السلعة وينتقدم عنده الثمن عنه ففي اجارة لو لم يكن المأمور اجارة مثله إلا أن تكون اجارة مثله أكثر من الدينارين فلا يزد عليها على مذهب ابن التميمي في البيع والسلف

مروءة من أمة أهدت اليأس من أجل ملك عتيدي قبلها فلا حاجة لك فيما منعك من طعامه قبل

﴿في رجل استقرض رجلا دينارا من خبز القرن برطل من خبز التور﴾

(قلت) أرايت ان استقرضت رجلا رطلا من خبز القرن برطل من خبز التور أو برطل من خبز الملة أيجوز هذا أم لا (قال) لم أسمع من مالك ولا أرا ما تزا له أسلفه وشرط أن يقضيه غير الذي أسلفه ألا ترى لو أنه أقرضه دينارا دمشقيا على أن يعطيه دينارا كوفيا ليجز (قال) وكذلك لو أقرضه محمولة على أن يعطيه سمراء أو سمراء على أن يعطيه محمولة ليجز ذلك في قول مالك وكذلك الخبز (قلت) فإن لم يكن بينهما شرط لم يكن بأس أن يقبض خبز القرن من خبز التور إذا تحريا الصواب في ذلك (قال) نعم لا بأس بذلك لأن مال الكافل إذا حل الأجل فلا بأس أن يأخذ المحملة من السمراء والسمراء من المحملة إذا كان من غير شرط داخل الأجل

﴿في رجل استقرض حنطة فلما حل الأجل اشتري طعاما فقال اصاحه اقتضها في حنطتك﴾

(قلت) أرايت ان أقرضت رجلا حنطة إلى أجل فلما حل الأجل اشتري حنطة من السوق فقال اقتضها في حنطتك التي لك علي (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) وكذلك لو اشتريت من رجل حنطة مضمونة وله على رجل آخر حنطة مثلهما قد أقرضها إياها فقال لي اقتضها منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) وذلك لو كان لرجل على طعام من قرض فلما حل الأجل قلت له خذ هذه الدراهم فاشتر بها طعاما لتوا قبض حنك (قال) قال مالك لا بأس بذلك

﴿في رجل أقرض رجلا دينارا أو طعاما على أن يوفيه ببلد آخر﴾

(قلت) أرايت ان أقرضت رجلا دينارا أو دراهم على أن يقضيني دينارا أو دراهم في بلد آخر أيجوز هذا أم لا (قال) إذا ضرت للقرض أحلا فلا بأس أن يشترط أن يقضيه في بلد آخر إذا لم يكن للذي سلف في ذلك إذا كان السلف من غير البائع وفاتت السلعة أن للبائع الأقل من القيمة بأعنة ما لمعت يلزم أن يكون للمأمر ما هو عاجزا جارة مثله بأعنة ما لمعت وإن كانت أكثر من الدينارين والاصح أن لا تكون له أجرة لا ما ن جعلناه الأجرة كانت غنا لا سلفا فكانت تسميها الربا الذي عقده وهو قول سعيد بن المسيب في ثلاثه أقوال فأ يكون له من الأجرة إذا نقد المأمور الثمن بشرط وهذا إذا عثر على الأمر بحد ثانه ورد السلف إلى المأمور قبل أن يدفعه إلا أنه وما إن لم يعثر على الأمر حتى انتفع الأمر بالسلف قدر ما يرى أنها كالتأقصداء فلا يكون في المسألة لأقران أحدهما أن للمأمر جارة به بأعنة ما لمعت والثاني أنه لا شيء له ولو عثر على الأمر المتباع قبل أن يمد المأمور الثمن لكان القدم من عدد الأمر ولكن فيما يكون للأمر قولان أحدهما أن له جارة به بأعنة ما لمعت والثاني أن له الأقل من جارة به أو الدينارين وابن حبيب يرى أن يشخ إذا أتقصد قد تخدم الخلاف و بهما في ذلك وإما الثانية وهي أن قول استقرضه كذا عشرة نقد أو أنا تأعها مملكتي عشر فذلك حرام لا يجل ولا يجوز ولا يجره رجل أو دادي سلعة فإن وقع ذلك لم تمت السلعة للأمر لأن المشتري كان له وأما أسلفه المأمور نعم بالآخذ بهم أ أكثر من إلى أجل فيعطيه العشرة ويحمله بطرح عما أرى وي يكون له جعل مثله بالما ما يبلغ في قول والأقل من جعل مثله أو الدينارين اللذين أرى بهما في قول وفي قول سعيد بن المسيب الأجرة له بحال لأن ذلك تميم لأر باط المسألة المنة دمة قال في سماع سحر بن وان لم تمت السلعة فسخ البيع وهو بعيد قيل من ذلك في علم البائع الأول علمهما وأما الثاني فهو أن يقول له اشتريها لي عشر إلى أجل وأنا ابتاعها

حنقه اذا كان الاجل مقدرا المسير الى البلد الذي اشترط اليه القضاء (قلت) فان أبي المستقرض أن يفرج الى ذلك البلد (قال) اذا حل الاجل أخذ منه حيثما وجده (قلت) فان قال أقرضت هذه الدراهم على أن قضيني بأفريقية ولم يضرب بذلك أجلا (قال) ملك لا يعجبني ذلك (قلت) فان نزل (قال) أجيز السلب واضربه قدر المسير الى أفريقية (قلت) فان استقرض رجل من رجل فعاوضه بملك أجلا على أن قضيه بأفريقية (قال) هذا ظسف في قول مالك وان ضرب بذلك أجلا (قلت) فما فرق بين الدراهم والطعام في قول مالك (قال) لان الطعام له حل والدنا غير لاجل لها فذلك حوزة مالك

### ﴿قضاء من سلفين حل أحدهما أو أحدهما أو لم يحل﴾

(قلت) أرأيت أن أقرضت رجلا كرا من حنطة الى أجل وأقرضني كرا من حنطة الى أجل وأجلهما واحد وصفتها واحدة فقلت له قبل محل الاجل هذا الطعام الذي لي عليك بالطعام الذي لك على قضاء وذلك قبل محل الاجل (قال) لا بأس بذلك في رأيي (قلت) لم (قال) لانه انما جعل كل واحد منهما دينا عليه منك بشرة فقد افذلك ايضا حرام لا يجوز أو مكروه لانه استأجر المأموه على أن يتناع له السلعة بثلث عشرة دنانير يدفعها اليه يتنفع بها الى الاجل ثم ردها اليه ويزم الا تم السلعة باثني عشر الى أجل ولا يتعجل المأموه منه للعشرة النقصان كان قد دفعها اليه صرفها عليه ولم يترك عند هم الى الاجل وكان له جعل مثله بالقاما بلغ في هذا الوجه باتفاق وأما الرابعة وهي أن يقول له اشترسلعة كذا بعشرة فقد أوأنا اشتر بها من ثباتي عشر قد اختلف في ذلك قول مالك حرة أجازها ان كانت البعنان جعلا بالنقد وتتقدم حرة للمراوضة التي وقعت بينهما في السلعة قبل أن تصير في ملك المأموه وأما الخامسة وهي أن يقول له اشترسلعة كذا بعشرة قد أوأنا ابتاعها منك باثني عشر الى أجل فهذا لا يجوز الا بمختلف فيه اذا وقع فروى سحنون عن ابن القاسم وحكا عن مالك ان الا تم يزمه الشراء باثني عشر الى أجل لان المشتري كان ضامنا لما لو تفتت في يده قبل أن يشتريها منه الا تم ولو أراد ان لا يأخذها بعد شراء المأموه كان ذلك له واستحب للمأموه أن يثوب فلا يأخذ من الا تم الا ما قد قضي عنها وقال ابن حبيب يفسخ البيع الثاني ان كانت السلعة فاقم وترد الى المأموه فان قامت ردت اليه قيمتها معجلة يوم قبضها الا تم كما يصنع بالبيع الحرام ان كان على مواطأة قبل وجوبها للمأموه فدخله بيع ما ليس عندك وأما السادسة وهو أن يقول له اشترها لنفسك باثني عشر الى أجل وأنا ابتاعها منك بعشرة فنقداروى سحنون عن ابن القاسم ايضا أن البيع لا يرد اذا فاق ولا يكون على الا تم الا العشرة وأحب اليه أن لو رد فداء الخمسة الباقية لان العقدة الاولى كانت للمأموه ولو شاء المشتري لم يشتر وقال ابن حبيب يفسخ البيع الثاني على كل حال كما يصنع بالبيع الحرام للمواطأة التي كانت للبائع مثل وجوبها للمأموه فان قامت ردت اليه قيمتها يوم قبضها لثاني وهو طاهر رواية سحنون ان البيع الثاني يفسخ ما لم تفسد السلعة والله اترفيق

﴿فصل في تقسيم البيوع الى الصحة والفساد﴾ البيوع تنقسم على ثلاثة أصناف بيوع جائزة وبيوع مغلوبة وبيوع مكروهة

﴿فصل﴾ فالبيوع الجائزة هي التي لم يحظرها الشرع ولا ورد فيها من الله تعالى إباح البيع لعباده وأذن لهم فيه في غير ما آية من كتابه من ذلك قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ثم قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فامشروا في الارض واسعوا من فضل الله ولفظ البيع لفظ عام لان الاسم المقرد اذا دل عليه الالف واللام صار من



إن قرض لأجل بأشبه أن يصح للرجل ديناً عليه من قرض قبل أجل الأجل (قلت) فلا محل للأجل  
 الطامع الذي يلى على صاحبه والذي له على قضاة صناعته من قرض أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم  
 (قلت) لم يجوزته إذا أجل الأجل أو لم يصح (قال) ليس ما هنا بيع الدين بالدين وأما قرضه قضاء  
 كل واحد منهم ما صاحبه من دين عليه فدخل أو لم يصح (قلت) فإن حل أجل أحد الطامعين ولم يصح  
 الآخر وما صاحبه من قرض أصح لنا أن نقاس في قول مالك (قال) نعم لأشبه بذلك وأما قرضه على  
 طعام إلى أجل فقدمه قضى صاحبه فلا بأس بذلك (قلت) وكل دين يكون من قرض يكون على من ذهب  
 أو طعام أو فضة أو شيء مما يوزن ويكال مما يؤكل أو يشرب مما لا يؤكل ولا يشرب وكل من على الذي له على  
 هذا الدين مثله إلى أجله أو أبعد من أجله أو أدنى من أجله غلبت الأجل أو لم تغلب أو حل أحدهما ولم يصح  
 الآخر فلا بأس أن نقاس إذا كانت كلها من قرض وهي من نوع واحد (قال) نعم والذهب والورق والعروض  
 كلها إذا كانت من بيع أو قرض والأجل مختلفه إلا أنها من نوع واحد فلا بأس أن نقاس حل الأجل أو لم

ألقاظ العموم قال الله عز وجل والعصران الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاستثنى  
 الإنسان من جماعة المؤمنين لا قضاءهم العموم واللفظ العام إذا ورد يحمل على العموم إلا أن يأتي بخاصة  
 فإن خص منه شيء بقي ما بعد المخصوص على عمومته أيضاً فيندرج تحت قوله تعالى وأحل الله البيع الحلال  
 منه بالدليل وقدر خص منه بآلة الشرع يبيع كثيرة فبقى ما عداها على أصل الإباحة ولذلك قلنا في البيع  
 الجائز أنها ما لم يضرها الشرع ولا ورد فيها نهي

(فصل) والأشياء الموجودة بأيدي الناس تنقسم على قسمين أحدهما ما يصح ملكه والثاني ما يصح  
 ملكه فلم لا يصح ملكه لا يجوز بيعه باجتماع كل حر وتحر والحزير والرد والدم والميتة وما أشبه ذلك وأما  
 ما يصح ملكه فانه ينقسم على قسمين أحدهما ما يصح بيعه أما لأنه على صفة لا يجوز بيعه عليها كالعبد إلا بقر  
 وأجل الشار و تراب الصواعين وما أشبه ذلك وأما لأن الشرع حرم بيعه كالأوقاف وطولم الضعفاء عند جماعة  
 لعلماء هو المصحف عند بعضهم والكلاب المأذون في اقتضائه عند بعض أصحابنا والثاني يصح بيعه ما لم يقع على  
 وجه يمنع الشرع منه

(فصل) والوجوه التي عنع الشرع منها من عقد البيع عليها كثيرة منها ما يعود إلى الثمن والتمون ومنها  
 ما يعود إلى حال المتبايعين ومنها ما يعود إلى الحال التي وقع فيها البيع فلم لا يعود منها إلى الثمن والتمون عدمها  
 شرط في صحة البيع وجوداً وعدمه بائناً كعدم الرضا ومعرفة الثمن والتمون وعدم الحل مجا والعرو إلى  
 ما سوى ذلك مما يشترط في صحة المبيع وأما ما يعود منها إلى حال المتبايعين أما إلى الحال التي وقع فيها البيع ففيه  
 تفصيل واختلاف سأينه فيما بعد إن شاء الله تعالى

(فصل) وأما البيوع المظرورة فانه تنقسم إلى قسمين أحدهما ما يطابقه نهي أو يخل فيه بشرط من  
 الشروط المشترطة في صحته والثاني ما يطابقه نهي ولم يخل فيه بشرط من الشروط المشترطة في صحته والرابع  
 يبيع الشرط وهي التي يسميها الفقهاء يبيع الثبا

(فصل) فاما القسم الأول وهو ما كان محظوراً والتعلقه بالمحظور ردون أن يطابقه نهي أو يخل فيه بشرط  
 من شرائطه مثل أن يبيع قبل الصلاة والصلاة في موضع مفسود وما أشبه ذلك فإن البيع على هذا الوجه  
 حرام محظور غير جائز إلا أنه إذا وقع لم يفسخ قلت أوله فمت بائناً إلا ما كان من هذا النوع علة المحظور فيه واقعة  
 باقية بقاء علة المحظور فيه فانه يفسخ البيع وقبله أنه لا يفسخ وترفع العلة يبيع المشتري على المشتري  
 (وأما القسم الثاني) وهو ما يطابقه نهي داخل فيه بشرط من شرائطه المشترطة في صحته مثل البيع في وقت

أجل أو أجل أحدهما لم يصل إلا نحو ما الطعام فليس يصح أن يتقاسا إذا كانا جميعا من سلم حلت الأجل أو لم تصل حتى يتقاسا (قلت) وإن كان أحدهما من قرض والاخر من سلم فجل أجل السلم ولم يصل أجل القرض أو يصلح لنا أن تقاس (قال) لأن أجل القرض لم يصل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى كذلك قال مالك (قلت) فإن كان أحدهما من قرض والاخر من سلم والأجل مختلفه أو سواء (قال) فلا يصلح لهما أن يتقاسا حتى يصل الأجلان فإذا حل الأجلان جاز لهما أن يتقاسا (قلت) فإن كان قد حل أجل السلم ولم يصل أجل القرض أو يصلح أن أقاسه (قال) لأن أجل القرض لم يصل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى وهذا لا يصلح عندما لك (قلت) فإن كان الطعام من قرض وكان الذي على محمول والذي على صاحبه سمرا والآخر مختلفه وهو كله من قرض أو يصلح لنا أن تقاس (قال) لا يصلح لهما أن يتقاسا لاختلاف الأجل أو اتفقت إلا أن يصل الأجلان جميعا فتقاسان فلا بأس به لأنه إنما هو بدل إذا حل الأجلان وإنما كرهه قبل الأجلين وإن كان أحد الأجلين قد حل لا يسمرا بفضاء أو يضاء سمرا إلى أجل فهو بيع السمرا

الجمعة وبيع حاضر لرجل أو بيع الرجل على بيع أخيه وبيع المتبايعتوما أشبه هذا من البيع فيختلف أهل العلم فيها إذا وقعت على قولين فمن رأى أن النسي لا يقتضي فساد المنهي عنه لم يفسخها وإن كانت السلعة قائمة ومن رأى أن النسي يقتضي فساد المنهي عنه ففسخها إن كانت السلعة قائمة وإن كانت السلعة فائت زدت قيمتها وكان رد قيمتها كرد عينها وفي هذا النوع من البيع قول ثالث أنها تفسخ ما كانت السلعة قائمة فإن فانت مضت بالتمن ولم ترد إلى القيمة وهو قول بين القولين لا يجري على قياس

**فصل** في القسم الثالث من البيع وهو ما أدخل فيه بشرط من شرائط صحته فإنها تنفسخ على كل حال ولا خيار في ذلك لأحد المتبايعين وترد السلعة إلى البائع إن كانت قائمة أو قيمتها يوم القبض إن كانت قائمة ويرد البائع الثمن على المشتري وقد تقدم ذكر بعض الشروط المشترطة في صحة البيع وإن فانت من ذلك أن يكون مبلغ الثمن والمتمون معا وما لا يلزم أن يزني في هذه الشروط حال العقد الأعلى مذهب عبد العزيز بن سلمة الذي لا يجوز شراء الصبرة على الكيل كل قفيز بكذا إذا يعلم مبلغ الثمن والمتمون حال العقد وإنما يعلم بعد الكيل فإذا باع الرجل السلعة بثمن مجهول أو إلى أجل مجهول أو ما أشبه ذلك ففسخ على كل حال في القيام والفوات شاء المتبايعان أو أيا

**فصل** في القسم الرابع وهو بيع الشروط التي يسميها أهل العلم ببيع الثنايا ذلك مثل أن يبيع رجل السلعة على أن لا يبيع ولا يهب أو على أن يتخذها أو ولد أو على أن لا يخرج بها من البلد أو على أن لا يعمل فيها أو على أن لا يبيعها البحر أو على أنه أن باعها فهو أحق بها بالتمن الذي يبيعها أو على أنه فيها بالخيار إلى أجل بعيد لا يجوز الخيار إليه أو ما أشبه ذلك من الشروط التي تقتضي التحجير على المشتري في السلعة التي اشترى فهذا النوع من البيع اختلف فيه إذا وقع شيء منها على قولين أحدهما أنه يفسخ مادام البائع متمسكا بشرطه فإن ترك الشرط صح البيع وإن فانت السلعة كان فيها إلا ثمن القيمة أو الثمن وقيل يرجع البائع على المشتري إذا فانت بمقدار ما قص من الثمن بسبب الشرط على كل حال ولا يظفر في ذلك إلى القيمة كفت أقل من الثمن أو أكثر ووجه العمل في ذلك على هذا القول أن تقوم السلعة بشرط وبغير شرط فساكن من القيمتين من الأجزاء يرجع البائع على المتبايع بذلك من الثمن فهذا حكم هذا الباب على هذا القول وهو المشهور في المذهب إلا في مسألة واحدة وهي شراء الرجل السلعة على أنه فيها بالخيار إلى أجل بعيد لا يجوز له الخيار إليه فإنه يفسخ فيها البيع على كل حال ولا يعضى أن يرضى بشرط الخيار ترك الشرط لأن رضاه بذلك ليس بترك منه للشرط وإنما هو مختار للبيع على الخيار الفاسد الذي اشترط والقول الثاني في أن حكم هذه البيوع كلها

بالعمولة إلى أجل ومما بين ذلك أن لا يملك السلف رجلا في عمولة إلى أجل أو شعيرا أو أقرضه ذلك ثم أتت  
 أن يفضل سمره من عمولة قبل محل الأجل أو عمولة من شريك قبل محل الأجل وكان ذلك سلفا (قال) قال  
 مالك لا ينبغي ولا يصلح فلذلك إذا كانت السمور أو العمولة لأجلهما لمختلفين فلا تكون المقاصة فيها جائزة  
 (قال) مالك وإذا كان لرجل عليهما عرض والذى له عليه خلاف الذى له عليه من العرض فإن حل لأجلهما فلا  
 بأس أن تقاسه عرضا بعرضه وإن كان أجل عرضا بعرضه سواء أأجلهما واحد أو فصل فلا بأس بأن  
 تقاسه وإن اختلف لأجلهما ولم يصلح فلا يخفى أن تقاسه به (قال) ابن القاسم وإن حل لأجل أحدهما ولم يصلح  
 الآخر فلا بأس به (قال) مالك والشافعية والدرهم إن حلت لأجلهما فلا بأس به وإن لم يحل وكانت لأجلهما  
 واحدة فلا يخفى أنه لا يبيع ذهب بورق إلى أجل وإن حل لأجل أحدهما ولم يحل الآخر فلا يخفى أنه لا يبيع  
 الذهب بالورق أيضا إلى أجل (قال) ابن القاسم ولا يبيع الرجل من رجل أن يبيع عرضا إلى أجل بعرض مثله إلى  
 أجل لأن الذم تازمهما ويصير دينين (قال) وإن كان ذلك الدين عليهما إلى أجل ولكل واحد منهما على  
 صاحبه مثل الذى له عليه في صفته فتارة كل الأجلان مختلفان فتارة فلا بأس به لأن ذمهما تبرا ولا يشبه هذا  
 الأول لأن ذمة دينك تعتقد ويصير ديني دين وذمة هذين تبرا فهذا فرق ما بينهما قال وهذا رأى (قال)  
 وإنما قلت لك والطعام والعروض إذا كان الذى على كل واحد منهما ماسة واحدة أن يتاركا فلا بأس به إذا  
 كان ذلك قبل محل الأجل إذا كان ذلك في الطعام من قرض وكانت العروض من بيع أو قرض (قال) لأن  
 مالكا قال لو أن رجلا كان له على رجل ذهب إلى شهر وللا آخر عليه ذهب إلى سنة وهى مثل وزنها فتقاسا  
 حكم ما قسم البيوع لا خلال بشرط من شروط بعضها فيفسخ على كل حال كانت قائمة أو فائتة شاء المتبايعان  
 أو أيا ولا يخفى في ذلك لو أحدهما فإن كانت السلعة قائمة فتردت بينهما وإن كانت فائتة فتردت قيمتها على البائع  
 بالغة ما بلغت وترد الثمن على المشتري

(فصل) واختلف أيضا في البيع والسلف إذا وقع قبل يفسخ مادام مشروط السلف متمسكا بشرطه  
 فإن رضى بتركه على مذهب سحنون وأورده على مذهب ابن القاسم يرد والله أعلم قبل أن يفسخ عليه  
 كان المشتري هو مشروط السلف والأكثر من القيمة أو الثمن إن كان البائع هو مشروط السلف كالحكم في  
 بيع الثياب روى هذا القول ابن القاسم في المدونة وفي العتية يعي عن ابن القاسم أن فيها القيمة بالغة  
 ما بلغت كانت أقل من الثمن أو أكثر وهو ظاهر روايته عنه في السلم والأجل من العتية وعلى هذا  
 يفسخ البيع شاء المتبايعان أو أيا إذا كانت السلعة قائمة

(فصل) فيجوز أن تكون رواية يعي عن ابن القاسم هذه على مذهب من يرى في بيع الثياب أنها فاسدة  
 يفسخ على كل حال ولا خيار لأحد المتبايعين في أمضاها فيجوز أن يكون رأى اشتراط السلف في البيوع  
 أشد من تلك الشروط لأن شرط السلف في البيع إنما أراد الانتفاع به إلى الأجل الذى سباه والانتفاع به  
 مجهول فالأمر إلى الجهل بالثمن إن كان البائع هو مشروط السلف أو إلى الجهل بالثمن إن كان المشتري  
 هو مشروط السلف والعلم بالثمن والمثمنون مشروط في صحة البيع وقد جعل ما لشرحه الله في رواية أشبه عنه  
 من العتية البيع والثمن أخف من بيع الثياب قال في الذى يبيع الحاربه بشرط أن تتخذ أم ولدان البيع  
 يفسخ وإن رضى البائع بترك الشرط وفى الذى باع شرط السلف أن البيع لا يفسخ إذا رضى البائع بترك  
 السلف فلم يرد على هذه الرواية أن اشتراط السلف من أحد المتبايعين على صاحبه لا يوجب الجهل به في الثمن  
 ولا في المثمن إن لم يتحقق عنده أن مشروط السلف قصد إلى بيع سلعة بالثمن الذى سباه وبما يبيع في  
 السلف إذ قد لا يربده للتجارة فيه وإنما غرضه فيه أن يتاع به عرضا بعينه أو ثوبا بلبسه أو طعاما يأكله أو

قال (قال) لي مالك لا بأس به فقتت أنا والعروض والطعام على هذا الغنى لاشئ فيه ان شاء الله  
ولولا مكان يكون في الطعام اذا كان من قرض جميعا اذا قاما اذا اختلفت اطلما هو لم يصلاح الطعام  
بطعام الى أجل لكان في الذهب اذا يصلاح يذهب يذهب الى أجل فلا بأس به فيه ما (قلت) والتمر  
والحبوب اذا اختلفت ألما فهو مثل الحنطة في جميع ما وصفت لك من العروض والسلم فيه اذا أردنا أن  
نقاص قال نعم (قلت) واذا زيت وما أشبهه على هذا القياس قال نعم (قلت) أرأيت لو أقرضت رجلا دراهما  
من حنطة الى أجل وأخذت منه رجلا وأقرضني دراهم من حنطة بغير جيل الى أجل أبعد من أجل طعامي  
الذي لي عليه فأردنا أن نقاص قال لا بأس بذلك في قول مالك (قلت) أرأيت لو أن رجلا على مائة دراهم من  
حنطة سلما فلما حل الاجل قلنا له حل أقرضني مائة دراهم حنطة فقل قلت للذي له على السلم أقبضه منه  
أيجوز هذا في قول مالك أن يكرن بكيل واحد قرض على وأداء عن من سلم على في قول مالك قال نعم (قال) ابن  
وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال اذا كان لرجل عليك قمع أو شعير يعالجها قمع يلمس قمحه  
فأبعت قمحا سلف وقلت لصاحب أقبض منه قال لا أرى ذلك يصلح حتى تأخذه أنت منه فقبضه منه ثم  
نطبه (ومن) بكسر بن الاشج وابن أبي بصير مثله (قال) ابن أبي بصير ولا يكره اذا كان عليك  
سلف قمع غير بيع أن تقول للبائع أو ف هذا كذا وكذا (قال) الليث قال يبيح مثله (وقال) مالك في  
هذا ان أمر المشتري أن يذهب الى رجل كان له قبله طعام اتاعه منه قبل أن يستوفيه فان ذلك لا يصلح وذلك

ينفع به رجلا فيسلفه اياه أو يهبه أو يتصدق به عليه أو ما أشبه ذلك من وجوه المنافع الموجودة فيه لان الشرط اذا آل به البيع الى العراء والمجهولة في الثمن أو المثلون فالبيع فاسد مقسوخ على كل حال ولا خيار في امضائه لاحدا المتباينين في قيام السلعة وفيه القيمة العالمة ما بلغت في قوتها

**(فصل في)** وأما قلنا ذلك لأن الشروط المشترطة في البيع على مذهب مالك رحمه الله تنقسم إلى أربعة أقسام أحدها يفسخ به البيع على كل حال ولا يخاف إرأو بأوال العرفي النحن أو الممنون وما أشبه ذلك والثاني يفسخ فيه البيع مادام مشروط الشرط متمسكاً بشرطه فإن رضى بترك الشرط صح البيع إن كان له فمت وإن كان قد فات كان فيها الأقل من النحن أو القيمة أو الأكر من النحن أو القيمة على التفسيرين انتهى قدمناه في بيع الثنوا الثالث يجوز فيه البيع والشرط وذلك إذا كان الشرط صحيحاً ولم يؤول البيع به إلى غير رواض فساد في نحر ولا ممنون ولا إلى ما أشبه ذلك من الإخلال بشرط من الشرائط المشترطة في صحة البيع وذلك مثل أن يبيع الرجل الدار ويشترط سكناها أشهر أو يبيع القابض يشترط ركوبها أياماً يسيرة أو أن يبيع مكان قريب أو يشترط شرطاً يوجب له الحكم وما أشبه ذلك والرابع يحل فيه البيع ويصح الشرط وهو ما كان الشرط فيه غير صحيح إلا أنه خفيف فلا يقع عليه حصص من النحن وذلك مثل أن يبيع السلعة ويشترط أن لم يأت بالنحن إلى ثلاثة أيام أو نحوها فلا يفسخ منه ما ومثل الذي يبيع الحائط بشرط البراءة من الجائحة لأن الجائحة لو أسقطها بعد وجوب البيع لم يلزمه ذلك لأنه أسقط حق قبل وجوبه فلما اشترط إسقاطها في عهد البيع لم يؤثر ذلك عنده في حصته لأن الجائحة أمر نادراً فمنع الشرط ذلك حصص من النحن ولم يلزم الشرط فسحكه أن يكون غير لازم إلا بدو وجوب الرجوع بالجائحة وما أشبه ذلك فهذا مذهب مالك رحمه الله في الشروط المترتبة على البيع وعلى هذا الترتيب لا يتعارض مع ما روينا عن النبي عليه الصلاة والسلام في حديث أن باب خلاف ما ذهب إليه أهل العراق روى ابن عبد الوارث بن سعيد قال قال قتادة كفو بدعي بالأنبياء زبر أدر ورسولهم فسات أباحية فقات ما حول في رجل بلغه ثوانية عشر طرا عمال يبيع بائناً السرميا بل سأل سائلين أبي إلى فالتسه فقال البيع جائز والشرط باطل ثم أتت ابن شمر بركة فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت

بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ملائكتان كان ذلك الطعام معلقا وكان حالا فلا بأس أن يطبخ الله الطعام  
الطعام غير يمد في طعامه على رجل آخر لأن ذلك ليس ببيع وإنما هو رجل ابتاع طعاما فلم يبعه من أحدنا  
فقصي بعدنا عليه

﴿ قد كل كتاب الاجل من المدونة الكبرى و يليه كتاب البيوع الفاسدة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرم  
﴿ البيوع الفاسدة ﴾

(قلت) أ رأيت من اشترى ثيابا بغير فاسدا أو حيوانا أو رقيقا فاطال مكثها عنده ولم تغير أسواقها أنه أن  
يرد ذلك وقد طال مكثها عنده (قال) قال مالك أما الحيوان فأنها لا تثبت على حالها لأنها تتغير فإن طال مكثها عند  
المشتري كان ذلك فواتا أما الثياب والعروض كلها غير الحيوان والرقيق فإن تغيرت أسواقها أو دخلها العيب فقد

سبحان الله الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسئلة واحدة فأثبت أبا حنيفة فأخبرته فقال لا أدري ما قال  
حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط ثم أتيت ابن  
أبي ليلى فأخبرته فقال لا أدري ما قال حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت أمرني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن أشتري بريرة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن أعتق البيع جائز والشرط  
باطل ثم أتيت بن شبرمة فأخبرته فقال لا أدري ما قال حدثني سعد بن كرام عن محارب بن دنان عن جابر قال  
بعت من النبي صلى الله عليه وسلم ناقه وشرط لي حلابها وظهرها لي المدينة البيع جائز والشرط جائز فعرف  
مالك رحمه الله الأحاديث كلها واستعملها في مواضعها وتأولها على وجوهها فأما أبو حنيفة وابن أبي ليلى وابن  
شبرمة فلم يحسنوا النظر ولا أحسنوا تأويل الآثار والله يوفق من يشا ويرشده ويشرح صدره لأرب خيرة

﴿ فصل ﴾ وأما البيوع المكروهة فهي التي اختلف أهل العلم في إجازتها والحكم فيها أن تفسخ ما كانت قائمة  
فإن قامت لم ترد مائة للاختلاف فيها كذا روى ابن وهب عن مالك أن البيع المكروه أن قامت لم يرد بعضها  
أشد كراهية من بعض فنها ما الصدق فيه فوثق ومنها ما القبح فيه فوثق ومنها ما فوات العين فيه فوثق ومنها  
ما يمتنع فيها فوثق به كسواء الزرع إذا أفرق قبل أن ييس وما أشبه ذلك

﴿ فصل ﴾ فلا يخرج شيء من البيوع عن هذه الأقسام وإن وجد من أصحاب مالك اختلاف في بيع من البيوع  
فأما ذلك لاختلافهم من أي قسم هو من الأقسام المذكورة

﴿ فصل ﴾ ومن بيوع الشروط ما يمتنع فيه هل هو بيع أو غير بيع مثل أن يبيع الرجل السلعة على أن  
لا تصان على المشتري فاختلف هل هو بيع فاسد أو جارة فاسدة ومنه أن يبيع الرجل السلعة على أنه متى  
جاء بالثمن فهو آحق به فاختلف فيه هل هو بيع فاسد أو سلف جرم فاسد والقولان في كتاب بيع الأجل  
من المدونة

﴿ كتاب بيع الضرر ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد

﴿ ملجاء في بيع الضرر وتبيين وجوهه وأحكامه ﴾

ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن بيع العرور وهو البيع الذي يكرهه الضرر ويطلب عليه حتى

قلت (قلت) أرايت ان تغيرت اسواق هذه العروض ثم رجعت الى اسواقها يوم اشترها المشرى الله ان  
يردها وقد عادت الى اسواقها يوم قبضها (قال) ليس له ان يردها الا ما قد تغيرت بالاسواق فلما تغيرت لزمت  
القيمة فليس تسقط بذلك القيمة عنه وان عادت الى اسواقها (قلت) أرايت ان اشتريت ثيابا أو عروضا  
بمعاقلها فبعتها ثم اشتريتها أو ردت على ميسوم بتغير هذه العروض ولا هذه الثياب بزيادة ولا نقصان سوق  
أ يكون لي أن أردعها على الذي باعني أم ترى يبي فون قال له أن رد ذلك على البائع (وقال) عند مالك اذا  
رجعت السلعة اليه باشتراء أو هبة أو صدقة أو ميراث أو ردت اليه ببيع اذا كانت عروضاً لم تتغير بالادمان  
ولابالاسواق وليس بهه اياها اذا رجعت اليه على اسواقها فون انه أن يردها (وقال) أشهب ليس له أن يردها  
لانه قد لزمت القيمة فيها (قلت) فان كانت حين باعها عيرت عن اسواقها ثم رجعت اليه هبة أو ميراث أو  
صدقة أو وصية أو شراء أو ردت عليه ببيع خرجت اليه يوم رجعت عي على اسواقها يوم اشترها الله أن  
يردها على البائع (قال) لا لانها لم تغيرت اسواقها كان ذلك فون حين تغيرت عنده أو عند غيره (قلت)  
أرايت ان اشتريت جارية بغير موصرين (قال) البيع باطل عند مالك (قلت) فان قبضت  
الجارية على هذا البيع فذهبت حينها عندى الصاحب لذي باعها مني أن يأخذها مني ويأخذها مني  
(قيل) لا الا أن نشأ أنت أن تدفعها اليه وما قصها (قلت) وما يكون على (قال) عليك قيمتها يوم  
قبضتها لان قبضتها على بيع فسد فلما حالت بتغير من لزمتك فمات عند مالك (قلت) وكذلك ان كان  
سوقها قد تغيرت لم تنى القيمة فيها ولم يكن لي أن أردعها في قول مالك قال نعم (قلت) فان قال الذي باعها أنا  
أخذها عوراء أرضي بذلك أو قال أنا أخذها وان كانت اسواقها قد قصت وأنت أنا أن أدفعها اليه فقلت له  
أدفع اليك قيمتها أ يكون ذلك لي أم يلزمني أن أدفعها اليه بقصصها في قول مالك (قال) ذلك الى المشتري  
ان شاء أدفعها ناقصة كما طلبها منه بأمها وان أبى الا أن يعطيه القيمة فذلك له عند مالك (قلت) وكذلك ان  
رادت في بدنها أو زادت في سوقها فقال المشتري أنا أدفعها اليك البائع بزيادتها وقال البائع لا أقبلها ولكن  
أخذ قيمتها (قال) فذلك للبائع عند مالك ان شاء قبلها كما رضى المشتري بزيادتها وان أبى لم يجر على ذلك  
وكانت القيمة على المشتري وتكون الجارية للمشتري (قلت) وكذلك ان كانت هذه الجارية على حالها  
الا انها قد ولدت عند مشتر بها (قال) الولد فوت (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قال) قال مالك اذا  
ولدت الامه فهو فوت في البيع الحرام وليس الولد فوت في الميراث وان وجد بها مشتر بها عيما والبيع صحيح وقد  
ولدت عنده ردها وولدها وليس له اذ اردتها أن يحبس ولدها فان أبى أن يرد ولدها لم يكن له في العيب شيء الا أن  
يوصف به لان الشيء اذا كان مترددا بين معنيين لا يوصف بأحدهما دون الآخر الا أن يكون أخص به  
وأغلب عليه

فصل في وجوه العروى ذلك كثيرة لا تحصى فمن ذلك العبد الآبق والجل الشار ودوا الجنين في بطن أمه  
ومن ذلك ما نهى عنه النبي عليه الصلاة والسلام من بيع الملامسة والمباينة واللامسة أن يلمس الرجل  
الثوب ولا يطر اليه ولا يتأمل ما فيه أو يتاعه لئلا ولا ينظر ما فيه والمباينة أن يبتد الرجل الى الرجل ثوبه  
ويبتد الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما أو يجر كل واحد منهما هذا ذاق هذا الذي نهى عنه من الملامسة  
والمباينة ومن ذلك نهى عليه الصلاة والسلام عن المضامين والملاقع والمضامين ما في طون الايات والملاقع  
ما في ظهور الجمل وقيل بعكس ذلك ان المضامين ما في طون الجمل والملاقع ما في طون الايات والفسر  
الاول في الموطأ للماللة وأول ابن شهاب أو سعيد بن المسيب واليه ذهب أبو عبيد والفسر الثاني لابن حبيب  
وعبره ومن ذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن رجل حمل لثا وهو يبيع ساجا أو ساجا أو ساجا هو البيع الراجح

يرد لها بطلان (قلت) فان كان اختارها بيعا فسد المثل وان لم يفسد المثل لم يرد له ان يرد له  
في قول مالك (قال) لالاها حين وقعت عنده فقد كانت اسواق فلا رد البيع كانت من  
أو الوخش وليس عليه الا قيمة الام يوم قبضها (قلت) فبم فرق مالك بين البيع الفاسد اذا فسد  
المبتاع نقصان بدن أو زيادة بدن أو زيادة سوق أو نقصان سوق أو ولادة لم يكن له أن يردّها ويرجع  
باعتها بالثمن الا أن يرضى البائع والمبتاع بالرد بين الذي اشترى بها صحيحا فأصاب عيبا وقد قصت بغير  
سوق أو زيادة بدن أو نقصان أو أصاب بها عيبا غير مفسد كان له أن يرد في قول مالك ولا تقي على المشتري في  
ذلك (قلت) فبم فرق مالك بين هذين (قال) لان بيع الحرام هو بيع وان كان قد أخطأ فيه وبه العمل  
فهو ضامن وقد باعه البائع ولم يدلس له عيبا وأخذ الجارية بثمن فلما كان ذلك البيع مردودا ان أصاب  
الجارية بصل ما أخذت منه ردت عليه فاما ان تغيرت فليس له أن يرد لانه ليس له أن يأخذ منه جارية صحيحة  
ويردها مبيعة أو يأخذها وقيمتها ثلاثون دينارا فتحول سوقها فيرد لها قيمتها عشرة دنانير فيذهب من مال  
البائع عشرين دينارا أو توفى بدنها وقد كان لها ثمانا يأخذها ثمانية عشر دنانيرا أو ثلاثين  
دينارا وانما كانت الزيادة في ضمان غيره وانما أخطأ في العمل لمرته قيمتها يوم قبضها وانما لعب أمر كان  
سببه من البائع ولم يكن سببه من المبتاع فلذلك ردّها وان ما أصابها من عيب يسير من حي أو مرد أو صرر  
جسم أو عيب يسير لا يكون مفسدا فليس على المبتاع فيه شيء الا أن يكون كثيرا فحشا أو عيبا مفسدا مثل  
العور والقطع والصمم وما أشبهها فذلك حينئذ يكون المبتاع بالخيار ان شاء ردّها واما نقص العيب منها وان  
شاء أمسكها وأخذ قيمة العيب من الثمن الا أن يقول البائع أما أخذها ناقصة وأدفع اليك الثمن كله فلا يكون  
للمبتاع ما هنا حاجة في جسدها الا أن يجسها ولا يرجع على البائع شيء أو يردّها ولا تقي له (قلت) وهذا  
قول مالك قال نعم (قلت) أرايت من اشترى سلعة الى أجل مجهول فقال المبتاع أما طل الاجل وأعدك  
الثمن الذي شرطت الى الاجل وقال البائع لا أقبل ولكي أحسن اعني لان الصفقة وقعت فاسد ما قول مالك  
في ذلك (قال) للبائع أن يأخذ سلعته عند مالك ولا ينظر في هذا الى قول المبتاع لان الصفقة وقعت فاسدة  
الا أن توثق ثمن أو قصان أو اختلاف أسواق فيكون عليه قيمتها (قلت) أرايت أن اشترى غرة فخل قبل  
يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها (قال) البيع جائز اذا لم يكن في البيع شرط انه يتركها حتى يبدو  
صلاحها (قلت) فان اشترىها قبل أن يبدو صلاحها فتركها حتى يبدو صلاحها فجدها ما عليه (قال) عليه  
قيمتها يوم جدها ان كان رطبيا (قلت) وكذلك ان تركها حتى صارت تمر فجدها (قال) اذا تركها حتى

النتاج وأي الامرين كان فهو غرر اما في الثمن واما في أجل الثمن ومن ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن  
بيع الحصة وهو أن يساوم الرجل الرجل السلعة ويدأخذها حصاة فيقول لصاحبه اذا سقطت الحصاة  
من يدي فقد وجب البيع في وينك وقيل هو أن تكون السلعة منشورة فيرى المبتاع حصاة فإيهما وقعت  
عليه وجب له بما سبب من الثمن وأي ذلك كان فهو أيضا من العرر للثمن عنه ومن ذلك نهيه صلى الله عليه  
وسلم عن بيع العربان وتفسيره أن يشتري الرجل السلعة ويطلبه دينارا أو درهما فيقول له ان أخذتها فذلك  
من الثمن وان تركتها كان ذلك بلا تأثير شيء وذلك أيضا غرر بين وكات هذه كلها يواطى أهل الجاهلية  
يتابعون بها قبي النبي صلى الله عليه وسلم عنها لانها من أكل المال بالباطل قال الله عز وجل ولا تأكلوا  
أموالكم بباطل الا أن تكون بجارة من تراض منكم معتمدا بجارة لا غرر فيها ولا مخ طرة ولا تدار لان  
التراض بما فيه غرر أو خطر أو قار لا يحمل ولا يجوز لانه من الميسر الذي حرمه الله في كتابه حيث يقول انما  
الجرر والميسر والاصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون

بأنهم لم يجدوا عليه مكيه ثم قال ابن وهب قال يونس قال يبعة  
لا يبيع صفقة واحدة شين يكون أحدهما حلالا والآخر حراما ومن فك ما يدرك فينقص ومن ذلك  
ما يتفاوت فلا يدرك قصه الانظم فيترك قال الله تبارك وتعالى وإن يتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا  
تظلمون فكل بيع لم يدرك حتى تفاوت ولا يستطيع رده الا بخله فقد تفاوت وتروى وما كان من امر ينقصه  
بين أهله بغير ظلم فلم يفت ذلك فأنقصه (قال) ابن وهب قال سمعت مالكا يقول الحرام البين من الرابو غيره  
يرد إلى أهله أبا فلت أو لم يفت وما كان مما كرهه الناس فانه ينقص إن أدرك بعينه فإن فلت ترك

### ❦ في اشتراء القصيل والقرط واشتراط خلقته ❦

قلت ما يقول مالك في اشتراء القصيل أو القرط أو القضب واشتراط أن يؤخر ذلك إلى شهر أو نحو ذلك حتى  
يقضب يشتد ثم قصه أو اشتراء واشتراط خلقته خلفه القصيل أو القرط أو القضب (قال) قال مالك  
ما اشتريت من القصيل أو القضب أو القرط وقد بلغ ابنا برعيه أو يحمدي فقلت ولم يكن في ذلك فساد  
فلا أرى بذلك أسانا يشتري ويشترط خلقته إذا كانت الخلفة مأونة إذ لم يشترط أن يدهه حتى يصير جبا  
فإن اشتراط ذلك فإن ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفسوخ فإن لم يشترط ذلك عليه وتركه حتى صار  
جبا فانه ينظر إلى ما أكل منه وإلى ما خرج جبا فيحسب كم قدر ذلك منه ثم رد على صاحبه ويأخذ من الثمن من  
البائع بقدر ذلك قال وتفسير ما قال مالك في ذلك أن الرجل إذا اشترى واشتراط خلقته فأكل رأسه وغلبته  
الخلفة بالجبا فانه لا ينظر إلى الثمن ولكن ينظر كم قيمة الرأس الأول في زمانه وتحتاج الناس فيه وكم كان قيمة  
الخلفة مما يشترح الناس فيه وقيمته وقد رغنا فيعمل على ذلك فإن كان الرأس الثمن أو ثلاثة أو باعه والخلفة  
الثلاث أو الربع وإن كانت الخلفة هي أعز زرقا أو قضبا أو أكثر نالنا ينظر في ذلك وانما ينظر إلى قيمة ذلك  
فيفض الثمن على ذلك وإن كان الأول هو الثلث أو الربع والخلفة هي الثلثان أو ثلاثة أو رابع فيقسم الثمن على  
قيمة الأول ووجهه إلا أن نخرم ينظر إلى قدر ذلك من الثمن مما فات بالجبا يرد قدر ذلك لو أن خرج الحب في  
نصف الخلفة أو نصف الرأس الأول قيمته أيضا على ما وصفت لك في ذلك فهذا وجه ما فسرك مالك من كراه

❦ فصل ❦ فلا يصح البيع الآن يكون سالما من العرر الكثير لأن العرر اليسير الذي لا تغفل البيوع منه  
مستغف مستجاز وانما يبيع لاختلاف بين العلماء في فساد بعض أعيان العقود لاختلافهم فيها من العرر  
هل هو من جنس الكثير الذي لا تغفل البيوع منه التي عليه الصلاة والسلام عن بيع العرر المانع من صحة العقد  
أو من جنس اليسير المستغف المستجاز في البيوع الذي لا يمنع من صحة العقد

❦ فصل ❦ فالعرر الكثير المانع من صحة العقد يكون في ثلاثة أشياء أحدها العقد والثاني أحد العوضين  
والثالث أجل فيهما أو في أحدهما فالعرر في العقد فهو مثل نهي النبي عليه السلام عن بيعتين في بيعة وعن  
بيع العرر بان وعن بيع الحصة على أحد التأويلين وما أشبه ذلك مما لا جلي فيه وانما حصل العرر فيه  
بانقاده بين المتبايعين على هذه الصفات ومن هذا المعنى يبيع المكمل والجزاف في صفقة واحدة والقول فيما  
يجوز من بيع الجزاف والمكمل في صفقة واحدة فتحصل أن من الأشياء الأصل في بيع أن يباع كيلا  
ويجوز بيعه جزافا كالطيبوب إن مناهما الأصل فيه أن يباع جزافا ويجوز فيه أن يباع كيلا كالارضين والثياب  
أن منها عروضا لا يجوز بيعها كيلا ولا وزنا كالعيص والحيوان فالجزاف مما أصله أن يباع كيلا كالطيبوب  
لا يجوز بيعه مع المكمل منه ولا يبيع المكمل إن يباع جزافا كالارضين والثياب بائناق والجزاف مما  
أصله أن يباع جزافا لا يجوز أن يباع مع المكمل منه بائناق أيضا واختلف في بيعه مع المكمل مما أصله أن يباع  
كيلا على قولين أحدهما أن ذلك جائز وهذا إلى إجازته أين زوب وواقاه من إجازته في السلم الأول من المدونة



المحرور والارشرين (قلت) فاذا خرج بعض هذا التفصيل أو بعض القصب أو بعض القرط فصلا جالما بالحقول  
 الحب ولم يثبت الى قيمة الحب في قول مالك (قال) نعم وانما يقوم الاول والخلفه ولا يقوم حيا (قلت) أرايت  
 قول مالك في بيع القصب (قال) اذا بلغ التفصيل اياه لم يكن على وجه القصاد (قلت) فأى شئ معنى القصاد  
 (قال) معنى قوله أنه يريد اذا كان قبل أن يبلغ الزرع الرعى أو أن يحصد (قلت) ما قول مالك في التفصيل اذا  
 خرج من الارض ولم يبلغ أن يرعى أو يحصد أو يصح بيعه وبشرط تركه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد (قال)  
 لا يصلح ذلك عند مالك (قلت) فان اشتراه وقبله بلغ أن يرعى أو يحصد واشترط تركه حتى يقضب أو اشترط أن  
 يتركه شهرا أو نحو ذلك ثم يحصده أو يرياه (قال) لا يصحني ذلك اذا كان تركه شهرا لانه انما يشتري بتركه  
 شهرا الزيادة في النبات فاذا كان انما يتركه ثبات يزداد فلا يصحني ذلك الا أن يبدأ بقبضه مكانه بشرع في  
 ذلك فيكون على وجه ما يؤكل فيه يتأخر شهر اقبل أن يحصده لانه لا يشترط عليه حين يشترطه أن يرعى فيه وأن  
 فيه نباتا أو زيادة حتى يصير الى غير الحال التي يكون الزرع فيها حين اشتراه لم يكن ذلك طيبا كطيب النخل  
 والعنب اذا أزهت فان النخل والعنب اذا أزهت فاشتري رجل ثمرتها فاعلم الزيادة في الثمرة ههنا طيب  
 وحلاوة ونساج وقد تناها عظم الثمرة والنبات وأما في القصب فهو نشور ويزاد فالثمار في هذا الخلفه  
 للزرع في الشراء قال ومن ذلك أن بعض التفصيل والقرط يسقى فيشترط عليه حين يشترطه أن يرعى فيه وأن  
 يسقيه له شهرا أو شهرين الى أن يبلغ قصيله فلا يجوز لانه قد اشترط زيادة في النبات فكأنه انما يشتري منه  
 الساعة على أن يده الى بلوغه فهذا اشتري بآئنه الى أجل فلا يصلح وان أصابته جائحة كانت من البائع  
 فكأنه انما ضمن له القصب الى أن يبلغ ولو أجزت هذا الجزه حين يكون بعلامه يسقيه الى أن يبلغ القصب  
 (قلت) أرايت لو اشتريت بقل الزرع على أن يرياه تلك الساعة (قال) لم يكن بذلك بأس وان اشترط عليه  
 سته الى أن يبلغ القصب لم يكن في ذلك خير وهو قول مالك وانما اعترض في مسئلة الاول النبات والزيادة  
 ومما بينك ذلك لو أن رجلا اشتري من رجل صوفاعلى غنم وهي لو جزت لم يكن جزاها قصادا وفيها ما لا يجز  
 فاشترى رجل على ان لا يجزها الا الى ابان يتناهى فيه نبات الصوف ثم لم يكن في ذلك خير وهو مما نهى عنه  
 أن يسلم في ثياب وطعام صفقة واحدة والثاني أن ذلك لا يجوز واليه ذهب ابن المطار في وثاقته ولا اختلاف في  
 جواز بيع المكملين في صفقة واحدة الا عند ابن حبيب فانه ذهب الى أن الجراف فيما أصله أن يباع كيلا لا يجوز  
 بيعه مع العروس في صفقة واحدة وما بيع الجراف على الكيل فلا يضاف اليه في البيع الصحيح وهو مذهب  
 ابن القاسم وما بيع الجرافين على الكيل فان كانا على صفه واحدة كيل واحد جارا باقتاف وان اختلف  
 الكيل والصفه جعلا لم يجز وان اتفق أحدهما واختلف الآخر جاز على اختلاف بين ابن القاسم وأشهب  
 فعلى مذهب ابن القاسم لا يجوز أن يبيع الرجل صبرة تكسره كل فقير كذا الا أن تستوى أرضها في الطيب  
 والكرم ولا يكون فيها ثمرة ولا تدخل في البيع فان باع منها ذراعا سمى من موضع عينه أو على أن يأخذه  
 المشتري من أى موضع أحب فعلى ما تقدم لا يجوز أن يضاف الى ذلك في الصفقة جزافا لئلا أصله أن يباع  
 جزافا ولئلا أصله أن يباع كيلا وكذلك أن يباعها كلها على أن تكسرها كذا وكذا على مذهب من حكم لذلك  
 بحكم شراء الزرع المسمى فان كان فيها أكثر مما سمى كان الزا اتم البائع وان كان فيها أقل كان بالخيار بين أن  
 يأخذ بما وجد بحسابه من الثمن أو برد الا أن يكون النقصان بسيرا فيلزمه ما وجد بحسابه من الثمن وما على  
 مذهب من جعل ذلك كالصفقة للارض ان وجد فيها أكثر من الزرع المسمى كان للمبتاع وان وجد فيها أقل  
 كان للمبتاع بالخيار بين أن يأخذ بجميع الثمن أو يرد فلا يجوز أن يضاف الى ذلك في الصفقة كيل مما أصله  
 أن يباع جزافا ولا كيل مما أصله أن يباع كيلا على ما تقدم من الاختلاف وكذلك القول في الثوب والمشبه

مالك قال تفصيل مندى اذا بلغ أن يرحى فيه فاشترط تركه الى أجل لزادة طلبها فيه فهو هذه المنزلة  
 (قلت) أرايت ان اشترى أول جرة من التفصيل ثم اشترى عدد ذلك الخلفة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم  
 ذلك جائز في قوله (قلت) فهل يجوز لغيره ان يشتري الاول أن يشتري الخلفة (قال) لا يجوز ذلك في قول  
 مالك قال وما يبين لك المسئلة في التفصيل لو أن رجلا اشترى طلع فخل على أن يجدها لم يكن بذلك أس  
 ولو اشترط على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا فيجدها فقلعها عند ذلك لم يكن فيه خير قال تفصيل  
 والطلع عنزلة واحدة

﴿ في الرجل يشتري ما أطعمت المفتاة شهرا أو شرطين في بيع والتمن المجهول ﴾

(قلت) أرايت ان اشترت من مفتاة ما أطعم الله منها شهرا أيجوز هذا الشراء أم لا في قول مالك (قال)  
 لا يجوز هذا البيع في رأي لأن حله في الشهور مختلف اذا اشتد الحر كرجله واذا اشتد البر دخل حله فهذا  
 يشتري ما لا يعرف فلا خير فيه (قلت) أرايت ان اشترى سلعة الى أجلين ان دلى أجل كذا وكذا فبكدا وكذا  
 وان تعد الى أجل كذا وكذا فبكدا وكذا (قال) قال مالك هذا البيع مفسوخ لا يجوز (قلت) فان قال  
 المتبايع أما أحده الثمن حالا (قال) البيع على كل حال مفسوخ (قلت) أرايت ان قال له اشتر مني ان شئت بالنقد  
 فبدنار وان شئت الى شهرين فبدنارين وذلك في طعام أو عرض ما قرل مالك في ذلك (قال) قال مالك  
 ان كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن يرجع في البيع فالبيع باطل وان كان ه  
 اقول والبيع غير لازم لاحدهما ان شاء أن يرجع في ذلك رجلا لان البيع لم يلزم واحدا منهما فلا بأس بأن  
 يأخذ بأى ذلك شاء بالنقد أو بالنسيئة (قلت) أرايت لو جئت الى رجل وعنده سلعة من السلع فقلت له بكم  
 تبعها قال بالنقد بخمسين وبالنسيئة بمائة فأردت أن أخذ السلعة بمائة سيئة أو بخمسين هذا أيجوز هذا في  
 قول مالك (قال) قال مالك ان كان البائع ان شاء أن يبيع باع وان شاء أن يملك أسهل وان شاء المشتري أن  
 يأخذ أخذ وان شاء أن يترك ترك فلا بأس بذلك وان كان ان شاء أحدهما أن يترك ترك وان شاء أن يأخذ أخذ  
 والاخر قد وجب عليه فلا خير فيه وان كان قد وجب عليها جميعا فهو مكروه أيضا لا خير فيه (قلت) أرايت

وما أشبههما اذا اشترى ذلك كل دراع بكدا أو على أن فيه كذا وكذا دراعا أو اشترى منه ذروعا كذا وكذا  
 الموزن والمعدود فبدا كراه حكم المكيل وبالله التوفيق

﴿ فصل ﴾ وأما القرري في الثمن أو المثلون أو في أحدهما فانه يكون ثلاثة أوجه أحدها الجهل بصفة ذلك  
 أو بقداره فأما الجهل بصفة ذلك فهو مثل أن يبيع جنيها في طن أمه أو غائبا على غير صفة أو يبيع سلعة  
 بدنانير من غير صفة وقد اختلف وما أشبه ذلك على تسايجه وذلك مثل أن يبيع العبد الاتق والجبل  
 الشارد والسماء يذغاص منكر للعصب ولا يئنه له عليه أو مقر به تمتع من دفعه وهو مما تأخذه الاحكام  
 اختلف أن كان الغاصب منكرا للعصب من لا تأخذه الاحكام وعليه بالعصب يئنه وذلك مثل شراء الدين  
 على الحاضر المنكر اذا كانت عليه اليئنه وشراء ما فيه خصومة وأخف ذلك شراء الدين على الغائب  
 القرري البينة على مسيرة اليومين والثلاثة اذ لم يعلم اقراره من انكاره وعليه يئنه وأما اذا لم تكن عليه يئنه  
 منه فلا القضاء في جميع ماله أو يشتري الاخاض فائمه على القاع من فاعة ليست للبائع ولا للمتبايع وما أشبه  
 ذلك وما يشبهه أن يكون للرجل على الرجل دنانير أو دراهم أو عروض فيصالح رجل أجنبي صاحب الدين  
 على أن يدفع اليه خلاف الدين مما يصبر الذي عليه الدين مخيرا في صفين

﴿ فصل ﴾ وأما القرري الاجل في الثمن أو المثلون فذلك مثل أن يبيع منه السلعة بشمن اي قدومه يرد أو الى  
 موته أو يسلم اليه في سلعة الى مثل ذلك الاجل أو ما أشبه ذلك

أن يثبت جارية بالقسم فقال فضة وذهب ولم أحسم ثم الذهب وكم القضة (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا يدرى مالهما من الذهب وماله من القضة

﴿ في الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد ﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتريت عبدا على أن أعنته أ يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم أجزته وهذا البائع لم يستقص الثمن كله للشرط النقي في العبد (قال) لأن البائع وضع من الثمن للشرط فلم يضع فيه القدر وأما كل من يكون فيه القدر ولو باعه على أن يعتقه أو يستعين أو يدبره فهذا الخطأ طرأ والقدر فلا يجوز ما وضع له ههنا من الثمن فان قلت هذا البيع ههنا باعق أو تدبر ردالي القيمة في رأيي (قلت) وكيف العرو ههنا وقد فعل المبتاع ما اشترط عليه البائع (قال) لأن العتق إلى أجل والتدبير ضروران فعل المبتاع ذلك لأن العبدان ملت قبل أن يأتي بالأجل ملت عبدا ولأن المدبر إذا مات قبل مولاه مات عبدا ولعل الدين يلحقه بعد موت سيده فيرق ولعله لا يترك ما لا يلبس على الأئمة وهذا يملك على أنه ضروران بات العتق ليس بضرر لأنه يثبت عتقه (قلت) فما قول مالك أن اشتريت عبدا على أن أعنته (قال) لا بأس بذلك عندما لك (قلت) فان أبي المبتاع أن يعتقه بعد أن اشتراه (قال) قال مالك أن كان اشتراه على إيجاب العتق لزمه العتق وإن كان لم يشتره على إيجاب العتق كان له أن لا يعتقه وإن يبدله بغيره (قال) ابن القاسم وأرى البائع أن يرجع إذا لم يعتقه فيأخذه ويتقضى البيع إذا كان بحد أن ذلك ما لم يثبت أو سلمه البائع أن شاء بلا شرط (قال) فان قلت العبد وضع البائع على نفسه كانت فيه القيمة (وقال) أنه يبأخذه بذلك والشرط لك لازم وعليك أن تعتقه وهو بيع جائز لا بأس به (قلت) أ رأيت أن اشتريت عبدا على أن لا يبيع ولا أهب ولا أتصدق (قال) قال مالك هذا البيع لا يجوز فان تفاوتت القيمة (قلت) أ رأيت أن اشتريت جارية لي أن أتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا

﴿ فصل ﴾ وإذا وقع بيع القدر فسخ ما كان قائما فان قلت في المبتاع ههنا بالقيمة وضمانه على مذهب ابن القاسم من البائع ما لم يقبضه المبتاع وإن دفع الثمن أودعي إلى قبضها ابن زيد عن ابن القاسم أن ضمانها من البائع وإن قبضها المبتاع وهو بعيد وقال أشهب إن ضمانها من المبتاع وإن كانت بيد البائع إذا تصد الثمن أو دعي إلى قبضها وإن لم يقبل الثمن

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف الذين رأوا أنها لا تدخل في ضمان المبيع إلا القبض إذا عقد فيها عقد من عتق أو بيع أو صدقة أو هبة أو ما أشبه ذلك من العقود هل يكون ذلك قبضا أم لا على أربعة أقوال أحدها أنه لا يكون شيئا من ذلك كله قبضا ولا فواتا وهو قول لسحنون والثاني أن ذلك كله يكون قبضا وفواتا وهو قول ابن القاسم في كتاب العيوب لأنه رأى فواتا في الصدقة فهو قياسه أخرى أن يكون فواتا والثالث أنه لا يكون فواتا من ذلك إلا العتق لحرمته وهو قول ابن القاسم في الكتاب المذكور قوله في البيع إذا كان الأذن قد قبضها والرابع أنه لا يكون قبضا وفواتا إلا العتق والبيع خاصة

﴿ فصل ﴾ ويبيع السلعة العائبة على الصفة خارج مما هي عنه النبي عليه الصلاة والسلام من بيع العرر في مذهب مالك بجميع أصحابه بخلاف الشافعي في قوله إن العائب لا يجوز بيعه على الصفة لأنه لا عيب حرية ولا صفة مضونة ثابتة في الذمة وخلاف أبي حنيفة في قوله إن شراء العائب على الصفة وعلى غير الصفة جائز والمبتاع خيار الرزية إذا غلط إليها وقد روي عن الشافعي مثل هذا القول والصحيح ما ذهب إليه مالك رحمه الله بجميع أصحابه من أن شراء العائب على الصفة جائز وذلك للمبتاع لازم إن وجد العائب على الصفة التي وصف بها لأن الصفة ومقارنيتها المرصوف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتعن المرأة للزوج حتى كأنه ينظر إليها أو كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فشب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمباغة

اليوم لا يصلم (قلت) فان اتخذها أم ولد فانت بحمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها (قلت) وكذلك ان اعتقها ولم يتخذها أم ولد يكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون العتق جائزا (قال) نعم الا ان مالك قال في الذي يتاعها على ان يتخذها أم ولد اذا فقت بحمل ردت الى القيمة فان كانت التبعة أقل من النخن الذي ابتاعها لم يكن له أن يرجع على البائع شيء وانما لحقه ههنا البائع وليس للمبتاع ههنا حقه لانه قدرضى ان يأخذها معا قد أعطاه

في الرجل يكره له على الرجل الدين حالا أو الى أجل فيتاع منه سلعة بعينها فيقر فاقبل أن يبعها

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل دين حالا أو الى أجل فترضا أو من بيع فاشتريت منه سلعة بعينها قبل محل الاجل أو بعد محل أجل الدين فافترقا قبل أن أقبض به السلعة والسلعة قائمة بعينها أي خسد البيع ينفى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك من كان له على رجل دين فلا يتعه شيء من الأشياء الا أن يقبضه مكانه ولا يؤخره واقصد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة هو فيها بالخيار أو جارية راحة عما يتواضعها للاستبراء (قال) مالك لاخير فيه فهذا يدل على مسئلتك أو هو مثله (قال) قلت لمالك أفشترى منه طعاما بعينه ما يدفد يكره فكثر ذلك وتغيب عليه الشمس فكأنه من لعد (قال) قال مالك لا بأس بهذا (قلت) وان كان الدين قد حل أو لم يحل من قرض كل أو من بيع أو عند مالك سواء (قال) قال مالك هو سواء (قلت) أرايت لو أني اشتريت من رجل ثوبا بعينه عشرة دراهم الى أجل فافترقا قبل أن أقبض الثوب منه أيجوز هدي في قول مالك (قال) البيع جائز والمباع أن يأخذ ثوبا بولاء ضد البيع اقرارهما لانه لم يمنع من أخذ ثوبه لان النسخ الى أجل وليس للبائع أن يحبس الثوب ويقول لا أدفعه حتى أخذ النخن (قلت) ما فرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فأتباع به منه سلعة بعينها فافترقا قبل أن يقبض لم يكره مالك هذا وجوزها المسئلة لاخرى (قال) لان الرجل قد يسكرى الدابة والدار بالدين الى أجل ولا يجوز له أن يأخذ ههنا دين له على رجل يركب الدابة أو يسكن الدار وكذلك هذا في الحياطة وما أشبهها من الاعمال لان هذا دين بدين (قلت) كراه الدابة وكراه الدار اعلم اعلم به دين فذلك كرهه (قال) لانه دين بدين لان

في الصفة بالنظر وقال الله تبارك وتعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم ركعوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ماعرفوا كفروا فلعنة الله على الكافرين ووجه الدليل من هذه الآية أن اليهود ذكرنا يصحدون في التوراة بعث النبي عليه الصلاة والسلام وصفته فكانوا يحدثون بذلك ويستفتحون به على الذين كفروا أي يستنصرون به على كفار العرب يقولون اللهم آت بهذا النبي الذي يقتل العرب ويذلهم لاهم كانوا يرجون أن يكون منهم فلما بعث الله تعالى من العرب ولم يكن منهم من حسدوه ونفروا به فقال لهم معاذ بن جبل وبشر بن البراء بن معمر ويا معشر اليهود اتقوا الله وأسلموا فقد كنتم تستفتحون علينا بمحمد ونحن أهل شرك وتجبروتنا بغيره وصرفه اسألفه فقالوا ما جاء به شيء يعرفه وما هو هذا الذي كنا نخبركم به هاتر الله عروبل كذب قوهم في كتابه ذلك قوله فلما جاءهم ماعرفوا كفروا فلما قال الله تعالى فاما جاءهم ماعرفوا وهم لم يعرفوه قبل الا بصقته التي وجدوها في التوراة دل على أن المعرفة بالصفة معرفة بغير شيء لم يوصف وذلك ما أردنا أن نتضح وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لواقع في الكتاب لا يطورون فيها ولا يجبرون سم اد لي بن عبي أن الحارث بن ابي ربيعة اعطاه له واذا جاز أن يسلم الرجل الى الرجل في ثوب أربع دنانير فصفته ولم يكن دنانير دنانير على الله ولا يكون ذلك غررا اذ لا فرق بين الموضعين من الدليل انما على جوارح البيع هي الصفة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الحب في سنبله حتى يبيض في أكمامه فاداجا البيع في أكمامه ورسول الله صلى الله عليه وسلم

الكراء مضمون وليس شأ بعينه أرايت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك وله لا يكره العبد وليس بشيء  
العبد الكراه (قال) الذي حفظنا عن مالك أنه إذا كان له دين على رجل فلا يشتري بسلعة الأسلمة يأخذها  
مكانه ولا يؤخرها فإن أخرها فلا يجوز ذلك ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري الدار العائسة ويقدر عليها  
وهي في بلد غير بلده (قال) قال مالك لا بأس بذلك لأن الدار مأونة وليست عتدي بمنزلة غيرها من السلع  
(قال) فقلت لك أفرأيت الرجل يكون له على الرجل الدين يأخذ به دار العائسة (قال) لا خير فيه فهذا يدلك  
على مسئلتك ولقد سألت مالك عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ به منه أرضا يزورها به دينه ذلك  
وقد رويت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الأرض وقد كرهه مالك (قال) ابن القاسم ومما يدلك أيضا  
على مسئلتك أن الرجل يسلط في طعام إلى أجل فلا بأس أن يتعد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك فلو كان له  
عليه دين فاشتري منه سلعة وشرط عليه أنه لا يقبضها إلا بعد يوم أو يومين لم يجز ذلك عند مالك فهذا أيضا  
يدلك على مسئلتك والذي سمعناه من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشتري به منه سلعة فليقبضها  
ولا يؤخرها

﴿ في الرجل يتناع السلعة بدين فيقتريها قبل أن يقبض السلعة ﴾

(قلت) أرايت لو آتيت شريت سلعة بعينها بدين إلى أجل فاقتريتها قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا  
(قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته إلا أن مالك كره أن يتناع الرجل طعاما كيلا يدين إلى أجل  
والطعام بعينه ثم يؤخر كيلا يطعم إلى الأجل الجيد (قال) فأما أرى في السلع كلها أن لا يؤخرها إلا المدا الجيد

﴿ في الرجل يتناع السلعة قيمتها أو يحكمهما أو يحكم غيرهما ﴾

(قلت) أرايت ان شريت سلعة بقيمتها يحكمي أو يحكم البائع أو يرذائي أو يرذالبائع أو يرذاعبرنا  
أو يحكم غيرنا (قال) لا يجوز عند مالك

صفته ماضر له منه ان كان حاضر اجاز ان يشتري منه اذا كان عابعا على صفته فلا فرق اذا غاب المبيع عن  
أن يبيعه على الصفه أو على مثال بره اياه وهذا الحديث أيضا حقه في بيع الجزر والفجل وما أشبه ذلك مما  
هو مفيد تحت الأرض لأنه يقطع منه شيء يستدل به على قيمته ويستدل عليه أيضا بغيره

﴿ فصل ﴾ ومن هذا البيع الجوز واللوز والباقله في قشره الأعلى فأجازه مالك وأصحابه خلافا لما في رواية  
خفيفة ودليلا نقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا لأنه ما كولا في أكمامه من أصل الحلقة فجاز بيعه  
كالزمان والموزان الضرورة تدعو إلى ذلك لما بالناس من الحاجة إلى بيع ذلك وطباذ ليس كل أحد يمكنه  
تخفيفه وفي نزع قشره فساد له فلم يبق إلا جواز البيع ببدانه لا يجوز لاجتزاء بالصفه عن النظر الاعم  
الضروري إلى ذلك لأن النظر أبلغ في المعرفة من الصفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر  
كالمعاينة

﴿ فصل ﴾ فن الضرورة إلى ذلك أن تكون الساعة المبعة على الصفه غائبة في بلد آخر أو يكون المبيع  
متاعا كثيرا مشدودا في أعدائه أو حاله فيجوز بيعه على صفه البرنامج لأن قنعه كله ونشره مما يضر  
بصاحبه ويشق عليه وأما الثوب الواحد والثياب اليسيرة فلا يجوز بيعها على الصفه إذا كانت حاضرة حال  
العقد وقد أجاز أشهب بيع الساج المدرج في جرابه على الصفه وذلك في الثوب الرفيع الذي يغيره تردد  
نشره على السوام وتعليقهم اياه وأما الثوب الذي ليس على هذه الصفه فلا ينبغي أن يختلف فيه

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف في الساعة الحاضرة في البلد الغائبة عن موضع العقد فقيل أن بيعها على الصفه

(في اشتراء الابن وضمانه)

(قلت) أرايت ان اشتريت عبداً أجه من ضمانه في باقه (قال) ضامن البائع لان البيع فاسد (قلت) فان قدرت على العدة قبضته أيجوز البيع أم لا (قال) لا يجوز البيع لان أصل البيع كان فاسداً فان أدرك هذا البيع قبل أن يتحول الاسواق أو يتغير العبد بزيادة من أو نقصان بدن ردوان تغيير كان من المتنازع قيمته يوم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين يشتره الرجل فخلده أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفتك من العبد الابن (قال) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعر الشارد (قلت) أيجوز أن يبيع عبده الابن في قول مالك كل قريب الغيبة أو بعيد الغيبة (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قلت) وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز بيع شيء من ذلك في قول مالك (قال) نعم الا أن يدعى المتنازع معرفته بموضع قد عرفه فيه فيشتره على ذلك فلا بأس ويتروا عن الثمن فان وجدته على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن الى المتنازع وكذلك قال مالك في الابن اذا عرف المتنازع موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع (قال) وقال مالك لا يباع الجنين في بطن أمه (قلت) فان يباع شيئاً من ذلك جنيماً أو ما وصفتك من الابن والاضوال أو البعير الشارد فغاب عليه المتنازع وقبضه وفات بناء أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق فهو من قبضه له عاؤه وعليه تصانعو يلزمه قيمته يوم قبض العبد لابن والجنين والبعير الشارد (قال) نعم وقال مالك ومعلمات من ذلك قبل أن يتقبضه المتنازع فهو من البائع والثمن مردود على المتنازع (قال) مالك وكذلك الفخرة يباع قبل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها مادامت في رؤس الشجر من لبائع فان قبضها المتنازع فباعها أو أكلها غرم مكيلها وان جدها ولم ياكلها ولم يبعها ردت بينها

(في بيع المعادن)

(قال) وسئل مالك عن بيع غيران المعادن (قال) لا أرى ذلك جازاً ولا يحل لانه اذا مات قطع الفلأول غيره فلا أرى ذلك يحل بعه (قلت) فالمعادن لا ترثم ولا الهب في قول مالك (قال) قال مالك نعم لا يرثم ولا الهب ولقد

لا يجوز لانها كالخامرة اذا لم تدرؤ بها وقيل ان بيعها على الصفة جائز وان كانت في البلاد لانها اذا لم تكن حاضرة في موضع العقد لم يقصد الفرور بشرائها على الصفة وأسبغت الغائبة عن البلد

(فصل في بيع الغائب على مذهب ابن الزناهم جائز ما لم يتفاحش بعده والعقد عليه صحيح وان لم يعلم ان كان حين العقد قائماً أو ناقضاً وجده تلف قبل العدة انقص البيع بائناً وان تلف بعد العقد وقبل القبض فاختلف قول مالك في ذلك فذهب الى ان مصيبتها من البائع وينقض البيع كلفه قبل العقد وهو آخر قوله ومرة قال ان مصيبتها من المتنازع ويصح البيع

(فصل في ويجوز لمشتري السلعة الغائبة أن يبيعها قبل القبض من غير الذي اشتراها منه بماء ولا ينهد شرط الا أن تكون قريبة الغيبة وأما من الذي باعها فلا يجوز له أن يبيعها منه بمثل الثمن ولا بأكثر ولا بأقل لانه فصح الدين في الدين الا أن يكون كان هذا الثمن بتغير شرط على كلا الطرفين في مذهب ابن القاسم وقال سحنون يجوز أن يبيعها منه على الزول الذي يرى فيه الضمان من البائع قياساً على ما أجاز مالك من لاقالة في الجارية التي في المواضع وقوله أظهر في القياس

(فصل في وأما ان باعها منه بخلاف الثمن الذي اشتراها به ما يجوز بيعها به فذلك جائز اذا اقبلت بشروط الا أن تكون قريبة الغيبة مما يجوز فيه النقد قال في الكتاب لا أرى بذلك بأساً اذا علم أن الرب قائم حين وقت الصفة الثانية في مسائل ابن أبي ردة من ردول وبن ثوبان وهو في بيعه ثم باعها الا ان يبيعها

سئل مالك أيضا بلقي عن المعادن التي ظهرت في أرض المغرب فقال ذلك إلى الوالي يقطعها الناس فيصنعونها  
 فيها دبرها لاهلها (قال) ابن القاسم وعما بينك أيضا أما ليست لاهلها أن المعادن قد ظهرت فليدفع في  
 أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فليوزل الولاية يقطعونها الناس ولم يكن أهلها أحق بها من  
 غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهرة بل مالك في معادن العرب التي ظهرت في أرضهم  
 فقال أرى ذلك إلى السلطان يملكها ويقطعها لمن يعمل فيها أو يأخذ منها زكاة (قال) فقلت لما لك قتراب الذهب  
 والورق أبيع (قال) لا بأس بذلك أن يباع تراب لذهب الورق وتراب الورق والذهب خفيف له ما غرر لا يعرف  
 ما فيه هو مختلط بالجارة فقال قد صرنا ما جئنا به حزره فلا أرى به بأسا وحدتي مالك أن عمرو بن عبد العزيز  
 كتب يقطع المعادن (قال) ابن القاسم وذلك لأبي وذلك عندى لأنه لا يجتمع إلى المعادن الاشرار الناس  
 (قلت) أرايت المعادن اذا عمل فيها لرجل فأدرك نيلها أن يكون له أن يبيع ما أدرك من نيلها في قول مالك  
 (قال) لا وهو حرام لأنه يبيعه ما لا يدري ما يدوم له أي يوم له يوما أو يومين أو شهرا أو شهرين أو ما تحت ما ظهر  
 فهذا من بيع الغرر فلا يصح (قلت) أرايت المعادن اذا عمل الرجل فيها فأدرك نيلها أن يكون له أن يمنع جميع  
 ما أدرك من نيلها في قول مالك (قال) نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا البحر فيه مثل ما جاف في فصل الماء  
 (قال) ابن القاسم يمنع من بيعها لأن الناس فيها حق (وأخبرني) ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة  
 أنه كان لا يرى بلبا بشرأ تراب المعادن لذهب الورق والورق بالذهب وعن يحيى بن سعيد مثله (وقال)  
 يونس وقلوبه لا يجوز من بيع المعدن ضريبة يوم ولا يومين وذلك بمنزلة الحاطرة (وقال) الليث ومالك  
 مثل قول ربيعة

في بيع الأبل والبقر العوادي

(قلت) أرايت ما سمعتنا تذكر عن مالك أنه قال يباع الأبل العوادي في الزرع والبقر كيف هذا (قال)  
 قال مالك اذا كانت ابل تصد في زرع الناس أو بقر أو رء قد ضربت منك (قال) مالك لنا قد استشرت في  
 الأبل ههنا بالمدينة تأثرت أن تعرب وتباع في بلاد زرع فيها (قال) فأننا مالكا عن البقر بمصر والرمث  
 ووصفنا له فقال أراها مثل الأبل (قلت) أم أرايت العم (قال) ما سمعت من مالك في العم شيئا ولكن اذ قال  
 قبل أن يقبضه بهراهم أو بدنانير أو بشوبين مثله من صنعه أو سكتى دارة أخرى وهو كلام فيه نظر أذا ليس  
 من شرط صحة العقد على العائب أن يعلم قيامه حين العقد كما يظهر من ظاهر اللفظ والكلام والمراد به أن  
 الصفقة اذا وقعت فعمل بعد وقوعها أن الثوب كان قائما في حين وقوعها صححت وعلم انتقال الملك بها من المشتري  
 إلى البائع والضمان من البائع إلى المشتري على قول مالك إلا أن خبر اختيار ابن القاسم أو من المشتري إلى البائع  
 على قول مالك الأول وان وجدت السلعة بعد الصفقة قد تلفت قبل الصفقة أو لم يعلم ان كان: فهذا قبل الصفقة  
 أو بعدها فالصفقة باطلة لا يتقبل بها ملك الثوب ولا ضابطه عما كان عليه وقد كلف عبد الحلق على توجيه هذا  
 اللفظ حكى عن بعض شيوخه القروير أنه قال انما شرط ابن القاسم ان علم انه عندك وقت الصفقة الثانية  
 لأنه ان كان موجودا عندك نهدمت الدار في بعض المدة بتفرض من الثوب بمقدار ذلك وان كان الثوب  
 ليس عنده وقت الصفقة المأنة وكان الكراء انما رقع بالدرهم فاذا انهدمت الدار كان لرجوع فيها فوجب  
 لما كان لا يدري فيما يرجع من الدرهم ومن الثوب اذ لا يجوز حتى يعلم قبل دخلا على أمر معروف وقال  
 غيره انما شرط اذا علم أنه عنده لأنه لا يرى هل يباع منه شيئا أم مجردا لم لا يفقد البيع اذا وقع جائز ثم ينظر  
 فان علم أنه عنده فقد صححت الصفقة الأولى والا فلا وقوله ينفذ من الثوب سدا ذلك يريدانه أن  
 نهدمت الدار وقد سكن نصف المدة يرجع عليه منه فقيمة الثوب ان كان أقل فاقبل وان كان أكثر فأكثر

في الأول والبقر والرمث فأرى الغنم والدواب بمنزلة الأول والبقر في ذلك يتباع الآن يبيعها أهلها عن الناس

### ﴿ في البيع إلى الحصاد والقراس والطاء ﴾

(قلت) ما قول مالك فيمن يبيع إلى الحصاد أو إلى الجسد أو إلى العصور أو إلى الطاء أو إلى التيروز أو إلى المهرجان أو فصح النصارى أو إلى صوم النصارى أو إلى الميسلاد (قال) قال مالك من يبيع إلى الحصاد أو إلى الجسد أو إلى العصور ذلك جائز لأن ذلك معروف (قال) مالك وإن كان الطاء له وقت معروف فالبيع إليه جائز (قال) ابن القاسم ولم نسال مالكاً عن التيروز والمهرجان وفتح النصارى ولا صوم النصارى ولا الميسلاد ولكن إذا كان وقتاً معلوماً ذلك جائز لا بأس به (قلت) أ رأيت أن اشتري رجل إلى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك شهر (قال) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر إلى حصاد البلد الذي تباع فيه فينظر إلى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر إلى أوله ولا إلى آخره فيكون حله عند ذلك (قلت) الحصاد في البلدان مختلف بعضه قبل بعض (قال) فلم يرد مالكاً باختلاف البلدان وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تباع (قلت) فخرج الحاج عند مالك أجل من الأجل إذا تباعا إليه معروف (قال) أ رأيت أنه أجل معروف وخروج الحاج عندي أبين من الحصاد وقد سئل مالك أن أعنده قاعدة من رجل اشترى سلعة إلى رفع حبوب يترزق فقال ما شترزق قال يترسمى يترزق وعليه أرزق وحصاد لقوم (قال) مالك لا بأس بذلك وهو أجل معروف (قلت) أ رأيت أن اشتري رجل إلى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامه ذلك (قال) أ رأيت أن أراد مالك من ذلك أنه إذا جاء أجل الحصاد وعظمه وإن لم يكن لهم حصاد منهم تلك قد بلغ الإجل محله (قال) سعنون قال ابن وهب وأخبرني ابن جريح أن عمرو بن شبيب أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً فقال عبد الله ليس عندنا ظهر فأمره النبي أن يباع ظهره إلى خروج المصدق فاشاع عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى خروج المصدق أمر رسول الله عليه السلام (وقال) رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسلمان بن يسار وابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قاتروا الأبا س بذلك (وأخبرني) ابن وهب عن ابن طبيعة عن ابن أبي جعفر عن أنس أن ابن عمر كان يتبع البيع ويشترط على صاحبه أن يرضيه إذا خرجت غنمه أو إلى عطاءه (وأخبرني) عن مسلمة بن علي قال كن أمهات المؤمنين يشترين إلى إعطائهن وأخبرني عن عبد الجبار ابن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شيء مأمون لا يكاد أن يخلف فلا أس أن يباع ويشترى إليه مثل الرجل يتبع إلى الطاء أو إلى خروج الرزق وأشياء ذلك من الزمان (قال) ابن وهب عن سليمان بن لال عن عمرو بن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى الطاء بأساً

### ﴿ في بيع الحسان والآجام والزيت قبل أن يصير ﴾

(قلت) ما قول مالك فيمن يبيع زيتاً ناظر عليه إلى الآجام أ يجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن علي هذا الحساب لأن الثوب الذي هو عوض السكى قد باع منه فهو بمنزلة قناته بالبيع من غيره أو بعير ذلك من وجوه القوت وهو صحيح وذهب أبو اسحق النونسي إلى أنه إنما يرجع في الثمن الذي دفع قدر ما بقي له من السكى وعلته في ذلك أنه استحق من الثوب الذي باع بقدر ما لم يدهم من الدار فرب أن يتقصص البيع في مقداره ذلك من الثوب وهو نهي لغير صحيح لأن الثوب عن السكى قائم بحال الرجوع فيه ويكون



الرجل يسع برز الخيشان بيع سيدها من الخيشان فكم ذلك وقال لا خريفه وكيف تباع الخيشان في السنة  
قال ولا أرى لأهلها أن ينعروا أحداً يسد فيها (قلت) أرايتان قلت لرجل اعصر زيتوناً قد أخذت  
منلزيته على طول بدرهم فقل أبلغ مني البيع في قر لمالك (قال) إن كان ذلك لا يختلف وهو أمر  
معروف مثل الصنع يشتري منه وهو في سنه قد حرس واستعصم كل قبز بدرهم فلا بأس بذلك (قال) وأن  
كان الزيت يختلف فذا خرج من عصره فلا خريف في ذلك عندى الآن بشرط أن تخرج جيداً أخذته بكذا  
وكذا ولا يتقد أو بشرط أنه بالخير ولا يتقد ويكون عصره قديراً إلا باليسيرة العشرة أو ما أشبهها  
فلا أرى بذلك بأساً لاني سألت مالكا عن الرجل يأتي عند الحصاد إلى الزرع قد استعصم منه  
فيشترى منه وهو بمحصده على أن يدفع إليه ثمنه ويتقد وهو يحك في ذلك العشرة الأيام والخمسة عشر في  
حصار ودراسته وعثرته (قال) مالك هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به أس (قلت) وإن كان  
الزيت ما موافقاً معروفة الناس في خروجه وعصره ما أمر قريب عرفته كما يعرف الصنع (قال) فلا أرى  
بالتقد فيه بأساً إذا كان عصره قديراً مثل حصاد الصنع وإن كان يتقدم أرا التقدير فيه إلا أن يدفعه  
إياه على أنه من خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لأنه أمر قريب وليس فيه دين دين ولا  
سلمة مضمونة فيها (وقال) أنشبه بيع الزيت على الكبر إذا صرف وجه الزيت نحووه فلا أرى به بأساً  
وأما الرجل فلن كان السط يعرف كمه من رطل ولا يختلف فلا بأس به وإن كان يختلف فلا خريفه لانه  
لا جرى ما اشتري لأن الكبر فيه معروف والوزن فيه مجهول

#### وفي بيع الزل والرجيع وجلود الميتة والعذرة

(قلت) أرايتان لرجل يبيع مالكا يبعه (قال) ما سمعت من مالك في شيئاً ولا أرى يبعه بأساً  
(قلت) فهل سمعت مالكا يقول في بيع رجيع في آدم شيئاً مثل الذي يباع بأجرة (قال) سمعت  
مالكا يكرهه (وقال) أنشبه في الزل المتاع أعز فيه من البائع يقول في اشتراؤه وأما بيع الرجيع فلا  
خريفه (قال) ابن القمام وسئل مالك عن رجل مات في داره بمئة فلس تأجر من يطرحها ليطهده ففكره  
ذلك وقال لم يكن يرى أساً أن يسأجر من يطرحها بالدينار والدرهم وإن كان ذلك لا يملك بكن يرى  
أن تباع جلود الميتة وإن دعت (قال) وسألت مالكا عن بيع العذرة لغير لون بها الزرع (فقال)  
لا يبعني ذلك وكرهه (قال) وأما العذرة التي كرم رجوع الناس (قلت) فما قول مالك في زل  
الدواب (قال) لم أسمع من مالك في شيئاً إلا أنه عند مالك نجس وأما كرهه ذرة لا تخلص فكذلك الزل  
أيضاً ولا أرى أباه بأساً (قلت) فبغير العلم والالوهة البقر (قال) لا بأس به إذا عذما لك وقد رأيت  
مالكا يشتري له سرال (قال) وله سئل مالك عن عظام الميتة أترى أن يوقد بها لصحت القصد وفكره  
ذلك وقال لا خريفه (قلت) طعير الطعام (قال) أغسل أناءه عن الطعام فقال لا يعجبني أن تسخن الماء  
بها العجين ولا الوضوء لو طعمها الجبر والطوب لم أر ذلك بأساً (قلت) أرايت مالكا هل كره الانتفاع

كله متحق إذا كان قائماً لم يفتوا بيع فيه وتوان كان اعلم بابعه منه إلا لفرق هو أنه يبيع منه أو من  
غيره ألا ترى أن من اشتري عبداً فباعه فباعه من ياتمه منه يباح بيعه نعموت فيمضي ويصح البيع  
القاسد بالقيمة ويلزم في هذا على قليل أبي إسحق الترسى أن يفسخ البيع الصحيح ولا يكون مفقوا بعد  
رجوع السلمة إلى البائع وينفسخ البيع القاسد وهو بعيد وأما قوله أعني قول بعض شيوخنا القرويين  
وإن كان الثوب ليس عنده وقت الصفقة الثانية فكان الكراء معلوم بالدرهم فإذا تهدمت الدار كان

مما لا يرى أن تشترى عظام الميتة ولا تباع ولا أنياب الفيل ولا تجر فيها ولا يمشط  
بأمشاطها ولا يد من يدها من أقال وكيف يحصل للمحن في الميتة ويمشط لحيتة بظلام الميتة وهي مبالغة تركه  
أن يطلع بها

﴿ اشتراء الصبرة على الكيل فوجدتها تنقص ﴾

(قلت) أ رأيت لو آتيت بعت صبرة من طعام على أنها مائة أردت فوجدت أني بها لراهم وقلتها بها  
كلها فكلها فوجدتها من ص مائة أردت هل يلزم البيع أم لا (قال) قال مالك إذا اشتراها على أن فيها  
مائة أردت فوجدتها مائة أردت الأشياء يسير الزمها البيع فيما أصاب في الصبرة من عدد الأرباب بصصة ذلك  
من الثمن (قال) وإن كل الفئ: من من الصبرة الشيء لكن لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لأن المبتاع يقول  
ليس هذا حاجتي وإنما أردت طعاما كثيرا فهذا يعلم أنه إذا أصاب في الصبرة شيء أقبلا أم لم يقصد قصدتها  
وأنما قصد قصد الكبيرة حين سمى مائة أردت فهو حين أصابها تنقص شيئا فيلزمه البيع وإن أصابها  
تنقص شيئا كثيرا لم يلزمه البيع (قلت) فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردت أن كل مالك  
يبيز هذا ولا يرى هذا الشرط بقصد البيع (قال) نعم كل يبيز ولا يرى هذا الشرط بقصد البيع (قلت)  
لم (قال) قال مالك كأنه اشترى من هذه الصبرة مائة أردت فهو وإن قال على أن فيها مائة أردت يشبه هذا ولا  
يقصد البيع (قلت) أ رأيت أن اشترى الصبرة على أن فيها مائة أردت فخطأه غرأه يكسل فيها أو امره أن  
يكسل في غرأه عنده ويرفع في موضع من المواضع وتطلب منه المشتري فلما أقال قد كلتها وضاعت  
وكانت تحين أردت أو كانت عظام المائة وكذب المشتري فقال لم تنكل أو قل قد كنت وكانت عشرة أردت أو  
عشرين أردت ذكر من ذلك شيئا قليلا (قال) أرى أنه لا يلزم المبتاع مائة البائع إلا أن يهرم اليه أنه  
كل مائة أردت أو كلها فوجدتها أقل من مائة شيئا يسيرا هل يلزم المبتاع (قلت) ولم لا يلزم المشتري  
إذا قامت اليه أنه قد كلها ثم يجد فيها الأشياء يسيرا لم لا يلزم المبتاع ذلك اليسير (قال) لأنه لا يلزمه ذلك  
ليبيع إلا أن يشاء إذا الركن في الصبرة من الطعام لا شيء يسير (قلت) قول يستل المبتاع هل قبل ذلك الشيء  
اليسير إن قال قبله ألزمه بصحته من الثمن (قال) هو يدفع من نفسه الضمان فلا أراه يرضى أن يرضيه  
الآن بما ماتت (قلت) فإن كلها والمبتاع حاضر فأصاب بها شيئا يسيرا يكون الجوار للمبتاع أن  
يأخذها ويوجد فيها بصحة من الثمن وإن شاء ترك في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يخبر في ذلك البائع قال نعم  
(قلت) وإن كان في الصبرة أكثر من المائة لأردت الأشياء يسير الزمها جميعا ولم يكن لواحد منهما في  
ذلك خيال في قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يجمعان السلعتين لهما فيباعهما صفقة واحدة ﴾

(قلت) أ رأيت أن جمع رجلا ثوبين لهما وباعهما صفقة واحدة من رجل أبيعوز هذا البيع في قول  
مالك (قال) لا أحفظه عن مالك الساعه ولا يبيعني هذا البيع لأنني أراهما جاعلا لهما كل واحد منهما بمبلغ  
بسلعته وكل واحد منهما بمبلغ سلعه عالا يعلم ما هو والمبتاع أيضا لا يدرى لمن يبيع كل واحد منهما ما لو استعقت  
الرجوع فيها فلا يصح واء الواجب أن كل ثوب قبل الصفقة الأولى أو بعد الصفقة الأولى وقبل الصفقة  
الثانية على القول الذي يرى الضمان من البائع في السلعة العائنة ماله في بيعها المبتاع أن يرجع صاحب الثوب  
هيمه ما سكن الدار إلى وقت إتمامها لأن صاحب الدار لم يقبض شيئا لكونه مصيبة السلعة من صاحبها بمنزلة  
من أكرى دارا ثوب فسكنها بعض المدة واستحق الثوب فإن رجع على صاحب الثوب بتميمة

وأحد قنهما الأبد القيمة (قلت) وكذلك لو استأجرت دارا استكها سلفك وعبدك لأن يخدم من منه صغفهم  
واحدة بما تقدمهم (قال) هذا مثل ما تقدم من مسائل وهو كما وصفتك (قلت) أ رأيت أن يلعوا هذه  
الاشياء التي سألتك عنها سلفك واحدة على أن يعضهم جلاء عن عض أي زام لا (قال) لا أراه جائزا وإن  
تعمل بعضهم من بعض لا يرى المشتري كأنما اشتري سلعة فدا على أن يتعمل بهذا أو على أن يشتري  
سلعة فدا على أن يتعمل بهذا يتعمل ملزمهم بعد ذلك كأنما اشتري من المولى سلعة على أن يتعمل به  
بما اشتري من هذا المدم فلا يسلخ وكذلك قال مالك في الشيء يشتري من الرجل سلعة على أن يتعمل به  
يعمل على رجل آخر (قال) ملك هذا لا يسلخ وقد كان أجاز أن يبيع الرجلان سلعتين فيبداهما ما يبيعا  
(وقال) هو جائز إذا جاعا السلعتين وما هما عا فتدبر ان أن ذلك جائز وهو قول سحنون ما جاز

(ف) البيع على الحبل بعينه والبيع على الرهن بعينه وشريعته وما يحاق فيه الخلافة

(قلت) أ رأيت أن يته وعا أو أقرضته قرضاً على أن يطيني فلا يجلبه عنه أبصر ذلك (قال) أ رأى  
ذلك جازاً أن يرضى فلان فلان أبي فلان فلا يبيع بينهما ولا يقرض إلا أن يشاء البائع أن يرضى البيع بمجمل  
غيره إن طاع بذلك أو بغير مجمل فيجوز ذلك (قال) وهذا إذا كان المجمل الذي شرط في البيع قريب  
العيبة أو مجزئتهما ولم يبقا عند ذلك (قلت) وكيف التكاح في هذا (قال) لأعرف التكاح في هذا  
ولا أرى التكاح في هذا عندى جازاً لأن التكاح لا يخار فيه والبيع فيه الجار (قلت) تحضه عن مالك  
(قال) لا ولكن ما الكفالة في الرجل يزوج المرأة على أنه أن لم يأت بملهور إلى أجل يسميه فلا تكاح بينهما  
(قال) مالك ليس هذا بتكاح ولا تكاح بينهما (قلت) لما لك فالرجل يبيع السلعة على أنه أن لم يأت بالثمن  
إلى أجل كذا وكذا اسميه فلا يبيع بينهما (قال) شرطهما باطل والبيع لهما لا ربه وهذا مما جادل على العذر  
في مسئلتك (قلت) كيف هذا في الخلع (قال) أن لم يرض فلان بالكفالة فقهى زوجته (قلت) والله  
السعد كذلك يكون على حقه في الفصاح أن لم يرض فلان بالكفالة (قال) نعم كذلك قال مالك في الدم  
العمد إذا عفا على أن يطينه ما لا أن أعطاه مالا ولا أنصره عنه (قلت) أ رأيت لو أتى بنت سلعة على أن  
يطيني جلابجاً لسلامة والرجل نائب (قال) إن كانت غيبته قرية فالبيع جازاً أن يرضى فلان أن  
يتحمل بالثمن (قال) وإن كانت غيبته سبعة في ذلك (قلت) فلان أبي فلان أن يتحمل بالثمن (قال)  
فأبائهم وأبائهم أ رأيت أمضى البيع ولا يجمل له بعهده وإن شاء أبطل البيع وأخذ سلعته (قلت) أ رأيت  
أن يبع عبدان من رجل على أن يرضى من حق عبد الله نائباً (قال) البيع جازاً وأما هو بمنزلة ما  
اشتري سلعة غائبة بسلعة حاضرة وتوقف الحاضرة فلان وجدت الغائبة بحال ما كانت تعرف بجار البيع

ما سكن وإن كان انحلت سد الصفقة الأولى وقبل الصفقة الثانية على العول الذي يرى ضمان العائنه من  
من المتبايعان كلن سلبا يوم الصفقة ان يرجع المكتري على صاحب الدار الأولى في قيمة الثوب بقدر ما بقي  
من السكى لا نقد نف ومصيبة منه ويرجع عليه أيضا بائع الذي دفع له فيه لا نقاص البيع تلقه  
قبل وقوع الصفقة وأما قول غيره انحلت شرط اذا علم عنده لانه لا يدري هل باع منه شيأ موجودا أم لا فقد  
البيع اذا وقع جائزانه كلام صحيح جيد وأما قوله نعم نظرقان علم انه عنده فقد سمعت لنا الصفة الأولى  
والأخلاقا معناه على قول مالك الثاني واختار ابن القاسم ان ضمان العائنه من البائع مالم يقبض فيكون عند  
البيع عليه قبضا فهو صحيح الصفقة الأولى فلو قبضها البائع الأولى بائعا عهت الصفقة الثانية أيضا وإن  
ما تقبل ان يقبضه كانت مصيبة من المشتري الأولى وهو البائع الثاني وما على قول مالك الأولى فان علم انه قائم  
يوم وقعت الصفقة الثانية فقد سمعت الصفقة الأولى والثانية

بهم ما وكلت الرهن (قلت) أ رأيت أن قال المشتري حين نكح العبد الذي ساء رهننا أنا أعطيتك مكان  
العبد رهننا؟ فقه من حمله لثلاثة من البيع أي يكون له ذلك (قال) ابن الصام لا ينظر إلى قول المشتري  
هنا ولا إلى ما ذكرنا إلى البائع أن شاء قبل وأن شاء من البيع لا يتلو أن يجلع ويحل سلعة على أن رهنه  
عبدًا بعينه فقبل ذلك فلما رهنه إياه قال صاحب العبد أنا - تاج إلى عبدي وأخاف عليه القوت وهذه  
دار أ رهنك إياها فقه من حمله لثلاثة من العبد لم يكن ذلك إلا أن يرضى المرهن كذلك قال مالك  
فكذلك مستثنى من البيع على رهن بعينه فليس له أن يصره إلى غيره (قلت) أ رأيت لو أتى المشتري  
سلعة من رجل على أن أ رهنه عبدًا فقبل فدفعت إليه العبد الرهن وأخذت السلعة فأت العبد عنده  
أي بطل هذا البيع أم لا (قال) لا يبطل البيع ويكرن جائزًا ولا يكون له أن يرجع عليه رهن آخر ويكرن حقه  
عليه إلى أجله كان ذلك أجل أو لا فإنه لا يكونوا سببًا (قلت) فأنى اشتري على أن رهنه عبده  
فهذا العبد قبل أن يصل إليه لم يطل البيع منهما إذا أراد ذلك البائع ولم لا يحصل البيع جائزًا بغيره الذي قبض  
الرهن فأت عنده (قال) لأن هذا انعابا على أن يوصل إليه الرهن فهو لم يصل إليه لم يكن رهنًا فهو غير  
(قال) وما بين ذلك أنه لو قام الرجل المبيع صاحب العبد الذي ساء رهننا والعبد فقبل فقبضه المرهن لم  
يكن البائع الذي اشتريه رهنًا أحق بمكان أسوة العرماء لأنه رهن غير مقبوض وانعابا على أن يوصله إليه  
لأنه لم يقبض في الرهن ولا في البيع موضع خطر فذلك أجزه ولا يشبه المستثناة الأخرى لأن الرهن في مستثنى  
الأخرى قد وصل إلى صاحبه وتم البيع ثم هلك الرهن مدغم البيع فهذا فرق ما بينهما (قلت) أ رأيت أن  
اشتري سلعة على أجل على أن أعطيه بالثمن رهنًا ولم أسم له رهنًا يصير هذا البيع أم لا (قال) هذا البيع جائز  
وعليه أن يعطيه فقه من حقه رهنًا لأنهم اشتري على أن يعطى رهنًا فقام الرهن في ذلك الثقة ولم يقبض الثمن  
على شيء من الرهن فيفسد البيع فليجوز (قلت) أ رأيت لو أتى بنت من رجل سلعة على أن يرهنني  
عبدًا فلا تأكلها إياها بعينه أي أن يدفع إلى العبد (قال) يجزى على أن يدفع إلى العبد (قلت) ولا يراه من الرهن  
الذي لم يقبض (قال) لا ويجزى على أن يدفع إلى العبد (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأي (قلت)  
وكذلك قد في الكفاية إذا كتبت به على أن يعطيه عبده رهنًا فقال سم (قلت) فإن أبي أن يعطيه عبده  
رهنًا يجزى عليه قال سم (قلت) وكذلك إن كان اشتري عليه أن يعطيه جليته ولم يسمه فليجوز جائز  
ويجوز على أن يعطيه جليته بغيره قال سم (قلت) ولا بد له ولا يفسخ البيع (قال) سم وهذا مثل الرهن  
(قال) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا بأس بالبيع بالنسيئة ورهن مع ذلك وذلك أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقة ضيفه فأبى يهود يافره فدعوه وقال حتى يأتيتماني (قال) أبو خنيس  
خضر بن مسيرة عن رزين أسلم أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاضاه فأعطاه فقال رجل  
من الموم الأراكل تقول رسول الله ما تقول قال دعاه فأمط البحق ثم قال للرجل اطلق إلى فلان فليعنا  
طما إلى أن يأتيتماني فأبى اليهودى فقال لا أبعه إلا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهب إليه  
بدرعي أما والله إني لأمضي في السما وأمضي في الأرض

### في الميراث والحلافة

(قلت) أ رأيت أن اشترى ثيابًا من رجلها ثم من ثمنها من الناس وهو مهولم أهل طامب على ملك  
(فصل) وبيع السلع المعينات لا يجوز إلا على ثلاثة أوجه أحدها على الزينة والثاني على الصفة في  
الموضع الذي لا يجوز بيعها فقه على الصفة على ما عرفت والثالث أن يشترط ما يميزها وأهلها لا يتقدم شرط  
كانت قريبة أو بعيدة هذا قول مالك في المدونة في السلم الثالث منها وقد قبل أن البيع في العروض المعينات

يبيعون خبثا ليسع أم لا قال سألت مالكا عن هذا غير مرة فوسمته سئل عنه فغير مرة فكرهه كراهية  
شديدة حتى في ذلك الموضع إلى الخلافة وإلى الأبيور

ففي بيع سلعة فان لم أت القيد فلا بيع فيها

قلت أرأيت ان اشتريت عبدا على أن لا يأخذه إلى ثلاثة أيام فلا بيع فيها قال لا يبيعني أن  
يعقد البيع على هذا قلت لم كرهه مالك قال لموضع العرو والمخاطرة في ذلك كأنه زاده في الثمن  
على أن يمان قله إلى ذلك أجل فهي له ولا فلاشي في هذا من العرو والمخاطرة قلت وهذا يكون من  
البيع القاسد ويكون سيده سليل البيع القاسد في القوت وفي القوت (قال) مالك لا يكون سيده سليل  
البيع القاسد ولكن يطل الشرط ويصور البيع فيها بينهما يعرف الثمن الذي اشتراه به قلت لما كنت فلو  
كان عبدا أو دابة فظم قبضها المبتاع حتى هلكت في يد البائع قبل أن يأتي الأجل الذي شرط (قال)  
أراهما من البائع ولا يشبه هذا الذي تشتري على وجه النقد على أن يذهب أياه بالثمن ويحبس البائع  
السلعة حتى يأتيه المبتاع بالثمن هلاك هذه السلعة إذا كان على قبضها البائع على أن يذهب  
المبتاع بالثمن أراهما من المبتاع وهذه السلعة الأخرى التي اشتراها إلى أجل فان لم أت بالثمن فلا بيع  
فيها (قال) مالك أراهما من البائع (قال) هلكت تلك أبيعوز هذا البيع (قال) أكرهه ولكن  
ان زل رأيت المصيبة من البائع حتى قبضها المبتاع وادى الشرط باطلا والبيع لا ما اذا وقع البيع (قلت)  
وأصل قول مالك في هذه المسئلة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم يتقد إلى أجل كذا وكذا فلا بيع فيها  
اذا وقع البيع ظل الشرط وجار البيع والمصيبة من البائع قبل أن قبضها المبتاع (قال) سم (قلت)  
وقد فعلت بين هدا وبين البيع الصحيح (قال) سم (قلت) وجعل البيع الصحيح المصيبة مدعونة  
البيع من المبتاع قال سم (قلت) ها قول مالك في رجل باع سلعة من رجل على أن يبعدها إلى يوم أو  
يومين أو عشرة أيام فلا بيع فيها (قال) قال مالك أكره هذا البيع أن يبعدها على هذا الشرط فان هذا  
البيع على هذا الشرط ظل الشرط وجار البيع فيها

وفي المريس يبيع من يرضى ورثته

قلت أرأيت ان بنت عبدا على من أبي مرضى ولم أجابه أبيعوز أم لا (قال) سم اذا لم يكن فيه محابة (قلت)  
وهذا قول مالك قال هدا أبي (قال) وقال مالك في المريس نوصي أن يبيع عنه ماله لا أنه فيقول الآخر  
أبي لا يبيع عنه ويمن الثمن أن يرى أن راد عليه كما يراد في لا يبي إلى ثالث عنه (قال) لا وليس هرا لا يجنب  
هذا جاز مالك أن يشتريه بالثمن بعد الموت في المريس أخرى أن يشتريه بالثمن والاشتراك في ذلك سواء

وفي بيع الأسطى آتة البكر

قلت أرأيت الجارية اذا حادت أبيعوز أم لا (قال) سم جاز عند مالك لان مالك  
قال حورا جاهل حورا ولا يجوز لها قضاء ما لها حتى يتحل بيت زوجها ويعرف من حلالها

لا يجوز الا برؤية أو صفه وفي كلب الردال على هذا القول وهو الصحيح الذي يجعله القياس وأما  
التقدم بشرط اذا اشتريت صفه فلا يجوز في البعد البينة واحلف قول مالك في ذلك اذا كانت مريضة  
العيبة فهي المدونة أن ذلك جائز وفي الموطأ ان ذلك لا يجوز وهو رواية ابن وهب عن مالك في موطئه ورواية  
ابن القاسم عنه في معناه وهذا اذا اشتراها صفه الحسن والرسول وأما اذا اشتراها صفه صاحبها فلا يجوز  
المدف فيها بشرط على حال قرنت إليه أو هدت وأما المانع فشرط النقد فيها جاز في بيع العيبة أو

﴿ اشترا ما لامة طاروا الصغرى ﴾

(قال) وقال مالك من باع أمة طاروا سر واشترط أن عليهم رضاعه سنة وثقته سنة فذلك جائز فإ كان ان مات الصبي ارشعوا له آخر (قلت) أ رأيت ان اشتريته أة على أن لها حمل أيحوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يخفى هذا البيع لأنه كانه أن تلجنينها فتناعنا حين باع شرط أنها حامل ﴿ فدم وكل كتاب البيوع الفاسدة من المذون ما لكبرى ويليده كتاب البيعين بالخيار ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرم ﴾

﴿ كتاب البيعين بالخيار ﴾

(قلت) لابن القاسم صف لي بيع الخيار في قول مالك (قال) قال مالك: بيع الخيار أن يقول الرجل: أشتاع منك هذا الثوب أو هذه الدار أو هذه الجارية أو هذه الدابة أو أعتك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة أو هذا الشهر (قال) وقال مالك: أما أوب فلا أس به أن يكون فيه بالخيار اليوم واليومين وما أشبه ذلك وما كلن أكثر من ذلك فلا خير فيه والخيار به يكون الخيار فيها أمد من ذلك فلا تنصه إلا باليوم والجمعة وما أشبه ذلك فلا بأس بالخيار إلى ذلك ينظر إلى خبرها وحديثها وهل لها الدابة تركب اليوم وما أشبهه (قال) قلت لما كان ظن اشترط أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك ينظر إلى خبرها قال لا بأس بذلك ما لم يقربها عدوا الدار أكثر من ذلك قليلا الشهر وما أشبهه ولا شيا حرج من هذه الوجوه تشتري إليها لغيرها لئلا يربحها ما يختار فيه ويستشار فيها ما سكت مما يشتري الناس حاجتهم في الاختيار مثل ما وصفتك فلا بأس بالخيار في ذلك وما به دمن أجل الخيار في ذلك فلا خير فيه لأنه غير راجح ولا يدرى إلى ما نصير إليه السلعة إلى ذلك الأجل ولا يدرى صاحبها كيف ترجع إليه (قال) مالك قال: لا بد في ذلك قياس من الأجل وفيما يقرب لأجل شرط وان كانت دواطلا بأس بالتقدير فيها وإنما إذا كان بيع الخيار على غير التمدان كان الخيار للبايع أو للمشتري (قلت) لغيره ولا ترى بأسا أن يشتريه استخدام العبد وركوب الدابة وليس الثوب (قال) أما ان اشتريه لغير الثوب فان ذلك لا يصلح وأما ركوب الدابة واستخدام العبد فان ذلك لا بأس به ما لم يكن ركوب الدابة مقصرا سيدها يخاف عليها في مثله غير شيء من حالها طام الرضوخ ليدان فلا بأس به وما أشبهه ما وفرق ما بين العبد والثوب والدابة أنه لا يختبر الثوب بالبس ويختبر العبد بالاستخدام فيعرف بذلك عمله وفادته وشاطفه من نفسه ولا بد من كسبه فذلك اختلفا واما كرهت بيع الخيار إلى الأجل ليعيد له من العود والمقبرة أنه يباع له من الثمن ما لم يكن ليعلمه لولا الخيار الذي فيه على أن يكون ضمان ذلك منه إلى الأجل الذي صرأه مراده زيادة ضمانه السلعة إلى ذلك الأجل إن سلمت له أحد السلعة باطل من الثمن الذي تشتري به إلى ذلك

بعد ذلك أيضا إذا اشتراها صفه صاحبها كذلك روى أشهب وهو خير لمالي المأثورة وعبرها فيه أحكام شراء العائيب بأى الحكم عليها في موادها من الكتاب إن شاء الله تعالى

﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ فصل في خيار الرجوع على الخيار ﴾

البيع على الخيار جائز لول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنا نأمر بالرجوع إلى ما كان له من خياره ما لم يفرق قال لا يبيع الخادون من لا تار إلا أن تكرره في ما إذا حذر إلى الله أيه وسلم أن من أبيع ما يكون



وقد من اشترى سلعة من رجل على أن أحدهما بالخيار فالتى له الخيار في أيام الخيار

هل يكون ورثته كذلك ؟

(قلت) أرايت أن اشترى سلعة على أبل أو أر أو على أن البائع بالخيار عملاً بأبس من ماله من ورثته مكانه في الخيار يقومون مقامه ويكون لهما كل المبت في ذلك (قال) قال مالك لو ورثته من الخيار ما كان للمبت (قلت) أرايت أن جن جنواً مطبقاً وله الخيار في هذا البيع أقومون ورثته مقامه في هذا الخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ينظر السلطان في ذلك فإن كان ذلك خيراً له أمضاه والاوذه الآن يكون في ورثته من رضاهم السلطان فيستغلف منهم من ينظر له أو يستغلف من غير الورثة من ينظر له لأن مالكاً قال في المفقود لا يجر له ما له حتى يأتي عليه من الزمان ما يعلم أنه لا يعيش إلى ذلك الأجل وأما بورث يوم تنقطع فيه حياته عند الناس ولا يرثه أحد من كل يرثه يوم فقد إذا لم يكن وارثه اليوم جازناً فطعت حياته لا بعدد أربع سنين لأن بطلانها قد حكي في شيء من ذلك في الأربع سنين أو بعدها فبعض من ورثته من كل حياته ذلك اليوم من يرثه وينفق على أهله في الأربع سنين من ماله بقدر ما يرى السلطان فصار السلطان هاهنا نظراً للمفقود في ماله كذلك الذي بين السلطان ينظر له في ماله وينفق منه على أهله بقدر حاجتهم إلى النفقة فكذلك إذا جن وله الخيار فالسلطان يقوم مقامه في خياره الذي كان له فإن رأى خيراً أخذته وإن رأى غير ذلك تركه الآن مالكاً قال في المهنون يتلوم له السلطان وينفق على امرأته في هذا التلوم فإن ربي والا فرق بينهما (قال) وبلغني عن مالك من أنق به أنه قال بضرب السلطان للمجنون أجل سنة ولم أسمع منه والذي سمعته أن آمن مالك أن السلطان يتلوم له (قال) وقال مالك والمجنون السنين جازمه يفرق بينه وبين امرأته (قال) مالك هو الشأن وقد استعبد فيه امرأة قضى به بيلداً (قال) وغلغي من مالك في الأبرص أنه لا يفرق بينه وبين امرأته وقد ذكر على بن زيد وابن وهب عن مالك في الأبرص مثل ما بلغ ابن القاسم (قلت) أرايت الخيار هل بورث في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت الخيار لم يصل مالك ورثته يقومون مقامه وجعل الخيار بورث وأما الخيار مشبهة كانت لمبت أن شاء أمضى البيع وإن شاء رد فإذ ماتت قال مالك فإذ ماتت فورثته مكانه في ذلك فورثهم مشبهة كانت لمبت قال لأنه حق كان لمبت فورثته بمنزلة في ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيستحلفه بالطلاق ليقتضيه حقه إلى أجل يسره إلا أن يشاء صاحب الحق أن يؤخره فأت صاحب الحق قبل أن يصل الأجل الورثة أن يؤخره كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) نعم ثم أت مالك فقال أرى الوصي إذا كان الورثة شعاعاً في حجره أن يكون ذلك الوصي وإن كانوا كباراً لم يكون أمراًهم أو تكون على المبت دين يعترف ماله فليس الوصي أن يؤخره وأما الدين يعترف مال المبت والدين الذي على العريم أرى العريم في فسخه من عينه إذا أخره أصحاب الدين (قال) نعم لأن مالكاً قال ليس للوصي إذا كان الدين الذي على المبت يشترى جميع مال المبت فليس لو ورثته أن يؤخره إلا برضا من العرءاء فهذا الذي على أن مالكاً قد جعل إلا أن خير إلى

(فصل) والخيار في البيع في أصله عرواً عما جودته السنة طاحبه الناس إلى ذلك لأن المبتاع ولا يجبر ما ابتاع فيحتاج إلى أن يتخبره ويعلم أن كان يصلح له أم لا وإن كان يساوي الثمن الذي ابتاعه به وقد يحتاج في ذلك كله إلى رأي غيره فريد أن يستشير به ففعل به الخيار فبإلزامه مثل هذا في التكاثر وإن كان الرجل يصل قد صحاح إلى خيار الزوجة التي تزوج والثبت في أنها إن كانت من نسله له أم لا والاستشارة في أمرها أكثر مما







الخيار أو جعل الخيار يلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم إذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيعه بأية بائع  
من غير أنه الخيار عليه أو قل عليه وما أسلف السلعة في أيام الخيار فهو منكم

﴿ في المكاتب يتناع السلعة على أنه بالخيار فيعجز في أيام الخيار ﴾

(قلت) أرايت المكاتب إذا اشترى سلعة على أنه بالخيار أياما فيعجز في أيام الخيار لمحل هذا البيع (قال) يصير  
خيار هذا المكاتب إلى سيده فلا يشاء السيد أن يخلو أو أن يشاره

﴿ في الرجل يبيع السلعة على أن أحاه أو رجلا أجنيا بالخيار أو يشترها الرجل على أنه بالخيار ﴾

(قلت) أرايت أن يبتاع من رجل على أن أئني أو رجلا أجنيا بالخيار أياما يجوز هذا البيع أم لا في قول  
مالك (قال) مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فاليوم جائز قال لا بأس  
بأن يرضى البائع أو يرضى فلان البيع فاليوم جائز فهذا يملك على مسئلتك (قلت) أرايت لو أوفى اشترى  
سلعة على أن فلا بالخيار فلا رجل أجني أو ذي قرابة أو على أن يرضى فلان أو على أن يشتري فلا يجوز  
هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشترى الرجل سلعة على أن يشتري فلا فاليوم جائز (قال) مالك  
وإن اختار المشتري الشر أو قال البائع ليس لك أن تختار حتى تشتري فلا فاليوم تشتت إلى قول البائع وكانت السلعة  
المشتري (قلت) فإن كان أراد أن يرد (قال) مالك ذلك له فإن قال البائع ليس ذلك لك حتى تشتري فلا فاليوم  
يشتت إلى قول البائع (قال) مالك والذي اشترى على أن يرضى فلان فليس ذلك للمشتري أن يرضى ولا يرد حتى  
يرضى فلان الذي جعل له الرضا والذي اشترى على أن فلا بالخيار مثل ذلك (قال) أشهد أنه جائز إذا اشترى  
سلعة على أن رجلا أجنيا أو ذا قرابة منه بالخيار أياما (قلت) أرايت أن اشترى بقرعة على أن يشتري فلا  
فلا فاليوم قدر دنته أو قال المشتري قد قبلتها (قال) قال مالك القول قول المشتري ولا يشتت في هذا الرضا  
الذي جعل له المشورة مع رضا الذي شرط له (قلت) أرايت أن اشترى سلعة وشترط مشورة فلان  
وأما بصير فلان بقرعة (قال) أرى البيع فاسد أو أعجز من ذلك الأمر القريب (قلت) فإن قال  
المشترط الذي اشترط الخيار لفلان العائب أنا أقبل البيع ولا أرى مشورة فلان (قال) يجوز البيع لأن  
العقد وقت فسلعة (قلت) أرايت أن اشترى سلعة لفلان اشتريته على أنه بالخيار ثلاثا (قال) فذلك  
جائز (قلت) فلان اختار المشتري على أن يبيع على فلان المشتري له يجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك حتى يبيعها  
هو على نفسه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمبتاع بالخيار ﴾

(قلت) أرايت أن يبتاع سلعة على أن بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا يجوز البيع إلا بجماعهما  
على الإجازة (قلت) أرايت أن يبتاع من رجل على أن بالخيار أياما يجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك  
في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع أن يرضى فلان البيع فاليوم جائز (قال) قال مالك البيع لا بأس به فإن  
رضى فلان فاليوم جائز فهذا يملك على مسئلتك إذا كان فلان حاضر الذي اشترط رضاء

والجار به الجصة ونحوها في النار الشهر والشهرين دليل على أنه إنما أراد الاختيار لأن المشورة في  
ذلك لا تساوي أمضايل فخرق باصراق المبيع إذ ليس البحث السؤال عن دار برهاتهما أو أسكنهما  
ويعتبر عليه الاستبدال بها إذا لم توافقه كالصديق الجار يقولوا السيد والخدم كالسلع التي لا مؤنة عليه في بيعها  
أو الاستبدال بها

﴿ فصل ﴾ والبائع من اشتراط الخيار مثل ما للمبتاع سواء كان اشتراط أحدهما كان له الأخذ والرد دون

﴿ في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار فيختار أحدهما الرد ولا آخر الاجارة ﴾

(قلت) أرايت ان يبتسمة عندى من رجلين على أنهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الاختصا واختار الآخر رد وقال البائع لا أقبل بضمها ولا أقبل الاجبها (قال) ابن القاسم ذلك من أبي ولئن أراد أن يبتسما لبيع وليس لصاحبه السلعة في ذلك خيار وذلك لواءه أو جب البيع لهما فافلسا أو أقس أحدهما تباع على واحد منهما بتصف الثمن

﴿ في الرجل يبيع الجارية على أنهما بالخيار ثلاثا فيختار الرد البائع فابطلوها

أو يبرها أو يرهنها وما أشبه ذلك ﴾

(قلت) أرايت لو أشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا فابطلها البائع فاخترت الرد أو شهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك (قلت) وكذلك ان كان البائع بالخيار فغاب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان كان الخيار للمشتري فخرجها أو يبرها أو يكتبها أو يبرها أو يعتقها أو يرضقها أو يصدقها أو يوطئها أو يبرها أو يبيعها (قال) هذا كله رضائه بالخيار وان كان الخيار للبائع كان هذا رضائه الجارية (قلت) أمعت هذا من مالك (قال) لا (قلت) أرايت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا فاعتقها البائع أو البيطار فبيعها أو مهر بها أو ودعها أو أسافرت عليها (قال) أرى هذا رضائه بالبيع أو أراه قد زمته (قلت) سمعت هذا من مالك (قال) لا إلا ان مالك قال في الرجل يشتري المملوكة فيجلبها عيبا فيسرقها بعد ذلك أنها تلزمه ويكون ذلك منه رضا بالبيع لا بغيره سألت عنه مثل التسوق في العيب اذا علم به أو اشتمن التسوق (قلت) فإن ركها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) اذا كان ذلك قريبا وكان شرا فغيره لا ينع على خياره لانه يقول انما ركبتها لا خيبرها وعلى هذا يأخذ الناس الغائب بالخيار ليختبرها (قلت) أرايت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا وجردتها وظهرت اليها في أيام الخيار يكون هذا رضاه بالخيارية (قال) لا إلا ان تكون انما جردتها لتلذذ بها أو عرفت بذلك فهذا رضاه بالخيارية (قلت) أرايت ان نظرت في رجها أن أراد رضا بالخيارية ولا تصدقه في شيء من ذلك (قال) أراد رضا بالخيارية (قلت) ولم لا يجعله اذا جردوها ونظر اليها مختارا لها فيحصل ذلك منه رضا بالخيارية (قال) لا لانه يقول انما جردتها لانظر اليها والرقبي فغيره في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظره إلا النساء أو من يحمل له الفرج (قلت) أرايت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنها أو أخرجتها أو كاتبها أو زوجها أو اعتقها أو دبرتها أو قطعت يدها أو قاتلها أو كان عبدًا فزوجه أو ضرته أو كانت جارية فأكربها أو دارا فخرجتها أو أرضا فأكربها أو حملها فخرجته أو غلاما فدفقته إلى الخياطين أو الخيازين أو أسلمته إلى الكتاب أو نحو هذه الاشياء أو أسومت يدها في أيام الخيار لبيع أو يكون هذا كله رضاه منه بالسفوف اختيارا لما في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ مالك في هذه المسائل إلا ان مالك قال لا يبيع الرجل السلعة اذا كان فيها الخيار حتى يستوجبها لنفسه ثم يبيعها بعد ذلك (قال) ابن القاسم وأرى كل ما سميت يلزم به البيع وهذا كله رضا وقطع منه

صاحبه وان اشترطه جميعا جارا أو بضافا ان اجمعا على اجرة أو ربحا ما اجمعا عليه من ذلك وان اختلفا فأراد أحدهما امضاء البيع وأراد الآخر رد فاقول قول من أراد رد ولا يبيع الا باجتماعهما جميعا على الاجارة لان الذي أراد البيع مسقط لحقه في الدنيا ما كان أو مبناعا والذي أراد البيع من ثم ما أسدب حقه غير مسقط له فلا يسطر باسقاط الذي أراد امضاء البيع حتى يفسد وهذا من

المبايع لا تحب له إلا ما كان من قطع هذه أوقى بعينه فلو كان كل ما أحاطت خطاؤه بوجهه ان كان له ربحا فربما كان ذلك وان كان أصابه عدا فهو عندى رضامته وليس له أن يردوا فلو أمشاه إذا أصابه خطا ردها ان شاء ما خص من غنها وان كان عيبا فلهذا فهو ضمن الشئ كله وان كان أصابه عدا فهو رضاءا لا يفرم الثمن كله (قلت) أرأيت ان اشترت ثيابا على آي بالخيار فاطلمت على عيب كان فيها عند البائع فلبست ما بعد معرفتي بالعيب أيتكون هذا قطعا للغير في قول مالك (قال) نعم (وقال) أشهب لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم ههنا ولا الجنايات رضامته ولا اسلامه الى الصناعات ولا تزويجه العبد بعد أن يخلص في الرهن والاجارة وتزويج العبد ما كان ذلك منه رضاءا للبيع (وقد) روى على من زاد ووفره عن مالك في البيع انه لا ينبغي له أن يبيع حتى يختار فان باع فله بيعه ليس باختيار ووبالسلعة أحق بالخيار ان شاء جواز البيع وأخذ الثمن وان شاء خص البيع

﴿في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار﴾

(قلت) أرأيت لو أني اشتريت عبدا أبيع على أن أحدنا بالخيار ثلاثا أو نحن جميعا بالخيار ثلاثا فمات أحد العبدان في أيام الخيار أيلزم البيع مد الموت أم لا (قال) قال مالك ان مات أحد العبدان في أيام الخيار فصديقه من بابه وان كانا قد قاضا (قال) قلت لك فلو أن رجلا ابتاع دابة على أن يبيعها له في أيام الخيار ثم اشتد عظم فقره ثم ماتت الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع وبرد الثمن الى المشتري (قول) قليل لك فلو أن رجلا باع من رجل مائة على أن أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فهو ربه مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبهم (قلت) ملحقه فمات إذا جازل المصيبة في أيام الخيار من البائع (قال) لان البيع لم يتم ولا يتم بينهما إلا أن يقع الخيار فالبيع الخيار فالتلف من البائع

﴿في الرجل يبتاع الجارية على أن يبيعها ثلاثا فيبسطها البائع في أيام الخيار﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثا فاعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لان الجارية قد باعها من المشتري (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أحسمه من مالك ولكنه نعم منه فيها أو جب على نفسه جوارها بالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم (قلت) فلان اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتق الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك لازم لان البيع لم يتم فيها اذا ردها المشتري بالشرط الذي كان فيه لو ان مصيبتها من البائع وأن ما حيا عليها ما جنت فعلى البائع وله (قلت) لم أجزمه وقد كان يوم تكلم بالعق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يبيع جارية سنة أو بواجرها سنة ثم عتقها ان عتقها في تلك الحال غير جائز وانه موقوف فلان رجعت اليه عتقت عليه بالعق الذي كان عتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار لا ترى ان ملكه لم يزل من الخدمة والى أجر وداي أنه عتقه مضار فادم فيها أو جب على نفسه من هذا الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه (قال) ان وهب وان بونس بن يزيد كراهه سأل ابن شهاب عن

﴿فصل﴾ واذا كانت العتق اجارة للبيع على الخيار حاجه الناس الى المشورة فيه الى الاختيار عهده قدر ما يجر فيه للبيع ويترى فيه ومشار على اختلاف أبنائه واسراع التعرُّ إلىه وإطاعته فيجوز الخيار في الدواب اليوم واليومين والثلاثة ولا يجوز فيها أكثر من ذلك لاسراع التعرُّ إليها لان اختيارها والعلم بها عليه من أحوالها يحصل في هذه المدة اذ ليست من ذوى الميراث حتى يمشي منها أن تسترقها من الاخلاق القديمة والعيوب التي يرهدها ويستعمل ما يرغب فيها من أجله وكذلك العروض التي لا يجوز الخيار فيها

رجل أسكن رجلا دارا أحياءه فوفى برب الدار ولم يترك ما لأخيهما وعليه دين (قال) ابن شهاب لا تباع حياة الذي أسكنك بغير أن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلا دارا عشر سنين أو أكثر ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجار ذكر من ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال من أسكن رجلا سفلا فليس له أن يعطله أن كان سمي له أجلا إلا إلى أجله لأن ذلك معروف

﴿في الرجل يتاح السلعة أو الطعام على أمة بالخيار إذا نظر إليه﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتريت ثيابا على أمة بالخيار إذا طرقت إليها أو رقة ثيابا أو خنطرت إليها كلها أو ما سأكت حتى إذا طرقت إلى آخرها فقلت لا أرضى أيكون ذلك لي أم لا وهل يحصل خيارى إلى طرقي إلى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك نطرك إلى آخر تلك السلعة فطارا أيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعا وإن شئت رددتها كلها (قلت) أ رأيت لو أيا اشتريت خنطة على أمة بالخيار إذا طرقت إليها فخرت إلى حض الخنطة فرفضتها ثم طرقت إلى مائة ثم أرضه وهذا الذي لم أرضه على صفقة التي رفضت أ يلزم من جميعها أم لا (قال) يلزم من الجميع لأن الصفقة واحدة وقدرت رفضت أو لم ترفض طرقت إليه فإذا كان كله على الصفقة التي رفضتها أول ما رأيت فذلك لا دم (قلت) فإن رأيت أول الخنطة فرفضتها ثم خرج آخر الخنطة فغفلا لا وطأ فقلت لا أقبلها أو أودع جميع الخنطة وقال البائع قد وضعت التي رأيت ولا أقبل في التي رفضت (قال) لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرجعها لأنه لم يشره الجميع على ما أراد إذا كان الخلاف كبيرا (قلت) فإن قال المشتري أنا أقبل التي رأيت ورفضت بصفته من الثمن وأرد هذا الذي خرج غفلا الذي رأيت أولا ولا أرضى به وقال البائع أمان أن تأخذ الجميع وأمان أن تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشتري أن يأخذ بصفته أو يدع صفته إلا أن يرضى البائع بذلك وكذلك إن قال البائع أنا أترك صفتها وأترك بصفته ما لم يكن ذلك لهاذا أيا المشتري (قلت) وهذا قول مالك في الخنطة (قال) نعم هو قول مالك في الخنطة (قلت) وجميع ما يرون ويكال مثل الخنطة في قول مالك (قال) م

﴿في الرجل يتاح الجارية على أمة بالخيار فلا تأمضيها عيسى في أيام الخيار﴾

(قلت) ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أمة بالخيار فلا تأمضيها سمع أو هو رواه بكر وأوجب أقبل من ذلك وقد قبض المشتري الجارية أو لم يقبضها (قال) قال مالك في الموت ما من البائع وأرضى في العيوب إن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك (قلت) فإن أراد أن يأخذها وبضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال) ليس ذلك له وأعماله أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع (قلت) فإن اشتراها على أمة بالخيار فحدث بها عيب قبل أن يقبضها أو عندما قبضها في أيام الخيار ثم طهر على عيب كان ها عند البائع بأعها به (قال) إن شادها وإن شاء أخذها بجميع الثمن (قلت) ولا يكون للمشتري أن يأخذها وبضع عنه قيمة العيب الذي ما عاها هو بها (قال) لا (قلت) ولو قد حدث بها عيب عندما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن لها عيب ما شادها فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم طهر على عيب كان ها عند البائع كان له أن يأخذها

اليوم واليومين والثلاثة كل واحد سواء لاها وإن كان سمع لا يمتد كي يمتد الدواب طالما لا يسرع إليها العير كما يسرع إلى الدواب فلم يمتد إلى أجل الخيار فيها هذه الصلوة وأما الرقيق فيجوز الخيار فيها أكثر من ذلك طالما لا يمتد في خمسة الأيام والستة إلى الجمعة وقال ابن الموارا أربعة الأيام والجمعة ولا أقصه في العشرة الأيام وأقصه في الشهر وروى ابن وهب أن مالكاً أجابوا الخياط في العبد شهر أو أمان أن ينام وأشهر في الشهر فوجه رواه ابن وهب عن مالك أن الرقيق فومير علسه العبد والخياط يتعاهما من الأسلاف الله يمه

و يرجع قيمة العيب التي باعها به من الثمن أو يرد هاهنا ماقص (قال) لأن العيب الذي أصابها في أيام  
الخيار وفي الاستبراء إذا كان مما يجوز معها على البراءة من الحمل إنما هو من البائع قبضه المشتري وأول  
قبضها فليس ذلك من المشتري فكانه اشتراها بذلك العيب الذي حدث في الخيار وفي الاستبراء فليس البائع  
ها هنا إلا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع (قلت) أرأيت أن أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي  
دلس له البائع وقد كان أصابها صيب في أيام الخيار وأصابها عنده صلح قبضها وخرجت من الاستبراء صيب  
آخر من غير أن يصبها ويرجع قيمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر إلى العيب الذي حدث  
في أيام الخيار فإن كان عوراً قبل ما قيمة هذه الجارية فهي عوراء يوم وقعت الصفقة بعير العيب الذي دلسه  
البائع وقيمة ما بالعيب الذي دلسه البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك كله في طرح من الثمن حصة  
العيب الذي دلس البائع فإن أراد أن يرد طرأ إلى العيب الذي حدث عنده كمن نقص منها يوم قبضها فبذلك  
معه ولا ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخلو في شيء من ذلك (قال) أين القاسم وأما مثل العيب  
الذي حدث في أيام الخيار فيقال للمشتري إن أحببت أن تأخذ بالثمن كله ولا ترد ولا شيء لك أعانك بمنزلة  
العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع وإن أطلع المشتري على العيب الذي باعها به البائع وقد  
حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فليشتري بالخيار إن شاء أخذها بالبين بجميع الثمن وإن شاء أن  
يرد هاهنا ليس له أن يقول أنا أخذها وأرجع بالعيب الذي دلسه لي البائع لأن ضمان العيب الذي حدث في  
عهدة الثلاث من البائع (قلت) أرأيت أن اشتريت بئراً على آبي بالخيار عشرة أيام فطصفت البئر في  
أيام الخيار (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فذلك من البائع (قال) مالك وسواء إن  
كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

﴿ في الرجل يشتري الخادم على أنه بالخيار فقتله عنده أو يهرج أو يهدأ فقتل البسر حلاً ﴾

(قلت) أرأيت لو آتيت بئراً على آبي بالخيار ثلاثاً فقلت عندي أو قطعت يدها فلهما رجل أجنبي  
أ يكون لي أن أردها ولا يكون على شيء (قال) نعم يرد هاهنا ترددها ولا يكون عليه شيء إن قصصتها  
الولادة في الجنابة عليها أو بئراً يرد هاهنا شيء عليه فيبيع سيدها الجاني إن كان جني عليها أحد وان كان  
أصاها فذلك من السماء فلا شيء عليه لو أنك أنردتها (قلت) فإن كان المشتري هو الذي جني عليها في أيام  
الخيار (قال) له أن يرد هاهنا ويرد معها ما تنصها إن كان الذي أصابها خطأ وإن كان الذي أصابها به عمداً  
فذلك وضمانه بالخيار (قلت) أرأيت أن كان المشتري بالخيار أو البائع اداناع فاختار الاستبراء وقد ولدت  
الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وإن الولد مع الام وبنال للمشتري ان شئت فخذ  
الام والولد بجميع الثمن أو دعه (قال) وقال مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أو يماسها فقتل  
لعبده أو مات إن كان ذلك من الساع (قال) مالك وثقة العبد في أيام الخلو أرعى البائع (قال) أين  
القاسم وكذلك الرجل اداناع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فهو له لاسم أو تصدق به عليها إن ذلك المال  
للساع لأن البائع كان ماساً لالامة وكان عليه ضمانها (قال) ولقد قال مالك في الرجل يبيع العبد وله مال  
رفيق أو جيران أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض المشتري البديرة في العبد ودوا به  
واستعملها به صفيها من أجله ما خرج في أخبارها إلى مدة لا يسترها ما طبع عليه من الاختلاق عالياً وإن  
راما ستره وهو الشهر عدده ووجه قوله إن العام أعوان كل يحتاج في الرقيق إلى الأخبار الكبر لموصفاه  
من علمه المبرهان الشهر بعد تعبيره الرقيق منع من ذلك لئلا يغير وأجارس الخيار بها ما قد يحصل فيه  
لاخبار ومعرفة الحال لا يفتنى معه التعبد والانتقال وهو الجملة ويحرمها رجل الصبي الذي لا يغير في ذلك





الخيار (قال) وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان اشتريت ثوبين صفقة واحدة على آي خيار فكانت  
فضاع أحدهما وبقي في أيام الخيار وبشت بالثوب الباقي لارده (قال) ذلك ترد وهو يفضي الثمن على قيمة  
الثوبين فما أصاب الثوب الذي رددت من الثمن ردد عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع  
(قلت) وكذلك لو آي اشترت ثوبين على آي بالخيار ثلاثهم بشت لاردهما فضاعا في أيام الخيار (قال)  
لا يجوز قولك ولا تصلى قولك انهما ضاعا والتمن لاردها لأن الثوبين مما يجب عليهما ولا تكون عليك  
القيمة لانا اذا ذهبن ان نردك الى القيمة وكانت القيمة أقل لم نردك الى أقل من الثمن بقولك ولم تصدقك شئ  
من أن تكون غيبتهما فان كانت القيمة أكثر من الثمن لم يسلها البائع لانه قد رضى بالثمن الذي باعها به (قلت)  
أرايت ان أخذت ثوبين على أن أخذ أحدهما شئت بشرة فداهم فذهبت بهما لاردهما فضاعا في يدي أو  
ضاع أحدهما في يدي (قال) ان ضاع أحدهما رأيت عليك الثمن في أحدهما لو أنت في الآخر مؤمن

### (في البيع بالخيار ما لم يفرقا)

(قلت) لا ينقسم هل يكون البائع بالخيار ما لم يفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار له وان لم  
يفترقا (قال) مالك البيع كلام فذا أوجبا البيع والكلام وجب البيع ولم يكن لاحدهما أن يمتنع مما قد  
أزمه (قال) مالك في حديث ابن عمر المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفرقا لا يبيع الخيار  
(قال) مالك ليس لهذا عندنا معروف ولا أمر معمول به فيه وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال يا معاينة نبي الله صلى الله عليه وسلم قال البائع أو يردان (قال) ان وهب وقد ذكر اسمعيل  
ابن عياش عن اسمعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لبدة الله بن مسعود أنه سمعه عن أبيه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان استخلف البائع ثم كان المبتاع بالخيار ان شاء أخذ  
وإن شاء ترك (قال) سحنون وقال أشهب الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز ان المتبايع اذا  
أوجبا البيع بينهما ففقدن ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون اشترط الخيار أحدهما فيكون ذلك المشروط  
على الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء اليه ان بالخيار ما لم يفرقا ونرى والله أعلم أنه  
منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف  
البيعان استخلف البائع (قال) سحنون وقال غيره فلو كان الخيار لهما كلف البائع التمين ولقال ب  
الأمر كما قال المبتاع ليس لي أن لا أقبل وأن يخص عني البيع فلماذا دفعه على البيع كأن لي أن لا يلزمني فإذا  
خالفته فذلك أحد من أن يلزمني (ابن وهب) وقد قال مالك الأمر عدنان الذي يشتري السلعة من الرجل  
فيختلفان في الثمن فيقول البائع ستكها بشرة فدنا بزو يقول المشتري اشترى بها خمسة دنانير أله فقال البائع  
ان شئت فأعط المشتري بما قال وان شئت فأخلف بالله ما يستلكن الاعاقلت فلن حلف قبل للمشتري  
اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما أن تخلف بالله ما اشتريها الا بما قلت فان حلف برئ عنها وذلك ان كل  
واحد منهما مدع على صاحبه (قال) سحنون وأخبرني ابن وهب ووكريم عن سفيان عن هشام عن ابن

(فصل) فان رادى أحداهما ارادى فوق ما يحتاج اليه فسد البيع ولم يجز له وجه بذلك ان العذر الذي لا يجوز  
في البيع واما ان يضرب الخيار أجلا واشترطه فلا فسد البيع ويضرب لهما من الاجل بقدر ما يختبر فيه  
تلك السلعة لان الحرف في ذلك معروف فاذا ألبس كره فاعما اختلا على العرف والعادة

(فصل) ولكل واحد من المتبايعين أن يشترط الخيار لغيره فان اشترطه أحداهما لغيره دون صاحبه فاختلف  
في ذلك على أربعة أقوال أحدها أن ذلك حق لمشرطه من المتبايعين دون صاحبه فان كل البائع منهما هو  
مشرط الخيار لغيره كأنه أن يبيع البيع للمبتاع ان شاء أو رده فلا حق له في ذلك معه وان كل المبتاع

عبد بن من شرح قال اذا اختلف البائعان وليس بينهما بيع (قال) ان حافظا ردا وان نكلا ردا وان  
حلف أحدهما وبكل الآخر زمة البيع

### في الخيار في الصرف

(قلت) أ رأيت هل يميز مال الخيار في الصرف قال لا (قلت) فهل يميز ذلك الخيار في التسليف (قال)  
اذا كان أجله قبل يوم واليومين ولم يقدم رأس المال فلا يرى به بأس وهو قول مالك (قلت) فان أبطل  
التمييز الخيار خياره قبل أن يشتري أو بعد ما اشتري وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيدا (قال) لا يجوز أن  
أبطل التمييز الخيار خياره من قبل أن الصفة وقعت فسد فلا يصح وإن أبطل خياره (قلت) وكذلك  
الخيار في الصرف ان كان أحدهما بالجملة أو أبطل خياره قبل أن ينفرد (قال) نعم لا يجوز ذلك الا أن يستعبد  
صرا فاجيدا لان الصفة وقعت فسد (قلت) أ رأيت ان صرفت دراهم بدinar على أن أحدهما بالخيار  
(قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف قال مالك ولا حواله ولا  
كفالة ولا شرط ولا ره ولا يجوز في الصرف الا المنجزة حتى لا يكون بين واحد منهما وبين صاحبه عمل  
(قال) سحنون لا يرى في حديث غزمية بن كبر القذى ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يحدث  
يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاصي قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير لا تبعوا الذهب  
بالذهب الا عينا بعين ولا الورق بالورق الا عينا بعين في أحسن عليكم الرماه ولا تبعوا الذهب بالورق الا هاه  
وهو ولا الورق بالذهب الا هاهو علم وان عمر قال في الصرف وان استظهرك الى أن يلج فيه فلا تنتظره

### في الرجل يشتري السلعين على أنه بالخيار يختار أحدهما وقد وجبت له

(قلت) أ رأيت ان اشتريت جارين على أي فيهما بالجملة أو أحدهما بما ألب درهم فذلك لي لا دم أن ترى  
هذا البيع لا رمي بقول مالك (قال) لا يرى به بأس لان ما كانا قال في التباين والكش وما أشبههما من  
العروض يشتري الرجل السلعة تكذا وكذا يختارهما من سلعة كثيرة انه لا بأس بذلك والحواري والثمن  
في مستثنى في السلعة فوجب عليه في أحدهما أو أجمع قال له اختر أي أتيها شئت فقل قال بألف درهم ولم يضل  
له اختار شئت هذه بألفين وان شئت هذه ألف على أن أحدهما لك لا رمة فهذا الذي كرم مالك (قلت)  
أ رأيت ان اشتريت جارين هذه بخصم مائة وهذه بألف على أن اختار أحدهما (قال) قال مالك لا يصح  
هذا البيع اذا كان يأخذ مما على أن أحدهما فقد وجبت له ان شاء التي بخصم مائة وان شاء التي ألف (قال)  
قال مالك فان كان أخذ مما على أن ينظر اليهما ان أحب أن يأخذ أخذ وان أحب أن يترك ترك والبائع أيضا  
كذلك لا يلزمه شيء من البيع ان أحب أن يفضي أمضى وان أحب أن يرد رد فلا بأس بهذا وان أخذهما  
على أن البيع في أحدهما لازم المشتري أو البائع فلا يخير في ذلك عند مالك (قلت) ولم كرهه مالك (قال)  
لانه كانه فضخ هذه في هذه أو هذه في هذه فذلك كرهه من قبل الخطر فيها لانه لا بد من أن تكون إحدى  
السلعين أرخص من صاحبتهما وان أخطأ المشتري فأخذ العاليه كان قد غبنه البائع وان أخذ الرخيصة  
منهما هو مشروط الخيار لغيره وكذلك إذا يكون بالخيار من أن يأخذ أو يرد ولا يلزمه اجارة من اشترط له  
الخيار ان أراد هو الرد ولا رده ان أراد هو الاجارة وأراد البائع أن يلزمه ذلك اذ لا شيء في ذلك معه على هذا  
القول كالمشورة التي لشرطها تركها والقضاء بما أسب من رد أو اجارة سواء هذا قول ابن حبيب في الواضحة  
واختار ابن أبي عمير في كتابه المنتصب القول الثاني أن الرد والاجارة بد من جعل اليه الخيار وذلك حتى للباقي  
من المبايعين دون من اشترط ذلك منهما لغيره فان أراد الذي اشترط الخيار منهما لغيره أن يرد أو يجبر أو ي

كل المشتري قد غبن البائع وهو من يعين في ربة وانما مثل ما نزل سلمة واحدة باعها شئني مختلفين مما  
يصور أن يقول بعضهم في بعض دينار وثوب أو ثوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء (قال) مالك  
لاخبريه لانه لا يدري بما باع ولا تمن يعتري ربة (قال) سحنون وقال ابن وهب إن نافع قد كان  
عبد العزيز بن أبي سلمة بغير مثل هذا إذا قال الرجل للرجل هذا الثوب بسبعة وهذا الثوب بخمسة  
والوزن واحد فاختار فيما وقد وجب لك أحدهما فلا بأس بذلك وتفسير لجل ذلك أنه كأنه أخذ الذي بسبعة ثم  
رده وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن شبهه وكأنه اشترى درهمين من السبعة التي كانت عليه  
والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده وبقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له  
فليس في هذا درهم درهم (قال) عبد العزيز بن أبي سلمة وأنا كانت الدراهم مختلفة ألوزن هذه قص  
وهذه وارتفع لا يصح في رأيي وتفسير ذلك أنه أنه أخذ الثوب الذي بخمسة فأقاله ثم رده وأخذ الثوب الذي  
بسبعة قص وحل مكان الخمسة أقاله بسبعة فصا فلا يستلح إلا أن يخرجهما جميعا تصالاه ليس موضع  
قصاص حين لم يكن مثلها (قال) مالك وعبد العزيز في الذي يبيع السلمة مشرة قص أو سبعة وازنه كلتاهما  
قدا أو يوجب عليه إحدى الثمنين (قالا) لا يصح وتفسير ذلك أنه ما ذكره من مختلفين فهو كأنه أخذ  
بالنقص وصارت عليه ثم قص ما ملك نفسه وأطام مكاه وأرته فلا يصح اشتراء أحد الثمنين بصاحبه (قال)  
ابن وهب وقال بوس السبعة ماضية ماضية اليه ثمنين بغير هذا الصفة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمنين ببيعة واحدة فقلت ماضية ذلك فقال ربة ببيعة بثلث السلمة بالثمنين باجل  
وأجل وقد وجب عليه أحدهما كالدينار تندا والدينارين إلى أجل فكاهما معا يبيع أحد الثمنين بالآخر فهذا  
مما يخاربه الربا (قال) مالك وعبد العزيز وتفسير ما كره من ذلك أنه ملك ثوبه بدينار قدا أو بدينارين  
إلى أجل تأخذها بأيهما شئت وقد وجب عليه أحدهما فهذا كل وجب عليه بدينار قدا فأجره وجعله  
بدينار إلى أجل أو فكاهه بوجوب عليه بدينارين إلى أجل جعلت ما بدينار قدا فكل ثمن كرهك أن تعطى  
قليلاته بكثير إلى أجل فلا يصح لك أن تملكها بملك بضع أحدهما صاحبه ومن ذلك أن كل شيء كان عليه  
فلم يصح لك أن تقسه في غيره وتؤخره فلا يصح لك أن تملك ذلك بالخيار فيه (قال) وحديثي وكيع عن  
أبي رافع عن سالم بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشترى من الرجل  
الثوب بالنقد بكذا أو كذا أو بالسنة بكذا أو كذا أو قال المسقفان في الصفقة بكذا (قال) ابن وهب قال يونس  
وكان أبو الزناد يقول مثل قول ربة في اليه ثمنين بالثمنين المختلفين (قال) مالك ونهى عنه القاسم بن محمد  
ابن أبي بكر الصديق أن يشترى مشرة قدا أو بخمسة عشر الشهر (قال) ابن وهب قال غزوة عن أبيه  
وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع (قال) ابن وهب عن أبي سعيد  
(قال) وقال يحيى بن سعيد البيهقي الثاني لا تختلف الناس فيهما ثم فمن نحو قول ربة ابن عبد  
الرحمن

في الرجل يباع السلمة كلها كل أردب أو ثوب أو شاة بدينار على أنه بالخيار فلا شيء

(قلت) أما إن اشترى هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه  
الباقى منها إلا أن يلزم ما يقضى به من جعل إليه الخيار من رد أو أجرة كان ذلك له هذا قوله في المدونة في  
المبتاع إذا اشترط الخيار لمير به في البائع إذا اشترط الخيار لمير به منه في موضع منها لاله قال فيه فإن رضى  
فلا ن البيع فليع جائز ودليل هذا الكلام أنه لم يرضه ورضه فهو مردود ولا كلام في ذلك البائع الذي اشترط  
رضاء أو خياره والقول الثالث أن فلتلحق بها جميعا حق البائع أن أراد أمضا البيع للبائع وأراد الذي

التم كل شاة بدرهم على أي الخيار ثلاثا فخرت أن أخذ بضه وأترك بضها أي يجوزني هذا أم لا (قال)  
 لا يجوز إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يبيع ذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال)  
 نعم الأثرى أن مالك قال في الرجل يشتري القمح المصبر على فقير بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بضه  
 ويردع بضه

(في الرجل يأخذ من الرجل السلعة على أن يملكها ثلاثا ويتلفعه قبل أن يفتار)

(قلت) أرايت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار ورضى أو على أن يريها فأتى قبل أن يرضاه أو  
 قبل أن يريها أو تلفت أكون ضمانا من البائع أم من المشتري (قال) قال لنا مالك في بيع الخيار وضمانها  
 أدامن البائع حتى يرضى المشتري إذا كان ذلك حيوانا أو مالا جاب عليه فأن كان مما يصاب عليه ضمه المشتري  
 إلا أن تقوم له بئفه على تلفه (قلت) أرايت أن اشتريت سلعة على أي بالخيار ثلاثة أيام قتلت السلعة عندى  
 قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) إن كانت حيوانا أو أرزينا أو دودا فخصيتها من البائع وإن  
 كانت غير حيوان مما يصاب عليه فهلكت هلا كطاهر اخصيتها من البائع وإن غلب عليها المشتري ولم  
 يسل هلاكها إلا بقوله لم يصدق (قلت) ما يفرم (قال) لئن (قلت) وهذا قول مالك أنه يبرم لئن (قال)  
 نعم (قلت) أرايت من اشتري سلعة على أنه بالخيار ثلاثا فخص السلعة وتقد لئن أو لم يتقد هانت السلعة  
 في يدي المشتري في أيام الخيار تكون من البائع أو من المشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو  
 للمشتري أهو عند مالك سواء أم لا (قال) قال مالك الموت في أيام الخيار وإن كان قد اشترط التقدر اتقد  
 وقبض المشتري السلعة فهو من البائع ويرد لئن على المشتري (قال) مالك وسواء إن كان الخيار للبائع أو  
 للمشتري (قال) قال مالك وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لأن البيع لم يتم ولا  
 يتم حتى يقع الخيار أو يرضى من أجل الخيار (إن) وهب سمعت مالك يقول في الرجل يشاع الجارية فيكون  
 فيها بالخيار شهر أو يتقد على ذلك فإن البيع مردود فإن وعد لئن وجه ذلك وكان فيها بالخيار ثم ماتت الجارية  
 فاتها من البائع (قالت) أرايت إن هلكت السلعة في أيام الخيار من هي في قول مالك (قال) من البائع  
 قبض المشتري أو لم يقبض فقد أو لم يتقد وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالك عن الرجل يبيع السلعة على  
 أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار قصاص السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينقض البيع وخيار البائع  
 وخيار المبتاع في ذلك سواء عما كانت السلعة وضمانها من البائع في أيام الخيار وإن كان المشتري قد قبضها وتقد  
 تنها أو لم يتقد من قبل أنه يرضى لم يتم ولا يتم حتى يرضى أيام الخيار الأثرى أن الجارية بعثت ياعها باستبراء فهي من  
 البائع حتى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هر من البائع أبدا حتى يخرج منها وقد تم الأمر فيه حالما مضى في  
 ذلك من السنة ومن قرأ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (قال) سحنون وأخبرني أشهب عن  
 ابن لهيعة أن جبان بن واسع حدثه عن محمد بن يزيد بن ذكاة أنه قال جيل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لحبان بن منة ماله مائة فاشترى ثلاثة أيام فلما استغلب عمر بن الخطاب قال في غلظت في يوه بكم ثم  
 أجداكم شيأ مثل المهداة التي جعل سئل الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منة المهداة فاشترى ثلاثة أيام  
 جعل له البائع الخيار أن يرد وإن أراد له جعل له البائع الخيار فضاء البيع من المبتاع إن أحاد  
 ولزم ذلك البائع وإن كر وإن أراد الرد فيلزم المبتاع البيع وإن رده رضا البائع ويلزم البائع البيع وإن  
 كره رضا من جعل له الخيار إلا أن يوافق المبتاع على ما أراد من الرد وكذلك إن كان المبتاع  
 مبهما هو الذي اشترط الخيار لعبد وأراد الأخذ كان ذلك له وإن أراد الذي جعل له البائع  
 وإن يرد أراد الذي الذي بشرط له الخيار الإجازة كان للبائع أن يلزم المبتاع البيع وإن

ثم قضى بها عبد الله بن الزبير (ابن) وهيب وأخبرني أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمرو بن عبد العزيز بن رجل باع ناصرياً عبداً فوعده العبد في عهدة ثلاث فبات فجعله عمر بن أبي نجيعة (قال) وأخبرني أنسب قال ملك ابن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حديثاً سمع أن أنس بن عثمان وهشام بن اسمعيل كانا يذكران في خطبتهما عهدة لريق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الأمانة وعهدة السنة ويأمران بذلك (قال) وقـهـ أخبرني ابن وهيب عن ابن أبي جعفر عن زيد بن اسحق الأنصاري أن عمرو بن الخطاب قضى في جارية جعلت عدلى يدي رجل حتى يخلص فماتت أنها من البائع (قال) ابن وهيب قال يونس قال ابن شهاب مثله (قال) ابن شهاب وإن كانت حاضت فهي من المبتاع (قال) سحنون فكيف بالخيار الذي له شرطه في الأجرة والرد

### في التقدي ببيع الخيار

(قلت) أ رأيت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دوراً أو ضل أو عروض أو شيء مما يقع عليه بياطات الناس اشتراه رجل فاشتراط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أ يصلح فيه التقدي قول مالك لا (قلت) فإن اشترط التقدي (قال) قد وقعت الصفقة في قول مالك ففسد (قال) وقال مالك لا يصلح التقدي ببيع الخيار (قال) وإن لم يشترطوا التقدي وقعت الصفقة صحيحة ويكون يباحاً (قال) سم ووجه مساط اشتراط التقدي ببيع وسلف لقول البائع للمبتاع أسبق في حين ديناراً ثم أنت على بالخيار ثلاثاً فإن شئت أخذت بها مني داري هذه أو بعدى أو ما هي هذا أو ما كان فيه البيع فهو لك فإن لم تأخذه وصار له سلفاً ثم فيه البيع وإن رد البيع ولم يحرره جع فأنقض سلفه من البائع فأنقض البائع بالذهب باطلاً من غير شيء (قلت) فكل بيع اشتراه صاحبه وهو به بالخيار على أن ينقذ فأصاب السلعة عيب في أيام الخيار ثم أنقضت أيام الخيار ورفضها وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم طالت أسواق تلك السلعة أو تعذر بيعه أو قصصان في بعضها ثم أصابها عذر عيب ففسد ثم ظهر على عيب دلالة البائع (قال) إن شاء جسد أو وضع عنه قدر العيب الذي دلس من قيمتها يوم قبضها إلا أنه قبضها على بيع ففسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو غشها وبطل الثمن الأول كل من أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها أو صارت قيمتها لما اتفقا وإن شامرها بالعيب الذي دلس له ورضا أصابها عذر من العيب أو يحسم أو يرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها (قال) فإن لم يحدث بها عذر مع بيه ففسد كل بالخيار إن شامرها بالعيب الذي دلس له وإن شاء جسد أو وضع من قيمتها يوم قبضها (قلت) والخيار له بحال ما لم يمتد (قال) ثم لا تملك أن تضع أيام الخيار قبضها المشتري حدث بها عيب يذهب عيب آخر أو حالت في بعضها وجبت له قيمتها يوم أنقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردّها وإن يرد معها من قيمتها التي وجبت له عليه رتعم العيب (قلت) أ رأيت أن أسلفتم رجل في طام معلوم على أن أحدهما بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين (قال) إن اشترط أجل يوم أو يومين أو شهر فذلك فلا بأس بذلك ما لم يقدم الله ودان اشترط أبعد لم يحرر قدم التقدي أو لم يقدمه (قلت) لم يجوزته إذا لم يقدم التقدي وكرهه إذا قدم على ملأ رأيه من قول مالك (قال) أنما جوزت الخيار فيه إذا لم يقدم التقدي ولكن

هذا الوجه أن يبيع بثلثم البائع وإن كرهه بربط المبتاع ويسلم المبتاع وإن كرهه رضا الذي جعل إليه الخ أو هداه له في المدونة إذا اشترط رضا غيره في موضع منها لا ينعقد فيه فإن رضي البائع أو رضي فلان البيع فالبيع جائز ومنه يلزم في المبتاع على مذهب من لم يربط البائع والمبتاع في ذلك فرفقوا جعل اختلاف جوابه في السؤال الاختلاف قبل لا من أجل اقتران المسئلين وتأول أبو اسحق التوماني في المدونة في البائع يجعل الخيار لغيره إن ذلك بقدره أو كلته من سبق منها فرده أو أجاره رضي ما فعل قال وهو الواجب

أجل الخيار قريماً لا في آخرته أن يؤخر رأس المال السلف يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك قلنا اشترط الخيار إلى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر ثمنه إلى ذلك أجل أجزأت الخيار إلى ذلك لأجل وكرهت له أن يقدم تقدمه ويشترط الخيار لأجله لأنه يفسد سلفه ويسمى سلفه بمرمقة ألا ترى أنه إذا قدم النقد واشترط الخيار فكانت أسلفه هذه الدنانير إلى أجل الخيار على أن يجدها بعد أجل الخيار في سلعة على أجل موصوفه فصار الدنانير سلفاً وصارت السلعة الموصوفة تبعاً لهذه الدنانير بعد قضاء أجل الخيار فصارت سلفاً بمرمقة (قلت) ولم كرهه إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهرين إذ لم يقدم رأس المال (قال) لأنه يصير ديناً بين الخيار ولا يكون أيضاً في قول مالك إلى شهر وأعماله يورد مالك الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلع التي يشترون (قلت) فإن قدم رأس المال واشترط الخيار وضرب السلف أجلاً بعيداً (قال) لا يجوز أيضاً في قول مالك لأن مالكاً لا يجوز هذا الخيار إلى هذا أجل في شيء من البيوع (قلت) وكل من اشترى سلعة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحداً لا يجوز اشتراطه التقدي في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط التقدي في ذلك عند مالك

### في الدعوى في يوم الخيار

(قلت) أرأيت لو أني اشتريت سلعة على أي بالخيار ثلاثاً فاشتريتها في أيام الخيار لاردها فقال البائع ليست هذه سلعتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد أثبت على السلعة (قلت) أنتخط هذا عن مالك (قال) لا (قلت) أرأيت لو اشتريت بارية على أي بالخيار ثلاثاً فاشتريتها بارية ثم أبت بها في أيام الخيار لاردها فقال البائع ليست هذه باري (قلت) القول قول من (قال) أرى أن يحلف المشتري أنها بارية التي اشتراها ثم على أن له الخيار وردها (قلت) أنتخطه عن مالك (قال) لا لأن مالكاً قال في الرجل يبيع إلى الرجل الفضة فيضبه إياها من دين كل له عليه فيقول له خذها واشترها وقلها بما أخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكرها فادفع ويقول ليست بديهي (دل) القول قول المارضة إليه مع يمينه (قلت) أرأيت أن كان أحدهما اشترى حيواناً أو دواباً أو دقاً فقال أنه بالخيار ثلاثاً فادفعه المشتري أن الدواب أفلتت فهو الرقيق أو أقرأ أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء لأن هذا ليس مما يوجب عليه الموت إذا كان بموضع لا يحتمل موته من قبل عن ذلك ثم كشف عن ذلك أهل تلك القرية ولا يقر في ذلك إلا قوم عدول فإن عرف في مسئلتهم كذب أعزمها وإن لم يعرف كذبته حل من ذلك لم يحلف وحلف عليه وقبل قوله وقد قلنا مالك (قلت) فالأباق والسرقة والأغلات إن ادعاهم ورعهم يحلف لم تنسل الفضة عن ذلك ويكون القول قوله (قال) نعم لا تنسل البينة والقول وله إلا أن يأتي أمره سدل به على كذبه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت سلعة اشتريتها على أي بالخيار فمد من ثوب أو عرس سري الحوان فبعت عليها ثم ادعت أنها تفتت في أيام الخيار أكرن القول قول من (قال) قال مالك هو سامن (قلت) فإن أتى بالبينة على أن السلعة التي عابها قد هلكت هلاكاً ظاهراً يعرف من غير تعريض من المشتري (قال) يكرن من البائع (قال) وقال مالك في الرهن وفي الهبة وفي العارية ما كان من ذلك مما يوجب عليه مما يشبه الهبة ومثله يلزم في المبيع خلاف المدعى القول الراعي الترقين أن بشرط ذلك البائع أو المبيع على ذلك ما قبل ما في المدعى ابن أبي برد وأبو إسحق الواسطي وابن أبياتة إلا أنهم اختلفوا في التأويل إذا اشترط ذلك البائع فذهب ابن أبياتة إلى أن البائع يلزم المبيع رضا البائع وبارم البائع رضا البائع جعل إليه الماروم أو ما قبل ابن أبي برد على هذا حل إلى براءة قول مالك المارطاً ودل ابن أبياتة في بيان مراده الإظهار في طلبها عندئذ لا يوجب جعل إليه البائع التأجيل الرد إلى البينة وإن كان من قبيل ما عدها أو لا يحق

المادة أنه ملك بغير نية من التي كانت عنده فلا ضمان عليه (قال) مالك ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن  
وهو في البحر في المركب فيغرق وله بذلك اليقنة أنه غرق أو يصرق منزله أو يلقاه الصوص ويومعه جالفاً أخذ  
الصوص من السلعة منه فيشهد شهره دعي رؤى صواصفتك أنهم رأوه حين غرق أو أنهم رأوه حين أخذوا  
الصوص من صاحبها والذي أعبره أو رهنه منه يرى ولا تباعه عليه فكذلك الذي يشتري على أمانة الجوار  
فيجب عليه هو مثل هذا (قلت) أرايت أن اشتري حيواناً على أمانة أو ثلاً ناقض الحيوان وتعليقها ثم  
دعي المشتري الذي غاب على الحيوان أنها هلكت أو أفت أن كانت وقينا (قال) مالك القول فوله إلا أنه في  
لموت أن كان مع أحسن من يان ذلك فإن المبت إذا مات في قرقرها أهلها نصف عليهم ذلك وإن ادعى  
ثلاً أو أمانة أو سرقة فالقول قوله مع عينه إلا أن يأتي بما يستدل به على كذبه (قلت) أرايت أن سأول في  
القرية من موت الحيوان التي ادعى ما مات في تلك القرية فظهر صبيها من صدقة له (قال) فأواه في هذا  
كأنه جابى ليحده أو أحداً من حلاله ما دعي وهو في القرية فأرى عليه الحرم

في الرجل يبيع العبد به العيب ولا يبينه ثم يأتيه فبطله أن بالعبد عيباً ويقول  
إن شئت فخذوا شئت فخذ

(قلت) أرايت أن يترجلا سلعة بها عيب ولم أبق له العيب ثم جئته بعد ما وجبت الصفقة فقلت له إن  
بالسلعة عيباً فإن شئت فخذوا شئت فخذ (قال) سألتنا ما كنا عننا قال لنا أن كان العيب ظاهراً يعرف أو فوات  
له يمينه بالعيب الذي ذكر إذا لم يكن ظاهراً كان المشتري بالخيار إن شاء أو أن شاء ترك وإن كان انما يصح  
غيره ليس بظاهر وليس له عليه بئنه يأتي بما لم يشتري على شرائه ولا يضره ما قاله البائع فإن وجد ذلك العيب  
سد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار إن شاء أو أن شاء ترك

في الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فلا يرد ما حتى يمضي أيام الخيار

(قلت) ما قول مالك في رجل يبيع سلعة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام بعض المشتري السلعة فمضى يومها حتى  
مضت أيام الخيار ثم جاء يرد ما بعد ما مضت أيام الخيار لا يكون له أن يرد ما لم لا (قال) أن أتى بها بعد ما مضت  
الشمس من آخر أيام الخيار أو من العداو قرب ذلك بعد ما مضى الاجل أرايت أن يرد ما وإن تباه ذلك لم أر أن  
يردها (قال) ابن القاسم الآتي قلت مالك أرايت الرجل يشتري الثوب أو السلعة على أنه بالخيار اليوم واليومين  
والثلاثة فماتت الشمس من آخر أيام الاجل ولم يأت بالتوب إلى آخر الاجل لزم البيع (قال) مالك لاخير  
في هذا البيع ونهى عنه (قال) وقال مالك فيا يشبه هذا أرايت أن مرض المشتري أو جبهه السلطان أو كان  
يلزمه البيع ففكره هذا فهدأ ذلك من قوله على أنه يرد ما مضى الاجل إذا كان ذلك قريباً من مضى الاجل  
(قال) وقال مالك أيضاً في المكتاب يكتبه سيده على إيمان جاءه نجومه إلى أجل سماه والا فلا كتابته (قال)  
ليس يجوز كتابة العبد بيد السيد بشرط ويلزم للمكاتب أن حل الاجل فإن أعطاه كان على سانه (قال)  
مالك والقطاعة منه يلزم له أيضاً وإن مضى الاجل فلا جاء به عتق (قلت) أرايت أن اشتريت سلعة على أي

التوسى إلى ما حكيتاه عنه أن ذلك بمنزلة الوكالة ولم يختلفوا في تأويل ما وقع في المدونة إذا اشترط ذلك المبتاع  
والظاهر عندي في وقوع في المدونة أن ذلك اختلاف من قوله في البائع لا يدخل في المبتاع مرة رجل اشترط  
البائع ذلك كاشتراط المبتاع ومرة فرق بينهما وقد قيل أن ما وقع في المدونة ليس باشتراط بل وانما يرجع  
ذلك إلى الفرق بين البائع والمبتاع وقد قيل أن ذلك اختلاف قول يدخل في البائع والمبتاع وأما المشورة فلا  
اختلاف بينهم أن لشدتها تركها أي أنه إذا سبق فأشار بشئ لم وهو به فقامل قوله في الأصل وأما ما حكاه

بالتحيار فلا تفرق بين السليم من البائع ولم يخرق أيام التحيار ودعا حتى تطاول تركي يابا في يدي البائع ثم جئت  
 بعد مضي أيام التحيار فزمت قلت أنا اختار اجزلة البيع وقال البائع قد تركت ما حتى مضت أيام التحيار فلا خيار  
 للتولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك إذا اختار بصفة مضي أيام التحيار فربما جاز خياره وكان البيع  
 جائزا وإن لم يخرق حتى تطاول ذلك بعد مضي أيام التحيار ويصرف باعتنارك لبعده ذلك فلا خيار له والسليم للبائع  
 (قلت) فإن كان قبض السليم المشتري وكان اشتراها على ما جاز فلا خيار له حتى أيام التحيار الزيد لا لا جارة  
 حتى مضت أيام التحيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك برد السليم (قال) لا يقبل قوله والسليم لارمه للمشتري في  
 قول مالك إلا أن يردها بصفة مضي أيام التحيار أو قرب ذلك فإن تطاول ذلك فالسليم لارمه للمشتري (قلت)  
 وأما ينظر في هذا إذا مضت أيام التحيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من له الخيار في السليم حيث هي فإن  
 كانت في يد البائع كانت له لا بيع بينهما وإن كانت قد قبضها المشتري فالبيع حارر والسليم لارمه له (قال) مما عا  
 ينظر إلى السليم حيث هي فإذا مضت أيام التحيار وتطاول ذلك ويعطها للدي هي في يده

### ﴿ في التحيار إلى غير أجل ﴾

(قلت) أرأيت أن اشتريت سلعة على أفي التحيار ولم أجل للخيار وقا أن ترى هذا البيع طسدا أو حازا (قال)  
 أرأيت أن أجل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل قول السليم

### ﴿ في الرجل يبيع غر حاطه ويستثنى أن يختار غر أربع صلات أوجه ﴾

(قال) سمعنا قال ابن القاسم قال مالك في الرجل يبيع غر حاطه على أن يختار البائع غر أربع صلات  
 منها أو خمسة (قال) ذلك جائز (قال) ابن القاسم قال مالك نعم ذلك عندى غير أن الرجل يبيع كاشه هذه على أن  
 يختار البائع منها أو ستة أو خمسة ذلك جائز ولا أس به (قلت) فإن باع أصل حاطه على أن يختار البائع منها  
 أربع صلات أو خمسة (قال) ذلك جائز في قول مالك (قلت) أرأيت أن باع غر فصل له واستثنى من مائة  
 صلات عشر صلات ولم يسمها أعباها ولم يستثن البائع أن يخلوها (قال) أرى أن يسل على عشر مكية ثم الحاط  
 وعشر يكان في الغرة لبائع والمشتري لهذا العشر ولهذا تسعة أعشار الغرة لأنه كما يباعه تسعة أعشار غرة  
 حاطه فذلك جعله شرا يكافئه

### ﴿ في الرجل يشتري من الرجل من حاطه غر أربع صلات يختارها أو من يابها ثوبا ﴾

### ﴿ أو من ثوبه شاتيه أرها ﴾

(قلت) أرأيت أن اشترى من غر حاطه هذا غر أربع صلات اختارها ليحور أم لا (قال) لا خير في هذا  
 عند مالك (قلت) فإن اشتري أربع صلات بأسوط على أن يجرأه من هذا الحاط (قال) لا أس بهذا  
 عند مالك علم يكن من غرة فإن كان من غرة فلا خير فيه وليس هذا غير أن يبيع حاطه كله على أن يجرأه  
 منه أو ما أوجهه قال مالك جائز ولا يصح ذلك في غرة الرجل وإن رل لم أسحه ولا أسبى الكباش  
 (قلت) والطعام كله إذا اشتري منه شيئا على أن يجرأه منه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إذا كانت صبرا

أو أسحق التوسى عن أن باع من السورة كله أو سواها أن لم يشترط مشورة إلا أنه إذا أراد هويل  
 غير صحيح لأنه إما أن يملك على مشورة مبدعة إلى أن يملك كغيره إلى أن يملك ذلك في تفسير من  
 (فصل) ولا يجوز للبائع أن يشترط التقدي أي بالمال أو على صلح البيع على كل حال وليس كالبيع  
 والسلف الذي إذا أراد شرط السلف أسماط صلح البيع على أحد لرب ودها وطاهر المدونة لأنه  
 ذكر القيمة فيمن اشترط الخيار ما طسدا لا شرطه التدين وحده أو لم حل الأقل من القيمة أو أثنى في



(قلت) أرايت ان قال أنا أخذت من ثوبين من هذا الثوب وهي عشرون ثوبا ببيعة فلو أنهم قتل  
 ألقى بكليهما فلا أخذ أحدهما ببيعة فدواهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز (قلت) وسواء  
 ان كانوا بين أو ثوبا كثيرة فاشترى منها ثوبا ليختار به وضرب ذلك أجلا أيضا (قال) نعم هو سواء عند مالك  
 (قلت) أرايت ان اشتار للمشتري أحد الثوبين بمحض من البائع أي يكون ذلك له في قول مالك (قال) نعم  
 (قلت) فان اختار أحد الثوبين بمحض من البائع وأهدى على ذلك ثم ضاع الثوب الباقي (قال) هو فيه  
 مؤمن لانه قد أخذ الثوب بينة (قلت) أرايت ان أخذ الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب قطع  
 أحدهما قسما أو بابه أو رهنه أو حرقه فأفسده أو نحو هذا أيا زمه هذا الذي أحدث فيه ما حدث وتوصله  
 منه وهو في الأثر مؤمن (قال) نعم وقد ينأهنا قبل هذا (قلت) فليؤمن كلها إذا أخذها على أن يختار  
 منها واحدة مكنوا وكذا إذا كان ذلك جائزا في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك في الغنم إذا اشترى  
 شاة من جماعة فمضت وأفلأ بأش ذلك أو عدد اسمي نحو العشرة من جماعة كثيرة فلا بأس بذلك  
 (قلت) أرايت لو أن رجلا اشترى من رجل خمسين ثوبا من عدل فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوبا  
 من العدل (قال) إذا كانت الثياب التي في العدل نواحدة أو صوفة فطرحها وعرضا وقرعتها وان كان بعضها  
 أفضل من بعض مثل أن تكون هروية كلها أو هروية كلها أو فطاطية كلها فلا بأس بذلك (قلت) لو هذا  
 قول مالك قال نعم (قلت) فان اختلفت الثياب التي في العدل كانت أصنافا من الثياب اشترى خمسين ثوبا  
 اختارها (قال) لا يخبره إلا أن يشترط صفها صنفه من خمسين ثوبا أو يشترط فيقول اختار من صنف كذا  
 وكذا ثوبا من صنف كذا وكذا ثوبا حتى يفردا خمسين ثوبا يدكر أصنافها كلها (قلت) وإذا كانت  
 الثياب أكسية نحو حرير لم يجر حتى يسمى بمختار من كل صنف في قول مالك قال نعم (قلت) وليجوز مالك  
 هذا البيع إذا اشترى بث على أن اختار الأثرى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره بعينه (قال) انما يجوز مالك لأن  
 رجلا واشترى من مائة شاة خمسين كشيء ارها لم يكن ذلك بأس (قال) ابن القاسم وكذلك كل ما يباع  
 إذا كان كل ما يباع صنفه واحدة على أن يختار فلا بأس بذلك وهذا مما لا بد للناس في بيعهم منه إلا الطعام  
 فان كان الطعام فلا حرج في أن يشتري على أن يختار في شجر ولا سم ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام  
 بالطعام متفاضلا لا يمكن وجبه فيه الصنف الذي أخذ من الطعام فذكرنا أخذنا الذي أخذنا وان اختلف  
 لم يختار فيه حتى تكون الأواجر أو ضاها لا يجوز إلا أن يشترط لمختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا  
 اختلفت عند مالك (قلت) أرايت لو أن رجلا اشترى مائة شاة على أن يردها شاة أي ثمن شاء أيجوز هذا  
 البيع في قول مالك (قال) نعم لانه ما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن يختار فله ان  
 يردها منها أي أنها شاء والبيع جائز (قال) وقال مالك لو أن رجلا اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين  
 شاة أو أربعين شاة على أن يصرها فلا بأس بذلك عندك هذا أيضا (قلت) وكذلك ان باعه البائع هذه  
 المائة كلها إلا شاة واحدة ارها البائع ويكون المشتري ما سوى ذلك أي يكون ذلك له في قول مالك (قال) نعم  
 ولكن لو كان البائع يخل أحتر من هذه المائة تسعة وتسعين أو يخل واحدة من شرارها أو عشرة من  
 شرارها فلا يجوز ذلك عند مالك (قلت) أرايت ان لم يشترط المشتري الخيار ولا البائع والمسئلة على

كتاب ابن سحنون أنه كالبيع ولا فرق عندي بين المسألين أو ما تقدم من غير شرط جائز الا فيما لا يمكن  
 التناجز فيه هذا أمدا الخيار كالسلم والعلو الفاش والخيار به التي فيها المواضع لايمان ثم البيع دخله فصح  
 الدين في الدين  
 (فصل في) وكذا لا يجوز للبائع اشتراط النقدا تنفع به أمدا الخيار وكذلك لا يجوز للمبتاع اشتراط الامناع

بالباع (قال) البيع جائز ويكون المشتري بالشاة التي استثنى شرعيه يكون له من ماله ما يشاء (قلت) وهذا  
 قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في الثياب (قلت) والباب في هذا بخرقة واحدة مستثنى في العلم قال م  
 وقال مالك في الثياب اذا اشترط أن يخلو كل له أن يختاروا أن يشترطوا أن يخلو كل شرى كما (قلت) وكذلك  
 الأول والبقرة والعنق والجوز والدراب اذا كانت شفاوا حدا اشتراها صفه واحدة واستثنى منها البائع واحدا  
 أو عشرة أو عشرين كل ذلك هو كل شرى كما في المشتري الخيل (قال) نعم إلا أن يكون الذي يشترط البائع  
 جلهما على الخيار فلا يخفى ذلك وان لم يكن جلهما فلا بأس به لأن مالك قال لو أن رجلا باع ثيابا بشرط واشترط أن  
 يختار منها (قال) أن كل ما اشترط رقا به يختار منه ذلك هو أن لم يشترط شيئا بعينه فهو شرط على جلهما الثياب  
 بقدر ما استثنى من ذلك فهو الذي يشترط أن يخلو كل البيع فيه جائز أو أعانني البائع رجلا واحدا لم يشترط  
 أن يختار البائع ولم يشترط المتاع الخيار فهو شرط بذلك الجزء (قلت) فمن اشترط المشتري أن يختار من هذا  
 الحائط عشر فخلت يختارها (قال) لا يخفى ذلك عند مالك لأنه يخلو كل الثمر بالثمر مفضلا إلا ترى اذا قال  
 الرجل للرجل أبيعك السمراء تسعة أصح دينار والمجولة عشرة دينار أو أبيعك ثمنه قد قد وجبت  
 أحداهما فلا يخفى ذلك وتفسير ذلك أنه يخلو كل السمراء في المجولة والمجولة في السمراء وفيه أبيع  
 الطعام قبل استيفائه وإذا قال الرجل هذا الثمر خمسة عشر دينارا وهذه الخنطة عشرة دينار فأبيع ما شئت  
 فخذ قد وجبت لأحدى البعيتين فلا تخفى ذلك مع قبل استيفائه وتفسير ذلك أنه يخلو كل السمراء يبيع  
 ثم يبيع أحداهما صاحبها قبل أن يستوفى لأنه لا يوجب له الخنطة ثم يفسخها ثم أخذ مكانها ثم أوفى بالخنطة  
 يبيع مثل الخنطة بالذهب مثلا بالورق وليست تفسى منها فلا يجوز بها مكانها أو يبيع ويبدأ به وإذا أخيره  
 هكذا بين سمرامو مجولة أو يبيعها شاء أن يأخذ أو يخلو قد وجبت له أحداهما فهو أيضا من هذا الباب يبيع قبل  
 الاستيفاء إلا ترى أنه لما قال أحدى البعيتين ففسخ أحدهما في صاحبه أو بوجه تسعة أصح من السمراء  
 دينار فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمراء بشرة أصح من المجولة أو يدع العشرة أصح التي وجبت  
 له من المجولة تسعة أصح من السمراء وهو لا يخلو له أن يشتري تسعة بشرة وهذا شبهه بما سمي عنه من  
 يمين في يمينه وهو مما سمي عنه أن يبيع اثنتان أو أحدا إذا كان من صف واحد (قال) مالك ومثله لا يخفى  
 للرجل أن يبيع من محله عشرة أو يخلو يبيع غيرها على أن المتاع يختارها في محله وذلك أن المتاع ينقل ذلك  
 العشرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال واحد أقل أو أكثر وقد سمي عن بيع الثمر بالتمر بالتمر لا يخلو كل  
 هذا قاله مالك وعبد العزيز إلا أن أحدهما يراد بالحق والثمن على صاحبه وساحبه كذلك ولو أنه اشترط  
 المتاع أن يختار (قال) مالك ذلك جائز وما رأيت أحدا من أهل المعرفة يعجبه قول مالك في ذلك فلا يخفى  
 أيضا الذي قال مالك من ذلك في كتبه في السجل يختارها البائع وما رأيت أحدا من أهل المعرفة يعجبه قوله وقد  
 أوفى فيها نعمان أو عين ليله ينظر فيها ثم قال لما رآه الأمل السهم يبيعها الرجل على أن يختار منها عشر  
 شاء فخر سبعتي قوله لأن العلم منها بعض لا بأس بها مقاسلا يداو الثمر بالتمر مقاسلا لا يخفى فيه فلما  
 وقع أجره لم قال مالك في ذلك ولا أحب لأحد أن يدل فيه أو لا يخلو فيه يداو وهو الذي يشترط الخيار  
 أجزت السبع وحلت له من كل خنطة قد دوما علم أن كانت عشرة من مائة جنت له عشرة كل خنطة على قدر

بالبائع أحد الخيار لأنه سرور أصح من السبع دون فداء مع باطل من شيء وأما ما سمي عنه ذلك فليس مما يبيع به  
 الأخبار خاصة فيا تميز بالاستعمال كركوب الدابة وأسماء الخادوم والعبد في الشيء ليسير الذي  
 لا يخفى له  
 (فصل) والبيع بالخيار لا يملكه البائع على الدار على ذلك البائع كل ما له أو لم يباع أو ما كان له حصصه منه

طيهان زبانه حتى كالمشر يطعمه فهدا الأباس به ﴿ ثم كتاب بيع الحيار من المدونة الكبرى بهمد الله  
وهو نوح حسن توفيقه ﴾

﴿ ويليه كتاب المراجعة من المدونة الكبرى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب المراجعة ﴾

﴿ ما لا يصيب في المراجعة مما يجب ﴾

(وقال مالك في البر يشترى في بلد فيحمل إلى بلد آخر (قال) أرى أن لا يصح عليه أجر الباسرة ولا التفتة  
ولا أجر الد ولا أجر الطي ولا كراء بيت فأما كراء الحولة فإنه يصيب أصل الثمن ولا يصح لكراء الحولة  
ر مع إلا أن يطم البائع من بسارمه بذلك كله فإن رجعه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتعمل القصارة على الثمن  
والخيلطة والصيغ ويصحب عليها الر مع كالمصحب على الثمن فلا يباع الماع ولم يبين شيئا مما ذكرت أنه لا يصح  
فيه الر مع وفات المتاع فإن الكراء يصيب في الثمن ولا يصح عليه ر مع وإن لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ  
الآن يراضيا على شيء مما يجوز بينهما (قلت) أرايت الحيوان إذا اشترىها أو الرقيق فأخفت عليهم ثم  
بعثهم مراصة أحسب فقتهم أم لا (قال) نعم فحسب فقتهم في رأس المال ولا أرى لهم بها (قلت) أرايت  
ما اتفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب فقتهم في رأس مال تلك السلع في قول مالك أم لا (قال)  
لا يصح ذلك في رأس مال تلك السلع وهو قول مالك (قال) ابن القاسم وإن باع العامل متاعا مراصه من مال  
الفراس فلا يصح عليه من فقة نفسه فاهيا وراجاسيا

﴿ في المراجعة ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرايت المراجعة العشرة أحد عشر والعشرة انا عشر وما سمي من هذا  
والعشرة خمسة عشر والعشرة تسعة عشر والدرهم درهم أو كثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك (قال) نعم  
(قلت) أرايت من اشترى سلعة بعشرة فباعها وبيعها للعشر أحد عشر أيجوزها البيع في قول مالك  
(قال) نعم (قلت) وكيف يحسب الوضعة ههنا (قال) تحسب العشرة على أحد عشر جزأ فإنا أصاب جزأ  
من أحد عشر جزأ من العشرة طرح ذلك من العشرة فدرهم عن المتاع (ابن وهب) عن الخليل بن مرة عن  
يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأسا ببيع العشرة باني عشر أو ببيع عشرة أحد عشر من العشرة  
(ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأسا ببيع العشرة انا عشر  
والعشرة أحد عشر (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى  
به بأسا يقول ان الدرهم التي سميها عليها عشرة أحد عشر يقول انما هي اسم يعرفان بها العدة فإذا أثبتا العدة  
فإن أحبا أن يكتباه اذنا في كتاباهما أو أحبا أن يكتباه اذنا في كتاباهما أو أحبا أن يكتباه اذنا في كتاباهما  
عليه انما أخذنا في كتاباهما أو ثابا يداير وكن ما سمي معرفة بينهما

﴿ فيه من رقم سلعة ثم باعها مراجعة ﴾

(قلت) أرايت لو رمت متاعا فريعه مراجعة على رقه أبيع ذلك في قول مالك (قال) لا لأن مالكا قال لا  
كل يده أو يبد المتاع إلا أن يكون بيا المتاع ويبيع عليه وهو مما يجب عليه ويدهى تلقه ولا يعرف  
ذلك إلا قوله فلا يصدق في ذلك ويكون عليه قيمة الثمن لأنهم أن يكون فيه وجهه من صاحبه وذلك  
رضامته بالثمن وقفروى عن مالك أن الضمان من المشتري في بيع على الحيار أن كان الحيار له من البائع أن كان

الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مرابحة على ما رقم ان ذلك لا يجوز فلا بد من بيع المتاع اشد من هذا  
فلا بد من وجه الخديعة والعش

﴿ فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مرابحة ﴾

(قلت) أرايت ان اشترت بخرقة قد هب فترسها فأردت ان أبيعها مرابحة (قال) لا حتى تبين (قلت)  
وكذلك ان أصابها عيب بعدما اشتري لم يبع حتى يبين (قال) نعم وقال مالك ولا يبيعها على غير مرابحة حتى  
يبين ما أصابها عنده

﴿ فيمن ابتاع سلعة فاستظهرها ثم باعها مرابحة ﴾

(قلت) أرايت لو اني اشتريت حواطا فاعطيتها أوصاما أو اشترت حواطا أكثر منها ما أراشتريت رقيقا  
فأجرتهم بما أراشتريت حواطا أكثر مما فأردت ان أبيع ماذ كرتك مرابحة ولا أجزع ما وصل الي من  
العله (قال) ذالم جعل الاسواق فلا بأس ان يبيع مرابحة ولا يفت في هذا الى ما غفل لان العلة في ضمان الآن  
يطلو ذلك فلا يبيعني الآن فبخر في أي زمان اشترها (قال) ولا يكاد يطلو ذلك فياذ كرتك الا  
والاسواق تختلف (قلت) أرايت اذ أوعضا اشترتها فاعطيتها أوجزتها فأردت ان أبيعها مرابحة في  
قول مالك (قال) اما اللين فان كان شيئا فاقبل ان تقول أسواقها فلا بأس ان يبيعها مرابحة ولا يبين فان  
تأخر ذلك فلا اسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال واما الصوف فهو لا يجر حتى تتغير أسواقها  
ان كان اشترها وليس عليها صوف وان كان اشترها وعليها صوف فجزءه هذا حصان من الغنم فلا يصلح له في  
الوجهين جميعا ان يبيع مرابحة حتى يبين

﴿ فيمن اشترى سلعة فوالت عنده ثم باعها مرابحة ﴾

(قلت) أرايت ان اشترت خبثا فوالت عندي فأردت ان أبيع ماذ كرتك مرابحة ولا أجزع ما وصل الي من  
في قول مالك (قال) لا أرى ان يسلح له ان يبيعها مرابحة ولا يبين لان الاسواق عند مالك فوالت فهذا اشد من  
ذلك (قلت) فان ضلها أو لادها فباعها مرابحة ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق  
فوت وهذا اشد منه وهذا قد كانت أسواقه لا تلتغيه (قلت) أرايت ان اشترت بخرقة فوالت عندي  
ألى ان أبيعها مرابحة ولا أجزع ما وصل الي من قول مالك (قال) لا يبيعها مرابحة وتخص أو لادها الا ان يبين فان يبيع  
بأس بذلك

﴿ فيمن باع سلعة فالت أسواقها ثم باعها مرابحة ﴾

(قلت) أرايت ان اشترت سلعة فالت الاسواق فوالت يبيعها مرابحة أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك  
لا يبيع ما اشترت مرابحة اذا كانت الاسواق الآن تبين (قلت) أرايت ان كانت الاسواق نزيادة أيجوز  
لي ان أبيع مرابحة ولا أجزع ما وصل الي من قول مالك (قال) انما قال لتاملك اذا كانت الاسواق لم تبع مرابحة حتى تبين  
ولم يدكر لنا نزيادة ولا ضمان وأحب الي ان لا يبيع حتى يبين وان كانت الاسواق قد ردت لان الطري عند  
التجار ليس كالتي فقدم عندهم هم في الطري أربع وعليه أحرص اذا كان جديدا في أيديهم هو أحب  
اليهم من سلعة قد مكنت في أيديهم فالطرية في أيديهم أتحق (قال) وقال مالك اذا تادم مكنت السلعة فلا

الحال وهو قول ابن كاتبة

﴿ فصل ﴾ والجارى هذا بخلاف الاخبار على مذهب ابن السالم لانه اذا اشترى ثوبا من ثوبين أو عبدا  
من عبيدين على أن أحدهما شاء بمن قد سمياه خلفا فالضمان في أحدهما لمن البائع وفي الثاني من

أرى أن يبيعها مراصة حتى يبين في أي زمن اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا النحوي (قلت) لا يبيعه  
أن اشتريته بجلوه أو يبيعوا غلات الاسواق أو يابا أو عروشا غلات الاسواق أي يوزن أن أبيع مراصة  
ولأبين (قال) قال مالك لا يجوز لك أن تبيع مراصة إذا كانت الاسواق حتى تبين

(فمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مراصة)

(قلت) أرى أن اشتريته بجلوه فظهرت على عيب بها بعدما اشتريتها فرضيها لا يصلح أن أبيعها مراصة  
ولأبين فأقول قد قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح أن يبيعها مراصة حتى يبين له أنه  
اشترى بكذا وكذا بغير عيب ثم اطلع على هذا العيب فرضي الجارية بذلك لأنه لو شاء أن يردّها ردها

(فمن اشترى سلعة بدين إلى أجل أيحوز له أن يبيعها مراصة بنقد)

(قلت) أرى أن يشتري سلعة بدين إلى أجل أيحوز له أن يبيع مراصة نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له  
أن يبيعها مراصة إلا أن يبين (قال) وقال مالك أن يبيعها مراصة ولم يبين رأيت البيع مردودا وإن قامت  
رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع هذا ولا يضرب له الموعود على القيمة (قلت) فإن كانت القيمة  
أكثر مما بها (قال) فليس له أن يبيعها بجل ولا يؤخر وأعمال مالك قيمة سلعته وهكذا يكون  
(قلت) أرى أن قال المشتري أنا أقبل السلعة إلى ذلك الأجل ولا ردها (قال) لا يبيعها ولا أحب ذلك له

(فمن ابتاع سلعة فنقد ثم آخر بالثمن ثم باعها مراصة)

(قلت) أرى أن اشتريته سلعة عشرة دراهم فهداهم ثم أنشيت البائع بالدرهم سنة فأردت أن أبيع مراصة  
كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبيع حتى تبين لأن مالكاً قال لا تبيع إذا حدث غير ما وجبت به  
الصفقة حتى تبين فكذلك الأجل الذي أجلك بالدرهم لا تبيع حتى تبين الأجل

(فمن اشترى سلعة بنقد فبيع رهنه في التذم بمراصة)

(قلت) أرى أن اشتريته سلعة عشرة دراهم فنقدتها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما رهنه  
فتجاوزه حتى كيف أبيع مراصة في قول مالك (قال) تبين ما تلتفت في رهنه وما يجوز صلته ثم تبيع مراصة

(فمن اشترى سلعة بثمن فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مراصة)

(قلت) أرى أن لو أني اشتريته بالدرهم فأنشيت بالالف مائة دينار هل يجوز في قول مالك ذلك (قال)  
نعم ذلك جائز (قلت) فإن أراد أن يبيعها مراصة أيحوز له في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن يبيع مراصة  
إذا يبين له بما اشتراها به وما يهد (قلت) فإذا يبين ما اشتراها به فقال أخذتها بالدرهم فنقدتها بمائة  
دينار أيحوز لي أن أبيعها مراصة على المائة دينار وعلى الف درهم على أي ذلك شئت (قال) نعم إذا  
رضي به (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن كنت اشتريته سلعة بمائة دينار فأعطيت  
بالمائة دينار عروشا أيحوز لي أن أبيع مراصة في قول مالك (قال) نعم إذا يبين (قلت) وكيف يبين  
(قال) يبين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد قدحها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعها مراصة على  
الدينار التي اشتريتها بها (قلت) فإن أعاد على العروض التي قدحها مراصة أيحوز لك في قول مالك (قال)  
لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض يبيعها مراصة فأنشيت أرى أنه لا بأس به أن يبيع  
ما اشتريته بالعروض مراصة إذا يبين العروض ما هي وصفها فيقول أبيع كذا وكذا ورأس ماله ثوب  
المبتاع قامت على نفسه أبنه أول ثمه كره عليه نصف الثمن أذ لم يعرف الذي قبضه على الاشتراء من الذي  
قبضه على الأيمان وكان لو اشترى كذا ثم قبضه من البائع لأن الواحد قبضه على الاثنان فضا منه

مشتقة منه كذا في كتابنا الزم يكون له الثياب التي وصفت وبمس من الرمح ولا يبيع على قيمته فانه باع  
 قبل قيمته فهو حرام لا يجرى (قال) ابن القاسم وأما جواز ذلك لأن مالكاً يجوز أن يشتري سلعة طعام أن  
 يبيعها بطعام إذا وصف ذلك (وقال) أشهب لا يجوز لأنه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك ألا ترى أن البائع باع  
 سلعة طعام أو عرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري سلعة  
 ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاماً ولا عرضاً ليس عنده إلا  
 إلى أجل على وجه التسليف ألا ترى أن ابن المسيب قال لا يبيع لامرئ أن يبيع طعاماً ما ليس عنده ثم يخلعه  
 بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من العبد أو من هذا العبد والذي يليه وقد عرفنا السور في بيعه ربحه إلا  
 أن يبيع طعاماً ما ليس عنده مضموناً مستأجراً إلى حين ترتفع فيه الاسواق أو توضع لا يدري ماذا عليه في ذلك  
 وماله أو يبيعه طعاماً ينفقه من لدنائه لا يبيع فيه سعر الطعام (قال) ابن وهب وإن جابر بن عبد الله  
 وأما سلمة بن عبد الرحمن وطاوس وعطاء كرهوا ذلك وقالوا لا يبيع إلا في النسيئة المستأجرة التي لا يدري  
 كيف يكون السوق أبيع أم لا أبيع (قلت) رأيت أن اشتريت سلعة بمائة دينار وقد كنت في المائة  
 ألف درهم فبعتها بمائة ألف ولم أبيع المشتري ما اشتريت به السلعة وما تحدث في غيرها (قال) قال مالك إن  
 كانت السلعة قائمة دونت الآن برضى المشتري بمائة البائع (قال) مالك وإن كانت قد قامت فخرى بالمشتري  
 الرمح على ما تقدم البائع في ثمن سلعة إلا أن يكون الذي يباعها به هو خير العشرة فذلك (قلت) ولم يكن  
 يرى مالك الرمح على ما وجبت عليه الصفقة في هذا (قال) لا ولكن كل من يرى أن الرمح على ما تحدث فيها  
 المشتري الذي يبيع ما يبيعه إذا أحب ذلك المشتري (قلت) وأي شيء فوات هذه السلعة ههنا في قول مالك  
 (قال) تباع أو تذهب من يده أو تزي في يدهم أو تنقص (قلت) وإن تغيرت الأسعار (قال) هو فوات  
 أيضاً (قلت) فإن اشتريت سلعة بمائة دينار وقد كنت فيها مائة أردب خطت ثم بعتها بمائة على المائة  
 دينار لم أبيع (قال) إن كانت السلعة قائمة ثم خفت فالتبائع بالخيار إن شاء أو رهاق يده بما قال البائع وإن شاء  
 ردها وإن كانت قد قامت فخرى على الرمح على ما تحدث البائع فإن كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب به الرمح  
 على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب إلا أن تكون هذه الأردب أكثر من المائة دينار وعشرة  
 دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لأنه قد رضى بيعها بذلك واختاره على غيره ألا ترى أن المتبائع هو الطالب  
 للبائع وقد كان قبل فوت السلعة الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما  
 اشتراها به وأعطاه الرمح على ما كان تعدد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدينار وقد دراهم أو  
 اشترى دراهم وقد دنا ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من اشترى سلعة بعين فقتل بأم الكيل والوزن  
 والعروض والطعام أو اشترى شيء من الكيل والوزن من العروض والطعام وهذا الصنف أو اشترى شيء من  
 الوزن والكيل من العروض وقد قدم العروض شيئاً مما يكال أو يوزن غير الذي بوقت صفته فباع على  
 ما اشترى ولم يبين ما قدم استحق ذلك السلعة قائمة أو فائتة قبل ما وصفتك من المسئلة التي اشترى بمائة  
 دينار أو لمائة أردب فم باع على الدنانير فلهذا الباب على هذا ونحوه قال سحنون وقد أجرتك قل هذا  
 بوجه يبيع ما ليس عنده في مثل بعض هذا ومن قاله التوفيق بالله

فمن ابتاع سلعة ثم وهبها لغيره أو وهب سلعة ثم وزنها بمائة درهم

(قلت) رأيت أن اشتريت مائة دينار ثم وهبت في المائة أبيعوزي أن أبيعها بمائة على المائة  
 على البائع والثاني على الخيار مضاعف من البائع أنضاعة أم الية على تافهها درهمان القاسم في هذه  
 المسئلة وفيها اختلاف كثير وطاوس قيل كثير ليس هذا موضع ذكره

(قال) نعم ان كان قد قبض المائة والقرعة فهو حيت به وذلك (قلت) ارايت ان اشتريت بارية بمائة دينار فوجدتها بالرجل ثم ورتها من الموهوبه ايجوز ان ابيع مراهجه في قول مالك (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا ولا يبيع مراهجه

(فيمر ابتاع سلعة ثم ورت النصف الاخر ثم باعها مراهجه)

(قلت) ارايت ان ورت نصف سلعة ثم اشتريت نصفها الباقي فأردت ان ابيع نصفها مراهجه (قال) لا ارى لك ان تبيع نصفها مراهجه الا ان تبين (قلت) لم (قال) لانه اذا باع نصفه لوقع البيع على ما ورت وعلى ما اشتري فلا يجوز ان يبيع ما ورت مراهجه حتى يبين فلان بين فلان يبيع البيع على ما ابتاع فذلك جائز (قلت) اتفقنا من مالك (قال) لا

(فيمر ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مراهجه)

(قلت) ارايت ان اشتريت سلعة او شعيرا او شيا مما يكال او يوزن صفقة واحدة فأردت ان ابيع نصفه مراهجه على نصف الثمن ايجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز اذا كان ذلك الشيء الذي يبيع مراهجه غير مختلف وكان الذي يبيع منه والذي يبيع منه سواء كان منفعا واحدا (قلت) وهذا قول مالك قال سم (قلت) ارايت ان اشتريت ثيابا منفعة واحدة او اسما في ثياب منفعة واحدة (قال) اما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه فانه لا يصلح لك ان تبيع منه مراهجه بما يبيعه من الثمن وذلك لو ان اشتريت ثوبين صفقة واحدة بعشرين درهما فكان الثوبان جنسا واحدا و صفقة واحدة ليجز لك ان تبيع احدهما مراهجه بشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بمصصة قيمة كل ثوب منهما واما ان اسلمت ثوبين صفقة واحدة فجازه ان يبيع احدهما مراهجه بنصف الثمن الذي اسلم فيها اذا كان احد الصفقة التي اسلم فيها لم يرتب جاوز رب السلم عن البايع في اخذ الثوبين في ثمن من الصفقة الا ترى ان السلم لو استحق احد الثوبين من يد المشتري بمداقضه رجع على البايع بمثل وان كان اشترى الثوبين باعيامهما صفقة واحدة ثم استحق احدهما لم يكن له ان يرجع عنه

(فيمر ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مراهجه)

(قلت) ارايت ان اشتريت سلعة فبعت نصفها او ثلثها مراهجه ايجوز هذا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جاصة و فبق فباع نصفهم او ثلثهم نصف الثمن او ثلثه لم يكن ذلك بأس ولو باع راسا من الرقيق مراهجه بما يقع عليه من حصة الثمن لم يكن في ذلك خيرا وان كانت حروضا تكال او توزن فلا بأس ببيع نصفها او ثلثها مراهجه بنصف الثمن او ثلثه ولا بأس ببيع نسبة من كيلة او وزنه مراهجه مثل ان يقول ارحل من هذه المائة رطل ثمانية عشر ارحل بما يقع عليهما من الثمن والثلث مائة دينار ولان الثمن يقع لكل رطل بدنيار ولا يسم الثمن عليه على الذم لان الوزن اعدل فيه من القيمة

(فيمر ابتاع سلعة هو واخر ثم باع مصابيه مراهجه)

(قلت) ارايت ان اشتريت عدلا من بر أو نصف درهم أو ما صاحب لي ثم اقسمتها فلردت ان ابيع نصيبي مراهجه على خمسة ايجوز لي ذلك (قال) ارى ان تبين فلان ثبت جاز ذلك ولا يجوز

(فصل) واما يجوز اشتراء الثوب من الثياب على الاختيار والالزام في الصف الواحد وهو في الصنفين في يمين من يمينه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمينين في بيعه ومعنى ذلك ان يتناول عقد البيع مبيعين لا يتم البيع مع لزومه للمتايعين أولا حدما الا في احد المبيعين ولا يقل احد الثمين ولا احد الثموتين

﴿فَمِنْ أَجْلِ سَلْعَةٍ بَشَى عَمَّا يَكَالُ أَوْ يوزُنْ نَمَاعَهَا مَرَابِجَةً﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ سَلْعَةً مِنْ السَّلْعِ شَيْءًا يَكَالُ أَوْ يوزُنْ فَأَوَدْتَ أَنْ يُبْعَاهَا مَرَابِجَةً لَعَشْرَةِ أَحَدٍ أَيْحُوزَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لَا (قَالَ) إِذَا وَدَّتَ صَنْفَ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي اشْتَرَيْتَ بِهِ هَذِهِ السَّلْعَةَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبْعِيَ مَرَابِجَةً صَنْفَ ذَلِكَ وَقَدْ صَنَّفْنَا ذَلِكَ مِثْلَ هَذَا قَبْلَ هَذَا

﴿فَمِنْ أَجْلِ سَلْعَةٍ نَمَاعَهَا مَرَابِجَةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا أَقْلَ مِنَ الثَّقَنِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ أَرَادَ بِبُعْثِهَا مَرَابِجَةً﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ سَلْعَةً عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فَبِعْتَهَا بِخَمْسَةِ عَشْرِ مَرَابِجَةً ثُمَّ اشْتَرَيْتَهَا بِذَلِكَ عَشْرَةَ أَوْ عَشْرِينَ ثُمَّ أَوَدْتَ أَنْ يُبْعَاهَا مَرَابِجَةً (قَالَ) ذَلِكَ يَأْتِي وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْعِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ حَدَثٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبْعِيَ مَرَابِجَةً

﴿السَّلْعَةُ مِنَ الرِّحْلَيْنِ بَيْعَانِهَا مَرَابِجَةً﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ نِصْفَ عَبْدٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَاشْتَرَيْتَ غَيْرِي نِصْفَهُ الْآخَرَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فَبِعْتَهُمَا الْعَبْدَ مَرَابِجَةً بِرِيعٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ (قَالَ) أَرَى لِلَّذِي رَأْسَ مِائَةِ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَلِلَّذِي رَأْسَ مِائَةِ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا ثُمَّ قَسَمَ إِلَى بَيْعٍ فِيهِمَا عَلَى قَدَرِ رُؤُوسِ أَمْوَالِهِمَا فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْمِائَةِ ثَلَاثُ الْمِائَةِ مِائَةً لِرِيعٍ وَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْمِائَتَيْنِ ثَلَاثُ الْمِائَةِ مِائَةً لِرِيعٍ فَصِيرَ لِصَاحِبِ الْمِائَتَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثِينَ وَلِصَاحِبِ الْمِائَةِ ثَلَاثَ ثَلَاثِينَ (قَالَ) إِنْ بَاعَهُمَا سَلُومَةً ثَلَاثِينَ فِيهِمَا نِصْفَيْنِ (قَالَ) وَقَدْ بَلَغَ هَذَا كُلَّهُ عَنْ مَعْضٍ مِنْ أَرْضِي مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ (قَالَ) إِنْ الْقَاسِمُ وَإِنْ بَاعَهُمَا الْعَشْرَةَ أَحَدَهُمَا فَمَا مِثْلُ مَا وَصَفْتَكَ مِنْ بَيْعِ الْمَرَابِجَةِ (قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَا الْعَبْدَ بِوَشِيْعَةٍ الْعَشْرَةَ أَحَدَهُمَا عَشْرِينَ رَأْسَ الْمَالِ (قَالَ) أَرَى عَلَى صَاحِبِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَ وَعَلَى صَاحِبِ الْمِائَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْوَشِيْعَةِ (قلت) فَلَنْ يَبَاعَا الْعَبْدَ وَوَشِيْعَةً مِائَةَ دِرْهَمٍ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ (قَالَ) أَرَى الْوَشِيْعَةَ فِيهِمَا عَلَى قَدَرِ رُؤُوسِ أَمْوَالِهِمَا لِأَنَّهَا لَا وَشِيْعَةَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَالْوَشِيْعَةُ تَقْسِمُ عَلَى رُؤُوسِ أَمْوَالِهِمَا

﴿فَمِنْ تَأَخُّرِ سَلْعَةٍ ثُمَّ أَقَالَ سَهَا وَاسْتَأْجَلَ ثُمَّ أَرَادَ بِبُعْثِهَا مَرَابِجَةً﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً عَشْرِينَ دِينَارًا ثُمَّ اشْتَرَيْتَ ثَلَاثِينَ دِينَارًا وَاسْتَأْجَلْتَ صَاحِبَهَا قَوْلَهُ وَأَسْتَقْلَهُ فَأَخَذَنِي أَيْحُوزُ أَنْ أُرِيَهُ مَرَابِجَةً عَلَى الثَّلَاثِينَ دِينَارًا (قَالَ) لَا يَحُوزُ أَنْ يُبْعِيَهَا مَرَابِجَةً إِلَّا عَلَى الْعَشْرِينَ لِأَنَّهُ يَتِمُّ الْبَيْعُ بِهَا حِينَ اسْتَقْلَاهُ

﴿فَمِنْ إِسْوَاعِ سَلْعَةٍ فَا بَعَا مَرَابِجَةً أَوْ لَهَا أَوْ اشْرَكَ فِيهَا ثُمَّ بَدَعَ عَنْهَا بِأَتْنِهَا مِنْ عَمَّا﴾

(قلت) أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ سَلْعَةً عِشْرَةَ دِرْهَمٍ فَبِعْتَهَا مَرَابِجَةً حِطَّ عَلَى بَاقِيٍّ مِنْ عَمَّا عَشْرِينَ دِرْهَمًا بِرِجْعٍ عَلَى مَا لَدَى سَلْعَةِ مَرَابِجَةٍ (قَالَ) زِلْتُ بِالْمَدِينَةِ فَسَلَّ عَنْهَا مَالٌ وَهِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ إِنْ حِطَّ بِأَنْعِ السَّلْعَةِ مَرَابِجَةً عَنْ مِثْرِهَا مَتَى مَرَابِجَةً حِطَّ عَنْهُ لَزِمَتْ الْمُشْتَرَى عَلَى مَا أَحْبَبَ أَوْ كَرِهَ وَإِنْ أَيْ حِطَّ عَنْ إِيَّامٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ إِلَّا لِقَائِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْ غَيْرِ أَوْ عَنْ مِثْلِي عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الثَّقَلَ مِثْلُ مِثْلِي كَمَا أَرَى الْمُتَحَرِّقَ مِثْلُ مِثْلِي

﴿فَصَلَّى﴾ فَأَدَا أَصْدَقَ الْبَيْعِ فِي مِثْلِي وَاسْتَعْنَى عَلَى غَيْرِي مِثْلِي عَلَى غَيْرِي فَلَا يَحُوزُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَحُوزَ بِتَحْوِيلِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَالشَّيْءُ أَنْ لَا يَحُوزَ ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا الْبَحْرُ تَحْوِيلَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْبَحْرَ لَا يَحُوزُ بِاتِّفَاقٍ مَعَ طُحُورِ الثُّمَةِ فَانْ سَلَّمَ مِنَ الثُّمَةِ جَارِ ذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَحُوزَ لِقَاءَ الْبَحْرِ بِاتِّفَاقٍ مَعَ طُحُورِ الثُّمَةِ





وما يجوز مع خسين ثم تلفت السلعة ثم اطلع على الخسين التي زدتها على الخن الذي يشتبه بالسلعة (قال)  
 هسما الحسنون الربح على الخسين وماتت قصير حصة الماتمين الخمسين الربح على الخسين فيظهر ما جاع  
 ذلك فيوجد معه ما قولا ولا ولا يوزن ولا فينظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة  
 ولا ثلثي ثلاثين وثلاثين قبل المبتاع هي تلك لارسة بمائة ولا ثلثي ثلاثين وثلاثين ولا ثلثي ثلاثين وثلاثين  
 بما اشترها بما هو ذلك مائة والربح الذي يربحه وهو خمسون على الخمسين ومائة قصار حصة الماتمة من  
 الخسين ثلثي الخسين قد وضعت بأن تأخذها بمائة ولا ثلثي ثلاثين وثلاثين ولا يوضع عندنا من عن السلعة  
 بالصدق وربحه قليل ولا كثير ان كانت قيمتها أقل من هذا لا ثلثي ثلاثين وثلاثين ولا يوضع عندنا من عن السلعة  
 قيمتها أكثر من هذا الربح مائة ولا ثلثي ثلاثين لان البيع كان أشبه بشي بالقاسد فان زادت قيمتها على  
 الماتمين قبل المبتاع ليس لك أكثر من ذلك لا ثلثي ثلاثين وثلاثين ولا يوضع عندنا من عن السلعة  
 انه رأس مالك وخمسين ومائة الذي أربحنا المشتري فليس لك وان زادت قيمة سلعتك على أكثر من ذلك  
 لا يترتب عليك (قلت) أرايت ان كان هذا الذي اشتريته مائة طعاما أو شيئا مما يكال أو يوزن  
 فاطلعت على كذب البائع وزادته في رأس المال بعدما تلفت السلعة ما يكون على في قول مالك (قال)  
 عليك مثل وزن ذلك الشيء أو مثل مكيته وسفته الا ان ترضى أخذها بكتب البائع أو يرضى البائع ان  
 أبت أخذها بغير زاد وكذب أن يسلها بك حقيقة الثمن الذي اشتري به وبما وقع عليه من الربح لا ثلثي  
 قد كتبت وضعت أخذها بحقيقة الثمن والربح عليه لان كل واحد على رده له وان كان فأنفقها كسلعة  
 يبت بكذب ثم اطلع المشتري على كذبه لم يفتن للمشتري بالخيار ان أحب أخذها بكذب البائع وزادته  
 والاردها الا ان يشاء البائع أن يسلها اليه بحقيقة الثمن ورده بغيره فيلزم ذلك المشتري (قلت) أرايت ان  
 اشتريت سلعة مائة فاطلعت على البائع انه زاد في رأس المال وكذا في فرضيت بالسلعة ثم أردت ان أبيعها  
 مائة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك (قال) سحنون وقد روي على من يزداد عن مالك ان مالك  
 قال فيمن باع جارية مائة عشرة أو أحد عشر وقال قامت على عاتقه دينار فأخذ من المشتري مائة دينار  
 وعشرة دنانير بما علم بها قامت على البائع فسد من طلب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية لم تفت  
 خبر المشتري فلان شاء ثبت على رده وان شاع ردها الا ان يرضى البائع ان يضرب به الربح على التسعين رأس  
 مائة فلا يكون للمشتري ان يأخذ ذلك (قال) وان قامت عند المشتري ثمانية وخمسون فطلب البائع ما يطلب قبله  
 من الزيادة التي كذب فيها فلان شاء ضرب به الربح على التسعين رأس مائة وان شاء أعطى قيمة سلعته الا ان  
 يشاء المشتري ان يثبت على شرائه الاول فلان أبي المشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى البائع قيمة جلوته  
 يوم باعها البائع الا ان تكون العينة أقل من ضرب الربح على رأس مائة التسعين فلا يكون للمشتري ان  
 ينقص البائع من ضرب الربح على رأس مائة على التسعين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لا مائة كان  
 راضيا على أخذها برأس المال على الصدق والربح عليه أو تكون القبيحة أكثر من الخن الذي باعها به  
 البائع ورضى وهو مائة دينار ورده عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما جاع به ورضى واعلم  
 عليه وأما الوجه الثاني وهو ان يجوز تحويل أحد الخمين أو المئتين في صاحبه فان ذلك ينقسم على أربعة  
 أقسام أحدها ان يكون الثمان والمئتان سنين مختلفين مما يجوز ان يسل أحد هما الآخر والثاني أن  
 يكونا سنين واحدا الا ان سنةهما مختلفة بأثني والثالث أن يكونا سنين واحدا أو سنة واحدة الا انهما  
 متفاضلان في الجودة والرابع أن يكونا سنين واحدا أو سنة واحدة متساويين في الجودة  
 (فصل) فان كانا سنين مختلفين مما يجوز ان يسل أحد هما الآخر فلا يجوز الا على قول عبد العزيز بن

بشئى بطلبه الفضل قبله (وقال) مالك قد جعل على عشرة عشر وقال فقلت على عشرة  
فأخذها من المشتري ما هو عشرة فغدا علم بأنها كانت بعشرين ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري فقال  
إن كانت الجارية بثلث فقلت خير المشتري فلان شاعر الجارية بعينها وإن شاء ضرب له الرمح على رأسه على  
العشرين ومائة وإن فأت عند المشتري بناء أو قصبان خير المشتري أيضا فلان شاء أعطى البائع قيمتها يوم  
تباعها الآن تكون القيمة أقل من الثمن الذى اشتراها بعد رضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن ينقص  
البائع من الثمن الذى اشتراها بعد رضى وأعماله البائع يطلب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب  
الرمح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الرمح على  
العشرين ومائة

(في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مباحصة)

(قلت) أ رأيت أن اشتريت من عبدي أو مكاتبى سلعة أو اشتراها منى أبيعوزى أن أبيع مباحصة ولا أبيع  
(قال) قال مالك فى العبد المأذون له فى التجارة ما دانه ببيده فهو دين لسيده يخص به الرماء إلا أن يكون  
فى ذلك عيبا فإما كان من عيبه لم يجر ذلك فإذا كان يباع مباحصة جعله مالك عتلة لا يجنب فلا بأس أن  
يبيع مباحصة كما يبيع ما يشتري من أجنبى إذا صاع ذلك ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم له ماله وإنه يباع عتلة  
وإن عتق تبعه ماله إلا أن يشتري ماله

(في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مباحصة)

(قلت) أ رأيت من اشتري سلعة بعرض من العرض أبيع تلك السلعة مباحصة فى قول مالك (قال) قال  
مالك لا يبيعها مباحصة إلا أن يبين (قلت) فلان بين أبيعوز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة فى  
صفته أو يكون عليه ما سبى من الرمح (قلت) وكذلك إن كان رأس مال تلك السلعة طعاما فباعها مباحصة  
قال نعم والطعام أبيع عند مالك إن ذلك جائز إذا كان بين الطعام الذى به اشتري تلك السلعة وقد ينه هذا قبل  
هذا والاختلاف فيه

(فيمن ابتاع جارية فوطئها فباعها مباحصة)

(قلت) أ رأيت أن اشتريت جارية فوطئتها وكانت بكر أقتضضنها أو تبا فأردت أن أبيعها مباحصة ولا أبيع  
ذلك (قال) لم أسمع من مالك فى الاقتضاض شيئا إلا ما سألتنا ملكا من الرجل يشتري الثوب فيلبسه أو الدابة  
فيصاغر عليها أو الجارية فوطئها فيبيعهم مباحصة فقال أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس  
أن يبيعها مباحصة (قلت) فلان كانت بكر أقتضضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن ملكا قال إن اشتراها  
نكر أقتضضها ثم وجد بها عيبا ردها وما نقص الاقتضاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين إذا كانت من الجوارى  
التي ينقصن ذلك فلان كانت من الجوارى التي لا ينقصن الاقتضاض وليس هو فباعها مباحصة فلا أرى بأسا أن  
أبى سلمة وكذلك إن كانا متافوا أحدا إلا أن السفة أختلفت ثبا فتحت جارية لم أحدعها إلا أن  
كانا متافوا أحدا إلا أنهما متافا أحدا فى الجردة فيجوز على ما فى المدونة ومذهبنا من المواروق قول عبد  
العزيز بن أبى سلمة ولا يجوز عندنا أن يبيعوا ماله أن كانا متافوا أحدا وصفة واحدة فيجوز عند أصحابنا  
جميعهم خلافا لشافعي وأبي حنيفة فى رهنائه لا يجوز رهنه إلا فى رهنه على ما فى المدونة والدليل على صحة  
قولنا أن الثمن معلوم دخول الاختيار فى أحد الثوبين لا تأثيره فى الثمن وأما بعد ذلك إلى تعيين المبيع وذلك  
لا يمنع صحة العقد كالأشترى منه فبيع من جهة صفة فيها أحقرة





في اشتراسله قايمة قدر آها أو وصفت له أيكون له الخيار إذا رآها

(قلت) أ رأيت إذا نظر إلى دابة عند رجل فاشترىها به بذلك بعلم أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته يجوز  
هنا قول مالك أم لا (قال) إن كان أمره أن يكون فيه السلعة على حامل فلا بأس بذلك إذا لم يقاعد ذلك  
تباعا شيئا (قال) وإن لم يخل مالك إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز وإن لم يخل  
لنا ميبها ولم يذكر لنا فيه الأجل الجبل ولا القريب فأرى إذا ابتاعه شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك  
وبعد لم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى يتغير بزيادة أو نقصان أو ما أشبهه فلا يرى أن يشتريها  
الأعلى للمواصفة أو على أن ينظر إليها فإن رضى بذلك أو لا ترك (قلت) أ رأيت رجلًا اشتري سلعة ولم يرها  
أهل الخيار إذا رآها (قال) قال مالك إذا وصفتها وجعلها بينهما ما هيأ فأيها أخرج إليها فوجدها على  
الصفة التي وصفت له من البيع وإن لم يكن رآها فليس له أن يأبى ذلك عليه بعد أن رآها إذا كانت على الصفة  
التي وصفت له أن يقول لا أراها (قال) مالك وإن كانت سلعة قد رآها قبل أن يشتريها فاشترىها على  
ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فرب البيع بينهما فوجدها على حال ما كان يعرف فليس لازم (سحون)  
وقال بعض كبار أصحابنا بطل وجوبهم لا ينقذ بيع الأعلى أحد أمرين إما على صفة توصف له أو على رؤيته قد  
عرفها أو اشتري على عقد البيع أو بالخيار إذا رأى السلم بأعيانها فكل بيع يتعقد في سلم بأعيانها على غير  
ملوصة فالبيع منتزح لا يجوز (قلت) أ رأيت الرجل يرى العبد عند الرجل ثم يملكه عشرين سنة ثم  
يشترى به بغيره أ ترى الصفة فائدة لتقدم الرؤ في قول مالك (قال) إعماله لما أخبرنا أنه لا يصلح  
الآن بوصف أو يكون قدر أول سمع منه في تقدم الرؤ يشبأ إلى أن يرى أن كان قد تقدم تقدم ما يتغير  
فيه العبد لطلول الزمان فالصفة فائدة الآن بصفة صفة مستحيلة (قلت) أ رأيت أن رأيت سلعة من  
السلم منذ عشرين سنة لا يجوز لي أن أشتريها على رؤيتي تلك في قول مالك (قال) السلم يختلف ويتغير في  
أعيانها الحيوانية غير العبد والنقصان والنقصان يتغير بطل الزمان ونقصان فأن باعها على أنها  
محالة أو آها فلا بأس بذلك ولا يصلح النقد فيه لأنه ليس عامون (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لأن  
أحد أن مد طول المكث يتحول في شبه ليس الحول كالفارح ولا كالرابع ولا الجذع كالفارح ولا يمكن أن  
تكون حالة واحدة (سحون) وقد بينا في أول الكتاب ما أعني من هذا

في اشتراسله قايمة قدر آها أو وصفت له ولا يشترط الصفة ثم عرت السلعة قبل وجوب الصفة

(قلت) أ رأيت سلعة اشتريتها غائبة عني قد كنت رأيتها أو على الصفة أ يجوز هذا (قال) نعم (قال)  
ابن القاسم قلت إنك قلنا فانت السامان الموصوفة التي رأي من هما إذا كان فوتم ما به وجوب الصفة  
وذا فانتا أو هما على حال ما كان صفران من صفة ما باعها عليه أو آها (قال) قال مالك في أول ما تكتبه  
أراهما من المشتري إذا وقت الصفة عليهما وهما حال الصفة التي وصفها له الآن يشترط المتابع على البائع  
أنهما من المتبعين قبضهما قال ثم يرجع فقال لي بعد أراهما من البائع حتى قبضهما المتابع الآن يشترط البائع  
على المتابع أنهما من المتبعين قبضهما واما فيهما من ثمة أو نقصان فهو يسأل ذلك على ما فسرت لك  
في قوله الأول ولا أستر فقال لي في قوله الأول هو من المتابع وقال لي في قوله الآخر هو من البائع (قال) ابن القاسم  
المتبايعين لا يرد صفان حقيقة أهما متبايعان إلا من مباشرة البيع والتبليس وهو ما جحد كذا في اتصال كل  
واحد منهما من صاحبه واستبداده بمصارفهما فلا يرد صفان أهما متبايعان إلا بما جحد الاحتية  
(فصل) فإذا استعمل الحديث أن يحمل على ذلك مع أن ربي بينه في البيع ومائر الموقود اللازمة

قال النبي صلى الله عليه وسلم: **البيع حلال حتى يقبضه المشتري** (ابن وهب) قال البيهقي: كان يحيى بن  
 سعيد يقول: من باع دابة فباعه أو ساقطاً فباع على مسقة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع  
 الذي اشترى ولكن يردقه الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصفتم بهما أو أخذ الثمن (وأخبرني)  
 عبد الجبار بن عمران ويمة بن أبي عبد الرحمن حدثه قال: بايع صفان بن صفان وعبد الرحمن بن عوف  
 فرساً ثابة وشروط أن كانت هذا اليوم حية تهي مني (قال) ابن جريح قال ابن شهاب كان صفان وعبد  
 الرحمن من أجداد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد بياعا حتى تظفر  
 أيهما أبطأ بئاع عبد الرحمن من صفان فرساً ثابتي عشر ألفاً إن كانت هذه اليوم حية تهي مني ولا نخل  
 عبد الرحمن الأوقد كان يعرفهم أن عبد الرحمن قال لصفان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى  
 يقبضها رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاد عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فباعت وقدم رسول عبد الرحمن فلم الناس  
 أن عبد الرحمن أجد من صفان (ابن وهب) قال يونس عن ابن شهاب شعوك ذلك (قال) وأنه وجد  
 القرس حين خلع وسبقاً قد هلكت فكانت من البائع (يونس) أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة غلام  
 والغلام ثابته فقبض المشتري الوليدة وأطلق ليعت بالغلام إلى باعه فوجد الغلام قد مات فيبنا هو كذلك  
 أذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها إلى صاحبها (قال) ابن شهاب كان المسلمون يبايعون الحيوان بما  
 أدركت الصفقة حياً مجموعاً فإن كان هذان الرجلان يبايعان العبد والوليدة على شرط المسلمين الذين كانوا  
 يشترطون لكل واحد منهما ما أدركت صفقته يرم يبايعان أو كانا يبايعان على أن يوفى كل واحد منهما  
 صاحبه ما يبايعان في هذين الملوكن فليبيع على هذا (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن جرة  
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو على المتباع قال البيهقي قال ابن جعفر  
 عن ربيعة لا بأس بأن يشتري الرجل ثابته مضمومة صفقة (قال) يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد  
 بيع الدابة العائبة إذا أدركها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

### (والله صلى الله عليه وسلم على بيع البرنامج)

(قلت) أرايت أن باع عدلاً برنامجاً أيحوز أن يقبضه المشتري ويبع عليه قبل أن يفتحه فيقول مالك  
 (قال) نعم (قلت) أرايت الرجل يبيع الرجل البز على البرنامج فيقبضه المشتري فيفتحه ورة غاب عليه  
 فيقول لم أجد على البرنامج ويقول البائع قد بعتك على البرنامج (قال) القول قول البائع لأن المشتري  
 قد صدقه حين قبض المتاع على ما ذكره من البرنامج (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت)  
 وكذلك لو صارته دراهم فباعتها ثم أتيته بذلك وودعت على الدراهم فقلت الدراهم رديئة العول قول من  
 قال القول قول رب الدراهم وعليه الخمين على علمه أنه لم يسطه الأجداد في علمه (قلت) وهذا قول  
 مالك (قال) نعم (قلت) أرايت أن اشتريت عدلاً ثم ويا على رابع أو على صفقة ثم خنته فأبى رطباً  
 خنت به لاردو فقلت أسته رطباً وقال البائع بل خنته رطباً (قال) مالك القول قول البائع لأن المشتري قد  
 رضى بأماة البائع وقبضه على قوله إلا أن يكون مع المشتري رجل لم يمارقوه من حين قبض العدل حتى فتحه  
 باللفظ الأنص حتى لا يحتمل التأويل وليس ذلك بمجوز في مسئلتنا هذه بل ظاهر القرآن وما في السنن  
 الثابتة والآثار يدل على أن الأملالك المبيعة تنقل في جام اللفظ فليبيع على ما تراضى عليه المبيعان وإن لم  
 يفتقرا أيدها فقال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة  
 عن تراض منكم فوصف تبارك وتعالى إلى جارة التي تنقلها الأملالك التي تراضى خاصة دون التفرق بالآذان  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ظاهره قبل الاقتراق وعده لأنه

فوجده بذلك إذا لم يرد به ويكون القول قوله (قال) وقال مالك والطعام يشترى بالرجل بكيله ويصدق به  
 بأكثر مما يملكه ولو دبر ثم يكيله فيجعله تسعين لردا (قال) القول قول البائع إلا أن يكون معه قوم من حين  
 الشراء حتى يكلمهم عليه فهو مثل البزاز الذي وصف لك (قال) وقال مالك وكل من دفع فذهب في قضاء كل  
 عليه مثل ما لو كانت عليه مائة دينار دفع إليه دينار في صرة فقال هذه مائة دينار فصدقته للقاضي فوجدها  
 تنقص في عدتها أو في وزنها (قال) مالك القول قول الدائم وهذا مثل الطعام والياب

### (البيع على البرأص)

(قلت) أ رأيت أن اشتريت عدلا زطيحا على صفة برأص وفي العدل خسون ثوب يباعه دينار صفقة واحدة  
 فأصاب فيه احد وخسين ثوبا (قال) قال مالك يرد ثوبها منها (قلت) كيف يرد ثوبها أبسط خيرها أم  
 شرها (قال) لا ولكن بسط جزأ من احد وخسين جزأ من الثياب (قلت) فإن كان الجزء من احد  
 وخسين جزأ لا يستدل أن يكون ثوبا كاملا يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب كيف يصنع (قال) قال  
 مالك من دحين أرى أن يرد جزأ من احد وخسين جزأ ثم أعدته عليه فسالته عنه كيف يرد جزأ من احد  
 وخسين ثوبا قال يرد ثوبا كله يصيب جده فيه فرده به (قال) قلت تلك أعلام تصبها على الاجراء (قال)  
 لا أأثر في ثم قال بما يرد ثوبا كله يصيب جده في ثوب فرده قال نعم أرفق ما قل مالك أخيرا أنه يصيبه معه  
 شرها (قال) ابن القاسم وأنا أرى قوله الأول أحب إلى (قلت) أ رأيت لو باعه عدلا زطيحا بصفة على  
 أن فيه خسين ثوبا صفقة واحدة بعمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوبا (قال) قال مالك يقسم الثمن  
 على الخسين ثوبا فيوضع من المشتري جزأ من ذلك (قلت) فإن أصاب فيه أربعين ثوبا أو نحو ذلك أو كان  
 في العدل أكثر مما سمي من الثياب أ يلبس ذلك البيع للمشتري أم لا (قال) أرى أن يلزمه البيع مصاب  
 ما وصفت إذا كان في العدل أكثر مما سمي من الثياب فإن كان في العدل نقصان الكثير لم يلزم المشتري  
 أخذ ما ورد البيع فباينهما وأما قلت هذا الذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت ذلك لك (قلت)  
 أ رأيت أن اشتريت من رجل مائة ثوب في عدل على برأص موصوف أو على صفة موصوفة كل ثوب بعشرة  
 دراهم على أن فيه من الخمر كذا وكذا ومن القسطاطي كذا وكذا ومن المروى كذا وكذا فلبست في العدل  
 تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان من الخمر (قال) أرى أن تصب مائة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخمر  
 منها فإن كان الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخمر عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن لأن  
 القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل وأما يقسم الثمن على الأجزاء كلها ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه  
 ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه فإن كان جزأ وضع عنه من الثمن قدر الذي أصاب من ذلك  
 الجزء من الثمن (ابن) وهو عن الليث عن يحيى بن سعيد أن قال في الرجل يقدمها لزم من العراق فيأتي صاحب  
 المدينة فسميه متاعه وصفته فينتاحه الناس منه ثم يعونه عضهم من بعض فإن تم بيع الأول وهو عدل على  
 ما قال فقد جازت موعدهم كلها بينهم وإن هلك الزفصا به على صاحبه (سحنون) وقد يقول من يجوز  
 سأل الله عليه وسلم أطلق بعه هذا لاسدق ما من غير أن يبيد ذلك بالافتراق قال صلى الله عليه وسلم إذا احتلف  
 المتبايعان في القول ما قال البائع أو يترادان فواء كان اختلافهما قتل التفرق أو صدعه على طاهر الحديث  
 والترادع أي يكون به تمام البيع وأما أدخل مالك ترجمه الله هذا الحديث في موطنه عقب حديث اليعين  
 بالخيار على طريق التفسير وهو البيان لتمام الله أعلم

(فصل) وأما قول من قال إن حدث البيعان بالخيار منسوخ يحدث أن مسعودا إذا احتلف المتبايعان  
 في القول قول البائع أو يترادان وما أشبهه من طواهر إلا ثار فلا يصح لأن النسخ إنما يكون فيما يتعارض



البيع على الصفة في الشيء وسدث أبي هريرة عن النبي عليه السلام في الملامسة بين فسر لا يخلو من  
 إليه ولا يضره منه فهذا دليل على أن الجبرائز وهو خارج عما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول  
 مالك في الرجل يفسد له أسنان من البرقيضه السوام وقرأ عليهم ربنا بحججهم وقول في عدل كذا وكذا  
 ملحقة بصر يتوكلوا كذا وكذا بطسار يتوزعها كذا وكذا فيسمى أسنان تلك البرقيض لهم بائناهم ووزعه  
 وصفاته ثم يقول اشتروا مني هذا فيشتررون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحنها فيشترقون ويخرجون أن  
 ذلك لا يرد لهم إذا كان موافقا للبرنامج الذي باعه عليه (قال) قال مالك فهذا الذي لم يزل الناس ليحيزونه  
 بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرنامج فكيف يقول مالك جهة فكيف وقد أخبرنا فعل الناس مع ما ذكرنا  
 من الآثار في ذلك

### في اشتراء العائيب

(قلت) أ رأيت لو أتى اشترت من رجل عبدًا ثابوا هو في موضع عيب لا يجوز التقديف فيه فهاك العبد بعد  
 الصفة فمن مصيبته في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيه فباست منته والذي أخذته لنفسى من  
 قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان من المشتري (قلت) أ رأيت لو أتى اشترت  
 من رجل دارًا ثابته وقلت قد حشرها ولم تصفها في كتابنا يجوز هذا الشراء (قال) هم إذا كان البائع قد  
 صرف ما باع (قلت) ما قول مالك فيمن باع ضا عند له ثابته عيبًا عاب ووصف كل واحد منهما لما سابه ساعته  
 ثم تفرق قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك (قلت) فان ضرر السلعتين أحلا فيضنيهما إليه (قال) لا خير  
 في هذا وهذا دين بدین (قلت) فان ضرر بالأحد السلعتين أحلا ولم يضر بالأخرى ثم تفرق قبل القبض  
 (قال) لا يصلح تفرقا ولم يضرها إذا ضرر بالآخر لأن السامه لا يتابع إذا كانت بينهما إلى أجل إلا أن يكون  
 قال أتبنا السامه غدا أو بعد فهدا لأس بمكان قال إن لم تكتبها عدا أو بعد عد فلا بيع بيني وبينك  
 أنه لا خير فيه لا معطاة فإن ذلك فالبيع ماض والشرط باطل (قلت) أ رأيت أصل قول مالك أن من  
 باع ضررًا أو حيوانًا أو ثيابًا به ما هو ذلك الشيء في موضع غير موضعهما إذا كان ذلك قريبًا لم يكن بذلك  
 بأس ولا بأس بالتقديف ذلك وإن كان ذلك بعد الجار البيع ولا يصلح التقديف ذلك إلا أن يكون دورًا أو أرضين  
 أو عقارًا له لأس بالتقديف ذلك بشرط كان قريبًا أو بعيدا (قال) نعم هذا قول مالك (قال) وقال  
 مالك ذلك إن الدور والأرضين أمر مأمون (قلت) وكذلك إن اشترت بدابة في بعض المواضع وموضعها  
 بعيد وب عينه لم يجزى أن أخذ الثوب مثل ما لم يجزى أن أخذ الدابة إذا كان عن الغابة دبابير (قال) نعم  
 كذلك قال مالك (قلت) ولم كرهه مالك أن أخذ الثوب كما كرهه التقديف الدبابير (قال) لأن الثوب  
 يتنقع به وليس فلا خير في التقديف ذلك (قال) وقالت مالك فلان رجلًا من زروع رجل مرآه وهو معه على

من الأخبار ولا يمكن الجمع بينهما والجمع بين هذين الحديثين ممكن بعمل التفرق المذكور في الحديث  
 على التفرق بالآذان أو الشرق الكلام وأما ما يدل على أنه مسوخ فلهذا مرار العمل بالمدينة  
 على خلاف ما قدمناه وهو روى عن ابن عمر راوى الحديث بما يدل على أنه حديث ترك العمل طاهره في زمن  
 الصحابة بالمدينة ما لم يسمع علموه في مواضع الأثر بل أولوه عليه وذلك أنه قال سمعت من عثمان أنه قال للمؤمنين  
 بالوادى عال في خير فلما أتيا سارحت على عقبي حتى فرحت من عهده حسنة أن يرادى البيع وكانت  
 السنة أن البعير بالتجارة المنة قالوا لا يقال كان كذا وكذا إلا ما ذكره يذهب لظاهر قائم باب وفي قوله  
 رضي الله عنه كانت السنة يراد من مابسته ما رضى الله عنه وذلك في رواية البيهقي في الله له وسلم



(قال) وكذلك قال مالك ذلك انه يبيع سلمة لعائبة فلا يصح التقديفها (قال) وقال مالك لو ان رجلا كان له على رجل دين فاعذنه بدنه جارية فاشترى او متاعا يتواضع العبيته لانهما من عليه الرقيق فيتواضعها العبيته (قال) مالك لا يخفى ذلك وهذا يشبه الدين بالدين (قال) قلت لما لك فان اشترى رجل جارية فواضعها للعبيته فسلمة له صاحبا ببيع رجعه اليه (قال) مالك ان لم يتقدار بيع فلا بأس بذلك لانه لا بدري ايحل له ذلك ام لا لانها ان كانت حاملة لم يصلح له الرمي لانه لا يبيع فيه يبيع ولا شراء طري لانه لا يبيع زالمشترى ان يقبل من البائع بما يتقدم في الثمن لانه لا بدري ان يثم له البيع ام لا كما لا يجوز البائع الاول ان يقبل من المشتري زيادة قبضه بها من الجارية وتوكلت فسر مالك (قال) وقال مالك لا ارى بأسا ان قبضه منها برأسه لا زيادة فيها ولا نقصان قبل ان يخرج من الحبيضة ولا ارى على صاحبها فيها استبراء (قلت) ويسمعها من غير صاحبها باقل أو أكثر (قال) مع لا بأس بذلك اذا لم يتقدم الثمن ولم يأخذ ربحا فذاخرت من الحبيضة قبضها مشترها وان دخلها حص عمل فيها كما يعمل في مشترها وهذا أحب قول مالك فيها الى (قلت) وكذلك اذا تبرت دارى من رجل الى شهرين ثوب موصوف في يده ثم انى بت ذلك الثوب منه قبل ان قبضه منه يداهم أو دنا يراو ثوبين مثله من سفه أو سكتى داره (قال) لا ارى به بأسا اذا علم ان الثوب قائم اذا وصت الصفة الثانية (قلت) فان اكرت دارى بزيادة بينهما موصوف في موضع يصدق رايها الاتيان في موضع يبعد على أن يتدى بالسكى الساعه (قال) لا يصح ذلك لان الله اياه العائبة لا يصح فيها التقديف وان كان غنا عر ضا وكذلك قال مالك في غيره من أهل العلم فلما لم يصح له فيه التقديف لم يصح لك أن تتقدم في غنا سكتى دارك (قلت) وأرايت ان اشترى بزيادة وهي غائبه سكتى دارى هذمته على أن لا ادفع الماد حتى اقبض الما به يجوز هذا أم لا (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) ولا تراهم من الدين بالدين (قال) لا لان هذا عينه وهو غائب وانما الدين بالدين في قول مالك في المضمونين جميعا ولو كان أحدهما عينه الا انه غائب في موضع لا يصح فيه التقديف الا تخرم مضمون الى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصح التقديف بشرط حتى قبض السلعة العائبة التي فيها الا ان يتلوع المشتري بالتقدم عنده من غير شرط كان بينهما لان مالك قال لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلعة العائبة التي لا يجوز في متاعها التقديف أو الثمر العائبة في رؤس الثمن الذي لا يجوز في سلمة التقديف الى أجل ولم يزل مالك يذهب ولا يورق ولا يبرس والذهب والورق الذي لا شئ فيه أنه قوله والعروض والحوان انه لا بأس به وهو أمر من (قلت) والتمر العائبة كيف هو عندك (قال) قال مالك كان المنيرة من عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يبيع تمر حواطه وهو بالمدينة فبيع تمره كبلات التي بالصقرا ثم يبيع ثمن الى أجل كبير لانه لم يرب بذلك بأسا ولم يره أحد من الدين بالدين (قال) سعنون وهذه صح في بيع البرنامج وقد قال مالك ولو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحواط جاز لصاحبها أن يبيعها (قال) أين القاسم فانما كانت الحواط بعيدة منه مثل افرقية من المدينة فهذا لا يصح لانه لا يبلغ حتى تجد الثمرة فلا يخفى هذا لانه لا يعرفه ادم يوع الناس وهذا مما

الا أن يكون البيع شرط في الجبار فيست كانه قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يفترقا فان فترق فاعناه باللفظ فلا حاجة لما الا في بيع الخيار وهذا من

(فصل) وقد يثبت أن تكون فائدة الحداث والمرا دبه عند من ذهب الى أن العرفه بالاقرار أن من أوجب البيع من المتساويين لصاحبه لا يلزمه وله الرجوع عنه في المجلس ما لم يبيعه صاحبه بالقبول فيه وهذا ظاهر الا انه ليس على مذهب مالك واعا هو قول محمد بن الحسن والذي يأتي على المذهب أن من أوجب البيع من المتبايعين لصاحبه لزمه ان أجابه صاحبه في المجلس بالبول ولا يمكن له أن يرجع عنه قبل ذلك

لا تدركه ولا تعرفه (قال) وقال مالك لو كان هذا الحيوان لم أريه بأسا إذا لم يشهد (قال) وقال مالك ولو كان في المورود الأرضين ورطب النخل لم يكن ذلك بأسا وإن شهد (قال) أين القاسم وإنما النخل تحسيري مني وما ذكرت لك من هذا النخل من مشربها إذا كانت باقرية وما أشبهها فلم أسمع من مالك وأما هو تحسيري مني (مخزون) إلا أن يكون النخل راسا

### ﴿الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة﴾

(قلت) أريت أن اشتريت سلعة قد كنت رأيتها وسلعة موصوفة هات قبل أن أقبضها ما دعى البائع أنها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري أنها ماتت قبل الصفقة (قال) في قول مالك الأول دعى من البائع إلا أن يأتي بالينة أنها ماتت بعد الصفقة فلم تكن له ينة حاتم المتابع على عليه أنها ماتت بعد وجوب البيع إذا ادعى البائع أن المتابع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلم يدع البائع أن المتابع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا عين البائع على المتابع هو من البائع (قلت) فلم اشتراها بصفة أو كان قدراها أنها ماتت قبل أن يقبض فقال البائع ما أدري في ماتت أقبض البيع أو بعد البيع وقال المتابع ذلك أيضا (قال) قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأما لا تخرجهي على كل حال من البائع حتى يقبضها المشتري (قلت) أريت أن اشتريت سلعة قد رأيتها وأعلمت البائع أي قدر أنها فاشترتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها قال البائع هي على الصفة التي رأيتها من نرى القول قوله في ذلك (قال) القول قول البائع وعليه الجين إلا أن يأتي المتابع بالينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها وذلك أني سمعت من مالك وتزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجها هو وم قسم قسوقها لهما مائة درهم ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل فقال ما فعلت بجارية قال هي عندي قال فهل لك أن تبيعني يا هاتل نعم فباعها إليه على الفور الذي قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بشا الرجل إلى الجارية فأبى بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حالها كثر أنها وقد ازداد ورما (قال) مالك يلزم المشتري ومن علم ما قبل وهو مدع إلا أن يكون له ينة على ما دعى وعلى البائع الجين فثبتت مثل هذه (قال) أشهب لا يؤخذ المشتري بشيء ما أقر به على نفسه والبائع المدعى لأن المشتري بائع والبائع يريد أن يلزمه ما جدد

### ﴿في الرجل يشترى طرقي دار رجل﴾

(قلت) أريت أن اشتريت طرقي دار رجل أيجور هذا في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك أن لو باعه موضع جددع له من حائط يحصل عليه جددع له (قال) نعم هذا أيضا قوله إذا وصفت الجددع التي يحصل على الحائط قلت ويجوز ردها في الصلح قال نعم

### ﴿اشتراء عمودان أو جفن سيفه بلا يده﴾

(قلت) أريت أن اشتريت عمودا من رجل قد دعى على عموده ذلك عرفه في داره أيجور ردها الشراء وأحق العمودان أحمت (قال) نعم وهذا من الأمر الذي لا يحتق فيه أحد بالمدينة علمه ولا عصر ويحتمل أن يكون معنى الحديث وفاته التي سبق لها أن المتساومين ما لم يوجب أحد مما صاحبه الرجح فلا يلزم البائع ما لم يتم البيع مما طلب من الثمن ولا المتابع إلا أن يبادل منه في حال المساواة وأن يأكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم يتم البيع بالكلام وهذا يأتي على قول مالك المدعو

﴿فصل﴾ وإذا جمل الحديث على هذا جاز أن يحمل الاستسما في قوله في الحديث الباع الجار على ما تقدم

(قلت) أرأيت أن اشتريت من رجل جن سبعة وهو محلي وأصله من جاتلهم اشتريته لنفسه ليصلح بهبنا  
 الشراحي قول مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك (قلت) ويقتض صاحب الحليسة حليته إذا أراد صاحب  
 البعث ذلك وأراد صاحب الحليسة قال نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) ولا ترى هذا من الضرر  
 قدر ضياعه لآلئها

(باب عشرة أذرع من هواء هوله)

(قلت) أرأيت أن يباع عشرة أذرع من فرق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز هذا في قول مالك (قال)  
 لا يجوز هذا عندى ولم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن يشترط له ماء فيه لأن يفي هذا فوجهه فلا بأس بذلك  
 (قلت) أرأيت أن يشتري من رجل عشرة أذرع فباعه له وليس فوقه حتى يذ أن أيجوز هذا (قال) هذا  
 عند جائر (قلت) تقتضه عن مالك (قال) لا إذا بين صفقة ماسي فوق حذاه من عرض حائطه

(باب سكي دار أسكها سنين)

(قلت) أرأيت لو أن رجلا باع سكي دار أسكها سنين أيجوز هذا بما في قول مالك أم قدسده أم هو كرا أو غيره  
 (قال) بل هو جائز وهو كرا لأن مالك قال لا أنظر إلى الله لا وأطرا إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يشترط  
 القول وإذا لم يستقم الفعل فلا دفعه القول (قلت) فهم يحررون أن اشتري سكتاى وبخدمة عبدى الذى  
 أخذتمته (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والطعام وجميع الأشياء (قلت) فهل يجوز أن يشتري  
 سكتاى الذى أسكتته سكتى دارى أخرى أو بخدمته أو بخدمته عبدى آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى  
 به بأسا (قلت) أيجوز أن اشتري من سكتى في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها هذا  
 أو إلى أجل وبالطعام هذا أو إلى أجل لأن مالك قال لا بأس بشراة ثيابون طعام إلى أجل

(باب أسلمة إلى الأجل البعيد)

(قلت) أرأيت أن اشتري الرجل أسلمة إلى الأجل البعيد العشرين أو العشر من سنة أيجوز ذلك في  
 قول مالك قال نعم ذلك جائز (قال) فليست لك طر رجل يؤجر عبده عشرين سنين (قال) لا أرى به بأسا  
 (قال) ابن القاسم ولقد تافهن مرة ببيع ذلك في الدور ولا يجوز في العيسد (قال) فالت مالكا عنه في  
 العيسد قال ذلك جائز وأجزه العيسد إلى عشرين سنين عندى أخوف من بيع أسلمة إلى عشرين سنين وإلى  
 عشرين سنة

(باب دار أو اشتري سكتا هاسنه)

(قلت) أرأيت أن يشتري الرجل على أن يباع سكتا هاسنه أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك  
 ذلك جائز إذا اشترط البائع سكتاها الأشهر أو السنة ليست بجيدة وكرما يباع من ذلك (قال) مالك لو أن  
 اشترط سكتاها جاتلهم (قال) وقال مالك في الرجل يملك وعلا دينه يقرى بالهوله ودارها أحراة  
 ساكنة (قال) لا أرى به أسا إن ناع و يشترط العرا سكتى المرأة عنها هادك على مثلك

(باب الرجل يبيع الله أو يشترط كراهتها)

(قلت) أرأيت أن يبيع الله أو يشترط كراهتها أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك  
 لأحرمة وأعيانهم من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأما أشهر والأحرمة المتباعد فلا حيرة  
 وأن يحمل على معنى أن يقول أحدهما صاحبه أحرا أو دونه مختار لم يملك البيع ويسطع به إلى أو على  
 مروي في من الآراء أن ما يبر كل واحد منهما على صاحبه بالهوله أو بالشرط قال أن يقول أحدهما

(قال) قللت لثمن اشتري عليه من ذلك أمرا بعدا فقلت الدابة بمن هي (قال) هي من ياتها  
(قلت) أرايت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوبها ثمرا فأصيبت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم  
قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) وكل صفقة وقعت فاسدة  
فالمصيبة فيها من البائع خير قبضها المشتري (قلت) فإذا قبضها المشتري فقلت عنده فاصفقه فاسدة  
فأي شيء ضمن المشتري أقيمته أم الثمن الذي وقت به الصفقة (قال) بملك يضمن قيمتها يوم قبضها (ابن  
وهب عن يونس بن بزيع بن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع الجبر أو الدابة ويستقي ظهرها إلى المدينة (قال)  
ربيعه و هو ممدود لا يجوز كذلك في العبد إذا اشترط أن يخدمته إلى كذا وكذا (يونس) بن بزيع من ربيعة  
أنه قال ولو باعه ثمن واشترط جلانه كان جائزا وعليه جلانه على ما أحب أو كره (وقال) عبد العزيز بن  
أبي سلمة ومن المحاطرة يبيع الرجل راحته أو دابته بكذا وكذا دينار أو له ظهره بأسفروه فكذلك وتفسيره ما كره  
من ذلك أن يبعه باقه بشر من دينار أو يظهرها حيث يفت من سفروه ذلك قال مالك إن اشترط ركوبها  
إلى قريب فلا بأس بذلك فلما أن يشترط ببيع الدابة أن يركبها إلى الموضع العبد الذي يفت أن يدر فيه دبرا  
يملكها ولا ترجع منه فذلك يبيع المرو ولا يجل وقال البيهقي في التريب لا بأس به بالعبد لا أحبه

(في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض إلى أجل فيبيعه من رجل بدنا يرا أو بدراهم فيصيبها  
فحسنا أو يوظفها أو ينقص البيع)

(قلت) أرايت أن كني على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل  
بدنا يرا أو دراهم فأصيبت الدابة يرا أو الدراهم فحسنا أو دراهم أو يوظفها أو ينقص البيع فبعت ذلك الدين من رجل  
مالك (قال) أرى أن البيع لا ينقص فباينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم يجوز فيه تأخير  
اليوم واليومين أو ألا ترى أنه أيضا لو رضى عاني ببيعة من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزا فليس  
جائزا ويبدل ما أصاب في الدراهم والدابة بما لا يجوز بينهما

(الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر)

(قلت) أرايت لو بعت طعاما إلى أجل بدراهم أو بدنا يروى من البلد ينة وشملت أو شرطت على المتاع أن  
يدفع إلى الدراهم أو الدابرة أو داخل الأجل بالقساط (قال) قال مالك إذا ضرب الأجل وسمى البلد فلا  
بأس به (قال) وإن سمي البلد ولم يضرب ذلك الأجل فلا خيرة ران ضرب الأجل ولم يسم البلد ذلك  
جائز وحيث حالته أدخل الأجل أخذ منه دراهم أو دابرة بالبلد الذي تباينها فيها أو غير ذلك (قلت) أرايت  
أن كان قد سمي الأجل وسمى البلد الذي قبض به الدراهم أو الدابرة فقبضه وقدر الأجل في غير ذلك البلد  
لأن شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك إذا دخل الأجل حيتا قبضه أخذ منه وإن كان قد سمي للبلد فقبضه في  
غير ذلك البلد أفضى به لا يطره حتى يرجع إلى ذلك البلد لا يلو شاء أن لا يرجع إلى ذلك البلد أم لا  
وهو حسد فله أن يذهب هذا (قلت) فلن كان العمل على ساعة عرض من العروض حوهر أو لؤلؤا  
وإنما أرطعها أو مساعا أو رقيقا أو حيوانا أو غير ذلك من العروض وشرط أن يسه ذلك في لمدن اللدان  
إلى أجل من الأجل (قال) إن القاسم أما العروض والنبات والطعام والرتيق والحجر وإن كانه قسم  
مالك أو فيه يوجهه بالبلد الذي شرطا فيه إذا دخل الأجل (قال) ولم أسمع به في اللؤلؤ والحجر وما

لصاحبه أحبه وهذا لفظ نطق به الشافعي وكل من جلى الحديث على امره رأى أن لا يراد ما سمي وإن تم  
البيع به مال الكلام ما يشترط بالابدان والتأويل الأول أنه حران فلهذا إذا أراد أن يطلق في الشرع

فإن قيل لو كان ذلك البيع في بلد لا يباع فيه إلا بالدينار لكان ذلك البيع باطلاً لأن هذا مذهبنا وليس هذا مذهبهم  
والجواب لأن الذهب والورق عين في جميع البلدان (قلت) قل من أجل الإجل قال الذي عليه هذا الإجماع  
لا يخرج إلى ذلك البلد (قال) قال مالك ليس له أن يوقيه إلا في ذلك الموضع أو يوكله أو يكره أو يخرج  
فيوقه صاحبه لا بد من ذلك

﴿ما يباع من أوقع سلعة ثم قال لم أورد البيع﴾

(قلت) أرايت الرجل يقول للرجل بعتي سلعتك هذه بشرة دنائير (قال) سألت مالك عن الرجل يفت بالسلعة في السوق فيأتيه  
الرجل فيقول كم سلعتك هذه فيقول بعتها دنائير فيقول قد أخذتها فيقول لا تخروا لا يعلو فذلك أن أوقعها  
لبيع أن يرى أن هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف باليمين لا اله الا هو ما سومة على الإيجاب في البيع ولا  
على الامكان ولا سومة الا على أمر كذا أو كذا لا يريد كره غير الإيجاب فإذا حلف على ذلك كان القول قوله  
وان لم يحلف لزمه البيع فمثلت تشبه هذا عندى (قلت) أرايت لو أرى قلت لرجل باطن قد أخذت  
صنعتك هذه كل ثمانية عشرة دراهم فقال ذلك أنى البيع قد لزمنى في قول مالك قال نعم

﴿بيع السمن والصل كيلاً أو درهماً في الظروف ثم وزن الظروف مثلك﴾

(قلت) أرايت ان اشتريت سمناً أو زيتاً أو صلاً في ظروف كل بطل يكدا وكدا على أن أرى الظروف  
بالصل أو بالسمن أو بالزيت ثم وزن الظروف فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك  
وسألت مالك عن الرجل يشتري السمن أو الصل أو الزيت في الظروف كيلاً فيريد أن يرى نواذك السمن  
طروقه أو الصل أو الزيت ثم يطرح وزن الظروف من ذلك (قال) قال مالك إن كان وزن القسط  
كيلاً معلوماً لا يختلف فقدر نواذك القسط كم هو من بطل إذا وزنوه فلا بأس به أن يزن نواذك فيعرفون  
كم من قسط فيه كيلاً بالوزن ويطرحون وزن الظروف بما كان فيها وذلك ان البيع يقع على ما يحد وزن  
الظروف فإذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به (قلت) أرايت ان وزنوا السمن وتركوها  
الظروف عند البائع ثم أتتهم رجوا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف التي كان فيها السمن وقال البائع  
بل هي الظروف التي كان فيها السمن (قال) ان القاسم ان تصادقا على السمن ولم يثبت اذا اختلفا في الظروف  
وزن السمن فإن كان السمن قد اختلفوا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه  
لانه ما مومن ان المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوارنه فقد أثبتته  
عابها فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع أسلم إلى المشتري الظروف عابها يزن ثلها وصده على وزنها أو دفع  
الظروف اليه سلموا وزنها فدعى أنه قد أبدلها فهو مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد أثبتته  
(قلت) أرايت لو أرى اشتريت من رجل جارية بعتها دينار فأصبت بها عيباً جئت أردّها فافكر  
البائع الصب فقال الرجل أجنبي أنا أحدها منك ما يجتمع بين دينار على أن يكون على كل واحد منكما  
من الوسيعة خمسة وعشرون قرشاً بذلك أيلزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لا ريب لما عندى  
ولم أسمع من مالك الا ترى لو أن رجلاً اشتري عبداً من رجل على أن يعينه فلان بأصدهم فقال له فلان  
أنا أعينك بالبدنهم فاشتري العبدان ذلك لا ريب للان

انما يفهم منه اثبات الخيار لا قطعه ومن أهل العلم من ذهب إلى أن المراد القرعة بالادان الا انها فرقة محل





يبيع ذلك حليته وان كان لم يسلّم ذلك جائز حليته (قلت) أرايت ان وكلت رجلا يشتري لي سلعة أو يبيع لي  
سلعة فاشتري في أو يبيع عليا يتباين الناس في مثله أبيعو زعي أم لا (قال) لا يجوز ذلك حليته (قلت) وهذا  
قول مالك (قال) نعم قال مالك وان رجلا أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الخن ضمن عند  
مالك مثل أن يبطيه الجارية يبيعه أو لا يسمى له مخافيه بها خمسة دنانير أو أربعة وهي ذات مخن كثير فلا  
يجوز (قال) ابن القاسم قل أن أدركت الجارية ففرض البيع وردت قل تلفت ضمن البائع قيمتها (قلت) أرايت  
ان وكلت رجلا يشتري لي سلعة فبعتها فاشتري السلعة وهي ثمانية دنانير فاشتريها بألف درهم (قال)  
لا يلزم الأمر بلزم الأمر في قول مالك الآن بشا هذا لا أمر فيكون ذلك له إلا في مثل ما يتباين الناس في  
مثله فذلك يلزم الأمر ولا يلزم المأمور وهذا قول مالك (قال) وسئل مالك عن الرجل يأمر رجلا أن يبيع له  
سلعة فيبعتها (قال) مالك يلزم البيع الأمر الآن ببيعها للمأمور بما لا يشبه فيكون ذلك البيع غير جائز  
ويقتضى البيع ان كانت لم تفت فان كنت قد فأت ضمن المأمور قيمة تلك السلعة كالأمر (قال) ابن القاسم  
ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل يبع فلاني هذا أو داني هذه فأخذها وباعها بدينار أو دينارين أو ما أشبه  
ذلك مما لا يتباين الناس في مثله فهو ماض (قال) وهذا قول مالك (قلت) قلن وكلت رجلا يشتري لي عبد  
فلان بشره هذا أو طعامه هذا (قال) أمافي الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الأمر طعام مثله وأمافي  
العبد فهو جائز أيضا ولا يرى به بأس إلا في أرايه كانه أسلفه الطعام والتوب جهاو برضاؤهما (قلت)  
أرايت ان وكلت رجلا يشتري لي برذوا عشرة دنانير فاشتري خمسة دنانير (قال) قال مالك ان كان على الصفة  
فذلك جائز والبرذون لا يرد للموكل (قلت) فان اشتراه عشرة دنانير (قال) قال مالك الأمر غير ان شاء أخذه  
بشر ين دينار وان شاهده (قال) مالك لو كان أمره أن يشتريه عشرة دنانير أو دينارين أو دينارين أو دينارين أو دينارين  
التي توافي مثله لم الأمر ذلك وغرم تلك الزيادة وللزيادة عند مالك وجوه مثل الجارية يأمره أن يشتريها  
بما تقدم بغير دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه ولقد سألت فقلت الرجل يأمر الرجل أن يشتري له  
الجارية أو عين دينار أو يزيد الدينار أو يزيد الدينار فقال ذلك لا يرد له إذا فأن الزيادة قد مر ما ترى انها تكون  
زيادة في تلك السلعة وفي ذلك المخن (قلت) أرايت ما تشتري بما لا يلزم الأمر في قول  
مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك لو أن رجلا أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الخن  
ضمن رضاء مالك مثل أن يبطيه الجارية يبيعه أو لا يسمى له شيئا فيبعتها خمسة دنانير أو أربعة وهي ذات  
مخن أكثر فهذا لا يجوز (قال) فان أدركت الجارية ففرض البيع وردت وان تلفت ضمن البائع قيمتها  
(قال) لي مالك وان أمره أن يبيعها فباعها عشرة دنانير وقال ذلك أمرته وقال الأمر ما أمرته إلا بالحد  
عشر دينار أو أكثر (قال) قال مالك ان أدركت السلعة يبيعها حلف الأمر بالله على ما قال ودن القول  
قوله (قلت) لما قال قل المشتري أعانت ما دم وقد أقررت بأن أمرته بالبيع (قال) مالك اذا أدركت  
السلعة فيها أحلف الأمر وكان القول قوله فان حلف المأمور وأمره بذلك ولا تسمى عليه يريد بذلك  
مالك اذا كان ما يبيع المأمور غير مستكر (قلت) لم قال مالك هذا ما هنا وقد قال في الرجل يدفع إلى الرجل  
ألف درهم يشتري له بها حلة فاشتري بها ثوبا ان القول قول المأمور مع عينه (قال) انما قلت ذلك  
ولم أسع منه مالك لا قد أقر له بالوكالة على الاشتراء طما تشتري الوكيل ما أمره وكيله عليه والمذهب  
ممنه كل الأمر مديع على المأمور يريد أن يضمه فلا يسل قوله إلا حنة وان السلعة التي اختلفا  
فيها فاقته فذلك كل القول قول الأمر اذا كانت كل القول قول الوكيل لان الأمر مديع يريد أن يضمه  
فثبت الساعه لثبوت الدانير (قلت) أرايت لو أن رجلا دفع إلى رجل مال وأمره أن يشتري له سلعة من

السلعة فاشتري به السلعة فضاغ المال سدا ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل بشتري له السلعة ولم يدفع شيئا فاشتراها الرجل ثم دفع الاتم المال إلى المأمور ببيع السلعة فضاغ المال من المأمور قبل أن يدفعه (قال) مالك على الأمر القرم ثانية (قلت) فلو ضاع ثانية (قال) يلزمه ذلك (قال) وأما مسئلتك في الذي دفع المال وأمره أن يشتري به فاعلم أنه إن يشتري به ذلك المال بعينه فاعلم هو بمنزلة الذي يدفع المال إلى الرجل فراضا بشتري به سلعة فإني إلى المال فيبعده قد تلف فلا يلزم صاحب المال أدائه ويكون صاحب القراض بالخيار إن شاء دفع المال ثانية أو يكون على فراضه وإن شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل فكذلك الذي دفع المال إلى المأمور وأمره أن يشتري به ذلك المال فإنه إن ضاع بعد ما اشتري كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومسئلتك منه سواء (قلت) أرأيت لو أتى أمرت رجلا بشتري لي جارية بربر فبعت لي بجارية بربر ففوتها فعملت في أول فصل ثم قدم المأمور بجارية بربر فقال إنما كنت بشتري لك الجارية فودعته وهذه جارية التي اشتريتها لك (قال) إن كان لم يبين له ذلك في البعثة حين سأل به بالجارية فبعتها لم يثبت عليه وطعن القول قوله وقضى جاريته ودفع إليه التي زعم أنه اشتراها لو كان كانت قد خانت لم يثبت له أو عتق أو كابة أو تدبر لم أره شيئا ولم يعلبه سبيلا في لا أخضعتا قد وجب وشبهه قاله بقوله إلا أن يقيم اليه فكذلك جاريته ويلزمه أن يجرها إلى أبيها بالمأمور لأن مالك قال في رجل أمر رجلا أن يباع له جارية بمائة دينار فقدم فبعت إليه بجارية ثم قبضه بعد ذلك فقال له إن الجارية كانت تقوم بخصمين ومائة دينار وبذلك اشتريتها (قال) مالك إن كانت لم تفت خبير لا أمر فإن أجب أن يأخذها بمثل أخذها وأردوها وإن كانت قد حلت لم يكن عليه غرم شيء إلا الماتة التي أمره بها بلغني ذلك من مالك من أتق به فمسئلتك منه (قلت) أرأيت العبد إذا وكل رجلا أن يشتريه بمال دفعه العبد إلى الرجل فاشتراه (قال) يبرم عنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كمال ذلك قال مالك وسأله عن العبد يدفع إلى الرجل مالا فيقول اشتري لنفسك فقال ما أخبرتك (قال) ابن القاسم إلا أن يستثنى المشتري المال فيكون البيع جائزا ولا شيء عليه غير الثمن الذي دفع إليه أولا (قلت) أرأيت أن أمرت رجلا أن يبيع لي سلعة فباعها وعنها أملك من تجعل السلعة (قال) سألت مالك عنها فقال الأول أولا هي باعها الآن يكون المشتري لا تحرق قبضها فهي له (قال) ابن القاسم وأجبت بعض أهل العلم عن دية منتهى رأيت مالكا ودية فيا لحن عنهما يصح لانه مثل النكاح إن النكاح نكاح الأول إذا أكلح الوليان وقد قرض كل واحد منهما إلى صاحبه أن الأول أولى إلا أن يدخل بها الآخر (ابن وهب) عن يوسف ابن يزيد عن دية أنه قال في رجل بعت سلعة مع رجل وكله بيعها ثم بدد الرجل أن يباع سلعة وتعتق أثر وكيله فوجد الوكيل فباعه وكان بيع سبيل المال قبل أن يبيع الوكيل (قال) دية أن الوكيل يبيع ويبع السبيل بجائز أيهما كان أول الوكيل أو السيد كان هو الذي يدفع السلعة إليه ويضمن بهه فيعه أجور وإن أدركت السلعة لم يدهها وأحد ماله إلى صاحبه فأولها بيعا أجور ماله إليها (قال) الليث بن سعد قال دية وأما كل شراء الذي قبضها أجور وإن كان لا يتحلل منه فمن إن كانت وليدة استحلها وإن كانت مصيدة حلها

قاله هو في بيع الوكيل السلعة

(قال) وقال مالك في الرجل يدفع إلى الرجل السلعة فيبيعها له ويبيعها بطعام أو عرض فصداه بغير صاحب السلعة البيع ويقول لم أمره أن يبيعها بطعام ولا عرض (قال) مالك إذا باعها لغيره فهو دية من وقال غيره إن كانت السلعة قاله لم تفت خبير صاحبها فإن شاء أجاز البيع وأخذ العرض أو الطعام الذي بيعت به

التلقين لأن لا يجوز فقهه نفس البيع وأخذ سلته ولم يكن له أن يضمن البائع لأن السلعة لم تثبت حال فانتكح  
 بغيره وإن شاء أحد الطعام ضمن سلته وإن شاء ضمنه فاجتمعا أو سلم الطعام أو العروض البائع (وقال) فبيعه  
 كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والاقتراض ليس عليه أصله من الأمر المستفكر الذي ليس  
 به عرف مثل أن يأمر رجلا ببيع سلته فبيدها وتحت بيعها لا يباع مما مثله أو يدعي أنه أمره بذلك فيشكر  
 رب السلعة أن يكون أمره ملك أو ادعي المأمور أنه أمره أن يبيعهما فينار ين إلى أجل أو بمحسة فثابر  
 وهو بجماعته فيشترى أو طعام أو عرض وليس مثلهما يباع به فإن هذا ليس بجائز على الآخر وإنما أمره  
 الآخر بالبيع ولم يأمره بالاشتراء الآخرى أملا أمره فبيع سلته فأعيا البيع بالاعيان والاعيان الدنانير  
 والدرهم وإن بيعه السلعة والطعام والعروض وهي مما لا تنوع بها عما هو لشرائه من العرض والطعام وهو  
 لم يأمره بالاشتراء لأن العروض والطعام هو مضمون وليس هو ضمن الآخرى فاعين من سلف طعاما بعينه في  
 عرض إلى أجل فاستحق الطعام اقتضى السلم ولم يزل له أنت طعام مثله ولو سلف حراهم أو دنانير في عروض  
 إلى أجل فاستحق الدنانير والدرهم لم يفتن السلم في له أنت دراهم مثله أو دنانير مثلهما لا يفتن  
 وليست بالمتوفرة والطعام والعروض مضمون وليست ضمن وإن الرجل يشتري السلعة بالدراهم أو الدرهم  
 وليست عنده فلا يكون به بأس ولا يقال له فيه ما ليس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلعة التي لا تكال ولا  
 تور من سلح تكال وتور من صفها ولا من غير صفها أو طعام ليس عنده لأن ذلك وإن كان مشترى بالما  
 اشتري من السلعة التي لا تكال ولا تور من سلح تكال أو تور من طعام يكال ليس عنده فهو بائع أو بائع  
 بالما ليس عنده وقد قامت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز  
 بيع ما ليس عنده إلا ما قامت به السنة في تسليم المضمون (قال) سحنون وقد سفتنا قبل هذا ما يجوز  
 من التسليم وما لا يجوز وكذا لو ادعى أنه أمره أن يشتري السلعة تساوى حين ديارا عاثة ديارا وادعى  
 أنه أمره أن يشتري لسلعة سلعة وليست تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره أن يشتريها بالبيع وأكثر  
 الآخر دعواه وهو مقر بالوكالة ثم قبل قول المأمور على الآخر وإن ادعى المأمور ما ينافي الوكالات مثل  
 أن يقول أمرتني أن أبيع سلعتك عشرة وهي مما يتعين الناس فيه وقد قامت السلعة فيقول رب السلعة  
 أعما أمرتني أحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاما عشرة قد ما يرد فقلت يقول الآخر أمرتني  
 أن تشتري ما سلطه فالقول قول المأمور وكل مسلمة ادعى المأمور به ما يمكن وادعى الآخر غير ما تقول  
 قول المأمور وكل قائم ادعى به المأمور ما يمكن ولم يفت حالفه الآخر وادعى غيره أحلف الآخر وكن القول  
 قوله قد هذا الأصل على هذا إن شاء الله فمن ذلك الرجل يذم ثوبه على الصباغ فيقول رب الثوب أمرتني  
 بمصغره فيقول الصباغ أمرتني برصغره أو يذم ثوبه على الحياط فيقول أمرتني بقباضه أو يقول الحياط  
 أمرتني بضمصه فليس على واحد منهما ما ادعى عليه غير العمل الذي عمل الأئمة بالله جماعة هلك إلا  
 ما أمرتني به إذا كان ذلك كله من عمل أنه يصيب بالصر من يخط الصفيغ وهو قول مالك

(قال) كل في السلم أو غيره أحذرهما أو أحذرهما ببيع عنده وقد علم بالآخر أو لم يعلم

(قلت) أرايا أن يوكفوكيلا في أن يسلم في طعام إلى أحل فعل وأحذرهما أو جلا من غير أن أمره  
 أيحذر ذلك في قول مالك (قال) هم والرهن والجبل نعمه لا آخر هذا الوكيل لم يصع الا سيرا ووثيقه  
 للآخر (قلت) فإن صاح الرهن عند الوكيل قبل أن يسلم ذلك للرهن (قال) الصباغ من الوكيل  
 لأن الآخر لم يأمره بذلك أن يرهن (قلت) فما كان من ضرر الرهن فهو على الوكيل ولو كان من  
 مضرة فهو للآخر قالهم (قلت) فالقول (قال) الجبل ليس يسلمهما بل حصل الرهن من التلف الجبل

من وجه آخر من وجه آخر (قلت) فلن كلنا لا نعلم بالرجوع فيه ثم قلنا بعد ذلك (قال)  
اذلوا في الرجوع لزمه وكان كانه امر به بقليل من ربه لانه اعاد الزم له (قلت) فلن ردوا لم يقبله رجع  
الرجوع الى ردوا لم يكن الوكيل ان يجسه في قوله ملك (قال) نعم

### (ادعوى الوكيل)

(قلت) ارايت لو ان مكاتباً بعث بكتابته مع رجل او امرأته بعثت بحال اختلعت به من زوجهما مع رجل او  
رجل بعثت بصدق امرأته مع رجل ورجع الذي بعثت ذلك معه اتمدد دفع فكلمه وكذبه المبعوث اليه المال  
(قال) قال ملك في الدين ما اخبرتنا بهذا كله مجهول الدين وعليهم ان يقسموا اليه انهم قد دفعوا ذلك الى  
المبعوث اليه الاضمنوا (قلت) ارايت ان دفعت الى رجل مالا وديعة بغير مينة فوكلته بكيلا يقبضها  
منه قال قد دفعتم الى الوكيل وقال الوكيل كذبت ماله فمت الى شياً (قال) ان لم يقم وقته فقم وقال غيره  
الا ترى ان الوصي امين ولو زعم انه تلف ما في يد الموصي من امواله الوصي امين ما صور بدفع ماله يديه مما  
أوصى به اليه الى من ربه ممن أوصى به الى الوصي قال الله تبارك وتعالى يا ايها النبي حتى اذا بلغوا  
السكاح فان آستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وقد قالوا واشهدوا عليهم فقد أمرهم الله تبارك وتعالى  
بالاشهاد اذا أمروا بدفع ما في أيديهم الى غيرهم فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل او كانت  
عنده وديعة فأمر بدفعها الى أحد فليقبله ما صلى ولي اليتيم من الاشهاد

### (الوكالة الوكيل وانجبه)

(قلت) لو وكلتوكيلا في أن يسلم لي طعام ففعل ثم قال الوكيل صبراً امرأته امرأته فوجز ذلك في قول مالك  
(قال) لا يجوز له ذلك عند مالك لان الطعام انما وجب لأمراً (قلت) ارايت ان وكلتوكيلا يسلم لي  
طعام ففعل ثم ان الامر اكل البايع أترك ذلك له أو وجبه (قال) أرى أن الطعام انما وجب لأمراً  
فكل شيء صنع في طعامه مما يصور له فذلك جائز ولا ينظر ههنا الى الأمور في شيء من ذلك (قلت) ارايت  
ان وكلتوكيلا يسلم لي ثمانية عشرة أراب خنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل آتاه بعد ذلك (قال)  
ابن القاسم ان كان ذلك ثلثي بايع بالينة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقبله اءاعا ما عا ذلك  
للذي وكله فلا يجوز اقاله الا بالامر الذي وجبه الطعام (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) ارايت  
ان وكلتوكيلا يسلم لي طعام أو يتاع على سلعة بينها ففعل ولم يذكر عند عقد الشرط البايع انه اءاعا بايع  
لغيره وقد شهد الشهود عليه اءاعا بايعاً بايعاً أو شهدت الينة حين أمره بذلك ان تكون العدة ههنا  
الوكيل على البايع أم لا (قال) لا ولكنها لا امر على البايع (قلت) فان اصاب الوكيل عيباً بعد  
ما اشترى لم يكن له أن يرد هالان العدة عما وقع فيه (قال) اذا كان اءاعا أمره أن يشتري سلعة بينها  
منسوبة فقال له اشترى عبد فلان أو دار فلان لم يكن له أن يرد وان كانت ساعة موصوفة ليست بينها  
فكلو كيل أن يرد هالان وجد فيها عيباً (قلت) لم (قال) لان الوكيل ههنا ما من لانه لو اشتري سلعة منها  
سبب في ذلك ضمن ذلك فلذلك اذا وجد فيها عيباً لمعاشترى وهو قد حصل يرد هالان يرد هالان  
(قال) وانما على الناس أن تستري لهم السلع على وجه السلامة وقال غيره السلعة بينهما وصيرها  
العهد على البايع لا الأمر ولا الأمر القديم الاجارة والرجوع فيسبب ولا امر بليار فيما يصل للمأمر من  
الردان شأنا جار ردوا من ساء فضعه وارتجع الاله الى قضا ان كانت ساعة وان قال دفعت ساعة ان يصمن  
للمأمر ولا به متعدي في الرد لسلعة قد يشتري لا أمر (قال) لان العام ولم يرد الوكيل هذه السلعة التي

بغير عيبها من قبل أن الوكيل على البائع عهدته قال لا (قلت) فلا شيء جعلته براداً أصاب صيباً لو عتبت  
له عهدته (قال) لأنه ضمن أن يشتري شيئاً ظاهراً قلها الواجب جعلته براداً السبعة بغير عيبها (قلت)  
وكذلك لو وكل رجل بيعاً له سبعة قبايعاً لم يكن له أن يقبل ولا أن يضع من غشاشاً (قال) نعم (قلت)  
وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) ابن القاسم وهذا في الوكيل على شراشيء يبيعه أو يبيعه في الشيء  
القليل المفرد وأما الوكيل المفوض إليه الشيء يبيع بجهته فهذا الذي يكون له ما صنع على النظر  
من أهلة أو رد عيباً وأما اشتراؤه عيباً على ألا يهرأه لم يكن فيأصل عناية (قلت) أرايت أن وكلت  
رجلاً يسلم لي طعام ففعل فلما حل لأجل أخذ الوكيل الشيء عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك إلا أمر  
(قال) لا يجوز ذلك عند مالك وقد فسره ما يشبه هذا

﴿ في رجل وكل رجلاً يبيع له سبعة وأثنى من عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذه ذلك ﴾

(قلت) أرايت أن وكلت رجلاً يشتري لي طعاماً من السوق أو سبعة من السلع وأمرته أن يتقدم عنده  
ففعل ثم أتته لأقبض ذلك منه ففعل من ذلك حتى أدفع إليه الأثنى الذي قد (قال) أرى أن تأخذ السبعة  
وليس لها من أن يمتنع السبعة لأنه إنما أقرضته الثمانية التي اشتريتها السبعة ولم يرهن شيئاً فليس له أن  
يمنعه ما اشتريه من ذلك (قال) ابن القاسم ولو أن رجلاً أمر رجلاً يبيع له سبعة من بلد من البلدان ولم يدفع  
الأثنى إليه وقال أسلفني غنماً فأتاهم فقدم وقال لا أحرم دفعي إلى السبعة وقال المأمور لا أدفع إليك حتى تدفع  
إلي الأثنى فأبى أن يدفع إليه السبعة كل ذلك إلا أمر أن الأثنى كل سلفاً والسبعة عنده ودية وتوليت برهن  
وليس له أن يرهن ما يرهنه وذلك أن مالك يستل من رجل أمر رجلاً يبيع له ثلثاً من مكة ويتقد الأثنى  
من عنده حتى يقدم فيدفع إليه الأثر منه فسلم المأمور فزعم أنه قد باع له الذي أمر به وأنه خاضع منه  
سلفاً اشتراه (قال) مالك أرى أن يهلك باقية الذي لا اله إلا هو أنه قد باع له الأمر وقد عتبه وأخذ منه  
الأثنى لأنه قد استعنه من قال يا بني وما أخذتني فلو كان رجلاً يبيع له خمسة عنده سلفاً ملك أن له أن يرجع  
بشئته حتى يخاصه بمنه إلا أن يكون له دية على هلاكه فإما ملك أنه يرجع بالأثنى ويهلك علمنا أنه ليس  
برهن وليس له عند مالك أن يبيع له سلفاً اشتراه وجب لا أمر إلا أن يرضى الأمر من ذي قبل أو  
يكون الأمر له أنه يبيع له ما تدعى من هلكه وأجبه حتى أدفع إليك الأثنى فهذا رهن عنده (قال)  
ابن القاسم وما بين ذلك أن لو اشتري له بيته وكل ذلك مما يبيع عليه مثل الثياب والجوهر والؤلؤ وما أشبه  
ذلك ثم ادعى أنه هلك في يديه لم تعد له البيته ولم يخاص شيئاً منها فادفع عن الأمر في غنماً وأحلف أن اتهم  
واستوفى غنماً فهذا ملك على أنه ليست برهن وذلك على أنه ليس له أن يبعها إذا اشتراها العبره ووجب الأثنى  
الذي دفع فيها فخر ضامته لمواضعه من الودائع مصدق فيها (قلت) أرايت الرجل يبيع السلعة من  
الرجل فيدعي البائع ما يباعه على أن الخيار للبائع ثلاثاً أو أكثر المشتري فقال اشتريتها وما شرطت على الخيار  
(قال) لا يصدق البائع والبيع له لازم (قال) وسألت مالك عن الرجل يبيع من الرجل السلعة فيأتيه من  
العدلين وقد أحبس صاحب السلعة فيقول البائع إنما بعتك أس على أن جئتني بالغنم اليوم والافلا  
بيع فيقول يئنه قال لا أتر لأم اشتراك شيئاً من ذلك (قال) قال مالك البيع له لازم وهو مدع فستلكت  
مثل هذا (قال) وقال مالك ولو ثبت له هذا لم يأت ذلك ينفعه ورايت البيع له لازم ولو لم يمتل الخيار في هذا  
الوجه (قلت) أرايت لو أني اشتري من رجل طعاماً أصبت الطعام عيباً جئت لأرده فقال البائع عتلت رجلاً  
من طعام عتته وروهم قال المشتري بل اشتريته عندك نصف حمل عتته وروهم (قال) القول قول المشتري  
إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل عتته وروهم لأن البائع قد أقر له بالمائة ألا ترى لو أن رجلاً يبيع فرساً أو

جاء به أو هو باق بوجوب المشتري عياله ليرده قال بئسك وأتروهم بمائة دينار وقال المشتري بل متنبه وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لأن البائع قد أقر بما بينه وبين البائع مدع فبازعها به باعه معه فلن لم يشبه ما قال المشتري وقاض ذلك كان القول قول البائع مع عينه ولا يرد من الثمن إلا نصفه نصف ثمن القرض ولا غرم على المشتري في النصف الجمل الباقي إذا حلف لأن البائع فيه مدع (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال لفلان على ما قد دينار يا بني إلى أجل كذا وكذا وقال المقر له بل هي حقة القول قول من في قول مالك (قال) سئل مالك عن رجل باع من رجل سلعة فأتاه يقتضيه ثمن بصدفك فقال للمبتاع بني إلى أجل كذا وكذا وقال البائع بل حال (قال) إن كان الذي ادعى للمبتاع أجلاً قرى بالانهم في مثله فالحق قوله أو لا كان القول قول البائع الذي قال حال إلا أن يكون لاهل تلك السلعة أمر بقباضه عليه فغيره فيكون القول قول من ادعى الأمر المعروف منهم ومن ادعى عليه قرض فلهي الأجل وقال لا أتروح حال فالحق قول المقرض ولا يشبه هذا البيع وقال غيره في القرض والبيع هو مثل ما قال عبد الرحمن (قلت) أرايت الرجل يدفع إلى الرجل السلعة فيقول ادفع أمرت أن ترهنها ويقول المدفوعة إليه بل أمرت أن أبيعها (قال) القول قول صاحبها فأتت أرم فنت (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يدعي السلعة في يد الرجل فيقول المدفوع إليه رهنها يقول صاحبها لست ودعتكها أن القرض قول رهنها (قلت) فإن قال المدفع أمرت أن تبعها بطعام وقال المأمور أمرت أن أبيعها بدنانير (قال) إن لم تفت السلعة كان القول قول المدفع وإن فأتت القول قول المأمور ويحلف لأن مالكاً قال في الرجل يدفع إلى الرجل السلعة يدها فيقول المأمور أمرتني بعشرة ويقول لا أتمردل أمرتني بعشرة (قال) القول قول صاحبها إن لم تفت ويحلف فإن فأتت كان القول قول المأمور ولا شيء عليه (قلت) أرايت أن دفع إليه دنانير فقال له بدنانير أمرت أن تشتري بها طعاماً وقال المأمور بل أمرتني أن أشتري بها زاً (قال) القول قول المأمور (قلت) ما فرق بين الدنانير والدرهم والسلعة قلت في الدراهم والدنانير القول قول المأمور وقلت في السلع إذا أمرته أن يبيعها أن القول قول الأمر (قال) لأن السلع قائمة بأعينها لم تفتون كانت في المشتري فلذلك كان الدول قوله إذا هي لم تفت والدنانير والدرهم حين أدنه أن يشتري لسلعة فالدنانير والدرهم قائمة مستهلكة فالحق فيها قول المأمور وكذلك أيضاً في السلع إذا كانت مستهلكة قد فأتت فالحق فيها قول المأمور أيضاً (قلت) أرايت هذه الأقوال كلها هي قول مالك (قال) أما في السلع إذا فأتت وإذا لم تفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدرهم فلم أسمع منه وهو رأي

في رجل وكل رجلاً رهن له ويأتيه بالسلف فلهي لا حرماه أمره أقل جماله

المأمور وادعى أنه لم يسل منه الدراهم وقال المأمور قد دفعتها إليه

(قلت) أرايت لو أتت دفعت إلى رجل ثوباً برهنه ففضل فلما جئت أوكه قال الرسول قدر رهنه بعشرة دنانير وقد دفعتها إليك وقال لا حرما أمرتني إلا بحسنة وميضها منك وأقول لم أقبضها منك (قال) إذا أقر بالرهن فالحق قول المرتهن إذا كان الرهن يسوي ما قال المرتهن فإن قال لم أقبض من ثوباً وقد أمرت أن ترهنها وقال الرسول قدر رهنها ودفعت إليك فذهب كان القول أيضاً قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فبازع به إذا كان قيمة الرهن مثل ما قال (قلت) ولم يكن القول قول الرسول إذا قال لا حرما أقبض من ثوباً (قال) لأنما أدنه عليه ومثل ما قاله بعل هذه السلعة فباعها وقال قد دفعت إليك الثمن وقال لا حرما لم يدفع لي شيئاً كان القول قول البائع لأن من باع سلعة فلهي بوض المال وإن لم يكن قبل له ببع وأقبض وأعتقل له ببع فسته من باع له بقبض فلهي في القيس وهو غير تجر قبله بديه لرجل

فإن المستودع قد خسر ما عليه القول قوله لأن المستودع لم يأمر به بل هو الذي خسرته فيكون على المستودع ما على ولي القيمة (وقال) القرضي يولد دفع رجل إلى رجل ثوباً ليرهنه لرب الثوب فاختلفاً كان كما وسفت في صدر الكاتب أن كان اعتماداً عليه ليرهنه نفسه يقره لرب الثوب بذلك أما لو رهنه لنفسه ثم اختلفاً قبل رهنه لرب الثوب أمرت أن ترهنه بنفسه وقال الراعي لنفسه للشيخ لرب الثوب ليرهنه أذن لي أن أرهنه بعشرة والثوب يساوي عشرة قال قول قول لرب الثوب أنه لم يأن له إلا بخمسة ولا يكون رهننا إلا بما أقر به المعبر والمستبرم مدع عليه

﴿ في الرجل يوكل الرجل بتاعه لسلعة يدين له عليه ﴾

(قلت) أ رأيت لو كان لي على رجل الصدوم فقلت له اشترى به سلعة من السلج جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي به سلعة بعينها (قال) قال مالك إذا كان الأمر صاحب الدين حاضرًا حيث يشتريها له الأمور التي عليه الدين لم أر بذلك بأساً (قال) مالك وأرى أن كان الأمر ليس بحضور لم يصحني ذلك (قال) وذلك أن مالكاً قال لنا لو أن رجلاً قدم من بلد من البلدان بتاعه فباع من أهل الأسواق فصارت دهبه عند أهل الأسواق فقال لهم به ذلك أني مشغول ولا أصير سلعة كذا وكذا فاشروهائي بحالي عنكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال) مالك لا بأس بذلك (قال) فقلت ذلك فلما أن رجلاً كان له على رجل دين وهو نائب عنه فكتب إليه أن يشتري به ذلك الدين سلعة من السلج (قال) لا يصحني ذلك إلا أن يكون كتبني ذلك إلى رجل وكله بقبض ذلك الدين منه فلا أس بولم يره منه إذا لم يوكل (قال) وقال مالك لو أن رجلاً كتب إلى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلد من كسوة يحتاج إليها وغير ذلك فقبل بيعت بها إليه ثم كتب بذلك إليه وأمره أن يتاع به تلك الذهب التي اشترى بها شيء أسمى يحتاج إليه في لده (قال) مالك لا بأس بذلك وهذا من المعروف الذي ينبغي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق مالك بين هذه الوجوه الثلاثة على ما فسرتك (قال) ابن القاسم وهي في القياس واحد

﴿ تم كتاب الوكالات من المدة الكرى وبليه كتب العرايا ﴾

سم الله الرحمن الرحيم

﴿ ملجأ في العرايا ﴾

(قلت) لأن القاسم صفى العرايا ما هي وفي أي التارهي ولن يجوز له بيعها إذا أعربها (قال) مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمر كلها ما ليس ويحرم مثل الغنم والبيوت والجوز واللوز وما أشبه مما ليس ويحرم بغيرها صاحب الرجل ثم يرد لصاحبها الذي أعربها أن يتاعها من الذي أعربها والقري رؤوس النخل وعلماطاتها ثم تحمل لصاحبها الذي أعربها أن يشتريها بالدينار والدرهم وإن كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها الطعام الذي هو من غير سنهها إذا جدها مكانه أو بالعروض شهدا أو إلى أجل ويتاعها بغيرها بسنهها إلى جدها إذا كانت خمسة أوسق فأدنى وإن كانت أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيعها بتم إلى الجدة ولا يصلح تمردا ولا يبيع به أن يتاعها شيء من الطعام مخالفاً لها إلى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك طعام مخالفاً لها إذا جدها مكانه صاحبها الذي يتاعها ويدفع إليه الطعام المخالف لثمة مكانه قبل أن يفرقا وإن شرف قبل أن يبيدها وان دفع إليه الطعام فلا خير فيه هذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا (ابن وهب) قال مالك وإنما يبيع العربي بغيرها من الثمر أن ذلك حري ويحرم في





المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

[illegible]

﴿ في العربية تباع بغير منقها من الثمر أو البسر أو الرطب ﴾

(قلت) أرايت أن أهرأني تحلا مسبحا نيا فأرشد مراده بغير ربي إلى الجدة أأيجوز ذلك في قولك عالت  
(قال) لا يجوز له أن يأخذ الأصفه والأخذ به الربط بالقراءة أجل ودخلته المزاينة ونرج من عدد  
المعروف الذي سهل بيعه الأثرى أن التولية في الطعام تأنخر أوزاد أوقص وحال عن موضع رخصة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صار بيعها لميل البيع وبهرمه ما يحرم البيع (قلت) ولا يجوز أن تشتري العرايا  
بالربط ولا بالسر (قال) نعم لا يجوز

( في المعري يشتري بعض عربيته )

(قلت) أرايت ان اشتري بعض العربية وتترك بعضها وهي خمسة أوسق فأكثر أبيع ذلك في قول مالك (قال) يلغى من مالك أن قال لا بأس أن يشتري منها خمسة أوسق فأدنى (قال) ابن القاسم وأنا أرى ذلك حسناً لا مالكا قال بل لو أن رجلاً أركب رجلاً داره لم يكن بأس أن يشتري من أسكن بعض سكانه وتترك بعضه فهذا عندي مثل العربية ولم أسمع العربية من مالك إلا أني سمعت السكينة من مالك والعربية على هذا

[illegible]

(في الرجل يرى أكرم من حبه أو سبقه به في شراهما)

(قلت) أرايت أن أعرض الحائط كله ليجزله أن يأخذ منه بخرسه بعدما أزهى وحل به في قول مالك (قال) يلقي من مالك ولم أسبغ منه أنه كان دخول إذا كان الحائط خمسة أوبين أو دونه خمسة أوسق فأعراه كله جزأ  
عمر أو الذي أعراه بخرسه إلى الجدار ليعمل لموسمك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق  
أو دونه خمسة أوسق في العراء أن تباع بخرسها (قال) فإن كان الحائط أكثر من خمسة أوسق لم يجزله أن  
يشترى منه إلا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنه (قال) لا بأس بمائة ناير والبراهم وإن كان ذلك  
الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة أوسق (قال) قلت لك قال الجداديا نعم فأني أن يحين فيه وقد يلقي  
أهله وأجله وهو عندى سواهم ما بينك ذلك لو أن رجلا أسكن وجلا داره كالحاجات فطارد أن يتنازع  
منه بعض سكانه فبناير يدفعه إليه لم يكن ذلك بأس (قال) ولقد سألت مالكا عنه فقال لي لا بأس بذلك (قلت)  
وإن كانت الدار كلها (قال) والدار كلها إذا أسكنها بها رجلا وليتسواء (قال) ابن القاسم فإن قال  
قائل إن الحائط إذا كانت خمسة أوسق فادى لا يدخل على بغيره أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعمرى عمرته كلها  
فلا يجوز له أن يشتري ذلك أو أعمال الخمسة على وجه ما أتى به ممن دخول من أعراه وخروجه فليس هو كما  
قال العاجلة على من قال إن الدار إذا أسكنها رجل كلها يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب  
المسكن أن يشتري سكنى المسكن أو بضعه وأصل هذا إذا كان قد أعمرى الحائط وهو خمسة أوسق فأراد  
شرا ذلك فلا بأس بذلك

(في الرجل يعري من حواطة له ثمر بر بئسراها)

(قلت) أرايت لو أن وجلاله حواط كثيرة متباينة في بلد واحد أو في بلدان شتى أعري من كل واحد منها حصة أوسق فلدى أو أكرأني عوز لذه أن يشترى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغنى أن مالكا قال نعم يجوز لذه أن يشترى من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعري من حائط واحدنا مائتي واحد أو أربعمائة أوسق وآخر ثلاثة أوسق وآخر خمسة أوسق جاز له أن يشترى من كل واحد منهم ما أعريه وان كان ذلك إذا جمع يكون أكثر من حصة أوسق فذلك جائز لأبى بهرقد بلغنى عن غير واحد أن مالكا ضوله



فهل يجوز له أن يشتري سكناً الذي أسكنه مكنته داره أخرى أو خدمته بخدمه عبده آخر يجوز أم لا  
(قال) لا أرى به بأساً (سحنون) راعى له معناه ثم يجوز بخدمه عبده آخر وسكن داره أخرى بطريقه الدار  
بأسفلها أو سكناً معشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أحراراً معروفوا للعبدة مثل الدار

### (في المعرى يجوز له قبض المعرى عريته)

(قلت) أرى أن أحراراً في خلافه فلو أنهما قبل أن يطعم في النخل شيء وقبل أن يصور المعرى النخل  
أو رتبته أن يطعوا ذلك (قال) نعم ذلك للورثة والعريفة غير جائزة الذي أحراراً من مات ورجلها قبل أن  
يطعم في النخل شيء وقبل أن يصور النخل (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فلو مات صاحب  
العريه الذي أحراراً قبل أن يطعم النخل وقبل أن قبض صاحب المنحة الذي منع اللبن قبل أن يكون اللبن  
أو قبل أن قبض اللبن والسكنى والخدمة مات ورجلها قبل أن قبض ذلك المسكن أو الأخدم وقبل أن يأتي أبان  
ذلك أن كان ضرب ذلك أحلاً أو قال فآخر حلت النكاح أو جاء اللبن فأقبض ذلك وأشهد له ماتت ب هذه  
الاشياء قبل أن قبض العثم أو النخل أو العبد أو الدار (قال) قال مالك في هذا الأخير فيمن أحرى ولا يمنع  
ولا أسكن ولا أخذ من شيء من ذلك إذا مات ورجلها الذي منعه (قال) ولا منعه الذي يمنع لأنه لم يقبض  
منعته حتى مات الذي منعها (قال) وقال مالك لو أن رجلاً قال فرسي هذه بعد منته في سيدل الله وأشهد  
على ذلك وثله ثم مات صاحبها قبل السنة وقبل أن ينفقه فلا حق لأهل بيته الله وهو موروث على فرائض  
الله بين من ورثه (قال) مالك ولو أن رجلاً تصدق على ابنه كبير وهو غائب أو رجل غائب بدار حضره  
لم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ورجلها شيء المصدق عليه (قال) وقد علم أن الذي منعه من قبض  
صدقه شيعة المصدق عليه وإن مات ورجلها قبل أن قبض فكل شيء ذكرته لك من هذه الاشياء مثل هذا  
فهو واحد وقد قال مالك لو أن رجلاً منع رجلاً عبداً إلى الزرع فمات صاحبه قبل أن يأتي الزرع وهو في يد  
صاحبه لم يقضه لم يكن له شيء فهذا مثل الذي سألت عنه

### (في رد كذا العريه أو ستمها)

(قلت) زكاة العريه أو ستمها من هي (قال) قال مالك على الذي أحراراً وهو رب الماط وليس على الذي  
أحراراً شيء (قلت) أرى أن لو أن رجلاً أحرى ماطله ولا عمة فيه على من علاج الماط على قول مالك  
(قال) قال مالك لا شيء والزيادة على رب المال (قال) وكذلك لو فوجده من المساكين فانت تعلم أن لو  
نصدق شجرة ماطله على المساكين لكان ستمها على صاحبها ولم يؤخذ من المساكين ويستأجر طعمهم فيها  
منها وهو الذي سمعت من أنس بن مالك وبعيل عماريين ذلك لو أن رجلاً رتب عمة ماطله أو علات قبل أن  
تطيب لكان ستمها ورثتها على الذي يورثها أن كاف تباع الزكاة لم تكن تباع الزكاة لم يكن على واحد  
منهما زكاة والعريه البتة كذلك ستمها ورثتها على الذي أحراراً وليس على المعرى قلل ولا كثير وإن لم يدفع  
الزكاة ولو أن رجلاً رتب عمة أو عمة فطلعت من ماطله سنين لم يصح له ماطله أن يسرى من الموهوب  
له قليلاً ولا كثيراً شيء من الحرص إلى الجسد أو لا يسرى له أن يسرى إلا بالبراهم والدينار كما يجوز أميره أن  
يسير بها أو يترى صدقها كلها (قلت) قل أمراً جازاً به غافراً لنا (قال) الذي سمعت من مالك  
وولدي عنه أنه قال السقي على من أحراراً ولو كان يكون على الذي أحرى إذا أحراراً به غافراً ذلك إذا  
أحراراً سلمات ببيعها أن يكون على الذي أحراراً بها ولها ولكان يبركها ماطله أو أحراراً بها  
أصلها أعطاه على الدار أو على صاحبها الذي أحراراً بها أو ركبها ليس على الذي أحرى شيء أن

قلت هبة أو فدية من غلات باعيتن وجزأ غلتي الذي أعرها أو هبت له سقيا (قال) ابن القاسم وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يصحون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة أو في ذلك مالك ورفق بينهما في الزكاة والسقي

﴿في اشتراء العرايا بغيرها قبل أن يجل بيعها﴾

(قلت) أرايت العرايا قبل أن يجل بيعها أيجوز له أن يشتري بغيرها (قال) لا يجوز حتى يبعها (قلت) فإذا جمل بيعها أيجوز أن يأخذ بغيرها من الثمن أو بشئ من الطعام (قال) فلما انفرد لا يجوز له إلا أن يشتري بغيرها عرايا إلى الجلداد وأما أن يبعه فلا ولا لملا الطعام فلا يسلع أيضا إلا أن يجلها في رؤسها مكانه لا يجوز أن يشتري بها طعام إلى أجل ولا يشرتها وان جدها (قلت) فلذلك نوافرها هم (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعرها بالدينار والدرهم إذا جمل بغيرها قد أراي أجل وكذلك العروض (قلت) فلان اشتراها منه قبل أن يجل بغيرها بالدينار أو الدرهم أو بشئ من العروض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن يشتريه ليقطعه مكانه فلما أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له ذلك (قلت) وأما لو سلم له في أن يأخذها بغيرها عرايا ذلك إذا لم يجله وكان أعيا عليه الثمن من سقيا إلى الجلداد (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿في اشتراء العرايا بغيرها بئري أو شمر من حائط آخر﴾

(قلت) أرايت الرجل أن أحرى فحلا وهي حمرة أيجوز له أن يشتري بغيرها إلى الجلداد بئري في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأيي (قلت) أرايت أن اشتري حورية بغيرها عرايا من حائط آخر (قال) لا أحبه هذا الشرط ولكن يأخذ بغيرها مضمونا عليه ولا يسمى ذلك في حائط بعينه لأنه إذا أخذ العرايا بغيرها كان له أن يبيع الحائط كله وطباو يكون عليه ما كان ضمن المعري عرايا إذا جاء الجلداد ويطليه من حيث شاء (قلت) فخطه عن مالك أنه إذا باع حائطه وطبا أن المعري لا يكون له أن يأخذ ما ضمن له بغير الحائط من ثمن العرايا إلا إلى الجلداد (قال) سم (قال) وقال للمالك لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها إلا بغيرها إلى الجلداد فلا يرى إذا باع حائطه وطبا أن يكون المعري أن يلزمه بغير الحائط شيئا مما ضمن له إلا إلى الجلداد ولا أنتمعه من بيع حائطه إن أراد ذلك والله أعلم

﴿قدّم كتاب العرايا من المدونة الكبرى بلبه كتاب التجارة أرض المدونة﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿في بائع التجارة إلى أرض المدونة﴾

أجزأنا سحنون بن سعيد قال قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يشتري الرجل إلى أرض الحرب (قال) سم كان يكرهه مالك كراهية شديدة ويول لا يخرج إلى بلادهم حيث فجرى أحكام الترتك عليه (قلت) لأن القاسم أرايت أهل الحرب هل يباعون شيئا من الأشياء كلها كراعا أو عرضا أو سلاحا أو مروجا أو نحاسا أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو غير ذلك أو شيئا يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فاهم لا يباعون ذلك

﴿في الاشتراء من أهل الحرب الذممة بالدينار والدرهم المقنونة﴾

(قال) وسئل مالك عن قوم يهود يهودون قبرس فيسترون من أعماهم وعسلهم وسمنهم بالدينار

والدرهم

والبراهم فكر ذلك ما نرى قال لنا ائمة من عندنا في لاصطم ان يمدوا في خداهم فيناد كراقة وكابو مطاها  
نصير وأعظم ذلك اعظاما شديدا ورعه (قلت) هؤلاء الذين يزولون باسائنا منهم وأهل ذمتنا يصلح لنا  
ان نشترى منهم بالثمن والبراهم (قال) ملك اكرمك (قال) قليل له ان في أسواقنا صبيار فغنمهم  
أفصرفهم (قال) ملك اكرمك

### ﴿في الراب من المسلم والحري وبيع المحوس من النصراني﴾

(قلت) هل سمعت ما كان قول بين المسلم اذا دخل بلاد الحرب وبين الحري يد يا (قال) لم أسمع من ملك  
فيه شيأ ولا أرى للمسلم ان يمد له ملك (قلت) أرايت لو ان نصراني أردت ان أبيعهم من النصراني  
أبسط لي ذلك (قال) لا بأس بذلك عندى وهو قول ملك (قال) ولقد كنت ما لكافير مرة فقلت له  
يا أبا عبد الله ان هؤلاء الذين يزولون بالرفق من التجار الصغار يفتشرونهم أهل الاسلام فيبيعونهم مكانهم  
عندما يفتشرونهم من أهل الفتنه أيجوز ذلك (قال) قال ملك ما علمته حراما وغيره أحسن منه (قال)  
ابن القاسم وأرى أن يمنعوا من شرائهم ويحال بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال ملك في الذي يشتري  
الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عيبا انه لا بأس أن يردعاه على الروم اذا أصاب بها عيبا (قال)  
قليل لملك أن يردعاه عليه وقد اشتراها وهو اعياها اشتراها ليجعلها على دينه فلم يردعها ملكك بأسا وقال يردعها  
(وقال) ان نافع من ملك في المحوس اذا ملكوا جبروا على الاسلام قبل له أبيع النصراني من شرائهم (قال)  
عم (قليل) له فاعل الكلب أبيع النصراني من شرائهم (قال) أما الصغار فتم وأما الكبار فلا

### ﴿اشتراء المسلم بالحر﴾

(قلت) لا ابن القاسم أرايت لو ان مسلما دفع الى نصراني خداهم يشتري له بها خرا ففعل النصراني  
ما يشتري الحر من نصراني (قال) قال ملك لو ان رجلا مسلما اشتري من نصراني خرا كسرتا على المسلم ولم  
أدعه يردعها ولم أعط النصراني ثمنها ان كان لم يقبض الثمن وتصدقت منها حتى لا يعود هذا النصراني أن  
يبيع من المسلمين خرا والى سالت عنه انما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني بالبايع ان  
كان لم يعلم انه انما اشتراها النصراني منه مسلم فان كان علم تصدق بالثمن اذا كان لم يقبضه وان كان  
مبضه لم أدرعه منه وكسرت ثمن الحر التي اشتراها النصراني لهذا المسلم على كل حال ولا تترك في يده هذا  
النصراني لانه انما اشتراها المسلم

### ﴿في بيع الفنى أرض الصلح﴾

(قلت) أرايت الفنى تكون له الأرض والدور وهي من أرض الصلح قد صولوا عليها أله أن يبيعها (قال)  
عم (قلت) وكيف هذه التي صالحوها عليها (قال) تكون أرضهم في أيديهم ممنوعة قد منعوا  
أرضهم وأفسدهم حتى صالحوها عليهم ومنعوا أهل الاسلام من النفل عليهم الا بعد صلح هذه أرض الصلح  
ما صالحوها عليها ففى لهم عما صالحوها عليه من الجربة على جاجهم والمخرج على أرضهم هذه اذا أراد ان  
يبيعها لم يمنع من بيعها وان كانت دور ذلك ثورته الا أن لا يكون له دور في تكون لجميع أهل الاسلام وان أسلم  
رعى في يديه سقطت عنه جزية تجب عليه وجزية أرضه وله أرضه بها ما بعد اسلامه بغير خراج (قلت)  
رعدا قول ملك (قال) سمعت ما كان قول في الرجل الذى المصالح أسلم سقط عن أرضه وجبته المخرج  
رسارت له لا يطول بخره لبيعها لم يبيع له أن تكون له اذا أسلم وهي في يديه (قال) وعد لى أن ملكا  
كان يقول له أن يبيع أرضه (قلت) أرايت ان اشتري رجل مسلم أرض هذا المصالح منه ما يكون على

هذا المسلم فيها (قال) ليس على هذا المسلم فيها شيء وخراج الأرض على الذي كاهو بحاله بعد البيع بخراج الأرض التي صالح عليها (قلت) وكذلك ان باعها من ذي (قال) نعم خراجها على الذي صالح والبيع جائز (قلت) ونحفظ هذا من مالك (قال) لا ولم اسمع في هذا شيئا ولقد سأله عنه من من العربيين فأبى أن يجيبهم في ذلك شيء إلا أنه بلغني عنه من أتقى به أنه قال لا بأس أن يدعوها أن كانت أرض صلح (قلت) فلوان قوما صالحوا على أرضهم فاشتروا أرضهم منهم رجل من المسلمين والذي صالحوا على ذمتهم (قال) عليهم ما صالحوا عليه من تلك الأرض التي باعوا ما كان عليها عندهم إذا اشترأها هذا المسلم أعيان أو أخذها عليها هذا الذي باعها الذي صالح عليها ما دام الذي صالح على ذمته فإن أسلم الذي صالح على هذه الأرض والأرض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي صالح عليها لأن هذا الذي صالح عليها لو كانت هذه الأرض في يده حين أسلم لسقط عنه خراجها فهي وإن كانت في يده هذا المسلم سقط عنه خراجها بإسلامها فيها (قال) وهو رأي قال وإن كان اشترأها المسلم على أن خراجها عليه والذي منه يرى هذا بيع حرام لا يحصل لأنه اشترط عليه ما لا يدري ما قدره ولا متناه ولا ما يبلغ (وذكر) ابن نافع عن مالك أنه سئل عن أهل الذمة هل لهم أن يبيعوا أصل أرضهم (قال) فلك يختلف أما الذين أخذوا منهم وأرضهم منهم فتوة ثم أسر وأفيها وضربت عليهم الجزية فليس لأحد منهم أن يشتري منهم أصل أرضهم لأنهم وأرضهم المسلمين وأما الذين صالحوا على الجزية فإن أصل أرضهم لهم ولم أن يبيعوها ويصعقوا فيها ما أجواهم مثل ما سواها من أموالهم إذا لم تكن على الأرض جزية (وقال) أسهب بن عبد العزيز إذا اشتراها ففصل الأرض ما كان عليها عندهم ان اشترأها هذا المسلم يؤخذ بها عليها ما دام الذي باعها على ذمته فإن أسلم الذي صالحوا على هذه الأرض والأرض عند المسلم الذي اغترأها سقط خراجها عن هذا الذي اشتراها بعينه لو كانت في يده الذي صالح عليها ثم أسلم سقط عنه خراجها (وذكر) ابن مهدي عن سفیان الثوري عن المسعودي عن القاسم ابن عبد الرحمن قال اشترى عبد الله أرضا وشرط على صاحبها الخراج (ابن مهدي) عن - فخص بن عيات عن مجاهد بن السبيعي ان عبد الله بن مسعود اشترى أرضا من أرض الخراج

في بيع له أرض من العتوة

(قلت) أرأيتما اتفقا من البلاد عشرة (قال) ليس له أن يبيع من أرضه شيئا (قلت) اتفقت هذا من مالك (قال) هم (قال) بن القاسم (قيل) لئلا تفدأه في هذه الأرض التي افتتحت عتوة أبيعها (قال) دأره عندي بمنزلة أرضه ليس له أن يبيعها وليس لأحد أن يشتريها (قلت) فلو ضمر (قال) سمعت مالكا يقول لا يجوز شراءها ولا يبيحها أن قطع لأحد (ابن وهب) عن ابن طرفة عن عمر بن عبد الله مولى هفيرة أن الأشعث ابن قيس استسرى من أهل سواد الكوفة وأصلهم واستطوا عليه أن يرضى عمر بن الخطاب فاء الأشعث ابن قيس فقال يا أمير المؤمنين في ما اشتريت أرضا من أهل سواد الكوفة فاستطوا على أن أترضى فقال عمر من اشترى بها محال من أهل الأرض وقال عمر كذا موكدا بالستك ولا لهم

في إتيان أولاد أهل الصلح

(قلت) أرأيت لو أن قوما من أهل الحرب كانت حنتلو بينهم هدنة فألوعلمهم قوم من أهل الحرب فبهم ما صوهم من المسلمين أيجوز للمسلم أن يشتريهم (قال) قال مالك لا يشتريهم وذلك أناسا أمانا لكاعن الذوبية يبيع عليهم غيرهم فيبوتهم ويبيعونهم من المسلمين (قال) مالك لا يرى أن يشتريهم

﴿ الاشتراء من أهل الحرب أو لادهم إذا نزلوا بأمان ﴾

(قلت) أ رأيت القوم من أهل الحرب يجاروا يدخلون بلاداً بأمان فيبيعوا أولادهم ونساءهم وأمهات أولادهم اشتريهم منهم أم لا (قال) سأل مالك عن القوم من أهل الحرب يقدمون بأنهم أقتنواهم منهم فقال مالك أ يبتكروهم هذه فتأولوا قال فلا بأس بذلك (قلت) فإسعى قتل مالك أن المدة إذا كانت بيننا وبينهم في بلادهم ثم قدم علينا بعضهم فأرادوا أن يبيعوا أولادهم فهؤلاء الذين لا يجوز لنا أن نشترى منهم منهم (قال) نعم (قلت) وأما من لا هدية يبايعهم في الأصل إذا قدم علينا فاجر قتل بأمان أعطيناه له لا بأس أن يشتري منه أولاده إذا كانوا أسعاراً معه وأمهات أولادهم (قال) ثم وهذا قول مالك الذي أخبرت (قال) وسمعت مالكاً يقول لصغارهم من العهد مثل ما يكرههم (قلت) أ رأيت الحربى يبيعهم بأم ولد أو بانه أو بابتاعه فبيدهم أ يصلح أن يشتريهم منهم (قال) سمعت مالكاً وسئل عن أهل الحرب هل يشتري منهم أبناءهم فقال مالك اللهم عهدوا ذمة قالوا لا (قال) مالك فلا بأس بشتراء ذلك منهم (قلت) أعلم أنك عهدهم إذا نزلوا لادناً فاعطياهم العهد على أن يبيعوا تجارتهم ويتصرفوا فيهم و هذا عهد ابن عينا من شراء أولادهم وأمهات أولادهم منهم في قول مالك أم لا (قال) لم يكن محملاً قول مالك عندي حين قال أ يبتكروهم وهذه الأئمة قدموا علينا فجاروا وليس يلتقي أهل الإسلام وأهل الحرب إلا عهداً ألا ترى أن الدخيل عليهم أيضاً كان هذا المسلم هو الدخيل عليهم فلهذا لا يدخل عليهم إلا عهداً فقد جاز هذا أن يشتري منهم من ذكره من مالك فقد دخل عليهم بهد فتكذلك هم إذا خرجوا فكان لهم العهد فلا بأس أن يشتري منهم من ذكره من الأئمة أو لا يبايعهم غيرهم (قلت) قاله هذا الذي ذكره مالك وقال اللهم عهدوا لأمهات الأماهد العهد (قال) إذا كان العهد بيننا وبينهم وهم في بلادهم على أن لا نقاتلهم ولا نسبيهم أعطونا على ذلك شيئاً أو لم يبايعوا فلهذا العهد الذي ذكره مالك وليس العهد الذي ينزلون به لبيعوا تجارتهم بنبه هذا

﴿ في اشتراء النصراني المسلم ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن حربياً دخل بلاداً بأمان فاشترى مسلماً أو قصص شرائه أم يصير على بيعه (قال) أحسن على بيعه ولا قصص شرائه مثل قول مالك في الذي (قلت) أ رأيت النصراني يشتري لامة أو مسلمة أو العبد المسلم أ يبيعه السلطان على البيع أم يضع البيع يدهما (قال) قال مالك أ يبيع بهما حائز ويصير السلطان النصراني على بيع الامة أو العبد (قلت) أ رأيت حربياً اشتري عبداً مسلماً أو قصص البيع أم يكرن البيع جازاً أو يبيعه السلطان النصراني على البيع (قال) سألت مالكاً عن ذلك فقال أ يبيع حائز ويصير النصراني على بيع العبد (قلت) وكذلك لو اشتري النصراني مصحفاً (قال) لم أسبغ من مالك تعارى أن يصير النصراني على بيع المصحف ولا ترد شرائه على قول مالك في العبد المسلم

﴿ في إشرأ أولاد أهل الصلح وأحدهم بهم في صلحهم ﴾

(قلت) أ رأيت أن صلحاً قوماً من أهل الحرب على ما نمرأس كل عام فاعطوا أولادهم لايحوروا أن أخذهم أو يرى أولادهم في الصلح معهم (قال) هؤلاء أساعاراً صلحاً بالهم ولا يأنهم فلا يحور ذلك وهم مثلهم فان كانوا أساعاراً صلحوا بالستة والسبعين وذلك فلا بأس أن يؤخذ منهم أولادهم وسأله مالك عن النوبة يشتريون أن يسباعهم قوم (قال) مالك ما يبيعي ذلك لأنهم قد عاهدوا أهل فارس لا أنهم من العهد ما كان لا يأنهم (قلت) فن عاهدوا ولست أسألك عن التوم من العهد كما وأما نون أسلمهم اشتريهم منهم قال أ يبتكروهم هذه أو قال عداها فلا بأس به



﴿ في النصارى يبيع العبد على اثنين بخيار ثلاثاً فأسلم العبد في أيام الخيار ﴾

(قلت) أرايت لو أن كافر باع عبداً كافراً من كافر على أن أحدهما بالخيار ثلاثاً فأسلم العبد في أيام الخيار (قال) لا أخطئ من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن يقال لمن له الخيار اختار ثلث أخذت العبد وان شئت رددت فإن اختار الأخذ يبيع عليه العبد وان اختار الرد يبيع على بائعه الأول ولا أرى أن يفسخ البيع الذي كان بينهما ما قبل أن يسلم العبد إذا اختلف من كان له الخيار لأنه كان لا خياراً بينهما (قلت) أرايت أن اشتريت عبداً نصرانياً من نصراني وأتأسلم على أني بخيار ثلاثاً فأسلم العبد أترى إسلامه فيه في قول مالك فوات أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى إسلامه في أيام الخيار فوات وأرى المسلم أن يكون بالخيار أن أحب أن يختار ويحسن فعله وإن شاء أن يرد رده على هذا النصارى ثم يباع عليه

﴿ ما جاء في عبد النصارى يسلم ﴾

(قلت) أرايت عبد النصارى أو أمته إذا أسلماً أيباعان عليه في قومك (قال) نعم (قلت) أرايت لو أن نصرانياً باع عبداً صغيراً نصرانياً فأسلم هذا العبد النصارى الصغير أيبع هذا النصارى على بيعه في قول مالك (قال) أرى أنه يبيع على بيعه إذا كان الملام مدعول الإسلام لأن مالكاً قال في الحر إذا عقل الإسلام فأسلم ثم بلغ فرجع عن الإسلام أنه يبيع على الإسلام كما جعل مالكاً إسلامه وهو صغير إذا كان يعقل الإسلام إسلاماً يبيع على بيعه (قلت) أرايت لو أن عبداً نصرانياً رجل من المسلمين اشتري عبداً مسلماً أيبع على بيعه أم لا (قال) أرى أن يبيع على بيعه لأن هذا العبد النصارى عليه حتى يفرقه منه سيده ويطعته فيه الذين فأرى أن يباع عليه (قلت) أرايت للمرأة النصرانية تكون فحش الرجل المسلم وطأ رقيقاً فأسلموا وطأ أولادهم من زوجها هذا المسلم قصدت برقيتها على ولدها هؤلاء الصغار أو باعتهن من زوجها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأما جازاً لانهما على فحش في هذا إلى أن يزول ملكهما عن أسلم من العبد (قلت) أرايت أن أسلم عبداً نصرانياً ومولاه غائباً أيباع أم ينتظر النصارى حتى يقدم (قال) إن كان قريباً نظر السلطان في ذلك وكتب فيه وإن كان بعيداً يبيع عليه ولم ينظر لأن مالكاً قال في امرأة النصارى تسلم وزوجها غائب قال إن كان الزوج قريباً نظر السلطان في ذلك خوفاً أن يكون قد أسلم قبلها (قال) مالك إن كان بعيداً فكأن من لم يدخل بها فسخ السلطان نكاحه بغير طلاق تزوجت ولم يطر فقدمه ولا عدة عليها وإن كان قد دخل بها قال لها السلطان اذهبي فاعندي فإذا اعتدت ثم قدم زوجها وداة ففدت عندها لم تزوج وقد كان أسلم قبل إسلامها أو في عدتها كان أحق بها فإن تزوجت ودخل بها زوجها فلا سبيل لها إلا أن يردكها قبل أن يدخل بها فكون أحق بها إن كان قد أسلم قبل انقضاء عدتها (قلت) فإن أسلم بعد انقضاء عدتها فلا سبيل لها إلا أن يردكها قبل أن يدخل بها (قال) نعم

﴿ في عبد النصارى يسلم فبرهنه سيده أو بهبه ﴾

(قلت) أرايت أن أسلم عبداً نصرانياً فبرهنه سيده أو بهبه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن أيبعه وأقضي الرقيم سيده إلا أن يأتي برهنه فكان العبد فأدفع اليمن إلى النصارى إذا أتى برهنه منه (قلت) أرايت أن أسلم عبداً نصرانياً فوهبه لمسلم للنواب فبرهنه المسلم أنه أن يبيع في بهبه (قال) نعم ثم يباع العبد عليه

﴿ في هبة العبد المسلم للنصارى ﴾

(قلت) أرايت لو أني وهبت عبداً إلى ساما النصارى أو تصدقته عبداً أبحر أو الصدقة والهبة أم لا



ملكوا يا حرمها ان يصعبا بين الولد وبين الام. ينقض البيع (قال) قال مالك لا يبيعه ان يبيع الوالد دون الام (قلت) فان فصل (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا وارى ان يبيع الابن يبيع بينهما في ملك واحد (قال) وسئل مالك عن اخوين وورثا أمته وولد لها صغيرا فأرادا ان يتقاربا الام وولدها فآخذ أحدهما الام ولا تخار الوالد ولا يشرى بين الولد والام حتى يبلغ الولد ومشرطان ذلك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك لهما الا ان تخوم الام وولدها فآخذها هذا الولد أو يأخذها هذا الولد أو يبعان جميعا في سوق المسلمين ولا يجوز ان يتقاربا حرمها فآخذها الام أو يأخذها هذا الولد وان اشترطوا أن لا يفرق بينهما فلا يجوز ذلك ولو كان الاخوان في بيت واحد وزلت المدينة ففصل مالك عنها فقال فيها مثل الذي أخبرتك (قلت) والهبة للشواب في هذا تصير مثل البيع سواء (قال) نعم (قال) سمعنا وقد حدثني أنس بن عياض البصري عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم عليه السي سقمهم فقام ينظر اليهم فلما رأى امرأة تبكي قال ما يبكيك فقول بيع اني بيعت اني في امر بغيره فاليها وذكرا بن وهب عن ابن أبي ذئب وأنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان أبا أسيد الانصاري قدم بسي من البحر بن فسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام ينظر اليهم فلما رأى امرأة تبكي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك فقالت بيع اني في بني عبس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بي أسيد لتركبن فالتجنى به كما به باليمن فركب أبو أسيد فجاهه (ابن طهيمه) عن عبيد الله بن أبي جعفر عن يوسف بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب على سرقة فأسيا فأسيا بهم حاجة ومخضمة فباتوا اعزاجا وسبعة وطأ أم فلما أقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أفرقت بينهما وبين أمها يا علي فاعتذر فلم يرل برده عليه حتى ظن أنا أرجع فاستردوها بعز وهان قبل أن عسر رأسى الماء (ابن أبي ذئب) عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده ضميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بهم ضميرة وهي تبكي فقال لها ما يبكيك أجاهة أم عارية أمت (فقلت) يا رسول الله ففرق بيني وبين أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين الوالدة وولدها ثم أرسل الى الذي عنده ضميرة فلهذا فأنابه منه بكر (قال) ان أبي ذئب لم أقرأ كتابا عنده (ان) وهب عن ابن أبي ذئب عن سمع سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال لا يجوز أن يفرق بين الام وولدها فقال سالم وان لم يفسد القسم قال عبيد الله وان لم يعتدل القسم (وأخبرني) عن الثالث بن سعد قال أدركت الناس وهم يفرقون بين الاخوين في البيع وبين الوالد وولد ولا يفرقون بين الام وولدها حتى يبلغ (قال) قتلته وما حدثك (قال) حده أن يتفجع نفسه ويستغنى عن أمه فوق عشرين سنين أو نحو ذلك وسألت مالكا عن الحديث الذي جاء لا توله والدة على ولدها فقال لي مالكا أحسن فقول لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يبلغ (قال) قتلته مالكا وما حدثك (قال) اذا اتعرا (قلت) لمالك أرايت الوالد وولد (قال) ليس من ذلك شيء

في الرجل يبيع له أمته لرجل أجنبي

(قلت) قلوا ان لرجل أمته وتولاه وولدته وصيروهب وولدها لرجل أجنبي كيف يرض هذا الرجل الأجنبي الموهوب له الولد (قال) قال مالك لا يفرق بين الام وولدها اذا كانتا وصارا هذا الذي وهب لا يتطبع أن يفرق ولا يستطع الموهوب له أن يشرى ولا يجوز له أن يبيع الولد دون الام فان دفع الواهب الام مع الولد ليحوزها الموهوب له الولد يجوز قبضه فذلك جائز ويكون قبضه قبضا وحيدة (قلت) فان قبض الولد دون الام أنراه قد أساء ويكون قبضه قبضا من ذلك الواهب (قال) نعم ان مات أو أفلس والصبي في يده (قلت) فان قبض الموهوب له الولد لا يجبره وصيد الاله تعالى أن يجبر ما بين الام وولدها في قول مالك (قال) نعم (قلت)

وتمامهما أن يرد صاحب الولد الولد إلى الأم ولما أن يضم صاحب الأمه إلى ولدها ولما أن يبيعا معا جميعا في سوق المسلمين قال سم (قلت) وهذا قول مالك قال سم به قول مالك ومنه رأيي (قلت) أرايت أن وهبت ولد أمتي صغيرا لرجل أبحر زاهبة في قول مالك (قال) قال مالك يجوز زهبت ولا يفرق بينه وبين أمه ويترك مع أمه فان أراد سيدي الأمه والذي وهبه له السلام أن يبيع أحدهما يبيعا معا لعل لم يوصفتك فان وهبه لولد له صغير في جبره كان بهذه المقتضات أن أراد أن يبيع أو رهن أحدهما دين يضطرقه إلى البيع باعا جميعا ولم يفرق بينهما

﴿باب في ولد الأمه الصغير حتى حثاية﴾

(قلت) أرايت أن كانت عندى أمه وولدها صغير حتى الولد حثاية طردت أن أدفعه أبحر وذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم يجوز له إلا أنه في قول مالك يال للمجنى عليه وأسيد الأمه وولدها جميعا ولا يفرق بينهما ويكون للمجنى عليه الولد ولسيد الأمه قيمة الأم ثم يفرق الثمن على قيمتهما (قلت) أرايت أن كانت لي حارية وولدها صغير حتى وولدها حثاية أوجنت هي طردت أن أدفع الثمن حتى حثاية (قال) ذلك لك ويحبر أن على أن يجمعا بينهما كما وصفتك في البيع يجمع بينهما جميعا ويضمن الثمن على قدر قيمتهما (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي

﴿في الرجل يشتاع الأمه وولدها فيجد باعدهما جميعا﴾

(قلت) أرايت أن اشتريت جارية وولدها صغير فأصبته بالجارية أو بالولد عينا إلى أن أردت الذي وجد به العيب منهما فلن كل الولد دون الأم أو كانت الأم دون الولد (قال) أرى أن يعلس لك أن ترد الأبيعا (قلت) لم لا يكون لي أن أرد العيب إذا كان العيب بالولد أو بالأم ويكون الذي لا عيب بطل (قال) لأن مالكاً كره أن يباع الولد دون الأم فإذا وجد العيب يرددهما جميعا أو أحدهما جميعا

﴿في الرجل يشتاع نصف الأمه ونصف ولدها﴾

(قلت) فلان رجلا أتى إلى رجل فاشتري منه نصف أمه ونصف ولدها صغيرا فوجدت زهدا قال سم (قلت) ولا يرى هذا خرقه (قال) لا (قلت) لم (قال) إنما كون الفرقه إذا اشتري الولد دون الأم أو الأم دون الولد فإذا اشتري نصف الأم ونصف الولد فلا بأس بذلك وليس ههنا خرقه إلا ترى لو أن أخوس وروا أمه وولدها لم يكن بأس أن يفرهما حتى إذا أراد أن يفتسما أو يبيعا أحدهما أن يجمعا بينهما فهدان الأخوان لكل واحد منهما نصف الولد ونصف الأم فكذلك مسئلتني الرجلين اللذين اشتريا الأمه وولدها وكذلك هذا الذي اشتري نصف الولد ونصف الأم (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿باب في الرجل تكون له الأمه وولدها فيعتق أحدهما أو يدره

دون الآخر أو أحدهما يصيبه دون الآخر﴾

(قلت) أرايت أن اعتقت ابن أمتي وهو صغير فاردت بيع أمتي أبحر في قول مالك (قال) قال مالك يجوز بيعه بشرط على المشتري أن لا يفرق بين الولد وبين الأم وأن يكون مؤنه على المشتري (قال) وكذلك قال مالك ويشترط الثقة عليه (قلت) أرايت أن أعتمت الأم أبحر في قول مالك (قال) قال مالك يبيع الولد بمن يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قلت) فان كانت الأم أبحر في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى أن لا يباع الولد إلا أن المكتبة تعد في ملكه ألا ترى أنها ان جبر من جبرتها فريقا الآن يبيع الولد كباة الأم من رجل واحد فيجوز

ذلك اذا جمع بينهما (قلت) فان دبر الام يصور ان يبيع الرقبة في قول مالك (قال) لا يصور له ان يبيع الولد (قلت) ولا يستطيع في قول مالك ان يبيع المدبر ولا خدمته (قال) نعم لا يصور (قلت) وأيهما دبر الولد أو الام لم يكن له ان يبيع الاخر في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان يبتاع الام والولد قسمة ليعتق ابيصور ذلك في قول مالك (قال) نعم لانه اذا عتق فلا فرق بينهما

﴿في الرجل يبتاع الامة ويبيع عبده الولد﴾

(قلت) أرايت لو اشترى امه واشترى غلاما بالمأذون له في التجارة ولدها وهو صغير أترى ان نجعل بينهما (قال) ابن القاسم أرى الذي يباع الامة من السيد ولو لم يمتد العبد ان لا يخلل لان هذا تفرقة لان العبد لو جرح جرحا كان الجرح في ماله وفي رقبته ولو رقبته دين كان في ماله قال مالك العبد حتى يأخذه سيده منه (قلت) فان فعل (قال) أرى ان يؤمر ان يجمع بينهما ولا يقران على ذلك حتى يجمعوا فيكونان للسيد جميعا أو للعبد جميعا أو يبعانهما جميعا ممن يجمعهما فان لم يجمعهما راد البيع

﴿في الرجل يوصى بامته لرجل ولدها لا آخر﴾

(قلت) أرايت لو ان امه مولى لها اولاد صغار حتى الوفاة فوصيت باولادها لرجل وأوصيت بالامة لرجل (قال) الوصية كلها جائزة في قول مالك ويجوز الموصى لها على ان يجمع بينهما بين الام والولد بحال موصفتك في الحرية والصدقة

﴿في الرجل يبتاع الامة على أنه بالخيار ثلاثا ثم يبتاع ولدها في أيام الخيار﴾

(قلت) أرايت ان يبتاع رجل على ان بالخيار ثلاثة أيام فاشترى بنتي في أيام الخيار ولدها صغيرا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني لا أرى ان يفسخ البيع لانه ان مضى البيع كرهت ذلك كما يكره له ان يبيع الام دون الولد لان البيع انما يتم باصالح الخيار فان فعل ومضى وردت البيع اذا كان الخيار للبائع الا ان يجمع بينهما في ملك واحد (قال) وان كان الخيار للمبتاع أرايت ان اخار المبتاع الاستراء ان يجبر على ان يجمع بينهما على موصفتك أو يجمعهما جميعا

﴿في النصراني يسلم له اولاد صغار﴾

(قلت) أرايت لو ان عبدا نصرانيا زوجة امته فولدت الامة من زوجها اولاد فأسلم الاب أمكون اولاده مسلمين باسلام أبيهم وهم صغار (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا في مسحة مالك يقول يفرق الرجل بين عبده وولده الصغار اذا كانوا مسلمين وأراد ان يبيعهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم (قال) مالك وليس التفرقة الا من قبل الام فهذا في حال مالك ايهم يفرقون مع أمهم وهم على دين أبيهم ويباعون مع أمهم من مسلم ويجبر النصراني على البيع فان أظلمت الام على النصرانية زوج الابو انما يتبع الولد الوالد في دينه وأما في البيع فلا (قلت) فان أسلمت الام ولم يسلم الاب والاولاد بينهما صغار (قال) أرى ان الاولاد يباعون مع أمهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم اذا كانوا صغارا وسع التفرقة بينهما باسلامها الا ان يسلم وهي في العدة فيكون أحق بها (قلت) أميكون هؤلاء الصبيان مسلمين باسلام أمهم في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على خطئه من مالك الا أرى ان يكونوا على دين أبيهم لان مالك قال في النسيئة يسلم وهي حامل من نصراني ومولدها صغارهم على دين أبيهم والولد عندى في الذي وفي العبد النصراني بزوج أمه وفي العبد المسلم يزوج الحرة النصرانية كل هؤلاء على دين أبيهم كانوا أم مالك أو أحرارا

(في التصرف في سلم وله أسلاف من ديار)

(قلت) أ رأيت الربا بن أهل الذمة هل يجوز في قول مالك (قال) قال مالك لا يعرض لهم (قلت) فإن اشترى ذمي من ذمي حر مبيعاً من غير أن يأجل ثم أسلم قبل القبض هل يفسخ بيعهما ويتردان (قال) قال مالك إن أسلما جميعاً تراد الربا بينهما وإن أسلم الذي له الحق رد إليه رأس ماله وإن أسلم الذي عليه الحق قال قال مالك لا أدري ما خفيته (قال) مالك إن أمرته أن يرد رأس ماله ففعلت أسلم الذي (قال) ابن القاسم وأنا أرى أيهما لم منهما رد إليه رأس ماله لأنه حكم بين مسلم ونصراني في حكم فيه يحكم بالاسلام (قال) قلت لملك فلان نصرانيا أسلف نصرانيا في خر (قال) إن أسلما جميعاً خسر الأمر بينهما وإن أسلم الذي عليه الحق ورد رأس المال وإن أسلم الذي له الحق فلا أدري ما خفيته لأن امرت النصراني أن يرد رأس المال ظلمته وإن أعطيت الخمر المسلم أعطيته ما لا يحل له وخالف بينه وبين الذي يعطى الدينار بالدينارين (قال) ابن القاسم وأنا أرى أيضاً أن أسلم الذي له الحق رد إليه الأمر رأس ماله بحال ما وصفت لك من الحكم بين النصراني والمسلم

(في بيع الشاة المصراة)

(قلت) أ رأيت إن اشترى بيت شاة مصراة فخلبها ثم جئت لاردها أ يكون ذلك لي (قال) نعم لك أن تردوها وأما ليصير ذلك الناس بالخلب الثاني ولا يعرف بالاول (قلت) فإن خلبيت ثلاث مرات (قال) إذا جاء من ذلك ما يعرف أنه قد اشترىها قبل ذلك فاحل بذلك فهو رضائهم بالشاة ولا يكون له أن يردوها (قال) وهو رأيي (قلت) أ رأيت إن اشترى شاة على أنها تطبخ قسطاً (قال) البيع جائز في رأيي وتجوز الشاة فإن كانت تطبخ قسطاً ولا يردوها (قال) وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رد من الغنم ما لم تشتط فيها أنها تطبخ كذا وكذا إذا اشتراها وهي مصراة فهذه أخرى أن يردوها إذا اشتط لا نهجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يضر الطورين بعد أن يخلبها أن رضيا أسكنها وأن ردها رد معها صاع من تمر (قلت) أ كان مالك يأخذ بهذا الحديث (قال) ابن القاسم قلت لملك أنا أخذ بهذا الحديث (قال) نعم (قال) مالك أ ولا حد في هذا الحديث رأيي (ابن) القاسم وأنا أأخذ به إلا أن مالكاً قال لو أرى لأهل البلدان إذا نزل بهم هذا أن يسطروا الصاع من عيشهم ومصر الخنطه في عيشهم (قلت) أ رأيت المصراة ما هي (قال) التي يترلها لبن في ضرعها ثم تباع وقد ردت لطلابها فلا يخلو بها فهذه المصراة لأنهم تركوها حتى عظم ضرعها وحسن درها فافقوها بذلك فالشاة إذا خلبيتها أن رضيا حلاها والأردها وردد معها مكان حلاها صاعاً وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عند مالك (قال) ابن القاسم والأبل والبقر بمنزلة الغنم في هذا (ابن) وهب عن حيوة بن شريح أن زياد بن عبيد الله حدثه أنه سمع عتبة بن عامر الجهني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنزل أن يجمع رجل حلياً مثل هذا الأمر يعني جبل القسطا ثم يحرق بالنار حتى إذا أكل بعضه بعضاً طرح فيه حتى إذا احترق دق حتى يكون رميماً ثم يفرى في الرمح خبير لمن أن يفعل إحدى ثلاث يخطب على خطبه أخيه أو يسوم على سوم أخيه أو يصرمه (قلت) أ رأيت أن خلبيتها فمريض حلاها فأراد ردها واللبن قائم لم يأكله ولم يبعه ولم يشربه فقال لي خنطتها ثم ردها هذا البها الذي خلبيت عنها أ يكون ذلك له أم يرد الصاع معها أو يكون له اللبن أو لا يكون له أن يردوها وردد معها اللبن للحديث الذي جاء (قال) يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن ولو كان له أن يرد اللبن وأما أن يرد بالحديث الصاع مكان اللبن إذا غلب اللبن كان عليه أن يرد لبناً مثله في مكانه ولو كانه حكم جاء عن النبي عاه السلام فإذا راها لبس كان المشتري بالخيار أن شاء أن يمسكها أم سكتها وأن شاء أن يردوها وما علمها من تمر وليس له أن

فردھا بغير صلح وان كان معها ابن الآن يرضى البائع أن يقبلها بغير لبنها (قلت) فان قال البائع أنا أقبلها  
 بهذا اللبن الذي جلبت منها (قال) لا يجزئ ذلك لاني أخاف أن يكون فاك بيع الطعام قبل أن يسوق  
 لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض عليه ساعا من تمران سقط المشتري العاة فصاوغنا فوجب للبائع  
 حين سقط المشتري الشاة ساعا من تمر عليه فسخه في ساع من لبن قبل أن يقبض الصاع الذي وجبه فهذا  
 لا يضر في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئا (قلت) أرايت ان اشترى شاة لبن ولم يضره البائع بما جلب  
 وليست بمصرأة في اللبن لبنها أن يكون للمشتري الخيار اذا حلبها أو يكون فيها بمزلة من اشترى مصرأة (قال)  
 أما النعم التي شأنها الحلاب عا اشترى لكان درها في ابان درها في رأي ان لم يبين محلحها اذا باعها غير  
 مصرأة ولم يذ كر حلبها وقد كان حلبها البائع وعرف حلبها وأبت المشتري بالخيار في ذلك لأن النعم التي شأنها  
 اللبن عا اشترى لا لبنها ولا تنزى الحرومها ولا كحرومها فاذا عرف البائع حلبها ثم كتمه كان بمنزلة من  
 باع طعاما جازا فقد عرف كبسه وكتمه فلا يبرر بيعه الآن يرضى المشتري أن يجس الشاة التي يدفع في عنها  
 ويرقب فيها المكان لبنها ولا يبلغ شحمها ولا يجهز ذلك الثمن وانما يبلغ ذلك الثمن للبنها ذلك عسدي يوضع  
 لبنها بمزلة الطعام الذي قد عرف كبسه فكتمه فيجب جزاها اذا باعها صاحبها وهو يعرف حلبها كان قد  
 غره (قلت) فان كان لا يعرف حلبها وانما اشترى اها وباعها (قال) لا تبي عليه وهو بمزلة الطعام  
 الذي لا يعرف كبسه (قلت) أرايت ان اشترى شاة في غير ابان اللبن فما في ابان اللبن فحلبها فلم يرض  
 حلبها أن يكون له أن ردھا (قال) لا لأن البائع لم يبيع على اللبن (قلت) وان كانت شاة لبن (قال) وان  
 كانت شاة لبن (قلت) وان كان البائع قد عرف حلبها قبل ذلك (قال) نعم لأنها اذا لم تكن في ابان لبنها  
 اشترى لم يرشني واحد (قلت) فالبقر عند مالك بهذه الميزة التي وصفتك (قال) ان كنت البقر  
 يطلب منها اللبن مثل ما يطلب من النعم من تناقص الاسب في لبنها ووضعهم في أعينها للبنها فهي بمنزلة ما وصفت  
 لك في النعم (قال) والا ل أيضا ان كانت ما يطلب منها اللبن فهي بمنزلة ما وصفتك من النعم والبقر  
 (قلت) ونحفظ هذه الاشياء التي سألتك عنها من أمر النعم والبقر من مالك (قال) ما أخط فيها عن مالك  
 فقد أخبرتك وما لم أخبرك به عن مالك ثم أسمع منه وهو رأي (وأخبرني) ان لم يبعه أن الاعرج أخبره عن  
 أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والنعم في اشتراها صدك فاعبض النظرين  
 بعد أن يحلبا ان شاء أسكنهما وان شاعردها وساعا من تمر (وأخبرني) ابن وهب عن يونس بن يزيد  
 عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أنه قال يقضى في الشاة أو القطة المصرية عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلبها  
 فان رضى لبنها أخذها وان سقطها رجعا إلى صاحبها ومدين من فحم أو صاعا من تمر (يعقوب) بن عبد الرحمن  
 الزهري ان سهيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 ابتاع شاة مصرأة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أسكنها وان شاعردها ودمعها صاعا من تمر (يزيد) بن  
 عياض عن عبد الكريم بن أبي الحارث عن ابراهيم التيمي عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مثله

### باب في بيع ماء الابل

(قلت) أرايت لو ان نهر إلى البحر قالى أرضي فباع رجل مبي عليه رحي ماء غير أمرى جاد في ذلك المالا  
 (قال) أما ما جاد في الأرض فالحركة لا رمي فيها وأما الماء فلا كراء لمصاحب الماء على صاحب الرحي لأن  
 الماء لا يترحمه كراء (قلت) أحفظه عن مالك (قال) سمعت مالك يقول في لركة مكرن للرجل  
 واليدبر يكون فيه الحبان والنجيرات تكون في ذلك كله السمل غير دأه أن به موه (قال) لا يجزئ

بيعه ولا ينبغي لاهله أن يتعروا منه أحدًا بسبب فيها ولا يمنع من شرب بشقة ولا سقي بدد (وقال) مالك لا يمنع الماء الشفة ولا سقي كبد الماء لا يفضل فيه من صاحبه فلا يرى له الماء الزكر المأذون قال مالك في هذه الأشياء ولقد سألت مالكا عن بئر المشية أيسقي منها الناس ولو أشبههم على ما أحب أهلها أو كرهوا (قال) لا إلا عن فضل إلا ترى أن الحديث إنما هو لا يمنع فضل ماء فهم أحق بماءهم حتى يقع الفضل فإذا كان الفضل ثالثا في الفضل سواء

### ﴿ في بيع شرب يوم ﴾

(قلت) أ رأيت أن يشتري يوم أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك ذلك جائز (قلت) فإن يشتري من أصله من الشرب أو تعالى فيه يوم من اتى عشر يوما أيجوز في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن لم أبيع أصله ولكن جئت أبيع منه السقي أذا جاء يوم يشتري من الماء من يسقي به أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم

### ﴿ في بيع ماء مابل السماء والزرع وبئر المشية ﴾

(قلت) أكل مالك يكره بيع ماء مابل السماء (قال) سألت مالكا عن بيع ماء المابل التي على طريق المابلين فكره ذلك (قلت) فهل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون والأبار (قال) لا أس بيع ذلك (قلت) فهل كان مالك يكره بيع رطب أبار ماء الزرع (قال) قال مالك لا أس بيع ذلك (قلت) وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها يسقي به الزرع (قال) نعم لا أس ذلك عند مالك (قلت) وإنما كره مالك بيع بئر المشية أن يباع ماءؤها أو يباع أصلها قال نعم (قلت) وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال نعم (قلت) فكان مالك يكره بيع أبار الشفة (قال) قال مالك إن كانت البئر في داره أو أرضه لم أر بأسا أن يبيعها أو يبيع ماءها (قلت) وكان مالك يجعل صاحبها أحق بمائها من الناس (قال) نعم (قلت) فلو أبل أكل مالك ليحصل ربحا أولى بمائها (قال) أما كل من احتقر في أرضه أو داره يريده لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهو أحق به ويحصل بيعة وأما ما عمل من ذلك في الصغارى وفي الأرض مثل مابل طريق المغرب فاه كان يكره بيعها من غير أن يراه حراما وحل ما كان يشتد عليه الكراهية واستقال بيع ماءها فندفقرت تلك ماسم ووجه ماسمعت منه وهي دل الأبار التي يتخفرونها للمباشية أن أهلها أحق بها حتى يرووا ويكسبون للناس ما فضل الامن مرها السقيهم ودوابهم فأولئك لا يمنعون إلا لا يمنعون من شربها منه (قلت) أ رأيت بئر المشية أن يباع في قول مالك (قال) لا (قلت) فما كان منها مما احتقر في الحاضرة والاسلام في قول مالك (قال) نعم (قلت) فلو أن رجلا احتقر في أرضه بئر المشية منع من بيعها وصارت مثل ماسواها ن أبار المشية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ماء بئر المشية وإن خفرت من قريب يريد بقوله من قريب قرب المنازل فلا يرى أن يباع إذا كان أعلا احتقرا للصدة فأما ما احتقر لصير الصدة وإنما احتقرها لمقتضى في أرضه لبيع ماؤها يسقي بها ماءه نفسه فلا يرى فيها بأسا ولو منعه بيع هذه لمنعه أن يبيع ثم اتى احتقر في داره لنفسه ومنافعه وأما التي لا يباع ماءؤها من أبار المشية التي تخفروا في البرارى والمهاجمه فقلت التي لا يباع والذين خفروها أحق بمائها حتى يرووا فهذا أحسن ما سمعت وبلغني (قلت) أ رأيت بئر المشية ما كان في الحاضرة وفي الاسلام وقرب المنازل أس أهلها أحق بمائها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال) مالك ألا تسمع إلى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهل الحديث الذي جاء عن النبي عليه السلام أحق به وما فضل



فلاناس فيه سواء لان النبي عليه الصلاة والسلام قال لا يمنع فضل ما يجعل لهم أن يمنعوهم ما يقع الفضل فلان  
وقع الفضل فليس لهم أن يمنعوا

### ﴿ ملحة في الحكمة ﴾

(قال) وسمعت مالكا يقول الحكمة في كل شيء في السوق من الطعام والكلب والزيت وجميع الاشياء  
والصوف وكل ما يضر بالسوق (قال) والسمن والصل والعصفر وكل شيء (قال) ملك يمنع من يمتكروا  
يمنع من الحب (قلت) فان كان ذلك لا يضر بالسوق (قال) ملك فلا بأس بذلك اذا كان لا يضر بالسوق (قلت)  
أرأيت ان اشترى رجل في القرى خرج اليها فاشترى فيها الجلب الى السوق وكان ذلك مضرا بالقرى  
يفعل عليهم اسعارهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف اذا احتاجوا الى ما بالقسطا من الطعام  
فياثرون فيشتررون من القسطا فأراد أهل القسطا أن يمنعوهم وقالوا هذا يضر علينا ما في سوقنا  
أترى أن يمنعوهم ذلك (قال) ملك لا أرى أن يمنعوهم ذلك الا ان يكون ذلك مضرا بالقسطا فان  
كان ذلك مضرا بهم وعند أهل القرى ما يضرهم يمنعون ذلك ولا تركوا (قال) فأرى القرى التي فيها  
الاسواق بمنزلة القسطا

### ﴿ البيع سعر فلان وسعر فلان ﴾

(قلت) أرأيت ان قلت لرجل اشترى منك هذا الصل أو هذا السمن بمثل ما أخذ منك فلان منه بذلك  
السعر (قال) قال مالك لا يخفى ذلك (قلت) وكذلك هذا في الحياطة اذا قل أخيط لك هذا الثوب بمثل ما خلت  
به فلان من الاجر والصناعة والصباغ يصنع لرجل ثوبا فهو بهذه المنة ثم كل هذا مكروه عندنا وكذلك  
هذا في الاجارة يقول أو اجرك قسي مثل ما أجرك فلان نفسه قال وهذا كله مكروه من قول مالك اذا لم يعلم  
مالك أن ذلك

### ﴿ فيمن اشترى جلة طعام أو اشترى دارا أو ثوبا كل مدى أو دواخ بكذا وكذا ﴾

(قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حاطمه ما يستجني منها فهو لهم من  
حساب أربعة أصع دينار (قال) لا بأس بذلك وهذا أمر معروف وهو مثل ما يقول اشترى منك طعاما  
هذا كله أو حاطط هذا كله أربعة أصع دينار لان السعر قد عرف (قال) قال فقلت يستجني لا يدري  
ما هو (قال) مالك فكذلك الحاطط والزرع واليت فيه القمح ينشترى كله ثلاثة أرادب دينار أو أربعة أرادب  
دينار فالسعر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذا الحاطط ثلاث جنيات مثل ذلك وسئل مالك عن الرجل  
يتناع بأربعة دينارا من رطب حاطط مليحي كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصع دينار (قال) قال مالك لا خير  
في هذا الا بأمر معروف وبين ما يأخذ كل يوم (قال) وقد كان الناس يتناعون اللحم سعر معلوم فيأخذ كل يوم  
وزمعا معاوا الثمن الى العطاء فلم ير الناس بذلك بأسا واللحم وكل ما يباع في الاسواق مما يبيع الناس به فهو  
كذلك لا يكون الا بأمر معروف وبين ما يأخذ كل يوم وان كان الثمن الى أجل معلوم أو الى العطاء اذا كان  
ذلك العطاء معلوما ما نأخذ في شرع في أخذنا اشترى بولمره ملك من الدين بالدين (قال) مالك لو قد  
حدثني عبد الرحمن بن الجبير عن سالم بن عبد الله قال كنا يتناع اللحم كذا وكذا رطل دينار يأخذ كل يوم  
كذا وكذا والتمن الى العطاء فلم ير أحد ذلك دينارا بدين ولم يروا به بأسا (قلت) أرأيت ان اشترت هذه الدار كل  
ذراع بدرهم ولم أسمع عددا لا ذراع قلت قيسوا فخذوا أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذا الثوب  
كل ذراع بدرهم أو هذه الثياب كل ذراع بدرهم قلت ادعوا ولم أسمع الا ذراع (قال) ابن القاسم أرى أن



ابن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين الى المدينة فمراهم غنم فاشترى منهم واشترط عليهم ان سلبها له (وأخبرني) الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن حمادة بن غزير عن النبي عليه السلام بهذا (قال) الليث فذلك حلال لمن اشترطه

﴿ فيمن باع من لحم شاته أوطا لا قبل أن يذبحها أو باع شاته واستثنى من لحها أوطا لا مسماة ﴾

(قلت) أرايت لو بيع عشرة أوطا من لحم شاة هذه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز (قلت) بان يسهه رطلان شاة هذه أيجوز هذا أيضا (قال) لا يجوز عندما ملك (قلت) فلن يسهه شاة واستثنيت رطلا من لحها أو عشرة أوطا من لحها أيجوز في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل والرطلين وما أشبهه فذلك جائز (قلت) فلن اشترط من لحمها ما هو أقل من الثلث أيجوز هذا في قول مالك (قال) ما رأيت ما لا يبلغ الثلث أن يبيع من ذلك الشيء الخفيف (قلت) ولم يجز هذا عندما ملك أن أبيع شاة واشترط من لحها الرطلين والثلاثة والأربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاة رطلين أو ثلاثة قبل أن أذبحها وأسلخها (قال) لأنه لا يجوز لك أن تباع غر حاطك قبل أن يكون غر حين يذبح ويحل بعه وتشرط من غر الحاطط أسعا معلومة تأخذها تمرا اذا طابت وكفتا الثمر الثلث فأذني ولا يجوز أن تباع من غر حاطك حين يذبح ويحل بعه تمرا أسعا معلومة وان كانت دون الثلث يأخذها تمرا اذا كان ثمر عليه ذلك الثمر من غر هذا الحاطط فلا يجوز هذا وان كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث (قلت) ما قول مالك في شراء لحوم الابل والبقر والغنم والطير كلها قبل أن ذبح فقال له اذبح فقد أخذنا منك كل رطل بكذا وكذا (قال) مالك لا يجوز ذلك لأنه مغيب لا يدري كيف يكون ما اشترى ولا يدري كيف يشكف

﴿ في الرجل يذبح على الرجل فيصالحه من دعواه على عشرة أوطا من لحم شاة بعينها ﴾

(قلت) أرايت لو أتى ادعى في دار رجل دعوى فصالحني من ذلك على عشرة أوطا من لحم شاته أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عندى

﴿ في اشتراء اللبن في ضرر وع النعم ﴾

(قلت) أرايت ان اشتريت لبن عشرة شاة باصنافها في ابان لبنها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز اذا سمي شهرا أو شهرا من أول ثلاثة قد كان عرف وجعل حلابها طابا أو لم يصرف سلابها فلا خير فيه (قلت) أرايت ان اشترى لبنها ثلاثة أشهر ثم احتلبها شهر ثم عوت منها خمسة (قال) يظن اني خمسة المالكة كم كان حلابها كل يوم فلن كان حلابها كل يوم قسطين قسطين قبل فاحلاب هذه الخمسة الباقية كل يوم فلن كان حلابها قسطا قسطا قبل فكم كان الشهر الذي احتلبت فيه العشرة كلها من الثلاثة الأشهر التي اشترى حلابها فيها في قلة اللبن وكرم غلاته ورضه فلن ينال اللبن في أوله وآخره تفاوتا بعيدا في الثمن يكون شهرا في أوله بعدل شهرين في آخره وأكثر من ذلك فلن قبل الشهر الذي احتلبت فيه بعدل الشهرين الباقيين لو كانت النعم المالكة قياما في ثاق اللبن في الشهر الاول لثلاثة فيعور خسه في الشهرين الباقيين قبل قد قبضت أياها المشتري نصف حليب حلابها النعم كلها الشهر الاول وبقى نصف حلق فلا حق لك في نصف الثمن الباقي وقد استوجبه البائع حلابا ثمانية شهرا ويرد عليك البائع لما ملكك الخمس التي كانت تحلب قسطين قسطين وبيت التي تحلب قسطا قسطا ثلثي نصف الثمن لأن ابن المالكة قسطان قسطان ولبن الباقية قسطا قسطا فلعن ان المالكة هي الثلثان من نصف الثمن الباقي والباقي الثلث من نصف الثمن الباقي وأما ما في هذا النصف الباقي من ثمن رجل اشترى لبن عشرة شاة في ابان الحلاب على موصفا تممات منها خمس

فقبل أن يعجب منها شيء أنه يسير أمر محال ما وصفتك في المسئلة التي فوق وكذلك أن لو كانت الحال كما  
تصلب الثلث أو النصف أو الثلاثة أرباع في هذا الحساب يكون جميع هذه الوجوه (قلت) فإن كنت  
أعاسلفت في ابن هذه الغنم فيموت منها شيء (قال) إذا سلفت فيها فيموت منها شيء كان سلفك كله في  
نمي من ابن هذه الغنم (قلت) والسلف في ابن الغنم يفارق لشراء ابن الغنم في قول مالك (قال) نعم (قال)  
مالك ما عاصي بوزن ما من الغنم إذا كانت كثيرة الشهر والشهرين والثلاثة طمان كانت الشاة أو الشاتين فاشترى  
رجل حلابا على كذا وكذا شهرا بكذا وكذا درهما فلا يصحني لأن الشاتين غير ما مويين (قال) ولو سلف  
في ابن شاة أو شاتين كيلا معلوما كذا وكذا قسطا بكذا وكذا درهما في ابن لها فلا بأس بذلك (قلت) وأما  
السلف في ابن الغنم مكايلة في قول مالك (قال) نعم لا يصح إلا مكايلة في ابن الابن (قلت) أرأيت لو أتى  
بعت ابن غنمي هذه في ابن لها حتى يشق طعم أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك إذا ضربت لك أجلا شهرا  
أو شهرين فلا بأس بذلك إذا كان ذلك في ابن لها أو علم أن لها لا ينقطع إلى ذلك الأجل إذا كانت قد صرف  
وبع حلابها (قلت) فلا أتى بعت لها في غير ابن الابن ومثلت أن أعطيه ذلك في ابن لها كيلا أو جزأها  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا خير في ذلك عند مالك (قلت) أرأيت إن بعت ابن شاتي هذه في ابن  
لها شهرا أو شهرين (قال) مالك أكره أن يباع ابن الشاة الواحدة أو الشاتين لأن الشاة والشاتين أمرهما  
يسير ومما عدى من الخطر إلا أن يبيع لهما كيلا كل قسط بكذا وكذا (قلت) وينقد في ذلك إذا  
اشترى ابن الشاة أو الشاتين (قال) ثم إذا شرع في أخذ الابن أو كان يشرع في أخذ الابن بعد اليوم أو اليومين  
أو الأيام القلائل (قلت) فإن اشترى ابن هذه الغنم في ابن الابن فمقبض الابن حتى ذهب ابن الابن (قال)  
بردا لهما عند مالك

❦ في الرجل يكتري البقرة يهرث عليها وهي حلوب فيشترط حلابها ❦

(قال) وسألت مالكا أو سئل وسمعت من الرجل يكتري البقرة يهرثه أو يستق عليها الأشهر وهي حلوب  
أو أمانة ويشترط حلابها في ذلك (قال) أن كان قد صرف حلابها فلا أرى بذلك بأسا

❦ في الرجل يشتري المبلجلان على أن عليه عصره والغنم على أن عليه طمحه ❦

(قلت) أرأيت إن اشترى من رجل جلبجلانه هذا على أن عليه عصره أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال  
مالك لا يجوز هذا (قلت) لم (قال) لأنه كانه باعه ما يخرج منه وهو لا يدري ما يخرج منه (قلت) وكذلك  
لو باعه زرعاً فحما ويشترط المشتري على البائع أن عليه حصاه ودراسه (قال) قال مالك لا يجوز هذا  
(قلت) أرأيت إن باعه حنطه هذه ويشترط عليه المش تزي أن يطمحنها (قال) استقمه مالك وجوز  
ورأى أنه مقبوض وهو جبل قول مالك أبجزة (قال) وقال مالك ولو أن رجلاً باع من رجل ثوبا على أن  
يخطه لم أر بذلك بأساً ولو باع ثوبين على أن يحدوهما لم أر بذلك بأساً ولو باع ثوبين على أن يطمحنه (قال)  
في مالك فيه مغفر وأرجو أن يكون خفيوا ولا أرى به بأسا (قال) فقلت له فاسم والتمس والتجمل والزبون  
يفتر به على أن على البائع عصره ففكره مالك وقال لا خير فيه أنما هذا اشترى ما يخرج من زبده والذي  
يخرج لا يعرفه فرددته عليه طاماً جدام فكل ذلك يكره ولا يقب فيه وقال لا خير فيه (قلت) فالتمس بشتريه  
على أن على باعه حصاه ودراسه وذروه بشتريه زرعاً فحما فليس (قال) لا خير فيه ورأيت عنده من  
المكروه البين لأنه أنما يشتري ما يخرج من الزرع (قلت) فافرق بين الطمحن وبين هذه الأشياء التي  
أكرهها المجهول ما يخرج منها والدقيق يخرج من الحنطة (قال) كافراً به يرى أمر الطمحن أمراً غريباً

ويرى ان التصح قد صرف وجهه بلخرج منه قلذلك تخفه على وجه الاستفالة منه في القياس (قاله)  
 ولقد قال مالك مرة لا يجبر ثم تخفه وجل قوله في القديم الحديث مما جلناه عنه نحن وانحو اتنا على  
 التخفة ف على وجه الاستحسان ليس على القياس والله اعلم بالصواب  
 (تم كتاب التجارة الى ارض الحرب من المدونة الكبرى و عليه كتاب التدليس)

بسم الله الرحمن الرحيم  
 كتاب التدليس باليوب  
 (في العبد يترى ويدلس فيه يبيع ويحدث فيه عيب آخر)

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم ا رأيت لو اتي اشتريت عبدا بئرا ف اصابه عيب ثم ظهرت على عيب  
 دله لي البائع اني ان اردته في قول مالك (قال) نعم الا ان يكون العيب الذي اصابه عندك مفسدا مشل  
 القطع والعمور والشلل والعصى وشبه ذلك فان كان العيب الذي اصابه عندك مثل هؤلاء العيوب المفسدة  
 كنت مخيرا في ان ترد العبد وتغرم قدر ما اصابه عندك من العيب وان شئت احسبت العبد واخذت من  
 البائع ما بين الصفة والفاء الا ان يقول البائع انا اقبله بالعيب الذي اصابه عندك واردا فمن كله فيكون ذلك له  
 (قلت) ولم كان هذا هكذا اذا اصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن البائع ان يأخذه ويرجع على المشتري  
 بقدر ما اصابه عنده من العيب (قال) لان العيب اذا كان مفسدا ف اصابه عند المشتري فهو فوق  
 وليس البائع ان يقول انا آخذه وارجع قبضة العيب الذي اصابه عند المشتري لانه قد قال (قلت) ولم لا يكون  
 على المشتري اذا رد العبد يبيع طهر عليه وقد اصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذي اصابه  
 عنده وان كان غير مفسد (قال) لانه ايت من العيوب التي هي تلف للعبد التي نقصه ف صاا كبيرا  
 وهذا مثل الخي والردوما اشبه ذلك الا ترى انه ان حرر وما اصابه من اودام لم يل ثم طهره على عيب دله  
 له البائع ان له ان يرد (قلت) فان كان هذا العيب الذي اصابه عند المشتري قد قصه الا انه ليس من العيوب  
 المفسدة فيكون للمشتري ان يرد اذا ظهر على عيب قد دله له البائع ولا يكون عليه لما نص العيب الذي  
 اصاب العبد عنده ثم (قال) قل ذلك له ان يرد ولا تتي عليه اذا كان عيبا ليس مفسدا وان كان قد  
 قصه (قلت) ا رأيت ان قطعت اصبعه او اصابه امر من السباع قد هبت اصبعه ثم ظهر للمشتري على عيب  
 دله له البائع انه ان يرد (قال) لا اخطه من مالك الا اني اراه عيبا مفسدا ليرده الابعاض (قلت)  
 فان ذهبت اقلته او طفره (قال) اما اقلته فهو عيب ولا يرده الابعاض منه الا ان يكون من ونش  
 الرقيق الذي لا يكون ذلك مفسدا فيهم ولا ينقصه كثير اphan كان كذلك يرد ولا تتي عليه واما الطفره ان يرد  
 العبد وتبطل ما اوجبه احد المتباينين على نفسه لصاحبه وهو معنى حسن يخرج على المذهب وسأل الله  
 التوفيق

كتاب العيوب  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 تحرير التدليس باليوب

أصل ما ثبت عليه أحكام هذا الكتاب كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وذلك أن الله تبارك وتعالى  
 نهي عن أكل المال بالباطل وفي كتابه وعلى لسان رسوله فقال تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا  
 أموالكم بينكم بالباطل وقالوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال النبي عليه الصلاة والسلام في  
 خطبة المشهورة الا ان دماءكم و أموالكم و أعراضكم عليكم حرام بكمرة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا

ولا تثنى عليه ولا آراه عيبا (سحنون) الظاهر في الجارية قال رحمه الله (قلت) فتعظ من ملك أنه قال إن أسابه عنده حتى أورد ما وسد أعزى وكل وجع ليس يخوف أن له أن يردده إذا أسابه عيبا قد دلس به البائع ولا تثنى عليه (قال) نعم

(في الرجل يشتري العبد في صفقة واحدة قيمته أحد مائة ويحب بالآخر عيبا)

(قلت) أرى أن اشتريت عبدين في صفقة واحدة فهلك أحدهما في يدى وأصب بالباقي عيبا أكون لى بأن أرده عند ملك (قال) نعم إن أردت عند ملك وتأخذ من الثمن بصاحب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا المبت والمعيب فينظر ما يصيب قيمة هذا الذي أصبت به عيبا من الثمن فيرجع ذلك على البائع (قلت) فإن اختلفا في قيمة المبت قال المتاع قيمة المبت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال البائع لأبل قيمة هذا الثلث وقيمة المبت الثلثان (قال) يقال لمباضا المبت قلن تصادق في صفته دعى لصفته أهل المعرفة فيقومون تلك الصفة وإن تناكراني صفته فاقول في صفته قول البائع مع عيبه إذا كان قد اتقد الثمن لأن المتاع مدع للفضل على ما يقول البائع فاقول قول البائع مع عيبه وعلى المتاع البينة على الصفة فإن لم يأت بالبينة على الصفة حلف البائع وكلنا القول قوله إذا كان قد اتقد الثمن فإن لم يكن اتقد فاقول قول المشتري (قلت) أرى أن اشتريت شاتين مذبوحين فأصبت أحدهما مضروبة أكلت من الذكبة بمصتهما من الثمن في قول مالك أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرجل يتاع الطعام فيقال له إن فيه مائة أرب فشتري على ذلك فلا يجد فيه إلا خمسين أو أربعين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام إلا أن يكون الذي نقص من ذلك مثل الأرباب البيرة وهذه الشاة إذا وجد هامة وأما كل شراء الرجل شاتين لمجابهة إلى جلة اللحم والرجل إذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص له فأرى الشاتين بمنزلة ما وصفتك من الطعام عند مالك ويرد الجميع إلا أن يشاء أن يبيع الذكبة بالذي يصيبها من حصص الثمن فذلك له (قلت) فإن اشتريت عشر شياه مذبوحة فأصبت أحدها من ميتة (قال) أرى أن تترك التسع بمصتهما من الثمن (قلت) وكذلك الرجل يشتري قلال خل فيصيب أحدها من خرا أو يشتري قطين خلا فأصاب أحدهما من خرا فهو على ما وصفت لى من قول مالك (قال) نعم (وقال) أنشأنا إذا اشتريت شاتين أو قطين أو عبدين متكاثرين فإن هذا لم يثر أحدهما لصاحبه فإن أصاب أحدهما عيبا أو استحق أحدهما رجوع عيبا يصيب المستحق من الثمن وإن كان عيار دمه أو أنه ما يصيبه من الثمن وكذلك يقول ابن القاسم في العبد المتكاثرين (سحنون) وليس العبدان المتكاثران كعبدين أحدهما تبع لصاحبه إنما يشتري ملكة كان صاحبه أو كجملة ثياب أو رقيق أو وكيل أو وزن كثير فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير فإن هذا قد سلم له حل صفته فيلزمه

الأهل بلغت الأهل بلغت الأهل بلغت وقال عليه الصلاة والسلام لا يحمل مال أهدى مسلم إلا عن طيب نفس منه والتدليس بالعيوب من كل المال بالباطل الذي حرمه الله في كتابه وعلى لسان رسوله من العش والخلافة التي نبى عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لحبان بن منقذ إذا ابتعت قتل لا حلافة وقال من غشنا فليس منا أى ليس على مثل هذين وطريقتنا الآن العش لا يخرج العاشم من الإعلان فهو محدود في جلة المؤمنين إلا أنه ليس على هديهم وسيلهم لمخافته إياهم في الزام ما يلزمه في شريعة الإسلام لا جبه المسلم قال الله عز وجل إنما المؤمنون أخوة وقال النبي عليه السلام المؤمن أخو المؤمن شهده إذا مات ويهود إذا ضروهم ينصم لهم إن غاب أو شهد وقال عليه السلام لا باعضوا ولا تحاسدوا ولا دابر وأو كونا عباد الله أخوانا فلا يحمل لأمرى مسلم أن يبيع عبدا أو ماله أو سلعه من السلع أو دارا أو عقارا أو ذهباً أو فضة أو شيئا من الأشياء وهو مسلم في سبيل الله أو كره حتى يبر ذلك ليعاوه دفعه عليه وهذا يكون عليه به كعلمه

ما يصح ويرجع ثمن ما استحق وان كان ما استحق مضرا به في صفته لكثرة ما استحق من يديه ويصلم ان  
 هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر لبعض ذلك عليه وان مثله انما عيب في جهل ما اشترى فان هذا  
 له ان يرد الامة كله او ياخذ الثمن وان اراد ان يبيع مسلم في يديه ويرجع ثمن ما استحق فان كان  
 ما اشترى على الكيل والوزن فذلك له او كان ما استحق مما يبيع على العدد فكان الاستحقاق على الاجزاء  
 نصف ما اشترى او ثلثه او ثلثه ارباعه او ثلثه فذلك له لان ما رضى به يصير له ثمن معروف وان كان  
 استحق نصفه او ثلثه فرضى بما بقي صار له بنصف الثمن او ثلثه وكذلك كل ما استحق من المكمل  
 والموزون لان الذي يبقى عنه معروف لانه مما لا يقيم عليه الثمن ان كان ما استحق منه راضا معروفا او عددا  
 على عدد السلع وان كان مما يباع عددا واستحق من العدد ما يصير للمشتري حصة في ان يرد فادان يبيع ما بقي  
 بما يصير له من الثمن فان ذلك لا يجوز له لانه اذا وجبه ورجع ما بقي في يديه فليس له ان يقول انا ابيع ما بقي  
 بما يصير له من الثمن لانه يجبه به من مجهول لانه اوجبه على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك عن غير معروف  
 حتى تقوم السلع ثم قسم الثمن عليها فصار الذي بقي اخذ حصته من الثمن وذلك مجهول واماني العيب فانه  
 اذا اصاب العيب في كثير من العدد حتى يضر ذلك في صفته او في كثير من وزنه او في له فانه غير في ان يربل  
 الجميع منه او يرد كله وليس له خيار في ان يبيع ما صح في يديه بما بقي له بما يصير له من الثمن وان كان  
 ممرطوه وخلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العيب اعمى على ان جل منه بضاهما لرضى  
 منه بما رآه وامار عليه (قلت) لا ينقسم اربابا ان اشترى عبدا ثوبا بين فقيهين فاحد الثوبين عند  
 صاحبه واصاب الثوب الباقي عيبا فله ان يرد كيف يكون هذا في قول مالك (قال) ينظر الى الثوب الذي  
 وجده العيب فان كان هو وجه ما اشترى وفيه الفضل فابري الناس رده ونظر الى العبد فان كان لم يفت رده  
 ينظر الى قيمة الثوب التالف فده فاقض مع الثوب الذي وجده العيب وان كان العبد قد تفت ثمناه او  
 حصان او اختلاف اسواق او شئ من وجوه القوت رده فقيمة يرد قبضه وان كان الثوب الذي وجده  
 العيب ليس وجه ما اشترى وهو اذ في الثوبين رده ونظر الى الثوب الباقي كم كان من الثوب التالف فان كان  
 ثلثا او ربعا نظر الى قيمة العبد فغرم قاض العبد لصاحب الثوب عن قيمة العبد بقدر الذي يصير له من صاحبه  
 ان كان ثلثا او ربعا يرد به من قيمة العبد ثلثها او ربعها ولا يرجع في العبد شئ وان كان ثلثا او ربعا اصاب العيب  
 قاض العبد بالعبد وقد تفت احد الثوبين عن ثلثي العبد رده والعبد وقطر الى الثوب الباقي ان كان هو وجه  
 الثوبين ومن اجله اشترى اهل دار الثوب الباقي وغرم قيمة التالف ان كان الثوب الباقي لم يفت ثمناه او حصان  
 ولا باختلاف اسواق وان كان قد تفت شئ من ذلك او كان الباقي هو ادماهما وليس من اجله كان الاشتراء اسلما  
 لاشترى بها وغرم قيمتهما لصاحب العبد

فان لم يزل في وقت المولدة ملائكة الله روى عن عائشة بن الاسقع انه  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع عياله يره لم يزل في وقت الله اول ثم الملائكة تلغنه  
 وقد يمتثل ان يحمل قوله من غشنا فليس منا على ظاهره فيمن غش المسلمين مستحلفا لذلك لان من اسحل  
 التدليس بالعبودية والعش في البيوع وغيرهما فهو كافر حلال الدم ستايب فان تاب والا اقل  
 (فصل في العيوب تنقسم على قسمين عيب يمكن التدليس به وعيب لا يمكن التدليس به وهو على وجهين  
 احدهما المستوي فيه الباطع والمبتاع في الجهل بمرقته وكان في احداهما الخلق باعنا او لم يكن في اسلمها على  
 اختلاف لم يختلف اصحاب مالك في جلة هذا واختلفوا في تحصيله على ملسيا في موضع من الكتاب ان شاء  
 الله والثاني ما استوى الباطع والمبتاع في المعرفة بهذا ما كان من العيوب ظاهرا لا يخفى وامامنا يمكن التدليس





يأخذ لم يكن لهذا التعان البائع لو اعتق في البيع الفاسد بل لزم ذلك ولو لم يكن المشتري عتق معه إلا أن يكون  
 المشتري اعتق قبل البائع فيكون قد فوتهما وفي البيع الصحيح لا عتق البائع مع عتق المشتري ولا عتق له وان لم  
 يعتق المشتري لأن المشتري كان على شرائه أن يأخذها أن أحبوا أن احتسبها على وجوب البيع بالثمن (قال)  
 وكذلك قال في مالك أراها بمنزلة الرهن إن احتسبها على وجوب البيع بالثمن فإن ماتت فهي من المشتري فهي إذا  
 باعها وبها العيب فاحتسب بالثمن فهي ورهن ولو لم يحتسبها لتبعض المشتري وكان المشتري ضامنا لما أساء بها  
 فبس البائع أياها بمنزلة الرهن وقبض المشتري على الوجوب فأرى أن كل ما أساء به من عيب أو موت وان كان  
 بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يرد لها قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى رجحها  
 نقضاً من السلطان أو يرد منه منها البائع (وقال) ابن وهب أخبرني ابن لميعة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب  
 يقول اشترى رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه قد وجبتك غير أي لا أنفع اليك العبد حتى تنقضي ثمنه  
 فأرى لا آمن لهما طلق المشتري بآية ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات العبد عند الذي باعه (قال) يزيد قال  
 سعيد بن المسيب هو من الذي مات في يده (وقال) سليمان بن يسار هو من الذي اشتراه ووجبه وقد قال  
 مالك يقولهما جميعاً (ابن وهب) قال لا يثبت كل شيء من سعد يقول من باع دابة فائبة أو متاعاً تباع على  
 صفة لم يسلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة  
 أو المتاع على ما وصفه البائع ثم بيعها أو أخذها الثمن (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه  
 قال في بيع الدابة العائبة أن أدركتها الصفة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس (وأخبرني) عن  
 ابن وهب عن يونس بن زيد عن ابن شهاب عن جرة بن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال ما أدركت الصفة  
 حياً مجروحاً فهو من المتاع (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر بن ربيعة عن أبي عبد الرحمن أنه حدثه  
 قال بايع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً عائبة فشرط أن كنت هذا اليوم حية فهي مني  
 (ابن وهب) عن ابن جريح عن ابن شهاب قال كان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أحد أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يهرلون إليهما قاذباً ما سألوا نظراً أيهما أجد فاباع  
 عبد الرحمن بن عوف من عثمان بن عفان فرساً أنسى فائبة باقى عشر ألف درهم أن كانت هذا اليوم حية  
 فهي مني ولا أخال عبد الرحمن الأوفى فكان عرفها ثم أن عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أربك أو بسة  
 آل أروعي من ثمن حتى يقبضها رسول قال نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فماتت فقدم رسول  
 عبد الرحمن فلم الناس أن عبد الرحمن أجدهم عثمان (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب قال وان  
 رسول عبد الرحمن وجد الفرس من بين خلق وسها فقدمه فماتت فكانت من عثمان

قال ولا يرد من العيوب الأمن عيب كبير نهض عنه ويحلى عاقبته ولا يظفر في ذلك إلى ما يرد به التجار  
 فاطرف في ذلك

الفصل في ولا أعرف المتقدم من أمحاننا مذاق السبيل الذي يجب الرد به في الدور والعروض على أحد  
 القولين وقد رأيت لابن عباس روجه الله أنه سئل عن السبيل الذي يخط من الدور مع الثمن فقال ذلك كبير  
 يجب الرد به وقال ابن الطمان أن كل قيمة العيب متقابلة فهو يسير يرجع المتاع مهما على البائع ولا يرد  
 البيع وان كان قيمته عشرة مثاقيل فهو كثير يجب الرد به فقال إن عشرة مثاقيل كثير ولم يبين من أي ثمن والذي  
 هدى أن عشرة مثاقيل من ماله كذا يسأل الرد به

الفصل في وأما ملصق من الثمن كثيراً فلا يحل للمبيع فيه من خمسة أحوال أحدها أن يكون بحسبه  
 لم يدره راد ولا فإنه ان والآخر أن يشترطه زيادة وقصان والثالث أن يدره قصان ولا خوف





(قال) نعم (قال) وقال الثالث من باع عبداً بعهب دله مثل الأبق والسرقه أو مرض من الأمراض فابن العبد أو سرق العبد قطعت يده فلت من ذلك أو لم تمت أو تعادى بالعبد المرض فلت منه أو أبق فذهب فم يرجع فوجد المشتري البيعة على هذه العيوب أنها كانت جسيماً بعهبه وعلم البائع ذلك فأن المشتري يرجع بالثمن كله فأخذموه ولا شيء عليه في أبق العبد ولا موته ولا قطع يده وإن كان بعهبه أخافسرق قطعت يده ورد في القطع كما فسرت تلك لأن القطع عيب حدث عند المشتري من غير العيب الذي بعهبه أو حدث له في مرضه عيب آخر أو عورت عينه أو قطعت يده من غير سبب المرض فهذا لا يرد إلا ومعهما قصصه كما فسرت تلك في المسئلة الأولى أو عسكه أو أخذت قيمة العيب كما فسرت تلك في المسئلة الأولى وما كان من سبب العيب الذي وصفت تلك أنه دلس له فيه فلت منه أو أتى منه أو قطع فلا شيء عليه فيه وهو يأخذ الثمن كله (وأخيراً) ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد بعهب ثم حدث فيه عيب عند الذي ابتاعه أنه أن قامت له البيعة على أنه كان بذلك العيب عند صاحبه ونزع عن المشتري ما بين الصحة والقاء على قدر العيب الذي كان عند البائع (وكيع) بن الجراح عن سليمان عن الأعشى عن إبراهيم عن شريح عن الرجل يشتري الجارية فيطوئها ثم يجد بها العيب (قال) إن كانت ثيباً ردها و نصف العشر وإن كانت بكرًا ردها و نصف العشر (وكيع) عن أسراييل وشريك عن جابر عن طاهر الشعبي عن عمر قال رد العشر ونصف العشر (قال) سحنون وإنما كتبت هذا في العشر ونصف العشر وإن كان مالك لا يأخذ بموافق بل ما خصهما من وطئه حجة أن له أن ردها ولا يكون وطؤه أباحاً وإن دخلها من وطئه قصفتها لا يرد مثل التتق والموت وما لا يتدر على رده فهذا عمر وشريح قدر إذا هاضم البائع فذلك كان للمشتري أن يرد العيب عن نفسه وإن دخلها عند التتق ويصر ما قصصها إذا أراد ردها وإن أراد أن يحبسها ويرجع بما بين الصحة والقاء فذلك له ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد بعهب ثم يصبه عيب عند الذي ابتاعه أنه يرضع عن المشتري ما بين الثنتين (وأخيراً) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في العبد يشتر به الرجل يبيع المسلم فيسرق وهو يبيد الذي اشتراه ونقوم عليه البيعة فقطع يده ثم يجد الذي اشتراه البيعة العادلة على أنه كان سارقاً معلوماً ذلك من شأنه قبل أن يشتريه وإن الذي بعهبه كتمه ودلس له (قال) ابن شهاب لم يبلغنا في ذلك شيء ولا يرى إلا أنه ردوه يأخذ الثمن كله فقل لابن شهاب فإن أتى من عند الذي اشتراه ثم أقام البيعة العادلة أنه كان أبقاً معلوماً ذلك من شأنه كتمه ودلسه (قال) ابن شهاب ترى أن يرد المال إلى من دلس له أو يبيع المدلس العبد و رد الثمن فأنفقه بآخر أراد أن يتلف فيه ماله (قال) ابن شهاب وكذلك إذا دلس له بالجنون حقق حتى ملك أنه يرجع بالثمن كله (قال) سحنون عن ابن

في المدونة أن ذلك قوت وله قيمة العيب ولا خيار له في الرد ولا فرق بين المسائل الثلاث ما لم يكن الكبر في صا كان به ما أشبه ذلك

(فصل) وأما الزيادة المضافة إلى المبيع من غير جنسه فذلك مثل أن يشتري العبد ولا مال له فيجد عنده مالا جيبه أو صدقة أو كسب من غارة أو كسب من جراحه أو يشتري النخلة ولا ثمرة فيها ثم جمر عنده ثم يجد فيها طناً هذا لا اختلاف فيه أن ذلك لا يوجب له خياراً أو يكون مخيراً بين أن يرد العبد وماله والنخل بثمرها مالم يطلبو رجح بالسقي والعلاج على ما ذهب ابن العامر أو عسكه ولا شيء له في الوجهين جميعاً

(فصل) وأما الزيادة التي أحدها المشتري في الباع من صفة تصافه إليه كالمبيع والباطل والكمد وما أشبهه إلا يفصل عنه الفساد لا خلاف أن ذلك يوجب له الخيار بين أن يسلمه ويرجع حجة

فأع من عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون كل عبد أو دابة تدلس فيها باعاه  
 قتلته تلك العاهة وقد ظن رد العبد أو الأمانة بقتل أو موت أو بأن تلك الأمانة حلت من سيدها فانه يوضع من  
 المتاع ما بين قيمة ذلك إلى أسو به تلك العاهة وبين قيمته يريد منها فان مات ذلك إلى أس من تلك العاهة التي  
 دلس بها فهو من البائع يأخذ المتاع الثمن كله منه وهم سخيذ من المسيء والقاسم بن محمد وأبو بكر بن  
 عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن حنبل  
 ابن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من طرائفهم أهل قضاة وفنل (قال) ابن القاسم قتلته تلك  
 فالعبد يتاعه الرجل وهو أجهى أو الجار يتفدق العبد إلى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون سائعا أو سائعا  
 أو تخيرا فيرفع عنه فيجده عيبا بخلك فريد أن يرده أترى خلقه أم زاه فوتا (قال) لا (قال) مالك والجارية  
 يشتريها القوم حتى حق عندهم فتصب (قال) قتلته تلك العاهة النسب قال طعن وتعمل وتسرل وتنج  
 وتسل وتعالج الأعمال وتخرج ويرفع عنها بخلك فهذا فوت (قال) مالك لا أرى هذا فوتا أن أحب أن  
 يردود والاحسن ولا شيء (قال) قتلته تلك العاهة الصغيرة يشتري فيكبر أترى فوتا (قال) نعم وأرى أن يأخذ  
 قيمة العيب عنه على ما أحب أو كره البائع (قال) وبلغني عن مالك أنه قال المحرم فوب (قال)  
 (قلت) لابن القاسم وتفسير العيب كيف يرجع به إن دجع أو يرد إن رد (قال) إن أراد أن  
 يرجع المتاع طرأ إلى قيمة الجارية يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة وتترك قيمتها وبها العيب يوم باعها  
 وقبضها فان كان العيب الذي بها سدسا أو خسا نظر إلى الثمن الذي نقد فيها فرد منه سدسه أو خسه كان ذلك  
 الثمن أكثر من القيمة أو أدى فبطل هذا بصبره إن أراد أن يرد عا طرأ إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب  
 الذي اشتراها به ثم طرأ إلى ما ساءها عند المشتري من العيب كم كان قيمتها يوم قبضها إن لو كان بها وتفسير ذلك  
 أن يكون باعها وبها العيب وقيمتها ثمانون دينارا فأهوت عنها عند مولو كانت خلق اليوم هوراء كانت  
 قيمتها ستين دينارا فإرد ربع الثمن بصلطط حنا ما يصبب العيب الذي دلسه البائع من الثمن وأما العين التي  
 ذهبت فإرد منه رديمتها يوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبدا في صفقة واحدة ثم واحد ثم مات أحدهما  
 وبني الآخر فوجد به عيبا فأراد أن يرده قال ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه المالك يوم قبضها فان كان  
 الثلث أو النصف أو الاربع رده ويرجع فأخذ من الثمن إن كان الربع فالربع وإن كان النصف فالنصف  
 وإن كان الثلث فالثلث من الثمن فالعبد الباقي مع الذي مات بتزلة اليد والعين من الجسد بدين قيمة العيب الذي  
 دلس به يضم الثمن على العيب الذي دلس به على ما بقى من العبد ثم طرح قدوال العيب الذي دلس به ثم ينظر

العيب أو يردو يكون شرى كما عاراد بما أحدثه من الصبيغ وشبهه لاه أخرج ما له فيه فلا يخرج هدرا  
 (فصل) ووجه العمل في ذلك أن يقوم الثوب سليبا يوم البيع من عيب التدليس فان كان قيمته مائة قوم  
 أيضا قيمة التدليس فان كانت قيمته ثمانين قوم أيضا يوم الحكم مصبوغا فان كانت قيمته خمسة وتسعين كان  
 بخيرا بين أن يمسدو ويرجع يخص الثمن أو يردو يأخذ جميع الثمن ويكون شرى كالذي الثوب بما جمع العشرة  
 التي بين القيسيتين من الخمسة والسبعين وذلك بخير أن من تسعة عشر وإن كانت الاسواق حالت بنقصان لم يقوم  
 يوم الحكم غير مصبوغ وقوم مصبوغا فان كانت قيمته يوم الحكم ثمانين مصبوغا كان شرى كالذي الثوب  
 إن ردهم بخير من سبعة عشر وهو ما جمع الخمسة التي بين قيمته يوم الحكم مصبوغا وبين قيمته يوم الشراء غير  
 مصبوغ وخسة من قيمته يوم الحكم مصبوغا وتحصيل هذا الذي قلناه أن الاسواق إن حالت بنقصان لم يقوم  
 يوم الحكم المصبوغا خاصة وكان شرى كما عاراد قيمة يوم الحكم مصبوغا وغير مصبوغ وإن حالت  
 الاسواق لم يقوم يوم الحكم المصبوغا خاصة وكان شرى كما عاراد قيمة يوم الحكم مصبوغا على قيمته يوم

على ما ينبغي فيكون ذلك ثمن العبد ثم ينظر إلى اليد والعين كم كانت من العبد ذلك اليوم فإن كانت الربع أو الثلث  
 ورد بها ما بقي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فهذا تفسير قول مالك في هذا (قال) وبأن مالكا من الرجل  
 يسع الأمة فيزوجها المشتري عيده ثم يبعدها بغير مردها أو أن يردّها (قال) نعم (قال) قلنا ذلك  
 فالتكاح أيضا منه البائع (قال) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلا حرا فليس البائع أن يفسخه إن ردها  
 عليه (قال) قلنا ذلك أفرد في ذلك قيمة ما قص الجارية بالتكاح (قال) إن كانت الجارية بمن ينقصها  
 التكاح فليس ما قص من غيرها (قال) ووردها وقد نكحت وهي خير منها يوم باعها بدها ومعهها ولد  
 فيكون هو أكثر ثمنها فإن كان ذلك ينقصها فأي رأى أن يردّها نقصان والأقليل البائع شيء يردّها عليه  
 المتباع والتكاح ثابت (قلت) أرايت أن كان في الولد ما يصير به صبي الذي يدخل من قبل التكاح أي يكون له  
 أن يجبر به صبيها بالولي قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال يردّها ووردها وقد اذنتك في غيرها  
 فهذا من قوله بذلك على أنه ما أراد أن يجبر به (قال) سحزون وقد قال غيره يردّها ولو ما قصها التكاح وإنما  
 زيادة ودها فيها كمثل زيادة ثمنها وجسمها وسننها تحدث فيها فيرفع فذلك ثمنها حتى تكون يوم يردّها  
 أفضل منها إن لو كان معها ولد أو أكثر ثمنها أو أشد جبر لما قص التكاح منها (وقد) قال مالك في بعض هذا الفهم  
 بما يردّها به هو فيها ويرم ما قص العيب ولا يصيب في جبر ما قص العيب عندهم شيء (قلت) أرايت أن  
 اشترت عبدا بعد فقها العبد الذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشترت عيبا فأردت أن أردّه (قال) قال  
 مالك يردّه بوجه قيمة العلام الذي دفع إليه لأنه عن هذا العبد (قال) وإن قص هذا الباقي الذي ظهر به العيب  
 فلصاحبه أن يردّه ولا شيء عليه في قصه إلا أن يكون قصه ذلك عيبا مفسدا مثل العور والشلل والقطع  
 والصمم وما أشبه ذلك وأما كل عيب ليس يفسد فانه يردّه بالعيب الذي ظهر به عليه ولا شيء عليه في العيب  
 الذي حدث عنه إذا كان ليس عيبا مفسدا وإن كان لم يردّه العبد إلا بخروجه عنه أو قصان أو اختلاف  
 من أسوان أو عاقه أو كتابه أو يردّه أو باعه أو كانت جارية فأجلها ثم ظهر هذا إلا خر على عيب العبد  
 الذي عنده فانه يردّه وليس له من العبد الذي فاته ودخله ما ذكرنا من العقب ولا غيره قليل ولا كثير  
 وأما له قيمته يوم قبضه منه وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وإن كان باعه ولم يستع به بأقل من  
 قومه يوم قبضه أو بأكثر من قومه فليس لهذا الذي يردّه العبد من العيب في هذا الثمن قليل ولا كثير  
 وأما له قيمة هذا العبد الذي دخلها القوت بالعقب أو بالبيع ويردّها الذي أصاب به العيب ولا شيء له (قلت)

الشراء صير مصبوغ على ما ذكرناه وهذا قول بعض أهل النظر وفيه عندي نظر والقياس أن يقوم يوم  
 الحكم مصبوغا وغير مصبوغ وإن حالته الاسواق تنقصان فيكون شريها بما أراد الصبيح على كل حال لأن  
 حوالة الاسواق ليست غوت في الزيادة ولا في النقصان وبشارة المبيع بما أراد الصبيح ولا ينقص من ذلك  
 استقصان حوالة الاسواق والله أعلم

فصل في وأما الحال الثالثة وهو أن يدخل المبيع قصان فالنقصان أيضا لا يحل من خمسة أو به أحدها  
 نقصان بحوالة أسوان والثاني قصان بمعير حالة المبيع فأما النقصان بحوالة الاسواق فلا يصح به وهو مخير  
 بين أن يردّها لا شيء عليه أو بمثل ولا شيء له وأما النقصان بتعير حال المبيع مثل أن يشتري الأمة فيزوجها  
 أو العبد فيزوج أو يري أو يسرق أو يشرب خرا أو ما أشبه ذلك مما تنقص به قيمته فاختلف في ذلك حال  
 في المدون في الذي يشتري الأمة فزوجها ثم يخطبها إن التزوج قصان ولا يردّها إلا ما قص التكاح منها  
 معناه أو بمثل أو يسرق أو يشرب خرا أو ما أشبه ذلك مما تنقص به قيمته العبد من ربا أو يشرب خرا أو سرقه فإن  
 ذلك ليس نقصان يردّمه المشتري ما قصه إذا وحده به أو ما احتل أن يقرن من الوجهين بالزوج

أرأيت ان اشتريت عبدا بطعام أو بشئ مما يكال أو يوزن كان مما يؤكل ويشرّب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبحت بالعبدا وقد تلف الثمن الذي دفعته اليه فأردت رد العبد (قال) مالك ترجع بمثل ما دفعت من الكيل والوزن فان كان قد تلف ذلك الذي دفعته فأعمالك مثله (قلت) فان كنت ابتعت عبدا برض من العروض فأصبته بعبدا وقد تلف العروض عند الذي دفعته اليه (قال) قال مالك ترجع عليه بقيمة ذلك العروض ولا يرجع عليه برض مثله (قال) وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدراهم وأما العروض كلها فأعماله قيمتها ان كانت قد تلفت وان كانت لم تلف فانه يرجع فيها الا ان تكون فانت بناء أو قصان أو اختلاف من اسواق أو بيع فأعماله قيمتها (قلت) ما فرق ما بين العروض في هذا وبين ما يوزن ويكال في قول مالك (قال) لان العروض لا يستطيع رد مثلها وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها ان حالت من حالها فاذا تلفت العروض عند الذي باع العبد فانه يرجع عليه قيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فلم يجبه عليه فيه قيمة ان حال فهو وان تلف فأعماله مثل كيله أو وزنه فاذا أخذ مسله فكأنه أخذ شئ به

﴿ في الرجل يبتاع العبد بما فسد ثم يعتقه قبل أن يتقبضه ﴾

(قلت) أرأيت لو أني اشتريت عبدا بما فسد اطمأنته من البائع حتى أعتقه أليزني العنق أم لا (قال) نعم في لازم المشتري قبض أو لم يقبض اذا كان البيع فاسدا ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله حته اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا يجوز عتقه (قلت) لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو انما يصح منه يوم قبضه والبيع الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر صدقهما التي عقد باطل لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه (قال) لان عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه للعبد فهو اذا أعتقه دخل في عتقه اياه قبضه للعبد وفواج للعبد (قلت) وكذلك لو كان العبد لم يجز نقصان بدن ولا يزيد ولا ينقص الا في عتقه اياه قبضه للعبد والقاسم وانما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد العائيب بشرط على البائع أنه منه حتى يقبضه فتجب الصفقة بينهما أن البيع جائز وضمان البائع حتى يقبضه المتنازع ولا يصلح التقديف به بشرط الا أن يتطوع بذلك المشتري وهو وجوب الصفقة فان أعتقه المشتري وقد اشترط أن ضمانه من البائع جاز العنق عليه وكذلك البيع الفاسد اذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وان كان العبد في ضمان البائع وهذا مثل الاول (قلت) وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في بعض المواضع بشرط سبده أن ضمانه منه أن البيع جائز اهو قول مالك (قال) نعم (قلت) والعبد اذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز اهو قول مالك عيب يعلم حدوثه عند الشراء فلا يرده الا أن يرده معه ما قص وما ظهر بالعبد من السرقة وشرب الخمر والزنا صد الشراء لا يدري له له كان كتمانها من قبل الشراء فلم يرده مردما نفسه وهذا المصنف فرقوا بين الحكم بشهادته أو بشهادة الرجل ثم تقع بينه وبينه خسومة وعداوة قبل الحكم بشهادته ان شهادته مردودة في هذا وجازة في المسألتين الاولتين

﴿ فصل ﴾ فاذا اقتنا هذا النقصان في حال المبيع ينقسم على وجهين أحدهما يعلم حدوثه عند الشراء ونقصان يظهر به صد الشراء ولا يدري هل حدث قبله أو بعده وأما نقصان يتبع عيب المبيع فلا يتناول من ثلاثه أوجه أحدها أن يكون سيرا والثاني أن يكون كثيرا ولا يذهب بعلم المبيع ولا يذهب أكثر مناهه والثالث أن يذهب بجهل ولا يتلف أكثر مناهه فلما انقصان البسر فكذلك الطفر والامثلة من الوزن والخي والرمد وصرع الجسم وما أشبه ذلك ليس فحوت ويحير المتنازع بين أن يملك ولا شئ له أو يرد ولا شئ عله وأما النقصان الكثير اذ لم يذهب بعلم المبيع ولا يذهب أكثر مناهه فانه يرجع للمتنازع اليه ان يملك

(قال)





فصبرت من أول شهر ولم تغبر زيادة سوق ولا نقصان سوق ولا زيادة دين ولا تغبر دين ثم رجعت إلى وليها فأودت ردها أي يكون ذلك في أم تراه فوافق قول مالك (قال) قال مالك الحيوان لا يثبت في الأيام البسيرة حتى حال واحدة وإن مالك فواتها شهر أي عند مالك أنه فوت في البدن وإن لم تعبها إلا سوق ففسد الماضى شهر فقد فانت الجارية وليس له أن يرد لها وعليه الأية وإنما يكون له أن يرد لها لو كان ذلك فربما الأيام البسيرة (قال) وكذلك قال مالك في الأيام البسيرة (قال) سمعنا وقال غيرنا بما كان قبضه لها على قيمة فلما حدث فيها الكثرة فهو جوب القيمة وإن عجزت من ماعنها (قلت) أرأيت لو أن مسلما اشترى من نصراني جارية ففقد فاجلبها أو اعتمها أي يكون ذلك فواتا (قال) لم أسمع هذا من مالك ولكنه فوب أو أرى لهذا النصراني على المسلم قيمة جارية (قلت) أرأيت أن اشتراها بها فأسد فرفضها مكانه أي يكون هو فواتا أم لا (قال) إن كان قدر أن يتركها للسلعة في يد مغنى لا أراه فواتا وإن كان لا يقدري أن يتركها ولا يسلعه فأراه فواتا أو أراه من وجوه البيع لا نجد أنه قد اعتق وقتها وكذلك هو في الأجرة إن قدر على فسخها والاهو فوت (قلت) أرأيت أن اشترت سلعة بها فأسد أو هي جارية فأخذتها أم لا (قال) يكون هذا فواتا قول مالك (قال) سم قلب) أن يدرها أو تائبها أو اعتمها أو باعها أو تصدق بها أو أجزأها أو رهنها (قال) سم هذا كله في البيع القاسدي قول مالك فوت إلا الأجرة والرهن على ما سمعته (وأخرى) ابن وهب عن يونس أمسال ابن شهاب عن رجل باع بعاصمه حلالا وفسده سواء فظن أنه قال أنا أنزع عنك الحرام وأمضى لك الحلال (قال) ابن شهاب إن كانت الصفقة فيهما واحدة فبهما واحدة فبهما ما رأى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانا يمتن شيئا لكل واحدة منهما صفقة على حدة فأنا أرى أن يرد الحرام ويحار الحلال (قال) ابن وهب وقال يونس قال ربيعة لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالا والآخر حراما ومن ذلك ما يدرك فيقتض ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بفسده الأظلم ويترك قال الله تبارك وتعالى وإن سمعتم منكم أموالكم لا تضلوه ولا تظلموه فكل سمع لا يدرك حتى ينفذ فلا يسطع رده إلا عظمه فقد غاوب رده وما كان من أمر نفسه من أهله يعبر طرقت ذلك فافهمه

المبيع فأخذ خمس الثمن ما لا ودك سواء لأن هذا الجبر هو الذي ذهب عند المبتاع في مضي ما يتو به من  
الغنم وذلك أن قض على رد التزيل أو أنه أحاس المبيع وبني عند البائع حقه فذهب عنده بيع ما قض  
وهو خمس الجميع فان ذلك الذي يرد منه موبد طعنه سائر الغنم إن كان ليرد منه وإن كان قد دفع الغنم  
رجع يار أنه أحاسه في البائع حقه لأن الحس الذي تلقاه من المبتاع مصيبته منه قضى بالغنم كالأشترى  
سلعه فاسمها حقه ما اشترى أو حبا يتو وسد الباقي عسارده ولم يمس الغنم بما اشتراها وهذا كله  
بين لا خلافه ولا راية ابني محمته الملاح على هذا في الرمن ثلاثتهم وفي الاسالك من عجمين وقال أحمد بن  
المعطل إن أراد أن يمسك بوجه قيمه العيب فيرجع به من الغنم الذي اشتراها به كقول ابن القاسم  
سواء وإن أراد أن يردده فلا يردده العيب بزم الرده ما تركه به فهو مملوك به العيب القديم وكما قدمه  
بالعيب الثاني يردده له العيب السابق وهذا ما بين العيبين دون أن يرجع في ذلك إلى أصل الغنم لأنه  
فسخ بيع الأثرى لو غي إلى البدء بصوابها وهو لا يمتنع عليه فكذلك يردده العيب يوم الرد المساع  
من الغنم الذي أحله له ولم يمسح به ما بيع وقال أحمد بن المعطل وما علمت أحد دامن أصحابنا بكم عليها  
قلت تكلم أحمد بن المعطل وحده وكل محمد بن الملاسر ولو روى كلام من أناسهم ودره لأن صوابهم  
سبعة خلافه

(فصل ۱۰) وَاَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِلهَ مَا سِوَاكَ يَوْمَ تَوَلَّى سَاعِهُ الْمِيزَانَ يَوْمَ قُضِيَ يَوْمَ الْحَقِّ وَتَبَيَّنَ الْاَشْقَى الَّذِي كَانَ يُخْلِقُ الْاِنْسَانَ مِنْ عَرْشِ الْمَغْبُوتِ يُرْسِلُ الرُّسُلَ فَهُمْ نَدُوًّا يُبْعَثُ رَجُلاً اَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِلهَ مَا سِوَاكَ يَوْمَ تَوَلَّى سَاعِهُ الْمِيزَانَ



في الرجل يبيع الجارية يعاطسها فنفوت عند المشتري سبب

(قلت) أريت أن اشتريت جارية يعاطسها فأصابها عتدي عيب فضمنني مالك قيمته يوم قبضها أريت أن كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها يوم قبضها أريت أكثر المزمع ذلك (قال) نعم (قال) وكل بيع حرام لا يقرب على حال أن أدرك ذلك فالف مال مالك فحلى المشتري إذا فأتى عنده قيمته يوم قبضها كانت القيمة أقل من الثمن الذي باع به أو أكثر الالبيع والسلف وما أشبهه من اشتراط ما لا يجوز في البيع فإنه إن كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي يرضى به على أن يباع وأسلف لم يرد عليه وإن كان أقل رد إلى ذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (وقال) مالك في الجارية يبيعها سيدها على أن تستعدهم ولو لم يعلم بقيع ذلك حتى تهرت فتكون قيمتها أقل مما قد فيها فيطلب المبتاع أن يوضح له (قال) لا أرى ذلك له إنما القول ههنا البائع وليس للمبتاع (قلت) أريت أن اشتريت سلعة يعاطسها فنفوت تصفها أرى هذا قولنا في جميعها (قال) نعم وأخبرني أن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال كل شرط أحجبه به على رجل في جارية أنشاءها يبيع به بنتها أو يبيعها أو ما يجوز للرجل في ملكه أو يشترط عليه أن يملكه وله ما لا يبيع لها فلا يجل له أن يبطأ ما على شيء من هذه الشروط وإن اشترط ذلك عليه فاهل الجارية أحق بحوار البيع أن تركوه من الشروط وخلافه وبين بيع الجارية غير شرط وإن أوافقوا البيع وذلك أنه لا يجل له من الجارية ما اشتراه له من أن يبيعها أو الحاجة إليها والشرط الذي اشترط عليه فاهل الجارية بالخيار إن شاءوا وشعروا عنه الشرط وإن شاءوا فقصوا البيع إن لم يبطأوا فإن وطئها كل في ذلك رأى الحاكم (وأخبرني) سحنون عن ابن أبي عمير عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن حنبل أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب في مثل هذا فإشترط عليه امرأته في الجارية التي اشترى منها وكان شرطها أن يبيعها فهي أحق بها بالثمن وال عمر لا تقربها أو فها شرط لأحد (وأخبرني) عن علي بن زياد عن مالك يبيع ما عا جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها فباعها المشتري أنه ينقض البيع وترد إلى صاحبها إلا أن يرضى أن يسلمها إليه ولا شرط فيها فإن كانت قد فأتت فلم توجد أعطى البائع فضل ما لو سلمه من الشرط وقد قيل إنها إن فأتت ببيع أو تدبير أو موت أو كتابة أو اتحاد أم ولد أن عليه ويحتاج ويترد إن الثمن

سهم يشترى من المبتاع أكثر من الثمن الذي باعها به منه فإن كان مدلسا لم يكن له الرجوع على المبتاع وإن كان غير مدلس رجع عليه بما رواه علي الثمن والراعه أن من دلس في سلعة يبيع فرد عليه به لم يلزم السمار رد الجمل بخلاف إذا لم يدلس والخامسة أن من باع بالبراءة لم يجر زيمه بالبراءة فإنه يبرأ مما لم يعلم به ولا يبرأ مما علم به

علم مدلسه

فصل في وأما الحال الراعه هو أن يذهب عن المبيع فلا يجوز من وجهين أحدهما أن يكون ذهابه بغير وجه عن ملكه بعوض والثاني أن يكون خروجه عن ملكه بغير عوض لما لوجه الأول وهو أن يخرج عن ملكه بعوض ذلك أن يذهب إليه للثواب لا يخلو بأصا من وجهين أحدهما أن يذهب منه بآية والثاني أن يبيعه من غير آية فاما أن يباعه من بآية بثلث الثمن فلا شيء عليه لأنه قد رده عليه وإن باعه بأقل من الثمن رجح عليه تمام الثمن فيكون كأنه قد رده عليه فلم يشتد ذنب العيب عند البائع الأول لم يكن أن يكون حدث عنه المشتري الأول وهو البائع الثاني صاحب البائع الأول بالقيمة ما كان عنده يوم يباعه على الستة كان طاهر أو على العلم أن كان خضا باطنا ولم يكن للمشتري الأول وهو البائع أن يشتريه من المشتري الأول حلف البائع الثاني وهو المشتري الأول أن العيب لم يحدث عنه في علمه إن كان خضا ولم يكن البائع الأول وهو المشتري الثاني أن يرد عليه ولزومه البيع به لأن الثاني إذا لم يرد عليه من غير ما بين التمسيس منه أولان العيب لم يحدث عنه وإن باعه منه

في الرجل يتاع الجارية وما العيب لم يعلم به ثم عوت من ذلك العيب

(قلت) أ رأيت أن اشتريت جارية فباعها لادلس بها البائع فأتيت من قاسها إلى أن أرجع بالنعم أم لا (قال) قال مالك كل عيب دلس به البائع وباعه وهو يعلم فهك العبد عند المشتري من ذلك العيب فالعيب من البائع والنعم رد على المشتري والحل عيب من العيوب فإن كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري وقد دلسه فأراها من البائع وإن كان قد علم ظهر حتى ماتت من قاسها فلا تنفي لها (قال) أشهب إلا أن يكون فيها علم أحرم لم يكن في مثله فوت مقام في ردّها فيكون بمنزلة من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين ضمها المطلق فخرج في ذلك فلم يصل إلى السلطان ولا إلى الرضى ماتت فهي من البائع وإن كان أحرفا في مثله ما ترد ولم يأت من ذلك أحرم من طول الزمن ما يرى ما وضاعه يكون اليوم وما أشبهه أحطب بلفظه الذي لا اله الا هو لم رضى الاعلى القيام ثم يردّها وإن كان لم يدلس به وماتت في يد المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري وورد البائع على المشتري ما بين العيبتين (قال) سحنون وقد يبا آثار هذا قبل هذا وهو قول أشهب

في الرجل يتاع الجارية من الرجل قلدا أو لادلس بها ثم عوت من ذلك العيب لم يعلم به ثم عوت من ذلك العيب

(قلت) أ رأيت أن بعث من رجل جارية فوعدت عند المشتري أو لادلس بها ثم عوت من ذلك العيب لم يعلم به ثم عوت من ذلك العيب (قال) رد البائع قيمة العيب ولا يكون للمشتري أن يرد الأولاد وقيمة الأم إلا أن للبائع أن يقول أما أخذ الأولاد أو أرد النعم لأن الذي كان البيع فيها قامت خان قال لا قبل ذلك قبل للمشتري أما أن أخذت النعم ورددت الأولاد أو أمان أن عكست الأولاد لا تنفي لك ألا ترى لو أن الأم فاهمة ومعهما ولها ثم أرا ردّها أو بها العيب لم يكن له أن يردّها أو معها ولها أو بعكها أو ولها أو لا ترى لو أن الأم لم يكن معها ولها فأصابها عيبا وقد حدث عنده عيب آخر كلفه أن يردّها ويقرمها بقصمها العيب عنده أو يحبسها ويرجع قيمة العيب الذي دلس له إلا أن يقول السام إذا أراد المشتري التمسك به أو أن يرجع

ما كثر من النعم الذي اشتراه به منه وكان البائع الأول قد علم بالعيب قد دلس به لزمه البيع ولم يكن له أن يردّه على المشتري الأول وهو البائع الثاني ثم كان للبائع الثاني وهو المشتري الأول أن يردّه على البائع الأول وهو المشتري الأول بالزيادة فإن لم يشتد قدم العيب عند البائع الأول وأمكن أن يكون حدث عند المشتري الأول ولم يكن ذلك له ادلم ثبت إذا العيب كان به عنده ولزمته النعم ما علم أن العيب كان به عنده كان من العيوب التي تخفى وإن كان من العيوب الظاهرة حلف على البت على مذهب ابن القاسم وإن أمكن أن يكون العيب حدث عند البائع الأول بعد أن اشتراه من المشتري الأول لحلف المشتري الأول وهو البائع الثاني أنه ما علم أن العيب حدث عنده ولزم البائع الأول العبد ولم يكن له ردّه عليه وأمان بابعه من غيره حال ابن القاسم في المدونة قد فوت ولا يرجع على البائع العيب شيء لأنه لا يجوز من أن يكون علم بالعيب بابعه على معرفة فهو ضمانه أولم يكن علمه بنبطه نص سبب العيب شيء قال عيسى إلا أن يرجع عليه شيء فيرجع قيمة العيب من ثمة الذي اشتراه به ظاهر الرأى فإن كان ذلك أكثر مما يرجع به عليه وكذلك لو قص سبب العيب شيئا وإن كان قد أعرض عن النعم أو أكثره مثل أن يبيع كلابا أو يبيع العيب هذه الرأى يتوخى في المدونة لأن القاسم في كتاب ابن الموارن بابعه باقل من النعم وخص سبب العيب يرجع على البائع بالمال من ثمة رأسه أو قيمة العيب ما شاء من ذلك البائع مخير فلو باع على قولا بن القاسم هذا على النعم أو أكثر لم يكن له على السام ردّ وإن كان قد نص سبب العيب ومن فوله في كتاب ابن الموارن ما بابعه عنده ما أعرض عن النعم فرجع عليه قيمة العيب رجوعه على ياتيه بالقل من ثمة العيب من ثمة هو أو مما يرجع به عليه طاهر وإن كان ذلك

بالعيب أما أراد النعم وأخذها منه فلا يكون المشتري جهاً ما أن يرد له أو يأخذ النعم وأما أن يفتس ولا شيء  
له فكذلك إذا رضى أن يسلم النعم وأخذها له بلا أم قال للمشتري ما أن أخذت النعم وأعطيت الولد  
وأما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك (قلت) أرايت أن اشتريت جارية فسلمت أقبضها حتى ولدت عند البائع  
ولما ثم قبضتها بعد ما ولدت شهر أو شهرين ثم أصبت بها عياد لسهل إلى البائع وقد حدثت بالجارية  
عندي عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي دلس لي سهل يقسم النعم على قسمة الأم والولد أم على  
قسمة الأم وحدها (قال) ينظر إلى قيمة الأم يوم وقعت الصفقة بالولد ثم يرجع قيمة العيب بحال  
ملو صفتك

في المكاتب يتناع أو يبيع العبد قصير المكاتب ويهد السيد بالعبد عيباً والمأدون

له في التجارة يتناع العبد ثم يصير عليه ثم يهد السيد بالعبد عيباً

(قلت) أرايت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم هجر المكاتب فخرج رقيقاً فأصاب السيد بالعبد  
عياباً كان عند بائعه من المكاتب فأردده على بائعه من المكاتب (قال) ذلك السيد (قال) لمو أعا كانت  
لهمة المكاتب على البائع ولم تكن السيد (قال) لأن المكاتب حين هجر قد صار مجبوراً عليه وصارت الهمة  
له على البائع فليس المحجور عليه ههنا أن يقبل ولا يرد إلا ترى أن العبد لو أراد أن يرد فأي السيد  
ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا إلى قول العبد فهذا يملك على أن هذا قد صار إلى السيد أن يرد  
أو يقبل إلا ترى أن السيد لو أن عبده في التجارة فشتري رقيقاً منه من التجارة وأشهر عليه أنه قد  
هجر عليه ذلك الآن ثم أصاب السيد بالعبد عيباً أن السيد أن يرد أو لهذا العبد عيباً الذي وجد بهم وليس  
العبد أن يرد لأن السيد قد هجر عليه إلا أن يكون العبد قبل أن يصير عليه قد رأى العيب ورضيه من غير  
أن يكون رضاه معروفاً ولا عاباً ولكنه رضى به رجاء الفضل فيه وكذلك المكاتب وما يملك على ذلك أن  
لهذا السيد يرد إذا لم يملك المكاتب بالعيب حتى يهجر أو وكن عبداً يصير عليه قبل أن يعلم بالعيب أن العبد قد صار  
للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ماله من غير السيد (قلت) أرايت مكاتباً اشترى عبداً  
أكثر من قيمة رأس ماله بخلاف ما تقدم له من أنه إذا قص بسبب العيب يرجع على البائع بالأقل من قيمة  
رأس ماله أو قيمة العيب لم يصح له محمد بن الموار على الخلاف فقال فيه يرد ما لم يكن ذلك أكثر من قيمة رأس  
ماله فاعمله الرجوع بالأقل من ثلاثة أشياء والصواب أن ذلك اختلافاً من قوله فيتحصل له في المسألة ثلاثة  
أقوال أحدها أنه إن رجع عليه في العيب بشيء أو نقص بسببه من النعم شيئاً أرجع على البائع منه قيمة العيب  
من غنمه بالعام لا يخفى وهي رواية عيسى بن أبي القاسم والثاني أنه يرجع عليه بالأقل من قيمة العيب من غنمه  
أو مما رجع به عليه أو من قيمة رأس ماله الأقل من الثلاثة الأشياء وهو اختيار ابن الموار وأحمد بن أبي  
القاسم في كتابه وقال أنشعب إذا باعه وإن لم يسقط بسبب العيب شيئاً فرجع بالأقل من قيمة العيب من غنمه  
أو من قيمة رأس ماله وقال ابن عبد الحكم يرجع بقيمة العيب كله على البائع باعه من النعم بمنزل النعم  
أولاً أقل أو أكثر وأما الوجه الثاني فهو أن يكون خرج من ماله غير عوض فلا يخلو من أن يكون ذلك باختياره  
وفضله أو معاولاً عليه غير اختياره فإما أن كان ذلك معاولاً عليه من غير اختياره مثل أن يكون عبداً فيموت  
أو يفتنه خطأ أو يصب منه وما أشبه ذلك فلا خلاف أن الرجوع بقيمة العيب ما لم يكن ذلك ففعله  
واختياره مثل أن يكون عبداً فيقتله عبداً أو يهجه أو يصدق به أو يكاتبه أو ما أشبه ذلك فروى  
رباد عن مالك أن ذلك فوت ولا يرجع له بقيمة العيب والمشهور من قول مالك الذي عليه أصحابه أن ذلك  
فوت وله الرجوع بقيمة العيب

فحات قبل أن يؤدي كتابته ولم يترك وفاء فأصاب السيد بالعبد عيبا بدموت المكاتب أيكون له أن يرد على  
 البائع (قال) نعم الآن يكون البائع بينه أنه قد عثر من العيب إلى المشتري المكاتب وذلك أن مالك سئل عن  
 الرجل يشتري العبد أو له به قيمته المشتري فيجوز له المشتري بالسلعة عيبا فيرى من ردها فيقول البائع  
 قد عثر من هذا العيب إلى صاحبكم (قال) مالك إن كانت له قيمة فذلك هو إلا لحق الورثة الذين يملكونهم  
 أنهم علموا بذلك وردوا العبد (قال) وكيف يحلف الورثة على البتات أم على العلم (قال) سمعوني أخبرني  
 ابن قانع أنهم يحلفون على العلم (قلت) فإن لم يكن فيهم من يملكونه أنه قد علم بذلك (قال) فلا يمن عليه عند  
 مالك (قلت) أرأيت مكاتباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده (قال) مالك  
 ذلك له فإن كان للعبد مال أخذ المثل منه وإن لم يكن له مال يبيع العبد المراد بقضي الذي يرد به بالعيب المثل  
 الذي اشتراه به إن كان قيمته أن ذلك من فضل مد ذلك فضل كان للعبد الذي عجز وإن كان عليه خصمان  
 كان عليه قبضه به في ذمته (قال) فإن كان على العبد الذي عجز دين ورخصي المشتري بالرد كان هو  
 والعمران فيه شراطوا

﴿ في الرجل يبيع عبده من نفسه ببلعة يأخذها منه ﴾

(قلت) أرأيت لو أتي بعت عبدي من نفسه ببلعة عنده فقبضت الجارية ثم أصابها عيباً فأردت ردها  
 بما إذا رجع على العبد أقيمة نفسه أم قيمة الجارية (قال) ليس لك أن تردّها إذا كانت العبد يوم باعه نفسه  
 لأنه كان له بها ثمنه وأعطاه (قال) ولو أتيته نفسه بها ولم تكن العبد يوم شتمت وجئت عيباً ترد منه  
 ردها وأرجعت عليه قيمتها بمنزلة المكاتب فما طعنه سيده على جارية يأخذها منه ويستحقه ثم يجد  
 بالجارية عيباً أو تستحق فاعايرج عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكلبة لأن ذلك ليس يدين  
 فاطع عليه فذلك ردائي قيمة العرض وهذا قول مالك في المكاتب ولا يشبه هذا البيع وهو في البيع ممن  
 وهذا ليس شتم وهذا وكاح المراء أو واحد هو ما يبيع السلعة بالسلعة مختلف (قلت) أرأيت حين باعه نفسه  
 بهذه الجارية فأصابها عيباً فردها عليه أيكون تأم الحرمة جائز الشهادة ويكون عليه قيمة الجارية ديناً

﴿ فصل ﴾ وأما الحال الخامسة وهو أن يعقد بعهده من رد فان هذا العقد لا يخلو من أن يعقبه رجوع  
 إلى ملكه أو لا يعقبه رجوع إلى ملكه فإما أن كان لا يعقبه رجوع إلى ملكه وذلك كالكتابة والاسيلا والعتق  
 إلى أجل والتدبير فهو موت وليس فيه الرجوع قيمة العيب وإما أن كان الصمد يعقبه الرجوع إلى ملكه  
 كلهم والاجرة والاختلاف بين أصحابنا اختلاف قال ابن التامم إذا رجع إلى ملكه رده وليس له عقده  
 فيه قرب وقال أشهبان كان أم ذلك قريباً رده وإن كان بعبداً فهو فوت وقال أصحابنا في الاجرة أنها ليست  
 بربوبية الرد ولا تنقض الاجرة لأنه عقد هابو صرح بجوزله كالزوج العبد ثم وجده بغير رده بيبه  
 ولم يفسخ النكاح فاطر هل يرد ما قصه ذلك وفاه عن اشتري ثوباً فطعنه ثم وجده بغيره

﴿ فصل ﴾ فالرد باليوب العدة قبل العتق يجب على التفصيل الذي ذكرناه علم البائع بها أو لم يعلم إذا كان  
 مما يمكن معرفته الآن ببيع بالبراءة فإن باع بالبراءة فبأي حوزة البيع بالبراءة يرى مما علم من العيوب على  
 مذهب مالك رحمه الله ولا يبرأ مما علم قداسه وأما ما حدث بالبيع من العيوب بعد عقد البيع فلا يجب به  
 الرجوع إلا أن يكون الحادث من العيوب في الرقيق في عهدته الثلاث أو جواً أو عبداً ما أو برصاً في  
 عهده أئمة

﴿ فصل ﴾ فاليوب على هذا يصح على ثلاثة أقسام عيب قد علم علم قدمه عند الدائع بينه تقوم على ذلك

(قال) نعم (قلت) أرى يا ابن أختي عبد الله بن مكيال أو يوزن فأنت يا بن عبدك الفحل وقبضت العبد فأصبت به عينا (قال) ترد العبد وتأخذ مكيال طعامه ولا يكون لك قيمة طعامه (قلت) فإن كنت أبا اشتريت العبد فأنت يا بن أختي عبد الله بن مكيال (قال) بوجه قيمة الثياب (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿ فیمن اشتری دارا او حیوانا فانما صاب بها عیبا ﴾

[illegible]

أو باهراد البائع به أو بدليل العيان وعيب يعلم حدوثه عند المشتري فإنه باقر أو الماشري بصدوقه  
عنده أو بدليل العيان على ذلك وجب مشكوك فيجب حمل أن يكون قد باع عند البائع ويحمل أن يكون  
حدث عند المشتري فلما عيب القديم فيجب الرد به في القيام والرجوع فيمضيه في القرائن على التسميم الذي  
ذكرناه وأما الحادث فلا وجه للمبايع فيه على البائع وأما المشكوك فيه فليس على البائع فيه إلا العين أو على  
البت وهو قول ابن نافع في المدينة ورواية يحيى عن ابن القاسم في العتبة والحجة في ذلك أنه لو ثبت أنه كان  
قد باع عند البائع لوجب أن يرد عليه وإن لم يعلم فإذ أراد علمان لم يعلم به وجب ولا يرد له فإنه يعلم على العلم  
وهذا لا يرد له لأنه ما يرد عليه وإن لم يعلم به إذ امت كونه عنده وفي مسائلنا ثبت كونه عنده وقال أنه  
يحمل على الظن في الطاهر والحق وفرق ابن القاسم بين ذلك في الحلف في الطاهر على البت وفي الحلف على  
العلم فإن نكل عن العين رجحت على المتابع في الوجهين جميعا على العلم أما حدث عنده وهذا قول ابن القاسم  
في سماع عيسى من العتبة وروى عنه في المدينة أنها ترجع على المتابع على نحو ما كانت على البائع وإلى  
هذا ذهب ابن حبيب في الواسعة وقال ابن نافع يحلف على البت في عين البائع وهي رواية يحيى عن ابن  
القاسم في العتبة وعلى قول أشهب يحلف على العلم في الوجهين جميعا فإن نكل عن العين في المدينة من  
رواية عيسى عن ابن القاسم أن البيع يردمه وهذا يقتضي أنه ليس له هذا التناول أن يرجع إلى العين وبها  
من قول نافع فإن نكل عن العين لم يرد إلا ما احتج يحلف وهذا يقتضي أن له هذا التناول أن يحلف وهذا في  
العيوب التي تكون ظاهرة في البدن وأما ما لا يظهر من الإتيان بالسرقة وما أشبهه ذلك طعن في المسألة أنه كان

عيب يرد به (قلت) وللهاراية التي ملوك قال لم أسعه من مالك وهو عندى عيب ترد منه مثل الغلام (قلت)  
أرأيت أن اشتريتم بارية قد زنت عند سيد لها ظم صحتها سيدها وقد علمت بذلك أبيع على أن أحدها  
(قال) مثل مالك من ذلك فقال عاوى ذلك على المشتري بالواجب (قلت) أفكان مالك يراه عيباً إذا باعها  
زانية ولم يبين ذلك في ونش الرقيق وعلينا (قال) نعم (قلت) فإن اشتريتم عبداً زانياً كن مالك يراه في العبد  
عيباً أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه إلا أنى أراه عيباً يرد منه

﴿ في الرجل يشتري العبد ثم يبعه ثم يدعي عيباً لم يبعه أن به عيباً ﴾

(قلت) أرأيت أن يبتاع عبد من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيباً بالعبد أيكون له أن يحصم بآبائه في العيب  
وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع بالعيب فكيف يكون فيه ما خصومه (قلت) فإن رجع  
العبد إلى المشتري بوجه من الوجوه به أو شراء أو ميراث فأراد أن يتحصم الذي باعه في العيب الذي ادعى  
أنه كان به يوم باعه أنعكته من الخصومة لعدم الرجوع إليه في قول مالك (قال) نعم (وقال) أشهب وإن كن  
رجع إليه بشراء اشتراه فهو بالخيار أن أراد أن يرد على الآخر الذي اشتراه منه رد عليه لأن عهده عليه  
ثم يكون الذي يرد عليه بالخيار في ما كوفي يرد عليه لأن عهده عليه كان يرد عليه عابثاً بالعيب يرد منه  
على بائع الأول أن شئت وإن لم يرد عليه ورضي عليه فقد اختلف الرواة قال بعضهم لا يرجع على  
البائع الأول شيء كان مباحه به أو قل عما اشتراه به أو أكثر وقال بعضهم ينظر فإن كان الذي باعه به من الذي  
رضي عليه واحتسبه مثل الثمن الذي كان اشتراه به أو أكثر فلا تباعه له على البائع الأول لا فخصاً في يده  
مثل الثمن الذي كان يرجع به أو أكثر (قلت) وإن كان المباحه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به يرجع  
على بائع الأول بما عصى من ثمنه إلا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص فلا يرجع عليه إلا قيمة العيب  
من الثمن الذي اشتراه به (وقال) أشهب وإن شاء لم يرد على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورد على البائع  
الأول وأخذ منه الثمن الذي كان اشتراه به ولا تباعه له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً الرجوع به بالهبة  
الأولى والمشتري لا تستر أن يعلم بالعيب الذي اشتري العبد من ذلك وهو ما كان يملكه بأقل مما اشتراه به

بالعبد قد بعا فقال ابن القاسم يحلف البائع وأخبر روايته عن مالك وقال أشهب لا يمن عليه وأصح في  
ذلك روايته عن مالك أيضاً وقرئ محمد بن المواز من رأيه بن أن يظهر العيب عند الملتصق أولاً يظهر فله من  
العين إذا ظهر ولم يرد فذلك عليه إذا لم يظهر عنده وإنما أراد أن يحلفه بمجرد دعواه

﴿فصل﴾ واختلف في الرد بالعيب هل هو قبض أو إهداء يبع فحمله ابن القاسم في كتاب الاستبراء  
من المدونة إهداء يبع إذا وجب للمواضعة على المشتري وروى ذلك عن مالك وله في كتاب العيوب خلاف  
ذلك في الذي أعتق عبده وردا العرماء عنه فباعه السلطان في دينه ثم تمت أمه كان معند البائع عيباً له  
علم به أن البيع يرد ويصق على البائع المعنى الأول أن كان له مال يرد منه ديون العرماء وقال أشهب في  
كتاب الاستبراء عيب يبع وروى ذلك عن مالك في العتية وله خلاف ذلك في كتاب العيوب والمدة كورة  
أن العبد لا يسق فحله رابعاً إليه على ذلك من أن لا يملك الأول واختلف عند تدخل السلطة  
المردودة بالبيع في ضمان البائع قيل له إذا أشهد الملتصق على البيع وأشهد وأشهد رضى من ضمان  
السلطة المردودة قال مالك بكل الأمر حتى يبرأ من رضى به وهو قول أشهب وقيل هي في ضمان الميسر  
في يده عند السلطان وول هو ودية البائع حتى تمت العيب عند السلطان حتى يرضى رده على البائع  
أو يرضى راحب العبد قبض عبده فإن كان المبيع المردود يبيع بماله له يرد به هبة فاعلة بامتناع  
والنفقة عليه لا يرجع له بمال البائع ولا يرد له لأن الضمان هو وروى أبو ر لا أعلاماً



من ثمنها أخذت بثمن الثمن لأنه قد كان له أن يردده عليته يأخذ هذا الثمن كله ولا يجملك عليه لأن العبد قد صار  
 اليه وليس هذا بمنزلة ما لو باعه من غيره فأقل من الثمن ورضى مشترى بمثل نفسه فلم يرجع عليه إلا بأقل  
 مما خسر من الثمن أو بما خسر العيب من قيمته وإن كان أعمل يرجع إليه حبة أو صدقة من الذي كان  
 اشتراه منه فلو اذهب أو لم تصدق أن يرجع عليه بما ينال الصحة والهدا في الثمن الذي كان اشتراه به وله أن  
 يردده على ياتمه الأول يأخذ منه جميع الثمن ولا يخاصب شي مما في يديه من ثمن الواهب أو المتصدق  
 لأنه كان قد رد عليه العبد ووجهه أو تصدق عليه ببقية الثمن بعد طرح قيمة العيب وإن كان ورثه من الذي  
 اشتراه وده على ياتمه الأول يأخذ منه جميع الثمن لأن مال المشتري الميت هو الثمن قد صار له ميراثا وكان  
 العبد وداعا فهو يرجع بجميع الثمن

في الرجلين متاعان العبد فيجدان به عيبا فيرد أحدهما أن يردو يأبى الآخر إلا أن يمسك  
 قلت أرايت أن يبتع عدي من رجلين صفة واحدة فأصابا العبد عيبا فرضي أحدهما أن يمسك وقال  
 الآخر أنا أرد (قال) قال مالك يرد من أراد أن يردو يمسك الذي أراد أن يمسك (قال) قال مالك وإن البائع  
 ههنا قال (قال) وسأنا عنه ملكا كذلك قال لي مثل ما قلت لك أنه من أراد أن يمسك أسكن ومن أحب  
 أن يرد رد شاذ ذلك البائع أو يرد ذلك أنه لو فليس أحدهما لم يتبعه لأن صفة واحدة وأعمال كل واحد منهما  
 صفة (قلت) أرايت أن يبتع رجلين صفة واحدة فأصابا عيبا فقال أحدهما قد ردت به العيب  
 وقال الآخر أنا أرد (قال) سأنا ملكا كما ختم قال مالك أنه يرد من شاء من المشتري وما  
 أخرى أن يكون البائع مقال (قال) إن القاسم وقد سمعت من أنثى به يسكر أن يكون من قول مالك غير ذلك  
 وهو أمر بين لأنه أن فليس أحدهما لم يتبع البائع الآخر إلا بالذي يصيبه من الثمن وأعمال كل واحد منهما صفة

جامع العيوب

قال سمعون قلت لأن القاسم أرايت أن اشتريت أمة من حاجة أتردها في قول مالك أردناها (قال)  
 فأما عديمه ماشاء الله ثم وجد به عيبا خاصه إلى الذي عليه الصلاة والسلام فردده عليه فقال البائع يا رسول الله  
 قد استعملت على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلة بالضيان لا بالخلاف بين أهل العلم في هذا على الجملة  
 وأما اختلافه على الفصل لا خلافهم فيها وخلافه للمبتاع مما ليس له في وجوب الرجوع له بما اتفق  
 على ما لا يصح اعتلاله وبات هذا أن العلة تنقسم على قسمين أحدهما ما لا يتولد من المبيع فلهما ما خلت منه  
 إلى يوم يرد به العيب وعليه الثقة ولا اشكال في هذا الوجه فتنظر إلى إن وأما ما يتولد عنه فانه ينقسم على  
 قسمين أحدهما أن يكون ما يتولد عنه وجهه أن يقبض شيأ شيا كذا تولد كل النعم وما أشبهها والثاني أن  
 يكون ما يتولد عنه لا يقبض إلا في أحواله المعهودة كمر النحل وصوف النعم وما أشبه ذلك فلما الوجه الأول  
 حكمه حكم ما لا يولد من المبيع للمبتاع منه ما عطل إلى يوم الرد وأما الوجه الثاني فإن النحل وما أشبه  
 النحل من جميع النعماء فانه تصرف النعم فأما النحل وما أشبهها فلا يخلو من أروعه أحوال أحدها أن  
 تكون يوم البيع أعمرة فهذا الثاني أنه أن تكون يوم البيع فيها عمرة لم توتر والثالث أن تكون فيها أعمرة قد  
 أبرت أو أراعه أن تكون فيها أعمرة قد طارت فأما الحال الأولى وهي أن تكون النحل لا عمرة فهذا يوم الاتباع  
 فلا يخلو من أروعه أحدها أن يجدها العيب فيرددها قبل أن تصير لها عمرة والثاني أن يجدها العيب  
 فيرددها بعد قد صار لها عمرة لم توتر والثالث أن يجدها العيب فيرددها بعد قد أبرت العمرة والاربعه أن يجدها  
 العيب فيرددها وقد طارت العمرة يستأجر أو لم يسجدت أو لم تحذف أو كانت أو فاته وأما الحال الثانية وهي



باعه علم بالعيب وأكبر البائع ذلك (قال) قال مالك له على البائع الجبن (قال) قيل يا مالك لو كان البائع قد رآه قبل أن يبيعه فأنسبه حين يباعه حتى قطعه المبتاع ثم أتاه به فقال ما علمت به أو قال بلى ولكن نبت العيب أن أخبرك بمسألة أخرى أترأه مثل المدلس أو مثل الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالله لقد أنسى العيب حين يباعه ويكون مثل الذي لم يدلس لا يردده إلا ومثل ما من القطع منه (قلت) أرايت أن يباع جارية فظن المشتري بعيب فأراد أن يستحلف البائع أن العيب لم يكن بها يوم باعها ولا يعلم أن بها العيب الذي يدعيه المشتري إلا قوله (قال) ليس له أن يستحلف على أنه لم يكن بها عيب يوم باعها بأها بما ولا على عامه حتى يكون العيب الذي يدعيه بالجارية عيبا معروفا يرى فيها قبل زواجه أن كان لا يحدث مثله عند المشتري (قال) ابن القاسم وقال مالك وإن كان من العيوب التي يحدث مثلها عند البائع والمشتري وكان من العيوب الظاهرة حلف البائع على البتة وإن كان يعلم حتى يرى أنه لم يعلمه حلف البائع على العلم (قال) وكيع عن سفيان عن رجل عن طاهر الشعبي أنه كان يقول يحلف في العيب إذا كان باطنا على العلم وإن كان ظاهرا فلي البتة (قلت) أرايت أن يفت عبيدا فأصاب به المشتري عيبا فادعى المشتري أن العيب كان به عنده وأكثرت أبا العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع أعلى علمه أم على البتة (قال) قال مالك إن كان من العيوب الظاهرة التي لا يخفى مثلها أحلف على البتة قال وإن كان من العيوب التي تخفى أحلف على علمه واليئة على المشتري أن العيب كان عنده البائع (قلت) وكان مالك يقول إن أحلفه على العيب لحلف البائع أن العيب لم يكن عنده ثم أصاب المشتري بعد الجبن العيب أن العيب كان عنده البائع أنه أن يردده بعد الجبن (قال) كان مالك بن أوس يرى أن استحلفه ولا علم له باليئة ثم علم أنه يئنه وجدده رده ولم يطل حقه الجبن (قال) وإن كان يعلم يئنه فاستحلفه ورضى بالجبن وترك اليئة فلا حقه له ترك ذلك قول مالك في هذا وفي جمع الحقوق (قلت) لأن طعن المذنب أن البائع باعه العبد أبقا أو جئتوا يحلف البائع على علمه أم على البتة (قال) لا يحلف على العلم ولا على البتة لأنه لم يثبت أنه كان عنده أبقا أو جئتوا ولو ثبت ذلك لردده عليه ولم ينقعه عنه ولو أمكن من هذا الناس لدخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري إلى الرجل فيقول له أحلف

**فصل** في جدد الثمرة في هذا الحال فلا ذكر لهما هنا في ذلك ما والذي يوجه النظر عنده على أصولهم أن ذلك فرب لأن جدد الثمرة في هذه الحال يعيب الأصل وينقص حقه فيكون محميا بين أن يردوما نقص أو يعملوا يرجع بقيمة العيب وأما الوجه الثالث من الحال الأول وهو أن يشتري النخل ولا ثمرة فيها فيجدهم العيب بعد الأبار فانه يرددها بغيرها ويرجع قيمة السقي والعلاج عند ابن القاسم وأشهب خلافا لابن الماجشون وسخنون هذا قول مالك وأصحاه لا أعرف في ذلك منهم نص خلاف في أنه يرددها بغيرها إلا أن القياس على مذهب من يرى أن الرد بالعيب ابتداء يوسع أن يرد النخل أيضا لأن فسخ البيع القاسد تنقض له بانه انقضى ما قبله لأن ظاهره أن

**فصل** في جدد الثمرة في هذا الحال أيضا فإن الحكم فيها على ما تقدم في جدد ما يها قبل الأبار وأما الوجه الرابع من الحال الأول وهو أن يشتري النخل ولا ثمرة فيها فيسقي ويصالح حتى يصيرها ثمرة قطيب ثم يجد بها العيب بعد ما يها يست أو لم يئس جدد أو لم يجد فالحق كات أو فاته قلن الثمرة للمبتاع لا ماعلة قد وجبت له بالضمان هذا قول ابن القاسم في المدونة لا أعرف نص خلاف إلا أنه يلزم على ما في كتاب ابن الموازي الاستحقاق أن يرددها بغيرها الباقى والعلاج مالم يجد وقول أشهب في المدونة أنه إذا اشتري الثمرة وقد أبرت ولا فرق على مذهبه في هذا بين ثمراته النخل ولا ثمرة فيها أو في ثمرة ثمره قد أبرت لا يرددها مالم تطلب تبعا للأصول مالم يضع عليها حصة من الثمن وإن كانت لتجبله إلا حدة الأبار لا يشترطه ما يها

لي أن عبداً هذا ما نأخذك ولا مرق عندك ولا علم للناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدل منه على الناس  
 ضرورته يدولوا بهذا الاستحلفه اليوم على الأبق ثم غدا على السرقة ثم أيضاً على الزنا ثم أيضاً على الجنون  
 (ولقد) سئل مالك عن رجل اشترى من رجل عبداً ثم عنده لا أيا ما سقى أبق فأناه فقال له اني أخاف أن  
 لا يكون أبق عندي في قرب هذا الا وقد كن عندك أبقاً فاحلف لي (قال) مالك ما أرى عليه عينا (قال) ابن  
 القاسم وانما بيع الناس على الصحة فمن دلس رد عليه ما دلس وما جهل البائع من ذلك فهو على بيع الصحة  
 الآن تقوم اليه المشتري أن ذلك العيب كان عند البائع فردد عليه وان لم يعلم البائع بذلك العيب (قلت)  
 أ رأيت ان اشترى عبداً فأصبت به عيباً كان عند البائع دلسته في فأردت ردّه فقال البائع احلف بالله أن لم  
 ترض العبد همداراً يأت العيب ولا تسوقه به أعلى عين أم لا (قال) ابن القاسم لا يمين له عليك اذ لم يدع أنه  
 بلغه أنه رضى به بعد معرفته بالعيب أو يقول قد بينت له العيب فرضيه أو ادعي أن مخبراً أخبره أن المشتري  
 تسوق به بعد معرفته أو رضى به لا في سمعت مالك أو سئل عن رجل باع دابة أو جارية من رجل فوجد بها عيباً  
 فأبى بها المشتري إلى البائع ليردها فقال احلف لي أن لم تارأيت العيب حين ما اشتريتها ولم يدع البائع أنه أراه  
 أياه إلا أنه قال احلف أنك لم تره (قال) قال مالك ما ذلك على المشتري أن يحلف أنه ما رآه ولو جاز ذلك البائع  
 الجار في غير هذا ولكن أرى أن يرد الجارية على البائع ولا يحلف المشتري إلا أن تكون له فيه بأنه قد رآه أو  
 يدعي أنه قد رآه أياه فيحلف له (قلت) أ رأيت ان اشترى عبداً فأصبت به عيباً عتاً أمراه عيباً (قال) نعم  
 (قلت) تحفظه عن مالك (قل) لا (قلت) فالأمة المذكورة (قال) ان كانت توصف بذلك واشتهرت  
 بمرايته عياناً تزد منه ولم أسمع من مالك

في رجل يشرى العبد أو الجارية فيجد هما أولاد زنا

(قلت) أ رأيت ان شريت غلاماً أو جارية فأصبتها أولاد زنا يكون هدا عيباً أو دهما (قال) نعم  
 (قال) وسمعت مالكاً يقول في الجارية توجد ولها زناها ترد (وأخبرني) ابن وهب عن مالك عن العبد  
 يكون له أنه قال هو عيب برده منه (قلت) أ رأيت الحل في الجارية اذا باع ولم يبين أن رآه عيباً أم لا في قول  
 مالك في وخش الرقيق وعليهم (قال) نعم ولقد خالفني ابن كنانة في وخش الرقيق أن الحل ليس بعيب فيهن

اذ أصبح بيعهما مفردة دون الاصل وهذا قول ابن الماجشون في البيع القاسم انه يرد بشرته ما لم يجد  
 ولا فرق في هذا بين الردي العيب وبضاد البيع والاستحقاق

في فصل في هذا الحد الذي تصير به الفل للمبتاع في الرد بالعيب والاستحقاق والبيع القاسم  
 أربعة أوال أحدها أنه تصيره العلة بالآبار والثاني أنه لا تصيره إلا بالطيب وقد صارت به سلاجه وعمله إلى  
 الحد الذي يكون في البيع البائع الآن يشترطه المبتاع فوجب أن تكون غلته أصل ذلك اذا طابت أو يثبت  
 ووجه القول أنه لا تصيره العلة وان أبرم الم طلب لا نهاقبل الطيب لايجوز بيعها مفردة دون  
 الاصول أصل ذلك اذا لم يور ووجه القول الثالث انها ما ليس مشبهة بالاصول ان باعها دونها لم يدخل  
 في عقد البيع في ضمان المشتري بل يجب فيه ما من الرجوع بالجائحة فوجب أن يرد معها ولا تكون غلته له  
 ووجه القول الرابع أنها وان يشتت ما لم تجرد مشبهة بالاصول ليست كالطعام الموضوع في بران يبيعه بالطعام  
 لعلقه بملك البائع فوجب أن ترد مع الاصول ولا غلته أصل ذلك اذا لم يور وأما الوجه الاول من الحال الثانية  
 وهو أن يشتري الخلع وفيها غرة لم يور فيجدها العيب فاحلف قول ابن القاسم اذ اردتها قبل أن يرجع  
 بالسبي واللاج ان كان قد سبق وعالج حتى عنه الفضل وعن أشهب أنه يجع بمواقي المدونة دليل على أنه  
 لا يرجع به

فأما لك من ذلك فقال إنما هو صيب ترى أن ترد منه (قلت) أرايت لو أن رجلا كان له أمرا غنية  
كبيرة تدر في انخراش فاطع فلما عاها ولم يبينه أنراه عيا في قول مالك لازما أبدا (قال) أرى  
أنه صيب لازم أبدا لا ينقض من أن يمين لأنه لا تؤمن عودته مثل الجنون ولا أنه إذا هو بين وضع من غفلما  
يحقق من عودته ذلك وكذلك الجنون (قال) سمعنا أن ابن أبي شبيب في البول أن كان انقطاعه عنها  
انقطاعا طويلا وقده في مسنون كثيرة فاني لا أرى عليه أن يمين وإن كان انقطاع عنها انقطاعا طويلا  
لا يؤمن من أن يعود إليها فاني أرى لك أن ترد لها ان شئت (قلت) أرايت أن اشتريت بجلية فأسبتها  
صهبة الشعر ولم أكشف شعرها عند عقد البيع أنراه عيا (قال) لم أسمع من مالك في الصهبة في  
الشعر شيئا ولكن سمعت مالك يقول في الرجل يشتري الجارية وقد جسد شعرها أو أسود فله صيب ترد به  
(وقال) مالك وإن كان لها شيب بكدت جارية وأعطى ذلك الشيب (قال) ابن وهب قال مالك في الصهبة  
في القم صيب ترد منه (قلت) فإن كنت غير راضة فظهر على الشيب أن يرد لها أم لا (قال) لم أسمع مالك  
يقول في الشيب إلا في الرأصة وليس هو في غير الرأصة عيا (قال) ابن القاسم ولا أرى أن يرد لها إلا أن  
تكون راضة أو يكون ذلك عيا بضع من ثوبا (قلت) أرايت أخليلان في الوجه والجسد أيكون عيا أم لا  
في قول مالك (قال) أما ما كان عيا عند الناس فهو صيب ترد بها إذا كان ذلك عيا بنقص الثمن (قال)  
وقال مالك وقد يكون العيب الخفيف بالبدن والجارية يشتريها الرجل مثل السكا الخفيف لا ينقص ثمنه وما  
أشبه ذلك فإليه يكن فاحشوا ولا أرى أن يرد بها هذا العيب البسد (قال) مالك وهو عند النخاسين عيب فلا  
أرى أن يرد بها وإن كان هذا عندهم عيب يرد به (قال) وسمعت مالك يستل عن العبد بهم بالسرقه  
فأخذها السلطان لحبه ثم كشف أمره فوجد بها أنراه عيا أن لم يبينه (قال) لا قال مالك وقد ينهم الرجل  
الحرب بالسرقه بالثمنه قلبي سليمان ذلك فلا تدفع شهادة بذلك

(في الرجل يتاح السلعة بها العيب لم يعلمه ولا يعلمه حتى يذهب العيب ثم يرد بها)

(قلت) أرايت أن اشتريت عبدا عليه دين فعلمت بدينه فأردت ردده فقال سيده البائس أنا أؤذي عنه دينه  
أقول النبي الله دين قد وهبت له ديني الذي لي عليه أترى السيد المشتري أن يرد أم لا (قال) لا يكون  
السيد المشتري أن يرد ذلك لو كانت أمة في عدة من طلاق فاشترىها رجل فعلم بذلك المشتري فمرد بها حتى

(فصل في) فإن جدد المرأة في هذه الحال قبل أن يجد العيب كان ذلك نقصا يوجب له الخبير بين أن يرد  
ويرد ما نقص أو يمسئو يرجع بقيمة العيب على ما أو ضحنا فيما تقدم وأما الوجه الثاني من الحال الثانية  
وهو أن يشتري النخل وفيها امرأة لم تزد في جدد العيب والمرأة قد أبرت فالحكم فيها على ما تقدم إذا اشتري  
النخل والمرأة فيها فوجد فيها العيب قد أبرت المرأة وقد ضحنا ذلك وأما الوجه الثالث من الحال الثانية وهو  
أن يشتري النخل وفيها امرأة لم تزد في جدد فيها العيب وقد طابت المرأة فالحكم فيها على ما تقدم إذا اشتري النخل  
والمرأة فيه ثم جدد فيها العيب وفيها امرأة قد طابت زوجها ذلك وما ينحله من الاختلاف وأما الوجه الأول  
من الحال الثالثة وهو أن يشتري النخل وفيها امرأة لم تزد في جدد فيها العيب قبل الطيب فله يرد بها  
ثم عا عند الجميع ويرجع بالسقي والعلاج عند ابن القاسم وأشهب فإن جدد المرأة قبل أن يجد العيب  
كان مخيرا بين أنه يرد ما نقص أو يمسئو يرجع بقيمة العيب على ما تقدم في جدد أياها قبل أو بالبر وأما الوجه  
الثاني من الحال الثالثة وهو أن يشتري النخل وفيها امرأة قد أبرت في جدد العيب وقد طابت فله يرد بها بنهرتها  
على مذهبه ابن القاسم وإن رعت أو جددت وكانت خالصة فإن كانت والمكيلة أن عرفت أو القيمة أن  
جهلت أو الفجران يستو يرجع بالسقي والعلاج في ذلك كله على مذهبه ولم يحضرها انطاط بما ينوبه

أخضعت حديثها لم يكن له أن يردّها إلا أن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردّها عيب قد ذهب (قلت) وكذلك لو أتى اشترت ببارقة قرأت بعينها وباشا فأردت يردّها فذهب اليأس قبل أن أردّها لم يكن لي أن أردّها (قال) ابن القاسم وبلغني عن مالك أنه قال إذا ذهب العيب لم يكن له أن يردّها (قلت) أرايت أن أسأله في الحنفية في الأيام الثلاثة أو أبيضت عيناه في الأيام الثلاثة ثم ذهب الحنفية وذهب اليأس من عينه فجاء به المشتري في الأيام الثلاثة برده (قال) أما إذا ذهب العيب فليس له أن يردّه (قال) لأنه بلغني أن مالكاً قال لو أن رجلاً ابتاع عبداً وبه عيب فلم يعلم المبتاع بالعيب حتى رأى العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يردّه (قال) وسهت مالكاً يقول في الرجل يشتري العبد وله ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله أن يردّه ورأى عبداً (قال) ابن القاسم ولو مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذهب العيب ولم يكن السيد أن يردّه بالعيب حتى علم به فتركه حتى يرى أو لم يعلم به حتى يرى بمنزلة ١٥

(في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار أو يأخذ بمائة سلعة أخرى فيجدها عيباً)

(قلت) أرايت أن يفسد سلعة بمائة دينار فأخذت بمائة سلعة أخرى فوجدت بالسلعة الثانية عيباً (قال) يردّها ويرجع بالمائة دينار وهذا مما لا اختلاف فيه (قال) ولتسألنا مالكاً عن الرجل يبيع الرجل الطعام بشئ من ذهب أو ورق فيفقهه فأخذ في غنمه طعاماً آخر مما قاله أيتض البع كراهة البيع الآخر ويثبت البيع الأول (قال) بل يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول بحال ما كان يرجع عليه فأخذ ورقه وكذلك السلعة الأخرى إذا وجد فيها عيباً فأما نقص الصفقة الثانية وهو مما لا اختلاف فيه وتبقى الصفقة الأولى على حالها بجميعها وأما اختلاف الناس في السلعة الأولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولاً تسألنا مالكاً عنها قال الذي أخبرتك

(في الرجل يبتاع السلعة الكثرة ثم يجد بعضها عيباً)

(قلت) أرايت أن اشترت سلعة كثيرة صفقة واحدة فأصبت أحداها عيباً وليس هو وجه تلك السلعة وقد فوضت جميع تلك السلعة أن يكون لي أن أردّها جميعاً في قول مالك (قال) لا يكون لك أن ترد في قول مالك إلا تلك السلعة وحدها التي أصبت بها العيب (قلت) فإن كنت لم أقص تلك السلعة من البائع فأصبت سلعة

من الثمن كما أمضاه في الشفعة إذا بشت وقد عد ذلك سحرين اختلاط من قوله وفرقاً من عبدوس بن المسكين وقال أشهب إذا جدت غشوة غلة المبتاع فخلخ من القول في هذا الوجه الذي حصل فيه ثلاثة أقوال أحدها أن يرد الثمن مع السلعة على كل حال وهو مذهب ابن القاسم والثاني أنها تكون غشوة للبياع والثالث أنها تخفى عما ينوبها من الثمن

(فصل) فإذا قلنا أن غشوة المبتاع في حد ذلك ثلاثة أقوال أحدها الطيب والثاني اليس والثالث الجداد ولا اختلاف في أن الثمرة إذا ذهبت بها المحقة في هذا الوجه أن يرد ويرجع بجميع الثمن وأما الحال الرابعة وهو أن يشتري النخل وفيها ثمرة قد طأت ثم يجد فيها عيباً فله أن يردّها ثم يبيع على كل حال وإن جد ما كانت قائمة فلن قامت ودالمكة أن عرف كشتري سليمان يحد منها عيباً وإن وجدت المكسلة ضمت بما ينوبها من الثمن ورد النخل بما ينوبها منه وقيل يردّه بثمرته الثمرة ويرجع بجميع الثمن

(فصل) فلهذا حكم الربيع في جميع الوجوه التي مسنها فديها كثر ملنا والرد فساد البيع مثله سواء في جميع الوجوه حيث أن الرد فساد البيع لا يردّه إلا ما عيب فهو لا يخص ببيع على كل حال

شاهيا قبل أن أقبضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشرط طردت أن أو دجبع تلك السلعة  
 (قال) قال مالك ليس لك أن ترد ذلك السلعة وحدها (قلت) وسواء إن كنت قبضت أو لم أقبض في قول  
 مالك تعالى أن أردت تلك السلعة التي وجدت فيها العيب بمحضها من الثمن إذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت فيها  
 العيب وجه تلك السلعة (قال) نعم وهذا قول مالك (قلت) أو أرى أن اشتري بثمن عشرة أوتوب كل ثوب  
 بشرة ندراهم صفقة واحدة فأصبت بأحدها عيبا أينظر مالك في هذا فإن كان الذي وجدت به العيب هو وجه  
 تلك الثياب ودجبعها لم لا ينظر لانا قد سمينا لكل سلعة ثمننا (قال) قال مالك بهسم الثمن على قيمة الثياب  
 ولا يفتت إلى ما سمي لكل ثوب من الثمن (قلت) ما قول مالك في من اشترى من رجل حيوانا ودقيقا أو ثيابا  
 وعروضا وكل ذلك صفقة واحدة فأصاب ببعض ذلك عيبا (قال) قال مالك أن أصاب بأرفع تلك السلع عيبا  
 ويملأه عما اشترى تلك السلع لمكان تلك السلطة وفيها كل من رجوا الفضل ومن أجلها اشترى تلك السلع ود  
 ذلك البيع كله إلا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله (قلت) أرى أن اشترت عبيدا أو ثيابا ودرايا  
 فأصبت بدمعها عيبا وجه العبيد كلهم كل بعد منهم ثلاثون دينارا وجه الثياب كذلك أيضا ثلاثون دينارا  
 لكل ثوب بقيمة الثوب كذلك أيضا قيمة كل دابة ثلاثون دينارا وقيمة العبد الذي أصبت به أربعمائة  
 خسون دينارا أو أربعمائة دينار أو دجبع هذا البيع ويصعبه عما اشترى هذا البيع من أجل هذا العبد  
 في قول مالك (قال) لا لأن العبد الذي أصاب به العيب قيمته خسون ديناراً وجهنا عبيد في ثوب دواب  
 قيمة كل واحد من هذه الأشياء فربما من هذا الذي أصاب به العيب ثلثين لهذا العبد الذي أصاب به العيب  
 اشتراحو لهذا العبد وجه هذا البيع لأن جميعهم قد بلغوا ثمانين من دنانير وأما وجه هذا العبد خسون أو  
 أربعمائة دينار فهو وإن كان أكثر ثمن كل واحد منهم إذا اشترى دجبعه فليس هو وجه جيع هذا البيع  
 وإنما يكون وجه جيع هذا البيع إذا كان العبد الذي أصاب به العيب أو السلعة التي أصاب بها العيب هي أكثر تلك  
 الأشياء ثمناً إذا جعت تلك الأشياء يكون جيع الثمن أتم دينار وهي سلعة كثيرة فيكون ثمن العبد سبعة دنانير  
 أو ثمانين ديناراً فهذا الذي وجه تلك الأشياء ومن أجله اشترت وإن أصاب به عيباً ردت هذه السلع كلها

فلا يدخل فيه من الاختلاف إلا ما يدخل في الرد بالعيب على القول بأنه نقص يسع بوجوب تصحيحه  
 بالقيمة

(فصل في) وأما الاستحقاق والنقعة والتفليس فليس أحكامها في بعض الوجوه المذكورة بأحكام الرد  
 بالعيب وذلك أن التغل يوم الأفاع لا تخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن لا يكون فيها غمرة أصلاً أو  
 أن يكون فيها غمرة إلا أنها لم تزر والثاني أن يكون فيها يوم الأفاع غمرة مأثورة والثالث أن يكون فيها يوم  
 الأفاع غمرة قد طأت فأما الوجه الأول وهو أن لا يكون فيها يوم الأفاع غمرة أو يكن فيها غمرة إلا هالم  
 تزر فطر أعلى المتاع فيها والغمرة لم تزر مستحق أو شفيع أو تفليس في رد البائع أن يأخذ منه فإن هذا  
 لا اختلاف فيه أنهم يأخذون التغل بثمنه وإنما الخلاف في وجوب رجوع المتاع عما سمي وعالج إن كان  
 في مسق وعلاج وذلك على ما قد ذكرتم في حكم الرد بالعيب وقد رأيت في بعض الكتب القديمة رواية عيسى  
 عن ابن القاسم أن المفلس لا يرجع فإن صحته هذه الرواية عنه فهذا الخلاف من قوله يدخل في الرد بالعيب  
 ولاختلاف النقعة وجه القول الأول تشبهه بالاستحقاق والرد بفساد العيب لما فيه من إلزام للمتعاطي وجه  
 القول الثاني تشبهه بالبيع لما فيه من إلزام للمتعاطي والشفيع وقد روي عن أشهب في النقعة والاستحقاق  
 أنه يأخذ الثمن بقيمتها على الرجاء والخوف وعليه في ذلك السقي والعلاج قد يكون أكثر من قيمة الغمرة وهو لو  
 حدها ليكن المرجوع فياسق وعالج

(في الرجل يتاع النخل فأكل ثم تهايم يبيعها عيبا)

(قلت) أ رأيت الرجل يبيع الأرض والنخل فأكل المشتري ثم تهايم يبيعها النخل عيبا أنه أن يرد هاهنا قول مالك ولا يفرمها كل (قال) مالك في النور والميدان أصابهم عيبا وقد اعتلهم أن أنه أن يرد هاهنا قولهم فكذلك غلة النخل عندي (قال) سحنون لأن العلة بالضمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان (قلت) فإن كانت غلها من أسواقها فكل ألباتها وجميع سمونها ثم أصابها عيبا أ يكون له أن يرده أم لا في قول مالك (قال) هو عندي أيضا غلة العلة (قلت) أ رأيت ما خرج من أسواقها والصوف عالم بعينه أ يرده (قال) لا أرى ذلك إلا أن يكون حين اشتراها كان عليها صوف قد تم غزوه فإن ردها رد ذلك معها وإن كان غلها هو نبات فلا أرى ذلك (قال) سحنون وأخبرني أشهب أنه قال النبات عيبه سواء لأن كل ذلك يبيع ولو مع ما نتعت من الضمان وكذلك غرة النخل المأبورة لأنه غلة والعلة بالضمان (قلت) ولم جعلت الصوف والقبن غلة العلة (قال) لأن مالك قال في النخس يستريح الرجل السجارة فيجرها (قال) أرى أسواقها غلة العلة النور وليس فيها ركة حتى يحول عليها الحول من يوم قبض الثمن إن باع الصوف (قلت) أ رأيت أن كانت أمة تولدت أولاد ثم أصابها المشتري عيبا (قال) يرد هاهنا والعلة لا غلة في قول مالك (قلت) أ رأيت البيع الفاسد في هذا الصحيح سواء إذا أصاب عيبا وقد اغتسل غلة من الدور والنخل والغنم أو ولدت الغنم أو الجوارى (قال) نعم هو سواء ما كان من غلة فهي له بالضمان وما كان من ولادة ردها مع الأمهات إلا أن تفوت في البيع الفاسد والوافوت فيكون عليه قيمتها ثم يرد هاهنا ولا يرد فإن أراد أن يرد بالعيب فذلك هو العيوب ليس فيها موت إلا أن تموت أو يدخلها قص فيرد هاهنا قص العيب منها (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

(في الرجل يبيع السلمة وليس فيها بالعيب وقد علمه)

(قلت) أ رأيت أن يبتاع ثوبا من رجل دلست به عيبا أو أعلم أو كان به عيب لم أعلم به (قال) قال مالك إذا دلست بالهيب هو يعلم ثم أحدث المشتري في الثوب سبيعا ينقص الثوب أو قطعه قبضا أو ما أشبه ذلك فإن (فصل) فإن جد العمرة كانت غلة لها أن كان اتاع النخل قبل أن يكون فيها عمة وإن كان أية أهله لها وهما عمة لم يكن له غلة وحاسبه الشفع فأخذ النخل بما سويها من الثمن وحاسبه بها البائع في الاستعناق فلم يرجع عليه إلا بعيانوب الأصول وحاسبه بها العرف في التقليل فأخذ الحول عما سويها من الثمن وحاص العوماء بعيانوب عن الثمرة

(فصل) وأما ما لم أر عليه مديان الثمرة في ذلك أ رعه أو لا أحدها ثم لاح لهم في الثمرة هذا الأبار وهي غلة المبتاع لا يحاسبها والثاني أنهم أحق بهامهم طلب الثمرة والثالث أنهم أحق بهامهم تيسر والرابع أنهم أحق بها ما لم يحدوا المصوص عليه أي هذه الأقوال قولان أحدهما في كتاب ابن المار أن المشتري أحق بهامهم تيسر والثاني واه ابن المار أنهم أحق بها ما لم يحدوا المصوص المثلث أهله لاح لها وهذا الأبار وهي غلة المصوص فلا بأس في الرد فساد السع ولا فرق والبرل الرابع أنه يقول بعض المذاهب في المذونة وهو قول أنهم سوا أكثر وأهله لاح للشفع في الثمرة إذا لم يحدوها أي أرب وهدا أتى على أن الاختلاف في شفعه يحول البيع أو على أن الثمرة تصير غلة للأمار والثاني أنه في المار أن سواهم ليس والحمد هاهنا فأخذ ما أتى مع حكم الأصول محقق لا يحكم الدفعة ولم تقع عليها هاهنا في المار أن سواهم ليس والحمد



المشتري بالخيار ان شاء حبس الثوب ورجع على البائع عما بين الصفة والادمان شامرا والثوب لاتباعه  
وان كان الصنف قد راد في الثوب فظن شامرا حبس الثوب ورجع على البائع عما بين الصفة والادمان شامرا والثوب  
وكان شرا بكتالبيع عجزا زاد الصنف في الثوب وقال ان انا اذا ابيع الرجل ثوبا بقطعة قيمته وبعده هيا  
(قال) فان كان صاحبه دلس رده عليه وان كان لم يدرس طرح عن المباع قدر قيمته (قلت) لان  
القاسم ولم لا يحل مالك عليه ما قصه الصنف والطعم والصنف عنه اذا كان البائع دلسه (قال) لان البائع  
ما هنا كانه اذن له في ذلك فلامن على المشتري من ذلك (قلت) فلو انه المشتري ناقص الثوب لاسه (قال)  
هذا ضمن ما قص الثوب لانه ان اراد رده (قال) ان القاسم قال المالك ان يدرس بالبيع يقطع المشتري عنه  
فيما اوصفه صاحب ناقصه فان ادرك الثوب وده ما قص البع عند وادمانه ورجع عما بين  
الصفة والادمان وان راد الصنف فان ادرك الصنف في الثوب فان المشتري بالخيار ان شاء حبس ورجع عما بين  
الصفة والادمان وان شامره وكان شرا بكتالبيع يذوق هذا في المصوغ في الزيادة (قلت) من داس بالبيع  
ومن لم يدرس بما القول فيه قول واحد وما لم يدرس بما القول فيه ما في هذا الذي دلس اذا قطع المشتري ثوبا  
او بعه صبيعا ناقصه رده ولم يدر معه ما قص والذي لم يدرس ليس المشتري اذا صاع صبيعا ناقصه او قطع  
الثوب ناقص ليس له ان رده الا ان يرد ناقصا معه (قال) ثم اعاد فترقى هذا فقط (قلت) ارايت  
ما معك تدكر عن مالك ان من باع قدلس اعه ان حدث عنه به صبيعا له ان رده اهدا في جميع السلع  
في قول مالك ام لا (قال) ليس هكذا قلت لك اعاد قلت لك ان مالك قال من اعثر وادلس صبيعا عليه  
قطعه المشتري ان له ان يردده ولا يكون عليه مما قصه الا طبع ثوبا كان باعه ولم يعلم بالبيع ولم يدرس  
له بالبيع لم يكره له ان يردده الا ان يردده معه ما قص الصبيح (قال) هذا مالك قال كان قد علم البائع بالبيع  
ثم باعه فرغم انه سعى البع حتى اعه ولم يعلم بدليسه (قال) قال مالك يحلف بالله انه سعى البع حتى اعه  
وما ذكره ويكون سبيله بل من لم يدرس (قلت) فان كان البائع قد دلس له بالبيع حدث عنه عدد  
المشتري عيب من غير الطع او في الحيوان حدث عنه عيب (قال) اعاد مالك في الرقيق والحيوان اذا حدث

القولان الاخران كالاخلاق الاسماء ان والاصح منها في التفسير قولان أحدهما قوله في المدونة ان  
البائع احق به من العرمان الملتحد والثاني قوله في جماع عيسى من كالمدين اعه احق بهما لم يفت  
والقولان الاخران يشترحان بالمعنى والتماس لانه محل أحد البائع فظهر بعبارة الاستحقاق اذ جعله احق  
بالثمن الملتحد او بالم طلب موح ان يدخل في ذلك الاختلاف ما دخل في الاستحقاق ولو جعله عبارة البيع  
لوح ان يكون احق بالثمن بعد الامار ولو اوحدا هذا اذ احدث العمل شمرته كان للمتعاق الر حوع عليهم  
نسقيه وعلاجه على الاختلاف المردم فان حاز الثمن بعد الامار وعلى الطالب هو على لا يحاسب شيئا منها  
وهو قول ائمتنا اولوا الكرم واما الشرايع والماتع اذ اقدروا على طيب الثمرة كانت قيمتها على  
الرجاء والى واما ما له البائع وهو ان يكون في العمل يوم الا يباع غيره مأبورة فيطرز اعليه هل طيب  
الثمرة فانهم يكونون احق بها على حالها وان ردوا الشيء والعلاج على الخلاف اما مدوم واما ان لم يطرز  
عليه لا يعطى الثمن ولم يردوا به او لم يخذلوا او لم يخذلوا او لم يخذلوا او لم يخذلوا او لم يخذلوا  
الاستحقاق والصفة لانه افعال أحدها ان الشرايع والماتع اذ اقدروا على طيب الثمرة كانت قيمتها على  
الشيء والعلاج قاله ان القاسم على راس قوله في الرد بالبيع وانه اشهر وروى المعنى مالك في التفتحة في  
كتاب اسرار الموارد وجهه انه جعل الا حكمة به بمثل الاسماء والثاني انهما يكون علة للمعاق وهو

بها عيب فسد مثل العور وما أشبهه والقطع لم يكن له أن يردده إلا أن يردده ما قص وليس يترك له ما قص  
 دلس أو لم يدلس (قال) لأن الرقيق والحیوان كله دلس أو لم يدلس ما حدث بهما من عيب عند المشتري  
 مفسد لم يكن له أن يردده إلا أن يردده ما قص وما كان من عيب ليس يفسد فله أن يردده ولا يردده  
 ما قص والتدليس في الحيوان والرقيق وغير التدليس سواء (قال) ابن القاسم وأما في الثياب فإنه إذا دلس  
 لحديث في الثياب عيب عند المشتري مفسد من غير التطبيع أو فعل بما لا ينبغي له أن يفعل بالتوب كان بمنزلة  
 الحيوان لا يردده إلا أن يردده ما قص العيب وإنما أجره مالك في التطبيع وحده أنه أن يردده ولا يردده  
 ما قص إذا دلس له (قال) ابن القاسم والقصاره والصباغ مثله (قلت) أرأيت ما اشتري من الثياب  
 وقد دلس فيه بيب فصبغها أو أحدث فيها ما هو زينة فيها ثم أطلع على العيب فأراد المشتري أن يرد  
 معه ثوباً كبما زاد الصبغ في الثوب يكون ذلك له (قال) نعم ذلك في قول مالك (قال) وقال مالك فإن  
 نقصها الصبغ فهو بمنزلة التطبيع أن أحب أن يردده ولا تمس عليه وإن أحب أن يمسكه أمسكه  
 وأخذ قيمة العيب (قال) مالك وإن كان لم يدلس له وقد صبغه المشتري صبغة نقصه رده وردده ما قص  
 الصبغ منه وإن أحب أن يمسكه يأخذ ما قص الصبغ من السلعة من البائع فذلك له (قلت) أرأيت أن  
 اشتريت ثياباً كان بها عيب عند البائع لم يعلم به ثم أطلعنا على العيب وقد حدث بها عيب غير مفسد  
 أيكون لي أن أردها على البائع ولا أردها شيئاً (قال) إن كان الشيء الخفيف الذي لا خطب له رأيت أن يردده  
 والعيب في الثياب ليست كالعيب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون الخفيف في وسطه وإن كان عيب كبير  
 فإنه يبيع من ثمنه والكبة وما أشبهها يكرن في الحيوان فلا كد يبيع من ثمنها كبير ثم (قلت) أرأيت  
 الحيوان إذا اشتراه وقد دلس به ما صاحبها (قال) الدليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن  
 الحيوان لم يبيعها على أن يقطعه أو اليابس ما تشتري للقطع وما أشبهه (قلت) قلنا إذا أدها وقد دلس فيها  
 عيب قد علمه البائع (قال) أراها بغيره الحيوان ولم أسمع من مالك فيها شيئاً (قلت) أرأيت أن اشتريت

فصل في إذا قلنا أنها لا تملك بما ينوبها من الثمن أو العلة للمبتاع في أحد المسألتين ثلاثة أقوال أحدها  
 الطيب وهو قول ابن القاسم في كتاب البيوت والثاني إلى س وهو قول ابن القاسم في المدونة والثالث الجداد  
 وهو قول أشهب في كتاب البيوت

فصل في إذا قلنا فلان موصوف لم يردده قول واحد أنه أحق بما لم يردده فلان جدد كل أحق بالاصول عما  
 ينوبها من الثمن ويمنل فيه الاختلاف للمعنى وأما الوجه الثالث وهو أن يكون في الدخول يوم الابتاع  
 ثمرة قد أدهت وطابت فانه في الاستحقاق أحق بما لو أن دلت فلان كانت قائمه أخذها وإن أكلها عزم المكينة  
 أن عرفت القيمة وإن جهلت فلان ما عاها وكانت قائمه في الملباع كل له أن يأخذها ويصرف البيع ويأخذ الثمن  
 فإن تلف في هذا ابتاع طيس له إلا الدن قاله في كتاب ابن الموارث على القول بأنها لا تصير غلة لا يباع إلا  
 باليس أو الجداد وأما على القول الذي يرى أنها تصير غلة لا يطالب فلاحق له ما إذا أدهت عندنا أتع لانها  
 قد صارت له فله بالقيام بأحد الحق الجدل ودها ويرى المداحق مسم على البائع بما هو هام من  
 الثمن ويسقط عنه ما ناب ثمرة لما تم إليه الآن نكرن اشتراها بما قام عليه أو شدة اشتراها بعد  
 الأبار على مدعيها من القاسم وأما في الفقه ما ألتحق أحق بما لم يردده من البيع والصلاح قلنا إن  
 القاسم في المدونة وهو ما إذا اشتراه من الأصل له في الثياب أرأيت إذا دون الأول مدالاً فإنه أحق  
 بها بالشفقة ما لم يمسح له ليعرف بين المسألين والواحد إن كان ذلك لا طامس المرل رما في الغلس طابع  
 أحق بالجل والتمرة وإن جددت ما كانت قائمه كسرى مدعيها



ما صنع البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يوضع عنه ما بين الصعفة والداء لأن هداوان كان مما يوزن أو يكال لا يوجد مثله لأنه مفشور فلن كان يعلم أنه يوجد مثله في شيء يحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مثله ويرجع بالثمن (قلت) أرايت أن اشتريت حذوة بكذا لجاز وج ولم يدخل بها وقد علمت أن لجاز وجا قبضتها ثم اقتضها وزجها عندي فتقصها ذلك فظهرت على عيب دلالة البائع أن يكون لي أن أرد هداوا لا يكون على شيء من نقصان وطء الزوح طاء (قال) لك أن ترد هداوا لشيء عليك لأنه باعك بجزءه فاستزوح ودلس فيها عيب فليس عليك لوطء الزوح إذا جاء من وطء الزوح نقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك الرجل يبيع الثوب من الرجل و به العيب مدلسه له علم به البائع قطعه المشتري ثم ظهر على عيبه فلن أنه إن يرد الثوب ولا يكون عليه للقطع شيء وكذلك قال مالك في الثياب وهذا أدنى من ذلك طابارة دلس أول مدلس فلا شيء عليه في اقتضاض الزوج لأن البائع هو الذي زوجها وانما كان يكون عليه أن لو كان المشتري هو الذي زوجها (قلت) أرايت أن اشتريت عبدا من رجل و به عيب لم أعلم به ثم اشتراه مني بأثبه بأكثر مما اشتريته أو أقل (قال) إن كان البائع دلس بالعيب ثم اشتراه بأكثر فليس له أن يرده عليك لأنه اشتراه وهو يعلمه وإن كان اشتراه بأقل رد عليك تمام الثمن الأول لأنك كان لك أن ترد عليه وها هو ذا في يديه وإن كان لم يعلم العيب حين أخذه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يرده عليك وبأخذ الثمن ولك أن ترد عليه وإن كان اشتراه بثلث الثمن الأول كما كان رد عليه وإن كان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الأول لأنك كان لك أن ترد عليه وها هو ذا في يديه

### ﴿في الرجل يبيع السلمه وها عيب لم يعلم به﴾

(قلت) أرايت أن باع صاحب الثوب ثوبا به عيب لم يعلم به ولم يجرأ إلى المشتري من شيء ثم قطعه المشتري فظهر المشتري على عيبه وقد كان في الثوب عيب عند البائع (قال) قال مالك لا تكون البراءة في الثياب (قال) مالك وإن باع البائع وهو لا يعلم قطعه المبتاع ثم وجد المبتاع عيبا قطعه به عيبا فظهرت بالتجارة أن أحب أن يرد مده وما قصه القطع وإن أحب أن يحسبه وبأخذ ثوبه العيب فذلك هو فرق مالك بين من علم أن

### ﴿كتاب المراجعة﴾

#### سم الله الرحمن الرحيم

﴿فصل في قسم أجناس البيوع﴾ البيوع تنقسم على أربعة أقسام بيع مباح وبيع مباح وبيع مكاييس وبيع مباح وبيع استئمان واستئمان وقال ابن حبيب الاستئمان ما يكون في الشراء دون البيع وليس ذلك صحيحا إذ لا فرق في ذلك بين البيع والشراء فلما بيع المراجعة طاه على وجهين أحدهما ربح مسمى على جله الثمن والثاني أن يربح للدرهم درهمين ونصف درهم وللعشرة أحد عشر أو أقل أو أكثر على مائة فإن عليه من الأجر ما إذا باعه على أن يربح للدرهم درهمين وللدرهم درهمين أو عشرة أو عشرة وما أشبه ذلك فلن كان في السلعة المبيعة ماله عين فأنه كالصنع والكد والقتل وما أشبه ذلك طاه بمثل الثمن ويجب له الرجوع أو ما ماله ليس له عين فأنه طاه على وجهين أحدهما لم يمتصص بالمناج والثاني ما لم يمتصص به فله الرجوع بالتمام بلاتناع فأنه لا يحسب في أصل الثمن ولا يحسب الرجوع وذلك كقصة وكراكم وكرامه وإن سرن المناج فله لأن الهدية تجارية أن يبحر الرجل مناعه في يتسكاه وأمل ما يمتصص بالمناج ما يقسم أيضا على وجهين أحدهما ما يتولا التاجر نفسه ولا يتاجر عليه غالبا كثيرا للمناج ورشده وطه وما أشبه ذلك والثاني أن يكون مما ساجر عليه غالبا ولا يتولا التاجر نفسه فلما باعرت المادة أن يتولا التاجر نفسه غالبا كطى

في ثوبه عيبا حين يباعه و بين من لم يعلم أن ثوبه عيبا (قلت) والعروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمعه من مالك إلا أني أرى ما كان من العروض التي تشتري لأن يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل الجلود تطعم اخفاطو مثل جلود البقر تطعم نالوا ما شبه هذه الوجوه رأيت مثل الثياب والخشب وما أشبهها مما يشتريه الرجل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس ظاهرا لكأن ظن مالك كافي في الخشب إذا كان العيب في داخل الخشب أنه ليس عيبا (قال) ويلزم المشتري إذا قطعها فظهر على العيب (قال) ونزلت فحكم فيها مالك بذلك

﴿ ما جاء في الخشب والبيض والرائج والقائد بوجه عيب ﴾

(قال) ابن القاسم كل ما أشبه الخشب مما يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لأنه باطن وأما يعرف عيبه بعد أن يشتري شفا ففضل ذلك المشتري ثم ظهر على العيب الباطن بعد علمه شفه فهو لازم ولا شيء على البائع (قلت) مالك فالرائج وهو الجوز المندى والجوز والقائد والطبخ والبيض يشتري بالرجل فيجده طسدا (قال) أما الرائج والجوز فلا يرى أن يردوه من المشتري وأما البيض فهو من البائع ويردوا ما القائد ظن أهل الأسواق يردونه إذا وجدوه مما (قال) مالك فلا يرى جازوا ذلك استكروا للماعلموا به من ذلك في رددهم إياه قبل أن يتعجب كلتيه فيه ولا يرى أن يرد (قلت) فظهر ذلك البيض من بين هذه الأشياء (قال) لأن معرفة قساذ البيض كانه أمر ظاهر يعرف ليس باطن مثل غيره

﴿ في الرقيق والحيوان يبيعهم المشتري العيب له البائع أو لم يدره ﴾

(قال) ابن القاسم العيب في الجورى والعبد من دلس ومن لم يدلس إذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرد الأوامر قص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك (قلت) فمأخوذ ما بين الثياب والرهق في قول مالك (قال) مالك لأن التوبع حين دلسه قد باعه إياه لقطع المشتري وأما تشتري الثياب لقطع وأن العبد ليس يشتري على أن تحقأ عينه ولا قطع يده فهذا فرق ما بينهما (قلت) فالحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) سم

المنازع وشراؤه شدة فاستأجر عليه فإنه لا يصعب رأس المال لأن المبتاع قول له لا يلزمي ذلك لأننا استأجرنا من يوجب عندنا فباعت العادة أن تولاه بنقلنا فلا يصح في ذلك شيء وأما استأجر عليه غالبا ولا تولاه بنقله كمثل المنازع وشفقة الرقيق وما أشبه ذلك فإنه يصعب في أصل الثمن ولا يصعب له ربح لانه ليس له عين قائمة

﴿فصل﴾ فيجب على هذا إذا اشترى المبتاع ما يعلم أنه لا يشتريه إلا بواسطة وسماز تجرى العادة بذلك أو أكثر منه غيرنا بمنزلة في المنازع ولولا ذلك لم يصح إليه أن يصحب في أصل الثمن ولا يصحب له ربح وقد رأيت ذلك لبعض أهل العلم وهذا إذا بين هذه الأشياء كلها فقال اشتريت هذه السلعة بكذا أو صنتها بكذا أو أكثر من غيرها بكذا أو أعطيت عليها السمار كذا أو بغيرها ربح عشرة أو أحد عشر فينبذ يكون العمل على هذا ونظرا إلى ما سمي بماله عين قائمة فيحسب ويحسب له الربح وما لم يكن له عين قائمة إلا أنه يربح من المباع ولا يتولاه الباجر بنفسه فإنه يصح له ربح ما كان لا يتولاه التاجر بنفسه أو لا يمنح من المباع فإنه لا يحسب رأسا ولا يصحب له ربح إلا أن يشترط البائع أن يربحه على ذلك كله بعد أن يسقيه وبينه فيجوز ذلك

﴿فصل﴾ وأما إن قال قامت على هذه السلعة بكذا وكذا أو غيرها ربح عشرة أو أحد عشر وما أشبه ذلك ولم يبين هذه الأشياء فالحق على هذا فاسد لأن المشتري لا يرى كبر رأس المال الذي يصحب له الربح وما أشبه إلى مما يصح له ولا يصحب له ربح وما لا يصح له رأسا ولا يصحب له ربح وهذا جهل بين في الثمن وقد قال في كتاب ابن

﴿في الرجل يتناع الجارية فقربها عنده ونسب ثم يبعها عيبا﴾

(قلت) أريت أن اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصار تباريت شابا فزادت خيرا فاصبت بها عيبا  
كل من هذا البائع بعينها وبها العيب (قال) قال مالك من يبيع صغيرا فكبر عنده صاحبه (قال) أراه فوتا  
عليه ويرد قيمة العيب خاري أن يرد عليه قيمة العيب ولا يشبه عندي القراهية وتطعيم الصناعات وغيرها  
وذلك ليس بقوت أن أحب أن يرد هاردها والصغير إذا كبر يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره وراه  
مالك فوتا (قال) ابن القاسم قال مالك والمشتري ليس له أن يرد إذا كان فوتا ويجبر البائع على أن يرد على  
المتناع قيمة العيب من الثمن لأنها كانت وليس لواحد منهما خيار (قلت) وكذلك إن اشتراها سبية فكبرت  
كبرافا فاصابها بمشترها عيبا دل به البائع (قال) هذا قول من علمك لأن مالك قال إذا كبرت  
فهو فوت إذا اشتراها صغيرة ثم كبرت (قال) ابن القاسم وعما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير إذا  
كبر أن يرد ويبيّن ذلك أن الكبر فوت ويجبر البائع على أدائه قيمة العيب أن البيع الفاسد إذا فلت وقد علم  
مكرهه وقد فلت بناء أو خصان أو اختلاف أو ساق يعلو ذلك السلعة قد نعت وهي خير منها يوم اشتراها أفراد  
أن يرد هاردها لم يكن ذلك هو أن كانت أرفع في القيمة يوم يرد هاردها ولا جهة في أن يرد هاردها

﴿في الرجل يتناع الجارية ثم يبعها من ياتها أو غيره ثم يعلو ذلك بعيب كان دل به البائع﴾

(قلت) أريت أن اشتريت جارية بها عيب دل به البائع ثم اشتراها من البائع نفسه ثم ظهرت عنها على  
العيب الذي دل به البائع إلى أن أرجع عليه بشئ أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن يرجع عليه بذلك إن  
كنت بعثها بأقل من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا جهة للبائع الذي دل به العيب أن يقول للمشتري رد هاردها  
وهي في يديه فذلك رأيت أن يرجع عليه بما قص من الثمن الأول (قلت) فإن كان المشتري بأعما منه  
بأكثر مما اشتراها به (قال) إن كان البائع الأول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ إذا  
اشترها منه بأكثر مما بع به (قال) ابن القاسم وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على

الموازاة يعمل في هذا على ما ذكرناه مما يحجب أو لا يحجب وما يكون له رجوع مما لا يكون له رجوع وهو ظاهر قول  
سحنون في العتية في نوازه منها وهو يعلو الصواب ما قدمناه

﴿فصل﴾ وأما الوجه الثاني من وجوه المراجعة وهو رجوع مسمى على جلة الثمن فإن سمي أيضا ما اشتراها  
به وما اتفق عليها فإياه عين فاعلمه وفيها ليس له عين فاعلمه مما يحجب أو لا يحجب بجاز البيع ونحوه عن المتناع مما  
لا يحجب رأسا كنفقه وكراهيته وما أشبه ذلك الآن بشرط أن يحجب ذلك فيجوز كذلك أن قال طامت على  
هذه السلعة بكذا على قياس ما في المدونة وظاهر كلام سحنون في نوازه والقياس أن العقد على هذا فاعلمه  
على ما بناء

﴿فصل﴾ ويلزمه أيضا قبالة عين فاعلمه كالمصنع والكمد والقتل أن يبين فيقول اشتريت بكذا وكذا وصفت  
بكذا وكذا في الوجهين جميعا ما رجوع مسمى على جلة الثمن أو العشرة أو أحد عشر فلم يعلو وقال شراء هذه  
السلعة بعشرة وقد كان اشتراها بخمسة ومنعها بخمسة فالمشتري بالخيار أن كانت السلعة فاعلمه بين أن يأخذ  
السلعة أو يرد هاردها وإن طامت مضت بجميع الثمن ولم ترد إلى القيمة هذا قول سحنون في العتية وقد كان  
القياس إذا أخيره في القيام أن يرد في القوات إلى القيمة أن كانت أقل من الثمن على مذهب ابن القاسم في  
مسائل الفس وأما دية أو القيمة على مذهب سحنون يوم قبضها ما لم تكن أكثر من الثمن الذي اشتراها  
به أو أقل من قيمتها يوم باعها على أصل مذهب في مسائل المراجعة وذهب أبو إسحق التومسي إلى أنه

البائع شيء وأما هو على أحد أمرين أن كان باع بيمين وقد علم بالعيب وقد روى عن ابن عباس أن لا يبيع بالعيب فأما قص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك (قلت) فإن كان المشتري وهو البائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس به البائع (قال) يرجع عليه بالعيب (قلت) أرأيت أن اشتريت جارية وقد دلس لي بآنها فباعها بغير عيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس به (قال) يقال للبائع أما إن رددت نصف قيمة العيب على المشتري وأما قبلت النصف الباقي الذي في يديه بنصف الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك

### ﴿في الرجل يبتاع الخفين أو المصراعين فيجد أحدهما عيبا﴾

(قلت) أرأيت أن اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئا من الأعيان مما يكون فيه زوج فأصب بأحدهما عيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون لك أن ترد الأربعة أو تجس الأربعة (قلت) وكل شيء من هذا ليس بزوج ولا عيب لصاحبه إنما اشتراها أفرادا اشترى نعالا فردا فأصاب بأحدهما عيبا كأنه أن يردها (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجمل وغيرها

### ﴿في الرجل يبتاع النخل أو الخيوان فيقتله ثم يصب بهم عيبا﴾

(قلت) أرأيت أن اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فأخذت لبنين زما أو جززت أو سوافهن وأو بارهن ثم أصبت عيبا دلس لي بذلك البائع أي يكون لي أن أردنا في قول مالك ولا يكون علي فباعا أخذت ولا فباعا جدرت شيء وكيفان كان اللبن والصوف والوبر فباعا بعينه لم يلف (قال) لا شيء عليك في ذلك كله كان فباعا بعينه أو لم يكن لأنها غلة والعطبا الضمان ويرد الشاة والبقرة والناقة ويرجع بالثمن كله (قال) ابن القاسم إلا أنه إن كان اشتراها وعليها صوف تام فخره أنه يرد ما كان فباعا وإن كان قد ألقفه ودمشله (قلت) فإن كان فيها لب يوم اشتراها غلبت أم أصاب بها عيبا بعد ذلك بزمان فإردها أو ردها مثل اللبن الذي كان في ضرعها (قال) ليس اللبن مثل الصوف وهو خفيف به أن يردها ولا يكون عليه لبن شيء لأنه كان ضامنا

ليس عليه أن يبين ذلك كسلبت بآنها مما رايته صفقة واحدة وقد كان اشتراها مصفقتين

﴿فصل﴾ ولا يجوز في بيع المراجعة يكتفم البائع من أمر سلخته ما إذا ذكره كان أو كس للثمن أو أكره للمبتاع لأن ذلك من أكل المال بالباطل الذي نهى الله عنه وحرمه ومن العس والحديصة والحلابة انتهى عنه بالنسبة

﴿فصل﴾ فيلزم من باع مراجعة أن يبين ما عقد عليه وماله لئلا كان اشتراها نقد أو إلى أجل وفي أي زمن اشتراها لأن التجار على الربط أحرص وهم فيه أربع وإن كان يجوز عه في الثمن أو آخره أو شيء منه وإن كان حدث بها عيب عنده أن يبين به أو به عهده حدث وما أشبه ذلك من الأشياء حتى يعلم المبتاع من أمر السلخة ما علم منها البائع فإن لم يفعل وكتم شيئا من ذلك فلا يحلوا ما كتمه من ثلاثة أربعه أحدها أن يكون ذلك من باب الكذب في الثمن والزيادة فيه والثاني أن يكون من باب العس والحديصة والثالث أن يكون من باب التدليس بالعيب ولكل وجه من هذه الوجوه حكم يخص به

﴿مصل﴾ فلما من باع مراجعة وزاد في الثمن فحكمه أن للبائع في يوم السلخة بالخيار أن يسلب بجمع الثمن أو يرد الآن بناء البائع أن يحط عنه الزيادة وما ينوهم من الرخ وسارمه البيع فإن قالوا بآي البائع أن يحط عنه الزيادة وما ينوهم من الرخ كان للبائع القيمة الآن تكون أكثر من الثمن الذي باع به فلا يبرأ عما به أو أقل من الثمن الصحيح وما ينوهم من الرخ فلا تنقص منه المبتاع شيء

وهذا بمنزلة الثمرة وهو نوع لما اشترى (قلت) فما قول مالك في الرجل يشتري الدار فيقتلها زمان ثم يظهر على عيب الدار كان عند البائع (قال) قال مالك يرد الدار ولا شيء عليه في الفلحة (قلت) فإن كانت الدار قد أصابها عند المشتري عيب آخر أبردها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم (قلت) أرايت ان اشتريت غنما أو قرا خلبت أو جزز شتوتها أو ولد أو ادعتى ثم أسببت بالامهات عيبا إلى أن أردت الامهات وأجس أسواقها أو ولدها أو الباسا (قال) قال مالك أنما الأول لا يفردون مع الامهات أن أراد أن يرد العيب (قال) ابن القاسم وأما أسواقها وأولادها وسمنها فإن ذلك لا يرد مع الفلحة لأن هذا بمنزلة الفلحة (قلت) أتصفك عن مالك في النخل شيئا اذا اشتراه رجل فاستقلها زمان ثم أصاب عيبا (قال) قال مالك اذا اشترى نخلا فاستقلها زمان ثم أصابها عيبا أراستعت أن يرجع على بائعه بالخمن وتكون له الفلحة باضمان (قلت) أرايت ان اشتريت نخلا فباعه قد أبر فكتبت عندى النخل حتى حزرت الثمرة ثم أسببت عيبا فأردت ان أرد النخل وأجس الثمرة (قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل ان أردت ردوا فلا شيء لك (قلت) لم أسمع اشتريت النخل وفيها ثمر لم يزهو أعما شترت النخل وفيها ثمر قد أبر فبلغ عندى حتى صار عمرا وجدته (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فلما كانت الثمرة للبائع اذا باع النخل ولم يكن للمبتاع الا اشتراط منه رأت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري حين اشترى النخل وفيها ثمر قد أبر ويطلى المشتري أبر الخلل لعمله وسبقه فيما عمل لاني اذا ردت الحائط وأردت أن أزمه الثمرة بمحضها من الحائط لم تكن كميرها من لسلع مثل الراسين أو التوبين لاني اذا ردت أحد الراسين أو أحد التوبين كان بيع الآ خر فلا واذا ردت الحائط وأردت أن أجعل الثمرة بمحضها فسلح ما كان يصيبه من ثمن الحائط كت قذبت الثمرة إلى أن يبدو صلاحها طوي أن يردوا ويطلى المشتري أبر عمله فيما عمل فإن أصابها أمر من أمر الله ذهب الثمرة رد الحائط ولم يكن عليه الثمرة مع ثمن الثمن (وإنما) مثل ذلك مثل مال مالك في العبد يشتره لرجل ويشترط ماله في ينزعه منه ثم يحد به عيبا في يردده لا يردده

(فصل) وأما من باع مراهقة وتدرع المبتاع وغشه فإن ستم من أمر السلعة ما يكره ولم يرد عليه في الثمن ولا دلس به عيب حكمه أن يكون المباع في قيام السلعة بالخيار بين أن يمسك بجميع الثمن أو يرد وليس للبائع أن يلزمه ما يهاوان حط عنه من الثمن وان كانت فاقمت كن فيها الاصل من لبعه أو الثمن

(فصل) قل في هذه الثلاثة تجوز بغير حكم المراجعة كلها على مذهب من القاسم الا في مستثنين شذ قوله عن هذا الاصل فلم يحكم بهما بحكم الكذب في ربح المراجعة ولا بحكم العش والخديعة ولا بحكم العيب احدهما من باع مراهقة وحسب ما لا يحجب أو ربح يحجب ولا يحسبه ربح والزيادة من باع مراهقة على ما عقد عليه ولم يبين ما تقدم أو ما سجنون موافق قول ابن القاسم في الوهم وخالفه في التلشوا في حكم الدليس بالعيب وفي حكم الكذب وخالفه في حكم الخديعة والعش لأن الخديعة والعش عنده في المراجعة على قسمين أحدهما أن لا يكون للعش والخديعة تأثير في زيادة الثمن فيراقق فيه قول ابن القاسم وذلك مثل أن يرد السلعة أو توهله فيبيعها مراهقة ومثل أن يشتري السلعة فطول أظمتها عذ ولا يجرل أسواقها وما أشبه ذلك وأما ماله تأثري في زيادة الثمن فخالف فيه ابن القاسم ورد إلى حكم الكذب في القيام والقوات وذلك مثل أن يشتري السلعة ثم ين إلى أجل فيبيعها مراهقة بذلك الثمن لم يرد فيها فبهم البائع في أنه قد وضع في أحد التمرين من الثمن

أمرهما ينوبه

(فصل) فإن اجتمع على مذهبه اثنان جميعا غش له تأثري في زيادة الثمن مثل أن يشتري السلعة فطول أظمتها عنده ونحو ذلك أسواقها انفصال فاه موافق ابن القاسم في قيام السلعة لأن البائع ان أراد أن يلزم المبتاع



الأول أن تزعم من حاله معه (قال) ولو ذهب مال العبد من يد العبد لم يمس به شيء رده ولم يكن عليه في الحال شيء فالمثمرة إذا اشترطت بعد الأجر بمنزلة مال العبد إذا اشترط أمره على واحد فيلحق من الثمرة أو يصيبها أمر من أمر الله (قال) وذلك أي سمعت مالكا أيضا يقول لو أن رجلا اشترى حائطاً لا يعرفه فأنظر رجل فادرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الشفعة ثمرة قد أبرت فقال المشتري الحائط الثمرة على فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع فخلقا قد أبرت فتمرها للبائع وهذه قد أبرت وهي لي (قال) مالك أرى أن يعطى أجر قيامه وشقيه فيما يلج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فهذا مثله إذا ردت الثمرة على البائع أعطى المشتري أجر عمله فيما يلج (واخبرني) ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دابة ففزع عليها قلما قتل وجديها داء فردها منه (قال) ابن شهاب لا يرى أصحابنا كراماً من أجل ضماها لونهن

وفي الرجل يبيع من دبر أو عيب فخرج أو في فوجد أشنع مما يتبرأ منه

(قلت) أرايت ابن باع عيرا وتبرأ إليه من دبر البعير أو دبر البقرة كثيرة (قال) إن كان دبره دبراً مقسداً منغلماً أو ذلك يورثه إن كان مثله لا يرى حتى يبين صفه الدبرة أو يضرب بها لأن الرجل يبيع ما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها ولعلها أن تكون قد أعتوه وأذهب سنانه أو تكون خلة فلا يرى أن يبرئه إلا أن يذكر الدبر وتوماها وما يشبه ذلك أي سمعت مالكا وسئل عن رجل باع عبداً وقد كان أبق وتبرأ من الأبق فإذا أباقه أبق بعيد (قال) لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد ويبرئه صاحبه من الأبق وانما ظن المشتري أن أباقه إلى مثل العراي أو أباقي لئلا يشبه ذلك فلما أباقه إلى الشام أو إلى مصر (قال) لا أرى رآته تنفعه حتى يبين (قال) ابن القاسم ومن ذلك أيضاً أن يبرأ من السرقة فيظن المشتري أنه كان انما يسرق في البيت الرغيف وما أشبه ذلك وهو عادي بنقب يوب الناس فلا تنفعه البراءة حتى يبين (قلت) أرايت أن اشترى ثياباً بغيره أو تبرأ إلى صاحبها من الكي الذي يجسد دها فاصب ظهرها كيا كثيراً أو يخذلها فقلت

لسلعة بأن يخطئ عنه من تخلفها ما في الكذب بوثا من الرمح احتج عليه بطول الإقامة ويخلفه ذاتا من السلعة فحكم لها بحكم الكذب وبوجه العمل في ذلك أن تقوم السلعة يوم باعها مباحة فتكون تلك المباحة هي لئلا الصحيح ثم تقوم يوم قبضها لئلا تأخر قبضها مباحة فيظن ما بين القيمتين من أجل حوالة الاسواق ويخطئ ذلك الجرم من الخنزور بوجه فإني كان هو الخنزير الصحيح الذي لا ينقص منه أن كانت القبة أقل

فصل في وقد يجتمع في مسألة واحدة التذليس بالعيب والعش والحديعة والكذب فينظر في ذلك كله على مذهب ابن القاسم ويكون المبتاع المطالبة بأي ذلك شاء مما هو أضعف وقد يجتمع أيضاً الثلاثة الأشياء في مسألة واحدة التذليس والزيادة في الخنزير والعش والحديعة

فصل في فاما إذا اجتمع في مسألة واحدة التذليس بالعيب والعش والحديعة والكذب فينظر في ذلك كله على خمسة أحوال أحدها أن تكون السلعة تامة لم تفت بوجه من وجوه القيوب والثانية أن تكون السلعة ذاتا من بوجه أو سواها أو ذهني بسير والثالثة أن تكون ذاتا من بيع والرابعة أن تكون ذاتا من القيوب المفسدة والخامسة أن تكون ذاتا من بغيرها أي أوما يقوم مقام ذهب العين من العتق والكتابة بوالديها والصدقة والمجبة لغير التواب وما أشبه ذلك مثال ذلك أن يشتري الرجل السلعة فيحدث بها عيب أو تكون جارية ويروجها ببيعها مباحة فيجمع الخنزير الذي اشتراها به ولا يبين العيب الذي حدث عنه ولا أن لها روجا إن كان روجها لأنه قد راد في ثمنها ما قص العيب من قيمتها فإن كانت على الحال الأولى لم تفت بوجه من وجوه

البائع إنما ظننت أن السكي بطنها طمان كان ظهرها أو يشتد بها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة  
 المشتري الآن يأتي من السكي أمر متفاحش مثل ما وصفتك في الأبقار، فبكرة فذلك لا تبره البراءة إلا أن  
 يخبره بفتح السكي أو يريه بابه (قلت) ولا يفت في هذا إلى عدد السكي (قال) لا إلا أن يتفاحش السكي  
 أيضا فيكون كما يعلم أن ذلك متفاحش كثير فيكون على ما وصفتك (قلت) أرايت أن يباع جارية تسبأ  
 من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة عضلاً أو قرناً (قال) ان كل من ما بشر بها من  
 العيوب يختلف حتى يصير بعضه فاحشاً فلا تجزئه البراءة إلا أن يبين إلى العيوب بفرجها فإن يسير ولا لم تجزئه  
 (قلت) أرايت أن يباعها وتبرأ إليه من عيوب الفرج فأصابها رثاء (قال) أرى أن في عيوب الفرج إذا  
 تبرأ من عيوب الفرج أن يجوز تبرأته في العيب اليسير الذي يشتد من ذلك فلا جاب من ذلك عيب فاحش لم تجزئه  
 البراءة من ذلك إلا أن يسميه ويثبه (قلت) أرايت أن قال أنا أبرأ اليك من رثتها ولم يقل رثاء عظم ولا  
 غير عظم فأصابها مشتري رثاء عظم لا يقدر على أن يبط ولا يعالج (قال) ان كل رثاء شديداً لا يقدر  
 على علاجه لان منه ما يقدر على علاجه كان الذي بها من الرثق ما لا يقدر على علاجه فلا تجزئه البراءة إلا  
 أن يبين ذلك (قال) سمعوني عن ابن وهب قال سمعت مالكاً يقول فيمن يباع عبداً أو دابة أو شياً قتراً من  
 العيوب بوجهها في أشياء يسميها يقول رب من كذا ومن كذا فلان ذلك يرد على البائع حتى يوقف الذي اشتراه  
 منه على ذلك العيب بعينه الذي في الشيء الذي يباع (قال) ابن وهب عن ابن سمي أن سليمان بن حبيب  
 الحارثي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أن امتنع التجار أن يسموا في السلطة عيوباً  
 ليست فيها التماس التلقيق على المسلمين وإبراء لا ضهم فاه لا يراهم الامن رأى العيب بعينه فانه ليس  
 في دين الله غش ولا خديعة والبائع والمبتاع على رأس أمر مباح فيغر قولا ويجاز من الشروط في البيع إلا  
 ما وافق الحق (قال) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل يباع سلعة وما عيب  
 فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك العيب فيما سمي (قال) ابن شهاب ان لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده

القول لم يكن المشتري المطالبة إلا بحكم العيب فيكون غير ما بين أن يمسك بجميع الثمن ولا ثم له أو رد ولا  
 شيء عليه ويكون للبائع أن يلزمه إياها أو أن يحط عنه الكذب وهو قيمة العيب وما ينوبه من الربح لان من  
 حجه أن يرضى بالعيب وأما ان كانت على الحال الثانية فقد فأت بصورتها أو تنص بسير فالبائع  
 مخير بين أن يطالب بحكم العيب فيسكه أو لا شيء له أو يرد له أو لا شيء عليه إذا ثبت ردها بالعيب حواله  
 الاسواق ولا النقص اليسير وليس للبائع أن يلزمه إياها أن يحط عنه الكذب وهو قيمة العيب وما ينوبه من  
 الربح أو ليس له أن يلزمه العيب وليس له أن يطالب بحكم الكذب يرضى بالعيب انقذ فأت في حكم الكذب  
 فان اختار ذلك كل وجه العمل فيه أن يعرف ما تنص التزوج من الثمن الذي اشتراه به البائع يرم اشتراها  
 وذلك أن تقوم بومئذ منعية وغير معية فما كان بين الصمتين حط ذلك المقدار من الثمن فما في منه كان  
 ذلك هو الثمن الصحيح ثم تقوم بومئذ اتاعها أو يوم قبضها على الاختلاف في ذلك فيكون على المبتاع ثلث  
 القيمة إلا أن تكون أقل من الثمن الصحيح فلا ينقص البائع عليه شيئاً وأما ان كانت على الحال الثالثة  
 من فواتها بالبيع فليس المشتري المطالبة إلا بحكم الكذب إذا رجوع المشتري في العيب بشيء بعد البيع على  
 مذهب ابن القاسم يعمل في ذلك على ما ابتاعه من وجه العمل فيه وأما ان كانت على الحال الرابعة من فواتها  
 بالعيب المفسدة فله المطالبة بأي الوجهين شامو يكون غير ما في ثلاثة أوجه أحدها أن يرد ويرد ما قصها  
 العيب الحادث عنده والثاني أن يرجع قيمة العيب وما ينوبه من الربح والثالث أن يرضى بالعيب ويطالب  
 بحكم الكذب فتكون عليه القيمة إلا أن تكون أكثر من الثمن الذي ابتاعها به فلا يكرن عليه أكثر منه

أو علمه أيا يوجد فمالأزى أن تصور الحلافة بين المسلمين حتى يبرأ من الصبوحده (قال) ابن وهب  
عن يونس عن زينة أنه قال من برأ من عهد فبفسها منها ما كان ومنها ما لم يكن فانه يرد على البائع قلما  
تبرأ منه من شيء قد علمه إذا كان قد ضمه مع غيره ولم ينصصه وحده بعينه وذلك أنه أنعموا ضمه ذلك الموضع  
ليلبس به على من يباعه وليتغيبه لما ضم إليه وبعده معه مما ليس بشئ (قال) سحنون عن وكيع عن  
الجراح عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي أنه قال إذا قال أبيع لجماع على باريه أبيع لجماع قلت الأرض  
(قال) لا يبرأ حتى يمس (قال) سحنون عن وكيع عن سفيان عن منصور عن بعض أصحابه عن  
شرح قال لا يبرأ حتى يضع يده

(وفي الرجل يتنازع السلعة ثم يأتيه شترها بعد ذلك فتيبرأ إليه من عيوبها)

(قلت) أ رأيت ان اشتريت سلعة قلما وجدت عيبا فتيبرأ بها ثم قال لي ان بها عيبا أو أنا أحب أن  
أبترأ منها (قال) قال مالك ان كانت عيوب باطنة ترى فالمشترى بالخيار ان أحب أن يأخذ أخذوا ان أحب  
أن يرد ودون كانت عيوب باخيرة ظاهرة أولا ينع له عليها لم يقل قوله في ذلك وكان المشتري على بيعه فان اطلع  
بعد ذلك على معرفة عيوب كذبها عند البائع بأمر يثبت ذلك كان له ان شاء ان يمسك أو أسئلوا ان شاء أن  
يردد ولا نه إذا كان الامر غير الظاهر كان في ذلك مديحا (قلت) أ رأيت ان قال البائع ان بهاد باطنا فانا  
أريد ان أبترأ منه وقال البائع أنا أقوم اليه ان هذا العيب الباطن هو بها الساعة (قال) يمكن من ذلك  
فان أقام اليه يرى من ذلك العيب وكان ذلك له أن يبرأ ويجزئه البراءة (قلت) لم يحمل مالك للرجل اذا باع  
السلعة وبها عيب لم يبرأ منه عند عقد البيع فلو ادأن بترأ منه بعد ذلك وهو ظاهر أوقات ذلك بينه ان  
كان باطنا ان له ذلك بمكته من ذلك (قال) ان كان البائع يقول أنا أبرأ الساعة من عيب هذا بالجلوبة  
فان أحب أن يأخذها أو أخذها أو اردها ولا يكون المشتري أن يقول لا أسدلك أن بها العيب وهو عيب ظاهر  
أو تقوم عليه بئنه ثم طوها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع بردها وقد حبسها يستمتع بها أو عوت عنه

لأنه هو يطلب الفضل قبل البائع أو تكون العيبة أقل من الثمن لدى اشتراها به البائع بحد طرح قيمة العيب  
من ذلك وما ينو به من الرجوع بها بتاعها البائع على ما تقدم من العمل والغدير وأما ان كنت على الحال  
الخامسة أما ذهب بعينها أو ما قيمه زامة من عتق وسدقة وشبهها منه طالته أي الوحد من شاء ما بالعيب  
ويرجع قيمته وما ينو به من الرجوع أو ما بالكذب فيكون عليه القيمة ما لم تكن أقل أو أكثر على ما فسرناه  
وقد وقع في المدونة في هذا الوجه كلام طويل باختلاف في الرواية يرجع الكلام على الرواية الواحدة  
إذا حصلت على ظاهره أن المبتاع يرجع على البائع قيمة العيب وما ينو به من الرجوع على حكم لتدليس  
بالعيب ما فراده وعلى هذه الرواية اختصر المسئلة بن أبي رزمين وهي جل الروايات وعلى الرواية الثانية  
جعل الحكم في المسئلة حكم الكذب في الثمن ما فراده هو الاظهر من مراد القاسم في قصده لانه لو  
قصدا لي حكم العيب ما فراده قال يرجع قيمة العيب وما ينو به من الرجوع فاستثنى عن التطويل في ذكر  
القيمة واعتبارها عما إذا حصل الرجوع الى معنى فيه فاقدم هذا كله فيه بطر والصحيح ما نذكره بعد  
ونعتمد عليه من التأويل ان شاء الله لان الرجوع بقيمة العيب وما ينو به من الرجوع أفضل للمستري في هذه  
المسئلة فلما كان ذلك أفضل له فنحن حقه أن يطالب به على مذهب ابن القاسم لان المتق والتدبير والصدقة  
على مذهب فوفت يوجب للمبتاع الرجوع بقيمة هذه الرواية على هذا التأويل نضاهي روايا من زاد  
عن مالك أن من اشترى عبدا فوجبه أو تصدق به فوفت ولا يرجع له بقيمة العيب الا أن يأول أن المعنى  
فيها أنه رضي بالعيب فالحكم الكذب وأما الرواية الاولى فتجعل على ما تأول ابن أبي رزمين أن تكون

فیرجع قدر العیب و قدر صاحب السلحة الیه من العیب (قال) فاذل یکن العیب ظاهرا و لای یمکن منه علی  
الباطن اتهم البائع ان یمکن و رغبت فی یمنه فلا یقبل قوله لای مدح الا ان تقوم له یمنه علی العیب ان  
کان باطنا و لکن ظاهرا یری

( في عهد الثلاثه )

(قلت) أ رأيت قول مالك من باع بغير البراءة فما أصاب العبد في الثلاثة فهو من البائع الموثوق غيره (قال) نعم هو قوله (قلت) أ رأيت أن باع بالبراءة فمات في الثلاثة الأيام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الأيام أ يلزم ذلك المشتري أو البائع في قول مالك (قال) إذا باعه بالبراءة فما أصابه فاعا يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع (قلت) أ رأيت أن باع بغير البراءة فما أصاب العبد في الثلاثة حتى أيرد في قول مالك قال نعم (قلت) فإن أصابه عور أو عيش أو عوى (قال) في قول مالك كل شيء يكون عند أهل المعرفة في الرقيق عيبا إذا أصابه ذلك في الأيام الثلاثة فهو من البائع (قلت) فإن أصابه جميع سداد رأس أو نحو ذلك (قال) لماسعت من مالك في سداد الرأس شيئا ولكن مالك قال في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالانسان الذي أصاب هذا العبد هو داء أو مرض في الأيام الثلاثة فهو من البائع (قلت) فإن مات فهو من البائع في قول مالك (قال) نعم (قلت) وإن فرق في الأيام الثلاثة أو أن سقط من فوق يتفقت أو احترق أو يكون من البائع قال نعم (قلت) وإن خنق نفسه أ يكون من البائع قال نعم (قلت) فإن قتل به رجل أ يكون من البائع (قال) نعم في قول مالك وذلك أن مالك قال في عبد خرج في أيام العدة الثلاثة قطعت يده أو قُتِلَ عنه (قال) مالك دية الجرح للبائع لأن الضمان منه وإن أحب المبتاع أن يأخذ به فإنم كله ولا يوضع عنه للجناية التي جبت على العبد شيئا أخذه وإن أحب أن يردّه ردوا القتل مثل هذا (قلت) أ رأيت أن اشتري عبدًا فأبى العبد عند البائع قبل أن أقبضه (قال) إن كان أبى في العدة فهو من البائع إلا أن يكون باع بالبراءة قال أبى عبد الله فهو من

أما أوجع المتاع فيها بجملة العجب وما ينو به من الرجوع على حكم الشيطان بالعيب لأن ذلك هو أفضل المشتري وهو بعد في النظر

(فصل) ولو اشترى السلعة معيبة فوهر عالم يبيعها فيها بعضا كثر مما اشترى بها فوكم العيب كان  
أبين في اجتمع الكذاب والتدليس بالعيب ولو يجب اذا قامت السلعة بذهاب عينها أو ما يقوم مقام ذهب العيب  
أن يكون لا يشترى المطالبة بالوجهين جميعا فيرجع على البائع بقيمة العيب وما يشترى به من الرخ فلا ينقص  
المتاع من ذلك وعلى هذا الوجه ينبغي عندى أن يحصل كلام ابن القاسم في المدونة والثابت في جل الروايات  
فيتنصع معناه فالأولى أن يتناول عن ابن القاسم في الكتاب أنه يرجع في آخر المسئلة الى التكمال على هذا  
الوجه وإن كان لا يردى التكمال عليه من أن يحصل الكلام لعوا وتكرر بالغير فائدة كما فعل ابن أبي ذؤنن  
والله أعلم

فصل في ما ان اشتهع في مسئلة واحدة العن العيب والتدليس والخديعة فان ذلك لا يخفى من جهة  
أحوال أحدها أن تكون السلعة قائمة بكم يقب بوجه من وجوه القوت والثانية أن تكون قد فانت بيع  
والثالثة أن تكون قد فانت بحواله أسواق أو من سبب والراة أن تكون قد فانت ببيع مفسدة  
والخامسة أن تكون قد فانت فوات العيب أو ما يقرم مقام فوات العين مثال ذلك أن يشتري السلعة المعيبة  
وهو عالم بها فطول اطلتها عنده ثم يجد بها عيبا ولا يبين للعيب ولا يطول الاطلة فان كانت السلعة على  
الحالة الاولى كان غير باين أن يرد بها اليه وبالفش والخديعة أو بمسئلة بجمع الثمن ولم يكن البائع أن يلزمه  
إياها أن يحط عنه بعض الثمن وان كانت على الحال الثانية من فواتها لا يبيع فليس له المطالبة إلا بحكم العن

المشتري (قال) من نافع وسئل مالك عن العدي ببيع الإسلام وعهدة الإسلام وبالراقة من الأبق  
 فبأبى في عهدة الثلاثة فقال أراه من البائع لاني لأدري له عطي في الثلاثة لانه أدا من البائع حتى يخرج  
 من الثلاثة سالما فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالما فلما باقه في الثلاثة فليس له على  
 المتبايع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالما فإذا علم ذلك كان من المتبايع ومن  
 ذلك أن يوجب بعد الثلاثة يوم أو يومين أو شهرا أو شهرين وليس عليه أن يضرب في ذلك عهدة بثلاثة  
 أخرى من يوم يوجب ولكن إذا أريد بعد الثلاثة بما قلنا تخرج إلى المتبايع ولا يكون له في الأبق على  
 البائع شيء لأنه قد برأ منه (قيل له) أرايت إذا أقي في عهدة الثلاثة قراءته من البائع لانه لا يدري له قد تلف  
 في الثلاثة أيرجع عليه بالنمن من ساعته أم يضرب فيه أجلا حتى يعلم أخرج العبد من الثلاثة سالما  
 أو حطب فيها (قال) بل أرى أن يضرب في ذلك أجلا حتى يبين أمر العبد فان علم أنه خرج من الثلاثة  
 سالما كان من المتبايع وإن لم يعلم بذلك كان من البائع لانه لا يدري له عطي في الثلاثة هو أدا في الثلاثة  
 من البائع حتى يعلم أنه خرج منها (قال) سحنون عن ابن وهب عن مسلمة بن علي عن حدثه عن عتبة  
 ابن عامر الجهمي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة (قال) ابن وهب  
 عن ابن سمعان قال سمعت رجلا من علماء ثمانهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم ير الولاية بالمدينة في  
 الزمان الأول بقضون في الرقيق عهدة السنة من الجنون والجذام والصران طهر بالملوك ثم من ذلك  
 قبل أن يوصل إلى الحل عليه فهو رد إلى البائع وقضون في عهدة الرقيق ثلاث ليال فلن حدث في الرأس في  
 تلك الثلاث ليال حدث من موت أو سقم فهو من الأول وإنما كانت عهدة الثلاث من الربع لأن الجهمي الربع  
 لاستين الأفي ثلاث ليال (وأخرى) ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز  
 في رجل باع من أعرابي عبدا فوطئ العبد في عهدة الثلاث فقتل بقطعه عمر من الذي باعه (قال) ابن وهب  
 وقال مالك لأعهدة عندنا الأفي الرق

والخديعة فيكون عليه القيمة إن كانت أقل من الثمن وإن كانت على الحال الثالثة كان غيرا بين أن يرد بالعيب  
 أو يرضى وبطالب بحكم العش والخديعة يرد عليه السلعة إلى قيمتها إن كانت أقل من الثمن الذي ابتاعها به  
 وأما إن كانت على الحال الرابعة كان غيرا في ثلاثة أو خمسة أحدها أن يرد لها وما قصها والثاني أن يحسبها  
 ويرجع بقيمة العيب وما ينو من الرخ والثالث أن يرضى بالعيب وبطالب بحكم العش والخديعة يرد  
 السلعة إلى قيمتها إن كانت أقل من الثمن

(فصل) وأما إن اجتمع في مسئلة واحدة الكذب في الثمن والعش والخديعة فله ذلك لا يخلو من حالين  
 أحدهما أن تكون السلعة فائقة لم تفت بوجه من وجوه القوت والثاني أن تكون قد فانت بهو التسوق أو  
 غدا أو قصان فإن ادعى الاختلاف في ذلك مثل أن يشتري السلعة عشرة دنانير فطول فاقمتها عنده فبيعها  
 باثني عشر درهما ولا يبين طول فاقمتها عنده فإن كانت السلعة على الحال الأول كان غيرا بين أن يحسب أو  
 يرد له يكن البائع أن يلزمه ما باعها بأن يحسب عنه الكذب وما باع من الرخ لا يمتنع عليه طول الألفه وهو  
 عش وخديعة وإن كانت على الحال الثانية فله المطالبة بحكم العش والخديعة أو قبله قدره السلعة إلى قيمتها إن  
 كانت القيمة أقل من الثمن

(فصل) وأما إذا اجتمع في مسئلة واحدة الكذب في الثمن والعش والخديعة فله ذلك  
 لا يخلو من خمسة أحوال أحدها أن تكون السلعة فائقة لم تفت والثانية أن تكون السلعة قد فانت ببيع  
 والثالثة أن تكون قد فانت بهو التسوق أو قص بغيره أو أنه أن تكون قد فانت بالعيب والمفسد أو الخامة

(ملامح في بيع البراءة)

(قلت) أرايت من باع البراءة عبدا أو دابة أو سلعة من السلع من أي العيوب يتبرا (قال) كل من ملك مرة  
يقول من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفعه في شيء مما يبيع الناس بها كانوا أهل ميراث وغيرهم إلا في بيع  
الريق وغيرهم فإنه كل من يرى البراءة مما لم يعلم فإن علم عيابه لم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة في  
ذلك العيب (قال) فقلت له فلأن أهل ميراث باعوا دواب واشترطوا البراءة أو باعها الوصي فاشتراط الوصي  
البراءة قال لا علم لي بعاقب هذا من العيوب وأعلمه بيع ميراث وإنما كل هذا المال لغيري (قال) لا ينفعه  
ذلك في الدواب ولو كانت البراءة إلا في الرقيق مخرج قال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لأهل الميراث ولا الوصي  
ولا غيرهم قال نعم قوموا أنا عنده فاعدوا لي أيا ما أبعدا فلما أبعدنا جارية في ميراث بيع البراءة لا تعلم بها عيبا  
فاشتراها لرجل فاطلب بها فوجد في فرجها عيبا (قال) أرى أن يرد لها ولا تنفعه البراءة شيئا فلما خرجوا  
كلمته فقلت يا أبا عبد الله البراءة في الميراث في الرقيق (قال) لا أرى أن تنفع وإنما كانت البراءة لأهل  
الدون يفسدون فيبيع عليهم السلطان (قال) مالك فلا أرى البراءة تنفع أهل الميراث ولا غيرهم إلا أن  
يكون عيبا خفيا قال نعم قال مالك ومن ذلك الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت من البلدان إليه وهو بالمدنية  
أو ببلد من البلدان أو يكون قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لي قد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم  
ثوبها فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه (قال) فما أرى البراءة تنفعه (قلت) أرايت ما باع  
السلطان على الناس في ديونهم أن ينفع السلطان أو صاحب السلعة التي يبتع عليه البراءة (قال) ما وفتت  
مالك على هذا في أحد الأمرين ثم من قوله القديم (قال) ابن القاسم وإن أرى البراءة في الرقيق على قول  
مالك الأول وعلى ما قضى به عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر فذلك جائز وهو رأي وإن بيع المخلص  
والميراث بيع براءة وإن لم يبرأ فكذلك بيع السلطان كلمة العنانم وغيرها

أن تكون قد فانت بغيرها العين أو ما يقوم مقام فواته مثال ذلك أن يشتري الرجل الجارية ولا ولد لها فيزوجها  
وتدعه عنده ولما تم بيعها يبيعها بجميع الثمن الذي اشتراها به دون ولدها ولا يبين أن لها ولد إلا أولادها  
عيب بطول فاعتمدها إلى أن ولدت الولد فبش وخديعة وما قص التزويج والأولاد من قيمتها زيادة في  
الثمن فإن كانت على الحال الأول لم تفت لم يكن للمشتري إلا أن يرد ولا شيء عليه أو يمسك ولا شيء ولو لم يكن  
البايع عليه أن يلزمه أياها بحليلة فمضى من الثمن لأنه يبيع عليه بالعيب والعش والخديعة وإن كانت على الحال  
الثانية من فواتها بالبيع فلا شيء للمشتري في العيب والمطالبة بحكم العش والخديعة أوقع له من المطالبة بحكم  
الكذب فقد رد السلعة إلى قيمتها إن كانت القيمة أقل من الثمن وإن كانت على الحال الثالثة من فواتها بحوالة  
الأسواق أو النقص اليسير فيكون المشتري مخيرا بين أن يرد بالعيب أو يرضى بغيره بالسلعة إلى قيمتها إن  
كانت قيمتها أقل من الثمن على حكم العش والخديعة لأن المطالبة بذلك أفضل من المطالبة بالكذب وإن  
كانت على الحال الرابعة من فواتها بالعيوب المقدسة كل المشتري مخيرا في ثلاثة أوجه أحدها أن يرد ويرد  
ما قصها العيب الحادث عنده أو يمسك ويرجع قيمة العيب وما يرضى من الرعي أو يرضى بالعيب فتدله  
السلعة إلى قيمتها إن كانت القيمة أقل من الثمن لأن المطالبة بالعش والخديعة أفضل من المطالبة بحكم  
الكذب فإن لم يرد وكان الولد لم يبلغ حد التفرقة جبر على أن يجمع بينهما في سلعة واحدة ويرد البيع وإن كانت  
على الحال الخامسة من فواتها بغيرها عينها أو ما يقوم مقامه فيخير بين أن يرجع قيمة العيب وما يرضى من  
الرعي أو يرضى بالعيب بغيره السلعة إلى قيمتها إن كانت أقل من الثمن لأن المطالبة بالعش والخديعة أفضل من  
المطالبة بالكذب

(في تفسير مع البراعة)

(قلت) وكيف البراءة التي يراها في هذا انما باع بالبراءة في قول مالك (قال) اذا قال أبيعك بالبراءة فقد رى مما يصيب العبد في الأيام الثلاثة (قلت) وان لم يقل أبرأ اليك من كل ما يصيبه في الأيام الثلاثة (قال) اذا قال أبيعك بالبراءة وان لم يذكر الأيام الثلاثة فقد رى من عهدة الأيام الثلاثة من عهدة السنة (قلت) أرايت في قول مالك الاول اذا كان يبيع ببيع البراءة في الرقيق لو أن رجلا باع ميرا ولم يقل أبيع بالبراءة فباع وأخبرناه ميراث (قال) فقد رى وان لم يقل قد رثت وكذلك يبيع السلطان ماله من قد فليس حاجبه (قلت) أرايت ان لم يخبرهم أمميراث فباعهم ولم يذكر البراءة أيا في قول مالك الاول (قال) لا لا لأنه لم يخبرهم أنه ميراث (قلت) فلو لم يخبرهم أنه ميراث وباع بالبراءة (قال) فذلك هو ويراهم العلم في قوله الاول ولا يراهم العلم (قلت) أرايت لو باع أهل الميراث رقيقا وبالرقيق عيوب قد علمه رايها وكتبوها فباعها وأخبرنا أنها ميراث (قال) قال مالك لا يبرؤون اذا علموا حتى يسموا (قلت) ولم تكن البراءة عند مالك اذا كان يبيع ببيع البراءة الا في الرقيق وحدهم في الموارث وما يبيع السلطان على الغرماء (قال) نعم (قلت) أرايت من باع رقيقا فقال ان فيها عيوب باوا ما منها يرى أيا مما فيها من العيوب التي علمها في قول مالك (قال) لا لا الآن يسمى تلك العيوب بينها (قلت) أرايت ان باع رجل جارية فقبرها من الحمل وكانت حاملا أو فقبر حامل أيجوز البيع ويكون بريئا من الحمل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كانت الجارية من جوارى الوطى من المرتضعات لم أبرأ البراءة فيها وإنه يباع دودا وان كانت من وخش الرقيق والخدم من السدواذج أو شباههم أبرأ ذلك جائزا وإنها براءة (قلت) لما كان المحدثات أترى نحن الحسن والسبع من المرتضعات (قال) نعم فولا من جوارى الوطى قال ولان مالك قال ان المرتضعة اذا بيعت براءة من الحمل يكون نحن الجارية أبرأ براءة دينار أو خمسة دينار أو ثمانية دينار ان لم تكن حاملان كانت حاملان يكن عنها مائة أو قل ولم نشتروها عيب شديد فقد خطر شديد وقار (قال)

(فصل) حكم اجتماع التدليس بالعبث والكذب في الخزن والعش والخديعة في مسئلة واحدة حكم اجتماع التدليس بالعبث والعش والخديعة لا غير من أجل ما ياباه من أن المطالبة للمشترى بحكم العش والخديعة أنه منع من المطالبة بحكم الكذب وكذلك حكم اجتماع الكذب والعش والخديعة دون الكذب في القيام والقرات من أجل أن المطالبة بحكم العش والخديعة أنعم للمشترى

فصل في أحكام المراجعة جارية على هذه الوجوه وهي سبعة أحدها الكذب في الثمن بافتراده والثاني التدليس بالبيع بافتراده والثالث العش والخديعة بافتراده والرابع الكذب والتدليس بالبيع والحامس اجتناع الكذب والعش والخديعة والسادس اجتناع العش والخديعة والتدليس بالبيع والسابع احتمال اثلاثة الاشياء الكذب في الثمن والقش والخديعة والتدليس بالبيع فقف عليها واعرف اقتران أحكامها على ماينبأ وقد افهمنا مسقطا صحيحة على أصل ابن القاسم ومذهبهم ولم أرها ملخصة لاسدمن نعم كهدا التلخيص والله التوفيق

فصل في وسخون يرد بعض مسائل العس والحديبه الى الكذب ويجعل القيمة فيها كالمن الصحيح  
يريد يوم باعها في مثل الذي اشترى السلعة فحالت شقصان فباع ولم يرسن والله أعلم ويوم باعها في الذي  
طلت اكلها عنده وحال سوقها زيادة فباع ولم يرسن ويأتي على مذهبه في الذي اتع ساهه الى أجل أن يكون  
القيمة يوم باعها ان نص سوقها ويرم اتعها ان زاد سوقها في ذلك كله طرقه فضى وجه القياس في ذلك  
على مذهبه

وأرى الوحش من الرقيق لا يكون ذلك فيمن خطر ألا أنه ان وضع الجمل من تحتها فانه يضع قليلا لور بما كان  
الجمل أترثمتها (قلت) أرايت العهدة في بيع الرقيق وفي بيع السلطان على العرما لم يكن يرى عليهم  
العهدة في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك الاول قال نعم (قلت) وما يباع في الميراث وما يباعه السلطان في  
دين من فلس من ثياب أو دواب أو آية أو عروض خاصا بالمشتري ذلك عياره في قول مالك (قال) نعم  
(قلت) ولكن قوله القديم يقول في الرقيق في بيع الميراث وبيع السلطان على من فلس ان أصيب بالرقيق  
عيب أو ماتوا في الأيام الثلاثة أو أصابهم جنون أو بؤس أو مرض في السنة لم يلزم من باعهم شيء عولزم من اشتراهم  
ذلك قال نعم (قلت) وليس الرقيق في الميراث وبيع السلطان على من قد فلس كبيع غيره في بيع عهدة  
السنة والثلاث (قال) هم (قال) ابن وهب وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله أن أباه  
باع غلامه بمانعة درهم وباه بالبراءة فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر العبد لم يسمه لي فأخصما  
الى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبدا وباه ولم يسمه لي وقال عبد الله بعت بالبراءة قضى عثمان بن عفان  
على عبد الله بن عمر ان يحلف بالله لقد باعه العبد وما به داء عليه فأبى عبد الله أن يحلف وارتجع العبد  
(قال) ابن وهب عن ابن سمعان قال سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد يقولون قضى عمر بن  
الخطاب ان من باع سلعة فباعا عبدا قد علم بول يسمه وان باعها بالبراءة فهي ردان شاء المبتاع (قال) ابن  
سمعان فالتاس على قضاء عمر بن الخطاب

### ﴿ في عهدة بسم مال المغلس ﴾

(قلت) أرايت من اشترى عبدا من مال رجل فدفعه السلطان فأصاب به عيبا على من رده أهلى  
السلطان أم على الذى فلس أم على العرما الذى فلسوه (قال) بلى من أتى به أن مالكا قال يرد على  
﴿فصل﴾ فان ادعى البائع العلوى بسم المراجعة وآتى في ذلك بما يشبهه من رقم أكثر مما يباع به وشهادة  
فريم فاسمونه أو ما أشبه ذلك صدق وكان له الرجوع فهذا حكم بسم المراجعة مخلصا بآتى مفصلا مفسرا في  
مواضعه من الكتاب ان شاء الله تعالى

﴿فصل﴾ وأما بيع المكاسة فهو أن يسلو الرجل الرجل في سلعة فيتأخاها منه بما يتفقان عليه من الثمن  
ثم لا قيام للبيع فيها بين ولا سلط على المشهور من الأقوال بوقدة بل انه يرجع بالعلط وهو ظاهر ماى كتاب  
الاقضية من المدونة وما فى سماع ابن القاسم من جامع الديوب وهي رواية أخرى عن ابن القاسم في الكتاب  
المدكور في الذى يشتري باقوتة وظنها باقوتة لا يعرفها البائع ولا المشتري أن البيع يرد خلاف ما فى سماع  
أشهر أما القين وهو الجمل فبيعه المبيع فلا رجوع له في سماع المساومة هذا ظاهر ما فى سماع ابن القاسم من  
كتاب الرهن ولا أعرف في المذهب في ذلك نص خلافه ولكن من الشيوخ من يحمل مسألة سماع أشهر من  
الكتاب المذكور على الخلاف في ذلك وليس صحيح لانها مسألة لها منى من أجله أوجب الرد بالعس فليست  
بخلاف المشهور في المذهب وطاهر رواية ابن القاسم عن مالك المدكور وقضى على بعض البعده ادبى على  
المدهور ورواه ابن الصارو يوجب الرد بالبن اذا كان أكثر من الثلث فأمله ورض عليه ان شاء الله

﴿فصل﴾ وأما بيع المرابدة فهو أن يطلق الرجل ساعته في التداو طلب الزيادة فيها من أعطى فيها شيئا  
لزمه إلا أن يرد عليه فيبيع البائع من الذى يرد عليه أو لا يرضىها حتى يطول الامد ونحو أيام الصباح  
فان أعطى رجلا فيها ثمن واحد أسار كذا على مذهب ابن القاسم وقيل انها لا تدرى لا يأنس بها غيره إلا  
بالزيادة وهو قول عيسى بن دينار في سماعه من كتاب الجمل والجاره قالوا بما يشتريه كان فيها إذا أعطى الثمن  
بما فى حال واحدة



المرء يؤتم أسعده منه (قال) ملك لأنه أعاج لهم وهم أحدوا المال (قال) أم القاسم وأبني قلت  
ملكاً أرباباً فليس عموماً متاعه وملك السلطان لهم ماله فليس قبل أن ينسبوه (قال) قال مالك قلت قد  
يرى العريم منه ومصدق من أهل الدين (قال) وقال مالك تقولون رجلاً أعز دقفاً ولأماله فرد  
المرء عتقه ثم أدامه الأقل أن ساعوا عليه وينفذ البيع عليه رأيت أن تصقوا ويكون دين العرء فيها  
أحد (قال) هل تلك أرواحهم السلطان ولم ينفذ السلطان بيع الرقيق حتى أهدأ رجل مالا (قال)  
أرى أن تصعوا على العرء مالهما أحد (قال) ولحي من ملك أهال وإن كان في رقيق الله في  
حار به حتى أعتق فرد العرء عتقه وركوا حتى يذهبوا قومه لم يدع أن طأ الطارة حتى ناع في ديه أو  
عتق أن أدامه (قلت) أرباباً اشتراهم من سلعها عليه السلطان ودكن أعمها طرأ  
قول ملك (قال) هم وقال لمنح الرقيق أو مرق من المباع أو هضم الحوان قبل أن ساع العرء  
ساعه السلطان هو من الذي عليه الدين مصدقه فادامه السلطان وسار ثما نصيبه من الدين  
لهم الدين (قال) هل مالك تقولون رجلاً وسو يمحله وقت علمها صاحبها الذي ما عليها أحدوا  
المرء أن يذهبوا إليه وقالوا سبط عفا قصده إليه أرسوه ثم أحدوا الحارة يبعوها هات  
الطو به قبل أن يبعوها من يرى مصبتها على العريم ثم أم على الدين لهم الدين (قال) ملك أرى المصيبة  
من الذي عليه الدين (قال) هل مالك تقولون أحد صاحبها الذي ما عليها هذا الذي عليه الدين من  
الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصبتها ثم لو أحد صاحبها الذي ما عليها أحدوا المرء منه  
لصحل رحوه بها وهو الدين الذي كان عليه (قال) ه ساس (قال) وما سلك أن لو كن في

فصل في وأما ج الاستثناء والاستبدال فهو أن يقول الرجل اشترى من الناس دابة لا أعلم  
الشيء به يرى به مما خطه من النقص وقال ما من حبس أن الاستبدال عما يكره في الله ع أن مرل الرجل  
الرجل ع منى كما ع مر الاس وأما في السر او ملا ولا قول من التثنية والد ع في هذا والله أعلم  
فصل في طابع والشراء على هذا الوجه جائز إلا أن ع على المكاسه والمكاسه أحب إلى أهل العلم  
وأحسن عندهم والديام طابع في الد ع والشراء داخل على الاستثناء والاستثناء أحسن جامع لقول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم طابع والله تعالى أوفى  
في كتاب الاستبراء

بسم الله الرحمن الرحيم

لای بیجہ امط الاسر

كفعمت والوفور علي - ٥٤٨

أما هذا نص من عداله لا بالكف عن حال الارحام لان كـ وـ من اجل اومه في حوله وذلك  
كونه صالح الى ذى الدار الا ان له حابه عاجله امة الارحام او ما عوم به ام  
الجزء من هذه النص

[illegible]

الجارية مثل قصي بعلي المر هو ليس الذي عليه الدين أن يأخذ على أهل بيته وول أمهات المؤمنين  
بما يأخذ صاحب الجارية وما دعتهم هو إليه (قال) لا حول لي ذلك والرماء عليه بالمباري ذلك أن  
أجروا أن يأخذوا أحدها والآخر أن يأخذ فحصل وان كان فيها نقصان من الثمن أو موت أتع به  
ولا حجة هي أن يقول هذا يأخذها الثمن

(في عهد: ربح المأمور ببيع الساعه والعامي والوصي)

(قال) سمعوني قال ابن القاسم لو أن رجلا أخرج له سلعة فقال حين باعها إن فلانا أخرج  
أن أبيع هذه السلعة فأدرك السلعة باعة (قال) إن كل حين باعها قال أعاسع فلان فلا أرى سبي  
أنا مؤثر أو العهدة على الآخر (قال) وذلك لأن هؤلاء الذين يبيعون في المزاينة أو الرجل يروى أنه  
أعاسع الناس يحصل أو رجل يبيع على ذلك (قال) ويبيع عن مالك أو أن رجلا أخرج له سلعة  
يبيع له سلعة وأعطاه فوجدتها المدع عيبا فأراد أن يردّها على مـ يردّها ومن -- حلف (قال) إن  
كل الوكيل قد أعلمه أهل الفلان فلا يبيع عليه ويردّها على صاحبها الآخر والبيع على الآخر وإن  
كل لم يملكه حلف الوكيل والأرد السلعة عليه (قال) والبيع عليه يبيع للمالك أو أرب ما سأل  
الناس من الحاسين الذين يبيعون لهم الرقيس ويحصلون لهم المصلحة على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون  
المواير يشتمل هؤلاء الذين يبيعون الناس يحصل لهم في ذلك ما يبيعون والذين يبيعون يبيعون يبيعون  
ميراث يستأجر على الصباح فيوجد من ذلك شيء يسرق أو يحرق أو يبيع (قال) ليس على واحد من  
هؤلاء ضمان وأعطاهم أحرار أنفسهم وأعطاهم وأعطاهم العهدة على أرباب السلع فلا يبيعونهم  
وعدوا أربابها إلا أن يبيع على هؤلاء الذين وصفتك أعداء أعوا (قال) وسمعت مالكوا يقولون  
رجلا أو رجلا يبيع على مثل هذا فاعلم أنه قد وجد السلعة فأردب السلعة أن رجلا يبيع على

كبره اذا كان من بوطا مثلها ولا يؤمن الحبل عليها الصبرها او كبرها وكما ان له غيره من بوطا مثلها  
قد علمنا وجه الله في كبرها انها حاجب الاله بمرادها وذهب عطف واس الماسون ان لا يجب  
الاستعراؤها واذا ذلك عن جلالة من السلب منهم عن من الخطاب وعلى من في طالسور من من السلب  
وعلمنا من ساروا العالم من محمد واس مهابوا والابن ذو دعه وان هم من عزم

المستعمل في هذا المثال أن لا يكون العرح سلا لا في ذلك هي المحرم وصفه بالمعصية إلا أنه را

(مسئلہ) دادا اظہار اہل الیہ ہر ماہ محصل عاصات علی الطیر راء الزم من الحیل ودالحیصه  
واحد فی دوا عالمی ادلیان نامی من الادیان لاجل الماریونہ و طایفہ دیگر الدجین  
کالمذہب

[illegible]

الذي يبيع الجمل رأى البائع أن يدفع إليه ذلك وقال قد كنت متاعك (قال) مالك أرى أن يردنا للجمل ولا يجعله اذالم يردنا للبيع (قال) ملكولو باعها الثانية فردت أكن يبيع له أن يأخذ جملها أيضا استصكرنا لذلك

### في الرجل يشتري السلعة لرجل أمره باشتراكها فيعلم البائع أنه يشتريها للفلان

(قلت) أرايت لو أتى بائع سلعة من رجل لفلان فأخبرته أي أعما اشتريتها الفلان ولست اشتريها لنفسى فاشترى بها النقد أو بالسبئية أن يكون البائع أن يبيع هذا المشتري ما نحن أم يبيع الذي اشتريه أو من يبيع بالثمن (قال) ان لم يكن هذا المشتري قال البائع أي أعما اشتريتنا لفلان أم في ولا أعما لثمن لك على فلان فأرى الثمن على هذا المشتري لأننا اشتري لغيره فالتفد عليه فان قال له التفد على الذي اشتري لغيري لست على شيء فهذا لا يفتعه البائع بالنقد ويكون المعد البائع على الذي أمره بالبائعا (قلت) أتخطفه عن مالك (قال) هو فوله (قلت) أرايت القاضي اذا باع مال الياي أو باع مال رجل مقلد في دين أو باع مال الميت وورثته فبى على من العهدة (قال) قال مالك في الوصى لا لعهدته عاه فكذلك القاضي (دعه) عليه (قلت) فبى على من عهدة المشتري اذا باع الوصى تركه الميت (قال) في مال الياي (قلت) قال ساع لمن وساع مال الياي ولا مال الياي عبر ذلك فاستغنت السلعة التي باع (قال) بلى عن مالك أنه قال لا نئى عليهم (قال) ابن القاسم وأخرى بذلك من أتق به عن مالك (قلت) أرايت ان باع السلطان على المقلد ربيعة أم أصابهم المشتري به أو هل كواي أيام العهدة (قال) قال مالك بيع السلطان بيع ربيعة وأشد من بيع الرابة (قال) وقال مالك في بيع الرابة ان مات في العهدة أو حدث به عيب فهو من المشتري وبيع السلطان لا عهده به أيضا من بيع الرابة (قلت) فان أصابهم المشتري بما قديما كيف يصنع (قال) قال مالك انه لا يردهم ربيعة عهدة من باع بالرابة وهو لا يعلم بالمسوق قد سمعته وذكر بيع الرابة فقال أعما كان يكون والاستبراء أعما هو الرابة الرجم اذالم يبيع الرجل في أقل من ثلاثة أشهر وجب أن لا يحصل لاستبراء بهودها وهذا يبين بأمه

فصل في أن كانت الامة ممن تحبض طسجعت أو أوقعت يسمها فروى أشبه وان وهب عن ملك استبراءها سنة أشهر وروى ابن القاسم وابن عامر عنه ثلاثة أشهر اذا طرأ اليها النساء لم يجدن بها جلا

فصل في أن كان كاف لا يخبص من مرض أو وصاع أو لا أن يباع صم الام فوق القصة الاسهر الى مثل ذلك فتلاثة أشهر بغيرها من الاستبراء ولا أعلم في هذا ص خلاص وقد يخل الخلاف في بعض هذه الوجوه بالمعنى واحد فقول ابن القاسم اذا كافت فخبص من فوق ثلاثة أشهر الى ما دون التسعة الأشهر هل مرأ بالخبص أو مرأ الثلاثة الأشهر

فصل في أن استرى الرجل أمه فوطئها قبل أن يسهلها في الحومة المراجعة مع مراح الشهادة فان حلت بها قبل أن يصح وقد كان البائع وطئها في ذلك الظهر فصبيها منه كل موتها لاول من سبه أو يرمس يوم وطئها المشتري أولا كرمها ما يجهل بين ما يباحق ما لا سب من الاول وان لم يكن البائع وطئها في ذلك الظهر فصبيها من البائع

فصل في أن لم تحبض ونبه فلا محلو وسهها من أن تكون لاول من سبه أشهر أولا يرمها فان كان لاول من سبه أشهر والبائع مقر بالوطئ في ذلك الظهر فالولد له والامه أم ولدا لما كان الولد أو عماما إذا كان أو ميا أو أمان كان البائع مسكر الوطئ في ذلك الظهر فالولد له والامه لا والله والمشتري بما اراد ان

فذلك في بيع السلطان أن يخلص الرجل أو يموت في قضى يدينه و يقسمه غراماً أو ناعاً كانت البراءة على هذا  
وهذا فقولنا كان يقول من ذلك (قلت) أ رأيت أن يباع السلطان على هذا المثل سببه وقد كان أعتقه  
واقسم الغرامة عنه ثم أسأب المشتري بالبعد عينا قد عاقبنا رب البعد قد كان هذا العيب به قد عا وكذبه  
الغرامة وقد عرف أن ذلك العيب قد لم يسجدت (قال) سمعت مالكاً يقول في بيع السلطان أنه يبيع  
براءة أو يبيع البراءة لا يراد إلا ما علم البائع بالبعد فلم يخبر به فأرى هذا في مسئلتنا إذا كان العيب قد عا قد علم  
البائع به وعلم أن البائع قد علم به رده المبتاع على البائع وأخذنا نحن من الغرامة بيع البعد لغرامة فانه في  
دينهم عليه بعد ذلك فلن كان فيه نقصان عن دين الغرامة أتبعوه بما في لهم من دينهم وإن كان المثل مال  
يوم يراد البعد عليه عليه أخذنا نحن من ماله ولم يبيع الغرامة بشئ وكان حاله أن البيع لم يتم حين وجد به عيباً  
وردفان كان قد حدث به عند مشتري به عيب مفسد وليس له مال كان بالخيار أن شاء رده وما خصه العيب وإن  
شاء عيبه وأخذ قيمة العيب فلان احتسبه وأخذ قيمة العيب التي وجد به فلان ذلك لمعان رده كان إذا  
كان للبائع مال يوم يرده فلان كان سيده لا مال له فهو بالخيار أن شاء أن يعقبه ويرجع على الغرامة بقيمة  
العيب وإن شاء أن يرده وما قص فذلك له ولا يحق ويبيع ثانية لغرامة ماقبل وكان مالك يقول يبيع الميراث مثل  
بيع البراءة يبرؤن له مما لم يعلموا (وأخرجت) أنه قال يبيع السلطان أشد من بيع البراءة ومن يبيع الميراث  
ثم سمعت أبا رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وأن تبرأ مما لم يعلموا فانه يرد عليهم إذا كان عيباً قد عا  
لا يثبت منه إلا أن يكون الشيء النافه وقوله الأول في بيع البراءة أنهم يبرؤن مما لم يعلموا أحب إلى به وأخذ  
(قال) وكذلك الميراث هو أشد من بيع البراءة وأما هذا كله في الرقيق وأما البراءة فهم وليس في الحيوان  
وبنت مالك على بيع السلطان أنه يبرأه وقال ناعاً كانت فيه البراءة (قال) مالكاً وليس في شيء من  
شاء أن يأخذها وإن شاء أن يتركها لأن ذلك عيب فيها وهذا إذا ولد لسيها أو ميتاً تام الخلقه لا يشبه أن يكون  
من المشتري وأمان وضعت سقطا يشبه أن يكون من المشتري فهو منه وهي أم ولد لمرأمان أنت به لسته  
أشهر فضاء عاقل في رواية أصبح عن ابن القاسم أو مقصد أو قصاصها بالاهلوا البائع مقر بالوطء في ذلك  
الطهر فلا ينفك ذلك من وجهين أحدهما أن تكون وضعت حيوا والثاني أن تكون وضعت ميتاً أو سقطاً فأمان  
كان وضعت حيافاً فمدي على العاقبة فمن ألحقه به منها لم يحق به وكانت الامه أم ولده وهذا إذا ولد لسيها والولد  
وأمان إذا ولد لسيها فمدي على العاقبة فمن ألحقه به منها لم يحق به المشتري نصف النخ على البائع وأما  
أن كان ميتاً أو سقطاً في ذلك اختلاف وروى أصبح عن ابن القاسم أنهم من المبتاع وأن الامه أم ولده وقال  
يحيى بن سعيد في المسئلة يعق عليها جميعاً أو الأطهر أن يلحق بالبائع وتكون الامه أم ولده وأمان كان  
البائع منه ككر اللوطه الامه أم ولده المبتاع ولدها لاحق به وقد قيل إن الولد لا يولد والامه أم ولد  
منه أن ولده نجس لا كثر منه أشهر ولا يمدى على العاقبة لأن فراش الأول صحيح وفراش الثاني فاسد وقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقراش والمهر الحجر وأجعو هذا الحديث أن الزوجين إذا وطئ في  
طهر واحد أن الولد لا يولد وإن أتت به لسه أشهر لصحة فرائشه ولا فرق بين الموضعين  
(فصل) وإن بقيت الامه يد البائع فوطئها بعد البيع وقبل الاستبراء أو كان المبتاع أتمه على استبراءها  
وهي ممن يجب مواضعها الرضا أو يكون البائع وطئها فانه تكون أم ولد له وبطل البيع وإن كان وطؤه  
أياها بعد استبراءها وكانت من وخش الرقيق وهذا تعدد فانه يحد ولا يلحق به الولد أو تكون الامه فولد له المبتاع  
واختلف ادلر فتد فوطئها وهي عنده محبوسة بالتمس فقال ابن القاسم هو أ عنه الخلد لسيهه وأخذ المشتري  
جار به ويكون على البائع رده الولد أو قال سمعون تكون له أم ولد يطل البيع

العروض ولا في العوالم بيع رامة في ميراث ولا في غيره ولا في بيع السلطان وليس البراءة الا في الرقيق وحدهم  
 (قال) ابن وهب بلغني عن ربيعة في بيع الموارث أهلها براسها كل من فيها تنفر بق ذلك وتشتبه وكيف  
 يفرم ولي وقد تفرق ماولي أم كيف يفرم ولورث وقد انطلق بالقي له فهم براسها لم يشترطوا البراءة (قال)  
 وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في الرجل يلى العائبة ولا يريد  
 أن يكون عليه عهدة في شيء ثم يبيع الشيء فالتفرقة بين العرمله ومن ذلك ماولي من وجوه الصدقة فلا يرد  
 لشاوت عن ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعة فلذلك كل ما كان من بيع الميراث والبراءة منه لما  
 يكون في ذلك من الوسايل وتفرق الموارث عن باع على ذلك متبراً لا يعلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديما  
 كل أو حديثنا (قال) وسعدان وهب قال سمعت مالك يقول في بيع الميراث انه لا تباعة على أهل  
 الميراث ولا لعهدته الا أن يقيم المشتري يته على أهل الميراث أنهم قديما واصلوا بذلك قال مالك لا أعلم على  
 أهل الميراث عهدة السنة في الرقيق ولا لعهدته الثلاثة أعياهم بيع البراءة

### (ما جاء في عهدة السنة)

(قلت) أ رأيت عهدة السنة أعياهم من الجنون والجذام والرص في قول مالك فقط هذه الثلاثة لا غيرها  
 (قال) نعم (قلت) أ رأيت الوسوسة (قال) اذا ذهب عقله فأطبق عليه فهو بمنزلة الجنون (قلت)  
 أ رأيت ان كان أعياها من الجنون في هذه السنة أعياها حتى رأس كل هلال (قال) يردده (قلت)  
 فان أسابها وسوسة رأس كل هلال (قال) يردده (قلت) فان أسابها بالجنون رأس شهر واحد في السنة  
 ومضى ذلك الشهر ضحك أنه أن يردده في قول مالك (قال) نعم لان الجنون عيب لازم وأمر يسترى المرة  
 بعد المرة ليس رؤاه أمر يبرعه الناس ظاهراً الأ ترى لو أن رجلاً من عدده ثم رأوه ص قاعه ولم يضر أنه

(فصل في معنى المواضعة ووجوبها) قدم في الكلام في الاستبراء وما وجب عند الجميع لحفظ النسب  
 كوجوب العدة التي أوجبها الله في كتابه وجعلها حداً من حدود عبادته وأما المواضعة وهي أن توضع الأمة  
 المشتراة على يد امرأة عدلة حتى تحيض فإن حاضت تم البيع فيها المشتري وإن لم يحض والقبت حامل ولدت  
 إلى البائع إلا أن يشاء المشتري أن يقبلها إن لم يكن الحمل من البائع فهي واجبة منه ملك رجحه الله وطامه أصحابه  
 دفع العرد والخطر والسلف التي يجر النافع ان ضد في الأمة الرقيقة التي تزدلوط موليت ظاهرة  
 الحمل ولا معرضة لحمل يبعها في البيع كذات الزوج وفي الزانية وفي التي وطأها البائع وإن كانت وبسبعة  
 وأخسر من هذه العبارة أن قول ان المواضعة تحب في الأمة التي ينقص الحمل من منها كبروا في التي  
 وطأها البائع فيصحب ذلك لان الخوض وذات الزوج والزانية لا ينقص الحمل من قمتها كثيراً والصغيرة  
 لا يحصى منها الحمل اذا كان مثلها لا يوطأ واختلف في التي توطأ ولا تحمل مثلها لصغر هافر وي ملك  
 فيها المواضعة وقال مطرف وابن الماجشون لا مواضعة فيها وهو مبني على استبراء من كاف في هذا الحد  
 وقد تقدم

(فصل في) وأما وجبت المواضعة فمن كانت هذه صفته من الاما لم يكن الحمل ان طهرها كسائر  
 ما طهر من العيوب بالبيع ويكون المشتري بخيرها الرادو الامساك والجنون والجذام والرص التي يطهر  
 بالعد أو الأمة في السنة تدب بوجار البيع من غير مواضعة لان الجنون والجذام والرص ضرر به بالتباعد  
 وأما الحمل في الأمة فليس نادر بل هو أمر عام وقد قال مالك رجحه الله قبل النساء على الحمل ودمه ايعاها  
 للمواضعة بسيرة لا ضرر في ذلك على المتبايعين وفيه رفع العروا والخطر وعبدك مالك بما لا يجوز ومن السلف  
 الذي يجر ضحاً ان قد المشتري الثمن

قد كان أصابه الجنون أنه سب برحمته فكذلك هذا لأن الجنون لا يؤمن أن يرد إليه (قلت) فإن أصابه الجنون أو البرص في السنة ثم رآه مريضاً أو مريضاً قبل أن يرد المشتري ويعلم المشتري أنه أن يرد على البائع (قال) لا إلا أن يكون ذلك عيانه أهل المعرفة بالرفق لأن مباحثه عودته ويحذف منه كل وقتك في الجنون قالوا البرص بهذه المنة (قلت) فإن أصابه مريضاً أو مريضاً تسلم منه وتورم في السنة لا يكون هذا بمنزلة البرص والجذام في قول مالك (قال) نعم لا يكون هذا بمنزلة الجنون والجذام في السنة (قلت) أرأيت أن يخفى على العبد رجل فصر برأسه بصر فذهب عقله السيد أن يرد في السنة في قول مالك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه ولا أرى هذا بمنزلة الجنون وأراه من المشتري (قلت) فإن خرس في السنة فأصابه سم أو يكون هذا بمنزلة الجنون في السنة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن إن كان عقله معه وإن

(فصل) والحكم بالمواضعة واجب في كل بلد كانت جارية فيه أو لم تكن ولم يختلف قول مالك في ذلك كما اختلف في المدة وكذلك أيضاً يصح عنه على كل واحد كان حاضراً أو مسافراً وقد سئل مالك رحمه الله في ذلك عن أهل بلد نأوا أهل مصر عند الخروج إلى الحج في الغرباء الذين يخدمون قرأ أن يحموا ذلك على ما أحبوا أو كرهوا وسوا صاع بقدر أواني أجل كان مما يطأ أو لا يطأ إلا أنه إن باع مثله يجر النقد في المواضعة شرط لما قدمته من أنه يدخل ذلك البيع والسلف الذي يجر منفعة

(فصل) وقد اختلف في توقيف الثمن في أيام المواضعة هل يحكم به أم لا على قولين ظاهرهما في كتاب البيوع الفاسدة من المدونة أنه يوضع على يدى عدل وهو قول مالك في المواضعة وكتاب ابن عبدوس وقول ابن المواز وفي العتبية ذلك خلاف ذلك أنه لا يحكم بوضعه على يدى عدل ولا يصح على المالك إخراج الثمن حتى يجنبه الأمة بغير وجهان الاستبراء وهو ظاهرهما في كتاب الاستبراء من المدونة

(فصل) فإن وضع الثمن على يدى عدل قلقت قبل خروجها من الاستبراء كانت مصيبته بمن كان يصير إليه هذا قول مالك في كتاب الاستبراء من المدونة فيقول أن الثمن من المتابع وروى ذلك عن مالك وعلى قوله هذا عندى أن لم رد أن يرد لنا نحن عنده واختلف أيضاً أن خرجت مصيبة من المواضعة والثمن قد تلف قبل أن يأخذها بالثمن الثالث وقيل ليس ذلك إلا بالثمن آخره فرق ابن المباشرون في ديوانه على ما قرأ ابن عبدوس عنه بين أن يحدث العيب قبل تلف الثمن أو بعده فقال إن حدث العيب قبل تلف الثمن كان له أن يأخذها مصيبة بذلك الثمن الثالث لأن الخيار قد كان وجب له قبل تلف الثمن فليس يسقط ذلك عنه تلف الثمن وإن تلف الثمن قبل حدوث العيب لم يكن له أن يأخذها بذلك الثمن الثالث إلا بيمين يمينه

(فصل) وضمان الأمة في مدة المراضعة من البائع والنقطة عليه فيما لحقها من موت أو نقص جسم فهو من البائع والمتابع في الموت أما سائر جميع الثمن إن كان لم يخرج له وأرجاعه إن كان أخرجه وله فيما كان من نقص في جسدها كالزنا والسرقة وشرب الخمر وما أشبه ذلك فهو راجع لمالك على أن له رد ذلك وحكى ابن حبيب عن أبيه أن لا رد لها وبوجه قول الجمهور أن هذا عيب لو كان أقدم من أمد التتابع لردت به ما حدث في مدة المواضعة كان له الرد به كنقص الجسم وبوجه قول أبيه أن مثل هذا يجمع البائع بيعها أبدأ لا ما أمي أرادت البقاء عنده أحدثت مثل هذا في مدة المواضعة قد رد عليه وما كان بهذه الصفة وجب أن يمتنع منه

(فصل) وما حدث لها من مال به أو ما أشبهها فهو للبائع الآن تكون الماشى اشتري ما لها في البيع فيكون ما حدث لها في المواضعة تبع لما لها

نونس وأصابه سهم فهو من المشتري الآن يعلم أن عقده قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع (قال) سمعت  
 ابن سديد عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم أنه  
 سمع أبا بن عثمان بن عفان وهشام بن أساميل يقولان في خطبتهما الهدنة ثابتة عهدة الثلاث وعهدة السنة  
 (قال) ابن وهب عن يونس بن زيد عن ابن شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول في العهدة في كل داء  
 عضال نحو الجنون والجذام والبرص سنة (قال) ابن شهاب والقضاء منذ أذكر كتابا يقضون في الجنون  
 والجذام والبرص سنة (قال) ابن وهب عن ابن سمعان قال سمعت رجلا من علماء ثمانهم يحيى بن سعيد  
 الأنصاري يوقعه أنهم كانوا يقولون لم تزل الولاة يلدن في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من  
 الجنون والجذام والبرص أن ظهر بالمهلك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع ويقضون  
 في عهدة الرقيق ثلاث ليال فإن حدث بالأس في تلك الثلاث ليال حدث من سهم أو موت فهو من الأول

(فصل) وأما ما حدث طامن وقد قال ابن القاسم هو للمبتاع لأنه كعضو منها فله عاهة الجسم و  
 أشبهه هو للبائع ووجه قوله أنه عاهة منفصل عنها في مدة المواضعة أصل عاهة المال  
 (فصل) فإن اشترى البراءة من الرقيق فالبيع فسد والمصيبة قيم من المشتري أن تلفت بعد قبضه  
 لها حكم البيع الفاسدة وذلك بعد نحو وجها من عهدة الثلاث والله أعلم هذا هو المشهور من قول مالك  
 وأصحابه يقول الشرط باطل والبيع جائز وقع هذا القول في كتاب محمد وقل عبد الحكم الشرط جائز والبيع  
 جائز قياسا لما رجح البه ما للمثل من إجازة البراءة في الجنون والجذام والبرص بعد أن كان يحول لا يجوز  
 البراءة فيما عظم من الأشياء

(فصل) وأما ما باعها بشرط ترك المواضعة فالبيع جائز والشرط باطل وبحكم بينهما بالمواضعة ويخرج  
 من يد المشتري إلى المواضعة فإن تلفت بيد المشتري قبل أن يصير على ذلك فيما يكون لها استبراء من المدة  
 ما يستبرئ فيها فانت كان ضمانا من البائع هذا قول مالك في المدة ومثله حكى ابن حبيب في الوانعة وفي  
 المبسوط لاسمعيل القاضي عن مالك أن المصيبة من المشتري أن كان تأمها عهده بعد أعضاء عهدة الثلاث في  
 البيع على هذا الوجه ووجه هذا القول أن هذا الشرط لا يفسد البيع فيعلم مال يحكم بنقضه ووجه  
 القول الأول أن الشرط فليس يجب الحكم بنقضه فلا يجب إعماله قبل التسخيق وقال أبو بكر الأبهري أن  
 البيع على شرط ترك المواضعة فسد ومثله في كتاب ابن المواز في قول وهو على مذهب ابن عبد الحكم  
 جائز وشرط لازم وأما أن دفعها إلى المشتري جهلا بسنة المواضعة ولم يشترط إسقاطها فالبيع جائز بائنا  
 ونخرج إلى المواضعة

(فصل) فإن أراد المبتاع بعد أن اشترى على المواضعة وصح عقد البيع أن يسقط المواضعة ورضى  
 بالامتنان وان كانت حاصلا كان ذلك عند ابن القاسم وإن كره البائع وقال سحنون لا يجوز ووجه قوله أنه  
 أسقط الضمان عن البائع على أن تعجل خدمة الجارية ويخلفه على مذهب سحنون سلق بمر منعه لا  
 عمل له التذبح ما تعجل من منفعة الجارية

(فصل) والمواضعة بما يحصل به الاستبراء قد قسم الكلام على ذلك فإن اشترى في أول دمه أجزته  
 الحضة في المواضعة وإن كانت في آخر دمه لم يجزه ذلك واستقبل المواضعة في الحضة الثانية ووجه ذلك أن  
 الرحم في أول الحيض لا يئبل المني إلى فيه من الدم وفي آخره قد قبله لقله المني وقيل له لابد من حضة مستقلة  
 كل عهدة لا تستد بالآخر حكى هذا القول ابن شحان في الزاوي واختاره وأخذ به حكاة الفضل عن مالك  
 من رواية أشبه عنه

(قال) ابن وهب سمعت مالكاً يقول في العهدة في الرقيق ثلاثة أيام من كل شيء يصيب العبد من موت أو غيره لا يتصدق في تلك الثلاثة الأيام والجنون والجذام والبرص سنة والتصدق بها جاز وسمعت مالكاً يقول في الرقيق ثلاث ليالٍ فإن حدث في الرأس شيء في تلك الثلاث ليالٍ حدث من سقم أو موت فهو من الأول (تم ركل كتاب التذليل بالعيوب من المدونة الكبرى ويليه كتاب الصلح)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ﴾

﴿ كتاب الصلح ﴾

﴿ ومن فيما يلي في الرجل يشتري العبد أو غيره فيصيب به العيب فيصالح البائع من عيبه ﴾  
 (قلت) أرايت أن اشتريت عبداً بعمائة دينار فأبست بالعبد عيباً والعبد لم يفت خصاً حتى البائع من العيب على أن يدفع إلى مائة درهم إلى شهر أبيعوه هذا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا ذهب بفضة ليس يداناً ما هو ذهب لشترى العبد على يافته إن رضى بما مضى الشراء فلما فسخ قيمة العيب من الذهب في دراهم إلى أجل كان ذلك الذهب بالورق إلى أجل (قلت) فإن صالحه البائع من العيب على عشرة دنانير فهذا وقد كان شراء العبد بعمائة دينار (قال) هذا جائز (قال) لم (قال) لأنه كان به استرجع عشرة دنانير من دنانيره وأبقى العبد تسعين ديناراً وإن رد إليه دنانير إلى أجل فلا يخرقه وإن تأخرت الدنانير على غير شرط في الأجل فلا بأس به وإذا كره أن رد إليه دنانيره إلى أجل على الشرط لأنه دخله بيع وسلف (قلت) فإن صالحه على دراهم في قيمة العيب قبل أن يفرق فهل ذلك جائز (قال) نعم إن كان أقل من صرف دينار (وقال أنشيب) لا بأس به وإن كان أكثر من صرف دينار (قلت) لابن القاسم فإن كان العبد قد فسخ به عيب فصالحه البائع على أن يرد قيمة العبد دنانير قد أودرهم قد أوعروا هذا (قال) فلا بأس به لعدم رقبتهما بقيمة العيب وإن صالحه

﴿ فصل ﴾ والمواضع في الاستفالة واجبة إذا استعمله بعد أن خرجت من الحضيضة لأن الألفاظ لا تبيع حدث واختلاف في الرد بالعيب هل يجب فيه المواضعة أم لا فاقى لا أعرف في هذه المسئلة اتصالاً بما هنا وهي محتملة لأن التكاثر طر بغيره المكافئة ويحوز به من العر وما لا يجوز في البيوع ويجب المواضعة فيها أظهر والله أعلم

﴿ كتاب التجارة إلى أرض الحرب ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ما جاء في التجارة إلى أرض الحرب ووجه الكراهية في ذلك عند أهل العلم ﴾

كره مالك رحمه الله الخروج إلى بلاد الحرب للتجارة في البر والبحر كراهية شديدة قال في سماع ابن القاسم وقد سئل عن ذلك قد جعل الله لكل نفس أجلاً تبليعه ورزقاً فأنقذه وهو يجري عليه أحكامهم فلا أرى ذلك وأصل الكراهية كذا أن الله تعالى أوجب الهجرة على من أسلم بلاد الكفر إلى بلاد المسلمين لمعين حيث يجري عليه أحكامهم فقال تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا وأما لكم من شيء حتى يهاجروا وقال تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظلماتي أتتهم قالوا قم كنتم قالوا كاسمة تضعفون في الأرض قالوا ألم يكن أرض الله واسعة فهاجروا فيها فأولئك ما أوهم جهنم وساء مصيراً رأت هذه الآية فما ظال إن عباس وغيره من أهل التأويل والتفسير في قوم من أهل مكة كانوا أسلموا أو آمنوا بالله ورسوله وخلقوا عن الهجرة معه حين هاجر فعرض على الفتنة فاهتدوا بها مع المشركين حرب المسلمين وأبى الله قبول ما عدهم من التي اعتدروا بها حيث يقول خيرنا عنهم كاسمة تضعفون في الأرض قالوا ألم يكن أرض الله واسعة فهاجروا بها أي فتركوا هؤلاء الذين يستضعفونكم فأولئك ما أوهم جهنم وساء مصيراً ثم أنزل الله تعالى عذر أهل الصدق



دنيا برائی اُحل فاعطرطن کا یہ اُحل عیسہ الہی اُردی فلا اُس ہواں کام اُ کثر من عیسہ نصیب  
 طلاخوہ ہواں کا سخر اہم الی اُسل اُعر وصالی اُحل طلاخوہ موحہ ما کرہ من الدنا اراد اکا مائی  
 اُحل وھی اُ کثر من عیسہ الہی ما اُردہ مالہ بعد کل وجہ فردا وصال وکذا مالہ علی الناح فأورہ  
 بالذی ورہ دسلا طلاخوہ لہاں کا سخر اہم الی اُحل صار صر فالتس دسلا صبح ماکن لہم الذهبی  
 عہ الی اُحل وان کل ما مالہ علیہ عرصالی اُحل صار دسلا لایان صبح ماکن لہم الذهب الی صار  
 لہ علی الناح ماکن الہ مالہ دسلا فأورہ ہ عیشی اُصلہا صبح لک المشرقی عرص الی اُحل  
 صار الدس بالذی وذلہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن الکلی الکلی

وهم في الرجل : مع الطوق معناه يرى معه انه صالحه المسرى على ان راده

(۱) اے دنیا مر اور دراہم او عرو صا

(قلب) اذا كان مطبوخا من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
من ذلك ما يعلى اذ به (ال) لا أس بقل (قلب) (ال) لان هذا امانا مطبوخا ومانع قد ار  
ود ارمع الطوى افسدوا من ذلك ما كان من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
(قلب) قل صالحا ما كان من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
من ان يفسدوا ما كان من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
لم يصلح لاماع الطوى افسدوا من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
افسد مطوى من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا  
والصالحا افسدوا من دهن ومانع قد ارادوا ان يفسدوا ما كان من الطوى افسدوا

وَمَالٌ لَّامٍ مِّنَ الرِّجَالِ وَالسَّائِرَاتِ لَا يُفَعِّلُونَ

وَجَهَنَّمَ أَلْوَحْشًا أَلْكَوَا فَاوَالِمْسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ فِي آيَاتِهِ الْمُرْسَلَةِ

[illegible]

(موسى) افع الله قال سر الله الى الله هو ام مصر اا سره لاهل اى ارواها  
 وحاطا راعاهو رد هاد س ا طه الى الله و لم لاهو ما اا ح واكن ح اذ  
 و ساد صر ا راي لا دى من اهل مكولا مرم حمره مالمع اوله طاب دوسه  
 س حوسل احو - حوان حى ا مهم و ل لم لا ان فرس الم حمر - ط ل الم حمره  
 اوه لاره ارم لاهه ا ا ح ل ا رعى من اسلم ارا كمران لا م ها مصرى  
 عله ا حكاية ركن اسلم لى و دولا ام حمر - حما كلام دلا - ا الاصلى  
 عله و لا اار - حكل - ا م ارك لا اود له ٧ م على الهام م ال - ع

الالء التي أخذت منه فأما صار من الطوق تسعمائة درهم فلا بأس بذلك (قلت) أرايت أن صالحه من العيب على ما قدرهم بمقدرة مثل الدراهم التي أنقضى الطوق إلى أجل أبصر ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك عند مالك (قلت) لم (قال) لا تبصر بعواصفها إذا أنعم بالمائة لا به كما به رجل باع الطوق تسعمائة على أن أسلفه المشتري ما قدرهم إلى أجل

﴿ رسم في مصالحة المرأة من مورثها من زوجها الورثة ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا هلك وترك مالا ذائبا أو دراهم وصروها ورثنا وترك من الورثة امرأة وأولاداً فصالح الورثة المرأة من حقها على ما قدرهم به لولا المرأة (قال) إن كانت الدراهم التي يطلون المرأة من الدراهم التي ترك الميت وهي قدر ميراثها من الدراهم أقل فلا بأس بذلك وإن كانت أكثر فلا خير فيه لأنها باعته عرضاً حاضرة وغائبة وذهبها بدراهم تتجملها فلا خير فيه وهو حرام (قلت) فإن كانوا صالحوها على أن يطلوها لم يمتن أمواهم على أن تسلم لهم جميع ما الميت ترك الميت دراهم ودناير وصر وضاوارنا (قال) لا يصلح ذلك إلا بالدايم ولا بالدراهم وإن اشترى وأذلك منها بالعرض فلا بأس بذلك بعد أن تعرف مات ترك الميت من دار أو دابة أو عرض أو فرض أو دين حاضر فإن اشترى واحقها منها عرض من العرض فلا بأس بذلك بعد أن يسموا مات ترك الميت فيقال ترك من العبد كذا وكذا ومن البقر كذا وكذا ومن الدور كذا وكذا ومن الدين على فلان كذا وكذا وجمع ذلك حاضر ففلا تمتن جميع ذلك الثمن فقد اشترى بتجميع ثمنها من هذه الأشياء التي سيناها هذا العرض فيجوز ذلك إذا كان كل ما سوا من عرض أو عبد أو دين حاضر (قلت) ولا يجوز ذلك حتى يصفوا جميع ما ترك الميت عند شرائهم ثمنها ولا يجوز أن يؤولوا اشترى ثمنها ثمنها من جميع ما ترك فلان (قال) نعم لا يجوز حتى يصفوا ما ترك لها فلان إلى وطنه إن عاد دار إيمان وإسلام كما حرم على المهجر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع إلى مكة الذي ذكره الله لهم من الفضل في ذلك

﴿ فصل ﴾ فإذا وجب بالكتاب والسنة واجماع الامة على من أسلم ببلاد الحرب أن يأسر ويعلق بدار المسلمين ولا يؤذى بن المشركون ويقيم بين أظهرهم فلا تجرى عليه أحكامهم فكيف بإحد الدخول إلى بلادهم حيث تجرى عليه أحكامهم في تجارة أو غيره هلوقه كره مالك رحمه الله أن يكون أحد بلاد سب فيها السلف فكيف ببلاد يكفر فيها بالارح ونعتب فيها من دونه الاوثان لا تستقر نفس أحد على هذا الا وهو مسلم شر من يرض الاعيان ولا يجوز لأحد من المسلمين دخول دار الشرك ليجارة ولا لغيرها للمقادة مسلم فلان دخله لغير ذلك طاعة غير مكرمة كان جرعة فيه سقط امامه وشهادته قال ذلك سعدون ويذني أن يحصل ذلك على التفسير في كتاب الولا والمواريث من الامامة من اجارة ثمادهم لاجال أن يكونوا لهم دنوا طائفتين أو دهم الرجح اليها وهم يربون غير هار ان تكلم على أنهم دخلوها طائفتين فلهه أجار شهادتهم بعد أن أبوا وظهور صلاحهم وهذا يحصل بتناول موله عليه الصلاة والسلام لا به بعد أن تجار شهادة من سار إلى دار الحرب لاجارة وطلب الذباوه وطرف بأن ذلك لا يجوز به وإن أحكام الشرك تجرى عليه وبما هو أدنى من هدي يخرج الشاهدونه ط شهادته

﴿ فصل ﴾ فوجب على والى المسلمين أن يمنع من الدخول إلى أرض الحار بالاجازة وصح المرام إلى الطرق والمال في ذلك حتى لا يجدوا السبل إلى ذلك لا بما أن نضى أو يحمل اليهم بالاصحى له منهم ما هو قوة إلى أهل الاسلام لاستانهم في حروبهم

﴿ فصل ﴾ وأما ما به أهل الحرب ومتاجرهم إذا قدموا بمان فداً ميار روى من سبب الحار بن أبي

أو يكونوا قد صرعو ذلك وصرحه (قلت) هل اشتروه مدافع عجلوها لحسن أموالهم وفي سيرتها  
من تركه كماله من ذراهم صيرطها من الدراهم صرفا (قال) لا يجوز ذلك وإن كان حطها  
من الدراهم فاعلموا سير الأكر من صرفا مثل الدراهم الحسة والعشرة طابع جازا إذا لم يكن من  
ذلك شيء فاعلموا أن كل في حطها ما يشره وأدلتها ما يشره عجلوها مدافع وصفتك ألا يصح لأب صير  
دها مدفع أحدا ذهب سلعة من السلم وإن كان لميت وجازك دين على الناس دماير وذراهم  
فاشر وأحطها ذراهم أو دماير عجلوها من أموالهم لم يصح ذلك لأنهم أشر وأما دماير ذراهم ودماير ذراهم  
ودماير عجلوها فلا يصح ذلك وإن كان الدين الذي على الناس طعاما قرضا أو قرضه الميسر للناس أو عروضا  
أوجوا وأما شر وأدلتها موصو به حال موصو به ذلك دماير عجلوها لها أو ذراهم فلا بأس بذلك إذا كان  
الدين عليهم الدين حصو راعين (قلت) أرايان أن كان الطعام الذي يوجب على الناس أعيانهم من  
أشياء كان أشرأهمهم (قال) لا يصح أن يصالحوها من ميراثها على شيء من الأشياء على أن يكون لهم ذلك  
الطعام لأنه يفسده مع الطعام قبل الاستيفاء هو قول مالك (قلت) أرايان يصالحوها من جهات على  
دماير عجلوها من الميراث وقد تركوا الميراث دماير وذراهم وصر وصر ولم يترك دماير (قال) لا بأس بذلك إذا  
كان الدراهم فلا يجوز ذلك بغير ضامن (قلت) هل ترك دماير وذراهم يصالحوها على دماير  
أعطوها من تركها على أن يكون لهم ذلك الدين (قال) لا يجوز ذلك (قلت) لم لا يجوز ذلك (قال)  
لأن الدماير وذراهم التي أشرها من الدراهم من موزنها من ذلك الدين دماير عجلوها لها من جهات  
الميراث فلا يجوز ذلك لأنه يفسد الله بها على أهل الأمان أن يكون ما أخذ من الدماير مثل موزنها من  
دمايرها بالخسارة فلا يجوز ذلك أسلأها أعمار كسبها من الدين وأخذت منها ما هالما صر

كر الصديق رضي الله عنه أهال يماضى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حارحل مشرك وشعان  
طويل هم سوفها حاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أهال عليه أمه هه حال في ح طشري رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هاشاة وب الناري رحمه الله هذا الحديث باب الح والشر من المشركين  
وأهل الحرب

**فصل** وأما لا يجوز أن ناعوا شيئا بمادة من مخرجهم من كراع أو سلاح أو حذو لا شيء  
بماير ووه على المسلماني في مالهم مثل الراتب وما يذون في حروبهم من الثايب ما هو بها على  
المسلمين وكذلك لحاس لا هم حملون معه الطرل هه من على المسلم ولا يجوز أن ناعهم بالمد  
الصراي لأنه يكون دليلا على الله لمعروعة عليهم

**فصل** وأما لا يجوز أن ناعهم من العروص حالي موى في الحرب ولا هه في الله إن ومن الكسوة  
ما في الحرب والرد لا أكر ومن الطعام لا موبه من الر س والمخ وما أشبه ذلك وهذا حلف بماير ووه  
في كاشهم وأعلامهم من الثايب هل يجوز أن ناعهم ذلك أم لا على قولين في ناع من الثايب من كاش  
الحهاد هه بدلة وحكيها من عروص أصح أن ذلك لا يجوز وحائر أن يطر ذلك في هذا المسلم بماير  
وكذلك الح والرد لا أكر ومن الطعام لا موبه من الر س والمخ وما أشبه ذلك وهذا حلف بماير ووه  
والرحل والثايب حذو في العروص وأما الشيء الكثير الذي يكون فيه القوة الطاهرة في الاستدراك  
فلا يجوز وأما ذلك سحره إذا لم يرح فدأهم المال وذلك ما كثر الاستدراك في لادهم وأمان دموا أمان  
العداء فلا مادي منهم بالسلاح فإن أوالا ذلك أخذ منه بالله ما صاعرا هه ما يردل الروح عه إلى الله  
قال ذلك من نبي الرحمن وأطر هل أي هذا على مدح من الثايب من لاطن هه هه أسلم من

فلا يكون بذلك أس وذلك أن لو كان مترك الميث من الدماير فماتت حاضرة فهو عروضا وبدون على الناس دراهم  
ودناير أو طعاما اشتراههم قبضها فصاروا المراء من غنما على عشرة دناير من الغنمين الذين تترك الميث  
فلا بأس بذلك لأنها إنما أخذت من غنما من الغنمين ووهبت لهم ما بقي من ذلك فلا بأس بذلك ولو كانوا أغنياء بطنها  
الدماير العشرة التي صارها عليها من أموالهم ليس مما ترك الميث من الدماير ليجز ذلك ويخذه بيع الذهب  
بالذهب إلى أجل لانهم اشتروا دنايرهم هذه دناير وروعت المرأة هذه الدناير بأضاطعها قبل أن يتوفى  
فلا يصح ذلك (ولقد سئل) مالك عن شريك كان يعملان في حانوت فافترقا فقل أن أعطى أحدهما صاحبه كذا  
وكذا دينا روى الحانوت فشره فمتاع له ما دناير ودراهم وقلوس كانت في الحانوت بينهما (قال) مالك لا خير فيه  
ونهى عنه وسمي في الصلح على الاقرار والانتكار قلت أ رأيت ان ادعيت على رجل ما قد درهم فصالحته من ذلك  
على خسين درهم إلى شهر (قال) لا بأس بذلك اذا كان الذي عليه الحق مقرا (قلت) فلو كان صالحته على ثوب أو  
دينار إلى شهر لا يجوز هذا أولا (قال) قال مالك لا يجوز هذا اذا كان الذي عليه الحق مقرا بما عليه  
(قلت) لم (قال) لانه يفسخ ديناً في دين أو ما اذا صالحته من ما قد درهم على خسين درهما إلى أجل فهذا  
رجل حط خسين درهما من حقه وأخر بخسين (قلت) أ رأيت ان كان الذي قبله يشكر والمصلحة بها  
(قال) لم أسمع في الانتكار شيئا إلا أنه مثل الاقرار لان الذي يدعي ان كان يعلم أنه يدعي الحق فلا بأس أن  
يأخذ من ما قد درهم خسين إلى أجل وان أخذ من المصلحة عروضا إلى أجل أو دناير إلى أجل وهو يعلم أن الذي  
يدعي حق فلا يصح لذلك لانه لا يصح أن يفسخ دراهم في عروضا إلى أجل أو دناير إلى أجل وان كان الذي  
يدعي باطلا فلا يصح ذلك لانه يأخذ منه قليلا ولا كثيرا (قال ابن وهب) وأخبرني يزيد بن عياض عن  
ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين (قال ابن وهب) وأخبرني

عبد الله بن عباس عن عليهم وغير كون الرجوع بهم إلى بلادهم وقد اختلفت الروايات عن ابن القاسم في  
هذا في الغيبة وجائز أن يضادى منهم المسلمون بالعبد النصراني ويأمر ولد المسلم النصراني قال ابن زياد  
أن لا يستقر قرحا ولا يفتى على شرط أيضا أن لا يسترق فله سجنون فأما ما قد اتهم بالخمر والخنازير فقال  
أشهب في العبد لا يجوز لانه لا يحل الدخول في ما ظنه من الخمر بمصيبة أو بأجزاء سجنون قال لانها عروضة  
وقدر روى عن ابن القاسم أن ذلك أخف من الخليل والسلاح يرسل على المسلمين من الضرورة في فداهم  
بالليل والسلاح

(فصل) وجائز لنا أن نشترى أولادهم منهم وأمهات أولادهم اذ لم يكن بيننا وبينهم هذه تمنعنا من ذلك  
وأما ما قدموا من أموال المسلمين التي حاروا في أو حرهم فقال في المدونة لأحب اشتراكم منكم وقال  
محمد بن المواز لأحب اشتراكم منكم فان جاء صاحبه كل له أخذه بالخن قال واشترى العبد المسلم منهم اذا باعوه  
أفضل من تركه كذلك الامتعة عندى

(فصل) وكذلك معاملة أهل الذمة جائزة أيضا وان كانوا يستحلون بيع الخمر والخنازير ويسلمون بالربا  
كما قال الله تعالى عنهم وأخذهم إلى بلادهم وبعثناهم الله نارا الله نارا الله تعالى قد أحيا أخذ الخمر يقتضيه وقد علم  
ما فعلوا وما يأتون وما يبدون ولو أنهم لو أسلموا لأحرزوا وإسلامهم ما يبيعهم من الربا من الخمر  
والخنازير لقول الله عز وجل لن جاءهم وعظما من به فأنهى فله ما سلبه وقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أسلم على شيء فهو له الآن ما كان حقه الله كره أن يباع منهم الدناير والدراهم المتقوشة لما فيها من  
اسم الله تعالى وكرهه أيضا أن يبيع الرجل من الذي ملعه بدناير أو درهم يعلم أنه أخذه في خمر أو خنزير ولم ير  
أسا أن بأحد ذلك منه في دينه عليه وهذا على طريق التزود والورع وأما في القياس وما يوجب العذر

عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا  
أصل حراما أو حرم حلالا (قال ابن وهب) وأخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن وليد بن رباح  
عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الصلح جائز بين المسلمين وقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم (قال) ابن وهب وأخبرني سعيد بن عبد الرحمن ومالك بن أنس  
عن حماد وعروة عن أبيه عن زيد بن ثابت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول  
الله عليه السلام قال إنما أنا بشر وأنا نكم تخصمون إلى قلعل بضكم أن يكون الحسن بصبته من بعض  
فأقضى له بنحو ما أسمع منه فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئا فإنا أقطع له قطعة من النار  
(ابن وهب) عن عبيد الله بن أبي جندب عن أبي الملقح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى  
الأشعري أن الينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أصل حراما  
أو حرم حلالا

﴿ رسم في مصالحة بعض الورث عن مال الميت ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا مات وقد كان بينه وبين رجل خطبة فلهي ولد المالك أن لا يوم على هذا الرجل  
الذي كان بينهما بين أيهم خطبة مالا فأقر أو أنكر فصالحه أحدهم على حقه فدفع إليه دينارا أو دراهم أو دفع  
إلى أحدهم من دعواه عرضا من العروض على أنكر من الذي يدعي فيه أو على أقرارا يكون لأخته أن  
يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال مالك كل ذلك حق كل قوم بكتاب واحد فأنقض  
بعضهم دون بعض فإن شركاهم يمشون معهم فيا اقتضوا وإن كان لكل إسان منهم مذ كحق على حدة  
وكانت صفقة واحدة فإن من أنقض شيئا من حقه لا يدخل معه الآخر شيء (قال ابن القاسم) وإذا كان  
فهو جائز لأنه له ملكه لا يصح لغيره من يده ولو أسلم عليه لسأله ملكه ولم يكن عليه أن يتنحى عن  
شيء منه وذلك إذا باع بذلك الدينار والجر من ذي وأمان باعها به من مسلم فهو أشد لأن سخطون يرى أن  
يتصدق به على المساكين وإن قبضه خلا فالابن القاسم فعلى قول سخطون لا يجوز أن يبيع بذلك الدينار  
شيئا إلا أعلم أنه ممن أنجز التي باعها من المسلم الأعلى تأويل ضعيف وهو أن الدينار لا يبيع للمساكين على  
مذهب من يرى أن العين لا تسعين

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف أصحابنا إذا لم يقبض عن الجمر والخنزير وكان قد باع ذلك من صرافى حتى أسلم هل  
يصح له قبضه بعد أسلامه أم لا على قولين أحدهما أنه لا يصح له قبضه قياسا على ما كان له من الزبالة قبضه  
وهو قول ابن دينار وابن أبي حازم والثاني أنه يجوز له قبضه بعد أسلامه وهو قول أشهب والمغيرة المحروى  
وأكثر أصحابنا

﴿ فصل ﴾ وفي هذا خمس مسائل أحدها أن يسلم إليه دينار في دينارين والثاني أن يسلم إليه دينار في دراهم  
أو دراهم في دينار والثالث أن يبيع منه خرا بدينار أو دراهم والرابعة أن يسلم إليه دينارين خرا أو خنزير  
والخامسة أن يقرض خرا أو خنزير فيسلمان جميعا أو أحدهما فالسألة الأولى وهي أن يسلم إليه دينار في  
دينارين فإن أسلمها جميعا أو أسلم الدينار فليس للمسلم الدينار الذي دفع لقول الله تعالى وإن تم  
فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وأمان أن يسلم المسلم إليه فقال مالك في المدونة لا أدرى أخاف  
أن قضيت عليه برد الدينار أو أطم الذي يوفى في كتاب ابن المواز أنه يقرم الدينار من الزم رافعه له لأن  
القاسم في سماع عيسى من كتاب التجارة إلى أرض الحرب خلاف قوله في المدونة أنه يبيع عليه برد الدينار  
كأول أسلمها جميعا أو أمان أن يسلم إليه دينار في دراهم أو دراهم في دينار فإن أسلمها جارا دالم

الرجلين ذكروا حق مكاتب واحد أو بغير كتاب من بيع باعاه بعين أو بشئ مما يكال أو يوزن غير الطعام والادام  
 أو من شئ آخر فراه من الدنانير والدراهم والطعام أو شئ مما يكال أو يوزن أو ورت هذان الرجلان هذا  
 الذكروا الحق قبض أحدهما من ذلك شئاً (قال) فإن كان الذي عليه الدين غائباً فسال أحد الثريين  
 في الدين صاحبه في الخروج معه لاقتضاء الدين وأخذ من الثريين فأي ذلك وكره الخروج فلن خرج الثريين  
 بعد الاعتذار فبما يتم بين صاحبه لاقتضى حقه أو أدنى من ذلك فأرى ذلك له ولا بدخل معه شريك لأن تركه  
 الخروج والاعتذار والتوكيل بالاعتضاء اضراء منه لصاحبه وحول ينه وبين الاقتضاء وقد قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار لما يتجشم صاحبه من الخروج والنفقة والمؤنة فغير بد المقيم أن  
 لا يأخذ الخارج شيئاً لا بدخل عليه منه وهو لم يرج ولم يتجشم خروجاً ولا مؤنة وقد اعتذرا له صاحبه ولم  
 يدخل في الخروج لاقتضاء الاقتضاء ودونه فهو إذا اعتذرا له وأعلم به بالخروج فترك الخروج معه رضامنه  
 بما قبض دونه أو لا ترى لو أنكره إلى السلطان لأمر السلطان بالخروج أو التوكيل فلن فعل والاخطى  
 السلطان بن الشريكين اقتضاء حقه ثم لا يدخل عليه شريكه فيما اقتضى وإن خرج أحد الثريين  
 لاقتضاء حقه دون مؤامرة من صاحبه والاعتذار إليه أو كان الثريين حاضرًا فاقضى منه جميع مصائبه أو  
 بعضها كان شريكه بالخيار أن شاء شريكه فيما اقتضى وإن شاء أسلم له ما اقتضى وأتباع الثريين فلن اختار اتباع  
 الثريين ثم دله بعد أن يبيع شريكه لم يكن ذلك له يعلم أسلم يرى ما على الثريين أو لم يتول ذلك فمقامه  
 للدين على الثريين الأتري لو أن رجلين ورتا ديناً على رجل فاقضيا ما عليه جرد ذلك وصار ذلك كدين يكون  
 لهما على رجل لكل واحد منهما مصل على حدة فن اقتضى من هذين شيئاً دون صاحبه لم يكن شريكه صاحبه  
 فيما اقتضى لأنه لا شريك بينهما فكذلك إذا اقتضا ولأن أحد الرجلين الذين لهما ذكروا كرسق ككتاب واحد أو

إليه ديناراً الذي قبض منه أو دراهمه وكذلك إن أسلم أحدهما على مذهب ابن القاسم في المدونة وأما على  
 مذهب مالك فإن أسلم المسلم فتوخذ الدراهم من النصراني إلى المسلم فيقتاع فيها المسلم ديناراً فن فضل فضل  
 ودعى النصراني وإن لم يكن فيها دينار يبيع له ما منه ما لم يمتدح ولم يكن على النصراني أكثر من ذلك وأما إن  
 أسلم المسلم إليه فبرد الدراهم التي عليه للنصراني على رواية عيسى عن ابن القاسم وماني كتاب ابن المواز أنها  
 طبر المسألة التي توقفت فيها مالك رحمه الله وأما الثالثة وهي أن يسلم إليه ديناراً في خمر أو خناربر فإن أسلمها  
 جميعاً أو أسلم المسلم إليه فانه برد إليه ديناراً وكذلك إن أسلم المسلم على مذهب ابن القاسم في المدونة أو لمالك  
 فتوقف فيها وقال لا أدري أخاف أن أطمم الذي ان فضيت عليه برد ديناراً وعليه خمر أو خناربر فوله في كتاب  
 ابن المواز أن الجمر تؤخذ من النصراني فتراق على المسلم ومثله في سماع عيسى من كتاب التجارة إلى أرض  
 الحرب وأما الراية وهي أن يبيع منه خمرًا بدينار أو دراهم فالحق ثابت على المتبائع في كل حال أسلمًا جميعاً  
 أو أحدهما في قول أشهر المخروفي وعلى ذلك يأتي قول ابن القاسم في النكاح الثالث من المدونة وأما إن أسلم  
 المساع فقبله أن برد في اليمن من النصراني ولا علم في هذا الوجه نص خلافه لأنه يتخرج فيه على المذهب  
 فولان سوى هذا القول أحد هما أن اليمن يطل عنه والثاني أن عليه قيمة الجمر يوم قبضها وانقضى بها وأما  
 الخامسة وهي أن يقرض النصراني النصراني الجمر أو الخنزير فإن أسلمها جميعاً عسقط القرض فإن أسلم  
 المقرض قبل أن يقرض بقط عنه وهو قول مالك في الواضح وقيل إن العيبة تكلمه المقرض وهي رواية  
 عيسى عن ابن القاسم وأما إن أسلم المقرض فقال ابن القاسم في سماع عيسى أحبال أن تؤخذ الجمر من  
 النصراني ثم يراق الخنزير يقطع

فصل في فحالة الذي على كل حال أخف من معاملة المربي لأن المربي إذا تاب لم يحصل له ما ربي فيه

بشر كذب نفسه شريك في الدين الذي على الغريم صالح أحدهما على الغريم وهو حاضر ليس بخائب أو  
كل الغريم ثانياً ولم يذلل صاحبه ولم يطمع بطردج على اقتضائه مثل أن يكون دينه جماعة فيشترط  
فصاحبه أحدهما من نصيبه على عشرة دنانير وأبراهم في قهوجا زوفيها قولان أحدهما أن شريكه  
بالحياران شاء أسلم لشريكه مالا قضى واتبع الغريم بالحسين ديناً راحقه وإن شارب جمع على شريكه وأخذ  
منه نصف ما في يديه وهو خمسة دنانير جابجها على الغريم فاتبعه الذي لم يصالح بخمسة وأربعين واتبعه  
الذي صالح بخمسة دنانير وهي التي أخذ منه شريكه وهو قول ابن القاسم والقول الآخر أن شريكه  
بالحياران شاء اتبع الغريم بجميع حقه وإن شاء تبع شريكه المصالح وإن اختار اتباع شريكه فسمت  
العشرة التي صالح بها الشريك على ستة أجزا من ذلك الذي صالح بخمسة أجزاء الذي لم يصالح لأن  
المصالح لما أرا العرب من الأربعة إلى آخر كانه لم يكن له إلا العشرة الدانير التي أخذوا لصاحبه خمسون  
ديناراً ثم رجحان على الغريم فإنه المصالح بالعشرة بما أخذت منه وذلك خمسة أسداس العشرة وبقية  
صاحب الحسين بما في يده وهو أحد دنانير وثلث دينار وذلك لو أعقب العشرة بعير لم  
ثم حط الأربعة من الغريم ثم ظلم شريكه فأن اختار مقاسمة شريكه اقتضا على ستة أجزاء كلوصف ذلك  
ودرج على الغريم كلوصفت ذلك ولو أن أحد الشريكين قبض العشرة على الاقتضاء من حقه ليس على الحط  
ثم ظلم شريكه العشرة الذي اقتضى هو من حقه فأنما يقاسمه ابها لشرطين لأن كل واحد منهما سواء  
وإن حط الشريك المقتضى العشرة الأربعة لم يكن لشريكه أن يرجع إليه في المقاسمة فيه ولو قسم على  
أن حقلنا أن عشرة الأثرى أن القسم كان والحق كامل وانتهى بارجحان على الغريم فيرجع المقتضى  
العشرة بما أخذت منه شريكه وهو خمسة دنانير ورجع شريكه بخمسة وأربعين فلهذا على هذا أن شاء الله ولو أن

ووجب عليه رده إلى صاحبه إن حرقه والصدقة به عنه إن لم يعرفه وقد قال أصبغ رحمه الله في مال المربي  
وعاصر الحجر والعاصب والظالم تارك الزكاة أحطس كله لا يجوز أن يؤكل منه شيء دون شيء ولا يشرب بماله  
يؤكل ولا يشرب فلا يجوز أن يباع ولا يشتري ولا يبيع ولا يصالح وإن طامعه فيه أحد أو أبت أن يجرجه كله  
ويتصدق به وقد قبل أن يبايعه من استغرق الحرام ماله جائزة إذا بايعه بالقيمة ولم يبايعه بما هو ماله وصدقته  
ومره فلا يجوز لأنه كمن استغرق الدين ماله فلا يجوز له فيه معروف إلا بأذن أهل الدين وأما الميراث فلا  
يطيب المال الحرام الميراث هذا هو الصحيح الذي يوجب النظر وقد روي عن بعض من قدم أن الميراث  
يطيبه لو ارتد وليس ذلك صحيح

(عصل) ولا يجوز بين المسلم والذي في التعامل إلا مع المسلم فلا تعامل إلا مع المسلم بين المسلمين  
لم يعمل ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يبيع منه ما لا يجوز ويحرم بحرم ملكه كتراب الصواعين والعدلات  
والجلل المشارع وما أشبه ذلك والثاني أن يبيع منه ما يملكه ويبيع بما طاعداً وبالمال أن يبيع منه ما لا  
يجوز ملكه كالحر والخنزير والحرم والسم والمبيحة وما أشبه ذلك فأما الوجه الأول والثاني فالحكم فهما إذا قلنا  
كالحكم فيما بين المسلمين وأما الحكم الثالث فالحكم فيه إذا وقع بين المسلم والذي يختلف الحكم أدارق بين  
المسلمين في بعض المواضع ويان ذلك أن المسلم إذا باع الحرام من المسلم أو النصراني فشره على ذلك والحرم  
البائع وقد أرى زهواً لم يدفعه إلى المشتري بعد كسر عليه وأتقض البيع وسقط الثمن عن المشتري إن كان  
يدفعه وإن كان قد دفعه وداليه في قول وتصدق به على الساكن أدباً في قول وإن لم يشر على ذلك حتى قبضها  
المبتاع فقبل أنها تكسر على البائع ويتقض البيع ويكون الحكم في الثمن على ما تقدم من الآراء وهل  
أنها تكسر على المبتاع ويضم البيع أو يصدق بالثمن على الساكن قبض أو لم يقبض إذا لحل البائع ولا

أحد الرجلين اللذين هما ذكرا حتى يكتب واحد أو يقر كتاب واحد ومما شر يكاف في الدين الذي على الغريم  
فصالح الغريم أحد ماله هو حاضر أو كان الغريم فائدا ولم يذلل صاحبه ولم يعلمه بالخروج صالح من حقه  
ودينهما ما قد يثار على عشرة أقترة قبح أو باع حقه بشرة أقترة قبح قبضها قبل أن يفرقا ثم أتى الشرين  
الأخر فاعلم بالخيار في تسليم ما صنع صاحبه واتباع الغريم حصصه الحسنين الدينار أو الرجوع على شريكه  
المصالح أو المشتري التمتع بنصف ما أخذ لأن الشرين إنما عدى على عين وهو جائز والدين حكمه حكم  
القرض والدين ليس مثل العين الدين أشبه شيء بالعروض فذلك يكون له نصف ما أخذ الشرين أن اختار  
أخذه وان لم يكن له عليه شيء من العين (قال) سحنون ثم رجحان جميعا على الغريم فيكون ما عليه بينهما  
نصفين وانعالم بخالف الصلح في هذا الموضع الشراء لأن الصلح أشبه شيء بمالك شر فيه وهو في هذا الوجه  
مثله ألا ترى أن الرجل لو كان له على رجل مائة دينار فباعها منه المائة على سلعة أو اشتري منه سلعة  
بالمائة لم يجز له أن يبيع مرابحه حتى يبين فكذلك جميع الدين إذا كان عينا فصالح من مضى على بعض ينو  
نوع الدين أو اشتري ذلك وهو على ما وصفتك ولو كان الذي سوي العين وهو مأكال أو بوزن من غير  
الطعام أو الأدام أو كان من العروض التي لا تكال ولا بوزن مثل أن يكون لمصالحا مطلق خاء أو مائة ثوب  
شطوي مرصوفة معروفة فصالح أحدهما من نصيبه على دناير فصالحه من التحسين الرطل الحناء أو التحسين  
الثيرب الشطوي على عشرة دناير وقبضها منه قبل أن يفرقا ثم ضرر شريكه فهو بالخيار إن شاء اتبع الغريم  
يصح تركه المشتري وأما ما لم يعثر على ذلك حتى استهلك المبتاع أخر فهو باع للحكم بين أن يكون المبتاع  
مسلمًا أو نصرانيًا فإن كان مسلما تصدق بالثمن على الماسكين قبض أولم قبض قولًا واحدًا وإن كان  
نصرانيًا فقبل أنه يفرم مثل أخر وتكسر على البائع في نقض البيع ويسقط الثمن عنه أن كان لم يدفعه وإن  
كان قد دفعه رد إليه أو تصدق به على المساكين أدب الله على الإخلاف المذكور وقيل أنه غنى البيع  
ويصدق بالثمن على المساكين قبض أولم قبض وأما ذبايع النصراني خرامن مسلم فعثر على ذلك وانجر قائم  
يد البائع والنصراني قدأرزا المسلم فانها تكسر على البائع وينقض البيع ويسقط الثمن من المبتاع المسلم  
أن كان لم يدفعه إلى البائع وإن كان قد دفعه إليه فقبل أنه يرد إلى المبتاع وهو قول ابن حبيب في الواضحة  
وقيل أنه لا يرد إليه ويصدق به عليه أدب الله وهذا يأتي على ما في المادون وان لم يعثر على ذلك حتى قبضها المبتاع  
فقبل أنها تكسر على البائع ويرد الثمن إلى المبتاع أن كان قد دفعه ويسقط عنه أن كان لم يدفعه وروى ذلك  
عن مالك ابن أبي أويس وغيره وقيل أنها تكسر على المبتاع ويصدق بالثمن أن لم يقبضه البائع أدب الله وإن  
قبضه من ماله نذر ابن القاسم وعند سحنون تصدق به قبضه البائع أولم قبضه وقيل أنها تكسر على البائع  
وينقض البيع ويسقط الثمن عن المبتاع أن كان لم يدفعه وإن كان قد دفعه كسرت على المبتاع ومضى الثمن  
للبائع ولم يؤخذ منه وهذا قول ابن حبيب في الواضحة وإن لم يعثر على ذلك حتى قبض المسلم أخر وفاتت فيه  
أخذ منه الثمن وتصدق به على المساكين أن كان لم يدفعه إلى النصراني أدب الله وإن كان قد دفعه إليه ترك له  
ولم يؤخذ منه هذا ابن القاسم وابن حبيب وعند سحنون تصدق به على كل حال أدب الله وبالله التوفيق

﴿ كتاب الجعل والاجارة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ في حقيقة لفظ الاجارة ﴾

لفظ الاجارة مأخوذ من الاجر وهو الثواب فحق اسم أجر الرجل الرجل أي استعمله عملا بأجرة أي بنواب  
شيءه على عمله من قولهم أجرك الله بأجره أي أثابك شيئك قال الله عز وجل يا قوم لا أسألكم



بجميع ختمه وسلم لصاحبه ما أخذتم لا يكون له الرجوع على شركه وان نوى ما هلى الغريم وان شاء أبيع  
شركه فأنفذته نصف ما في يده لان ما في يده من سلعة هي بينهما ومن تعدى على سلعة رجل فباعها  
فله تعدى عليه أن يأخذ ثمن سلعة ثم يرجع على الغريم فبيعته بعاني لها عليه من حقوقهما وهي  
الحسن والطل الخنا وانحسن الثوب الشطوي وكذلك الجواب أن لو باع مصادبه بشرة دنائير لان الصلح  
والبيع في هذا الموضع سواهما أعلمت من أن الرجل لو كان له على الرجل مائة دينار دينا فصالحه من المائة  
على سلعة أو اشترى منه سلعة بالمائة لم يجز أن يبيع لها بصفة حتى يدين ومن ذلك لو أن لرجل على رجل مائة  
دينار فترهته بائنا ما يصاب عليه بما يشتمه المرتهن وقيمة مثل الدين أو أكثر أو أقل ثم إن الراهن صالح  
المرتهن على أن يحدروهم أو اشترى الراهن من المرتهن المائة دينار التي عليه بأحد درهم وتقدمه قبل أن  
يقترقا ثم تلف الرهن فلهي المرتهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك إن الرهن قد تلف فالصلح بينهما والبيع  
جائز ليس بنقض ويرجع على المرتهن بقيمة الرهن وإن كان تلف الرهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك  
بأمر معروف تقوم عليه يئنه يواسمها كان بينهم من صلح أو بيع ولا يمكن على المرتهن شيء

﴿رسم الدعوى في الصلح على دم عمد أو نكر صاحبه﴾

(قلت) أرايت لو أقبلي على رجل دم عمد أو جراحات فيها قصاص وادعيت اني صالحته منها على مال فأنكر  
ذلك وقال ما صالحته على شيء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ إلا أن الذي أرى على ما قال مالك في الطلاق أنه  
لا يقص منه وله عليه باليمين

عليه أجرا أن أجرى الاعلى الذي فطرني أفلا تعقلون أي لا أسالكم عليه ثوابا أن أجروا الثواب في ذلك إلا  
من الله الذي فطرني وقال لو شئت لأخذت عليه أجرا وقال فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفهم  
أجرهم وقال بفضل الله المجاهدين على الماعدين أجرا عظيما درجات منتهى مغفرة ورحمة وهذا في القرآن  
كثير

﴿فصل في أصل جواز الاجارة الكتاب﴾ وأصل جواز الاجارة قول الله تبارك وتعالى نحن قسمنا بينهم  
معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعا بعضهم فوق درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا يقول تبارك وتعالى  
ليستخرف هذا ذاني خدمته أيا ويورد هذا على هذا في شدة من فضل الله رخصته منه لعباده ونعمة عددتها  
عليهم بأن جعل أقدار بعضهم لبعض سبيلا لما بينهم في الدنيا وجزأتهم فيها حكمته منه لا اله الا هو

﴿فصل﴾ والاستجارة الذي أذن الله به لعباده وجعله قواما لما لهم وسببا لعيشهم وحياتهم ليس على الاطلاق  
بل هو قيد على ما حكمته السنة والنسبة في الجائر ومنه المخطور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
عمل عملا ليس على أمرنا فهو رد فالجائر منه يكون على وجهين أحدهما بوض والثاني بغير عوض فأما ما كان  
منه على غير عوض فهو هبة من الهبات لا يعمل الا عن طيب نفس من واهبه وأما ما كان منه على عوض فانه  
ينقسم على وجهين منها الجعل والاجارة وهما فالحمان من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
قال الله تبارك وتعالى في الاجارة فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بنسبكم يحسروا وقال تعالى  
ما طلقا حتى إذا أنيا أهل قر به استطعنا أهلها فأبوا أن يرضوهما فوجدناهما جبارين يدان ينقض فأقامه  
قال لو شئت لأخذت أجرا أي ثوابا تأكله وقال تبارك وتعالى ما كان من أحد في شيب في قصة موسى  
وشعيب قالت احداهما أيا استأجره من خير من استأجرنا القوي الأمين وقوته أنه استوهب الرعاة دلوا  
فرهبوا ياه فزعوه وحدهم وكان لا يترعه الا عشرة فربما قيل أروعون رب لا فدا فاعيه بالركه فكفي مثلهما فذلك  
قوله تعالى فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال رب اني لما أرتلأت من خير فقير وقيل رفع على فم البئر صغيرة

(رسم في الصلح على دية المقتول على العاقلة)

(قلت) أرايت لو أن رجلا قتل رجلا خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه إليهم أيحوز هذا الصلح أم لا  
يحوز والمال بالعاقلة (قال) وسعت المال وسئل عن رجل قتل رجلا خطأ فصالح أولياء المقتول  
على شيء دفعه إليهم ونصبوا ذلك عليه فدفعت إليهم نجاتهم أتبعوه بالنجم ألا خر فقال أتعلم ما عليهم وأنا أفطن  
أن الدية تلزمي (قال) قال مالك ذلك موضوع منه ويتبع أولياء المقتول العاقلة (قلت) ويرد عليه  
أولياء القتل ما أخذوا منه (قال) نعم ذلك إذا كان جاهلا يظن أن ذلك يلزمه (قلت) أرايت لو أقر  
رجل بقتل رجل خطأ فصالح أولياء المقتول على مال دفعه إليهم قبل أن يسم أولياء القتل أو قبل أن يجب  
المال على العاقلة وهو يظن أن ذلك يلزمه أيحوز هذا الصلح أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني  
أرى ذلك جائزا (قال) سحنون وردا أمره واختلاف الناس فيه عن مالك فقال بعضهم هو على العاقلة  
وقال بعضهم هو على المقر في مالته (قال) يجي وابن الماجشون يقول هو على المقر في ماله لأن  
العاقلة لا تحمل الاعتراف قالوه هو قول المعيرة قال مالك أيضا هو على عاقلة بتمامه (قلت) أرايت إذا قتل  
وليا رجل عمدا أو قطع دمي عمدا فصالحته على أكثر من دية ذلك أيحوز لي هذا الفضل في قول مالك  
(قال) قال مالك في العمد القود إلا ما سئلوا عليه وإن كان أكثر من الدية فذلك جائز وإن كان دية بين  
(قلت) أرايت لو أن لي على رجل جراحة فصالحه في مرضي على أقل من أرش تلك الجراحة أو أقل من  
الدية ثم تمت من مرضي أيحوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك في رجل يصفو عن دمه إذا كان القتل  
عمدا أن ذلك جائز كان له مال أو لم يكن له مال فهذا يملك على أن الذي صفاه على أهل من الدية أن ذلك جائز  
(قلت) أرايت لو أن قبلا قتل عدوا له وليا غفرا أحدهما على مال أخذه عرض أو قرض فأراد الولي الذي

كانت عليه وحده وكان لا يرفعهما الا عشرة رجال أو لربيعون رجلا أو أمة التي وصفته صلى الله عليه وسلم  
بهاهي أنه لما تمت أمامه شئ أن يكشف الرجع عنها أو بها فبرى من حورها وكان يومه في فمها أن  
تشي خلفه فقال لها ديني على الطريق وذهبي قال في أريد أن أنكحك أحدي باقية هاتين على أن أجري  
نمائي فأن تمت عشرة فغن عندك أي على أن تجري على ما شئت غانية أعوام فأن أتممت عشرة فغن عندك  
ومأربدا شق عليك شجدي في شأن الله من الصالحين وروى عن ابن مسعود أنه قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا أمر بالصدقة أطلق أحدنا إلى السوق يتجامل أي يحصل على ظهره فيصيب المروان  
لأحدهم اليوم جماعة ألقب قال الراوي عنه ما أراه أراد ألا تقه واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو  
بكر رجلا من كفار قريش فدفعوا إليه راحتيهما ووعدها غار ثوب بعد ثلاث فأتى براحتيهما صبح ثلاث وقال  
صلى الله عليه وسلم من ملككم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا يوما إلى الليل على  
أجر معلوم فقبوا له نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا بأجرنا الذي شرطنا بطل فقال لهم لا نفعوا أكلوا بقية  
يومكم وغدوا أجركم كاملا فأبوا وتركوها استأجر آخرين بعدهم فقال أكلوا بقية يومكم وهذا لكم الذي  
شرطت لهم من الأجر فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا لهما عملنا بطل ولك الأجر الذي جعنا  
لنا فنه فقال أكلوا بقية عملكم فأتى من النهار الاثنى عشر فأبوا واستأجر قوما فعملوا بقية يومهم حتى غابت  
الشمس واستكملوا أجر القريتين كل بمائة ذلك منهم ومثل ما قبلوا من الثور

(فصل) فالجارية تقسم على ثلاثة أقسام جائزة ومكر وهه ومخطورة فالجائزة ما يسل من الحبل والنفر  
الاليس منها المغنفر وكان في المباح من الأعمال

(فصل) فلا تجزأ الجارية إلا بأجرة مسماة معلومة وأجل معروف أو ما يقوم مقام الأجل من المسافة فيما يعمل

لم يصلح أن يدخل مع الذي صالح فبا أخذ أيكون له في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى  
 له أن يدخل فبا أخذ آخره من القاتل ولا دليل له على القتل وقد ذكر فيه أنه إذا صالح في دم أبيه من خذه  
 أكثر من الدية إن الذين قوا انما لهم حساب دية واحدة ومثله لو صالحهم في دم أبيه في حقه على غل  
 فأنه هذا أو يلويه أو ما أشبه ذلك كان الصلح قد وقع ولم يكن له الا مصالح عليه في حقه قل أو أكثر ولم يكن  
 لمن بقي الا على حساب الدية ولا يلويه فاجلوه عليه فلم يصح لمن بقي شيئا فبا أخذ المصالح (قلت) لم يقل  
 هذا القول (قال) لأن المصالح ليس هو المالا وانما أثر كتمها فيه كثر كتمها في عبدها بينهما جميعا فان باع  
 أحدهما صانه بماله لم يدخل عليه صاحبه (قال) سخون وقال أنسب ان عفا أحد الاثنين ولهما  
 أخت على الدية فقال ان كان عفا عن المصالح صالحه عن المصالح فهو بينهم جميعا أخا لثلاثة من ذلك  
 الخمس وأربعة أخا لثلاثة من ذلك وهو ما شرط به كذلك لو صالحه عن الدم كله بأكثر من الدية وان كان ديات  
 فان جميع مصالح عليه بينهم على ما شرطت لك أخا لثلاثة من ذلك لو صالحه عن دية أو ديتين أو ديات  
 ليس على الدم كله ولكن على مصايبه منه فان لاخت والاخ الذين لم يصلحا ثلاثة أخا لثلاثة من ذلك  
 في ماله يضم اليه مصالح عليه التي صفا مصالح عليه من الدية أو أكثر منها ثم غلبت جوعا وذلك  
 أخا لثلاثة من ذلك وكذلك ان صالح عن نفسه عن ثلثي الدية أو أكثر فان ذلك يضم الى ثلاثة أخا لثلاثة  
 الدية ثم يؤخذ بذلك كله القاتل ثم يضم على ما شرطت لك وان صالح على أقل من خمسي الدية لنفسه حصة وان  
 درهما واحد فليس له الا مصالح عليه من ذلك ويرجع الاخ والاخت الذين لم يصلحا على القاتل في ماله  
 ثلاثة أخا لثلاثة من ذلك الاخ والاخت الخمس وان صالح من المصالح على أقل من الدية  
 فليس له الا مصالح عليه الا خمسة وثلاثة أخا لثلاثة من ذلك الاخ والاخت الذين لم يصلحا

أوزر في العمل يتامه فيما يعمل وعمل موصوف أو عرف في العمل والخدمة يدخل عليه المتأخرون فيقوم  
 ذلك مقام الصفة يدل على ذلك قول الله تعالى اني أريد أن أتكم لحدى ابقى هاتين على أن تأجرني عماي  
 جميع فسمى الاجرة وضرب الاجل ولم يصف الخدمة والعمل لأن العرف والعادة أغنياهما عن ذلك وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستأجر أجرا فليجمله أجروا وتل من استأجر أجرا فليؤجره أجروا معلوم  
 الى أجل معلوم فأمر صلى الله عليه وسلم نفسه بالاجرة وضرب الاجل وسكت عن وصف العمل اذ قد يستغنى  
 عن ذلك بالعرف والعادة للذين يقومون مقامه

(فصل في) وهي من العقود الثلاثة تلتزم المتأجر من العقد كالبيع سواها تنقسم على قسمين أحدهما اجارة  
 ثالثة في ذمته فحكمها حكم السلم الثالثة في الذمة في تسديم الاجارة وضرب الاجل ووصف العمل وقال  
 عبد الوهاب يجب فيها تعجيل أحد الطرفين من الاجرة أو الشروع في الاساقاة يربطها اذا كان العمل بسيرا  
 ليخرج عن الدين بالدين فأما الاجارة الدائمة في عينه فاما تنقسم على قسمين أحدهما أن يستأجره على عمل  
 موصوف لا يربط بعين والثاني أن يستأجره على عمل موصوف يربط بعين فأما القسم الاول وهو أن  
 يستأجره على عمل موصوف لا يربط بعين فلا تنسخ الاجارة فيه الاجرة بالاجر وهو على نوعين أحدهما  
 أن لا يكون له غاية فتكسبه ما يبيح حوزا به النعم وعلى عمل بعينه وما أشبه ذلك والثاني أن يكون له غاية  
 معاومة كتحاطة ثوب بعينه وطحن قصب بعينه وما أشبه ذلك فالاول لا يفسخ من ضرب الاجل  
 والمشهور فيها كل من الخدمة والخدمة الموضوعة والبلدان ومكان النقل والحمل فان ضرب في النقل  
 والحمل مع تسمية الموضع والبلدان أو بالامن السهور والايام فسد ولم يجر لأنه غرر في عينه من شرطين  
 في البيع على المشهور في المذهب وقد قبل ذلك جائز ذلك بناء على كل ما في الراجل والنواب من المدونة

ثلاثة أخماس الآية كسيلة في مال القاتل وكذلك لو صالح من الدم كله على درهم واحد لم يكن له إلا خمس  
الدرهم وكان للآخر والاخت ثلاثة أخماس الآية يغنيان ذلك على الثلث والتشريع قد أعلمنا أنه إذا صالح  
من حقه من الآية لنفسه خاصة إذا جاوز خمس الآية فأكثر أن ذلك يضم إلى ثلاثة أخماس الآية فيؤخذ بذلك  
كله القاتل ثم يقسمونه بينهم أخماسا على ما فسرت لك (قلت) أرايت أن كان المقتول زوجه وأم أبداخلان  
على هؤلاء فبما صار لهم من الآية (قال) نعم كل دم عهد أو خطأ أو نكاح أو على ديات ظن ذلك موروث  
على كتاب الله عز وجل وقراءته (قال سحنون) قال ابن وهب وأتتهم بخل ذلك سليمان بن يسار وأبو الزناد  
ومالك وعبد العزيز بن أبي سلمة فلم سليمان بن يسار قال لبيعة ذكر أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل  
سليمان بن يسار عن قتل رجلا عمدا قبلت العصبية الآية أي العصبية خاصة أم هي ميراث بين الورثة فقال  
سليمان هي ميراث بين الورثة (قلت) أرايت الجراح إذا اجتمعت على رجل من رجال شتى أي يكون  
له أن يصلح من شاء ويقض من شاء ويعفو عن شاء (قال) نعم مثل قول مالك في القتل (قلت) أرايت أن  
اجتمع على قطع يدي رجل ففعلوا عمدا أي يكون لي أن أصالح من شئت منهم في قول مالك أو أقطع ومن  
شئت وأعفو عن شئت (قال) قال مالك في القتل للإدلاء أن يصلحوا من شاءوا ويعفو عن شاءوا  
ويقتلوا من شاءوا وكذلك الجراحات عندي مثل القتل (قلت) أرايت لو أن رجلا قطع بدرجل عمدا  
فصالحه المقتوعة يده على مال أخذ منه ثم مات من القطع وذلك (قال) سألت أبا الحكم عن رجل أصاب  
رجلا بموشحة خطأ فصالحه عليها ثم انه نرى فيها بحدك فمات منها (قال) لأمالك أرى فيها القسامة  
ويستحقون العقل على ما قلته ويرجع الجاني على المال الذي دفعه فيأخذ ويطلق الصلح ويكون في  
القتل كرجل من قومه (قال ابن القاسم) والعمد مثل ذلك فكذلك مستثنى أن أجوا أن يقسموا

وعلى ما وقع في أول سماع ابن القاسم من كتاب الجعل والاجارة من العتية والثاني لا يجوز فيه ضرب أجل على  
ما ذكره من المشهور في المذهب وأما القسم الثاني وهو أن يستأجره على عمل موصوف ويرتب بسعين فانه  
ينقسم على خمسة أنواع أحدها أن يستأجره على عمل في شيء عينه لأجله لا يضرب الأجل فيه وذلك مثل  
أن يستأجره على أن يرعى غنما بأعيانها أو يتجره في مال عينه شهر أو سنة وما أشبه ذلك فهذا يختلف  
في حجبها والاجارة فيه قبيل أنها لا تجوز إلا بشرط الخلف وهو مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في  
المدة وتوضيها وقيل أنها لا تجوز بغير شرط الخلف والحكم بوجوب الخلف وهو قول سحنون وابن حبيب  
وقول أبي حنيفة في رسم البيع والعرف من سماع أصبغ من كتاب الجعل والاجارة فهذا حكم هذا الوجه الألف  
أربع مسائل فإن الاجارة تنفس فيها بعوت المستأجر له أحداها موت الصبي المستأجر على رضاعه والثانية  
موت الصبي المستأجر على تعليمه والثالثة موت لداية المستأجر على رضاعها والرابعة من استأجر رجلا  
على أن يزرع له أكرامه معلومة على رمية كتف الرمية قبل غلم الا كوام فإن الاجارة تنفس فيها في منها  
ولا يقال للمستأجر حتى رمية لداية من الاكوام والنوع الثاني أن يستأجره على عمل عينه في شيء لأجله  
الانسيمة المراضع وهو الاستئجار على حل شيء عينه فهذا لا اختلاف في جواز الاجارة فيه وإن كان شرط  
الخلف واختلف أن تلف على أربعة أقوال أحدها هو المشهور أن الاجارة لا تنقض واليه ذهب محمد بن  
المواز قال تعين الجمل أنعم له وصفته لما يحمل ومثله في رسم القبله من سماع ابن القاسم من كتاب الرواحل  
والدواب وفي رسم طلاق ابن حبيب من سماع ابن القاسم من كتاب الجعل والاجارة وفي أول رسم من سماع  
أصبغ منه والثاني أن الاجارة تنقض تلفه وهو قول أصبغ وروايته عن ابن القاسم في رسم الكراحي الا قضية  
من سماعه من كتاب الرواحل والدواب ويكون له من كرايته بتدرج مسارا من الطريق والثالث الفرق بين أن

أقسموا وتكلموا بطل الصلح (قلت) أرايت أن أروا أن قسموا أو قال الجاني قد عادت الجناية فها هو ذا على ما له أو قال في أن أحيتهم فأما على فليس لكم (قال) ابن القاسم لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا ما أخبرتنا وليس له ذلك لأنهم لم يقسموا بطل الجناية في اليد ألا ترى لو أن رجلا قطع يد رجل عمدا قدرى جرحه فماتت الورثة أن أجروا أن يقسموا ويقتلوا فلو أن أبوا كلهم أن يقطعوا يده (قال) ابن القاسم وهذا قول مالك فكذلك هذا الذي صالحه على جرحه لو ترى المقطوعة يده بالجرح فمات فقال ورثته لا تقسم أن جناية الجاني في قطع اليد لا تبطل ولهم المال الذي أخذوا أن يقسموا وإن أرادوا أن يقسموا ردوا المال وتكلموا

﴿ في الصلح من جناية عمدا على غير لم يدصلاحه ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا جنى جناية عمدا فصالح من جنايته على غرة لم يدصلاحها أيجوز هذا أم لا (قال) لا (قلت) لم وهذا إنما أعطاه غمرته ولم يأخذ شيئا أعطاه غمرة على أن يضم عنه القصاص (قال) لو أجزت هذا لأجزت النكاح بشمرة لم يدصلاحها ألا ترى أن مالك قال في النكاح بالثمرة قال لم يدصلاحها أن ذلك لا يجوز فإن أدرك قبل البناء فسخ النكاح وإن أدرك بعد البناء كان له مهر مثلها فكذلك القصاص مثل النكاح (قلت) أرايت لو أن رجلا جنى على رجل جناية عمدا فصالحه من ذلك على غرة لم يدصلاحها أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا ولو أجزت هذا لأجزت النكاح وقال مالك في النكاح ما أخبرتنا أن ذلك لا يجوز فكذلك القصاص مثل النكاح (قلت) فإذا غاض غمرة لم يدصلاحها يكون هذا غفرا لا يستطيع الرجوع في القصاص ويرد إلى الدية عليه مثل ما صار في النكاح إذا دخل به المهر والنكاح وكان طلاقا مثلها وشيت النكاح (قال) نعم ذلك أحما فيه إلى لأن الضوق قد رل فلا يرد إلى القصاص وقد قال غيره ليس يأتي تفع من قبل ما عليه استعمل أو أمر من السماء فإن أتى تفعه من قبل ما عليه استعمل انقضى الكراء بما بقي وكان له من كرائته قدر ماضى من الطريق وإن كان تفعه من أمر من السماء أتاه المستأجر به ولم يرضه الكراء وهو قول مالك في أول رسم من مباح أصبغ من كلب الجمل والاجارة والرابع أنه إن كان تفعه من قبل ما عليه استعمل انقضى الكراء ولم يكن له فيما مضى كراء وإن كان تفعه من أمر من السماء أتاه المستأجر بمثلها ينقضى الكراء وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك أن النوع الثالث أن يسأجره على عمل شيء عينه له غاية مجهولة وذلك مثل أن يسأجره على أن يسبح له هذا العباء أو هذا الثوب أو هذه الأبواب وهذا البلد أو في بلد آخر شيء مباح أو بما يراه فهذا لا ينفذه من ضرب الاجل ولا يحتاج فيه إلى اشتراط الخلف على ظاهر ما في المدونة والحكم بوجبه أن تقصو له أنه لا يجوز على مذهبه الا شرط الخلف أن تلف فإن باع العبد أو الثوب قبل تمام الاجل انقضت الاجارة فيما بقي من الاجل وكن له فيها اجارة بمصاحب ما مضى منه ولا يجوز التصدق في ذلك بشرط هذا قوله في المدونة في هذه المسألة التي يأتي على مذهب سحنون فيها أن الاجارة لا تنقضي فيما بقي من المدونة يستعمله فيما يشبه ذلك أن اشترط أن يسبح الكراء فيما بقي من الشهر لم يجز عنده وإن لم يتقدم ولو استأجره على أن يسبح له العباء أو الثوب بذلك البلد أو بلد آخر وكن له يسبحه طابه معلومة على أنه له اجارة مباح أو لم يسبح تلعق بالنوع الرابع وبار ولا يسم بالسوق والبيع أجلا لأن قدر ذلك معروف فله أنه يسبق آخر أول رسم من مباح أصبغ من كلب الجمل والاجارة والنوع الرابع أن يسأجره على عمل شيء عينه له معلومة مثل أن يسأجره على خياطة ثوب بعبته أو على طحين قمح بعبته أو على حصاد ذرع بعبته فلا يجوز ضرب الاجل فيه لانه مديان في مدة وقضاه عما مضى عنه من يستعين في رعيه الا على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك القام من كتاب الرواحل والمدونة من المدونة ومن أول مباح ابن

الصلح بالفرق في القصاص مثل الشكاح بالفرق إنما القصاص مثل الخلع ألا ترى أن الخلع يجوز بالفرق ولا يجوز به الشكاح لأن الخلع يجوز به أن يرسل من يده بالفرق وما كان جائزاً له أن يرسله بلا شيء يأخذه فكذلك القصاص والشكاح قبض ذلك وحده لا يجوز له الأخذ بشيء فكذلك لا يجوز له الأخذ بالفرق فليس المرسل لما في يده كالأخذ (قلت) أرايت لو أن رجلاً وجبه على رجل دم عهد فصالحه من الدم العهد على جسد أو عرض أجزأه عن قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت من صالح من دم عهد وجبه فصالحه على جسد أو على عرض أو صالح امرأته على ذلك أو نكح امرأته على ذلك فأصاب الذي قبض العهد أو العرض بذلك عيباً أ يكون له أن يردمو برجع قيمته (قال) إذا كان عيباً يرد من شئ في البيع فله في مثل ذلك هذه أن يردوه برجع قيمته (قلت) وهذا قول مالك قال أماني الشكاح فهو قوله ألا ترى أن الدم العهد والطلاق ليس هما عملان إذا استحق ما أخذن من مارجع قيمته بما بقيه مما أخذ لا بقيمة الدم وقبض الطلاق إنما قبض ما صولح به فبهما ألا ترى أن دم العهد ليس له قيمة إلا ما صولح عليه فيه على الرضا منهما ألا ترى أن المقتول بغض من دمه فلا يكون للوارث جهة؟ أن يقول فضله في ثلثه ولا صاحب الدين أن لو كان عليه دين محيط به فضاء من دمه أن يقول الغريم فرضي بحاله ولو لم يصالح من دمه أو من جراحته عهداً أصيب به جاعل مال وهو يخاف عليه الموت أو عليه دين محيط بقتل الصلح ثم طمأنا ما صالح عليه لكان ذلك في ثلثه أن كان لادين عليه وإن كان عليه دين فادين أولى من المعروف الذي صنع ولو أن رجلاً في جناية عهداً وعليه دين محيط به لموارداً أن يصالحه يسقط عن نفسه القصاص على يديه من عنده لكان للمرء ما ورد ذلك عليه لأن في ذلك نقلاً لأمورهم

القاسم من كتاب الجمل والajāرة ونحوها الأجرة فيه دون شرط الخلف بأهناق وإن تنف قبل العمل أو بعد أن مضى بعضه فالشهور من المذهب أن الأجرة تنسخ فيها رقباقي منه وهو قول مالك في رسم المحرم من مباح ابن القاسم ويكون له فيما عمل ملحق به من الأجر لأنه كلما عمل شيئاً فليس الأجرة له باطن ولا ضمان على الأجرة في مختلف الصانع الذي هو ضمان أن تصف الثوب عنده قبل فراغه وقامت البيئة على نفسه فلا شيء له فيما عمل واختلف قول ابن القاسم أن تقب بيئته بعد عمله من العمل قبل أن يسامه إلى يد بهل يجب له أجر أ لا على قولين وقد قيل أن الأجرة تنسخ ويستعمل في مثله وهو قول ابن القاسم في رسم الدور والمزارع من مباح يحيى من كتاب الجمل والajāرة والنقد في هذه الأجرة جائز لأن التلق نادراً فلا يتبره والتوج الخامس أن يستأجره على دار يملكها في هذه البقعة أو بشر يجرها فهذه أجرة لازمة في عينه غير ثابتة في ذمته وماله فهذا أن استعقت البقعة أو عرفت أن تصف الأجرة فإن أكل اللبنان وحبته أجره فإن اتهمه بعد تمامه فإن المستأجر قابض له بنامه فقال سحنون لاشيء له الإتمام العمل وقال ابن القاسم له من الأجر بحساب ما عمل الآن تكون الأجرة فيما لا يعلم من الأرضين فاختلف في ذلك قوله في المدونةقرة قال له بحساب ما عمل وحرمة قال لاشيء له الإتمام العمل كالجمل وهذا حكم الأجرة الجائزة والله التوفيق

(فصل في) وأما الأجرة المكروهة فهي ما معارضة الأدلة في صحة عقده مع سلامته من الجهل من الفرر كالأجرة على الصلاة والجميع وكأجرة المسلم نفسه من انشئ أو مما فيه من الجهل والفرر هل هو من قبيل السير المستغف أو من قبيل الكثير الذي لا يستغف وحكمها أن ترد ما لم تقب فلن قامت حضنت هذه الأجرة المسماة ومنها يفرق بالاعتقاد ومنها لا يفرق إلا باستيفاء العمل على قدر مدة الكراهية فيها ومن الأجاران ملتصقتان في المذهب هل هي مكر وهه أو فاسدة محظورة كالمسألة الواقعة في رسم أحد يشرب خمر من مباح ابن القاسم من كتاب الجمل والajāرة ونصها قال وسأل مالك عن رجل شارك رجلاً على عين يجرها



﴿وسمى رجل استهلك لرجل سيرا أو طعاما فصالحه على سير مثله أو طعاما منتهائى أجل﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا استهلك لرجل سيرا فصالحته على سير مثل صفة سيري إلى أجل أيجوز هذا (قال) لا يجوز هذا لأن القيمة مكرمة لم يكن له أن يفسدها في دين

﴿صلح الاستهلاك﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا استهلك لرجل سيرا فصالحته من ذلك على حطة إلى أجل أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عندى (قلت) لم (قال) لا يفسخ دين يدين (قلت) أرايت لو أن رجلا استهلك لرجل سيرا فصالحته من ذلك على ذهب إلى أجل من الأجل (قال) ان كان صالحه على مثل القيمة جاز ذلك وان صالحه على أكثر من القيمة لم يجز ذلك وانما يجوز له أن يصالحه على ما هو عن السلعة ببلدهم ان كانوا يتابعون ندناير قد تأخروا ان كان دراهم قدرهم ولا يجوز له أن يصالحه الا على ما يتابعه أهل بلدهم بحسب القيمة أو أدنى لانها لو صالحه على غير ذلك كان رجلا قد باع القيمة التي وجبت له عليه بالقياس صالحه به إلى أجل فصار ديناً يدين وصار ذهاباً ورقاً إلى أجل ان كان الذي يتابعون بذهباً فصالحه على ورق إلى أجل فهذا الحرام بينه (قلت) فان أعتدنا صالحه به من السلع عاجلاً أو الورق (قال) فلا بأس بذلك اذا كان عقداً للصلح على الاستناد بمعرفة قيمة ما استهلكه

﴿وسمى حين أوصى لرجل على بطن أمته أو بجدمه عبداً أو بكى دار أو غنم تفضل فأراد الورثة أن يصالحوه﴾

(قلت) أرايت ان أوصى لرجل على بطن أمته فصالحى الورثة على دراهم وخرجت لهم من الوصية أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا لأن ما على بطن الأمه ليس له من حرج إلى الورثة والعبد والدار اذا أوصى بخدمته

هو العباس ووجه قول مالك على هذا التأويل وعلى ما ذهب إليه ابن القاسم من التفسير به بقوله يريد أن ينظر إلى قدر ذلك من الأرض من قدر العمل فيرد منه به ذلك ما أخذوه ان مالكا رجع الله رأى العقد على هذا الشرط من العقود التي يكرها ابتداءً فاذا وقعت صح العقد وطل الشرط وذلك أن العقود المقتضية بها الشرط تنفس على ثلاثة أقسام منها ما يطل العهدة والشرط وهو ما كان الشرط المسترط ففسده تأثيره في الثمن كالذي يبيع الدابة على أن يسافر عليها زماناً محدداً وما أشبه ذلك ومنها ما يصح البيع والشرط وهو ما كان الشرط المسترط حلاً لا يؤل به البيع إلى غرور ولا مصادف غن ولا منجوع كذا يبيع الدابة على أن يركبها اليوم واليومين وما أشبه ذلك ومنها ما يصح البيع ويطل الشرط وهو ما كان الشرط فاسداً إلا أنه خفيف لا يرى أنه تنص من الثمن ولا راديه من أجله وذلك مثل أن يبيع السلعة على أن يركبها بالثمن إلى يومين أو ثلاثة فلا يبيع بينهما مثل أن يبيع الثمرة على أن لا يأكلها به بجاهة أن احتيجت وما أشبه ذلك فرد عبد الاجارة على مستلعي على هذا الشرط من هذا التأويل من الشرط اذا علب على طهه أن العامل انما شرط على رب العين شق ما وجد من صفاتها والاعلب عدها أنه لا صفاتها للثمن والعشاق ذلك الموضع على ما قد علم بالاختبار على صحت من الاجارة ذلك الشرط أولاً ولا كل له تأخيرها فاما ما اذا وقع وأسقط الشرط مع كراهيته طاعة ما إذا كان مسمى بشرط اسيرط الحائجة اذا وقع وأطل الشرط ادهو لم يكن له ما يرى النفس لان الاعلب السلامة من الجوائح وأراد العامل لما اشتراه ما وجد في الأرض من صفات وكل ان شرط ذلك على رب العين أن يحفره رب العين بطل واستحق من اجارته كلها على ما اشترطها به مالك رجع الله وذهب إلى أن الشرط منفسخ العقد على ذلك مكره واما على ما بناء فقال له أقدر على أمر أكبر من ذلك على صاحب الدين فدر ذلك الموضع برقيقة حفر ذلك الموضع الذي شقه الرجل رد العامل وتم ذلك عليه



أو يسكن الله ارضان مرجع ذلك الى الورقة فلا بأس أن يصالحوا طالما ليس لهم مرجع الى الورقة فلا يصلح ذلك  
 الا ترى أن ما في البطن ليس له مرجع الى الورقة (قلت) فالتخل اذا أوصى بثلثها الى رجل أو يصلح أن تصالح  
 الورقة منها على شيء ويخرج من الوصية في قول مالك (قال) لا بأس بذلك لان مرجع التخل الى الورقة فهو  
 بمنزلة السكى (قلت) فما فرق ما بين هذا وبين الولاية (قال) لان الولاية نفعه وان ثمرة التخل واستعداد  
 العبد كراما له وارصوف النعم ولينها ويزيد عاقلة وقد أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب العريه  
 أن يشترها بخير صها الى الجداؤ وقد جوز أهل العلم ارتهاان غلة الثمار وغلة السلام وبجر التخل الذي لم يبد  
 صلاحها لم يجوزوا ارتهاان ما في طن الامات ولان الرجل لو اشترى دارا أو جنانا أو غنما أو جارية فاستغلها ما  
 أو كانت الغلة فالحق في يده ثم استحق ذلك من يديه مستحق فأخذ ما وجد من داره أو جنانه أو غنمه أو جاريته  
 لم يكن له فيها استغل المشتري شيء لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان وقوله غير واحد من أهل  
 العلم وإن النعم لو ولدت أو الجارية ثم استغلتها رجل فأصاب الوكيل عت لاخذ النعم ومولدت والجارية تو ولدها  
 ولم يكن المشتري حبس ذلك لان الوكيل ليس بنفعه

﴿ فيمن ادعى على رجل أنه استهلك عبدا أو متاعا صالحا على درهم أو دينار  
 أو عرضا إلى أجل ﴾

(قلت) أرى الخواص ادعت قبل رجل أنه استهلك لي عبدا أو متاعا أو غير ذلك من العروض فصالحته من  
 ذلك على دنائير أو دراهم الى أجل أو عرضا الى أجل (قال) أما العروض فلا يجوز أما الدنانير والدرهم فذلك  
 جائز ما لم يكن ذلك أكثر من قيمة ما استهلك (قلت) فإن كان الذي ادعى قبله قائما بحينه غير مستهلك فصالحته  
 منه على عرض من عرضة فالى أجل أو على عين الى أجل أيجز هذا (قال) نعم لان مالك قال الصلح بيع مع  
 لاشتراطه اياه على صاحب العين ومعنى ذلك على أصولهم ان كان رب العين ممن يستأجر على شق ذلك ولا  
 يتولاه بنفسه ويبيعه وسكت مالك ترجمه الله عن غلام الحكم في المسئلة وقصره ابن القاسم على ما فهم من  
 مذهبه في اجازة العقد اذا وقع واطال الشرط على ما بيناه فقال يريد بنظرنا ان قدركم ذلك من الارض من قدر  
 العمل فيرد منه بآرد ذلك ما أخذوا معنى ذلك ان ينظر ما يقع للصفاء التي شتمها العامل من جهة الخمسة الآلاف  
 النزاع فيرد من الاجرة التي قبض ذلك الجزاء لاطال الشرط مع اعضاء العقد اذا لفرق بين أن يشق صاحب  
 العين الصفاء أو شتمها العامل في أخذ حقه في شتمها وان كان ملو جب للعامل في شتمه الصفاء من جنس الحرية  
 التي قبض حاصه فيا يجب عليه رده منها فمن كان له منها في ذلك فضل رجع به على صاحبه

﴿ فصل ﴾ ولولا تأويل ابن الماسم على مالك لمكان الاظهر من قوله قد قد خمان في آخر لا يشترطه أن العقد  
 فامدو بكرن التامل اجرة منه في شتمه الصاوفي سائر عمله ويرد جميع الاجرة ان كان قبضها أو شرط ان  
 كان لم يقبضها الا لا تمنعكم على ما يجب للعامل في شق الصفاء وسكت عن غلام الحكم في المسئلة لان ابن  
 القاسم آخذين ارادة مالك في المسئلة فلهذا فقهه اياه

﴿ فصل ﴾ وان كانت الاجارة انه يملك بينهما على أن يشق رب العين ما وجد قهما من صفوا يسلط عنه من  
 الاجرة التي صها ما ماتت بهما فانه يخرج جوازا هاتين اشتراط التخل على قولن في المذهب بين منهما  
 الاجارة لان الميسم معلوم وجلة الثمن يجوز لا يعلم حاله تدكيع الصورة جوازا على الكيل الذي اجاره  
 مالك وأصحابه ومنع منه سد العتريزن أبي سله كلست عار الا على ما في ما يباع ومن دلا اختلافهم  
 أيضا في استعارة الميسم منعه الى أن يباع به يوما أو عدة اشهايا ما يباع من سدره الميسم وما  
 أشبه ذلك فمن مذهب مالك رحمه الله فقهه على التأويل أما مذهبنا فلا يتلاف وجهه على



الخطأ نصف قيمة الشيء الذي كان له رخصة العمد لا ما قسمنا الشيء على الموضعين فصار لكل موضع نصف نصف الشيء فموضع الخطأ دينها معروفه وهي خمسون دينارا وموضع العمد لأدوية لها إلا ما صلحوا عليه فصاروا من الصلح نصف الشيء فلذلك أخذوا الشفيع خمسين دينارا قيمة الخطأ وقيمة نصف الشيء وهو قيمة موضع العمد وقالوا فزوي وغيره الصلح جائز والشفيع الشفعة ظن أخذ الشفعة فأعيا بأخذ أن يجمع قيمة الشيء لأنها كانت عاقل الموضع العمد والخمسين الدينار جميعا فيظن كم الخمسون من ذلك كله فإن كانا الخمسون ثلث القيمة والخمسون إذا اجتمعا جميعا استغفها بالخمسين الدينار وثلثي قيمة الشيء من الدار أربع أو خمس أو نصف سدس فعلى حساب ذلك لأن الذي به ينشفع القيمة إذا ما حلت الخمسون من القيمة والذى حلت الخمسون من القيمة ما يكون به الخمسون من الخمسين والقيمة إذا اجتمعا جميعا أن ثلث ثلثا وان ربع ربع وان سدس سدس وان نصف نصف فعلى هذا أخذ هذا الباب إن شاء الله

﴿ في الرجل يشتري العبد فيجده عيبا فيه يكره البائع ثم يسلطه على مال ﴾

(قلت) أرأيت الرجل يبيع العبد فيطعن المشتري فيه فيسبوا ينكر البائع ثم يسلطه على مال أينور ذلك في قول مالك لا (قال) ذلك جائز في قول مالك (قلت) أرأيت أن اشتري عبدا من رجل يداوم تقدا أو يداوم على أجل فأعيبته عيبا يجنب لأرده فعد في وقال ليكن العيب عندي فصالحته قبل محل أجل يداوم على أن يردده عليه وأعطيته عبدا آخر (قال) لا بأس بذلك في قول مالك لأن مالك قال لا بأس أن يشتري الرجل العبد يذهب إلى أجل ثم يسبق قبل أن يحل لأجل على أن يرد العبد ويرد معه عرضا من العروض نسدا وما نتج الكراهية إذا رد معه ذهباً أو فضة معجلة قبل أن يحل لأجل وإن حل لأجل وردت كلها إلى المستأجر إن كان قد ردّها وأما الاستجارة على ما لا يجوز الاستجارة عليه لتعريضه عليه فالحكم فيه إذا وقع أن يفسخ أو يضايق ما عثر عليه فإن فاقب العمل لم يكن للأجير من الاجرة شيء وتصدق بها عليه على التفضل الذي ذكرناه في كتاب التجارة إلى أرض الحرب في بيع المسلم الحر من النصراني أو المسلم وأما الاستجارة على المباح من الأعمال بما يجوز فالحكم فيه إذا وقع أن يفسخ ما لم يفسخ فإن فاقب العمل كانت فيه القيمة والله ولي التوفيق رحمه

﴿ ثم كتاب الأجارة والجدلة كثيرا ﴾

﴿ فصل في الجعل وأصل جواره ﴾ وأما الجعل فهو أن يجعل الرجل جعله على عمل يعبه أن أكمل العمل وإن لم يكمله لم يكن له شيء وذهب عنه بإطلاقه هذا الأجل ما لا يوجب له مما لا منفعة فيه للجاعل إلا إتمام العمل خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وهو في النكاح غرر إلا أن الشرع قد جوزه الأصل في جوازه قول الله تعالى ولمن جاء به حمل عيروا آمننهم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل ذيلاً فله سلبه وقوله يوم بدر من فعل كذا فله كذا ومن فعل كذا فله كذا وإن كل مالاً رجه الله فذكر ذلك فله كرهه لئلا يتسدد إن الناس في الجاهل لا يمتنع منه حرام ومن الحجج في ذلك أيضاً ما روى عن أبي سعيد أنه يرضى الله عنه أنه قال أطلق من من أمة ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رفرقة أفروما حتى نزلوا على حتى من العرب فاستغنوا فهم فأبوا أن يضيغهم فلدغ سيداً إلى فحواله بكل شيء إلا بضعه شيء قال بعضهم أرايم هؤلاء الرهط الذين نزلوا عندنا لعلهم أن يكون عند بعضهم شيء فأتوهم فقالوا لهم أيها الرهط اسددوا الخ ودمسنا له بكل شيء لا ينفعه شيء فهل عندكم من شيء فقال بعضهم هم والله في لافق واحد سكن والله لقد استغنوا كلهم فضيغوا فأتوا أبا رباح حتى يجهلوا التاج ففصلوا عنهم على طابع من أمتهم فأتوا فأتوا عليه

فلا بأس أن يردعه دفاتير ودراهم تقدا ولا غير فيه إذا أخره بعد ذلك (قلت) وهو قول مالك (قال) نعم وإن كانت الزيادة عرضاً أو ورعاً أو ذهباً أو قنصل الأجل فلا يؤخر ذلك من الزيادة شيئاً لأنه يدعه الدين بالدين ويستهل بيعه وسلف وقال غيرهم إن صالح البائع المشتري في العيب الذي طعن فيه المشتري والعبد لم يفت على أن زاده البائع عبداً آخر وهو شا آخر قد فلا بأس به لأنه كان المشتري اشتري منه هذين العبدين أو العبد الأول والعرض الذي يزيد الأثرى لو أن المشتري استغل العبد المشتري فساله الزيادة فزاده عبداً آخر وسلمته لم يكن ذلك بأساً وكان كأنه اشتراهما جميعاً بدراهم إلى أجل فلا يخير في أن يصالحه البائع على دراهم قدداً إذا كان البيع بدراهم إلى أجل أو بدنانير إلى أجل لأنه بمنزلة من اشتري عبداً ودراهم قدداً بدراهم أو بدنانير إلى أجل إذا كان العبد قائماً لم يفت فإن كان العبد قد فلت بتق أو تدبيراً وموت لم يصلح أن يصالحه بدراهم قدداً لأنه كأنه تسلف منه دراهم قدداً بطله أياها إذا حل أجل ما عليه وإنما كان ينبغي أن يسط عنه ما عليه إلى أجل قدر العيب الذي دل عليه

﴿ في الرجل يبيع العبد إلى أجل ثم يأت به فيصالحه من كل عيب في العبد على دراهم يدفعها إليه ﴾

(قلت) أرأيت أن يبتع عبداً في من رجل فأتته فصالحته من كل عيب بالعبد على دراهم دفعتها إليه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يشتري له البائع أمناً اشتري منه كل عيبها بكذا وكذا (قال) مالك لا ينفعه ذلك فإن وجد المشتري عيباً رده (قلت) أرأيت أن قال المشتري أنا اشتري منك كل ميسر في يده وأورجها بكذا وكذا أيجوز هذا في قول مالك (قال) إن كان عيماً معروفًا ظاهراً قائماً أبرأ منه على ذلك جازوا الألبين

ويقروا الحمد لله رب العالمين فكانما شط من فقال فاطمى وما به قلبه فأوفوههم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم أقسموا فقال الذي رضى في ذلك ما أحق نافي النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكره الذي كان قبصر ما أحق ما به تقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره وأذلك فقال وما يدريك أنما رقية ثم قال قد أصبتم أقسموا وأضرروا إلى معكم سهما فضحكت النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فإن الجبل بما كان موجوداً في معاملات جاعليه وأسلاماً فأقر النبي صلى الله عليه وسلم على فعله ولم تعرض لأبطاله مع علمه بذلك ولا فرق بين ما ينسب إلى جازته مشروعه وبين ما يفرض على أجارتهم أيضاً فإن الضرورة تدعو إلى ذلك أشد مما تدعو إلى القراض والمساقة والضرورة مستتاة من الأصول وقد مضى عمل المسلمين على ذلك في سائر الأمصار على قدم الأوقات والأصهار

﴿ فصل ﴾ والجعل أصل في نفسه كالقراض والمساقة ويقاس على الإجارة ولا تناس الإجارة عليه وإن أخذ شهاها

﴿ فصل ﴾ ومن شروط صحة الجعالة أن يكون الجعل معلوماً وأن لا يزداد وأن يكون لا منفعة فيه للجاعل إلا تمامه وأن لا يضرب للعمل للجعل فيه إلا جلاً فإن ضرب به أجبلاً ولم يشترط أن يتركه متى شاء لم يجز واختلف إن اشترط ذلك هذا قوله في المدونة فمن قال يعل هذا التوبة اليوم ولكم درهمان ذلك لا يجوز زالا أن يشترط متى شاء أن يتركه وقد اختلف في تأويل قول سحنون في آخر المسئلة وقد قال في مثل هذا ابن عباس وهو جمل قوله الذي يعتمد عليه فاحصره من أي يدعي أنه جائز أن يؤقت في الجعل يوماً أو يومين دون سراً وقال ابن عمر بن القطن يريد سحنون أنه قال بجمل قوله في الباب في مثل مسألة الباب هو أن يجيز ويضرب له يوماً أو يومين ويشترط عليه أنه متى شاء أن يرد رد وقال سحنون مثل هذا القول وهذا القول جمل قوله الذي يعتمد عليه يريد قول الكتاب وما يشبهه وقوله جمل قوله ينقض الخلاف والخلاف موجوده في رواية

﴿ في الرجل يكون له الدين على الرجل فيصالحه عليه رجل ولا يقول له أنا ضامن أيكون

ضامنا ويصحب عليه الصلح ﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يصالح من الرجل عليه دين فقال للطالب هلم أنا الحائن من حقك الذي لك هل فلان يكفينا وكذا ولم يقل أنا ضامن إن يكون ضامنا ولم يذكر أنه ضامن (قال) قال مالك في رجل أتى بالرجل فيصالحه عن امرأته على ثوبين فألزمه مالك الصلح وألزم الرجل الذي يصالح عن امرأته مسمى للزوج ولم يذكر فيه أنا ضامن لك فذلك مستلحق لا يتبالي قال أنا ضامن أو لم يقل إذا صلح من قسلا له إذا صلح فأما قضى حين صلح عن الذي عليه الحق بما يصح عليه

﴿ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فيصالحه على ما تقدمهم ثم يفتقران قبل أن يقبضا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل ألف درهم فدا فصالحته على ما تقدمهم يعطيني إياها فافتقرت قبل أن أقبضا أ يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم أعاهدناط وهو جائز

﴿ في الرجل يكون له على الرجل الدين من تسليم فيصالحه على رأس ماله

ويفتقران قبل أن يقبض ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل دين من سلم أ صلح لي أن أ صلح على رأس مالي فأقره قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك (قلت) لم (قال) لأن هذا من الدين بالدين (قلت) أ رأيت أن أسلمت إلى رجل في طعام فصالحته على رأس مالي فافتقرت قبل أن أقبض أ يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا في قول مالك

عيسى منه قلت أ رأيت أن قال جفعل اليوم فاجددت عبيرو ويثومتي ماشئت أن تخرج نرجسوك نصف ما جلبت قال لا خير فيه وتأول ابن أبي عمير على سحنون أنه أراد أن أس القاسم أعاد اختلاف قوله على أنها اجارة فمروا اجارة جائزة ومروا اجارة فسد ذلك كله مدخول وأقول ابن أبي عمير دفعه خطأ صراح لأن الجعل إذا سمي فيه أجلا ولم يشترط أن يترك العمل متى شاء لم يجر إيقاع فكيف يصح أن يقال له جفعل قوله الذي يسعد عليه وأما قول ابن القطن فهو بعيد على ظاهر لفظ الكتاب لأن معناه صحيح تصح به المسألة وأما قول ابن أبي عمير فهو بعيد على ظاهر لفظ غير صحيح المعنى لأنها إذا كانت اجارة فهي جائزة ولا وجه لفسادها وانما معنى المسألة عندى أن قول ابن القاسم اختلف إذا قال الرجل للرجل بع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم فقال في الباب أنه جفعل ولا يجوز إلا أن يشترط متى شاء أن يترك تركه قوله قول آخر أن ذلك جائز وهي اجارة لازمة لا جفعل فان باع في بعض اليوم كالمه من الاجارة فحاصل ذلك وقال سحنون أن هذا القول هو الذي يستمد عليه من قول ابن القاسم وهذا القول لابن القاسم قائم من أول الكتاب قال في الذي يبيع من الرجل نصف الثوب على أن يبيع له نصف الآخر ذلك جائز إذا ضرب بثلث الاجل لانه إذا ضرب بثلث الاجل كان اجارة وانما سحنون هذا القول لانه إذا قال بع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم احتل أن يرد على وجه الجعل لو كان جعلا فاسدا واحتمل أن يكون على وجه الاجارة فيكون جائزا وإذا كان الاقط محملا للجوار والفساد متروكا يذهب ما فهو على مذهبه في مسائل كثيرة مجهول على الجواز حتى يبين الفساد من ذلك من أكثرى برأيه على رطبه غنم بأعيانها اجارة عند مجازة وان لم يشترط الخلف خلاف مدح ابن القاسم في هذه المسألة مثل وفيه في المسألة التي حكيناها من أول الكتاب بمثل قوله فمن قال بع لي هذا الثوب ولك درهم إن ذلك جائز عمله على الجعل فأجازه مع احتمال أن يرد بذلك الاجارة فكون فاسدا دلي به ضرب ط

﴿ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم ديناً جاداً فصالح على أن يأخذ مكانها زبواً أو مبرجة ﴾

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم جاداً يصلح لي أن أخذ مكانها زبواً أو مبرجة في قول مالك (قال) قال مالك لا يتفق الرجل الزبواً هذه التي فيها النحاس المحمول عليها (قال) مالك وإن فيها أيضاً فلا بأس به أن يشتري بها ولا يبيع (قال) ابن القاسم ولا أعلم الذي كره من شرائها ومن بيعها إلا من الصيارفة فلا أدري أكره بيعها لجميع الناس أم لا والذي سأله عنه في الصيارفة (قال) مالك وأرى أن يقطعها (قال) ابن القاسم أرى هذا الصلح جائزاً إذا كان لا يخر بها أحد أو كان يأخذها فيقطعها

﴿ في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجسده أياه فصالحه منه على عبد غيره أن يبعه مراً بجهة ﴾

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل مالا فيصعدني فصالحني من ذلك على عبد وقبضته أبيعوز أن أبعه مراً بجهة في قول مالك (قال) قال مالك في عبد اشتراه سيده بدنازير فتقدم في تلك الدنانير فغيره الميرز ذلك مراً بجهة حتى يبيع ما يحدوا أنا لأرى بالبيع في مستهلك مراً بجهة بأسا إذا بين ولا يجوز له إذا لم يبين وإن باع ولم يبين رد البيع إلا أن يشترط البيع فيكون له القيمة (قال) مالك ولو اشتراه بدين كان له على رجل لم يصلح لي أن يبعه مراً بجهة حتى يبين ذلك فمثل ذلك هذا (قلت) أرايت لو اشتريت ثوبين بدنازير صفقة واحدة أو أسلمت فبهما صفقة واحدة ثم قبضتهما أو لم أقبضهما أبيعوز أن أبيع أحدهما مراً بجهة على نصف الثمن إذا كان صفقة الثوبين سواء (قال) أما إذا كان اشتريتهما بأعيانهما فلا يجوز ذلك أن تبيع أحدهما مراً بجهة وإن كانت قيمتهما سواء وصفتهما سواء لأنهما استحق أحدهما الميرز على صاحبه وإنما يرجع عليه بالذي يبيعه من الثمن وقد تختلف الأسواق والقيم وإن كانت صفتهما واحدة وأما إذا كان سلعت فيهما صفقة معلومة فلا بأس

أجلاهما كان هذا القول جارياً على مذهب سحنون اختاره طائفة من فقهاء مالك قال فيه أنه جليل قوله الذي يعتمد عليه ولو بين فقال أستاذكم على أن تبيع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم جزأين فأجابني بغيره أيضاً فقال أجابك على أن تبيع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم لم يجزأين فأجابني بغيره متى شاء أن يترك ذلك وإذا لم يقع بيان ففهي مسألة الكلاب التي اختلف فيها قول ابن القاسم والمسألة تنقسم على هذا فلا قسم ثلاثة فهذا أولى ما يحمل عليه هذه المسألة ولم أجد لغيري وهو صحيح بين لا ينبغي أن يلتفت إلى ما سواه ومسألة فخص الزبون من هذا اللام قدر ذلك وكذلك الخلاف الحاصل بين ابن القاسم وأصحابه فمن باع من رجل داراً على أن يتفق عليه حياته جاز على هذا الأصل ومن مثل هذا كثيراً والله التوفيق

﴿ فصل ﴾ وقد اختلف هل من شروطه أن يكون للجاحل فيه منفعة أم لا على قولين

﴿ فصل ﴾ وليس من شروطه أن يكون العمل المجهول فيه معلوماً بل يجوز في المعلوم والمجهول

﴿ فصل ﴾ ولا يلزم المجهول له العمل وله أن يتركه شرع فيه أو لم يشرع ولا يمتنع له الاشتغال بالعمل واختلف في الجاحل في قيل أن الجاحل يلزمه بالعمل ولا هذا ذهب ابن حبيب في أحد قوليه وهو ظاهر رواه عيسى عن ابن القاسم في الجاهل والجاهل لا يلزمه حتى يشرع المجهول له في العمل وهي رواية على من يزاد عن مالك ورواية أشهب عندنا ضاحك تضمنين الصناعات من العتية ومذهب سحنون وهو أظهر القولين لأنه لما كان المجهول له لا يلزمه وجب أن لا يلزم الجاحل إلا أن يشرع المجهول له في العمل فلا يبطل عليه عمله وبوجه القول الأول وهو أن الجاحل لما كان مخرج معلوماً لم يجر أن يكون مجهولاً لزمه ولما كان الذي يخرجه العامل في الجاهل يجرز أن يكون مجهولاً لجاهل أن يرجع عنه متى شاء ولم يلزمه ألا ترى أن الأحرار لما كانت معلوماً معلوم لزمتهما جميعاً معلوم لكن لا أحدهما الرجوع

أن يبيع أحدهما بمائة إذا أخذته على الصفة التي اشترى بها عليها ولم تبجز عنه في الصفة وذلك أنه لو استحق أحدهما فلا يرجع عليه بثله على كل حال مضمونا فلا بأس به أن يبيعه بمائة (قلت) وعلى من اشترى منه من العروضا إذا اشترى بثنتين صفقة واحدة ووصفهما واحدة اشترى بثمن برذه من قيمتهما سواء وصفتها سواء أو شاتين أو بعبرين اشترى بهما بأعيانهما ولم أسلف فيهما فلا يجوز لي أن أبيع أحدهما بمائة ولا على التولية ولا على حصة قيمته من الثمن إن كانت قيمتهما مختلفة إذا كانت سلما بأعيانها (قال) نعم (قلت) وما أسلمت فيه من ذلك فهو على ما قلت يجوز لي أن أبيع أحدهما بمائة قبل أن أقبض وبعد أن أقبض يجوز لي في الصفقة إذا كانت صفقتها سواء (قال) م (قلت) فإن أسلمت في حصة وقبضتها أو اشترى حصة أو شيئا مما يكمل أو يوزن مما يوزن على شرب أو مما لا يوزن على شرب لا يجوز لي أن أبيع نصفه بمائة على نصف الثمن أو بدنه بمائة على ربع الثمن في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم فمضى من قرض فيصالحه من ذلك على مائة درهم فيدفع إليه خمسين ويضربان قبل أن يقبض الخمسين

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل مائة درهم بصفة من قرض فصلته من ذلك على مائة درهم فمضى خمسين درهموا فترقا قبل أن أقبض الخمسين الأخرى أتجز حصة ما تمكنت من ذلك في قول مالك (قال) لا تجوز حصة ما قبضت ولا حصة ما لم تقبض ولا يجوز من ذلك شيء ورد الدراهم ويكون الطعام عليه على حاله الآن أن يكونا معا قرضا الشيء القريب ثم أتاه ففقدته مثل أن يذهب إلى البيت فأناه ببقية الثمن فيدفعه إليه أو ما أشبه هذا فلا بأس لاني سألت مالك عن الرجل يكون له على الرجل الدين الذهب والورق فيقطع طعاما سيئه في حانوته ويرشوه إلى الدين بكذا (قال) فلا بأس به فكذلك هذا إذا كان يذهب معه إلى البيت فينفقوا إلى السوق وما أشبه ذلك فلا بأس به

(فصل) فعلى هذا إذا مات الجاعل قبل أن يشرع المجهول له في العمل على قول ابن حبيب وظاهر رواه عيسى عن ابن القاسم أو بعشر وعده في العمل على رواه علي بن زياد وأشهب عن مالك يأن ذلك وورثته ولا يكون لهم أن ينعخوا المجهول له من العمل فإن مات المجهول له بعد أن شرع في العمل أو قبل أن يشرع فيه على أحد القولين نزل وورثته منزلة ولم يكن للجاعل أن ينعهم من العمل وروى أسبغ عن ابن القاسم خلاف هذا في الجاعل في قضاء الديون فجعل موب المجهول له كوت المقارض إن كان قد شرع في العمل نزل وورثته ونزله إن كانوا أمناه وإن كان لم يشرع في العمل ولا مضى منه شيئا فلا حق لورثته وقال إن الجعل ناقض يموت الجاعل مات فبطل شروع المجهول له في العمل أو بعده فمضى به في هذا الطرف يحمل القراض ولا يحمل الجعل في حق الجاعل له الزوم الجاعل له بالعمد أو شرع المجهول له على ما قدمناه من الاختلاف في ذلك وأما اشتراطه في موت المجهول له فلا مانه في الورثة فصحيح لا ينبغي أن يختلف في ذلك لأن هذا مما ينبغي فيه الأمانة

(فصل) وليس من شرط صحة الجعل أن يكون في العليل وإن كان قد قال ذلك عبد الوهاب وغيره فليس صحيحا وإنما الصحيح أنه جائز في كل ما لا يصح للجاعل فيه منفعة إلا بتمامه كما قدمناه كان فلا لا وكثيرا وغير جائز فيما يكون للجاعل فيه منفعة قبل تمامه كان قليلا أو كثيرا وكذلك قال ابن المواز إن الجعل على حفر الآبار لا يجوز إلا بمثل من الأرضين لأن ما عاك من الأرضين إن ترك المجهول له العمل بعد أن حفر بعض البئر انتفع الجاعل بماله منها بوجوه كثيرة من وجوه المنافع وما لا يملك من الأرضين لا تقع للجاعل فيما حفر المجهول له منها إن لم يتم حفرها فإن لم يكن للجاعل في العمل المجهول فيه منفعة إلا بتمامه جاز الجعل

في الرجل يكون له على الرجل ارب خطه وعشرة دراهم فصالحه من ذلك على أحد عشر درهما

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل اربا من خطه وعشرة دراهم فصالحه من ذلك على أحد عشر درهما  
أبيع هذا أم لا في قول مالك (قال) لم أسع من مالك فيه شيأ ولا أرى به بأسا إذا كان الطعام قرضا كان  
الطعام من بيع فلا يصل

في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على مائة دينار ودرهم

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم فصالحه من ذلك على مائة دينار ودرهم أبيع  
ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) نعم أجاز هذا وهو لا يبيع مائة دينار ومائة درهم بمائة دينار ودرهم (قال) لأن  
الشيء المائة دينار والمائة درهم إذا قلنا له الذي عليه الدين أعطى مائة دينار ودرهما فهذا جائز لأنه أخذ مائة  
دينار كانت له عليه وأخذ درهمين المائة درهم التي كانت له ترك تسعة وتسعين درهما فمستلث في الدين  
أنما هو قضاء وهضيمة ومستلث فيه إذا كانت مائة الدقة كلها حاضرة وأنما هو صرف وأنما هو بيع  
فلا يجوز أن يبيع الذهب بالذهب إلا متلا محض وقد وصفت لك ذلك في قول مالك إذا اجتمع الصرف في صفقة  
واحدة ذهب وفضة بذهب أو بذهب وفضة فلا يجوز ذلك (قلت) ولا يجوز في الصرف في صفقة واحدة  
أن يكون ذهب وفضة من عند أحد درهمين عند الآخر ذهب وفضة أيضا الذهبان سواهما الفضتان سواء  
(قال) نعم لا يجوز هذا في قول مالك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب متلا محض فإذا كان  
ذهبا وفضة بذهب وفضة فليس هذا ذهب بذهب لأن معه ههنا فضة فلهذا حصص من الفضة والذهب  
والفضة حصص من الذهب والفضة فلا يجوز هذا وهو مثل الدين في مستلث أعماله وقضاؤه فلا بأس  
بذلك (قلت) وسواء كان هذه المائة الدينار والمائة الدرهم مائة دينار والمائة الدرهم مصارفة يعني  
مراطة أو عددا فلا يجوز ذلك (قال) نعم

فيا ساعلي قول الله تعالى لمن جاء به حمل مبهر وأنا بزعيم لانه انما يأت المحجول له في الطلب بالمطلوب لم يتشع  
الجاعل بقيامه في الطلب وهذا بين

فصل في وقوله انما جاز ملك الجعل في الشيء ليس مثل التوب رائد بين وقرانه ان الكثير من السلع يصنع فيه  
الاجارة ولا يصنع فيه الجعل والقبول به في الجعل والاجارة تعابير يذهب لك في البيع خاصة لأن الكثير  
من السلع اذا جاعل على بيعه لودعهما اليه وأذن في دفعها وصرفها اليه كان الجاعل قد اتفق بحفظه لمادة  
كونها بيده ولو لم يدفعها اليه لما جاز الجعل اذا جعل له في كل ثوب به منه اجارة سمي ولزم الجاعل الجعل في  
بيع جبهها الا ترى أن الجعل في الشراء على الثياب الكثيرة جائز اذا لم يتولى خطها وكما باع الجاعل شيأ سلمه  
الى الجاعل ووجب له فيه جبهه ولو شرط الجاعل في الشراء على المحجول له أن يمسك الثياب وتكون في أماته  
وقضه حتى يتم شراء العدد الذي جاعله عليه لم يجر للعلة التي قد مناهها وهذا كله بين

فصل في الاعمال تنقسم على ثلاثة منها ما يصح فيه الجعل والاجارة ومنها ما لا يصح فيه الجعل ولا الاجارة  
ومها ما لا يصح فيه الجعل ونصح فيه الاجارة فأما ما يصح فيه الجعل والاجارة فكثر من ذلك مع الثوب والثوبين  
وشد الثياب القليلة والكثيرة وحرق الآبار وقضاء الديون والمخاصمة في الحقوق على أحد قول مالك وقد روي  
عنه أن الجعل في الخسومة لا يصح وأما ما لا يصح فيه الجعل ولا الاجارة فتروعان أحدهما لا يجوز للمجمل له  
فعله والثاني ما يلزم فعله أو ما لا يصح فيه الاجارة ولا فعله فيه الجعل فكثر أيضا من ذلك خطاطة الثوب وخدمة  
الشهو وبيع السلع الكثيرة والسلعة الواحدة التي تباع من جاعل ويعلم أن الثمن فيها موجود أو على أن تباع  
بلدوما أشبه ذلك مما يفي الجاعل فيها منفعة أن لم يتم المحجول له العمل



(في الرجل يدعي قبل الرجل الثاني فيصالحه على ما تقدمه فينفقه  
خسب درهمين ثم يفرق قبل أن ينفقه الحسين الأخرى)

(قلت) أرايت لو أن رجلا دعي قبل رجل عشرة دنانير فصالحه على ما تقدمه فينفقه حسين درهمين ثم اقترقا  
قبل أن ينفقه الحسين الأخرى أو صرف رجل من رجل عشرة دنانير بما تقدمه فينفقه الحسين ونهض  
العشرة دنانير ولم ينفقه الحسين الأخرى ثم اقترقا اتفقا الصفة كلها ثم يبيع حصة النقد ويطلب حصة  
ما تأخر من النقد في قول مالك (قال) سألت مالك عن رجل ابتاع من رجل بما تقدمه فينفقه حسين درهمين ثم اقترقا  
فنفقه حسين دينار أو آخر الحسين إلى رجل أجل الطعام قضيه أباه أو يستوفى الطعام (قال) مالك الصفة  
كلها متقدمة ولا يبيع بينهما والصرف أيضا إذا وجدت الصفة فهي متقدمة ولا يشبه هذا الذي صار فيه  
ثم يصيب بينهما بوفاء إذا أصاب فيها زرعًا غير من الصفة حصة ما وجد من الزرع بوفاء وان كان درهما  
واحدا اتفقا صرف دينار وان كان درهمين اتفقا صرف دينار واحد حتى يتم صرف الدينار فما زاد فلي  
ذلك تبي وهذا كله قول مالك وكذلك الصلح حرام لأجل

(في الرجل يصالح غيره به من دين له عليه لا يرى كم هو)

(قلت) أرايت لو أن لي على رجل دراهم سبعا جميعا وزنها لا تدري كم هي كيف يصنع في قول مالك (قال)  
يصطلمعان على ما أجب من ذهب أو ورق أو عرض أو نعالان لأن لمزة في الذهب والورق والعروض  
سواء لأنه في الدراهم يتعرف أن عليه أقل من حقه أو أكثر كذلك الذهب والورق ولا ينبغي له أن يؤتمره  
بما صالحه عليه من الأشياء كلها من ذهب أو ورق أو عرض وان أخر دخله الخطر والدين بالدين

(فصل) واختلف في الجعل الفاسد إذا وقع قيل أنه يرد إلى حكم نفسه فيكون له جعل مثله أن  
كان أم العمل وان كان لم يتم فلا شيء له وقيل أنه يرد إلى حكم غيره وهي الاجارة فيكون له الاجارة مثله أنهم العمل أو  
لم يتم وقيل أنه يرد إلى اجارة مثله في بعض المسائل وإلى جعل مثله في بعضها كالتراض الفاسد قيل أنه يرد إلى  
حكم نفسه وهو قراض المثل وقيل أنه يرد إلى حكم غيره وهي اجارة المثل وقيل أنه يرد إلى قراض الفاسد في بعض  
المسائل إلى قراض مثله وإلى اجارة المثل في بعضها وهو مذهب ابن القاسم وقد يأتي في الجعل الفاسد أقوال  
خارجة عما أسلفناه وهذا هو الصحيح

(فصل) ولا يجمع الجعل والاجارة لأن الاجارة لا تنفذ إلا بالمعروف والمعلوم والجعل يجوز فيه الجهل  
فهما أصلان مفترقان لا يفتان أحكامهما متى جمع بينهما فاسدا وقد روي عن سحنون أنه أجاز المعارسة  
والبيع وهو من هذا المعنى وبالله التوفيق

(ثم كتاب الجعل والاجارة والجهل لله وحده)

(كتاب الرواحل والدواب)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الله عز وجل ولا أعلم خلقكم فيها دف ومناقع ومنها تأكلون ولكم فيها مجال حسد بريحون وحين  
تسرحون وتحمل أنما لكم إلى بالدم تكثر فوالله البسه الأبيض الاخر ان ربكم رؤف رحيم وقال والحيل والبيال  
والخير اتركوهواؤزينة ويخلق ما لا تعلمون وقال بل شاء الله الذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلل  
والانعام ما تركبون الله وواعلى ظهوره تم تذكروا نعمه فكم إذا استرتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر

﴿ في الرجل يدعي قبل الرجل حقا فيصالحه على ثوب يشترط عليه صيفه أو بصالحه

على عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة ﴾

(قلت) أ رأيت أن ادعت على رجل حقا فصالحني على ثوب يدفعه إلى ويشرط عليه صيفه (قال) هذا ينفذ الدين بالدين لأن الصبيح الذي اشترط ليس صابلا (قلت) فتفسخ الصفقة كلها (قال) نعم وهذا قول مالك في البيوع لأن مالك قال من كان له على رجل دين فلا يفسخه إلا في شيء يقضيه ولا يؤخره (قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل حقا فصالحته على عبد على أني بالخيار يوما أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أيام (قال) ملك من كان له على رجل دين وأخذ به عبدا على أنه بالخيار لم يصلح ذلك ولا يصلح أن يفسخ دينه إلا في شيء يتجهل ولا يكون فيه تأخير فهذا الملك على الصلح

﴿ في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم قد حلت فيقول اشهدوا إن أعطاني

مائة عدد الحل فالتسعة مائة والألف مائة كلها عليه ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل ألف درهم قد حلت فقلت اشهدوا إن أعطاني مائة درهم عند رأس الهلال فالتسعة مائة درهم وإن لم يسطني فالألف كلها عليه (قال) قال مالك لأجل هذا أن أعطاه رأس الهلال فهو كآل ويضع عنه تسعة مائة لم يسطر رأس الهلال فالحل كله عليه

﴿ في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ومائة درهم حقة فيصالحه من ذلك على مائة درهم

وعشرة دراهم على أن يجعل له العشرة ويؤخره بمائة إلى أجل ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حقة فيصالحه من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم على أن يجعل لي العشرة دراهم وأؤخره المائة درهم إلى أجل أيجز زهدا في قول مالك (قال) لم أسمع من

لنا هذا وما كتبه مقررنا وإنا نرى نالته قبلون وقال تعالى الذي جعل لكم الأمان لتركبوا منها فإمنا ومنها ما لا تكون وبلغوا عليها حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلانة فعملون وقال تعالى وإن في الناس لالحج بأثر رجاء وعلى كل ضامر أن يثمن من كل فجح عميق وقال وهب الذي يسيركم في البحر حتى إذا كنتم في الفلانة جريتم بهم برح طيبة وفرحوا بها وقال تعالى ولقد ذكرنا نبأ آدم وحواء في البر والبحر

﴿ فصل ﴾ فليكن الله تعالى الأمان والحواء فذلها لنا وأباح لنا تسخيرها لنا لانتفاعها راحة منه بنا وما ملك للإنسان وجار له تسخير من الحيوان فكذا أؤله جائز باجتماع أهل العلم لا اختلاف بينهم في ذلك

﴿ فصل ﴾ والكرامة من الصفوة اللازمة يلزم المستكبر بين الكرامة الصفوة لا يكون لاحدهما خارق في ذلك إلا أن يشترط أحدهما الخيار في ذلك كلبيع سواء لانه ممن ومثمن فلا يجوز فيه العرد والمجهول فلا يصح إلا معلوما في معلوم ولا بد من نسبة الكرامة ضرب الأجل أن أكثرى له أبعده ما أو تسببه المسافة أن أكثرها إلى موضع ولا بد من نسبة في الجمل على الدابة أو ما يسخر هافيه إلا أن يدخل في ذلك على عرف قد علمناه فيقوم العرف في ذلك مقام التسمية

﴿ فصل ﴾ فإن أكثر الدابة وضرب الكرامة أجل أو يسمى موضعا أو دين محلا لأن ذلك من باب مدتين في مدة فصار مائة مائة صلى الله عليه وسلم من يعتق من في ربيعة ومن شرطين في بيع وسرى على قولين أحدهما أن الكرامة فلا يفسخ وإن مات كان للمكرى كرامة له على سرعة السير وابطأته والثاني أن الكرامة جائز ولا يفسخ ويكون للمكرى الكرامة المحمي أن بلغ الموضع الذي سباه في الأجل الذي وقاه وكراه مثله أن لم يبلغ إليه في الأجل وهذا إذا كان الأجل واسعا يعلم أنه بذكر الوصول إلى الموضع الذي سباه فيه إلا أن

مالك فيه شيئا وهذا لا يجوز (قلت) لم لا يجوز هذا كون العشرة دراهم بالمائة؛ وأرو تكون المائة دراهم  
كأنه أخرها عنه وقد جازى في المسئلة الأولى قال مالك لأن شبه هذه المسئلة (قلت) لم (قال) لأن  
المسئلة الأولى إنما أخذنا حقيقته وأخذنا بما نأخذ كرت من العشرة الدراهم وترك الله تأنيرو وهذا  
إنما صلح بما أخذوا بما أخر عن جميع ما كان له فجزى ما أخذوا ما أخر في جميع ما كان له عليه فصار العشرة  
الدراهم حصه من التناوير ومن الدراهم وصار لما أخذ من المائة دراهم حصه من الدراهم ومن الله تأنيرو التي  
ترك له فلا يجوز هذا ويدينه بيع وسلف (قلت) ولم لا يكون هذا قد جرى في المسئلة الأولى كما جرى في  
هذه (قال) لا يجوز في مسئلتك قلنا جرى في هذه

ثم كتاب الصلح من المدونة الكبرى بوليده كتاب تضمين الصانع

(في اسم القمار من الرجم)

(في القضاة في تضمين الحائث إذا عدى)

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن دفعت إلى حائض غزلا فيجبهه سبعين ثمان فيسجعه لي ستاق سبع  
فلدت أن أخذه أ يكون لي ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون الحائض أجرو كله (قال) ثم  
يكون الحائض أجرو كله (قال) سحنون وقال في غيره يكون له من الأجر مباحا مع عمل (قلت) فان  
أردت أن لا أخذه منه وأضمن الحائض (قال) ذلك لك (قلت) أأضمنه قيمة العزل أو غزلا مثله  
(قال) عليه قيمة العزل ولا يكون عليه غزل منه (قلت) أأضمنه عن مالك (قال) لا أخضه عن  
مالك السابعة (قلت) أ رأيت أن أسهلكت لرجل غزلا أ يكون على قيمته أو مثله في قول مالك (قال)

يقصر أو يفرط وأمان كان الأجل ضيقا يمكن أن يصل فيه إلى ذلك الموضع وأن لا يصل فلا يجوز الكر أو باقى  
وكذلك إذا قال له إن بلغت إليه إلى أجل كذا وكذا ففك كذا وكذا وإن لم يصل إليه إلى أجل كذا وكذا ففك كذا وكذا  
لا يجوز تأخيرا أو يسبق ففك ففك بالسير كان له كرامته ما قلما بلغ على سرعة السير أو بطاؤه عندا بن القاسم وعلى  
قول غيره في كتاب الجعل والأجارة لا ينتقض من الأقل ولا يزداد على الأكثر والشيوخ في قول غيره المذكور ثلاثة  
وجوه من الأول أحدها أنه لا ينتقض من الأقل ولا يزداد على الأكثر سواء بلغ في الأجل أو لم يبلغ والثاني  
أنما بلغ في الأجل ولكن كراء مثله أكثر من أ كراء الكرايين كان له وان لم يبلغ في الأجل ولكن كراء مثله أكثر  
من أ كراء الكرايين لم يزد على الكرايين وإن كان كراء مثله أقل من أقل الكرايين لم يكن له إلا ذلك وهذا  
ثأويل ابن أبي زمنين والثالث أمان بلغ في الأجل لم ينقص من أ كراء الكرايين إن كانت القيمة أقل منه  
ولأنه يدعيه إن كانت أكثر منه وإن لم يبلغ في الأجل لم ينقص من أقل الكرايين إن كانت القيمة  
أكثر منه

(فصل) وكراء الراجل والرواحل على وجهين أحدهما أن يكون مصموما والثاني أن يكون معينا وأما المعين  
فهو أن يقول أ كرى مثلنا بثلث هذه أو راحلتك هذه قال فيها أول من يزل أو داسل القلابة أو راحلتك القلابة  
وذلك جائز بالنقد وإلى أجل أو تسرع في الركوب أو كان أعيا رب إلى الأيام كعشرة ونحوها قال مالك وقال  
ابن القاسم لا يصحني إلى عشرة أباهم يدا إذا خدوهذا إذا كانت الدابة أو الراحلة حاضرة وأمان كانت غائبة  
فلا يجوز تصحيل النقد لأن النقد لا يصلح في شراء العائب وأمان أ كرى الدابة أو الراحلة فيها على أن لا يركبها  
إلى فوق العشرة الأيام قال في المدونة إلى ثلاثين يوما أو نحوها فلا يجوز الكر أو بالنقد ويحوز مير النقد وقال  
غيره لا يجوز الكر أو أن لم ينقد لأن من التحجير

قال مالك من استلم رجل ثوباً بفضله قيمته ظاهري في الغزل عليه قيمته ولا يكون عليه مثله (قال) سحنون الغزل أسهل الوزر من تصدي على وزنه عليه مثله

### (القضاء في تضمين الصناع)

(قلت) أرايت لو أقيت دفعتم إلى قصارتو بالسلة فضله أو دفعتم إلى خياط ثوباً ليخطه على فقل ثم ضاع بعد ما فرغ من العمل فطردت أن أضمنه في قول مالك كيف أضمنه أقيمته يوم قبضه مني أم أدفع إليه أجره وأضمنه قيمته بعد ما فرغ منه (قال) سألت مالكا أو سمعت مالكا يسأل عن الرجل يدفع إلى القصار الثوب فيفرغ من عمله وقد أحرقه أو أفسده ماذا على العامل (قال) قيمته يوم دفعه إليه ولا ينظر إلى ما أتاه به صاحبه فإيا كان أو رخصا (قلت) أرايت أن قلت أبا أضمنه قيمته مقصود لو أودى إليه الكراء (قال) ليس لك أن تضمنه إلا قيمته يوم دفعته إليه أيضا (قال) وسألت مالكا عن الخياطين إذا أفسدوا ما دفع إليهم (قال) عليهم قيمة الثياب يوم قبضوها (قلت) أرايت أن فرغ الخياط أو الصانع من عمل ما في يده ثم دعا صاحب المتاع فقال هذا متاعك فلم يأت صاحب المتاع حتى ضاع المتاع عند الصانع (قال) هو ضامن على حاله (قلت) أرايت أن دفعتم إلى قصارتو بالقمصره فقصره فضاع الثوب بعد القصار فطردت أن أضمنه قيمة ثوبي كيف أضمنه في قول مالك (قال) قال مالك تضمنه قيمته يوم دفعته إليه (قلت) ولا يكون لي أن أضمنه قيمته مقصود لو أفسده كراء قصارتو في قول مالك (قال) لا (قلت) أرايت أن استأجرت خياطاً يقطع لي قميصاً ويخطه لي فأفسده (قال) قال مالك إذا كان الفساد بغير فضله قيمة ما أفسدوا من كل الفساد كثيرا ضمن قيمة الثوب بكون الثوب بالخطاط (ابن) وهب قال وقال مالك إنما يضمن الصناع ما دفع إليهم مما يستعملون على وجه الحاجة إلى أعمالهم وليس ذلك على وجه

(فصل) وهذا الكراء المعين ينسخ الكراء فيه عرت الرحلة أو الدابة فإن ماتت في بعض المسافة فأراد أن يسطيه دابة أخرى يبعثها يبلغ بها إلى متى غاية فإن كل لم يقدف ذلك جائز له كراء مبتدأ وإن كان قد قد لم يجز لأنه فسخ الدين في الدين فسخه فيجب له الرجوع به من قبضة رأس ماله في رحلة يركبها إلا أن يكون ذلك في مفارقة بحيث لا يبعد الكراء في جواز ذلك للضرورة قال ابن حبيب كبيع زللمضطراً على الميتة وهذا على مذهب ابن القاسم وأما على مذهب أشهب فذلك جائز لا يميز زله أن يتحمل من دين له على خدمة معين منه أو كراء دابة يبعثها ولا يرى ذلك من فسخ الدين في الدين لأنه إنما تفعل إلى الانتفاع شيء معين فجعل قبضه إياه لاسية فاما المتافع ولا يجر أن يكرى منه على حصيلته الرجوع عليه من الكراء كراء مضمونا باتفاق من ابن القاسم وأشهب وغيرهما

(فصل) فإن قلنا رب الرحلة في الكراء المعين فالكثير أحق بها إلى متى غاية قبضها أو لم يقبضها فقد الكراء أو لم ينفقه

(فصل) وأما كراء الدابة المضمونة أو الرحلة المضمونة وهو أن يقولوا كرفي دابتي أو رحلتك فانه يجوز أيضا بالتفدوا إلى أجل إذا شرع في الركوب وإذا تكارى كراء مضمونا إلى أجل كل تكارى إلى الحج في غير إبانة فالتقياس أنه لا يجوز إلا لتعجيل الكراء لانه كالمسلم التابت في الذمة فلا يجوز إلا لتعجيل رأس المال إلا أن ما لا كاره الله قد خفف لأن الأكراد قد قطعوا بالناس وقال كم من كرى قد هرب وترك أصحابه فأجاز تأخير الكراء لانه الضرورة واستحب أن ينفد أكثر الكراء أو نحو ذلك

(فصل) ولا ينسخ الكراء بموت الدابة في الكراء المضمون إلا أن المكري إذا قدم إلى المك تولى دابة فركبها فليس له أن يسد لها فته الأبرياء فإن قلنا المكري كل المكري أحق بها إلى متى غاية إذا كان

الاعتياز لهم والامانة ولو كان ذلك الى امامتهم لم تكن أموال الناس وضاعت قبلهم واجترأ على أخذها ولو تركوها لم يجدوا مستغنيا ولا يحدوا غيرهم ولا أحد يعمل تلك الاعمال غيرهم فضمنوا ذلك ما لمعه الناس وما يشبه ذلك من منقعة العامة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح حاضر بلا دولة تلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق فلما رأى أن ذلك يصلح العامة أمر فيه بذلك (ابن) وهب عن طلحة بن أبي سعيد أن بكير بن الاتح حدثه أن عمر بن الخطاب كان يضمن الصناع الذين في الاسواق وأنصبوا الناس ما دفع اليهم (سحنون) عن ابن وهب عن رجل من أهل السلم عن عطاء بن يسار ويحيى بن سعيد وريعة وابن شهاب وشريح مثله وقال يحيى بن سعيد لما زال الخلفاء يضمنون الصناع (ابن) وهب وأخبرني الحرث بن نيهان عن محمد بن عبيد الله عن علي بن الأفران شريحاً عن سباطة أخت بنته نو بدع اليه وقال الحرث بن نيهان عن عطاء بن السائب قال كان شريح يضمن الصباغ والقصار

#### القضاء في تضمن الصناع ما أفدأ برأؤهم

(قلت) أرأيت القصار إذا أفدأ جبره شيئاً أ يكون على الجبرئى أم لا (قال) لا نرى على الجبرئى فيما أوتى على يده إلا أن يكون شحيح أو فرط أو تعدى (قلت) ويكون ضمان ذلك القصار على المصار (رب التوب (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأي

#### القضاء في تضمن الخباز إذا احترق الخبز

(قلت) أرأيت الخباز الذي يخبز بالاجر للناس في القرن أو التثرو فاحترق الخبز يضمن أم لا (قال) سأئنا ما كان الخباز يخبز في الأفران يضمنون أم لا (قال) قال مالك لا ضمان عليهم إلا أن يكونوا عروا ومن أنفسهم فلم يخبزوا الخبز فاحترق فيضمنوا وفرط فلم يخرج الخبز حتى احترق ثم لا يضمن وأما إذا لم يفرط ولم يفر من نفسه فلا ضمان عليه (قال) مالك لأن النار تعلب وليست النار كبرها

قبضها وإن كان يبدل دوابه فتحته فهو أحق بها إن كانت فتحته يوم التقيس وإن كانت يوم التقيس قد نزل عنها أو خرجت الى الرعي فليس ذلك بجمع لهن أن يكون أحق بهما من العرماء قاله ابن القاسم في سماع سحنون من كتاب المديان وعن محمد بن الموارق قول ابن القاسم هذا وقال أعلييب أن يكون أحق بها إذا كانت مبيته وهو معنى قول غير ابن القاسم في الكتاب ليس الراحة بعينها كالمضمون وقد تأول أن معنى ذلك في اختلافها في الكراء المتقدم المسائلين جيبوا احتمال إعادة قوله المذكور على كل واحد منهما

(فصل) وأما أن قلن المكبرى قبل أن قبض المكبرى القابلة في الكراء المضمون وهو أسوة العرماء بحاصهم بقيمة الكراء يوم الحصاص لا يوم الكراء فصار له أكرى له به وما بقي اتبعه به ديناً في ذمته قال مجور وسواء تعد الكراء أو لم يتعد إلا أنه إن لم يتعد غرم الكراء ثم حاص فيه الغرق ما في سائر ماله فإن صار له نصف الكراء أتبعه بنصف المخرقة وليس بالثمن

(فصل) فإذا قلنا أن الكراء على وجهين مضمون ومعين فلا يخلو عقد الكراء من ثلاثة أوجه أحدها أن يضع على معينين وإن نص ذلك أن يقول أكرى مثلك هذا بثلث هذه أو بثلث الثلاثة قال بعينها أو لم يقل الحكم في ذلك سواء الثاني أن يضع على مضمينين بيان وذلك أن يقول أكرى مثلك هذا بثلث بعلداً أو جلدلاً أو راحة مثنته كذا وكذا من غير أن يسميها أو يثير إليها والثالث أن يعرى المقدر في ذلك من البيان وذلك أن يقول أكرى مثلك هذا بثلث أو جلدلاً أو راحة بثلث لا يزيد على ذلك فأما الوجهان الأولان فلا كلام فيهما لهما فلم يضمن

**القضاء في الصباغ يخطئ في صبغ الثوب بغير أمر به**

(قلت) أ رأيت الرجل يدفع إلى الصباغ الثوب فيخطئ به فيصبغه بغير الصبغ الذي أمر به (قال) صاحب الثوب بغير أن أحاطه قيمة الصبغ وإن أحب ضمنه قيمته يوم دفعه إليه

**القضاء في القصار يخطئ بثوب رجل في دفعه إلى رجل آخر فيقطعه المدفوع إليه ويخطئه ولا يعلم ثم يعلم بغيره - به أن يأخذه**

(قلت) أ رأيت أن دفع إلى قصار ثوباً بالقصره فأخطأ فدفعه إلى غيره بما قصره قطعه الذي أخذه قيصاً وخطئه ثم علمنا بذلك وقد كان دفع إلى ثوباً بغيره فأردت أن أرد إليه الثوب وأخذتوني (قال) ذلك لك (قلت) وإن كان الذي قطعه قنطاطه فما (قال) نعم وإن كان قنطاطه (قلت) فإن أراد أن لا يأخذتوني بموأن يضمنه القصار (قال) ذلك له عندك (قلت) فإن أراد أن يضمن الذي قطعه قيصاً يكون له ذلك (قال) لا ولا يأخذه أيضاً من الذي قطعه إن أراد أن يأخذ حتى يدفع إلى الذي قطعه أجر خياطته فإن أبي أن يدفع الخياطه كان الذي خطئه غير أبي أن يدفع إليه قيمة ثوبه بصحها أو يدفعه إليه غير خطئه فإن دفعه إليه كان صاحب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وإن شاء ضمن القصار قيمته وليس خطؤه بالذي يضع عنه قيمته إذا أسلمه الذي قطعه (قال) سخرن إذا أبي أن يسطيه أجر الخياطه لم يكن له إلا أن يضمن القصار قيمة ثوبه بطن ضمن القصار قيمة ثوبه بطن القصار أعط الخياط أجر خياطته فإن أبي قيل للذي خطأ الثوب أعطه قيمته ثوبه بغير محيط فإن أبي كذا لم يكن هذا قيمة ثوبه هو خياطته (قال) وقال سائر في رجل اشترى ثوباً خطأ، ألتابع فأعطاه ثوباً بغيره وطلعه المشتري وخطئه (قال) إن أحب أن يأخذ

حكم المضمون وفي المعين - حكم المعين على ما تقدم وأما لوجه الثالث إذا قال أكرى منك بكذا أو أراحتك ولم ير دليلاً ذلك فهي على أنها مضمونة غير معينة حتى يبينها بالسمية لها وبالإشارة لها روي ذلك ابن القاسم عن مالك في كتاب الرواحل والادواب وإليه ذهب ابن حبيب قال في الصاع إذا استعمله الرجل على عملاً فهو على الصانع مضمون في حاله إن ملك قبل أن يتم استعماله الآن بشرط عمل به أو يكون أتعاقداً قصد لرققه وإحكامه وحتى ذلك من أصبغ وأنه مذهب مالك وروي أيضاً ابن الأسم عن مالك أنه في أول كتاب الجبل والجار وهو الذي يأتي على ماني كتاب النذر من المدونة قال في الذي يحلف أن لا يدخل دار فلان أبه يجره له أن يدخلها إذا خرجت عن ملكه ما لم يقل دار فلان هذه فعينها بالإشارة إليها ومثله أيضاً في سماع يحيى من كتاب الإيمان بالطلاق فرق بين أن يحلف الرجل لا دخلت حياتك أو لا دخلت هذا الجنان وفي سماع يحيى عن ابن القاسم في الكتاب المدكوري الذي يحلف أن لا يستخدم عبد فلان فيجن فلان هذه ذلك أنه لا يجره له أن يستخدمه بعد العتق وإن لم يقل هذا العبد فيدخل الأخلاف من هذه الرواية في المعنى في مسئلة الكراهة والارل هو المشهور المنصوص عليه

**فصل في** وهذا إذا تقاع على الإهمال تصاد فاعليه ولم يدعي البيان وأما إن ادعى البيان وانتهى لفاقتل أحدهما مضموناً وقال لا تخرمعنا نأفوا فأساخا كان المكبرى لم يقبض لأن كل واحد منهما مأمور على صاحبه وأما إن قبض المكبرى الغاية ثم انتهى لفاقتل المكبرى هذه الغاية التي قبضت هي التي أكرتت بينهما وقال الرب الدابة لم أكرها حينها وإنما أكرتت منكره مضمراً أو ادعى المكبرى أنها أكرتت كراه مضمراً وقال الرب الدابة ما أكرتت منكره التي دفعت اليك بينهما فالقول قول الذي ادعى تعين الدابة المدفوعة مع عينه منهما إن قامت الدابة برأما إن كانت الدابة قائمه لم تقتل ولا دخلها عيب فلا معنى ليمين من ادعى التعيين

توبه لم يكن له ذلك حتى يدفع الى هذا اجر نياطه قال ابن القاسم فأرى أن يقال لمشتري التوب ان أحببت  
 فادفع قيمة التوب جميعا وان أحببت فادفعه بخيط ولا شيء عليه قال واعلم اني هذا عن ملائكة (قلت) لا ين  
 القاسم لم يجعل على التصار ههنا شيئا اذا رضى رب التوب أن يأخذ ثوبه ويدفع اجر النياطة (قال) لان  
 رب التوب اذا أخذ توبه لم يكن على التصار شيء (قلت) ولم جعلت الذي قطعه ممن نياطه وقد قلت في  
 الذي يفسب التوب من الرجل فيقطعه فيخيطه قصاصا المصوب ان أحب أن يأخذ منه ولا يكون  
 للعاصب من النياطة قليل ولا كثير (قال) لان العاصب متعدد ولان هذا اعاد دفع اليه التوب ولم يتعد  
 (قلت) أرايت ان كان القطع والخيطة قد نصبا التوب فقال رب التوب اما آخذ التوب وما نصبه القطع  
 والخيطة ايكون ذلك أم لا (قال) لا يكون ذلك وليس له أن يأخذ اذا كان بخيطا الا أن يدفع اجر  
 النياطة الى الذي قطع التوب وناطه

﴿القضاء في الرجل يشتري التوب فينطى البائع فيقطعه فيرتو به فيقطعه ويخيطه  
 ولا يلزم ذلك ثم يعلم بذلك﴾

(قلت) أرايت ان اشترى من رجل ثوبا فأخطأ أعطاني غير التوب فقطعت به وصاله وأخطه فأردت  
 التوب أن يأخذ مقطوعا (قال) ذلك هو ليس اطلع بزيادته من الذي قطعه ولا نصان (قلت) فان  
 خاطه (قال) اذا خاطه لم يكن لرب التوب أن يأخذ ما الا أن يدفع قيمة النياطة لان هذا الذي قطعه لم  
 يأخذه متعديا

﴿القضاء في النياطة والصراف يعرف ان من أنقصهما﴾

(قلت) أرايت ان جئت الى راز لا اشتري منه ثوبا عوت نياطا فقلت له أصر هذا التوب ان كان يقطع  
 قصاصا شتر به فقال لي النياط هو يقطع قصاصا فشرته فلما هو لا يقطع قصاصا يكون لي على النياط شيء أم لا  
 ألا فتدعيه في هذا الحال شيئا الا ان كان الذي ادعى التعيين هو المكتري فانه يقول للمكري هب الامر  
 كما تقول انما مضى وقت قد دفعنا الى هذه العادة فليس لك أن تزعم اني وان الذي ادعى التعيين هو رب  
 العادة فانه يقول للمكري هب الامر كما تقول انما مضى وقت ليس لك أن تزعمي بدلتها لم تمت أو يدخلها عيب  
 أو مرض وبالله التوفيق

﴿فصل في الداعي﴾ الاصل في الداعي من كتاب الله عز وجل قوله تعالى ومن دعى مع الله الما آخر لا رها  
 له بما حاسبه عند رب انه لا يخلق الكافرون وقوله تعالى أسمع الله لقل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين  
 وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة  
 أبدا وأولئك هم الفاسقون فوجب بهذا على كل من ابتدأ قولاً أو ابتدأ مدعيا أن يأتي بالدليل على صدق  
 قوله والبرهان على صحة مذهبه وعلى من ادعى على أحد دعوى في مال أو دم أو عرض أو غير ذلك أن يأتي  
 بالبين على دعواه وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم عموم قوله البينة على المدعي واليمين على من  
 أنكره بقوله للرجل الذي خاصم اليه في الارض التي رعم أمه أكره عليها في الجاهلية فلن ذلك من دعواه  
 شاهدان أو يمينه

﴿فصل﴾ فوجب معرفة الفصل في الحكم بين المتداعين غير المدعي الذي يكلف إقامة البينة على دعواه  
 ولا يمكن من اليمين من المدعي عليه الذي يمكن من اليمين ولا يكلف إقامة البينة بالوقوف على التفرقة بينهما  
 الموجبة لتبعية المدعي عليه دون المدعي إذ قد يكون القول قول المدعي اذا كان في معنى المدعي عليه ويكرن

(قال)

(قال) قال مالك لا شيء على الخياط ولا شيء للمشتري على البائع ويلزم الثوب المشتري ولا يرجع على البائع ولا على الخياط قليل ولا كثير (قال) ابن القاسم وكذلك الصبري يأتيه الرجل فيه الدراهم فيقول له هي جياذ ولا بصر لها فتوجد على غير ذلك فلا ضمان عليه وبما قب اذا عثر من نفسه وكذلك الخياط ايضا ان كان عثر من نفسه عوف

(في القصاص ترك تضمين الصانع ما يشاء بأيديهم اذا اذموا عليه اليه)

(قلت) ارايت الصانع في السوق الخياطين والقصارين والصواعين اذا شاع ما أخذوا الناس مما يعملونه بالاجر وأما ما بينة على الضباع أيكون عليهم ضمان أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا قامت لهم البينة بذلك فلا ضمان عليهم وهو بمنزلة الرهن (قلت) ارايت القصار اذا عرض القار الثوب عندها بضمن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك بضمن التصار إلا أن يأتي أمر من أمر الله يقوم له عليه ينة فالتقصار لا بضمن اذا جاء أمر من أمر الله يقوم له عليه ينة والقار من يعلم انه قرضه فهو على القصار إلا أن يقوم للتقصار بینه انه قرضه بحرفة تعرفه قرض القار من غير أن يكون ضح الثياب حتى قرضها القار (قال) فان قامت له ينة بحال ما وصفتك فلا يكون عليه ضمان (قلت) ارايت ان يخف القصار ثوبا على رجل له على الطريق مثل هذه الخياط التي برطونها على الطريق فخر رجل يحصل له فقر الثوب أيضمن الثوب أم لا (قال) بضمن ما نرق (قلت) فان لم يوجد عند الذي ترق الثوب شيء أيضمن القصار أم لا (قال) لا ضمان على القصار لأن هذا قد علم انه من غيره فقل القصار (قلت) ولم ضمنت الذي ترقه وأما مرمومه في طريق المسلمين والقصار هو الذي يشربو به في طريق المسلمين (قال) هو وان كان شره في طريق المسلمين لم يكن لهذا المار أن يحرقه فلما ترقه ولم يكن له أن يحرقه ضمنت (قال) وهو رأي مثل

على المدعي عليه اقامة اليده اذ كان في معنى المدعي لأن المدعي عليه لم يكن القول قوله من أجل أنه مدع عليه ولأن المدعي لم يكلف اقامة اليده على دعواه من أجل أنه مدع ادبست الاحكام لا سيما وأما المدعي للمعاني فالمدعي الذي من أجله كان العمل قول المدعي عليه هو أن له أدل على صدقه دون المدعي في مجرد دعواه وهو كون السلطة بيد ان كانت الدعوى في شيء عينه أو كون ذمته في شيء على الأصل في رامة الذم ان كانت الدعوى في شيء ذمته وأما الذي من أجله وجب على المدعي اقامة اليده على دعواه في مجرد دعواه من سب بدل على صدقه فبإدعيه فان كان له سب بدل على تصديقه أقوى من سبب المدعي عليه كالساهد الواحد أو الرهن وما أشبه ذلك من ادعاء السروج أن بدأ باليمين دون المدعي عليه فان لم يكن لواحد منهما سبب بدل عليه كالسلعة يتداعى أنها وليست بيد واحد منهما أو كان لكل واحد منهما سبب مكان سبب راحبه لأمري بدعيه كسكافو اليده وليست السلعة في يد واحد منهما لم بدأ أحدهما باليمين دون صاحبه ووجب أن يحاقا جميعا ويحكم بينهما

(فصل) والأصل في هذا أن المدعى باليمين من المدعين من كان منهما أشبه بالدعوى سبب بدل على صدقه كان المدعي والمدعى عليه لأن المدعي والمدعى عليه نداعيان في الحقيقة مثال ذلك أن من ادعى دارا في يد رجل حملت ادعاءها لأن كل واحد منهما يدعيها لنفسه دون راحبه فاسوي في الدعوى وفضل الذي في يد الدار باليد فكان أشبه بالدعوى فعمل القول قوله لهذا المسمى لأن من أحل كونه مدعي عليه

(فصل) وقال سعيد بن المسيب رضي الله عنه أيما رجل عرف المدعي من المدعي عليه لم يلبس عليه ما يحكم به بينهما فلا يدعي أن يرمل الرجل قد كان والمدعى عليه أن يقول الرجل لم يكن ليس على عمومه في كل







هذا لا يكون مما عزم أنه أخذ (قال) سخون وده أقول (قلت) لأن القاسم أرايت ان مائة البائع أن  
 المتبايع أن يكون يورثهما كما كان السلعة بينهما فاقم (قال) ان كانت السلعة تم تمت بثلث ما وصفت لك من  
 وجه القربى واختلفا في الثمن وادعى كل واحد منهما ان الثمن كذا وكذا فقالوا راد السلعة وان قامت بثلث  
 ثلثا فاقول قول يورثه المتبايع اذا ادعى معرفة ما اشتراه به صاحبه وان تجاهل ورثة البائع وورثة المشتري  
 وتصادقا في البيع (قال) لا يصرف بمبايعها البائع ولا بما اشتراها المشتري قال ذلك ورثة البائع أحلف  
 ورثة المتبايع أنهم لا يعلمون بما اشتراه به أو هم يرحل ورثة البائع أنهم لا يعلمون بمبايعها به أو هم فإن  
 قامت بما ذكرته لك من وجوه القوت لزمت ورثة المشتري قيمتها في مال المشتري (قال) فإن جهل ورثة  
 البائع الثمن وادعى ورثة المشتري معرفة الثمن أو جهل ورثة المشتري الثمن وادعى ورثة البائع معرفة الثمن  
 أحلف من ادعى المعرفة منهما ادعاء مرسدا يشبه أن يكون ثمن السلعة يكون القول قوله مع عينه وهذا  
 رأيي (قلت) أرايت ان اشتريت وباعته فبصا طرقت الحياض حتى اختلقت أو البائع في الثمن فاقول  
 قول من في قول مالك (قال) قال مالك اذا كانت السلعة على حالها لم تقف ثمنه ولا ضمان فالقول قول  
 البائع وان فاتت بثمانه أو ضمان فالقول قول المتبايع والطع حصان بين القول اذا طعه عند ذلك رل  
 المتبايع ولم يزل في ذلك ملك في ثوب ولا حمار ولكنه جسه على حال اذا كانت سلعة دحاها بماء أو دهاها  
 فاختفا كل امرئ قول المشتري (قلت) أرايت ان اشتريت سلعة من رجل لي أجل فاشتغاني الأجل  
 وتصادقا في الثمن فقال البائع بثلثي شهر وقال المشتري بثلثي شهرين (قال) ان كانت  
 السلعة قائمة لم تقف تعالوا رادان كانت قد مات فالقول قول المتبايع مع عيه وهذا قول مالك به ابلغني  
 عنه أنه قاله اذا مات (قلت) وكذلك اذا قال البائع بثلث هذه السلعة حالة والمشتري لاشترتها من

**فصل في** واختلف اذا حلفا بجعل رفع الفسخ ونهيا تمام التحالف أم لا على أربعة أقوال أحدها ان  
 يقع الفسخ بينهما تمام التحالف وهو قول سحنون وطاهر بن كساب الشافعي من المدونة والثاني أنه لا يقع  
 الفسخ بينهما تمام التحالف وهو مذهب ابن القاسم في السلم الثاني من المدونة والثالث أن ذلك ان كان حكم  
 ورفع الفسخ تمام التحالف وان لم يكن بحكم لم يقع الفسخ الا بقرائنها عليه بعد الايمان والرابع أن ذلك ان  
 كان بحكم من الحكم لم يقع الفسخ حتى يحكم الحكم بينهما وان كانا بغير حكم ورفع الفسخ تمام  
 التحالف يمسك القول الثالث ووجه هذا القول أن رضا جميع التحالف دون الحكم كما مضى بهما بالفسخ  
 وهذا القول لا يلهي آخرين من أصحابنا

**فصل في** اذا قلنا ان البيع والكراء لا يفسخ بينهما تمام التحالف حتى يفسخه الحكم كما مضى في ذلك  
 اختلاف قال في المدونة ان المتبايع أن يأخذ بمقال النافع طاهره ليس بالنافع أن يأخذ بالمبايع بمقال طاهر  
 يجوز من عند الحكم ان البائع أن يبرها المتبايع بمقال طاهره أيضا أن ليس للمتبايع أن يأخذ بمقال النافع  
 ورة قبل ان ذلك ليس باختلاف من القول وانما سلك في المدونة على المتبايع وسكت عن البائع وكلم محمد بن  
 عبد الحكم على البائع وسكت عن المتبايع وجميع من القول أن يقول هل أراد المتبايع أن يأخذ بمقال  
 البائع لم ذلك البائع وان أراد البائع أن يبرها المتبايع بمقال لم ذلك المتبايع وهذا هو الذي تراه عن الشيخ  
 أبي جعفر مروي رحمه الله وأما يصح ذلك اذا كان اختلافها في القيمة والكثرة أو في عامه المسافة وأما اذا  
 كان اختلافا في نوعها لا في نوع أو في جملتها المسافة فلا يصح أن يبرها عليه الأعلى أو خلافه من القول أو  
 لا يصح أن يجمع بهما في ذلك فيكون على مذهبه بن القاسم المكبري أن يبرك اللفظ الذي هو المكبري  
 أن كان اختلافها في جملتها المسافة وأن يبرك اللفظ الذي هو المكبري أن كان الاختلاف في النوع أو في

الى شهر أو الى شهرين (قال) أرى أن كانت السلعة يد صاحبها ولم تقف من المشتري شي مما وصفت  
 لك تحلفوا ترادوا وإن كان قد دفعها البائع الى المشتري وفاتت في يده فلم يترى مدح لأن البائع لم يقربه بالأجل  
 وبما اختلفت هذه ما تقي قبلها لأن البائع قد أقرب الأجل في التي قبلها وحسنه لم يقربها بالأجل فلكل تترى مدح  
 والبائع كان أولاً مدحياً بالأجل فدخل (قال) وبلغني من مالك أن غل اختلافاً لا جال إذا فانت السلع  
 صكاً خلافاً في القرن (قال) سحنون وروى ابن وهب عن مالك أنهم إذا اختلفوا في الأجل فقال هو إلى  
 أجل شهر وقال المشتري إلى أجل شهر بر أو قال البائع حل وقال المشتري إلى أجل إن ذلك سواء إن لم  
 يقبضها المتباع فالقول قول البائع ويحلف والمتباع بالخيار وإن كان قد قبضها المتباع فالقول قول المتباع  
 مع عينة إذا ادعى ما يشبه هذا القول الرواة (قلت) أرى أن تصادق المشتري بالبائع أنه إنما اشترى  
 السلعة إلى سنة فقال البائع قد مضت السنة وقال المشتري لم تحض السنة بعد وقد بقي منها شهران أو أربعة أشهر  
 أو بضع نصف السنة (قال) القول قول المتباع مع عينة وذلك في سأل مالك عن الرجل يبيع رجلاً من الرجل  
 سنة فيقول لا يجير بعد أن يعمل ماشاء الله قد أوفيتك السنة فيقول المتأجر قد بقي لي نصف السنة (قال)  
 إن لم يتم للأجير منه أمه قد أم السنة عمل بقية السنة وكان على المتأجر العين أمه وأما السنة (قال) قلت  
 لمالك قال رجل يبيع متأجرًا سنة فيسكنها سنة أشهر فيقول المتكاري لم أسكن سنة ويقول المكري قد سكنت  
 سنة (قال) القول قول المتكاري مع عينة إلا أن يكون المكري يئنه أمسكن سنة فمثل ذلك إذا أقرب البائع  
 بالأجل وادعى البائع أنه قد دخل فهو مدح على المشتري فالقول قول المشتري وعليه العين (قلت) أرى أن لو  
 أن القاضي دفع ما لا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى فلان قال المبعوث معه المال قد دفعت المال إلى الذي  
 أمرني بالقاضي وأتكرأني أمر القاضي أن يدفع إليه المال أن يكون قبض المال (قال) أرى أنه

على مذهب محمد بن عبد الحكم المكري أن يلزم المكري إلى البلد الذي ادعى أن كان اختلافها في جهة لمسافة  
 وأن يلزمه لو ركب بالثوب الذي ادعى أن كان اختلافها في الأنواع

(فصل) واختلف أيضاً إذا سلك جميعاً فذهب ابن القاسم إلى أن تكون لهما جميعاً بمنزلة حلقهما جميعاً وهو  
 قول شرح في كتاب الخيار من المدونة أن حلقاً ترادوا أن سلكاً ترادوا وذهب ابن حبيب إلى أنهما أن سلكاً  
 كان القول قول البائع وحتى نحو ذلك عن مالك في مسألة الوكيل هكذا أت الرواية عنه فحمله دون عين  
 وذهب بعض أهل العلم إلى أن معنى ذلك بعد أن يحلف ووجه ما ذهب إليه أن العين التي تنكّل عنها انما هي في  
 قوله انما أكريت إلى مكان كذا وكذا وما أكريت كذا وكذا وما أكريت كذا وكذا وما أكريت كذا وكذا وما أكريت كذا وكذا  
 كذا وكذا ولقد أكريت كذا وكذا فكل من ادعى عليه العين كذا وكذا ولا كفأه وأما هو أمر  
 طاع بالحلف عليه رجاء أن ينكّل صاحبه عن العين على ما قدمناه فوجب أن لا يعتبر بنكوله عن عين لم يقبض عليه  
 ولا يستحق بهما حلف ولا يصح أن يكون القول قول من تنكّل عن العين إذا ردّها على صاحبه فتكلّ عنها  
 إلا إذا كانت عينا أو أجرة عليه لو حلفها لاستحق بيمينته ما حلف عليه كن أقام شاهداً على حقه فتكل  
 عن العين فردّها على المدعي عليه فتكل عن العين فإن المدعي يأخذ المدعي بالعين لا بد لو حلف لا حنما دعي  
 بيمينته أو كمن وجب له على المدعي عليه العين فتكل عنها فردّها المدعي فتكل عن العين فإن المدعي عليه  
 تنكّل عنه الدعوى دون عين لا تنكّل عليه لستقط عنه بيمينته وأما من تنكّل عن عين غير راجعة عليه فلا  
 يستحق بنكوله ما تنكّل عنه إذا تنكّل صاحبه أصل ذلك من ادعى على رجل دعوى فقال المدعي عليه المدعي  
 أنا برئت بالعين احلف ونحنما دعيت فقال المدعي لا أحلف فرددت عليك لعين احلف أنت وبارأ فقال  
 لا أحلف ولا حلف عن العين لم يستحق المدعي ما تنكّل عنه حتى يحلف فلذا لم يستحق بنكوله في هذه المسئلة دون

خامن الآن تقوم له يته (سحنون) وقد قال الله في والي اليتيم فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم فأما ترك المأمور أن يتوثق فقد زعمه الضمان كالزعم والي اليتيم

(في الرجل يربد أن يفتح في جداره كوة أو باباً)

(قلت) أ رأيت الرجل يربد أن يفتح في جداره كوة أو باباً يشرف منه ما على جاره فيضر ذلك بجاره والذي فتح أتاح في حائط نفسه أجمع من ذلك في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال ليس له أن يحدث على جاره مضره وإن كان الذي يحدث في ملكه (قلت) أ رأيت أن كانت له على جاره كوة قديمة أو باب قديم ليس فيه منفعة وفيه مضره على جاره أ يغيره أن يخلق ذلك عن جاره (قال) لا يغيره على ذلك لأنه أمر لم يحدته عليه (قلت) فإن كان ليس له فيه منفعة وفي ذلك على جاره مضره وفك شيء قديم (قال) فلا عرض له ولم أسمعه من مالك ولكنه رأي

(في الثقة على اليتيم والمفوط)

(قلت) أ رأيت أن كفل رجل ثوبا فجعل ينفق عليه واليتيم مال أنه أن يرجع فما ألقى على اليتيم في مال اليتيم (قال) نعم (قلت) أشهد أو لم يشهد (قال) نعم إذا قال إنما كنت ألقى عليه على أن أجمع عليه وفي ماله (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله (قلت) أ رأيت أن التقط رجل لقطا فرفضه السلطان فأمره السلطان أن ينفق عليه (قال) مالك القبط إنما ينفق عليه على وجه الحسبة وإنما ينفق عليه من أحسب (قلت) فإن لم يجد السلطان من يوجب عليه (قال) أرى ثقته من يستمال للمسلمين لأن عمر بن الخطاب قال بثته علينا والقبط لا يتبع شيء مما ألقى عليه (قال) مالك وكذلك اليتيم لا مال لهم وإن قال الذين يولون يمين ما نكل عنه وهو لو حلف عليه لاستحق إذا لم يوجب عليه اليمين التي نكل عنها فأحرى أن لا يستحق في مسئلتنا بتركه ما نكل عنه إذا نكل صاحبه أو ما نكل عنه لم يوجب عليه وإذا لو حلف عليه لم يستحق وهذا بين

(فصل) وإذا قلنا معنى ما ذهب ابن حبيب إليه أن القول قول البائع مع عبته فهو أظهر من قول ابن القاسم لأن البائع إذا نكل أولا من اليمين فمن جفته أن يقول إذا نكل المبتاع أنا أ حلف لقد بدت سلعتي بكذا وكذا لا شيء في ذلك مدع على المبتاع فلما نكل عن اليمين وجب لي أن أ حلف وأخذ على حكم المدي والمدي عليه ولو كان من حق أن أ حلف وأخذ ما حلفت عليه لما نكل من اليمين فإن نكل البائع على هذا اليمين بعد نكل المبتاع وأخذ السعة فما حلف عليه وهذا كله من لأن البائع في التمثيل مدع على المبتاع أنه ابتاع عشرة فلما نكل عن اليمين وجب أن يحلف هو ويستحق العشرة والمبتاع مدع على البائع أنه ابتاع ثمانية فلما نكل عن اليمين وجب أن يحلف ويستحق السعة ثمانية وكذلك على هذا إذا اختلف المتكاريان في عدد الكراوى في نوعه ووجه المسافة أو في ثابتهما فكل واحد عن اليمين يكون القول قول المكري مع عبته وإن نكل عن اليمين كان القول قول المكري مع عبته إلا في اختلافهما في جهة المسافة فيأق على هذا أنه نكل كل واحد منهما عن الحلف على كذب قول صاحبه حلف كل واحد منهما على ما ادعى واستحققه على صاحبه فالزعم المكري أن يرضى مع المكري إلى البلد الذي حلف عليه ولزم المكري أن يرضى مع المكري إلى البلد الذي حلف عليه أيضا ولولا ذلك لكان معنى قول ابن القاسم أيضا أن نكلوا وأمان نكل واحد منهما نكل عن اليمين ببل نكل صاحبه أو بعد نكله لأمر اليمين جهة قلته لما حدث في البأ ويل ولقد قلت قولاً وسطاً تنسب به الاعتراض عن ابن القاسم والاختلاف فيه وبين ابن حبيب وجل الرواية بين على الاتفاق ما يمكن أولى من

اليتامى في جوارهم فمن سلفهم حتى يسلموا فلأخذوا ما لا أخذناه منهم والافهم من سلف (ل) ذلك باطل لا يبيع اليتامى شي من ذلك الا ان يكون لهم اموال عرض فيسلفهم على ما امر به دعواتهم العرض فذلك لهم وان قصر ذلك المال عما سلفوا اليتامى فليس لهم ان يبيعوا به هذه المنة ايضا (قلت) ارايتم ان القطع لقطعا فافقت عليه فافى رجل فاطم اليه ما له اقول ان اتبعه بما افقت عليه (قال) نعم اذا كان الابصر مريوما فحق هذا الرجل على القبط لان نفسه كما لا رمة لايه اذا كان ابوه الذي طرحه ما داموا ان لم يكن هو طرحه فلا شيء عليه (قلت) ارايتم لو كان سالما فوقع عليه رجل فافقت عليه (قال) سئل مالك عن رجل ضل منه ابنه وهو صغير من ثلثه فاشترى من رجل فافقت عليه ثمان اياه فقدم عليه فاراد ان يبيعها فافقت عليه (قال) مالك لا يرى ذلك ولا يبيع شي مما افقت عليه فافقت عليه عندى بمنزله لان المنفق انما افقت عليه على وجه الحسبة فلذلك لم يره شيئا (قلت) وكذلك لو ان رجلا غلب من اولاده فافقت عليه من غير ان يامرهم والدهم بالشفقة عليهم والوالد يوم افقت هذا الرجل كان موصرا فقدم الوالد ان يكون لهذا الرجل ان يبيع بما افقت على ولده (قال) نعم لان مالك قال في الرجل يبيع عن امرائه فافقت ثم يقدم فافقت عليه بما افقت (قال) مالك ان كان موصرا يوم افقت في غيبته كان له ان يبعه والا لم يكن له ان يبعه (قال) ولان مالك قال ترمه شفقة ولده ان كان موصرا والافهم من قراء المسلمين ولا يكلف شي لا يقدر عليه من نعمهم وعلى هذا رايت ذلك في الولد (وقال) في الصبي اذا افقت عليه رجل فاراد ان يبيع الصبي بما افقت عليه لم يكن له ان يبعه الا ان يكون للصبي مال يوم افقت عليه فافقت عليه ان يبع مال الصبي بما افقت على الصبي (قلت) ومن هؤلاء الصبيان الذين يبعون ملك عليهم النصف فافقت عليه وجه الحسبة اذا لم يكن لهم مال (قال) اليتامى (قلت) ارايتم ان

جعلوا على الاختلاف لاسيما اذا كان في حلهم على طاهرهما من الخلاف اعراض على أحد القولين كسئلنا هذا ما من جعل قول ابن حبيب على طاهره في أن القول قول التابع لما عين اذا تكلم عن اثنين مدعوه مثل قول أهل العراق في النضاء بالنكول دون رد الجيب ولم يكن الجميع بين مذهبه وذهب ابن الناسم طائفا ويل الأول طاهره وانقسم بها على علم

فصل في ما اذا اختلف البيعان والسلعة فافقت على أحدهما بأشبه بما أتى به صاحبه هل تعاقبان ويقاسخان أو يكون القول قول من أتى منهما بالاشبه فاشتهر من المذهب الصحيح من الأقوال أنهما تعاقبان ويقاسخان ولا يطر في ذلك إلى الاشبه من غيره وذهب ابن وهب إلى أن القول قول من أتى منه بما عيشبه وقال ابن حبيب في بعض مسائل منها اذا ادعى أحدهما حلالا والاخر حراما ونهانا اذا اختلفا في صفة القدر وقاله ابن القمام في مباح عيسى في الكراء يقول أكررت منك إلى المدينة ويقول المكري أكررت منك إلى مكة وذلك في أيام الحج وقاله أيضا في مباح أسبع من كتاب الصدقات والمطبات في الذي يبيع الارض ويها الماء فيقول اعماست الارض دون الماء شرط ومان ويقول المبتاع هل اشترت الارض اعماستها وأقام ذلك الناصي أبو الوليد البايع رحمه الله من كتاب الرواحل والحواسن المدونة ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك لان الذي في المدونة اعماها مع القواب

فصل في ما أماسة لكرار الارض الماء والاختلاف في صفة القدر فيجوز ذلك على الاختلاف وأما مسألة الاحلاف في الحلال والحرام فيه فصل وذلك أن السلعة لا يحل من أن يكون فائمة أو فائسة فان كانت فائمة وكلاهما اختلافا ولا يزدى إلى اختلاف في الثمن ولا في الممنون فان القول قول من يدعي الصفة والحلال منهما وان كانا متلاهما لا يزدى إلى اختلاف في الثمن والممنون حري ذلك على اختلافهما في مراعاة

أحق على صبي وله والد غير ذمه أيا لم الوالدما أتق عليه أم لا (قال) لم أسع من مالك فيه شيئا إلا ما أوجب الله  
 (قال) ابن القاسم إلا أن يرى أن كان أمرا يلزمه السلطان أياه قال أي أن ذلك يلزمه مثل الرجل يصيب  
 وهو موسر فخص به ولده فيأمر السلطان رجلا بالثقة على ولده أو ينقح هو عليهم فبإذن السلطان على  
 وجه السلف له وكان الوالد مستغرا من يلزم الوالد بالثقة عليهم فأرى ذلك عليه إذا كان ذلك منه على وجه  
 السلف وحلف على ذلك وكانت له اليقظة بالثقة عليهم وإن كان الأب مصرا يلزمه من ذلك شيء وإن أسر  
 فبات بهذا لم يشع ما أتق على وجه الحسبة إذا كان الأب يوم أتق عليهم مصرا (قال) لأن مالك قال  
 إذا كان الوالد مصرا لم يلزمه ثقة ولده وإن كان الوالد موسرا لم يلزمه ثقة ولده فأرى هذا الذي أتق على  
 هذا الصبي الشيء والدان كان الوالد موسرا لم يلزم الوالدما أتق هذا على ولده إذا كان أبا أتق عليهم على  
 نحو ما وصفت لك وإن لم يكن الوالد موسرا فلا يرى أن يلزمه ذلك لأن الوالد في هذا الموضع إذا كان موسرا  
 أعماه عنه مال الصبي فأرى يلزم الصبي يلزم الوالد إذا كان موسرا

### في القضاء في المقروط

(قلت) أرى أن التثنت لطيفا فكرى عليه رجل قزعه متى فرغه إلى القاضي أرده على (قال) ما سمعت  
 من مالك فيه شيئا وأرى أن ينظر في ذلك الإمام فإن كان الذي التقطه قبا على مؤتمه وكفائه رده إليه وإن كان  
 الذي رزعه منه ما مونا وهو أقوى على السبي نظر السلطان الصبي بقدر ما يرى (قلت) أرى أن التثنت  
 لطيفا مدنية من مدائن المسلمين أو في قرية من قرى أهل الشرك في أرض أو كنيسة أو في بيعة أو القطة  
 وعليه زى الإسلام أو عليه زى النصراني أو اليهود أي شيء ففعله أسلما أو صرايا أو يهودا في قول مالك  
 وكيف إن كان قد أذله الذي التقطه في بعض هذه المواضع التي ذكرت لك مسلما أو مشركا حاله في قول

دعوى الاشتباه مع القيام فيكون القول قول مدعي الصحة على مدعى من راي دعوى الاشتباه مع أنه أم  
 الآن يكون العرف بالحرام فيكون القول قول مدعي الحرام وروى ابن أبي عمير مدعى من القاسم أن القول  
 قول من ادعى العرف منهما فإن كان الناس يحسمون بالحرام والحلال أحقا وفسخ الأمر بينهما فقرر في  
 هذه الرواية لمدعي الحلال مزية في دعواه على مدعي الحرام ويتأهل على مراعاة دعوى الاشتباه مع القيام  
 ويتأهلان ويتأسخان على مذهب من لا يراي دعوى الاشتباه كذا أتمت الراوية أيهما دعا فالان  
 ويتأسخان والذي ينبغي أن يكون القول قول مدعي الفساد أيهما كان أو مباهة فإن لم يفسخ البيع ولا  
 معنى ليمين صاحبه لأن البيع فسخ حلف أو بكل إذا حلف مدعي الفساد فإن حلف ظل وأمان كانت  
 السلعة قد فطمت واختلافهما لا يؤدي إلى اختلاف في الثمن ولا المؤمن أو يؤدي إلى اختلاف في فله وكثيره أو  
 أو في صفته دون نوعه فإن القول قول مدعي الحلال منهما وإن كان اختلافهما في الأواع جرى ذلك على

الاختلاف في مراعاة دعوى الاشتباه مع القيام وهذا الذي تحصل عندي في هذه المسألة على رأيهم  
 (فصل) وقد كذا كرنا في أول المسألة أن المتكلمين إذا اختلفوا في جمل المسألة أرى نوعا أكرها  
 يتأهلان ويتأسخان من غير تفصيل ومضى القول في حكم السحاب والتفاسيح في ذلك وكذلك  
 ويتأسخان أيضا إذا اختلفا في عدد الكرا قبل الركوب أو بعد ركوب شيء بغير لاصر وهو من الرجوع  
 عليهما بعد أول بعد لا على مذهب أشبه الذي يرى الحالف والفساح في القيام والقوات وبعثه أن أرى  
 يتأسخان ركبا ولم يركب بعد أول بعد وكذلك الحكم إذا اختلفا في صفة الكرا الماكبة أعني أن  
 حصن مراعاة العرف في اختلافهما في صفة التقد وقلنا ذلك ما في من قوله على مراعاة الاشتباه مع  
 السام في موضع الخلاف والتفاسيح وكذلك حالان ويتأسخان أيضا إذا اختلفا في جمل المسألة على







فعل رب الغنم خلقها والا فلا يسمي في هذه الاجارة وكذلك الدناير في باع بها سلعة وشرط على المشتري ان  
يعمل بها سنة فكذلك هو لا يصلح الا ان يشترط ان شاءت له ان يرفع على البائع ان يخلقها حتى تم السنة  
(قلت) ارايت ان اشترط ان شاءت الدناير في البائع ان يخلقها فصاعت الدناير فقال البائع لا اريد ان  
أخلقها ولا اريد عملها (قال) يقال اذهب بدلام (قلت) وكذلك راعى الغنم اعيانها اذا استأجره سنة  
يرعاها باعيانها واشترط عليه ان ما شاء منهن اخلقها فله ان يخلقها قال رب الغنم لا اريد ان اخلقها  
(قال) يقال له اوف الاجارة وانت اعلم ان شئت فخلقها وان شئت فلا تخلقها ولا يصلح له في أصل الاجارة  
الا ان يشترط ان علمت منها اخلقها وهذا قول مالك (قلت) ولم اجز مالك هذا البيع ان يبيع سلعة بما يقتضيه  
ويشترط ان يعمل بها سنة فان تلفت اخلقها البائع فيعمل بها (قال) لان مالك لا يجوز البيع والاجارة ان يجمعها  
في صفقة واحدة واما هذا بيع واجارة باعه السلعة بما يقتضيه يعمل الرجل فيها سنة الا ترى لو امكن  
استأجره بجل يعمل لك بهذه الماشية ثديا رسته ان ذلك جائز اذا اشترطت عليه ان شاءت اخلقها فيعمل بها  
فان شاءت فان شئت فخلقها وان شئت فلا تخلقها والاجارة قد زنت له نامة ولا يصلح الاجارة الا ان يكون في  
أصل الاجارة شرط ان شاءت الدناير اخلقها فاعمل بها المستأجر (قال) وقال مالك في الثوب يكون  
للرجل في بيع صفقة من رجل على ان يبيع له النصف الباقي ان ذلك جائز ان ضرب بثلث ابعلا (قلت) فان  
قال ابيع نصف هذه الدار وهو بالفسطاط على ان يبيع له النصف الاخر ببلد من البلدان (قال) قال  
مالك لا يعجبني ذلك (قلت) وكذلك لو قال ابيع نصف هذا الحمار على ان يبيع لي النصف الباقي بموضع  
كذا وكذا البلد اخر وقال ابيع نصف هذا الطعام وهو بالفسطاط على ان يخرج به كله الى بلد اخر فبيعه  
(قال) قال مالك لا يجوز هذا (قلت) فان قال ابيع نصف هذه الاشياء التي سألتك عنها على ان يبيع لي  
نصفها في موضع حيث بيته السلعة (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) سمعتون ما خلا الطعام فانه لا يجوز  
فاما غير الطعام اذا ضرب بثلث ابعلا على ان يبيع لي نصفها الى شهر فلا بأس به فان لم يضرب بثلث ابعلا فلا  
خير في ذلك (قال) ابن وهب وقوله عبد العزيز بن ابن سلمة في الثوب (قلت) ارايت ان ضرب بثلث ابعلا  
فباعها بثلث الاجل (قال) له من الاجر بحساب ذلك الاجل ان كان باعها في نصف الاجل فله من الاجر نصف  
الاجرة وهذا قول مالك (قلت) فان مضى الاجل ولم يفرغه على بيع السلعة (قال) له الاجرة ولا وكذلك قال  
مالك (قلت) ولم يجز مالك الا ان يضرب بثلث ابعلا (قال) لان مالك اكره ان يجمع البيع والمجعل في  
صفقة واحدة وذكره ايضا ان يجمع الاجرة والمجعل في صفقة واحدة وانما جاز مالك المجعل في الشيء القليل  
اذا كان حاضرا مثل الثوب او الوبر فاما اذا كثر ذلك فلا يصلح فيه الاجارة وكذلك قال مالك في هذا الذي  
قال لي في سنة ابيع نصف هذه الاشياء او سنة فله ان يبيع لي النصف الباقي ولم يضرب  
بثلث ابعلا فان كان الثوب او الوبر من فهداها بمجوز به المجعل فذا وقع مع هذا المجعل يبيع في صفقة واحدة  
لم يصلح عنده مالك ان كان الطعام ثيابا او ايات كبيرة والذواب كثيرة لم يصلح فيها المجعل عند مالك وتسلحت  
فيها الاجارة فان كان ذلك كثيرا اجمع في هذه الصفقة سنة ابيع واجارة فان لم يضرب للاجارة ابعلا  
المكروى والثاني لا يشبه قول واحد منهما وانما الثالث ان يشبه قول المكروى دون المكروى فاما الوجه الاول وهو  
ان يشبه قولهما بجا او قول المكروى دون المكروى فانهما يتجانسان ويقاسان والكرام في العاين الى  
اختلافها وفض الكرامة على الجميع ويكون للمكروى منه ما تاب اليه الى ان يقاضاها ويركب المكروى اليه  
ان كان اختلافها ماقبل الوصول اليها بخلع او اختلاف السكاير في وجهه كرامة الله او كذلك الحكم ان  
تلا جيعا فان حلف أحد هما بكل الاخر كان له قول قول الا لم يمانع ما كان المكروى هو الذي

لا يصح ذلك لأنه لا تكون الاجارة جائزة الا ان يضرب بذلك أجلا فان لم يضرب للاجارة أحجلا كانت الاجارة  
فاسدة فلو فسدت الاجارة في الصدقة ومعها بيع فسد البيع أيضا لان الاجارة والبيع اذا اجتمعا في صفقة  
واحدة فكان أحدهما فاسدا الاجارة أو البيع فسد جميعا وما بين ذلك انه اذا باعه نصف ثوبه على أن يبيع  
له النصف الباقي ان ذلك اجارة ليس يحيل لان الجمل انما هو ان شاء أحدهما أن يرد الثوب على صاحبه ورده  
فذلك له وهذا الذي اشترى نصف ثوب بكذا وكذا درهم على أن يبيع له النصف الآخر لا يقدور على أن يرد  
الثوب ولا يبيع النصف اذا أراد فله ما يملك على أن هذه اجارة فلان اجارة لم تصح الا أن يضرب بذلك أجلا  
فان لم يضرب بذلك أجلا فسد البيع وهذا قول مالك (قال) وقال مالك وكذلك الرجل يسأجر الرجل يبيع له  
الاعكام من البز أو الطعام الكثير أو الدواب الكثيرة أو السلع الكثيرة ولا يضرب بذلك أجلا (قال) مالك لا يخبر  
في ذلك الا أن يضرب بذلك أجلا فلو اضرب بذلك أجلا فهو جائز بمئة لا اجرة فان باع الى ذلك الاجل فله أجره  
وان باع قبل الاجل أعطى من الاجر صاب ذلك فان كان باع في نصف الاجل فله نصف الاجر وان كان باعه  
في ثلثي الاجل فله ثلثا الاجارة (قال) سمعون وقد ذكر بعض الرواة عن مالك في هذا الاسل انه اذا باعه  
نصف ثوب على أن يبيعه النصف الآخر لا يخبر فيه (قول) لمالك فان ضرب ببيع أجلا (قال) فذلك  
أجره (قلت) أرايت ان قال أبيع لك هذه السلع وهي كثيرة الى أجل كذا وكذا وكذا درهم على أن  
متى ملئت تركت ذلك أيجوز ذلك وتصلها الاجارة فيها الخيار (قال) اذا لم يقدد اجارة فلا بأس بذلك عند  
مالك وان قدد فلا خيرة في ذلك لان الخيار لا يصلح فيه التقدي في قول مالك وهذا الذي سألت عنه كبير الا يصلح  
فيه الجعل فلم تضع اجارته على الجعل وانما وقعت الاجارة لارمه فيها الخيار فلا يصلح فيها التقدود هذا قول مالك  
(قلت) أرايت ان لم يشترط في مثلي هذه في اجارته ان يمتني شاء ان يذهب ذهب ولكنه أجره بجماعة  
درهم يبيع له هذه السلعة التي أشهر أيجوز في هذا التقدي أم لا (قال) لا يجوز في هذا التقدي لانه ان باعه قبل  
مضي الشهر رده من الاجر فقد مر في من الشهر فلا يجوز هذا (قال) ابن القمام ويذهب يبيع ولسب (قلت)  
أرايت ان مضي يوم أو يومين والساعة على حالها الا أنه لم يقدد وكانت الاجارة في قول مالك لا له لم يقدد  
فاما مضي يوم أو يومين قال الاجر للذي استأجره على بيع تلك السلعة أعطى اجارة دين الريمين أو هذا  
اليوم بحساب الاجارة من الشهر (قال) ذلك له عند مالك لانه انما استأجره على أيام ويعطى على حساب  
الشهر لانه لو لم يبيع شيئا حتى اسكمل الشهر كانت اجارته اجارة مائة وان باع فيها دون ذلك كان له بحساب  
الشهر ويطى من الاجر على قدر ما أقام في المتاع باع أو لم يبيع الاجارة ترمه في الشهر كله الا أن يبيع المتاع  
قبل الشهر فيكون له من الاجر بحساب ما مضى من الشهر (قلت) أرايت ان استأجرته شهرا على أن  
يبيع لي بواو درهم (قال) ذلك جائز اذا كان ان باع قبل ذلك انما الاجارة بحساب ما مضى من الشهر (قلت)  
والسبيل من السلع والكثير يصلح فيه الاجارة في قول مالك (قال) ثم ولم أسع من مالك في التليل شيئا ولكن  
لم أجركم في القليل ليحصل كاس الاجارة عندي فيه أحوز

### في السلف والاجارة

قلت لان اسم أرايت ان دعوتني حائل سر لا يسجد لي وقت لهر دعي - هـ ط لامن عرل من عذ - ل  
كل دن لكره كله لاجري يا افر بمن المسافة وان كل المسكر الذي وكل كان للمكدي الر كوب  
الى حيد ادعي وأما الوجه الثاني وهو ان لا يشه قول واحد منهما طامها متعلقا وذا سغان المسافة التي  
استأجرها وكره للمكدي في المسافة الى انفعاعها كرا مثلها وكذلك الحكم أه - ان - كذا جيم - ان  
كل أحدهما لم يلف الا حر كل النول قول لخالف سهما وان لم يشه لان صاحبه دمكمه من دعواه

على أن أقتضيه وأجره عشرة دراهم في نفسه (قال) لا يصلح هذا لأن هذا سلب وأجارة فلا يصلح كل  
سلب بمرئفة (سحرون) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلب بمرئفة

(في الرجل يشتري الرجل على أن يطحن له أرطاباً من قمح بدرهم وحقير من دقيق  
فما يخرج منها ويصلح له شاة بدرهم و برطل من لحما)

(قلت) أرايت أن اشتريت برطلاً يطحن لي أرطاباً من خنطة بدرهم وحقير من دقيق فمما يخرج من هذه  
الخنطة (قال) ذلك جائز (قلت) أرايت أن اشتريت برطلاً يطحن لي هذه الأرطاب الخنطة بدرهم  
و قسط من زيت هذا الزيتون وذلك قبل أن أعصر الزيتون (قال) إن كان يعرف ذلك أزيد من ذلك  
جائز (قلت) فلن قال الرجل لرجل أبيع لك دقيق هذه الخنطة كل حقير بدرهم وذلك قبل أن يطحنها (قال)  
لأبأس بذلك لأن الدقيق لا يتخلف وكل شيء جاور به فلا بأس أن يشتريه كذلك قال مالك (قلت) لم  
يجز شراؤه دقيق هذه الخنطة كل حقير بدرهم (قال) لأن الذي اشتري دقيق هذه الخنطة كل حقير بدرهم  
فماقت هذه الخنطة لم يضمن هذا المشتري وكل شيء من ذلك من البائع قال وقال مالك لو أن رجلاً باع حطة  
فيسببه على أن يبرسها ويدبرها على حقير بدرهم قال ذلك جائز (قال) قلت له أنه يبيع في دراسته الشرة  
الأيام والخمس سنين وما (قال) لأبأس بذلك وذلك كله قريب (قلت) لم أجار مالكاً وهذا في سببه  
(قال) لأنه معروف وقد رآه (قلت) أرايت أن اشتريت براراً يصلح لي هذه الشاة بدرهم و برطل من  
لحما (قال) لا يجوز هذا (قلت) وكذلك إن كنت من علم هذه الشاة كل برطل بدرهم قبل أن أسلخها  
منها فبئس (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لا يفتلك أنا؛ سدم المنهل فتزق باغنام فتقول انبصروا  
حتى تشتري منكم في قولوا لا تفعل لا تخاف أن تتركوا الحما عندنا ولكن فاطمونا على سعر معلوم ثم ندفع  
والجزو ونشترى كذلك فقد انكسرت قيسومها القليل ويقولون لها انبصروا فقولوا بها أنبصروا حتى  
تطاطعوني على سعر فاطمونه على سعر قبل أن ينحرف ثم ينحرف (قال) مالك لا يخبره أن فاطمونه على سعر  
قبل أن يسلخ وروا عن اللحم الغيب وأنه يشتري ما لم (قال) إن القاسم فلن كان الزيت والدقيق  
أمرًا مختلفًا ووجه إذا عصار أو طحن فلا يخبر به أبصاً ولا يجوز به حتى يطعنه أو يصره (ولم يد) سألته  
عن الرجل يبيع الصبح على أن عليه طحينه من أرطاباً يتحققه فهذا يدلك على أن الدقيق في مستلكن عند  
مالك في البيع فبيعوا ولو كان الدقيق عند مالك فهو لا يخلط بالماء الجور أن يشتري الرجل خنطة ويشتري على  
ما فيها أن يطحنها لأنه حين اشتري خنطة واشترط أن يطحنها بائعها فكأنه أبيعها يشتري دقيقاً لا يعرف كيف  
يجرج وقد جرد مالك

(في الرجل يقول لحياطان حط لي ثوب اليوم بدرهم وإن خنطه عدا طهر نصف درهم)

(قلت) أرايت أن دعيت إلى خياط ثوباً لي فخنطه أن خنطه اليوم بدرهم وإن خنطه عدا فبئس  
دروهم أتخو رده الأجارة في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز رده الأجارة عند مالك (قلت) لم (قال)

سكوله عن النبي وأما الوجه الثالث وهو أن يشترط له المكسرى دون المكسرى فالقول فلو لمع عيسه على  
دعوى لمكسرى طن نكل المكسرى عن النبي كل الدول قول المكسرى ويركس ذلك لموسع الغنى ادعى  
ون لم يشترطه لأن المكسرى قد يكسره من ذلك بسكوله

في فصل ثم وأما أن كان أحلامه ما في ذلك بعد الداء فلا يجوز من لأنه أوجه أحد هأن يشبهه فوطها جيا  
أقول المكسرى الذي استد والثاني لا يشبهه قول واحد منها والثالث أن يشبه قول المكسرى ولا يشبه



بما أنه دينار فلما ادخل المائة فهو يتي وينك أو يقول بها فاستجاب به من شيء فهو يتي وينك فهذا عند مالك له أجر مثله وجميع الثمن لرب الدابة (قال) مالك لو أن رجلا دفع إلى رجل دابة فقال اعمل عليها وكن نصف ما تكسب عليها كان الكسب للعامل وكان على العامل اجرة لدابة قيمتها سوى وكذلك السفينة إذا دفعها إلى قوم صيادون عليها كل ما كسبوا لهم وكان عليهم كرامتها ولا يشبه أن يقول في السفينة والحام أجرهما وكن نصف ما يخرج أو اعمل فيهما وكن نصف ما تكسب فما كان يعمل فيه فله ما كسب وعليه أجره وما كان انما يترجعه ولا يعمل فيه فالاجرة لصاحبها ولما قام فيها الجارة فله فهذا وجه ما سمعت من مالك (ابن وهب) قالوا أخبرني إبراهيم بن نسيط عن روجه أنه قال في الرجل يعمل لرجل في سفينة في البحر فيصيده من الرمح فيقول لا اعمل لك في هاتين تخدم إلى دينارين أو ثلاثة سلفا حتى يخاصمه من ربحه (قال) لا يصلح أن يستأجره في سفينة على نصف ما يربح كل ذلك لا يراه حسنا (قلت) أرايت أن قال رجل لرجل اعمل طامعي هذا إلى موضع كذا وكذا على أن لك نصفه (قال) قال مالك لا يجوز هذا إلا أن ي عليه النصف مكانه قد افان آخره إلى الموضع الذي شرط عليه أن يصحله إليه فلا يجوز ولا تستأجره بطعام بينه لا يدفعه إليه إلا إلى أجل فلا يصلح ذلك (قلت) أرايت أن أخذت دابة اعمل عليها على النصف (قال) قال مالك لا يصلح هذا (قلت) فلن عمل عليها لن يكون العمل (قال) يكون العمل للعامل ولصاحب الدابة أجر مثلهما (قلت) وكذلك لو أكرمتها إلى مككفو كانت لا تؤخذت على أن اعمل عليها على النصف (قال) نعم يكون جميع ذلك المتكافى ويكون لرب الأبل مثله كراءه (قال) ابن القاسم وإن قال أكرها وكن نصف ما يخرج من كرائها كان الكراء لصاحب الأبل وكان للمكرم أجر مثله فما عمل (قال) وقال مالك في الرجل يقول للرجل بع سلعتي هذه وكن نصف ثمنها (قال) لا يخير في ذلك (قال) فإن باعها أعطى أجر مثله وكان جميع الثمن لرب السلعة وكذلك الكراء عندى إذا كان يكرمه واه نصف الكراء كان عندى هذه المنزلة التي وصف لك في بيع السلعة وإذا قال اعمل عليها لكل نصف ما يكون من عملها فهذا اعطاء لذكر تلك التي يقول اعمل عليها انما هو على أحد أمرين إما أن يكون أكرى دابته بنصف ما يكسب الاجير أو يكون أجره بنصف ما يكسب على الدابة فالأول ما يجب أن يكون من الكسب للعامل ويكون لرب الدابة أجر مثلهما (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم

وفي الطعام والعنم والعزل يكون بين الرجلين فيسأجر أحدهما صاحبه على حله

ويشجع العزل على النصف

(قلت) أرايت طعاما يتيو بين رجل آخر استأجره على حله إلى موضع كذا وكذا التفافا لغنائى تلك البلدة على أن يكون له على نصف كراء ذلك الطعام أو قلت له اطعمه كذا وكذا على أن على نصف كراء الطعام (قال) إن كان اشترط عليه المتكافى أن يعمل حصته مع حصه المكرم إلى تلك الموضع فيدفعهما جميعا ولا يكون للمكرم أن يجاسمه حتى يدفعهما أو حتى يبعها تلك البلدة فلا يخير في هذا وإن كان أكرها على أن يعمل له حصته والخطبة مجموعته فمخالفة فيما بينهما لم يقسمها إلا أنه متى ما بدأ المكرم أخذ حصته من وهو أن يشبه قول المكرم ولا يشبه قول المكرم ما هما معا فان على مذهب ابن القاسم وحق الكراء المنفرد على المساقين فباب المسافة التي اخفا عليها كل للمكرم وما باب المسافة التي اختلفا فيها صرفه المكرم على المكرم وكذلك إن نكلا جميعا فان حلف أحدهما وكل الآخر كان القول قول الحالف منهما (فصل) وعلى هذا افسر اختلافهما في الوجهين جميعا الكراء مائة المسافة القول قول المكرم أدا في غاية المسافة أشبه أول يشبه على مذهب ابن القاسم وما قبض من الكراء انما قبضه إلى العاية التي يقر بها

الخطبة فيها أو وهما أن شاق الطريق وإن شاء قبل أن يحصل وإن شاء لم يشاء وجعل حصة المكتري لا تتم  
له ذلك فلا بأس بذلك إذا ضربا بينهما إليه أجلا وفي الطحين أن كل من شاء طحن معه وإن شاء لم يطحن  
فلا بأس بذلك (قال) وإن كان للتكاري على حصة فشرط عليه أن يطحنها جميعا حصة وحصة صاحبه  
فلا يخفى ذلك (قلت) فإن فعل ذلك بهذا الشرط الذي ذكرت أنه فاسد (قال) يكون لأنى طعنه  
أو حله على دابة أو مثل حصة صاحبه في الطحين أو في الكراء (قلت) أرأيت لو أن غنايوني وبن رجل  
استأجرته على أن يربها على أن له نصف أجرها (قال) لا بأس بذلك في رأي إذا كان السراحي أن  
يقاسمه حصة متى ما بدله أو بيع حصة متى ما بدله لا يمنع من ذلك (قلت) وتكون الاجارة لازمة  
لراحي حصة صاحبه (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم إذا كان ان ماتت الغنم أو  
قصبت أغلقته مثل حصة وقال غيره إذا اعتدلت في القسم (قلت) أرأيت لو أن غزلا يني ويورسل  
استأجرته على أن يفسحه لي بدرهم مائة أبيعوه هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يبيع زهدا لأن المالكين  
لا يقدر أن يبيع حصة من العزل لأن النسخ قد لزمه لصاحبه

﴿في الرجل يستأجر الرجل شهرا على أن يبيع له ثوبه ولهم درهم﴾

(قلت) أرأيت إن استأجرته شهرا على أن يبيع لي ثوبا ولهم درهم (قال) ذلك جائز إذا كان باع قبل  
الشهر أخذ بحساب الشهر (قلت) والقليل من السلع والكثير تصليح فيه الاجارة في قول مالك (قال)  
نعم ولم أسع من مالك في القليل شيئا ولكنك لما جازم مالك في القليل الجعل كانت الاجارة فيه عندى أجود  
(قلت) وكل ما يصحوز الجعل فيه عندك يجوز فيه الاجارة (قال) نعم إذا ضربت للاجارة أجلا (قلت)  
والكثير من السلع لا يصلح فيه الجعل في قول مالك (قال) نعم لا يصلح فيه الجعل وتصلح فيه الاجارة عند  
مالك (قلت) والقليل من السلع تصلح فيه الاجارة والجعل جميعا في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم  
ذكر مالك في السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجعل (قال) لأن السلع الكثيرة تشعل بأعمالها أن  
يبيع أو يشتري أو يعمل في غيرها فإذا كثرت السلع هكذا حتى تشعل الرجل لم يصلح في الاجارة معلومة  
(قال) لي مالك والتوب والتوبان وما أشبههما من الأشياء التي لا تشعل لصاحبها أن يعمل في غيرها فلا  
بأس بالجعل فيها وهو متى ما شاء أن يترك تركه والاجارة ليس له أن يتركها متى ما شاء (قلت) أرأيت  
بيع الدابة والعلامة والجارية أهذا من العمل الذي يجوز فيه الجعل (قال) نعم وكذلك قال مالك فإذا  
كثرت الثوب أو الرقيق فلا يصلح في هذا الجعل (ان وهب) عن الثابت بن سعيد عن ربيعة بن رجل  
دفع إلى رجل متاعا يبيعه وله أجر معلوم على بيعه إن ماعه وليس لبيعه أمر يفتي إليه (قال) ليس ذلك حسا  
إذا استأجره على هذا فإن باعه استوجب أجره عسى أن يكون أكثر من أجر ما عمل فيها فإن أخطأ بيعها كان  
قد كفاه منها أجره فلا بأس أن يكفاه فهذا بمنزلة القمار

﴿في الرجل يستأجر البناء على بئان داره وعلى الباء الأجر والجنس﴾

(قلت) أرأيت إن استأجرت رجلا يبيع لي دارى على أن الأجر والجنس من عند الأخير (قال) لا بأس  
بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) ولم حوره (قال) لا لها حورة وشرا حصر وأجر  
والقول قول المكتري أعلم بكثير الأكد أو كذا لما يقر به في أمانعا كثرى به إلى العاية التي يبيعها أن كل من  
يبتدعها وخض الكراء على العائنين جميعا فيكون عليه من ذلك ما لم يأتها العاية الأولى ومن أتى منها ما لا يشه  
لم يصدق وكان القول قول صاحبه أن أتى عايتيه إلا المكتري في غاية المساهة على ما دمه وإن أجمعها





أو ما كان منقطعاً في الضمان فقال رب الزرع قطع الماء عن راسه فسد له الماء  
 في ذلك اليوم قطع الماء من راسه (قال) إن قلنا صادقا في أول السنة وأخرها واختلفا في الضمان  
 بينهما المأثم كان مذهبك كان القول قول صاحب المأثم وساحل الرعي المكسرى لأنهما قد صادقا على  
 تمام السنة وقد وجب الكراء على المتكاري فهو يراد أن يخط عن نفسه بقوله فلا يصدق على ذلك (قال)  
 ما عرفت من أن الماء في السنة انقطع على المتكاري إن المأثم كانت مهدومة السنة كلها وأدى متكاري  
 الرعي أن الماء انقطع السنة كلها أنكر ذلك رب المأثم ورب الرعي فالكراء لازم الآن يقيم المتكاري  
 السنة على ما قاله من أن اختلافاً في بعض السنة كان كاختلافهما في السنة كلها وإن اختلفا في بعضها مدة  
 الإجارة فقال رب المأثم ورب الرعي كزيت سنة وقد انقضت السنة وقال المتكاري بل أكرتني السنة وما  
 سكتت وما انقضت إلا من شهرين فأنه مدت المأثم الآن كان القول قول المتكاري لأن المتكاري يشكر  
 أن يكون سكن أكثر من شهرين (قال) ابن القاسم وكذلك قال مالك في المدة أن القول قول الساكن  
 (قلت) أ رأيت أن استأجرت رعي ما شهر اعلى أنه انقطع الماء قبل الشهر فلا يجزئك لازمة (قال)  
 لا يخفى ذلك

### في إجارة الثياب والحلي

(قلت) أ رأيت أن استأجرت فسطاطاً أو ساطاً أو غريراً أو جراباً أو قدورا أو آنية أو وسائلي مكة  
 ذاهبا جابيا يجوز أن نؤاجر هذه الأشياء في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك (قلت) أ رأيت أن استأجرت  
 هذه الأشياء فقامت بحت قلت قد ضاعت معنى في البداية (قال) قال مالك القول قول المستأجر في الضياع  
 (قلت) فلا جارة كغيره المكسرى من ذلك (قال) يلزمه الكراء كله الآن تقوم للمتكاري سنة على يوم  
 ضاعت منه (قلت) أ رأيت أن كان معه قوم في سفر فشهدوا على أنه أعلمهم بضياع ذلك (قال) إن شهدوا  
 على ذلك الشيء من فقدوا وطلبه رأيت أن يعلق ويكون القول قوله ويكون له على صاحبه من الإجارة بقدر  
 الذي شهدوا به من ذلك (وقال) قال غيره القول قوله في الضياع ولا يكون عليه من الإجارة إلا ما قال أنه اتفق  
 به (وقال) أشهب عن مالك في رجل أكرى بخنقه قتال أنها ضاعت (قال) قال مالك هو ضامن الآن تقوم  
 له قيمة على الضياع (قلت) أ رأيت أن استأجرت ثوبا أو فسطاطا شهر اغتبه هذا الشهر ثم البسه أ يكون على  
 الأجر أم لا (قال) قال مالك عليه الأجر (قلت) فإن جبه بعد انقضاء الإجارة ولم يلبسه (قال) قال مالك  
 أرى عليه من الإجارة بقدر جبهه هذه الثياب بغير لبس ولا يكون عليه مثل أجر من لبس لأنه لم يلبس  
 (وقال) ابن نافع مثله (وقال) غيره يكون عليه على حساب الإجارة الأولى إذا كان معه وكان صاحبه بقدر على  
 أخذه وبقدر المستأجر على رده (قلت) أ رأيت ما استأجرت من متاع البيت مثل الآنية والقدر  
 والصحاف والاستار والقباب والحبال ومتاع الجسد ليس ذلك جائزا في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن  
 استأجرت ثوبا لبسه يوم مالى الليل فضايع معنى أ يكون على ضمان في قول مالك (قال) لا ضمان عليك في قول  
 مالك (قلت) أ رأيت أن استأجرت ثوبا لبسه يومين فلبسته يوما فضايع معنى في اليوم الثاني فأصبته بعد ذلك  
 فرددته على صاحبه أ يكون على أجر اليوم الذي ضاع فيه الثوب أم لا (قال) لا أجر عليه في اليوم الذي ضاع

(فصل في الأمانة في الكراء وما يجوز منه ولا يجوز في الأمانة في الكراء المضمون كالأمانة في العروص المسلم  
 فيها بصير القساذ فيها من وجهين أحدهما أن تنقذ الأمانة بمجرد دعائها لا يجوز والثاني أن تكون الأمانة  
 بمجرد دعائها زولا مكر وفيها ألا تنقذها إلى الصفة الأولى ظهر المكر وفيها فأنهما على التصد  
 لذلك والعمل عليه فغتنم من ذلك جاية للذرائع وأما الكراء المعين فاختلف في الأمانة فيه على قولين أحدهما



﴿ في اجارة المصنف ﴾

(قلت) أرايت المصنف هل يصلح أن يستأجره الرجل فقرأ فيه (قال) لا بأس بذلك (قلت) لم يجز مالك (قال) لأن مالك قال بأس ببيع المصنف فلما جاز مالك به جازت فيه الاجارة (ان وهب) عن ابن طيبة ويحيى بن أبوب عن حمارة بن غزينة عن دهم أنه قال لا بأس ببيع المصنف إنما يبيع الورق والحبر والعمل (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ومكحول وغير واحد من التابعين أنهم لم يكتنوا برون يبيع المصنف بأسا (ان وهب) وأخبرني عبد الجبار بن عمر أنه قال وكان ابن ماجة يكتب المصاحف في ذلك الزمان الاول أسببه قال في زمن عثمان بن عفان وديها ولا ينكر عليه أحد (قال) ولا رأينا أحدا بالمدنية ينكر ذلك قال وكلمهم لا يرون بأسا (سعدون) عن أنس بن عياض عن بكير بن مبار عن زياد بن أسعد أسأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع المصاحف والتجارة فيها فقالا لا نرى أن يقبله متجرا ولكن ما علمت بذلك فلا بأس به (وقال) مالك في بيع المصاحف وشراؤها لا بأس به

﴿ باب في اجارة المعلم ﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت رجلا يعلم في القرآن بحديثهم القرآن تكاد وكاد وهما (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) وكذلك ان أسأجروه على أن يعلم ولده القرآن كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قلت) وكذلك ان استأجروه على أن يعلم ولده القرآن كله كذا وكذا (قال) لا بأس بذلك (قال) ولا بأس بالبدن أيضا مثل قول مالك في الجميع (قلت) فإن أسأجرت يعلم ولدي الكتابة كل شهر بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك في اجارة المعلمين سنة سنة لا بأس بذلك في سائر ما يعلم ولده الكتاب فوجدنا لا بأس بذلك مثل قول مالك في اجارة المعلمين سنة سنة (قلت) أرايت ان استأجرت رجلا يعلم في الفقه والقراءات أن يجوز هذه الاجارة أم لا (قال) لم أسمع منه فيه شيئا إلا أنه كره بيع كتب الفقه والقراءات فأما رأى الاجارة على تعليم ذلك لا يعينني والاجارة على تعليمها أشتر (قلت) أرايت ان قال رجل لرجل علم علامي هذا الكتاب سنة أو القرآن سنة على أن يكون العلم يبيع وينك (قال) لا يعينني هذا لأنه لا يدر أحد ما على بيع ماله فيه قبل السنة فهذا أحد ولومات المبد قبل السنة أيضا ذهب عنه باطلا (عمرو بن قيس) عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يعلم الكتاب على عهد معاوية بن أبي سفيان وشترط (ان وهب) عن ابن جريج (قال) قلت لسطام أجز المعلم على تعليم الكتاب أعلمت أحدا كرهه (قال) لا وأخبرني حفص بن عمرو بن يوسف بن يزيد عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص قلم رجلا من العراق يعلم أناءهم الكتاب بالمدنية فوطونه على ذلك الاجر (ان وهب) عن يحيى بن أبوب عن النبي بن الصباح قال سألت الحسن البصري عن معلم الكتاب العلمان وشترطها هم (قال) لا بأس به (عبد الجبار بن عمر) قال كل من سألت من أهل المدينة لا يرى منع المعلم بالاجر بأسا (ان طه) عن صفوان بن سليم أنه كان يعلم الكتاب بالمدنية ووطونه على ذلك الاجر (قال) ابن وهب وسعت مالك يقول لا بأس أخذ الاجر على معلم العلم الكتاب والسران

﴿ فصل ﴾ وبان هذه الجملة أن الرجل اذا اكترى كرام مضموناً لم يل مع صاحبه على زيادة ولا يحول ذلك من وجهين أحدهما أن تكون الزيادة من قبل المكترى والثاني أن تكون الزيادة من قبل المكترى أما الوجه الاول وهو أن سكن الزيادة من قبل المكترى فلا ينكر ذلك فيسب على نفسه أي أحدهما ان يكون ذلك

(قال) قلت لعلك رأيت ان اشتراط مع ما في ذلك من الاجر شيئا معلوما كل خطر وأذى (قال)  
لا بأس بذلك

(في اجارة معلم للصناعات)

(قلت) رأيت ان دفعته علمي الى خياط أو قصار أو الى خباز يعلمه ذلك العمل باجر معلوم ودفعته اليهم  
(قال) مالك لا بأس بذلك (قلت) وكذلك ان دفعته اليهم ليعلموه ذلك العمل بمثل العلم سنة (قال)  
قال مالك ذلك جائز (وقال غيره) باجر معلوم أجوز

(في اجارة معلم للشعر وكتابته)

(قلت) رأيت ان استأجره على أن يعلم وهد الشعر (قال) قال مالك لا يعجبني هذا (قلت) رأيت  
ان استأجرت كاتباً يكتب لي شعرا أو نوحاً أو مصحفاً (قال) قال مالك أما كاتب المصحف فلا بأس  
بذلك وأما الشعر والنوح فلم أسمعه من مالك ولا يعجبني لانه كره أن يباع كتب الفقه في كتب الشعر  
أخرى أن يكرهها

(في اجارة قيام رمضان والمؤذنين)

(قلت) رأيت ان استأجرت رجلاً يؤم في رمضان (قال) قال مالك لا خير في ذلك (قال) قلت لم كرهه  
مالك قال كان مالك يكره الاجارة في الحج فكيف لا يكره الاجارة في الصلاة (قلت) رأيت ان استأجره  
على أن يصلي بهم المكة مرة (قال) كرهه مالك في النافذة فهو عندى في المكتوبة أشد كراهية (قلت) رأيت  
ان استأجر واربعاً على أن يؤذن لهم ويقيم (قال) قال مالك ان استأجره على أن يؤذن لهم ويقيم لهم  
ويصلي بهم صلاتهم فلا بأس به وأما جواز مالك هذه الاجارة لانه إنما أوقع الاجارة في هذا على الاذان  
والاقامة وقامه على المسجد ولم يضع من الاجارة على الصلاة بهم قليل ولا كثير (ابن وهب) عن شخص  
ابن عمر عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أجرى على سدا القرظ المؤذن رزقاً وكان  
يجري عليه وعلى مؤذني أهل بيته

(في اجارة دفاتر الشعر أو الغناء)

(قلت) رأيت ان استأجرت دفاتري فها نوح أو شعر وغناء يقرأ فيها (قال) لا يصلح هذا (قلت)  
لم (قال) لان مالك قال لا يباع دفاتر فيها الفقه وكره بيعها وما أشبه أن مالك إذا كره بيع كتب الفقه انه يبيع  
كتب الشعر والغناء والنوح أكره فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الاجارة فيها على أن يقرأ فيها غناء  
جائز لان ما لا يجوز بيعه عند مالك فلا يجوز الاجارة فيه (قلت) أكلن مالك يكره الغناء (قال) كره مالك  
قراءة القرآن بالالحان فكيف لا يكره الغناء وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويؤشترط انها غنية فهذا مما  
يملك على انه كان يكره الغناء (قلت) فما قول مالك ان باعوا هذه الجارية وموشرطوا انها غنية ووقع البيع  
على هذا (قال) لم أخف من مالك فيه شيئاً الا أنه كرهه (قال) عبد الرحمن بن العاصم وأرى أن  
يفسخ هذا البيع

قل النقد الثاني أن يكون هذا النقد قبل الاقتران والغية على النقد أو بعده اذ لا فرق في زيادة المكري  
اذا تدقيل أن يغيب المكري على النقد ولا يضيف على كل وجه من هذين الوجهين ست مسائل اذ لا تحلو  
الزيادة اما أن يكون ذهباً أو ورقاً أو عرضاً فها هذه ثلاث مسائل أو تكون مؤجلة فهذه ثلاث مسائل آخر  
وست مسائل صارت اثني عشر مسألة الا في زيادة المكري وكذلك تنقسم الزيادة من المكري الى قسمين أحدهم

## ﴿باب في اجارة الدخاف في العرس﴾

(قلت) هل كل ملك يكره الدخاف في العرس أو يبيحه وهل كل ملك يصير الاجارة فيه (قال) كل ملك يكره الدخاف والمعارف كلها في العرس وذلك أي سأله عنه فضغفه ولم يسجبه ذلك

## ﴿باب في الاجارة في القتل والادب﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت رجلا يقتل رجلا عمدا ظلما قتلته أيا يكون له من الاجر شيء أم لا (قال) لم أسمع من ملك في ذلك شيئا ولا أرى له من الاجر شيئا (قلت) فان كان قد وجب على رجل القصاص قتل رجل اضرب عنقه بدوهم ففعل (قال) الاجرة جائزة (قال) وقال ملك في أجر الطبيب انه جائز والطبيب يقطع وييط فأرى مسئلتك في القتل في القصاص مثل قول ملك في أجر الطبيب انه جائز (سحنون) عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبيه أن السبعة مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل قبه وفضل منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن والحارث بن هشام وخارجة ابن زبدي بن ثامت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار ذكره يقولون في المرح فبادون الموضحة اذا برئ وطالبته اعاقفه اجر المداوى (قلت) أرايت ان استأجرت رجلا يضرب على سالي كذا وكذا ذرة بدوهم أو عبد الى كذا وكذا اسوطا أدبالها كذا وكذا ذرها تصور هذا الاجارة أم لا (قال) الاجارة جائزة اذا كان ذلك على وجه الادب كان على غيره وجه الادب لا يصح ذلك ولا أخطئه عن ملك (قال) ابن القاسم ولو استأجر رجل أجرا على ما لا يصح للمسلمين وهو ذلك مما لا تنسى في الاجارة هو قب المستأجر وكان على الاجير القصاص

## ﴿باب في اجارة الاطباء﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت كالا يكمل عيسى من وجع بها كل شهر بدوهم (قال) قال ملك في الاطباء اذا استؤجروا على العلاج فاعا هو على البرء على البرء على رأفه حقه والا فلا تنسى له (قال) ملك الا أن يكون ما شرطه لا يشترط فيها (قال) ابن القاسم وأما أرى ان اشترط أن يكمله كل يوم أو كل شهر بدوهم ان ذلك جائز اذا لم يشترطه قال فان برأ قبل ذلك كان الطبيب من الاجر بحسب ذلك (قال) الا أن يكون صحيح العينين واشترط عليه أن يكمله شهر بدوهم ويكمله كل يوم بهذا لا بأس به لان هذا قد لم كل واحد منهما ما اشترط لان هذا ليس يتوقع رؤوه واعا هذا رجل شرط على الكمال أن يكمله شهر بدوهم وهو صحيح العينين بالأعد أو بعيره فالاجارة فيه جائزة (قال) سحنون ويحجروه النقد

## ﴿باب في اجارة قسام العاصي﴾

(قلت) تصور اجارة قسام العاصي وقسام العاصي وحسابهم (قال) سألت مالكا عن ذلك عبرة مكرهه (قال) ملك فقد كان خارجة بن زيد ومجاهد يسمان مع القصة ومحسان ولا يأخذان ذلك حلا

## ﴿باب في اجارة المسحذ﴾

قلت أرايت ان يردل مسحذا كراهي صلى فيه (قال) لا يصلح هذا ويرى لان المسحذ لا تنى أن يكون ذلك قبل لنقد أو بعده وقبل العيبة عليه اذا لفرق بين زيادة المكري بر أن يكون لم يسد أو لنقد ولم يصل على المدوا الثاني أن يكون ذلك بعد النقد والعيبة عليه وفي كل واحد من هذين ست مسائل أيضا على التقسيم المذكور وفي زيادة المكري

الكراء (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يفي بمسجدنا ثم يني فوقه بيتاً (قال) لا يصحني ذلك وقد كرر مالك أن عمر بن عبد العزيز كان يبيت على ظهر المسجد للدينه في الصيف وكان لا يقر به فيه امرأة (قال) مالك وهذا الذي يفي فوق المسجد يريد أن يحمله مسكناً يمكن فيه بابه ويريد بذلك مالك أنه إذا كان بيتاً وسكنه صار فيه مع أهله فصار يطؤها على ظهر المسجد قال وذكره مالك كراهية شديدة

﴿فمن آخر به ليصلي فيه﴾

(قال) أرايت أن آخر به من قوم يصابون فيه في رمضان (قال) لا يصحني ذلك لأن من أكرى بيته كن أكرى مسجداً فالأجرة فيه غير جائزة لأن الأجرة في المساجد غير جائزة ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن مالك أكره أن يطي الرجل أجرة على أن يصلي بهم في رمضان (قال) وقال أشبه لا بأس أن يؤجر الرجل بيته ممن يصلي فيه رمضان (قال) أرايت أن أكرى بيت داراً على أن يتخذوها مسجداً عشرين (قال) ذلك جائز (قلت) فإذا مضى العشرين (قال) إذا انقضت الأجرة قبحت الدار إلى دهرها (قلت) أحفظه من مالك قال لا (قلت) فإذا رجع الدار إلى دهرها لم يكن قرض المسجد (قال) لاهل القرض الذين اشتروها ونوا المسجد فأنقض لهم

﴿باب اجرة الكنيسة﴾

(قلت) أرايت أن آخرت دارى من يتخذها كنيسة أو بيتاً وأما في مصر من الأمصار أو في قرية من قرى أهل الذمة (قال) قال مالك لا يصحني أن يبيع الرجل داره من يتخذها كنيسة ولا يؤجر داره من يتخذها كنيسة ولا يبيع شاته من المشركون إذا علم أنهم أنعموا بها ليدعوا لأعيادهم (قال) مالك ولا يكرى داته منهم إذا علم أنهم أنعموا بها ليدعوا لربوبها إلى أعيادهم (قلت) أرايت الرجل أن يحوز له أن يؤجر حقه في عمل كنيسة في قول مالك (قال) لا يصلح له لأن مالكاً قال لا يؤجر الرجل حقه في شيء مسلم الله (قال) مالك ولا يكرى داره ولا يبيعها ممن يتخذها كنيسة (قلت) أرايت هل كان مالك يقول ليس للنصارى أن يحدوا الكنائس في بلاد الإسلام (قال) نعم كان مالك يكره ذلك (قلت) هل كان مالك يكره أن يتخذوا الكنائس أو يحدوها في قراهم التي صالحوا عليها (قال) سألت مالكاً هل لاهل الذمة أن يتخذوا الكنائس في بلاد الإسلام (قال) لا إلا أن يكون لهم شيء أعطوه (قال) ابن القاسم ولا أرى أن ينعوا من ذلك في قراهم التي صالحوا عليها لأن البلاد بلادهم يبيعون أرضهم وديارهم ولا يكون للمسلمين منها شيء إلا أن تكون بلادهم عليهم عليها المسلمون وأخذوها عنوة فليس لهم أن يحدوها فيها شيئاً لأن البلاد بلاد المسلمين ليس لهم أن يبيعوها ولا أن يورثوها وهي في المسلمين فإذا أسلموا لم يكن لهم فيها شيء فلذلك لا يتركون وأما ما سكن المسلمون عند اقتناحهم وكانت مدائنهم التي اختطوها مثل القسطنطينية والصرى والكوفة وأخرى وما أشبه ذلك من مدائن الشام فليس ذلك لهم إلا أن تكون لهم شيء أعطوه فيوفى لهم به لأن سكك المدائن قد صارت لاهل الإسلام مالهم يبيعون ويورثون وليس لاهل الصلح فيها حق فقد صارت مدائن أهل الإسلام أموالهم (قال) وقال مالك أرى أن ينعوا من أن يتخذوا في بلاد الإسلام كنيسة إلا أن يكون لهم عهد فيحمون على عهدهم (وقال) غيره كل بلاد اقتحت عنوة وأقروا فيها وقتلوا أرض

﴿فصل﴾ فإذا استقال المكبرى في الكراء المصمون قبل التقدين هل كانت الزيادة مؤجلة فلا يجوز بائناً لأن المكبرى يجوز من الكراء الذي يوجب له على المكبرى إلى الر كواب الذي يوجب عليه وإلى الزيادة المؤجلة فيدخله في الدين الذي كان من الزيادة عرضاً وان كانت ما فيه دخله عرضاً وذهب به إلى أجل وان كانت دراهم دخله الصر المتأخر وان كانت الزيادة دائرية معجلة أو عرضاً معجلة

لا طيات المسلمين ونوايتهم فلا يتعنون من كتمانهم التي في قراهم التي أقروا فيها ولا من أن يتخذوا فيها  
كتائس لانهم أقروا فيها على ذمتهم وعلى ما يصحز لاهل النعمة قطه ولا يكون عليهم نراج قراهم التي أقروا  
فيها وانما الخراج على الارض

### (باب في اجارة الحر)

(قلت) أرايت مسلما أبرقعه من نصراني يحمل له خراجا على دابته أو على نفسه أ يكون له من الاجرة شيء  
أم تكون له اجرة منه (قال) قال مالك لا تصلي هذه الاجرة ولا أرى له أناس من الاجارة التي سمى ولا من  
اجارة مثله قليلا ولا كثيرا لان مالك لا يرى في الرجل المسلم بيع خرا (قال) مالك لا أرى أن يعطى من  
منها قايلا ولا كثيرا فالكرا عندى بهذه المنزلة لا أرى أن يعطى من الاجرة قليلا ولا كثيرا (قلت) له  
وكذلك ان أبرقعه من نصراني يبيع فيها خرا (قال) قال مالك لا خير في ذلك ولا أرى الاجارة باطلا (قال)  
ابن القاسم فأرى كل مسلم أبرقعه أو غلامه أو دابته أو داره أو بيته أو شيئا مما يملكه في شيء من الخمر فلا  
أرى له من الاجرة قليلا ولا كثيرا ولكن يفعل فيه ان كان قبض أو لم يقبض ما وصفتك في ثمن الخمر (ابن  
وهب) عن سعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار الهذلي عن مالك بن كثوم المرادي (قال) سمعت سعيد  
ابن المسيب يقول لا تعلق عليه لثوبه في الخمر يلب دار (ابن وهب) عن ابن طيمه ويحيى ابن أيوب  
عن عطاء بن دينار الهذلي عن مالك بن كثوم أنه سأل سعيد بن المسيب عن غلمان يبيعون  
بالسوق على دوابهم فربما حلت خرا (قال) فتهاى سعيد بن المسيب عن ذلك أشد الهوى وقال ان  
استطعت أن لا تدخل البيت الذي فيه الخمر فلا تدخله (ابن وهب) عن ابن طيمه عن عبد الله بن هيرة عن  
عياض بن عبد الله السلمي أنه قال لعبد الله بن عمر اني ابلاتعمل في السوق يربها صدقة تحمل الطعام وادا  
لم يجد فربما حلت خرا (قال) لا يحل غنها ولا كراؤها ولا شيء منه ولا شيء كان منها فيه سب (قال)  
ابن وهب وسمعت مالك بن كثوم الهذلي يقول لا يكرى الرجل دابته من يحمل عليها خرا (قال) لا يؤاجر الرجل  
عبده في شيء من عمل الخمر ولا من حفظها وما أحل الله أوسع وأطيب من أن يؤاجر عبده في مثل هذا وقال  
الأوزاعي والليث مثله (عبد الله بن وهب) عن خالد بن جند عن عياض بن عباس عن عميرة المعافري قال  
خرجت حاجيا أو حاجيا حتى قدمنا المدينة فأكرى صاحب لي جملته من صاحب خمر فاختبى في فديته إلى  
ه الله من عرسا له عن ذلك الكراة فنهاه عن ذلك وقال لا خير فيه (ابن وهب) عن خالد بن جند عن  
محمد بن غنجد الحضري عن شمس بن عقبة الحضري وجاءه غلام له يوما غلوس فطسكها وقال كنت أعمل  
في حصر الخمر (قال) فاحذها ضمضم منه ثم بذها في عرض بحر البرلس وكانوا بالبرلس مراطين

### (باب في اجرة رعي الخنازير)

(قلت) أرايت لو أن مسلما أبرقعه من نصراني يرعى له خنازير فربما حاله فأراد أن يأخذ اجرة له (قال) قال  
مالك في النصراني يبيع من المسلم خرا ان النصراني يضرب على يعة الخمر من مسلم اذا كان النصراني  
يعرف أنه مسلم فباعه وهو يعرف أنه مسلم أدب النصراني (قال) وأرى أن يؤخذ الثمن فيتصدق به على  
جار ذلك وان كانت الزيادة دراهم معجلة والكراة دينا تبرأ به ذلك على مذهب ابن القاسم الا أن يكون  
أقل من صرف دينار وقيل ان ذلك جائز وان كان أكثر من صرف دينار وذلك يأتي على مذهب من يصير  
اليصح والصرف ويرى التحلل انهم بخلاف استقداها وقيل ان ذلك لا يجوز وان كان أقل من صرف  
دينار وذلك يأتي على مذهب من يرى التحلل انهم بخلاف استقداها وقول أشهب وان ماغ فيدخله

أفكس كعباً أدهم نصراني يوتكسر الحمرى بذلك المسلم (قال) ان العاصم رأى أني نوحى الاخرة من  
النصراني حتى صدق بها على المساكين ولا سلطاناً لهذا المسلم أداماً لهذا المسلم ولان الاخرة؟ يصلح لطلبا  
للمسلم انما كانت احارته من روى الحمار يراى أن صرب هذا المسلم آذناه فجاءه من وجه الحمار  
ورصاصه لا حرم وجهه هاله ان رايه الآن يكون من صدر الجاهل كعبه في الصرب ولا يطعن من هذه  
الاخرة أو تصدق بالخرة على المساكين ولا تترك الاخرة لا صراني بل رايه لك في الحمر

### في باب في الاخرة على طرح المنة

(طلب) أرايت ان ساساً حرم على رجل من دمه له أو هذا لدم أو هذا لدم من داري أنه رده  
الاخرة أم لا (قال) لا أس ذلك عند مالك قال وسئل مالك عن رجل ما سقى داره شاة حال لرجل اجلها حتى  
ولك ادها (قال) ول مالك لا حرم هذه الاخرة لا به أحد مقلده من حلاله لا به لا به هذا  
قد لا حرمه لا يحرم به (طلب) فهل يحرم ح - ابو داود - اددب (قال) قال مالك لا تراع حلو  
المية ذهب أولم تراع ولا تراع في حال (قال) قال مالك ولا يبيع في - ابو داود - ولا يبيع (قال) مالك  
والا ما في حلو داود له اداد حتى قضى منه شيء وليس أشد منه على عدي ولا كى أ به في عسى حاصه  
ولا حرمه في الناس ولا بأس بالقبول على ما هو لعل على ما هو داود - الا ما عاهاها التي ساء فيه الحماث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا ممن يخلوها (قال) أشبهه ذلك حار من عند الله صاحب  
الذي صلب الله وسلامه عليه ملزم كله حرم عنه وهو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الله يهود  
حرم على هم الشحوم فاعوها وأكلوا أعاها

### في باب في الاخرة رواه الصلح

(طلب) أرايت ان احرم غللاً را فرسا أو جازاً أو سائر عرا أو صرداً أو صروداً أو حرم هذا في رجل مال  
أم لا (قال) قال مالك إذا حرم به أعواناً مروه كذا وكذا فهذا حار وان أسه أحد به يشهر  
كذا وكذا أو ذلك حار وان أسه أحد به حتى يعلق الرمكة فذلك حار لا يحرر (طلب) من أي وجه حار  
مالك احارته الصلح لو لعل أن بعض العلماء كرهوه ذكره عن أبي صلى الله عليه وسلم وهذا من اله زر  
في ما أس (قال) اعلموا مالكاً لا ذكر أن العمل بعدهم عليه وأترك الناس بحروهم بهم فذلك  
حرمه مالك (ان ربه) عن عبد الله بن عمر عن جد أنه قال من سأل عن طالع كان لا يرى اساً  
في الرجل يكون من طرفة العيون أو حمله اذل (قال) ان ربه وأخرى بنوس عن ربه أمه  
قال في حرم الجمل وغيره من الصلح لا يرى ذلك أ اذ كنهه أحل دهنه مصرانه دالم كبر صمن  
له الفلاح ولم يشط على أصحابها (ان ربه) عن ابن له وبعثه بن باع عن ابن له بن دهن طاه  
ان أي رباح - له عن طروقه - لصلح مال لا أسه لك (قال) ان ربه وسأل عبد العرر  
ان أي سلمه عن ذلك حال لا أسه لك وقد كان بعد ادها وبكر كرى لك وأه أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أدا فلم يكونوا هون عن ذلك

الصرف المأخر على مذهبهم أو ذهب الصلح إلى الصرب المأخر لا يملكه على مذهبهما لأن يكون  
الكرام مؤخر لصلح ولا فرق بين الكرام المصنوع من أن يملك أو لا يملك لا يمان حل فلا عكر لا كبرى  
منه الاث اثنا أو ذهب ان ما إلى أن الاطلاق الكرام المصنوع من حل الفلاحه رأه سلاوه ذلك  
بالأه من الساعة العا - هو ل المدونه على د امر القول أن احتمال القدم عبر لها عاها



﴿في اجارة البئر﴾

(قلت) أرى إن استأجرت من رجل بئرًا وهي في داره أوفى فثمنه وليست من آثار الماشية استأجر ثمنها منه  
أستقي منها فثمن كل شهر بدينار أبيع هذه الاجارة أم لا في ذلك لملك (قال) أما ما كن في داره فله أن  
يبيعها ويمنعها الناس ولا لثمنه من ملك وأما ثمنه فأنى لا أعرف ما لثمنه إن كان هو أعمال - فخر ملك الناس  
صدقة يستقون منها أو لما شئتهم فلا ينبغي له أن يبيعها وإن كان استقرها يجوزها لنفسه كل يوم ما في داره  
يستقي به ويشرب منه وهي أرضه ولم يضرها على وجه الصدقة فملك الناس فلا أرى به بأسًا أن يبيعها أو يكره  
(قلت) أكن ملكًا يكره بيع ماء الماويل مرايل السماء (قال) سألت مالكًا بن يسع ماء الماويل اتى على  
طريق انطاكس فكره ذلك (قلت) فهل كان يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون أو لا يكره (قال)  
لا بأس ببيع ذلك (قلت) فهل كان يكره بيع رطب أيار ماء الزرع (قال) قال مالك لا بأس ببيعها (قلت)  
وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع مثاليها يستقي به لزراع (قال) نعم لا بأس بذلك عند ملك (قلت)  
وأما كره ملك بيع الماشية أن يبيعها مؤثها أو يبيع أصلها (قال) نعم (قلت) وأهلها أحق بمائها حتى  
إذا فضل عنهم فضل كان الناس فيه أسوة (قال) نعم (قلت) وهل كان ملك يكره بيع آثار الشفة  
(قال) قال مالك إن كان البئر في داره أو أرضه لم أر بأسًا أن يبيعها أو يبيع ماءها (قلت) وهل كان ملك  
يبيع ربهما أحق بمائتهما من الناس (قال) نعم (قلت) والماويل أكن ملكًا يجعل ربهما أحق بهما (قال)  
أما كل ما أخفقه في داره أوفى أرضه يكره نفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهو أحق بهو يبيعها وأما  
ما عمل من ذلك في الصغار وفي الأرض مثل مراحل طريق المغرب فله أن يكره بيعها من غير أن يراه  
حرام أو يبل ما كان يصد عليه الكراهة واستقال ببيع مائها وقد فسر لك ما سمعت من مالك ووجه  
ما سمعت منه وهي مثل الآثار التي يخشونها الماشية أن أهلها أولى بمائها حتى يروا ويكون الناس  
ما فضل الامن من ربهما السفهم ودوابهم فإن أولئك لا يمنعون كما لا يمنعون من شربهم منها كما لا يمنعون من  
شرب الماشية

﴿في اجارة الوصي أو الوالد نفسه من يديه أو من أنه أو لأن من أياه نفسه﴾

(قلت) أرى أن لو أن وصيًا أجر نفسه من يديه في حجره جعل في سبيله أوفى داره (قال) كره مالك أن  
يشترى الوصي من مال البيم نفسه (قال) مالك فإذا فضل ذلك نظر السلطان وذلك فإن كان خير البيم  
امضاء على الوصي فإرى الاجارة مثل البيع بطريقها السلطان كما ينظر في البيع (قلت) وكذلك لو ألد  
في ابنه الصغير (قال) نعم الوصي والوالد في هذا سواء ولا أخف الوالد عن مالك (قلت) أرى أن لو أن  
رجلًا استأجر بئرًا لخدمته فله أن يكون للابن الاجارة في قول مالك أم لا (قال) إن كان أنه هذا قد  
احتل فإن الاجارة للابن إذا كان آخره لأن مالك لا يملك لغيره الاب فله أن يبيعها إذا احتل

﴿فصل﴾ وإن كان له مال له ذلك فدر زيادة قل أن يبيع عليه أو بعد أن يبيع عليه وكانت الزيادة ذهبًا  
فلا يجوز إلا أن يكون مقاصه من الكراهة الذي تنفع ما من عليه في المدونة وإن كانت دراهم ففي الثلاثة  
الأقوال المقدمة الجواز والمنع والفرق بين أن يكون لدراهم أقل من صرف دينار أو أكثر وإن كانت  
عمر ونماذج أن تكون معصلة ووجه لأن المكتري مع الكوب الذي وجبه والمر وض الذي دفع معجلا  
ومؤخرًا بالكراهة الذي يسره ووجه ذلك جائز فهذا وجه القول في الانتي عشر مسألة التي في أسئلة المكتري  
بزيادة



في الرجل يستأجر الحاطل يعمل عليه الخشبة

(قلت) أرايت ان أسأرت من رجل حاطلا لا ي عليه شرة أو لاجل عليه خشبة أو لاضرب فيه وتما أو لاطلق عليه شرا كل شهر ب درهم أو بجزءه الاجرة أم لا (قال) لا أرى ذلك أسا وأرى الاجرة فيه جائزة (قلت) وهل كل مالك يأخذ هذا الحديث لا يمنع أسد كم جاره أن يصنع خشبة على جداره (قال) لا أرى أن يهوى بهذا الحديث لأنه إما كان عن النبي صلى الله عليه وسلم عندي على وجه المعروف بين الناس

في الرجل يستأجر الأجير بحريته بالعلم

(قلت) أرايت ان أسأرت أجيراً أن يصلح لي أن أجعله يجيئني بالعلم في قول مالك (قال) نعم اذا لم يشترط عليه حبر استأجره من اجرام معلوما (قلت) هل لم يشترط عليه خراج معلوما واكتفى وصع عليه بعد ذلك خراج معلوما يصلح أم لا (قال) ان كان معلوماً عليه خراج معلوماً فان هو لم يبهل بصره فلا بأس بذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت اني استأجر العبدان الحجامين على أن يأتوه بالعلم يصلح هداية مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا لم يستأجرهم على أن يصممهم خراج معلوماً ولم يقل في مالك حجما من غيرهم (قال) من وهبوا أخرى الثالث بن سعد وعمر بن الحرث عن بكير بن الاشج أنه قال لا يرى بأساً باستئجار الرجل الأجير على أن يعمل يديه أو على دابة يعطيه ما كسب اذا لم يله ذلك حين يستأجره (ان وهب) عن ابن أبي عمير عن زيد بن أبي سبيبة عن ابن شهاب أنه قال لا يصلح أن يصر ب له خراجاً مسمى وليست له بأمانته وان أعطاه ما يهمل عليها (ان وهب) عن حمزة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن العباس أنه قال لا يشترط عليه ان يستأجره بكذا وكذا على أن يخرج له كذا وكذا فان ذلك لا يصح (قال) ابن وهب وقال مالك في الرجل يستأجر الرجل منه يعمل له في السر بكذا وكذا ديناراً على أن يأتيه كل يوم بثلاث دواهم (قال) مالك لا يصلح ذلك لاسفله دواير في قصة أبي أبل ان كان اني بطله الأجير فصة وان كان الذي يعطيه خنطة فاصفاه في خنطة مبرر معلوم ولان الثالث يختلف ويكثر فيصل ان رخص السر كثر وان خلا السر حل وعدا عرو وقد هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العرو (ان وهب) عن حمزة بن مرة عن عمرو بن الحرث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل استأجر أجيراً واشترى جارا فأمر أجيراه أن يعمل على ما وصرت على ذلك الأجير من اقل يوم درهم (قال) ربيعة لو أن رجلاً استأجر أجيراً ثم دفع اليه جارا ليعمل عليه أو سقيه يحلف فيها أو شهده ذلك وصر ب عليه في ذلك مبرر به كان ذلك حلالا اذا استقل ذلك الأجير ولكن لا يصلح له أن يصسه ان قص

في الرجل يبيع أحراراً أو أحرره أو ألامه

(قلت) أرايت ان استأجر الرجل أحرراً أو أحرره أو ألامه وتعهده وهو عرب أو بجزءه أم لا (قال) سمعت مالكاً وسئل عن المرأة تعادل الرجل في العمل ليس بدمها محرم فكره ذلك قال في ذلك أحراراً وتعهده وليس بدمها محرم وليس له أهل وهو يخلو معها أشد عندي كراهية من الذي تعادل المرأة في العمل

له قد عداه فلا وجه من المكروه في ذلك وان كان الزيادة مؤجلة لم يجر على كل حال ودفعه فصح الدين في الدين

في رجل كان المكرب هو المسلم له ريادة هذا راعها وعلى سالي الـ فلا يجوز على كل حال كانت الزيادة معجلة أو مؤجلة كما هو بدخله الزيادة في السلف لا ما بينهما على اتمام الكراء

﴿ في الرجل يكرى عبده السنين الكثيرة ﴾

(قلت) أ رأيت مالكا هل كان يكرى الرجل غلامه أو داره السنين الكثيرة و يراه من المخاطرة  
(قال) سألت مالكا عن الرجل يكرى غلامه السنين الكثيرة الخمس عشرة سنة ونحو ذلك قال لا بأس بذلك  
فقد أ رأيت لو أني كترت من الرجل عبداً عشر سنين أ يجوز هذا في قول مالك  
(قال) سألت مالكا عنه فقال مالك لم أ رأيت أحداً يفعله وما أرى به بأساً (قلت) فلو أوصى لرجل بخدمته  
عبده عشر سنين فأكرأه الموصى له بالخدمة عشر سنين أ يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم وقال غيره  
لا يجوز إجارة لعبد السنين الكثيرة لأنه غرر لما في الحيوان من الخوالة والنقص وهو في العوالم أ بين غرراً  
والعوالم لا يجوز كراؤها إلا بعد الاختلاف حالها وهي دون الرقيق وثمن آمن من ثمن

﴿ في المسلم يوم جرح نفسه من النصراني ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن نصرانياً استأجر مسلماً لخدمته أ يجوز هذه الإجارة أم لا في قول مالك (قال) سئل  
مالك عن المسلم أخذ من النصراني مالاً قراضاً ففكره ذلك له وغيره من أهل العلم قد كره ذلك ولا يرى مالكا  
كره ذلك إلا من وجه الإجارة وقد بلغني أن مالكا كره أن يؤجر المسلم نفسه من النصراني (قلت)  
أ رأيت أن آجره المسلم نفسه على أن يحرر من هذا المسلم زنته أو يحرر له أو يني له بنياناً (قال) أ كره  
للمسلم أن يؤجر نفسه في خدمة هذا النصراني

﴿ في الأجير يفسخ إجارته في غيرها ﴾

(قلت) أ رأيت أن أجرت عبداً في الخياطة أو أجرت نفسه في الخياطة شهراً فأردب أن أحول إجارته في مكان  
في عمل الطين أو في الصباغة أو في الصارة أ يجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يصلح إلا أن يكون  
الشيء اليسير يكون إنما آجره نفسه في الخياطة اليوم ونحوه فلا بأس بذلك أن يحول تلك الإجارة في غيره من  
الأعمال لأن اليوم ونحوه لا يكرن و ينافي دين فإن كترت الإجارة حتى تصير الشهر وما أشبهه فيحول في غيره  
ذلك العمل كان ذلك الدين بالدين فلا يصلح في قول مالك وكل من كان له حق على رجل من عمل أو مال فلا يجوز  
له أن يحوله في غير ذلك العمل والمال فإن حوله كان كذاً بكذا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
الكاتب بالكاتب

﴿ في الرجل يستأجر الأجير في غيره أو يستعمله غيراً ما استأجره له ﴾

(قلت) أ رأيت أن استأجرت عبداً بخدمتي فأجرت من غيره أ يجوز هذا في قول مالك (قال) إن أجرت في مثل  
عمله الذي كان يعمل فلا بأس به (قلت) أ رأيت أن استأجرت عبداً للخياطة فأرت أن أستعمله غير الخياطة  
(قال) سألت مالكا عن ذلك فقال إن كان اليوم وما أشبهه إذا كان الشيء القريب فلا بأس بذلك وإن كثر ذلك  
فلا خير فيه لأنه كأنه شيء حوله في شيء لا يقضه مكانه فلا خير في ذلك (قلت) أ رأيت أن استأجرت عبداً لخدمته  
كل شهر مكد أو كذا أ يجوز لي أن أستعمله غير الخياطة في قول مالك (قال) لا يكون لك أن تستعمله  
والأمانة أيجوز بينهما السلف على الزيادة لأن يكون سار من الطريق ما رفع التهمة عنهما به فوجدوا  
كانت الزيادة قدسداً لا يجوز أن كانت إلى أجل لأنه يكون من الذين بالدين الأتري أن المكترى يحول من  
الركوب الذي كان له على المكترى في ذمته إلى زيادة مؤجلة فهذا وجه القول في الأتري عشر مسألة التي في  
استقالة لكرأها زيادة

﴿ فصل ﴾ قال في المدونة وهو خلاف البيوع يريد أن الكراء المضمون بخلاف السلم الثابت في الذمة في جوار

الافق الحياطة (قلت) فان استعمله غير الحياطة فخطب المؤمن أم لا (قال) ان كان غلاما يخطب في مشه ضمنت في قرل مالك

﴿ في الاجير يستعمل الليل والنهار ﴾

(قلت) ارايت من استأجر اجير الخدمة انه ان يستعمله الليل والنهار (قال) يستعمله كما يستعمل الناس الاجر الحليل خدمة والنهار خدمة وتعدمه الليل ما قدر فيها لناس من حقبة المالمواجر ومن قيامه الليل ينالوه الحافوا ما أشبه هذا فلما ان يستعمله خدمة تمنعه النهر فليس له ذلك الا ان تعرض له الحاجة هي من خدمة العبد المرة بعد المرة فلا بأس ان يستعمله فيها في بعض ليله وانما هذا على ما يعرفه الناس ولا أخفقه سمعت مالك يستعمل عن العبد يستعملون النهار فلما كان الليل استطعنهم ان يرى ذلك فينبغي (قال) ان من الاعمال اعمال الاجير العبد فيها فلا ينبغي ان يخدم حواصل الليل أيضا (ول) ومن العبد عبيدا اعمالهم خفية فلا بأس ان يستطعنهم بالليل من غير ان يخدموا ذلك يضمن العبد على قدر عاقبه (قال) والخدم ههنا عندنا يعملون العمل الخفيف يستقون بالنهار وورعما طعنوا بالليل قبل له هؤلاء العبيد الذين يعملون على العدا في يطلعون ويزلون (قال) لا يعجبني ذلك العمل (قال) ملاك وهو شديد جهد (قال) وانما كان الناس فيما مضى يجررون على رقابهم وعلى لابل وهذا النورق عمل تليلر بما ايضا هناك فيه منهم

﴿ في الاجير يافره ﴾

(قلت) ارايت ان استأجرت اجيرا يخدمني سنة او يكون لي ان اسافر به (قال) لان ما كاهل اذا استأجر الرجل الاجير على ان يخدمه في منزله او يعيش في سفره ان احتاج اليه او رحل به ان احتاج الى ذلك او بخرت له او يصدره ان احتاج اليه (قال) اما كل عمل كان يشبه بعضه بعضا او يكون بعضه قربا من بعض مثل كنس البيت او العجين والحز وما أشبه هذه الاشياء فلا بأس بذلك وانما ان اشترط عليه ان احتاج الى ان يعيش في سفره او يخرث له ارضا او يعمل له في البيت فان ذلك لا خيرة اذا تابعنا ما بين هذه الاعمال هكذا فلا خيرة اذا تابعنا ما بين هذه الاعمال لان كراه هذا ليس مثل كراه هذا ويخطئه الحاطرة ولو قصد به قصد انقل تلك الاعمال لم يرش سيد العبد ان يؤجره في ذلك العمل بعينه بمثل ما أجروه في غيره فهذا من الحاطرة والعرو

﴿ في الرجل يؤجر عبده ثم يبعه أو يأتى ف يرجع في قية من الاجارة ﴾

(قلت) ارايت ان أجرت عبدا في سنة (قال) قال مالك الاجارة أولى (قلت) ارايت ان احصا الاجارة يكون للمشتري ان اخذ العبد ذلك الثمن (قال) ان كانت الاجارة ثرية اليوم واليومين وما أشبهه رأت الباع جازا وان كل الاجل يصدر ايت ان يفسخ البيع بينهما ولا يكون له ان يأخذ بعد الاجارة لان مالك الكافي العبد يباع على ان يقبض الى شهر او نحو ذلك ان ذلك لا يجوز (قلت) ارايت ان استأجرت عبدا في شهر رجع في قية من المدة تكون الاجارة لارمة في حبه المدة من التراجع فيها (قال) نعم مثل ما قال مالك في المريض اذا برى في قية من المدة وقال غيره الا ان يكون فسخ ذلك (قلت) ارايت ان استأجرت عبدا في

الاقالة في الكراه بعد الركوب المنع منها في السلم صدق بعض السلم زيادة معجلة بردها للمكري بعد ان اتمه ودخل على التقدر المسلم اليه خلاف مذهب أشهر في مساواة بين الوجهين ويحمل أن يردها الكراه المدين بخلاف بيع الساح المعينات في أن الاقالة زيادة المكري بعد العية على التقدر لا يجوز كاست الزيادة معجلة أو مؤجلة بخلاف الاقالة في السلع المعينات هذا العية على الثمن زيادة معجلة أو مؤجلة وهذا على

أنتفخ الاجارة في قول مالك (قال) نعم (قلت) فلن رجع في بقية من وقت الاجارة أو قدر عليه (قال) يرجع في الاجارة بحال ما وصفت لك (قلت) أرايت ان اسأجرت عبدا من رجل سنة ليخدمني فهرب السيد من يحق في دار الحرب (قال) تنفس الاجارة فيها ينهما الا ان رجع العبد في بقية من وقت الاجارة كلوصفت لك (قلت) أرايت ان هرب السيد (قال) الاجارة بحال لا تنفس

﴿ في الرجل يوماجر أم ولد في الخدمة ﴾

(قل) أرايت أم الولد هل تكرى في الخدمة في قول مالك (قال) لا

﴿ في السيد يواجر ثم يوحسارفا ﴾

(قلت) أرايت ان أسأجرت عبدا للخدمة فذا هو سارق أتراه عيبا أرده به على سيده وتفسخ الاجارة (قال) نعم كذلك هذا عندى في البيوع والاجارة منتهسوا

﴿ في الاجير يستأجره الرجل برى غنمه بأعيانها فربى معها غيرها ﴾

(قلت) أرايت ان أسأجرت برى غنمى هذه بأعيانها أن يكون له أن يأخذ منها غنما من الناس يرطها (قال) هذا وجوه ان كان انما أسأجره في غنم كثيرة يعلم ان مثلها انما يستأجر على كتابتها وانه لا يقرى على أكثر منها فليس له أن يأخذ منها غيرها الا أن يشترط معه من رعى معه فيقوى على أكثر منها فيكون ذلك له وأما الذي يسأجر على الشيء اليسير من الغنم فإن له أن يضم معها غيرها الا أن يكونوا اشتراطوا عليه أن لا يرى معها غيرها (قال) وله وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال القراض فيرطها فراض أن يأخذ من غيره أقله (قال) نعم الا أن يكون ما لا كثيرا يحتاج عليه اذا أدخل معه غيره لم يقر على ذلك ويخاف على ما أخذ الضيعة فليس ذلك له (قال) مالك وافي لا كره للرجل أن يدفع الى الرجل المال القراض الذي مثله لا يشترط الرجل به من غيره فيشترط عليه ان لا يأخذ من أحد غيره مثل المال القليل (قلت) لم أجرت في الغنم أن يشترطوا عليه أن لا يرى معها غيرها (قال) لانهم أسأجروه عليها فلك الاجرة والقراض ليس بالاجارة فقد دخله اشتراط ما لا ينبغي (قال) الى مالك ومن ذلك أنه يجوز للرجل أن يتكاري الرجل الى وقت معلوم فأمر معروف يذهب به الى أفر قبيصة وما أشبهها فيبيع ولو قال له تأخذ هذا المال قراضا تستري به متاعا من أفر قبيصة أو تخرج به الى أفر قبيصة لم يسلح ولم يكن فيه خير (قال) الى مالك يسلطه ذهبه ثم يقوده كما يقود البعير لا غير في ذلك ألا ترى أنه لو وجد بجارة دون أفر قبيصة لم يستطع أن يشتريها فان اشتراها ضمن وليس هكذا القراض فلا خيرة فيه وله أن ينهاء ان لا يخرج بماله الذي قرضه به الى بلد ولا ينبغي له أن يشترط عليه أن يخرج به الى بلد (قلت) أرايت هذا الاجير الذي أسأجرته برى غنمى هذه بأعيانها أن يكون له أن يرى معها غيرها (قال) قال مالك ان كان اسأجره على أن يرى غنمه هذه بأعيانها ولم يشترط عليه أنه ان مات أحلف له غيرها فلا خيرة في هذه الاجارة الا أن يشترط عليه انها ماتت أخلف له غيرها فتكون الاجارة جائزة (قلت) أرايت ان أسأجره برى غنمى مائة شاة وشرطت عليه أن لا يرى معها غيرها فأجر نفسه يرى غيرها من الاخرة التي أحرمها نفسه (قال) لرب الغنم الذي شرط عليه ان لا يرى معها غيرها وكذلك الاحير

القول الذي حكم فيه الكراء المعين بحكم الكراء المجهول ويحمل أن حكم الكراء لمضمون الثابت في الذمة بخلاف البيع في السلع المعينات في أنه لا يجوز لنا أكثرى كراء مضمرا أن يستقبل هذا النقد بزيادة معجلة ولا مؤجلة الا أن يكون فدا من الطرفين ما دفع التهمة عنهما به فيجوز زبادة معجلة ويجوز لنا باع سلمه أن يستقبل هذا من غلب على التقدير بزيادة مؤخرة

يستأجره الرجل على أن يخدمه شهراً أو أجراً فمسه الأجير يوماً أو أقل أو أكثر فإن الأجرة تكون للذي استأجره لأن خدمته كانت للذي استأجره (قال) وهذا قول مالك في الأجير (قال) غيره في صاحب المائة شاة أن أجراً فمسه يرى غيرهما فليس الرب النعم من أجارة شيء إذا لم يدخل على صاحب المائة شاة مضرة في الرعي وإنه لم يشتمل عنها (قلت) لا بين القاسم فإن قال المستأجر الأول لأمر بداجرة أو ما كان حطوا حتى أجارة هذا اليوم (قال) أرى ذلك أن أحب أن يأخذ أجارته تلك التي أجارها نفسه فذلك له وإن أحب أن يبط عنه أجارة ذلك اليوم ولا يكرن له من الذي أخذ الأجير شيء فذلك له

﴿ في الأجير يستأجره الرجل ليرعى غنماً بغير أعيانها أو بأعيانها ﴾

(قلت) أرى أن قلنا لرجل استأجره على أن يرعى مائة شاة بكداً وكذا ولم يمل مائة شاة بأعيانها ولم يشترط عليه أن يرعاها فتموت أن أخلف له مائة أخرى يرعاها (قال) لا بأس بذلك (قلت) لم (قال) لا بأس بامت أعيانها فهي أفاضل وتمت مكانك أن تأتي بمائة مكانها يرعاها لك لأن الأجرة لم تقم على غنم بأعيانها (قلت) فإذا كانت مائة بأعيانها (قال) قد أخذت أن مالك كاهل لا يجوز الأجرة في هذا إلا أن يشترط أنها أن تموت أو يباعها أو يبيعها بمائة مكانها يرعاها

﴿ في الرجل يستأجر الأجير ليرعى غنمه فيأتي بالرى بغيره يرى مكانه ﴾

(قلت) أرى أن استأجره أجيراً يرى على غنمه هذه فأتى بغيره يرى مكانه (قال) لا يكون له ذلك وأنما رضى أماته وبالنعم وجزائمه فكفايته وإنه أعاد استأجره بغيره (قال) سخطون ولو رضى رب النعم بذلك لكان حراماً

﴿ في الأجير الراعى يسقى الرجل من لبن النعم ﴾

(قلت) هل يكون للراعى أن يسقى من لبن النعم التي يرى الناس أو الأبل أو البقر (قال) سأل مالك عن الرجل يمر بالراعى فيسقيته من لبن النعم أو الأبل أو البقر فيسقيته (قال) مالك لا يعجبني ذلك

﴿ في الأجير يرى غنماً بأعيانها فتولد أو يزدادها ﴾

(قلت) أرى أن استأجره على أن يرعى غنمه هذه بأعيانها وشرطه أن مات شيء منها جثب ببدله فوالت النعم أي يكون على الراعى أن يرى أولادها معها (قال) أرى أن ينظر في كراء الناس في ذلك إذا كان كانت لهم سنة يحملون عليها فوالتك أنها إذا تولدت فأولادها معها أبت ذلك يلزمه وتكون الأجرة لازمة وإن لم تكن لهم سنة يحملون عليها لم أر ذلك يلزمه لأن عليه في ذلك تعاضد يزدادها عليه ويراعونها (قلت) أرى أن استأجره راغياً يرى على هذه النعم أعيانها وشرطه أن مملكت منها أبدلته أو يكون لي أن أزدادها (قال) لا يكون لك أن يزدادها في قول مالك

﴿ في ضمير الراعى ﴾

(قلت) هل كان مالك يرى على الراعى ضمناً رعاة الأبل أو رعاة البقر أو رعاة الدواب (قال) قال مالك لأصحاب علمهم الإبل أو فرطوا (قلت) وسواء عند مالك أن كان هذا الراعى غنماً أو خدماً هذا

﴿ مصل ﴾ وأما أن كان الكراء في دابة معينة فإن ذلك ينقسم على وجهين أحدهما أن يكون الكراء مؤخراً شرط أو عرف أو حكم والثاني أن يكون الكراء تندياً شرط أو عرف فأما الوجه الأول وهو أن يكون الكراء مؤخراً فإن ذلك ينقسم على وجهين أحدهما أن يكون المكترى هو المستقبل والثاني أن يكون المكترى هو المستقبل فزيادة في كل وجه من هذين الوجهين ست مسائل على ما ذكرناه في الكراء المضمون

عشر بن شاة ومن هذا ما تشاء فجمع أغنام الناس فكان يربها أو يدخل استأجرته على أن يربي غنمي  
هذه أم سلمة في قول مالك (قال) قال مالك حمل سوء الأضمان عليهما إلا فيما تعديا أو فرطاً (قلت) أرايت  
إذا صرفت الغنم هل يكون على الراعي ضمان في قول مالك (قال) لا إلا أن يكون ضريح أو تعدي أو فرطاً (قلت)  
والأجل والبقر والغنم فبالسائلين عنه من أمر الراعي مثل الغنم سواء في قول مالك (قال) نعم (إن وهب) عن  
الليث بن سعد بن يحيى بن سعيد أنه قال ليس على الأجير الراعي ضمان شيء من رعيته إنما هو مأمور بما هلك  
أو ضل يؤخذ به على ذلك القضاء عندنا (إن وهب) عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد أنه قال ليس على  
أحد ضمان في سائمة دفعت إليه يربها إلا بعينه إلا أن يكون ماع أو أواصر فإن كان عبداً دفع إليه شيء من ذلك  
بغير إذن سيده فليس على سيده فمغرور ولا في شيء من رعية العبد (إن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم  
عن سعيد بن المسيب عطاء بن أبي رباح وشريح الكلبي ويكبر مثله (وقال) بعضهم إلا أن تقوم دية  
بأهله كما تعديا (قال) إن وهب وسألت مالك عن الأجير الراعي في المال من الأجل والغنم مما تسبل أجورته  
ونظف مفرامته (قال) ما رأيت أحداً يضمن الأجير الحيوان وليس على الراعي ضمان ما غلب الضمان على المستأجر  
(قال) وليس على العبد الراعي ضمان ما دفع إليه من ذلك إلا أن يكون اتعمر شيئاً ما دفع إليه

#### (في الأجير الراعي يشترط عليه الضمان)

(قلت) أرايت أن اشترطوا على الأجير الراعي ضماناً بما هلك من الغنم (قال) قال مالك الأجرة فاسدة ويكون له  
كراهته من لا ضمان عليه ولا ضمان عليه فيما تلف (قلت) فإن كان كراهته أكثر مما كثره  
به على الضمان (قال) ذلك هو وإن كان أكثر مما سمى الحيوان هلكت الغنم فلا ضمان عليه في ذلك وقد قيل  
إن أجارة مثله أن كانت أكثر مما استأجر على أن ضماناً أنه لا يزداد على ما رخص به مبيع هذا إلا يمكن أن  
تكون أجارة مثله إذا لم يكن عليه ضمان أكثر من أجارة مثله على أن ضمان (قلت) أرايت الراعي يشترط  
عليه أرباب الغنم أن يملأ منها أي الراعي سمته والأفوه ضمان (قال) قال مالك إذا اشترطوا على  
الراعي أن يملأ منها فهو ضمان قال مالك فلا جارة فاسدة ولا ضمان عليه فهذا يشبه مسئلتك ولا ضمان على  
الراعي وإن لم يأت بسمته فله أجره منه

#### (في الراعي يذبح الغنم إذا خيف عليها الموت)

(قلت) أرايت الراعي إذا خاف على الغنم الموت فذبحها أي ضمن في قول مالك أم لا (قال) لا يضمن  
(قلت) ويصدق في أنها كانت أن تموت فتذبحها بالذبح (قال) نعم إذا أقيها مذبوحه (وقال) غيره  
هو ضمان لما اتعمر

#### (في دعوى الراعي)

(قلت) هل يكون الراعي مسئلاً عما هلك من الغنم في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت أن قال خصها  
فسرق مني مذبوحه أي صدق أم لا (قال) نعم يصدق لأنه لو قال سرق مني وهي بحسب صدقه فكذلك  
(فصل) فإن استقاله المكثري بزيادة وكانت الزيادة عروضا جاز ذلك هذا ولا يجوز إلى أجل فإن كانت الزيادة  
ذهبا أو الكراهية بذهب لم يجز إلا إلى أجل الكراهية لا يجوز قد لا يفسخه وضع وتقبل ولا إلى أجل سبق  
محل أجل الكراهية كانت الزيادة ذراهم لم يجز هذا ولا إلى أجل لأنه يفسخه الصرف المتأخر وهذا كله  
على مذهبي إن القاسم الذي يرى التحلل الغنم بخلاف انعقادها ويحير التحول من الدين في كراهية سيده  
وأما على مذهب من يرى التحلل الغنم ويقول بقول ابن القاسم إن من كان له دين على رجل لا يجوز له أن



اذا قلنا ذبحناه فسرقت مني وهذا قول مالك في الراعي يقول سرقت السم مني انتم صدقوا ولا ضمان عليه (وقال)  
فخره هو ضمان بالذم

﴿ اِیْرَاقِیْ سَدِی ﴾

(قلت) أرايت الراي يرى على الرملة أو على الأمل والبقر والعلم غير أمر أراها فاطمب أبضمن أم لا  
(قال) أراها ضامنا (وقال) غير لا صاها عليه (قلت) أرايت ان اشتطط على الراي أن لا يرى  
ضمني الاي موضع كذا وكذا فاطهاى موضع سوى ذلك أبضمن أم لا (قال) أراها ضامنا (قلت)  
أخضطه عن مائك (قال) لا (قلت) أرايت الراي اذا حالف ضمن أي القمين صممه أو محتاوم  
أخذاها أو محتاوم حالفها (قال) قال قال مالك في الرملة كاري النافذة فيمعدى عليها (قال) مالك  
قوم عليه في الموضع الذي تعدى عليها فهو لا يوم عليه أحد هذا فكذلك العلم ايا يكون عليه صاها يوم  
تعدى هاو يكون لهم الآخر فمدرطها الى يوم تعدى ها

(۱) استعمار الطیر

(قلت) أراي ان اسأرت طئرا ترصع صد الى متين كندا وكدا دوما (قال) ذلك حار عدا ملك (قلت) وكذا ان اشترطت عليهم طعامها (قال) سم (قلت) وكذا ان اشترطت عليهم كسوتها (قال) هذا حار كله عدا ملك (قلت) فهل يكون زوجه ان يطأها (قال) قال ملك د آخرت فمهاط رابا د وروها لم يكن لها ان يطأها (قلت) طاس آخرت فمهاط رابا د وروها كونا للروح أن يذبح احارها في قو ملك (قال) سم (قلت) فأين ترصع الخضر (قال) حيث اشترطوا (قلت) طاس لم يذبح طوا مودعا (قال) العمل عدا تأأها رصع الصبي عدا وفيه الا أن يكرن امرأته لغير رصع في رصع الناس ومن الناس من هودى الشان طاس طلب مثل هذا أن رصع صبيه عدا لم يكن ذلك لانه لا طلب له واد طر في هذا الى فعل الناس (قلت) أمضطه عن ملك (قال) لا (قلت) أرايت الطورة هل عليهم عمل الصبيان فسل خرقهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم (قال) اعلموا من رصع عدا على ما يعمل الناس بينهم (قلت) أسعته من ملك (قال) لا ولكن ملك كاهل في الاحار يعملون من ردا على عمل الناس بينهم فأرى هذا أيضا يعمل على ما يروى من أمر الطورة عندهم (قلت) أراي ان جلبها ه المرصع عدا راعى الصبي أ يكون لهم أن يفسحوا الاحرة (قال) سم (قلت) أمضطه عن ملك (قال) لا ولكنك د راى (قلت) لم يكون لهم أن فسخوا الاحارة ولا يبارموا أن أى عن رصع هذا الصبي (قال) لا لهم اعلا كروها عدا على أن ترصع لهم (قلت) أراي ان أرادوا سقرا فأرادوا أحد سيدهم أ يكون ذلك لهم وقسح لاحرة (قال) لا يكون لهم أن فسخوا الاحارة وان أرادوا أحد سيدهم لم يكن لهم ذلك الا ان يوفوها الاحرة (قلت) وهذا قول ملك (قال) هذا راى (قلت) طوا لم الصبي (قال) قال ملك ان مفت الصبي اعطت الاحار فيها مهابا وكان طاس الاحار يصبها رصع (قال) ولا يكون لوالد الصبي أنه يوافقها ان رصع عدا ه أو تأتى ه سي سوى ه ترصع ويكمل لما الاحرة الى شرطها يحول في يركوب عدا ه هاد لا يحول الا انه عدا على حال لان المكوى يحول من الكراء الواصلة على المكوى يركوبها لا لشجرة هه يد حله صبح ليد في الدين

يحول في ذلك ما به هاهنا محور الاله عمده على حال لان المكثري يحول من الكراه الواحدته على المكثري ركوبا لا شعرة به ويدخله مسح لدير في الدين

فصل في اسفاله المكري زيادة فان كانت عر صاحبان معجلان لم يحران كل مؤ - لالا يمدحه  
صح الدين في الدين وكذلك ان كانت الية دهاوا الكرا به محوران كاس معجلان لم يحوران كما -

(قال) لا يكون ذلك له ولا لها ان طلبته لان مالكا قال لو ان رب لا آجر واجتمع من وجدل فركبها الى سفر من الاسفار فأراد أن يكرها من غيره (قال) ليس ذلك له (قال) لا لتلك انما يكرها من يشبهه في فخته وثقله وأمانته (قال) ليس ذلك له لان الرجل يكرى الرجل الدابة لما عرف من تاجه ورفقه وحسن قيامه وقد تجد الرجل له مثله في الامانة والمال لا يكون له من الرق مثل ما صلح به (قال) فلم أدرى بحالة مثل كراه الخولا وتولا الدار ولا كراه السفينة (قال) في هذا كله يكرى في حولة مثل حركته الى الموضع الذي اكرى اليه والمارة ان يكرها من يشبهه فيسكن والمرضع عندي مثل من اكرى ليركبها هو نفسه (قلت) أرايت ان كان هذا الذي اكرى هذه الدابة ليركبها هرثمه وخرج صاحب الدابة مع دابته فأراد ان يكرى أن يحصل على الدابة من هرثمه وأخف (قال) انما سمعت من مالك ما أعجب تنبه أنه لا يحيزه (قال) وقال لي مالك قد كان هاهنا رجل بالمدينة يكرى بوزة حلة زمانا لا يبدؤني الى غيري فيها فليس الناس كالخولة (قال) ابن القاسم وهو رأي فلن أكرها لم أفسخه (قلت) أرايت امرأة آجرت نفسها بوضع صيد القوم وليس مثلها بوضع لشرفها وضناها أيكون لها أن تفسخ الاجارة في قول مالك أم لا (قال) ليس لها أن تفسخ هذه الاجارة لان الاجارة قد لزمتها (قلت) لم لا يكون لها أن تفسخ هذا الاجارة وهي ممن لا ترضع ولها أن تشاؤ وكيف لا يكون لها أن تفسخ هذه الاجارة وهي ممن لا ترضع وهي تقول اني أستحي وليس مني بوضع وان كنت آجرت نفسي (قال) اذا آجرت نفسها فذلك لها لازم ولا ينظر الى شرفها في الاجارة الا ترى أنها اذا كانت ذات شرف قبل لها ليس مثل بوضع الآن تشاؤ فان شئت ذلك لم تمنع في اذا شئت أن ترضع ولها كان ذلك لها فكذلك اذا آجرت نفسها قد شئت الاجارة فلا تفسخ هذه الاجارة والاجارة لها لازمة (قلت) أتخطئه عن مالك (قال) لا وهو رأي (قلت) أرايت ان مرضت هذه الطمرا يكون لها أن تفسخ الاجارة (قال) نعم ان كان مرضا لا تستطيع معه الرضاع فان حصلت في خيفة من وقت الاجارة فغيرت على أن ترضع ما بقي وكان لها من الاجر بقدر ما أرضعت ويحط من اجارتها قدر ما لم ترضع (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الاجرة اذا استؤجر سنة أنه اذا مرض بعض السنة ثم صح في بقية السنة أنه يستخدم تلك البقية وليس عليه أن يستخدم ما مرض ولكن يحط عنه من الاجرة قدر ما مرض وكذلك هذه الفلر عندي فان مرضت حتى غشي السنتان التي كانتا وهما فلا تعود الى الرضاعة لان وقت الاجارة قد مضى وقال غيره الا أن يكون دفع الكراه بينهما فلا تعود عاياه (قلت) أرايت ان استأجرت طائرا وضع على صيبي سنين فأرسلتهما في سنة ثم مات أحدهما (قال) يوضع عن الاوين بقدر ما بقي من رضاع هذا المبت وذلك ببيع الاجارة لان النصف قد أوقفها في السنة التي أرضعت لهم وبق نصف الاجارة فمات احد الصبيين فبطل نصف النصف من الاجرة وهو ربيع الجميع وهذا رأي الا أن يكون ذلك بوجه لمف فيجعل على رخص الكراه وغلاؤه في امان تلك السنتين له يكون للشاة كراه او للصيف كراه او لسواهما مختلفا وللصغير كراه او للصبي اذا تحول كراه آخر فيجعلون على ذلك الحال ما وصفتك من الكراه أو لاجارة (قلت) أرايت اذا حطت عن هذه الموضع قدوما صاب هذا الصبي الذي عاب أن يكون لها أن تأخذ مع صبيهم الباقي صيا غيره ترضعه بآخرة أم لا (قال) مؤجلة لانها ان كانت معجزة فليكرى يحول من الركب الذي له على المكركب الى الكراه الذي عليه وعلى الذهب الذي يربها باها المكركب معجزة فلم يكن ذلك بأس وان كانت مؤجلة فتدخله فصح لدين في لدين لان المكركب يحول من الركب الذي له على المكركب الى الكراه الذي عليه وعلى الزيادة التي يربدها بها وهذا على مداه ابن القاسم الذي يرى انحلال له بمحلل او عقداها ويحرم المحول من الدين في كراهي يرضه

الضمين فقلت أم لا (قال) لا يمكن عليه إلا ما جازى بما علمت منهم (سبحون) قال علي بن الحسين عليه السلام عليه  
عليه وهو جازي بمروية ط من جهة أو عشرة طلايضمين (ابن وهب) قال وأخبرني يونس ابن أسباط  
في رجل استأجر أخيرا يصل له شيئا فجعل له ثاذا ووطأ ثمر منه إلا ما أوتى وأكل منه فوطأ ثمره ما فيه (قال)  
لا أرى عليه ذم إلا أن يكون سبيلا (ابن وهب) وقال له قال في رجل حمل ثقل فاشتد على آخره فطأ طبع  
سبل من أجله فقلت الثاني الذي حمل فأنكسر أو رقت العظام فأنكسر أو زاح فأنكسر (قال)  
يضمن إذا كان يعرف العذر وقد باطه أو عرف العادة حتى زاح أو كان يعرف أن طأ ثمره أو بوض وان لم  
يرف من ذلك شيء ألي ضمن (ابن وهب) وأخبرني عيسى بن قافع (قال) قال يحيى بن سعيد الحال عليه  
فما من جامع

﴿ القضاة في الاجارة ﴾

(قلت) أربأت الخيلطين والقصارين والخرازين والصواعين وأهل الصناعات إذا عملوا للناس بالاجرة ألهم  
أن يصحوا ما عملوا حتى يقضوا أجرهم (قال) قال مالك لم يسم أن يصحوا ما عملوا حتى يقضوا أجرهم (قال)  
وكذلك في الغنيس هم أحق بمافي أديهم وكذلك في الموتهم أحق بمافي أديهم إذا مات الذي استعمل  
عندهم وعليه دين (قلت) أربأت أن استأجرت جالا يحمل لي طعاما أو متاعا أو عرضا من العروض  
الى موضع من المواضع بأجر معلوم على نفسه أو على دابته أو على الجمل أو على سفيته يحمل ذلك حتى إذا بلغ  
الموضع الذي اشتريت عليه منعي متاعا أو طعاما حتى يقض حقه (قال) قال مالك ذلك لعوان فليس  
رب المتاع كل هذا الجمل أو الكرى أحق بمافي يديهم من الغرماء حتى يتوفى حقه (قلت) أربأت استأجرت  
رجلا يمشي لي يتأودار ا على من الماء الذي يعجن به الطين أو على من الهداء أو على من القفاق والقوس  
والخاروف (قال) يصحون على سنة الناس عندهم قال فلن تمكن لهم سلك ذلك على رب الدار ولا أحفظه  
(قلت) أربأت أن استأجرت ربحا أطلعن عليها على من قراها إذا عجزت (قال) لم أسمع من مالك في هذا  
شيأ وأرى أن يصحوا على ما يتعامل الناس عندهم عليه في ثمر أرحيتهم إذا كروها فيعملون على ذلك وإن لم  
تكن لهم سنة يصحون عليها فأرى ذلك على رب الرعي وأعمال الغنيس عندى بعرفة منع الرعي إذا فسد  
قطي رب الرعي إصلاحه إذا لم تكن سنة يتعاملون بها فيما بينهم (قلت) أربأت أن استأجرت دارا أو حاما  
أو رعي ماء فأنهم من ذلك ما أفسر بالمستأجر ومنعه من العمل أو السكنى فقال المستأجر أما أفسخ الاجارة  
وقال رب عذما لاشياء ما فيها أو أصلحها ولا أفسخ الاجارة القول قول من في قول مالك (قال) القول قول  
المستأجر ولا يلتفت الى قول رب الدار أو حام والربي (قلت) أربأت أن استأجرت رجلا يمشي لي حاطا  
وصفته له فاماني نصف الحانطاهم أيكون على الباني أن يقيه له ثانية (قال) ليس عليه أن يتيه له ثانية  
وله من الآخر بقدر ما عمل إلا أن يكون مقطوعه من سوء عمل البناء فعليه أن يعيده ثانية حتى يفي الحاطا كله  
(قلت) فان لم يكن سوء عمل البناء فعليه أن يفي بقاى من ذلك العمل فيما يشبهه وله أجره إذا تشاحوا لمطلب ذلك  
(قال) نعم (قلت) وكذلك أن كلن الأجر والطير وجيع ما ينيى به الحاط من عند البناء (قال) وإن  
المكرى للمكرى معجبه أو مر جلة جدا ليعيه على النة دفتيخرج ذلك على قولين على ما أسلفنا في أول كتاب  
وأحكمتا القول فيه ومن الله العظم التوفيق

فصل في حكم الاطلاق في كراهة الواحلة ناهية في جميع الوجوه حاشا وحده واحد  
سأذكره ان شاء الله تعالى انتهى الترجل المذكور ثم استدل منها بأقوال زيادتها كانت ومن كانت في القدر  
باب كراهة الكرام انساب في لغة لمنهون لاقتضاها في بعض الأصناف في ذلك باجماع الصنفين

كان لانه اذا في منه شي اخذ صار لرب الدوله ما في وقال غيره لا يكون هذا الا في عمل رجل عينه ولا يكون  
 الامضيموتا (قال) سمعون فلما كان مضموما فلن عليه تمام العمل (قلت) وكذلك لو استأجرته ان  
 يحفر لي بئرا صفتها كذا وكذا فحفر نصفها فأنه دمت (قال) كذلك ايضا يكون لمن الاجر قد رما عمل الا ان  
 يتشاقق يكون عليه ان يعمل ما في ويكمل له أجره (قلت) وان حفرها في بئر بها أو في غيره فليتركها فهو  
 سواء اذا أنه دمت (قال) نعم اذا كانت اجارة فموا حيث ملخف له بأمره فأنه دمت البئر بعد ما حفرها  
 فله أجره وان أنه دمت نصفها فله نصف الاجر الا ان يكون من وجه الجبل جعل لمن يحفره بئرا صفتها كذا  
 وكذا كذا وكذا وحرما أو جعل لرجل عشرين درهما على أن يحفره بئرا صفتها كذا وكذا فله هذا اذا حفر  
 فلم يدمت قبل أن يسلمها اليه بها فلا شيء له (قلت) ومتى يكون هذا قد أسلمها اليه بها (قال) اذا فرغ  
 من حفرها كما يشترط رب البئر قد أسلمها اليه (قلت) اتخبط هذه الاشياء عن مالك (قال) هذا  
 رأيي وذلك ان مالك استل عن خاوا استأجره رجل على أن يحفر له بئرا فأنه دمت (قال) قال مالك اذا أنه دمت  
 بعد فراغه فلا اجارة للمستأجر لازمة وان أنه دمت القبر قبل فراغه فلا اجارة له (قال) عبد الرحمن بن القاسم  
 وهذه الاجارة فيها لا مالك من الارضين (قلت) أرايت ان استأجرت رجلا يحفر لي شرقي موضع من المواضع أو  
 شرعا فحفرها في الارض عشر فماتت ووجه الارض تراب لين ما أتقدمه فلما حفر طمة وقع على حجر شديد أو  
 تر بشديدة (قال) ان كان استأجره على أرض دهر فحوها واخبروها فلا بأس بالاجارة فيها وان لم يخبروها  
 فلا خير في هذه الاجارة فيها وهكذا سمعت من مالك (قال) وسمعت مالكا وسئل عن حفر قعر النخل  
 يستأجر عليها الرجل يحفرها لي أن يبلغ الماء (قال) ان كان قد حفر في الارض فلا يرى بذلك بأسا وان كان  
 لم يعرفها فلا بأس بذلك (قال) ابن وهب قال اليشوب كتب اليه ربيعة وأبي الزناد أسألهما عن الرجل  
 يستأجر من يحفر له بئرا فقال أبو الزناد كل من أدركنا يقول حتى يخرج الماء (وقال) ربيعة اذا كانت  
 الارض متبارقة ليس فيها ماء يخرج الماء منها قبل بعض فلا بأس به وان كان الماء يخرج من بعضها قبل بعض  
 فخذوا عنه حبالي (قلت) أرايت ان استأجرت مخاوا يحفر لي بئرا على أن يكون شيان التراب في القبر  
 (قال) نعم ذلك على ما في عامل الناس ومنهم في مواضعهم تلك يصحون على ذلك (قال) وهذا رأيي  
 (قلت) أرايت ان أمرته يحفر لي بئرا فحفره فشق في قلمته انما أردت الحدولم أرد الشق (قال) ينظر  
 ايضا الى عمل الناس عندهم كيف هو في حيوان على ذلك (قلت) أرايت ان استأجرت جبرين يحفران لي  
 بئرا كذا وكذا ففرض أحدهما حفرها الآخر (قال) يكون الاجر لمناجبة الذي مرض ولصاحبه وبقال  
 للمريض أرضه من حقل فان أرضه من حقه ولا يمكن له شي أو يكون الحافر منظوما

### القضاء في تدبير الاجارة وأخبارها

(قلت) أرايت الخياطين والعمال يأخذهم في الاسواق اذا دفع لي أحدهم العمل ليعمله بأجر ولم يشترط  
 فيهما من داولا غير قد فقال العامل عمل لي اجارة على وقال الذي له العمل لا ادفع اليك شي ففرغ من عملي  
 (قال) يحمد لان على أمر الناس عندهم فلن كان ذلك عندهم غير معروف لم يصحب العمل على أن يدفع  
 من طريق أنهم حابة الترائع كيوم الاجال وفي الاقالة بمجرد دعا على المولى ان ذلك كالسلع الميقات  
 لا يعتبر أن يقد على ما يجوز من فسخ الدين في الدين أو الصرى المستأجر أو ما شبه ذلك مما لا يجوز في  
 اليسوع ومعنى هذه الجملة أن الرجل اذا كثرت الدار ثم تأمل مع صاحبه على زيادة فلا يحلوا زيادة أن يكون  
 من المكسري أو من المكسري فان كانت من المكسري فلا يحلوا ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون الكراء  
 مؤجلا والثاني أن يكون نقد ولم ينفذ والثالث أن يكون نقد وقد عاب على التقدير الأول يجب ذلك سواء وفي

[illegible]

(قلت) أرى أبا عبد الله أوصافاً وميلاً على أن يعلق ذلك القائل على العمل لا على العمل نفسه  
وكذا درهما (قال) القول قول العامل إذا أقر بما عمله أن يكون ذلك القول الذي هو العمل  
والأدب في اللغة هو ما قال غيره لا بوب الترتيب قد أقر به العمل وأدعى عليه أن عمله فهو مدعى عليه  
البينة فمن لم يكن له بيعة على العامل لم يثبت له أجره مثل عمل ذلك الشيء إلا أن يكون ذلك أكثر مما أدى  
العامل فلا يكون له إلا الأمدعي (قلت) أرى ابن تين ورجلاً يدعي جلد الزيل أو دماً نوب الرجل أو صوغ فوط  
رجل أو صاغ طيار لرجل أو عمل قلسرة لرجل أو عمل بعض ما يعمل أهل الأسواق لرجل فأثبت له الجلد  
والتوب والقصة والذهب وهذا الأشياء التي وصفت لك قالها العامل اغتاسبوا دعائاً هذه الأشياء  
نستحبك القول قول من في قول مالك (قال) القول قول العامل ولا يثبت إلى قول أرباب تلك السطوح  
غنايتهم دعواها وقال غيره العامل مدعى (قلت) لأن القاسم لم يجعل مالك القول قول الصانع (قال) لأنهم  
يأخذون ولا يشهدون وهذا أمرهم فيما بينهم وبين الناس فلو جاز هذا القول لم يثبتوا بما يعملون له بل لا  
فلا يكون القول قول رب المتاع (قال) ولقد سألت مالكا عما يدفع إلى الصانع ليعاونه فيقرون أنهم قد  
فيضوه وعملوه وردوه إلى أربابه بعد القراض منه والقضيه (قال) إذا أقر أنه قد قضى المتاع فهو ضامن  
فإن أقر أنه قد رده (قال) ولو جاز هذا الصانع لم يثبتوا بمتاع الناس (قال) قلت له فإن ادعى  
على أحدهم فأنكر (قال) لا يؤخذون إلا ببينة أن المتاع قد دفع إليهم ولا أحلفوا (قلت) أرى ابن  
قال بوب المتاع سرق مني متاعى هذا وقال الصانع بل أمرتني أن أعمله لك ولم يسرق منك (قال) لم أسمع من  
مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى أن يتطاعنا ثم قال لصاحب المتاع إن أجبت خلفك إلى أجره عمله ونحذمتاه  
فإن أبي قبل العامل ادفع إليه قيمة متاعه غير معمول فإن أبي كاشف يكتفي في ذلك المتاع هذا بقيمة عمله وهذا  
بقيمة متاعه غير معمول لأن كل واحد منهما مدعى على صاحبه (وقال) غيره لا يكونان شريكين والعامل  
مدعى (قلت) لابن القاسم وكذلك لو قال رب المتاع العامل سرقه مني وقال العامل بل استعملتني (قال)  
هذا مثل ما وصفت لك في قول رب المتاع سرق مني فأرى أن كان الصانع من أهل العدالة والفضل ومن  
لا يشار إليه بالسرقة رأيت أن يعاقب الذي ادعى ذلك عليه وماه بالسرقة وإن كان من هرعى غير ذلك لم أر  
عليه عقوبة (قلت) وكذلك إن ادعى عليه في قص عنده أنها كانت ملاحضت فأقت البينة أليكون  
لي أن أخذها منجبة (قال) لا إلا أن ترد عليه أجره لم ياطعه والا كان القول بينهما مثل ما وصفت لك في  
السرقة (قلت) أتوقفه عن مالك (قال) لا ولكني أخطفه عن مالك في بيته مولى عليه باع ملحقه من  
رجل قباعها الرجل من رجل آخر ثم باعها الآخر من آخر ثم باعها الآخر من آخر ثم باعها الكاهن ثم أن

كل وجه من هذه الواجهة الثلاثة مسائل ذهباً أو ورقاً أو عروضا مع بعضها هذه ثلاث مسائل فيحصل في زيادة المكسرى على هذا الثمن ربع ثمان عشرة مسئلة وفي زيادة المكسرى مثلها أيضا لأن ذلك لا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون الكرام مؤجلا والثاني أن يكون نقد فلم نقد أو نقد ولم يقب على النقد والثالث أن يكون قد قد وغلب على النقد وفي كل وجه من مسائل أيضا على حسابها كرهناه في زيادة المكسرى وأما إذا كانت الزيادة من المكسرى والكرام مؤجلا بناير فلا يجوز أن تزيد بناير قد أو لا إلى أجل

المتباع الاخرى منها لان لم يمتصه فيها حال مالك بقرادون الرمح فما بينهم ولا يكون على اليتم شيء من الثمن  
 الذي أخذ اذا كان قد انقلب الثمن الذي أخذ وتقوم للمنفعة بضاء بغير صبيخ وتقوم الصبيخ ثم يكون اليتم  
 والذي صبيخه شر بكن في المنفعة هذا بقيمة الصبيخ واليتم قيمة المنفعة بضاء وبطل الثمن الذي أخذ  
 اليتم الا ان يكون على ما بينه فبرده وهذا ملك على قول مالك في مسائل التي سألت عنها قبل هذا لان هذا  
 مثل ذلك (قال) عبد الرحمن بن القاسم وبيع اليتم هندي عنزة لم يبيع فلذلك ردت المنفعة (قلت) أرايت  
 ان قال رجل لرجل اقلع في غمرى هذا واك عشرة دراهم فلما قلعه (قال) له المقايعة ضرره انما امرتك  
 بالضرر الذي يطبا وقد قلعت ضرر سالم امرتك بما أكون على القالع شيء أم لا (قال) لا شيء على القالع لانه قطعه  
 والمقايعة ضرره يعلم ما قلعت منه (قلت) فهل يكون القالع أجره الذي يسمى له (قال) نعم لان صاحب الضرر  
 مدع الا ان يصدقه الجاهم فلا يكون عليه شيء (قلت) أفضله عن مالك (قال) لا (وقال) غيره الجاهم مدع  
 (قلت) لابن القاسم أرايت رجلان تسوقان لسمن فقال امرتي ان آتته عشرة دراهم وقلت له امرتك  
 ان آتته بشيء (قال) قال لصاحب السوق ان شئت فاعطهم لهما قال وخذ السوق ملثما فان أبي قيل للذي آتته  
 اغرمه لسمن فاسئل سوقيه غير ملثمتي وخذ هذا المثلث فان أبي لم يكن لسمن شيء ويسم السوق لثمته الذي به  
 (وقال) غيره ان أبي أن يطعمه رب السوق ماله به كان له على الثالث أن يقرم لسمن سوقيه غير ملثمتي  
 (قلت) لابن القاسم ولم لا يجلها شر بكن ان أبا ماد هو تهما اليه (قال) لا يكون شر بكن لان الطعام  
 لا شركة لانه يوجد منه (قلت) وكذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وهذا رأيي (قلت)  
 أرايت اذا دفعت سوقا لثلاث ليته في خمسة دراهم فله فقال صاحب السمن امرتي ان آتته عشرة  
 دراهم وقد لثته بشرة دراهم وقال صاحب السوق ما امرتك الا بخمسة دراهم ولم لثته الا بخمسة دراهم  
 (قال) ينظر في ذلك السوق فلان كان يشبه أن يكون القول قول صاحب السمن يعلم أهل المعرفة ان لثت  
 ذلك السوق بدخله من السمن بشرة دراهم فالقول قول صاحب السمن الثالث لا به قد آتته عليه وأقر  
 أنه امره بالعمل فهو مدع عليه يريد أن يضمه فله البيت وعلى الثالث التحين (قلت) ولم جعلت القول  
 قوله في العشرة الدراهم كلها ورب السوق انما يقول انما امرت بخمسة دراهم وقد تعدى على في الخمسة  
 الاخرى (قال) قال مالك في الصباغ اذا صبغ الثوب بشرة دراهم عصفرا الرب الثوب لم امرتك أن  
 تجعل فيه الا بخمسة دراهم عصفرا وقال الصباغ امرتي أن أجعل فيه عشرة دراهم عصفرا ان القول قول  
 الصباغ اذا كان مافي الثوب من العصفير يشبه أن يكون عشرة دراهم مع عصفير الصباغ ان رب الثوب امره  
 أن يجعل فيه عشرة دراهم ويجبر رب الثوب على أن يدرم فيه العشرة دراهم كلها للصباغ لانه لم يدفع اليه  
 الثوب على أن يصبغ بالاجرة فقد آتته على الصبيخ بالاجرة فالقول قول الصباغ في الصبيخ والاجرة الا ان  
 يأتي من ذلك بأمر يستدل به على كذبه فيكون القول قول رب الثوب بحال ما وصفت لك فان أبا جابجا  
 لا يشبه حلا على اجارة مثله وعمل مثله فكذلك مسئلتك في الباب اذا أقر أنه امره أن يله بدراهم فالقول قول  
 صاحب السمن بمنزلة ما وصفت لك في الصباغ لان صاحب السوق قد آتته على الثالث بالدراهم فالقول قول  
 الثالث فما أدخل في السوق من السمن والقول قول الثالث انه امره كذا وكذا رد ما لا به وقد آتته على  
 ذلك الا ان يأتي بأمر يستدل به على كذبه (قال) وهذا اذا دفع اليه السوق وعاب عليه الثالث فلما اذالم  
 يدفع السوق اليه حتى يبيع عليه فالقول قول صاحب السوق لان صاحب السوق لم يأتمر وانما هو مشر  
 دون الاجل لانه وضع وتعمل ولا الى أحد من الاجل لانه بيع ولسم ويجوز ان الاجل على الخاصة ولا يجوز  
 أن يزده دراهم قد اذلا الى أجل ويجوز أن يزده عرو صا جدا لا الى أجل وهذا كله على مذهب ابن



أمر خاص ليس هو ما يتكلموا الناس جنهم فهذا لا ينبغي أن يكرى عليه شيء من أرضه ودوره ورفقه وأبله الأعلى مثل ما يتكلم رجل الناس فيما بينهم لأن هذا ترجى فافقه كل يوم فالوصي أن كان أكرى عليه السنين الكثيرة فافقه هذا بعد ذلك كان قد سحر عليه ماله بعد افقته فلا ينبغي ذلك له أنه بر ذلك (قلت) لا ين القاسم والوالد في هذا بمنزلة الوصي عندك في ولده الصغير الذي في حجره فلا ينبغي أن يكرى على ابنه أرضه أو ماله السنين الكثيرة التي يعلم أن الصغير يحتمل قبل انقضاءها (قال) نعم

### (في جعل المسار)

(قلت) أرايت جعل يصور أجر المسار في قول مالك (قال) نعم سألت مالكا عن البراز يدفع إليه الرجل المال يشتري له به برا أو يصعل له في كل مائة يشترى به برا ثلاثة دنانير (قال) لا بأس بذلك (قلت) أمن الجعل هذا أم من الاجرة (قال) هذا من الجعل (وقال) مالك موه في ماشاء أن يردها للمال ولا يشتري به فذلك له برده متى ماشاء (قال) فإن ضاع المال فلا شيء عليه (قلت) فإن ضاع له اشتري مائة ثوب بمائة دينار ولم يرد من أي الثياب هي أكلن يكون الجعل فاسدا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا (قال) ابن القاسم إن كان فرض ذلك واشترى به ما يشبهه في تجارته أو في كسوته وأبت ذلك لازمه (ابن وهب) قال الليث بن سعد وكتب إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن كيف ترى في رجل دفع إلى صاحب له دنانير يشتري بها برا أو يصعل على كل مائة أو مائة دينار أو اشتري فان لم يشتري فليس له شيء (قال) ربيعة لا بأس به إذا كان هذا شيا أمأموأمن عليه وحده (ابن وهب) قال يفتي عن يحيى بن سعيد في رجل جعل لرجل على كل مائة ثوب يشتريه دينارا (قال) لا ترى على من أعطى دينارا أو دينارين على شيء يشتاهه له ثوب أو بعد بأسا (ابن وهب) قال قال مالك لا بأس بهذا

### (في الجعل في البيع)

(قلت) أرايت أن قلت لرجل يعل هذا الثوب ولتدرهم فقال لا بأس بذلك عند مالك (قلت) له فإن قال يعل هذا الثوب اليوم ولتدرهم (قال) لا خير فيه الآن يشتري أنه متى ماشاء أن يتركه تركه (قلت) لم (قال) لأنما لم يبعه اليوم مذهب عناؤه باطلا ولو باعه في بعض اليوم سقط عنه عمل فيه ذلك اليوم ولا يجوز للجعل الآن أن يكون متى ماشاء ورده ولا يلزمه ذلك في ثوب يبعه بينه ولا يوقت في الجعل يومين ولا يوما إلا أن يكون متى ماشاء أن يرد ورده (وقد) قال مالك في مثل هذا ابتعته وهذا جلي قوله الذي يعتمد عليه (قلت) وكل ما يجوز فيه الجعل عندك يجوز فيه الاجارة (قال) نعم إذا ضرب بالاجارة أجلا (قلت) والكثير من السلع لا يصعل فيه الجعل عند مالك (قال) نعم لا يصعل فيه الجعل وتصل فيه الاجارة عند مالك (قلت) والعليل من السلع تصل فيه الاجارة والجعل جميعا في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم كره مالك في السلع الكثيرة أن يبعها الرجل بالرجل بالجعل (قال) لأن السلع الكثيرة تشعل بأنواعها أن يشتري أو يبيع أو يصعل في غير ما إذا كثرت السلع هكذا حتى تشعل الرجل لم يصعل بالاجارة معلومة قال لي مالك والثوب والثوب والبن وما أشبههما من الأشياء التي لا تشعل صاحبها أن يصعل في غيرها فلا بأس بالجعل فيها وهو متى شاء أن يترك ترك والاجارة ليس له أن يتركها متى شاء (قلت) أرايت بيع الدابة والسلام والجارة أهدأ عند مالك من العليل الذي يصور فيه الجعل (قال) نعم وكذلك قال مالك فادع كثرت الدواب

المكثري فحول من الكراء الواجب له على المكثري إلى كراء دار قد حله ففسخ الدين في الدين وأمان كانت الزيادة من المكثري أيضا والكراء ينقذ فلم يند فلا يجوز أن يز يدع شيئا إلى أجل لأنه يدخله فسخ الدين في



والرفيق فلا يصلح فيها الجعل (قلت) أرايت ان قلت لرجل يعلى هذا الثوب بيدى بنار وقت درهم أبيعو وهذا في قول مالك وقد وقت له في الثوب غنما (قال) قال مالك ذلك جائز وقت الغنم أو لم يوقت ذلك سواء (قلت) أرايت ان قلت لرجل يعلى هذا العشرة الأتوب وقت درهم أبيعو وهذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إذا استمرت الثياب لم يجزى ذلك ولا أرى أن يماه في ومها على الجعل ولكن أرى أن يماه على الإجارة وأما يجوز مالك من ذلك الثوب والتمير والثوب ليس أن يباع بالجعل فلذا كثر ذلك فعل الأجلة (قال) ابن وهب وكذلك قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن إذا لم يضر بالبيعها أمدا فلا خير فيه

### (باب في جعل الآتي)

(قلت) أرايت ان قلت لرجل ان حتى يبعدي الآتي وهو في موضع كذا وكذا فاق عشرة دنانير (قال) هذا جائز عند مالك فإن جاء به فله عشرة دنانير (قلت) وكذلك من قال من جاني يبعدي الآتي ولم يخل في موضع كذا وكذا وسيد لا يجرى حوصه فأندس رجلا غابه (قال) ذلك جائز عند مالك فإن جاء به فله ما جعل له السيد (قلت) وقوله ان جني يبايعان أو من جاءه فهو رداء في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان قال رجل من جاني يبعدي الآتي فله نصفه هل يجرى ذلك عند مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) قال مالك لا خير فيه (قلت) لم (قال) لا له لا يدري كيف يجده أعور أو أقطع ولا يدري ما جعل له (قلت) وكل شئ لا يجوز إلى أن أبيع في قول مالك لا يجوز إلى أن أتاخر به ولا أن أجعله لرجل في شئ من الجعل (قال) نعم ولو قال رجل لرجل ان جنتي يبعدي الآتي فله نصفه فعمل على ذلك ثم علم بغيره ذلك فإن جاء به كانت له إجارة مثله وان لم يأت به لم يجل له ولا إجارة وهذا الذي سمعت من قول مالك (وقال) عبد الرحمن بن القاسم في الذي يجعل للرجل على عشرين أهله ان هو أتى بها فله عشرة دنانير في الذي جعل له ذلك الواحد ولم يأت بالآخر (قال) الجعل فاسدو ينظران عمل مثله على قدر عناطه وطبه ويكون له ذلك في الذي أتى به ولا يكون له نصف العشرة (وقال) اسأله نصف العشرة (وقال) عبد الرحمن بن القاسم في الرجل يجعل للرجل عشرين في عبده فداق منه جلين يحسب في الواحد ان أتى به عشرة ولا تخران أي به خمسة فأيا به جميعا (قال) تكون العشرة بهما إلا ان صاحب العشرة هان ولصاحب الحصة سهم وكذلك يفتى عن مالك (وقال) غيره يكون لصاحب العشرة نصفها لآباءه نصف العبد يكون لصاحب الحصة نصفها لآباءه نصف العبد

### (في الر - ل - قول للرجل احصد رعي هذا أو حد يحمي ذلك نصفه)

(قلت) أرايت ان قلت للرجل احصد رعي هذا ذلك نصفه (قال) ذلك جائز عند مالك (قلت) فان قال له بعد حتى هذه ولك نصفها (قال) ذلك يار عما مالك (قال) فان قال التقط ريتي هذاها القبط منه من شئ ذلك نصفه أبيعو هذا أم لا (قال) هذا جائز عند مالك (وقال) غير ان ذلك ليس بجائز في القبط وهذا قول سحنون (قلت) أرايت ان قال احصد رعي هذا أو ريتي هذاها القبط أو حدت منه من شئ ذلك نصفه دفع له ذلك أن يكون له أن لا يملكه له في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان قال له احصد رعي هذا كله وان نصفه فمال ثم اوك لا ريتي له كله ولك نصفه قال ثم ثم هذا بعد أن يتركه أن يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون له أن يتركه وذلك لأنهم يسمون ذلك مال مالك (قلت) لم أزمه مالك إذا قال له احصد كله ولك

في الدين يبيعوا بالبركة منه ورواه عنه في الحديث ولا يمان لعلهم يخلوا في إفسادها وان ردها منه كذا في شرح ذلك في ثلاثة أقوال ذكرها في الاستغالة للكثير في الكرام المضمون فلان

نصفه (قال) لانه يصير أجوراه بنصف هذا الزرع لانه لو باع نصف هذا الزرع كان جائزاً فليجعل له نصف جميع الزرع على حصاده جائز وصارت الجارة ثلثاً أو ثلثاً من ثلثي نصفه فهو جائز  
وهو مني ما شاء من ج لانه يجب له شيء يعرفه (قال) قلت لما كان ولو قال له احصدي اليوم أو التقط لي  
فاحصدت أو التقطت اليوم فقلت نصفه (قال) قال مالك لا خير فيه (قال) قلت لم (قال) من أجل أن  
الرجل لو قال للرجل أيعطيكما القطه اليوم بكذا وكذا لم يكن في ذلك خير قطاً ليعجز معه ليعجز أن يستأجره به ولا  
يصح له خلاف على رمله له في يوم ولا يجوز في الجعل وقت موافق لأن يقول لي ما شئت تركته فيكون  
ذلك جائزاً

في الذي يقول تقض زيتوني أو اعصره أو نصفه

(قلت) أ رأيت أن قال رجل لرجل اتقض زيتوني هذا فما خضت منه من شيء فقلت نصفه (قال)  
لا يصحني هذا قال وقد بلغني أن مالكا رحمه (قلت) أ رأيت ما كان كرم النفض في الزيتون أن يقول  
الرجل للرجل اتقض لي زيتوني هذا فما خضت منه من شيء فقلت نصفه (قال) لانه لو قال للرجل لرجل حرك شجرتي  
هذه فاستقط منها من ثمرها من شيء فقلت نصفها فهذا لا يجوز ولا لا بدري أيسقط منها شيء إذا خضتها أم لا  
وأما التقض فغير يثبوتها جارة فكانه عمل بما لا بدري ما هو والقط غير هذا فهو كالتقط شيئا وجب له  
نصف ما لقط (قلت) وكذلك لو قال اعصر زيتوني هذا فما عصرت منه من شيء فقلت نصفه أو قال اعصر  
جلبجاني هذا فما عصرت منه من شيء فقلت نصفه (قال) لا خير في هذا عند مالك لانه لا يعرف ما يخرج منه  
ولان العصرة عمل إذا بدأ في شيء من عمله لم يدع على تركه حتى يخرج زيته ولا هو لوطعنه لم يستطع تركه فلا  
خير في هذا قطاً الحصاد فهو حين يحصد وجب له نصفه وكذلك إذا قال القطه كله فهو جائز وصار بقية العمل  
بينهما أو الزيتون إذا لقطه سارة نصفه ولب الزيتون نصفه والذي أخذنا الزيتون والجلبجان على أن يصيره  
على نصف يخرج منه فديكون فيه عمل قبل أن يجب لصاحب الجعل فيه حق فلا وقع عمله لم يستطع أن  
يتركه على عمل كان يعمل بأجر لا بدري ما هو فانه لا بدري ما يخرج من ذلك الزيتون والزرع والتمر وما أشبه  
ذلك في اللقط والحصاد هو كل ما عمل وجب له من جبهته بدو ما عمل وهو إذا شاء ترك ذلك الأثرى أنه إذا جمع  
منه شيئاً قليلاً ثم بداه أن يترك ما بقي تركه أو أخذ منه فباعه على ولم يتركه ما تركه ذلك أن لم يحسن ولم يصبر ثم أرد  
أن يترك بطل عمله (قلت) فان قال له احصدي هذا أو دسره على أن أنا نصف ما يخرج منه (قال)  
قال مالك لا خير في هذا لانه لم يجبه شيء إلا بعد لدراس وهو لا بدري كيف يخرج هذه المنطة ولا كم يخرج  
(قلت) فلو قال له رجل يني هذه المنطة كل قصير درهم وهو زرع قائم قال لا بأس بذلك عند مالك  
(قلت) فافرق بين هذا وبين الجعل وأنت قد أبزت هذا في البيع عند مالك (قال) لان مالك قال  
لو أن رجلاً قال للرجل يني فقم زرعاً هذا كذا وكذا أو دبا دينا أو دوا كذا فقيرا وذلك بعد ما استحصد  
وهو سئل قائم لم يكن به بأس ولو قال له أيعطيك زرعاً هذا كله فقد وجب لك على أن على البايع حصاده ودرسه  
وذر به لم يكن في ذلك خبر لانه ما عاباه فقم زرعاً من زرعته فلا خير في ذلك (قلت) فافرق بين الذي  
باعه وهو قائم على أن على حصاده ودرسه وجباً كله جزاً فلو بين الذي اشترى منه على أن يدب دينا أو على أن  
يحصده صاحبه ودرسه وهذا في الوجهين جميعاً لعمل على رب الزرع (قال) لان هذا اشترى بكل لم يعلم  
ما اشترى وهذا اشترى جزاً فلو لم يعلم ما اشترى بكل شيء اشترى رجل حراً فله أن يشترى به حتى ياتي به  
كانت له ياد من المكري أيضاً وقد تشدد الكرام في زاده ذهباً لم يصر لأن يكون مقاسه من الكراهة وأن  
زاده درهم يتخرج ذلك أيضاً على ثلاثة أقوال وان زاده عرو وشاغل أن تكون معجبة ومؤجلة لان الماكري

التي في سبيلها كذا فلا بأس بذلك (قلت) أرايت ان قال أبيعك سطيحي أي في بيتي كل أربعين دينار (قال)  
لا يجوز ذلك عندك من سبيلها أو يبيعها (قلت) فيا فرق بين هذا وبين الذي في سبيلها (قال) لأن  
الذي في سبيلها قد مات به فهذا فرق ما بينهما

(في رجل الوكيل بالمصرومة)

(قلت) أكلن مالك بكرة أن يوكل الرجل بالوكالة على أن يخاصمه فإن أدرك فليسلمه ولا فلائق له عليه  
(قال) نعم كان بكرة هذا ولا يراه من الجمل الجائر (قلت) فإن عمل على هذا فأدرك أيعكون له على صاحبه  
أجر مثله (قال) نعم قال سحنون وقد روي أكثر الرواة عن مالك أنه جائز  
(ثم كتابا لجليل واللاجرة من المدونة الكبرى  
وبه كتاب كراه الرواحل والدواب)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(عاجل في الشرائع كراه الراحلة يبيعها)

قال سحنون (قلت) أرايت اشتريت عبدا واشترطت على بائعه ركوب راحلة يبيعها إلى مكة أخذت له عبدا كراه  
الراحلة جميعا حقيقة واحدة بمائة دينار ويجوز هذا الشراء والكرامان لما اشترط أن ماتت الراحلة أيدلها  
(قال) الشراء جائز إذا لم يشترط أن ماتت الراحلة أيدلها وان اشترط أن ماتت الراحلة أيدلها فالشراء فاسد إلا أن  
يكون كراه مضمونا في أصل الصفقة ولا يكون في راحلة يبيعها الأثرى لو أن رجلا أكرى راحلة يبيعها إلى  
مكة وشرط على ربه أن ماتت فليطه خلفها إن هذا مكروه أما أن يكون كراه مضمونا وأما أن يكون الكراه  
في راحلة يبيعها فإن ماتت الراحلة فسخ الكراه بينهما وما يملك على هذا أن الرجل لو أكرى راحلة يبيعها إلى  
لهمائة شاة أبيعها بمائة فإنه إن لم يشترط أن يماتت من الغنم فليطه أن يأتي بسد طاهر عاها له إلى حال الكراه  
فاسد لأنه لا يدرى أنتم الغنم إلى رأس السنة أم لا وإن اشترط أن يمات الراحلة فليطه في ماله خلف من راحي  
فذلك فاسد (قال) ابن القاسم وأصل هذا أن ينظر إلى الذي استؤجرها فذا ماتت فسخت الاجارة لمونه  
وأذا استؤجر لشيء ففعله مثل غنم رعى بها أو دواب يقوم عليها فماتت الغنم أو الدواب فإن الاجارة لا تنقض  
(قال) ابن القاسم ولا تنقض الاجارة موت الذي استؤجره للاجرة وهو الغنم والدواب أو مائة من الاجارة  
لموت المستأجر نفسه وهو الراحل فليطه هذا فاقس كل ما يرد عليك

(في بيع الدابة واستئجار ركوبها)

(قلت) أرايت ان اشتريت دابة من رجل واستئجرت على ركوبها يوما أو يومين (قال) البيع جائز عند  
مالك (قلت) فإن تلفت في اليومين (قال) قال مالك المصيبة من المشتري (قال) مالك وكذلك لو  
اشترط أن يسافر عليها اليوم ثم تلفت فيه كان مصيبتها من المشتري (قلت) أرايت ان اشترطت أن أسافر  
عليها أكثر من اليوم (قال) لم يكن مالك يحدد فيه حدا لأنه كان يقول لا بأس بما يقاعد من ذلك لأن الدابة  
تتغير فيه ولا يدرى متى ترجع إليه فلا يعبى (قال) مالك ولا يرى أساق اليوم واليومين  
والموضع القريب (قال) مالك وما تلفت الدابة فيه مما يجوز له أن يشترطه فهو من المشتري وما تلفت فيه مما  
باع إلى ركوب الذي وجبه له بالذي دفعه عاجلا أو مؤخرا بالكرام الذي يسترجعه وذلك جائز وأما أن كانت  
الزيادة من المكروى والكرام مؤجل فإن كانت الزيادة معجلة جائز كانت دنانير أو دراهم أو عروضا على

لا يجوز اشتراطه فـ من البائع وماتت فيه وهو مما يجوز له ما اشتراطه مثل الموضع قريب فهو من المشتري

### (التدفق الكراء بينه)

(قلت) أ رأيت ان أكثر راحة عينها الى مكة يصلح لي التدفق ذلك أم لا (قال) اذا كان الركوب الى ليوم واليومين أو الامر القريب فلا بأس بذلك أن يسجل الكراء على أن يركب الى اليوم واليومين أو الى الامر القريب (قال) فلن تباعد ذلك فلا خير فيه لأنه يصير سلفا في كراهة راحته عينها فلا يجوز ذلك وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت ان أكثر راحة عينها على أن أركبها غد يوم أو يومين يصلح ذلك على أن أهدء قال مالك اذا كان ذلك الى يوم أو يومين فلا بأس بذلك وان تقدم (قلت) فهل يجوز أن أكثر راحة عينها واشترط ركوبها بعد شهر أو شهرين في قول مالك (قال) لا بأس بذلك ما لم يتقدم

### (الخيار في الكراء بينه)

(قلت) أ رأيت ان أكثر راحة عينها الى مكة وتقدم الكراء على افى بالخيار يوما أو يومين (قال) لا يصلح ذلك في قول مالك أن يتقدم اذا كتبت بالخيار في كراء أو يسع الآن تشتراط الخيار ما دمت في مجلسك ما قبل أن تنصرفا

### (في الرجل يكتري الدابة بينهما يدهما صاحبها قبل أن يركب المكتري)

(قلت) أ رأيت ان تكثر راحة عينها من رجل الى موضع كذا وكذا فباعها ربا أو وهبها أو تصدق بها قبل أن أركبها أ تجزئته أو صدقته أو يبعه (قال) لا يجوز من ذلك قليل ولا كثير من الهبة ولا من الصدقة ولا من البيع والكراء أولى من صدقته وبعه وهو قول مالك لأن من تكارى عبدا أو دارا أو دابة أو أرباع طعاما جنته فكله حتى فليس راحته الذي أكره أو مات فلان من تكارى أو استأجر أو أرباع طعاما فهو أحرم بذلك كله من العرماه حتى يستوفوا خرفهم (قلت) أ رأيت ان تكارى من رجل دواب بأعيانها الى موضع كذا فباعها فذهبها المشتري فلم أقدر عليها وقد رت على المكري الفدى أ كرى أن يكون لي أن أرجع شيء أم لا (قال) لا يكون لك عليه شيء الا الكراء الذي أدبته اليه ان كنت أعطيت الكراء أو الا فلا شيء عليه (قلت) وهذا قول مالك (قال) سمعت مالك يقول في الراحة عينها تكتري فتموت أنه بنفسه الكراء بينهما فأرى مسئلتك ان قامت الراحة بهذه المدة (قلت) أ رأيت ان قدرت على الدابة عند المشتري وقد قاب لذي أ كرى أن يكون بيني وبين الذي اشتراها خصومة أم لا (قال) ان كانتك يشته فانت أولى بالدابة من المشتري لان الكراء كان قبل الشراء وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت ان أ كريت دابة ثم صنها (قال) الكراء في قول مالك أولى (قلت) أ رأيت ان قال المشتري أنا تركت المكتري وبها حتى تنفسي اجارته ثم أخذها ولا يتنص البيع بيننا أيكر ذلك له في قول مالك (قال) سم ذلك له في قول مالك ان كان أمرا فربما يبيعني اذا كان الضمان من المشتري

### (الشرط في كراء الراحة عينها ان ماتت أخاف مكانها)

(قلت) ما قول مالك في الرجل يكتري الراحة عينها ولا يشترط انها ان ماتت أن تحلف له سيدها (قال) قال مالك القول بأن التحلل الذم يجب لاف انقادها وان كانت موصلة لم يجر على مال يوجب له فسخ الدين في الدين وكذلك ان كان الكراء راحة عينه أو لم يجر على مال يوجب له فسخ الدين في الدين ولا



في موضعنا ليس بالتدعي عند الناس فقال الجاهل وقع كراؤنا فسدنا لا موقع على شيء بعينه ولم يشترط فيه النقد  
وكراؤنا الناس عندنا ليس بالتدعي وقال المكرى أنا أجعل السلعة أو الدائرا أو الطعام ولا أفسخ الكراء (قال)  
الكراء يفسخ فيها وإن رضى المكري أن يبيع السلعة أو الدائرا أو الطعام لأن صفة الكراء موقفت  
فسدة في رايي (وقال) غيره لا في الدائرا فاجاز وإن تلفت عليه الضمان (قلت) وأثبتنا أن كريت بهذا  
الطعام بعينه أو بهذا العبد بعينه أو بهذه الثياب بعينها أو بهذه الدابة بعينها أو بهذه الثياب بعينها واشترطت  
عليه أن لا يأخذ ذلك إلا بحد يوم أو يومين أو ثلاثة (قال) لا يصح في ذلك إلا أن يكون لذلك وجه مثل الدابة  
تكون بركبها الرجل اليوم أو اليومين وما أشبه فلا بأس بذلك وقد قال مالك لا بأس به والجار يفتخذه اليوم  
واليومين ونحو ذلك فلا بأس به وإن كان من ذلك شيء لا يبيع ركوبه ولا الخدمة ولا اللبس وأما ليجسه لغير  
منفعة له فيه فما كان من ذلك ما يجسه على وجه الوثيقة حتى يشهد على الكراء أو يكتب كتابا عليه فلا يرى  
بذلك بأسا وإن لم يكن له في جسه منفعة إلا هذا فذلك جائز لأن الرجل قد يبيع سلعته حتى يستوثق (قلت)  
فإن كان لا يجسه ليشهد لانه قد أشهد ولا يجسه للباس ولا ركوب ولا خدمة (قال) فلا يصح أن يشترط جسه  
ولا أفسده البيع لا في ما لمعالكاه من الرجل يشتري من الرجل الدائرا أو الطعام من سيرة بعينها على أن  
يستوفيه إلى يومين فقال لا بأس بذلك (قال) لأن مالك قال لو أن رجلا باع جارية أو سلعة إلى أيام على أنه  
أن لم يأت بائنه فلا يبيع بينهما قال لا يشرهما باطل والبيع نافذ لازم لهما أتى به أو لم يأت ويلزم البائع دفعها  
والمشتري أخذها ويحبر على النقد فهذا يشبه الكراء إذا اشترط جسه في اليومين أو الثلاثة لأنه قد يكون منافع  
لكل واحد منهما في حبس اليوم واليومين والثلاثة لأن المكري قد يبيع أن يكي مؤته اليوم واليومين  
وقد يبيع المكري أن يتفع بها اليوم واليومين يؤخر سلعته في يده ليركب أو يحضر حوثه فسكون وثيقة  
فأقرب هذا وما أشبه فلا يرى أن يفسخ الكراء إلا حيلة أن يحدد لكراء على هذا وكذلك قال مالك  
لا يجب أن يقدر البيع على أن لم يأت بائنه إلى أيام فلا يبيع بينهما فلو وقع البيع جزئ بينهما وفسخ الشرط  
وأرى الثياب أن كانت مما تلبس إذا أراد صاحبا أن يبيعها حتى يستوثق لنفسه وهي تلبس فلا بأس بذلك  
وهي مثل ما فسر تلك في الدواب والجارية فأما الدائرا فلا يصح أن يخرجها من يده فيضعها رها  
أو يكون ضمانا لما تلفت كان عليه بدلا أو لا يبيع الكراء على هذا (وقال) غيره لا يضره وإن لم يخرجها  
ويضعها رها إلا ترى لو اشترى ساعة هذه الدائرا بأعيانها طمعت الدائرا أن يبيع تام وعليه مثل  
تلك الدائرا لأن الدائرا هو الدائرا هم عين ومساوى الدائرا والدائرا هم عرض وإن تلفت الثياب قبل أن يدفعها  
المكري كان ضمانا لها منه وفسخ الكراء فيما بينهما لأنه من إباحة ثوبها جبهه البائع لثمنه فهذه كان من بانه  
ولأنه من إباحة حيوانا فاحتبس البائع لثمنه هكذا كان من المشتري فملك الكراء إذا اشترط جسه للوثيقة  
أو للمنفعة فهذه كان من الكري لا أمر يرف بالأكو وليس مقبوه عليه وعساو لأن الدائرا يرد بين لا يصح  
أن يشترط بأخيرا إلا أن يضمنها إذا باعت ولا يبرز أن يشترط ضمانا لمالك مما يبيع إلى يوم أو يومين  
أو يتكاريه إلا في العين وحدها وأما فسخ الكراء في الثياب إن احتبسها للوثيقة فهل يملك لأن الرجل  
إذا ابتاع الثوب بعينه فهذه قبل أن يدفعه البائع إلى المشتري كان ضمانا من البائع أن لم يضمنه على يلقه  
ولم يقل له أنت ثوب مثله وخذ غنمه ولأن من سلف حيوانا أو ياب في سلعه إلى أجل مما يبيع والسلف فيه  
فاعترف الحيوان والثياب بطل السلم ولم يكن له على غيره أن يملكها لأن مالك قال في الحيوان غير مرمية  
وردت عليه فيمن باعها بعه البائع لثمن حتى يدفع إليه الثمن فضاء فهو من المشتري وله دفع إلى ابن  
المدعي بخلاف كراء الدابة فإن كان قد صار من المساهمة سقط التهمة وفي الدرر أنه كسب المعجب ببيع

أف جاز وهو المصاء عند الخلد لا يرفعه وحده والآخر الحوان والثبات وما كان شراره على حركيل أو دون شرط الناح على المشى يدفعه حد م أو ومن أحوط ذلك كوكبه أو لاس ثرب أو غير ذلك خلا أسان بعد لم في مثل هذا البر هو ان لم يفر من المشى لأنه كما في صفة وحله وكان يصف فيه فكذلك ان أعاد الأشياء كراهة أو أدور وشرط حقه كل مصاب

(ما حاق بالكرامه وبغير موصوف)

(طلب) أَرَأَيْتَ إِنْ كَرِهَ الْمُحْسِنُونَ ۖ رَحِمُوا إِلَىٰ مَوْصِعٍ كَانُوا بِأَسْمِهِمْ فِيهِ وَلَا حَسَبَهُ وَلَا حَرَمَهُ أَنْ يَصُورُوا الْكُرْأَاءَ ۖ أَمْ لَا (قال) لا يصور هذا الكُرْأاء لأن ما كالا يصور هذا إلى ج ولا يصور في غير الكُرْأاء إلا ما يصور في غيره

﴿ مَا حَاقَ الْكَرَاءَ عَلَى ابْنِ عَلِيٍّ الْمَكْرِي لِرُحْمِهِ وَالْعَلْفِ ﴾

(طب) أرأب ناكرب أحلهاني مكة على أن يحلها على (قال) لا أن شاك (طب) أرأب  
 أنا - أربدانه الى موضع من المواضع ده اورا احاط عليها البحر هذا الكرا في قوله ملك (قال) م  
 ذلك حائر لان ملكا قال في لادر طعمه ماء لا أن شاك (طب) أرأب أنا أرب الامس حال  
 لي مكة كذا على ن علي - طعمه الحلال وعلف الال (قال) طعمه ملك لا أن شاك

(۵) لو رجل تاجر من رجل الى مكة على ان يحمل طعامه

(طلب) أَرَأَيْتَ نَاكَ سَمَّيْتُكَ عَلَى أَنَّ عَلَى الْجِبَالِ طَعَامِي (فَال) سَمَّيْتُكَ نَاكَ وَسَمَّيْتُكَ عَلَى الرَّحْلِ كَيْ مِمَّنْ لِي فِي الْخَطِّ دَاهَا أَوْ أَحَاوِي لِمَنْ لَنَا أُنْ عَلَى الْجِبَالِ طَعَامِي (فَال) مَالِكٌ لَا يَنْتَظِرُ نَاكَ لِي وَهُوَ صَبَّاهُ مَعَهُ طَعَامُهُ (فَال) لَا (طلب) أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ إِذَا رَوَّحَ الرَّجُلُ أَحَدَهَا مَعَهُ (فَال) مَالِكٌ لَكَ نَهْدُ كُلِّهَ نَاسٍ وَكَثَلُ الْعَدُوِّ - أَمْوَالُهُ عَلَى أَنْ عَلَى الْبَنِيِّ أَسْمَاءُ مَعَهُ (فَال) وَكَثَلُ الْخَوَكِ حَرَا (فَال) فَعَلِ الْمَالِكُ فَاِنْ شَرِطَ الْاَكْسُوَّةُ (فَال) لَا أَسْ مَالِكُ (فَال) مَا لَمْ يَلْهَ أَهْ - أَمْوَالُهُ مَعَهُ أَوْ طَعَامُهُ وَطَوَّلَ لِمَنْ الْاِحَارَةُ عِدْرَتُكَ (فَال) مَالِكٌ لَا أَسْ مَالِكُ وَكَثَلُ بَنِي كُنْ مَعَ الْاَكْسُوَّةِ أَوْ طَعَامُ دَابَّارٍ أَوْ دَرَاهِمُ أَوْ عُرُوسٌ - سَمَّا (فَال) لَا أَسْ مَالِكٌ دَهَبٌ لِعُرُوسٍ مَعَهُ دَكْنٌ - نَا لَاحِلٌ لِأَنَّ الْعُرُوسَ إِذَا كَانَتْ - مَالًا يَبِيعُ لِي أَحَدٌ وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا - لَا هِيَ مَالٌ لِي أَحَدٌ هَلْ دَابَّارُ عُرُوسٍ - هَلْ كُنْ مَالِكٌ أَسْ أَنْ كُنْ دَالٌ مَوْجِدٌ - سَمَّيْتُهِ اِحْلَازًا كَالْحِلْمِ

(و ر ا کھری اندازہ رکھا ہر آہ طغر عا ہا)

(ملب) "أنا سكرتير" هو عن أبي أرطاة في الحديث. ملب من اسل أو بهار (قال) أن  
 كما انهم جاؤا في ذلك الموعد اسلك (ملب) وهذا قول مالك (قال) أنا  
 لا أقول في ذلك (ل) أنا من ذلك (ملب) أنا من اسل أو بهار أو من  
 عاهة من عاهة من اسل أو بهار (قال) ذلك حار وهذا حار أو الرجل  
 الأسير من الأسير من اسل أو بهار (قال) وهذا قول مالك

ن ب ر ه و ز ح ط ق ك ل م ن س ع ف ي ت ث د ذ ر ز ج ه ا و الله تعالى اوده في حكم لافله في كراه الارض  
كلم لا في الع الا ما ذكره في المرحم الى صمدية

﴿في الرجل يكثر دواب كثيرة صفته واحدة﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت دواب صفته واحدة لاجل عليها ثمانية ارب ولم اسمها أجل على كل دابة (قال) أرى ذلك جائز أو يصل على كل دابة قدوم ما تروى اذا كانت الدواب لرجل واحد (قلت) فان كانت الدواب لرجل شتى وكانت الدواب يصنف كلها (قال) لا يسجن ذلك لان كل واحد منهما أكرى دابته بما لا يعلم ما هو وقد فسرت لك هذه المسئلة في موضع آخر في اليسوع والاجارات (قلت) وتحفظ عن مالك في الرجل يشكاري الدواب صفته واحدة ان ذلك جائز اذا كان دوابها واحدا (قال) نعم (قال) مالك ذلك جائز (قلت) أحفظ عن مالك اذا صككت الدواب لاس شتى ان ذلك غير جائز (قال) لا

﴿ما جاء في الكراء القاسد﴾

(قلت) أرايت ان تكاريت دابة أشيع عليها رجلا ولم اسم موضع من المواضع (قال) الكراء قاسد الا ان تسمى موضعاً معروفاً (وقال) غيره ان كان ذلك التشيع أمراً قد عرف بالبلد كيف هو فلا بأس به (قلت) أرايت ان تكاريت دابتين بأعيانهم ماصفة واحدة واحدة الى برقة والاخرى الى أفرقية ولم اسم التي الى أفرقية ولا التي الى برقة (قال) لا يجوز هذا الكراء حتى تسمى التي الى برقة والتي الى أفرقية (قلت) أرايت ان تكاريت من رجل على ان أدخلني مكة في عشرة أيام فله ثلاثون ديناراً وان أدخلني أكثر من عشرة أيام فله عشرة دنانير (قال) قال مالك هذا الكراء قاسد ان أدرك قبل ان يركب فسح هذا الكراء بينهما وان ركب بر مسفرة كله أعطى كراء مثله على سرعة السير وإبطائه ولا يلتفت الى الكراء الاول (قلت) أرايت من أكرى كراء قاسداً فسق في الركوب ما يكرن عليه في قول مالك (قال) يكون عليه قيمة الركوب (قلت) أرايت ان تكاريت دابة الى موضع من المواضع ولم اسم ما أجل عليها ان يكون الكراء قاسداً أم يكون الكراء جائز أو أجل عليها مثل ما يصل على مثلها (قال) الكراء قاسد الا ان يكونوا قوماً عرفوا بما يحصلون فإذا كانوا قد عرفوا الجولة فبها بينهم فان الكراء لهم لازم على ما قد عرفوا من الجولة قبل ذلك (أو قال) غيره اذا كان قد سمي طعاماً أو وزناً أو عطراً ذلك جائز وله أن يحمل مثل ما يحصل تلك الدابة وان قال أحجل عليها قدر رجل مثلها مما شئت مما يحمل فلا خيرة له لان من الجولة ما هو أضر بالدابة وأعطب لظهورها ومنها ما لا يضر فان اختلف لم يكن فيه خير وكذلك لو أكرى دابة يركبها شهراً الى أي بلد شاء والبلدان منها الوعرة الشديدة ومنها السهلة وكذلك في الحوائث والعمرة كل ما اختلف حتى يتباعد تباعداً يضاف لا خيرة له لان من ذلك ما هو أضر بالبلد ومنها ما لا يضر فإذا اختلف هكذا لم يكن فيه خير الا ترى أن من الجولة إنما هو سمي لقبه لظهور الدابة لم يرض برب الدابة فيه ديناراً واحدة خلفه مؤنه على طهر الدابة يكون كراءه أقل من ذلك لما شافش الا ترى ان الرجل يكرى دابته تركب يوماني الحضر فيكرن غير كراءها تركب يوماني السفر وتكون الارض الوعرة القليلة الكلا والاخرى سهلة كثيرة الكلا فيكون الكراء في ذلك مختلفاً وان الدابة والحوائث والمسكن باثوا من منافع الدابة فبها منافع المساكن ما لا يدرون ما يباعوا الاختلاف ذلك وان ذلك خارج من أكرى الناس الا ترى أنه يكرى ليحمل خنطة يعمل مكانها شير مثله أو سمساً فلا يكون مخالفاً ولا ضمن ان عطيت الرحلة وكذلك لو أكرى على أن يحمل له شطو يا يحمل عليها ادياً أو بصرياً أو ما يشبهه في نحو موخته وقنله لم يضمن ولو حمل ربحاً أو حجارة وزن ذلك عصب صحتها لا اختلاف ما بين ذلك عهداً أو ما أشبهه على هذا الاصل (قلت) أرايت ان كان رجل على مكة يحمل ما يكرى الا على أن الزيادة منه ليجري ان ينفذ رباة له ولو ربح ما ذهب او عرو ما لا يكون



الناس انهم يفتخرون بقول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يعرفك (قلت) أرأيت ان تفتخروا بالمال  
مكة طعام مصبون ولم أذكر الموضع الذي أخذوه فيه الطعام ولم أذكر صفات أحلامهم وليس الناس عندهم  
لنكراه سفيقهم بل بما (قال) قال الكرام طسدا كل حال ملوصفوك ذلك فلو كراه عظام مصبون  
أو ثوب مصبون وليس لهم سفيقهم على ما قال الكرام طسدا لأن يترأسوا بها مع ما سدى قبل على أمر  
حلال فيفدوا بها (قال) أرأيت ان ترى قوم مشاة إلى مكة ليعملوا عليها أو يروا هم وشرطوا  
أن من مر من معهم حمله على اللى (قال) هذا الكرام طسدا (قلت) أنفطه عن مالك قال لا ولكنهم رأوا  
(قال) أرأيت ان تكارى سدا من رجل على أن يلصق موضع كذا وكذا إلى يوم كذا وكذا والأفلا تراه  
له (قال) لا يرى هذا عند مالك لا بشرط شرط لا يرى ما يكون له من الكرام لأن هذا امر لا يرى  
أنتم الكرام أم يفتخرون أساطيركم من الكرامتي

**في الوام الكرام**

[illegible]

١٠٠٠ ر. هـ ١٤١٢ م. - مع الكرا الاول ولم مع الريدة

## ﴿مباح في فسخ الكراء﴾

(قلت) أ رأيت ان استأجرت ثوبا يطحن على كل يوم ارد بين يدهم فوجدته لا يطحن الا اربوا واحدا (قال)  
 ك ان ترد (قلت) أ رأيت ان كنت قد طحنت عليه اربا اول يوم ك يكون له على من الكراء (قال)  
 نصف درهم لانه انما استأجره على طحن ارب بين يدهم (قلت) أ رأيت ان استأجرت ثوبا بين يديها او حبرا  
 بين يديها هو عضو او جرح او لا يصير بالليل او دبر حتى دبر فطخة يؤذي يديها او يكون هذناهما  
 يفسخ به الكراء فيها ثنا أم لا (قال) اما قد كرت من العضوض والجروح والذي لا يصير بالليل ان كان  
 ذلك مضر بالراكب يؤذيه فله ان يفاسمه الكراء ان أحب والله البرة التي ذكرت ان كانت مضره بالراكب  
 تؤذيه فأرى ان يفاسمه الكراء ان أحب (قلت) وهذا قول مالك (قال) هو مما يفسخ به الكراء عندنا لانها  
 صيرت لينة ثم ان يلزمها الناس في كراءهم الا ان يرضوا بذلك (قلت) أ رأيت ان استأجرت عبدا للخدمة  
 فمرض او دابة لاركيه "ل" م. ضع كذا وكذا فاعلمت ان يكون هذا عبدا او ناقصه الاجرة (قال) سم الا ان العبد  
 ان صح في بقية مرقوف لاجرا لعمل فاعلم فيه من ذلك فكان عليك كراء ما عمل لتعوقط عنك كراء ما  
 مرض فيه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم قال والداية عندى ليست بهذه المنزلة لان الدابة اذا  
 اعتلت وقد تكارها الى آخره يتيمة لم يتخلف عليها فاسى وان صحت قبل ان يبلغ صاحبها الذي  
 تكارها الى امر فيه كيرلزمه الكراء لان الذي كترى لا يقدر على المسام عليها وان صحت بعده لم تلحقه وهى  
 وان صحت ولحقته لعله ان يكون قد كترى غيرها فان لزمه هذا ايضا مدخل عليه في ذلك ضرر وذلك انه  
 مخالف للخدمة (قلت) أ رأيت ان قال المكترى انا اقيم على الدابة حتى تخيق من علمائهم اركبها قالوا بها  
 لا اقيم عليها وانا اريد بها اذا سارت لا تحصل ولا اقدر على المقام عليها والنفقة (قال) ينظر في ذلك  
 لان الامراض تختلف فان كان مرضا رجي روزه بعد يوم او يومين او الامراض لا يكون فيه ضرر على  
 المكترى فهذا يصح رب الدابة على دابته حتى ينظر الى ما يصبر امره حاله وان كان مرضا لا رجي روزه الا بعد  
 زمان ويطاول امره او يكون في ذلك ضرر على صاحبها في اقامته عليها فلا دليل الفرق فيها يصح للمكترى  
 ويقطعه عن عياله فلا يصلح الضرر بينهما وانما ينظر في هذا الى الامراض وقية عليهما (ابن وهب) هن  
 ابن طيبة عن ابن ابي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن سالم بن عبد الله ان عمر بن الخطاب قضى اعيان  
 رجل تكارى من رجل بعير فليس البعير فليس المتكارى على المكترى ان يقيم له مكانه غيره وليس عليه في  
 الكراء ضمان (ابن وهب) عن شهر بن قيس عن حسين بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي  
 ابن ابي طالب انه قال من تكارى بشرط البلاغ ثم قصرت الدابة استكرى عليه بما قام وان لم يشترط البلاغ  
 فمن حيث قصرت الدابة حسم صاحبها بقدره

## ﴿في المكترى يريد ان يرفق خطم المكترى او يجعل متاعا﴾

(قلت) أ رأيت ان تكارى ثوبا دابة الى موضع من المواضع فارد بها ان يحصل تخفى متاعا او يحصل على  
 ردفا يكون ذلك له أم لا (قال) ليس ذلك لان الرجل يركب الدابة يتكراها ففسد الدابة كلها لانه  
 قد تكراها جميعا فقد اشترى ركبها وكذلك السفينة يتكراها الرجل فليس ركبها ان يحصل فيها شي لان ذلك  
 قد صار للمكترى (قلت) أ رأيت ان تكارى ثوبا دابة بين يديها الى موضع كذا وكذا فحمل صاحبها في متاعها  
 تكراها او يركبها ان يكون لى كراء ما حمل في متاعها (قال) ان كان ثوبا الدابة فحمل صاحبها متاعا على  
 حملها في حصر مسائل الا فليس الكراء في سبب مسئلة نهى اليها لا تريد عليها ان عه وشعرون في



تكرارت دأبت من مرضع من مصر الى موضع آخر الى رجل اتقاء فأسلم عليه فلورف خلق من يملك على الدابة اذا دخلت أسلم عليه فطبت الدابة أولم تطيب يكون على كراه هذا الرديف في قوله مالك (قال) قال مالك في الرجل يكرى الدابة من موضع الى موضع فيعدل عن طريقه الميسل ويحوز ذلك (قال) قال مالك أراه شامئنا بحال ملوسفتك فكذلك هذا الذي أردف وان كان ذلك الى موضع قريب فراه مثل ملوسفتك في الضمان يكون رب الدابة مخيرا في الكراه أو الضمان بحال ملوسفتك من الميسل الذي عدل فيه عن طريقه اذا كان الرديف يطبق في مثله اذا علم أن الدابة انما أعطيت من الرديف

### في الرجل يكرى الدابة فيتعدي في حبسها

قال وقال مالك في الرجل يكرى الدابة من الرجل فيحبسها عنه أن شاء ضمه قيمتها يوم تعدي عليه وان شاء أخذ بآبائه وكرامات تعدي اليه الآن يكون انما تعدي شيئا يبرأ به حبسها فليس له الا كراهات به اذا لم يتغير رأيها على حالها فقلت قيمتها يوم تعدي عليها أو قيمتها يوم تركها (قال) بل قيمتها يوم تعدي كذلك قال مالك (قلت) أرايت لو أن رجلا كثرى دابة يوم ما فيها شهر اذاع عليه (قال) عليه كراه يوم ورب الدابة بخير في التسع وعشرين يوما ان شاء أخذ كراهها فيها حبسها فيه على قدر ما استعملها أو حبسها اياها بخير عمل وان شاء أخذ قيمتها من بعد اليوم الذي كان عليه بالكراه (وقال) غيره ان كان معه في المهر فهي عليه بالكراه الاول على حسابها كراه لان رب الدابة حين اذاعت بوجيئة ظهر ردها اليه وهو معه وهو يقدّر على أخذها كانه مراض بالكراه الاول وان كان ذلك في غير مصر فأتى بالدابة على حالها فربها بخير ان شاء أخذ الدابة وكراهها اليوم أو الاكثر من كراهها فيها حبسها ان كان كراهها فيها حبسها أكثر من كراهها اليوم كان ذلك لرب الدابة وان كان كراهها حبسها على حساب كراه اليوم الذي أكرهاها أقل كان لرب الدابة على حساب الكراه الاول عمل عليها أولم يعمل وان شاء ضمه قيمتها يوم حبسها ولا تقي له من كراهها الا كراهها اليوم الذي أكرهاها (قلت) لا بن القاسم وان لم تعبر الدابة (قال) وان لم تعبر فهو بخير وهذا كله قول مالك (قال) ابن التامم الا أن يكون حبسها اليوم ونحوه ثم ردها بحالها لم تعبر في بدنها فيكرن عليه كراهه ولا يضمن وذلك لان مالك قال في الرجل يكرى الدابة فيتعدي عليها الا بمال أن يردّها ولا يضمنها يكون عليها كراه تلك الاميال اذا ردها على حالها

### فيما جاء في التعدي في الكراه

(قلت) أرايت ان تكررت سيرا لاجل عليه محلا غفلت عليه رامة (قال) ينظر في ذلك فان كانت الزامة أقل من الحمل أو أكثر كراه فهو ضامن ان أعطى البعير ويكون عليه كراهه اذا قرب البعير به في ذلك فان كانت الزامة دون الحمل فلا شيء عليه (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك في رجل يكرى بعيرا على أن يحمل عليه حل كتان فحمل عليه حل صوف فطلب (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي حل عليه هو أجن على البعير وأتعب ورجعا فان الشبان وزنهما أو ادوا أحدهما أحب لهما أو لشدة ضمه على جنبي البعير أو الرصاص والناحس فان كان الذي حل عليه ليست فيه مضرة ولا تعب على الذي اشترط فلا ضمان عليه وان كان هو أتعب وأضر بمفوضه من (قال) ابن القاسم الا أنه بخير في الضمان فان أحب كان له كراهه فضل ذلك الحمل على نية بما يسوي وان أحب فله قيمة بعيره يوم رده ولا كراه (قلت) وكذلك لو تكررت بعير الاربعة أو تسى فعدلت عليه بخير (قال) ان كان مثله أو دون فلا ضمان

المضمون وست وثلاثون في الكراه للمعين على ما سمناه ونخلصنا القول فيه وأحكامنا وبالله التوفيق

عليك (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم إذا كان هو يكره في مثل ما كرهه (قلت) أرايت ان استأجرت  
 ربحي على أن لا ألعن فيها الا الحنطة غملت ألعن فيها الشجر والعنص والبقول والذئبة والفرو والخنزير  
 فانكسرت الرعي (قال) ان كان طعين الشجر والعنص، ماذا كرت ليس باضر من الحنطة فلا أرى عليه  
 ضاموا وان كان ذلك هو أضر فهو ضامن (قلت) وهذا قول مالك (قال) هو رأى مثل الذي قال مالك  
 في الذي يكره البعير على أن يحمل عليه خسما فترط من يرضي حمل عليه خسما أنه يطل من دهن أنه لم  
 يكن الدهن أضر بالبعير من البرز لا ضمان على المكثري ان عطب البعير (قلت) أرايت ان استأجرت دابة  
 لاجل عليها حنطة غملت عليها شيئا أو ثيابا أو دهنًا (قال) اذا حمل عليها ما يكون مثل وزن الذي اكترها  
 عليه فذلك جائز ولا يضمن لان مالك قال له ان يكرها من يحمل عليها مثل ذلك وله أن يحمل عليها خلاف  
 الذي سمى مثل أن تكراها يحمل عليها كما فلا بأس أن يحمل عليها من البرز وزن ذلك أو من القطن  
 و وزن ذلك الا أن يكون من ذلك شيء أضر على الدابة من الذي تكراها الحمران كان بوزن ذلك لانه قد يكون  
 شيء أبقى على الابل والدواب أو أضغط ظهورهم ولعل كان الوزن واحدا مثل الرصاص والحديد لا يرى  
 أن الزا وامل أن تحمل من جبل الحامل في الوزن والزا وامل أرفق بالابل فاذا لم يكن في اختلاف المتاع مضرة فلا  
 بأس أن يحمل عليها خلاف ما سمى (قلت) أرايت ان اكثرت دابة لاجل عليها عشرة أفرقة من حنطة  
 غملت عليها احد عشر قفيرة فطبت الدابة أم لا (قال) لا ضمان عليك في قول مالك اذا كان  
 القفيرة أعانيه الشيء البعير الذي لا يقدح الدابة يعلم أن مثله لا تطيب فيه الدابة (قلت) أفيكون رب  
 الدابة أجور هذا القفيرة (قال) نعم في قول مالك (قلت) وكيف يكون أجور أجور مثل قفيرة من  
 الافرقة أم أجور مثله بالعام (قال) ينبغي في قول مالك أن يكون له مثل أجور القفيرة (قال) لا يكون مثل  
 قفيرة من العشرة لان مالك قال اذا كان تكاري الى موضع قعدى عليه الى أهد منه كان عليه قفيرة كراه  
 ما تعدى راسه على قدر ما تكاري عليه أولا فان قيل لزموا تعدى سواء (قال) سخون وقدينا قول مالك  
 وغيره مثل هذا في أول الكتاب (قلت) أرايت ان تكاري دابة الى برقة ذاهبا وارجاعا فلبست برقة تعدت  
 عليها الى افرقة ثم رددتها الى مصر ما يكون رب الدابة في قول مالك (قال) رب الدابة غير بين أن يكون له  
 الكراه الى برقة ذاهبا وارجاعا مثل كراهته من برقة الى افرقة ذاهبا وارجاعا الى برقة فيكون له من  
 مصر الى برقة ذاهبا وارجاعا الكراه الذي سمي بينهما ويكون له من برقة الى افرقة ذاهبا وارجاعا قيمة  
 كراهته وان أجبر رب الدابة أن يأخذ نصف كراهته الى برقة ذاهبا ويضمنه قيمتها برقة يوم تعدى  
 عليها الى افرقة ولا يكون له في الكراه في ذهابه دابته الى افرقة ذاهبا وارجاعا الى مصر قليل ولا كثير  
 فذلك (قلت) ولا يكون له الكراه فيما بين برقة الى مصر في رجعه (قال) نعم اذا رضى أن يضمنه  
 قيمة دابته يوم تعدى عليها يمكن له من الكراه فيما بينه وبين برقة الى مصر في رجعه قليل ولا كثير  
 (قلت) أرايت ان رد الدابة على حالها يوم تعدى عليها أو ردها وهي أسمن وأحسن حالا (قال) قال مالك  
 رب الدابة بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء أخذ دابته وأخذ الكراه الذي كرتك (قال) مالك لان الاسواق  
 قد تعيرت فسوق هذه الدابة تعير وقد حبسها المكثري عن أسواقها وعن منافع فيها (قلت) أرايت ان  
 تكاري دابة لاجل عليها خسما فترط من دهن غملت عليها خسما فترط من دهن رصاص فطبت الدابة  
 أم من أم لا (قال) ينظر في ذلك فان كان الرصاص هو أضر عليها أو أضر بها فهو ضامن والا فلا ضمان  
 عليه وهذا قول مالك (قال) وقال مالك له ان يكرها في مثل ما اكترها عليه ويحمل عليها غير ما اكترها

عليه اذا كان الذي يحميه عليه ليس فيه مضرة على الذي تكافرا عليه فافدا كان الرصاص في الوزن مثل  
 وزن لحم وليس هو أكثر من مضرة الدمن فلا شيء عليه (قلت) أرايت ان استأجرت ثورا أطعم عليه  
 كل يوم اودبا طعنت عليه اودب بخرطيب الثور (قال) رب الثور بالخيار ان شاء أخذ كراما ودب وضمن  
 الطعان قيمته ثوره حين يمله في طحين الاردي الثاني وان شاء أخذ كراما الاردي بين جمعا ولا شيء على  
 الطعان من قيمة الثور (وقال) ابن القاسم وابروهب قال ملك اذا تكارى دابة الى مكان مسمى ذاهبا  
 وراجا ثم تعدى حين بلغ البلد الذي تكارى اليه فاعطى الرب الدابة نصف الكراء الاول وذاك ان الكراء  
 نصف في المسير ونصفه في الرجعة فتعدى المتعدي بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء الاول ولو ان  
 الدابة هلكت حين لمع البلد الذي تكارى اليه لم يكن على المستكري ضمان ولم يكن للمكري الا نصف الكراء  
 فان تعدى المستكري المكان الذي تكارى اليه فرب الدابة ضمير ان أحب أن يضمن دابته المكري يوم تعدى  
 بها ضمنه اياها حينتها يوم تعدى هاولة الكراء الى المكان الذي تعدى منه وان أحب صاحب الدابة أن  
 يأخذ كراما تعدى اليه المستكري ويأخذ دابته وذلك هو كذلك الامر عندنا في أهل التعدي  
 والخلاف على أخذوا عليه الدابة (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أصأله عن  
 رجل استكري دابة فاجارها الشرط ايسمن (قال) سم وأخبرني جبال من أهل العلم عن علي بن أبي  
 طالب ويحيى بن سعيد وبيعة وأبي الزناد وعطاء بن أفيد ناسح أنه ثم فسر وانعوم من تفسير مالك في الكراء  
 الاول كراء التعدي وضمان الدابة (ابن وهب) عن محمد بن عمرو عن ابن جرم عن عطاء قال لم رجل  
 زدت على المكان الذي استكريت اليه قليلا لملا أو أدنى فأتت (قال) تعمرم (قلت) لطعام فرب  
 على الجمل الذي اشترطت قليلا فأتت (قال) تعمرم (قلت) فأكبرته من غيري بغير أمر سيد الظهر  
 فعمل عليه مثل شرطى ولم تعد (قال) لا يعمرم وقال ذلك عمر بن دينار (ابن) نافع عن ابن الزناد  
 عن أبيه عن سعيد بن المسيب والسهم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
 هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود وسليمان بن يسار مع شبيعة  
 سواهم من طرائفهم أهل فضل وقيمة وورعما اختلفوا في الشيء فأخذ يقول أكثرهم وأفضلهم أي أنهم كانوا  
 يقولون من استكري دابة الى بلد ثم جاور ذلك البلد الى بلد سواه فلان الدابة ان سلمت في ذلك كله أدى  
 كراءها وكراء ما تعدى به لوان تلفت في حديقها ضمنها ما أدى كراءها لذي استكراها

#### وما عاقب الدعوى في الكراء

(قلت) أرايت ان تكارت دابة الى افرية فاحتضن ابل الركوب أو صاحب الدابة فقال انما اكرى لك الى برقة  
 عاتمة وقلت ما اعمأ كريت منك الى افرية عاتمة (قال) قال مالك يتحالفان وفساخ هذا الكراء أو لم يعد  
 اذا كل اذ كل قبل الركوب أو كسركه يادو الا يكون فيه ضرر وفي وعهما (وقال) غيره اذا فسد كل  
 يشبه ما قال قالوا قولك به مثل ما لو لم اى رفته فاحتفاه بالان البعد المتبعض فرت وصرافا من مقرا بما  
 عليه والمكثري مدع: ان لا ارى لوقل سلمته هذه الدابة اتى به سلمت ما اردت الى به وقال الشري ل  
 اشترت منك دابتي اردت الى سعة وكان ما قال البائع به أن البرل هولة له وهو الشري مدع (قلت)  
 أرايت ان لمع بركه فقال الرب الدابة اكرى لك الى افرية عاتمة وقلت اكرى لي الى افرية عاتمة درهم  
 (قال) قال مالك ان كان في بلد المكري الكراء كل الاول وللمكري اذا كل شيء فوله أن يكون كراء  
 الناس الى رقة عاتمة درهم مع غيره (طلب) فان كان لا شيء ما كان لكرا الى رقة عاتمة درهم  
 ويشهه أن يكون الى افرية عاتمة درهم (قال) يعطى المان واما ما على ربة الا قد ذكرناه



فأجابوا الصانع بقولهم ذلك الذي من استعملهم ثم يأتون يطلبون خبرهم فقال لهم كذلك إذا قاموا بعددنا  
 ما دفعوا المتاع إلى أهلهم وإن قبضه أحدكم وتطال فأدى القول قول رب المتاع وعليهم العيب (قلت) ما قول مالك  
 في رجل أكرى من رجل ابناً من مصر إلى مكة فلما بلغه أيلة اختلق في الكراه (قال) قال مالك القول قول  
 المكثري إذا أتى بمماثله (قلت) وسواء إن كان كراه هذا الرجل إلى مكة في راحلة بينهما أو مضموناً على  
 الجمل لأن المضمون ليس في كراه راحلة بينهما فيكون فاضلاً لراحلة التي أكرى مثل ما قبض منكاري لدار  
 في الدار التي أكرى والمضمون لم يقبض راحلة بينهما (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بينه وأصحابه سواء  
 عندي كان في راحلة بينهما أو مضموناً في غير راحلة بينهما لأن الجمل إذا حمله على جبر من الله (قال) مالك  
 فليس الجمل أن يترفع ذلك البعير من تحته إلا أن يشاء المكثري ذلك (قال) مالك ولو أفس الجمل كان كل  
 واحد من هؤلاء أحق بماله من العراء ومن أحصاه حتى يستوفي حقه وإن كان الكراه مضموناً لانه  
 لما قسم له بغير أقربه فكان كراهه وقع في هذا الجبر بينه وليس الجمل أن يترفع الأبرض المكثري فهذا  
 يدلك على أن الكراه المضمون وإن الذي في الراحلة بينهما إذا اختلف المكثري ورب الابل في الكراه كان القول  
 قولهما سواء بحال ما وصفت لك (وقال) غيره ليس الراحلة بينهما مثل المضمون (قلت) أرايت أن دفعنا إلى  
 رجل كتاباً من مصر يبلغه إلى أقربه فكذلك كذا وكذا فقلتني بهذا قال لي ادفع إلى الكراه فقد بلغت لك  
 الكتاب فقلت كذا بتم بلعه أكون له الكراه أم لا (قال) مالك قد أئتمنته على أداء الكتاب فإذا قال قد أدبته  
 في مثل ما يعلم أنه يذهب إلى ذلك الموضع ويرجع فله كراهه (قلت) وكذا الخول والقوام والبز وغير ذلك  
 (قال) نعم (وقال) غيره على المكثري اليقينة أنه قد وفاه حقه وبلغه إلى غايته

### في ما جاء في عدل الكراه والقضاء فيه

(قلت) أرايت أن أكرى بئلاً إلى مكة أو إلى موضع من المواضع فطلب الكراه مني المكثري قبل أن  
 يحل لي شيئاً أو يطلب الكراه مني بعدما شئ بئلاً أو برمين فقلت لا أدفع اليك حتى أبلغ الموضع الذي أكرى  
 إليه (قال) قال مالك إذا كان للناس كراه من مصر وفوسنة في كراههم وقد يتناقضون بينهم إذا اختلفوا  
 جلا على عمل الناس وإن كان كراه الناس عندهم أعما تذهب فيه بعدما يستوفى المكثري كراهه جلا على  
 ذلك وإن كان كراه الناس عندهم يعجلون جميعه إذا اختلفوا وعجل المكثري كراهه (قلت) فأن لم يكن  
 عندهم أمر معروف من عمل الناس كيف يصنعون (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال في كراه  
 الدور أن لم يكن بينهما شرط ولا سنة لم يسلط إلا بقدر مسكن فأن كان هذا ليس عندهم كراه للناس معروف  
 رأيتهم بمنزلة الدور (قلت) أرايت أن أكرى من رجل إلى أقربه فلما أكرى مني عنه عجلت له  
 الكراه من غير شرط ثم أردت أن أرجع فيما عجلت له من الكراه (قال) ليس لك أن ترجع فيما  
 عجلت له من الكراه (قلت) ما قول مالك في رجل أكرى مني رجل دابة من مصر إلى الرملة فلما ورد  
 بلغ الرملة تصادقا أعلم بنقد الكراه قال المكثري لي تدار له ثم قال للمكثري أعما لك على قدم مصر (قال)  
 قال مالك أعما عليه ندم صريح ووقع الكراه بينهما

### في الذي يكرى له ما يريته من درهم أو بطلعام يبيعه قبل أن يقبضه

(قلت) أرايت أن أكرى من رجل في مكة دابة أو رجلاً بال درهم واحدته بال درهم مائة دينار  
 مكاني حين أكرى أو خير ديناراً مكاني أو به ذلك اليوم أو برمين أو حمد ما يربح يوم أو برمين  
 (قال) قال مالك في الرجل يكرى له دابة أو رجلاً أن يعطيه في ذلك الدابة أو رجلاً (قال) إن كنت تسره



الكراواتة دطلاس بلكال الا لاشيرة ولا به بنسبه المراهم بالذات الى اهل (قلت) أرايت ان  
 اكثر يتواخا عاتقوهم الى مكمل ان ادفع اليه المراهم بكمه صعلت به بطا دابر الساعة ابيو وهذا  
 أم لا (قال) لا يجوز وهذا قول مالك لا ما ذهب ورقي اهل (قلت) أرايت ان اكثر يتواخا  
 بيننا الى مكمل ما يرد هذا فقد تنهوا داهم (قال) ذلك باثر عندك (قلت) فلن عبطت الراحلة في  
 حصن الطريق ثم ارجع عليه اذما ماتت الراحلة في الطريق (قال) المراهم (قلت) فان كنت انا  
 اعطيت به فقلت الماير عرسان العروس ثم ارجع اليه اذما ماتت لراحلة في الطريق (قال) بالذات  
 (قلت) وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في اليسوع ورأيت انا الكراواتة اليسوع (قلت) أرايت  
 ان اكثر يسرا لرحله بيه اذما فطر دت ان اعطيه في له ماير داهم (قال) هذا مثل ما وسفتك من  
 قول مالك في الكراواتة المصرون وهذا ذلك سواء (قلت) وذلك لو كان في على رجل دناير الى اهل فصيل  
 لي منها داهم هذا (قال) لا به لم دفع عندك (قال) ولا يسجل من ذهب الى اهل صفة قدما عند  
 مالك ولا من صفة الى اهل دها عندك لانه صيردها غصه لبت دناير (قلت) أرايت ان  
 اكثر يتعيرا طعام به او طعام الى اهل يصلح ان ايه قبل ان اذ به (قال) اذا كن الطعام  
 الذي فيه كمالا يصلح ان اذ به حتى صفة وان كن الذي فيه صفا حرا طلا اس ان اذ به به قبل ان  
 يصفه واما الذي الى اهل طلا به حتى صفة (قلت) وهذا قول مالك (قال) سم

### في القصاص في الكراواتة

(قلت) أرايت ان اذ به الا الى مكمل لاجل اخرج في اليوم لان  
 في الزمان بنية (قال) اذا كن في زمان قبه فاحمال ان تأخر الى خروج الناس فاذا كل خروج  
 الناس اخرجوا لاجل على الخروج به (قلت) آخضه عن مالك (قال) لا (قلت) أرايت ان اكثر يت  
 رامة الى مكمل اهل على اجهامه رطل فا، قصا لراحلة في حصن الطريق طرذا المكري ان اذ بها  
 واني المكري ذلك او فدت الزامة طرذا المكري ان اذ بها واني المكري ذلك او قال المكري لا آكل منها  
 ولا اخرجها حتى اطلع مكمل (قال) لم اسمع من مالك فيها شيئا واري ان يصحوا على ما يعرفون من امر الناس  
 وحال الناس عسدهم في ذلك فعليه يجهلون ولا يظروا الى قول واحد منها (وقال) غيره ان لم يكن الناس  
 ستة يجهلون على ما فيه جلال على جسمائه رطل منى كراثة (قلت) أرايت ان اكثر يت دابة او حيرا  
 من مرسع من المواضع الى المسطط ط فلما بلغ المكري او طار الى اهل قلب لا اهل في معنى ومعنى  
 امسى المسطط (قال) ان اذ به الى مره ولا مره في اول المسطط الا ان يرشدك وهو وجه ما يعرف  
 من الذي يشكرك عليه الناس

### في قصص الاكرام اعترفت له ثواب وعبر ذلك

(قلت) أرايت لو اذ به اكرام لاجل على الله او على لاجل على الله او جارا لاجل على حبيبه  
 اذ به على ان يجهل على هذا الى موضع كذا وكذا اعترفت له ثواب فسقطت واكثر الثواب  
 فذهب لذهن او كثر طه اذ به او اسلم الجبال صط المتاع فسد (قال) ط مالك لا يكون على  
 رب لانه المكري ولا على رب العير قليل ولا كثيرا الا ان يكون عره من عثارها او عره من الحمال التي ط  
 بها ما نه اصحاب الجبال بلعمره الناس هذه الحمال اهل الشف هذا الماع اذ به طها فهدا بصم اذ  
 كل هكذا (قلت) ولم لا صفة اذ به ثوابه وان لم يكن عشورا (قال) لانه لم يعرف من شي ولا كل بل يصفى

من قبل الأبواب فهو حد ولا شيء فيه لأن السجما جبل إلا أن يكون قد نذر هارباً رجل أو قتل بها رجل شيئاً  
فأسقطت حاصلها فعل ذلك الرجل بها فيكون ضماناً على الذي غسل ذلك بها (قلت) أرايت أن كذبه  
رب المتاع والطعام فقال له لم يضع متاعاً ولم نذر الدابة ولا كسك الخيئة أي يكون القول قوله في قول مالك أم لا وقد  
قال المكي في قوله قطع على الطريق قد ذهب البز والعروض وعثرت العنقوب فكسرت القوارير ومزق حتى  
الطعام (قال) قال مالك القول قول الجاني في البز والعروض إذا قال سرق مني أو قطع على الطريق أو  
أدعى نفسه المساع والعروض صدق وأما في الطعام والأدام فالقول قول رب الطعام والأدام (قال) ابن  
وهب وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل استأجر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له أماناً وما مقر منه  
الأماناً خلت منه الوفاء فذهب ما فيه (قال) لا أرى عليه ضماناً إلا أن يكون تعدد ذلك (ابن) وهب عن  
عقبة بن نافع قال يصح بين سيد الجبال عليه ضمان ما ضيع (وأخبرني) يونس عن عدي بن عيسى أنه قال كان في  
رأى المسلمين أن يضموا الأكرام ما حلوا من الطعام وكأروا يرون أن يضموا الطعام بمنزلة الصناعات  
فلم يسمعهم إلا أن يضموا الأدام من حلها والطعام فيما بلغنا ضمنه من حلها ولا ضمن شيئاً غيره (قال)  
وقال يونس ذلك رأي قال يونس وليس البز والمال وأشباه ذلك مثل الطعام ولا يحمل أن ضمن المال ولا  
يجوز ذلك فيه ولا ينبغي لأحد أن يأخذ ضماناً شيئاً (يونس) عن أبي الزناد أنه قال لا يصلح الكرايا لضمان  
(وأخبرني) عفرمة عن أبيه عن ابن شهاب وعبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن عوف قال قال ابن عمر  
(قلت) فلم كان هذا هكذا في الطعام ولم يكن في البز والعروض وما فرق بينهما وقد قلب الجبال على جميعه (قال)  
لأن الطعام أمر شئته أهل العلم الأكرام ولا يصدوا من ذلك بل هو أمان البز والعروض فهو أمر شئته عليه  
(قلت) اتبعه أئمنه وقد أعطاه رب البز والعروض على ذلك أجراً (قال) نعم هو أمينه (قال) ولا  
شيء دفعته إلى أحد من الناس وأعطيته على ذلك أجراً فهو عند مالك مؤتمن إلا الصناعات الذين يعملون في  
الأسواق أي يسمون فاعلم لم يؤتمنوا على ما دفع اليهم وفي الطعام والأدام ذات تكراه على أن يعمل على نفسه أو  
على دابته أو على سفيته فهو ضمان الطعام والأدام إلا أن يأتي بينة يشهدون على نكح الطعام والأدام أنه  
أدب من غيره فعل هذا الذي حله فلا يكون عليه ضمان ولو تكرر ادعى أن يحمل له البز والعروض على أنه  
أو على سفيته فادعى أن ذلك المتاع والعروض قد ضاع مني أنه يصدق وهو في المتاع والعروض مؤتمن إلا  
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وأما الطعام والأدام فهو ضمان ذلك إلا أن يأتي بينة على هلاكه  
(سحنون) عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون لا يكون كراهية ضمان إلا  
أنهم اشترطوا على كراهية أن لا ينزل عن أعلى على طن وأدول يسرى بيل ولا ينزل أرض بني فلان مع أشباه  
من الشروط قالوا فمن تعدى ما شرط عليه فذهب شيء مما حل في ذلك التحدي فهو ضمان له وكانوا  
يقولون العسال والخياط والصواع وأصحاب الصناعات كلهم ضامنون ما دفع اليهم منه مسعياً  
ابن المسيب \* والقاسم بن محمد \* وعروة بن الزبير \* وخليفة بن زيد بن ثابت \* وأبو بكر  
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام \* وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخه  
سراهم من نظرانهم أهل ققه وفصل (قال ابن وهب) وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب في  
الاستكراه الضمان قال ابن شهاب قال سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله أنه كان يقول لا يجوز ذلك (أر  
(وهب) قال وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه في رجل استكرى طهراً أو سفينة فحمل له على أن على الذي حل  
له ضمان متاعه ذلك أن أصيب شيء منه (قال) لا يصلح ذلك ولا براءة على من حمل من ذلك الشرط أن  
أصيب شيء مما حل إلا أن يكون اشترط على الكرى شرطاً فله فأن على الكرى له ما أصاب من

أن يشترط عليه أن لا يقتل بطنه ماد ولا يسرى ليل ويغور هدامن الشر وط قالن تصدى فاصيب الملتاع فانه  
يسرم (قلت) أرايت ان اسألت رب الثور وأدابة أطمعن عليه ما قلما رطته في المطننة كسر المطننة  
وأقدمت مع الرعي يا ضمن رب الثور والهابشيا أم لا (قال) لا لأن يكون قد علم من الثور ذلك فكلمه  
فيكون عليه ذلك (قال) لأن مالك قال في الذي يكرى من الرجل دابة ليجعل عليها وهي برض قد علم  
ذلك فلم يعلمه أو غنور فلم يعلمه بذلك فجعل عليها فبرضت أو عثرت فأنكسر ما عليها أنه ضامن وكذلك  
الثور والهابشيا في الرعي (قلت) أرايت ان دغمت إلى رجل دابة ليحمله فيسهل على دابة وغنور عثرت فسقط  
الدهن فكسر فرأى أن يضمنه قيمته أين يضمنه قيمته وقد جعل الدهن من مصر إلى العراق يش وكن كراؤه  
إلى فلسطين فأنكسر الدهن بالعراق يش وقيمته هناك بالعراق يش ضعف قيمته بالقسطا كيف يضمنه  
(قال) قيمته بالعراق يش (وقد) قال غيره بل قيمته بالقسطا أن أراد أن يملكه على يافره به سار متعبا  
من حين جعله (قلت) أرايت ان أكرت دابة أو نضى أجل دعت أو طعما فزجني الناس فأنكسرت الأتية  
التي فيها الدهن أو الطعام والأدام فقد صدك على من الضمان (قال) على الذي زجرك (وذلك) ان  
مالك قال في الرجلين يحملان جرتين أو غير ذلك على كل واحد منهما جرة أو غير ذلك فاسطعما في الطريق (قال)  
ان أنكسر جرة أحدهما أو سلمت الأخرى ضمن الذي سلم إلى يسهل وان أنكسر تاجيما ضمن كل واحد  
لصاحبه (قال) مالك وكذلك القرسان يسطعمان وعليهما ركبان فيموتان جمل أو موت القرسان (قال)  
ضمن القرسين كل واحد منهما في مال صاحبه ودية الرجلين دية كل واحد منهما على عاقبة صاحبه وان  
ماتوا أحدهما أو سلم الأخرى ضمن القرس في مال اليهودية الميت على عاقبة السالم منهما (قال) قتلنا مالك  
فالسيف ثمان تحصل أحدهما على صاحبه أو قصدهما فكسرها قد ذهب ويزق من دها (قال) مالك  
لا يشبهان عند القرسين وذلك أن الرمح هو التي عملت ذلك والرجم ثقل أهل السفينة أن يصرفوها أو  
يعدوها فلا أرى عليه شي إلا أن يكون يعلم أن التوفيلوشاء أن يصرفها صررفها لم يصرفها وهو قادر على  
إدراكه من (قلت) فإن كان القرس في رأسه اعترام فخل قارسه فسد أو يكون على قارسه شيء أم لا  
(قال) نعم يكون عليه ضمان ما سد (قال) ابن القاسم وذلك أني رأيت من قول مالك ان القارس  
إذا جرح سفرة أو غلبت من شيء فله به أمانا إذا أضره أو أضاف منه فجرح فبجرحه من قبل  
أغرسه فهو ضامن لما أصاب إلا أن يكون القرس أو أغرسه من شيء مره في الطريق لم يكن ذلك من  
سب قارسه فلا يكون عليه ضمان وان كان غيره فعل ذلك بالدابة فجرح فان الذي فعل ذلك بالدابة  
ضامن لما أصاب التاجية والسفينة لا زعرها شيء ولا يضرها من عليها ولكن الرمح ثقل عليها فلهذا  
الذي فرق بين مالك ما بين السفينة والدواب (قلت) أرايت ان سكار بسفينة من رجل لي يحمل لي  
طعاما أو متاعا إلى موضع من المواضع فحرق السفينة وغرق ما فيها بعد ما بلغ الملتاع أو الطعام نثى الطريق  
أو كان كاري منه ابلا أو دواب أو كراهه فسد ففعل ذلك الملتاع فسد حتى بلغ نثى الطريق فجاء أمر  
من الساء فذهب الملتاع والطعام أو يكون على رب الملتاع والطعام من الكراشي أم لا (قال) قال مالك  
أنه السفينة بلا كراه لصاحبها ولا ضمان عليه في شيء من ذلك (وقال) غيره وهو ابن باغ لم يصاب  
بالموت السفينة (قال) أليس قد قلت لي يضمن الطعام والأدام في قول مالك (قال) انما قال يضمن  
في الطعام والأدام إذا لم يمتئ أمر من الساء فذهب به فأما إذا جاء أمر من الساء فذهب به لم يضمن  
رأى رفق أمر من الساء (قلت) له مالك في السفينة أنه لا يكون له شيء من الكراه (قال) قاله  
مالك وأجاب بوجه - سه وبت عليه (قال) كذا إذا أكرام السفينة فأنما يكرهه في الملتاع وأما

القربا والابايل فانه عندمالك اذا تلف الطعام أو المتاع بأمر من الله كان على صاحب الطعام أن يأتي بطعام مثله  
 أو بمتاع مثله أو بجراجه في مثل ذلك ولا يفسخ الكراء بينهما ويكون الكراء لا جبر كاملا (قلت) أرأيت  
 أن لم يكن مع الكري صاحب المتاع ولا خديقه له (قال) يرجع المكري الى حاصل الموضع فيكري له الابل  
 أن وجدته كرا أو الاطعامه فيها يتقدم طلبه ذلك فان وجد شيئا أو الاطعام المتكاري لازم على رب المتاع وإن  
 انطلق بابه فارغا اذا لم يجد له يعمل عليها إلا أن مالكا قال في الرجل يسكاري الى الحج أو المرأة تتهلك أو يهلك في  
 الطريق فانه يكري الميت شقة وطلب ذلك في الطريق فان وجد من يكري منه أو كرى له أو الاكل على الميت  
 لرب الابل الكراء كله كاملا (قلت) أرأيت أن كان رب الطعام مع المكاري فأصاب الطعام تلف من السماء  
 أو غير السماء (قال) لا يكون على المكاري شيء عندمالك لأن رب الطعام لم يضره مع طعامه لأنه معه ولا ن  
 طعامه في يد ماذا يخرج مع المكاري فأصاب الطعام فليس على المكاري شيء (قال) وهذا قول مالك وكذلك  
 اذا كان في السفينة مع طعامه فتنص (قال) مالك فلا شيء على صاحب السفينة (قلت) أرأيت أن  
 تكاريت على طعام بينه أو متاع بينه خلف المتاع أو أصاب الطعام بأمر من السماء ذهب به أو أعاكت  
 تكاريت على ذلك الطعام أو المتاع بينه فأصيب أنقطع الكراء فيما بينهما أو يكون على رب الطعام أو المتاع  
 بينه أن يأتي بطعام مثله أو متاع مثل متاعه فيحمله المكاري الى الموضع الذي شرط له أو أعاك كراءه على  
 ذلك الذي تلف بينه (قال) قال مالك يقال لرب المتاع أو الطعام هل متاع مثل متاعه أو طعاما مثل  
 طعامه فان أتى به قبل الجمال أحله وذلك للجمال لازم (قال) وإن أتى بأقرب الطعام أو المتاع وعمل  
 طعامه أو متاعه كان لكراءه عليه لازم ورب المتاع أن يكري الابل فيعمل عليها مثل جوثه التي كانت  
 أو لا شيء على الجمال (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فان كنت تكاريت منه على  
 شيء قلما كنت في بعض الطريق مت (قال) قال مالك يكري الميت شق الحمل كل وقتك (قلت)  
 والمتاع والناس والطعام فيه سواء في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت أن فرق السفينة من مد  
 النواصة أو من حرفهم فيها أو من هتقم عليها أو يضمنون أم لا (قال) اذا لم تعدوا فيما صنعوا أو أعا  
 صنعوا لم يجز لهم من المد العمل في ما لم يضمنوا وإن صنعوا من ذلك ما به لم أنهم تعدوا في مد أو علاج في  
 السفينة حرفوا فيه ليس كإبني أن يعمل في تلك السفينة ففرقت فيه فهم ضامنون لما ذهب في السفينة  
 (قلت) ويضمنون ما في السفينة من الناس والمدايع (قال) نعم اذا ضمنوا ما في السفينة من المتاع  
 ضمنوا ما في السفينة من الناس (قال) وول مالك كل أجبر أو راع أو صاح يعمل لك عملا في منزلك أو بطار  
 أو طبيب أو غير ذلك من يعمل هذه الاشياء أو رجال فكل هؤلاء ضامن لما تعدوا والسفينة عندي بهذه  
 الميزة (قلت) أرأيت أن أكثر بتا الا الى مكة من الشام تحمل طعاما يشد ذلك الى غلابة أو أجري قلما  
 بلغ مكة أصاب الطعام قذرا أو فسخ (قال) أما كل زيادة أو نقصان يكون من تصان الكيل وزيادة  
 الكيل فلا يكون على المكري شيء ولا شيء له من الزيادة (وهذا) قول مالك ولا كراءه في الزيادة ولا يخط  
 عنه للنقصان من الكراء شيء وإن كانت الزيادة لا تكون من زيادة الكيل وقال الجبال ليس لي من هذه  
 الزيادة شيء ولكنكم غلظتم في الكيل فزدم على قال فانه بخير رب الطعام في أن أخذ الزيادة ويصرم كراء  
 تلك الزيادة فان أجبر قل لم أعط لم يصدق الجبال عليه ولم يلزمه الزيادة اذا كانت الزيادة لا تشتر زيادة الكيل  
 لأن الكراء بما اغترق الطعام وزيادة على ثمن الطعام فيكون حمل الجبل من الطعام بعشرة دراهم وكراءه الى  
 ذلك الموضع ثلاثين درهما فلا يصدق الجبال على رب الطعام في العط إلا أن شارب الطعام أن قبل ذلك  
 ويصرم كراء تلك الزيادة (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكنه رأى (قلت)

أرأيت أن زاد الطعام زيادة جرم أن تنكز زيادة ليست من زيادة الكيل فقال رب الطعام أما أخطأ في زيادة  
الكيل أكون فذلكه (قال) ليس به إلا أن يأخذ كيل طعمه ولا يأخذ زيادة الكيل إلا أن تكون زيادة الكيل  
أجرها معروف عند الناس كلهم (قلت) أفضله من مالك (قال) أخطأ من مالك أنه قال بزيادة  
تكون في زيادة الكيل يوجد ذلك في الطعام أن ذلك رب الطعام (قلت) أرأيت الحدادين والقصارين  
والخياطين وأهل الصناعات والحالين والبالغين أصحاب السفن هؤلاء أن يتعموا أعمالوا أجرة وما جازوا  
بكره يتعمون ما في أيديهم حتى يستوفوا أجرهم وأجر عملهم (قال) قال مالك نعم لهم أن يتعموا ذلك  
حتى يستوفوا صكراهم وأجر عملهم (قلت) أرأيت أن جسد هذه الأشياء التي سألتك عنها  
هو لا الصانع وهو لا العاملون والخالون وأصحاب السفن فضاع ذلك منهم بعدما جسدوه (قال)  
أما ضاع عند أهل الأعمال مثل الصباغين والخباطين ومن ذكرت منهم فلا أجر لهم وعليهم  
الضمان لأن أصل ما أخذوا عليه هذه الامتعة على الضمان إلا أن قوم لهم ينه على الضمان فيرون من  
الضمان ولا أجر لهم لأنهم لم يسلموا أعمالا إلى أرباب ذلك المتاع (وأما) الامتعة التي جلدوها من البرز جسد  
الأشياء متاعا ما يؤكل ويشرب فلا ضمان عليهم فيه أن ضاع إلا أن يغيبوا عليه ويجوزوه عن أصحابه فيكون  
بعتة أئروهم ويكونون ضامسين لما في أيديهم وأملأهم نسيوا عليه ولم يجوزوه فلا ضمان عليهم فيه ويكون لهم  
الأجر كاملا لأن كل الأكره قد بطروا عليه فضاع في الوجهين جميعا (وأما الطعام) فمن كان ضاع فلا كراه  
له ضامنون إلا أن يكون لهم ينه على التمسك من غير فعلهم أو يكون أرباب الطعام مع الطعام فلا ضمان  
عليهم ويكون لهم أجرة كاملة إن كانوا قد بطروا عليه وإن لم يكونوا بطروا عليه فلا كراه له ضاع خير  
ينته لم يصدقوا وقيل لهم عليكم أن تأتوا طعاما مثله إن لم يكن أرباب الطعام معهم وإن كانت لهم ينه قيل  
لأرباب الطعام هل هو طعاما مثله فعملكم الجمل إلى متى العاية وعليكم الكراهة كلها وهذا كله قول مالك  
الأما كل من السفن على البلاغ فمن مالكا قال إذا فرقت فليس لها كراهة يحصل كراهة السفن على البلاغ  
(قال) مالك إنما جعل في السفن على السوفن مما يحصل الرجل على عنقه والبعال التي تحمل قنطرة الباعة وبها الرجل  
فيستطع فيكسر ما عليه أو يحمه إلى المدن البلدان فيعثر البعير أو يأتي من سبب الباعة أمر يكون ذهاب  
ما عليها من سببها فيسبل السفن لا كراهة لهم لأنهم أجمعوا على البلاغ فلا كراهة لهم وكذلك قال مالك  
وسيله في الضمان فيما جازوا على ما جاز الجملون والجالون من بلد إلى بلد (قلت) وهذا كله قول مالك  
(قال) نعم وقال غيره ليس هذا مثل السفن لا ضمان عليهم فيها كان من سبب الباعة من الباعة وغيره ما هو لهم على  
أرباب المتاع أن يعملوه حتى يلفوا العاية فيقبضوا الكراهة ما عثرت به الباعة أو غيرها عثرة ما يصيبه من  
سريق أو سبل أو عدا القصوص على أرباب المتاع أن يعملوه مثل ذلك أو لا أعطوهم الكراهة تأما وذلك إذا  
لم يضر إلا كراهة الباعة فإنهم أغروا ضامنوا كل ابن نافع يقول في السفن لم أصحاب ما بقت (قال) وقال  
مالك في الرجل يكرى على روايا من ذيت عمل له من لمد إلى بلاد فيعثر البعير فتشقى الرواية ذهب ما فيها له  
كراهة فياجل (قال) مالك لا كراهة فياجل ولا ضمان عليه إلا أن يكون غره من دابته فيضمن (قال)  
ابن القاسم وأرى ما سرق من ذلك ينه أو يصبه صوص فانه لا يشبه ما عثرت به الباعة لأن سببه لم يأت  
من قبل ما كثر على عليه أن يأتي به له وهو يكون له أجرة كاملا لأن الذي كان من سبب الباعة إنما  
كان من سبب ما استعمله عليه وليس له على المكري غرم وليس على المكري أن يأتي بعثله لأن الكري هو الذي  
أنفقه ووضع عنه فانه لا يملك تمتد له ولم يضر من شيء إلا أن يكون غره من بعض ما جاز له عليه فيضمن  
(قلت) والطعام والسمن والدهن والقوارير وهذه الأشياء إن كسرت من سبب البعير أم هي هذه المتعة  
(قال) نعم في رأي (قال) ومجلس في الدفن أو على الدواب أو على أعناق الرجال من لمد إلى بلاد أو في

لمصر فاني قلت ذلك من قبل ما عليه حلت هذه الاشياء ماعلا كرامها ولا ضمان عليه (قلت) أرايت ان  
استأجرت علي أن يجعل لي سبياً صغيراً يعمل كالي موضع من المواضع وأسلمته اليه فأتاني الله به فتوت من سوته  
عسقط السبي فأتني (قال) لاتي عليه الا ان يكون ساقها سرفاعية لا يكون مثل سوق الناس لان مالكاً  
قال في البطار طرح الله به فخطبته لاتي عليه اذا فعل بها ما فعل البطار وطرحها كما طرح البطار  
والرباب خان فعل غير ذلك ضمن

﴿ما جاء في فضيل المكنى﴾

(قلت) أرايت ان اكرمتك من موضع الى موضع فصرتها فاعتها من ضربى أو كبتها فكسرت  
لحيها (قال) قال مالك فى الرائض يروض الهابة فيفقا عينها أو يكسر رجلها ثم ضمن  
ذلك فكذلك المكنى عندى اذا صر بها فاعتها فهو متعدد الا ان يكون ضرب كاي ضرب الناس ملائق  
عليه (قلت) انقضت عن مالك (قال) لا الا ما أخذت فى الرائض وقال مالك أيضاً فى الرأى ضرب  
الكبش أو ربه فيفقا عينه أو يستعمل شئ صنع الرأى ضمن اذا أخذ من غير الوجه الذى لا يجوز له أن  
يفعله فأصاب النعم من منيه عيب فهو ضمن وإن صنع ما يجوز له أن يفعله فبعت النعم فلا ضمان عليه (قلت)  
أرايت ان استأجرت دابة فكبتها أو صرتها فطبت أو أضمت أم لا (قال) لا ضمان عليك اذا فعلت من  
هذا ما يجوز لك أن تفعله (البث) من سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ليس على الأجير الرأى ضمان شئ من  
رعيه أو ما هو مأون فإهلك أو ضل أو خدع عينه على ذلك القضاء عندنا (يوس) عن أبي الزناد أنه قال  
ليس على أجير صان فى ساعته نفقت له برعاها الا يئنه الا أن يكون باع أو أتعروا أن كان جسد يدفع اليه  
شئ من ذلك فباعت سبده فليس على سيده فيه غرم ولا فى شئ من رقبه العبد (ابن وهب) وأخبرني  
رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح وشريح الكندي وبكير منته (وقال) مضهم الا  
أن تكون له ينة بأهلا كعمدنا

﴿فى الكراء من مصر الى الشام أو الى الرملة من مكة الى مصر أو من أفريقيا الى مصر﴾

(قلت) أرايت ان اكرمتك من مصر الى الشام ولم أسم كورة من كور الشام ولا مدينه من مدائن الشام  
أ يكون الكراء قسطاً أم لا (قال) الكراء قسط (قلت) أرايت ان اكرمتك من أفريقيا الى مصر أو من مكة  
الى مصر ولم أسم القسط ولا غير ذلك من مدائن مصر (قال) هذا على كراء الناس لان كراء الناس من  
أفريقية الى مصر أو ما هو الى القسط أو ليس مصر مثل الشام لان الشام أجناد وكور ومصر أعماج كراء  
الناس على القسط أو كراء الناس من مكة الى مصر أعماج الى القسط أو قد علموا ذلك (قلت) أرايت  
ان اكرمتك من مصر الى فلسطين ولم أسم أى مدائن فلسطين أ يكون الكراء جائزاً أم لا فى قول مالك (قال) إنما  
يجعل الناس من ذلك على ما يكون من كراء الناس ما يعرفون ان كان كراؤهم ان اكرتوا الى فلسطين من  
مصر أعماج كراؤهم على ما الى الرملة فذلك جائز وهو الى الرملة (قلت) وكذلك ان اكرمتك من مكة الى  
خراسان ولم أسم كورة من كور خراسان ولا مدينه (قال) هو كواصفة لمن كور الشام لان خراسان كور  
كثيرة مختلفة

﴿فى الكراء الى مكة﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت محلاً لاجل فيه امرأتين أو رجلين أو جارية ولم ادره الرجال ولا النساء  
ولا الجوارى أ يجوز هذا الكراء أم لا (قال) ذلك جائز الا أن يأتي برسلين طاهرين أو بأمر من فادس تسين فاذا

كلن كذا لم يلزمه كراهه الان هذا امر خاص وما كان من كراهه العام فذلك الكراه لازم (قلت) انتقله  
عن مالك (قال) لا أقوم على خنقه الا ان (قلت) أرايت ان اكرى عجمي الى مكة ولم يوطأ المحمل (قال)  
الكراه على هذا جائز وله ان يحصل مثل وطأ الناس (قلت) انتقله عن مالك (قال) لا أقوم على خنقه  
الا ان (قلت) وكذلك اذا لم يضرب بماء يحمل عليها (قال) نعم انما يحصل على ما يحصل للناس في الزواجر  
والكرامات (قلت) وان لم يسم بماء يحصل في الزواجر من الارطال (قال) وان لم يسم فذلك جائز لان الزواجر  
قد صفت عند الحاج والنجار والناس فاعلمه جلان على ما عرف الناس ومنهم (قلت) وعليه ان يحصل  
له المالح (ول) نعم وكل شيء قد عرفه الناس ومنهم في الكراه فذلك لازم الكرى (قلت) أرايت ان اشتريت  
على الجبال ان يحصل لي من هذا ما يمكن تولد كرهه يحصل لي يجوز هذا الكراه أم لا (قال) لم أسمع من مالك  
في هذا به شيء وأراي ان كل ذلك امر اقد عرفه وجهه فأرى ان لا بأس بذلك وان كان امره لا يعرف  
وجهه فلا يخبر في هذا الكراه (قال) وسمعت ما انكروا له من الزواجر من رجل الثوب أو الزواجر  
في عمله في غيبه ولا يضرب الجبال بذلك (قال) قال مالك لا بأس بذلك لان هذا من شأن الناس (قال) وهذا  
امر قد مضى وجاز في الناس (سحون) ولو بين هذه الاشياء وما هو قد عرفه ووزن ما كل منها يوزن  
لكان أحسن (قلت) أرايت ان اكرت امر أشتق عمل فقلت في الطريق يصير الجبال على حمل ولدها معها  
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء وأراي ان يكون على الجبال حمل الصبي مع أمه لان النساء يلدن في الاسفار  
وهن في الكراه فاسمعنا ان امر أقلت في الطريق فغال الجبال ينهوا بين ولدها أو حمل ولدها المولود  
على صبره وأمه على غيره (قال) وهذا امر بين الجبالين معروف أن المرأة اذا ولدت في الطريق فولدها معها  
يحمل في حملها وان لم تشرطوا ذلك في أصل الكراه أو أعيا طرف هذه الاشياء ما قد استجاز الناس فيما  
ينهم فيحمل الخاص من أمر الناس على ما استجاز جميع الناس ومنهم (قلت) أرايت ان تكايرت شق  
محمل الى مكة ذهابا ورجوعا وصفا لا يجبر يجوز هذا الكراه في قول مالك (قال) ذلك جائز

### ﴿ ما جاز في الكرى جرب ﴾

(قلت) أرايت ان اكراني جرب ثم هرب عنى وتركها في يدى فأخفت عليها ان يكون لي على المكى النفقة  
التي أخفت عليها (قال) قال مالك نعم يكون له عليه ما أخفق عليها (قال) مالك ويحكم له أن يتكأرى  
عليها من ربه لها ويرجع بذلك على الكرى (قلت) أرايت ان اكرت ولم تأخذ منه جبلا ثم هرب  
المكأرى فأتيت السلطان يتكأرى لي عليه السلطان (قال) نعم (قلت) فأرجع عليه بما تكأريت عليه  
(قال) نعم (قلت) أرايت ان اكرت دابة صنعتها الى مكة أو كراه مضمونا الى مكة أو غيرها من البلدان  
على أن أركب من يومى أو من العدة فخر المكأرى ثم أجده الا بعد ذلك ظمأ وجدته ألزمنى بالركوب وطلب  
الكراه (قال) قال مالك كل كراه مضمون فانه لمن صاحبه الكراه وان فرغه المكأرى وليس له على  
المكأرى الا جركه وعليه الكراه لازم له الا كراه الحاج وحده فانه يفسخ عنه ويرد كراهه ان كان قبضه  
لان الحج اذا ذهب بانه ظن (قال) ان التامر وأما كراه الدابة بينها فاني لم أسمع من مالك فيه شيء الا  
أنه لم يسمع من مالك في الرجل يتكأرى لدابة يركبها من العداي موضع كذا وكذا فيفقد عنه المكأرى ثم يأبى  
بعد ربه أم يره من أولاده (قال) ليس عليه الا ركوبه (وقال) غيره ان رفع أمره الى السلطان ظن  
السلطان في ذلك بما لا يمتثل فيه الضرر على واحد منهما فان رأى فسخ الكراه فسخه بمنزلة دابة تعقل  
أيضا في اللار يركب ولا يستطيع المكأرى ان يعرف عليها ما يمتثل عليه من قوت أصحابه أو ما يمتثل على رب  
الدابة في طول مناسمه عليها ولعلها لا يصح من علقها فيكرن عن غيرها فسخ به الكراه بينهما (قال) ابن

القاسم فأما استحسن من ذلك أنه إذا كان تكارها إلى بلد وان اشترط عليه أن يركبها من الغد فليس له إلا  
 ركوها وان أخلفه أصحابه في البلد الذي تكارها إليه فله أن يكرها من أحب في مثل ذلك وان تكارها  
 أباما بينها أو شهرًا بعينه انقض الكراء فيما بينهما ما غلب عنه الكرى لأن مالكها في العبدية أجره  
 الرجل يخدمه أو يعمل له شهرًا في مرض أو يابق ذلك الشهر فليس على رب العبد أن يدفع إليه العبد يعمل  
 له شهرًا آخر ولا يجبر كذلك (قال) ابن القاسم فكذلك الراحة بعينها إذا اكترها غير كرها شهرًا بعينه  
 أتم انكاره يركو بها ذلك الشهر أو طبعها فإذا مضت تلك الأيام لم يلزم الكرى لكرها الذي بعد تلك الأيام  
 لأن أصل الاجرة تمم كن دينًا مضمونًا والمضمون في هذا والذي في العادة بعينه مختلف (قلت) أو أريت  
 أن رفعت إلى السلطان أمرى حين هرب المكترى أن يكرى على عليه أم لا (قال) نعم يكرى لك عليه (قلت)  
 في كراء مكه وضيف كراء مكه (قال) نعم (قلت) وكذلك لو ذهب المكترى فرفع الجبال ذلك إلى السلطان أن يكرى  
 الابل على المكترى إلى مكه كان الكراء وضيف ذلك (قال) نعم قال وأما ما ذكرت لك من الرفع إلى السلطان  
 في الحرب وكراء السلطان عليه فهو قول مالك

### ﴿ في المسكارى هرب ﴾

(قلت) أو أريت أن كرى رجلًا له إلى مكه هرب المكترى ما إذا صنع الجبال (قال) قال مالك رفع أمره إلى  
 السلطان فيكرى الابل من المتكاري (قلت) فينقض السلطان الجمال من كراءه هذا كراء الذي وجب له  
 على الحارب منه (قال) نعم (قلت) فإن لم يجد السلطان كراء (قال) قال مالك لو أن رجلاً أتى بابل فبعث  
 بها مع الجبال على أن يحصل له متاع كذا وكذا من لدن كذا وكذا إلى لدن كذا وكذا وكتب إلى وكيله مع الجبال  
 أن يدفع إلى الجبال ذلك المتاع الذي اكتره على حوله فقدم الجبال تلك البلدة فلم يجد الوكيل (قال) قال مالك  
 إذا لم يجد الوكيل تلوم له السلطان قدر ما يرى مما لا يكون فيه ضرر على الجبال فإن جاء الوكيل فدفع إليه المتاع  
 فحمله والا أتى عليه السلطان الابل إلى الموضع الذي اشترط على الجبال أن يحصل إليه المتاع ويكون  
 الكراء للمكترى فإن لم يجد السلطان كراء إلى ذلك الموضع خلى عن الجبال وجعل الكراء له لا زماً كاملاً (قلت)  
 فإن لم يقدر على وكيل المكترى ولم يرفع ذلك إلى السلطان - ق- جمع (قال) أن كان في تلك البلدة سلطان فلم  
 يرفع ذلك إليه فلا يطل كراؤه ويكون له عليه حوله ويرجع أثنائه يحمل حمله (قلت) وإن كان في  
 بادليس فيها سلطان (قال) مالك إذا كان في بادليس فيها سلطان تلوم له وطلب كراءه وانه نظر وأشهد فإذا  
 فصل هذا ولم يأت الوكيل ولم يجد كراءه وجمع وكان له الكراء على المكترى كاملاً (قال) إن وهب قال مالك في  
 الرجل يسكارى من الرجل الظهر ويواعده بقاءه ما كان كذا وكذا فبأنى - صاحب الظهر يظهره فلا يجد  
 المكترى (قال) أرى أن يدخل على امام البلد أن يحد كراءه أن يصر فقول بكر ولم يدخل على الامام  
 لم أره شيئاً إذا كان موضع الكراء موجوداً في البلد الذي أرى إليه فإن لم يكن كراءه موجوداً أو جعل  
 أن يدخل على الامام لم أر أن يطل عليه عمله ويكره له الكراء

### ﴿ الإقالة في الكراء ﴾

(قال) وقال مالك من سكارى ظهر إلى حوله إلى لدن من البلدان أو إلى الحج فتسده الكراء أو لم يتقدمه حتى  
 يسد للمكاري أو للمسكارى فسأل أحد أصحابه أن يقيه رأس المال أو ريادة (قال) امامهم بها  
 ولم يرضها فإن لم يتقدمه فلا أس ما زينة ممن كان من المكري أو المكارى وفسخ الأمر بينهما وأما  
 إن كان قد قدمه ورافلاً بأس بالزيادة من المكري ولا نسير فها من الكرى ان انقلد لا به يصير كأنه أسلفه مائة





الشجر (قال) مال مالك اذا كانت شجرات سبعة فلا بأس بذلك (قلت) فهل حصدك فيها اذا كانت غرة الشجر قيمة ثلث الكراء فأدنى منه جائز (قال) سمعت من يذكر ذلك عن مالك (قال) وأما أنا فقد وقتت مالكاً عليها فأبى أن يبلغني إلى الثلث وقد قال لي أيضاً فقيرى أنه أبى أن يبلغ به الثلث (قلت) أرايت أن أكثر من حصارها فيها فصل كثير وليس النخل بعمالدار فأكثر من الدار واشترطت على رؤس النخل من الغرة (قال) إن كان مافي رؤس النخل قد طال ببيع فنك جائز وإن كان مافي رؤس النخل لم يعمل به فلا يجوز ذلك والكرام باطل (قلت) أرايت أن كان مافي رؤس النخل قد حل وسعه فأكثر من الدار واشترطت مافي رؤس النخل (قال) ذلك جائز (قلت) فلما أكثر بت دارا وفيها نخلة أو نخلتان أو نخلات فاستثنت غرة هذه النخل أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك إذا كان النخل بعمالدار وهو يسير جاز ذلك (قلت) فهل كان مالك يرى إذا كانت قيمة غرة النخل الثلث وكراء الدار الثلثان جعله بعمال أم لا (قال) يلغى عن مالك أنه كان يرى ذلك ولقد وقفته على ذلك فأبى أن يحدني فيه الثلث وأخبرني من أتى به أنه أبى أن يحدني فيه الثلث (قلت) ويغيب عرف أن هذه الغرة التي تكون في رؤس هذه النخلة الثلث والكرام الثلثين وليس في النخل يوم أكثر من غرة (قال) يمال مقدور غرة هذه النخل وما قد عرف في كل عام بعد عملها وموتها إن كان فيها عمل وما كراء هذه الدار وما اشتراط غرة هذه النخل فإن كان كراء الدار هو الأكثر من غرة النخل بعد موتها أقل من الثلث جاز ذلك وتفسير ذلك أنه مثل المساقاة إذا كان معها البياض إذا كان البياض الثلث جازت المساقاة فيه أنه ينظر إلى غرة النخل فيها قد عرف من بيعه فيما مضى من أحواله ثم ينظر إلى ما يتفق فيه فيطرح من غرة الغرة ثم ينظر إلى بقى من غرة الغرة بعدما أخرجت قيمة المؤنة ثم ينظر إلى كراء الأرض كم تساوى اليوم لو أكرمت فإن كانت قيمة كراء الأرض الثلث من غرة الغرة بعد التي أخرجت من قننه لسي في النخل والمؤنة جاز ذلك ولا يلزم أن غرة الغرة إذا بيعت من غير أن يحسب قيمة مؤنة لأن النخل قد رتب غرتها بسلامة مؤنة يكون مؤنة باقي عملها وسقيها ما فهو يكون كراء الأرض خمسين ومائة قلوم تحسب مؤنة النخل ومؤنة نفسها جازت فيها المساقاة وأما ينظر إذا دخل الحايثي بعد النخلة وهذا الذي سمعت (قلت) أرايت أن أكثر من حصارها فيها فصل يسيرة فاشترطت نصف غرة هذه النخل والنصف لرب الدار (قال) قال مالك لا يخبرني هذا (قال) ابن القاسم وأما يجوز من هذا أن تكون الغرة بعمالدار وتلغى طالما إذا اشترط نصف الغرة المتكاري فهذا كأنه اشترى نصف الغرة قبل أن يبدو صلاحها أكثر إلى الدار وكذا وكذا (قال) وكذلك قال مالك هو بيع الغرة قبل أن يبدو صلاحه (قال) ابن القاسم وكذلك السيف المحلى ببيعة الرجل بالفضة وفيه من الفضة الثلث فإدنى فباعه السيف واشترط البايع نصف فضة السيف (قال) لا يجوز ذلك لأنه إنما إلى الفضة وكان بعمال النخل فإذا لم يبيع جميعه فقد صار بيع الفضة بالفضة وكذلك الحاتم وكل شيء فيه الحل هو بهذه المقتلة مما يجوز لئلا يسهل دوا النخل إذا أخذتها مساقاة وفيها بياض أنه لا بأس أن يجعل ما يخرج من البياض بينهما إذا كان العمل كله من عندنا فدخل في الحاطط والنخلات تكون في الدار إذا أكرهاها الرجل واشترط نصف غرة تلك النخلات سار صاحب الدار قد وضع عن المتكاري

فصل في فاما الوجه الأول وهو أن يقدر الكرامة مدته بعينه معلومة فإن ذلك جائز بالمدد وإن لم يحد الدار ولم يقبضها إلى سنة قال ابن حبيب وأستعين كالبيع لأن الدور مأموته فإن بطل العمل لم يكن الكراء من دون نقد

فصل في فاما عقد الكرامة مدته معبنة معاومة لمزمه أجعلوا لم يكن للمعنة أن يخرج ولا للمسا ب الدار أن يخرج قبل عام للمدة إلا أن يشترط الماكري أن يخرج من شأبه وردت له المدد سنة ولا طوعية

من كراء الدار لكان الشرط من نصف الثمرة فكأنه بيع الثمرة قبل أن يرد صلاحها وكذلك قال مالك  
 (قلت) ما قرأت من أن الكراء لا يلزم ما شرط من نصف الثمرة التي اشترط وإذا اشترطها كلها فهي لمعاقبة (قلت) والنخل  
 والياض هي السنة وكذلك عامل النبي عليه السلام أهل خيبر (قال) ثم ألا نقدر كرتك من نصف  
 خضه السيف ونصف خضه الخاتم فلن ذلك عندى لا يجوز (قلت) أرايت أن أكرت الياض وفيه  
 سواد هو الثلث فلا تشرط نصف السواد (قال) لا يجوز هذا عند مالك (ابن وهب) قال وأكرت من  
 أتق معن عثمان بن محمد بن سويد التقي من عمر بن عبد العزيز أنه كتب إليه في خلافة وعثمان على أهل  
 الطائف في بيع الثمرة وكراء الارض أن يباع كل أرض ذات أصل شرط يخرج منها أول ثلثه أو ربعه أو الجرد  
 مما يخرج منها على ما تراضوه ولا يباع شيء سوى يخرج منها لو أن يباع الياض الذي لا تقي به من  
 الأصول الذهب والورق (قال) ابن وهب وقيل من أتق به كل رجل من أهل العلم يقولون في الأرض  
 يكون فيها الأصل والياض أيهما كان رداه إلى وأكرت كراء كراء كراء كراء كراء كراء كراء كراء  
 أكرت بالذهب والورق وان كان الأصل أكثر أكرت بالجر مما يخرج من ثمره وقد قامت جهادى السواد  
 من رسول الله في خبر قالوا أيهما كل رداه إلى وكل كراءه على كراء صاحبه (قال) ابن وهب قال مالك  
 وذلك أن من أكرت الناس الذي مضى على أهم ما قرأ الأصل وفيه الياض تبع ويكرن الأرض الياض  
 وبيعها الشيء من الأصل فأمر مالك أن عمل الناس واه الذي مضى من أمرهم والمسلأ أقوى من الأخبار

**وفي الرجل يكرى الدار والجسم ويشترط كس التراسل والمراحيص والقنول**

(قلت) أرايت أن استأجرت دارا واشترطت على رب الدار كس التراسل وكس المراحيص وكس القنول أم لا  
 (قال) لا أرى هذا بأسا (قلت) أرايت أن أكرت مثل دار أو جماعة واشترطت على من كس مراحيص  
 دار أو جماعة كس (قال) أرى ذلك جائزا وساعة لحمام وكس المراحيص سواء أرى ذلك جائزا  
 إذا اشترط على رب الدار أن يخلو به مديون (قلت) مفضله عن مالك (قال) لا

**وفي الرجل يكرى داره على أهلها أن أحاسبت حرمه ومها المتكاري من الكراء**

(طلب) أرايت لو أن رجلا أكرى داره عشر مديون استعمل أهلها احتاجت الدار إلى حرمه ومها  
 المتكاري من العشرين ثمانية (قال) سألت مالكا عن هذا قال لا بأس بذلك (قلت) قال كراء على أن  
 تأجبت الدار إلى حرمه ومها من العشرين الدار وإن أحاجب إلى أكرم ذلك وأدمن عدده (قال) قال  
 مالك لا يجزى حد ولا يبره (طلب) وإن كان يرى على أن احتاجت الدار إليه من حرمه وأخفى عليها  
 المتكاري من الكراء الذي أكرى الدار فلا بأس بذلك في ذلك قال أكرت (قال) ثم لا بأس بذلك إذا  
 كان من الكراء حبه ولو لم يطلعه من غير الكراء

لا مكرامته ولا يجوز له أن يشرط ولا طواعه (قال) وهذه المدة خمس أشهر أو ثلثها أو نصفها  
 أن يسأل أكرى من هذه الدار أو يد الخانوب شهر كذا أو سنة كذا أو الثاني أن يقرأ كترى  
 مثل ذلك دال الشهر أو هذه السنة قال له ما لشهركم ذلك أول طلال ربه وما الكراء ثلاثين  
 يوما من يوم عقده أن كل ذلك من شهر عدل أو يوم من الشهر أو كل عليه عام ثلاثين يوما  
 من الشهر أو يوم من ذلك أو دال له وما أو طلال ربه وما الكراء إلى عشر شهر متصلة على  
 طلال كان ذلك أول شهر الحرم أو سنة من السور ولا يبيع الكراء على ما في من الله إذا قال أكرى من



من أن يفسد بجره فهذا ملك على أن ملكا قد جعل كل ما يجوز فيه البيع يجوز أن يكرى به جز أن يكرى  
 (قال) سخون من غير الطعام والمايوزن ويكال فلان مايوزن ويكال أو بعد ما لا يعرف بينه يجوز أن  
 يكرى به ولا يجوز أن يكرى (قال) وسعته ملكا ورسل من رجل أكرى نصف دار مشاعا غير مقسوم  
 (قال) لا بأس بذلك (قلت) هل يجوز أن يكرى نصف دار أو سدس دار مشاعا غير مقسوم (قال) هو  
 جائز (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكرى دارا فربها أحد من أن يكرى نصيبه منها من رجل  
 من غير شركه أكرى شريكه فيها شفعة (قال) ملك لا شفعة له ولا يشبه هذا عندى البيع فهذا من قول  
 مالك يدلك على أن الكراءى نصف الدار وإن كان غير مقسوم أصح وأزكد لك بلنى من مالك

﴿فى الرجل يكرى داره ويستأجر بهار بيع الكراء أو بعير كرا﴾

(قلت) أرايت أن أكرى من مثل ما كنلى واستأجر من المساكن ربيع الكراء أو استأجر ربيع  
 المساكن بعير كراء يجوز هذا فى قول مالك (قال) لا أرى به بأس وكذلك الرجل يبيع الدار ويستأجر بها أو  
 ثلاثة أرباعها أو جازلا ثماعا ربيعها وهذا قول مالك (وقد) أخبرنا بأصل قول مالك أنه إذا أصبح العبد  
 بينهما لم ينظر إلى لفظهما

﴿فى الرجل يكرى الدار فيخرج منها غصبا﴾

(قلت) أرايت أن أكرى دارا فغصبا رجل أو نصيبا السلطان (قال) أما السلطان إذا غصبك فقد  
 يلغى أن ملكا قال ولم أسبغه منه أسئل من هؤلاء المسودة الذين قد همون بض البلدان فيخرجون أهل  
 الدور الذين أكلوا وهو يسكنون فى ذلك على أرباب الدور وأراى أن من لم يرفع إلى السلطان والسلطان  
 ينصفه لو يحاسبه فى ذلك فأطاع على المستجير لم يرفع ذلك إلى السلطان إنصفه إن الكراء لازم لم يكون  
 قيمة كراء الدار على الذى غصبه ويكون الكراء لداره صاحب الدار على المكرى

﴿فى الرجل يستأجر الدار بسكنى داره﴾

(قلت) أرايت أن استأجرت عنك سكنى دارك هذه السنة سكنى دارى هذه أيجز هذا فى قول مالك (قال)  
 هو عندى جائز ولا بأس به

﴿فى الرجل يكرى الدار ثوب موصوف أو غير موصوف ولا يضربان

ذلك أجلا أو بالبدل الموصوف﴾

(قلت) أرايت أن استأجرت دارا سنة بعد موصوف أو ثوب موصوف ولم أضرب ذلك أجلا أيجز ذلك  
 (قال) لا حرجى هذا الآن بضربه أجلا وهذا البيع سراه (قلت) أرايت أن أكرى هذا البيت  
 شهر أو ثوب موصوف ولم أسبغه أنحور هذا الكراء فى قول مالك (قال) لا (قلت) فلان سكن (قال) أن  
 سكن عليه وجه كراء الدار

ثلاثين يوما أو لم يسم الكراء إلا بعمان واليه دالتى تكون بالثبوت والأيام والله تعالى أعلم بين الناس فى العدد  
 والإيمان أن كان قد مضى بعض يوم أن يابى ذلك اليوم أو تلف فيه قول مالك فلان قوله أولا أن تميز المرأة  
 من الساعة التى توفى فيها وجهها إلى الماهة من عتباتهم قال هذا فى العلاء قضا ذلك ليوم أو خلاف قوله  
 داخل فى الكراء أيضا على قوله الأول يلزم المتكاتبين الكراء من الساعة التى جحد فيها الكراء لى مثلها من  
 الشهر أو من السنة وعلى قوله الذى يرجع إليه لا يلزم المتكاتبين الكراء إذا عتداه وقد مضى من النهار مضى

﴿في الرجل يكرى الدار ثوب بعينه فينتقل قبل أن يقبضه المكري أو يوجده عيب﴾

(قلت) أ رأيت أن استأجرت دارا شهر بثوب بعينه وشروطنا النقد في الثوب والتوب في بيتي ووسطه فضع الثوب بعد ما سكنت أياما قبل أن يقبضه رب الدار (قال) أرى أن يرجع غسل كراء الدار في الأيام التي يمكن لأن الثوب قد تلف وكذلك لو كان المكري قد قبض الثوب لم يتحقق من يده بعد ما يمكن التكرار كان رب الدار أن يرجع على التكرار قيمة كراء الدار لوجه التوب ولا ثوب مثله قال وهذا في الاستحقاق هو قول مالك (قلت) أ رأيت من أجور داره سنة بثوب بعينه فلما سكن التكرار نصف السنة أصابوب الدار بالتوب عيبا كيف يصنع (قال) أرى أن يردده ويتقضى الكراء فيما تو و يرجع عليه قيمة كراء الدار السنة أشهر التي سكنها (قلت) فمن قال رب الدار أن أجعل الثوب أو يرجع قيمة العيب في كراء الدار (قال) ليس له ذلك وأما أنه أن أخذ الثوب عيبا أو يردده ويكون كالمو سفتك (قال) وأرى أن كان العيب الذي أصاب الثوب خفيفا ليس بما ينقص عن الثوب وإن كان ذلك عند البزازين عيبا فليس له أن يردده لأن مالك قال في الرقيق من اشترى عبدا فأصاب به عيبا إذا كان ذلك خفيفا فليس له أن يردده وإن كان ذلك عيبا عند الشخصين إذا لم ينقصه ذلك من غنة قال مالك مثل الكلبة واللاز وأشباه ذلك يرددهما لا ينقص عن السائمة (قلت) أ رأيت أن استأجرت دارا ثوب فضات الثوب ثم علمت عيب كان في الثوب أو جث الثوب ثم علمت بالعيب (قال) قول مالك في البيوع أنه إن باع فليس له أن يرجع عليه بقليل ولا كثير وإن كان أعما تصدق به أو وجبه (قال) مالك يرجع عليه بقيمة العيب في الثمن الذي دفع وأما أرى البس مثل الهبة في البيوع فتسقط في الكراء أنه يرجع على صاحبه أن تصدق أو وجبه بقيمة العيب من قدر لكرائه أو ينقص من كراء الدار قدر قيمة العيب أو أأرى البس مثل الهبة والصدقة وكذلك قال مالك فيمن اشترى ثوبا أو دابة أو عبدًا تصدق بها أو وجها فباعه يرجع قيمة العيب في الثمن الذي قد ادنا كان لثمن ذاتها أو دواهم أو غيرهم لو هو غوث مثل الموت والفق (قلت) أ رأيت أن استأجرت دارا سنة بجد بعينه واشترطت النقد فمات العبد قبل أن يقبضه (قال) موت العبد بعد وجوب الصفقة من المكري للدار ولو التكرار يرى من مصيته وهذا البيع سواء

﴿في كراء دار شاهرة﴾

(قلت) أ رأيت أن استأجرت بيتا شهر بأشهر درهم على أن سكنت يوما من الشهر فكراء الشهر لازم لي (قال) إن كنت شرطت أن الكراء لك لازم فقل أن تكري البيت قيمة الشهر إذا خرجت أو تسكنه فهذا جائز لأن هذا لازم لكل من لم يشترطه وإن شرط عليك أن تسكن سكنت يوما ثم خرجت فليس لك أن تكري البيت والكراء لك لازم فلا خير في هذه الأجرة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن قلت أن تكري مثل هذه الدار كل شهر درهم أ يكون لك أن تأخذ مني كلما سكنت أو ما أصاب ما أصيب هذا اليوم من الكراء في قول مالك (قال) نعم الآن يكونا شرط في الكراء شيئا فيجعلان على شرطهما الا يضرب الشمس لأن الليلة أول اليوم وهي مقدمة على النهار لثالث أكثر من هذه الليلة شهرا أو سنة فإن السنة والشهر متعينان من يوم عقد الكراء بغير لغة قوله هذا الشهر وهذه السنة سواء على التعبير الذي قدمناه في ذلك مما عدا الأيام أو يكون على الأهل الأفي وجه واحد فانه فرق في كتاب ابن الموارفة بينهما حال أنه إذا قال أكرى لي شهرا كذا فسكن شهرا ودخل في ثامن فخرج قبل تمامه فعليه بحساب الأكرى ولو كان بعينه لكان عابه في الثاني كراء المثل وقيل إن كان أقل لم ينقص وإن كان أكثر لم ينقص على اختلاف في المئين

[illegible]

(۱) کثراء العارضة أو مستمرة

(قلت) أرايت ان استأجرت دارا منه أو سني ولم أحسم في أسكنه أو سميت لاجرا أجوز هذا الاجارة (قال)  
فلما حازوه أن يسكن الدار أو يسكن فلما من ناسا لم يجي من فلما ضرر من علي وبن الدار (قلت) أرايت  
ان أجرت دارا منه فبما جني عشرة أيام من هذا الشهر كيف تكون الأجر وكيف يجب الشهر  
لأهلها أم على عدد الشهر (قال) يجب هذه الأيام منه هذا الشهر الذي قد دفع منه من حسب أحد  
عشر شهرا هذه الألهة ثم يكمل مع الأيام التي كانت هي من الشهر الأول الذي استأجر الدار فيه ثلاثة أو ثمانية  
فيكون شهر واحد من اجارة هذه الدار على الأيام واحد عشر شهرا على الشهر (قال) وهذا مثل ما قال  
مالك على عدد الناس في الموضع والطلاق والإيمان إذا حلف أن لا يكلمه ثلاثة أشهر أو أربعة وهو في بعض  
الشهر حين حلف قال مالك في هذا مثل ما وصفت لك في مسئلك في الكراه (قلت) أرايت ان أكرمت  
داري ثلاث سنين ففعلت من المكثرة سنة ثم خاصني بعد السنة بقضي لي الكراهة فبكم قضيه (قال)  
ستين ووسط سنة (قلت) لم (قال) لان الثلاث سنين وقدمت منها سنة في مناسكاته و يكون لرب  
الدار أجر ستين (قلت) أخطفه عن مالك (قال) أخطفه عن مالك في الرجل يستأجر الأجير فيمض أو

لأنه عيّن نعمة والرابع أن يقولوا كثرى منك إلى وقت كذا وكذا

(فصل في) فإذا انعقد الكراهة لمدة معينة بأحد هذه الانقضاءز هما يجب وأول يكن لأحد من الخروج الآن بشرط على صاحبهما لا ينفذ فيجوز على ما قدمناه.

﴿فصل﴾ فأما الوجه الثاني فهو أن نقضاً على الكراهة وسبباً لدون أن يتوابع على مدة يعينها فذلك مثل أن يقول أكثرى هذا الشهر يكبدنا أو السنة يكبدنا أو في كل شهر يكبدنا أو في كل سنة يكبدنا أو كل شهر يكبدنا أو كل سنة





الاول ان يكرى من غيره ولم يمانا اكرى من غيره متعلبا لاجله ان يكرى من غيره ولا يكون متعلبا فلا يرى له الدار عليه شيئا وارى الضمان على المالك المتكاري الا تخولاه هو المتصدق (قلت) ارايت ان اكرت دارا فربطت دابتي في الدار فمحت فكسرت حائط الدار او رمحت فقتلت ابن صاحب الدار وهو مقيم في الدار ساكن ا يكون على شيء أم لا (قال) لا شيء عليك في قول مالك (قال) ولقد قال مالك في الرجل ياتي الخاتون يشتري السلمة فيزل من دابته وبقصها في الطريق يشتري حاجة من الخاتون فتصيب نساءه لا ضمان عليه لانهما غافل ما يجوز له فلما عمل ما يجوز له كان ما اصاب السجاء جارا وكذلك الذي يوطئ دابته في الدار حيث يجوز له (قال) ملكك ذلك ضد باب الامر وباب المسجد (قلت) ارايت ان ترى دارا فخلق الدار تورا فاحترق من ذلك التور الدار وبوت الجيران ا يكون على المتكاري ضمان شيء من ذلك أم لا في قول مالك (قال) اذا غفل من ذلك ما يجوز له ان يضره فلا شيء عليه

﴿ في الرجل يكرى الدار فيرمد ان يدخل فيها ما احب من الحيوان او غيره ذلك ﴾

(قلت) ارايت ان استأجرت دارا ا يكون لي ان اضع فيها ما شئت من الامتعات وادخل فيها من الحيوان والحيوان ما شئت وهل يجوز لي ان اصب فيها الاربعية والحديد والقصارين (قال) نعم ما لم يكن ضررا بالدار او تكون دارا لا ينصفك في مثلها الحسن ولا ارتفاع ضاهاوشا ما عند الناس تكون مبطلة بمصلحة فليس لك ان تدخل في ذلك الا بما علم الناس ان كان الدار اذا اكرت يدخل فيها الذي ادخله هذا المتكاري فخر الدار على ما صرف الناس فما كان منه ضرر على الدار منع المتكاري وما لم يكن منه ضرر وكان ذلك جائزا للمتكاري (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) ارايت ان اكرت بيتي من رجل وشرطت عليه ان لا يسكن معه احد اقر رج واشترى رفيقا ا يكون له ان يسكنهم معه اذا ابي عليه رب البيت ذلك (قال) يحرق ذلك فان كل لاصر على رب البيت في سكنى هؤلاء معه فلا يكون له ان يمنعه وان كان يكون في ذلك على رب البيت ضرر وليس له ان ينزلهم عليه وقد يكون الرجل يكرى الرجل العرفة وحده بشرط عليه ان لا يسكنهم معه احد لضعف شبه التي تحت العرفة فان ادخل عليه غيره خشى رب العرفة ان تهمل العرفة فهذا وما أشبهه ينظر في ذلك

﴿ في الرجل يكرى داره من اليهود والنصارى ﴾

(قلت) ارايت ان اكرت دارى من رجل من النصارى او من اليهود او من المجوس ا يجوز لك في قول مالك (قال) نعم ما لم يكرها على ان يبيع فيها الخمر والخمارير (قلت) فان لم يبيع الكراه على ان يبيع الخمر والخمارير على النصارى يبيع فيها الخمر والخمارير (قال) الكراه بائنا ولكنه يمنع رب الدار من ذلك (قلت) وهذا قول مالك في التري والمندان سواء كرا المجرور من النصارى (قال) نعم قد قال مالك قال لاما لا اكره ان يكرى الرجل حالوته من يبيع فيه الخمر او دابته من كذا وروى عن ابن ابي اويس عن مالك في الدار التي يكرى لشهر فيخرج قبل ذلك ان كرا ذلك الشهر عليه وانما يكون عليه بصاحبها مسكن اذا تكاري كل يوم يدرهم

﴿ في رجل يكرى داره من اليهود والنصارى ﴾ (قلت) ارايت ان اكرت دارى من رجل من النصارى او من اليهود او من المجوس ا يجوز لك في قول مالك (قال) نعم ما لم يكرها على ان يبيع فيها الخمر والخمارير (قلت) فان لم يبيع الكراه على ان يبيع الخمر والخمارير على النصارى يبيع فيها الخمر والخمارير (قال) الكراه بائنا ولكنه يمنع رب الدار من ذلك (قلت) وهذا قول مالك في التري والمندان سواء كرا المجرور من النصارى (قال) نعم قد قال مالك قال لاما لا اكره ان يكرى الرجل حالوته من يبيع فيه الخمر او دابته من كذا وروى عن ابن ابي اويس عن مالك في الدار التي يكرى لشهر فيخرج قبل ذلك ان كرا ذلك الشهر عليه وانما يكون عليه بصاحبها مسكن اذا تكاري كل يوم يدرهم

حل عليها الجرمين يعرف أن يجعل عليها الخمر فليور في القري مثل هذا يكره لمسلم أن يكره يهاجم  
 يسع فيها الخمر والخمار برأوي من يملك أنه يبيع فيها الخمر والخمار ير (قلت) فإن أكرها من يملك أنه  
 يبيع فيها الخمر والخمار ير أبيعوا الكراوى يكون له أن يبعه من يبيع ذلك في داره أو حل على دانه (قال)  
 لا يبيعوا الكراوى هذا حينه لأن الصفقة وقعت فسد (قلت) فإن كان أكرها من نصراني وهو  
 لا يملك أنه يبيع الخمر والخمار ير أكرها دانه أو داره أو دارا النصراني أن يبيع الخمر والخمار ير حل على دانه أو في  
 داره أو أنه أن يبعه من ذلك (قال) نعم ولا يفسخ الكراوى بينهما (قلت) أرأيت أن أكرمت دارى من  
 رجل من الصاري ففخزها فكتبه بصل فيهما وأصحابه (قال) لك أن يبعه عند ملك (قلت)  
 وكذلك أن أراد أن يضرب في دارى بالنواقيس (قال) ليس ذلك

﴿في امرأة أكرمت دارا فكتبته ثم تزوجت فيها على من الكراوى﴾

(قلت) أرأيت أن تزوجت امرأة وهي في بيت كراوى فبنت بها في ذلك الدار فأنقضت السنة فطلب الكراوى  
 أو باب الدار لا يكون للمرأة أو لأزواج الدار على شيء (قال) لا إلا أن تكون المرأة يسلزوجهما قالت اى  
 بصرها فإن شئت فادار شئت خارج (قال) وهذا عندى بمنزلة أن لو تزوجها وهي في دارها  
 ثم طلبت الكراوى من الزوج فلا كراوى (وقال) غيره عليه كراوى ما إلا أن يكون ما أكرمت به  
 المرأة أقل

﴿في امرأة أكرمت الدار العائنه﴾

(قلت) أبيعوا أن أملكوا دارا بغير قبضة أو بأعصر (قال) قال مالك لا بأس أن يشتري دارا بغير قبضة  
 وأنت بمصر فكذلك الكراوى لا بأس بالقبضة في ذلك في قول مالك قال لأن المأوى مؤونة (قلت) أرأيت لو أن  
 رجلا من أهل المدينة أكرى دارا بمصر فلما قدم مصر نظر إليها فقال هذه ماشية وهذه عيدة من المسجد  
 فلا أرضاها (قال) الكراوى لا يصلح إلا أن يكون قدر رأى الدار وعرف موضعها وأصل صفه الدار وموضعها  
 والأفالكراوى ما طل

﴿في امرأة كراوى الدار سكن إلى أجل ولم يمدد ذلك﴾

(قلت) حل يجوز أن أكرى دارا على أن أمدى سكناها إلى شهر أو شهرين (قال) لا بأس بذلك وإن  
 تمدت (قلت) والدور والأرضون المأوى مصالح الحيوان ولزينة في الكراوى في قول مالك (قال)  
 نعم (قال) ابن السام لا بأس بكراوى الدور فيض إلى سنة والقديها لاها ما مؤونة فإن جدل أجل لم يكن  
 بالكراوى أس ولا أحالة دفعه

﴿في الرجل يكرى الدار ولا يسمى المدد والدرى لبادعهم﴾

(قلت) أرأيت أن استأجرت دارا بغير أجر أو بداءير ولم أسم أي دقاير هي أو أى دواهم هي وبذلك الناس في  
 البادع تنق (قال) ينظر إلى التعدي الكراوى عندهم فيحملون على ذلك (قلت) فإن كان المدد في  
 أول الشهر أو لم يكن وكذلك الثلاثة الأقال دانه في كراوى الدور مساندة حل أن تولد له كذا أرى كل  
 سنة بكذا أو ما أشبه ذلك لا يلزمهما الكراوى أول سنة ولا في مدحا على مدحها من القاسم ويرم الكراوى  
 في أول سنة على مذهب ابن المأجشون لاها مدحا ويرم الكراوى كل سنة على مذهب علي وأبو ر  
 أبى أويس عن مالك تبين ذلك أن شاء الله

فَالْمَدِينَةُ الْكَرَامَةُ (هَلْ) أَوَّاهُ كَرَامَةُ أَوْ أَرَى أَنْ سَلَى كَرَامَةً أَيْ مَكْرُومَةً وَصَحِيحُ  
الْكَرَامَةُ سَهَامَاتِي

( ۱۰ ) لرحل نكرى امار عشر سمعو شرط المهد

(طلب) أو أي شيء أكثر سدا أو أكثر سعي وشروط على أن يفعل لهم كرامة العشر سعي كلها أوصو  
هذه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رواية أخرى ما يصحروا ذلك وقت في شأنها كما هي الرواية  
تكرير العشر سعي والخارجة أو لامة أو العبد كقولهم سعي في على أن عدم الكرامة في هذا كله  
(قال) قال مالك لأمن عليه (وقال) عرفت أنه لا يؤجر من الإجارة الطويلة لأن ذلك هم حله وهو  
قول أكثر الرواة

في الرجل مكبري الفارسه من حب عليه الكراوى

(ط) أَوْ سَمِعَا كَرِيْمًا وَاسْمُهُ سَالِحٌ عَلَى الْكَارِي (ط) سَأَلْنَا كَأْسَ دَلَّةٍ هَالِ  
يَادِلْمُ كُنْ - وَهَاتِرُطْ دَعَا لَمْ يَصْلَحْ كَرِيْمًا لَكُنْ (ط) هَلْ كُنْ كَرَامًا لِقُور - دَعْم  
عَلَى الْمَدِّ (ط) لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَلَكِي كَرَامًا لِقُورِي حَدَّثَنَا الْأَمَلُ لِقُورِي لَا لِيَصْلَحُوا عَلَى كَرَامَاتِ الْبَاسِ  
عَدَمُهُمْ كُنْ عَلَى الْمَدِّ هَلْ مَدَّ فَرِيْقَهُمْ رَأَى صَالِحٌ كُنْ أَهْلُ الْبَاسِ الْمَذْكُورِ هُمْ الْقُور  
دَعْمُ عَلَى لَمْ يَصْلَحْ كَرِيْمًا عَلَى الْمَدِّ

في الممسكاري الكرمي

[illegible][illegible]

في وضع الكراء على البيت ومقدمه

(قلت) أرايت ان تكاري بيتا من دجل فتهطل على البيت في الشتاء فيكون لي أن أخرج أم يجبر رب الدار على  
تطبيع البيت (قال) ان طبعته وب البيت فالكراء لك لازم وان أبي أن يطبعه كان لك أن تخرج اذا كان طبعه  
ضررا وان لا يصوب لدار على أن يطبعه الآن يشاء (قال) سحنون الطيبين وكس المراجض مما يلزم رب  
الدار (قلت) و يكون للمتكاري أن يطبعه من كراهه ويصحب في قول مالك (قال) لا ليس ذلك له (قلت)  
أرايت ان استأجرت دارا فسقط منها حائط أو بيت أو سقطت الدار كلها فقال رب الدار أنا في ماسقط منها  
أولا أنا فيها والذى سقط من الحائط فكشف عن الدار أي يكون على رب الدار أن يبنها في قول مالك أم لا  
(قال) ليس على رب الدار أن يبنها الآن يشاء فان اكتشف من الدار ما يكون ضررا على المتكاري قبل  
المسكاري ان شئت فمكن وان شئت فطرح وليصوب لدار على أن يبنى الآن يشاء ذلك فان بناه ورب  
الدار في قيمة من وقت الكراء وقد كان المتكاري خرج لم يكن عليه الرجوع لاستقام ماني وان كان ما تهدم  
منها ما لا يضر سكتي المتكاري فيقول لم يبن ذلك رب الدار لزم المتكاري أن يسكن ولم يكن له أن ينقض الاجارة  
ولا يخرج منها ولا يوضع عنه من الاجارة فذلك متى الآن يكون كل في ذلك سكتي ومرفق فيوضع عنه من  
الكراء قدر ذلك (قلت) فان كان قد اكتمى الدار عشر سنين فلما سكن شهر واحد تهدم الدار أي يكون له  
أن يبنها من كراهه هذه التسعين والاحد عشر شهرا التي بقيت وان اغرق ببناء الدار الكراء كله (قال)  
لا يكون له أن يبنها ويطلب له ان شئت فمكن وان شئت فطرح الآن يشاء رب الدار أن يذن له بذلك (وقد)  
سئل مالك عن الرجل يكتري الأرض ثلاث سنين وقد زرع فيها فعمور يبنها أو يبيع رب الأرض أن ينفق  
عليها (قال) للمتكاري أن يعمل في العين بكراسته فليس له أن يعمل فيها أكثر من كراسنة واحدة  
ها عمل في العين بكراسنة واحدة فذلك لرب الأرض لذي الكراء لازم وان زاد على كراسنة فهو مطوع  
في ذلك وليس كذلك العمور (قال) قال مالك وكذلك المعاملة في الشجر اذا ساقه سبيد سامة فاستعار مؤثرا  
لم يكن للمساقي أن ينفق بها الا قدر ما يصيب صاحب الأرض من الثمرة ستة قنار (قال) مالك في الرجل يكتري  
الأرض فيعمور مؤثرا أو تهدم مؤثرا فيأبى رب الأرض أن ينفق عليها أن للمتكاري أن ينفق عليها من كراهه  
سنة هذه على ما أحب رب الأرض أو كره (قلت) أرايت لو تهدم من الدار التي اكتمت بيت أو كان  
المسكاري أن يبنه من كراهه السنة كلوصفتي (قال) لا (قلت) فان تهدم منها شهرا فأت الدار  
(قال) شرائط الدار ليس مما يضر سكتي المتكاري فلا أرى أن ينفق المتكاري على ذلك شيئا فان فعل كان  
مطلوبا ولا شيء له (قلت) أرايت ان سقطت الدار أو حائط منها ما اكتشفت الدار فقال رب الدار أولا أعيها  
وهال المتكاري برأيا أيضا لا أعيها أن يكون له أن يبايعه الاجارة في قول مالك (قال) هي (قال) اي القاسم وما  
فرق بين الأرض والتخل في عمور مؤثرا بين الدار والم لان الأرض في داره والداخل في شقتها احيا لزوجه  
ومنفعة لصاحب الأرض وكذلك الثمرة في المساقاة لا به قد أحق في هامة فذلك كل في الثمر وأما في المساقاة  
وان الدار ليس للمكثري فيها شقة وليس ردا الساكن به منفعة على صاحب الدار الا ضررا عليه في نفسه  
أن يكون سيرا والا أي أن يكون شيرا فان كان سيرا فاعطه على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون لا مضرة به  
على الساكن ولا يسقط من كراهه لدار أو أكثر فقلت ونحوها هذا خلافه أن الكراء للمكثري لازم  
ولا يحط منه شيئا والثاني أن يكون لا مضرة فيه على الساكن الا أنه ينقص من قيمة كراهه الدار عمدا ليرمه  
السكنى يحط عنه ما حط ذلك من قيمة الكراء ليس له حط ليرمه ليرمه ليرمه ليرمه ليرمه ليرمه ليرمه ليرمه  
لم يكن له شيء والا ثالث أن يكون به مضرة على الساكن من غير أن يطل من منافع الدار شيئا كالتل وشبهه



ممكن من قيمة سكنى مثل الدار ونفاسخان فباني (قلت) فان قال المتكاري نكاريها بكذا وكذا الشيء لا يشبه أن يكون كراء الدار سنة وقال رب الدار كريت بكذا وكذا الشيء لا يشبه أن يكون كراء الدار سنة أن ينسخ الكراء بينهما أم مردل كراء مثل الدار وهذا غير مما قد سكت شهر أو شهرين (قال) مردل كراء مثلها فباني سكن ويضخ الكراء بينهما فباني من السنة وهذا كله مثل البيوع (قلت) أرايت لو أن رجلا أسكنته دارى فلما مضى شهر قلته أعطى الكراء فقال نعم أسكننى بضرب كراء (قال) يفرم الكراء ولا يصدق أنه بضرب كراء أو يكون القول في الكراء قول رب الدار إذا أتى بما يشبه أن يكون كراء الدار مع يمينه أنه أسكنه بكراء (وقال) غيره يكون على الساكن قيمة مسكنه الآن يكون أكثر مما أدى المكري بعد أيامهما (قلت) أرايت أن أكثر من رجل داراً فلم أسكن حتى اختلفنا في الكراء فقلت أنا أكثر بينهما منكم بما تار بيمينه هذه السنة وقال رب الدار بل أكثر بيمينه دينار قال تعالفاً ونفاسخان الكراء أو ذلك البيع إذا اختلفا فيه فهذا مثل ذلك (قلت) أرايت أن كان قد سكت يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين ثم اختلفا بحال ما كرتك (قال) أرى أن تعالفاً ويضخ الكراء بينهما ويكون عليه من الكراء بقدر مسكن من قيمة السكنى وهو بمنزلة ما قلنا أكثر من ثلثه دينار وقال لا استرمل أكثر من عشرة دراهم ولا يجامع إلا يشبه تعالفاً ونفاسخاً وكان عليه من الكراء بقدر مسكن من قيمة السكنى فاختلاف العددي الكراء إذا أدى كل واحد ما لا يشبه من العدد كان خلافاً فباني السلعتين

(دعوى المكري في الدار مرممة الدار)

(قلت) أرايت أن أجرت دارى فلما انقضت الأجرة قاضي المتكاري أن فرش الدار له أو خشبة في السقف أو جدار استرته أو شيء من ذلك أو نكروا الدار ذلك (قال) القول قول رب الدار في كل شيء عوفي فيان الدار أو فرش أو ما هو من البنيان (قلت) فكل شيء كان في الدار ليس في البنيان من حجر ملقى أو خشبة أو سارية أو باب ملقى فاختلف في ذلك رب الدار المتكاري (قال) أرى القول قول المتكاري (قلت) أقضه من مالك (قال) هو رأي (قلت) أرايت أن أكثر من دار سنة فقال رب الدار أتحق في حرمة الدار من كراء الدار فلما انقضى الأجل قال المتكاري قد أنقضت من كراء الدار في حرمة الدار كذا وكذا وقال رب الدار لم تقبل القول قول من قال القول قول المتكاري إذا كان في الدار أثر يصدق قوله الآن يأتي أمر يستدل على كذبه ونقصه فاجبه لا تجهل فلما علم أنه كاذب فجا هول عزم لرب الدار الكراء (قلت) ولم جعلت القول في النسخة قول المتكاري (قال) لأنه اتهمته على ذلك (قلت) أرايت أن قال رب الدار قد أمرت أن تنفق وتنفق من كراء الدار لم تنفق ولم تبين وقال المتكاري قد بنيت هذا البيت (قال) بطل في ذلك البيت فأن كان يعلم أنه لم يبدؤا أنه مما يشبه أن يكون من بيان المتكاري كان القول قول المتكاري وإن استدلل على كذبه كان القول قول رب الدار وقد قال غيره على الساكن البيت لأن الكراء دين عليه فلا يجوز له من الدين إلا البيت

مذهب ابن القاسم في المدفوع خلاف مذهب غيره وأنه عيسى بن وهب وقيل إن الحكمي هذا الوجه كالتبنيهم من الدار ذوات البيوت وهو بعيد والثاني أن يبطل البنية من منافع الدار كالتبنيهم منها وهي ذوات البيوت فهذا بارمها السكنى يرتبط عنه ما باب البيت المتهدم من الكراء الثالث أن يبطل أكثر منافع الدار أو منفعة البيت الذي هو وجهها أو يسكنها بتهديمها طاعها أو ما أشبه ذلك فهذا يكون المكري فيه مجبراً بين أن يسكن بجميع الكراء أو يخرج فلان أراد أن يسكن على أن يبطل عنه ما يتوبعها يهدم من الكراء لم يكن ذلك له الآن رضى بذلك رب الدار فان رضى بذلك جرى جواره على الأسلاف في جوارح الرجلين سلبت ما في البيع فان سلب المكري الدار قبل أن يخرج المكري منها لزمه الكراء لم يكن له أن يخرج وان

﴿ في نفس المتكاري ما عر إذا انقضى أجل سكاها ﴾

(قلت) أرايت إذا انقضى أجل الكرام وقد أحدث المتكاري في الدار بياها أو غير ذلك مما كان يتفق به كان أحدث ذلك ما عر رب الدار أو غير ما عر فلما انقضت الأجل وتقل المتكاري أعطني قيمة بياها هذا (قال) قال مالك ينظر فيها أحدث المتكاري فلن كان له قيمة أن قلعه قبل أن يرب الدار أعطه قيمته متقوضا وما كان في ذلك البياها من جس أو طين إذا عر قلعه لم يكن للمتكاري فيه منفعة فلا يقوم ذلك إلا أن يكون له فيه منفعة فيقوم فلن يرضى رب الدار أن يأخذ قيمته متقوضا كان ذلك هو لم يكن للمتكاري أن يتقاضه إذا أعطاه رب الدار قيمته متقوضا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فلن أي رب الدار أن يملكه قيمته متقوضا كان للمتكاري أن يملكه ناه (قلت) وهو سواء عند مالك إذا كان أذن له ورب الدار أن يحدث ذلك وإن كان لم يأن ذلك (قال) نعم ذلك سواء لأن رب الدار يقول لم أذن لك حين أذنت لك أو لم أذن أن أعزم لك أو أذن لك أن تفتق ويكون القول كافسرتك تعودت على مالك غير عام فقال مثل ما قلت لك (قلت) أرايت لو أكرمت داري من رجل جني في الدار وعمر من غير أن أعزمه (قال) قال مالك ليس على رب الدار شيء يقال له أفتع نيا فتأكل كان لك فيه منفعة إلا أن يشاء رب الدار أن يملكه قيمة مالك فيه منفعة من يملك هذا مقولوا لغير في ذلك إلى رب الدار

﴿ في الرجل يملك الرجل يكرى داره فعدى قوهها أو رهنها ﴾

(قلت) أرايت أن وكلت رجل يكرى داره فعدى قوهها أو رهنها (قال) هذا عندى عن زائدة السبع وقد أنكرت في البيع ما قاله إذا ما عر ما يفتاع به الناس أو جاني في ذلك فلا يجوز (قال) ومعنى قول مالك سير ما يفتاع به الناس ما عر على غير الذهب والفضة (قلت) أرايت أن أكرمت رجلا أن يكرى داري فأعازها أو وهبها أو تصدق بها أو أسكنها أو جاني فيها ثم جئت أطلب الكراء (قال) إن كان الذي أمرته أن يكرى بها فصدق أو وهب أو أعاز أو أسكن أو جاني عليها أسكنته كراء الدار ولم يكن له أن يرجع على ساكنها ما أخدمه وإن لم يكن مليا أخذ رب الدار الكراء من الساكن في الدار وليس للساكن أن يرجع على الذي وهبها له أو تصدق بها أو أسكنها إياه أو أعازها له وقد أنكرت في غير هذا الموضوع أيضا

﴿ في متكاري الدار يفسد ﴾

(قلت) أرايت رجلا أكرمته فبلا منه ففسد ففسد منه أشهر من طس (قال) يكون رب الدار أولى من العرمة في قول مالك جاني من السكنى يصف الكراء إلا أن يشاء العرمة أن يدفعوا إلى رب الدار ما يصب جاني من الشهور على قدر قيمة ذلك وذلك صنف الكراء أو أقل أو أكثر على قدر قيمة الكراء فيكون جاني من هذا من السكنى للعرمة بكرهه في دينهم (قال) سمعون وإن أو أن يسطو ذلك كل المتكاري بالجار أن أحب أن يسلم جاني من سكنى الدار للعرمة كرهه ويخاص العرمة بجميع دينه هل وإن أحب أن يأخذ جاني بناها هذا من حرج لم يكن عليه الرجوع إليها إلا أن يشاء وإن سكتها سكن الدار مهدومة كرهه جميع الكراء على مذهب ابن القاسم في الدرقة لا يرد إليه عسى عنه في العتية

﴿ فصل ﴾ ويجوز أن يكرى الرجل داره من مسلم ونصراني إلا أن أكرها من نصراني فلا يكون من ثلاثة وجه أحدها أن يكرى جاره على أن يسكنها أو يبيع فيها ما يشاء من الأمتعة والحلال والثاني أن يكرى جاره على أن يبيع فيها ما لا يجوز له إقامته والثالث أن يكرى جاره كراءه ما إذا أكرها منه على أن

من السكى بما يصيبه من الكراء وبشرى بما فى لعم الغرام فى جميع مال الخلفى كان ذلك له وكذلك ذكر  
ابن وهب وغيره

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كُتِبَ كَرَامَ الْأَرْضِينَ ﴾

﴿ فى الرجل يكترى الأرض سنين ليردها فيغور بها أو تقطع عنها ﴾

(قلت) أ رأيت أن اكترت أرضاً من رجل ثلاث سنين أيجوز هذا الكراء فى قول مالك (قال) لم (قال) ولقد سألت مالكاً من الرجل يكتارى الأرض ثلاث سنين فروعها سنة أو سنتين فتغور بها أو تقطع عنها كيف بحاسب صاحبها أقسم الكراء على السنين أن كان يكتارها ثلاث سنين بثلاثين ديناراً ويحصل لكل سنة عشرة عشرة (قال) قال مالك لا ولكن يصحب على قدر ثاقها ونشاح الناس فيها (قال) ثم قالى وليس كراء الثماوى الصنف واحد أو أيت حين فسر على أن الأرض بمنزلة الدار يكتارى سنة والسنة اثنتي عشرة فعرى ثاقها فى السنة فقلت كترى على الكراء السنة كلها أو أعاجل ما يسلى من الكراء تلك الأشهر قد عرف ذلك المكبرى والمكتارى والناس فى مثل دور مكة فى ثاقها أيام الموسم ومثل فنادى تكون بالدينه وبحصر يزها الناس أيام الحج وأيام الاسواق انفساط فهذا الذى قالى مالك فى الأرضين كلها حين قلت له أقسم الكراء على السنين بالسوى يقالى لا ولكن على نشاح الناس فيها وقها عند الناس (قال) مالك وليس ما يتقدمه كن يسأله (قال) وقال مالك فى كراء الأرضين ليس كراءها فى الصنف والثماوى واحد اذا أسيت بقطع الماء

﴿ فى الرجل يكترى الأرض ليردها فيغور بعضها قبل الزراعة ﴾

(قلت) أ رأيت أن أسأرت أرضاً لاردها فغور بعضها قبل الزراعة أ يكون لى أن أردما فى قول مالك (قال) قال مالك فى الأرض اذا تكتارها الرجل فطش بعضها (قال) مالك أن كان الذى عطش منها هو أكثر الأرض وأعاقى منها التافه اليسير ردها كلها وان كان الذى عطش منها التافه اليسير هو رجل الأرض وضع عنه من الكراء فلهذا الذى عطش وزمه مانى من الأرض بحاسبه من الكراء فكذلك سألت عنه من الأرض اذا غرقت لأن الطش والعرق سواء عند مالك (قلت) وكيف بوضع عنه قدر ذلك فى قول مالك أن ينظر الى قياسه من الأرض أم ينظر الى كرمها ورغبة الناس فيها وعودتها عند الناس فيها فغور منها وما بقى فيفرض الكراء على كرمها وعلى رداها (قال) نعم أعاقى ينظر فى ذلك الى كرمها وغير الكرم يفرض الكراء على ذلك عند مالك اذا كان خلفه (قلت) وكذلك ان استحق بعضها بقى بعضها فهو مثل ما وصفتلى فى العرق ان استحق القليل منها أو الكثير (قال) نعم هو رأى

﴿ فى كراء أرض المطرسين والتقدم ﴾

(قلت) أ رأيت أن اكترت أرضاً من أرض المطرسين أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نعم اذا لم يتقدم (قلت) فان كانت قد أمكنته الحرت طامها هذا (قال) فلا بأس بالتقدم هذا العام الواحد الذى قد أمكنت يسكنها أو يبيع فيها ماشاء من الأثر به الحلال لك كراء بائر جان صرفها المكبرى الى أن يبيع المبر أو ما أشبه ذلك من الحرام فلم ينعه من ذلك نهى حتى يحسب الكراء قال ابن حبيب قال ابن التائرين وهذا أن كان كراءه للسكن لأن السكى فى العار. سلاى مع الجرفى ولو كان كراءه لبيع فيها الأثر به الحلال فباع فيها البئر والحرام فلهذا من ذلك ملو به عليه أن يباعه ولا أعازادته قيمة



فيه الحثرت (قلت) فكيف تقدم (قال) كرا سنة واحدة (قلت) أو أيتان أكثر من أرض من أرض المطر التي لا يصلح فيها التقدير وشرط على صاحبها التقدير يطل هذا الكرا علم لا في قول مالك (قال) نعم الكرا باطل عند مالك (قلت) أرايت أن تكثر من هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحثرت ونحن نتوقع المطر يصلح أن أقصد لقربها من المطر (قال) قال مالك لا يصلح التقدير فيها إلا بعد ما تروى ويمكن من الحثرت (قال) سحنون وقد قال غيره من الرواة لا تكثر في الأرض التي تشرب بالمطر التي تروى مرة وتقطش أخرى الأقرب الحثرت ووقع المطر الجاهل الرواة ولم يروا فيه تهمة إذا لم ينفذوا ليجوز كراؤها بتقدير تروى ويأتوا باليجزى ويكون مطلقا كله أولا كثره مع جها لوقوع غيره من المطر ولا يجوز كراؤها إلا سنة واحدة ألا ترى أنهم لم يجزوا كراها غير هذا الأقرب الحثرت ووقع المطر فكيف يجوز السنة بعد السنة إلا أن تكون أرضا مأمونة كمن النيل في سقي فلا بأس بكراها وتجبيل التقدير بغیر التعجيل قرب إبان شربها (البيت) وإن طبعه عن ابن أبي حبيب وابن أبي جعفران عمر بن عبد العزيز كتب أن لا تكثر في أرض مصر حتى يجرى عليها المأمون تروى (قال) البيت لا أرى أن تكثر في الأرض التي تشرب بالمطر ولا كل أرض تروى مرة وتقطش أخرى حتى تروى إلا أن تكون أرضا مأمونة لا يخطئها أن تشرب في كل عام

(في الرجل يكثر في أرض المطر وقد أمكنه من الحثرت ثم سقط السماء على الحثرت)

(قلت) أرايت الأرض أن أمكني الأرض من الحرب فتكثر فيهما ثم قطعت السماء عنها لم أقدر على الحثرت (قال) قال مالك إن لم يأتهم من المطر ما يمتد به مزرعه فلا كرا لمب الأرض وكذلك العين والبئر إذا انهارت قبل أن يمتد به الرحل فهناك الزرع مهاب الماء فلا كرا له فإن كان أخذه الكرا لا من البئر والعين وتكثر مائها رده وإن كان لم يأخذه فذلك منه موضوع (قال) مالك ولو جاءه ماء فأقام عليه فلم يستطع أن يزرعها كان بمنزلة القطع الكرا عنه موسوع ولكن إن زرع غار رده فذلك مزرعه كان الكرا عليه ضامنا (قال) مالك فهذا بمنزلة الجرد والجلد يصيبه وانما منع صاحب الأرض الكرا إذا لم يأت من المصايب مزرعه هذا المشكوى ماء السماء كان أو غيره من العيون والآبار (قيل) لما قلنا جأه ماء كثر منه وهو كثره (قال) مالك أن كان الذي حصد شيئا فقدر ومنفعة أعطى من الكرا بحسب ذلك وإن لم يكن له قدر ولم يكن فيه منفعة لم يكن لرب الأرض من الكرا شيء (يوس) عن ربيعة أنه قال في الأرض يؤاجرها صاحبها أو كراها (قال) حلال إلا أن ينقطع مائها أو بعضه أو تكون حلقا يقطع عنه المطر فلا أرى عليه إذا انقطع الماء الذي عليها كثر شيئا

(في أرض المطر تسد ووقها الرعي)

(قلت) أرايت أن روعها فأسبها مطر شديد قطت العرب الأرض ووقها الرعي فأقام الماعز فيها العشرة الأيام أو العشرين أو أكثر ونحوه فقتل الماء الرعي أظلم المشكوى الكرا كله ويصحب مالك بمنزلة الرعي والجراد والجلد لا يجعل هذا بمنزلة القطع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء إلا أن ذلك كان بعده فسي أيام الحثرت كراها على أن يباع فيها الحثرت على الكرا التي أكرهاه وهذه قرة لارجه لما كانه أيضا قد فسخ الأول في الثاني وإن كان يثبته في ربح شرب الحثرت أو ما إذا علم فخره فتمتع به فصدق بجميع الكرا إذا لم يعلم تصدق بما بين الكرا من غير فصل بين أن يكون أكره منه لكس أو ليس لاشرب بالحلال ولا خلاف إذا لم يعلم ربحه فيها الحثرت لا يجب عليه أن يصدق بالإجماع بانه كراها على أن يباع فيها

فهو عندى بمنزلة البرد والجليد وان كانت الارض انما استخدت في أيام الحرث فتشتل زرعها الذى كان زرع فيها هو الماء ان انكشف عنها قدر على أن يزدها ثانية فمما تكشف الماء عنها حتى مضت أيام الحرث فان هذا مثل الرجل يتكادى الارض فتفرق في أيام الحرث فلا كرا عليه وكذلك قال مالك ان الارض اذا اكترها الرجل بغيره من الماء فبعضه الزرع انما لا كرا عليه فهذا مثل الذى سألت عنه فان كان قد زرعها ثم جاءه الماء ففرق زرعها في أيام الحرث وهو لو ان الماء انكشف عن الارض كان قد سدى الحرث لان ابلان الحرث لم يذهب فبعضه الماء من أن يعيد زرعها فلا كرا عليه وان كان أصابها في زمان الحرث فبعض زرعها ثم انكشف الماء في ابلان هو كفيه الحرث فالكرا له لازم لا يميز ذلك أن يزرع وليس هذا بغير تمام أصابها بعد ذهاب أيام الحرث وفلك مثل الجراد والجليد والبرد والكره لازم

﴿فى اكتراء أرض النيل وأرض المطر قبل أن تطيب للحرث﴾

(قلت) أرايت الارض أيجوز أن انكراها قبل أن تطيب للحرث في قول مالك (قال) قال مالك ثم ذلك جائز فان كانت الارض مثل أرض مصر ما مؤتمن عليها تروى فالتقدي في ذلك جائز (قال) قيل لمالك ما أرض المطر أيجوز التقدي فيها (قال) قال مالك ليس أرض المطر عندى بنا كيان النيل (قيل) لمالك اننا قد اخترنا ما فلا نكاد أن نخلف وهي أرض لم نخلف منذ زمان (قال) قال مالك النيل عندى أين شأما (قال) وان كانت هذه الارض أرض المطر بحال لموسفتهم فارجو أن لا يكون به بأس والنيل أين (قال) مالك ان كانت أرض نخلف فلا يصلح التقدي فيها حتى تروى وتغتن الحرث كانت من أرض النيل أو من غيره وهي في هذا سواء الا أن يتكادى ولا ينسد (قال) وقد سأل رجل مالك ما عندك قاعد عن الرجل يتكادى الارض وطأها بشرف قد قل ماؤها وهو يخاف أن لا يكون زرعها (قال) قال مالك لا أحب لاحد أن يتكادى أرضها لما ليس في مشهه ما يكتفى زرعها (قال) ابن القاسم وانما كرهه من وجه المراد كما يقول هو ما ترى فان سلمت كانت تلك ان لم تسلم زرعها فلا تسمى لك على كنهها فاطرا (قلت) وكيف يكون ما هنا الطارأ أو أقل صاحب الارض ان لم يسلم زرع هذا الرجل ردت اليه الكرا في قول مالك (قال) لان الزرع اذا ذهب من قبل الماء والكره على المتكادى (قال) فذلك على أنها فاضطرار والعلم ربه الارض ان في شرم ما يكتفى الزرع ما كراها بغير ذلك الكرا فذلك يدلك على المحاطرة فيها بينهما وان الذى اكترى الارض وفيها الماء المأمون لم يتعاطر على شيء فان قطع ماؤها بعد ذلك أو قل فاحملها مصيبة نزلت من السماء وما بينك ذلك أن صاحب الكرا الصحيح على الماء الكثير ان قطع ماؤها بعد ما زرع فهو رشا وانها دهم عين كان له أن يسلحها بكرة فله السنة التي تكادها على ما أحب صاحب الارض أو كره وان هذا لا تسرلس له أن يقول أنا عملها حتى يزاد الماء فأروى زرعها اذا أبق ذلك بها (قال سحنون) وهو من أصل قول مالك لعبد الرحمن بن القاسم وغيره ولم يتم هذا ان الذين قلنا على الماء الكثير المأمون في تعجيل التقدي بمنال انها عليه في تعجيل التقدي في الماء الذى ليس بمأمون لما اتفق من تعجيل تقدي في تعجيل الكرا عنه وقد بنال تعجيل تقدي ما طلب ان تم له الماء وان لم يتم له الماء عد عليه قدده فصار مرة سلفا ان لم يتم

انجر على الكرا الذى كان أكرهاه كان أكرهاه البيع الا شربة الحلال أو السكنى واما ان كان كراهاه على أن يبيع فيها خرا أو ما شبه ذلك فالكرا فاسد يفسخ اذا عثر عليه قبل السكنى فان لم يشر عليه حتى فلت فانتفى أمد الكرا فله سلق جميع الكرا الى المساكين كان أقل من القيمة أو أكثر قيل لانه لا يصلح للمكسرى كسب الخمر وقيل أدبها لامن أجل أسعرا كمين الخمر وظاهر ما في جماع سحنون من كتاب السطرا ان الذين يتركون لا يتصدق به لا يقال فيه فان قلت معنى الان يراد به قوله بمعنى اذا قلت أنه لا يراد بالقيمة

وخرقة يمان تم حصار اعطى من مملوك رب الارض من كراه الارض لما تقع من تسجيل التصديق لئلا يزداد  
 التاكيد تسجيل قد تم فباطل من الكراه ان تم له الماس من صاحبه وافتل عليه تسجيل قد تم من جفوان  
 لم يتم من وجع اليه مملوكا ولم يسل عليه ماله من ماله ولعل ذلك يجر المامنه وجمها للرق التي بأمره  
 منه أخذ من يتفق به فاقده وهذا الباب كله في كراهته التقدف بيع الحيا وبيع الهدم وبيع المواضع  
 وشراء السلعة الحاضرة تؤخذ الى أجل تقصد في شراء العبد الغائب البعد العبيد وفي الجوة العبد بينه  
 والرا حله بينهما تؤخذ الى أجل بعيد والارض غير المأمونة قبل أن تروى أو بعد ما تروى اذا كان ربا غير مبيع  
 فلهذا الأصل على هذا ونحوه أنه يكون مرة يعطى مملوكا (وقد) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن سلب جرم منته ونهى عن الخطف فكل هذا قد اجتمع في هذا الأصل وما كان من المام للمؤمن من  
 اكترى الارض للمأمونة أو اشتراها أو الماروان تأخر قبض ما اشتري أو اكترى أو كان ما اشتري أو اكترى في  
 قريب أو بعدوا لتدبيره لأنه ما من لم يملكه صاحبا وان وقع في شيء من ذلك حدث على شيء من الحدث  
 والمخاطر فتعوز رزاد بهما ازيد في سلفهم يأخذ جاننا قد الملتقى في شراهم وسنة ولا حذر من قدر ولكن  
 شفقة الناس في هذا ليس سوانف هذا الأصل على هذا ان شاء الله تعالى

(في الرجل يكرى أرض الحراج أو أرض الصلح قطش أو تفرق)

(قلت) أ رأيت أرض الحراج مثل أرض مصر فآزرها الرجل فخرقت أو طشت أو يكون السلطان أن  
 يأخذ منه الحراج أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يكرى الأرض قطش فلا يخرقها  
 أو تفرق فيبعتها له من العمل (قال) لا كراه صاحبها فذلك أرض مصر عندى إنما هو كراه من  
 السلطان فلو جاز فخرق أو طشت لم أر على من زرع كراه اذا لم يتم الزرع من الطش (قلت) فأرض الصلح  
 التي سألها عليها آذورها أو قطش ردعهم أ ترى عليهم حراج أرضهم (قال) نعم وقال غيره اذا كان  
 الصلح وشبهه عليهم أو ما كان الصلح على أن على الأرض حراجا مرفوعا فلا تنى عليهم

(في الرجل يكرى الأرض سنين غير يدان يرس فيها)

(قلت) أ رأيت ان استأجرت أرضا عشر سنين أو يكون لي أن أعرض فيها الشجر (قال) لم أسمع من مالك  
 فيه شيئا ولكن ان كانت الأرض التي تكثرها أفعالي أرض زرع فطراد أن يرسه فيجرا طر كان الشجر  
 أخضر يا أرض منع من ذلك وان لم يكن الشجر أخضر يا أرض لم يمنع من ذلك لان مالك قال في الرجل  
 يكرى البعير ليحمل عليه الحمل من السرف أو البز أو الكتان فيريد أن يحمل عليه غير ذلك من الجوة  
 (قال) مالك ان كان حل عليه ما ليس هو أخضر من الغنى اكترى البعير له لم يمنع من ذلك فلو حل عليه ما هو أخضر  
 بهوان كان في مثل ذلك لم يكن ذلك هو كذلك الأرض عندى

(في الرجل يكرى الأرض سنين يجرها تقضى السنون وفيها حرسه أو يكرى بها غيره فيجرها

تقضى السنون وفيها حرسه فيكرىها كراه مستقبلا)

(قلت) أ رأيت ان استأجرت أرضا سنين مساهة حرسها شجرا فطقت السنون وفيها شجرى ما كثر بها  
 كراه مستقبلا سنين أيضا يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك (قلت) أ رأيت

بعد الفوات وذلك محتمل وان لم يبع المكترى فيه خرا أو صرعه في السكنى أو لسا أو الاشياء المباحة في الكراه  
 قال ابن حبيب بسوغ الكراه المكترى إلا أن يكون يزيد في كراهها لبيع الخمر على كراهها العبد الخمر فيصلى  
 بالزاد أو الباس أن يكون فيه التهمة على ماصر فيها اليه بالجملة ما تحت سائه المكترى لان العقد كان فاسدا

ان استأجرت أرضاً سنين فأكثرت ثمرها من خمسين فغرس فيها شجرة فاقضت السنون وفيها غرسها فأكثرت ثمرها  
 أنامن فيها سنين مستترة لا يجوز هذا (قال) نعم (قلت) أقتضه عن مالك قال لا (قلت) فكيف  
 أسمع فيما يروون هذا الاستراعى فيها غرسه (قال) يقال لرب الفرس أرض هذا الفرس فأكثرت  
 الأرض أو أقطع غرسك وهذا رأي (يقال) فغيره ليس بعقيم حتى يتعامل برب الأرض ورب الفرس على ما  
 يجوز ونهاهم كرى أرضه إلا أن يكرى بها الأرض على أن يقطع عنه الشجر

﴿في الرجل يكرى الأرض سنين فتتقضى السنون وفيها غرسه وزرعه أخضر فيريد بها أن يكرى بها﴾

(قلت) أرأيت إن كان موضع الفرس زرعاً أخضر (قال) لا يشبه الزرع الشجر لأن الزرع إذا اقتضت  
 الإجارة لم يكن لرب الأرض أن يقطع الزرع وإنما يكون له كراء أرضه وفي الشجر لرب الأرض أن يقطع الشجر  
 فلذا كان فيما زرع حاله لو سفت فاقضت الإجارة لم يكن لرب الأرض أن يكرى بها لم يأم زرع حدافها إلا أن  
 الأرض قد لزمت هذا الفرس زرعها فبكرائها إلا أن يكرى بها إلى غلات زرع فلا بأس بذلك إذا كانت  
 الأرض مأمونة

﴿في الرجل يكرى أرضه سنين فتتقضى السنون وفيها زرع لم يبد صلاحه فيريد  
 صاحب الأرض أن يشترى به﴾

(قلت) أرأيت إن اقتضت السنون وفي الأرض زرع لم يبد صلاحه لذي كثرى الأرض فأراد رب الأرض  
 أن يشتري الزرع (قال) لا يصل هذا (قلت) ما فرق ما بين هذا وبين الذي اشترى الأرض وفيها زرع لم  
 يبد صلاحه فاشترى الأرض والزرع جميعاً لم يجز هذا (قال) هذا سكت ولأن المالك في هذا ملك واحد  
 (قلت) والأرض إذا بيعت بأسلها وفيها زرع لم يبد صلاحه فيعت بزعها (قال) فهي بمنزلة التخل إذا  
 بيعت وفيها غرل يبد صلاحه (قلت) فكيف يبيع الأرض وفيها زرع لم يبد صلاحه لمن الزرع (قال)  
 للزراع إلا أن يشترطه مشتري الأرض (قلت) وهذا خارج التخل إذا لم يؤثر (قال) نعم لأن التخل إذا  
 لم يؤثر قسماً للمشتري وإن لم يشترط له هذه السنة عندنا (وقال) غير وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك  
 الأرض المزروعة إذا لم يشترط زرعها كانت مثل التخل التي لم تؤثر وإذا ثبت الزرع كانت مثل التخل المأبور  
 سيلهما وأحسبتهما واحدة

﴿في الرجل يكرى أرضه سنين فتتقضى السنون وفيها غرس المكثري فيكرى بها  
 وبها من المكثري بنصف غرسها﴾

(قلت) أرأيت إن اقتضت السنون وفيها غرس هذا المكثري فقال لرب الأرض أنا أصالحك على أن أترك  
 شجرة في أرضي عشر سنين أخرى على أن يكون لي نصف الشجرة ونصف الشجر (قال) لا يجوز هذا  
 (قلت) لم (قال) لأنه أكرام الأرض بنصف هذا الشجر على أن يقبض ذلك بعد مضي عشر سنين فانه لا خير  
 في هذا لأنه لا يدري أبسلم الشجر إلى فلان لأجل أم لا (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأي (قلت)  
 فيصعح باليه إذا كانت لصره في وجه مباح وأما إذا كان أكراماً منه كرامه ما قال ابن حبيب ذلك جائز  
 وإن علم أنه يبيع فيها خراوله أن ينعه من ذلك وقال ابن القاسم في المدونة الكرامات إذا علم أنه يبيع فيها  
 خراوف قد تندم الحكم فيه واتقن في الغنم أنه لا يجوز أن يبيعها من علم أنه يصيرها خراواً والفرق بينهما عند  
 ابن حبيب أن الغنم يجب المباح عليه فلا يقدر البائع على منعه من عصره بخلاف بيع الخمر في داره  
 واختلف إذا وقع قبل بضع فيها لم يبع وقبل يباع على المباح



كثيرتها السنة المستقبلة من رجل غيره (قال) فليجاء بحال ما وصفت لك الآن تكون من الارضين التي اعلمتها بالآبار والميون الفروقة غير المأمونة فلا تخبر في التحدى هذه لانه لا يدري ان تسلم الميون الى ذلك الاجل أو لا بل لا تعلم مثل الحيوان وقال مالك لا بأس بكراء المور وحبض الى سنة والتحدى فيها لانها مأمونة فان بعد الاجل لم يكن بالكراء بأس ولا أحب التحدي فيها (قال) سنكون وقد وصفتنا ما كره من طول هذا وشبهه وان لم تقصد الكراء (قال) اين انقسام فليس والميون بهذه المنة هذا اذا لم تكن مأمونة أو كانت مأمونة الى ذلك الاجل بعد ولا تخبر فيه في غير ذلك من العروض والميون ان يشتريه الرجل الى أجل ويشرط اخذ مع التقدلان هذا بيع العروض بينها الى أجل وهي غير مأمونة فهذا انما يشتري هذه السلعة بذلك الثمن على أن يضمن له البائع هذه السلعة الى ذلك الاجل فلا تخبر في ذلك الكراء فكم كراء المور انما انهدمت الدار لم يضمنها أكثرها (قلت) والسلعة أيضا ان هلكت لم يضمنها مشتريها (قال) انما أحيز هذا في الدور لانها مأمونة ولا تشبه غيرها من العروض

﴿ في الرجل يكتري الأرض سنة بعينها فيزرعها ثم يصد زرعها منها قبل مضى السنة أو بعد مضى السنة ﴾

(قلت) أرايت الرجل يكتري الأرض سنة هذه ثم يصد زرعها منها قبل مضى السنة لن تكون الأرض فيه السنة (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا ولكن هذا عندي يختص بالأرض اذا كانت على السقي التي تكتري على الشهور والسنين التي يعمل فيها الشتاء والصيف فهي المكتري حتى تم السنة واذا كانت أرض الحار أو ما أشبهها ما هي لزوع خاصة انما يعمل ذلك عند الناس انما انتهى منه فزرعها منها قبل ذلك يعمل ويكمل فيه (قلت) أرايت هذا الذي يكتري الأرض من أرض السقي سنة تحت السنة وفيها زرع أو شجر لم يد صلاحه فقال له رب الأرض اقطع زرعك عن أو كان فيها بخل فقال له رب الأرض اقطع ذلك عنى (قَالَ) قال مالك لا يقطع ولكن يترك زرعهم بقوله حتى يتم ويكون رب الأرض كراعتل أرضه (قلت) أعلى حساب ما كراء أم كراعتل في المستقبل (قال) قال مالك كراعتلها على حساب ما كان أكرها منه وقال غيره لم يكن المكتري اذا سبق لمن شهو وما يتم لزوعه أن يزرع فلا زرع فقد تدهى فيما بقي من زرعها بعد تمام أجله عليه كراء مثل الأرض فيأزاد الآن يكون ذلك أقل مما يكون عليه على حساب ما كان أكرها منه فيكون عليه الاكثر لا مراض اذا عملها على حساب ما كان أكرها وليس في يده ذلك من ربحها فيبلغ ربحها الاكثر من ذلك

﴿ في التعدي في الأرض كترى أرضا ليزرعها شعيرافر وعها حنطة ﴾

(قلت) أرايت ان استأجرت أرضا لزرعها شعيرافر وعها حنطة (قال) ما سمعت من مالك شيئا ولكن ان كانت الحنطة أضرب بالأرض فليس له ذلك لان صاحبها يريد أن يصحبها (قلت) فان أردت أن أزرعها غير الشعير وانما تكتريها للشعير والذي أريد أن أزرعها فيها مضره ومضرة الشعير ما يعمل يجر ذلك (قال) نعم ذلك جائز اذا كان الذي يزرعها فيها مضره مضا للأرض مثل مضرة الشعير أو أقل فليس رب الأرض أن يمنعها من ذلك

﴿ الدعوى في كراء الأرض ﴾

(قلت) أرايت ان أكرت أرضا من رجل فاختلنا في مدة الكراء وفي كراء الأرض قال رب الأرض اها أقرب للمسلمين - الى هذا بأقرب منهم في - وارثا لها من مذهب ابن العاصم في المدونة باجارة

١٠ قلت خمس سنين بما قد ينار وقلت أنا بل أكثر منها عشر سنين بخصيدين بنا (قال) الفتي شبهة  
 ان كان ذلك بغير ما تكلموا عليه فلو وضع الكرايمتها فان كان قد زرعها سنة أو سنتين ولم ينفد الكرا  
 أعطى رب الأرض زرع السن التي زرعها المتكاري على حساب ما أقر به من كراء الأرض على عشر سنين  
 بخصيدين بنا اذا كان ذلك يشبه ما يكري به الناس فان لم يشبه ذلك كراء الناس فيها فنبون به وكان الفتي  
 قال صاحب الأرض يشبه ما تقول قول رب الأرض مع بينه وان لم يكن ذلك يشبه أيضا خلاف ذلك السنين  
 التي عمل فيها المتكاري على كراء مثلها لو وضع عنه ما في من السنين وانما فسخ عنه كراء ما في من السنين  
 التي أقر به رب الأرض لان المتكاري اذا عاها بأقل مما أقر به رب الأرض وانما فسخ صاحب الأرض حين  
 قال لم أكر إلا خمس سنين لان الرجل لو أكرى ذاته الى بلد قال صاحبها إنما أكرى بها الى المدينة وقال  
 المتكاري بل الى مكة كان القول قول صاحب الدابة في العاية وكذلك قال مالك في هذه السنون القول فيها  
 قول رب الأرض مثل ما جعل مالك القول في غاية للسيفي الكرايم رب الأرض لان الرجل لو أكرى منزله  
 من رجل قال صاحب الدار إنما أكثر منها سنة وقال المتكاري بل سنتين كان القول في السنة قول صاحب  
 الدار مع بينه وقد ملني هذا القول في الدور عن مالك في الاختلاف في العاية والكرايم وهذا اذا لم يكن قد  
 (وقال) غيره وان كان قد فسخ قول المتكاري مع بينه ان كان يشبه ما قال فان لم يشبه ما قال وأشبه ذلك  
 ما قال المتكاري كان القول قول المتكاري فيما سكن على حساب ما أقر به ورجع ببقية المال على المكري بعد  
 بينه على ما دى عليه وبين المتكاري فيما دى من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد منهما حافظا جميعا  
 وكان على المكري فية تسكن وان أشبه ما لا جميعا فقول قول رب الأرض انما المتكاري بعد بينه على ما دى  
 عليه ولم يكن للمكري أن يسكن الا ما أقر به المكري (قال) سحنون وقد ذكر ابن وهب أن هذا اذا انتقد  
 عن مالك وهذا أصل فر دالية كل ما عاقفه في الاكرية أكرية الرواحل والسيد والعمود والأرضين وغير ذلك  
 (قلت) أرايت ان زرع أرضا قال رب الأرض لم أذن لك أن تزرع أرضي ولم أكرها وأدعت أمانه  
 أكرى (قال) القول قول رب الأرض مع بينه الآن يكون رب الأرض قد علم بمخبر زرع أرضه فلم يغير  
 عليه وهذا رأي (قلت) فان لم يعلم به رب الأرض قد مضت أيام الزراعة (قال) يكون له أجر مثل أرضه  
 ولا يقطع زرعها لأن أيام الزراعة قد مضت فان كان قد علم رب الأرض بان الزارع قد زرع أرضه تقوم  
 عليه بذلك البينة أو يأتي البين اذا لم يكن عليه بينة فيؤدي صاحبه عليه الكرا في حلق صاحبه فانه يكون  
 لرب الأرض في هذا الوجه الكرا ما في أقر به المتكاري الا ان يأتي المتكاري بأمر لا يشبه ولا يكون له في  
 هذا الوجه انما علم مثل كراء أرضه اعلمها أقر به المتكاري اذا أتى بأمر يشبه فيكون القول فيه كما وسفت  
 لك (سحنون) وقال غيره له مثل كراء أرضه علم به أو لم يعلم به يدعيه على ما دى المتكاري الا ان يكون  
 ما أقر به المتكاري أكثر فان شارب الأرض أخذ (قلت) أرايت ان كان في باطن الزراعة ولم يعلم رب الأرض  
 بذلك ولم يتم للراعي بنية ان رب الأرض علم به أو كراء الأرض وحلق رب الأرض انه لم يكره ولم يعلم  
 بما صنع هذا الزارع في أرضه فقال رب الأرض بما جاز ان أسأله منه الكرا الذي أقر به وقال غيره  
 أو كراء مثل أرضه (قال) ان القاسم وإن كان له أن يضر الزارع أن يقطع زرعها الا ان يتراسبها عليها  
 أمر حلال في نقد بينهما (قلت) ان قال هذا الذي قضيت عليه يقطع زرعها لا يقطع الزرع وأما ما كره رب  
 الأرض أيحوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا اذا رضى رب الأرض  
 (قال) ان القاسم اذا لم يكر للراعي في قطعه مضمعة لم يكن للراعي أن يتلعه ويترك لرب الأرض الا ان يأتي من  
 ذلك والطاهر من قول مالك في ما عاقفه من القاسم من كتاب الحيم المع من ذلك وبني الدودي عنه أنه كره

ذلك ريب الأرض أن يقبله قياها الزارع فله

### ﴿ في تقديم الكراء ﴾

(قلت) أرأيت أن أكرت أرضاً من رجل قبضها مني أصبى لي الكراء حين قبضها أم إذا روعها أوصى  
برفع زرعها منها (قال) إن كان لأهل البلد من كراء الأرض حواشي ذلك ولا يظرون أن كانت الأرض بها  
تزرع مرة واحدة وقدروا يتحمل أرض مصر التي أعلم بها من التيل وليس تحتاج إلى المطر فإذا قبض  
الأرض وقدروا يتحمل الكراء من كانت مثل الأرض التي تحتاج إلى السقي ولا يتم الزرع إلا بالسقي  
بعد ما يزرع أو من أرض المطر التي لا يتم زرعها إلا بالمطر فما يستقبل بعد ما يزرع لم يقده الكراء إلا بعد تمام  
ذلك (وقال) خيره إذا كانت من أرض السقي وكان السقي ما هو بوجه كراؤه هذا (قال) ابن القاسم وإن  
كانت أرضاً تزرع طونا مثل الضنبو يقول وما أشبه أعطاه كل مسلم من منها بقدر ذلك (وقال) غيره  
يطيبه ما يتوب البطن الأول هذا (قال) ابن القاسم وأما ما قال كراء الأرض التي تنقي من مياه السيون  
والآبار والمطر كراء المور والابل لأن المور والابل إذا انتفاحا في التقدير لم يشترطوا لم تكن لهم سنة  
بمليون عليها فاعطى بطنه من الكراء قدر ما سكن في النار وأما من الطريق على الابل لانه لو اتهمت  
المدار وأما الابل كان المتكاري قد أخذ بعض كراؤه من الأرض التي تنقي أن أخطع ماؤها وأخست عنها  
العامه فالتزرع المتكاري لم يكن قابضاً لشيء مما كثر من الأرض ولم يكن عليه شيء من الكراء فمن هنا  
ليس لب الأرض أن يأخذ من المتكاري كراؤه يتم من فإخذته من الكراء بمال ما وصفت لك وهذا  
في غير السيون المأمونة لانه لو خدعه الكراء ثم قطعت أرضه من الماء تبعه بما دفع إليه ولعله لا يجد خدعه  
شياً وكذلك الابل والمور وأما من من التقدير الابل والمور ما لم يكن المتكاري أو يركب لانه لم يقبض  
ذلك كله وإنما يكون قابضاً لما سكن أو سار لانه لو خدعه ثم مات البعير أو اتهمت المدار سار لطلبه بهدنا

### ﴿ في الرجل يكرى الأرض العرة والتفدي ذلك ﴾

(قلت) أرأيت أن أكرت أرضاً من رجل عرقه على أهله من الماء منها فحق له بمسئله من الكراء  
وإن ثبت الماء فلا كراء بيننا (قال) هذا جائز إن لم يقدر الكراء من هذا الكراء لم يصلح لأن هذا غير مأمون  
لأنه بمال ما وصفت لك عرقه يضاف عليها أن لا يكشف الماء عنها إلا أن تكون أرضاً لا ينشأ في اكتشاف  
الماء عنها فلا بأس به (وقال) خيره إذا خيف أن لا يكشف الماء عنها اليه أيضاً جبره قبل أن يعلم أنهما  
يجمع به الرجل ملكه

### ﴿ في الزام مكثري الأرض الكراء في الكراء القاسد ﴾

(قلت) أرأيت أن أكرت أرضاً أو داراً كراءاً طويلاً ثم أروع الأرض ولم أسكن الدار حتى مضت السنة  
الآن قد قبضت ذلك من صاحبه أكون على الكراء لصاحبه أم لا في قول مالك (قال) يلزمك كراء مثل  
الدار وكراء مثل الأرض: نعم لا لأن من قبض ذلك قد زلزل الكراء وإن لم يزرع وإن لم يسكن  
وكذلك الدار إذا كثر بها كراءاً طويلاً حتى تستأ (قلت) إن لم أقبض الأرض ولا الدار ولا الدار من  
صاحبها لم يكن علي شيء (قال) نعم لا شيء عليك (قلت) أرأيت أن أسأ رجل أرضاً ليرعها طويلاً بعد البذر  
أكون قد عدتها له في قول مالك أم لا (قال) لا بد عندك من كراء هذا الكراء على ما في هذا غيره لا روم  
وأما هو عند مالك يبيع من الأرض لا يبيع عند كرت ولا يبيع ولا يبيع أحدهما ولا يبيع ما جعلا  
كرهها في أيام المرسوم وقال الحمصي اختلف قول مالك في كراء دور مكوه بها من ذلك مرة ومكوى



ولا ينقض الكراه شيء من الأشياء (قلت) وكذلك لو أخذ السلطان غيبة في السجن من زواعتها أ يكون عليه الكراه في قول مالك (قال) نعم في رأي ولكن ليكره أن لم يقدر على أن يزرعها

﴿ يا كراها الأرض كره طسدا ﴾

(قلت) أ رأيت أن كثرمت أرضا جارة طسدا ما عني - (قال) عليك كراستها عند مالك (قلت) وإن كان كراها مثلها أ كثر أو أقل مما استأجرتها به (قال) نعم هذا قول مالك

﴿ يا كراها الأرض بالطعام والعقب ﴾

(قلت) أ رأيت أن استأجرت أرضا شيء من الطعام مما لا ينبت الأرض مثل السم والفسل والجبن والخبز أ يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) لم كرهه مالك وليس في هذا مخالفة (قال) إذا خيف هذا في الكراه أن يكون القمع بالقمع خيف أن يكون أيضا القمع بالفسل والسم إلى أجل فلا يخير في ذلك (قال) وكذلك فيما يفتى فسر مالك (قلت) أ رأيت أن تكل أرضا لا ينبت الأرض الملع أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قلت) ولا بالائس به كلها التبدل من الأبدية (قال) قال مالك لا يجوز بالفسل والسم ولا بالتمر والملع ولا بالصبي إلا بدية عندى هذه المرة (قلت) أ رأيت أن تكاريت أرضا زيت المطبلان أ يجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك لأن هذا طعام (قلت) أ يجوز من يتروية الكائن (قال) ذلك لا يجوز أن تكري الأرض الكائن ف رأيت به قد رتبته أشد (قلت) أ كرهه أ كراهه أن تكري الأرض بالقطن (قال) أ كرهه لأن القطن عندى بمنزلة الكائن (قلت) فكيفه أن تكري الأرض بالاصطبة (قال) أ كراهه أنما الكائن محمول على ما به من الاصطبة فالاصطبة وغير الاصطبة سواء (قلت) لم كره مالك أن تكري الأرض بالكائن هذا الطعام كله قد علمنا كرهه مالك لأنه يدخله الطعام بالطعام عند فالكائن لم كرهه مالك والكائن لا أس أن يشتريه الرجل بالطعام إلى أجل (قال) قال مالك أ كرهه أن تكري الأرض شيء مما يخرج منها وإن كان لا يؤكل (قال) إن الناس موجه كراهية ذلك لأنه يخرج عليه أن يستأجرها شيء مما تنبت الأرض ويرى ذلك فيها فكون هذه مخالفة يستأجرها بكن فيزوع فيها كلها (قلت) أ رأيت أن كترى الأرض بالتبن أو بالقصب أو بالقرط وما أشبهه من الطلوعة أ يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك في الكائن أنه لا يجوز والقرط والقصاثن عندى هذه المرة (قلت) وكذلك أن أ كراهه بالعب والجلب (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك (قلت) أ رأيت أن كراهه بالثاة التي هي اللحم أو بالسم أو بطير الماء فهي هو الكبر أ يجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجزئ هذا ولا يجوز هذا إلا أن مالك قال لا تكري أرض شيء من الطعام وأرى هذا من الطعام عندى (قال) وقال مالك ولا تكري الأرض شيء من الطعام وأرى هذا من الطعام عندى (قال) وقال مالك ولا تكري الأرض شيء من الطعام وإن كان مما لا يخرج منها إلا أنه عندى من الطعام الذي لا يخرج منها (قلت) أ رأيت النفل أو عندى من الطعام فلا يجوز أن تكري الأرض (قال) قال مالك في النفل أنه لا يجوز وأن واحد لا طعام ولا بيع حتى يستوى له طعام ولا تكري الأرض (قلت) قال أ كراهه إلى من صرع الصم أ يجوز (قال) قال مالك لا تكري الأرض شيء من الطعام فلا يجوز هذا (مالك ن أس) عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي من المروءة والمخاطبة والمرأة تستأجر التمر بالتمر والمخاطبة اشتراء الزرع بالخطوة والكراهه الأرض ما عني (قال) مالك عن ابن عباس وسأله عن كراهه بالثاة الشيخ أ بكر الأهرى عنه أنه كرهه بها - راءه قال - بسأله أو كرهه صرع ذلك فيحصل عندى

والورق فقال لا بأس به (ان وهب) وأخبرني أبو خزيمة عبد الله بن طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع بن خديج أتى قومه بنو حنيفة فقال قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قلوا ما ذلك فقال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض (قال) ابن شهاب بن رافع بن خديج حدثك كيف كانوا يكرؤون الأرض فقال نبى من الطعام مسمى ويشترون أن تملك ما تحت عافيات الأرض وأقبال الجدة أول (مسألة) أن سمع الأوزاعي يقول سمعت مولى رافع بن خديج يقول سمعت رافع بن خديج يقول نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ كان يئارا فقال قال تلمذوا تصنعون بمعاقلكم قلنا نؤاخرها عن الربيع والأوسق من التمر والشيرة فنبى عن ذلك (وأخبرني) جرير بن حازم عن وهب بن حكيم عن سلمان ابن يسار عن رافع بن خديج نحوه هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بالثلث ولا بالربيع ولا طعام مسمى (عشام) بن سعدان أبا اليزيد حدثنا قال سمعت جابر يقول كفاي من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ الأرض بالثلث وبالربيع وباللغات فنبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (اليث) بن ربيعة واسحق بن عبد الله عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض به فنبى ما يخرج منها فانه من كراثها بالذهب والورق فقال لا بأس بكرائها بالذهب والورق

### (في كراء الأرض بالطيب والطيب والحب)

(قلت) أ رأيت الأرض يجرى أن تأكلها جميع الطيب (قال) أما بن زعفران فلا يجوز لأنه مما ثبتت الأرض فما كان من الطيب مما يبيع الزعفران فلا يجوز ولا يجرى بالصبغ (قلت) والعود والصندل وما أشبههما لا يجوز وهذا مما ثبتت الأرض أن تأكلها به الأرض (قال) لا أرى بأسا بالعود والصندل وما أشبههما (قلت) فكذلك إن كثرت الأرض بالطيب والحب (قال) لا أرى به بأسا (قلت) أتعطف هذا الذي سألتك عنه من الطيب والحب عن مالك (قال) أما الحب فهو قول مالك أنه لا بأس به وأما ما سألني هذا فلم أسمعه من مالك ولكن قد قال مالك ما قد أخبرتك به أنه قال لا تكرر الأرض شيئا مما ثبتت الأرض وإن كان لا يؤكل (مالك) بن أنس واليحب وحب دافق بن طريف أبي خزيمة أنه ربيعة بن أبي هذا بن حنظلة بن قيس الهذلي أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال لا بأس بكرائها بالذهب والورق (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن رافع أن ابن عمر كان يكرى أرضه بالذناير والدرهم (رجال) من أهل العلم عن ابن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر والده وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وعروة بن الزبير عن كراء الأرض باليضاء بالذناير والدرهم بأسا (ابن حجة) عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يكرى ياض أرضه (قال) مالك بن نسي أن عبد الرحمن بن عوف تكلى أرضا فلم يزل يبيعها حتى مات (قال) ابنه أ كنت أرى إلا أنها لمن طول ما مكنت في يديه حتى دكرها لما عذمت (أنس بن عياض) وابن أبي الزناد عن هشام بن عروة أن عروة كان يكرى أرضه بأربع مائة دينار الآن أن أبي الزناد قال بذهب (وأخبرني) هشام بن عطاء الخراساني عن أبيه عن محمد بن كعب القرظي أن عبد الرحمن بن عوف أعطى سعد بن أبي وقاص أرض المزارع أياها على النصف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعجب أن تأكل الرأب ونهائه عنه (ابن حجة) عن خالد بن يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يطل على صاحبه الأرض البيضاء على النصف (الرويع) (الاصح)

في ذلك أربع روايات الجوار لمع والخراصة وطهه والدرهم في يام لموسم خصه وهدوى عن

﴿ في اكراد الارض بالشجر والتفصيل ﴾

(قلت) ارايت ان تكثر ارضك اشجارا على انك الشجر بأسوا لا يجوز ذلك في قولك (قال) لا بأس بهذا عندى هذا لم يكن في الشجر يوم تكثر في الارض ثمرة فان كل فيها ثمرة فلو صر لان مالك ان تكثر الشجر وفيها ثمر بالطعام وان كان هذا اولى ابل (قال) ولان مالك ان تكثر اكراد الارض شئ من الطعام (قال) اين القاسم لو اشترى أصل الارض التي تكثر اكراد الشجر وفيها ثمر لم يكن به بأس كذلك قال مالك لانما لو ابتاع اكراداً بصلصة لم يكن بذلك بأس اذا تم جعل الحطة (قال) وان اكراد الحطة الى ابل فلا بأس به ايضا ولا بأس ان يشتري الرجل من الرجل حلاً شمراً الى ابل بـأساً ثمرة الا ابل حتى يشرقه التخل وهو مثل اشتراء الشاة التي لا لبس فيها بالأس الى ابل لان اللبس يكون فيها وهذا لو كان رجلاً باع كانا ثوباً كان الى ابل يمكن ان يكون من الكفن ثوباً ليس فيه خير (قال) مالك وهو من المراءى ولو باع ثوباً كان الى ابل لم يكن به بأس لان الثوب لا يكون منه كان والكفن يكون منه ويقول باع كانا ثوباً الى ابل لا يمكن ان يكون من ذلك الكفن ثوب الى ذلك الا ابل لقره فلا بأس ممن ذلك الشجر بالتفصيل الى ابل فلا يخير فيه لا يصح التفصيل من الشجر الا ان يكون الى ابل الذي لا يبلغ اليه التفصيل فلا بأس به (قال) والتفصيل بالشجر الى ابل لا بأس به هذا الا ابل أو قرب

﴿ في اكراد الارض بالاربع ﴾

(قلت) ارايت ان تكثر ارضاً ارضاً اخرى اعطيه ارضاً واعطى ارضه (قال) لا بأس بذلك (قلت) فضله عن مالك (قال) لا اثم على حفظه الساعة ولا ارضه بأساً وقد سألت مالك عن الرجل يكرى داره بدار حال لا بأس به (قلت) وكذلك ان اكرى ارضه من رزعه العام أو من رزعه العام (قال) لا ارضي بذلك بأساً لم اسمع من مالك ولكن رأيي (قلت) ارايت ان استأجر ارضاً منه ارضها العام ونفسى رزاعته ارضى هذه الاخرى فحسناً لا يجوز ذلك في قول مالك أم لا قل ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمورة لان الغد لا يصلح الا في الارضين المأمورة ولا في قبض الارض فدا بغيره انه هو وكذلك الذي يبيع السلمة العائبة سلمة حاضرة ولا يجوز ان يصد الحاضرة وان كان عراً صابرة الذهب والوقف وكذلك يقول هو واحد من العلماء

﴿ في اكراد الارض هراهم الى ابل ﴾

(قلت) ارايت ان تكثر ارضاً منه ارضاً اخرى اعطيه ارضاً واعطى ارضه (قال) لا بأس بذلك (قلت) فضله عن مالك (قال) لا اثم على حفظه الساعة ولا ارضه بأساً وقد سألت مالك عن الرجل يكرى داره بدار حال لا بأس به (قلت) وكذلك ان اكرى ارضه من رزعه العام أو من رزعه العام (قال) لا ارضي بذلك بأساً لم اسمع من مالك ولكن رأيي (قلت) ارايت ان استأجر ارضاً منه ارضها العام ونفسى رزاعته ارضى هذه الاخرى فحسناً لا يجوز ذلك في قول مالك أم لا قل ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمورة لان الغد لا يصلح الا في الارضين المأمورة ولا في قبض الارض فدا بغيره انه هو وكذلك الذي يبيع السلمة العائبة سلمة حاضرة ولا يجوز ان يصد الحاضرة وان كان عراً صابرة الذهب والوقف وكذلك يقول هو واحد من العلماء

﴿ في رجل يكرى داره هراهم الى ابل لا ارضها ارضاً اخرى ﴾

(قلت) ارايت ان تكثر ارضاً منه ارضاً اخرى اعطيه ارضاً واعطى ارضه (قال) لا بأس بذلك (قلت) فضله عن مالك (قال) لا اثم على حفظه الساعة ولا ارضه بأساً وقد سألت مالك عن الرجل يكرى داره بدار حال لا بأس به (قلت) وكذلك ان اكرى ارضه من رزعه العام أو من رزعه العام (قال) لا ارضي بذلك بأساً لم اسمع من مالك ولكن رأيي (قلت) ارايت ان استأجر ارضاً منه ارضها العام ونفسى رزاعته ارضى هذه الاخرى فحسناً لا يجوز ذلك في قول مالك أم لا قل ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمورة لان الغد لا يصلح الا في الارضين المأمورة ولا في قبض الارض فدا بغيره انه هو وكذلك الذي يبيع السلمة العائبة سلمة حاضرة ولا يجوز ان يصد الحاضرة وان كان عراً صابرة الذهب والوقف وكذلك يقول هو واحد من العلماء

عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلع عورتها ولا ياحرها وروى ابن عباس

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرهم إلى أجل فلا يسأل الأجل أخذ ﴾

مكاهما طمعا أو اذاما

(قلت) أرايت أن أكرت أرضا بدرهم أو بدنانير إلى أجل فلما حل الأجل أخذت بذلك منه طمعا أو اذاما لا يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك وكل شيء كان لا يجوز ذلك أن يكرى به أرض فلا يجوز ذلك أن تصرف فيه كراه أو سئل عما كان يجوز ذلك أن يكرى به أرض فلا بأس أن تصرف فيه كراه أرضه

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرهم ثم يعترض مكاهما دنانير إلى أجل ﴾

(قلت) أرايت أن أكرت أرضا بدرهم على أن أخذ بها دنانير إلى أجل بكل عشرين درهما دنانيرا لا يجوز هذا الكراه في قول مالك (قال) نعم هذا جائز عند مالك إذا سمى هذه الدراهم والدنانير وقت الصفقة بها (قلت) فإن وقت الصفقة بالدراهم ثم اشترط أن يعترضه وقت الصفقة (قال) الكراه جائز بالدراهم واشترطه الدنانير بالدراهم باطل إلا أن يأخذ بالدراهم دنانير بدا فداحل الأجل (قلت) فلو كانت الدراهم لثمن وقع الكراه إلى أجل فأخذ بها دنانير معجلة وأما وقت صفقة الكراه بالدراهم لا يجوز هذا قل لا يجوز هذا (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) سم (قلت) أرايت أن وقت صفقة بدرهم إلى أجل على أن يسجل له بكل عشرين درهما دنانيرا لا يجوز هذا في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكل صفقة وقت في قول مالك فكان في قطعها ما يفسد الصفقة وهما محالان فالتصير الصفقة ولا يلتفت إلى قطعها (قال) سم كذلك قال مالك

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرهم ويخر صفقه واحدة ﴾

(قلت) أرايت أن أكرت أرضا بدرهم ويخر صفقة واحدة لا يجوز حصة الدراهم أم لا (قال) إذا طل من الصفقة ههنا طلت كلها (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا قوله (قلت) وكل صفقة وقت صلا رسام طلت الصفقة كلها في قول مالك (قال) أماني مسئلتك التي سألت عنها قلنا الصفقة كلها تبطل عند مالك أو أماني رجل باع عبدًا بدينار على أن يقرسه المشتري مائة دينار أخرى قل هذه الصفقة تبطل جميعها إلا أن يرضى ببيع العبد أن يدع السلف ولا يأخذ من أجل صفقه ورضى أن يأخذ المائة في عن عبده ومترك القرض الذي اشترط جاز البيع (قلت) فإن قال الذي أكرى أرضه بجمعه ودراهم نأزله الحجر وأخذ الدراهم (قال) لا يجوز هذا ألا ترى أماني كثرى الأرض بضمير أن ذلك لا يجوز وكذلك إذا كثرى بجمعه ودراهم سارت الحجر مشاع في جميع الصفقة

﴿ في استراء الأرض صوف على ظهور العلم ﴾

(قلت) أرايت أن استريت الأرض صوف على ظهور العلم لا يجوز هذا في قول مالك (قال) هو جائز عند مالك إذا كان بأحدى جهريها (قلت) فإن كان اشترط أن يأخذ حراها إلى خمسة أيام أو عشرة (قال) هذا جائز لأن هذا قريب (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك شراء الصوف على ظهور العلم إلى خمسة أيام أو إلى عشرة أو إلى قريب فلا يرى به بأسا

﴿ في الرجل يكرى أرضه بدرهم إلى أجل فلما حل الأجل مسجها في عرس عيه إلى أجل ﴾

(قلت) أرايت أن أكرت أرضي هذه بدرهم إلى أجل فلما حل الأجل أخذت مسجها ببيعها أقصها إلى ثلاثة أيام لا يجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز عند مالك إلا أن يقص الثياب قبل أن يفترا قل أن هذا من

سلي فله عليه وسلم أسهل من ذلك كما هو باح لا تبيع بأسها ولا تؤجر وتها بآفته التوفي

وبعد ان يبيع بالدين (قلت) فهو انما هذا الشيء بعينه وانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وان لم يكن في ذمة فهو يحصل عمل الدين بالدين (سجنون) وكان السامع رشح لهما عن الثياب على ان يؤثروا بحاصل عليه من الدين فصار كل واحد منهما موصوفاً بغيره ما اثرعته يأخذ سلعة بينهما الى اهل

(في الرجل يكرى ارضه ثياب موصوفة الى غير اهل)

(قلت) ارايت ان اكرى له ارض ثياب موصوفة ولم اضر بثلث ابعلا لا يجوز ذلك ام لا في قول مالك (قال) الكراء عند مالك يسع من البيع فلا يجوز هذا الذي ذكرته حتى يضر بثلث ابعلا لان الثياب اذا اشتراها الرجل موصوفة ليست بأعيانها لم يصلح الا ان يصير بطلان حلا عند مالك

(في الرجل يكرى الارض او الرجل يشتري السلعة وينتظر ان ياتي الحيار)

(قلت) ارايت كل يسع او كراء كان فيه المشرى بالحيار او البائع او كان الحيار يبيع ما جاعل لم يصير بالحيار ابعلا ان يكون هذه صفقة فسد (قال) لم اسمع من مالك بمثل هذا وارى البيع جائز او الكراء جائز لو لم يكن يرضع هذا الى السلطان فربما يكرى للحيار ما لم يأخذ واما ان يترك اذا كان قد مضى البيع مدة ما احتج بالسلعة التي اشتراها اليه وان كان لم يضر بثلث سلطان يذم ويرى (قلت) ارايت ان اكرت ارضاً او اشتريت سلعة على ابي الحيار والبائع ايصامى الحيار يبيع ما جاعل الحيار لا يجوز هذا الشراء او الكراء في قول مالك قال نعم (قلت) فان قال أحدهما انا اختار وقال الآخر انا ارد (قال) القول قول من ردها قول مالك

(في الرجل يكرى الارض على ان يزرعها حطه فكرها ما منه درهم وان ردها شعره اكرها حسون درهم)

(قلت) ارايت ان استأجرت من رجل ارضه هذه ارضه فزرعها حطه فكرها ما منه درهم وان ردها شعره اكرها حسون درهم (قال) لا يرى هذه الاجارة لان الاجارة وقت عمل لا يعلم ما هي واحده منهما لا التكرار ولا رب الارض (قال) سنة وهدام وسه يعتق بوجه

(في الرجل يكرى الارض من اثنين المتلصحين ايهما شاء التكرى احدى او المكارى احدى)

(قلت) ارايت ان استأجرت ارضك هذه السنة عشرة ارايد من حطه او عشر من ارضك شعره على ان تأخذ ايهما شئت او على ان تأخذ ايهما شئت اياك اياك شئت الحطه وان شئت الشعر (قال) لا يجوز هذا (قلت) وان كانت الحطه او الشعر حاضرة بها ولم يكن به ما يملك سواء لا يجوز (قال) نعم ذلك سواء لا يجوز (قلت) ارايت ان استأجرت ارضك هذا التراب او هذه الشاة فاجاز احدهما لا يجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك من وجهين وجه اعمرو ومن وجه امة، بخلاف وجهه (قال) واتخذت انا كاعن الشاة بها الرجل ١٠ ماله او هذه الاخرى يختار ايهما شاء او السلطان لا يجوز ان يفسد واحدة منهما في الاخرى (قال) مالك لا يجوز هذا اذا كان ذلك لزم المشرى ان يأخذ واحداً منهما او يلزم السامع ان يأخذ احداً منهما فلما كان كائن ان شاء السامع او شاء المالك وان شاء المالك لا يجوز ان يأخذ واحداً منهما ولا بأس بذلك

(في الرجل يكرى ارضه من رجل ردها ما اخرج الله ما ههنا من)

(قلت) ارايت ان اكرى ارضاً من رجل ردها ما اخرج الله ما ههنا من او ردها ما اخرج الله ما ههنا من او ردها ما اخرج الله ما ههنا من

(ثم كات كراء القوم وبعث الله محمد الله ورواه)









الرجل يحمل عليها إلى بلد من البلدان فيفلس الجبال أو البر أو أي مكان في فلس الجبال فالبر أو البر  
بالأبل حتى يستوفى ركو به الآن يضمنوا العرما حلا نعو بكثر والله من أعلينا ثم أخذون الأبل فيبيعونها  
في ديتهم وإن أفلس البر أو الجبال أو البر أو أي مكان في يد حتى يستوفى كراهه (قال) سخون مناه إذا كان  
مضمونا وقد قال غيره لا يجوز أن يضمن العرما حلا نه (قلت) أرايت أن كان كرا ما إلى مكة فيفلس البر أو  
بعض المناهل كيف يستع الجبال (قال) الجبال أحق بالبر حتى يستوفى كراهه إلى مكة ويباع البر ويقال  
للعرما ما كرو والأبل إلى مكة أن أحيتهم في مثل ما كان لصاحبكم وهذا قول مالك (وقال) مالك ولو تكرر  
من رجل أودته ثم مات الزارع كان صاحب الأرض أسوة العرما وإن أفلس الزارع فصاحب الأرض أولى  
بالزراع ومن تكرر لا يحمل عليها ما أودع في صانع متاعا يصنعه أو يخطه أو يمسكه كان المكسرى  
أو الصانع أولى بحاق أديهم في الفلاس والموت من العرما

﴿ في الألفه كراء الأرض وبادنة دواهم ﴾

(قلت) أرايت لو أها أكثر من أرضا من رجل فتدعت فطلبت إليه أن يبيعها في رده دواهم أي عوز  
هذا في قول مالك (قال) لا بأس بذلك عند مالك

﴿ ثم كتب الدور وأثر حين من مدرته المكسرى به يتم الجزء الثالث ﴾

﴿ وفيه الجزء الرابع أوله كتاب المساقاة ﴾

